

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْكِتَابُ الْفَتَحُ

شِیعَةُ الْاِیْصَاحِ وَنَجَادَةُ الْاَرْوَاحِ

لِلشَّرِيفِ تَارِي

أبوالإِخْلَاقِ حَسَنِ بْنِ عَمَارِيْنَ عَلَى
الْقِيَمِ الْعَرِيقِ الْعَلِيِّ
المُوْهِيْمَةُ ١٤٩٦

يُنشر لأول مرة على نسختين خطيتين

فَلَمْ يَرَهُ فَلَمْ يَفْهَمْ

وَلَمْ يَمْلِمْ بِهِ فَلَمْ يَعْلَمْ

مَكْتَبَةُ شِیعَةِ الْاِیْصَاحِ

سَدَرَةُ كُوسَهِ، فَرَازِيَّةُ

إِمَامُ الْخَلْفَةِ شِرْحُ نُورِ الْإِضْحَاحِ وَنَجَاةِ الْأَرْوَاحِ

لِلشَّرِيفِ بَلَانِي

أبوالإخْلاصِ حَسَنُ بْنُ عَمَارِ بْنِ عَلَى
الفقيه المُصْرِي الحَنْفِي
المتوفى سنة ١٦٩ هـ

يُنشر لأول مرة على نسختين خطيتين

قَدَّمَهُ وَأَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِهِ

الشَّيخُ بِحْرَمَ الْبَرِيمُ الْغَطَّاسُ

مَكْتَبَةُ الشَّرِيفِ

سرک روڈ کوئٹہ، فون: ٠٢٢٦٢٢٦٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق:

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويدفع نقمته، ويكافئ مزدده، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فهذا كتاب «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» في الفقه الحنفي قد من الله علينا بنسخه ومقابلته على النسخ الخطية ليكون في متناول طلاب العلم ليتسع لهم الوقوف عليه، والاستفادة منه، ويرتشفوا من معينه، ويأخذوا منه شرابة سائغاً يروي ظمامهم. فهو كتاب صغير حجمه، غزير علمه، احتوى على ما به تصحيح العبادات بعبارة منيرة سهلة يسهل على طالب العلم تناولها، وقد جاء مدعماً بالأدلة من الكتاب العزيز والسنّة الشريفة والإجماع. والله الكريم أسأل أن ينفع به جميع المسلمين في شتى أقطار الأرض وأن يتقبله بفضله وكرمه إنه على ما يشاء قادر، وبالإجابة جدير، أمين.

عملنا في هذا الكتاب:

١ - وضعت مقدمة تشتمل على:

- مقدمة التحقيق.

- ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى.

٢ - قمت بنسخ الكتاب معتمداً على أصلين خطيين سيأتي الكلام عنهما.

٣ - قمت بتخريج الآيات القرآنية. وجعلتها بين قوسين مزهرين ﴿﴾.

٤ - قمت بتخريج الأحاديث والأثار النبوية وجعلتها بين قوسين صغارين «».

٥ - ترجمة الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب.

٦ - عرفت بالكتب الواردة ونسبتها إلى مؤلفيها.

٧ - شرحت غريب الألفاظ وضبطتها.

٨ - وضعت علامات الترقيم في الكتاب.

٩ - قمت بتخريج الأبيات الشعرية.

مقدمة المشرف :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يعطي لي رضي، وأعطى كل شيء خلقه ثم أهدى، وجعل الآخرة خير لك من الأولى، والعاقبة للتقوى، ورزق ربك خيراً وأبقى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أهل التقى وأعلام الهدى وأرباب النهى ومن اهتدى بهديه فهدى.

أما بعد: فإن التفقة في الدين وتعلم أحكامه ليس أقل من الجهاد في سبيل الله عز وجل، بل هو أهم وأوجب من الجهاد، لأنه يمكن أن يكون كل فقيه مجاهد، وليس كل مجاهد فقيه.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَتَفَرَّغُوا كَافَّةً فَلَوْلَا فَتَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ نَّفَرُتْ هُنَّ طَائِفَةٌ لَّمْ يَنْتَفَقُوا فِي أَيْمَنٍ وَلَيَسْرُوا فَوْمَهُتْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْدُرُونَ﴾ [التوبه: ١٢٢].

إن حنفية الإمام الأعظم رضي الله عنه هي أكبر في التاريخ من أعظم معسكس لحراسة دين الله تعالى، وإن هذا الإمداد الذي بين أيدينا هو سلاح ضد عدو يسمى الجهل، أقوى من العدو الظاهر. قال تعالى: ﴿قَالَ يَنْتَوْعُ إِنَّمَا يَنْسَى مِنْ أَهْلِكَ إِنَّمَا عَمِلُ غَيْرَ صَلِيلٍ فَلَا تَشَكُّنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّمَا يَعْلَمُ أَنَّكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] فإذا أردت يا أخي الكريم أن تكون جندياً حارساً لدين الله تعالى، فيجب عليك أن تحمل من السلاح ما تحمي به نفسك ودينك وعرضك من هذا العدو. وإن هذا الكتاب لا يستغني عنه طالب علم ولا عالم، ويجب أن يكون في جميع بيوت المسلمين، وهو يناسب جميع المستويات العلمية.

إن صاحبه قد سبك فيه الإشارات والنصائح المفيدة، لمن يهتم بمراقبة الربانية، وإن أنفاس هذا العالم مجبرة بتقوى الله تعالى، وقد أذن الله عز وجل لهذا العالم ولكتبه أن تكون في هذه المدرسة الربانية، عاملاً تنهل الأجيال الظاهرة من مائه العذب، وتأكل من ثمرة أشجاره الطيبة، التي كانت أن نوتني أكلها في كل حين بإذن ربها.

أخي الكريم: هل لك أن تكون مجاهداً في هذا المعسكس الفقهى، ويكون مداد قلمك خير من دم الشهداء عند الله تعالى، وأن تكون لبنة صالحة في هذا البناء العظيم لدين الله تعالى، وأن تحظى بذلك البيع وبالصفقة الرابحة مع الحق سبحانه وتعالى.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَشَرَّى مِنَ الْمُؤْمِنِ لَفَسَمَّهُ وَأَمْوَالَهُ يَأْكُلُ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ [التوبه: ١١١]، وأحب أن أذكر نفسي وإياك بشروط البيع، قال تعالى: ﴿الثَّابِتُونَ الْعَكِيدُونَ الْحَمِيدُونَ الْسَّتَّابُونَ الْرَّكِيعُونَ الْتَّسْبِيدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْهَاجُونَ عَنِ النَّنْكَرِ وَالْمُنْهَظُونَ يَلْتَدُو بِاللَّهِ وَيَنْتَرُ الْمُؤْمِنِ﴾ [التوبه: ١١٢] وأريد من كل قارئ، ومدرس وعامل ومشارك في هذا الكتاب أن يتخلق بأخلاق صاحبه ابتغاء مرضاة رب الأرباب جل جلاله، والله الهادي لكل صواب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام.

وصف المخطوطة

لقد اعتمدت في نسخ الكتاب على الأصل المرموز له بحرف (ج) وقابلت الأصل الثاني المرموز له بحرف (م) عليه وأثبتت فوارق النسخ في الهامش وأرقام صفحاتها مدرجة في أصل الكتاب بين معکوفتين [].

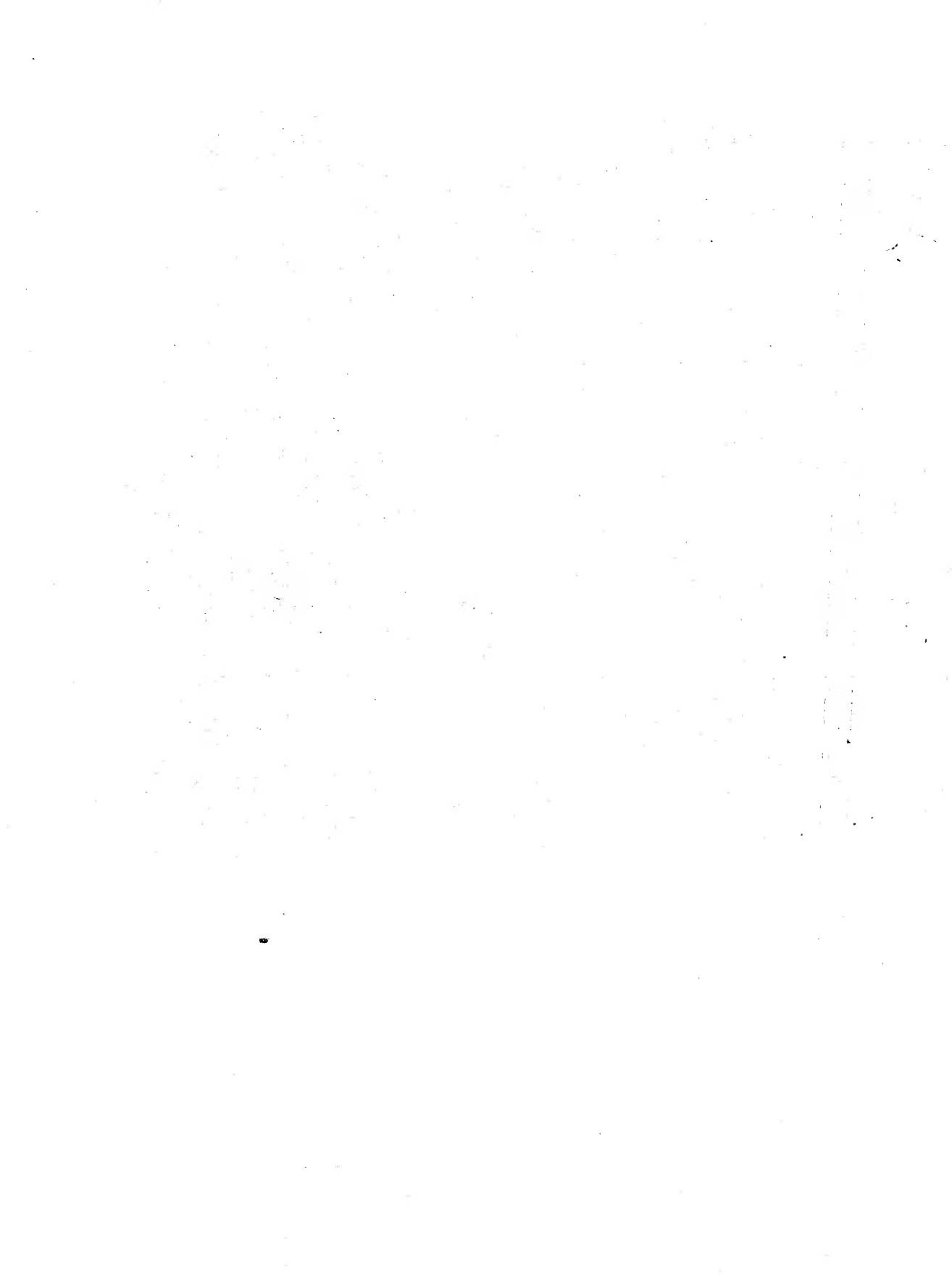
- النسخة الأولى المرموز لها بحرف (ج) :

وهي نسخة كاملة تتألف من جزء واحد مكتوبة بخط واضح مقروء، مؤلفة من اثنين وثلاثمائة ورقة، عدد أسطر كل صفحة منها خمسة وعشرون سطراً.

- النسخة الثانية المرموز لها بحرف (م) :

وهي أيضاً نسخة كاملة تتألف من جزء واحد مكتوبة بخط واضح مقروء، وضع المتن فيه باللون الأحمر، عدد أوراقها ست وثمانون وثلاثمائة ورقة، عدد أسطر كل صفحة منها ستة وعشرون سطراً.

ولقد أثبتت في آخر الكتاب ما جاء في آخر كل من الأصلين مع تاريخ نسختهما، والله الموفق.



ترجمة المؤلف

اسمه ونسبة:

هو الإمام الفقيه الحنفي أبو الإخلاص حسن بن عمار بن يوسف الوفائي المصري الشرنبلالي - بضم الشين والراء، وسكون النون، والباء الموحدة ..

مولده ودراسته:

ولد سنة (٩٩٤ هـ) أربع وتسعين وتسعمائة هجرية، تفقه على عبد الله النحريري، ومحمد المحبي، وعلي بن غانم المتديسي . ودرس بالأزهر الشريف، وتقدم عند أرباب الدولة، وأخذ عنه خلق كثير من المصريين والشاميين وتوفي سنة تسع وستين بعد الألف.

تصانيفه:

له مؤلفات كثيرة منها:

- ١ - «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح» في الفقه الحنفي وهو كتابنا هذا.
- ٢ - «التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية في مذهب السادة الحنفية»، وهو عبارة عن ستين رسالة.
- ٣ - تيسير المقاصد في عقد الفرائد في شرح منظومة ابن وهبان.
- ٤ - غنية ذوي الأحكام وبغية درر الحكماء، شرح غرر الأحكام لمنلا خسرو.
- ٥ - مرامي السعادة في علم الكلام.

انظر ترجمته مفصلة في خلاصة الأثر (٣٨/٢، ٣٩) هدية العارفين (٢٩٢/١) معجم المؤلفين (٢٦٥/٣).

رسالة العزاء من الرسول

أيها الرزق الذي يلطف بعذرته وادخرني في آن ظهوره بارارة
وأحكامه فلراد له بتواته وايد الدين وابتدين جمله لخنق
خليفه ورفع بعنه فرق بعض درجات يسلوم نظير الطيبة
الخافف والآمن المخالف. وأسعد من تحمل الأمانة بتوفيقه
لحفظها. وقيا صد بواجب حفتها. وقد ابتد السمات والمواضيع
وال المجال عن حملها وارشد لمعرفة أحكامها وأخذ صاعن
أهلها بغاية أحكامها لما انها المتصرد بالذات وحده
على خلقه وسره المستودع في اشرف ذاته وأعظم التربيات
فتسنم قرن المعال وتدريح قرن العوال واحتاط بارجاته
الحسن الحسين وتعمت حواسه بالحسنا المحلاة. بجمع
محاسن الدين واختصه بحضره التربى ونماهه التربى
الجميل بسره فسر فواره وطمر عن جسمه الرقىء الاولى
الصلة عياد الدين والعرومة الونق والمتسك المتيقن :

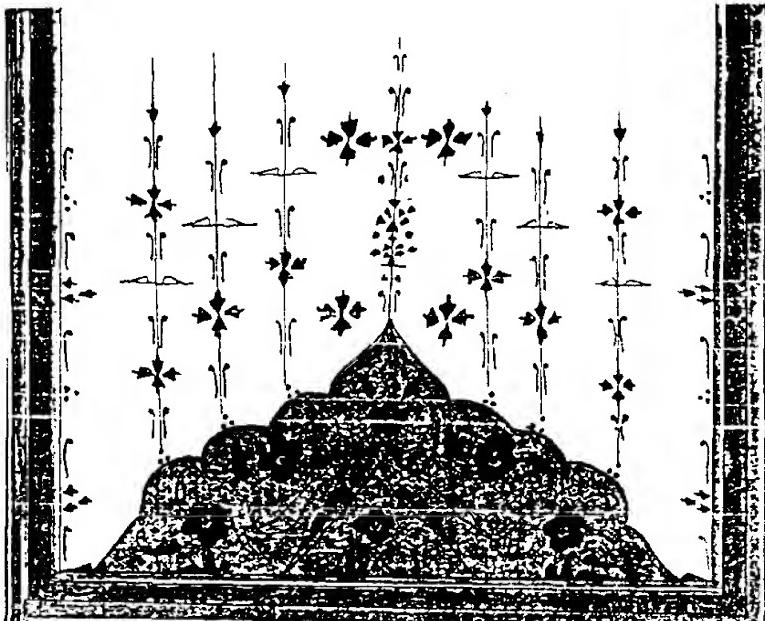
ان كانت المقدمة التي اراد الله سبحانه ايجادها ومن بنى منه
وفضل على الاخوان باستفاراة احكامها او امراء صاحبتها
على احكامها. تدخلت برتبة بخلع عن ساقم الشريعة وجلت
محاسنها عن مائدة جمال زينب وريا بمحبة خدرها
عذرا. الى الان وصلت سن البلوغ اشتى عشرة سنين وشهران لم

بخاري

يَا مَنْ هَا خاطبَ وَلَمْ يُوْنَكْ سَخْرَهَا طَالِبٌ أَذْهَبَ نَزْلَكْ نَسْنَة
 نَارِيَكَارِ سَابِرَةَ يَزْصَبَ بِالْأَبْصَارِ وَمَهْرَسَاجَوْرَكَيْطَ
 قَدْيَانِيَّدَاهْرَاصِ فِيَهَ الْتَّارِ وَكَانَ بِغَرَهَا دَلَاحَ دَوْزَنَه
 دَارِيَ بِنَارِكَ حَرَّ عَلَى النَّلَاحِ تَسْقَ الْبَدَرَ إِلَى حَلْسَتَهَا وَثَرَ فِ
 الْمَلَوْلَ بِنَزْلَتَهَا فَنَرَتِ الْيَهَ ظَاهِرَةَ مِنْ مَنْعِ جَهَارَهَا سَرَّةَ
 عَنْ بَدِيرَ جَاهَيَا بَطْرَحَ نَفَارَهَا مَاهِلَةَ الْيَهَ بِاعْطَافَهَا بَجِيَّةَ
 بِسِيمَ خَطَابَهَا قَاهِلَةَ أَوَ الدَّشَادَعَلِيَّهَ بِلَسانِ خَطْبَتَهَا
 كَلَلَرَ خَطِيَّةَ بَصْمَتَهَ فَقاَلَ لَسانَ الْمَالَ بَلِ فَانَ الْمَارَ
 عَبِيَّهَ تَنَزَّلَ الْكَامَ الْأَخْلَى وَلَهْتَكَنَ الْأَمَمَ مَلْوَكَةَ بَصْعَنَ طَلَازَاتَ
 وَعَانَتِ دَعِيَّةَ لِيَسَ الْأَفْلَامَ بَفَوَاتَ وَلَأَمَمَ الْيَضَاعِنَ لِمَارَنَا سَ
 شَرَهَتَ وَمَنَ الرَّجَالَ قَدْ نَزَّتَ فَرْجَ الْمَضَلَ وَالْبَيْنَ
 قَدْ بَيَانَ وَمَوْصِبَ الْوَصْلَ بِالْفَضْلَ قَدْ بَيَانَ فَاظْهَرَ اشْكَنَ يَلِمَ بَيْدَ
 لَأَسْخَانَةَ الْأَسْتَرَادَهَ مِنْ كَلَهَ الْتَّوْحِيدَ بِالْجَزِيرَدَ لَالَّهَ
 لِمَالَهَ تَهَهَرَ، يَسُولَهَ عَلَى الْدَّوَامَ مِنْ غَيْرِ خَدِيرَدَ لَهَا
 أَوْرَنَ بَصَرَ الْعَارِفِينَ بِالْيَهَ اعْدَادَهَ بِعَيَّنَاسِنَ فَرَكَاتَسَمَ دَمَدَرَهَ عَرَ
 فِي الْمَدِيَنَأَوْيَمَ لَفَتَالَهَ بَانَ اشْرَحَ تَلَكَ الْمَتَدَمَهَ فَامْتَشَلتَ
 لَهَيَ الْشَّرِيفَ وَاعْتَدَ حَالَ الْفَضَيِّفَ مَلَكَمَ الْجَيَّرَ الْلَّهِيَعَ
 وَاسْتَهَدَتِسَنَ فِيَضَهَ الْمَزَيلَ وَفَوَضَتَ الْيَهَ امَرِيَهَنَ حَسَبَيَ
 رَذَمَ الْوَكِيلَ فَتَمَ شَرَحَ الْكَابَ بِعَضَلَ اللهَ الْكَرِيمَ الْوَهَابَ
 دَاسَالَهَ مِنْ فَضَلَهَ نَوْسِيلَالَّهِيَ بَيَدَ نَاهِمَ الْمَسْطَقَ الْمَغَارَ
 وَالْمَكْرَمَيَنَ لَهِيَانَ يَسْعَ بِهِ بَعِيَطَ الْطَّلَابَ إِلَيَّوْمَ الْمَاءَ
 وَانَ يَكِمَلَهَ خَالِصَالَوْهَمَدَ الْكَرِيمَ وَانَ يَعِيَّهَ مِنْ شَرِمَلَ
 حَاسَدَوْنَامَ اثِيمَ وَقَدَرَ التَّيَّهَ فِيَمَ الشَّوَّرِيَفَ مَلَنَا

باق لأسطوانة المساعدة وهي التي ترمي بقية الجذع الذي حُرق
إلى النبي عليه السلام حين تركه وخطب على المئير حتى نزل فاصفاً
فسكن ويتبرك ببابق من الأثار النبوية والأعمال التراثية
في أحياء البالصرة أقاسدة وأغتنام مساحات

الحضرمة النبوية وزمارنة في عموم الأوقات
لمن يرجح إلى البقوع بيات المناصب والمنارات خصوصاً قابر
سيد الشهداء عز وجله عنه إلى البقيع الأخر في زور للسباء
والحسن بن علي وبقية ذلك الرول من أسمائهم ويزور
امير المؤمنين عثمان بن عثمان رضي الله عنه وابو عيسى رضي الله عنه
عليه السلام وازواجه النبي وعمته صفية والعمامة له
وآلتبعين رضي الله عنهم ويزور سيداً احمد وان شير
يوم الخميس فهو احسن ويتقول سلام عليهم بما صبرتم
نعم محبتي الدار وفي رأبة الكرس والأخلاق من احمد عشر
سرم وسوق يتسن ان تيسر وبلدي بواب ذلك الجميع
الشهداء ومن بجوارهم من المؤمنين ان ياق
مسجد قبا يوم السبت او غيره ويصل فيه ويفجر بعد
رثاء يدعاها الحبيب يامن حرب المكر ويعين ما يحب
دعونه المصطفى صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد والله ارشيف
ذري وحذيفي كما كشفت عن رسولك حزنه وكربلا في
هذه المقامات يأخذان يامشان يأكلين العروق فدوالثمان
يادايم الشم يارضم الراهنين وصل الله على سيدنا محمد
وعلى الله رب العالمين ثم تسلينا يا ياماهد اركان الزاغ من
كتابة هذه الكتاب ليلة الاشتباكات المباركة اهزيله من
ثغر رصان المنظر قدر من سشور شالة الفرق يامد نافيه
عيلها منفعت الورى العجاجي الى عذر الملك
الضار على بن محمد الملا اموري رحمة
الله ولمن يطالع بارائه
اجماع



الله أَكْبَرُ الْجَمِيعُ رَبُّ الْعَالَمِينَ

لَهُ مُحَمَّدُ الرَّسُولُ الْأَكْرَمُ وَآلُهُ وَاصْحَاحُ كُلِّ شَيْءٍ بِقُدْرَتِهِ وَأَنْجَدَنِي أَنْ طَهُونَ بِأَدْنَاهُ
وَأَحْمَرَ مِنْ فَلَازَادَ لِغَورِهِ وَأَيْدِيَ الدَّرَبِينَ وَأَيْدِيَ الْمَزِيزِ جَعَلَهُمْ مُحْفَظَةً خَلَافَ
وَرَفِيعَ نَعْصَمَهُمْ فَوْقَ نَعْصِ دَرَجَاتِ لِيَنْلُوْهُمْ فِيَطْهِيرِ الْمَطِيعِ وَالْخَالِفِ وَالْأَمْرِ
الْخَالِفِ وَأَسْعَدَنِي حَمَلَ لِمَا آتَنِي بِتَوْفِيقِهِ لِحَفْظِهِمَا وَقِيَامِهِ بِأَجْبَارِ
حَقِّهِمَا وَقِدَّامِ التَّسْوِيرَاتِ وَالْإِرْضِ فِي الْجَنَانِ عَنْ حَلْمِهِمَا وَأَرْشَنَ لِغَورِهِ
لِحَكَامَهُمَا وَأَخْرَجَهُمْ عَنْ أَهْلِهِ بِاعْبَانِهِ لِحَكَامَهُمَا لِمَا اتَّهَا الْمَقْصُودَةَ بِالذِّي
وَحَقَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَسَرِّ الْمُسْتَرَدِعِ فِي شُفَّ ذَاتِهِ وَاعْطَرَ الْقُرْبَاتِ
فِتْسَمَ قِنْ الْمَعَانِي وَوَنْدَرَ حَقْنَ الْعَرَالِ وَأَحَاطَ بِأَرْجَاءِ الْخَصِّينِ
الْخَصِّينِ وَمَكَتَّبَ حَوَائِسَهِ بِالْحِسَنَاتِ الْمُحَلَّةِ بِجَمِيعِ مَحَاسِنِ الدِّينِ وَلَخَصَّهُ
بِحَسْنَةِ التَّعْرِيبِ وَنَاجَاهُ الْقُرْبَى الْجَبِيلَ بَسْرَ قَسْرَ فَوَادِهِ وَطَرَقَ
عَنْ جَمِيمِ الرَّقِيبِ إِلَّا وَهُوَ اِنْصَلاَةُ عِمَادِ الدِّينِ وَالْعُرُوفُ الْوَثِيقُ وَالْمُسْلِمُ
الَّذِينَ وَلَمْ يَأْنَ اِنْ كَانُتِ الْمُقْدَمَةُ الَّتِي اِنْدَادَتْهُ اِنْخَادَهَا وَمِنْ

لِغَورِهِ

ينتهي وفضلي على الاخوان باستناده احكاماها واسعادها مثمنة
 على احکامها قد حللت برتبة محل عن مقام الریا وحلت محاسنها
 عن ما يلذ جال زين ورناه حجته محمد رضا عذراني ایان وصلت
 بین الیلوغ اثنی عشرة سنة وشیر لم يکافئها خاطب ولم يد
 بین خبرها طالب اذ هن لور لم تمسه نار کاد سینا برقة
 بیوصب بالإصوار ومرضا حضر بخط قل ان بدین غواص
 هندی فراره وکای تخرجا قد للاح وسوز دنای دی بیماره حی علی
 علی الفلاح هشیق علی العدای خطبتها و تصرف المخلوں بشریت
 فبریت الله ظاهره من منبع حجابها مسفره عن دریع حمالها
 بطریع قصاریا، ما بیله الله باعطا فناه حججه بغضیع خطابها
 قایلهم او الدشادعیله به لسان خطبتها محل له خطبة
 بقیعه قیام لسان الحال بیه فیان الدار علی بقیع الحال
 لا علیه و لم تكن الامر مملوکه بضع ولا ذاته واما انت دعیت
 ليس الا فراته و الامر ارضنا على الادناس غربه وغز
 الراحل قد عزیت موجب الفضل والبیش قد بان وموی
 اکو صبل بالفضل قد بان ما ظهر اشکر بالمرید استغاصه الاعد
 بمن کلمة التوحید بالتجزیه لله الا الله محمد رسول الله علی
 الراوی من غير محمد نیمه ما امریت بعض العارفین بالله
 هاد الله علينا من بیها تم و مددهم في الدنيا و بورقا الله
 بیان اشروع تک العده فامثلت الامر الشرفه واعمد
 عالی الصنعیفه على کرم الخیر الداعیفه واسعدت من
 فضیله الجزیل وقف حفت الیه اعریت فوجی وتم الوکل
 قائم سرح الكتاب بفضل الله الکرم الوهابیه واسال من فضلہ
 شوشیلا الله وسبد ناجدا المصطفی المختار والمردیت لدیه
 اون قیشعه و جميع الطلاق کالیاقعه الماب وان يجعله

وعلب الله وصحبه وذربيه ومن والاه
 ونسال الله بسما الله منو سكين
 الله بالبني المصطفى الرحيم الذي يجعله داماً من به من هذا المرض خالطاً
 لوجهه الكبير وإن نفع به دنيه حدها النفع العظيم
 وبشارة التواب العظيم وإن يغفر لنا وللآباء ما اتناهوا فلأننا
 وذربيتنا أراد بيته علينا وبرينا فلما تبرع به عوننا مالاً وما
 أبعده لا يزال اياجع هذا الشرج المبارك في منتصف ربيع الأول سنة
 همسن وأربعين والت اسارة لعيض العارفين وامرء يحيى حفظها
 الله واياه بدار السلام وسلم وثم صمعه في المسودة بختام شهر جمادى
 الحرام بذلك العام وكان انتقامه ناليف مثنه في قدم المجمع المبارك
 رابع عشر ذي هادي الاول سنة اثنين وثلاثين والخمسين
 و كنت ائمتي سرخه فلم يتسر تلوك الموجهة احتملت به المعرف
 الريان وأشار بليل امر بيلاك نيسار الله سكانه الروع في ازماره اعاد
 بليطعه وتدربه فلصلحة المهد واصيله علمي مزيل لهنه وتدفعه المزاج
 من تبييض هذا الشرج السمي بأمداد النساع شرع وزار ايفاع
 وبحاجة الاذواج لبذلهم العدة فيه منتصف شهر ربيع الاول وهو
 الى ما لا يعلم المحسن المبارك ما زار سيد المقربين سنة اربعين
 ماكث ودنه اصلحه الله المعنون به المبارك احتل فيه فتحاها
 وذراعه حفظه السيدة المحسنة المبارك ادا فخر ضمه
 ذى الحجه الحرام بختام سنة ما يزيد على سبعين عاماً حفظ
 وله درسيت كله العصر لهم المؤور عصر عصر عصر
 ساتي الحلة اذ اسلام زينة الاداث وذلقطها اذ اقطها
 العيش العيش خل من الاشياء بعد العيش اذ اقطعه
 دولاً بالكمبر لغيرهن الحسيني بالحسيني
 حمال بالملعقة الداماها امهى
 حمر عنة سده الاولين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدْرَتِهِ، وَأَوْجَدَهُ فِي آنَ ظَهُورِهِ بِإِرَادَتِهِ، وَأَحْكَمَ أُمْرَهُ فِي
رَادَ لَهُ بِقُوَّتِهِ، وَأَيَّدَ الَّذِينَ جَعَلُوهُمْ لِحْفَظِهِ خَلَائِفَ، وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضِ
دَرَجَاتِ لِيَبْلُوَهُمْ، فَيُظْهِرُ الْمُطِيعَ الْخَافِفَ وَالآمِنَ الْمُخَالِفَ، وَأَسْعَدَ مِنْ حَمْلِ الْأَمَانَةِ بِتَوفِيقِهِ
لِحْفَظِهَا وَقِيَامِهِ بِوَاجِبِ حَقِّهَا، وَقَدْ أَبْتَ السَّمُومَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْجَبَالَ عَنْ حَمْلِهَا، وَأَرْشَدَهُ
لِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا، وَأَخْذَهَا عَنْ أَهْلِهَا بِغَايَةِ إِحْكَامِهَا، لِمَا أَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالذَّاتِ، وَحَقُّهُ عَلَى
خَلْقِهِ وَسَرَّهُ الْمُسْتَوْدِعُ فِي أَشْرَفِ ذَاتٍ، وَأَعْظَمُ الْقُرْبَاتِ، فَتَسْتَمِعُ قَنْنٌ^(١) الْمَعَانِي^(١)، وَتَدْرَجُ قَنْنٌ^(٢)
الْعَوَالِيٌّ، وَأَحْاطَ بِأَرْجَانِهِ الْحَصْنَ الْحَصِينَ، وَتَمْتَعَتْ حَوَاسِهِ بِالْحَسَنَاءِ الْمُحَلَّةِ بِجَمِيعِ مَحَاسِنِ
الَّذِينَ، وَاحْتَصَرَ بِحُضْرَةِ التَّقْرِيبِ، وَنَاجَاهُ الْقَرِيبُ الْمُجِيبُ بِسَرَّهُ فَسُرُّ فَوَادِهِ وَطُرِدَ عَنْ جَسْمِهِ
الرَّقِيبُ، أَلَا وَهِيَ الْصَّلَاةُ عَمَادُ الدِّينِ، وَالْعَرْوَةُ الْوَثْقَى وَالْمُتَمَسِّكُ الْمُتَنَّى.

وَلَمَّا كَانَتِ الْمُقْدِمَةُ الَّتِي أَرَادَ اللَّهُ سَبَحَانَهُ إِيَّاجَادَهَا، وَمَنْ [١/٢] بِفِيهِ وَفَضْلُهِ عَلَى
الْإِخْوَانِ بِاستِفَادَةِ أَحْكَامِهَا وَإِمْدادِهَا، مُشْتَمِلَةً عَلَى أَحْكَامِهَا قَدْ خَلَتْ بِرِتَيَةٍ تَجْلُّ عَنْ مَقَامِ
الثَّرِيَا^(٢)، وَجَلَتْ مَحَاسِنُهَا عَنْ مَمَاثِلَةِ جَمَالِ زَيْنَبِ^(٣) وَرِتَيَا^(٤)، مَحْجَبَةٌ بِخَدْرَهَا عَذَراءٌ إِلَى أَنْ
وَصَلَتْ سَنُّ الْبَلُوغِ الثَّنِيِّ عَشْرَةَ سَنَةً وَشَهْرًا، لَمْ [١/١] يَكْافِهَا خَاطِبٌ، وَلَمْ يَدْرُّ مِنْ خَدْرَهَا

(١) وَهُوَ السَّنْنُ. ا.ه. الْقَامُوسُ الْمُحيَطُ. مَادَةُ / قَنْنٌ / (١٦١٠).

(٢) مَجْمُوعَةٌ مِنْ النَّجُومِ فِي صُورَةِ الثُّورِ، وَالْجَمْعُ ثُرَيَّاتٌ. ا.ه. الْمَعْجمُ الْوَرِسِطُ مَادَةُ / ثُرَيٌ / (٩٥).

(٣) مَحْجَبَةُ الشَّاعِرِ الضَّمَعِ الْقَشْبَرِيِّ. ا.ه. الْأَغَانِيُّ (٨/٦). يَقُولُ فِيهَا:

حَنَثَ إِلَى رِتَيَا وَنَفَشَكُ بِأَعْدَثِ مَزَارِكِ مِنْ زَيْنَبِ شَعْبَائِكُمَا مَعًا

(٤) هِيَ زَيْنَبُ بْنَتُ مُوسَى الْجَمْحِيِّ وَكَانَ بِزَرَّةِ الْجَمَالِ، أَيْ: بِأَرْزَادِ الْمُحَاسِنِ فَرَآهَا عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ فَأَخْذَتْ بِلَبِّهِ
فَقَالَ:

أَحَدُّ نَفْسِي وَالْأَجَادِيدُ جَمَةٌ

إِذَا طَلَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ ذَكْرُهَا

ا.ه. الْأَغَانِيُّ (٢٦٥ / ١٥).

(١) الْعَبَارَةُ فِي مَعْنَى بَدْلِ الْمَعَانِي.

طالب؛ إذ هي نور لم تمسسه نار، يكاد سنا برقة يذهب بالأبصار، ومهرها جوهر بمحيط قل أن يدنو غواص فيه إلى قرار، وكأن فجرها قد لاح، ومؤذنه نادى بمنارة حي على الفلاح، تشرق على البدر إلى خطبتها، وتشرق الحلول بمتنزتها، فبرزت إليه ظاهرة من منيع حجابها، مسيرة عن بديع جمالها بطرح نقابها^(١) مائلة إليه بأعطاها^(٢)، مجيبة بفصيح خطابها قائلة: أوالد شاهد عليه به لسان خطبته، يحل له خطبة بضعته، فقال لسان الحال: بلني، فإن المدار على معتقد الحاكم لا علي، ولم تكن الأم مملوكة بضع ولا ذات، وإنما أنت دعية ليس إلا فلا فوات، والأم أيضاً عن^(٣) الأدناس غربت، وعن الرجال قد عزبت^(٤)، فموجب الفصل والبين قد بان، وموجب الوصل بالفضل قد بان، فأظهر الشكر بالمزيد، لاستفاضة الاستمداد من كلمة التوحيد بالتجريد، لا إله إلا الله رسول الله على الدوام من غير تحديد.

لَمَّا أُمْرِنِي بِعَضُّ الْعَارِفِينَ بِاللَّهِ، أَعْدَ اللَّهَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ وَمَدَدِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَيَوْمَ لِقاءِ اللَّهِ، بَأْنَ أَشْرَحَ تِلْكَ الْمُقْدَمَةَ، فَامْتَلَّتِ الْأُمْرُ الشَّرِيفُ، وَاعْتَمَدَ حَالِي الْمُضِيِّ عَلَى كَرَمِ الْخَبِيرِ الْلَّطِيفِ، وَاسْتَمْدَيْتِ مِنْ فِيْضِهِ الْجَزِيلِ، وَفَوَّضْتِ إِلَيْهِ أَمْرِيَ، فَهُوَ حَسْبِيَ وَيَنْعَمُ الْوَكِيلُ، فَتَمَ شَرَحَ الْكِتَابَ بِفَضْلِ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَهَابِ، وَأَسْأَلَهُ مِنْ فَضْلِهِ مُتَوَسِّلاً إِلَيْهِ بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدَ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ، وَالْمَكْرُمِينَ لِدِيهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ جَمِيعُ الطَّلَابِ إِلَى يَوْمِ الْعِدَابِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ [٢/١ بـ] خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَعِنِّدَهُ مِنْ شَرِّ كُلِّ حَاسِدٍ وَتَمَّامٍ أَثِيمٍ. وَقَدْ أَقْرَيْتُهُ فِي يَمِّ التَّفْويضِ عَلَنَا [١/١ بـ] لِعَلَّ أَنْ يَتَقْبِلَهُ الْكَرِيمُ بِقَبْوَلِ حَسْنٍ، وَيَنْبَتِهِ نَبَاتًا حَسْنًا، لِدَوَامِ ظَهُورِ شَرِيعَتِهِ، وَإِحْيَايَةِ سَنَةِ حَبِيبِهِ وَصَفْوَتِهِ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى جَمِيعِ آبَائِهِ وَإِخْوَانِهِ مِنَ النَّبِيِّنَ وَالْمَلَائِكَةِ الْمُقْرَبِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَعَتْرَتِهِ وَالْتَّابِعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَمِيتِهِ «إِمْدادُ الْفَتَاحِ شَرَحُ نُورِ الإِيْضَاحِ وَنُجَاهَةِ الْأَرْوَاحِ» وَافْتَحَتِ الْكِتَابُ فَقَلَتْ:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) اقْتَدِيَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَعَمَلًا بِقَوْلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كُلُّ أَمْرٍ ذَيِّنِي بَأْلَى لَا يَنْدَأُ فِيهِ يُبَشِّرُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ فَهُوَ أَجَدُمُ). وَفِي رَوَايَةِ (يُبَشِّرُ اللَّهُ فَهُوَ أَبْتَرُ)^(٤).

(١) الثَّقَابُ: الْقَنَاعُ تُجْعَلُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى مَارِنِ أَنْفَهَا تَسْتَرُّ بِهَا وَجْهُهَا وَجَمِيعُهُ ثَقَابٌ. ١. هـ. الْمَعْجمُ الْوَسِيْطُ (٩٤٢/٢) مَادَةُ / ثَقَابٌ /.

(٢) عَطْفُ الشَّيْءِ: جَانِيَةُ، وَالْجَمْعُ أَعْطَافٌ مِثْلُ جَفْلٍ وَأَحْمَالٍ. ١. هـ. مَادَةُ / عَطْفٌ / الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ.

(٣) عَزْبُ الشَّيْءِ - عُزُورِيَاً: بَعْدَ وَخْفَى. ١. هـ. الْمَعْجمُ الْوَسِيْطُ مَادَةُ / عَزْبٌ /.

(٤) أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِيِّ: (٢/٨٧)، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الرَّهَاوِيِّ فِي الْأَرْبَعِينِ، وَالْسَّبْكِيُّ فِي طَبَقَاتِ =

(١) الْعِبَارَةُ فِي جَ عَلَى بَدْلٍ عَنْ .

ولا تعارض بينه وبين قوله عليه السلام: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبَدِّأْ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجَدُهُ^(١))، أي: أقطع، لأن الابتداء بالأول حقيقي، وبالثاني إضافي لما سواه، ولذلك ترك العاطف بينهما لثلا [يشعر بالتبعية]^(٢) فيخل بالتسوية، فعقب البسمة بالحمد له، والباء متعلقة بممحذوف تقديره: باسم الله أَلْفُ و هو أولى من ابتدئ؛ إذ يضم كل فاعل فعله في ابتدائه بالتسمية، كالمسافر إذا حل أو ارتحل فقال: بسم الله، كان المعنى باسم الله أَجَل، وباسم الله أَرْتَحل . والاسم مشتق من السمو وهو العلو، وقيل من الوسم وهو العلامة، وإنما حذفوا ألفه وإن كان وضع الخط على حكم الابتداء دون الدرج لكثر الاستعمال، وطولوا الباء لتكون كالعوض من الألف، ولافتتاح كتاب الله تعالى بحرف معظم. وكان عمر بن عبد العزيز^(٣) - رحمه الله تعالى - يقول لكتابه: « طَرُلُوا الْبَاءَ، وَأَظْهِرُوا السَّيْنَ، وَفَرُقُوا بَيْنَهُمَا، وَدَوْرُوا الْيَمِينَ تَعْظِيْمًا لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ». وإنما قُدر المتعلق متأخرًا؛ لأن ذكر الاسم أولاً أهـم [١/٢]، وفيه مخالفة لما كانوا يبادرون به من أسماء آلهتهم، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء وذلك بتقاديمه وتأخيره [١/٣] الفعل كما في: « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »^(٤) [الفاتحة: ٥]، « إِنَّمَا تَسْمِيَ اللَّهَ بِنَعْمَانِهِ »^(٥) [هود: ٤١]، فقد أفاد التقديم اختصاصه به في « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ »^(٦) ويجعله مبدأ له، من حيث أنه لا يعتد به شرعاً ما لم يصدر به ولا يردد « أَفَرَا إِنْسَنٌ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ »^(٧) [العلق: ١] لافتضاء المقام تقديم الفعل لأنه أمر يأيده القراءة؛ لأن القراءة هنا أهـم من حيث أنه مقام تعليم، لأنه أول ما نزل إلى قوله تعالى: « الْأَكْرَمُ »^(٨) [العلق: ٣] كما في رواية البخاري^(٩)، أو إلى قوله: « مَا لَزَمَتْ »^(١٠)

= الشافية (١٢/١)، من طريق الحافظ الرهاوي، وابن الجوزي في الموضوعات وقال: هذا حديث موضوع، وذكره العجلوني في كشف الخفاء: (١١٨/٢)، بلطف: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيها بالحمد لله، وخرج له تم قال: وأخرجه أبو داود عن أبي هريرة بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: الهدي في الكلام (٤٨٤٠) من حديث أبي هريرة، وابن ماجه في النكاح، باب: خطبة النكاح (١٨٩٤)، والدارقطني في أول كتاب الصلاة (٢٢٩/١)، وابن حبان في صحيحه، المقدمة باب: ما جاء في الابلاء بحب الله (١)، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (٣٥٩/٢).

(٢) هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب الإمام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد السيد أمير المؤمنين حقاً أبو حفص القرشي الأموي المدني ثم المصري الخليفة الراشد أشجع بنى أمية. وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهأ له بهم، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية، ولد بالمدينة سنة إحدى وستين هجرية، وتوفي سنة إحدى ومائة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (١١٤/٥)، والأعلام للزرکلي (٥٠/١)، والجرح والتعديل (١٢٢/٦).

(٣) تقدم تحريرجه.

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذبة البخاري أبو عبد الله مولى الجعفيين صاحب الصحيح =

(١) ما بين معقوفين ساقط من ج

[العلق: ٥] كما في رواية غيره^(١). أو لأن «يأْسِيَ رَبِّكَ» متعلق باقرأ الثاني، ومعنى اقرأ الأول، أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء كما في: فلان يعطي. أي: يوجد الإعطاء، والباء، للملابسة، والظرف مستقر حال من ضمير أبتدئ الكتاب، كما في دخلت عليه بثباب السفر، أو الاستعارة والظرف لغور، كما في كتبت بالقلم. من اختار الأول نظر إلى أنه أدخل في التعظيم، ومن اختار الثاني نظر إلى أنه مشعر بأن الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى. ولو جعل الباء للتعدية كان أقل تكلفاً، فإن المعنى: قدمت اسمه تعالى على المقصود فإن قلت: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم، لأن الاسم والمسمى شيء واحد عند أهل السنة والجماعة^(٢)? قلت: قيل: الاسم هنا بمعنى التسمية، وهي التلفظ بالاسم، فيكون تقديره: بذكر الله أبداً. وقيل: إنه زائد، كما في قول القائل: داع يناديه باسم الماء، أي: يناديه بالماء فيكون تقديره حينئذ: بالله أبتدئ. وذكره^(٣) الاسم لدفع توهם القسم.

والله: اسم للذات الواجب الوجود [٢/٢ بـ]، المستحق لجميع المحامد، المعبد بحق ليس له اشتقاء، وهو أجل من أن يذكر له اشتقاء. وهذا اختيار الإمام الأعظم أبي حنيفة^(٤)

والتصانيف، ولد سنة أربعين وتسعين ومائة، وارتاحل سنة عشر ومائتين يقول عن كتابه الصحيح: صفت كتاب الصحيح بست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله وأجمع العلماء على صحة كتابه حتى لو حلف حالف بطلاق زوجه ما في صحيح البخاري حديث مستند إلى رسول الله ﷺ إلا وهو صحيح عنه كما نقله ما حكم بطلاق زوجته. أ.هـ. شذرات الذهب (٢/١٣٤)، تذكرة الحفاظ (١/٥٥٥)، والسير (٢/٣٩١).

(١) الرواية أخرجها البخاري، كتاب التفسير، باب: قول (خلق الإنسان من علق)، (٤٩٥٥). ومسلم، كتاب الإيمان، باب: بده الرحي إلى رسول الله ﷺ (١/١٣٩) رقم (١٦٠)، والبيهقي في سنته كتاب النكاح، باب: ما كان مطالباً برؤية مشاهدة الحق مع معاشرة الناس بالنفس والكلام، وابن حبان في صحيحه كتاب الرحي (١/٢٦) رقم (٣٣). والحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة بسنده آخر (٣/١٨٤) رقم (٤٨٤٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (٩٧١٩).

(٢) وهم أهل الأصول والاجتهد الذين اعتمدوا أصولاً أربعة وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وقد سُئل المصطفي ﷺ عن الفرق الناجية وعن صفتها فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه. أ.هـ. الملل والنحل (١/١٩٨)، والفرق بين الفرق (ص ٢٤٤).

(٣) هو النعمان بن ثابت الكوفي مولىبني تميم الله بن نعبلة ولد سنة ثمانين، لقي عدداً من الصحابة فقال أحدهم: لقي الإمام أبو حنيفة سنة من صحب طه المصطفى المختار أنساً وعبد الله نجل أبيهم وزاد ابن أوفى وابن وائلة الرضي =

(١) العبارة في ج وذكر بدل وذكره.

والخليل^(١) رحمة الله، تفرد به الباري سبحانه، لا شركة فيه لأحد. قال تعالى: «فَلَمْ يَعْلَمْ لِمَرِيمَ» [مريم: ٦٥] أي: هل تعلم أحداً سُمِّيَ بهذا الاسم غيره. وأصله إله، فحذفت الهمزة على غير قياس، وعوض عنها حرف التعريف ولزمه، وجرد عن معنى التعريف وأدغم إحدى اللامين في الأخرى، فلذلك قيل في النداء: يا الله. بالقطع، وقيل على قياس بتخفيف الهمزة، فيكون [إِلٰهٌ] الإدغام والتعويض من خواص اسم الجليل، ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مسماه عما سواه، بما لا يوجد فيه من نعوت الكمال، وهو أعرف المعارف.

(الرحمن الرحيم)، صفاتان مشتقتان من الرحمة، واختلفوا فيما بينهما، هل هما بمعنى واحد، أو بينهما فرق.

فقيل: هما بمعنى واحد. مثل ندمان ونديم. ومعناهما: ذو الرحمة. ذكر أحدهما بعد الآخر للتأكيد تطمئناً لقلوب الراغبين، وإن لم يستعمل الأول إلا في الباري تعالى. قال المبرد^(٢): هو إنعام بعد إنعام، وتفضُّل بعد تفضُّل.

وقيل: بينهما فرق. فالرحم: بمعنى العموم فإن معناه: العاطف على جميع خلقه بالرزق لهم، في الدنيا لا يزيد في رزق النبي لأجل تقاه، ولا ينقص من رزق الفاجر لأجل فجوره. والرحيم بمعنى: المعافي في الآخرة. والعفو في الآخرة مختص بالمؤمنين ولذا قيل في الدعاء: يا رحمن الدنيا والآخرة. كذا في «معالم التنزيل»^(٣)، وقال في «الكشف»^(٤): في

= وتوفي سنة (١٥٠هـ) في سجن بغداد، وكان يسمى بالوتد لكثره صلاته اهـ. شذرات الذهب (١/٢٢٧). وتذكرة الحفاظ (١٦٨/١)، وسير أعلام النبلاء (٦/٣٩٠).

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمري، البصري أبو عبد الرحمن، منشى، علم العروض، نحوى لغوى، ولد سنة مائة مجرية، ومات سنة بضم وستين ومائة، له من الكتب المصنفة (العروض)، الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع، الجمل). ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٤٢٩/٧)، ومعجم المؤلفين (٤/١١٢).

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الشمالي الأزدي إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد سنة عشر ومائتين بالبصرة، وتوفي سنة خمس وثمانين ومائتين، من آثاره: (الكامل - الروضة - المقتصب). ا.هـ. شذرات الذهب (٢/١٩٠)، والأعلام (٧/١٤٤).

(٣) معالم التنزيل في التفسير: للإمام معحيي السنة أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغري الشافعي المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وهو كتاب متوسط نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم، واختصره الشيخ تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن محمد الحسيني المتوفى سنة (٨٨٧٥هـ). ا.هـ. كشف الظنون (٢/١٧٢٦).

(٤) واسمه (الكشف عن حقائق التنزيل) للإمام العلامة أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، قال المصنف فيه يمدحه:

وليس فيها العمري مثل كشافي
إن التفاسير في الدنيا بلا عدد
فالجهل كالداء، والكشف كالشافي
إن كنت تبغى الهدى فاللزم قراءته

الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، أي: لأن زيادة البناء تدل غالباً على زيادة المعنى، كما في قطع وقطع، فعلى هذا يكون عموم الرحمن باعتبار عدم اختصاصه بإحدى الدارين، وخصوص الرحمن باعتبار اختصاصه بالدنيا، بخلاف ما ذكر [١/٣] في «معالم التنزيل»، فإن عموم الرحمن فيه يكون باعتبار عدم اختصاصه بعض المخلوقين دون بعض، وخصوص الرحمن باعتبار اختصاصه بعض المخلوقين، وهم المؤمنين خاصة.

والرحمة: رقة القلب، وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى، فهي إما مجاز مرسل^(١) في الإحسان، فتكون صفة فعل، أو في إرادته، ف تكون صفة ذات، وإما تمثيل^(٢): بأن مثل فعله تعالى بحال ملوك عطف على رعيته، ورق لهم، فعمهم بمعرفة، فأطلق عليه الاسم وأريد به غايته التي هي فعل أو إرادة لا يُدْوِه الذي هو انتقال، فهو استعارة تمثيلية. وبينت الصفة المشبهة^(٣) من رحم مع أنه متعد بجعله لازماً، أو نقله إلى فعل بالضم، وهذا كله مبني على أن الرحمن صفة وهو كذلك في الأصل. لكنه صار علماً بالغلبة. فقد قال ابن هشام^(٤): الحق قول [٤/١] الأعلم^(٥) وابن مالك^(٦)، أنه ليس بصفة، بل علم. وبين على

= ١. هـ. كشف الظنو (٢/٤٧٥).

(١) هو كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. ١. هـ. البلاغة الواضحة (ص ١١٠).

(٢) هو تركيب استعمل في غير ما وُضِع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة معناه الأصلي. ١. هـ.. البلاغة الواضحة (ص ٩٨).

(٣) الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفاده معنى الحدوث. ١. هـ. شرح المكودي على ألفية ابن مالك (ص ١٠٧).

(٤) وهو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنفي التحوي العلامة. ولد في مصر سنة ثمان وسبعين للهجرة. قال ابن خلدون وما زلتنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربي يقال له ابن هشام أنسج من سبويه. صنف مغني الليب عن كتب الأغاريب وكتب عليه حاشية وشرح لشواهده والتوضيح على الألفية مجلداً ورفع الخلاصة عن قراء الخلاصة أربع مجلدات وعتمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب مجلدان والتحصيل والتفصيل لكتاب التكميل والتذليل وشرح التمهيل وغيرها. توفي سنة إحدى وستين وسبعين للهجرة. ١. هـ. شذرات الذهب (٦/١٩١)، كشف الظنو (٢/١٧٥١).

(٥) هو إمام العربية أبو الحجاج، يوسف بن مليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي التحوي الأعلم وهو المشهور بالشقة أي العليا، وأما مشهور الشقة السفلية فيقال له: أفلح، ولد في مدينة شنتمرة في الأندلس سنة عشر وأربع مائة، وتوفي سنة ست وسبعين وأربع مائة للهجرة، من آثاره: شرح الشعراء الستة وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى وتحصيل عين الذهب. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (١٨/٥٥٥).

(٦) هو حجة العرب أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني نسبة إلى جيان بلد بالأندلس =

علميته أنه في البسمة ونحوها بدل لا نعت، وأن الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله تعالى؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت، قاله شيخ الإسلام زكريا الأنصاري^(١) وكذا قال الإمام القاضي البيضاوي^(٢) والملا خسرو في «الدرر»^(٣).

(والرحمن الرحيم) اسمان بنيا للمبالغة، وقال ابن المبارك^(٤): الرحمن إذا سُئل أعطى، والرحيم إذا لم يُسأل يغضب.

الحمد^(٥)، جَمَعَ بينه وبين البسمة موافقة للتنتزيل، وقدم البسمة عملاً بالكتاب والستة

تنتزيل دمشق، ولد سنة ستمائة وكان شافعي المذهب، حاز قصب السبق في إتقان لسان العرب، وكان إماماً في القراءات وعللها وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهي، وأما النحو والتصريف فكان فيها بحراً، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة الأئمة الأعلام يتحيرون منه، توفي بدمشق ودفن بالروضة سنة (٦٧٢هـ)، من آثاره: كتاب تسهيل الفوائد في النحو، وكتاب الضرب في معرفة لسان العرب، وكتاب الكافية الشافية، وكتاب الخلاصة وغيرها. ١. هـ. شذرات الذهب (٣٣٩/٥)، وشذرات الذهب (٢٣٤/١٠).

(١) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنّيكي القاهري الأزهري الشافعي، ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة بسنيكة، ثم تحول إلى القاهرة وتولى القضاء فيها، وتوفي سنة ست وعشرين وثمانمائة، من آثاره: شرح مختصر المزن尼 وشرح صحيح مسلم وغيرها. ١. هـ. الأعلام (٤٦/٣)، وشذرات الذهب (٨/١٣٤)، البدر الطالع (١/٢٥٢).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي الإمام ناصر الدين أبو سعيد القاضي البيضاوي الفقيه الشافعي، توفي سنة ٦٩١هـ، من آثاره: أنوار التنتزيل في أسرار التأويل في تفسير القرآن، تحفة الأبرار في شرح المصايح. ١. هـ. هدية العارفين (١/٤٦٢)، معجم المؤلفين (٦/٩٨).

(٣) وهو محمد بن فراموز الشهير بالمولى خسرو فقيه حنفي كان بحراً زاخراً عالماً بالمعقول والمتقول، جامعاً للفروع والأصول، توفي سنة (٨٨٥هـ) من آثاره: مرقة الوصول إلى علم الأصول، درر الحكم في شرح غرر الأحكام في فروع الفقه الحنفي. ١. هـ. الفوائد البهية (١٨٤)، كشف الظنون (٢/١١٩٩).

(٤) وهو عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، ولد سنة ثمان عشرة ومائة، كان تلميذاً لأبي حنيفة قالوا عنه: إنه جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والزهد والشعر والشدة في رأيه وقلة الكلام فيما لا يعنيه، توفي سنة (١٨١هـ). ١. هـ. الجوهر المضيء (٢/٣٤)، والفوائد البهية (١٠٣)، سير أعلام النبلاء (٨/٣٧٨).

(٥) ورد في هامش ج ما يلي: أعلم أن الحمد ينقسم إلى خمسة أقسام لغوي، وهو: الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان فقط، وعرفي وهو: فعل مشعر بتعظيم المنعم لكونه منعمًا. فعل اللسان أو الأركان. وقولي: هو حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثني عليه على نفسه على لسان أبيه ورسله. وفعلي: وهو الإتيان بالأعمال البدنية ابتناء وجه الله تعالى وخالي: بحبس يكون بحس الروح والقلب والانتصار بالكلمات العلمية والعملية والتخلق بالأخلاق الإلهية، وذكر بعض المفسرين أن الحمد في القرآن على خمسة أوجه: أحدها: الثناء والمدح ومنه قوله تعالى في آل عمران: «وَيَحْبُونِي» أي يحبونه وإن لم يفعلوا. والثاني: الأمر ومنه قوله تعالى في الإسراء: «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ». والثالث: المنة ومنه: قوله تعالى في الزمر: «وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ». والرابع: الشكر ومنه قوله تعالى في الأنعام: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ

والإجماع، لأن الأمة أجمعوا على كتابة البسمة في ابتداء الكتب والرسائل، قاله القرطبي في «جامعه»^(١) ولعل سنته ما في الجعيري^(٢) من قوله ﴿إِذَا كَتَبْتُمْ كِتَابًا فَاكْتُبُوهَا بِالبِسْمَةِ فِي أُولِيهِ﴾. فلذا ذكرنا بعدها الحمد، وهو في اللغة: الوصف، أي: الثناء باللسان ظاهراً وباطناً على الفعل الجميل الاختياري [٣/٣] الوacial إلى الحامد أو غيره، على جهة التمجيل والتفضيل. فقيد بالجميل احتراماً عن القبيح، وبالتجليل والتفضيل [احتراماً] عن الاستهزاء سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل.

والمراد بالفضائل المزايا الذاتية، التي لا يتوقف تتحققها على تعلقها بالغير، كالعلم.

والمراد بالفواضل المزايا المترددة التي يتوقف تتحققها على تعلقها بالغير كالأئم. ومتى نلنا بالمثالين دفعاً للاعتراض الذي يقال في الفضائل، كما تتعذر بأثرها كذلك الفواضل فلا فرق. فاندفع بذلك.

وفي العرف: هو الفعل المنبيء عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره، فيتناول القول باللسان.

والفعل هو العمل بالأركان بآياته بأفعال دالة على ذلك، واعتقاد بالجنان باتصافه بذلك. قال بعض العارفين - من السادة المحققين الصوفية أهل الحقيقة -: وهو بالفعل أقوى منه بالقول، لأن الأفعال التي هي آثار السخاوة مثلاً تدل عليها [٤/٣] دلالة قطعية، بخلاف الأقوال فإن دلالتها وضعية، وقد يتخلّف عنها مدلولها. ومن هذا القبيل حمد الله وثناؤه على ذاته، وذلك أنه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكناً لا تحصى، ووضع عليه موائد كرمه التي لا تنتهي، فقد كشف عن صفات كماله، وأظهرها بدلالة قطعية تفضيلية غير متناهية، فإن كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها، ولا يتصور في العبارات مثل هذه

السموات والأرض». والخامس: الصلة ومنه قوله تعالى: «وعشاً وحين تظهرون». أراد الصلوات الخمس. أ.ه. ملخصاً الناظر لابن الجوزي.

(١) واسمه «الجامع لأحكام القرآن» للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الانصاري الخزرجي القرطبي المالكي المتوفى سنة (٢٦٨هـ). أبو عبد الله من كبار المفسرين من أهل قرطبة رحل إلى المشرق واستقر بمنيةبني خصيب بمصر، من آثاره: الأنسى في شرح أسماء الله الحسنى، التذكرة بأحوال الموتى والأخرة. أ.ه. كشف الظنون (١/٥٣٤)، وشذرات الذهب (٥/٣٣٥)، ومعجم المؤلفين (٨/٢٣٩).

(٢) وهو إبراهيم بن عمر الجعيري الخليلي الشافعي، يقال له ابن السراج وأشتهر بالجعيري، ولد بجعير وسكن دمشق مدة، توفي سنة (٧٣٢هـ)، من آثاره: كنز المعاني في شرح حرز الأماني، ونزهة البررة في القراءات العشر، مختصر أسباب النزول للواحدي وغيرها. أ.ه. شذرات الذهب (٦/٩٧)، وإيضاح المكنون (١/١٠٨)، ومعجم المؤلفين (١/٦٩).

الدلالات. ومن ثم قال ﷺ: «لا أُحصي ثناءً عليكَ، أنتَ كما أثنيتَ على نفسك»^(١). وهو الشكر اللغوي، فإنه الفعل الصادر لتعظيم المنعم. وفي «القاموس»^(٢): الحمد: الشكر، وهو عرفان الإحسان، ونشره، والشكر العرفي صرف العبد جميع [١/٤] ما أنعم الله به إلى ما خلق لأجله، كصرف النظر إلى مطالعة مصنوعاته، والسمع إلى ذكره وما يؤدي إلى مرضاته، والاجتناب عن منهياته. فمورد الحمد اللغوي هو اللسان وحده، ومتعلقه يعم النعمة وغيرها [ومورد الشكر اللغوي يعم اللسان وغيره ومتعلقه النعمة فقط]^(٣) فالحمد أعم باعتبار المتعلق، وأخص باعتبار المورد، والشكر بالقلب. ومن هنا يتحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة، وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان، فيبين الحمددين عموم من وجهه، وكذا بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي، ومن البين أن الحمد العرفي والشكر اللغوي متهددان، وبين الشكررين عموم مطلق، كما بين الحمد لغة أو اصطلاحاً، وبين الشكر اصطلاحاً، فظهور أن الشكر اصطلاحاً أخص من الثلاثة، وأن الحمد عرفاً والشكر لغة متهددان، وأن بين الحمد لغة والحمد اصطلاحاً عموماً من وجهه، كما أن بين الحمد لغة والشكر لغة عموماً من وجه أيضاً، وقد نظم ذلك مولانا [شيخ الإسلام]^(٤) الشيخ علي الأجهوري المالكي^(٥)، فقال رحمة الله تعالى وقد أملاني بلفظه [من الطويل]:

إذا [نسبة]^[٦] للحمد والشكر رُمِّتها بوْجِهِ لِهِ عَقْلُ الْلَّبِيبِ يُؤَدِّلُ [٧]

(١) أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها في الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٦)، وأبو داود من حديث سيدنا علي في كتاب الصلاة، باب: القنوت في الوتر (١٤٢٧)، والترمذني في الدعوات، باب: في دعاء الوتر (٣٥٦٦)، وأبي ماجة في الصلاة، باب: ما جاء في القنوت بالوتر (١١٧٩)، وذكره المزني في تحفة الأشراف (١٠٢٠٧).

(٢) واسمه القاموس المحيط والقبوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط. للإمام مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، ولد بكازرون، من أعمال شيراز سنة (٧٢٩هـ) لغوي مشارك في عدة علوم، توفي سنة سبع عشرة وثمانمائة، من آثاره: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز وفتح الباري بالسیل الفسیح الجاری في شرح صحيح البخاري وغيرها. ا.ه. كشف الظنون (١٣٠٦/٢)، ومعجم المؤلفين (١١٨/١٢).

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري المصري المالكي نور الدين، أبو الإرشاد عالم أديب شارك في

(٤) ما بين معقوفين زيادة في م.

(٥) ما بين معقوفين ساقط من م.

(٦) العبارة في ج شبيهة بدل نسبة.

فشكراً لذى عرف أخْص جمِيعها
عُموم لوجهِ في سواهن نسَبةٌ وفي لغة للحمد عرفاً يرادفُ
انتهى . وقال ناظمها: النسب الست، نسبة الحمد لغة إلى الثلاثة بعده، ونسبة الحمد
اصطلاحاً للاثنين بعده، ونسبة الشكر لغة للشكر اصطلاحاً، فالنسبة بين الشكر العرفى وغيره
العموم والخصوص المطلق، وتحت هذا ثلاث نسب، والنسبة بين الحمد اللغوى والحمد
العرفى العموم والخصوص الوجهي، وكذا بين الحمد اللغوى والشكر اللغوى فهى الاتحاد، إن
لم يعتبر قيد الوصول إلى الشاكر [٤/بـ]، فإن اعتبار كانت النسبة بينهما العموم والخصوص
المطلق . وقد نظمتها أيضاً فقلت [من الطويل]:

عُموم مع الإطلاق والشَّكْرُ غَيْرُ ذَا
فَنَسْبَتِهِ لِلْحَمْدِ عَزْفًا تَرَادِفُ
[كذا في شرح حاشية الشيخ علي الأجهوري على عقیدته التي نظمها رحمه الله في
العقائد]^[١] . والحمد لغة من شعب المدح، لأن المدح أعم منه؛ إذ هو الثناء على الخلال^(١)
مطلقاً، اختيارية كانت أو غيرها؛ إذ قد يمدح الإنسان على صباحة وجهه، ورشاقة قدّه^(٢)، كما
يمدح ببذل ماله وعلمه وشجاعته، والثاني دون الأول فيبينما عموم مطلق، فكل حمد مدح،
ولا قلب، والحمد في الأصل من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة، لا يكاد يستعمل معها
ال فعل . وقال الإمام البيضاوي . رحمه الله : التعريف فيه للجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه
كل أحد أن الحمد ما هو، أو للاستغراف؛ إذ الحمد في الحقيقة كله له؛ إذ ما من خير إلا وهو
موليه، بواسطة أو بغير واسطة . قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُمْ مِنْ يَقْمَرُ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] انتهى .
وقيل غير ذلك كما هو معلوم . وجملة الحمد لله خبرية لفظاً، إنشائية معنى، لحصول الحمد
بالتكلّم بها مع الإذعان لمدلولها، ويجوز أن تكون موضوعة شرعاً للإنساء، فالحمد مختص

الفقه والكلام والحديث ومصطلحه والسيرة النبوية والمنطق، ولد بمصر سنة (٩٦٧هـ)، وتوفي بها سنة
(١٠٦٦)، من آثاره: مزاحب الجليل في تحرير ما حواه مختصر خليل في فروع الفقه المالكي، شرح على
منظومته في العقائد، شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث في مجلدين وسماه فتح الباقي، وشرح التهذيب
للتفتازاني في المنطق، وشرح الدرر السننية في نظم السيرة النبوية للعرافي . ١.هـ. هدية العارفين (٧/٧)،
ومعجم المؤلفين (٧/٢٠٧).

(١) الخصال . ١.هـ. مختار الصحاح / خلل /.

(٢) هو القامة والقدّ قدر الشيء وقطعيه والجمع أقدّ وقدود وقداد وأقدّة . ١.هـ. لسان العرب (٣/٣٤٥) / قدد / .

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من جـ .

بإله ، كما أفاده الجملة اختصاصاً حقيقةً عند أهل الحق ، أهل السنة والجماعة ، فلا فرد منه لغيره ، واختبرنا الحمد على المدح لما تلوناه ، لأن الثناء على الله تعالى دائمًا صادر بعد الإحسان ، فإنك لا تقدر على أن تثنى عليه [١٥ ب] إلا بتفوق منه ، وهو نعمة الله ، أي للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع [١٥ هـ] المحامد ، ولم تُنْقَل للخالق أو الرزق ، أو نحوهما مما قد يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف تنبئها على أن الحمد واجب للذات ، ويشمل الحمد على جميع النعم التي لا تحصى . والعبرة تقصّر عن الإحاطة بإفراطها . قال تعالى : ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُخْصُوهَا﴾ [ابراهيم : ٣٤] .

ولهذا أشار بعض العارفين بقوله [من الطويل] :

إذا كان شكري نعمة الله نعمة
عليه في مثلها يجب الشكر
فكيف بلوغى الشكر إلا بفضله وإن طالت الأيام واتصل العمر^(١)

والتعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات في بعض العبارات تنبئه على تحقق الاستحقاقين لله (رب) العالمين ، بتشديد الباء ، وقد تحقق أي : متولي مصالح كل فرد من أفراد الموجودات ، بتبلیغه الشيء حالة فحالة إلى كمال تربيته ، ثم وصف به للمبالغة ، كالعدل ، فهو صفة من رب يربه ، فهو رب يحفظه ما يملكه وهو المالك والسيد والمصلح والمريبي والمعبود ، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً . فلا يقال للمخلوق : هو الرب معرفاً باللام ، وإنما يقال له : رب الدار والدابة ، مضافاً ، بمعنى المالك للدار والدابة . ارجع إلى ريك ، فالله رب (العالمين) . الألف واللام فيه للتعریف ، وعالمين جمع عالم ، وهو في الأصل علم ثم زيد فيه الألف للإشارة ، كخاتم ، فعالمين جمع عالم .

وأدخلت الألف واللام على الجمع ، وهو اسم لما يعلم به ، ثم غلب على ما سُوى الله من جوهر^(٢) وعرض^(٣) ، وهي لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته ، تدل على وجوب وجوده ، فيكون مشتقاً من العلم - بفتح اللام - بمعنى العلامة . وجمع مع أنه اسم جنس ، لأنه أريد به الأنواع والأفراد ، ليشمل أجناسه المختلفة ، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان ، وكان [١٥ ب] بالياء والنون جمع سالم ، وهو لمن يعقل تغلباً للعقلاء ، أو تقول : ساغ ذلك لمعنى

(١) لم أغذر على قائلها .

(٢) الجوهر : هو ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع وهو مختصر في خمسة : هيولي - صورة - جسم - نفس - عقل . ١. هـ . التعريفات (١٠٨) .

(٣) العرض : هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحل ويقوم به . ١. هـ . التعريفات (١٩٢) .

الوصفيّة فيه، وهي الدلالة على معنى العلم، وقيل: هو اسم وضع لذوي العلم من الإنس والملائكة والجن، وتناول غيرهم بطريق التبع، فيكون مشتقاً من العلم بكسر العين والفاعل [١٦] بالفتح لم يجمع هذا الجمع إلا العالم والياسم^(١)، فيقال: الياسمين، والصفة قد خصت بالإضافة للعالمين، فجاز أن يكون نعماً للجلالة أعرف المعارف، ولو تخالف تعريفاً. ثم قولنا: (الحمد لله رب العالمين) فيه اقتباس لطيف من القرآن الكريم والفرقان القديم من غير إشعار بأنه منه، إذ هو شرط الاقتباس، حاول به افتتاح كتابه، ومن ثم جمع بينه وبين التسمية رجاء حصول المقصود.

(والصلة) رحمة الله وإفضاله له وإنعامه وتعظيمه بالألف مبدلة عن واو لفظاً وبالواو كتابة، إلا إذا أضفت أو ثني، فقيل: صلاتك أو صلاتان وقال ابن درستويه^(٢): لم يثبت بالواو في غير القرآن وهي اسم من التصليمة، أي: الثناء الكامل، ولما أن كان ليس في وسعنا سأله من الله تعالى.

(و) كذا (السلام)، وهو اسم من التسليم، وقيل: مصدر ثلاثي أو مزيد، والأول أصح. والمعنى جعله الله تعالى سالماً عن كل مكروره، وحياته بما يليق بجلاله وعظمته لشريف الجناب، وجمعنا بينهما امثالاً للأمر بهما، وإن لم يكره إفراد أحدهما، لأنه الأكمل عندنا، ولقوله عليه السلام: «كُلُّ كلام لا يبْدأ فِيهِ بِالصَّلَاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ مَمْحُوقٍ مِّنْ كُلِّ بَرَكَةٍ»^(٣)، وقوله عليه السلام: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ، لَمْ تَرَأْ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ، مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ»^(٤).

(على سيدنا)، خبر للمعطوفين، وجاز أن تكون خبر الثاني، وخبر الأول ممحوظ عند سيبويه^(٥). وقيل: يجوز القلب.

(١) مفرد الياسمون، وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ وللصداع البلجي والزكام. أ.هـ. القاموس المحيط / بسم / .

(٢) هو الإمام العلامة شيخ النحو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي تلميذ المبرد قدم إلى بغداد واستوطنه حيث ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين كان ثقة ورزق الإسناد العالي ووثقه ابن منده وتوفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة، من آثاره: كتاب الإرشاد في النحو وغريب الحديث وأدب الكاتب. أ.هـ. شذرات الذهب ٣٧٥ / ٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥١ / ٥٣١).

(٣) الحديث: ذكره العجلوني في كشف الخفاء (١٥٦ / ٢).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١٨٥٦)، وفيه يزيد بن عياض كذبه الإمام مالك وغيره، والهيثمي في مجمع الروايد (١٣٦ / ١)، وقال فيه بشر بن عبيد الدارسي: كذبه الأزدي وغيره. والعجلوني في كشف الخفاء وقال: رواه ابن أبي شيبة والمستغري في الدعوات بسند ضعيف (٢٥٧ / ٢).

(٥) هو عمر بن عثمان بن قتيبة أبو بشر الفارسي ثم المصري إمام التحرر حاجة العرب قد طلب الفتنة والحديث مرة ثم =

مُحَمَّدٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَعَلَىٰ أَلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ.

(محمد)، أشهر أسمائه [١/٦] الشريفة، وهي ألف اسم وسمي به إلهاماً، والمعنى: ذات كثرة خصاله المحمودة، أو كثرة الحمد له في الأرض والسماء، أو كثرة حمده تعالى له بِكَلَّتِهِ.

(خاتم النبيين)، النبي بالهمز من النبأ أي الخبر، وبلا همز وهو الأكثر من النبوة، وهي الرفعية، لأن النبي مرفوع الرتبة، فمن الأول يكون فعلاً بمعنى مفعول، يعني: منبي الأخبار والغيب عن الله تعالى، ولما كانت الصلاة عليه غير تامة بدون الصلاة على الآل [٦/٢] كما في «شرح التأويلات»^(١)، عطفها.

قال: (وعلى آله). بألف مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصريين، وعن الواو عند الكوفيين، والأول أصح لغة. وإضافة الآل إلى الضمير قليلة أو غير جائزة والمختار الآل والأحسن آل محمد، ولكنه أضاف إليه اختصاراً، والآل يطلق بـالاشتراك اللغظي على ثلاثة معانٍ، أحدها الجناد والأتباع، نحو آل فرعون. والثاني: النفس، نحو: آل موسى وآل هارون، يعني: نفسهما، والثالث: بمعنى أهل البيت خاصة، نحو: آل محمد بِكَلَّتِهِ. وإنما وجوب ذكر آله أيضاً في الصلاة معه لقوله بِكَلَّتِهِ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَعَمِّلُوهَا»^(٢). وأراد بالتعيم التعميم على الآل. قاله العلامة شهاب الدين النقشبendi. وهو مخصوص بالأشراف وأولي الخطر والشأن. فلا يقال: آل الإسكاف والحاياك، فيقال: آل العباس، ولمّا تصور فرعون بصورة الأشراف قيل: آل فرعون. وآل النبي هم المؤمنون لأن آل الأنبياء متبعوهم كذا في «منهج الضوء».

(الطاهرين) عن الأدناس كلها، حسية ومعنوية، وفيه براعة الاستهلال^(٣). (وصحابته أجمعين)، تأكيد، وهو جمع أجمع، وإن كان صفة في الأصل اسم تفضيل، فإن قولنا: قرأت الكتاب أجمع، معناه أتم جمعاً في قراءتي من كل شيء، نقل إلى معنى الجمع.

= أقبل على العربية فبرع وساد أهل العصر، ولد في إحدى قرى شيراز عام (١٤٨١هـ)، وتوفي سنة (١٨٠١هـ)، من آثاره: كتاب المسقى «كتاب سيبويه». ١.هـ. سير أعلام النبلاء (٨/٣٥١)، معجم الأدباء (١٦/١١٤).

(١) وهو للإمام أبي منصور محمد بن ماتريدي الحنفي المتوفى سنة (٣٣٣هـ)، من آثاره: التوحيد - المقالات - رد أوائل الأدلة وتأويلات القرآن وهو كتاب لا يوازيه فيه كتاب بل لا يدانيه شيء من تصانيف.

(٢) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، وقال: لم أقف عليه بهذا اللفظ ويمكن أن يكون بمعنى حديث «صلوا علىي وعلى أنبياء الله فإن الله بعثهم كما بعثني» وقيل المعنى إذا صلیتم علىي فأدخلوا معي آلي وأصحابي. ١.هـ. كشف الخفاء (١/٩٢).

(٣) هي أن يشير المصتف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المرتب عليه إجمالاً وهي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وهي تقع في ديباجات الكتب كثيراً. ١.هـ. التعريفات (٦٣).

قال العبد الفقير إلى مولاه الغنـيـ، أبو الإخلاص حـسنـ الـشـرـبـلـالـيـ الحـنـفـيـ :
إـنـهـ التـمـسـ مـنـيـ بـغـضـنـ الـأـخـلـاءـ - عـامـلـنـاـ اللهـ وـلـيـاـهـمـ بـلـطـفـهـ الـحـنـفـيـ - أـنـ أـعـمـلـ مـقـدـمـةـ

(قال العبد) الذليل، الفقير، إلى مولاه، الغنـيـ، الجليل عن كل شيء؛ إذ هو موجود الكائنات، وهي المفتقرة [٦/٦] إليه بأسـرـهاـ. (أبو الإخلاص) كـنـيـتهـ من سـادـاتـناـ بـنـيـ الـوـفـاءـ، أـعـادـ اللهـ عـلـيـنـاـ مـنـ بـرـكـاتـهـ وـمـدـدـهـمـ، وـشـهـرـتـهـمـ وـظـهـورـهـمـ كـرـامـاتـهـمـ تـغـنـيـ عنـ ذـكـرـ الـقـابـهـمـ، أـدـامـ اللهـ تـنـزـلـ الـبـرـكـاتـ وـالـفـيـضـ وـالـنـفـحـاتـ بـأـنـفـاسـهـمـ، وـسـرـ أـسـلـافـهـمـ عـلـىـ الـمـسـلـمـينـ، خـصـوصـاـ وـفـاءـ النـيلـ^(١) السـعـيدـ بـمـحـرـوـسـةـ مـصـرـ^(٢)، لـرـفـعـ الـضـرـرـ وـالـأـمـرـ عـنـ الـمـخـلـوقـاتـ، لـإـيجـادـ الرـزـقـ بـالـزـرـعـ، وـحـصـولـ الـأـقـوـاتـ بـدـوـامـ الـأـوـقـاتـ، (حـسـنـ بـنـ عـمـارـ بـنـ عـلـيـ بـنـ يـوسـفـ الـوـفـائـيـ)^(٣)، طـرـيقـةـ (الـشـرـبـلـالـيـ)، بـلـدـاـ (الـحـنـفـيـ) مـذـهـبـاـ، النـسـبـةـ إـلـىـ فـعـيلـةـ فـعـلـيـ، وـإـلـىـ فـعـيلـيـةـ فـعـيلـيـ، وـعـلـىـ هـذـاـ قـيـلـ : الـدـيـنـ [٧/٧] حـنـيفـيـ وـالـمـذـهـبـ حـنـفـيـ. وـقـالـ عـلـيـهـ السـلـامـ : بـعـثـتـ بـالـحـنـيفـيـةـ السـمـمـةـ^(٤)، أـيـ بـالـمـلـةـ الـحـنـيفـيـةـ. وـالـإـمـامـ الـأـعـظـمـ أـبـوـ حـنـيفـيـ حـنـفـيـ غـيرـ حـنـفـيـ، وـمـتـعـ أـبـيـ حـنـيفـيـ وـحـنـفـيـ، وـالـإـمـامـ الشـافـعـيـ^(٥) رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ وـمـتـبـعـهـ حـنـيفـيـ غـيرـ حـنـفـيـ. (إـنـهـ التـمـسـ) الـالـتـمـاسـ : طـلـبـ الـمـساـوـيـ، وـالـأـمـرـ طـلـبـ الـأـعـلـىـ مـنـ دـوـنـهـ، وـالـدـعـاءـ طـلـبـ الـأـسـفـلـ مـنـ الـأـعـلـىـ (مـنـيـ بـغـضـنـ الـأـخـلـاءـ) يـعـنيـ : الـمـتـحـابـيـنـ فـيـ اللـهـ، رـحـمـهـ اللـهـ، (عـامـلـنـاـ اللـهـ وـلـيـاـهـمـ بـلـطـفـهـ وـكـرـمـهـ وـإـحـسـانـهـ أـنـ أـعـمـلـ)، أـيـ : أـجـمـعـ مـنـ كـلـامـ أـنـتـنـاـ (مـقـدـمـةـ)، مـنـ قـدـمـ الـلـازـمـ بـمـعـنـىـ تـقـدـمـ، لـاـ مـنـ

(١) هو نهر عظيم قال حمزة: هو تعريب فيليوس الرومية وهو من عجائب مصر وأصل مجراه من بلاد الزرجم فيمر بأرض العبيدة حتى ينتهي إلى بلاد النوبة من جانبها الغربي والبلجة من جانبها الشرقي حتى يصب في البحر المتوسط. ا.هـ. معجم البلدان / نيل / .

(٢) سميت مصر بن مصر ابن حام بن نوح عليه السلام وهي من فتوح عمرو بن العاص في أيام عمر بن الخطاب وذكروا أن مصر من إقليمين وأنهراً مدنها الفسطاط - الإسكندرية - إيخيم - قوص . ا.هـ. معجم البلدان / مصر / .

(٣) انظر ترجمته في المقدمة.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/٢٦٦)، والقرطبي في تفسيره (١٩/٣٩)، والعجلوني في كشف الخفاء وقال: رواه الخطيب عن جابر بن عبد الله (١/٢٨٧)، وذكره المتقد الهندي في كنز العمال (٩٠٠)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٧/٢٠٩) من حديث جابر وسنته ضعيف، وابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٣/٩).

(٥) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع أبو عبد الله القرشي الإمام الفقيه، وكان قد أوتي عذوبة منطق وحسن بلاغة وفروط ذكاء وحضور حجة، وكان كما يقول عن نفسه يقرئ الناس وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ولد سنة (١٥٠هـ) وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر سنين، نشأ بمكة وقدم بغداد وعاد إلى مكة ثم إلى مصر حتى توفي سنة (٢٠٤هـ)، من آثاره: الأم - أحكام القرآن - السنن - الرسالة - أدب القاضي وغيرها. ا.هـ. شذرات الذهب (٢/١٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/١٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٦١).

في العبادات، تَقْرُبُ عَلَى الْمُبَتَدِي مَا تَشَتَّتَ مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ، فَاسْتَعْنُ بِاللهِ تَعَالَى، وَاجْبِنْتُهُ طَالِبًا لِلثَّوَابِ، وَلَا أَذْكُرُ إِلَّا مَا جَزَمَ بِصِحَّتِهِ أَهْلُ التَّرْجِيعِ، مِنْ غَيْرِ إِطْنَابٍ، وَسَمَيْتُهُ «نُورُ الإِيْضَاحِ، وَنَجَاهَةُ الْأَرْوَاحِ»

قدم الم التعدي (في) مسائل (العبادات) على صفة (تقرب على المبتدئ) بسهولة ألفاظها وظهور معانيها، وتذكر المتهي بغزاره نقلها، (ما تشتت) عن موطنها ومظنة وجданه (من المسائل) المهمات، المذكورة (في) الكتب (المطولات)؛ إذ قد لا يصل إليها الطالب إلا بتعب شديد، ولا يقف العالم بما عليها إلا بعد أمد، وإن لم يكن غير بعيد، (فاستعدت بالله)؛ إذ لا قوة لي، وفرضت إليه أمري، وما خاب من إلى عزته التجأ، بل أعزه ونصره، ومن يتوكل على الله، فهو حسبي، إن الله بالغ أمره. (وأجبته) بجميع ما أراد، (طالباً للثواب) لقول رسول الله ﷺ [١/٧]: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَفَقَّعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُونَ لَهُ»^(١). حديث صحيح أخرجه مسلم^(٢). (ولا ذكر) في هذا الجمجم (إلا ما جزم بصحته) وترجيحه (أهل) التصحيف (والترجيع)، وذكرت في شرحه بيان وجهه، وإن كان مقبلاً بقول مرجع فهو أيضاً صحيح، وإذا ذكرت غير الصحيح فأتبه عليه وأثبته لفائدة العلم به لما يقتضيه المقام. وأخللت هذا الشرح المبارك عن طريقة الجدل قصداً، وعن سياق مذهب المخالف إلا نزراً^(٣)، وذكرت أدلة المسائل من الكتاب والسنّة والإجماع بقدر الحاجة والإمكان، (من غير إطباب)، [من]^[٤] أطّب الرجل، أتني بالبلاغة في الوصف، مدحأً كان أو ذمأً، كذا في «القاموس». انتهى.

وفي الاصطلاح أن يكون اللفظ زائداً على المعنى، (فسميته «نور الإيضاح»)؛ إذ العلم نور [٤/٧] (ونجاة الأرواح) إذ لا نجاة إلا بالعلم. قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «كُنْ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الوصية، باب: ما يلحق للإنسان بعد وفاته (١٦٣١)، والترمذى في الأحكام، باب: في الرفق (١٣٧٦)، والنسائي في الوصايا، باب: فضل الصدقة على الميت (٦/٢٥١)، وأبو داود في الوصايا، باب: ما جاء في الصدقة على الميت (٢٨٨٠)، وأبو يعلى في مسنده (٦٤٥٧).

(٢) هو الإمام الكبير الحافظ المجود الحجّة الصادقة أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ الشيرسي النيسابوري صاحب الصحيح، ولد سنة أربع ومائتين هجرية، ورحل إلى الحجاز ومصر الشام والعراق، وتوفي بظاهر نيسابور سنة إحدى وستين ومائتين عن بضع وخمسين سنة، وقبره يزار، من آثاره: صحيح مسلم، المسند الكبير، الجامع على الأبواب. ١.هـ. سير أعلام النبلاء (١٢/٥٥٧)، الجرح والتعديل (٨/١٨٢)، شذرات الذهب (٢/٤٤).

(٣) القليل. وقد ورد في صفة كلامه ﷺ: «فَصَلَّ لَا نَزَّ وَلَا هَذَر». ١.هـ. القاموس المحيط مادة / نزرة .

(٤) ما بين معاكسين ساقط من م.

عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا، أَوْ مُسْتَعِمًا، وَلَا تَكُنَ الرَّابِعُ فَتَهْلِكَ»^(١). وإذا أشرنا إلى فضل العلم، فلتذكر شيئاً مما يدل على فضله وفضل أهله وما لهم من الثواب، ونذكر تعريفه فنقول: إن معناه واضح عند العقل؛ إذ هو بالحقيقة إدراك نفسي؛ لأن كل من وجد له هذا الإدراك وجد له العلم من حيث أنه وجد الإدراك، ومن لا فلا. وقال أبو حنيفة في تعريف الفقه: «إنه معرفة النفس ما لها وما عليها» يعني: عملاً؛ إذ معرفة ما لها وما عليها من الاعتقادات علم الكلام، ومعرفة ما لها وما عليها من الوجديات علم التصوف والأخلاق، ومعرفة ما لها وما عليها عملاً من العمليات هي الفقه المصطلح عليه، وكذا قال فخر الإسلام البزدوي^(٢): إن الفقه علم المشروع بصفة الإتقان والعمل به. ومن الآيات قوله تعالى: «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَكُوكَهُ وَأَوْلَوْا الْيَمِينَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ» [آل عمران: ١٨]. بدأ بنفسه سبحانه [ب] تعالى وثنى بذلكه وثلث بأهل العلم. وقوله تعالى: «يَرَقِعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوْلَئِنَّ أُوْلَئِنَّ دَرَجَتُهُ» [المجادلة: ١١] من «التترخانية»^(٣). وقال رسول الله ﷺ: «فُضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً، مَا يَبْيَنُ كُلُّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا يَبْيَنُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ»^(٤). أخرجه عبد الرزاق في «الجامع»^(٥).

(١) آخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي بكرة مرفوعاً بلفظ «اغد عالماً أو متعلمأ أو مساعداً أو محبأً ولا تكون الخامسة فتهلك» (٥١٧١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٢/١)، والطبراني في الكبير موقعاً على عبد الله بن مسعود (٨٧٥٢)، والعجلوني في كشف الخفاء وقال: يروى عن ابن مسعود وأبي الدرداء من قولهما. ا.هـ. (١٤٨/١).

(٢) هو علي بن محمد بن الحسين البزدوي أبو الحسن فقيه أصولي محدث مفسر، ولد سنة أربعين مائة، وتوفي سنة اثنين وثمانين وأربعين، وحمل إلى سمرقند ودفن بها على أبواب المسجد ونسبته إلى (يزده) قلمة حصينة على ستة فراسخ من شفاف، من آثاره: (المبسوت) وشرح الجامع الكبير للشيباني، وكتاب في أصول الفقه. ا.هـ. الفوائد البهية (١٢٤)، والجواهر المضية (٥٩٤/٢)، ومعجم المؤلفين (١٩٢/٧).

(٣) واسمها التترخانية في الفتاوى للإمام الفقيه عالم بن علاء الحنفي، وهو كتاب عظيم في مجلدات جمع فيه: مسائل المحيط البرهاني والذخيرة والخانية والظهيرية، وذكر أنه أشار إلى جمعة الخان الأعظم تاتارخان ولم يسم، ولذلك اشتهر به. ا.هـ. كشف الظنون (٢٦٨/١).

(٤) إسناده ضعيف ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٢)، وقال رواه أبو يعلى وفيه الخليل بن مزرعة، قال البخاري منكر الحديث، وقال ابن عدي لم أز له حدبي منكراً وهو في جملة يكتب حدبياً. وليس هو بمتروك، وأخرجه أبو يعلى في مستذه (٨٥٦).

(٥) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الصناعي الحميري اليمني (أبو بكر) محدث حافظ فقيه أخذ عنه البخاري، ولد سنة ست وعشرون ومائة للهجرة، وتوفي في نصف شوال سنة إحدى عشر ومائتين للهجرة، وله من العمر خمس وثمانين سنة، من آثاره: السنن في الفقه، المغازي، تفسير القرآن، الجامع الكبير في الحديث، تذكرة الأرواح عن موقع الإفلاح. ا.هـ. معجم المؤلفين (٢١٩/٥)، هدية العارفين (٥٦٦/١).

قاله الشيخ أبو الحسن البكري^(١). وفي «الترخانية» قال ابن عباس رضي الله عنهمما: «للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمائة درجة، ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة عام»^(٢). وقوله تعالى: «وَقُلْ رَبِّ رِزْقِكَ عِلْمًا» [طه: ١١٤]. ومن الحديث قوله عليه السلام: «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، يُفْقِهُ فِي الدِّينِ»^(٣)، وقوله عليه السلام: «الْعُلَمَاءُ وَرَتَّةُ الْأَئِمَّاءِ»^(٤). ومعلوم أن لا رتبة فوق رتبة النبوة، ولا شرف فوق شرف الوراثة من الأنبياء. وقوله عليه السلام: «الإِيمَانُ عَزِيزٌ، وَلِيَاسُهُ التَّقْوَىٰ، وَزَيْنَتُهُ الْحَيَاةُ، وَثَمَرَتُهُ الْعِلْمُ»^(٥). وقوله عليه السلام: «مَا عَبَدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ فِيقْهِ فِي دِينِهِ، وَلَفْقِيَّةِ وَاحِدَّةٍ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ عِمَادٌ، وَعِمَادُهُذَا الدِّينِ الْفِقْهُ»^(٦). وقوله عليه السلام: «خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ، وَأَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الْفِقْهُ»^(٧). ومن الآثار، قال الإمام علي رضي الله عنه: «الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَالِ، الْعِلْمُ يَخْرُسُكَ»^(٨)، وأنت تحرس المال، والعلم حاكم، والمال محكوم عليه^(٩). وقال أبو الأسود^(١٠): «لَيْسَ شَيْءٌ أَعْزَى مِنَ الْعِلْمِ، الْمُلُوكُ حُكَّامُ الْأَنْسَاءِ، وَالْعِلَّمَاءُ حُكَّامُ الْمُلُوكِ». انتهى، من «الترخانية». وقال رسول الله عليه السلام: «الْعَالَمُ سُلْطَانٌ

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أحمد البكري الصديقي الشافعي المצרי مفسر - متصرف مشارك في بعض العلوم، ولد بالقاهرة، من آثاره: تسهيل السبيل في تفسير القرآن، شرح منهاج النروي، تحفة واهب المواهب في بيان المقاصمات والمراتب، إرشاد الزائرين لحبيب رب العالمين، منظومة الدرة المكملة في فتح مكة المجلة. ١. هـ. هدية العارفين (٢٣٩/٢)، معجم المؤلفين (١١/٢٢٩).

(٢) ذكره ابن قدامه المقدسي في مختصر منهج الفاسدين لابن الجوزي كتاب العلم وفضله (١٣).

(٣) آخرجه البخاري في العلم: باب «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقِهُ فِي الدِّينِ» (٧١)، ومسلم في الزكاة، باب: النهي عن المسألة (١٠٣٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضل العلماء (٢٢١)، وأحمد بن حنبل (٤/١٠١).

(٤) هو جزء من حديث أبي الدرداء، آخرجه أبو داود في أول كتاب العلم (٣٦٤١)، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضل العلماء والبحث على طلب العلم (٢٢٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٣٩ - ٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٨٨).

(٥) ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال: هو موضوع كما قال الصناني وعزاه النجم لرواية ابن أبي شيبة مع اختلاف النقوط (١/٢٣)، وذكره الزبيدي في إتحاف السادة المتدينين (١/٧٣).

(٦) آخرجه الدارقطني في كتاب البيوع (٣/٧٩) من حديث أبي هريرة، والطبراني في الأوسط (٦٦)، والهيثمي في مجمع الروايات وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه يزيد بن عياض (١/١٢١).

(٧) ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال: قال العراقي في تخریج أحادیث الإحياء رواه ابن عبد البر من حديث أنس بن سند ضعيف، قال: والشطر الأول عند أحمد من حديث محبون بن الأورع بأسناد جيد، والشطر الثاني عند الطبراني من حديث ابن عمر بن سند ضعيف. ١. هـ. كشف الخفاء (١/٣٩٢).

(٨) ذكره ابن الجوزي في صفة الصفة (١/٣٣٠) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٨٠) بمحوه.

(٩) هو ظالم بن عمرو بن عدي الدولي أبو الأسود أحد سادات التابعين والمعاذين والفقهاء والشعراء والفرسان والأكثر على أنه أول من وضع العربية ونقط المصحف وصاحب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وشهد معه صفين ومات بالطاعون سبع وستين. ١. هـ. معجم الأدباء (١٢/٣٤).

الله في الأرض، فَمَنْ وَقَعَ فِيهِ فَقَدْ هَلَكَ»^(١). أخرجه الديلمي^(٢)، قاله الشيخ أبو الحسن البكري. وفي «التترخانية»: وقال ابن عباس: «خَيْرُ سَلِيمَانَ بْنَ دَاؤِدَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَالِ وَالْمَلْكِ فَاخْتَارَ الْعِلْمَ، فَأُعْطِيَ الْمَالُ وَالْمَلْكُ مَعَهُ».

ومن كلام الحكماء، قال بعضهم: ليت شعري أي شيء أدرك من فاته العلم؟ وأي شيء فاته من أدرك العلم؟ . ومن كلام العارفين، قال فتح المزصل^(٣): أليس المريض إذا منع الطعام والشراب والدواء يموت؟ قالوا: نعم [بـ١٨] ، قال: كذلك القلب، إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة أيام يموت.

ومن مسائل الفقه: إلحاق جرح الكلب المعلم ونحوه وكل جارح بدرجة إباحة المذكي اختياراً بواسطة علمه، بخلاف الكلب الجاهل، فإن الله تعالى أحل صيد الجارحة النجسة المعلمة، لفضل علمها. ومن الأخبار التي وردت في فضل العلماء قوله ﷺ: «يَسْتَغْفِرُ لِلْعَلَمَاءِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(٤). وأي منصب أعلى من منصب من يشتغل ملائكة السماء والأرض بالاستغفار له. قوله ﷺ: «مَوْتُ قَبِيلَةٍ أَيْسَرُ مِنْ مَوْتِ عَالَمٍ»^(٥) . وقال ﷺ: «مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ، كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّهُ، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ»^(٦) . وقال ﷺ: «أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي عَلَيْمٌ أُحِبُّ كُلَّ عَلَيْمٍ»^(٧) . وقال ﷺ: «فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِي عَلَى أَذْنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي»^(٨) . وقال ﷺ: «فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ

(١) ذكره المتنبي الهندي في كنز العمال (٢٨٦٧٣).

(٢) هو شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فنا خسرو بن خشدكان الديلمي الهمذاني الشافعي أبو منصور حافظ عارف بالحديث والأدب، خرج أسانيد كتاب الفردوس لوالده وسماه الفردوس الكبير، ولد سنة (٤٤٨هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). ا.هـ. شذرات الذهب (٤/١٨٢)، ومعجم المؤلفين (٤/٣٠٩).

(٣) لعله الزاهد الرولي العابد أبو نصر، فتح بن سعيد الموصلي من أقران إبراهيم بن أدهم، توفي سنة عشرين ومتاتين. ا.هـ. سير أعلام البلاط (١٠/٤٤٣)، وصفة الصفوية (٤/١٨٣، ١٨٤).
(٤) تقدم تخرجه.

(٥) ذكره الإمام الفتني في تذكرة الموضوعات (ص ٢١).

(٦) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة من حديث أبي حنيفة من طريق أحمد بن الصلت، وقال: قلت: تاب أحمد بن الصلت أبو علي عبد الله بن جعفر الرازى. أخرجه الخطيب في التاريخ وأiben عبد البر. ا.هـ. تنزيه الشريعة (١/٢٧١).

(٧) ذكره السيوطي في الدر المتنور (٥/٢)، وذكره المتنبي الهندي في كنز العمال (٥١٥٩).

(٨) أخرجه الترمذى بلفظ (كفضلى على أدناكم، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٥)، وذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/٨٦).

لِيَأْتِيَ الْبَدْرُ عَلَى سَائِرِ الْكَوَافِرِ»^(١). وقال ﷺ: «يَسْقُطُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةُ أَثْنَيْهِ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشَّهَدَاءُ»^(٢). فأعظم بمرتبة هي تلو النبوة، وفوق الشهادة، مع ما ورد في فضل الشهادة. وقال ﷺ: «مَنْ أَحَبَ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى عَتْقَاءِ اللَّهِ مِنَ النَّارِ، فَلَيَنْتَظِرْ إِلَى الْعُلَمَاءِ الْمُتَعَلِّمِينَ»^(٣). وقال ﷺ: «خَمْسَةٌ مِنَ النَّظَرِ عِبَادَةً: النَّظَرُ إِلَى [الآبَوَيْنِ عِبَادَةً]، وَالنَّظَرُ فِي الْمُضْحِبِ عِبَادَةً، وَالنَّظَرُ إِلَى الْكَعْبَةِ عِبَادَةً، وَالنَّظَرُ فِي زَمْرَمِ عِبَادَةً، يَحْطُّ الْحَطَابَيَا حَطَا، وَالنَّظَرُ إِلَى الْعَالَمِ عِبَادَةً»^(٤). وقال ﷺ: «مَنْ أَكْرَمَ عَالِمًا فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ نِيَّةً، وَمَنْ أَكْرَمَ مُتَعَلِّمًا فَقَدْ أَكْرَمَ سَبْعِينَ شَهِيدًا، وَمَنْ أَحَبَ الْعِلْمَ وَالْعُلَمَاءَ لَا تُكْتَبْ عَلَيْهِ خَطِيبَةً أَيَّامَ حَيَاةِ»^(٥).

وقال ﷺ: «يَنْبَغِي أَنْ يَعْبُدَ اللَّهُ الْعِبَادَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يُمْيِّزُ الْعُلَمَاءُ، فَيَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْعُلَمَاءِ، إِنِّي لَمْ أَضْعِفْ [١/٨] فِينَكُمْ عَلَيَّنِي إِلَّا لِي عِلْمِي بِكُمْ، فَلَمْ أَضْعِفْ عِلْمِي فِينَكُمْ لِأَعْذِبْكُمْ، انْطَلَقُوا، فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ»^(٦). ثم قال عليه السلام: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا تَخْقِرُوا عَنِّي أَتَيْتُكُمْ عِلْمًا، فَإِنِّي لَمْ أَخْفِرْهُ حِينَ عَلِمْتُهُ»^(٧). وعن مجاهد^(٨) عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «سَأَلْتُ جِبِيرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ثَوَابِ الْعُلَمَاءِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدِينَةَ شَحَّتْ الْعَرْشِ مِنْ مَسْكِ أَذْفَرَ، لَهَا جَنَاثَ وَأَنْهَارٌ، فِي جَوْفِهَا سَبْعُونَ أَلْفَ بَيْتٍ مِنْ جَوْهَرٍ وَأَجِيدٍ، طُولُ كُلِّ بَيْتٍ أَلْفَ فَرْسَخٍ، وَعَزْضُهُ مِثْلُ ذَلِكَ، فِي كُلِّ بَيْتٍ أَلْفُ زَاوِيَّةٍ، فِي كُلِّ زَاوِيَّةٍ أَلْفُ سَرِيرٍ، وَمِنَ السَّرِيرِ إِلَى السَّرِيرِ أَلْفُ ذِرَاعٍ، وَعَلَى كُلِّ سَرِيرٍ أَلْفُ فِرَاشٍ، فَوْقَ كُلِّ فِرَاشٍ أَلْفُ حَوْزَاءٍ».

(١) أخرجه الترمذى، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٢٦٨٢) من حديث سيدنا أبي أمامة وقال هذا الحديث غريب، وتقديم تخریجه من حديث سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه مع اختلاف باللفظ (٣٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الفتنة، باب ذكر الشفاعة (٤٣١٣)، وذكره المزري في تحفة الأشراف (٩٧٨٠) وقال: البوصيري في مصباح الرزاجة هذا إسناد ضعيف لضعف علاق بن أبي مسلم (٢/٣٥٦).

(٣) ذكره العجلوني في كشف الخفاء (٢/٢٢٢)، وقال: قال ابن حجر نقلًا عن السيوطي: كذب موضوع.

(٤) ذكره السيوطي في الدر المثور (٣/٢٢٢)، والمعتقى الهندي في كنز العمال (٤٣٤٩٤).

(٥) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة وقال: ذكره ابن الجوزي في الراهنات، وقال الذهبي في تلخيص الراهنات: هذا من وضع عبد الرحمن بن محمد البلاخي شيخ لابن رزقيه والله أعلم. ١. هـ. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنية الموضوعة (١/٢٨٠ - ٢٨١).

(٦) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة وقال: اقتصر المنذرى في تنزيهه على وصف حديث أبي موسى بالضعف وللحديث شاهد من حديث ثعلبة بن الحكم (١/٢٦٨)، وذكره الهيثمى في مجمع الزوائد (١/١٢٦).

(٧) ذكره ابن عراق في تنزيه الشريعة وهو قطعة من الحديث السابق (١/٢٦٨).

(٨) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى تابعى الإمام شيخ القراء، والمفسرين قال الذهبي: أخذ التفسير عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص، ولد سنة (٢١ هجرية)، وتوفي سنة أربع ومائة هجرية، من آثاره: كتاب «التفسير»، وقد مات وهو ساجد رحمة الله. ١. هـ. شذرات الذهب (١/١٢٥)، وسير أعلام النبلاء (٤/٤٤٩)، والأعلام (٥/٢٧٨).

من الحُور العين، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةِ أَلْفٍ حُلَّةً، لَا ثُوَارِي حُلَّةٍ حُلَّةً، وَلَا يُؤَرِّي الْخَلْلُ، وَلَا يُؤَرِّي اللَّخْمَ الْجِلْدَ، وَلَا يُؤَرِّي الْجِلْدَ اللَّخْمَ، وَلَا يُؤَرِّي اللَّخْمَ الْعَظَمَ، وَلَا يُؤَرِّي الْعَظَمَ الْمُخَ، يُرَى بِغَصَّهُ مِنْ بَعْضٍ، كَمَا تَرَى السُّلْكَةَ فِي التَّأْقُونَةِ الْبَيْضَاءِ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةِ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةَ آلَافِ دُوَابَةَ مِنَ الْمِسْنَكِ وَالْعَتَّبَرِ، يُغَطِّي اللَّهُ تَعَالَى، يَا مُحَمَّدُ، هَذَا التَّوَابُ لِلْعُلَمَاءِ، وَأَفْضَلُ وَأَفْضَلُ مِنْ هَذَا، وَعَلَى بَابِ الْمَدِينَةِ مَلْكُ قَائِمٍ، يُنادِي كُلَّ يَوْمٍ: أَلَا مَنْ زَارَ عَالِمًا فَقَدْ زَارَ ثَبَيًّا، أَلَا مَنْ زَارَ ثَبَيًّا فَلَهُ الْجَنَّةُ، أَلَا مَنْ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ الْعَالَمِ، فَقَدْ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ مُحَمَّدٍ عَفْفَلَيْهِ السَّلَامُ، أَلَا مَنْ نَظَرَ إِلَى وَجْهِ مُحَمَّدٍ، فَقَدْ نَظَرَ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَخَرُّ جَسَدُهُ عَلَى التَّارِ»^(١).

وقال رسول الله ﷺ: «جُلُوسُ سَاعَةٍ عِنْدَ [١٩] مَذَاكِرَةِ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ مَائَةِ أَلْفٍ رَكْعَةٍ تَطْوِعاً [أو ما][٢] خَيْرٌ مِنْ مَائَةِ أَلْفٍ شَنِيقَةٍ وَخَيْرٌ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ فَرِسٍ يَغْزُوُنَّهَا الْمُؤْمِنُونَ». وقال ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»^(٢). من «التَّرْخَانِيَّةِ». انتهى [١٩]. وقال ﷺ: «مَنْ عَدَّا إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَزْيَالَهُ يُعْلَمُهُ، كَانَ لَهُ كَأْخِرٌ حَاجٌّ تَامٌ حِجَّةً»^(٣). حديث حسن أخرجه الطبراني^(٤)، قاله الشيخ أبو الحسن البكري، انتهى. ومنها، وقال ﷺ: «أَنْصَرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفَظَهَا، وَوَعَاهَا، كَمَا سَمِعَهَا وَأَذَاهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفَقَهُ مِنْهُ»^(٥). وقال ﷺ لِمَعَاذَ لِمَا بَعْثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «لَا يَهْدِي اللَّهُ بَكَ رَجُلًا وَاحِدًا، خَيْرٌ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(٦). وقال ﷺ:

(١) ذكر بعضه ابن عراق في تزييه الشريعة (٢٧٢/١)، والبعض الآخر لم أجده فيما بين يدي من المراجع.

(٢) أخرجه الترمذى في كتاب العلم، باب: فضل طلب العلم (٢٦٤٧) وقال حديث حسن غريب، وذكره البغوى في مصابيح السنة (١٦٨/١).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/٧٤٧٣)، والحاكم في المستدرك (١/٩١) وقال: صحيح على شرطهما. وقال الذهبي في التلخيص على شرط البخاري، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٢٣)، وقال: رجاله موثقون.

(٤) أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أبيوبن مطير الإمامحافظ الشقة محدث الإسلام، ولد سنة ستة وستين ومائتين، وتوفي سنة ستين وثلاثمائة هجرية، من آثاره: المعجم الكبير، الأوسط، الصغير - السنة - الدعاء، وغيرها كثير. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (١١٩/١٦)، هدية العارفين (٣٩٦/١)، شذرات الذهب (٣٠/٣).

(٥) أخرجه الترمذى، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٢٦٥٨)، وأخرجه ابن ماجه، كتاب المناسب، باب: الخطبة يوم النحر (٣٠٥٦)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٨٠).

(٦) رواه أحمد في مستنه (٢٣٨/٥) بلحظ «يا معاذ لئن يهدى الله على يديك رجالاً من أهل الشرك خير لك من أن يكون لك حمر النعم». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٣٤/٥) وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أن دريد بن نافع لم يدرك معاذ.

(١) العبارة في م و بدل أو.

وَالله أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَةُ، وَيُدِيمَ بِهِ الْإِفَادَةُ.

«مَنْ تَعْلَمَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ لِيَعْلَمُ النَّاسُ، أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِينَ نِبِيًّا صِدِيقًا»^(١). وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْمُلْكَةُ فِي حُجَّرِهَا، وَحَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ لَيَصْلُوْنَ عَلَى مَعْلِمِ النَّاسِ الْخَيْرِ»^(٢). (وَالله) الْكَرِيمُ (أَسْأَلُ)، وَبِحِبِّهِ الْمُصْطَفَى ﷺ أَتُوْسِلُ، (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ) عَلَى الدَّوَامِ، (وَيُدِيمَ بِهِ الْإِفَادَةَ) بِمَدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

تَبَّعَهُ: قَالَ الشَّيْخُ الْإِمامُ شَهَابُ الدِّينِ النَّقْشِبَنْدِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ: لِلْفَضْلَاءِ فِي ابْتِدَاءِ التَّالِيفِ سَبْعُ طَرَائِقٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا واجِبةُ الْاسْتِعْمَالِ: الْبِسْمَلَةُ، ثُمَّ الْحَمْدَلَةُ، ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَالْوَجْهُ قَدْ تَقْدَمَ. وَأَرْبَعَةُ جَائزَةُ الْاسْتِعْمَالِ، ذَكْرُ باعِثِ التَّالِيفِ، وَتَسْمِيَةِ الْكِتَابِ، وَمَدْحُ الْفَنِّ الَّذِي فِيهِ التَّالِيفُ، وَذَكْرُ كِيفِيَّةِ وَقْوَعِ الْمُؤْلِفِ إِجْمَالًا. وَهَذَا أَوَانُ الشَّرْوَعِ فِي الْمَقْصُودِ بِعُونِ الْمَلَكِ الْمَعْبُودِ.

(١) ذَكْرُهُ الْمَنْدَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ مِنْ حَدِيثِ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ مِنْ غَيْرِ قَوْلِهِ (نَبِيًّا)، وَقَالَ رَوَاهُ: أَبُو مُنْصُورُ الْدِيلِمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ وَفِيهِ تَكَارَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابٌ: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الْعِبَادَةِ (٢٦٨٥) وَقَالَ حَسْنُ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَتَقْدِيمٌ فِيمَا سَبَقَ (٣٧).

كتاب الطهارة

«ما يَجُوزُ التَّطْهِيرُ بِهِ مِنَ الْمَيَاهِ»

المياء التي يَجُوزُ التَّطْهِيرُ بِهَا سَبْعَةُ مَيَاهٌ: ماء السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء البرِّ، وماء الثلج، وماء البرد، وماء العين.

كتاب الطهارة

الكتاب والكتابة لغة: الجمع، كجمع الحروف، واصطلاحاً: طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة، شملت [ب/٩] أنواعاً وفصولاً، أو لم تشمل.

والطهارة - بفتح الطاء - مصدر طهر الشيء يظهر، بمعنى النظافة مطلقاً - وبكسرها - الآلة [ب/٩] - وبضمها - فضل ما يتظاهر به.

وشرعأ: أثر يظهر بال محل حكماً بزوال الحدث أو الخبر عما تعلق به الصلاة، ليشمل الشوب والمكان. والإضافة فيه بمعنى اللام، ويبعد كونها بمعنى من، لأن ضابطه صحة تقديرها، مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، كخاتم فضة، وهو مفقود هنا؛ إذ لا يصح أن يقال: الكتاب طهارة. وقدمت الطهارة على الصلاة، وإن كانت الصلاة أهم، لكون الطهارة شرطاً لها، وهو مقدم، ولما كان الماء مزيلاً للحدث والخبر، قدم الكلام عليه فقال: المياه جمع كثرة، وجمع القلة أمواء.

مطلوب في تعريف الماء

والماء: هو الجوهر اللطيف السيال، الذي يتلون بلون الإناء. والعذب منه به حياة كل نام، وهو ممدود، وقد يقصر، وأصله ماء، تحركت واوه، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. إلا أنَّ الهاء أبدلت إيدالاً شاداً في اللغة المشهورة، وعبر بصيغة الجمع لاتحاد حكم المياه، التي يجوز - أي: يصح - التطهير بها وهي سبعة مياه.

ويبدأ بذكر ماء السماء؛ لأنَّه الأصل، لقوله تعالى: «إِنَّمَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَّكُمْ يَتَسَبَّبُ فِي الْأَرْضِ» [الزمر: ٢١]، ولهذا كان غير ماء السماء قسيماً له، باعتبار موطنها، ومثل ذلك لا ينكر، والأشياء المختلفة الحقائق تصير واحداً باعتبار الأمر العام، وسيأتي تتمته

أقسام المياه وطبقاتها: ثُمَّ المياه على خمسة أقسام:

في تقسيم الصوم إن شاء الله تعالى^(١)، وكان طهوراً قوله تعالى: ﴿وَتَبَرُّ عَيْنَكُمْ مِّنَ الْأَسْكَلَوْ مَاءَ لِتَطْهِيرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١] والمراد بماء السماء ماء المطر، والسماء كل ما علاك فأظللك، ومنه قيل لسقف البيت: سماء، ولم يذكر ماء الطل، وهو الندى، لما قيل: إنه نفس دابة، وليس بماء، وال الصحيح أنه ماء مطهر، ومثله ماء البحر المالح، لما روى مالك^(٢) وأصحاب السنن الأربعية^(٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكُ الْبَحْرَ وَنَخْمِلُ مَعْنَى الْقَلِيلِ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا [١١٠] بِهِ عَطَشْنَا [١١٠]، أَتَنَوَّضُ مِنَ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ: هُوَ الظَّهُورُ مَاؤُهُ، الْجَلُّ مَيْسُهُ»^(٤). قال الترمذى^(٥): سالت محمد بن إسماعيل^(٦) عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح. وكذا ماء النهر كسيحون^(٧) وجيحون^(٨)

(١) انظر صفة: - (٦٤٤).

(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبخي الحميري أبو عبد الله إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعية عند أهل السنة وإليه تنسب المالكية، ولد في المدينة سنة ثلاث وتعسين للهجرة، وتوفي فيها سنة تسعة وسبعين ومائة هجرية، من آثاره: المرطا وله رسالة في «الوعظ» وكتاب في «السائل»، ورسالة في «الرد على القدرية»، وكتاب في «النجوم»، و«تفسير غريب القرآن»، ولجلال الدين السيوطي «تزيين الممالك» بمناقب الإمام مالك ولمحمد أبي زهرة كتاب «مالك بن أنس». ا.هـ. شذرات الذهب (١/٢٨٩)، وسير أعلام النبلاء (٤٨/٨)، والأعلام (٢٥٧/٥).

(٣) وهم أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذى. ا.هـ.

(٤) رواه مالك في الموطأ في كتاب الطهارة، باب: الطهور لل موضوع (١/٢٢)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: الموضوع بماء البحر برقم (٨٣)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور برقم (٦٩)، وقال حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب الطهارة، باب: ماء البحر برقم (٥٩/١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة (٣٨٦)، والحاكم في مستدركه (١/١٤٣)، وصححة ووافقة الذهبي وأنهى له بمتابعات وشواهد ثم قال: قد روى هذا الحديث: علي بن أبي طالب - عبد الله بن عباس - جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر - وأنس بن مالك عن رسول الله تَعَالَى نحوه. وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة سعيد بن سلمة (٤/٣٧): أن النجدي صحح فيما حكااه عن الترمذى في العلل المفردة.

(٥) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى البويى الترمذى أبو عيسى من أئمة علماء الحديث وحافظه من أهل ترمذ (على نهر جيحون)، ولد سنة تسعة ومائتين تلمذ للبخارى وشاركه في بعض شيوخه كان يضرب به المثل فيحفظ، توفي بترمذ سنة تسعة وسبعين ومائتين هجرية، من آثاره: الجامع الكبير باسم صحيح الترمذى في الحديث مجلدان والشمائل النبوية والتاريخ والعلل في الحديث. ا.هـ. تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٥)، شذرات الذهب (٢/١٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٣)، الأعلام (٦/٣٢٢).

(٦) الإمام البخارى تقدمت ترجمته.

(٧) يفتح أوله، وسكنون ثانية، وجيم مهملة وأخره نون: نهر مشهور كبير بما وراء النهر قرب خجنة بعد سمرقند يجمد في الشتاء حتى تجور على جمده القوافل وهو في حدود بلاد الترك. ا.هـ. معجم البلدان (٣/٢٩٤).

(٨) نهر يعرف بجرياب يخرج من بلاد وخارب وينضم إليه عدة أنهار، ثم يجري في حدود بلخ وترمذ وخوارزم ثم =

- (١) طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ غَيْرُ مَكْرُوْهٌ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلُقُ .
- (٢) وَطَاهِرٌ مُطَهَّرٌ مَكْرُوْهٌ، وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ الْهِرَةُ وَتَخُوْهَا وَكَانَ فَلِيلًا .

والفرات^(١) ونيل^(٢) مصر، لأنها من الجنة^(٣)، وهو ماء مطلق. وماء البشر مطهر، وكذلك ماء ذاب من الثلوج والبرد بفتح الباء الموحدة والراء المهملة. واحتزز به عن ماء يذوب من الملح، لأنه عكس الماء يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف، وأما قبل انعقاده ملحًا، فهو طهور، وكذلك ماء العين، وهو ما كان جاريًا على وجه الأرض من ينبوع، لما تقدم من النص. والإضافة في المياه المذكورات للتقييد لا للتقييد، والفرق بين الإضافتين صحة إطلاق الماء على الأول دون الثاني، كما سندكره^(٤)، ثم ذكر جملة أنواع المياه، فقال: هي على خمسة أقسام، لكل منها وصف يختص بها:

الأول: طاهر مطهر غير مكره. وهو الماء المطلق، الذي سبق ذكره، ولم يخالفه شيء، فإن خالقه أو شرب منه حيوان، فسندكر حكمه.

والثاني: طاهر مطهر مكره كراهة تنزيه على الأصح، كما ذهب إليه الكرخي^(٥) رحمة الله، وهو ما شرب منه الهرة الأهلية؛ إذ الوحشية سؤرها نجس، ونحوها الدجاجة المخلدة، وسباع الطير، لأنها لا تتحامى عن النجاسة، وأكل الجيف وإصغاء النبي ﷺ الإناء للهرة^(٦)، فحمل فعله المقتضي عدم الكراهة على زوال ذلك التوهم بأن كانت بمرأى منه في زمان يمكن غسل فمهما بلعابها كما قرره بعض المحققين، وقيد الكراهة بقوله: وكان ما شربت منه الهرة

= يصب ببحيرة خوارزم. ا.هـ. معجم البلدان / ججون / (٢٩٦).

(١) يضم ثم تخفيف وأخره تاءً مثناة من فوق نهر عظيم يخرج من أرمينية ثم من قاليقل ثم يجيء إلى كمنخ، ويخرج إلى ملطيقة ثم إلى سمياسط إلى ذؤسر إلى الرقة ويلتقي مع دجلة فوق واسط ويصيران نهراً واحداً ثم يصبان في الخليج العربي.

(٢) تقدم فيما سبق.

(٣) ما رواه مسلم في صحيحه من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سيحان وجيحان والفرات والنيل كلها من أنهار الجنة»، كتاب الجنّة وصفة نعيمها وأهلها، باب ما في الدنيا من أنهار الجنّة (٢٨٣٩).

(٤) انظر صفة: (٣٠).

(٥) هو عبد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن: فقيه انتهت إليه رياضة الحنفية بالعراق، ولد سنة ستين ومائتين مولده في الكرخ ووفاته بيغداد سنة أربعين وثلاثمائة هجرية، من آثاره: رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، وشرح الجامع الصغير، وشرح الجامع الكبير. ا.هـ. الفوائد البهية (١٠٨)، الأعلام (٤/١٩٣)، معجم المؤلفين (٦/٢٢٩)، كشف الظنون (١/٥٦٣).

(٦) آخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: سور الهرة (٧٥)، والدارقطني باب سور الهرة (١/٦٧) عن عائشة.. والترمذني كتاب الطهارة، باب: ما جاء في سور الهرة (٩٢).

(٣) وَطَاهِرٌ غَيْرُ مُظَهِّرٍ، وَهُوَ مَا اسْتَغْمِلُ لِرَفْعِ حَدِيثٍ، أَوْ لِقُرْبَةٍ كَالْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ بِشَيْءٍ.

قليلًا وسيأتي^(١) تقديره.

والثالث: ظاهر غير مظهر، يعني غير مزيل للحدث بخلاف الخبر، وهو ما استعمل في الجسد، أو لاقاه بغیر قصد لرفع حدث، أو قصد استعماله لقربة وهي كالوضوء في مجلس آخر، على [١٠١ ب] الوضوء بنية، أي: الوضوء تقرباً ليصير عبادة، فإن كان في مجلس واحد ذكره، ويكون الماء غير مستعمل، ومثله غسل يده للطعام، أو منه، إن قصد به القرابة؛ لأنه سنة، لقوله عليه السلام: «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ [١٠١ ب] بِرَكَةٍ، وَبَعْدَهُ يَنْفَعُ الْلَّهَمَّ -أَيِّ: الْجَنُونُ -وَقَبْلَهُ يَنْفَعُ الْفَقْرَ»^(٢). فلو غسلها للوسخ، وهو متوضئ، ولم يقصد القرابة، لا يصير مستعملاً، كغسل ثوب وداية مأكلة، ويصير الماء مستعملاً بمجرد انفصاله عن الجسد، وإن لم يستتر في محل، على الصحيح. لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير، ولا ضرورة بعد انفصاله، ولا يجوز أي: لا يصح أي: الوضوء بماء شجر وثمر، لكمال امتزاجه، فلم يكن مطلقاً، ولو خرج بنفسه من غير عصر، كالقاطر من الكرم ونحوه في الأظهر احترز به عمما قيل بأنه يجوز بماء يقطر بنفسه؛ لأنه ليس لخروجه بلا عصر تأثير في نفي القيد، وصحة نفي الاسم عنه، ولا يصح إلحاد المقيد بالمطلق في إزالة الحكمة، كما الحقه أبو حنيفة به في إزالة الحقيقة، لفوات شرطه، فإن حكم الأصل، أعني إزالة الحكمة، غير معقول، إذ لا نجاسة علىأعضاء المحدث محسوسة يزيلها الماء ليلحق به المقيد، بل الكائن اعتبار شرعاً محض، له حكم النجاسة، لمنع الصلاة معه، وقد عين لإزالته شرعاً آلة فلا تكون إلحاد غيرها بها بخلاف تعليق ذلك الاعتبار نفسه بخروج النجاسة، فإنه لما عقل اعتبار خروجها مؤثراً في ذلك دار معه سوء كانت من السبيلين أو غيرهما، وكان الاقتصار على الأعضاء الأربع غير معقول، ولا يجوز الوضوء بماء زال طبعه، وهو الرقة والسيلان بأن صار ثخيناً بالطبع بما يقصد به النظافة كالسدر^(٣) والصابون والأشنان^(٤)، وإن بقي

(١) انظر صفحة: (٣٢).

(٢) ضعفه العراقي في تخريج الاحياء (٤/٢)، والقضاعي في مستند الشهاب من روایة موسى عن أبياته بنفس اللفظ (١/٢٠٥)، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حدث ابن عباس بلفظ (الوضوء قبل الطعام وبعد ما ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين) (٧١٦٦).

(٣) السدر: شجرة الثقب والجمع (سدر) وفي المعجم الوسيط والتبن: ثمرة السدر وهي شجرة من الفصيلة السدرية قليلة الارتفاع أغصانها ملمس بيض اللون تحمل أوراقاً متبادلة ملساً، وأزهارها صغيرة متجمعة إيطية، وثمرتها حلقة حلقة توكل وهي تنمو في مصر وفي غيرها من بلاد إفريقيا الشمالية، ودقيق يخرج من لب جذع النخلة حلوي يستعمل في صنع النبيذ. ا.هـ. مادة /بنق/.

(٤) الأسنان: هو نبات يخرج في الأرض الرملية أغصانها كثيرة العقد يستعمل هو أو رماده في غسل الأيدي والثياب. =

مَتَى يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمِلًا؟

وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمِلًا بِمُجَرَّدِ آنِفَصَالِهِ عَنِ الْجَسَدِ.

على رقته وسائله بطبعه بما يقصد به [١١] التنظيف جاز به الماء وأما إذا طبخ به نحو الباقلاء والحمص ونضج فإنه لا يجوز به الماء، لكمال الامتزاج، وبه يخرج الماء عن طبعه، لأنه إذا برد ثخن غالباً، ولما كان تقيد الماء يحصل بأحد أمرين: كمال الامتزاج بتشرب النبات، أو الطبخ بالذى قدمه، ذكر الثاني، و[عليه][١١] غلبة الممترج بقوله: [١١] أو بغلبة غيره، أي: غير الماء عليه، أي: الماء. ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخلط بغير طبخ، ذكر ملخص ما جعله المحققون ضابطاً في ذلك فقال: والغلبة تكون في مخالطة الجامدات الطاهرة بإخراج الماء عن رقته، فلا ينحصر [عن][١١] الثوب وإخراجه عن سيلانه فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء. وأما إذا بقي على رقته وسائله فإنه لا يضر صحة التوضؤ به، أي: لا يمنع جواز التوضؤ به تغير أوصافه كلها بجامد خالطه بدون طبخ، كزعفران^(١) وفاكهة وورق شجر. وإضافته إلى الزعفران ونحوه لتعريف نوع من الماء، كماء البشر، فلا تقيد التقيد، ولذا صبح إطلاق الماء عليه بدون قيده، وفي الطبخ والورد للتقيد، وسمي ماء مقيداً، لأنه كاسميه مقيد، لا تعرف ذاته إلا بالقيده، فإن ماء الورد مثلاً لا يقدر الإنسان على أن يسميه ماء على الإطلاق بل لا بد له من أن يقيده، فيقول: ماء الورد حتى يفهم، وكذا ما كان مثله، وهذا هو الفرق بين إضافة التقيد، وإضافة التعريف، فعلامة إضافة التعريف قصور الماهية في المضاف، الذي هو الماء، فإن قصورها قيده لثلا يدخل فيما ليس مقيداً بالمرة، يوضحه لو حلف لا يصلي، حيث بصلة الظهر، لأنها مطلقة، وإضافتها إلى الظهر للتعريف، ولا يحث بصلة الجنائز، لأنها ليست صلة مطلقاً فإضافتها للجنائز للتقيد، فإن قيل: المطلقة ينصرف إلى الكامل دون الناقص، والماء المتغير بنحو زعفران قاصر، قلنا: المطلقة [١١] ينصرف إلى الكامل ذاتاً لا وصفاً، والماء المتغير بظاهر كامل ذاتاً فيتناوله مطلق اسم الماء، فإن قيل: لو حلف لا يشرب ماء، فشرب هذا المتغير بنحو زعفران، لم يحث، ولو استعمل المحرم الماء المختلط بزعفران لزرمته الفدية، ولو وكل وكيل يشتري له [١١] ماء، فاشترى هذا الماء، لا يلزم الموكل، فعلم بهذا أن ذلك المتغير ليس ماء مطلقاً، قلنا: مبني الإيمان والوكالة

= ١. هـ. الصحاح مادة / أشن / .

(١) الزعفران: نبات يصلى عمر من الفصيلة السُّوسنية وله أنواع بري ونوع صبغي طبي مشهور. ١. هـ. المعجم الوسيط مادة / زعفر / .

(١) العبارة في م وهو بدل وعليه.

(١) العبارة في ج من بدل عن.

مَا لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ:

وَلَا يَجُوزُ بِمَاءِ شَجَرٍ وَثَمَرٍ، وَلَوْ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ عَضِيرٍ. فِي الْأَظْهَرِ، وَلَا بِمَاءِ زَالَ طَبْعُهُ بِالْبَطْيَخِ أَوْ بِغَلَبَةِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

بِمَ تَكُونُ الْغَلَبَةُ؟:

وَالْغَلَبَةُ فِي مُخَالَطَةِ الْجَامِدَاتِ: بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ عَنْ رَقِّهِ وَسَيْلَانِهِ، وَلَا يَضُرُّ تَعْبُيرُ أَوْصَافِهِ كُلُّهَا بِجَامِدٍ كَزَعْفَرَانِ، وَفَاكِهَةِ، وَوَرَقِ شَجَرٍ.

وَالْغَلَبَةُ فِي الْمَائِعَاتِ: بِظُهُورِ وَضْفِ وَاحِدٍ مِنْ مَائِعِهِ وَصَفَانِ فَقْطَ كَاللَّبَنِ لَهُ الْلَّوْنُ وَالْطَّعْمُ وَلَا رَائحةُ لَهُ، وَبِظُهُورِ وَضَفَينِ مِنْ مَائِعِهِ ثَلَاثَةُ كَالْخَلِ.

على العرف، ولزوم الفدية، لما في الماء من الطيب، وذلك لا يخرج الماء عن كونه مطهراً. وفي «البخاري» و«مسلم» أن النبي ﷺ «أَمَرَ بِعَشْلِ الْدِينِ وَقَصْنَةِ نَافَّةِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ بِمَاءِ وَسِدْرٍ»^(١). «وَأَمَرَ قَيْسَ بْنَ عَاصِمَ حِينَ أَسْلَمَ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءِ وَسِدْرٍ»^(٢). «وَاغْتَسَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَاءِ فِيهِ أَثْرُ الْعَجِينِ»^(٣). وعن عائشة رضي الله عنها، أنه عليه السلام «كَانَ يَغْتَسِلُ وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالْخَطْمِيِّ، وَهُوَ جَنْبٌ وَيَجْتَزِيءُ بِذَلِكَ وَلَا يَصْبُرُ عَلَيْهِ الْمَاء»^(٤)، والغلبة تحصل في مخالطة المائعات بظهور وصف واحد كلون فقط، أو طعم (من مائع له وصفان) فقط، ومثل ذلك بقوله: كاللبن له اللون والطعم، فإن لم يوجدا جاز به التوضؤ، وإن وجد أحدهما لم يجز، كما لو كان المخالط له وصف واحد، فظهور ذلك الوصف كبعض البطيخ، وقوله: لا رائحة له زيادة إيضاح لعلمه من بيان الوصفين. والغلبة توجد بظهور وصفين من مائع له أوصاف ثلاثة، وذلك كالخل، له لون وطعم وريح فأي وصفين منها ظهرتا منعا صحة التوضؤ، والواحد منها لا يضر لقلته، والغلبة في مخالطة الماء الذي لا وصف له مخالف للماء، وذلك كالماء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: الحنوط للميت برقم (١٢٦٧)، ومسلم في كتاب الحج باب ما يفعل بالمحرم إذا مات برقم (١٢٠٦)، والنمساني في مناسك الحج، باب: تخمير المحرم وجهه ورأسه (١٤٥/٥)، وأبن ماجه في المناسك، باب: المحرم يموت (٣٠٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب: الرجل يسلم فيؤمر بالغسل (٣٥٥)، والترمذني في الصلاة، باب: ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل (٦٠٥)، والمزي في تحفة الأسراف (١١١٠)، والنمساني في الطهارة، باب: غسل الكافر إذا أسلم (١٠٩/١).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: الرجل والمرأة يغتسلان من إناء واحد (٣٧٨)، والنمساني في الطهارة، باب: الاغتسال في قصعة فيها أثر العجين (٢٠٢/١)، وكلاهما أخرجه من حديث أم هانى».

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: غسل الجنب يغسل رأسه بالخطمي (٢٥٦) من حديث عائشة والبيهقي في سنته كتاب الطهارة، باب: غسل الجنب رأسه بالخطمي (١٨٢/١)، والخطمي: نبات من الفصيلة الخبازية كثير النفع يدقّ ورقه يابساً ويجعل غسلاً للرأس فينقه. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة / خطم /.

والغلبة في الماء الذي لا وضف له - كالماء المستعمل وماء الوزد المنقطع الرائحة - تكون بالوزن : فإن اخْتَلَطَ رِطْلَانِ مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ بِرِطْلٍ مِنَ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ، وَيَعْكِسُهُ جَازٌ.

(٤) والرابع : ماء نجس ، وهو الذي حلث فيه نجاسة ، وكان راكداً قليلاً .

المستعمل ، فإنه ظاهر على الصحيح ، وماء الورد المنقطع الرائحة يكون بالوزن لعدم التمييز بالوصف لفقده ، فإن اخْتَلَطَ رِطْلَانِ [١٢] مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ، أو ماء الورد المنقطع الرائحة برطل من الماء المطلق لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيد ، وبعكسه . وهو لو كان الأكثر المطلق جاز به الوضوء ، وإن استوياما لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية ، وقالوا : حكمه حكم المغلوب احتياطاً لما طال الفصل .

قال : الرابع من أنواع المياه : ماء نجس ، وهو الذي حلث فيه نجاسة ، وعلم وقوعها فيه يقيناً ، كالمشاهدة ، وكذا إذا غلب على ظننا ذلك كما في «السراج الوهاج»^(١) [١٢] ، وهذا في غير قليل الأرواث لأنه معفو عنه كما سندكره^(٢) ، وكان راكداً قليلاً ، وذلك القليل ما مساحة محله دون عشر في شراع العامة^(٣) ، والذراع في الأصل اسم للساعد وهو يذكر ويؤثر ، وأنثوه في قولهم : عشرأ في عشر ، بحذف التاء إيثاراً للتخفيف ، فینجس وإن لم يظهر أثرها ، أي : النجاسة فيه ، وأما إذا كان عشرأ في عشر بحضور مربع أو ستة وثلاثين في مدور ، ولا تنحصر أرضه بالغرف منه على الصحيح ، وفيه : يقدر عمقه بذراع أو ثبر ، فلا ينجس إلا بظهور وصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع . وبهأخذ مشايخ بلخ^(٤) وبخاري^(٥) ، توسيعة على الناس . والتقدير بعشر في عشر هو المفتئ به ، ولا يأس بالوضوء والشرب من جب يوضع كوزه^(٦) في نواحي الدار ، ما لم يعلم ترجسه ، ومن حوض يخاف أن يكون فيه قدر ، ولا يتيقن

(١) واسمه : السراج الوهاج الموضع لكل طالب محتاج ، وهو لأبي بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي المتوفى سنة (٨٠٠) هـ في ثلاث مجلدات . ١. هـ . كشف الظنون (٢/١٦٣١) ، وفهرس الظاهريه (١/٤١٠).

(٢) انظر صفحة : (٤١).

(٣) ذراع العامة : ربما تساوى الذراع السوداء ذات آل ٤٥,٠٤ سم ، قدر الأستاذ جونزاليس ربع هذه الذراع بـ ١٣,٢ سم ، مما يجعل طولها ٥٢,٨ سم . ١. هـ . المكاييل والأوزان الإسلامية (فالترهنس) (٨٨).

(٤) بلخ : مدينة مشهورة بخراسان وهي من أجل مدن خراسان وأكثرها خيراً وأوسعتها غلة بينها وبين ترمذ اثنا عشر فرسخاً افتتحها الأحنف بن قيس من قبل عبد الله بن عامر بن كريز في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه . ١. هـ . معجم البلدان (١/٤٧٩).

(٥) بخاري : من أعظم مدن ماوراء النهر وأجلها ، وهي مدينة قديمة نزهة كثيرة البساتين واسعة الفواكه فتحت على يد قتيبة بن مسلم الخراساني ، ومنها الإمام البخاري . ١. هـ . معجم البلدان (١/٣٥٥).

(٦) كوزه : مفرد كيزان وأكواز وكوزة ، وهو إبراء بعروة يشرب به الماء . ١. هـ . المعجم الوسيط مادة / كوز / .

وَالقَلِيلُ مَا دُونَ عَشْرَ فِي عَشْرِ فَيَنْجُسُ وَإِنْ لَمْ يَظْهِرْ أَثْرُهَا فِيهِ، أَوْ جَارِيًّا وَظَهَرَ فِيهِ
أَثْرُهَا، وَالْأَثْرُ: طَعْمٌ، أَوْ لُونٌ، أَوْ رِيحٌ.
وَالْخَامِسُ: مَاءٌ مَشْكُوكٌ فِي طَهُورِيَّتِهِ، وَهُوَ مَا شَرِبَ مِنْهُ حِمَارٌ أَوْ بَغلٌ.

فصل في أحكام السؤر»

وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ حَيْوَانٌ يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْسَامِ، وَيُسَمَّى: سُؤْرًا.

ولا يجب أن يسأل عنه، وفي البشر التي تدلّى الدلاء والجرار الدنسة فيها، ويحملها الصغار والاباء ويمسها الرستاقيون^(١) بأيدي دنسة، ما لم يتiquن النجاسة. أو كان جاريًّا، عطف على راكد، (وظهر فيه)، أي : الجاري (أثرها) فيكون نجساً. و (الأثر طعم) النجاسة، (أو لون، أو ريح) لها، لوجود عين النجاسة بتأثيرها.

والنوع الخامس: مشكوك في طهوريته، لا في طهارتة [١٢/ب]، (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت أمه أثانا^(٢) لا رمكة^(٣) لأن العبرة للأم، وسنذكر تتمة الكلام عليه في الأسار^(٤) إن شاء الله تعالى.

فصل في بيان أحكام السؤر

(والماء القليل)، وهو ما دون عشر في عشر، وليس جاريًّا، (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام، و) ما أبقياه (سمى سؤراً)، بهمز عينه، ويستعار الاسم لبقية الطعام، والجمع أسار، والفعل أسار، أي أبقى شيئاً مما شرب، والنعت منه سار على غير قياس لأن قياسه مستر، ونظيره أجبره فهو جبار.

الأول من الأقسام: سؤر طاهر مطهر [١٢/ب] بالاتفاق، من غير كراهة، وهو ما شرب منه آدمي ليس بفمه نجاسة، لما رواه مالك من طريق الزهري^(٥)، عن أنس بن مالك أن رسول

(١) الرستاق: فارسي معرب ويقال رزداق ورسداق والجمع رستائق، وهو السواد أي: أهل القرى والفالحين. ا.هـ. الصحاح مادة / رستق /.

(٢) الأثانا: الحمارة والجمع أثنا واثن. ا.هـ. لسان العرب والصحاح مادة / أثنا /.

(٣) الرمكة: وهي الأخرى من البراذين والجمع رماك والبراذين: الدواب. ا.هـ. المصباح المنير مادة / رمك /.

(٤) انظر صفحة (٣٣).

(٥) الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري من بني زهرة بن كلاب من قريش أبو بكر: أول من دون الحديث تابعي كان يحفظ ألفين ومتني حديث، ولد سنة (٥٥هـ)، وتوفي سنة (١٢٤هـ). ا.هـ. شذرات الذهب (١٦٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٣٢٦/٥)، والأعلام (٩٧/٧).

الأول: طاهر مطهر، وهو: ما شرب منه آدمي، أو فرس،

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَتَيْ بِلَبَنَ قَدْ شَيَّبَ بِمَاءِ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِي، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبْزَبَ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَغْطَنَ الْأَغْرَابِيَّ وَقَالَ: (الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ)»^(١). وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، فَأَنْوَلُهُ الشَّيْءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَصْبَعُ فَاهُ عَلَيَّ مَرْضِعِي فِي»^(٢). ولأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْزَلَ وَفَدَ نَفِيفَ وَهُنْ كُفَّارٌ فِي الْمَسْجِدِ»^(٣)، فكانت نجاسة الكافر في اعتقاده، فلا تؤثر في نجاسة أعضائه، فلا فرق بين كونه مسلماً أو مشركاً، صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، طاهراً أو جنباً، أو حائضاً أو نساء.

أما لو تلوثت فمه بنجاسة، من خمر أو ميته، أو غيرها، فشرب الماء ونحوه من فوره، فإن سؤره ينجس. وإن شرب بعد [ما]^(٤) تردد البزاق في فمه، وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب، فلا يكون سؤره نجساً عند أبي حنيفة وأبي يوسف^(٤)، لكنه مكره، لقول محمد^(٥) بعدم طهارة النجاسة بالbizaq عنده. (أو فرس)، فإن سؤره طاهر بالاتفاق على الصحيح. واحترتنا [١٢ / ١٣]

به عن روایات الكراهة والنجاسة، كbole، والشك في سؤره عن الإمام محمد، أن كراهة لحمه يشرب^(٦).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب: «الأيمان فالآيمان في الشرب (٥٦١٩)، ومسلم كتاب الأشربة، باب: استحباب إدارة الماء واللبن على يمين المبتدى (٢٠٢٩)، وأبو داود كتاب الأشربة، باب: «في السامي متى

(٢) أخرجه مسلم في الحيسن، باب: جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيده، وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه (٣٠٠)، وأبو داود في الطهارة، باب: في مؤاكلة الحائض ومجامعتها (٢٥٩)، والسامي في الطهارة، باب: مؤاكلة الحائض والشرب من سؤرها (٢٧٨).

(٣) أخرجه البيهقي في سننه كتاب الصلاة، باب: المشرك يدخل المسجد غير المسجد الحرام (٤٤٤ / ٢)، وأبو داود

في سننه كتاب الصلاة (١٣٩٣)، وابن ماجه (٤٢٧ / ١) (٤٢٧ / ٤٤٥).

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف: صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه

وأول من نشر مذهبها كان فقيها علامة من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة سنة (١١٣ هـ)، وتفقه بالحديث والرواية

ثم لزم أبي حنيفة فغلب عليه الرأي وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته سنة

(١٨٢ هـ) وهو أول من دعى قاضي القضاة ويقال له: قاضي قضاة الدنيا وأول من وضع الكتب في أصول الفقه

على مذهب أبي حنيفة، وكان واسع العلم بالتفسير والمعازي وأيام العرب، من آثاره: (الخروج - الآثار وهو

مستند أبي حنيفة والتواتر - اختلاف الأمصار - أدب القاضي - الأموال في الفقه - الرد على مالك بن أنس - الفرائض

- الوصايا، وغيرها). ١.هـ. سير أعلام النبلاء (٥٣٥ / ٨)، والأعلام (١٩٣ / ٨).

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقن من مواليبني شيبان أبو عبد الله إمام بالفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي

حنين أصله من قرية حرسته في غوطة دمشق ولد بواسطة سنة (١٣١ هـ)، وتوفي في الري سنة (١٨٩ هـ)،

وكان تلميذاً للإمام أبي حنيفة نعمه الخطيب البغدادي ب أيام أهل الري، من آثاره: (البسيط والجامع الكبير -

الجامع الصغير - الزيادات - الآثار - السير - الموطأ - الأموال - المخارج في الحيل - الأصل - الحجة على أهل

المدينة وغيرها). ١.هـ. سير أعلام النبلاء (١٣٤ / ٩)، والأعلام (٨٠ / ٦).

(١) ما بين معرفتين زيادة في م.

أَوْ مَا يُؤْكِلُ لَخْمَهُ.

والثاني: تجسس، لا يجوز استعماله، وهو: ما شرب منه الكلب، أو الخنزير، أو شيء من سباع البهائم.....

عنه، لاحترامه، لا لنجاسته، كالآدمي؛ لأن ظاهر الرواية طهارة سؤره كلهمه، وهي رواية أبي يوسف عن الإمام، وهو الصحيح وبه قال أبو يوسف ومحمد رواية واحدة عنهما، (أو) شرب منه (ما) يعني حيوان: عطف على آدمي، (يؤكل لحمه)، كالإبل والبقر والغنم، فإن سؤرها طاهر، لتوالده من لحمها ولا كراهة فيه. إن لم تكن جلالة، وهي التي تأكل الجلة - بالفتح - وهي في الأصل البقرة، وقد يكتن بها عن العذرة، وهي هنا من هذا القبيل، فإن كانت جلالة سؤرها من القسم الثالث، مكرورة كما سند ذكره^(١).

(و) القسم (الثاني): سؤر (نجس) نجاسة غليظة، وقيل: خفيفة، (لا يجوز استعماله)، أي: لا يصح التطهير به بحال، ولا يحل شربه إلا حال الاضطرار كالميته، (وهو) أي: السؤر النجس، (ما شرب منه الكلب) سواء [١٣١] كان كلب صيد، أو ماشية أو غيرهما، (أو) الخنزير، أما نجاسة الخنزير فالنص، وهو قوله تعالى: «فَإِنَّمَا رَجُسٌ» [الأعراف: ١٤٥] وأما نجاسة الكلب فبدالة قوله تعالى: «طَهُورٌ إِنَّمَا أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»^(٢). وهو يفيد النجاسة؛ لأن الظهور مصدر بمعنى الطهارة، فيستدعي سابقة النجس، لكن السبع تعبد واستحباب، لما روى الدارقطني^(٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «في الكلب يلئ في الإناء، أن يُغسل ثلاثة أو خمساً أو سبعاً»^(٤)، فلو كان السبع واجباً لما خيره. (أو) شيء يعني: حيوان (من سباع البهائم) احتزز به عن سباع الطيور، وسيأتي حكمها^(٥).

(١) انظر صفحة: (٣٦).

(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في كتابه الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (٢٧٩)، وأبو داود في الطهارة، باب: الوضوء بسور الكلب بنحوه (٧٣)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في سور الكلب (٩١)، وابن حبان في صحيحه (١٢٩٧).

(٣) هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني الشافعى: إمام عصره في الحديث، وأول من صفت القرآن وعقد لها أبواباً، ولد بدار القطن سنة (٣٠٦هـ)، وساعد ابن خزيمة وزير الإخشیدي على تأليف مسنده، وتوفي في بغداد سنة (٣٨٥هـ)، من آثاره: كتاب «السنن» - العلل الواردة في الأحاديث النبوية - المجتمعى من السنن المأثورة والمختلف والمختلف. ١. هـ. شذرات الذهب (١١٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٤٤٩)، والأعلام (٤/٣١٤).

(٤) أخرجه الدارقطنى في سنته كتاب الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء (٦٥/١)، وقال: تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل وهو متوك الحديث.

(٥) انظر صفحة: (٣٧).

كالفهد، والذئب.

والثالث: مكروه استعماله مع وجود غيره، وهو: سُورُ الْهِرَةِ، والدُّجَاجَةُ

والسبع: حيوان مختطف منتهي عادٍ عادة (كالفهد والذئب) والضبع والنمر والسبع والقرد، لما روى أن عمر وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، ورداً حوضاً فقال عمرو بن العاص: «يا صاحبَ الْحَوْضِ، أتَرِدُ السَّبْعَ مَاءَكُمْ هَذَا؟ فَقَالَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا صَاحِبَ الْحَوْضِ، لَا تُخْبِرْنَا»^(١)، فلو لا أنه كان يتذرع عليهم استعمال ماء الحوض بإخباره [١٣ ب]

بالورود لما نهاد عن ذلك... والمعنى فيه أن عين هذه الحيوانات مستحبة غير طيب، فسُورُها كذلك، لأنَّه كلبها، فيحلُّب من عينها.

(و) القسم (الثالث): سُور (مكروه استعماله) أي: التوصُّل به كراهة تنزيه، (مع وجود غيره) مما لا كراهة فيه، ولا يكره عند عدم الماء لأنَّه ظاهر، لا يجوز المصير إلى التيمم مع وجوده (وهو سُور الْهِرَةِ) الأهلية، لسفرط حكم النجاسة اتفاقاً بعلة الطواف المنصوص عليه بقوله عليه السلام: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالظَّوَافِاتِ»^(٢). قال الترمذى: حديث حسن صحيح. وأما كراهة سُورُها كراهة تنزيه على الأصح، فلأنَّها لا تتحامى النجاسة، كما في حمس صغير يده فيه، وحمل إصغاء النبي عليه السلام لها الإناء على زوال ذلك الوهم لعلمه بحالها في زمان لا يتوهُم نجاسة فمها بمنجس تناولته.

والهرة البرية سُورُها نجس لفقد علة الطواف فيها، ويكره أن تلحس الهرة [١٣ ب] كف إنسان، ثم يصلى قبل غسله، أو يأكل من بقية الطعام التي أكلت منه، لقيام ريقها بذلك، إذا كان غنياً يجد غيره، أما الفقير فلا يكره له للضرورة.

(و) سُور (الدجاجة) بتثليث الدال وتاؤها للوحدة لا للتأنيث، كما في «الصحاح»^(٣) وقال في المصنفى^(٤) من باب أبي حنيفة: الدجاج مشترك بين الذكر والأنثى والدجاجة الأنثى

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب: الطهور لل موضوع (١/٢٣)، والدارقطني في سنته كتاب الطهارة، باب: الماء المتغير (١/٣٢)، وعبد الرزاق في المصنف، كتاب الطهارة، باب: الماء ترده الكلاب والسبع (٢٥٠) (٢٥/١).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب: «الظهور لل موضوع» (١/٢٣)، وأبو داود في الطهارة، باب: سُور الهرة (٧٥)، والترمذى في الطهارة (٩٢).

(٣) الصحاح في اللغة: للإمام أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي المتوفى سنة (٣٩٣هـ) كان من فاراب قال السيوطي: أول من التزم الصحيح متتصراً عليه الإمام الجوهري، ولهذا سمي كتابه الصحاح. ا.ه. كشف الظنون (١٠٧١/٢).

(٤) وهو شرح المنظومة النسفية لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي نسبة إلى نصف (ت: ٧١هـ)، والمنظومة وهي لأبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى سنة (٥٣٧هـ).

المُخْلَّة، وسباع الطَّيْرِ، كالصَّفِرِ، والشَّاهِينِ، والحدَّاء، و[سوَاكِنَ الْبَيْوَتِ] كالفَأْرَةِ، لا العَقْرِبِ.

خاصة. ولهذا قال في «الجامع الكبير»^(١): لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحنت بأكل لحم الديك.

(المخللة) وهي التي تجول في القاذورات، لتلتقط الحب، ولكن لم يعلم طهارة منقارها من نجاسته، فلذا لم يحكم بنجاسة سُورَها يالشك فيكره، فإن لم تكن كذلك فلا كراهة في سُورَها كالتي خبَّت، ولا يصل منقارها إلى قدر. (و) سُور (سباع الطير) وكراهة سُورَها، لأنها تخالط الميتات والنجاسات، فأثبتت الدجاجة المخللة [١٤/١٤] حتى لو تيقن أنه لا نجاسة على منقارها، لا يكره، وكان القياس نجاسة سُورَها، كسباع البهائم بجامع حرمة لحمها، ولكن طهارته استحساناً، لأنها تشرب بمنقارها، وهو عظم ظاهر. وسباع البهائم تشرب بلسانها، وهو مبتل بلعابها المتولد من لحمها، وهو نجس، فيسيل منه شيء في الماء، وقوله: (كالصقر والشاهين والحداء) مثال لسباع الطير. ويلحق بها الغراب الأبقع^(٢) والرخم^(٣) لمخالطتها النجاسة.

(و) سُور (سواكن البيوت) مما له دم سائل، (كالفأرة) والحيَّة والوزغة، لأن الضرورة التي وقعت الإشارة إليها في الهرة موجودة فيها، فإنها تسكن البيوت وطواوفها ألزم، وهو العلة في الباب لسقوط النجاسة، فبقيت الكراهة لحرمة لحمها، وقوله: (لا) يكره سُور ما يسكن البيوت، فما لا دم له، كالخفاف والصرصار، وبنات وردان، و(العقرب) نفي لإلحاقها بسواكن البيوت التي لها دم في ذلك، إذ ليس لها لعب متولد من لحم نجس، فإنها لا نفس لها سائلة، ولا ينجس الماء بموتها فيه. وقد وقع في بعض الكتب «كالبدائع»^(٤) و«شرح منية المصلي»^(٥) ذكر العقرب من جملة سواكن البيوت التي يكره سُورَها، وفيه ما قد علمته. وفي غيرها

(١) وهو للإمام المجهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الحنفي المتوفى سنة (١٨٧هـ).

(٢) الأبقع: البقاء: التي اختلط بياضها وسودادها فلا يدرى أيهما أكثر، ولهذا يقال للغراب أبقع إذا كان فيه بياض وهو أحبث ما يكون من الغربان فصار مثلاً لكل خبيث. ا.هـ. لسان العرب مادة /بَقْع/.

(٣) الرخيض: هو الحسن الكلام. ا.هـ. اللسان مادة /رَخْمـ/.

(٤) واسمها (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) للإمام أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني المتوفى سنة سبع وثمانين وخمسة هجرية، وهو كتاب جليل في أبواب الفقه الحنفي وضعه شرعاً على كتاب (تحفة الفقهاء) لشيخ أبي بكر السمرقندى. ا.هـ. الجوامِر المضيّة (٤/٢٥ - ٢٨).

(٥) واسمها (حلبة المجلبي وبغية المهتدى في شرح منية المصلى وغنية المبتدى) لابن أمير حاج محمد بن محمد الحلبي شمس الدين المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهو من أهم شروح المنية، يمتاز بالإسهاب والتحقيق. ا.هـ. كشف الظنون (٢/١٨٨٦)، والضوء اللامع (٩/٢١٠).

والرابع: مشكوك في طهوريته، وهو: سؤر البغل والحمار، فإن لم يجد غيره توضأ

[١٤] اقتصر في تمثيله ما يكره سؤره من سواكن البيوت على قوله: كالحية والفارة. وهو واضح فليتبه له، وهذا مما مَنَ الله به على، ولم أره مسطوراً.

(و) القسم (الرابع): سؤر (مشكوك). أي: متوقف (في) حكم (طهوريته). فلم يحكم بكونه مطهراً جزماً، ولم ينف عنه الطهورية. (وهو سؤر البغل) التي كانت أمه أتنا. (والحمار) وهو يصدق على الذكر والأنثى. وصرحنا بأن الشك في طهوريته بناء على رواية طهارة لعابه، وهو الصحيح؛ لأنه لو وجد ماء بعد الوضوء به لا يجب عليه غسل رأسه، ولو كان الشك في طهارته، لوجب غسله احتياطاً، لتوهم النجاسة، وسبب الشك فيه قيل: تعارض الخبرين في إباحة لحمه، وحرمة لقوله [١٤/ب] «اطعم أهلك من سمين حمرك»^(١) «وأمرت مُنادياً في الناس، أن الله وَرَسُولَه ينهَاكُم عن لحم الحمر الأهلية»^(٢). فالقيت القدور، وإنها لتفور باللحم. وقيل: تعارض الأمرين. فعن ابن عمر نجاسته، وعن ابن عباس طهارته. وليس أحدهما أولى من الآخر، فبقي مشكلاً. وقد زيف شيخ الإسلام خواهر زاده^(٣) الأول بأن تعارض المحرّم والمبيح لا يوجب شكاً، بل حرمة، وكذا زيف الثاني؛ بأن الاختلاف أيضاً لا يوجب الشك، كما لو أخبر عدلاً أحدهما بطهارة الماء، والآخر بنجاسته، فإنهما يتهاoran، ويعمل بالأصل وهو طهارة الماء. والصواب عنده أن سبب التردد في تحقق الضرورة المسقطة للنجاسة وعدمها فإن له شبهة بالهرة لمخالطته الناس في الدور والأفنية، وشربه من الأواني المستعملة، وشبهها بالكلب لمجانته وعدم ولوجه المضائق، كولوج الهرة والفارة، فلو انتفت الضرورة أصلاً كان سؤره نجساً كسؤر الكلب، ولو تحققت فيه كتحققتها في الهرة، لوجب الحكم ببقائه على الطهورية، فإذا تحققت من وجه دون وجه، بقي مشكلاً، فلا ينجس الماء بالشبهة ولم يزل [١٤/ب] الحدث به، ولا يؤكل لحمه للشبهة، والبغل متولد من الحمار، فأخذ حكمه. (إن لم يجد) المحدث (غيرة) أي: غير سؤر الحمار أو البغل (توضأ به وتيم)

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في أكل لحوم الحمر الأهلية (٣٨٠٩)، والبيهقي في سننه كتاب الضحايا، باب: ما جاء في أكل لحوم الحمر الأهلية (٣٣٢/٩)، عبد الرزاق في مصنفه كتاب المنسك، باب: الحمار الأهلي (٨٧٢٨)، والطبراني في الكبير (٦٦٤).

(٢) أخرجه البخاري في المغازى باب غزوة خيبر (٤٢١٦)، ومسلم في الصيد والذبائح، باب: تحريم أكل لحم الحمر الأنسية (١٤٠٧)، وأبي داود في الموطأ، كتاب النكاح، باب: نكاح المتعة (٥٤٢/٢)، والنمساني في كتاب الصيد، باب: تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية (٢٠٣/٧).

(٣) هو محمد بن الحسين المعروف بيكر خواهر زاده فقيه كان شيخ الأحناف فيما وراء النهر، ولد () وتوفي سنة (٤٨٣هـ) في بخارى، من آثاره: المبسوط - المختصر - التجنيس .ا.هـ. تاج التراجم (٢٥٩)، والفوائد البهية (١٦٣).

بِهِ، وَتَيْمَمَ، ثُمَّ صَلَّى .

فصل «في التحرى في الأواني والثياب»

لَوْ أَخْتَلَطَ أَوَانٍ أَكْثُرُهَا طَاهِرٌ، تَحْرَى لِلتَّوْضُوءِ وَالشُّرْبِ،

عطف بالواو ليقيد التخيير في تقديم أي شاء، والأفضل تقديم الوضوء رعاية لقول زفر^(۱) رحمه الله بلزوم تقديمه، والأحوط أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسورة الحمار (ثم صلني) فتكون صلاته صحيحة بيقين، لأن التوضؤ به لو جاز لا يضره التيمم وكذا عكسه. ثم من مشايختنا من جعل هذا في سورة الأنان، وقال في سورة الفحل: إنه نجس، لأنه يشم البول، فينجس شفاته، وهذا غير سليم، لأنه أمر موهوم لا يغلب وجوده، ولا يؤثر [١١٥] في إزالة الثابت، ويستحب غسل أعضائه بعد بالماء الطيب عن أثر الماء المشكوك، و[هو]^(۲) المكروره.

فصل في التحرى

(لو اختعلط) اختلاط مجاورة لا مجازة، (أواني) جمع إناء (أكثرها طاهر) وأقلها نجس، (تحرى للتوضؤ) والاغتسال، وقيدنا بالأكثر، لأنه لا يجوز التحرى عند التساوي ولكن يتيمم، والأفضل أن يربق الأواني أو يمزجها، ثم يتيمم، وإن وجد ثلاثة رجال ثالث أوان، أحدها نجس وتحرى كل إناء جازت صلاتهم وحداناً كما في «البحر»، (و) تحرى عند إرادة (الشرب) والاحتياج إليه، فيريق ما غالب على ظنه طهارته؛ إذ المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم، وإن اختعلط إناءان ولم يتحرى وتوضأ بالماءين وصلني جازت صلاته إذا مسح في موضعين من الرأس، وإن مسح في مكان واحد لا يجوز، لأنه إن توضاً بالظاهر أولاً زال الحدث، ثم إذا توضاً بالنجس تنجز أعضاؤه، وفقد ما يزيل النجس تصح صلاته، وإن توضاً بالنجس أولاً تنجز أعضاؤه، ثم بالظاهر فوالحدث والنرجسة الحقيقة عنها، إلا أنه إن مسح في موضع واحد [١١٥] لا يجوز، لأن المسح إن كان

(۱) هو زفر بن الهذيل بن قيس الغبرى من تيمم أبو الهذيل فقيه كبير من أصحاب الإمام أبي حنيفة، ولد سنة عشر ومائتين هجرية، أصله من أصبهان أقام بالبصرة وولي قضاءها وتوفي بها سنة ثمانية عشرة ومائة للهجرة، وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب، جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث، فغلب عليه الرأى وهو قياس الحنفية وكان يقول: نحن لا نأخذ بالرأى ما دام الأثر وإذا جاء الأثر تركنا الرأى. أ.هـ. سير أعلام النبلاء (٣٨/٨)، والأعلام (٤٥/٣)، معجم المؤلفين (٤/٨١).

(۲) ما بين معمدتين ساقط من مـ .

وإذ كان أكثرها نجساً، لا يتحرى إلا للشرب، وفي الشباب المختلطة، يتحرى سواء كان أكثرها ظاهراً أو نجساً.

بالظاهر أولاً يجوز^[١] وإن كان بالظاهر آخراً لا يجوز، لأن البطل تتجسس بأول الملاقة، فلا يتأدي به المسح، فدار بين أن يجوز وأن لا يجوز، فلا يجوز بالشك احتياطاً، وإن مسح في مكانين جاز. (وإن كان أكثرها) أي: الأواني المختلطة بالمجاورة، (نجساً، لا يتحرى إلا للشرب) لأن الحكم للغالب، فكان الكل نجساً حكماً، فيريقه عند عامة المشايخ، ويمزج بعضه ببعض لسقى الدواب عند الطحاوي^[٢]، ثم يتيمم، (وفي) حال (الشباب المختلطة يتحرى) مطلقاً، (سواء كان أكثرها ظاهراً أو نجساً) إذ لا خلف للثوب في ستر العورة، بخلاف الماء، فإن التراب يخلفه كما في «مجمع الروايات»، فإذا تحرى وصلى الظهر في أحد ثوبين أحدهما نجس، ثم وقع تحريره على الثاني، فصلى فيه العصر، لم تجز، لأن حكمنا بطهارة الأول بالاجتهاد [١٥ بـ]، وكل حكم مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله إلا في القبلة، لأنه أمر شرعي يحتمل الانتقال من جهة إلى جهة عند تبدل التحرى، والنجاسة أمر حسي لا يصير ظاهراً بالتحري، بدليل أنه لو صلي فيه بالتحري ثم تبين أنه نجس، يعيد الصلاة، فمتى جعلناه ظاهراً بالاجتهاد للضرورة، لا يجوز جعله نجساً باجتهاد مثله، فإن تيقن أن ثوب الظهر كان نجساً، أعاد الظهر وأجزأه العصر، كذا في «الوجيز»^[٣]. وكذلك إن صلي بأحد ثوبان الظهر وبالآخر العصر، ثم بالأول المغرب، وبالثاني العشاء، فالظهر والمغرب جائزان، والعصر والعشاء فاسدان، وعلى هذا كل ما صلي في الثوب الأول جازت صلاته، وما صلي بالثاني لم تجز كذا في «مجمع الروايات» وإذا تحرى في الأواني التي أكثرها ظاهراً، والشباب مطلقاً، ثم ظهر أنه أخطأ، يجب الإعادة، كما في «البرهان»^[٤]، ولو أخبره عدل أن هذا اللحم ذبيحة

(١) هو أحمد بن محمد بن سلمة بن الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد سنة تسع وثلاثون ومائتين هجرية في (طحا)، وتفقه على مذهب الشافعى ثم تحول حنفياً، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة في القاهرة، من آثاره: شرح معانى الآثار في الحديث - بيان السنة - المحاضر والسجلات - الشفعة - مشكلة الآثار - أحكام القرآن - المختصر - الاختلاف بين الفقهاء - مناقب أبي حنيفة - الجوادر المضية (١/٢٧١)، والأعلام (١/٢٠٦)، معجم المؤلفين (٢/١٠٧).

(٢) واسمه (الوجيز في الفتاوى) وهو للإمام العلامة برهان الدين محمود بن أحمد صاحب المعجم البرهانى، وهو مرتب على ترتيب الهدایة. ١. هـ. كشف الظنون (٢/٢٠٠٢).

(٣) وهو شرح لكتاب موهاب الرحمن في مذهب النعمان، وكليهما لإبراهيم بن موسى الطرابى المتنوفى سنة (٢٩٢٢هـ). ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٨٩٥).

(٤) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

فصل

«في أحكام الآبار وطرق تطهيرها»

تُنْزَحُ الْبَيْرُ الصَّغِيرَةُ بِوُقُوعِ نَجَاسَةٍ - وَإِنْ قُلْتُ - مِنْ غَيْرِ الْأَوْرَاثِ كَفَطْرَةُ دَمٍ أَوْ خَمْرٍ،
وَبِوُقُوعِ خَنْزِيرٍ، وَلَوْ خَرَجَ حَيَاً وَلَمْ يُصْبِطْ فَمُهُ الْمَاءِ، وَبِمَوْتِ كَلْبٍ، أَوْ شَاةً، أَوْ آدَمِيٍّ
فِيهَا، وَبِاِتْفَاقِ حَيَوانٍ، وَلَوْ صَغِيرًا، وَمِئَتَانِ دَلْوٍ،

مجوسى أو ميتة، وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم، فإنه لا يحل له؛ لأنه لما تهاتر الخبران بقي على الحرمة الأصلية لأنه لا يحل إلا بالذكاة الشرعية، ولو أخبرا عن ماء، وتهاتر بقي على الطهارة الأصلية، كما تقدم.

(فصل) [١٥] في حكم الآبار ومسائلها مبنية على اتباع الآثار، وحاصل الأمر، أن الواقع في البشر، إما أن يكون من غير نجاسة الأرواح، أو منها، أو حيواناً فقير الأرواح منجس وإن قل، والأرواح ينجس كثیرها فقط، والحيوان منجس، لكنه يتفاوت مقدار ما ينزع به، وشرع في بيانه فقال: (تنزح البشر)، أسنده الفعل إلى البشر، والمراد ما زواها إطلاقاً لاسم محل على الحال، وهو الماء، كقولهم: جرى الميزاب، وسال الوادي، وأكل القرد، والمراد ما حل فيها، (الصغريرة)، وهي التي لا تبلغ عشرة في عشر، (بوقوع نجاسة وإن قلت من غير الأرواح كقطرة دم أو خمر) لأن القليل من النجاسة ينجس القليل من الماء، وإن لم يظهر أثره فيه، (و) تنزح (بوقوع خنزير)، ولو خرج حياً ولم يصب فمه الماء) لنجاسة عينه، (و) تنزح (بموت كلب) قيد [١٦] بموته، لأنه غير نجس العين، على الصحيح، فإذا خرج حياً ولم يصب فمه الماء لا ينجس، (أو) موت (شاة أو) موت (آدمي فيها) لـما روی الطحاوي «أن زنجيًّا وقع في بغر رَمْزَمْ، فَمَاتَ، فَأَمَرَ ابْنَ عَبَّاسَ وَابْنَ الزَّبَّيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهِ فَأَخْرَجَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُنْزَحَ». قال: فَعَلَّبُتُهُمْ عَيْنَ جَاءَتْ مِنَ الرُّكْنِ، فَأَمَرَ بِهَا فُسْدَتْ بِالْقَبَاطِيْ وَالْمَطَارِفِ حَتَّى تُنْزَحُوهَا، فَلَمَّا تُنْزَحُوهَا، افْجَرَتْ عَيْنَهُمْ^(١)، والصحابة متوافرون من غير نكير، فكان إجماعاً. والشاة ونحوها كالآدمي. (و) تنزح (باتفاصح حيوان، ولو صغيراً) لانتشار البلة في أجزاء الماء. (و) تنزح وجوباً (مائتا دلو). ويستحب الزيادة إلى ثلاثة ولو بالدللو الوسط، وهو ما أكثر استعماله في تلك البشر، وهو ظاهر الرواية، وقيل: ما يستعمل في كل بلد، لأنه ذو حظ من الجانبين، إذ هو أكبر من الصغير، كما أن الكبير أكبر منه، وهو أصغر من الكبير كما أن

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في نزح بتر زرم (١/٢٦٦).

لَوْلَمْ يُمْكِنْ تَرْحُهَا. وَإِنْ مَاتَ فِيهَا دَجَاجَةً، أَوْ هِرَّةً، أَوْ نَفْرُهُمَا، لَرَمَ تَرْخُ أَزْبَعِينَ دَلْوَا،

الصغير أصغر منه فيكون عدلاً. وقيل: يعتبر بالصاع، وهو رواية الحسن^(١) عن الإمام وقتيل: يعتبر في [١٦٢] كل بلد دلوها لإطلاق السلف، فينصرف إلى المعتاد، ولأنه أيسر عليهم. ولو نزح بدلوا عظيم مرة بقدر الواجب، كفى لحصول المقصود، وهو تمييز النجس عن الطاهر شرعاً وكذا لو نزح الواجب في أيام، أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وإذا انفصل الدلو الأخير عن البتر، ظهرت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمة الله: تطهر بانفصال الدلو الأخير عن الماء، ولو قطر في البتر، لأن التقاطر ضروري، فلا يعتبر. وقالا بعده: لأن دليل الاتصال باقي من وجهه، فيشترط كمال الانفصال، وقدر الواجب بمائتي دلو (لو لم يمكن نزحها) محمد رحمة الله أفتى بما شاهد في بغداد، لأن آبارها كثيرة الماء لمجاورتها دجلة. وفي «الجامع الصغير»^(٢) عن أبي حنيفة رحمة الله، ينزع حتى يغلبهم الماء، ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه. وقال قاضي خان^(٣): الأصح في تفسير الغلبة العجز وقال غيره: يعتبر غلبة [١٦٣] الظن لا غير. وفي [غير][١١] رواية الأصول^(٤) أنه ينزع مائه دلو. والأشبه بالفقيه أن يقدر ما كان في البتر وقت الوقع، بقول رجلين لهما خبرة بأمر الماء، وهو الأصح لكونهما نصاب الشهادة والرجوع إلى أهل البصر أصل في كثير من الأحكام، كالحكمين في تقويم المتفل. وقال تعالى: ﴿فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٢٤]. وهو مروي عن أبي نصر محمد بن سلام^(٥) رحمة الله. (وإن مات فيها) أي: البتر (دجاجة أو هرة أو نحوها) في الجنة، ولم تنتفع (لزم نزح أربعين دلواً) بعد إخراج الواقع منها.

(١) الحسن بن زيد اللؤي الكوفي أبو علي : قاض ، فقيه من أصحاب أبي حنيفة ، وكان عالماً بمذهبة بالرأي ، ولد القضاء بالكوفة سنة (١٩٤) ، توفي سنة أربع ومائتين هجرية ، من آثاره : أدب القاضي - معاني الإيمان - النعمات - الخراج - الفرائض - الوصايا) . ١. م. سير أعلام النبلاء (٩/٥٤٣)، والأعلام (٢/١٩١).

(٢) وهو في الفروع للإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفي، وهو كتاب قديم مشتمل على ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين مسألة. ا.هـ. كشف الظنون (١/٥٦١).

(٣) هو حسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز فخر الدين الأوزجندى الفرغانى ، فقيه حنفى معروف بقاضي خان وأوزجندى مدينة بنواحى أصبهان بقرب فرغانة ، توفي سنة ٥٩٢ هـ، من آثاره: الفتوى - الأمالى - الواقعات - المحاضر - شرح الريادات - شرح الجامع الصغير وشرح أدب القضاء للخصاف . ١. هـ. الفوائد البهية (٩٤)، العوامى المضبة (٢/٩٣)، والأعلام (٢/٢٢٤).

(٤) الأصول: وهي المبسوط - الجامع الصغير - الجامع الكبير - الزيادات - السير الكبير - السير الصغير، وهي للإمام محمد بن الحسن الشیعیانی . ١. هـ. كشف الظنون (١٠٧ / ١).

(٥) محمد بن سلام، هو أبو نصر البلخي ، وهو صاحب الطبقة العالية حتى إنهم عدوه من أقران أبي حفص الكبير ، توفي سنة خمس وثلاثمائة وهو تارا يذكر في الفتاوى باسمه وتارة يكتبه . ١. هـ. الفوائد البهية (١٦٨).

¹⁰ See also the discussion in *Notes on the History of the American Novel*, 1990, 11, 1.

(1) ما بين معكوفتين ساقط من م.

وَإِنْ ماتَ فِيهَا فَأُرْثَةٌ، أَوْ نَخْوُهَا لَزِمٌ نَزْحٌ عِشْرِينَ دَلْوًا، وَكَانَ ذَلِكَ طَهَارَةً لِلْبَئْرِ وَالدَّلْوِ
وَالرُّشَاءِ وَيَدِ الْمُسْتَسْقِيِّ.

روي التقدير بالأربعين عن أبي سعيد الخدري في الدجاجة، وما قاربها يأخذ حكمها. وروى الطحاوي عن الشعبي^(١) في الطير والسنور، ونحوهما يقع في البئر، قال: ينزح منها أربعون دلواً. وعن النخعي^(٢) في السنور والجرذون مثله. وروى ابن أبي شيبة^(٣) عن عطاء^(٤)، كما روى الطحاوي عن حماد^(٥)، وتستحب الزيادة على الأربعين إلى خمسين، لما روى عن عطاء وحماداً أو إلى ستين [٦١ بـ]، لما روى عن الشعبي والنخعي. (وإن مات فيها) أي: البئر، (فأرة) بالهمز، (أو نحوها) كعصفور وسام أبرص، ولم تنتفخ (لزرم نزح عشرين دلواً) بعد إخراج الواقع. لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعته: «يُنْزَحُ عَشْرُونَ دَلْوًا»^(٦) ويستحب الزيادة إلى ثلاثين دلواً، لاحتماله زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلوا والرشاء)^(٧) والبكرة (ويَدِ الْمُسْتَسْقِيِّ) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن، أن نجاسة هذه الأشياء كانت لنجاسة الماء، فيكون طهارتها بطهارته، نفياً للجرح، كطهارة دن الخمر بتخليلها وطهارة عروة الإبريق بطهاره اليد، إذا أخذها كلما غسل يده.

وإن وقع فيها فأرتان أو أكثر، فعن أبي يوسف، أن الأربع كفارة واحدة، والخمس

(١) هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري أبو عمرو راوية من التابعين، ولد سنة (١٩١هـ)، وتوفي سنة (١٠٣هـ) بالكوفة، وكان فقيهاً وشاعراً. ا.هـ. الأعلام (٢٥١/٣).

(٢) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعي، ولد سنة (٤٦هـ) من مذحج من أكابر التابعين صلحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث من أهل الكوفة، مات مختفياً من الحجاج سنة (٩٦هـ)، كان إماماً مجتهداً له مذهب. ا.هـ. سير أعلام البلاط (١/٨٠).

(٣) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، مولاهم الكوفي أبو بكر، ولد سنة تسع وخمسون ومائة للهجرة، حافظ للحديث له فيه كتب توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين للهجرة، من آثاره: المسند - المصنف في الأحاديث والأثار - الإيمان - الزكاة. ا.هـ. سير أعلام البلاط (١١/١٢٢)، والأعلام (٤/١١٨).

(٤) هو عطاء بن أسلم بن صفوان: تابعي من أجيال الفقهاء، ولد في اليمن سنة (٢٧٢هـ)، ونشأ بمكة فكان مفتياً أهلها ومحدثهم، وتوفي فيها سنة (١١٤هـ)، أنسد عطاء عن ابن عمرو وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وزيد بن خالد الجهنمي وابن عباس وابن الزبير. ا.هـ. شذرات الذهب (١/١٤٧)، سير أعلام البلاط (٥/٧٨)، الأعلام (٤/٢٣٥).

(٥) هو حماد بن أبي سليمان العلامة الإمام الفقيه أبو إسماعيل بن مسلم الكوفي صاحب النخعي روى عنه تلميذه الإمام أبو حنيفة وحماد بن سلمة وسفيان الثوري والأعمش ومسعى بن إدريس وخلق كثير. توفي سنة (١٢٠هـ). ا.هـ. سير أعلام البلاط (٥/٢٣١)، وشذرات الذهب (١/١٥٧).

(٦) ذكره التهانوي في إعلاء السنن (١/٢٨٦).

(٧) الرشاء: الجبل والجمع أزشية مثل إمساء وأكسيه. ا.هـ. المصباح المنير (٢٢٨).

وَلَا تَنْجُسُ الْبَثْرُ بِالْبَعْرِ وَالْرُّوزِ وَالْخَنْثِي إِلَّا أَنْ يَسْتَكْثِرُ النَّاظِرُ، أَوْ أَنْ لَا يَخْلُو دَلْوُ عنْ بَغْرَةٍ. وَلَا يَفْسُدُ الْمَاءُ بِخُزْرِهِ حَمَامٌ وَعَصْفُورٌ،

كالدجاجة إلى التسع، والعشرة كالشاة. وقال محمد: الثالث إلى الخمس كالهرة، والست كالكلب [١٧١] وهو ظاهر الرواية.

وعن محمد، إذا كانتنا كهيئة الدجاجة، ينزع أربعون وفي الهرتين ينزع ما ذهب كلها، وما كان بين الفارة والهرة فحكمه حكم الفارة، وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة، وإن اجتمع الفارة مع الهرة فهما كالهرة، ويدخل الأقل في الأكثر. (ولا ينجس البشر بالبعر) وهو للإبل والغنم، وبعمر ينبع، من حد منع (والرووث) من راث، من حد نصر، وهو للفرس والبغول والحمار (والختي) بكسر الخاء، واحد الأثناء للبقر، من باب ضرب، ولا فرق بين آبار الأمصار والفلووات في الصحيح، ولا فرق في ظاهر الرواية بين الرطب والبابس والصحيح والمنكسر، في عدم تنجيس البشر بالقليل منها لشمول الضرورة الكل، فلا تنجس بالواقع فيها من ذلك (إلا أن) يكون كثيراً، واختلف في تقدير الكثير على أقوال، منها قولان مصححان، فلذا أقتصر على ذكرهما، صحيح في كثير من الكتب المعتمدة، أن الكثير ما [١٧١]

(يستكثره الناظر) والقليل ما يستقله، وعليه الاعتماد، لأن أبا حنيفة لا يقدر شيئاً بالرأي في مثل هذه المسائل التي تحتاج إلى التقدير، فكان هذا موافقاً لمذهبة. (أو أن لا يخلو دلو عن بعرة) ونحوها، وهذا رواية عن محمد بن سلمة^(١)، وصححها في «المبسوط»^(٢) وعن بعضهم أن الثالث كثير. وعن محمد أنه ما يغطي ربع وجه الماء. (ولا يفسد) أي: لا ينجس (الماء بخرب حمام) الخراء بالفتح واحد الخراء بالضم مثل قراء وقراء. وعن الجوهرى^(٣) أنه بالضم كجند وجند والواو بعد الراء غلط. (و) خراء (عصفوري) ونحوهما مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والإوز، والحكم بطهارته استحسان لحديث ابن مسعود رضي الله عنه «أنه خرت عليه حماماً،

(١) محمد بن سلمة: أبو عبد الله الفقيه تفقه على يد أبي سليمان الجوزجاني، مات سنة (٢٧٨هـ) ثمان وسبعين ومائتين، ذكره الخاصي ونسبه في «القيمة» إلى بلخ. ا.هـ. الجوادر المضدية (٣/١٦٢)، وشذرات الذهب (١/٣٢٩).

(٢) المبسوط: وهو للإمام محمد بن أحمد المشهور بشمس الأئمة السرخي أملأه وهو في السجن بأوزجند، شرح فيه الكافي في فروع الحنفية للحاكم الشهيد وهو المراد إذا أطلق المبسوط في شروح الهدایة، توفي الإمام السرخي سنة ثلاثة وثمانين وأربعين. ا.هـ. كشف النقون (٢/١٣٧٨)، الجوادر المضدية (٣/٧٨)، الفوائد البهية (١٥٨).

(٣) وهو إسماعيل بن حماد الجوهرى أبو نصر: أول من حاول الطيران ومات في سبيله. لغوی من الأئمة، توفي سنة (٢٩٣هـ)، من آثاره: الصحاح مجلدان - العروض - مقدمة في النحو. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (١٧/٨٠)، والأعلام (١/٣١٣).

وَلَا يَمْوِتُ مَا لَا دَمَ لَهُ فِيهِ، كَسْمَكٌ وَضِفْدَعٌ، وَحَيَّانٌ الْمَاءُ، وَبَقٌّ وَذَبَابٌ وَزَبْبُورٌ،
وَعَقْرَبٌ،

فمسحه بأصبعه^(١)، وابن عمر رضي الله عنهم «ذرق عليه طائر، فمسحه بحصاة، وصلئ، ولم يغسله»^(٢). وأصله حديث أبي أمامة «أن النبي ﷺ شكر الحمامه وقال: إنها أذكرت على باب الغار، حتى سلمت، فجراها الله تعالى المسجد ماأهـ»^(٣). فهو دليل على [١٧ ب] طهارة ما يكون منها، واختار في كثير من الكتب طهارته عندنا، واختلف التصحح في طهارة خراء ما لا يؤكل من الطيور، ونجاسته مخففة (ولا) يفسد الماء، أي: لا ينجرس، وكذا المائعتات، على الأصح، (بموت ما) بمعنى حيوان (لا دم له) سواء كان برياً أو بحرياً (فيه) أي: الماء والمائع، (كسكوضفدع) بكسر الدال أفصح، والأثني ضفدعه، وناس يقولون بفتح الدال، وهي لغة ضعيفة، وأطلق الضفدع، فشمل البري، لكن ما لم يكن له دم، فإن كان له دم سائل، فإنه يفسد الماء (وحيوان الماء) كالسرطان، وكلب الماء وخنزيره لا يفسده (وبق) هو كبار البعض، واحده بقة، وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات، وهو حيوان كالقراد، شديد النتن (وذباب) سمي ذباباً لأنه كلما ذُبَّ آب، أي: كلما طرد رجع، (وزببور) بالضم، (وعقرب) وخفنس وجراد ونحل ونمل وصرصر وبنات وردان وبرغوث وقمل، لقوله ﷺ [١٧ ب]: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، فليغسله، ثم ليترأوه، فإن في أحد جناحيه ذاء، وفي الآخر شيئاً»^(٤). رواه البخاري. زاد أبو داود^(٥): «وإله يتقي بجناحه الذي فيه الداء». وفي ابن ماجه^(٦)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الطهارة، باب: (٤٤) (١٤١/١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب: الذي يصلى وفي ثوبه خراء الطير (١٤١/١).

(٣) أخرج بنحوه مطولاً البيهقي في دلائل النبوة (٤٨٢/٢)، وأبو نعيم في الدلائل (٣٢٥/٢)، وابن سعد في الطبقات (١/٢٩)، وعزاه ابن كثير في البداية والنهاية إلى ابن عساكر (٣/٢٢٢) وقال: هذا غريب جداً من هذا الوجه.

(٤) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في إماء أحدكم فليغسله (٣٣٢٠)، والنمساني في الفرع، باب: الذباب يقع في الإناء (٧/١٧٩)، وأحمد في المسند (٤٤٣/٢)، وابن حبان في صحيحه (١٢٤٦)، وابن ماجه في الطب، باب: يقع الذباب في الإناء (٣٥٠٥)، وأبو داود في الأطعمة، باب: في الذباب يقع في الطعام (٣٨٤٤)، والطحاوي في مشكل الآثار بلفظ: في أحد جناحي الذباب سم، وفي الآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقلوه فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء.

(٥) سليمان بن الأشعث بن بشير الأزدي السجستاني أبو داود ولد سنة (٢٠٢ هـ) إمام أهل الحديث في زمانه، أصله من سجستان، وتوفي في البصرة سنة (٢٧٥ هـ)، من آثاره: السنن جزآن وهو أحد الكتب الستة - وله المراسيل في الحديث وكتاب الزهد - البعث - تسمية الاخوة - وللمجلودي كتاب أخبار أبي داود. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (١٣/٢٠٣)، شذرات الذهب (٢/١٦٧)، وذكرة الحفاظ (٢/٥٩١)، والأعلام (٢/٥٩١).

(٦) هو محمد بن يزيد الربعي القزويني أبو عبد الله ابن ماجه أحد أئمة الحديث من أهل قزوين، ولد سنة (٢٠٩ هـ) وتوفي سنة (٢٧٣ هـ)، من آثاره: سنن ابن ماجه مجلدان وهو أحد الكتب الستة المعتمدة، وله تفسير القرآن =

وَلَا يُوقِعْ آدَمِيٌّ، وَمَا يُؤْكِلُ لَخْمَةً، إِذَا خَرَجَ حَيَاً، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى بَدْنِه نَجَاسَةً، وَلَا يُوقِعْ بَغْلَ، وَجَمَارِ وَسِبَاعِ طَيْرٍ وَوَحْشٍ فِي الصَّحْنِيْحِ. وَإِنْ وَصَلَ لِعَابُ الْوَاقِعِ إِلَى الْمَاءِ، أَخَذَ حُكْمَةً. وَوُجُودُ حَيَوَانٍ مَيْتٍ فِيهَا يُنْجِسُهَا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةً،

والنسائي^(۱): «إِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَأَفْقَلُوهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَقْدُمُ السَّمَّ، وَيُؤَخِّرُ الشَّفَاءَ». وَقُولُهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ: «يَا سُلَيْمَانُ، كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ، فَمَا تَثْبَتُ فِيهِ، فَهُوَ حَلَالٌ أَكْلُهُ وَشَرْبُهُ وَوُضُوءُهُ»^(۲). (ولَا) يفسد الماء، أي: لا ينجس (بوقوع آدمي) ولا بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالإبل والبقر والغنم (إذا خرج حياً، ولم يكن على بدنها نجاسة) متيقنة، وإنما قلنا ذلك، لأنهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حياً لا يجب نزح شيء، وإن كان الظاهر اشتعمال بولها على أفخاذها، لكن احتمل طهارتها، بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً، هذا مع أن الأصل الطهارة. (ولَا) يفسد الماء [١٨١] [بوقوع بغل وحمار وسباع طير] كصغر وشاهين وحدأة. (ولَا) يفسد بوقوع (وحش) كسبع وضعف ونمر وفرد (في الصحيح) لطهارة بدنها. وقيل: يجب نزح كل الماء إلهاقاً لرطوبة المذكورات بلعابها إذا لم يصل لعابها الماء، (ولأن وصل لعاب الواقع إلى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكراهة، وقد علم ذلك في الأسّار، فينزح بالنجس والمشكوك، وفي المكرور يستحب نزحها، ويستحب نزح دلاء ولو ظاهراً، وقيل: عشرين، وإن كان خنزيراً نزح الجميع، وإن لم يصل فمه الماء لنجاسة عينه. وقيل: الكلب مثله، والأصح أن الكلب غير نجس العين كما قدمناه. وقيل: ذبره منقلب إلى خارج. فلهذا يفسد الماء، بخلاف غيره من الحيوانات.

(وجود حيوان ميت فيها) أي: البئر (ينجسها من يوم وليلة) عند أبي حنيفة احتياطاً،

= وكتاب في تاريخ قزوين. ۱. هـ. شدرات الذهب (۱۶۴/۲)، وسير أعلام النبلاء (۱۳/۲۷۷)، وتذكرة الحفاظ (۶۳۶/۲۶۶)، والأعلام (۷/۱۴۴).

(۱) هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن القاضي الحافظ شيخ الإسلام، أصله من نسا (بخارasan)، ولد سنة (۴۲۱۵هـ) جال البلاد حتى وصل إلى الرملة بفلسطين فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضريبه في الجامع وأخرج عليه فمات سنة (۴۳۰هـ)، ودفن ببيت المقدس، من آثاره: السنن الكبرى في الحديث والمحدثي، وهو السنن الصغرى من الكتب الستة في الحديث، وله الضعفاء والمتروكون وخصائص على - ومستند على ومستند مالك وغيرها. ۱. هـ. سير أعلام النبلاء (۱۴/۱۲۵)، وشدرات الذهب (۲۳۹/۲)، وتذكرة الحفاظ (۲/۶۹۸)، والأعلام (۱/۱۷۱).

(۲) أخرجه البيهقي في سنته، كتاب الطهارة، باب: ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل (۱/۲۵۳)، والدارقطني في كتاب الطهارة، باب: كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم (۱/۳۷)، وقال: لم يروه غير بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزيداني وهو ضعيف.

وَمُنْتَفِخٌ مِّنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، إِنْ لَمْ يُعْلَمْ وَقْتُ وُقُوعِهِ.

(ومتنفسها) بنجسها (من ثلاثة أيام وليلتها إن لم يعلم وقت وقوعه) [١٨٢/١] ، فينجس الماء في حق الموضوع، فيلزم إعادة صلوات تلك المدة، إذا توضؤوا منها وهم محدثون، أو اغسلوا منها من جنابة. وأما إذا توضؤوا منها وهم متوضئون، أو غسلوا ثيابهم من غير نجاسة، فإنهم لا يعيدون إجماعاً، لأن الصلاة لا تبطل بالشك، وأما إذا كانوا قد غسلوا ثيابهم عن نجاسة ولم يتوضؤوا منها فلا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح، ويحكم بنجاستها في الحال من غير إسناد، لأنه من باب وجود النجاسة في التوب، كمن وجدها بثوبه أكثر من درهم، ولم يدر متى أصابته لا يعيد شيئاً من صلاته اتفاقاً، هو الصحيح. والتقدير بتلك المدة قول الإمام رحمة الله، لأن الواقع في البشر سبب لموته ظاهراً في حال عليه. واحتمال الموت بغيره موهوم، لا يعتبر في مقابلة الظاهر، وقدر زمان بقائه فيها ميتاً بيوم وليلة في غير المتنفس احتياطاً، لأن ما دونه ساعات [١٨٣/٢] لا تنضبط لتفاوتها، وقدر في المتنفس بثلاثة أيام لأن الانتفاخ دليل تقادم العهد، والحيوان لا يتنفس غالباً إلا بعد ثلاثة أيام. وقال أبو يوسف ومحمد: يحكم بنجاستها وقت العلم بها، ولا يلزمهم إعادة شيء من الصلوات، ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمان الماضي، حتى يتحققوا متى وقعت لاحتمال أنها ماتت في الحال وهي غير متنفسة، أو ألقاها الريح أو غيره ميتة متنفسة.

تممة: لو عجن بمائها عجين، قال بعضهم: يلقى للكلاب، وقال بعضهم: يعلف به المواشي، وقال بعضهم: بيع من شافعي المذهب. وفي «البدائع»: ذكر القول الأول بصيغة قال مسايخنا: يطعم للكلاب. انتهى.

وذكر ابن رستم في «فوائد»^(١) عن أبي حنيفة رحمة الله: من وجد في ثوبه ميتاً أعاد من آخر نومة نامها، لأنه سبب الاحتلام، وفي الدم لا يعيد شيئاً لأنه يصيبه من الخارج، بخلاف المني، حتى لو كان التوب يلبسه هو وغيره، يستوي فيه حكم الدم والمني. وفي البول من آخر ما بال [١٨٤/٢].

(١) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المرزوقي، أحد الأعلام تفقه على محمد بن الحسن، توفي بنيسابور سنة إحدى عشرة ومائتين، من آثاره: التوادر ولعله المقتصود. ١. هـ. الفوائد البهية (٩/١٠)، والجواهر المضية (١/٨٠)، وكشف الظنون (٢/١٩٨١).

فصل

«في الاستجاء وما يجب تقديمها على الوضوء»

يَلْزَمُ الرَّجُلُ الْأَسْتِبْرَاءَ حَتَّى يَزُولَ أَثْرُ الْبَوْلِ، وَيَطْمَئِنَ قَلْبُهُ عَلَى حَسْبِ عَادَتِهِ، إِمَّا بِالْمَشِّ، أَو التَّسْخُنِ، أَو الاضطِبَاجِ، أَو غَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الشُّرُوفُ فِي الْوُضُوءِ حَتَّى

فصل في الاستجاء

هو مأخذ من نجوت الشجرة وأنجيتها، إذا قطعها، كأنه يقطع الأذى عنه، وقيل: من النجوة، وهي ما ارتفع من الأرض، لأنه يستتر بها عن الناس. والسين فيه يجوز أن تكون للطلب، أي: طلب النجو ليزيده، فالسين فيه كما في استخرج. والاستجاء والاستطابة والاستجمار: بمعنى إزالة الخارج من السبيلين عنهم. لكن الثالث مختلف بالحجر، مأخذ من الجمار، وهي صغار الحصى، والأولان يعمان الحجر والماء. وقال في «الفائق»^(١): الاستجاء قطع النجاسة. انتهى. وهو ظاهر فيما إذا كان بالماء لا الحجر. فالتفسير الأول أليق، وهو المنقول عن المطرزي^(٢) وغيره.

(يلزم الرجل الاستبراء) عَبَرَ باللزوم لكونه أقوى من التعبير بالواجب، فإن هذا أمر يفوت الجواز بقوته وهو طلب البراءة مطلقاً، ويراد به في باب الطهارة طلب براءة [١١٩] المخرج عن أثر البول (حتى يزول أثر البول) أراد بالأثر البلل الذي يظهر على الحجر (ويطمئن قلبه) أي: الرجل، وإنما قيد بالرجل لأن المرأة لا تحتاج إلى ما يحتاج إليه الرجل من نحو التسخن، بل كلما فرغت من البول تصر قليلاً ثم تستنجي، ولما كان الذي يحصل به الاستبراء مختلفاً باختلاف عادات الناس، لم يقيد بشيء، فيكون (حسب عادته، إما بالمشي أو التسخن أو الاضطجاج) على جانبه الأيسر (أو غيره) من نقل الأقدام والركض بها، وعصر الذكر برفق (ولا يجوز) أي: لا يصح (له الشرع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشم البول) لأن ظهور

(١) الفائق: لعله الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤٠١ هـ، كشف الظنون (١٢١٧/٢).

(٢) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المطرزي أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية، ولد في جرجانية خوارزم سنة (٥٣٨هـ)، وتوفي في خوارزم سنة (٦١٠هـ)، من آثاره: الإيضاح في شرح مقامات الحريري والمصباح في النحو والمغرب في اللغة، شرحه ورتبه في كتابه (المغرب في ترتيب المغرب)، والإقناع بما حوى تحت القناع، وله شعر. ١.هـ. الفوائد البهية (٢١٨)، ومعجم المؤلفين (١٣٧)، والأعلام (٣٤٨/٧).

يُطْمَئِنُ بِرَوَالِ رَشْحِ الْبَوْلِ.

حكم الاستنجاء:

وَالْأَسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ، مِنْ نَجْسٍ يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، مَا لَمْ يَتَجَاوزِ الْمَخْرَجَ، وَإِنْ تَجَاوزَ
وَكَانَ قَدْرُ الدَّرْهَمِ وَجَبَ إِزَالَةُ الْمَاءِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الدَّرْهَمِ

الرُّشْحُ عَلَى رَأْسِ السَّبِيلِ مُثْلِ تِقَاطِرِهِ، فَيُمْنَعُ صِحَّةُ الْوَضُوءِ ثُمَّ شُرُعُ فِي صِفَةِ الْأَسْتِنْجَاءِ فَقَالَ:
(الْأَسْتِنْجَاءُ لَيْسَ إِلَّا قَسْمًا وَاحِدًا وَهُوَ (سَنَة) مُؤَكِّدَةً لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، لِأَنَّهُ يُنْهَا وَاظْبَعُ عَلَيْهِ،
وَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِتَرْكِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَسْتَنْجَمَ
فَلَيُؤْتِزَ، وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَخْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ»^(١). رَوَاهُ أَبُو حَاتَمٍ^(٢) فِي صَحِيحِهِ
[١١٩] وَغَيْرِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ تَقْسِيمِهِ إِلَى فَرْضٍ وَغَيْرِهِ، فَفِيهِ تَسَامِحٌ، سَنْدُكُرُ مَا يَظْهِرُ
بِهِ وَجْهُ ذَلِكَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَوْلُهُ: (مِنْ نَجْسٍ) احْتَرَزْ بِهِ عَنِ الرِّيَحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنَجْسٍ
عَلَى الصَّحِيفَ، وَلَا يَكُونُ عَلَى السَّبِيلِ وَالْأَسْتِنْجَاءِ مِنْهُ بَدْعَةٌ، وَقَوْلُهُ: (يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ)
جَرِيًّا عَلَى الْغَالِبِ، إِذَا لَوْ أَصَابَ الْمَخْرَجَ نِجَاسَةً مِنْ غَيْرِهِ، يَظْهُرُ بِالْأَسْتِنْجَاءِ [بِالْحَجَرِ]^(٣)
وَنِحْوَهُ كَالْخَارِجِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كُونِ الْخَارِجِ مَعْتَادًا أَوْ غَيْرِ مَعْتَادٍ فِي الصَّحِيفَ، حَتَّى لَوْ خَرَجَ
مِنَ السَّبِيلِ دَمًا أَوْ قِيَحَ يَظْهُرُ بِالْحَجَرِ فِي حَقِّ الْعَرْقِ، وَجُوازُ الصَّلَاةِ مَعَهُ، لِإِجْمَاعِ الْمُتَأْخِرِينَ
عَلَى أَنَّهُ: لَوْ سَالَ الْعَرْقُ مِنْهُ وَأَصَابَ الثُّوبَ وَالْبَدْنَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهَمِ، لَا يَمْنَعُ جُوازُ الصَّلَاةِ
مَعَهُ وَأَمَّا إِذَا جَلَسَ فِي مَاءِ قَلِيلٍ، فَإِنَّهُ يَنْجِسُ.

وَقَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَتَجَاوزِ الْمَخْرَجَ) قِدْ لَتَسْمِيهِ اسْتِنْجَاءً وَلِكُونِهِ مَسْتَوْنًا [١١٩ بـ]، (وَإِنْ
تَجَاوزَ الْمَخْرَجَ (وَكَانَ) التَّجَاوزُ (قَدْرُ الدَّرْهَمِ) لَا يَسْمَى إِزَالَةُ الْمُتَجَاوزِ اسْتِنْجَاءً، فَلَهُذَا (وَجَبَ
إِزَالَةُ الْمَاءِ) أَوْ الْمَائِعَ، وَلَا يَظْهُرُ بِالْحَجَرِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ الْحَقِيقَيَّةِ عَنِ الْبَدْنِ،
(وَإِنْ زَادَ) الْمُتَجَاوزُ (عَلَيْهِ) قَدْرُ (الدَّرْهَمِ) الْمُثَقَّالِ^(٤)، وَهُوَ عَشْرُونَ قِيرَاطًا فِي الْمُتَجَسِّدِ، أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبْنَيْ مَاجِهِ فِي الطَّهَارَةِ، بَابُ: الْأَرْتِنَادِ لِلْبَوْلِ وَالْغَانِطِ (٣٣٨) مِنْ حَدِيثِ أَبْنِي هَرِيرَةَ، وَأَبْنِي دَادِدِ فِي
الطَّهَارَةِ، بَابُ: الْأَسْتِارَ فِي الْخَلَاءِ (٣٥)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٣٧١)، وَالْيَهِيَقِيُّ فِي سَنَتِهِ فِي الطَّهَارَةِ، بَابُ:
الْأَسْتِارَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ (٩٤/١)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيفَتِهِ (١٤١٠).

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَبَّانَ بْنُ مَعَاذَ بْنِ مَعْبُودِ التَّمِيمِيِّ أَبُو حَاتَمَ الْبُشْتِيِّ مُؤْرِخٌ - عَلَامٌ - جُغرَافِيٌّ -
مُحدثٌ، وُلِدَ فِي بَسْتَ (مِنْ بَلَادِ سُجْسَانَ)، وَتَوَفَّى فِي نِيَسَابُورَ سَنَةَ (٢٥٤هـ)، مِنْ آثارِهِ: الْمُسْنَدُ الصَّحِيفَ -
رُوْضَةُ الْعُقَلَاءِ فِي الْأَدَبِ - الْأَنْوَاعُ وَالتَّقَاسِيمُ فِي الْأَزْهَرِيَّةِ وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ. أ.ه. شَذَرَاتُ الْذَّهَبِ (١٦/٣)، الْأَعْلَامِ
(٧٨/٦)، مَعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ (٩/١٧٣).

(٣) الدَّرْهَمُ الْمُثَقَّالُ وَهُوَ: مَا يَسَاوِي أَرْبَعَ غَرَامَاتٍ لَانَ التَّقِيرَاطُ يَسَاوِي أَرْبَعَ حَبَّاتٍ، وَهِيَ تَسَاوِي (٢٠/٠) غَرَامٌ،

(٤) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ زِيَادَةً فِي مِ.

أفترض . ويفترض عَنْهُ مَا فِي الْمَخْرَجِ عِنْدَ الْأَغْتِسَالِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ وَالثَّفَاسِ، وَإِنْ كَانَ مَا فِي الْمَخْرَجِ قَلِيلًا . وَيُسَئِّلُ أَنَّ يَسْتَجِي بِحَجْرٍ مُنْقَى وَنَخْوَهُ، وَالْعَنْشُ بِالْمَاءِ أَحَبُّ، وَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَجْرِ، فَيَمْسَحُ ثُمَّ يَغْسِلُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَاءِ أَوَّلَ الْحَجْرِ . وَالسُّنْنَةُ إِنْقَاءُ الْمَحَلِّ وَالْعَدْدُ فِي الْأَحْجَارِ مَنْدُوبٌ . لَا سُنْنَةٌ مُؤَكَّدةٌ، فَيَسْتَجِي بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، نَدِبَا إِنْ حَصَلَ التَّنْظِيفُ بِمَا دُونَهَا .

زاد على قدره مساحة في المائع (افتراض غسله) بالماء أو المائع ، (ويفترض غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والثفاس) بالماء المطلق (وإن كان ما في المخرج قليلاً) ليسقط فرضية غسله للحدث (ويستجبي بحجر منقى)، وهو الذي لا يكون خشنًا كالحجر ولا أملس ، لأن الإنقاء هو المقصود بالاستنجاء ولا يكون بدونه ، (ونحوه) أي: الحجر من كل طاهر مزيل بلا ضرر غير متقوم ولا محترم (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها وإقامة السنة على الوجه الأكمل ، لأن الحجر مقلل ، والمائع غير الماء مختلف في تطهيره ، (والأفضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبًا ، (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لقوله تعالى : [١٩/ب] «تَقْوَمْ فِيهِ بِحَالٍ يُجْبِيُكَ أَنْ يَنْظَهِرُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ» [التوبه: ١٠٨] . قيل : لما نزلت هذه الآية ، قال رسول الله ﷺ : «يَا أَهْلَ قُبَّاءَ، إِنَّ اللَّهَ أَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فَمَاذَا تَضَعُونَ عِنْدَ الْعَائِطِ؟ قَالُوا: نُشْعِي الْعَائِطَ الْأَحْجَارَ، ثُمَّ نُشْعِي الْأَحْجَارَ الْمَاءَ»^(١) . فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان ، وهو الصحيح وعليه الفتوى ، وقيل : ذلك في زماننا لأنهم كانوا يبرون ، (ويجوز) أي: يصح (أن يقتصر على الماء) فقط ، وهو يلي الجمع بين الماء والحجر في الفضل ، (أو) على (الحجر) وهو دون ما قبله في الفضل ، وتحصل السنة وإن تفاوت الفضل ، (والسنة إنقاء المحل) لأنه المقصود . (والعدد في) كون (الأحجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام : «مَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوْتِرْ»^(٢) لأنه يتحمل الإباحة فيكون مندوباً (لا سنة مؤكدة) لأن الإنقاء هو المقصود ، ولقوله عليه السلام : «مَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوْتِرْ، مَنِ فَعَلَ [١٢٠/ب] فَقَدْ أَخْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» . فإنه محكم في التخيير .

(فيستجги) مرید الفعل المندوب (بثلاثة أحجار) يعني : بإكمال عدد الأحجار ثلاثة (ندباً إن حصل التنظيف) أي : الإنقاء ، (بدونها) ولما كان المقصود هو الإنقاء ، ذكر كيفية يحصل بها

= والحبة تساري (٤٠/٥٠) غرام . ١ . هـ .

(١) أخرجه البهقي في سنته من حديث ابن عباس وغيره في الطهارة، باب: الاستنجاء بالماء (١١٥)، والحاكم في المستدرك (١٨٨/١) وقال: صحيح على شرط مسلم وواقه الذهبي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢١٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٨٣).

(٢) تقدم تخریجه .

كيفية الاستنجاء:

وَكَيْفِيَةُ الْاسْتِنْجَاءِ: أَنْ يَمْسَحَ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ مِنْ جِهَةِ الْمُقَدَّمِ إِلَى خَلْفِ، وَبِالثَّانِي مِنْ خَلْفِ إِلَى قَدَامٍ، وَبِالثَّالِثِ مِنْ قَدَامٍ إِلَى خَلْفٍ إِذَا كَانَتِ الْخُصْبَيْةُ مُدَلَّةً، وَإِذَا كَانَتْ غَيْرُ مُدَلَّةً، يَبْتَدِيءُ مِنْ خَلْفِ إِلَى قَدَامٍ. وَالْمَرْأَةُ تَبْتَدِيءُ مِنْ قَدَامٍ إِلَى خَلْفٍ، خَشْيَةً تَلُونِيَّتُ فَرْجَهَا. ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ أَوْلًا بِالْمَاءِ ثُمَّ يَذْكُرُ الْمَحَلَّ بِالْمَاءِ يَبْطِئُ أَصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَتِ إِنْ احْتَاجَ. وَيُصْعَدُ الرَّجُلُ أَصْبَعَيْهِ الْوُسْطَيْنِ عَلَى غَيْرِهَا فِي ابْتِدَاءِ الْاسْتِنْجَاءِ ثُمَّ يُصْعَدُ بِنَصْرَهُ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى أَصْبَعَيْهِ وَاحِدَةً، وَالْمَرْأَةُ تُصْعَدُ بِنَصْرَهَا وَأَوْسَطَ أَصْبَاعِهَا مَعًا، ابْتِدَاءً، خَشْيَةً حُصُولِ اللَّذَّةِ، وَبِيَالِغٍ فِي التَّنْظِيفِ حَتَّى يَقْطَعَ الرَّائِحةُ الْكَرِيهَةُ، وَفِي إِرْخَاءِ الْمَقْعَدَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا.

على الوجه الأكمل، فقال: (وكيفية الاستنجاء) بالأحجار (أن يمسح بالحجر الأول) بادئاً (من جهة المقدم) أي: القبل (إلى الخلف، وبالثاني من خلف إلى قدام) ويسمى إدباراً، (وبالثالث من قدام إلى خلف) وهذا الترتيب (إذا كانت الخصبية مدللة) سواء كان صيفاً أو شتاءً، خشية تلوينها (وإن كانت غير مدللة يبتدئ من خلف إلى قدام) لكونه أبلغ في التنظيف، (والمرأة تبدأ من قدام إلى خلف، خشية تلوين فرجها). ثم بعد المسح (يغسل يديه أولاً بالماء)، لتنلا تشرب المسام الماء النجس بأول الاستنجاء، (ثم يذكُر المحل بالماء يباطئ أصبع أو إصبعين) في الابتداء، (أو ثلاثة، إن احتاج) إليها ابتداء، (أو يصعد الرجل إصبعه الوسطي على غيرها) [قليلأ (في ابتداء الاستنجاء)]^[1] لينحدر الماء النجس من غير شیوع على باقي المحل، (ثم) إذا اغتسل قليلاً (يصعد بنصره) ثم [١٢٠] خنصره ثم السباقة إن احتاج، ليتمكن من التنظيف (ولا يقتصر على إصبع واحدة) لأنه يورث داء، ولا يحصل به كمال التنظيف. (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها معًا ابتداء، خشية حصول اللذة) لو ابتدأت بآصبع واحدة فقد تحصل، فيجب الغسل عليها ولا تشعر. والعندراء لا تستنجي بآصبعها بل براحة كفها، خوفاً من زوال العذرة.

(ويبالغ) المستنجي (في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة). ولم يقدرهُ بعده، لأن الصحيح تفويضه إلى رأيه حتى يطمئن قلبه أنه قد ظهر بيقين أو غلبة الظن، ولا يقدر بالعدد إلا أن يكون موسوساً، فيقدر بالثلاث في حقه، وقيل: بالسبعين، وقيل: يقدر في الإحليل بالثلاث، وفي المقعدة بالخمس، وقيل: بالتسع، وقيل: بالعشر، (و) يبالغ (في إرخاء المقعدة) ليزيل ما في الشرج بقدر الإمكاني [٢٠] (إن لم يكن صائماً) فإن كان صائماً لا يبالغ، حذرًا من

(1) ما بين معاكسين زيادة في م.

فإِذَا فَرَغَ غَسْلَ يَدَهُ ثَانِيًّا، وَتَشَفَّفَ مِقْعَدَتَهُ قَبْلَ الْقِيَامِ إِنْ كَانَ صَائِمًا.

فصل

«فيما يجوز به الاستنجاء، وما لا يجوز به، وما يكره فعله حال قضاء الحاجة»

لَا يَجُوزُ كَشْفُ الْعُورَةِ لِالْأَسْتِنْجَاءِ وَإِنْ تَجَاوَرَتِ النِّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا، وَرَأَدَ الْمُتَجَاجِزُ عَلَى قَدْرِ الدِّرْهَمِ، لَا تَصْحُ مَعَهُ الصَّلَاةُ، إِذَا وَجَدَ مَا يُزِيلُهُ، وَيَحْتَالُ لِإِزالتِهِ مِنْ عَيْنِ كَشْفِ الْعُورَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ.

ما يكره الاستنجاء به:

وَيَكْرَهُ الْأَسْتِنْجَاءُ بِعَظِيمٍ،

إفساد الصوم، ويحترز أيضاً من إدخال الأصبع مبتلة، فإنه يفسد الصوم، (ولذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (غسل يديه ثانية، وتشفف مقعدهه قبل القيام) لثلا تجذب المقعدة شيئاً من الماء (إذا كان صائماً) ويستحب لغير الصائم أيضاً حفظاً للثوب عن الماء المستعمل.

فصل فيما يجوز به الاستنجاء، وما يكره به، وما يكره فعله.

(لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) عند من يراه، لأن كشفها حرام يفسق به، ولو كان على شط نهر لا سترة فيه، فلا يرتكب المحرم، لإقامة السنة. ويزيل ما في المخرج بنحو حجر من تحت ثيابه، وتصح الصلاة بدون الاستنجاء لكونه سنة إذا لم تتجاوز مخرجها، (ولذا تجاوزت النجاسة مخرجها) قيد به لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار، ولا يضم ذلك إلى ما يبلغ قدر الدرهم به من المتجاوز فلا يمنعان صحة الصلاة، (و) إذا (زاد المتجاوز) بانفراده (على قدر الدرهم) وزناً في المتجمدة، ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (إذا وجد ما يزيله) من ماء أو مائع، (ويحتال لإزالته من [٢٠ بـ] غير كشف العورة عند من يراه) تحرزاً عن ارتكاب المحرم بالقدر الممكن. (ويكره الاستنجاء بعظام) وروث، لقوله عليه السلام: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ، وَلَا بِالْعَظَامِ، فَإِنَّهُمَا زَادَ إِخْرَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ»^(١). وفي «دلائل النبوة»^(٢) للحافظ أبي نعيم، أن الجن التمسوا منه بِئْلَهَ لِيَلَةُ الْجَنِّ هَدِيَّةً.

(١) أخرجه مسلم مطولاً في الصلاة، باب: الجهر في القراءة في الصبح، والقراءة على الجن (٤٥٠)، وأبو داود مختصراً في كتاب الطهارة، باب: ما يُنهى عنه أن يستنجي به (٣٩)، والترمذي في الطهارة، باب: كراهة ما يستنجي منه (١٨)، وأبي حبان في صحيحه (١٤٣٢).

(٢) دلائل النبوة: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربعين هجرية. ١. هـ. كشف الطنون (١/٧٦٠).

وَطَعَامٌ لَادْمِيٌّ أَوْ بَهِينَةٍ، وَآجُرٌ وَخَزَفٌ وَقَحْمٌ وَجَاجٌ، وَجَصٌّ، وَشَنِيءٌ مُخْتَرِمٌ، كَخِرْفَةٍ
دِيَتِاجٌ وَقُطْنٌ، وَبِالْيَدِ الْيَمْنَى إِلَّا مِنْ عَذْرٍ.

آداب قضاء الحاجة:

وَيَدْخُلُ الْخَلَاء بِرْجَلِهِ الْيُسْرَى، وَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ قَبْلَ دُخُولِهِ،

فأعطاهما العظم والروث. فإذا وجدوهما صار العظم كأن لم يؤكل، فياكلونه، وصار الروث
شعيراً وتبناً وعلفاً آخر لدواهم، وذلك معجزة للنبي ﷺ، بتعليمه تعالى إيه والنهي يقتضي
كرامة التحرير، (وطعام لأدمي وبهجة) للإسراف والإهانة وإتلاف المال، وقد نهى عنه عليه
السلام^(١). (وآجر) بمد الهمزة [٢١] وضم الجيم وتشديد الراء المهملة، فارسي معرّب،
وهو الطوب بلغة أهل مصر. ويقال له: آجور على وزن فاعول: اللبن المحرق، كره به
لخشونته، فلا ينقى المحل ويؤديه (وخزف) هو صغار الحصى لعدم التمكن من الإنقاء بها وقد
تلوث يده (وتحم) لتلوثه (وزجاج وجص) لأنه يضر المحل (وشيء محترم) لتقومه (كخرفة
ديجاج وقطن) لإتلاف المالية والاستنجاء بها يورث الفقر. (و) يكره الاستنجاء (باليد اليمنى) لما
روى أصحاب الكتب الستة عن أبي قتادة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَّا
أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحْ ذَكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّخْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلَا يَشَرِبَ نَفْسَهُ
وَاحِدَّهُ»^(٢). (الا من عذر) باليمنى يمنع الاستنجاء بها، فلا يكره الاستنجاء بيمينه. وإذا
استنجى بالماء يكون على شط ماء جار أو بصب خادم أو زوجته.

(ويدخل الخلاء) قال الجوهرى: الخلاء ممدود، المتوسط، والخلاء أيضاً المكان الذي
لا شيء فيه. انتهى. والمراد ببيت التغوط، يدخله مرید الطهارة (برجله اليسرى) ابتداء، مستور
الرأس استحباباً، تکرمة لليمنى، لأن الخلاء موضع مستقر، يحضره الشيطان (ويستعيد) أي:
يعتصم. قال في «المصباح»^(٣): استعدت بالله [٢١]، وعدت به معاذًا أو عياذًا؛ اعتصمت
(بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله) وقبل كشف عورته، ويقدم تسمية الله تعالى على

(١) النهي عن الإسراف أخرجه ابن ماجه كتاب الطهارة وستتها، باب: ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدي
فيه رقم (٤٢٤) بلفظ (لا تصرف). ا.ه.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الطهارة، باب: النهي عن الاستنجاء باليمنى (١٥٣)، ومسلم كتاب الطهارة، باب: كراهة
استقبال القبلة وقت قضاء الحاجة (٢٦٧)، وأبو داود كتاب الطهارة، باب: كراهة من الذكر باليمين في
الاستبعاد (٣١)، واللهظ له.

(٣) واسمه المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للشيخ الإمام أحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى سنة سبعين
وسبعيناً جمع فيه غريب شرح الوجيز للراافي، وأضاف إليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات.
ا.ه. كشف الظنون (٢) ١٧١٠.

وَيَخْلُسُ مُعْتَمِدًا عَلَى يَسَارِهِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا لِضَرْرِ زَرَّةٍ. وَيُنَكِّرُهُ تَخْرِيمًا: أَسْتَقْبَالُ الْقِبْلَةِ

الاستعاذه لقوله عليه السلام: «سِيرُ ما بَيْنَ أَغْيَنِ الْجِنِّ وَعَوْزَاتِ بَنِي آدَمَ، إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْخَلَاءَ، أَنْ يَقُولَ: يَسْمُ اللهُ»^(١). رواه علي رضي الله عنه. ولقوله عليه السلام: «إِنَّ الْحَشُوشَ مُخْتَضَرَةٌ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْخَلَاءَ فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْخَبِثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٢). والشيطان معروف، وهو من شيطان يشطئ إذا بعد، ويقال فيه: شاطن وشيطان، ويسمى بذلك كل متمرد من الجن والإنس والدواب، وبعد غوره في الشر. وقيل: من شاط يشيط، إذا هلك، فالمتمرد هالك بتصرده، ويجوز أن يكون مسمى [٢١/٢١] [بفعلان، لمبالغته في إهلاكه غيره]. والشياطين على ضربين: جنبي وإنسي، قال الله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَطَانَ الْأَنْفُسِ وَالْجِنَّةِ» [الأنعام: ١١٢]. والرجيم، بمعنى المرجوم بالطرد واللعنة، وقيل: هو بمعنى فاعل أي: يرجم غيره بالإغواء.

والخشوش جمع الحش - بالفتح والضم - وهو بستان النخيل في الأصل، ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة، لأنهم كانوا يقضون الحاجة فيها، والمحضررة: الأمكنة التي يحضرها الشيطان، ويرصد فيهابني آدم بالأذى والخبث - بضم الخاء والباء - جمع خبيث، وهو المؤذى من الجن والإنس والشياطين، والخبات جمع خبيثة، يزيد ذكران الشياطين والجن وإناثهم. وبروى خبث - بسكون الباء - وهو مصدر بمعنى الشر، والاستعاذه منهم في البناء المعد لقضاء الحاجة، لأنه مأواهم وفي الفضاء لأنه يصير مأواهم بخروج الخارج.

(ويجلس معتمداً على يساره) من رجليه ناصباً اليمني منهما، بأن يضع أصابعها على الأرض، ويرفع باقيها لأن ذلك أسهل لخروج الخارج وأنه المناسب هنا ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلّم إلا لضرورة) فإن الله يمقدّت على ذلك، قال عليه السلام: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلُانِ يَضْرِبُانِ الْغَائِطَ كَائِفَيْنِ عَنْ عَوْزَتِهِمَا، يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنْ [٢١/٢١] الله يَمْكُثُ عَلَى ذَلِكَ»^(٣). رواه أبو داود

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننه، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (٢٩٧)، والترمذى في سنته في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في التسمية عند دخول الخلاء وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه (٦٠٦)، وذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال: رواه أحمد والترمذى وابن ماجه، وذكر المناوى أن جميع ما في سنده غير مطعون بهم وقال: لو قال قائل إنه صحيح الإسناد لكن مصيبة .١.ه. (٩٦/٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننه، باب: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (٢٩٦)، والبيهقي في سنته في كتاب الطهارة، باب: ما يقول إذا أراد دخول الخلاء (١/٩٦)، والنمساني في عمل اليوم والليلة رقم (٧٧)، والحاكم في المستدرك في كتاب الطهارة (١/١٨٧)، وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وابن حبان في صحيحه (١٤٠٦).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد الخدري كتاب الطهارة (١/٢٦٠)، وأبو داود في الطهارة، باب: كراهة الكلام عند الحاجة رقم (١٥).

وَأَسْتِدْبَارُهَا وَلَوْ فِي الْبُنْيَانِ، وَأَسْتِقْبَالُ عَيْنِ الشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَمَهْبُ الرِّيحِ. وَيُنْكِرُهُ أَنْ يَبُولَ، أَوْ يَتَغَوَّطُ فِي الْمَاءِ، وَالظَّلِّ ..

والحاكم^(١) وصححه. ومعنى يضربان العائط: يأتيانه. قال أهل اللغة: يقال: ضربت الأرض، إذا أتيت الخلاء، وضربت في الأرض، إذا سافرت. والمقت: البعض. وقيل: أشدہ. والمقت وإن كان على المجموع، بعض موجبات المقت مكرر، (ويكره تحريراً استقبال القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة. واختلفوا في الاستقبال للتطهير، واختار التمرناشي^(٢) أنه لا يكره، (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتِدْبَرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرُّبُوا»^(٣). وهو باطلاقه يتناول البناء والفضاء، فلذا [١٢٢] قال: (ولو في البنيان) وإذا جلس مستقبلاً ناسياً، فلتذكر، يستحب له الانحراف بقدر ما يمكنه. لما أخرجه الطبرى^(٤) مرفوعاً: «مَنْ جَلَسَ يَبُولُ قُبَّلَةَ الْقِبْلَةِ، فَانْحَرَفَ عَنْهَا إِجْلَالًا لَهَا، لَمْ يَقْنُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُغَفَّرَ لَهُ»^(٥). ويكره إمساك الصبي نحو القبلة للبول، (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) احتراماً لهما، لأنهما آيتان عظيمتان من آيات الله الباهرة. (ومهرب الريح) لأنه يعود عليه بالخارج منه فينجسه، ويكره أن يقعد في أسفل الأرض ويبول في أعلىها، (ويكره أن يبول أو يتغوط في الماء) ولو كان جارياً، وكذا بقرب ماء كثير، ونهر وعين و泓وس، (والظل) الذي

(١) هو محمد بن عبد الله بن حمدوه بن نعيم الصبى الطهمانى النيسابورى الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيع أبو عبد الله من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، ولد في نيسابور سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة للهجرة، وتوفي فيها سنة خمس وأربعين هجرية، من آثاره: تاريخ نيسابور - المستدرك على الصحيحين - الإكليل - تراجم الشيوخ - الصحيح - فضائل الشافعى - تسمية من أخرجهم البخارى ومسلم ١.هـ. سير أعلام النبلاء ١٦٢، الأعلام (٢٢٧/٦)، معجم المؤلفين (١٠/٢٢٨).

(٢) هو أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إيدغمش أبو العباس ظهير الدين بن أبي ثابت التمرناشي، عالم بالحديث - فقيه حنفي كان مفتى خوارزم نسبة إلى تمرناش من قراها، توفي سنة (٦١٠هـ)، من آثاره: شرح الجامع الصغير - الفراض التراویح - الفتاوی خ في أوقاف بغداد.

(٣) أخرجه البخارى في الموضوع، باب: لا تستقبل القبلة بغانط أو بول إلا عند البناء: جدار أو نحوه رقم (١٤٤)، ومسلم في الطهارة، باب: الاستطابة برقم (٢٦٤)، وأبو داود في الطهارة، باب: كراهة استقبال القبلة عند قضاء الحاجة برقم (٩)، والترمذى في الطهارة، باب: النهي عن استقبال القبلة بغانط أو بول برقم (٨)، والنسانى في الطهارة، باب: الأمر باستقبال الشرق أو الغرب عند الحاجة برقم (٢٢)، وابن ماجه بتحته في الطهارة وستتها، باب: النهي عن استقبال القبلة بغانط أو بول برقم (٣١٨).

(٤) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبرى أبو جعفر: المؤrix النفسر الإمام، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين في أمل طبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة عشر وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: أخبار الرسل والملوك يعرف بتاريخ الطبرى - وجامع البيان في تفسير القرآن يعرف بتفسير الطبرى - اختلاف الفقهاء وغيرها ١.هـ. سير أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧)، والأعلام (٦٩/٦).

(٥) ذكره الزيلعى في نصب الراية (٢/١٠٣)، وقال: أخرجه أبو جعفر الطبرى في تهذيب الآثار.

والجُنُرِ، والطَّرِيقِ، وتحت شَجَرَةٍ مُثْمَرَةٍ، والبَوْلُ قَائِمًا، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَيَخْرُجُ مِنَ الْخَلَاءِ بِرْجَلِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِي الْأَدَى، وَعَافَانِي». .

ينتفع بالجلوس فيه، (والحجر) سواء كان حجر فارة أو حية أو نملة، أو غيرها، لحصول الأذى منه، أَوْ لَهُ . (والطريق) والمقبرة للنهي عنه بقوله ﷺ: «أَتَقْوَا الْلَّاعِنَينَ، قَالُوا: وَمَا الْلَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّ فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظَلَمَهُمْ»^(١). (وتحت شجرة مشمرة) لإتلاف الشمر وتجسيسه. (و) يكره (البول قائمًا) لأنَّه يصيبه منه غالباً، (إلا من عذر) كوجع بصلبه ويكره أن يبول في موضع، ويتوضاً أو يغتسل فيه، لأنَّه يورث الوسوسة. ويستحب له دخول الخلاء بثوب غير الذي يصلي فيه، إنْ كان لَهُ ذَلِكُ، وإلا فيحتزز، ويحفظ ثوبه عن التجasse والماء المستعمل ويكره دخوله [٤/٢٢] ومعه خاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى، أو شيء من القرآن، ولا يكشف عورته قائمًا، ولا يذكر الله، فلا يحمد إذا عطس ولا يشم عاطساً، ولا يرد سلاماً، ولا يجيب مؤذناً، ولا ينظر لعورته، ولا إلى ما يخرج منه، ولا يبصق، ولا يمتحن، ولا يتنحنح، ولا يكثر الالتفات، ولا يغبث بيده، ولا يرفع بصره إلى السماء، ولا يطيل الجلوس، فإنه يورث الباسور ووجع الكبد. (ويخرج من الخلاء برجله اليمنى) لأنَّها نقلت من المكروه ومحل الشياطين، فكان نعمة، واليمين أولى بها. (ثم يقول) بعد الخروج: (الحمد لله الذي أذهب عنِّي الأذى) بإخراج الفضلات الرديئة التي لو حبست في الجسد [٤/٢٣] أمرضته. (وعافاني) بإبقاء خاصية الغذاء، لأنَّه لو خرج جميعه كان مهلكاً. وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «غُفِرَاتُكَ»^(٢). وذكروا له وجهين: أحدهما: كان عليه السلام رأى ترك ذكر الله تعالى زمان لبته في الخلاء، تقصيرًا منه، فتداركه بالاستغفار. فإنه كان يذكر الله تعالى على سائر أحواله. والثاني: أن الاستغفار هنا كنা�ية عن الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة الطعام، وتربية الغذاء من حين التناول إلى أوان الانهضام وتسهيل خروج الأذى، بسلامة البدن من الآلام، فالتجأ إلى الاستغفار، اعترافاً بالقصور عن شكر الإنعام.

(١) أخرجه مسلم في الطهارة، باب: النهي عن التخلّي في الطريق والظلّال (٢٦٩)، وأبو داود في الطهارة، باب: الموضع التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البول فيها (٢٥)، والحاكم في المستدرك (١٨٥). (١)

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء رقم (٣٠)، والترمذى في الطهارة، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء وقال: حسن غريب رقم (٧)، والحاكم في المستدرك، كتاب الطهارة (١/١٥٨)، وابن ماجه في الطهارة وسنته، باب: ما يقول إذا خرج من الخلاء (٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٤٤).

فصل في الوضوء

أركان الوضوء:

أركان الوضوء أربعة، وهي فرائضه:

الأول: غسل الوجه،

فصل في أحكام الوضوء

بضم الواو وفتحها، مصدر، ويفتحها فقط: ما يتواضأ به، وهو في اللغة مأخوذ من الوضاءة، وهي الحُسْنُ والنظافة. يقال: وَضَأَ الرَّجُلُ، أي: صار وضيئاً. وشرعًا: نظافة مخصوصة. فيه المعنى اللغوي، لأنَّه يُحَسِّنُ أعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف، وفي الآخرة بالتحجيم، حتى قيل: الحكمة في غسل هذه الأعضاء، هي هذا المعنى، فإنَّ العبد إذا توجه لخدمة ملك، يجب أن يجدد نظافته، وأيسرها تقنية الأطراف التي تنكشف كثيراً، ومتى أبصرت نقية من الوسخ [٢٢/ب] نظيفة من الدَّرَنِ، قبَّلَها القلبُ، واستحسنها العقلُ، والله تعالى شرع لنا ديناً ذكر أنه فطرة الله التي فطر الناس عليها فشرع ما استحسنوه في عقولهم، وارتضوه فيما بينهم. وقيل غير ذلك وقدم على الغسل؛ لأنَّ الله تعالى قدَّمه عليه، وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة. بدأ ببيان ركته لأنَّه الأهم، وركن الشيء ما قام به، فقال: (أركان الوضوء أربعة، وهي فرائضه^(١)، الأول) من الأركان: (غسل الوجه) لقوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» [المائدة: ٦] بفتح الغين، مصدر [١/٢٣] غسلت غسلاً، وبالضم الاسم، وبالكسر ما يغسل به من خطمي^(٢) وصابون ونحوه. والغسل إسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر ولو قطرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعند أبي يوسف رحمه الله يجزيء إذا سال على العضو، وإن لم يقطر. فعلى هذين التفسيرين لا يكون الدليل من مفهومه، ولكنه مندوب كما سنذكره^(٣)، إن شاء الله تعالى. وفي «الفيض»^(٤) يشترط التقاطر في الغسل، ولا بد، وأقله قطرتان في

(١) الفرض عندهما ما لزم فعله بدليل قطعي، وحكمه أن يستحق فاعله الثواب وتاركه العقاب. أما الواجب: فما ثبت لزومه بدليل ظني، وثواب فاعله دون ثواب فاعل الفرض وعقاب تاركه أقل من عقاب تارك الفرض. الفرض ما يفوت العمل بقوته بخلاف الواجب، قال السُّهيلي: كانت فريضة الوضوء بمكة ونزلت آيتها بالمدينة. ا.هـ. انظر فتح باب العناية (٤١/١).

(٢) الخطمي: هو ضرب من النباتات من الفصيلة الخبازية يغسل به. ا.هـ. اللسان مادة / خطم /.

(٣) انظر صفحة (٦٨).

(٤) اسمه فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم في فتاوى الحنفية لإبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى سنة =

وَحْدَةٌ طُولًا مِنْ مَبْدًا سَطْحِ الْجَبَهَةِ إِلَى أَسْفَلِ الدَّفْنِ، رَحْلَةٌ عَرْضًا مَا بَيْنَ شَخْمَتَيِ
الْأَذْنَيْنِ.

والثَّانِي: غَسلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ.

والثَّالِثُ: غَسلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ.

الأَصْحَ، وَلَا تَكْفِي الإِسَالَةُ. وَالوَجْهُ مَا يَوْجَهُ بِهِ الْإِنْسَانُ، أَيْ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ النَّظَرُ عِنْدِ
الْمَوَاجِهَةِ، وَهِيَ تِقَابِلُ الرِّجْهَيْنِ (وَحْدَهُ). أَيْ: جَمْلَةُ الْوَجْهِ، (طُولًا مِنْ مَبْدًا سَطْحِ الْجَبَهَةِ) سَوَاءَ
كَانَ عَلَيْهِ شِعْرٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَالْجَبَهَةُ اسْمٌ لِمَا يَصِيبُ الْأَرْضَ حَالَةً السُّجُودِ مَا فَوْقَ الْحَاجَيْنِ،
أَيْ: مَنَابَتُ الشِّعْرِ، وَيَقَالُ فِيهَا أَيْضًا: مَا اكْتَنَفَهُ الْجَبَيْنَانُ، فَيَغْسِلُ مِنْ ابْتِدَاءِ الْجَبَهَةِ (إِلَى أَسْفَلِ
الْدَّفْنِ) وَهِيَ مَجَمِعُ لَحِيَيْهِ، وَاللَّحْنُ مَنْبَتُ اللَّحِيَةِ وَالْعَظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ. وَسَذْكُرُ^(١) حَكْمُ
الْلَّحِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. (وَحْدَهُ) أَيْ: الْوَجْهُ (عَرْضًا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ مِقَابِلُ الطَّوْلِ، (مَا بَيْنَ شَحْمَتَيِ
الْأَذْنَيْنِ) شَحْمَتَهُمَا مَعْلُقٌ الْقُرْطُ^(٢). وَالْأَذْنُ بِضَمَتِينِ تَخْفَفُ وَتَتَقَلَّ، وَالْحَدُّ الْمَذْكُورُ يُشَيرُ إِلَى أَنَّ
الْغَايَةَ لَيْسَ دَاخِلَةً لَا فِي الطَّوْلِ وَلَا فِي الْعَرْضِ. وَيُشَمِّلُ الْحَدُّ الْبِيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْعَذَارِ وَالْأَذْنِ،
فَلِيَلْزَمَ غَسْلَهُ [١/٢٣] وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَعِنْدِ أَبِي يُوسُفَ لَا يَلْزَمُ غَسْلَهُ بَعْدِ نَبَاتِ الْلَّحِيَةِ.

(و) الرَّكْنُ (الثَّانِي) غَسلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَابْتَدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» [الْمَائِدَةَ: ٦]
[٦] أَحَدُ الْمَرْفَقَيْنِ بِعِبَارَةِ النَّصِّ لَأَنَّ مَقَابِلَةَ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ تَقْتَضِيُّ مَقَابِلَةَ الْإِفْرَادِ بِالْإِفْرَادِ، وَالآخَرُ
بِدَلَالِهِ لِتَسَاوِيهِمَا وَعَدْمِ الْأُولَوِيَّةِ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى فِرْضِيَّةِ غَسْلِ الْمَرْفَقَيْنِ. وَالْمِرْفَقُ - بِكَسْرِ
الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ، وَقَلْبِهِ لَغَةً - مَلْتَقِيُّ عَظِيمِ الْعَضْدِ وَعَظِيمِ الذَّرَاعِ.

(و) الرَّكْنُ (الثَّالِثُ) غَسلُ [٢٣ بـ] رِجْلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَارْجُوكُمْ» [الْمَائِدَةَ: ٦]
بِالْتَّصِّ عَطْفًا عَلَى «أَبْدِيْكُمْ». وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ بَعْدَمَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ: «هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ
الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ»^(٣). وَالْجُرُّ لِلْمَجاوِرَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَتَهُوَرُ عَيْنُكُمْ»^(٤) [الْوَاقِعَةَ: ٢٢]. عَلَى
قِرَاءَةِ الْجَرِّ. (مَعَ كَعْبِيَّهِ) لِدُخُولِ الْغَايَةِ مَعَ الْمُغَيَا عِنْدِ الْمَحْفَقِيْنِ، وَالْجُوَابُ عَنْ خَلَافِ زَقْرَفِيِّ
الْمَطَوَّلَاتِ. وَالْكَعْبَانُ هُمَا الْعَظَمَانُ التَّانِتَانُ مِنْ جَانِبِيِّ الْقَدْمَيْنِ، الْمَرْتَفَعَانُ، وَالاشْتَقَاقُ يَدُلُّ عَلَى

= اثْتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَتِسْعَمَّةَ. ١. هـ. كِشْفُ الظُّنُونِ (٢/١٣٠٤).

(١) انْظُرْ صَفْحَةَ: - (٦١).

(٢) الْقُرْطُ: مَا يَعْلَقُ فِي شَحْمَةِ الْأَذْنِ وَيَجْمُعُ عَلَى أَفْرَطَةِ ١. هـ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ / قُرْطُ /.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبْنَيْ مَاجِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عَمْرٍو فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابٌ: فِي الْوَضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرْتَيْنَ وَثَلَاثَةَ (٤١٩)، وَقَالَ
الْبَوْصِيرِيُّ فِي مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ: هَذَا إِسْنَادٌ فِيهِ زَيْدُ الْعُنَيْيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُتَرَوِّكٌ بِلِ كَذَابٍ
وَمَعَاوِيَةُ بْنِ قَرْةِ لَمْ يَلْقَ أَبْنَيْ عَمْرٍو. قَالَهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعَلْلَةِ (٤٥/١)، وَصَرَحَ بِهِ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ (١/
٢٥١)، وَأَخْرَجَهُ الدَّارَاقَطَنِيُّ فِي بَابِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ (٨١/١)، وَأَبْوَيْ عَلَى فِي مَسْنَدِهِ (٥٥٩٨)، وَابْنِ خَزِيمَةَ
(١٧٤)، وَابْنِ جَبَانَ فِي الْمَجْرُوْهِينِ (٢/١٦١).

والرابع: مسح ربع رأسه.

سبب الوضوء:

وسيبته: استباحة ما لا يحل إياه، وهو حكمه الدنيوي. وحكمه الأخروي: التواب
في الآخرة.

شروط وجوب الوضوء:

وشرط وجوبه: العقل، والبلوغ،

الارتفاع، ومنه الكاعب: وهي الجارية التي يبدل ثديها، للنهد، ومنه الكعبة، البيت الحرام
لارتفاعها عن سائر البيوت. (و) الركن (الرابع مسح ربع رأسه). لقول أنس^(١): «رأيَتَ رَسُولَ
الله يَتَكَبَّرُ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةً قَطْرِيَّةً، فَأَذْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ، فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ». وقول
عطاء: «أنَّه يَتَكَبَّرُ تَوَضَّأَ مَحْسِرَ الْعِمَامَةِ وَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ» أو قال: «ناصيته»^(٢). فإنَّ حجة عندنا
وإن كان مرسلًا وخبر الأحاديث صالح لبيان المقدار المراد بالأية، وأما تقدير المفروض بثلاثة
أصابع فهو غير متصور روایة ودرایة، فلا يعمل به وإن صحيحاً.

ومحل المسح ما فوق الأذنين، ولو مسح على شعره أجزاء، بخلاف ما لو كانت ذواباته
مشدودتين على رأسه فمسح على أعلىهما فإنه لا يصح. والمسمى لغة: إمرار اليد على الشيء
واصطلاحاً إصابة اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل العضو، لا مسحة. ولا يبلل أحد من عضو
والآلة لم تقصد إلا للإيصال فإذا أصابه [٢٣ بـ] ماء أو مطر قدر المفروض أجزاء. (وسبيبه)
أي: الوضوء، وكذلك سبب الطهارة. والسبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة)،
أي: إرادة فعل (ما)، أي: شيء كالصلة ومس مصحف وطواف، وهو (لا يحل)، أي: لا
يباح الإقدام عليه، لأنَّ أي: الوضوء، (وهو)، أي: حل إقدام على الفعل متوضأ [٤١ بـ].
(حكمه الدنيوي)، وهذا هو الذي يختص به المقام، ولذا قال: (وحكمة الأخروي في التواب
في الآخرة)؛ إذ لا يختص به الوضوء، بل هو حكم كل عبادة.

مطلوب شروط وجوب الوضوء

(شروط وجوبه ثمانية)، أي: لزومه. (العقل)؛ إذ لا خطاب بدونه. (والبلوغ)، لعدم

(١) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: ما جاء في المسمى على العمامة (٥٦٤)، وأبو داود في كتاب
الطهارة، باب: المسح على العمامة (١٤٧)، والحاكم في المستدرك في الطهارة (١٦٩/١)، والزيلعي في نصب
الراية (١/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٩/١)، والبيهقي في ستة كتاب الطهارة، باب: إيجاب المسمى بالرأس وإن
كان متميناً وقال: هذا حديث مرسى (٦١/١).

والإسلام، وقدرة على استعمال الماء الكافي، ووجود الحديث، وعدم الحنيض والنفس، وضيق الوقت.

شروط صحة الوضوء:

وشرط صحته ثلاثة: عموم البشرة بالماء الطهور، وأنقطاع ما ينافي من حنيض ونفاس وحدث، وزوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد كشمع وشحمة.

تكليف الصغير، وإن توقف صحة صلاته على الطهارة، للقول بأنها صلاة، لكنها من خطاب الوضع. (والإسلام)؛ إذ ليس الكافر مخاطباً بفرع الشرعية. (قدرة) المكلف على (استعمال الماء الظهور)، لأن فقده يعني القدرة وال الحاجة إلى الماء تفيه حكماً، (الكافي) لجميع الأعضاء فالقليل الذي لا يكفي مرة مرأة وجوده كالعدم، إذ لا فائدة في استعماله. (وجود الحديث) إذ لا يلزم المتوضئ تجديد الوضوء للصلوة. (عدم الحيض) وعدم (النفس) بانقطاعهما ل تمام العادة. (وضيق الوقت) لأنه يخاطب، بدخول الوقت موسعًا، فإذا ضاق الوقت لزم الفعل لتوجه الخطاب حينئذ مضيقاً. كما ذكر المشايخ، وذكرها بعضهم تسعه. وقد اختصرتها في واحد تضمن جميعها بالقيود، فقلت: شرط الوجوب، قدرة المكلف بالطهارة عليها بالماء.

انتهى.

مطلوب شروط صحة الوضوء

(شروط صحته)، أي: الوضوء، (ثلاثة) وهي في التحقيق ترجع إلى شيء واحد، وهو عموم البشرة بالماء المطهر لها شرعاً، لأنه لا يكون مطهراً لها إلا وهو ظهور في حالة انتفاء كل معانيها فيه ويمنع وصوله إلى الجسد، ولكن بسطه للتسهيل في التعليم، فقال: الأول من شروط الصحة (عموم البشرة بالماء الظهور) حتى لو بقي مقدار رأس إبرة لم يصب الماء، لم يصح الوضوء.

(و) الثاني (انقطاع ما ينافي من حيض ونفاس) ل تمام العادة، (و) انقطاع (حدث) حال التوضؤ، لأنه لو كان يظهر منه [١/٢٤] بول، أو يسيل منه دم ونحوه لا يصح وضوءه، ولذا قدمنا أنه لا يجوز الشروع في الوضوء حتى [٧/٢٤] يتيقن بزوال رشح البول.

(و) الثالث (زوال ما يمانع وصول الماء إلى الجسد) لحرمة الحال، (كشمع وشحمة)، قيد به، لأن بقاء دسمة الدهن كالزيت لا تمنع، لعدم الحال.

فصل «في تمام أحكام الوضوء»

يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ اللُّحْيَةِ الْكَثِيرَةِ، فِي أَصْحَاحٍ مَا يُفْتَنُ بِهِ. وَيَجِبُ إِيصالُ الْمَاءِ إِلَى بَشَرَةِ
اللُّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ. وَلَا يَجِبُ إِيصالُ الْمَاءِ إِلَى الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ، وَلَا
إِلَى مَا انْكَتَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ الْانْضِمامِ، وَلَوْ انْضَمَتِ الأَصَابِعُ، أَوْ طَالَ الظُّفَرُ فَعَطَّلَ
الْأَنْمَلَةَ، أَوْ كَانَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الْمَاءَ كَعْجِينَ

فصل في تتمة أحكام الوضوء

لَمَّا لَمْ يَقُدِّمِ الْكَلَامُ عَلَى اللُّحْيَةِ، ذَكْرُهُ، فَقَالَ: (يَجِبُ) يَعْنِي: يَفْتَرَضُ (غَسْلُ ظَاهِرِ
اللُّحْيَةِ الْكَثِيرَةِ)، وَهِيَ الَّتِي لَا تُرَى بِشَرْتَهَا مِنْ تَحْتِهَا، (فِي أَصْحَاحٍ مَا يُفْتَنُ بِهِ) مِنَ التَّصَاحِيفِ فِي
حُكْمِهَا. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا أَصْحَاحٌ لِأَنَّهَا قَاتَمَتْ مَقَامَ الْبَشَرَةِ، فَتَحَوَّلُ الْغَرْضُ إِلَيْهَا، وَمَا قِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ
مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِثُلْثَاهَا أَوْ رُبْعَهَا، أَوْ مَسْحِ كُلِّهَا، أَوْ غَيْرِهِ، مُتَرْوِكًا، لِأَنَّهُمْ رَجَعُوا عَمَّا سَوَىْ هَذَا،
لَمَّا قَلَنَا.

(يَجِبُ) أَيْ: يَلْزَمُ، بِمَعْنَى: يَفْتَرَضُ (إِيصالُ الْمَاءِ إِلَى بَشَرَةِ اللُّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ) فِي الْمُخْتَارِ
لِبَقَاءِ الْمُوَاجِهَةِ بِهَا وَعَدْمِ عَسْرِ غَسْلِهَا وَقِيلَ: يَسْقُطُ لِأَنَّدَامَ الْمُوَاجِهَةِ الْكَاملَةِ بِالنَّبَاتِ. (وَلَا)
يَجِبُ (إِيصالُ الْمَاءِ إِلَى الْمُسْتَرْسِلِ مِنَ الشَّعْرِ عَنْ دَائِرَةِ الْوَجْهِ)، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصَالَةِ، وَلَيْسَ
بِدَلَّا عَنْهُ. (وَلَا) يَجِبُ إِيصالُ الْمَاءِ (إِلَى مَا انْكَتَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ الْانْضِمامِ) الْمُعْتَادُ، فَإِنَّ
الْمُنْضَمْ تَبَعُ لِلْفَمِ، فِي الْأَصْحَاحِ، وَمَا ظَهَرَ تَبَعُ لِلْوَجْهِ، وَلَا بَاطِنُ الْعَيْنَيْنِ وَلَوْ فِي الغَسْلِ، لِخَوفِ
الضَّرَرِ. وَلَا دَاخِلَ قَرْحَةٍ^(۱) بَرَأَتْ وَلَمْ يَنْفَضِلْ مِنْ قَشْرِهَا سَوَى مَخْرُجِ الْقَبَحِ، لِعَدْمِ خَرْوَجِهِ عَنْ
حُكْمِ الْبَاطِنِ بِهَذَا الْقَدْرِ، لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ.

(وَلَوْ انْضَمَتِ الأَصَابِعِ) بِحِيثُ لَا يَصْلُ الْمَاءُ إِلَى أَثْنَائِهَا، (أَوْ طَالَ الظُّفَرُ فَعَطَّلَ
الْأَنْمَلَةَ)^(۲)، فَمَنْعَ وَصْلُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، (أَوْ كَانَ فِيهِ)، يَعْنِي: الْمَحَلُّ الْمُفْرُوضُ غَسْلُهُ
(مَا)، أَيْ شَيْءٍ (يَمْنَعُ الْمَاءَ) أَنْ يَصْلُ إِلَى الْجَسَدِ (كَعْجِينَ) وَشَمْعٍ وَرَمْصَ^(۳) يَقْنِي خَارِجَ الْعَيْنِ

(۱) الْقَرْحَةُ: الْبَرَأَةُ إِذَا دَبَّ فِيهَا الْفَسَادُ (ج) قَرْحَ، قَرْوَحُ، وَذُو الْقَرْوَحِ: قَلْبُ امْرَىءِ الْقَيْسِ. ا.هـ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ مَادَةُ / قَرْحٍ /.

(۲) الْأَنْمَلَةُ: وَهِيَ بِتَثْلِيتِ الْمَيْمَ وَالْمَهْمَزَةِ تَسْعَ لِغَاتٍ وَهِيَ: عَقْدَةُ الْأَصَابِعِ أَوْ سَلَامَاهَا وَالْمَفْصِلُ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الَّتِي فِيهِ الظُّفَرُ. ج (أَنَّمَلَ). ا.هـ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيْطُ مَادَةُ / نَمْلٍ /.

(۳) الرَّمْصُ: وَسْخٌ أَيْضُّ جَامِدٌ يَجْتَمِعُ فِي مُوقِعِ الْعَيْنِ وَالْجَمْعُ رُمْضٌ.

وَجَبَ غَسْلُ مَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمْنَعُ الدَّرْنُ، وَخُرُزُ الْبَرَاغِيثُ وَنَحْوُهَا، وَيَجِدُ تَخْرِينُ الْخَاتِمِ الْضَّيْقَ، وَلَنْ ضَرَّةُ غَسْلٍ شُقُوقِ رِجْلَيْهِ، جَازَ إِمْرَازُ الْمَاءِ عَلَى الدُّوَاءِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهَا، وَلَا يُعَادُ الْمَسْحُ وَلَا الغَشْلُ عَلَى مَوْضِعِ الشَّغْرِ بَعْدَ حَلْقَهُ، وَلَا الغَشْلُ بِقَصْ ظُفْرِهِ وَشَارِبِهِ.

-

فصل

«في بيان سنن الوضوء»

يُسَنُ في الْوُضُوءِ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ شَيْئاً:

بتغميضها، (وجب)، يعني افترض (غسل ما تحته) بعد إزالة المانع. (ولا يمنع الدرن)، أي: الوسخ في الأظفار سواء فيه القروي والمصري في الأصح، فيصبح الغسل معه، لتولده من البدن. ولا يمنع (خرء البراغيث، ونحوها) كونيم^(١) الذباب وصول الماء [٤٢٤ ب] إلى البدن لنفوذه فيه، لقلته وعدم لزوجته، وما على ظفر [١٢٥] الصباغ من الصبغ، لا يمنع للضرورة، وعليه الفتوى. (ويجب)، أي: يلزم (تحريك الخاتم الضيق)، في المختار من الروايتين، لأن النبي ﷺ «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ حَرَكَ حَاتَمَةَ فِي إِضْبَعِهِ»^(٢)، رواه ابن ماجه، وأنه يمنع الوصول ظاهراً. وكذا القرط في الأذن، وهو بضم القاف وإسكان الراء، ما يعلق في شحمة الأذن، يتكلف لحركتك إن كان ضيقاً، والمعتبر غبة الظن في إيصال الماء إلى الثقب سواء كان فيه قرط أو لم يكن فإن غالب على الظن وصول الماء إلى الثقب لا يتكلف لغيره من إدخال عود ونحوه في الثقب، لأن الحرج مدفوع ولو ضرَّةٌ غسل شقوق رجليه جاز أي: يصح إمرار الماء على (الدواء الذي وضعه فيها) أي: الشقوق، للضرورة، (ولا يعاد الغسل) من جنابة، (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه) لعدم طرو الحدث. (و) كذا (لا) يعاد (الغسل بقص ظفره وشاربه) لعدم الحدث بعد القص.

فصل في سنن الوضوء

(يسن) في حال (الوضوء ثمانية عشر شيئاً) ذكر العدد تسهيلاً للمتعلم، لأنه ليس للحصرحقيقة. والستة لغة: الطريقة المعتادة، ولو سيدة، واصطلاحاً: الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم، على سبيل المواظبة. ثم إن كانت مما واظب النبي ﷺ عليه، مع الترك، فهي

(١) ونيم: وَنَمَ الذَّبَابُ يَنِمُّ وَنِيمًا سَلَحَ وَالْوَنَمَةُ: خَرَءُ الذَّبَابِ وَالْوَنِيمِ: خَرَءُ الذَّبَابِ. ا. هـ. المعجم الوسيط مادة /ونم/ .

(٢) آخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها، باب: تخليل الأصابع من حديث أبي رافع (٤٤٩)، والدارقطني في كتاب الطهارة، باب: دليل تثليث المسح (٩٤/١)، والمزي في تحفة الأشراف (١٢٠٢٢)، وإسناده ضعيف.

المؤكدة، وإن كان معه أحياناً فهي المندوبة، وإن افترنت بوعيد لمن لم يفعلها فهي للوجوب، فيسن (غسل اليدين إلى الرسغين)، ابتداء الرسغ - بضم الراء وسكون السين المهملة والغين المعجمة - المفصل الذي بين الساعد والكف، والذي بين الساق والقدم، وسواء استيقظ من نوم، أو لم يكن نائماً، لأن من حكمه وضوء النبي ﷺ قدمه، وإنما يحكى ما كان دأبه وعادته عليه السلام لا خصوص وضوئه الذي هو عن نومه ﷺ، لكن يكون الغسل [١٢٥] [١٢٥] أكد في حق من استيقظ، وكان غير [١٢٥] مستنج بالماء، أو كان على بدنـه نجاستـة، لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اسْتَقْبَطَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا»^(١). ولفظ مسلم: «حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أَيْنَ بَاتَ يَدُهُ». وورد مؤكداً بالنون «فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي طُهُورِهِ حَتَّى يُفْرَغَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةَ». وكيفية أن يرفع الإناء بيساره، ويصب الماء على يمناه ثلاثة، ثم يفعل كذلك باليمنى على اليسار، وإن كان الإناء كبيراً يميله، وإن لم يمكن إمالته، وليس على يديه نجاستـة محققة، يدخل أصابع اليسرى مضـومة، دون الكـف، لوقـوع الكـفاية بالـأصابـع، ويصب على اليمـنى، ثم يـدلـك أـصـابـعـها بـبعـضـها، ثم يـدخلـ الـيـمـنـىـ وـيـغـسـلـ يـسـراـهـ وإن زـادـ عـلـىـ قـدـرـ الـضـرـورـةـ بـيـادـخـالـ الـكـفـ، صـارـ المـاءـ مـسـتعـمـلاـ. (والـتـسـمـيـةـ اـبـتـدـاءـ)، حتـىـ لوـ تـسـيـيـ فـتـذـكـرـهاـ فـيـ خـلـالـ الـوـضـوـءـ فـيـمـىـ لـاـ تـحـصـلـ الـسـنـةـ، بـخـلـافـ نـحـوـهـ فـيـ الـأـكـلـ، لـأـنـ الـوـضـوـءـ عـلـمـ وـاحـدـ، بـخـلـافـ الـأـكـلـ وـنـحـوـهـ، كـذـاـ فـيـ (الـغـاـيـةـ)^(٢)، وـقـالـ الـمـحـقـقـ الـكـمـالـ بـنـ الـهـمـامـ^(٣): وـهـوـ إـنـمـاـ يـسـتـلـزـمـ فـيـ الـأـكـلـ تـحـصـيلـ الـسـنـةـ فـيـ الـبـاقـيـ لـاـسـتـدـرـاكـ ماـ فـاتـ. اـنـتـهـىـ. وـقـالـ شـارـحـ (الـمـنـيـةـ)ـ بـعـدـ نـقـلـهـ: وـالـأـولـىـ أـنـ استـدـرـاكـ لـمـاـ فـاتـ بـالـحـدـيـثـ، وـهـوـ قـوـلـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ: «إـذـاـ أـكـلـ أـحـدـكـمـ فـتـسـيـيـ أـنـ يـذـكـرـ اـسـمـ اللهـ

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضى وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثة (٢٧٨)، والبخاري في كتاب الوضوء، باب: الاستجمار وترأ (١٦٢)، والنمساني في كتاب الطهارة (٧٠٦/١)، وأحمد في مستنه (٢٤١/٢) وغيرهم.

(٢) راسـمـهـ غـاـيـةـ الـبـيـانـ وـنـادـرـةـ الـأـقـرـانـ لـشـيخـ الـإـمامـ قـوـمـ الدـيـنـ أـمـيرـ كـاتـبـ بـنـ أـمـيرـ عـمـرـ الـإـقـانـيـ الـحـنـفـيـ الـمـتـوفـيـ سـنـةـ ثـمـانـ وـخـمـسـيـنـ وـسـعـمـاـةـ (٧٥٨ـهـ)ـ فـيـ ثـلـاثـ مـجـلـدـاتـ. ١ـهـ. كـشـفـ الـظـنـونـ (٢٠٣٣ـهـ).

(٣) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيوسي ثم الإسكندرى، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية سنة (٧٩٠هـ)، وتوفي سنة (٨٦١هـ)، من آثاره: فتح القدير في شرح الهدایة ثمانى مجلدات في الفقه الحنفي، والتحرير في أصول الفقه، والمسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، وزاد الفقير مختصر في فروع الحنفية. ١ـهـ. الأعلام (٢٥٥/٦).

عَلَى طَعَامِهِ، فَلَيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ أَوْلَهُ وَآخِرَهُ^(١) . رواه أبو داود، والترمذى . ولا حديث في الوضوء . انتهى . وإنما كانت التسمية سنة في أوله لقوله ﷺ: «لا صلاة ليمن لا وضوء له، ولا وضوء ليمن لم يذكر اسم الله عَلَيْهِ^(٢) . والمراد نفي الفضيلة، لا نفي الجواز، لقوله ﷺ: «من تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُطَهَّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يُطَهَّرْ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ»^(٣) . والمنقول عن السلف، وقيل: عن النبي ﷺ في لفظها: «بِسْمِ اللَّهِ الْعَظِيمِ [٢٦/٢٥] ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ»، وقيل [١/٢٦]: الأفضل «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، لعموم قوله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبَدِّلُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَبْتَرُ»^(٤) . والأصح أن يسمى مرتين، مرة قبل كشف العورة للاستنجاء، ومرة بعد سترها عند ابتداء غسلسائر الأعضاء، احتياطًا للخلاف الواقع فيها . فإن بعضهم قال: يسمى قبل الاستنجاء فقط . وقال بعضهم: يسمى بعده فحسب لأن قبل الاستنجاء حال كشف العورة، وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب . قال قاضيXان: والأصح أن يسمى مرتين .

مطلوب في السواك واستعماله

(والسواك) - بكسر السين - اسم الاستيak، وللعود الذي يستاك به أيضًا . والمراد هنا الأول . يقال: ساك فاه يسوكه إذا دلكه بالسواك، وإذا لم يذكر الفم، قلت: استاك، وإنما كان سنة لقوله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشَّ عَلَى أَمْتَنِي، لَأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَّاکِ عِنْدَ كُلِّ صَلَوةٍ»^(٥) . أو «مَعْ كُلِّ

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأطعمة، باب: التسمية على الطعام (٣٧٦٧)، والترمذى، كتاب الأطعمة، باب: ما جاء في التسمية على الطعام (١٨٥٨)، والنسائى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول إذا نسي التسمية ثم ذكر (٢٨١)، وأخرجه البغوي في مصايد السنّة (٣٢٣٣).

(٢) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب: التسمية على الطعام (١٠١) من حديث أبي هريرة في الطهارة، باب: ما جاء في التسمية عند الوضوء مختصرًا (٢٥)، والحاكم في المستدرك (١/١٤٦)، وابن ماجه في الطهارة وسنّتها، باب: ما جاء في التسمية في الوضوء (٣٩٩)، والمزي في تحفة الأشراف (١٣٤٧٦).

(٣) أخرجه الدارقطنى في السنن كتاب الطهارة، باب: التسمية على الوضوء (١/٧٤)، وقال عقب إسناد ابن مسعود فيه يحيى بن هشام ضعيف، أما ابن حجر فغير عنه بأنه متروك . أ.ه. التلخيص الحبير (١/٧٦)، والبيهقي في السنن، كتاب الطهارة، باب: التسمية في الوضوء (١/٤٤). وقال عقب إسناد أبي مسعود أن فيه يحيى بن هشام وهو متروك الحديث، انظر السنن للبيهقي .

(٤) تقدم تحريرجه.

(٥) أخرجه البخارى في الجمعة، باب السواك يوم الجمعة (٨٨٧)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب: السواك (٢٥٢)، ومالك في الموطأ في الطهارة، باب: ما جاء في السواك (١/٦٦)، والبيهقي في سنّته (١/٣٧)، وأحمد في مسنده (٢/٥٩).

صلاة». ولما ورد «أن كل صلاة به تفضيل سبعين صلاة بذونه»^(١). وينبغي أن يكون لينا في غلظ الإصبع، طول شبر، مستوفياً، قليل العقد، من الأشجار المعروفة، وهي الأراك، ليكون أقطع للبلغم، وأنقى للصدر، وأهنى للطعام، وأن يستاك عرضاً، لا طولاً، لثلا يضر لحم الأسنان، وعليه الأكثر. وقال الغزنوي^(٢): يستاك طولاً وعرضاً في ابتدائه، أي الوضوء. ونص عليه، لأن الابتداء به سنة أيضاً. ووقته عند المضمضة على قول الأكثر. وقال غيرهم: قبل الوضوء [والسواك من سنن الوضوء]^[١] عندنا لا من سنن الصلاة، فيحصل فضيلته في كل صلاة صلاتها بوضوء استاك فيه من غير استياك عند قيامها لها. وليس السواك من خصائص الوضوء، فإنه يستحب في حالات، منها تغير الفم، والقيام من النوم، وإلى الصلاة، ودخول البيت، واجتماع الناس، وقراءة القرآن والحديث، لقول أبي حنيفة: إن السواك من سنن الدين، فيستوي فيه الأحوال كلها. وقال عليه السلام: «السواك مظهراً للفم، مرضأة للرب»^(٣). وفضيلة السواك تحصل (ولو) كان الاستياك [١/٢٦] [١/٢٦] (بالإصبع)، أو خرقه خشنة (عند فقده)، أي: السواك أو فقد أسنانه، أو ضرر بفمه. لقوله عليه السلام: «يُجزئ من السواك الأصابع»^(٤). وقال علي رضي الله عنه: «التَّشْوِيشُ بِالْمُسَبَّحةِ وَالإِبَهَامِ سِوَالُكُ». ويقوم العلك مقامه للنساء، لرقعة بشرتها.

مطلوب في كيفية إمساكه

ويستحب إمساكه باليد اليمنى. والسنة في كيفية أخذه، أن يجعل الخنصر من يمينك أسفل السواك، والبنصر والسبابة فوقه، واجعل الإبهام أسفل رأسه. كما رواه ابن مسعود. ولا تقبض القبضة على السواك، فإنه يورث الباسور^(٥). ويكره الاستياك مضطجعاً، لأنه يورث كبر

(١) أخرجه أحمد بلغط سبعين ضعفاً وانفرد به (٢٥٨٠٨).

(٢) هو أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي: أصولي فقيه مات في حلب سنة (٥٩٣هـ)، من آثاره: الروضة في اختلاف العلماء - المقدمة المختصرة - خ في الزيتونة، ويسمي المقدمة الغزنوية في الفقه، وروضة المتكلمين في أصول الدين - الحاوي القدسـي. ١. هـ. الفوائد البهية (٤٠)، والأعلام (٢١٧/١).

(٣) ذكره البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في الصحيح (٤/١٥٨)، كتاب الصوم (٣٠)، باب سواك الرطب والبابس للصائم (٢٧) وأخرجه الشافعي في الأم (١/٢٣)، كتاب الطهارة، باب: السواك (٢٨٩)، وأحمد في المسند (٤٧/٦) في مسند عائشة رضي الله عنها، والنسانى في المجنبي من السنن (١٠/١) كتاب الطهارة (١).

(٤) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة، باب: الاستياك بالأصابع (٤٠)، والزيلعي في نصب الراية (١٠)، وابن عدي في الكامل (٥/١٩٧).

(٥) الباسور: طية سميكه من الغشاء المخاطي في أسفل شق شرجي. ج (بواسير) وتطلق ال بواسير عامة على مرض =

(١) ما بين معاوقين ساقط من ج.

والمضمضة ثلاثة ولن يُعرَفَ، والاشتئشاف بثلاث غرفات، والمبالغة في المضمضة
والاشتئشاف لغير الصائم، وتخليل اللحية الكثة.....

الطحال. ومنافعه كثيرة^(١) وقد جمعها العارف بالله تعالى، الشيخ أحمد الزاهد، بمُؤلف سماه
«تحفة السلاك في فضائل السواك»^(٢).

(المضمضة)، وهي اصطلاحاً: استيعاب الماء جميع الفم. وفي اللغة: التحرير. وأن تكون (ثلاثة) لأنه بِلِّيَّة «المضمض»^(٣) ثلاثة، وأشتئشاف ثلاثة، يأخذ بكل واحد ماء جديداً^(٤). ولو تممض ثلاثة (بغرفة)، كان مقيناً لسنة المضمضة، لا سنة تكرير الغرفات، فيكون دون الأول في الفضل. (والاشتئشاف)، وهو لغة من النشق، وهو جذب الماء ونحوه بريح الأنف إلى داخله. واصطلاحاً: إيصال الماء إلى المارن، وهو ما لان من الأنف. ويكون (ثلاث غرفات)، لما تقدم، وقيد بثلاث غرفات، لأنه لا يصح التثليث بغرفة، لعدم انتباط الأنف على باقي الماء، بخلاف المضمضة. (و) يُسْنُ (المبالغة في المضمضة)، وهي أن يصل الماء رأس الحلق. (و) المبالغة في (الاشتئشاف) وهي إيصال الماء إلى ما فوق المارن (الغير الصائم)، والصائم لا يبالغ فيما خشبة إلحاقي الفساد بالصوم، لقوله بِلِّيَّة: «أُنسَبَ الْوُضُوءُ وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصْبَاعِ وَبَالِغُ فِي الْإِسْتَشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»^(٥). رواه [٢٧/١] أصحاب السنن الأربع. وروى ابن القطان^(٦) بسند صحيح: «وَبَالِغُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتَشَاقِ».

(و) يُسْنُ في الأصل [٢٦/ج] [اللحية الكثة]. وهو قول أبي يوسف. لأن

= يحدث فيه تعدد وريدي دوالي في الشرج على الأشهر تحت الغشاء المخاطي. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة / بسر / .
(١) قال في النهر: ومنافعه وصلت إلى نيف وثلاثين منفعة، أدناها إماتة الأذى وأعلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا الله ذلك بمنه وكرمه. ومن منافعه أنه يبطئ الشيب، ويعتد البصر. وأحسنها أنه شفاء لما دون الموت، وأنه يسرع في المشي على الصراط ومنها ما في شرح المنية وغيره: أنه مطهرة للجسم من رضا للرب ومفرحة للملائكة ومجلة للبصر ويدهب البخر وبيض الأسنان وتشد اللثة ويهضم الطعام ويقطع البلغم. ا.هـ. حاشية ابن عابدين (٧٨/١).

(٢) تحفة السلاك في فضائل السواك: للشيخ أحمد بن محمد الزاهد المتوفى سنة (٨١٩هـ)، صوفي صنف كثيراً للمربيدين منها، رسالة النور في أربع مجلدات. ا.هـ. إيضاح المكتوب (٢٥١/٣).

(٣) ذكره الزيلاعي في نصب الرأبة (١٨/١)، والطبراني في الأوسط (٢٢٩٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٣٢).

(٤) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب: في الاستئثار (١٤٢)، والترمذمي في الصوم، باب: ما جاء في كراهية مبالغة الاستئشاف للصائم (٧٨٨)، وأبن ماجه في الطهارة وستتها، باب: المبالغة في الاستئشاف والاستئثار (٤٠٧)، وذكره المزري في تحفة الأشراف (١١١٧٢).

(٥) هو يحيى بن سعيد بن فروخقطان التميمي، أبو سعيد من حفاظ الحديث، ثقة حجة من أقران مالك وشعبة، من أهل البصرة، كان يقتفي بقول أبي حنيفة، ولد سنة (١٢٠هـ)، وتوفي سنة (١٩٨هـ)، من آثاره: المغازي.

(٦) العبارة في م ترضاً فتضمض بدل تممض.

النبي ﷺ «كَانَ يَخْلُلُ لِحِيَتَهُ»^(١). والتخليل: تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثة، (بكف ماء من أسفلها)، لرواية أبي داود عن أنس رضي الله عنه: «كَانَ الشَّبِيْبُ يَخْلُلُهُ، إِذَا تَرَضَأَ أَخَذَ كَمًا مِّنْ مَاءٍ ثَخَّتْ حَنَكِهِ فَخَلَلَ بِهِ لِحِيَتَهُ، وَقَالَ: «بِهِذَا أَمْرَنِي رَبِّي»^(٢). وأبو حنيفة ومحمد بن فضلان تخليل اللحية لعدم ثبوت المواظبة، ولكون السنة لإكمال الغرض في محله، وداخلها ليس بمحل لاقامته، فلا يكون التخليل إكمالاً، فلا يكون سنة، بخلاف الأصابع، ورجح في **المبسوط** قول أبي يوسف، لرواية أنس رضي الله عنه.

(و) يسن (تخليل الأصابع) كلها من اليدين والرجلين، بالاتفاق لما تقدم، ولقوله ﷺ: «إِذَا تَرَضَأَتْ، فَخَلَلْ أَصَابِعَ يَدِيكَ وَرِجْلِيكَ»^(٣). ولقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يُخَلِّلْ أَصَابِعَهُ بِالْمَاءِ، خَلَلَهَا اللَّهُ بِالثَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤). ولم يكن واجباً بالأمر في قوله ﷺ: (أمرني ربِّي). وخللوا لوجود الصارف، وهو تعليم الأعرابي^(٥)، وعدم ذكر التخليل فيما حكى من وضوئه ﷺ.

وكيفية تخليل أصابع اليدين، أن يدخل بعضها في بعض، ويقوم مقامه الإدخال في الماء الجاري، وما هو في حكمه. وصفته في الرجلين أن يدخل بختصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ابتداء، ويختتم بختصر رجله اليسرى. كذا ورد. قال الكمال: والله أعلم أنه أمر اتفاقي، لا سنة مقصودة، فلا تختص سنة التخليل بهذه الكيفية.

(و) يسن (تثبيت النسل)، قيد به الإفادة أنه لا يسن تكرار المسح، لأن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الطَّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ، فَعَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثَةً، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَةً، ثُمَّ عَسَلَ [بَرْقَمٌ ٢٧] ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثَةً، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَذْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَاحِيَّنِ فِي

(١) أخرجه الترمذى في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية (٣١); وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: ما جاء في تخليل اللحية (٤٣٠)، وذكره العزي فى تحفة الأشراف (٩٨٠٩).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك من حديث أنس في كتاب الطهارة (١٤٩/١)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: تخليل اللحية برقم (١٤٥) والطبراني في الأوسط برقم (٣٠٠٠).

(٣) أخرجه الترمذى في الطهارة، باب ما جاء في تخليل الأصابع (٣٩) وقال: حسن غريب، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: تخليل الأصابع (٤٤٧) والزيلعى في نصب الرأبة (٢٧/١).

(٤) ذكره الزيلعى في نصب الرأبة (٢٦)، والطبرانى في الكبير (٦٤/٢٢)، والهشمى في مجمع الزوائد، وقال: فيه العلاء بن كثير وهو مجمع على ضعفه.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: الوضوء ثلثاً ثلثاً برقم (١٣٥)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: الاعتدال في الوضوء برقم (١٤٠/١٨٨)، وابن ماجه بعنوانه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في القصد في الوضوء برقم (٤٢٢)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٧٤)، ورواه الطبرانى في الكبير من طريق ابن عباس (١١٠٩).

وأنتيغاب الرأس بالمسح مرّة، ومسح الأذنين ولؤ بماء الرأس، والدلك،

أذنيه، ومسح يانهاميّة على ظاهِرِ أذنيه وبالسُّباخَتِينِ بِأطْنِ أذنيه، ثُمَّ عَشَلَ [١/٢٧] [رِجْلِيهِ ثلائًا ثلائًا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ رَأَى عَلَى هَذَا، أَوْ نَقَصَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ]. [وفي لفظ لابن ماجة: تعدى وظلم. والنمسائي: أساء وتعدى وظلم]^(١) أي: إذا اعتقد أن ذلك سنة، والإساءة بالزيادة، والظلم بالنقص. أما لو زاد لقصد الوضوء على الوضوء، أو لطمأنينة القلب عند الشك، أو لنقص الحاجة لا بأس به.

(و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح)، لما حكت الربيع بنت مسعود، «أَنَّهَا رَأَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَالْأَلْثَانِيَّةَ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، مَا أَقْبَلَ بِهِ، وَمَا أَذْبَرَ، وَصَدَعَنِيهِ وَأَذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً»^(٢). فلهذا قيد المسح بقوله (مرة)، ولتضافر الطرق الصحيحة على مسحه مرة واحدة للحاقة بالتيم والجبيرة. وحمل ما ورد من تثليله على تحقيق الاستيعاب، وحمل تعدد الماء فيه على قلة البلة، أو نفادها، لا يكون سنة مستمرة، إذ وضعه على التخفيف، بخلاف المضمضة والاستنشاق.

(و) يسن (مسح الأذنين)، لما رواه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: «أَلَا أَخِيرُكُمْ بِوُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ وَفِيهِ: ثُمَّ عَرَفَ عَرْفَةَ فَمَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأَذْنِيهِ»^(٣). وإنما قال: (ولو بماء الرأس). إشارة إلى أنه لو أخذ لهما ماء جديداً مع بقاء البلة، كان حسناً، لما روينا، فلا يشترط أن يكون بماء الرأس ولا يشترط له أخذ ماء جديداً كما شرطه الإمام مالك والشافعي رحمهما الله «لَا تَرْكَبَ أَخْذَ لَأْذْنِيهِ خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخْذَ لِرَأْسِهِ» لأنَّه حمل على نفاذ البلة وتتكلموا في كيفية مسح الأذنين إذا أراده بماء الرأس. والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه، ويمدهما إلى [١/٢٨] [فَقَاهَ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ، ثُمَّ يَمْسِحُ أَذْنِيهِ بِأَصْبَاعِهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مَسْتَعْمِلاً]. هذا لأن الاستيعاب بماء واحد، لا يكون إلا بهذا الطريق.

(و) يسن (الدلك) وهو أن يمزح يده على العضو بعد غسله. وكان سنة لأنه عليه السلام فعله^(٤)، ومواظبته عليه دليل السنة، دون الغرض، لأن الله تعالى أمر بالغسل مطلقاً عن شرط الدلك.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (١٢٩)، والترمذى، كتاب أبواب الطهارة، باب: ما جاء أن مسح الرأس مرة برقم (٣٤).

(٣) أخرجه البيهقي في الطهارة، باب: الوضوء مرة (١/٨٠)، والحاكم في المستدرك (١/١٤٧).

(٤) (الدلك): أخرجه الدارقطنى في سننه (١/١٥٢) بلفظ: عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ: إذا توپساً عرك عارضيه بعض العرك وشك لحيته بأصابعه من تحتها) والبيهقي، كتاب الطهارة، باب: عرك العارضين (١/٥٥).

(و) يسن (الولاء) - بكسر الواو - المتابعة، وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول في زمان معتدل ويدن معتدل، وقيل: أن لا يستغل [٢٧] بينهما بعمل آخر بغير عنز، بأن فرغ الماء، أو انقلب الإناء، فذهب لطلب غيره، وما أشبهه. فإن كان لا بأس به لمواطبة النبي عليه.

(و) يسن (النية). والكلام عليها من وجوه، حقيقتها، ووقتها، وصفتها، وكيفيتها، ومحلها. أما حقيقتها لغة: فعزم القلب على الشيء. واصطلاحاً: توجيه القلب نحو إيجاد الفعل جزماً. ودخل فيه كف النفس عن المنهي عنه، لأن كفها إيجاد فعل، لأنَّه لا تكليف إلا بفعل على الراجح، وبه يندفع قول بعضهم: إن المكلف به في النهي ليس هو الكف الذي هو الانتهاء. وبما قلناه علم أن النية معنى وراء العلم، فهي نوع إرادة، كالقصد والعزمية والهم والحب والود، فالكل اسم للإرادة الحادثة، لكن العزم اسم للمتقدم على الفعل، والقصد اسم للمقترن بالفعل، والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخوله تحت العلم، كالمنوي، وهذا لأن الفعل لا يوجد بدون الإرادة.

وأما وقت النية، فعند ابتداء الموضوع حتى قبل الاستئناء، ليكون جميع فعله قربة يثاب عليها، فبهذا يحمل قول المشايخ: إن وقتها عند غسل الوجه على ما إذا اقتصر في الموضوع على المفروض، وإنْ فيفوت فضلها، خصوصاً على ما قدمناه، أنه إذا ذكرها في أثناء الموضوع، فأنَّى بها لا يكون مقيماً [٢٨] لستتها.

وأما صفتها، فإنها سنة، لأنَّه عليه، لم يعلم الأعرابي^(١) النية حين علمه الموضوع، مع جهله، ولو كانت فرضاً لعلمه. ولقوله تعالى: «يَتَأَبَّلُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُسْطَنَتْ إِلَى الصَّنْكُوَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» الآية [٦] أمر بالغسل والمسح مطلقاً عن شرط النية، فلا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل. وقوله عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالثَّيَاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ وَمَا نَرَى»^(٢). قلنا بموجبه لكمال المأمور به، أي: ثواب العمل بحسب النية، فالمنتفي ترتيب الشواب على الفعل مجرد عن النية، لعدم كون الموضوع ونحوه قربة إذا لم يبنو، وأما حصول الطهارة فلا يتوقف على وجود النية، لأنَّ الموضوع طهارة الماء، فكان كغسل النجاسة به، لأنَّه خلق مطهراً، فإذا أصاب الأعضاء طهرها، وإن لم يقصد كهور في الإرواء، والطعام في الإشباع، والنار في الإحرق. والحدث الحكمي دون [٢٩]

(١) تقدم تخرجه.

(٢) رواه البخاري من حديث عمر بلفظ «إنما الأعمال بالثيارات» في كتاب بدء الوضي، باب: كيف كان بدء الوضي إلى رسول الله عليه عليه رقم (١)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالثيارات رقم (١٩٠٧)، والنسماني بلفظ «إنما الأعمال بالثيارات»، كتاب الطهارة، باب: النية في الموضوع رقم (٧٥).

التجasse. وأما التراب فإنه غير مزيل للحدث بأصله، ولهذا لو أبصر المتييم الماء كان محدثاً بالحدث السابق، فلم يبق في التيمم إلا معنى [القصد]^[١]. وذلك لا يحصل بدون النية، فافرقا.

وأما كيفيةها، فهي أن ينوي رفع الحدث، أو ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة، كإقامة الصلاة، أو استباحة الصلاة، أو ينوي الوضوء أو امثال الأمر. وقال بعض الشرح: استفيد من هذا أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كافة. والله أعلم لأنها متعددة إلى إزالة الحدث والخبث، فلم ينو خصوص الطاهرة الصغرى.

وأما محلها، فهو القلب، لأنها من الأمور التي تتعلق به، فلا يشترط النطق بها، ولكن المشايخ استحبوا النطق بها، ليجمع بين فعل القلب واللسان.

(و) يسن مؤكداً في الصحيح (الترتيب) في الوضوء، (كمَا نصَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ)، فيكون مسيئاً بتركه، ولم يكن الترتيب فرضاً، لأن الواو في الآية لمطلق الجمع، فلا يفيد [١/٢٩] الترتيب، والفاء لتعليق جملة الأعضاء، لأن المعقب طلب الفعل، وله متعلقات، وصل إلى أولها ذكرأ بنفسه، والباقي بواسطة الحرف المشترك، فاشتركت كلها فيه من غير إفاده طلب تقديم تعليق بعضها على بعض في الوجود، فصار مؤدي الترتيب طلب إعاقاب غسل جملة الأعضاء، وهو نظير قولك: ادخل السوق فاشتر لنا خبزاً ولحاماً، حيث كان المفad إعاقاب الدخول لشراء ما ذكر كيف ما وقع.

(و) يسن (البداية باليمامن)، جمع ميمنة، خلاف الميسرة، وذكر في «المغرب» أن البداية، بالياء، عامية، والصواب بدأة. أي البداية باليمين في غسل اليدين والرجلين سنة، لا في باقي الأعضاء، لقوله عليه السلام: «إِذَا تَوَضَأْتُمْ فَابْدُوا بِمَيَامِينَكُمْ»^(١). ولأنه عليه السلام «كَانَ يُحِبُّ التَّيَامِنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ فِي طَهُورِهِ وَسَعْلِهِ وَتَرْجِلِهِ وَشَأْنِهِ كُلُّهُ»^(٢). والتتعل لبس النعلين، والترجل

(١) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسنتها، باب: التيمم في الوضوء (٤٠٢)، وأبو داود في كتاب اللباس، باب: في الانتقال (٤١٤)، وأبن حبان في كتاب الطهارة، باب: سنن الوضوء، ذكر الأمر بالتيمم في الوضوء واللباس اقتداء بالمصطفى عليه السلام رقم (١٠٩).

(٢) رواه البخاري من حديث عائشة في كتاب اللباس، باب: يبدأ النعل باليمن رقم (١٦٨)، وفي كتاب الوضوء، باب: التيمم في الوضوء والغسل رقم (٤٢٦)، ومسلم الطهارة وسنتها، باب: حبه عليه السلام للتيمم رقم (٢٦٨)، والنسائي في الطهارة وسنتها، باب: أي الرجلين يبدأ بالغسل رقم (١١٢)، وأبن ماجه في الطهارة وسنتها، باب: التيمم في الوضوء رقم (٤٠١).

(٣) العبارة في ج التعبد بدل القصد.

وَرُؤُسُ الأَصَابِعِ وَمَقْدَمِ الرَّأْسِ، وَمَسْنُخُ الرَّقَبَةِ لَا الْحُلْقُومُ، وَقَيْلٌ: إِنَّ الْأَزْيَعَةَ الْأَخِيرَةَ مُسْتَحْجَةً.

فصل «في آداب الموضوع»

من آداب الموضوع أربعة عشر شيئاً:

تسريح الشعر [٢٨/ب]. ولأن من حكى وضوءه عليه السلام، صرحا بتقديم اليمين على اليسرى من اليدين والرجلين، وذلك يفيد المواظبة، لأنهم إنما يبحكون وضوءه، الذي هو دأبه وعادته، فيكون سنة، وبمثله ثبت سنة استيعاب الرأس، لأنهم كذلك حكوا المسح، ولم يكن الأمر مقتضايا وجوب تقديم اليمين، لأنه مصروف عن مقتضاه بالإجماع على استحباب ذلك. قال ابن قدامة في «المغني»^(١): التيامن مستحب، ولا نعلم قائلاً بخلاف ذلك، ولأنه لا يعقل فيه الأشرف [فاليمين]^(٢)، وذلك لا يقتضي عدمه العقاب (و) البدأ بالغسل من (رؤوس الأصابع) في اليدين والرجلين، لأنه تعالى جعل المرافق والكتفين غاية الغسل، فتكون متنهن الفعل. لأنه عليه السلام، كان يفعل هكذا. (و) البدأ في المسح من (مقدم الرأس) لأنه عليه السلام «بَدَا مِنْ مَقْدَمِ رَأْسِهِ» [٢٩/ب] ثم ذهب إلى فقاء^(٣).

(و) يسن (مسح الرقبة)، لأنه عليه السلام «تَوَضَّأَ وَأَذْمَأَ يَدَيْهِ مِنْ مَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى يَلْعَبَ بِهِمَا أَسْفَلَ عَنْتَهُ مِنْ قَبْلِ فَقَاءَ»^(٤). (لا) يسن مسح (الحلقوم) وهو بدعة. (وقيل: إن الأربعة الأخيرة) التي أولها البدأ باليمين (مستحبة). وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة، وليس مسلماً.

فصل

من آداب الموضوع أربعة عشر شيئاً، وزدنا عليها ما تيسر بفضل الله تعالى. والأداب جمع أدب، وعرف بأنه وضع الأشياء موضعها، وقيل: الخصلة الحميدة، وقيل: الورع، وقيل: ما فعله خير من تركه، وقيل: ما يمدح المكلف على فعله ولا يذم على تركه، وقيل: هو المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه. وفي «شرح الهدایة»^(٥) الأدب: هو ما فعله النبي

(١) المغني لابن قدامة: في فروع الحنبليه وهو لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (المقدسي الحنبلي) (موقف الدين المתוقي سنة ١٢٠٠). ا.هـ. كشف الظنون (١٦٢٦/٢).

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة، باب: إمرار العام على الفقا (٦٠/١).

(٣) أخرج الطبراني في الكبير بنحوه (٥٠/٢٢)، وذكره الهيثمي بنحوه أيضاً في مجمع الزوائد (٢٣٢/١).

(٤) الهدایة: في الفروع لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المترفى سنة ثلاث وتسعين =

(٥) العبارة في م اليمين بدل فاليمين.

الجلوس في مكان مرتفع، واستقبال القبلة، وعدم الاستعانة بغيره، وعدم التكلم بكلام الناس، والجمع بين نية القلب و فعل اللسان، الدعاء بالتأثير، والتسمية عند كل عضو، وإدخال خنصره في صماخ أذنه،

فَلِكُلِّ مَرَّةٍ أَوْ مَرْتَيْنَ، وَلَمْ يَوَظِّبْ عَلَيْهِ اِنْتِهِيَّ. وَيُسَمَّى الْأَدْبُ بِالْفَلْلُ وَالْمُسْتَحْبُ وَالْمُطَطُّعُ.
وَحِكْمَهُ التَّوَابُ عَلَى الْفَعْلِ، وَعَدَمُ الْلَّوْمِ عَلَى التَّرْكِ. وَإِمَّا مَا وَاظَّبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ تَرْكِهِ [١٢٩] بِلَا عَذْرٍ مَرَّةٍ أَوْ مَرْتَيْنَ، فَهُوَ سَتَةٌ وَحِكْمَهَا التَّوَابُ. وَفِي تَرْكِهَا العَتَابُ، لَا الْعَقَابُ.

(الجلوس في مكان مرتفع). تحرزاً عن الغسالة (واستقبال القبلة) ، في غير حالة الاستجاء ، لإقامة القربة ، ولكونها قبلة . والدعاء إليها أرجوني للقبول . وجعل الإناء الصغير على يساره ، والكبير الذي يغترف منه على يمينه ، (وعدم الاستعانة بغيره) ليقيم العبادة بنفسه ، فلا يستعين عليها بالغير ، إلا بعذر . (وعدم التكلم بكلام الناس) ، بلا ضرورة ، لأنَّه يشغله عن الأدعية المأمور بها ، (والجمع بين نية القلب و فعل اللسان) ، لتحصيل العزيمة . (والدعاء بالتأثير) أي : المنقول عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة والتابعين^[١] . (والتسمية) (عند) غسل (كل عضو) ، أو مسحه ، فيقول بعد التسمية عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك [١٣٠] وحسن عبادتك . وعند الاستنشاق : بسم الله ، اللهم أرحني رائحة الجنة ، ولا ترحي رائحة النار . وعند غسل الوجه : بسم الله ، اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وعند غسل يده اليمنى : بسم الله ، اللهم أعطني كتابي بيمني وحاسبني حساباً يسيراً . وعند غسل اليسرى : بسم الله ، اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ، ولا من وراء ظهري . وعند مسح رأسه : بسم الله ، اللهم أظلني تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظل عرشك . وعند مسح أذني : بسم الله ، اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . وعند مسح عنقه : بسم الله ، اللهم أعتق رقبتي من النار ، وعند غسل رجله اليمنى : بسم الله ، اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام . وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل ذنبي مغفوراً وسعبي مشكوراً وتجاربي لن تبور . ويصلني على النبي ﷺ بعد غسل كل عضو . وشرح هذه الأدعية في « التوضيع »^(١) شرح مقدمة الفقيه أبي الليث . (وإدخال خنصره في صماخ أذنه) ،

وخمسة هجرية ، وهو شرح على متن له سماه « بداية المبتدىء » ، جمع فيها بين عيون الرواية ومتون الدراء ، وعليه شروح منها شرح « الصنافي » والمحبوب والسروري وغيرهم . ١. هـ. كشف الظنون (٢٠٣١) ، والفوائد البهية (١٤١) .

(١) التوضيع للإمام مصلح الدين مصطفى بن ذكريا بن آبي طوغمش القرمانى المتوفى سنة (٨٠٩ هـ) ، وهو شرح من =

(١) ما بين معقوفين زيادة في مـ. [رضي الله عنهم].

وَتَخْرِينُكَ خَاتِمِهِ الْوَاسِعِ، وَالْمَضْمَضَةُ وَالْأَسْتِشَاقُ بِالْيَدِ الْيَمِنِيِّ، وَالْأَمْتِحَاطُ بِالْيُسْرَىِّ،
وَالْتَّوَضُّؤُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِغَيْرِ الْمَعْذُورِ، وَالإِتِيَانُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَهُ، وَأَنْ يَشَرِّبَ مِنْ
..... فَضْلِ الْوَضْوَءِ قَائِمًا،

مبالغة في المسح. (وتحريك خاتمه الواسع)، مبالغة في الغسل. (والمضمضة والاستنشاق
باليد اليمني) لشرفهما. (والامتحاط باليسرى)، لامتهانه. وقال بعضهم: الاستنشاق باليسار
[٢٩ ب] لأن اليمين مطهرة، والأنف مقدرة، واليمين للأطهار، واليسار للأقدار. ولنا ما
روي عن الحسن بن علي رضي الله عنهم، أنه عليه السلام قال: «اليمين لِلْوَجْهِ، وَالْيَسَارُ
لِلْمَقْعَدَةِ». (والتوضؤ قبل دخول الوقت)مبادرة للطاعة (الغير المعذور)، لأن وضوءه يتضمن
بخروج الوقت علينا وبدخوله عند زفر وعند أبي يوسف^[١] (والإتيان بالشهادتين بعده) قائماً
مستقبلأً، لقوله عليه السلام: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الْوَضْوَءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ
مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولَهُ»^(١)، وفي رواية: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولَهُ إِلَّا فَتَحَثَّ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّ بَلْبِ شَاء» [٣٠ ب]
..... . وقال الشيخ أبو الحسن البكري: أخرج البيهقي في «الشعب»^(٢)، قال رسول الله عليه السلام:
«مَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ، طَبِيعَ بِطَابِعٍ ثُمَّ جُعِلَ تَحْتَ الْعَرْشِ، حَتَّى يُؤْتَنِي بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

(وأن يشرب من فضل الوضوء قائماً) مستقبل القبلة، وإن شاء قاعداً لأنه عليه السلام، شرب
قائماً فضل وضوئه، وماء زمزم. ويكره الشرب قائماً إلا في هذين. قال رسول الله عليه السلام: «لَا
يَشَرِّبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَغْفِرْنِي»^(٤). وأجمع العلماء على أن هذه الكراهة تزيهية،

الشرح الكثيرة على مقدمة الفقيه أبي الليث السمرقندى الحنفى ألفها في الصلاة. ١. هـ. كشف الظنون (٢)
(١٧٩٥).

(١) أخرجه الترمذى في كتاب الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء (٥٥٢)، والنسائي في كتاب الطهارة،
باب: القول بعد الفراغ من الوضوء (١٤٨)، والعزى في تحفة الأشراف (١٠٦٠٩)، وأبي هارد في كتاب
الطهارة، باب: ما يقول الرجل إذا توضاً (١٦٩).

(٢) وهو الجامع المصنف في شعب الإيمان للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي الشافعى المتوفى سنة
(٤٤٨ هـ)، وهو كبير من الكتب المشهورة، وله مختصرات منها: مختصر القونوى - مختصر ابن حمودة
وغيرهما. ١. هـ. كشف الظنون (١/٥٧٤).

(٣) ذكر الهيثمى في مجمع الزوائد (١/٢٣٩) بشرحه.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب: الأشربة، باب: كراهة الشرب قائماً (٢٠٢٦)، وأحمد في مستنه (٨١٣٥).

(١) ما بين معاقوتين زيادة في م [بها] وهو الصواب.

وَأَنْ يَقُولَ : «اللَّهُمَّ أَجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» .

لأنها لأمر طبي لا ديني . ولا يشرب مائياً، ورخيص للمسافر . وقد صبح عنه ﴿الشرب قاتمة في غير زمم والوضوء﴾، ولعله تعليماً للجوائز . (وأن يقول: اللهم اجعلني من التوابين)، أي: الراجعين من كل ذنب . يقال: تاب العبد إلى ربه، إذا رجع عن ذنبه، وتاب الله عليه، إذا قبل توبته أو وفقه لها . والتائب اسم فاعل منه، والتائب مبالغته، وقيل: هو الرجل كلما أذنب بادر بالتنورة، وقيل: هو المسيح، دليله قوله تعالى: ﴿يَنْجِيَ الْأَوْيُونَ سَمَّهُ﴾ [سما]: أي: سبحي، إذ التواب والأواب بمعنى واحد . والتائب من صفات الله تعالى أيضاً، لأنه يرجع بالإنعم على كل ذنب بقبول توبته .

(واجعلني من المتطهرين)، أي: المترهين [١/٢٠] عن الفواحش، وقيل: المتطهرون هم الذين لم يذنبو . وقد ذكر المذنبين التائبين على من لم يذنب لثلا يقتضي التائب من الرحمة، ولا يعجب المتطهر بنفسه . ومن الآداب وضع ما فيه اسم الله تعالى، إلا إذا اضطر قبل دخول الخلاء ومنها دخله مستور الرأس، ومنها لا يتعرضاً بماء شمس لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها حين سخن الماء: «لَا تَفْعَلْنِي يَا حُمَيْرَاءَ، فَإِنَّهُ يُؤْرِثُ الْبَرَصَ»^(١) . ومنها أن لا يستخلص لنفسه إناه يتوضأ منه دون غيره . سئل محمد بن واسع^(٢)، أي: الوضوء أحب إليك [١/٢١] أم ماء مخمر أو متوضأ العامة؟ قال: من متوضأ العامة . قال عليه السلام: «إِنَّ أَحَبَّ الْأَذْيَانَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى السُّمْنَةَ الْحَنِيفَيَّةَ»^(٣) . ومنها صب الماء بغية تعنف الوجه بضرره بالماء . وترك النظر إلى العورة، وإلقاء البصاق والمخاط في الماء، وأن لا ينقض ماء وضوئه عن مد، وأن لا يسرف ولا يفتر فيه، وأن لا يجفف الأعضاء بخرفة، ولا بأس بالمسح قليلاً، من غير مبالغة فيه، بمنديل بعد الوضوء . كما روي ذلك عن عثمان وأنس بن مالك ومسروق^(٤) والحسن بن علي رضي الله عنهم . ومنها كون آطيته من خرف . وأن يغسل عروة الإبريق ثلاثاً، منها وضعه على يساره، ووضع يده حالة الفسل على عروته لا رأسه . ومنها

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة، باب: كرامات التطهير بالماء الشمس (٦/١)، والدارقطني باب الماء المسخن (٣٨/١)، والزيلعي في نصب الراية كتاب الطهارة، باب: ما ورد في الماء الممسوس (١٠٢/١).

(٢) هو محمد بن واسع بن جابر الأزدي، أبو بكر فقيه ورع، من الزهاد، من أهل البصرة وهو من ثقات أهل الحديث، توفي سنة ثلاثة وعشرين ومائة للهجرة . أ.هـ. سير أعلام النبلاء (٦/١١٩)، الأعلام (٧/١٢٣).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٥)، وذكره البيهقي في مجمع الروايد كتاب الإيمان، باب: أي العمل أفضل وأرأى الدين أحب إلى الله (١/٦٠)، والمجلوني في كشف الغاء (١/١٢١).

(٤) هو مسروق بن الأجاجع بن مالك الهمданى الراوى أبو عائشة:تابعى نقة، من أهل اليمن سكن الكوفة وشهد حروب علي وكان أعلم بالفتيا من شريح وشريح أبصر منه بالقضاء . أ.هـ. شهارات الذهب (١/٧١)، تهذيب التهذيب (١٠/١٠٩)، والأعلام (٧/٢١٥).

فصل في مكرهات الوضوء

ويمكره للمتوضئ ستة أشياء :

استصحاب النية في جميع أفعاله وتعاهد موقعه وما تحت الخاتم، وإمارار اليد على الأعضاء المفسولة. وتقدم أن الدلك سنة خصوصاً في الشتاء. ومنها تجاوز حد حدود الوجه واليدين والرجلين، ليستيقن غسلهما بإطالة الفرة وملء آنيته استعداداً لوقت آخر، وحفظ ثيابه من التقاطر، وقراءة سورة: إنا أنزلناه، لما نقله الشيخ العارف بالله تعالى، الشيخ أبو الحسن البكري رحمه الله، قال رسول الله ﷺ: «من قرأ في أثر الوضوء^[١] إنا أنزلناه في ليلة القدر، مرأة وأحدة كان من الصدّيقين، ومن قرأها مرتين، كُتب في ديوان الشهداء، ومن قرأها ثلاثة حشرة الله مخسر الآباء»^(١). أخرجه дилиمي في «مسند الفردوس»^(٢).

وقال عليه السلام: «قراءة إنا أنزلناه في ليلة القدر تعدل ربع القرآن» [٣٠ ب]. انتهى.
وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله أيضاً: روي عن رسول الله عليه السلام أنه قال: «من قرأ إنا أنزلناه على أثر الوضوء مرأة وأحدة، أغطاه الله ثواب عبادة خمسمائة سنة، صيام تهارها، وقيام ليلتها، ومن قرأها مرتين، أغطاه الله تعالى ما أغطى الخليل والكلينم والرفيع والحيين، ومن قرأها ثلاثة يفتح الله له أبواب [٤٣ ب] الجنة الثمانية، فيدخلها من أي باب شاء بلا حساب ولا عذاب». انتهى.

فصل في المكرهات

(و) مما (يمكره)، الكراهة مصدر كرهت الشيء أكرهه كراهة وكراهية، إذا لم تحبه فهي ضد المحبة. والمكرهات غير منحصرة فيما ذكره، وتقريب حصرها بأنها ضد الأدب. والمستحب المتقدم ذكره، لكن عد بعضها إيقاظاً للمتعلم، فقال: وما يكره للمتوضئ ستة أشياء).

(١) أخرجه дилиمي في مسند الفردوس (٥٥٨٩).

(٢) وهو فردوس الأخبار بتأثر الخطاب المخرج على كتاب الشهاب - في الحديث لأبي شجاع شيرويه بن شهردار ابن شيرويه بن فنا خسرو الهمданى дилими المتوفى سنة (٥٠٩ هـ)، ثم جمع ولده الحافظ شهردار المتوفى سنة (٥٥٨ هـ) أسانيد كتاب الفردوس ورتبتها ترتياً حسناً في أربع مجلدات وسماه: (مسند الفردوس).

(١) العبارة في م وضوئه بدل الوضوء.

الإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ، وَالتَّقْتِيرُ فِيهِ، وَضَرْبُ الْوَجْهِ بِهِ، وَالْتَّكَلْمُ بِكَلَامِ النَّاسِ، وَالْأَسْعَانَةُ
بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، وَتَثْلِيثُ الْمَسْحِ بِمَاءِ جَدِيدٍ.

فصل في أقسام الوضوء

الوضوء على ثلاثة أقسام:

الأول: فرض،

(الإسراف في) استعمال (الماء)، لقوله عليه السلام سعد، لما مرت به، وهو يتوضأ: «ما هذا السرف يا سعد؟»، قال: أفي الوضوء سرف؟ قال: «نعم وإن كنت على تهير جاري»^(١) رواه أحمد وابن ماجه. وتثليث المسح بماء جديد.

(والتقدير): هو التقليل (فيه) لتفويت السنة، إذا ألحق بين الغلو والتقصير. قال النبي صلوات الله عليه وسلم: «خير الأمور أوساطها»^(٢).

ويكره (ضرب الوجه به)، أي: الماء لمنافاته شرف الوجه، فيلقى برفق عليه.

(و) يكره (التكلم بكلام الناس)، لأنه يشغله عن الأدعية.

(و) يكره (الاستعانة بغيره)، لقول عمر رضي الله عنه: «رأيت رسول الله صلوات الله عليه وسلم يستعين ماءً لوضؤيه، فبادرته أستئني له، فقال: ماء يا عمر، فإني لا أريده أن يعيينني على صلاتي أحد»^(٣) (من غير عذر)، لأن الضرورات تبيح المحظورات فكيف بالذى هو غير محظور. وعن الورى رحمه الله، لا بأس به فإن الخادم كان يصب على النبي صلوات الله عليه وسلم. ولما قدم سبب الوضوء وشرطه وحكمه وركنه، ذكر وصفه على حدته، فقال:

فصل في صفة

ينقسم (الوضوء إلى ثلاثة أقسام: الأول) منها أنه (فرض)، الفرض لغة: القطع والتقدير. قال الله تعالى: «شَرَّةٌ أَنْزَلْنَاها وَفَرَضْنَاها» [النور: ١] أي: قدرناها، وقطعنا الأحكام فيها قطعاً.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها، باب: ما جاء في القصد في الوضوء وكراهة التعدي فيه (٤٢٥)، والمزي في تحفة الأشراف (٨٨٧٠)، رواه أحمد في مسنده (٧٠٢٥).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه في كتاب صلاة الخوف، باب: ما ورد من التشديد في ليس الخز (٢٧٣ / ٣)، وذكره القرطبي في تفسيره (١٥٤ / ٢)، والبغدادي في كشف الخفاء وقال: ابن الفتح ضعيف. ١. ٦. ٣٩١ / ١.

(٣) أخرجه البزار من طريق عبد الله بن سعيد الكندي، حدثنا النضر بن منصور، حدثنا أبو الجنوب بلطفه [فإنما أكره أن يشركني في طهوري أحد]، وقال: لا نعلم عن رسول الله إلا عن عمر وأبو يعلى في مسنده (٢٣١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣٧ / ١).

عَلَى الْمُحَدِّثِ لِلصَّلَاةِ وَلَوْ كَانَتْ نَفْلًا، وَلِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَسَجْدَةِ التَّلَاقِ، وَلِمَسِّ الْقُرْآنِ
وَلَنَوْ آيَةٌ.

وشرعاً: عبارة [١٣١] عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصاً، ثبت بدليل لا شباهة فيه. وكثيراً ما يطلق الفرض على ما يفوت الجواز بفوته^[١]، لا ينجرى بجابر، كغسل مقدار معين [١٣٢]، ومسح مقدار معين. وهو الفرض عملاً لا علمأً، ويسمى الفرض الاجتهادي. والفرق بين الاجتهادي والقطعي، الحكم بإكفار جاحد القطعي لا الاجتهادي. وفرض الوضوء بمكة المشرفة، ونزلت آيتها بالمدينة المنورة. وزعم ابن الجهم المالكي أنه كان مندوياً قبل الهجرة، وابن حزم أنه لم يشرع إلا في المدينة. ودليله في «المطولات» وكان الوضوء فرضاً بالأمر (على المحدث)، إذا أراد القيام (للصلوة) بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَأْتُمُوا إِذَا قُسْطَنَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهُكُمْ» [السائد: ٦]. وبقوله عليه السلام بعدما توضأ كما ذكرناه: «هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ»^[٢]. (ولو كانت الصلاة (نفلاً)، لما ذكرنا. ولقوله عليه السلام: «مَنْ غَطَ طَهْرَهُ فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً»).

بالغسل
من الأ
 عليه.

كذا فـ
آية) مـ
وقوله ؟
مشابخـ

١٤

(۲) رواه

جاء

الملحق

مأجده

آخر

كتاب

الباب

احمد

المحاجة

العيار

(١) العبارة

والثاني: وَاجْبٌ، لِلْمُطَوَّفِ بِالْكَعْبَةِ.

والتالث: مُنْدُوبٌ، لِتَنَوَّمْ عَلَى طَهَارَةِ، وَإِذَا أَسْتَيقَطَ مِنْهُ، وَلِلْمُدَائِمَةِ عَلَيْهِ، وَلِلْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ،

حقيقة، والصحيح أن مسها كمس المكتوب، ولو كان مكتوباً بالفارسية، يحرم عليه مسه اتفاقاً، وهو الصحيح.

(و) القسم (الثاني): وضوء (واجب)، وهو (للطواف بالكعبة)، لقوله عليه السلام: «الطواف حَوْلَ الْكَعْبَةِ، إِلَّا أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، فَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(١). ولما لم يكن صلاة [٤٢ بـ] حقيقة لم يتوقف صحته على الطهارة [٤٣ بـ]. فإذا طاف محدثاً صحيحاً، ولزمه دم في الواجب، وصدقه في التطهور.

(و) القسم (الثالث): وضوء (مندوب) في أحوال كثيرة، لمس الكتب الشرعية فيجدد له الوضوء تعظيمًا. قال الإمام الحلوياني^(٢): إنما نلقى هذا العلم بالتعظيم، فإني ما أخذت الكاغد^(٣) إلا بطهارة وكان الإمام السرخسي^(٤) رحمة الله، حصل له في ليلة داء البطن وهو يكرر درس كتابه، فتوضاً تلك الليلة سبع عشرة مرة. انتهى.

ورخص مس الكتب الشرعية باليد للمحدث؛ إلا التفسير كذا في «الدرر» عن «مجمع

كتاب الحج، باب: ما جاء في الكلام في الطواف (٩٦٠)، والنسائي بنحوه في مناسك إلَام في الطواف (٥/٢٢٢)، وابن خزيمة في صحيحه، باب: الرخصة في التكلم بالخير بِذِلِّ إِيمَانِ السَّعْدِ فِيهِ (٢٧٣٩).

الصلوة (٢٢٤)، والصلوة (٢٤٣).
بن صالح الحلواني البخاري، أبو محمد الملقب بشمس الأئمة: فقيه حنفي كان
متديلاً في سنته ثمان وأربعين وأربعينات في كش، ودفن في بخاري، من آثاره:
كتاب الطهارة، كتاب، وشرح أدب القاضي لأبي يوسف. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (١٨) /

فاض، من كبار الأحناف، مجتهد، من أهل سرخس،
وحيث سوط - شرح الجامع الكبير للإمام محمد وشرح السير
والبياني - الأصول - شرح مختصر الطحاوي . ١.هـ.
٣١٥

وَيَعْدَ غِيَّةً، وَكَذِبٍ، وَنَمِيمَةً، وَكُلُّ حَطَبَةً، وَإِنْشَادِ شَغَرٍ، وَقَهْقَهَةَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، وَعُسْلِ مَيْتٍ، وَحَمْلِهِ، وَلَوْقَتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَقَبْلَ عُسْلِ الْجَنَاحَةِ، وَلِلْجُنْبِ عِنْدَ أَكْلِ، وَشَرْبِ، وَنَوْمٍ، وَوَطَءٍ، وَلِغَضَبٍ، وَقُرْآنٍ، وَحَدِيثٍ، وَرِوَايَتِهِ، وَدِرَاسَةِ عِلْمٍ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، وَخُطْبَةٍ، وَزِيَارَةِ سَيِّدِنَا النَّبِيِّ ﷺ، وَوُقُوفِ بِعَرْفَةَ،

بالوضوء، لأن الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثاً.

(وبعد غيبة)، وهي ذكر أخاك بما يكرهه في غيبته.

(وكذب) اختلاق ما لم يكن، ولا يجوز إلا في نحو الحرب، وإصلاح ذات البين، وإرضاء الأهل.

(ونمية)، وهي السعاية بنقل الحديث من قوم إلى قوم على وجه الإفساد بينهم، والنمام المضرب والنميري والنمية: السعاية.

(و) بعد كل خطيبة.

(إننشاد شعر) قبيح، لأن الوضوء يكفر الذنوب.

(وقهقهة خارج الصلاة)، لأنها حدث في الجملة، فيتوضاً لوجود صورته.

(وغسل ميت وحمله)، لقوله ﷺ: «مَنْ عَسَلَ مَيْتًا فَلَيَعْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيَتَوَضَّأْ»^(١).

(ولو قت كل صلاة)، لأنه أكمل لشأنها.

(وقبل غسل الجنابة)، لورود السنة به.

(وللجنب عند) إرادة:

(أكل وشرب ونوم)، ليكون على طهارة في الجملة (و) معاودة [١/٣٣]

(وطء ولغصب) لأنه يطفئه.

(و) لقراءة (قرآن وحديث وروايته) تعظيمًا لشرفهما.

(ودراسة علم) شرعى.

(وأذان وإقامة وخطبة)، ولو خطبة نكاح.

(وزيارة النبي ﷺ)، تعظيمًا لحضرته بإقامة القربة.

(ووقف عرفة)، لشرف المكان، وبماهاة الله تعالى بالواقفين بها الملائكة الكرام.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في الغسل من غسل الميت (٣١٦١)، والترمذني في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في الغسل من غسل الميت (٩٩٣)، وأبن ماجه في كتاب الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت (١٤٦٣).

وَلِلْسُّنْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَزْوَةِ، وَأَكْلٌ لَحْمَ جَزْرِير، وَلِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا إِذَا
مَسَّ امْرَأَةً.

فصل في نواقض الوضوء

ينقضُ الوضوءُ أثنا عَشَرَ شَيْئاً: مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ، إِلَّا رِيحُ الْقَبْلِ فِي الْأَصْحَاحِ

(وللسعي بين الصفا والمروءة) لإقامة عبادة السعي بالطهارة [١/٣٢] وشرف المكانين.
(وأكل لحم جزور) لقول بعض الأئمة بالوضوء منه، ولذا نص عليه.
(و) كذا (للخروج من خلاف العلماء كما إذا مس امرأة) أو فرجه بباطن كفه، ليكون
مقيناً للعبادة بطهارة متفق عليها استبراء لدينه. هكذا جمعت، وإن كان بعض المذكورات سنة
ومذكورة في محله أيضاً، تممياً للفائدة، والله الموفق بمنه وكرمه.

فصل في نواقض الوضوء

لما فرغ من بيان الوضوء، شرع فيما ينافييه. وعرف الفصل بأنه طائفة من المسائل
الفقهية، تغيرت أحکامها بالنسبة لما قبلها، غير مترجمة بكتاب ولا باب. والنواقض جمع
ناقضة والتنقض إذا أضيف إلى الأجسام يراد به إبطال تأليفها، وإذا أضيف إلى المعانى يراد به
إخراجها عن إقامة المطلوب بها. والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها. وحصر
النواقض بالعد تسهيلاً على المتعلم.

فقال: (ينقض الوضوء أثنا عشر شيئاً) منها، (ما خرج من السبيلين) وإن قل. سمي
القبل والدبر سبيلاً لكونه طريقاً للخارج. وعبر بما المفيدة للعموم، لقوله تعالى: «أَوْ جَاءَ أَهْدَى
مِنْكُمْ بَنَةَ النَّاطِطِ» [المائدة: ٦]. وهو اسم للمطمئن من الأرض، فاستعير لها يخرج إليه، فيعم
المعتاد وغيره. ولقوله ﷺ حيث سئل عن الحدث قال: (ما يخرج من السبيلين)^(١). وكلمة ما
عامة، فتشمل المعتاد وغيره، كالبول والغاز والدودة والحساء والمني والوذي والودي
والحيض والاستحاضة [٢/٣٣] والنفاس والولادة، وإن لم تر دماً على الصحيح، والريح (إلا
ريح القبل) الذكر والفرج (في الأصح) لأنه اختلاج لا ريح، ولكن كان ريحًا فلا ينقض لعدم
انبعاثه من محل النجاسة، إذ ليس فيه نجاسة، والريح لا ينقض إلا لمرورها على النجس، لا
لكون عينها نجسة، لأن الصحيح أن عين الريح الخارجة من الدبر طاهرة، حتى لو أصابت
الثياب المبتلة، لا تنفس عند العامة. وأشار إلى أن ريح المفضة ناقضة احتياطاً، لعدم تيقن

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة في كتاب الطهارات فصل في نواقض الوضوء (١/٨٣).

وَيَنْقُضُهُ وِلَادَةٌ مِّنْ غَيْرِ رُؤْيَاةِ دَمٍ، وَنَجَاسَةٌ سَائِلَةٌ مِّنْ غَيْرِ هُمَا،

كونها من الفرج . والمفاضة هي التي صار مسلك بولها وغائطها واحداً، و المسلك بولها ووطنهما واحد، ثم الخروج من السبيلين يتحقق بالظهور، فلو حشي الذكر فالانتقاد [١٣٢ ب] بمحاذاة بلة الحشو رأس الذكر لا بنزوله إلى القصبة، وينقض بالنزول إلى القلفة على الصحيح، لأن هذا بمنزلة المرأة إذا خرج من فرجها بول ولم يظهر، ولو احشست في الفرج في الداخل، فالنقض بمحاذاة حرفه، ولو أدخلت إصبعها فيه، ثم أخرجتها، نقض، لأنها لا تخلو عن بلة . وكذا المحقنة أو غيرها في الدبر يعتبر البلة إذا كان طرف منه خارجاً، والأحوط النقض إذا خرج بلا تفصيل . وكذاقطنة إذا وضعها في الإحليل ولو ابتلت بالبول ولم يجاوز رأسه، غير أنه لولها لخرج لم ينقض . والمحبوب إذا ظهر بوله بموضع الجب، إن كان يقدر على إمساكه متى شاء نقض، وإلا فحتى يسيل، لأنه كالجرح، ولو كان به حصاة فبط^(١) ذلك الموضع وأخرجها، واستعمال البول إليه، فكالجرح وإن كان ذكره شق له رأسان، أحدهما يخرج منه ماء يسيل في مجرى الذكر، والأخر في غيره . ففي الأول ينقض بالظهور، وفي الثاني بالسيلان، [إذا]^[١] تبين الخنثى أنه امرأة فذكره كالجرح . أو رجل ففرجه كالجرح، وينقض في الآخر بالظهور . وكذا قال بعضهم [١٣٤] وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه مطلقاً من أي الفرجين كان، سواء تبين حاله أو لا، ولو أقطر في إحليله دهناً فسأل منه لا ينقض، خلافاً لأبي يوسف، بخلاف ما إذا احتقن بالدهن ثم سال، حيث يعيد الوضوء لاختلاطه بالنجاسة، بخلاف الإحليل للحائل عند أبي حنيفة . والإحليل - بكسر الهمزة - مجرى البول . والباسور ينقض بنفس خروج الدبر لانتقال النجاسة من الباطن إلى الظاهر، ولو دخل بنفسه من غير مس باليد . و (ينقضه) أي: الوضوء، (ولادة من غير رؤية دم) . ولا تكون نساء في قول أبي يوسف ومحمد آخرأ، وهو الصحيح، لتعلق النفاس بالدم، ولم يوجد حقيقة . والوضوء لازم للرطوبة الموجودة بالولادة . وقال أبو حنيفة: عليها الغسل وإن لم تر دماً احتياطاً، لعدم خلوه عن قليل دم ظاهراً . وصحح قول الإمام في «الفتاوى»، وبه أفتى الصدر الشهيد رحمة الله .

(و) ينقض الوضوء (نجاسة سائلة من غيرهما)، أي: السبيلين، لقوله عليه السلام:
«الوُضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ»^(٢). وهو [١٣٣ ج] مذهب العشرة المبشرين بالجنان وابن مسعود

(١) بط: بط الرجل الجرح (بطاً) من باب قتل شئه . ١. هـ. المصباح المنير مادة / بط / .

(٢) رواه الدارقطني (١٥٧/١)، وابن عدي في الكامل (١٩٣/١) (٥٠٩/٢).

(١) العبارة في م ولادة بدل إذا.

وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري، وغيرهم من كبار الصحابة وصدر التابعين، كالحسن البصري^(١)، وابن سيرين^(٢) رضي الله عنهم. والسيلان في غير السبيلين يتجاوز النجاسة إلى موضع يلحقه حكم التطهير، أي: يطلب تطهيره ولو ندبًا فلو خرج من جرح في العين دم فسأل إلى الجانب الآخر منها لا ينقض، لأنه لا ينبع تطهيره، كما لا يجب، بخلاف ما لو نزل من الرأس إلى ما صلب من الأنف، لأنه ينبع غسله، ولو ربط الجرح فتفدت البلة إلى طاق لا إلى الخارج، نقض لو كان بحيث لولا الرابط سال، لأن القميص لو تردد على الجرح فابتلا لا ينجس ما لم يكن كذلك، ولو تورم رأس الجرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يجاوز الورم. قوله: (كدم وقبح) إشارة إلى أنه لا فرق بين الدم والقبح والصديد [٤٣٢] والماء، لأنه دم. ثم نضجه، لأن الدم ينضج فيصير صديداً، ثم يزداد نضجاً فيصير قبحاً، ثم يزداد نضجاً فيصير ماء. فإذا تم نضجه لا يتغير. فالجروح والنقطة وماء الثدي والسرة والأدن إذا كان لعلة سواء على الأصح. وعلى هذا قالوا: من رمدت عينه وسال الماء منها وجب عليه الوضوء، فإذا استمر فلوقت كل صلاة، وإذا مص القراد فامتلا دماً إن كان صغيراً لا ينقض، كما لو مص النباب والبراغيث، وإن كان كبيراً نقض، كمص العلق، وذلك بحيث لو شرط سال ما مص.

وينقض الوضوء (في طعام أو ماء أو علق)، وهو ما اشتدت حمرته وجمله وهي سوداء محترقة. (أو مرة)، أي: صفراء (إذا ملأ الفم)، لأنه يكون منجساً بما في قعر المعدة، بفتح الميم وإسكان العين، فينقض لقوله ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رَغَافٌ أَوْ قَلْصٌ أَوْ مَذْيٌ

(١) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحجر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجاعان النساك، ولد بالميّنة سنة إحدى وعشرين للهجرية، وثبت في كنف علي بن أبي طالب واستكبهه الربع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية، وسكن البصرة وعظمت هيئته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، وله مع الحجاج مواقف وقد سلم من أذاه ولقا ولها عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فاظظر لي أعواضاً يعنوني عليه، فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تزيدتهم، وأما أبناء الآخرة فلا يزيدونك فاستعن بالله، توفي سنة (عشر ومائة للهجرة)، من آثاره: فضائل مكة والإحسان عباس كتاب «الحسن البصري - ط». ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٥٦٣)، والأعلام (٢/٢٢٦).

(٢) هو محمد بن سيرين البصري الانصاري بالولاء، أبو بكر إمام وقته في علوم الدين بالبصرة. تابعي من أشراف الكتاب، ولد في البصرة سنة ثلاث وثلاثين للهجرة، وتوفي فيها سنة عشر ومائة، نشا بزازاً في أذنه صمم وتفقه، وروى الحديث وأشهر بالورع وتعير الرؤيا واستكبهه أنس بن مالك بفارس، من آثاره: تعير الرؤيا - ط وهو غير منتخب الكلام في تفسير الأحلام المطبوع المنسوب إليه أيضاً وليس له. ١. هـ. شذرات الذهب (١/١٣٨)، والأعلام (٦/١٥٤).

وَهُوَ: مَا لَا يَنْتَطِقُ عَلَيْهِ الْفَمُ إِلَّا بِتَكْلِيفٍ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَيُجْمَعُ مُتَفَرِّقُ الْقَيْءِ إِذَا اتَّحَدَ سَبَبُهُ،

فَلَيَنْصِرِفَ، فَلَيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ^(١). وَهُوَ مِنْهُبُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَمِنْ تَابِعِهِمْ. لِأَنَّهُ يَسْأَلُ «فَإِنَّهُ فَتَوَضَّأَ»^(٢). قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَهُوَ أَصْحَاحٌ شَيْءٌ فِي الْبَابِ. وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدِرِكِ»^(٣) وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِيْنِ [٤٣٣ ب٢]، وَلَمْ يَخْرُجْهُ وَلِقَوْلِهِ يَسْأَلُ: «يُبَاعُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ، مِنْ إِثْطَارِ الْبَوْلِ وَالدَّمِ السَّائِلِ وَالْقَيْءِ، وَمِنْ دَسْنَةِ ثَمَلًا لِلْفَمِ، وَنَوْمٌ مُضْطَجِعٌ، وَقَهْقَهَةُ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ وَخُرُوجُ الدَّمِ»^(٤). وَلَمَّا كَانَ مِنْهُبُ الْفَمِ مُخْتَلِفًا فِيهِ، قَالَ: (وَهُوَ)، أَيْ: مِنْهُبُ الْفَمِ (مَا لَا يَطْبَقُ عَلَيْهِ الْفَمِ، إِلَّا بِتَكْلِيفِهِ، عَلَى الْأَصْحَاحِ)، مِنَ الْتَّفَاسِيرِ فِيهِ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدٍ.

وَقَيلَ: مَا لَا يَمْكُنُ الْكَلَامُ مَعَهُ. وَقَيلَ: أَنْ يَزِيدَ عَلَى نَصْفِ الْفَمِ، وَقَيلَ: أَنْ يَجْاوزَ الْفَمِ، وَقَيلَ: أَنْ يَعْجِزَ عَنِ الْإِمسَاكِ، وَفَرْقُ بَيْنِ الْفَمِ وَغَيْرِهِ، حِيثُ شَرْطُ لِلنَّفْضِ مِنْهُبُ الْفَمِ. وَأَمَّا فِي نِجَاسَةِ غَيْرِهِ فِي الْسِّيَلَانِ لِأَنَّ الْفَمَ تُجَادِبُ فِيهِ دَلِيلَانِ، أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي كُونَهُ ظَاهِرًا، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي كُونَهُ بَاطِنًا حَقِيقَةً وَحَكْمًا [١٣٥]. أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلَأَنَّهُ إِذَا فَتَحَ فَاهُ يَظْهِرُ، وَإِذَا ضَمَهُ يَبْطِئُ، وَأَمَّا الْحَكْمُ فَلَأَنَّ الصَّائِمَ إِذَا أَخْذَ الْمَاءَ بِفَمِهِ ثُمَّ مَجَّهُ لَمْ يَفْسُدْ صُومَهُ، كَمَا إِذَا سَالَ الْمَاءُ عَلَى ظَاهِرِ جَلْدِهِ فَكَانَ ظَاهِرًا، وَإِذَا ابْتَلَعَ رِيقَهُ لَمْ يَفْسُدْ صُومَهُ أَيْضًا كَمَا إِذَا اتَّنَقَلَ مِنْ زَاوِيَةِ مِنْ بَطْنِهِ إِلَى أُخْرَى، فَكَانَ بَاطِنًا فَوْفُرَنَا عَلَى الدَّلِيلَيْنِ حَكْمَهُمَا فَقُلْنَا: إِذَا كَثُرَ نَفْضٌ، لَأَنَّهُ يَخْرُجُ غَالِبًا حِيثُ لَا يَقْدِرُ الإِنْسَانُ عَلَى ضَبْطِهِ إِلَّا بِكَلْفَةِ، فَاعْتَبِرْ خَارِجًا وَإِذَا قَيلَ: لَا يَنْفَضُ فِي صِيرَتِهِ تَبَعًا لِلرِّيقِ. (وَيُجْمَعُ مُتَفَرِّقُ الْقَيْءِ إِذَا اتَّحَدَ سَبَبُهُ) عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْأَصْحَاحُ. إِذَا كَانَ جَمْلَةُ الْمُتَفَرِّقِ يَمْلأُ الْفَمَ نَفْضًا، وَإِلَّا فَلَا، لِأَنَّ الْأَصْلَ إِضَافَةُ الْأَحْكَامِ إِلَى الْأَسْبَابِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ: يَجْمَعُ إِذَا اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، لِأَنَّ الْمَجْلِسَ أُثْرًا فِي جَمِيعِ الْمُتَفَرِّقَاتِ. وَتَفْسِيرُ اتَّحَادِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبْنَيْ مَاجِهِ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الْبَنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ (١٢٢١)، وَالْمَارْقَطِنِيُّ بِلِفْظِ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ أَوْ تَلَمَسَ» كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابٌ: فِي الْوَضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْبَدْنِ كَالرَّعَافِ وَالْقَيْءِ وَالْحِجَامَةِ وَنَحْوِهِ (١٥٥/١)، وَالزَّيْلِيُّ فِي نَصْبِ الرَايَةِ (١/٣٨).

(٢) أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي الطَّهَارَةِ، بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الْوَضُوءِ مِنَ الْقَيْءِ وَالرَّعَافِ عَنْ أَبِي الدَّرَداءِ (٨٧)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ كِتَابُ الصَّوْمِ (٤٢٦/١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي الطَّهَارَةِ، بَابٌ: تَرْكُ الْوَضُوءِ مِنْ خُرُوجِ الدَّمِ مِنْ غَيْرِ مَخْرُجٍ (١٤٤/١).

(٣) الْمُسْتَدِرِكُ فِي الْخَدِيْثِ: لِشِيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُعْرُوفِ بِالْحَاكِمِ الْنِيْسَابُورِيِّ الْحَافِظِ (الْمُتَوَفِّى سَنَةُ ٤٠٥ لِلْهِجَرَةِ)، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْمُسْتَدِرِكِ مُبَسَّطٌ فِي الْكِتَابِ ١.٢. كِتَابُ الظَّنُونِ (٢/١٦٧٢)، وَسِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ (١٦٢/١٧).

(٤) ذَكَرَهُ الزَّيْلِيُّ فِي نَصْبِ الرَايَةِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ فَصَلَ فِي نَوْاقِضِ الْوَضُوءِ (٤٤/١)، وَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْخَلَفَيَاتِ.

وَدَمْ غَلَبَ عَلَى الْبُزَاقِ أَوْ سَاواهُ، وَنَوْمٌ لَمْ تَسْكُنْ فِيهِ الْمَقْعَدَةُ مِنَ الْأَرْضِ،

السبب أن يحصل القيء ثانياً قبل سكون النفس من الغثيان، وإن كان الثاني بعد سكون النفس كان السبب مختلفاً، وقال أبو علي الدقاق: يجمع كيف ما كان، فإذا اتحد نقض اتفاقاً، وقلبه لا ينقض اتفاقاً. وإن اتحد المكان لا السبب نقض عند أبي يوسف، وقلبه عند محمد.

وماء فم النائم: إن نزل من الرأس فهو ظاهر اتفاقاً. وكذا الصاعد من الجوف على المفتى به. وقيل: إن كان أصفر أو متتناً فهو نجس.

(و) ينقض [١٣٤] [الوضوء (دم)] خرج من ذات الفم كما إذا عض على يابس، فجرح فمه، وخرج دمه، و(غلب على البزاق)، وهو والبصاق بمعنى واحد معروف، (أو ساواه)، استحساناً لأن الغالب سائل بقوّة نفسه، وكذا المساوي، لأن أحد الجانبين يوجب النقض، والأخر لا يوجبه، فالأخذ بالاحتياط أولى، ولترجيح الحرام على الحلال عند اجتماعهما. وقال محمد: أحب إلى أن يعيد الوضوء. وهو إشارة إلى أنه غير واجب. وأكثر المشايخ على أنه واجب، بخلاف المغلوب، لأنه سائل بقوّة الغالب. ويعلم ذلك من حيث اللون، فإن كان أصفر فهو [١٣٥] [مغلوب لا ينقض، وإن كان أحمر فهو غالب، وإن لم تشتد حمرته فمساوٍ ينقض، وقيدنا بكونه خرج من الفم، لأنّه إن نزل من الرأس نقض، قل أو كثر بإجماع أصحابنا، وإن صعد من الجوف. روي عن أبي حنيفة مثله. وروي الحسن عنه، أنه يعتبر ملء الفم. وهو قول محمد، والمختار أنه إن كان علقاً يعتبر ملء الفم، لأنّه ليس بدم، وإنما هو سوداء، احترقت كما قدمناه. وإن كان مائعاً نقض وإن قل، لأنّه من قرحة في الجوف، وقد وصل إلى ما يلحقه حكم التطهير. وبه أخذ عامة المشايخ. وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف.]

(و) ينقض الوضوء (نوم)، وهو فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه، تمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها واستعمال العقل مع قيامه، فيعجز العبد عن أداء الحقوق. (لم تتمكن فيه المقدمة)، يعني: المخرج (من الأرض)، نوم مضطجع ومتروري ومنكب على وجهه ومستلق على قفاه، ونوم مريض يصلّي مضطجعاً بالإيماء ناقض على الصحيح. لقوله عليه السلام: «العينانِ وَكَاءُ السَّيِّدِ، إِذَا نَامَتِ الْعَيْنَاتِ اسْتَطَلَقَ الْوِكَاءُ»^(١). وفيه التنبية على أن الناقض ليس النوم لأنّه ليس بحدث، وإنما الحدث ما لا يخلو النائم عنه فأقيم السبب الظاهر مقامه، كما في السفر ونحوه. وإذا تعمد النوم في الصلاة فإن كان في قيامه أو رکوعه لا تنتقض طهارته، وإن تعمده في السجدة [١٣٦] [تنقض طهارته، وتبطل صلاته]. وإن لم

(١) أخرجه البيهقي، كتاب الطهارة، باب: الوضوء من النوم (١١٨/١)، والدارقطني، كتاب الطهارة، باب: الوضوء من النوم (١٨٤/١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٧/١)، والكل أخرجه بلفظ (العين وكاء فإذا نامت العين استطلق الوكاء).

وَأَرْتَفَاعُ مَقْعِدَةِ نَائِمٍ قَبْلَ اَنْتِبَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْقُطْ فِي الظَّاهِرِ، وَإِغْمَاءُ، وَجُنُونُ، وَسُكْرٌ،
وَقَهْقَهَةُ بَالِغٌ ..

يعد فنام قائمًا أو راكعًا أو ساجدًا لا يكون حدثًا في ظاهر الرواية. قاله قاضي خان. وقيلنا
بالنوم احترازًا عن النعاس. والنعاس على نوعين: ثقيل وهو حدث في حالة الاستطague،
وخيف، وهو ليس [١/٣٦] بحدث فيها. والفاصل بينهما أنه إن كان يسمع ما يقال عنده فهو
خيف وإلا فهو ثقيل.

تبنيه: النوم مضطجعاً ليس ناقضاً في حق النبي ﷺ لأنه من خصوصياته، لما ورد عنه
ﷺ: «إِنَّ عَيْنَيِ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي»^(١).

(و) ينقض الوضوء (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الأرض (قبل انتبه، وإن لم يسقط)
على الأرض (في الظاهر) من مذهب أبي حنيفة، لزوال القوة وخلقها وعنه: إن انته قبل
وصول جنبه إلى الأرض، أو عند إصابتها بلا فصل لم ينقض.

(و) ينقض الوضوء (إغماء)، وهو مرض يزيل القوى، ويستر العقل.

(و) ينقضه (جنون)، وهو مرض يزيل الحججاً، ويزيل القوى.

(و) ينقضه (سكر)، وهو خفة تعتري الإنسان، ويظهر أثرها في مشيته بالتمايل وتلعم
كلامه، لزوال القوة الماسكة. وهذه [من]^(٢) الأمور التي يدار الحكم فيها على أسبابها
الظاهرة، لخفاء العلة التي هي خروج الناقض، والأصل فيها ما قدمته من قوله ﷺ: «العَيْنَانِ
وَكَاءُ السَّهِ»^(٣). وهذه الأحوال حدث في كل الصور: القيام والركوع والتسجد والاستطague،
لأنها فوق النوم، لعدم زوالها بالتنبيه، والنائم إذا نبهته انته. والعقل في الرأس، وشعاعه في
الصدر والقلب، أو بالقلب: فالقلب يهتدى بنوره، لتدبر الأمور وتمييز الحسن من القبيح، فإذا
شرب الخمر خلص أثراها إلى الصدر، فحال بينه وبين نور العقل [فبقي الصدر مظلماً فلم يتفع
القلب بتور العقل]^(٤)، فسمى لذلك سكرًا، لأن سكر حاجز بينه وبين العقل.

(و) ينقض الوضوء (قهقهة) مصل (بالغ) عمداً كانت أو سهواً، وهي ما يكون مسماً له

(١) هو جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب: صلاة الليل والوتر برقم (٧٣٨)، والبخاري بنفس اللفظ
في كتاب صلاة التراويح، باب: فضل من قام رمضان (٢٠١٣)، وفي كتاب التهجد، باب: قيام النبي ﷺ
برمضان وغيره (١١٤٧)، والترمذى في أبواب الطهارة، باب: وصف صلاة النبي ﷺ بالليل (٤٣٩).

(٢) تقدم تخریجه.

(١) ما بين معکوفتين زيادة في م [من].

(١) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

يُفْظَلَانَ فِي صَلَاةِ دَاتِ رُكُونٍ وَسُجُودٍ، وَلَوْ تَعْمَدَ الْخُرُوجَ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَسْأُ فَزْجٍ
بِذَكْرِ مُتَنَصِّبٍ بِلَا حَائِلٍ.

ولجيرانه . واحترز بهما عن الضحك ، وهو ما يكون مسموعاً له فقط . فإنه يبطل الصلاة خاصة ، وعن التبسم ، وهو ما لم يكن مسموعاً له [١٢٥] ، فإنه لا حكم له ، ولو بدت منه أسنانه . وقيد بالبالغ ، لأن الصبي لا ينتقض وضوئه بقهقهته ، لأنه ليس [٣٦] من أهل الزجر . وقيل : ينتقض ، (يقظان) لا نائم على الأصح (في) كل (صلوة) كاملة وهي (ذات رکوع وسجود) بالأصلاء . ولو كانت بالإيماء ، سواء كان متوضناً أو متيمماً أو مغتسلاً . واتفقوا على أنها لا تبطل الغسل ، واتفقوا على بطلان الصلاة بها ، واختلفوا في نقضها الوضوء الذي في ضمن الغسل ، وصحح قاضي خان وأمثاله النقض ، عقوبة له ، لكونها ليست حدثاً حقيقياً ، فلا يلزم القول بتجرئة الطهارة ، واحترزنا بالكاملة عن صلاة الجنائز وسجدة التلاوة لأن الأمر ورد بذلك في صلاة كاملة ، لما روى «أنَّ أَعْمَلَ تَرَدِي فِي حَفْيَرَةِ لِمَاءِ الْمَطَرِ يَبْأَسُ الْمَسْجِدُ، وَالثَّئِيَّ
يُصْلِنِي يَأْضَحِيَّهُ فَضَحَكَ بَعْضُ مَنْ كَانَ يُصْلِنِي مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ
مِنْهُمْ قَهْقَهَةً، أَنْ يُعِينَهُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»^(١) ، ولعل الضاحك كان من الشبان أو الأعراب ، أو المناقين ، لا من كبار الصحابة المهاجرين والأنصار .

والقهقهة ناقضة (ولو تعمد) فاعلها (الخروج بها من الصلاة) بعدما قعد قدر التشهد [ولم يبق إلا السلام أو كان في سجود السهو]^(٢) أو بعدما توضاً لسبق حدث ، قبل أن يبني لوجود القهقهة في حرمة الصلاة . وأما صحة الصلاة بوجود القهقهة بعدما قعد قدر التشهد ، فلكونها لم يبق من فرائضها شيء . وترك لفظ السلام لا يضر في الصحة :

(و) ينقض الوضوء المباشرة الفاحشة ، وحقيقةها (من فرج بذكر متتصب بلا حائل) يمنع وصول حرارة الجسد . واشترط المسن هو الظاهر ، وقال بعضهم : لا يشترط المسن . وقال محمد : لا ينقض الوضوء إلا بخروج مذى ، وهو القياس ، لأنه يمكن الوقوف على حقيقته ، بخلاف النساء الختانيين ، وجه الاستحسان ، أن المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذى [٣٧] غالباً والغالب كالمتحقق . ولا عبرة بالنادرة . وكذا المباشرة بين الرجل والغلام ، وكذا بين الرجلين ، والمرأتين .

(١) أخرجه الدارقطني في سنته كتاب الطهارة ، باب : أحاديث القهقهة في الصلاة (١٦٢/١) ، والهيثمي في مجمع الزوائد كتاب الصلاة ، باب : الضحك والتسم في الصلاة (٨٢/٢) ، وأورده التهانوي في إعلاء السنن (١/٢٩٥).

(٢) ما بين معكوفين زيادة في م .

فصل

«فيما لا ينقض الوضوء»

عشرة أشياء لا تنقض الوضوء: ظهور دم لم يسل عن محله، وسقوط لحم من غير سيلان دم، كالعرق المداني الذي يقال له: «رُشتَه»، وخروج دودة من جزح، وأذن، وأنف، ومسم ذكر،
.....

فصل في بيان ما لا ينقض الوضوء

وهو وإن علم حكم أكثره في نواقض الوضوء، لكن ذكره نصاً وأن يعلم ضمناً، وحصره [٢٥ بـ] بالعد تقريراً على المتعلم فقال: عشرة أشياء لا تنقض الوضوء منها:

(ظهور دم لم يسل عن محله)، لأنه لا يكون خارجاً، بل ظاهراً، ولا ينجس ظاهراً، جامداً كان أو مائعاً، على الصحيح. (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم)، لطهارته، وانفصال الظاهر لا يوجب الوضوء، كالعرق المداني^(١) الذي يقال له: رشته بالفارسية لا يفسد الوضوء كما في «الbizazie» وغيرها. (و) منها (خروج دودة من جرح وأنف وأنف)، لعدم نجاستها والرطوبة التي بها ليس لها قوة السيلان، بخلاف خروجها من الدبر كما تقدم. (و) منها (مس ذكره)، ودبر وفرج سواء كان ذكره أو ذكر غيره بباطن كفه، أو غيره. وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم من كبار الصحابة، وصدرور التابعين مثل الحسن البصري وسعيد بن المسيب والثوري^(٢)، رضي الله عنهم. وقال الطحاوي رحمة الله: لم يعلم أحداً من الصحابة أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر، وقد خالفهم أكثرهم «لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَكْتُبُهُ، جَاءَهُ رَجُلٌ كَانَهُ بَدَوِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: هُلْ هُوَ إِلَّا بُضُعَةٌ مِنْكَ أَوْ مُضْعَةٌ مِنْكَ؟»^(٣). وقال

(١) سمي بذلك نسبة إلى المدينة لكشته بها، وهي بشرة تفاحه مملوقة ماء، تظهر على سطح الجلد تفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئاً فشيئاً وسبه فضول غليظة قاله السيد. ويقال له: رشته بالفارسية كما في الفتاوى البازية.

أ.هـ. حاشية الطحاوي على المرادي (ص ٥٥).

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مصر، أبو عبد الله: أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة سبع وستين للهجرة، ونشأ في الكوفة كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، توفي سنة إحدى وستين ومائة للهجرة، من آثاره: الجامع الكبير والجامع الصغير، كلامهما في الحديث والفرائض، وكان آية في الحفظ. أ.هـ. سير أعلام النبلاء (٢٢٩/٧)، والأعلام (١٠٤/٣).

(٣) رواه النسائي في كتاب الطهارة، من حدث قيس بن طلق، باب: ترك الوضوء من ذلك (مس الذكر) (١٦٥)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: الرخصة في ذلك (١٨٢)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في =

وَمَسْ أَفْرَأَةً، وَقَيْءٌ لَا يَمْلأُ الْفَمَ، وَقَيْءٌ بِلْعُمْ وَلَوْ كَثِيرًا، وَتَمَائِلُ نَائِمٍ أَخْتَمِلَ زَوَالُ
مَقْعَدِيَّهُ، وَنَوْمٌ مُتَمَكِّنٌ، وَلَوْ مُسْتَبِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أُزِيلَ سَقْطًا عَلَى الظَّاهِرِ فِيهِما،

الترمذى: وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح. وقد رواه غيره من الأكابر. وعن أبي أمامة الباهلى أنه عليه السلام، سُئل عن مس الذكر فقال: «إِنَّمَا هُوَ جُزْءٌ مِنْكَ»^(١). وأما حديث بسرة بنت صفوان، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَسَ ذَكْرَهُ فَلَيَتَوَضَّأْ»^(٢). فقد ضعفه جماعة. ولكن يستحب لمن مس ذكره أن يغسل يده. صرخ به صاحب «المبسot» وهو أحد ما حمل عليه حديث بسرة [٣٧ ب] فقال: أو المراد غسل اليد استحباباً، كما في قوله: «الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَيَعْدَهُ يَنْفِي اللَّمَمَ»^(٣). (و) منها (مس امرأة) غير محرم، لما في السنن الأربع عن عائشة رضي الله عنها: «كَانَ النَّبِيُّ [٤٣٦] يُؤْكِلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصْلِيُ، وَلَا يَتَوَضَّأْ»^(٤). وأما الآية، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: المراد باللمس الجماع، لأن الله تعالى حبي كفى بالحسن عن القبيح، كما كفى باللمس عن الجماع في قوله تعالى: «فَرَأَنَ طَلَّقُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ» [البقرة: ٢٣٧] والمراد الجماع.

(و) منها (قيء لا يملأ الفم)، لما تقدم، ولكونه نجساً، لأنه من أعلى المعدة. (و) منها (قيء بلغم، ولو كثيراً) لأنه لزج لا تتدخله النجاسة (و) منها (تمايل نائم احتمل زوال مقعدهته)، لما في سنن أبي داود: «كَانَ أَضْحَابُ رَسُولِ اللهِ يَتَنَظَّرُونَ الْعِشاَةَ حَتَّى تَخْفَقَ رُؤُوسُهُمْ ثُمَّ يُصْلُوَنَّ وَلَا يَتَوَضَّوْنَ»^(٥). (و) منها (نوم متمكن) من الأرض، (ولو) كان (مستندًا إلى شيء)، كحاطط وساربة ووسادة، بحيث (لو أزيل) المستند إليه (سقط) الشخص، فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي حنيفة. (فيهما) أي: في المسألتين، هذه والتي قبلها، أما دليل الأولى فقد تقدم، والثانية فلأن مقعدهته مستقرة على الأرض، فيأمن خروج

= ترك الوضوء من مس الذكر (٨٥)، وابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: الوضوء في مس الذكر - الرخصة في ذلك (٤٨٤)، وذكره المزي في تحفة الأشراف (٤٩١٢).

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الطهارة وستتها.

(٢) رواه مالك من حديث بسرة بنت صفوان في (الموطأ) كتاب الطهارة، باب: الوضوء من مس الفرج (٩١)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (١٨١)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: الوضوء من مس الذكر (١٦٣)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، وستتها، باب: الوضوء من مس الذكر (٤٧٩) وغيرهم.

(٣) تقدم فيما سبق.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: الوضوء من القبلة (١٧٨)، والنمساني في الطهارة، باب: ترك الوضوء من القبلة (١٧٠)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في ترك الوضوء من القبلة (٨٦)، وابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: الوضوء من القبلة (٥٠٢).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: في الوضوء من النوم (٢٠٠).

وَنَوْمٌ مُصْلِّ وَلَنْ رَكِعاً، أَوْ سَاجِدًا عَلَى جِهَةِ السُّنَّةِ. وَاللهُ الْمُوْفَقُ.

فصل

«في ما يوجب الاغتسال»

شيء منه فلا ينتقض وضوءه. رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وهو الصحيح وبهأخذ عامة المشايخ، وذكر القدورى^(١) أنه ينتقض، وهو مروي عن الطحاوى.

(و) منها (نوم مصلٍ ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة)، أي: صفة (السنة)، في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعيه وجافى بطنه عن فخذيه، لقوله ﷺ: «لا يجُب الوضوء على من نام جائساً أو قائماً أو ساجداً، حتى يضع جنبه، فإذا اضطجع، استرخت مفاصله»^(٢)، وإذا نام كذلك [١٣٨] خارج الصلاة فلا ينتقض وضوءه في «ال الصحيح». وإن لم يكن على هيئة سجود، والركوع المستنون، انتقض وضوءه (والله الموفق بمحض فضله وكرمه).

فصل في ما يوجب الاغتسال

باب ما يوجب، يعني: يلزم (الاغتسال)، لما كان سبب وجوب الغسل مختلفاً فيه، تبع ظاهر عبارة «الهداية» بجعله إزالة المني ونحوه سبباً لقوله: المعانى الموجبة للغسل: إزالة المني إلخ، لأنه أظهر وأسهل للمتعلم، وإن كانت هذه المعانى شروطاً للوجوب، لا أساساً [٤٣٦] بإضافة الوجوب إلى الشروط، مجاز كقولهم: صدقة الفطر، لأن السبب يتعلق به انوجود الوجوب، والشرط يضاف إليه الوجود، فشارك الشرط السبب في الوجود، وإن اعترض على «الهداية» بأن هذه المعانى موجبة للجنابة لا للغسل، على المذهب الصحيح عن علمائنا فإنها تنقضه، فكيف توجيه فقد رد بأن المراد وجوب الغسل بهذه المعانى على طريق البدل، وإنما يتوجه ما اعترض به إذا كانت هذه المعانى موجبة لوجود الغسل، لا لوجوبه، ورد أيضاً بأنها تنقض ما كان، وتوجب ما سيكون، فلا منافاة، ولذا كان الأولى أن يقال: سبب الغسل وجوب ما لا يحل مع الجنابة أو إرادته، وإن لم يجب. واعلم أن الكلام على

(١) القدورى: هو أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدورى البغدادى، ولد سنة ٣٦٢ للهجرة) فقيه حنفى، ولد ومات في بغداد، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، توفي سنة ٤٢٨ للهجرة، وصنف المختصر المعروف باسمه «القدورى - ط» في فقه الحنفية ومن كتبه (التجريد) يشتمل على الخلاف بين الشافعى وأبي حنيفة وأصحابه. أ.هـ. الفوائد البهية (٣٠)، والجوامر المضية (٢٤٧/١)، والأعلام (٢١٢/١).

(٢) أخرجه البيهقى في سنته، كتاب الطهارة، باب: ما ورد في نوم الساجد (١٢١/١)، والترمذى يلفظ (إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله). كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من النوم (٧٧)، وأبو داود كتاب الطهارة، باب: في الوضوء من النوم (٢٠٢).

يُفترض الغسل بواحدٍ من سبعة أشياء:

(١) **خروج المني إلى ظاهر الجسد إذا انفصل عن مقره بشهوة من غير جماع.**

الفصل في تفسيره لغة وشريعة وسببه وشرطه ورकنه وستنه وأدابه وصفته وحكمه. أما تفسيره لغة: فهو - بالضم - اسم من الاغتسال، وهو تمام غسل الجسد، واسم للماء الذي يغسل به أيضاً. والضم هو الذي يستعمله الفقهاء أو أكثرهم، لأنّه يجوز فتح العين، كضمها، والفتح أوضح وأشهر عند أهل اللغة. واصطلاحاً: غسل البدن بالماء الطهور من جنابة أو حيض أو نفاس. والجنابة في اللغة: حالة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة، فيصير من قامت به جنباً. يقال: أجب الرجل [٢٣٨ هـ] إذا قضى شهوته من المرأة. وأما سببه فقد علمت أنه إرادة ما لا يحل مع الجنابة أو وجوبه.

وأما شرائطه فتنقسم إلى قسمين: شروط وجوب، وشروط صحة، كما علمتهما في الموضوع. وأما رکنه فعموم ما يمكن من الجسد من غير حرج بالماء الطهور. وأما ستنه، فستذكرها كال موضوع قبله، وأما أدابه، فكما في الموضوع. ويزاد ما ستعلمك قريباً، وأما صفتة فهو فرض في الجنابة والحيض والنفاس، وستة للجمعة ونحوها، ومندوب لمن بلغ بالسن ونحوه كما ستعلمك، وأما حكمه فجعل ما كان ممتنعاً قبله، والثواب في الآخرة بفعله تقرباً.

ثم إنّه حصر موجبات الغسل مع وصفه بقوله: (يُفترض^(١) الغسل بواحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء). منها (خروج المني)، وهو ماء أبيض ثمين ينكسر به الذكر [٢٧٢ هـ] عند خروجه، يشبه رائحة الطلع، ومني المرأة رقيق أصفر (إلى ظاهر الجسد)، لأنّه ما لم يظهر لا حكم له (إذا انفصل عن مقره)، يعني: الصلب (شهوة)، وكان خروجه (من غير جماع)، لأنّ حصل باحتلام، ولو كان أول ما حصل، كبلغ صبي في الأصلح، أو عبث أو فكر، أو نظر، وشرط الشهوة في خروجه، فأعني عن ذكر الدفق، لأنّه إذا وجدت الشهوة كان بدق، وإذا لم توجد الشهوة عند خروجه لا يوجب الغسل عندنا كما إذا ضرب على صلبه، أو حمل شيئاً ثقيلاً، فنزل منه مني بلا شهوة. ويشترط وجود الشهوة عند انفصالة من الصلب، ولا يشترط دوامها إلى انفصالة إلى ظاهر الفرج عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف.

(١) فائدة: ذكر صاحب الخلاصة أن الغسل أحد عشر نوعاً، ضممه منها فريضة وهي الغسل للالتقاء الختانين، ومرة الإنزال والاحتلام، والحيض، والنفاس. وأربعة منها ستة وهي: غسل الجمعة، والعيددين، وعرفة، والإحرام. وواحد واجب وهو: غسل البيت. وواحد مستحب: وهو غسل الكافر إذا أسلم ولم يكن جنباً ولم يغسل ومن أسلم فيه اختلاف المشايخ، وزاد في المحيط: والمجتون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسن وينبغي أن يستحب الاغتسال لصلة الكسوف والاستفقاء وكل ما كان في معنى ذلك لاجتماع الناس. ا.هـ. البناء في شرح الهدایة (٢٨٨/١).

والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية^(١) [وبه]^[١] يؤخذ، وقيل: يلزمها الغسل بالاحتلام من غير رؤية ماء إذا وجدت اللذة، لأن ماءها ينزل من صدرها ^[١/٣٩] إلى رحمها، بخلاف الرجل، حيث يتشرط ظهور المني منه، حقيقة وجه ظاهر الرواية «إن أَمْ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَاءَتِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِنِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى النَّسِيْنِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هُنِّيْ أَخْتَلَمْتُ؟ فَقَالَ: تَعْمَلِي إِذَا رَأَيْتَ الْمَاءَ»^(٢). وكذا «عَنْ خَوْلَةِ بِتِ حَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ، كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ»^(٣). وثمرة الخلاف فيما تقدم، تظهر فيما لو أمسك ذكره، أو ربطه، حتى سكت شهوته، ثم أرسله، فنزل المني، لزمه الغسل عندهما لا عند أبي يوسف، وفيما إذا أمنى بشهوة واغسل من ساعته، وصلى، ثم خرج بقية المني، عليه الغسل عندهما لا عند أبي يوسف، ولا بعد الصلاة بالإجماع، لأنه اغسل للأول، ولا يجب الغسل الثاني إلا بعد خروجه، ولو خرج بعدما باه وارتخي ذكره، أو نام، أو مشئ خطوات كثيرة، لا يجب عليه الغسل اتفاقاً، لأن ذلك يقطع مادة المني الزائل عن مكانه بشهوة، فيكون الثاني زائلاً ^[٤/٣٧] [بغير شهوة، ولو خرج منه بعد البول وذكره منتشر، وجوب الغسل، والفتوى على قول أبي يوسف في الضيف إذا استحيا من أهل البيت، أو خاف أن يقع في قلبه ريبة، بأن طاف حول بيتهما، وعلى قولهما في غير الضيف. وإذا لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني، صار جنباً بالاتفاق، فإذا خشي الريبة يتستر بيتهما أنه يصلبي بغیر قراءة ونية وتحريم فيرفع يديه، ويقوم، ويرکع شبه المصلبي.

مطلوب في حكم الاستمناء بالكف

فرع: لمن به فرط شهوة، وهو عزب الاستمناء لتسكين الشهوة، وينجو رأساً برأس، ولا

(١) ظاهر الرواية: وكتب ظاهر الرواية هي: كتب محمد السنة: وهي المبسوط وسمى الأصل والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والسير بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة).

(٢) رواه البخاري في كتاب الغسل، باب: إذا احتلمت المرأة (٢٨٢)، ومسلم في كتاب الحيض، باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها (٣١٣)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: غسل المرأة «ترى في منامها ما يرى الرجل» (١٩٧)، والترمذمي في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المرأة «ترى في المنام مثل ما يرى الرجل» (١٢٢).

(٣) آخر جه ابن ماجه، كتاب الطهارة وستتها، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل (٦٠٢)، والنمساني، في كتاب الطهارة، باب: غسل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل (١٩٨)، وذكره المزري في تحفة الأشراف (١٥٨٢٧).

(٤) ما بين معقوفين زيادة في م.

(٢) وَتَوَارِي حَشْفَةٍ وَقُدْرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا، فِي أَحَدِ سِينَيَّ آدَمِيَّ حَيٌّ.

يكون مأجوراً. كذا عن أبي حنيفة.

(و) منها (تواري حشفة)، وهو رأس ذكر آدمي حي، خرج به ذكر البهائم، وذكر الميت، والمقطوع [٣٩] والمصنوع من جلد أو غيره على صفة الذكر، والإصبع، وذكر الصبي الذي لا يشهي، بخلاف المراهق في بالغته، فإنه يجب عليها الغسل (أو) تواري (قدرها)، أي: الحشفة (من مقطوعها)، إن كان التواري (في أحد سبلي آدمي حي)، فيجب الغسل عليهما لو مكلفين، ويؤمر به المراهق تخلقاً، ولم نقيد بكونه مشتبه، لأنه لو أولج في صغيرة لا تشتبه ولم يفضها لزمه الغسل، وإن لم ينزل في الصحيح، لأنها صارت من يجامع ولم نعبر بالبقاء الختانين، لأن الحاصل في الفرج محاذاتهما لا التقاءهما لأن ختان الرجل موضع القطع، وهو [ما][١] دون حرة الحشفة، وختان المرأة موضع قطع جلدة منها كعرف الديك، فوق الفرج، وذلك لأن مدخل الذكر هو مخرج المني والولد والحيض، وفوق مدخل الذكر مخرج البول كإحليل الرجل، وبينهما جلدة رقيقة يقطع منها في الختان. فختان المرأة تحت مخرج البول، وتحت مخرج البول مدخل الذكر، فإذا غابت الحشفة في الفرج، فقد حاذى ختنه ختانها، ولكن يقال لموضع ختان المرأة: خفاض، فذكر الختانين بطريق التغليب. ولو لف ذكره بخرقة، وأولج ولم ينزل، فالأصح أنه إن وجد حرارة الفرج وللذلة، وجب الغسل، وإلا فلا، والأحوط وجوب الغسل في [٤٣٨][١] الوجهين، لقوله تعالى: «إِذَا التَّقَىُ
الْخَتَانُ، وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ، وَجَبَ الْغَسْلُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلُ»^(١).

تبنيه: لو أولج، الواضح في فرج ختنى مشكل، أو أولج الختنى المشكل ذكره في فرج أو دبر من مثله، أو غيره، لا يجب الغسل على أحد إلا بالإزال، لجواز أن يكون الختنى الفاعل امرأة، وذكره كالإصبع، وأن يكون رجلاً، ففرجه زائد، وهو كالجرح، فلا يجب بالإيلاج فيه الغسل بمجرده، كذا في «البحر»^(٢) [٤٠١][٣٤٨] عن السراج. قلت: ويشكل عليه معاملة الختنى بالأخر في أحواله، وعليه يلزم الغسل، فليتأمل.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وستتها، باب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (٦١١)، وأخرج البخاري بمعناه باب: «إذا التقى الختانان» (٢٩١)، ومسلم في كتاب الحيض، باب: نسخ «الماء من الماء»، ووجوب الغسل بالبقاء الختانين (٣٤٨).

(٢) البحر: وهو البحر الرائق في شرح كنز الدقائق للعلامة زين العابدين بن نجمي المصري المتوفى سنة سبعين وتسعين للهجرة، شرح فيه كتاب كنز الدقائق للإمام حافظ الدين النسفي ولم يتمه فوصل فيه إلى باب الإجارة الفاسدة. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٥١٥).

(١) العبارة في م فيما بدل ما.

- (٣) وإنزال المني بوطء ميتة أو بهيمة.
 (٤) ووجود ماء رقيق بعد النوم إذا لم يكن ذكره منتشرًا قبل النوم.
 (٥) وجود بلل ظنة ميتاً بعد إفاقته من سكر وإغماء.
 (٦، ٧) وبخوض ونفاس.

(و) منها (إنزال المني بوطء ميتة أو بهيمة)، شرط إنزال المني، لأن مجرد وطئهما لا يوجب الغسل، لقصور الشهوة. (و) منها (وجود ماء رقيق بعد) الانتباه من (النوم)، ولم يذكر احتماماً، عندهما، خلافاً لأبي يوسف، هو يقول: إنه مذى، وأنه لا يوجب الغسل حال اليقظة، فبالأولى عدمه في المنام، وبه أخذ خلف بن أيوب^(١) وأبو الليث^(٢)، لكونه أقيس، ولهما ما رويا أبو داود والترمذى «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذَكُرُ الْاحْتِلَامَ قَالَ: يَغْسِلُ»^(٣). ولأن النوم مظنة الاحتلام، لأنه راحة، فتهيج الشهوة، فيحال عليه، ثم يتحمل أنه كان ميتاً، فرق بواسطة الهواء أو الغذاء، والاحتياط لازم في باب العبادات. وهذا (إذا لم يكن ذكره منتشرًا وقت النوم)، لأن الانتشار قبل النوم سبب لخروج المذى، فيحال عليه، ولو وجد الزوجان، بينهما ماء دون تذكر وتميز بأن لم يظهر غلظه ولا رقته ولا بياضه ولا صفرته ولا طوله ولا عرضه، يجب عليهما الغسل، في الصحيح احتياطاً. (و) منها (وجود بلل [ظنة]^[٤] ميتاً بعد إفاقته من سكر: و) بعد إفاقته من (إغماء)، احتياطاً. (و) منها أنه يفترض الغسل (بخوض) (ونفاس)، أي بخروج دم حيض، أو نفاس إلى فرجها الخارج. وقيل: لا يصح أن يؤولاً بخروج الدم، لأنه لا يجب بخروجه

(١) خلف بن أيوب: هو الإمام المحدث الفقيه مفتى المشرق، أبو سعيد العامري البلخي الحنفي الزاهد، عالم أهل بلخ تفقه على القاضي أبي يوسف، توفي سنة خمس ومائتين على ما صححه الزهير وكان فقيهاً على رأي الكوفيين. ا.ه. سير أعلام البلاء (٩/٥٤١)، وتهذيب التهذيب (٣/١٤٧).

(٢) أبو الليث: هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى أبو الليث، الملقب أيام الهدى: علامة، من آئمة الحنفية من الزهاد المتصوفين، توفي سنة ثلث وسبعين وثلاثمائة، من آثاره: تفسير القرآن - عمدة العقائد - بستان العارفين ط - فضائل رمضان - المقدمة - عيون المسائل - مختلف الرواية - النوازل من الفتوى - أصول الدين - شرح الجامع الصغير - تنبية الغافلين - دقائق الأخبار في بيان أهل الجنة وأهوال النار. ا.ه. سير أعلام البلاء (١٦/٣٢٢)، والأعلام (٨/٢٧).

(٣) آخرجه أبو داود من حديث عائشة في كتاب الطهارة، باب: في الرجل يجد البلل في منامه (٢٣٦)، وابن ماجه بنحوه كتاب الطهارة، باب: من احتلم ولم ير بلاً (٦١٢)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: فمن يستيقظ فيرى بلاً ولم يذكر احتماماً (١١٣)، والدارمى في كتاب الطهارة، باب: من يرى بلاً ولم يذكر احتماماً (٧٦٨). (١/٢٠٨).

(٤) ما بين معقوفين ساقط من النسختين والصواب إثباته.

ولَوْ حَصَلَتِ الأَشْيَاءُ المَذَكُورَةُ قَبْلَ الإِسْلَامِ فِي الْأَصْحَاحِ . وَيُفْتَرَضُ تَفْسِيلُ الْمَيْتِ كِفَايَةً .

فصل

«في ما لا يجب الاغتسال منه»

عَشْرَةُ أَشْيَاءٍ لَا يُغَتَّسِلُ مِنْهَا: مَذْيٌ

الفصل، وإنما يجب عند انقطاعه وهو اختيار مشايخ بخاري [٤٣٨ بـ]. وفيه نظر، إذ الانقطاع طهارة، ويستحيل أن توجب الطهارة طهارة، وإنما يوجبها الخارج النجس، وهو اختيار الكرخي، وعامة العراقيين. وإنما لا يغتسل قبل الانقطاع لعدم الفائدة باستمرار الدم [٤٠ بـ]، لا لأنه لا يرفع الحدث المتقدم. وحاصله أن الحيض أو النفاس موجب بشرط الانقطاع، والتحقيق أنه سبب للاتصال بالحدث، وانقطاعه شرط لتبقى طهارة الاغتسال، وبسبب وجوبه إرادة أو وجوب ما لا يحل معه، كما تقدم. (و) يفترض الاغتسال في جميع موجباته، و (لو حصلت الأشياء المذكورة قبل الإسلام في الأصح)، لبقاء صفة الجنابة ونحوها بعد الإسلام، ولا يمكن أداء المشروط بزوال الجنابة وما في معناها إلا به، فيفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند إرادة الصلاة ونحوها، لقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيهَا الَّذِينَ مَأْمُونُوا إِذَا فَتَنُّتْ إِلَى الْأَصْلَوَةِ﴾ [السائد: ٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بالتشديد أي يغتسلن، فلو لا أن الفصل فرض، لما منع عن حقه، وهو الوضوء، إلى غاية الفصل، وحرم عليها تمكينه ضرورة، فإذا انقطع وجب عليها تمكينه من حقه، ولا تتوصل [إليه]^(١) إلا بالاغتسال، فيجب كوجوبه، ووجوب الاغتسال فيما دون العشرة، يلزمها فيها أيضاً بدلة النص، لأن وجوب الفصل باعتبار الخروج عن الحيض، وقد وجد، وافتراض الاغتسال من النفاس بالإجماع. (ويفترض تفسير الميت) المسلم (كفاية)، وسنذكره في محله إن شاء الله تعالى.

فصل: عشرة أشياء لا يغتسل منها

(مذبي)، وهو ماء أبيض رقيق، يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، وهو أغلب في النساء من الرجال، ويسمى في جانب النساء: قذبي - بفتح القاف والذال المعجمة - وفي المذبي ثلاث لغات، ياسكان الذال، وتخفيض الياء، ويكسر الذال، وتشديد الياء وهاتان المشهورتان ولكن التخفيض أفعص وأكثر والثالثة بكسر الذال

(١) ما بين معاكوفتين زيادة في مـ.

وَوَذِي وَاحْتِلَامٍ بِلَا بَلَلٍ، وَوِلَادَةً مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا دَمَ يَغْدَهَا فِي الصَّحِيفَحِ، فَإِيلَاجٌ بِخَرْقَةٍ
مَانِعَةٌ مِنْ وُجُودِ اللَّذَّةِ، وَحَقْنَةٌ، وَإِذْخَالٌ إِصْبَعٍ وَنَحْوِهِ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، وَوَطْءٌ بِهِيمَةٍ أَوْ
مِيَةٍ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ، وَإِصَابَةٌ يُكْرِي لَمْ تَرُلْ بَكَارِتُهَا مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ.

واسكان الياء ويقال: مذى بالتحفيف وأمذى ومذى بالتشديد، والأول أفصح.

(و) منها، (وذى)، وهو ماء أبيض كدر ثخين [١/٤١] يشبه المني في الشخانة، ويخالفه في الكدرة [١/٣٩]، ولا رائحة له، ويخرج عقب البول، إذا كانت الطبيعة مستمسكة، وعند حمل شيء ثقيل، وقد يسبق البول، ويخرج قطرة أو قطرتين، أو نحوهما، وأجمع العلماء على أنه لا يجب الغسل بخروج المذى والودي، وهو بإسكان الدال المهملة، وتحفيف الياء، ولا يجوز عند جمهور أهل اللغة غير هذا، يقال: وَدِي بِتَحْفِيفِ الدَّالِ، وَوَدِي وَوَدِي
بِالْتَّشَدِيدِ. والأول أفصح، (و) منها (احتلام بلا بلل)، والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية، لما قدمناه^(١) من حديث أم سليم رضي الله عنها. (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها، في الصحيح)، وهو قول أبي يوسف ومحمد آخرًا، لتعلق الغسل بالنفاس، ولم يوجد حقيقة، والوضوء لازم عليها للرطوبة الموجودة بالولادة. وقال أبو حنيفة رحمه الله: عليها الغسل، وإن لم تر دمًا احتياطًا، لعدم خلوها عن قليل دم ظاهراً كما تقدم. (و) منها (إيلاج بخرقة مانعة من وجود اللذة)، هذا على الأصح. وقدمنا لنزوم الغسل به احتياطًا. (و) منها (حقنة) لأنها لإخراج الفضلات، لا لقضاء الشهوة. (و) منها (إدخال إصبع، ونحوه) كشبه ذكر مصنوع من جلد أو خشب (في أحد السبيليين)، على المختار، ولقصور الشهوة، كإتيان البهائم. وقال شارح «المنية»: الأولى بإيجاب الغسل بإدخال الإصبع في قبل المرأة، لغلبة الشهوة دون الذير، وهو بحث منه، (و) منها (وطء بهيمة أو) امرأة (ميته من غير إزال)، لعدم كمال سببه، وليس الإزال غالباً هنا ليقام سببه، وهو الإيلاج مقام الإزال، (و) منها (إصابة بكر لم تزل) الإصابة (بكاراتها، من غير إزال)، لأن البكارية تمنع التقاء الختانيين، كذا في «البزارية» وغيرها. ولو جوّعت فيما دون الفرج، ودخل المني فرجها، لا يلزمها [٤١/٢] الغسل ما لم تجبل، لأن الجبل دليل إزالتها، ولو اغتسلت بعد الجماع، ثم خرج منها المني، إن كان منه لا يلزمها الغسل لأن الخارج إذا لم يكن من المرأة، كان بمنزلة البول.

(١) انظر صفحة (٩٢).

فصل

«في بيان فرائض الغسل»

يُفترض في الاغتسال أحد عشر شيئاً: غسل الفم، والأنف، والبدن

فصل: في فرائض الغسل بعد الوضوء اقتداء بالكتاب العزيز

لأن الحاجة إلى الوضوء أكبر، أو لأن محله جزء البدن، ومحل [٣٩] الغسل كله، والجزء قبل الكل، ولأنه بين تقديم الوضوء على الغسل.

(يفترض في الاغتسال) من الجنابة والحيض والنفاس (أحد عشر شيئاً)، وكلها ترجع إلى شيء واحد، وهو عموم الماء ما أمكن من الجسد، بلا حرج، ولكن ذكر التي عدها تسهيلاً وإيقاظاً لما يلزم غسله.

منها (غسل الفم والأنف)، وهو فرض اجتهادي لاختلاف العلماء، لقول الإمام الشافعي رحمة الله بسننته غسلهما، ولنا قوله تعالى: «وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهِرُوا» [المائدة: ٦] أي: فاغسلوا أجdanكم، (والبدن) يتناول الظاهر والباطن، وما فيه حرج سقط للضرورة، وهمما يغسلان عادة وعبادة نفلاً في الوضوء وفرضاً في التجasse الحقيقة، فيشتملهما نص الكتاب، وهو صيغة مبالغة، وقوله عليه السلام: «اتخث كُلْ شَعْرَةً جَنَابَةً، فَبِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْفُوا الْبَشَرَةَ»^(١) رواه الترمذى من غير معارض. وقوله عليه السلام: «مَنْ تَرَكَ شَعْرَةً مِنْ جَسَدِه لَمْ يَغْسِلْهَا، فَعُلِّبَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ». قال علي رضي الله عنه: «فَمَنْ ثُمَّ عَادَتْ شَعْرِي وَكَانَ يَجُزُهُ»^(٢).

وكونهما من الفطرة لا ينبغي الوجوب، لأنها الدين، وهو أعم منه، فلا يعارض بخلافهما في الوضوء، لأن الوجه هو ما يقع به المواجهة، ولا تكون بداخل الأنف والفم، والبدن عطف عام على خاص. وقدمنا الإشارة إلى اشتراط زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد وعموم الاستيعاب، فلو شرب الماء عن مستوى الفم أجزاء، والأفضل إلقاء الماء، لكونه مستعملأً، فيكره [٤٢] شريه، لأن الصحيح أن الميج، وهو إلقاء الماء بعد إدارته في الفم، ليس شرطاً في المضمضة، ولو كان سبئه مجوفاً أو بين أسنانه طعام رطب يجزئه، لأن

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة (٥٩٧)، وأبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كتاب الطهارة، باب: في الغسل من الجنابة (٢٤٨)، وضعفه، والبيهقي في كتاب الطهارة، باب: تخليل أصول الشعر بالماء وإ يصله إلى البشرة (١/١٧٥)، وأخرج بنحوه الطبراني في الكبير (٤/٣٩٨٩)، وضعفه البغوي في مصابيح السنة (٤/٢١٦) (٣٠٤).

مَرْأَةٌ، وَدَاخِلٌ قُلْفَةٌ لَا عُسْرَ فِي فَسْخِهَا، وَسُرَّةٌ، وَثَقِيبٌ غَيْرُ مُنْضَمٌ وَدَاخِلٌ المَضْفُورِ مِنْ شَغْرِ الرَّجُلِ مُطْلِقاً، لَا المَضْفُورُ مِنْ شَغْرِ الْمَرْأَةِ إِنْ سَرَّى الْمَاءُ فِي أَصْوْلِهِ

الماء لطيف يصل إلى كل موضع غالباً، والاحتياط إخراجه، والدرن اليابس في الأنف كالخبز الممضوغ والعجين، يمنع تمام الغسل، كجلد سمك لصق به، ولا يمنع ما على ظفر الصباغ، وعليه الفتوى. وكذا ما بين الأظفار، سواء فيه المدني والقروي، على الصحيح، وكذا خراء البراغيث وونيم الذباب، أي زرقه لا يمنع. ويجب تحريك الخاتم الضيق والقرط وإذا لم [١٤٠] يكن في الثقب قرط فدخله الماء أجزاء، ولا يتكلف الإدخال غير الماء كعود، ويلزمها غسل فرجها الخارج، لأنه كالفهم، لا الداخل، لأنه كالحلق، فلا تدخل إصبعها فيه، ولا يضر اتصال قشرة قرحة برأته ولم ينفصل الجلد، سوى مخرج القبيح. وإن لم يصل الماء إلى ما تحتتها لعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر للضرورة. ويغسل (مرة) واحدة مستوعبته، لأن الأمر لا يقتضي التكرار (و) يفترض غسل (داخل قلفة لا عسر في فسخها)، على الصحيح، وأما إذا تعدد فسخها، أو تعسر فلا يكلف به، كثقب انضم للحرج، والقلفة الجلدة الساترة للحشنة، والختان قطعها للسنة.

(و) يفترض غسل داخل (سرة) مجوفة، لأنه من ظاهر الجسد، ولا حرج في إيصال الماء إليه، (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الحرجة فيه أيضاً بإيصال الماء إليه، (و) يفترض غسل (داخل المضفور من شعر الرجل)، ويلزم حلّه وغسله (مطلقاً) على الصحيح، سواء سرى الماء في أصوله أو لم يسر، لكنه ليس زينة له، فلا حرج في نقضه، (لا) يفترض نقض (المضفور من شعر المرأة، إن سرى الماء في أصوله) اتفاقاً، لحديث أم سلمة رضي الله عنها: «أَتَهَا قَالَتْ: ثُلْتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ [٤٢/ب] أَشْدُ ضَفْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِيُشَنَّ الْجَنَّاتِيَّةَ؟ قَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيْكَ أَنْ تَخْتِنِي عَلَى رَأْسِكِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تَفْيِضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكِ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِيْنَ»^(١). ولأن في النقض حرجاً عليها. وفي الحلق مثله فسقط، بخلاف الرجل، وبخلاف ما إذا كان شعرها ملبداً أو غزيراً، لعدم وصول الماء إلى أصوله، وقوله: إن سرى الماء في أصوله، ينفي وجوب بلذواهها، وإناء شعرها، وهو الأصح، لحديث أم سلمة، وفي «الهداية»: هو الصحيح. وهو احتراز عن المسترسل من شعر الرجل، فإنه يفترض إيصال الماء إليه، هو الصحيح، قاله في شرح «المتنية» عملاً بمقتضى المبالغة، في الآية مع عدم الضرورة، وهو احتراز أيضاً عن قول بعضهم يجب بلذها، لقوله عليه السلام: «فَبُلُّوا الشَّغْرَ»^(٢). وعما روى الحسن عن أبي حنيفة أنها تبل ذواهها ثلاثة مع كل بلة عصرة

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة، باب: تخليل أصول الشعر بالماء وإيصاله إلى البشرة (١٧٥/١).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب: حكم ضفائر المفترضة (٣٣٠)، والترمذني، كتاب الطهارة، باب: هل =

وَيَشْرَةُ الْلِّحَيَّةِ، وَبَشْرَةُ الشَّارِبِ، وَالْحَاجِبِ، وَالْفَرْجِ الْخَارِجِ.

فصل

«في بيان سنن الغسل»

يُسَنُّ فِي الْأَغْتِسَالِ أَثْنَا عَشَرَ شَيْئًا:

[٤١/ب] ليبلغ الماء شعب قرونها، وعما في «صلوة البقالي» الصحيح أنه يجب غسل الذوائب، وإن جاوزت القدمين، لأن حديث أم سلمة صريح في عدم التنقض فقط، وهذا، أي: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَبَلَّوْا الشَّعْرَ»^(١) ناطق بيدها، مع عدم لحقوق الحرج فيه، ولهذا وجوب غسل المنقوض من شعرها، لعدم الحرج في إيصال الماء إلى أثنائه كاللحية، ولأنه من بدنها، نظراً إلى أصوله، قلنا: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا يَكْفِيْكَ أَنْ تَخْيِنَ عَلَى رَأْسِكِ...»^(٢) صريح في عدم بل الذوائب، لأنها ليست على الرأس حتى لا يصح مسحها عن فرض الممسوح من الرأس، فإن قيل: قوله تعالى: «فَاطَّهُرُوا»^(٣) يتناول الجمع جميع البدن، وليس الشعر من البدن من كل وجه، بل هو متصل به، نظراً إلى أصوله، ومنفصل عنه، نظراً إلى أطرافه، فعملنا بأصله في حق من لا يلحقه الحرج، وبطرقه في حق من يلحقه الحرج، والضفيرة [٤٢/أ] - بالضاد المعجمة - الذوابة، وهي الخصلة من الشعر، والضفر فتل الشعر وإدخال بعضه في بعض، ولا يقال: بالظاء المشالة.

تبنيه: ثمن ماء غسل المرأة ووضوئها على الزوج، وإن كانت غنية، كماء الشرب، لأنه مما لا بد منه مطلقاً، وبعضهم قال: إذا كان انقطاع الحيض لأقل من عشرة، فعلى الزوج، لاحتياجه إلى وطتها بعد الغسل، وإن كان لعشرة، فعليها، لأنها هي المحتاجة للصلاة. (و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها، ولو كانت كثيفة كثة، نصّ عليه ثلاثة يتولهم أن حكمها حكم الموضوع، والفرق أن اللحية الكثيفة تحصل المواجهة بظاهرها، لا بباطنها، فلا يكلف في الوضوء لغسل غير ظاهرها، وأما في الاغتسال من الجنابة فهو فرض، لقوله تعالى: «فَأَطَّهُرُوا»^(٤) [المائدة: ٦] ولحديث أم سلمة المتقدم. (و) كذلك (بشرة الشارب)، وبشرة (الجاجب)، وشعرهما، (والفرج الخارج) لا الداخل، لما قدمناه.

فصل في سنن الاغتسال

(يسن في الاغتسال أثنا عشر شيئاً) [٤١/ه] منها: (ابتداء البسملة)، لعموم الحديث «كُلُّ

تُنْفَضُّ الْمَرْأَةُ شَعْرُهَا عَنْ الْغَسْلِ (١٠٥)، وَأَبْرُدَادُوكَتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابٌ: فِي الْمَرْأَةِ مَلَّ تُنْفَضُّ شَعْرُهَا عَنْ

الْغَسْلِ (٢٥١)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١١٩٨)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٤٦).

(١) و (٢) تقدم تخريراً جهما.

الابتداء بالشُّنْمِيَّةِ، والثُّنْيَةِ، وغَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ، وغَسْلُ نَجَاسَةِ لَوْ كَانَتْ بِانفِرَادِهَا، وغَسْلُ فَرْجِهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَوْضُونِهِ لِلصَّلَاةِ، فَيَثْلُثُ الغَسْلَ، وَيَمْسَحُ الرَّأْسَ، وَلِكُنَّهُ يُؤْخِرُ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ إِنْ كَانَ يَقْفُ في مَحَلٍ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ،

أمر ذي بَأْلٍ^(١)، (و) الابتداء (بالنية)، ليكون فعله قربة يثاب عليها كالوضوء. ويسن في الابتداء غسل اليدين إلى الرسغين، لقوله عليه السلام: «وَغَسْلُ نَجَاسَةِ لَوْ كَانَتْ عَلَى بَدْنِهِ (بانفرادها)، يَقْلِلُ فِي الْمَاءِ، وَيَطْمَئِنُ بِزَوْلِهَا، قَبْلَ أَنْ تَشْيَعَ عَلَى الْجَسَدِ. (وَغَسْلُ فَرْجِهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَذَلِكَ لِيَطْمَئِنَّ بِوَصْولِ الْمَاءِ إِلَى الْجَزْءِ الَّذِي يَنْضُمُ مِنَ الْفَرْجِ، حَالَ الْقِيَامِ، وَيَنْفَرِجُ حَالَ الْجَلْوَسِ، (ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَوْضُونِهِ لِلصَّلَاةِ، فَيَثْلُثُ الغَسْلَ، وَيَمْسَحُ الرَّأْسَ) فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَقِيلَ: لَا يَمْسَحُهَا، لَأَنَّهُ يَصْبُرُ عَلَيْهَا الْمَاءَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ، لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تَوَضَّأَ قَبْلَ الْأَغْتِسَالِ وَضُوءَةً لِلصَّلَاةِ»^(٢). وَهُوَ اسْمُ لِلْغَسْلِ وَالْمَسْحِ، (ولِكُنَّهُ يُؤْخِرُ غَسْلَ الرِّجْلَيْنِ، إِنْ كَانَ يَقْفُ) حَالَ الْأَغْتِسَالِ [٤٣/ب] [في محل يجتمع فيه الماء)، لأنَّه لا يحتاج إلى غسلهما ثانيةً عن غسالته، ولما روَى السَّتَّةُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «حَدَّثَنِي خَالِتِي مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَذَّتِنِي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَّلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَيْنِ ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَّلَهُ بِشَمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشَمَالِهِ الْأَرْضَ، فَدَلَّكَهَا دَلْكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَةً لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلْءَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ غَسَّلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَسْحَى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَغَسَّلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتَهُ بِالْمَنِيْنِ، فَرَدَّهُ»^(٣). ولكن قال الشيخ أَكْمَلُ الدِّينِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْعِنَايَا»^(٤): «قَالَتْ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَةً لِلصَّلَاةِ غَيْرِ رِجْلَيْهِ»^(٥) انتهى.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرج البخاري في كتاب الغسل باب: الروضه قبل الغسل (٢٤٨)، ومسلم في كتاب العيض، باب: صفة غسل الجنابة (٣١٦)، وأبو داود، باب: في كتاب الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (٢٤٢)، والترمذى في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الغسل من الجنابة (٤٠٤)، وابن حبان في صحيحه (١١٩٦).

(٣) أخرج البخاري من حديث ابن عباس عن خالته ميمونة مطرولاً في كتاب الطهارة، باب: العمضة والاستنشاق من الجنابة (٢٥٩)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب: صفة غسل الجنابة (٣١٧)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: غسل الرجلين في غير المكان الذي يغسل فيه (٢٥٣)، وأبو داود بنحو لفظ مسلم في كتاب الطهارة، باب: الغسل من الجنابة (٢٤٥).

(٤) هو محمد بن أحمد البارقي الرومي الحنفي (أَكْمَلُ الدِّينِ) فقيه أصولي فرضي متكلم مفسر محدث، نحوه، ولد سنة بضع عشرة وسبعيناً، وتوفي سنة ست وثمانين وسبعيناً، من آثاره: العناية في شرح الهدایة في فروع الفقه الحنفي، وهو شرح جليل معتبر. ١.هـ. كشف الظنوں (٢٠٣٥/٢)، والفوائد البهیة (١٩٧)، معجم المؤلفین (١١١/٢٩٨).

(٥) أخرج النمساني في كتاب الطهارة، باب: إعادة الجنب غسل يده بعد إزالة الأذى عن جسده (١٣٤/١)، وابن =

وقال القاضي عياض^(١) في «شرح مسلم»: ليس فيه، أي: في حديث ميمونة، تصريح، بل هو محتمل، لأن قولها: توضأ وضوءه للصلة الأظهر فيه إكمال وضوئه، وقولها آخرًا: ثم تنحى فغسل رجلية يحتمل أن يكون لما نالهما من تلك البقعة. انتهى.

وقال صاحب «البحر»: فعلى هذا يغسلهما بعد الفراغ من الغسل مطلقاً، سواء غسلهما [٤١/ب] قبله أولاً، سواء أصابهما طين أو لا، ثم لا يخفى تعين غسلهما في حق الواحد منها بعد الفراغ من الغسل إذا كانتا في مستنقع الماء، وكان على البدن نجاسة، من مني أو غيره، والله سبحانه وتعالى أعلم. انتهى.

وقال التوسي^(٢) رحمه الله في رده على المنديل: استحباب ترك تنشيف الأعضاء، وقال الإمام: لا خلاف في أنه لا يحرم تنشيف الماء عن الأعضاء ولا يستحب، ولكن هل يكره؟ فيه خلاف بين الصحابة. وقال القاضي: يحتمل رده للمنديل لشيء رأه أو لاستعجاله في الصلاة، أو توافضاً وخلافاً لعادة أهل الذمة، ويكون الحديث الآخر في «أنه كانت له جزفة [٤٤/١] يتنفس بها» عند الضرورة وشدة البرد، ليزيد برد الماء عن أعضائه. انتهى.

والمنقول في «معراج الدراء» وغيرها، أنه لا بأس بالتمسح بالمنديل للمتوضئ والمغسل، إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ويستقصي فيبقى أثر الوضوء على أعضائه، ولم نر من صرح باستحبابه إلا صاحب «منية المصلي»^(٣)، فقال: ويستحب أن يمسح بمنديل بعد الغسل. انتهى.

= جان في صحيحه (١١٩١).

(١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون البصري السبتي أبو الفضل: عالم المغرب وأمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولد قضاء سبعة وفيها ولد سنة ست وسبعين وأربعين، ثم قضاء غرباطة، وتوفي بمراكنش مسموماً سنة أربع وأربعين وخمسة، من آثاره: الشفاعة بتعريف حقوق المصطفى والغنية - وترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك - شرح صحيح مسلم - مشارق الأنوار في الحديث. الإلعام إلى معرفة أصول الرواية وتفيد السمع في مصطلح الحديث، وكتاب التاريخ وغيرها، ١.هـ. الأعلام (٩٩/٥)، وكشف الظنون (٥٥٧/١).

(٢) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن العزماني الحوراني الشافعي أبو زكريا، محيي الدين علامه بالفقه والحديث، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وتوفي في نوا (من قرى حوران) سنة (٦٧٦هـ)، من آثاره: تهذيب الأسماء واللغات - منهاج الطالبيين - الدافت - تصحيح التبيه - المنهاج في شرح صحيح مسلم - التقريب والتيسير - حلية الأبرار يُعرف بالأذكار النبوية وغيرها كثير. ١.هـ. الأعلام (١٤٩/٨)، ومجمع المؤلفين (٢٠٢/١٣).

(٣) هو محمد بن محمد بن علي الكاشغري فقيه أصله من كاشغر أبو عبد الله فقيه مفسر، صوفي، واعظ لغوي، نحوى جاور مكة وقدم اليمن فأقام بتعز. ولد سنة (.....)، وتوفي سنة خمس وسبعين للهجرة، من آثاره: مجمع الغرائب ومنبع العجائب، وتأج السعادة، ومنية المصلي، وغنية المبتدى في فروع الفقه الحنفي، وقد شرح ابن أمير حاج وسماه (حلبة المجلبي وبغية المبتدى في شرح منية المصلي)، وشرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي سماه «غنية المتملى». ١.هـ. كشف الظنون (١٨٨٦/٢)، ومجمع المؤلفين (٢٤٩/١١).

ثُمَّ يَفِيضُ الماءُ عَلَى بَدْنِهِ ثَلَاثَةً، وَلَوْ أَنْغَمَسَ فِي الْمَاءِ الْجَارِيِّ أَوْ سَا فِي خَكْمِهِ، وَمَكْثَ قَعْدَ أَكْمَلَ الشَّيْءَ، وَبَيْتَدِيءُ فِي صَبِّ الْمَاءِ بِرَأْسِهِ، وَيَغْسِلُ بَعْدَهَا مِنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ، وَيَذْكُرُ جَسَدَهُ، وَيُؤَالِي غَسْلَهُ.

فصل

«في آداب الغسل ومكر وهااته»

وَآدَابُ الْأَغْتِسَالِ هِيَ آدَابُ الْوُضُوءِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ الْقِبْلَةَ، لَأَنَّهُ يَكُونُ

واستدل له «شارح المنية الحلبـي»، بما روتـه عائشـة رضـي الله عنـها: «قـالت: كـان لـلـثـيـبي بـطـيـلة خـرـفة يـخـسـف بـهـا بـعـد الـوـضـوء»^(١) رواه الترمذـي، وهو ضعـيف. ولـكن يـجوز العـمل بالـضـعـيف فـي الـفـضـائل. اـنـتـهـى. وـلا يـخفـى أـنـ الـمـدـعـى التـشـيـف بـعـد الـغـسـل، وـالـمـرـوـي فـي الـوـضـوء.

(ثـم يـفـيـض الـمـاء عـلـى بـدـنـه ثـلـاثـة)، يـسـتوـعـبـ الـجـسـد بـكـلـ وـاحـدـةـ مـنـهـا، وـالـتـشـلـيـثـ سـنـةـ، لـحـدـيـثـ مـيـمـونـة^(٢). كـذـا اـسـتـدـلـ بـهـ الـأـئـمـةـ، وـفـي التـصـرـيـحـ بـأـنـهـ بـطـيـلةـ أـفـرغـ عـلـى رـأـسـهـ ثـلـاثـ حـفـنـاتـ وـلـيـسـ فـيـ التـصـرـيـحـ بـفـعـلـهـ ثـلـاثـ بـعـدـهـ فـيـ سـائـرـ جـسـدـهـ لـفـولـهـاـ ثـمـ غـسـلـ سـائـرـ جـسـدـهـ ثـمـ تـنـحـىـ، إـلـاـ أـنـ يـقاـلـ: لـمـ ذـكـرـتـ التـشـلـيـثـ فـيـ الرـأـسـ اـكـفـتـ بـهـ عـنـ ذـكـرـهـ فـيـ باـقـيـ الـجـسـدـ.

(ولـوـ انـغـمـسـ) الـمـغـتـسـلـ (فـيـ الـمـاءـ الـجـارـيـ، أـوـ انـغـمـسـ فـيـ (ـمـاـ) هـوـ (ـفـيـ حـكـمـهـ)، أـيـ: الـجـارـيـ، كـالـعـشـرـ فـيـ الـعـشـرـ، (ـوـمـكـثـ) مـنـغـمـساـ قـدـرـ الـوـضـوءـ وـالـغـسـلـ، أـوـ مـكـثـ فـيـ الـمـطـرـ كـذـلـكـ، وـلـوـ لـلـوـضـوءـ فـقـطـ، فـقـدـ أـكـمـلـ السـنـةـ، لـحـصـولـ الـمـبـالـغـةـ [٤٢/١] بـذـلـكـ، كـالـتـشـلـيـثـ.

(وـمـبـتـدـيـءـ فـيـ) حـالـ (صـبـ الـمـاءـ بـرـأـسـهـ)، لـمـ روـيـناـ، (وـيـغـسـلـ بـعـدـهـاـ) أـيـ: الرـأـسـ (ـمـنـكـبـهـ الـأـيـمـنـ، ثـمـ الـأـيـسـرـ)، لـاستـحـبابـ الـتـيـامـنـ، وـهـوـ قـوـلـ شـمـسـ الـأـئـمـةـ الـحـلـوـانـيـ: (وـ) يـسـنـ أـنـ (ـيـذـلـكـ) كـلـ أـعـضـاءـ (ـجـسـدـهـ) فـيـ الـمـرـةـ الـأـوـلـىـ، لـيـعـمـ الـمـاءـ الـبـدـنـ فـيـ الـمـرـتـيـنـ الـأـخـيـرـيـنـ، وـلـيـسـ الدـلـلـ بـوـاجـبـ فـيـ الـغـسـلـ إـلـاـ فـيـ روـاـيـةـ عـنـ أـبـيـ يـوـسـفـ لـخـصـوصـ صـيـغـةـ أـظـهـرـهـاـ فـيـهـ، بـخـلـافـ الـوـضـوءـ، فـإـنـهـ بـلـفـظـ [٤٢/٢] اـغـسـلـوـاـ. وـلـمـ فـرـغـ مـنـ بـيـانـ سـنـنـ الـغـسـلـ شـرـعـ فـيـ بـيـانـ آـدـابـهـ، فـقـالـ:

فصل: وآداب الاغتسال

هي (آداب الوضوء)، وقد علمتها، (إلا أنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله، (لأنه يكون

(١) أخرجه الدارقطني في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان لرسول الله بطيلة خرفة يشف بها بعد وضوئه كتاب الوضوء، باب: التشييف من ماء الوضوء (١١٠).

(٢) تقدم تخريرجه.

غالباً مع كشف العورة. وذكره فيه ما كُرِّه في الوضوء.

غالباً مع كشف العورة)، حتى إذا كان مستوراً بيازار، فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقاً، سواء كان من كلام الناس، أو غيره أما كلام الناس فلكراهته حال الكشف، وأما الدعاء فلأنه في مصب الماء المستعمل [ومحل الأقدار والأحوال ويستحب أن يغتسل في^[١]] محل لا يراه أحد ممن لا يحل له النظر إلى عورته، لاحتمال بذلة العورة حال الاغتسال واللبس، ولقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ حَبِّيَ سَيِّرَ، يُحَبُّ الْحَبِّيَ وَالسَّيِّرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَخْدُوكُمْ فَلْيَسْتَيْرَ»^(١). رواه أبو داود. وإذا لم يجد ستراً عند الرجال، يغتسل، ويختار ما هو أستر. والمرأة بين النساء كذلك، وبين الرجال تؤخر، ونظمه ابن وهبان^(٢) بقوله:

وغسل على شخص وما تم ستراً ف يأتي به في القوم لا يتأخر
وليس كالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال تؤخر
وإذا كشف إزاره في الحمام لغسله وعصره لا يأثم، لعدم إمكان تطهيره بدونه، والإثم على الناظر. وقيل: لا يجوز التجرد في بيت الحمام الصغير لعصر إزاره، أو لحلق عانته. وقيل: يجوز في المدة اليسيرة، وقيل: لا بأس به. وقيل: يجوز أن يتجرد للغسل، ويجرد زوجته للجماع أيضاً، إذا كان البيت صغيراً مقدار خمسة أزرع أو عشرة، ويستحب أن يصله بسبحة كما تقدم في الوضوء، لأن فيه الوضوء وزيادة. (ويكره فيه ما كره في الوضوء)، ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم. ونقل الإجماع على عدم لزوم تقدير الماء للغسل [٤٤٢ بـ]
والوضوء، لأن طباع الناس وأحوالهم مختلف، فتجوز الزيادة على الصاع في الغسل، وعلى [٤٤٥ هـ] المد في الوضوء، بما لا يؤدي إلى الوسوسة.

(١) أخرجه النسائي في كتب الغسل، باب: الاستئثار عند الغسل (٤٠٦)، وأبو داود في كتاب الحمام، باب: النهي عن التعرى (٤٠١٢)، وأحمد بن حنبل (٤٢٤/٤).

(٢) هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهب الحارثي الدمشقي أمين الدين: فقيه حنفي أديب ولبي قضاء حماة، وتوفي في نحو الأربعين من عمره سنة ثمان وستين وسبعين للهجرة، من آثاره: قيد الشرائد وعقد القلائد - أحسن الأخبار في مجالس السيدة الأخيار - امثال الأمر في قراءة أبي عمرو. ا.هـ. شذرات الذهب (٦/٢١٢)، والأعلام (٤/١٨٠).

(١) ما بين معقوفين ساقط من ح.

فصل

«في الأغسال الـ سنونـة، والمندوبة»

الأغسال المسنونة:

يُسَنُ الاغتسال لأربعة أشياء: صلاة الجمعة، ...

فصل: يسن الاغتسال لأربعة أشياء

منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعَمْتُ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ»^(١). وهو ناسخ لظاهر قوله ﷺ: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ»^(٢)، وقوله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣) أو نقول: هو منه للحكم بانتهاء عنته. والدليل على تأخره، ما رواه أبو داود عن عكرمة «أَنَّ أَنَّاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جَاءُوا فَقَالُوا: يَا أَبْنَى عَبَّاسَ، أَتَرَى الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبًا؟ فَقَالَ: لَا، وَلِكُلِّهِ أَطْهَرٌ وَخَيْرٌ لِمَنْ اغْتَسَلَ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ، فَلَيَسْ بِوَاجِبٍ، وَسَأَخْبِرُكُمْ كَيْفَ بَدَا الْغُسْلُ، كَانَ النَّاسُ مَجْهُوِّذِينَ يَلْبِسُونَ الصُّوفَ، وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ، وَكَانَ مَسْجِدُهُمْ ضَيْقًا، مُقَارِبُ السَّقْفِ، إِنَّمَا هُوَ عَرِيقٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ حَارٍ، وَعَرَقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ، حَتَّى ثَارَتْ مِنْهُمْ رِيَاحٌ آذَى بَعْضَهُمْ بِذَلِكَ بَعْضًا، فَلَمَّا وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ الرِّيَاحِ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمُ فَاغْتَسِلُوا وَلَيْسَ أَحَدُكُمْ أَمْثَلَ مَا يَجِدُ مِنْ دُهْنِهِ وَطَنِيهِ. قَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ، وَلِيُسُنُوا عَيْنَ الصُّوفِ، وَكَفُوا الْعَمَلَ، وَوُسْعُ مَسْجِدُهُمْ، وَذَهَبَ بَعْضُ الَّذِي كَانَ

(١) رواه أبو داود من حديث سمرة بن جندب، كتاب الطهارة، باب: الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٤)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (١٣٧٩/٩٤/٣)، والترمذني في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرخصة يوم الجمعة (٤٩٧)، وقال: حديث حسن، وفي الباب من أبي هريرة وعائشة وأنس ورواه الدارمي في السنن، كتاب الصلاة، باب: الغسل يوم الجمعة (١٥٠٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٩)، ومسلم في كتاب الجمعة (٨٤٦)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: الغسل يوم الجمعة (٣٤١)، والنمساني في السنن في كتاب الجمعة، باب: إيجاب الغسل يوم الجمعة (١٣٧٦/٩٣/٣)، وأ ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة (١٠٨٩)، وأ ابن حبان في صحيحه (١٢٢٨)، وأ ابن خزيمة في صحيحه (١٧٤٢).

(٣) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر في كتاب الجمعة، باب: فضل الغسل يوم الجمعة (٨٧٧)، ومسلم في كتاب الجمعة (٨٤٤)، والنمساني في كتاب الجمعة، باب: الأمر بالغسل يوم الجمعة (١٣٧٥)، وأ ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة (١٠٨٨)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: الغسل يوم الجمعة من حديث سيدنا عمر (٣٤٠)، وأ ابن حبان في صحيحه (١٢٢٤).

وصلة العينين، وللإحرام، وللحاج في عرفة بعد الرّواي.

يؤذني بغضهم بغضًا من العرق»^(١) انتهى.

وأما كون الغسل للصلوة لا ليومه فهو قول أبي يوسف لأن الصلاة أفضل من الوقت وقيل: لليوم وهو قول الحسن، وثمرته، تظهر فيمن اغتسل، ثم أحدث، وتوضأ، وصلى الجمعة، ولا يكون له فضل غسل الجمعة، عند أبي يوسف، خلافاً للحسن. وفيما في الجمعة قبل الغروب، فعند أبي يوسف لا، والحسن نعم. كما ذكر الشارحون. وفي «فتاوي قاضيXان» من باب الجمعة، أنه لو اغتسل بعد الصلاة، لا يعتبر بالإجماع وفي «معراج الدراء»^(٢): لو اغتسل [٤٥/ب] يوم الخميس، أو ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود، وهو قطع الرائحة. (وصلة العينين)، الفطر [٤٣/١] والأصحى «لأنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَعَرْفَةَ»^(٣)، وكونه للصلوة قول أبي يوسف كما في الجمعة.

و (للإحرام) يحج أو عمرة أو بهما، «لَا تَهِنْتَ بِهِمَا، تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ، وَأَغْتَسِلْ»^(٤). وهو غسل تنظيف لا تطهير، فتغتسل ولو كان بها الحيض والنساء. ولهذا لا يتيم مكانه بفقد الماء، (و) يسن الاغتسال (للحج)، لا لغيرهم، (في عرفة)، لا خارجاً عنها (بعد الزوال)، لا قبله، لينال فضل الغسل للوقوف، قيد به، لما قال ابن أمير حاج^(٥): ما أظن أحداً ذهب إلى استئنافه ليوم

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٥٥) والحاكم في كتاب الجمعة (٢٨٠/١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي والبيهقي في الطهارة، باب: الدلالة على أن الغسل يوم الجمعة سنة اختيار (٢٩٥/١)، والطبراني في الكبير (١١٥٤٨)، وأحمد في مسنده (٢٤١٥)، ونسبه له في مجمع الزوائد (٣٨٦/٢) برقم (٣٠٤٣) وقال: رجاله رجال الصحيح وفي الصحيح بعضه.

(٢) وهو للشيخ الإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاككي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) سماه (معراج الدراء) إلى شرح الهدایة، وهو أحد الشروح الكثيرة على الهدایة للمرغبینی. ا.ه. كشف الظنون (٢٠٣٣/٢)، الجواهر (٢٩٤/٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه من طريق الفاكه بن سعد في السنن كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الاغتسال في العينين (١٣١٦)، والطبراني في الكبير (٣٢١/١٨)، وأخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند وزاد فيه ويوب الجمعة (٧٨/٤)، وفي سنته يوسف بن خالد تركه العلماء وكذبه ابن معين، راجع ميزان الاعتدال (٤/٤٦٤).

(٤) أخرجه الترمذى في كتاب الحج، باب: ما جاء في الاغتسال عند الإحرام (٨٠)، وقال: حديث حسن غريب، والبيهقي في كتاب الحج، باب: الغسل لإهلاه (٣٣/٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٩٥)، والدارمي في السنن، كتاب الحج، باب: الاغتسال في الإحرام (١/٤٥٨) برقم (١٧٤٠)، والدارقطنى في كتاب الحج (٢/٢٢٠)، بلقط «اغتسل لإحرامه»، وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: «إن من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم». أخرجه الحاكم وغيره (٤٤٧/١).

(٥) هو محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج ويقال له ابن الموقت أبو عبد الله شمس الدين من أهل =

الأغسال المندوبة:

ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئاً: لمن أسلم طاهراً، ولمن بلغ بالسن، ولمن أفاق من جنون، وعند حجامة، وغسل ميت، وفي ليلة براءة، وليلة العذر إذا رأها، ولدخول مدينتنا سيدنا النبي ﷺ، وللوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر، وعند دخول مكة ولطواف الزيارة، ولصلاة كسوف، واستسقاء، وفزع، وظلمة، وربيع شدید.

عرفة، من غير حضور عرفات. ولما فرغ من الغسل المسنون، شرع في «المندوب»، فقال: (ويندب الاغتسال في ستة عشر موطننا) تقريباً (المن أسلم طاهراً) عن جنابة وحيض ونفاس، «لأنه عليه الصلاة والسلام أمر قيس بن عاصم وثمامه بذلك، حين أسلماً» وحمل ذلك على الندب، (ولمن بلغ بالسن)، وهو خمس عشرة سنة على المفتى به في الجارية والغلام، (ولمن أفاق من جنونه)، وينبغي ذلك لمن أفاق من إغماء، وعند الفراغ من حجامة، (وغسل ميت)، خروجاً للخلاف من لزوم الغسل بهما، (وفي ليلة براءة)، وهي ليلة النصف من شعبان، تقريباً وتعظيماً ل شأنها، وإحيائها؛ إذ فيها تقسم الأرزاق والأجال، (وليلة القدر إن رأها) يقيناً، أو عملاً باتباع ما ورد في وقتها، لإحيائها، (ولدخول مدينتنا النبي ﷺ)، تعظيماً لها لحرمتها، وقدومه على حضرة المصطفى ﷺ، (وللوقوف بمزدلفة)، لأنه ثاني الجمعين، وفيه غفرت الدماء والمظالم، بدعائه ﷺ لأمته، واستجواب الله تعالى دعاه فيها [٤٦/١] (غداة يوم النحر)، يعني: بعد طلوع فجر يوم النحر، لأنه وقت الوقوف بالمزدلفة، ويخرج قبيل طلوع الشمس، (وعند دخوله مكة)، شرفها الله تعالى (لطواف) الزيارة، فيؤدي الفرض بأكمل الطهارتين، ويقوم بتعظيم حرمة المكان. وكذا عند دخولها لأداء نسك (ولصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لتخويف الله العباد بهما، وأقرب أحوال الابتهاج الطهارة الكاملة في الصلاة [٤٣/٢] لهما، (واستسقاء) لطلب (استنزال) الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع (والصلاحة) بالطهارة الكاملة، (وفزع) من أي شيء كان التجأ إلى عفو الله وكرمه بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار لكشف الكرب، (وظلمة) حصلت نهاراً، (وربيع شدید) في أي وقت، لأن الله تعالى أهلك بالريح من طغى كثرة عاد، فيلتجئ الناس إلى الله تعالى، وأقرب أحوالهم الوقوف في الصلاة بأكمل الطهارتين. ويندب للتائب من ذنب، وللقادم من سفر، وللمستحاضة

= حلب، ولد سنة خمس وعشرين وثمانمائة للهجرة، فقيه من علماء الحنفية، توفي سنة تسعة وسبعين، من آثاره: التقرير والتحبير في شرح التحرير لابن الهمام في أصول الفقه، وذخيرة القصر في تفسير سورة والعصر، وحلبة المجلسي وبغية المهتدى في شرح منه المصلحي وغنية المبتدى). ا.هـ. كشف الظنون (٢/١٨٨٦)، والأعلام (٧/٧).

إذا انقطع دمها، ولمن يراد قتلها، ولرمي الجمار، ويندب غسل [جميع]^[١] بدنها أو ثوبه إذا أصابها نجاسة وخفي مكانها.

تبنيه عظيم: شرطت الطهارة الشرعية ليكون العبد أهلاً للعبودية والقيام بخدمة الربوبية، ولا ينفعه ذلك حقيقة إلا بإخلاص الطوية، وتطهيرها عن الأذناس المعنوية، إذ هي أضرّ من النجاسة الحقيقة، كالغلو والغش والحقد والبغض والحسد. ويصلح قلبه، ليصلح به سائر الجسد، فيظهر قلبه عما سوى الله من الكوينين، كون الدنيا والآخرة، بقطع العلاقة عن جميع الخلاائق، وما تطمح إليه النفوس، فلا يقصد إلا الله، يعبده لاستحقاقه العبادة لذاته تعالى وأمثال أمره، ملاحظاً جلالته وكبرياته، لا رغبة في جنته، ولا رهبة من نار، بل لأنّه تعالى من حقه أن يُعبد، كما قال تعالى: «وَمَا حَلَّتُ الْأَنْعَمُ وَالْإِنْسَ إِلَّا يُعْبُدُونِ» ^(٥٦) [الذاريات: ٥٦] فيخلص [٤٦] [ب] الطاعة له. ثم يسأله حاجته الدينية والدنيوية، إظهاراً للفاقة، والاضطرار إلى المولى الغني عن كل شيء بعد تطهير لسانه من اللغو، فضلاً عن الكذب والغيبة والنميمة والبهتان وتزيينه بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن، لعل أن يتصرف بعض صفات العبودية، إذ هي الوفاء بالعهود، والحفظ للحدود، والرضا بالموجود، والصبر عن المفقود، فتكون فرد الفرد لا يسترقك شيء من الدنيا، ولا يمليك شيء من الهوى. قال الحسن البصري رحمه الله، ونفعنا ببركته: [من الرمل]:

رب مستور سجّته شهوة
قد عري من ستّرها^[٢] وانهتكا [٤٤]
صاحب الشهوة عبد فإذا
ملك الشهوة أضحي ملكا

(١) ما بين معموقتين زيادة في م.

(٢) العبارة في م ستّره بدل ستّرها.

باب التيم

شروط صحة التبیم

يَصْحُّ بِشُرُوفٍ ثَمَانَةٌ:

(١) الأوَّلُ: النَّسْكَةُ:

باب التيم

لما فرغ من ذكر الطهارة بالماء، شرع في بيانها بالتييم، إذ من حق الخلف أن يتبع الأصل، وقدم على مسح الخف، لثبوته بالكتاب، وذلك بالسنة، وقد شرع التييم في غزوة بنى المصطلق^(١) بالمربيع، وهو ماء بناحية قديد بين مكة والمدينة المنورة، وهو من خصائص هذه الأمة. قال عليه السلام: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما أذركني الصلاة تيمنت وصلبت»^(٢). ول سبب وشرط وحكم وركن وصفة وكيفية. والباب لغة: النوع. وعرفا: نوع من المسائل اشتملت عليها كتاب، وليست بفصل. والتيم لغة: القصد مطلقاً بخلاف الحج، فإنه القصد إلى معظم، وشرع مسح الوجه واليدين عن الصعيد الطاهر، والقصد شرط لأنة النية. وسبب مشروعيته، نزول النبي عليه السلام بأصحابه على غير ماء في تلك الغزوة، وقيل: غير ذلك. وسبب وجوبه سبب وجوب أصله المتقدم وشرطه كذلك إلا فيما ستعلم. وحكمه: حل ما كان ممتنعاً قبله، وركنه: استيعاب المحل بالمسح. وصفته: أنه فرض للصلاحة مطلقاً. ويندب [١٤٧] لدخول المسجد محدثاً، كما ستعلم. وكيفيته: مسح اليمني باليسرى، وقلبه مستووباً. ولما كانت الشروط أهم قدم بيانها فقال: (يصح) التيم (شروط ثمانية):

(الأول) منها (النية)، لأن التراب ملوث بذاته، وليس بمطهر بالأصل، وإنما يصير مطهراً بنية قربة مخصوصة، فلذا كانت النية فيه فرضاً، بخلاف الوضوء، لأن الماء خلق مطهراً، فإذا أصب المجل طهراً، وقد يفارق الخلف الأصل لاختلاف حالهما، لا ترى أن

(١) القصة أخرجها البخاري مطولة، كتاب التيمم، الباب (١)، وأخرجها مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب: التيمم (٨٩)، ومسلم، كتاب الحيض، باب: التيمم (٣٦٧)، والنسائي، كتاب الطهارة، باب: بدء التيمم (٣٠٩).

(٢) أخرجه البخاري من حديث جابر بن عبد الله (أعطيت خمساً... الحديث) كتاب الصلاة، باب: قول النبي ﷺ
جعلت لي الأرض مسجداً وطهراً (٤٣٨)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٢١).

وَحْقِيقَتُهَا: عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى الْفَعْلِ. وَوَقْتُهَا: عِنْدَ ضَرْبِ يَدِهِ عَلَى مَا يَتَيَمِّمُ بِهِ.
 وَشُرُوطُ صِحَّةِ النِّيَةِ ثَلَاثَةُ: الإِسْلَامُ، وَالتمييزُ، وَالعِلْمُ بِمَا يَنْوِيهُ. وَيُشَرِّطُ لصِحَّةِ نِيَةِ
 التَّيَمُّمِ لِلصَّلَاةِ بِهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ: إِمَّا نِيَةُ الطَّهَارَةِ، أَوْ أَسْبَابَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ نِيَةُ عِبَادَةِ
 مَقْصُودَةٍ لَا تَصْحُ بِدُونِ طَهَارَةٍ، فَلَا يُصْلِي بِهِ إِذَا نَوَى التَّيَمُّمَ فَقَطْ، أَوْ نَوَاهُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ،
 وَلَمْ يَكُنْ جُنْبًا.

الوضوء بأربعة أعضاء، وهو باثنين منها، ويسمى التكرار في الوضوء لا فيه (وحقيقتها)، أي:
 النية شرعاً، (عقد القلب على) إيجاد (ال فعل) جزماً، وتقدم الكلام عليها في سنن الوضوء.
 (ووقتها عند ضرب يده بما يتيم به)، أو عند مسح أعضائه بتراب أصابها. ولما كان للنية
 شروط في حد ذاتها بينها بقوله: (وشروط صحة [٤٤/ب] النية ثلاثة: الإسلام)، لأن النية
 تصير الفعل متاهضاً سبيلاً للثواب، ولا يقع فعل من الكافر كذلك، لعدم أهليته للثواب.
 (و) الثاني (التمييز) لأن غير المميز وإن نطق بكلام، فهو لا يفهم معناه.

(و) الثالث (العلم بما ينويه) لأن النية معنى وراء العلم. فيشترط سبق علمه بالمنوي،
 ولما كانت النية في التيمم مفتقرة إلى شرط خاص بها، بينه بقوله: (ويشترط لصحة نية
 التيمم)، ليكون مفتوحاً (للصلوة) فتصح (به أحد ثلاثة أشياء، إما نية الطهارة) من الحدث أو
 الجنابة، ولا يشترط التعيين بين الجنابة والحدث في الصحيح، وإنما اكتفى بنية التطهير، لأن
 الطهارة شرعت للصلوة، وشرطت لإياحتها، فكانت نيتها فيه الإباحة للصلوة. فلذا قال: (أو
 استباحة الصلاة)، لأنها برفع الحدث فتصح بإطلاق النية، وأما إذا قيد النية بشيء فلا بد. وأن
 يكون خاصاً، أشار إليه في الشرط الثالث بقوله: أو نية عبادة مقصودة، وهي التي لا تجب في
 ضمن شيء آخر بطريق [٤٧/ب] التبعية، فتكون قد شرعت ابتداء تقرباً إلى الله تعالى، وتكون
 أيضاً (لا تصح بدون طهارة)، فيكون المنوي إما صلاة أو جزءاً للصلوة في حد ذاته، كقوله:
 نويت التيمم للصلوة، أو لصلاة الجنائز أو سجدة التلاوة، أو لقراءة القرآن وهو جنب، أو نوته
 لقراءة القرآن بعد انقطاع حيسها أو نفسها، فإن كلاً منها قربة مقصودة بذاتها متوقفة على
 الطهارة، أما الصلاة ظاهر، وأما غيرها فلانه كالصلوة، لكونه جزءاً لها، وصلاة الجنائز صلاة
 من وجه، وسجود التلاوة من جنس أركان الصلاة، فنيتها كيتها، مما يصلى به أي: المتيمم،
 إذا نوى التيمم فقط)، أي: من غير ملاحظة كونه للصلوة ونحوها من عبادة مقصودة لا تصح
 بدون طهارة، لأن التيمم ليس عبادة في ذاته، (أو نواه)، أي: التيمم (لقراءة القرآن) وهو
 محدث جدأً أصغر و (لم يكن جنباً) [١/٤٥] كما لو نوته ل القراءة، ولم تكن مخاطبة
 بالاغتسال من حيض أو نفاس، فإذا نوى المحدث التيمم للقراءة لا يصلى به، لجواز قراءته مع

الحدث الأصغر لفوات أحد الشرطين، وهو كون المتنوي صلاة أو جزءاً لها، مع الطهارة الخاصة في نيته وهي متقدمة، ولذا لو تمم هو أو الجنب لمس المصحف أو دخول المسجد، لا تصح به الصلاة في الصحيح، لأن المس والدخول ليس من أركان الصلاة، فلا تصير نيته كنيتها، وكذا لو تمم لتعليم الغير لا تجوز به الصلاة في الأصح؛ وكذا لزيارة القبور والأذان والإقامة، ورد السلام [السلام]^[١] أو الإسلام، لا تجوز به الصلاة عند عامة المشايخ، إذ ليس جزءاً من الصلاة، ولا يتوقف صحته على الطهارة، وإن كان عبادة مقصودة، وقال أبو يوسف: تصح صلاته بتيممه لدخوله في الإسلام، لأنه نوى قربة مقصودة تصح منه في الحال، فيصبح تيممه؛ إذ الإسلام رأس القربة واعتبار سائرها به [٤٨/١]، بخلاف تميم الكافر للصلاة، لعدم صحتها منه في الحال، ولم يعتبره أبو حنيفة، ومحمد لإسلامه، وهو الأصح، لقوله عليه السلام: «التراب طهور المسلمين»^(١) جعله ظهوره، فيقتصر عليه لثبوته، على خلاف القياس، ولو تمم نسجدة الشكر، لا يصلح به، خلافاً لمحمد، لأنها قربة عنده، لا عندهما، وسنذكر الخلاف فيها، إن شاء الله تعالى^(٢). وروى في «النوادر»^(٣): أنه لو مسح وجهه وذراعيه، ينوي التيمم تجوز به الصلاة. وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن تمم لرد السلام، يجوز، فعلى هاتين الروايتين يعتبر مجردآنية التيمم.

(الثاني) من شرائط التيمم: (العذر المبیح للتمیم)، وهو على أنواع، أشار إليه بقوله: (كبعده)، أي: الشخص (ميلاً) والمعتبر غلبة الظن في تقديره به، لأنها تتحقق بعده ميلاً، والميل في كلام العرب متنه مد البصر، وقيل للأعلام المبنية في طريق مكة: أميال، لأنها بنيت على مقادير متنه مدد البصر، والمراد هنا، ثلث الفرسخ، والفرسخ اثنا عشر [ألف]^[٢] خطوة، وهي ذراع ونصف بذراع العامة، وهو أربع وعشرون إصبعاً بعدد حروف [٤٥/٢] لا

(١) رواه ابن حبان بلفظ «التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج فإذا وجد الماء فليمس بشرته الماء» (١٣١٢)، والدارقطني في سننه كتاب الطهارة، باب: جواز التيمم بالصعيد الطيب (٢١٢/١)، وبعضهم أخرجه بلفظ (عشر سنين) منهم أبو داود في كتاب الطهارة (باب الجنب بتيمم)، والترمذى في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد ماء (١٢٤)، وللفظ «إن الصعيد الطيب طهور المسلم»، وقال: حسن صحيح، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: الصلوات بتيمم واحد (٣٢١) (١٧٢/١).

(٢) انظر صفحة: (٥٣٦).

(٣) وهي للإمام محمد بن الحسن الشيباني كتبها عنه الإمام ابن رستم. أ.هـ. تاج التراجم (٢٤٠).

(١) ما بين معاكسفين ساقط من م.

(٢) ما بين معاكسفين ساقط من م والصواب إبانه.

عَنْ مَاءٍ وَلَوْ فِي الْمَضِيرِ، وَخُصُولُ مَرَضٍ، وَبَزَدٌ يُخَافُ مِنْهُ التَّلْفُ أَزَّ الْمَرَضُ، وَخَوْفُ
عَدُوٍّ، وَعَطَشٍ، وَأَخْتِيَاجٍ لِعَجْنٍ، لَا لِطَبْيَخٍ مَرَقٍ، وَلِفَقْدِ اللَّهِ،

إِلَه إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ، وَالْتَّقْدِيرُ بِالْمَيْلِ هُوَ الْمُخْتَارُ، لَأَنَّه لَمْ يُذَكَّرْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ حَدَّا
فِي حَالَةِ الْعِلْمِ بِهِ، فَقَدْرُهُ مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَةِ بَمِيلٍ، وَفِي أَخْرَى بِمِيلَيْنَ، وَرَوْيُ الْحَسْنِ عَنْ أَبِي
حَنْيفَةَ أَنَّه مِيلَانٌ إِنْ كَانَ أَمَامَهُ، وَإِلَّا فَمِيلٌ، وَقَيْلٌ: بِمَا لَوْ صَاحَ بِأَعْلَى صَوْتِهِ لَمْ يَسْمَعْهُ أَهْلُ
الْمَاءِ، وَالْمَيْلُ هُوَ الْمُخْتَارُ، لَأَنَّه يَتَحَقَّقُ لِزُومِ الْحَرْجِ بِالْذَّهَابِ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَنْسِ الْمَكْلَفِينَ،
وَمَا شَرَعَ التَّيْمِيمُ إِلَّا لِدُفْعِ الْحَرْجِ، وَلَذَا قَدِمَ فِي الْآيَةِ الْمَرْضِيِّ عَلَى الْمَسَافِرِينَ، لَأَنَّهُمْ أَحْرَجُ
إِلَى الْوَضْوَءِ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَيُجَوزُ بَعْدِهِ (عَنْ مَاءٍ) طَهُورٌ، (وَلَوْ) كَانَ بَعْدَهُ عَنْهُ (فِي الْمَصْرِ) عَلَى
الصَّحِيقِ، لِلْحَرْجِ الْحَرْجِ.

(و) مِنَ الْعَذْرِ (حَصْوْلُ مَرَضٍ) يُخَافُ مِنْهُ اشْتِدَادُ الْمَرَضِ أَوْ بِطْءُ الْبَرَءِ بِاستِعْمَالِ الْمَاءِ،
كَالْمَحْمُومُ، وَذِي الْجَدْرِيِّ، أَوْ تَحْرِكَهُ كَالْمَبْطُونُ، وَمِشْتَكِيٌّ [٤٨٢] الْعَرَقُ الْمَدْنِيُّ، (وَبِرَدٌ
يُخَافُ مِنْهُ) بِغَلَبةِ الظُّنُونِ (التَّلْفِ) لِبَعْضِ أَعْضَانِهِ، (أَوْ الْمَرَضِ) إِذَا كَانَ خَارِجُ الْمَصْرِ، يَعْنِي:
الْعَمَرَانُ، وَلَوْ قَرْبَى الَّتِي يَوْجَدُ بِهَا الْمَاءُ الْمَسْخُنُ أَوْ مَا يُسْخَنُ بِهِ سَوَاءً كَانَ جَنْبًا أَوْ مَحَدَّثًا وَإِذَا
عَدَمَ الْمَاءُ الْمَسْخُنُ أَوْ مَا يُسْخَنُ بِهِ فِي الْمَصْرِ، فَهِيَ كَالْبَرِيرَةُ، وَالْقَوْلُ بِمَنْعِ الْمَحْدُثِ حَدَّثًا
أَصْغَرُ مِنَ التَّيْمِيمِ لَمْ يَكُنْ، إِلَّا لِعدَمِ تَحْقِيقِ الضَّرَرِ فِي الْوَضْوَءِ عَادَةً. وَمَا مَنَعَ الْجَنْبَ الْمَقِيمَ
مِنْهُ، إِلَّا لِكُونِهِ مَبْنِيًّا عَلَى مَجْرِدِ الْوَهْمِ، فَتَصْحِيحُ الْمَنْعِ فِيهِمَا غَيْرُ مُتَجَهِّزٍ، فَلَذَا لَمْ نَتَبَعِهِ،
وَاعْتَبَرْنَا غَلَبةَ الظُّنُونِ الْضَّرَرَ مَطْلَقًا، لَأَنَّ الْمَدَارَ لِمَبْنَى الْحُكْمِ، وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ
حَرْجٍ. (وَخَوْفُ عَدُوٍّ) سَوَاءٌ كَانَ آدَمِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، وَسَوَاءٌ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَمَانَتِهِ، أَوْ
خَافَتْ فَاسِقًا عَنْ الْمَاءِ، أَوْ خَافَ الْمَدِيُونَ الْمَفْلِسَ الْجَبِسَ، وَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِمْ يَخْلُفُ مِنْ تَوْعِدَ
بِقَتْلٍ وَنَحْوِهِ لِتَرْكِ الْوَضْوَءِ، فَتَيْمِيمٌ، فَإِنَّهُ يَعِيدُ، وَلَوْ جَبِسٌ، فِي السَّفَرِ لَا يَعِيدُ، لَأَنَّ الْغَالِبَ فِي
السَّفَرِ عَدَمُ الْمَاءِ، وَقَدْ انْضَمَ إِلَيْهِ عَذْرُ الْجَبِسِ، (وَعَطَشٌ) سَوَاءٌ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ رَفِيقِهِ، وَلَوْ
رَفِيقُ الْقَافِلَةِ، فَضْلًا عَنْ رَفِيقِ الصَّحَبَةِ، أَوْ دَابِتِهِ، وَلَوْ كُلَّا وَسَوَاءٌ خَافَ الْعَطْشُ فِي الْحَالِ أَوْ
الْمَالِ، لَأَنَّ الْمَعْدَلَ لِلْحَاجَةِ كَالْمَعْدُومِ. (وَأَخْتِيَاجٌ لِعَجْنٍ)، لَأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرَاتِ الضرُورِيَّةِ، (لَا لِطَبْيَخٍ
مَرَقٍ)، لَأَنَّدِعَ الْحَاجَةَ بِدُونِهَا، (وَلِفَقْدِ اللَّهِ)، كَحْبَلٌ وَدَلْوٌ، لِتَحْقِيقِ الْعَجْزِ، فَصَارَ وَجْدُ الْبَنْرِ
كَعْدَمِهَا، وَإِذَا أَمْكَنَهُ إِيْصَالُ ثُوبٍ طَاهِرٍ، وَإِخْرَاجُ الْمَاءِ بِهِ قَلِيلًا قَلِيلًا وَلَا يَنْقُصُ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ
الْمَاءِ بِلِهِ لَا يَتَيْمِمُ، إِلَّا تَيْمِيمٌ.

تَنْبِيهٌ: الْمَاءُ الْمَوْضُوعُ فِي الْفَلَوَاتِ بِجَبٍَّ، أَيِّ: خَابِيَّةٌ، لَا يَمْنَعُ لَا يَتَيْمِمُ لَأَنَّه لَمْ يَوْضَعْ
إِلَّا لِلشَّرْبِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا، يَسْتَدِلُّ بِكَثْرَتِهِ عَلَى إِطْلَاقِ الْاسْتِعْمَالِ، لَا يَتَيْمِمُ. وَعَنِ الْإِمَامِ أَبِي

بكر محمد بن الفضل^(١)، أن الماء الموضوع للشرب يجوز التوضؤ منه، والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب.

وفي «الخلاصة»: ثلاثة في [١٤٩] سفر: جنب، وحائض طهرت، أو محدث، ومتى، ومعهم ما يكفي لأحدتهم، إن الماء لأحدهم فهو أحق به في الأصح، وإن كان الماء لهم، لا ينبغي لأحد أن يغسل به، وإن كان مباحاً فالجنب أحق به في الأصح، فتيمم المرأة، ويسمى الميت. وقال عامة المشايخ: الميت أولى. وفي «المحيط»: ينبغي أن يصرف نصيبيها إلى الميت، ويتمما إذا كان مشتركاً.

تبنيه آخر: المحبوس الذي لا يجد طهوراً من ماء أو تراب، لا يتشبه بالمصلين عند أبي حنيفة، لأن الطهارة شرطأهلية أداء الصلاة، فإن الله جعل أهل مناجاته، من هو ظاهر لا محدث، والتشبيه إنما يصح من الأهل، ألا ترى أن الحائض لا تتشبه بالمصلين لعدم الأهلية، وقال أبو يوسف: يتشبه إقامة لحق الوقت برکوع وسجود، إن وجد مكاناً يابساً وال الصحيح عنده أنه يرميء، لأنه لو سجد لصار مستعملاً للنجاسة، بعدم وجود الطاهر. واختلفت الرواية عن محمد، والاعتماد على أنه مع الإمام.

تبنيه آخر: العاجز عن استعمال الماء بنفسه، ولا يجد من يوضئه يتيم اتفاقاً، وإن وجد خادماً، كعده وولده وأجيده، لا يجوز له التيمم اتفاقاً كما في «المحيط»^(٢) بناء على اختيار بعضهم، وإن وجد غير خادمه لو استعان به أعاذه، ولو زوجته، فظاهر المذهب أنه لا يتيمم، من غير خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه، لقدرته على الوضوء [٤٦/ب]، وعن أبي حنيفة أنه يتيمم، وعلى هذا، إذا عجز عن التوجه إلى القبلة، وعن التتحول عن فراش نجس، ووجد من يوجهه ويحوله بناء على أن القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده، لأن الإنسان يعد قادرًا إذا اختص بحالة يتهيأ لها الفعل متى أراد، وهذا لا يتحقق بقدرة غيره، ولهذا قلنا: لو بذل ابن لأبيه المال والطاعة، لا يلزمها الحج، لما قلنا، وعندهما تثبت القدرة بالغير لأن آلة صارت كآلته [٤٩/ب] بداعاته، واختار حسام الدين^(٣) قولهما، وعن محمد: لا يتيمم في المصر، إلا أن

(١) هو أبو بكر محمد بن الفضل أبو الفضل الكماري البخاري كان إماماً كبيراً معتمداً في الرواية مقلداً في الدرية، توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. أ.هـ. الفوائد البهية (١٨٤).

(٢) هو المحيط البرهاني في الفقه النعماني للشيخ الإمام العلام برهان الدين محمود بن ناج الدين بن أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي المتوفى سنة ست عشرة وستمائة. أ.هـ. كشف الظنون (١٦١٩).

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد برهان الأئمة حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد من أكابر =

وَخَوْفُ فَوْتِ صَلَاةَ جَنَازَةٍ أَوْ عِيدٍ وَلَذِي نَاءَ. وَلَيْسَ مِنَ الْعَذْرِ خَوْفُ فَوْتِ الْجَمْعَةِ وَالْوَقْتِ.

يكون مقطوعاً اليدين، لأنّ الظاهر أنه يجد من يوضئه، والعجز على شرف الزوال، بخلاف مقطوعهما. (وخوف فوت صلاة جنازة)، ولو جنباً، لأنها إذا فاتت لا خلف لها، وفيه إشارة إلى أنه إذا توضأ لم يدرك شيئاً من تكبيراتها، فإن كان يدرك بعضها لو توضأ، لا يتيم، وفيه إشارة أيضاً إلى أن الولي لا يخاف الفوت، لأنه يتظر، ويعيدها لو صلى غيره.

قال في «الهدایة»: هو الصحيح، وفي ظاهر الرواية يجوز له أيضاً التيمم لكرامة تأخير الصلاة عليها، وصححه السرخسي، وإذا حضرت جنازة أخرى قبل أن يقدر على التوضؤ، جاز له الصلاة على الثانية بالتيمم للأولى، عندهما، وقال محمد: عليه الإعادة، كما لو قدر ثم عجز.

(أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشتغل باللوضوء، لما حكاه السرخسي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إِذَا فَاجَأْتَكَ صَلَاةً جَنَازَةً، فَخَشِيتَ فَوْتَهَا، فَصَلُّ عَلَيْهَا بِالتَّيْمُونَ»، وما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيم، ثم صلى عليها. ونقل عنهما في صلاة العيد كذلك، وأن كلّاً منهما يفوت لا إلى بدل، (ولو بنى فيهما)، أي [في]^[1] صلاة الجنازة والعيد، بأن سببه حدث، فإنه يتيم ويبني على ما مضى لفوائهما بغير بدل، واقتصر الشراح على كون البناء في العيد، و[يقع]^[2] تصوير الاحتراز لأن العلة فيهما واحدة، ولا يقال: في العيد يأمن الفوات بالذهاب لللوضوء بعد سبق الحدث ^[١/٤٧] لمعارضة المفسد بعدم التمكن من الماء، للزحام، أو الضغينة الحاصلة لمنهيه بامتناعه من كلامه فلذا يبني بالتيمم مطلقاً. (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة والوقت) لو اشتغل بالتوضؤ، لأن لهما خلف، وهو الظاهر في الجمعة، وإن لم يكن خلفاً حقيقة، فهو متصور بصورة الخلف، فكان لها ما يقوم ^[١/٥٠] [مقامها والقضاء في الوقته].

تبينه: في القنية: التيمم لخوف فوت الوقت رواية عن مشايخنا، وفرع عليها لو كان على سطح ليلًا وفي بيته ماء لكنه يخاف الظلمة. إن دخل البيت، تيمم إن خاف فوت الوقت. وكذا

الحنفية من أهل خراسان، قتل بسمارقند ودفن في بخارى، ولد سنة (٤٨٣ للهجرة)، وقتل سنة (٥٣٦ للهجرة)، من آثاره: الجامع (فقه) الفتوى الصغرى - الفتوى الكبرى - عمدة المفتى والمستفتى والواقعات الحسامية، وشرح أدب القاضي للخصاف، وشرح الجامع الصغير في تذكرة التوادر. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٢٠/٩٧)، والأعلام (٥١/٥)، ومعجم المؤلفين (٧/٢٩١).

(١) ما بين معقوتين زيادة في م.

(٢) العبارة في م وقع بدل ويفعل.

(٣) الثالث: أن يكون التَّيْمُونَ بِطَاهِرٍ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ، كَالثُّرَابِ وَالْحَجَرِ وَالرَّمْلِ لَا الْحَطَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْذَّهَبِ.

يتم لخوف البق لو كان في كله أو حر شديد، إن خاف فوت الوقت. انتهي. وهذا كله خلاف ظاهر المذهب، وما عليه المتون والشراح، فذكرته للعلم به تتميماً للفائدة.

(الثالث) من الشروط: (أن يكون التيمم بظاهر) طيب، وهو الذي لم تمسه نجاسة، ولو زالت بالجفاف، وذهب أثرها، فهي تمنع صحة التيمم به (من جنس الأرض)، وهو (التراب) المنبت وغيره، (والحجر) الأملس و (الرمل) عندهما، خلافاً لأبي يوسف، فيجوز عندهما بالزرينج^(١) والنورة^(٢) والمغرة^(٣) والكohl^(٤) والكبريت^(٥) والفيروزج^(٦) والعقيق^(٧) والزمرد^(٨) والمرجان^(٩)، وكل حجر من المعادن، ويجوز بالأجر في الصحيح. وهو اللبن المحرق، ويسمى الطوب بلغة مصر، والخزف الخالص عن خلط بسرقين قبل حرقه، إذا لم يكن مدهوناً بالآنث وهو بالمد الرصاص المذاب، وبالسلح الجبلي في الصحيح، وبالأرض المحترقة إن لم يغلب عليها الرماد، وبالتراب الغالب لمحاطله من غير جنس الأرض، (لا) يصح التيمم بما ليس من جنس الأرض نحو: (الحطب والفضة والذهب) والنحاس وال الحديد، وضابطه أن كل شيء يصير رماداً، أو يلين بالإحرق، لا يجوز به التيمم، وإنجاز لقوله تعالى: «فَتَيَمِّمُوا

(١) **الرئيغ**: عنصر شبيه بالفلزات له بريق الصلب ولونه، ومركبته سامة، يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات.
أ. هـ. المعجم الوسيط مادة / زرنخ /.

(٢) **النورة**: وهو حجر الكلس وأخلط من أملاح الكالسيوم والباريون، تستعمل لإزالة الشعر. ا.هـ. المعجم الوسيط (مادة نور).

(٣) المغرة: يفتح الميم والغين والتسكين، وهو الطين الأحمر يصنف به .ا.هـ. المعجم الوسيط مادة / مفر / .

(٤) الكحل: كل ما وضع في العين يستشفى به مما ليس بسائل كالإثمد ونحوه . ١. هـ. المعجم الوسيط مادة / كحل /

(٥) الكبريت: وهو عنصر لا فلزى ذو شكلين بلورين وثالث غير بلوري نشيط كيميائياً، وينتشر في الطبيعة شديد الاشتعال. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة / الكبرت /.

(٦) الفيروزج: حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كاللون السماء أو أميل إلى الخضراء، ينحلل به ويقال: لون فيروزي أزرق إلى الخضراء قليلاً. ا. هـ. المعجم الوسيط ((مادة / فيروزج / .

(٧) العقيق: حجر كريم أحمر يعمل منه الفصوص، يكون باليمن وبساحل البحر المتوسط، واحدته: عقيقة، ا.هـ.
المعجم الوسيط ((مادة / عن)).

(٨) الزمرد: حجر كريم أخضر اللون، شديد الحضرة، شفاف وأشده خضرة أجوده وأصنفه جوهراً، واحدته زمرة. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة /زمرد/.

(٩) المرجان: جنس حيوانات بحرية ثوابت، من فصيلة المرجانيات، لها هيكل وكلس أحمر يعد من الأحجار الكريمة، ويكثر المرجان في البحر الأحمر وفي التنزيل العزيز (يخرج منها اللؤلؤ والمرجان)، وجنية الروسية لها زهر أحمر كالمرجان. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة /مرجان/.

(٤) الرابع: استيعاب الم محل بالمسح.

صَعِيدًا طَيْبًا ﴿الماندة: ٦﴾. والصعيد اسم لوجه الأرض ترباً كان أو غيره، لصعوده، فهو فعال بمعنى فاعل. قال الزجاج ^(١): لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة [٤٧/٤] فيه، فتفسير ابن عباس له بالتراب تفسير بالأغلب، ويدل على العموم قوله تعالى: «صَعِيدًا زَلْقاً» [الكهف: ٤٠] أي: حجراً أملس، لأن التراب لا يكون زلقاً، وقوله عليه السلام: «وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ [٥٠/٣] مَسْجِدًا وَطَهُورًا» ^(٢). والطيب اسم للمنتبت والحلال والطاهر، وأليق المعانى به الطاهر، لأنه شرع للتطهير. قال تعالى: «وَلَكُنْ يُرِيدُ لِي طَهُورًا» [الماندة: ٦] أو هو مراد إذ الطهارة شرط إجماعاً، فلم يبق غيره مراداً؛ لأن المشترك لا عموم له.

(الرابع) من الشروط: (استيعاب الم محل)، يعني: الوجه واليدين إلى المرفقين (بالمسح) على الصحيح، وهو ظاهر الرواية والمفتئ به إلىحافاً له بأصله، وهو الغسل، لعدم جواز مخالفته له مهما أمكن، فيلزم نزع خاتمه وتخليل أصابعه، ومسح ما تحت حاجبيه وهو ما فوق عينيه، وجميع ظاهر بشرة الوجه والشعر، على الصحيح، وما بين العذار والأذن، وقيل: يكفي مسح أكثر الوجه واليدين إقامة له مقام الكل دفعاً للحرج، وهو رواية الحسن عن الإمام، وصحح، وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الأصابع ونزع الخاتم والسوار، قال شمس الأنمة الحلواني: ينبغي أن تحفظ هذه الرواية جداً لكثرة البلوى فيه كما في «التترخانية»، ثم كون المسح إلى المرافق، وهو قول علمائنا والشافعي، وقال الأوزاعي ^(٣) والأعمش ^(٤): إلى الرسغين، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهم، وقال الزبير: إلى الآباط. وحديث عمار ورد بذلك كله، رواه الطحاوي وغيره، فرجحنا روايته إلى

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج: عالم بال نحو واللغة، ولد سنة إحدى وأربعين ومائتين، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة، من آثاره: الاشتقاد - معانى القرآن - الأمالي. ١. هـ. الأعلام (٤٠/١)، معجم المؤلفين (٣٣/١).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي من قبيلة الأوزاعي أبو عمرو: إمام الديار الشامية في الفقه والزهد وأحد الكتاب المرسلين، ولد في بعلبك سنة ثمان وثمانين للهجرة، ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي فيها، توفي سنة سبع وخمسين ومائتين، من آثاره: السنن في الفقه - والمسائل، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه، وأحد العلماء كتاب (محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي). ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٧/١٠٧)، والأعلام (٣٢٠/٣).

(٤) هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبو محمد، أصله من بلاد الري، ولد سنة إحدى وستين للهجرة، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو (١٣٠٠) حديث، قال الذهبي: كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، توفي سنة ثمان وأربعين وعامة للهجرة. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦)، والأعلام (١٣٥/٣).

(٥) الخامس: أن يمسح بجميع اليد، أو بأكثرها، حتى لو مسح بإصبعين لا يجوز، أو كرر حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس.

المرفقين، بقوله عليه السلام: «الثِّيمُمُ ضَرْبَتَانِ، ضَرْبَةُ الْلُّوْجَهِ، وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»^(١). وفي رواية: «وَضَرْبَةُ الْدُّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». قال الحاكم: صحيح الإسناد. وسئل النبي عليه السلام: «كيف أمسح؟ فصرَّبَ بِكَفِيهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا لِوُجُوهِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً، فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ بِأَطْهَرِهِمَا وَظَاهِرِهِمَا، حَتَّى مَسَحَ بِيَدَيْهِ الْمِرْفَقَيْنِ»^(٢).

(الخامس) من الشروط: (أن يمسح بجميع اليد أو بأكثرها)، (حتى لو مسح بإصبعين لا يجوز). قال في «التر خانية» [١/٤٨]: ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاثة أصابع، وفي «الذخيرة»^(٣): لو تيمم بجميع الكف [١/٥١] ورؤوس الأصابع من غير أن يراعي الكف والأصابع، يجوز. وفي «الحاوي»^(٤): لا يجوز. انتهى.

وفي «الخلاصة»^(٥): ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاثة أصابع، وهو المسح سواء. انتهى. فلا يجوز التيمم بإصبعين (لو كرر حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس) فإنه إذا مسحها مراراً بإصبع أو بإصبعين بماء جديد لكل مرة حتى صار قدر ربع الرأس، صح. لما قال في «السراج الوهاج»: يشترط المسح بجميع اليد أو بأكثرها حتى أنه لو مسح بإصبع واحدة أو بإصبعين لا يجوز، وكذا لو كرر المسح حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس. كذا في «الإيضاح»^(٦). انتهى. وكذا نقله عنه في «البحر الرائق».

(١) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الطهارة، باب: التيمم (١/١٨٠)، وأعلمه بالوقف وقال: هو الصواب، والحاكم في المستدرك، كتاب الطهارة (١/١٧٩)، وسكت عنه الحاكم والبيهقي في السنن، كتاب الطهارة، باب: كيف التيمم (١/٢٠٧) وقال: رفعه خطأ والصواب وقفه).

(٢) أخرجه الدارقطني في باب التيمم (١/١٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٠٩)، والبيهقي في مجمع الزوائد في كتاب الطهارة، باب: التيمم (١/١٥٣).

(٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري المتوفى سنة (٦١٦هـ)، اختصرها من كتابه المشهور المحيط البرهاني. ١. هـ. (٨٢٣/١).

(٤) هو الحاوي الحصيري في الفروع الحنفية للشيخ محمد بن إبراهيم بن أنسو الحصيري الحنفي تلميذ شمس الأئمة السرخي المتوفى سنة (٥٥٠هـ). ١. هـ. كشف الظنون (٦٢٤).

(٥) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن الرشيد البخاري المتوفى سنة (٥٤٢هـ) وهو كتاب مشهور معتمد وللزيلعي المحدث تخريج أحاديثه. ١. هـ. كشف الظنون (٦٢٤).

(٦) في فروع الحنفية للإمام أبي الفضل، عبد الرحمن بن محمد الكرمانى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسماة للهجرة.

- (٦) السادس: أن يكون بضربيتين، بباطن الكفين ولو في مكان واحد ويقوض مقام الضربتينإصابة التراب بجسمه، إذا مسحه بنية التيمم.
- (٧) السابع: انقطاع ما ينافيء، من حيض، أو نفاس، أو حديث.
- (٨) الثامن: زوال ما يمنع المسح كشمع وشحمة.

(السادس) من الشروط: (أن يكون) التيمم بضربيتين، بباطن الكفين لما رويانا، ولو بفعل غيره، بأن أمر غيره بأن يسممه ونوى الأمر، (ولو) كانتا في مكان واحد، على الأصح، لعدم صيرورته مستعملاً لحصول التيمم بما التزق بيده من الغبار، لو كان [لا]^[١] بما فضل، ثم الضرب باليد ليس ركناً على ما قاله الإمام الإسبيحاني^(١)، أشار إليه بقوله: (ويقوض مقام الضربتين، إصابة التراب بجسمه إذا مسحه بنية التيمم). حتى لو أحدث بعد الضرب، أو أصابه التراب فمسحه، يجوز على ما قاله الإسبيحاني، كمن ملأ كفيه ماء فأحدث، ثم استعمله، يجوز، وعلى القول بأن الضرب ركن لو أحدث بعده لا يجوز له المسح بتلك الضربة، لكونها ركناً، كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء، وبه قال السيد أبو شجاع^(٢)، واختاره شمس الأئمة، والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب على الأرض من مسمى التيمم شرعاً، فإن المأمور به المسح ليس غير في الكتاب، قال تعالى: ﴿فَتَمَسُّوا صَعِيداً طَيْبًا فَأَمْسَحُوهُ بُوْجُوهِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ويعمل قوله عليه السلام: «التيّمّم ضرْبَتَانِ»^(٣) إما على إرادة الأعم من المسحتين، أو أنه خرج مخرج الغالب والله سبحانه أعلم.

(السابع) من الشروط: (انقطاع ما ينافيء) حالة فعله، (من حيض أو نفاس أو حدث)، كما هو شرط في أصله، وقدمناه في الوضوء.

(الثامن) من الشروط: (زوال ما يمنع المسح) على البشرة [٤٨/ب] (كشمع وشحمة) لأنه حائل، فلا يكون المسح على الوجه، ولا اليدين، كما في الغسل.

(١) هو علي بن محمد بن إسماعيل بيه الدين الإسبيحاني السمرقندى: فقيه حنفى، ينعت بشيخ الإسلام من أهل سمرقند، ولد سنة (٤٥٤هـ)، وتوفي سنة (٥٣٥هـ)، وهو من إسبيحاب، من آثاره: شرح مختصر الطحاوى في فروع الفقه الحنفى - الفتاوى. ١.هـ. الجواهر المضية (٢٩١)، والأعلام (٣٢٩/٤).

(٢) لعله بكير بن ينقليج الملقب أبو شجاع، فقيه أصولي، نجم الدين له مختصر في الفقه واسمها (الحاوى)، وله شرح العقيدة للطحاوى في مجلد كبير ضخم، توفي سنة خمسين وستمائة والله أعلم. ١.هـ. الجواهر المضية (٤٦٢/١)، الفوائد البهية (٥٦).

(٣) تقدم تخرجه.

(١) ما بين معرفتين ساقط من م.

سبب التيمم وشروط وجوبه:
وَسَبَبُهُ وَشُرُوطُهُ وَجُنُوبُهُ كَمَا ذُكِرَ فِي الْوُضُوءِ.

أركان التيمم:
وَرُكْنَاهُ: مسح اليدين والوجه.

سنة التيمم:

وَسَنَنُ التَّيَمِّمِ سَبْعَةٌ: التَّسْمِيَّةُ فِي أَوْلَهُ، وَالْتَّرْتِيبُ، وَالْمُوَلَّةُ، وَإِقْبَالُ الْيَدَيْنِ، بَغْدٌ
وَضَعْهُمَا فِي التَّرَابِ، وَإِذْبَارُهُمَا، وَنَفْضُهُمَا، وَتَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ.

تأخير التيمم:

وَنَدِبَ تَأْخِيرُ التَّيَمِّمِ لِمَنْ يَرْجُو الْمَاءَ، قَبْلَ خُرُوفِ الْوَقْتِ.

(وسبيه) و (شروط وجوبه) قد علمتهما (كما ذكر) مبيناً (في الوضوء) فلا حاجة إلى
إعادتها.

(وركتناه: مسح اليدين والوجه)، لم يقل ضربتان، لما علمت من الاختلاف في كون
الضرب من مسمى التيمم، وللحصوله بمسح المحل بما أصابه من التراب. وكيفيته، قد علمتها
من فعله^(١) [بَلَّغَهُ] [٥١/بـ]، وقد ذكرت كيفية أيضاً عن الإمام. حكى أبو يوسف في الأصل
أنه سأل أبي حنيفة عنها، فمال على الصعيد، فأقبل بيديه وأدبر، ثم نفضهما، ثم مسح وجهه،
ثم أعاد كفيه جميعاً فأقبل بهما وأدبر، ثم رفعهما ونفضهما، ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى
وباطنها إلى المرفقين.

وستن التيمم سبعة: (التسمية) في أوله، كأصله، و (الترتيب) كما فعله^{بَلَّغَهُ}، (والموالاة)
لحكاية فعله^{بَلَّغَهُ}. (وإقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وإذبارهما) كما تقدم عن الإمام
الأعظم، (ونفضهما)، لما قد علمته، اتقاء عن المثلثة، تلويث الوجه بالتراب، ولذا لا يتيمم
بالطين الرطب، بل يجففه، ثم يتيمم منه، إلا إذا خاف خروج الورقت. (وتفريج الأصابع)
مبالغة في إيصال المطهر.

(وندب تأخير التيمم) (المن يرجو) أن يدرك (الماء)، بغلبة الظن، (قبل خروج الوقت)
المستحب، فإن وجده، وإن لم يتحقق في الوقت المستحب، لأنه لا فائدة في التأخير ظاهراً وعن
أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصل أن التأخير حتم، لأن غالباً الرأي كالمحقق
فيؤديها بأكمل الطهارتين، كما فعله الإمام الأعظم في غرة اجتهاده في صلاة المغرب، مخالفًا

(١) تقدم تخريرجه.

ويجب التأخير بالوعد بالماء، ولو خاف القضاء، ويجب التأخير بالوعد بالثوب أو السقاء، ما لم يخف القضاء.

طلب الماء

ويجب طلب الماء إلى مقدار أربع مائة خطوة، إن ظن قربة، مع الأمان والإفلا. ويجب طلبه ممتنع هو معه، إن كان في محل لا تشبع به النفوس، وإن لم يعطه إلا بثمن مثله، لزمه شراؤه به، إن كان معه فاضلاً عن نفقته.

الصلاحة بالثيлем:

ويصلني بالشيم الواحد، ما شاء من الفرائض،

لأستاذ حماد، رصوبي فيه، وهي أول واقعة خالفه فيها، وكان خروجهما لتشييع الأعمش رحمهم الله.

و(يجب) أي: يلزم (التأخير بالوعد بالماء، ولو خاف القضاء)، اتفاقاً، إذا كان الماء موجوداً أو قريباً، أما إذا كان بعيداً ميلاً، فلا شك في جواز التيمم، وعدم جواز التأخير، لخروج الوقت.

(ويجب التأخير) عند أبي حنيفة، (بالوعد بالثوب) لمن كان عارياً (أو السقاء) كحبل ودلول، (ما لم يخف القضاء)، فإذا خافه تيمم لعدم [١٤٩] [٥٢] قدرته على الثوب والماء واحتمال عدم الوفاء بالوعد والماء في الأصل مبذول وهو موجود، فلزم التأخير فيه، ولو خرج الوقت بخلاف الثوب والله الاستثناء، لأن الأصل الضنة بهما، فلم يصر قادرًا عليهم بالوعد والإباحة. وقالا بوجوب التأخير فيهما، ولو خاف القضاء، كالماء الموعود به، لأن الظاهر الوفاء بالوعد، فكان قادرًا عليهم ظاهراً فيمتنع المصير إلى التيمم، وجوازها عارياً.

(ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله، وهي ثلاثة خطوة إلى مقدار أربع مائة خطوة من جانب ظنه، (إن ظن قربة) برؤية طير أو خضرة، أو إخبار بخبر، لأن غلبة الظن دليل، يجب العمل به في الشرع، (مع الأمان، وإن) بأن لم يظن، أو خاف عدواً، (فلا) يطلب، و(يجب) أي: يلزم (طلبه) أي: الماء، (ممن هو معه)، إذ الماء مبذول عادة، فلا ذل في طلبه، (إن) كان في محل لا تشبع به النفوس، وإن لم يعطه إلا بثمن مثله لزم شراؤه به) وبزيادة يسيرة، لا بزيادة غبن فاحش، وهو ضعف القيمة وقيل: شرطها، وقيل: ما لا يدخل تحت تقويم المقومين، (إن) ثان) الثمن (معه) فلا يلزم الاستدامة، (فاضلاً عن نفقته) وأجرة حمله.

(و) يجوز أن (يصلني بالتييم الواحد ما شاء من الفرائض) اقوله تعالى: «فَلَمْ يَجِدُوا مَاءَ فَتَمَّمُوا» [الساعدة: ٦] شرط عدم الماء فقط. وجعله في حال العدم كالوضع، ولقوله تعالى:

والنَّوَافِلِ .
وَصَحُّ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْوَقْتِ . وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ الْبَدَنِ، أَوْ نِصْفُهُ جَرِيحاً تَيَمِّمَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحًا غَسْلَهُ، وَمَسَحُ الْجَرِيجَ . وَلَا يَجْمِعُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْتَّيَمِّمِ .

«الثَّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حَجَّاجٍ مَا لَمْ يَجِدْ الْمَاء»^(١) وَالْأُولَئِي إِعَادَتِهِ لِكُلِّ فَرْضِ،
خَرْوِجًا مِنَ الْخَلَافِ فِيهِ . (و) يَصْلِي بِالْتَّيَمِّمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ مِنَ (النَّوَافِلِ) اِتْفَاقًا .

(وَصَحُّ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْوَقْتِ) لِمَا تَلوَنَ، لَأَنَّهُ شَرْطٌ وَهُوَ يَسِيقُ الْمُشْرُوطَ، وَإِرَادَةُ مَا لَا يَحْلُّ إِلَّا بِهِ سَبَبٌ وَقَدْ وَجَدَتْ، (وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ الْبَدَنِ) جَرِيحاً تَيَمِّمَ، وَالكُثُرَةُ مِنَ الْمَشَايِخِ مِنْ اعْتِبَرُهَا مِنْ حِيثِ عَدْدِ الْأَعْضَاءِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَإِذَا كَانَ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدِينِ جَرَاحَةً،
وَلَيْسَ بِالرَّجُلِ [٥٢ بـ] جَرَاحَةٌ يَتَيَمِّمُ، سَوَاءَ كَانَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَعْضَاءِ جَرِيحةً أَوْ
صَحِيحًا، وَمِنْهُمْ مِنْ اعْتِبَرُهَا فِي نَفْسِ كُلِّ عَضْوٍ، فَإِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ كُلِّ عَضْوٍ مِنَ أَعْضَاءِ
الْوَضُوءِ جَرِيحةً فَهُوَ الْكَثِيرُ الَّذِي يَجُوزُ مَعَهُ التَّيَمِّمُ وَإِلَّا فَلَا، (أو) كَانَ (نِصْفُهُ) أَيْ: الْبَدَنُ
(جَرِيحةً) [٤٩ بـ] تَيَمِّمُ، سَوَاءَ كَانَ فِي الْحَدِيثِ الْأَكْبَرُ أَوِ الْأَصْفَرُ، وَجَوازُهُ فِي صُورَةِ
الْتَّساوِيِّ هُوَ الْأَصْحُ لِقَوْلِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْمَجْرُوحِ: «كَانَ يَكْفِيْهِ التَّيَمِّمُ»^(٢). وَلَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَقْلِ بِغَسْلِ
مَا بَيْنَ كُلِّ جَدْرَيْتَيْنِ (وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ صَحِيحًا غَسْلَهُ) أَيْ: الْأَكْثَرُ الصَّحِيحُ، (وَمَسَحُ الْجَرِيجَ)
مَسْحًا عَلَى الْجَسَدِ إِنْ أَسْطَاعَ وَإِلَّا عَلَى خَرْقَةٍ وَنَحْوَهَا، وَإِنْ ضَرَهُ تَرْكَهُ .

تَبَيَّنَ: لَوْ كَانَتِ الْجَرَاحَةُ بِظَهْرِهِ أَوْ بِطَنِهِ وَهِيَ قَلِيلَةٌ، وَإِذَا صَبَّ الْمَاءُ يَسِيلُ عَلَيْهَا فَيُضَرِّهَا،
هُلْ يَكُونُ مَا فَوْقَهَا فِي حُكْمِ الْجَرِيجِ؟ فَيُضَمِّنُ إِلَى الْجَرَاحَةِ، وَتَيَمِّمُ كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرُ جَسَدِهِ وَإِلَّا
يَسْقُطُ [حُكْمَهُ]^(١) وَيَغْسِلُ مَا سَفَلَ عَنِ الْجَرَاحَةِ، لَمْ أَرَّ مِنْ تَكْلِمَ عَلَيْهِ .

فَصْلٌ: لَا جَمْعٌ بَيْنِ الْبَدَلِ وَالْمَبْدُلِ

وَلَا يَجْمِعُ، أَيْ (لَا) يَصْحُ (الْجَمْعُ بَيْنَ الْغَسْلِ وَالْتَّيَمِّمِ)، لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنِ الْبَدَلِ
وَالْمَبْدُلِ، وَلَا نَظِيرٌ لَهُ فِي الشَّرْعِ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، وَقَدْ عَلِمْتُهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنِ التَّيَمِّمِ وَسَوْرَ
الْحَمَارِ، لِكُونِ الْفَرْضِ يَتَأْدِي بِأَحَدِهِمَا لَا بِهِمَا، وَكَذَا لَا يَجْتَمِعُ الْحِيْضُ مَعَ الْاسْتِحَاضَةِ وَلَا
النَّفَاسُ مَعَ الْحِيلِ، وَلَا النَّفَاسُ مَعَ الْاسْتِحَاضَةِ، وَلَا الزَّكَاةُ وَالْعُشْرُ، وَلَا الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ، وَلَا

(١) تَقْدِيمٌ تَحْرِيْجَهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابٌ: الْجَرِيجُ إِذَا كَانَ فِي بَعْضِ جَسَدِهِ دُونَ بَعْضٍ (٢٢٧/١)، وَالْدَّارَقَطَنِيُّ فِي
سَنَةِ (١٨٩/١، ١٩٠) .

(١) مَا بَيْنَ مَعْكُونَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ حِجَّةِ .

نواقض التّيَمُّم

وَيَنْقُضُهُ تَأْقِضُ الْوُضُوءِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى أَسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْكَافِيِّ.

حكم الجريح إذا كان مقطوع البدين والرجلين:

وَمُقْطُوعُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ إِذَا كَانَ بِوْجَهِهِ جَرَاحَةً يُصْلِنِي بِعِزْرٍ طَهَارَةً وَلَا يُعِيْدُ.

الفطرة والزكاة، ولا الفدية والصوم، ولا القطع والضمان، ولا الجلد والنفي، ولا القصاص بالكتارة، ولا الحد والمهر، ولا وجوب المتعة والمهر، ولا الوصية والميراث، ولا القتل والوصية، ولا خرق حف وآخر. تنبية: من به وجع في رأسه لا يستطيع معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه. ذكره الجلابي^(١)، وهي مسألة مهمة نظمها ابن الشحنة^(٢) بقوله [١٥٣]:

ويسقط مسح الرأس عن برأسه من الداء، ما إن بله يتضرر وبه أفتئ قاريء «الهدایة»^(٣). قلت: فكذلك يسقط عنه غسل الرأس في الجنابة والحيض والنفس، وبه يتوجه ما ذكرناه في الذي به جرح بيشه أو ظهره في سقوط غسل أعلاه للتضرر.

(وينقضه)، أي: التيمم، (نافق الوضوء)، لأن ناكس الأصل ناكس لخلفه، (و) ينقضه (زوال العذر المبيح للتيمم)، (و) منه (القدرة على استعمال الماء الكافي)، لأن القدرة هي: المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب في قوله بِلَهْ [١٥٠]: «الثَّرَابُ طَهُورٌ الْمُسْلِمُ وَلَنُرِ إلى عَشْرِ حَجَجٍ، مَا لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ»^(٤)، فلو وجد المتييم ماء فتوضأ به، فنقض عن إكمال الرجل الثانية، إن كان قد غسل ثلاثة ثلاثة أو مرتين انتقض تيممه، وهو المختار، وإن كان مرة لا ينقض، وإسناد النقض إلى ذلك مجازي، لأن الناكس حقيقة هو الحدث السابق، (ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلبي بغير طهارة، ولا يعيد)، وهو الأصح، كما هو في «الجامع الصغير» للكركجي^(٥)، «والظهيرية»^(٦) وغيرهما، وقال بعض المشايخ: سقطت عنه

(١) الجلابي: مسأاتي

(٢) ابن الشحنة: هو عبد البر بن محمد بن محمد بن محمود بن الشحنة سري الدين أبو البركات الحلبي ثم القاهري الحنفي، ولد سنة (٨٥١هـ) وتوفي في حلب سنة (٩٢١هـ). من آثاره: شرح كنز الدفان - عقود الالئ - والمجان. ١. هـ. هوية العارف: (٤٩٨هـ).

(٣) هو عمر بن علي سراج الدين أبو حفص المعروف بقاريء الهدایة؛ فقيه حنفي من أهل الحسينية بالقاهرة، توفي سنة تسع وعشرين وثمانمائة للهجرة، كان يستحضر الهدایة في فروع الحنفیة وله تعليق عليها. ا.هـ. الفوائد الهدایة (١٨٠)، والأعلام (٥٧/٥).

(٤) تقدم تخریجہ.

(٥) وهو في فروع الحنفية للإمام أبي الحسن عبيد الله بن حسين الكرخي المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة للهجرة . ١ . هـ .
إيضاً المكتنون (٣٥٤ / ١).

(٦) واسمها (الفتواوى الظاهرية)، لظهير الدين أبي محمد بن أحمد الفاضى المحنسب بىخارى، المترفى سنة تسع =

الصلاحة بقطع اليدين والرجلين، وقال بعضهم: لا تسقط، وفي «مجموع النوازل»^(١)، إن ام يمكنه الوضوء والتيمم لا يصلح، عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يصلح بالإيماء كالمحبوس، ولو شلت يده، وعجز عن استعمال [الطهورين]^[٢] يمسح وجهه وذراعيه بالحائط أو الأرض، ولا يدع الصلاة، أما على رواية الاكتفاء بأكثر الأعضاء في التيمم فظاهر، وأما على الأخرى فللضرورة، والاحتياط في العبادة، ويفترض غسل ما بقي من عضو الوضوء بعد القطع، وإن قل اعتباراً للجزء بالكل فكذا في التيمم، لكن في «البزارية»^(٢) مقطوع المرفق يمسح فيه موضع القطع. انتهى. لو قطع فوق الكعب والمرفق سقط الغسل لزوال المحل، ويجوز المسح على خف الباقية لسقوط غسل الأخرى بزوال المحل، فجعلت كالمعدومة من [٣] الأصل، فالمسح على الباقية لا يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل.

= عشرة وستمائة، ذكر فيه أنه جمع كتاباً من (الواقعات والنوازل) مما يستد الافتقار إليه، وفوائد غير هذه. ١. هـ.
كشف الظنون (١٢٢٦/٢)، الفوائد البهية (١٥٦).

(١) هو كتاب مجموع النوازل والحوادث والواقعات للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي المتوفى في حدود خمسين وخمسماة. ١. هـ. كشف الظنون (١٦٠٦/٢).

(٢) واسمها (الجامع الوجيز) لمحمد بن شهاب الكردري الخوارزمي الشهير بالبزارى المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة يعرف (بالفتاوی البزارية)، وهو كتاب جامع لشخص فيه زيادة مسائل الفتوى والواقعات من الكتب المختلفة، وهو حنفي المذهب. ١. هـ. شذرات الذهب (١٨٣/٧)، كشف الظنون (٢٤٢/١).

(١) الآثار في ح الطهور.

باب المسح على الخفين

حكم المسح على الخفين:

صَحَّ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَّيْنِ،

باب المسح على الخفين

إنما أعقب المسح على الخفين التيمم، لأن كل واحد منهما طهارة مسح، أو لأنهما بدلان عن الغسل، أو من حيث أنهما رخصة مؤقتة إلى غاية، وقدم التيمم لثبوته بالكتاب، والمسح على الخفين ثبت بالسنة على الصحيح، قوله فعلاً، كما تقدم، والمسح: لغة إمرار اليد على الشيء، واصطلاحاً هنا عبارة عن رخصة مقدرة بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر، والخف في الشرع: اسم للمتخذ من الجلد، وما ألحق به الساتر للركعبين، وسمى خفأً من الخفة؛ لأن الحكم خف به من الغسل إلى المسح، ويحتاج [٤٥٠ ج ب] إلى بيان سببه، وشرطه، وحكمه، ورकنه، وصفته وكيفيته وبيان مدته وما يتضمه. فسببه لبس الخف، وشرطه كون الخف ساتراً محل الفرض صالحًا للمسح مع بقاء المدة، وحكمه حل الصلاة [بـه][١] ونحوها، ورکنه مسح القدر المفروض في محله. وصفته أنه سنة شرعت ترخصاً؛ لأن العريمة ما كان أصلياً غير مبني على أذنار العباد، والرخصة ما بني على أذنار العباد وهو الأصح، في تعريفهما. وكيفيته ابتداء المسح بأصابع اليدين من رؤوس أصابع الرجل. ومدته يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياتها للمسافر، ونافقه ناقض الأصل، ونزع خف ومضي المدة، وستأتك بمسوطة.

(صح)، أي: جاز (المسح على الخفين). الصحة في العبادات كونها توجب تفريغ الذمة، فالمعتبر في مفهومها ابتداء إنما هو المقصود الدنيوي، وهو تفريغ الذمة، وإن كان يلزمها الثواب، وهو المقصود الأخروي، والوجوب في العبادات كون الفعل، بحيث لو أتى به يثاب، ولو تركه يعاقب، فالمعتبر في مفهومه ابتدائياً، هو المقصود الأخروي، وإن تبعه المقصود [٤٥٤ ج] الدنيوي، وهو تفريغ الذمة في الحدث الأصغر، لما ورد فيه من الأخبار المستفيضة، حتى روی عن أبي حنيفة أنه قال: ما قلت بالمسح حتى وردت فيه آثار أضوئ من الشمس، حتى قال: من أنكر المسح على الخفين يخاف عليه الكفر. انتهى.

(١) ما بين معرفتين زيادة في م.

في الحديث الأضغر. للرجال والنساء، ولو كانا من شيء ثخين غير الجلد، سواء كانا لهما نعل من جلد أو لا.

شروط جواز المسح:

ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط:

فإذا اعتقد جوازه، ولكنه يأتي بالعزيمة، كان أولى لأنه أشق فيثاب، ولا يصح المسح على الخف للجنب والنساء إذا طهرت، لأن النفاس لا حد لأقله، فيوجد بعد لبس الخف على طهر، ثم ينقضي قبل انتهاء مدة لبس الخف، ويتصور في الحائض على قول أبي يوسف، بأن أقل الحيض يومان وليلتان، وأكثر الثالث لحديث صفوان بن عusal بالمهملتين أنه قال: «كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ يأمرنا إذا كنا سفرًا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليلتين، إلا من جنابة، لا من غائط أو بول أو نوم»^(١)، ولأن الرخصة للخرج فيما يتكرر ولا حرج في الجنابة [١٥١] ونحوها. لعدم التكرار، والتحقيق أنه لا يحتاج لتصوير منع المسح على الخف في الجنابة ونحوها، لأن المقام مقام التقى، وصورة في «الكافي» تقريرًا للمتعلم، بأنه توضاً ولبس جوريبين مجلدين ثم أجب، ليس له أن يشدهما ويغسل سائر جسده مضطجعاً، يعني: أو ماداً رجله على شيء مرتفع ويمسح عليه. انتهى.

(للرجال والنساء) سفراً وحضرأ الحاجة ولغيرها لإطلاق النصوص ولأن الخطاب الوارد لأحدهما يكون وارداً في حق الآخر، ما لم ينص على التخصيص، (ولو كانا) أي: الخفين، منجددين (من شيء ثخين غير الجلد) كلبد وجوخ وكرباس ثخين يستمسك على الساق من غير شد، ولا يشف الماء بالمسح، وجواز المسح عليه هو المفتئ به، وهو قولهما وإليه رجع الإمام رحمة الله، لأنه في معنى الخف المتتخذ من جلد، (سواء كان لهما نعل من جلد)، ويقال له: جورب منعل، وهو الذي وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم، يقال: أنعل الخف ونعله، جعل له نعلاً [٥٤/ب]، وإذا جعل أحلاه وأسفله، يقال [له]^[١]: مجلداً (أو لا) أي: أو لم يكن فيهما جلد أصلاً على المفتئ به، كما ذكرناه.

(ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط، الأول) منها:

(١) أخرجه الترمذى في الطهارة، باب: المسح على الخفين (٤٦)، والنمساني في الطهارة، باب: الترقية في المسع على الخفين للمسافر (١٢٧)، وابن ماجه في الطهارة وستتها، باب: الوضوء من النوم (٤٧٨)، والمزي في تحفة الأشراف (٤٩٥٢).

(١) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

(١) الأوّل: لبِسْهُمَا بَعْدَ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ كَمَالِ الْوُضُوءِ، إِذَا أَتَمَهُ قَبْلَ حُصُولِ نَاقْضِ الْوُضُوءِ.

(٢) والثاني: سَرْهُمَا لِلْكَعْبَيْنِ.

(٣) والثالث: إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشِيِّ فِيهِمَا، فَلَا يَجُوزُ عَلَى خُفٍّ مِنْ زُبَاجٍ، أَوْ خَشْبٍ أَوْ حَدِيدٍ.

(لبسهما بعد غسل الرجلين، ولو حكماً)، كما لو مسح على جبائر برجليه أو بإحداهما، وغسل الآخر ثم لبس خفيه، فإنه يمسح على خفيه ما دام العذر موجوداً في المدة، لأن مسح الجبيرة كالغسل. (ولو) كان (اللبس قبل كمال الوضوء إذا أتمه)، أي: الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء)، لأن الخف مانع سراية الحدث بالقدم لا رافع، فإذا تمت الطهارة قبل حصول ناقض ارتفع الحدث عن أعضاء الوضوء بمجموع الغسلين الأول الذي قبل لبس الخف، والثاني بعد لبسه فكان الخف مانعاً لا رافعاً، والترتيب في الوضوء ليس شرطاً عندنا كما تقدم، فيصح المسح عليه. إذا أحدث بعده، واحترزنا باشتراط إتمام الوضوء عن وضوء غير مسبغ، فإنه إذا أحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح على الخف أصلاً. وأما أصحاب الأعذار، إذا توضؤوا مع العذر، أو وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف، فإنهم يمسحون ما دام الوقت [١٥١] باقياً. والمتيهم إذا لبس خفيه ثم وجد الماء، لا يمسح، لعدم كمال [١٥٢] طهارة[١] المعذورين، لأن وضوء المعذور يبطل بخروج الوقت لظهور الحدث السابق، [١٥٣] وجود[٢] المتيمم، وإن كان طهارة كاملة يبطل لظهور الحدث السابق أيضاً بوجود الماء، فلو جاز لهم المسح بعد ذلك لكان الخف رافعاً للحدث لا مانعاً، وإذا توضأ المعذور ولبس قبل طرو عذرها فإنه يمسح كالأصحاء إلى تمام المدة.

(و) الشرط (الثاني: سترهما)، أي: الخفين، (للكعبتين) من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق، لضرورة وسعه للبس، والذي لا يغطي الكعبين، إذا خيط به ثخين كجوح يصح المسح عليه.

(و) الشرط (الثالث: إمكان متابعة المشي فيهما)، أي: الخفين [١٥٤] لأن الرخصة شرعت لأجل متابعة المشي، فينعدم بانعدامها، (فلا يجوز) المسح (على خف) متخذ (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلناه من أن الرخصة إنما شرعت لأجل متابعة المشي في الخف للضرورة، ولا يمكن متابعة المشي في الخف المتخذ من هذه الأشياء بغير اعتماد على غيره.

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٢) العبارة في م ووضوء بدل وجود.

- (٤) والرابع: خلو كلٍّ منهما عن حزقي قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع القدم.
- (٥) والخامس: استمساكهما على الرجلين، من غير شد.
- (٦) والسادس: متعهما وصول الماء إلى الجسد.

(و) الشرط (الرابع: خلو كلٍّ منهما)، أي: الخفين، (عن خرق قدر ثلاثة أصابع من أصغر أصابع القدم)، لأنَّ محل المشي، وقيل: يعتبر بأصابع اليد، فلا يمنع ما دون ذلك، استحساناً، لأنَّ الخفاف لا تخلي عن قليل الخرق عادة، والشرع على المسح بمعنى الخف، وهو الساتر المخصوص الذي يقطع به المسافة، وما كان كذلك فهذا المعنى موجود فيه، والاسم مطلقاً يطلق عليه، بخلاف الخف المشتمل على الكثير، فإنَّ هذا المعنى معدهم فيه، والحرج يوجد بمنع القليل من الخروق، لا الكثير، وفي اعتبار الأصابع مضمومة أو مفرجة اختلاف المشياخ، ومحل اعتباره بأصغر الأصابع إذا اكتشف غير الأصابع، وأما إذا اكتشفت الأصابع تعتبر بنفسها، فلا يمنع اكتشاف الكبير مع جاره وإن بلغ قدر ثلاثة هي أصغرها على الأصح. والخرق المانع هو المنفرج الذي يرى ما تحته، أو يكون منضماً لكن ينفرج عند المشي، أو يظهر منه القدم عند الوضع، وإن كان طولاً يدخل فيه ثلاثة أصابع لكن لا يرى شيءٌ من القدم [١٥٢]، ولا ينفرج عند المشي لصلابته، لا يمنع المسح ولو ظهر قدر ثلاثة أنامل، اختيار شمس الأئمة السرخي المنع، واختيار شمس الأئمة الحلواني عدم المنع، وهو الأصح، وفي تقديره بخلو كلٍّ عن الخرق الكبير إشارة إلى أنه لا تجمع خروق خف إلى أخرى، حتى لو كان في واحد قدر إصبعين، وفي الآخر مثله جاز المسح، وأقل خرق تجمع ما يدخل فيه مسلة، وأما ما دونه فلا يعتبر إلحاقة بمواضع الخرز.

(و) الشرط (الخامس: استمساكهما على الرجلين من غير شد) لثخانته، وهذا وإن فهم مما تقدم فقد صرَّح [١٥٣] به لمقام البيان، لأنَّ الرقيق لا يجوز المسح عليه اتفاقاً، لعدم صلاحيته لقطع المسافة.

(و) الشرط (السادس: متعهما وصول الماء إلى الجسد) فلا يشفان الماء لثخانتهما وصلابتهم، والتصریح بما علم التزاماً سائغاً لمقام البيان والتعليم. ويجوز المسح على الموقين، لما روى أبو داود في سننه، وابن خزيمة^(١) في صحيحه، والحاكم، وصححه «أنَّ

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي أبو بكر، ولد سنة ثلث عشر وعشرين ومائتين للهجرة إمام نيسابور في عصره، كان فقيهاً مجتهداً، عالماً بالحديث، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: (صحیح ابن خزيمة - التوحید - إثبات صفة الرب)، والمصنفات التي صنفها تزيد على (٤٠)، مصنفاً. ١. هـ. سیر أعلام البلااء (١٤/٣٦٥)، والأعلام (٦/٢٩).

(٧) والسَّابِعُ: أَنْ يَقْنَى مِنْ مُقْدَمِ الْقَدْمِ قُدْرَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ الْيَدِ، فَلَوْ

عَنِ الرَّئْخَمِ بْنِ عَوْفٍ سَأَلَ بِلَا أَعْنَ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَاتَّبَعَهُ بِالْمَاءِ، فَيَوْضُأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَمُوقِهِ^(١) وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْمَوْقِعِ. فَقَبِيلٌ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَفَافِ، وَالْجَمْعُ أَمْوَاقٌ، عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ. وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ^(٢) عَنِ الْلَّيْثِ مُثْلِهِ، وَقَالَ الْجَوَهْرِيُّ: الْمَوْقِعُ الَّذِي يَلْبِسُ فَوْقَ الْخَفِ، فَارْسِيٌّ مَعْرُوبٌ، وَقَالَ الْقَرْوَيُّ: الْمَوْقِعُ الْخَفِ فَارْسِيٌّ مَعْرُوبٌ. وَلَأَنَّ الْجَرْمَوْقَ فَوْقَ الْخَفِ فِي مَعْنَى خَفِ ذِي طَاقِينَ، وَلَوْ لَبِسَ خَفَّاً ذَا طَاقِينَ، كَانَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ، فَهَذَا مُثْلُهُ، وَهَذَا لَأَنَّ الْوَظِيفَةَ كَانَتْ بِالرَّجُلِ وَلَمْ تَكُنْ بِالْخَفِ وَرَظِيقَةً لِيُصِيرَ مِنْ أَعْصَاءِ الْوَضُوءِ فَيُصِيرُ الْجَرْمَوْقَ بِدَلَّا مَانِعاً سَرَايَةَ الْحَدِيثِ إِلَى وَظِيفَتِهِ، بَلْ يَمْنَعُ السَّرَايَةَ إِلَى وَظِيفَةِ الرَّجُلِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْمَوْقِعِينَ إِذَا كَانَا صَالِحِينَ لِلْمَسْحِ، بِاسْتِقْلَالِهِمَا كَالثَّخِينِ، وَقَدْ لَبِسُوهُمَا فَوْقَ الْخَفِينَ قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ وَيَمْسَحَ، وَأَمَّا إِذَا مَسَحَ عَلَيْهِمَا ابْتِدَاءً ثُمَّ لَبِسَ الْجَرْمَوْقَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِ، سَوَاءً لَبِسُوهُمَا فِي حَالٍ قِيَامٍ طَهَارَةُ الْمَسْحِ، أَوْ بَعْدَ نَفْضِهِ، لَأَنَّ حَكْمَ الْمَسْحِ اسْتَقَرَّ بِالْخَفِ. وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا، أَنْ [٤٥٢] يَكُونَ الْمَوْقِعُ بِحِيثِ لَوْ انْفَرَدَ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، حَتَّى لَوْ كَانَ بِهِ خَرْقٌ كَبِيرٌ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، بَلْ عَلَى الْخَفِ الَّذِي هُوَ أَسْفَلُهُ، وَلَوْ مَسَحَ عَلَى الْجَرْمَوْقِيْنَ ثُمَّ تَزَعَّهُمَا، مَسْحٌ عَلَى خَفِيهِ، لَأَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهِمَا لَيْسَ مَسْحًا عَلَى الْخَفِينَ لِانْفَصَالِهِمَا، بِخَلَافِ خَفِ ذِي طَاقِينَ لَوْ تَزَعَّ أَحَدُ طَاقِيهِ، أَوْ قَشْرٌ ظَاهِرٌ لِلْخَفِينَ حَيْثُ لَا يَعِيدُ [١٥٦] الْمَسْحَ عَلَى مَا تَحْتَهُ، لَأَنَّ الْجَمِيعَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لِلَّاتِصالِ، كَمَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الْمَسْحِ لَا يَعِيدُهُ، وَلَوْ تَزَعَّ أَحَدُ جَرْمَوْقِيهِ بِطَلْ مَسْحِهِمَا، فَيَعِيدُ مَسْحَ الْخَفِ وَالْجَرْمَوْقِ الْبَاقِيِّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الْجَرْمَوْقِيْنَ، وَمَسْحٌ عَلَى الْخَفِينَ لَا يَجُوزُ لِوَجْوبِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَرْمَوْقِيْنَ.

(و) الشَّرْطُ (السَّابِعُ): أَنْ يَقْنَى مِنْ مُقْدَمِ الْقَدْمِ قُدْرَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ الْيَدِ لِيَوْجُدَ الْمَقْدَارُ الْمُفْرُوضُ مِنْ مَحْلِ الْمَسْحِ، فَلَوْ قَطَعَ إِحْدَى الْقَدَمَيْنِ مِنَ الْكَعْبِ، أَوْ دُونَ الْكَعْبِ، وَكَانَ الْبَاقِي مِنْ ظَاهِرِ الْقَدْمِ أَقْلَى مِنْ ثَلَاثَةَ أَصَابِعٍ، [و][١] لَا يَصْحُ لَهُ مَسْحُ الْخَفِ لِمَا

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، بَابٌ: الْمَسْحُ عَلَى الْخَفِينَ (١٥٣)، وَالحاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ (١٧٠/١) وَابْنِ حَرْيَمَةَ فِي صَحِيحِهِ.

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيُّ أَبُو مُنْصُورٍ: أَحَدُ الْأَنْسَةِ فِي الْلُّغَةِ وَالْأَدْبِ، وَلَدَ سَنَةَ اثْنَتِينَ وَثَمَانِينَ وَمَائَتَيْنَ لِلْهِجَرَةِ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَمَانَةَ لِلْهِجَرَةِ، مِنْ آثارِهِ: تَهْذِيبُ الْلُّغَةِ وَغَرِيبُ الْأَلْفَاظِ - تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ - فَوَانِ - مُقْتَلُهُ مِنْ تَفْسِيرِ الْمَزْنِيِّ. ١. هـ. سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ (٣١٦/١٦)، وَالْأَعْلَامِ (٥/٣١١).

(١) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ مـ.

كَانَ فَاقِدًا مُقَدَّمَ قَدْمِهِ، لَا يَمْسَحُ عَلَى حُفَّهُ، وَلَوْ كَانَ عَقْبُ الْقَدَمِ مَوْجُوذًا.
مدة المسح، وأبتداؤها:

وَيَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ بِلِيَالِيهَا.
وَابْتِداءَ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْحَدِيثِ، بَعْدَ لِبْسِ الْخَفَّيْنِ.

يلزم من الجمع بين غسل باقي القدم المقطوع، ومسح خف الرجل الصحيحة، لأنه يفترض غسل ما بقي من القدم [ولا^[1]] مسح حفها، لما ذكرنا من اشتراط بقاء ثلاثة أصابع من ظاهر القدم، وإن قطعت إحدى رجليه من أعلى الكعب، جاز له المسح على خف الباقي، [لا بقوام]^[2] فرض غسل شيء من الأخرى، بخلاف ما لو بقي العقب، فلذا قلنا: (فلو كان فاقداً مقدم قدمه، لا يمسح على خفه، ولو كان عقب القدم موجوداً)، لأنه ليس محلأً لفرض المسح، مع افتراض غسله، فيلزم الجمع بين البدل والمبدل، وهو لا يجوز، (ويمسح المقيم يوماً وليلة، و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها)، لما رويانا من حديث صفوان^(١)، ولقول المغيرة بن شعبة: «آخِرَ غَزْوَةَ غَرَزْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى خَفَافِنَا لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، مَا لَمْ تَخْلُغْ»^(٢). وروى التوقيت أيضاً أبو بكر، وأبو بكرة، وأبن مسعود، والبراء بن عازب، وغيرهم رضي الله عنهم.

(وابتداء المدة) للإقليم والمسافر (من وقت الحدث) الذي يحصل (بعد لبس الخفين) على طهر عند عامة العلماء، وهو الصحيح، وقال [١/٥٣] بعضهم: من وقت اللبس، وقال [٦/٥٦] بعضهم: من وقت المسح، والصحيح قول العامة، لأن الخف عهد مانعاً سراية [٦/٦] الحديث، فيعتبر ابتداء المدة من وقت المنع، لأن ما قبله ليس طهارة مسح، بل طهارة غسل، فلا يعتبر، ولا يعتبر أيضاً وقت المسح بعد الحدث، لأنه لو أحدث ولم يمسح، ولم يصل أياماً لا إشكال في أنه لا يمسح بعد ذلك، فكان العدل في الاعتبار من وقت الحدث.

(١) أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين للمسافر (١/٨٣ - ٨٤)، وأخرجه ابن جان في صحيحه (١٣٢٠).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (١٥٧)، والإمام أحمد في مسنده (٤/٢٤٦)، والبيهقي في السنن كتاب الطهارة، باب: الرخصة في المسح على الخفين (١/٢١٧)، وزاد الطبراني في معجمه قوله: (أمرنا أن نمسح على خفافنا للمسافر ثلاثة)، والزيلعي في نصب الرأية (١٦٤/١).

(١) ما بين معاكفين ساقط من ح.

(٢) العبارة في م لانعدام بدل لا بقوام.

تغیر حال لابس الخف:

وإِنْ مَسَحَ مُقْبِنِمْ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدْتَهِ أَتَمْ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ، وَإِنْ أَقامَ الْمُسَافِرُ بَعْدَمَا
مَسَحَ يَوْمًا وَلِيَلَةَ نَزَعَ، وَإِلَّا يَتَمَّ يَوْمًا وَلِيَلَةَ.

فرض المسح، وسننه:

وَفَرَضُ الْمَسْحِ: قَدْرُ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ، مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ، عَلَى ظَاهِرِ مُقْدَمِ كُلِّ
رِجْلٍ. وَسُنْنَتُهُ: مُدَّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً مِنْ رُؤُوسِ أَصَابِعِ الْقَدْمِ، إِلَى السَّاقِ.

(إِنْ مَسَحَ مُقْبِنِمْ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدْتَهِ، أَتَمْ مُدَّةَ الْمُسَافِرِ) لقوله عليه السلام: «يَمْسَحُ
الْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامَ وَلِيَالٍ يَهُنَّ»^(١) وهذا مسافر، ولأن الفرض من الرخصة التخفيف عن
المسافرين، وهو بزيادة المدة، وأنه حكم متعلق بالوقت، فيعتبر آخره كالصلاحة، (إِنْ أَقامَ
الْمَسَافِرُ بَعْدَمَا مَسَحَ يَوْمًا وَلِيَلَةَ، نَزَعَ) خفيه، لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه، (وَإِلَّا) أي: وإن
لم يكن قد مسح يوماً وليلة، بل دونهما، (يَمْسَحُ يَوْمًا وَلِيَلَةَ)، لأنهما مدة المقيم. وقد صار مقيماً
فيمسح باقي مدته.

(وَفَرَضُ الْمَسْحِ قَدْرُ ثَلَاثَ أَصَابِعٍ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ)، قيده به قاضي خان، والتقدير
بأصابع اليد هو الأصح، لكونها آلة المسح، والثلاث أكبر أصابعها، وبه وردت السنة الشريفة،
والمسنون هو المسح بالأصابع فإذا مسح بغير الأصابع، كخرقة، أو أصابعه ماء أو مطر أو طل
قدر الفرض، أجزأ عن المسح ولم يحصل السنة، وكذا لو مسح بإاصبع أو قدرها، وكرره مراراً
ببل جديداً، لكلِّ صَحٍّ، ويجوز ببل بقى بعد غسل عضو لا بعد مسحه، والإاصبع يذكر
ويؤثر، ومحل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة، فلا يصح على باطن القدم ولا
على عقبه، ولا على جوانبه، ولا ساقه، ولا يسن تكراره لما زوى ابن أبي شيبة: (عَنْ الْمَغْيَرَةِ
بْنِ شَعْبَةَ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الْبَلَى، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى حُفَّةِهِ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى
حُفَّةِ الْأَيْمَنِ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى حُفَّةِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَغْلَامَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَانَ أَنْظَرَ
إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْبَلَى عَلَى الْخَفَّيْنِ)^(٢).

(وَسُنْنَتُهُ مُدَّ الْأَصَابِعِ مُفَرَّجَةً بَهَا (من رؤوس أصابع القدم إلى الساق).

(وَصَفْتُهُ): أن يضع أصابع يده [١٥٧] اليمين على مقدم [٥٣/ب] خفه الأيمن
وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت الأصابع، يمدّها حتى
يتنهي إلى أصل الساق فوق الكعبين، لأن الكعبين يلحقهما فرض الغسل، ويلحقهما سنة

(١) تقدم تخریجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الطهارات، باب: من كان لا يرى المسح على الخفين (١/٢١٤).

نواقض المسح:

ويُنقض مسح الخف أربعة أشياء:

(١) كُلُّ شيء يُنقض الوضوء.

(٢) وَنَزَعَ خُفٌّ وَلَوْ بَخْرُوجُ أكْثَرِ الْقَدْمَ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ.

(٣) وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح.

(٤) وَمُضِيُّ الْمُدَّةِ،

المسح، «لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ، وَهُوَ يَغْسِلُ خُفْنِيهِ، فَتَخَسَّبَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَمْرَنَا بِالْمَسْحِ، هَكَذَا»^(١) وأراه من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة، وفرج بين أصابعه، فلو بدأ من الساق إلى الأصابع، أو مسح عليه عرضاً صحيحاً، لحصول المقصود، إلا أنه خالف السنة.

(ويُنقض مسح الخف) أحد (أربعة أشياء)، أولها: (كل شيء يُنقض الوضوء)، لأنَّه بدل عن الغسل أو خلف، فينقضه ناقض أصله كالتيام، وتقدم بيان النواقض.

والثاني: (نزع خف) لسرابية الحدث السابق إلى القدم، وهو الناقض في الحقيقة، وإضافة النقض إلى النزع مجاز، وإذا نزع واحداً لزمه قلع الآخر، لسرابية الحدث ولزوم غسلهما، (ولو) كان النزع (بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف) في الصحيح لأن حكم النزع يثبت بخروج القدم إلى ساق الخف لمفارقة موضع المسح مكانه، فكان القدم قد ظهر، وحكم الأكثر حكم الكل في الصحيح. وعن أبي حنيفة أنه إن خرج العقب أو أكثره إلى الساق، بطل المسح. وعن محمد أنه إن بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه، لا ينقض، وإنما ينقض.

والثالث: (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف، على الصحيح)، كما لو ابتلَّ جميع القدم، فيجب قلع الخف وغسلهما، تحرزاً عن الجمع بين الغسل والمسح ولذا لو تكلف وغسل رجليه من غير نزع الخف، أجزاءه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء المدة، وقال الزاهي^(٢): لا يُنقض المسح، وإن بلغ الماء الركبة. انتهى. وال الصحيح خلافه، كما علمته.

والرابع: (مضي المدة) للمقيم والمسافر، ولو في حال انصرافه ليتوضاً [لسبق]^[١]

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، في كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (١/٢٥٦)، والزيلعي في نصب الراية في كتاب الطهارة، باب: المسح على الخفين (١/١٨١)، والطبراني في «معجم الأوسط»، وابن ماجه في كتاب الطهارة وستتها، باب: في مسح أعلى الخف وأسفله (٥٠١)، وأبي يعلى (١٩٤٥).

(٢) هو مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين، الزاهي الغزيمي فقيه، من أكابر الحنفية، ولد سنة (...), وتوفي سنة ثمان وخمسين وستمائة للهجرة، من آثاره: الحاوي في الفتاوى والمحجبي شرح به مختصر القدورى في الفقه، وزاد الأنمة. ومنية المنية لتنتميم الغنية. ١. هـ. الجواهر المضية (٣/٤٦٠)، والأعلام (٧/١٩٣).

(١) العبارة في م بسبق بدل السبق.

إِنْ لَمْ يَخْفَ ذَهَابَ رِجْلِهِ مِنَ الْبَرْزِدِ . وَبَعْدَ الْثَّلَاثَةِ الْأُخْيَرَةِ عَسْلُ رِجْلَيْهِ فَقَطْ .

ما لا يجوز المصح عليه:

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى عِمَامَةٍ، وَقَلْنسُوَةٍ، وَبُرْقُعٍ، وَقَفَازَيْنِ .

فصل

«في الجبيرة ونحوها»

إِذَا افْتَصِدَ، أَوْ جُرَحَ، أَوْ كُسِرَ عَضُوًّا، فَشَدَّهُ بِخَرْقَةٍ، أَوْ جَبِيرَةٍ، وَكَانَ لَا يَسْتَطِعُ عَسْلَ

الحدث ، فيبطل صلاته في الصحيح ، فلا يبني ، وإضافة النقض إلى المضي مجاز ، والناقض في الحقيقة الحدث السابق لظهوره حيثند ، فإذا [١٤] كان في الصلاة ، وتمت مدته ، ولم يوجد ماء ، قيل : يمضي على صلاته لعدم [٥٧] الفائدة في نزعه ، لكونه للماء ولا ماء ، وقيل : تفسد لسريان الحدث ، فيتيمم ، وهذا فائدته ، وهو أشبه ، والنقض بالمضي (إن لم يخف ذهاب رجله) ، أو بعضها أو عطتها (من البرد) ، فيجوز مسحه إذا خاف شيئاً منها من غير توقيت بمدة حتى يأمن على عضوه ، لأن الضرر مرفوع ، وظاهر إطلاق المتنون أن المسح بعد تمام المدة لخوف التلف ، ولا يفارق صفتة قبله ، وفي «معراج الدراء» وغيرها : لو مضت المدة ، وهو يخاف البرد على رجله بالنزع ، يستوعبه بالمسح كالجبائر ، (وبعد ثلاثة الأخيرة) وهي نزع الخف ، وابتلال أكثر القدم ومضي المدة ، غسل رجليه فقط ، وليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا كان متوضأ ، لأن الحدث السابق هو الذي حل بقدميه ، وقد غسل بعده سائر الأعضاء ، وبقيت القدمان فقط بلا غسل الآن حكماً ، لسريان الحدث إليهما ، فلا يجب إلا غسلهما ، لا غسل الأعضاء المغسولة ثانياً ، لأن الغاية الم الولا ، وهي ليست شرطاً في الوضوء .

(ولا يجوز) ، أي : لا يصح ، (المسح على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) ؛ لأن المسح على الخف ثبت بخلاف «نياس» ، فلا يلحق به غيره . والقفاز - بالضم والتشديد - : شيء يعمل لللدين محسواً بقطن ، له أزرار تزر على الساعدين من البرد ، تلبسه النساء ، ويتحذنه الصياد من جلد ولبد ، يغطي به الكف والأصابع اتقاء مخالف الصقر ، والقلنسوة بفتح القاف وضم السين ، والبرقع بضم الباء المودحة ، وسكون الراء المهملة ، وضم القاف وفتحها : خرقة تثقب للعينين ، تلبسها الدواب ونساء الأعراب على وجوههن .

فصل في حكم الجبيرة ونحوها

(إذا افتصد أو جرح أو كسر عضوه، فشده بخرقة لهما، أو جبيرة) هي عيدان تلف بخرق أو ورق وترتبط على العضو المنكسر، (وكان لا يستطيع غسل العضو)، ولو بالماء الحار، فإنه

العضو، ولا يُستَطِعُ مسحه، وَجَبَ الْمَسْحُ عَلَى أَكْثَرِ مَا شَدَّ بِهِ الْعَضُو، وَكَفَى الْمَسْحُ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْجَسَدِ بَيْنَ عِصَابَةِ الْمُفْتَصِدِ. وَالْمَسْحُ كَالْغَسْلِ فَلَا يَتَوَقَّتُ بِمُدْدَةٍ.

إذا قدر عليه، ولا يضره الحار، يجب استعماله، وقيل: لا يجب. (ولا يستطيع مسحه وجب المسح) على الصحيح، عن أبي حنيفة [١٥٨١] وبه [١٥٤٢] قالا: مرة واحدة، وهو الصحيح. وقيل: يكرر إلا في الرأس. واستحباب المسح رواية. وقيل: فرض. وال الصحيح من مذهبـهـ، أنه ليس فرضاً وعليه الاعتماد، والأصل فيه ما عن أبي أمامة أن النبي ﷺ لما رماه ابن قميـةـ يوم أحد، «رأيـتـ الشـيـءـ، إـذـأـ تـوـضـأـ حـلـ عـنـ عـصـابـيـهـ، وـمـسـحـ عـلـيـهـ بـالـوـضـوءـ»^(١) وما عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أـنـ الشـيـءـ كـانـ يـمـسـحـ عـلـىـ الـجـبـائـرـ»^(٢)، وـتـوـضـأـ اـبـنـ عـمـرـ وـكـفـهـ مـغـضـبـةـ، فـمـسـحـ عـلـيـهـاـ، وـعـلـىـ الـعـصـابـيـهـ، وـغـسلـ مـاـ بـيـوـنـ ذـلـكـ». «ولـمـ كـسـرـ زـنـدـ عـلـيـ رـضـيـ اللهـ عـنـهـ يـوـمـ أـخـدـ، أـوـ يـوـمـ خـيـرـ، أـمـهـ الشـيـءـ كـانـ يـمـسـحـ عـلـىـ الـجـبـائـرـ»^(٣)، وـيـمـسـحـ عـلـىـ أـكـثـرـ مـاـ شـدـ بـهـ الـعـضـوـ»، وهو الصحيح، لـثـلاـ بـؤـديـ إـلـىـ فـسـادـ الـجـراـحةـ بـالـاسـتـعـابـ، (وكـفـيـ المسـحـ عـلـىـ ماـ ظـهـرـ مـنـ الـجـسـدـ بـيـنـ عـصـابـيـهـ الـمـفـتـصـدـ)، وـنـحوـ إـنـ ضـرـهـ حـلـهـ، تـبـعاـ لـلـضـرـورـةـ؛ لأنـهـ إـذـاـ غـسلـ الـفـرـجـةـ يـسـرـيـ الـمـاءـ إـلـىـ الـجـرـحـ فـيـضـرـهـ، وـمـنـ ضـرـورـةـ الـحـلـ أـنـ يـكـونـ فـيـ مـكـانـ لـاـ يـقـدـرـ عـلـىـ بـرـطـهاـ بـنـفـسـهـ، وـلـاـ يـجـدـ مـنـ يـرـبـطـهـ، وـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ الـجـرـاحـةـ وـالـقـرـحـةـ وـالـكـيـ وـالـكـسـرـ، وـلـمـ يـضـرـهـ الـحـلـ حـلـهـ، وـغـسلـ الـصـحـيـحـ الـذـيـ تـحـتـهـ، وـمـسـحـ الـجـرـحـ، وـإـنـ ضـرـهـ مـسـحـ عـلـىـ الـخـرـقـةـ، لـأـنـ الضـرـورـةـ تـقـدـرـ بـقـدـرـهـاـ.

(المسح) على الجبيرة، وخرقة الجراحة (كالفسل)، لما تحتها وليس بدلاً، بخلاف المسح على الخف، لأنه عليه السلام: «أَمْرَ عَلَيْا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ فِي إِخْدَنِ يَدِيهِ»^(٤)، ثبت أن المسح على الجبيرة ما دام العذر قائماً أصل، لا بدّل ولأنّ كان في نفسه بدلاً بدليل أنه لا يجوز عند القدرة على الغسل، لكن نزل منزلة الأصل، لعدم القدرة على الأصل، بخلاف مسح الخف، فإنه لا يعطى له حكم الغسل بل هو بدل محض للقدرة على الأصل، فلذا فارق المسح على الجبيرة مسح الخف في مسائل ذكرها بقوله: (فلا يتوقف)

(١) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب الطهارة، باب: المسح على الجبيرة (٢٦٤/١)، والزيلعي في نصب الرأبة في كتاب الطهارات (١٨٦/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٧٥٩٧).

(٢) آخرجه الزيلعي في نصب الراية في كتاب الطهارات، باب: المسح على الخفين (١٨٦)، والدارقطني (١٢٥).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الرأية في كتاب الطهارات، باب: المسح على الخفين (١/١٨٦)، والدارقطني (١/٢٢٦، ٢٢٧)، والبيهقي، كتاب الطهارة، باب: المسح على العصان والجائز (١/٢٢٨).

(٤) تقدم تخریجہ .

وَلَا يُشْرِطُ شَدُّ الْجَبِيرَةَ عَلَى طَهْرٍ، وَيَجُوزُ مَسْحُ جَبِيرَةِ إِحْدَى الرِّجْلَيْنِ مَعَ غَسْلِ الْأُخْرَى. وَلَا يَنْطِلُ المَسْحُ بِسُقُوطِهَا قَبْلَ الْبَرْءَةِ. وَيَجُوزُ تَبْدِيلُهَا بِغَيْرِهَا، وَلَا يَجِدُ إِعادَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهَا، وَالْأَفْضَلُ إِعادَتُهُ. إِذَا رَمَدَ وَأَمْرَ أَنْ لَا يَغْسِلَ عَيْنَهُ، أَزْانَكَسَرَ ظُفْرَهُ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً أَوْ عِلْكَأً أَوْ جِلْدَةَ مَرَارَةً وَضَرَّهَ نَزْعَهُ جَازَ لَهُ الْمَسْحُ، إِنْ ضَرَّهُ الْمَسْحُ تَرَكَهُ. وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَةِ فِي مَسْحِ الْخَفِّ، وَالْجَبِيرَةِ، وَالرَّأْسِ.

مسح الجبيرة ونحوها (بمدة) لأنه أصل، فما دام العذر قائمًا يمسح عليها، بخلاف الخف، فإنه مؤقت بمدة [١٥٨/ب]، (ولا يشترط) لصحة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر)، فيجوز مسحها، ولو شدت حال الجنابة والحدث، لأن في اشتراط الطهارة في تلك الحالة حرجاً وهو مرفوع [١٥٥/٢] لأن غسل ما تحتها، قد سقط، وانتقل إليها بخلاف الخف.

(ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لكونه أصلاً كما ذكرنا، بخلاف الخف، فلا يمسح على خف ويغسل الرجل الأخرى لكونه بدلاً، فلا يجمع مع المبدل، (ولا يبطل المسح على الجبيرة ونحوها، بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر المبيح لامسح بخلاف الخف، فإنه يبطل مسحة، لكون الخف مانعاً سراية الحدث، فإذا فارق الم محل سري إليه الحدث، وإذا سقطت عن براء بإحدى رجليه وهو متوضئ لا يلزمها غير غسل محلها، بخلاف الخف، إذا نزع عن رجل لزمه نزع الأخرى وغسلهما، ويستوي فيها الحدث الأكبر والأصغر، بخلاف الخف، فإنه لا يجوز المسح عليه في الأكبر، ويجب استيعابها في رواية كما قدمناه، بخلاف الخف، فإنه لا يجب استيعابه، رواية واحدة، ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفل، وإذا زالت العصابة العليا، وقد مسح عليها بعد شد السفل، لا يعيد المسح عليها، بخلاف الخف فوق خف، ولا يبطل مسحها بابتلال ما تحتها، بخلاف الخف، ويجوز تبديله بغيرها بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها)، أي: على الموضوعة عوضاً عن الأولى، (الأفضل إعادته)، أي: المسح على الثانية، لشبهة البدلية.

(إذا رَمَدَ وَأَمْرَ)، أي: أمره طبيب مسلم حاذق (أن لا يغسل عينيه)، أو غلب على ظنه صرر الغسل تركه، (أو انكسر ظفره)، أو حصل به داء، (وجعل عليه دواء أو علكاً) ليمتنع عنه ضرر الماء ونحوه، (أو) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها، (وضرها نزعه، جاز له المسح) للضرورة ولا يكلف بالغسل للحرج، (وإن ضرره المسح لشدة الوجع تركه)، لأن الضرورة تقدر بقدرها [١٥٩/١]، (ولا يفتقر إلى النية في مسح الخف)، وقيل: تشرط النية في مسح الخف كالتيم لأن كل واحد منهما بدل، والأظهر أنه لا يشترط فيه النية، لأن طهارة بالماء، كاللوضوء؛ إذ هو بعضه فصار مسح الخف (و) مسح (الجبيرة) ومسح (الرأس) سواء في عدم اشتراط النية في مسحها، لأن طهارة ماء بخلاف التيم لقيام الدليل فيه.

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

أنواع الدماء:

يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ حَيْضٌ، وَنَفَاسٌ، وَسَتِّحَاضَةٌ.

الحيض:

فَالْحَيْضُ: دَمٌ يَنْفَضُّهُ رَحْمٌ بِالْعَيْنِ، لَا دَاءُ بِهَا، وَلَا حَبْلٌ، وَلَمْ تَلْعُجْ سِنَّ الْإِيَّاسِ.

باب الحيض والنفاس والاستحاضة

(يخرج من الفرج) أضيف إليه وإن اختلف مقر الخارج باعتبار [٥٥ بـ] مروره على الفرج؛ لأنَّه إنْ كان مقره الرحم، فهو (حيض ونفاس)، وإلا فهو (استحاضة)، ولذا قال: (فالحيض) اختلف الشارحون فيه، منهم من عَبَرَ عنَّه بأنه حَدَثٌ، ومنهم من عَبَرَ عنَّه بأنه نَجْسٌ، ولا يَظْهُرُ للخلاف ثُمَّرة، وأعلمُ أنَّ الحِيْضَ منْ غُواصِّنَ الأَبْوَابِ، وأعْظَمُ الْمَهَمَاتِ لِمَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ، كَالْطَّلاقِ وَالْعَتَاقِ وَالْأَسْتِرَاءِ وَالْعَدَةِ وَالنَّسْبِ وَحَلِ الْوَطَءِ وَالصَّلَةِ وَالصُّومِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَمَسَهِ الْاعْتِكَافِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَطَوَافِ الْحِجَّةِ وَالْبُلوغِ.

وحقيقته (دم ينفضه)، أي: يدفعه بقوَّةٍ وشدة (رحم)، وهو محل تربية الولد من نطفة (البالغة) تسع سنين فما فوقها، (لا داء بها) يقتضي خروج دم بسيبه، (ولا حبل) لأنَّ الحبل في فم رحمها فسد بالحبل كما أجرى الله سبحانه عادته بذلك، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره. (ولم تبلغ سن الإياس) وهو خمس وخمسون سنة على المفتى به، وهذا تعريفه شرعاً. وأما لغة: فأصله السيلان، يقال: حاض الوادي، أي: سال. وقال الأزهري: الحِيْضَ دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة. ويقال: حاضت المرأة تحِيِّضَ حِيِّضاً ومحِيِّضاً ومحاضاً، فهي حائض، بحذف التاء، لأنَّ صفة المؤنث خاصة، فلا يحتاج إلى عالمة تأنيث بخلاف قائمة ومسلمة. هذه اللغة الفصيحة المشهورة. وحكى الجوهرى عن الفراء^(١) أنه يقال أيضاً: حائض، وله أسماء نظمها بعضهم فقال [٥٩ بـ] [من الطويل]:

وللحِيْضِ أَسْمَاءً ثَلَاثَ وَعَشْرَةً مَحِيِّضَ مَحِيَّضاً ثُمَّ كَيْدَ أوْ عَصَارَ

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكرياء المعروف بالفراء إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، توفي سنة أربعين وأربعين ومائة للهجرة، وتوفي سنة سبع وأربعين للهجرة، من آثاره: المقصور والممدود - المعاني - المذكر والمؤنث - اللغات الناكرة - وغيرها. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (١٠/١١٨)، والاعلام (٨/١٤٥).

وأقلُّ الحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَوْسَطُهُ خَمْسَةُ، وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةً.

النفاس:

..... والنفاسُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقْبَ الولادةِ،

دراس وضحك ثم طمت عراها وضيف وأسنة نفاس وإكباد
ويقال: طمس بالسين، وفراك بالفاء أيضاً، وقيل: سببه أن أمها حواء عليها السلام حين
تناولت من شجرة الخلد ابتلاها الله تعالى بذلك، وبقي في بناتها إلى يوم القيمة. وشرطه بلوغ
سن يليق به، وعدم الحبل، وعدم نقصان الطهر فيما بينه عن أقله، وبلوغه نصاباً، وركنه:
بروز الدم المخصوص من محله وصفته دم إلى السود أقرب، لذاع، كريه الرائحة، وقد يتغير
بعارض. وأحكامه كثيرة، أشرنا إلى بعضها، وسنذكر ما يتيسر بعون الله تعالى. [١/٥٦]

ونقول:

(أقلُّ الحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) بلياليها، (وَأَوْسَطُهُ خَمْسَةُ) أيام، (وَأَكْثَرُهُ عَشَرَةً) بلياليها. وقيل:
أكثره خمسة عشر يوماً، وهو قول أبي حنيفة أولاً لقوله عليه السلام: «أقلُّ الحَيْضِ لِلْعَجَارِيَّةِ الْبِكْرُ
وَالثَّيْبُ ثَلَاثُ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، فَإِذَا زَادَ فَهُنَّ مُسْتَحَاضِّةٌ»^(١). والأحاديث متعددة
الطرق في تقديره بما قلناه. وإن ضعف بعضها، فالتلعدد يرفع الضعيف إلى الحسن.
والمقدرات الشرعية مما لا يدرك بالرأي، قال عليه السلام: «الْحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَزْبَعَةُ وَخَمْسَةُ وَسِتَّةُ
وَسَبْعَةُ وَثَمَانَيَّةُ وَتِسْنَعَةُ وَعَشَرَةُ، فَإِذَا جَاءَرَ الْعَشَرَةُ فَهُنَّ مُسْتَحَاضِّةٌ»^(٢). وليس الشرط دوام
استمرار الدم في جميع مدته، بل في ابتداء المدة وانتهائها فالانقطاع فيما بين ذلك، كنزوله
وتغير اللون العارض فلا يعتبر، وزيادته عن العادة فيما بين الأقل والأكثر حيض، وإن زاد عن
العادة وتجاوز أكثره كان جميع الزائد على العادة استحاضة.

(والنفاس) لغة: مصدر نفست المرأة - بضم النون وفتحها - إن ولدت فهي نساء.
وشرعياً: (هو الدم) الخارج (عقب الولادة)، وخروج أكثر الولد كخروج كله، وإن كان
سقطاً - بتأثيث السين لغة -: الولد الساقط قبل إتمامه، فتصير به نساء، وتنقضي به العدة
[١/٦٠] [١/٦٠] وتصير الأمة أم ولد إذا ادعاه المولى، ويبحثت به لو علق طلاقاً أو عتقاً أو غيره به،
ولكن لا يرث ولا يصلى عليه إلا بانفصال أكثره حيناً. فإن خرج مستقيماً بأن نزل برأسه فالعبرة
لصدره، وإن نزل منكوساً برجليه، فالعبرة لسرته، وما بعده يكون نفاساً وإذا لم تر دماً بعد

(١) أخرجه الدارقطني (٢١٨/١)، والطبراني في المعجم الكبير عن أبي أمامة (٧٥٨٦).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة في كتاب الطهارات، باب: الحيض والاستحاضة (١٩٢/١)، وابن عدي في
الكتاب (١٧٦/٢).

وأكثرون أربعون يوماً، ولا حد لأقله.

الاستحاضة:

والاستحاضة: دم نفَسَ عن ثلاثة أيام، أو زاد على عشرة في الحِينِينِ، وعلى أربعين في النَّفَاسِ.

الظاهر الفاصل بين الحِينِينِ:

وأقلُّ الظاهر الفاصل بين الحِينِينِ خمسة عشر يوماً، ولا حد لأكثره، إلا لمن بلغت مستحاضة.

الولادة كان عليها الغسل احتياطاً عند أبي حنيفة رحمة الله، وقدماته، والصدر الشهيد كان يفتى به، وصح في «الفتاوى» لعدم خلوه عن قليل دم ظاهر، أو قالا: ليس عليها إلا الوضوء في قولهما الآخر، وهو الصحيح، لتعلقه بالنفاس ولم يوجد حقيقة. والوضوء لازم للمرتبة الموجودة بالولادة.

(أكثره) أي: النفاس (أربعون يوماً)، لأن النبي عليه السلام «وقت للنفاس أربعين يوماً»^(١). إلا أن ترى الظاهر بعد ذلك. وقد روي من عدة طرق فارتقى إلى الحسن [٤٥٦/ب]، (ولا حد لأقله) أي: النفاس، لأن خروج الولد دليل على أن الدم من الرحم، فلا حاجة إلى أمارة زائدة، بخلاف الحِينِينِ، لأنه لا يتقدمه دليل، فجعل امتداده ثلاثة أيام دليلاً على أنه منه، وقدر بالثلاثة لما زوينا.

(والاستحاضة دم نفَسَ عن ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحِينِينِ) لما زوينا، (و) دم زاد (على أربعين في النَّفَاسِ)، أو زاد على عادتها، وتجاوز الأربعين، لحديث أم سلمة «أنها سألت النبي عليه السلام: كم تجلس المرأة إذا ولدت؟ قال عليه السلام: أربعين يوماً إلا أن ترى الظاهر قبل ذلك»^(٢). ولا مدخل للقياس، ولا نقل في تقديره بما فوق الأربعين.

(وأقلُّ الظاهر الفاصل بين الحِينِينِ خمسة عشر يوماً)، لقوله عليه السلام: «أقلُّ الحِينِينِ ثلاثة، وأكثرة عشرة، وأقلُّ ما بين الحِينِينِ خمسة عشر يوماً»^(٣). وقد اجتمعت الصحابة عليه، ولأنه مدة اللزوم، فصار كمدة الإقامة، (ولا حد لأكثره)، لأنه قد يمتد إلى سنة وأكثر، وقد لا ترى الحِينِينِ أصلاً، فلا يمكن تقديره (إلا لمن بلغت مستحاضة)، فيقدر حِينِينِها بعشرة

(١) أخرجه ابن ماجه في الطهارة وستنها، باب: النفاس كم تجلس (٦٤٩)، والحاكم في المستدرك (١/١٧٥) والدارقطني (٢٢٠/١)، والبيهقي في سننه في كتاب الحِينِينِ، باب: النفاس (٣٤٣/١).

(٢) أخرجه البيهقي في سننه عن أنس، كتاب الحِينِينِ، باب: النفاس (٣٤٣/١).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الرأي (١٩٢/١)، وقال: رواه ابن الجوزي في العلل المتألهة).

ما يحرم بالحيض وال النفاس:

وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ثَمَانِيَّةُ أَشْيَاءٍ: الصَّلَاةُ، وَالصُّومُ، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ،
وَمَسْهَا إِلَّا بِغَلَافٍ،

وطهرها بخمسة عشر ونفاسها بأربعين، لأن الأصل [٦٠ بـ] الصحة، فلا يحكم بالعارض إلا بيقين، وأما إذا كان لها عادة، وتجاوز الدم عادتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس فإنها تبقى على عادتها فيهما، وأما إذا نسبت عادتها فهي المحبحة في المطولات حكمها.

(ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء): الصلاة والصوم، ولا يصحان لفووات شرط الطهارة منها، (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) إلا بقصد الذكر، إن كانت مشتملة عليه، لا على حكم أو خبر وقال الهندواني ^(١): لا أفي بجوازه على قصد الذكر، وإن روي عن أبي حنيفة، وفيه إشارة إلى أنه مباح لهم قراءة ما دون الآية، وهي رواية الطحاوي، وفي رواية الكرخي لا فرق بين الآية وما دونها، واختلف التصريح لكل من الروایتين. وإطلاق المنع هو المختار، لقول النبي ﷺ: «لا تقرأ الحائض، ولا الجبّ شينًا من القرآن» ^(٢). والنفاس كالحالات، (و) يحرم (مسها) أي: الآية، لقوله تعالى: «لَا يَسْمُعُ إِلَّا الظَّاهِرُونَ» ^(٣) [٦٩] ولقوله ^(٤): «لَا تَمْسُّ الْقُرْآنَ [١٥٧] إِلَّا وَأَثْتَ طَاهِرًا» ^(٥). سواء كان مكتوبًا على قرطاس أو درهم أو حائط، (إلا بخلاف، متوجه) عن القرآن، وعن الحامل، لأنه يكون منفصلًا عن القرآن حقيقة، فلم يكن مسه مسًا للمصحف، واختلف أصحابنا في المتوجه، فقال بعضهم: هو الكم. وقال بعضهم: هو الجلد. وقال بعضهم: هو الخريطة. وهو الأصح. وقال بعضهم: الأصح هو الجلد. ويتعين حمله على غير المشرذ كما صرخ به الحاكم الشهيد في «الجامع الصغير» ^(٦)، ويكره مسه بالكم على الصحيح، كراهة تحريم، لأنه تبع للأبلاسة، ويرخص

(١) الهندواني: هو محمد بن عبد الله بن محمد: أبو جعفر الهندواني الفقيه البلخي شيخ كبير رأسام جليل من أهل بلخ كان يقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه حدث بلخ وأفني بالسكنات، وأوضح المعضلات، مات بخارى سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة. ا.هـ. الفوائد البهية (١٧٩)، الجواهر المقضية (٣٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وستنها، باب: ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة (٥٩٦)، والبيهقي في سنته (٣٠٩/١)، والدارقطني (١١٧/١)، والترمذى في الطهارة (١٣١).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب معرفة الصحابة (٤٨٥/٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب الطهارة، باب: في مس القرآن (٢٧٦/١)، والزيلعي في نصب الرأبة في كتاب الطهارة، باب: الحيض والاستحاضة (١٩٨/١)، والدارقطني في سنته (١٢١/١)، (٢٨٥/٢).

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد، الحاكم المروزي أبو الفضل المروزي السمعي البلخي، الشهير بالحاكم الشهيد: قاض ووزير كان عالم رمو رأيام الحنفية في عصره، توفي سنة ٣٣٤ للهجرة، من آثاره: (الكافي - المتنقى). كشف الظنون (١٣٧٨)، والأعلام (١٩/٧).

وَدُخُولُ مَسْجِدٍ وَالطَّوَافُ، وَالْجَمَاعُ، وَالْأَسْتِمَاعُ بِمَا تَحْتَ السَّرَّةِ إِلَى تَحْتِ الرُّكْبَةِ. وَإِذَا

لأهل كتب الشريعة أخذها بالكم وباليد للضرورة، إلا التفسير فإنه يجب الوضوء لمسه، والمستحب أن لا يأخذها إلا بوضوء، ويجوز للمحدث تقليل أوراق المصحف بنحو قلم وسكين ليقرأ فيه، ويجوز أن يقول للصبي: احمل هذا المصحف. ورخص حمله للصبيان ودفعه لهم لضرورة التعليم، ولا يجوز لف شيء في كاغد كتب فيه فقه، أو اسم الله تعالى، أو النبي ﷺ. ونهي عن محو اسم الله [١٦١] تعالى بالبزاق، وكذا يتوجه اسم نبي تعظيمًا، ويستر المصحف في بيت لو طء زوجته تعظيمًا له، واستحياء، ولا يرمي براءة قلم كتب به، احتراماً، كخشيش المسجد في موضع يخل بالتعظيم، وإذا صار المصحف عتيقاً، لا يقرأ فيه، وخيف عليه السقوط، يجعل في خرق طاهرة نظيفة، ويدفن بمحل لا يوطأ، ولا يجوز مد الرجل إليه، وفي كيفية وضع الكتب على بعضها، اللغة والنحو نوع واحد بعضها فوق بعض، والتعبير فوقهما، والكلام فوق ذلك، ثم الفقه، ثم الأخبار والمواعظ والدعوات المروية، ثم التفسير، ثم المصحف.

(و) يحرم بالحيض والنفاس (دخول مسجد)، لقوله ﷺ: «لا أحل المسجد لجنب ولا حائض»^(١). والنساء كالحانض في الحكم والآية على حقيقتها، أي: لا تقربوا الصلاة حالة الجنابة حتى تغسلوا، إلا أن تكونوا عابري سبيل، أي: مسافرين فلكم الصلاة بالتيام قبل الاغتسال، لتعقيبه بحكم التيام. (و) يحرم بالحيض والنفاس (الطواف) بالکعبه، لقول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها، حين حاضت [٥٧]: «فَأَفْعَلْنِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُ، عَيْنَ أَنْ لَا تَطْوِيْنِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَظْهُرِي»^(٢) متفق عليه. ولقوله ﷺ: «الطواف خَوْلُ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ»^(٣). والمنع لشرف البيت لا لعارضية المسجد، والطهارة شرط كمال للطواف لا لصحته، فيصح مع الجنابة والحيض والنفاس، وتحل به من الإحرام وعليها بدنـة في الفرض، وهو طواف الإفاضة. وعلى المحدث شاة ما لم يعده طاهراً قبل ذبح الهدي كغيره.

(و) يحرم بالحيض والنفاس (الجماع) (والاستمتاع بما تحت السرة إلى تحت الركبة)،

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها، باب: ما جاء في اجتناب الحانض المسجد من حديث أم سلمة (٦٤٥)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد (٢٣٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب: تقضي الحانض المناسك كلها إلا الطواف (١٦٥٠)، ومسلم، كتاب الحج، باب: بيان وجوه الإحرام (١٢١١)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٣٥).

(٣) أخرجه الترمذى، كتاب الحج، باب: ما جاء في الكلام في الطواف (٩٦٠)، والنسائي، كتاب الحج، باب: إباحة الكلام في الطواف (٥/٢٢٢)، والبيهقي، كتاب الحج، باب: إفلاطاً الكلام بغير ذكر الله في الطواف (٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٣٦).

انقطع الدُّم لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، حَلَّ الْوَطْءُ بِلَا غُسْلٍ، وَلَا يَجُلُّ إِنْ انْقَطَعَ لِدُونِهِ

لقوله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ» [البقرة: ٢٢٢] [٦١/بـ] فإن الأمر باعتزال النساء في المحيض، يمنع قربان كل بدنها، إلا أن ما وراء الإزار رخص بما رواه أبو داود عن عبد الله بن سعد قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَجُلُّ لِنِسْوانَ مِنْ أَمْرِ أُنْتِي [وَهِيَ حَائِضٌ؟]»^(١) فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَكَ مَا فُرُوقَ الْإِزَارِ»^(٢) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا يحرم إلا الاستمتاع بالفرج، لقوله تعالى: «فَاغْتَرِبُوا النِّسَاءُ فِي الْمَحِيمِ» [البقرة: ٢٢٢] والمحيض موضع الحيض وهو الفرج، ولقوله عليه السلام: «اضْتَغِنُوا مَا شِئْتُمْ إِلَّا الْجِمَاعُ»^(٣). فإن وطنها في الحيض غير مستحل له، يستحب له أن يتصدق بدينار أو بنصف دينار، ولا يجب ذلك، وقيل: إن كان في أول الحيض يتصدق بدينار، وإن كان في آخره فبنصف دينار، ويستغفر الله تعالى ولا يعود، وقيل: إن كان الدم أسود يتصدق بدينار، وإن كان أصفر فبنصف دينار، وكل ذلك ورد في الحديث، وإذا وطنها مستحلاً للوطء فقد جزم في «المبسוט» و«الاختيار» و«فتح القدير» وغيرها بكفره، وصحح في «الخلاصة» عدم كفره، لأنه إذا كان حراماً لغيره لا يكفر، ولو كان دليلاً قطعياً، فلا يفتني بتكفيه لوجود وجه واحد يمنع تكفيه، وعلى المفتني أن يميل إليه. وحرمة وطء النساء والاستمتاع بما تحت الإزار منها مصرح، غير أنني لم أر قولًا بتكفيه مستحل وطنها، (إذا انقطع الدُّم لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، حَلَّ الْوَطْءُ بِلَا غُسْلٍ)، لقوله تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ» [البقرة: ٢٢٢] بتخفيف الطاء. جعل الطهر غاية للحرمة، وما بعد الغاية يخالف ما قبلها ولأن الحيض [٥٨/١] لا مزيد له على العشرة [٦٢/١] فيحكم بظهورها لمضي العشرة انقطع الدم أو لم ينقطع، لأن ما زاد يكون استحاضة، كما تقدم. وقوله تعالى: «فَاغْتَرِبُوا النِّسَاءُ فِي الْمَحِيمِ» لاقتضاءه قيام الحيض بهن فصار المنهي عنه وطء الحائض، وهذه ليست بحائض، ولكن يستحب له أن لا يطأها حتى تختزل خروجاً من الخلاف، وانقطاع النفاس لأكثر مدة مثل انقطاع الحيض لأكثره. (ولا يحل) الوطء (إن انقطع) الحيض والنفاس عن المسلمة (لدونه) أي: بدون الأكثر وكان انقطاعه (لتمام عادتها، إلا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: في المذي (٢١٢)، والبيهقي في سنته، كتاب الحيض، باب: مباشرة الحائض فيما فوق الإزار (٣١٢/١).

(٢) أخرجه مسلم من حديث أنس مطولاً، في كتاب الحيض، باب: جواز قراءة القرآن في حجر الحائض (٣٠٢)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: في مؤاكلة الحائض ومجامعتها (٢٥٨)، والنمساني في كتاب الطهارة، باب: تأويل قول الله عز وجل «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (٢٨٧) (١٥٢/١)، والترمذي في كتاب التفسير ومن سورة البقرة (٢٩٧٧)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورة (٦٤).

(٣) ما بين معکوفتين زيادة في م وهو الصواب.

لِتَمَامِ عَادِتِهَا، إِلَّا أَنْ تَغْتَسِلَ أَوْ تَيِّمِّمَ وَتُنْصَلِّي، أَوْ تَصِيرَ الصَّلَاةَ دِينًا فِي ذَمِينَهَا، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَجِدَ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي انْقَطَعَ الدَّمُ فِيهِ زَمَنًا يَسْعُ الغُسلَ وَالثَّحْرِيمَةَ، فَمَا فَوْقَهُمَا، وَلَمْ تَغْتَسِلْ، وَلَمْ تَيِّمِّمْ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ.

بِوْجُودِ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ: إِمَّا (أَنْ تَغْتَسِلَ)، لِأَنَّ زَمَانَ الغُسلِ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لِتَمَامِ عَادِتِهَا وَهِيَ دُونَ الْعَشْرَةِ مَحْسُوبٍ مِنَ الْحِيْضُورِ، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ أَغْتَسَلَتْ حَكْمًا مِنْ أَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ، كِفَرَاءَ الْقُرْآنِ، وَحلَّ الْوَطَءُ مِنْ أَحْكَامِهَا. وَقِيدَنَا بِانْقِطَاعِهِ لِتَمَامِ عَادِتِهَا لِأَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ قَبْلَ تَمَامِهَا وَكَانَ دُونَ الْعَشْرَةِ وَاغْتَسَلَتْ لَا يَقْرِبُهَا حَتَّى تَنْقِضِي عَادِتِهَا، لِأَنَّ الْعُودَ فِي الْعَادَةِ غَالِبٌ، (أَوْ تَيِّمِّمَ) لِعَذْرِ، (وَنَصْلِي) عَلَى الْأَصْحَاحِ، فَلَا يَحْلُّ وَطْؤُهَا بِمَجْرِدِ التَّيِّمِّمِ حَتَّى يَتَأْكُدَ بِصَلَةٍ فَرْضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا، بِخَلَافِ الغُسلِ، فَإِنَّهُ يَحْلُّ بِهِ الْوَطَءَ بِمَجْرِدِ الْاغْتَسَالِ.

وَالثَّالِثُ بَيْنَهُ بِقُولِهِ، (أَوْ تَصِيرَ الصَّلَاةَ دِينًا فِي ذَمِينَهَا، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَجِدَ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ لِتَمَامِ عَادِتِهَا [٦٢] بِ[مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي انْقَطَعَ الدَّمُ فِيهِ زَمَنًا يَسْعُ الغُسلَ وَالثَّحْرِيمَةَ فَمَا فَوْقَهُ، وَلَكِنَّ (لَمْ تَغْتَسِلْ) فِيهِ (ولَمْ تَيِّمِّمْ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ)، فِيمَجْرِدِ بَخْرُوجِهِ يَحْلُّ وَطْؤُهَا، لَتَرْتَبِي صَلَةً ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي ذَمِينَهَا، وَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الطَّاهِرَاتِ وَاحْتَرَزْنَا بِذَلِكَ عَنْ إِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ لَا يَسْعُ الغُسلَ مَعَ التَّحْرِيمَةِ، وَلَذَا لَوْ طَهَرْتَ قَبْلَ الصَّبِحِ بِأَقْلَمِ مِنْ ذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَةُ الْعَشَاءِ، وَلَا يَصِحُّ صُومُهَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، كَانَهَا أَصْبَحَتْ وَهِيَ حَائِضٌ، وَلَكِنَّ عَلَيْهَا الْإِمسَاكَ تَشَبَّهُ، وَنَقْضِيهِ وَلَا يَحْلُّ وَطْؤُهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ إِذَا لَمْ تَكُنْ اغْتَسَلَتْ قَبْلَ الْطَّلُوعِ، وَلَا تَيِّمِّمَتْ وَصَلَتْ بِهِ، وَإِذَا انْقَطَعَ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ بِأَقْلَمِ مِنْ تَمْكِنَهَا مِنَ الغُسلِ وَالثَّحْرِيمَةِ، لَا يَحْلُّ وَطْؤُهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُ الظَّهَرِ كَمَا لَوْ [٥٨] بِ[انْقَطَعَ فِي وَقْتِ الْبَصْرِ]، وَلَمْ تَغْتَسِلْ بَعْدَهُ، وَلَمْ تَيِّمِّمْ لَا يَحْلُّ وَطْؤُهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُ الظَّهَرِ، لَتَثْبِتَ صَلَاتَهُ فِي ذَمِينَهَا بَخْرُوجِهِ، لِأَنَّ مَا قَبْلَ الرِّوَالِ وَقْتَ مَهْمَلٍ لَا عَبْرَةَ بَخْرُوجِهِ، وَنَبْهَنَا بِذَلِكَ احْتِرازًا عَمَّا غَلَطَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بَطْنَهُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِ أَئْمَتْنَا، أَوْ يَمْضِي أَدْنَى وَقْتَ صَلَةٍ، هُوَ أَنْ يَمْضِي قَدْرُ الغُسلِ وَالثَّحْرِيمَةِ بَعْدَ الْانْقِطَاعِ، وَلَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَاحْتِرازًا عَمَّا قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنْ مَضَى جُمِيعَ الْوَقْتِ وَالدَّمِ مَنْقُطَعًا شَرْطًا لِحلِّ الْوَطَءِ، وَقِيدَنَا بِالْمُسْلِمَةِ، لِأَنَّ الْكَتَابِيَّةَ يَحْلُّ وَطْؤُهَا بِنَفْسِ الْانْقِطَاعِ لِتَمَامِ عَادِتِهَا قَبْلَ الْعَشْرَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَنَظَّرُ فِي حَقِّهَا أَمَارَةً زَائِدَةً [١٣] بِ[لَدْمَ خَطَابِهَا] بِالْفَرْوَعِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهَا بَعْدَهُ، فَحَكَمَنَا بَخْرُوجِهِ مِنَ الْحِيْضُورِ قَبْلَهُ، وَقِيدَنَا بِانْقِطَاعِهِ لِتَمَامِ عَادِتِهَا، لِأَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ لِدُونِهَا وَقَدْ تَجَاوزَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَقْرِبُهَا، إِنْ اغْتَسَلَتْ، حَتَّى تَمْضِي عَادِتِهَا، لِأَنَّ الْعُودَ فِي الْعَادَةِ غَالِبٌ، وَلَكِنَّ تَصُومَ وَنَصْلِي احْتِياطًا، وَيَجْبُ عَلَيْهَا تَأخِيرُ الغُسلِ إِلَى قَبْلِ آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحْبِ، وَأَمَّا إِذَا انْقَطَعَ لِتَمَامِ عَادِتِهَا فَيُسْتَحْبِبُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ، حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْعَشَاءِ تَؤْخِرُ الغُسلَ إِلَيْهِ وَقْتٍ يَمْكُنُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فِيهِ وَنَصْلِي قَبْلَ اِنْقِضَاءِ

وَتَقْضِيُ الْحَائِضُ وَالنِّسَاءُ الصَّوْمَ، دُونَ الصَّلَاةِ.

نصف الليل، لأن ما بعده مكروه، وإن انقطع لدون عادتها كذلك، وجب تأخيرها إلى آخر الليل بحيث يبقى منه ما يسع الغسل والصلوة قبل الفجر احتياطاً في أمر الصلاة، ولا يقربها زوجها حتى تمضي عادتها كما ذكرنا.

تبنيه: افترق الحكم بحل الوطء فيما إذا انقطع لأكثر مدة من غير شرط زائد عن الحكم بحله فيما إذا انقطع لدون الأكثر ل تمام العادة، إلا بأحد الأمور الثلاثة، لأن قوله تعالى: ﴿فَوَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قريء بالتشديد والتخفيف، فمقتضى قراءة التخفيف انتهاء الحرمة العارضة على الحل بالانقطاع مطلقاً، أي: سواء كان العشرة أو لدونها، وإذا انتهت الحرمة حل الوطء بالضرورة، ومقتضى قراءة التشديد [عند^[١]] انتهاء الحرمة عند الانقطاع مطلقاً حتى تغسل فالتوقيت بينهما بما قلناه، لأن بانقطاعه لأكثر مدة جعلها الشرع [١٠٩]^١ طاهرة بدليل وجوب الصلاة عليها جزماً، فلو توقف حل وطئها على غسل لكان حائضاً حكماً مع عدم زيادته عليها قطعاً، بخلاف انقطاعه ل تمام العادة فيما دونه، لأن الشرع لم يقطع بالظاهر، بل جوزه بعده، ولهذا لو زاد عليها ولم [١٣^{بـ}] يتجاوز العشرة كان الكل حيضاً فإن قيل: حمل قراءة التشديد على الانقطاع ل تمام العادة يتضمن حرمة الوطء قبل الغسل، فحله قبله بخروج الوقت معارضة للنص بالتعليل، وأنه لا يجوز. وأجيب بأن قراءة التشديد خص منها صورة الانقطاع ل تمام العشرة بقراءة التخفيف، فجاز أن يخص ثانياً بالتعليل، فإن قيل: ترتيب الإتيان على التطهير في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢] يتضمن عدم جوازه قبله، قلنا: ذلك بمفهوم الشرط، وهو ليس حجة عندنا كما تقرر في الأصول.

(وتقضي الحائض والنفاس الصوم دون الصلاة) لحديث معاذة بنت عبد الله العدوية، قالت: «سأّلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَلَّتْ: مَا بَأْلَ الْحَائِضِ تَنْقِضُ الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَخْرُجُوكُمْ أَنْتِ؟ قَلَّتْ: لَسْتُ بِحَرْفَرِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَأَنْ يُصِيبَنَا ذَلِكَ، فَتُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(١). وعليه انعقد الإجماع. ولأن الحرج عذر مسقط للقضاء، كما أنه مسقط للأداء، وفي قضاء خمسين صلاة في كل شهر حرج، وهو

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض، باب: الحائض لا تقضي الصلاة (٣٢١)، ومسلم في كتاب الحيض، باب: واجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة (٣٣٥)، وأبي داود في كتاب الطهارة، باب: الحائض لا تقضي الصلاة (٢٦٢، ٢٦٣)، والترمذني في كتاب الطهارة، باب: ما جاء في الحائض أنها لا تقضي الصلاة (١٣٠)، والمعزي في تحفة الأشراف (١٧٩٦٤).

(١) العبارة في م عدم بدل عند وهو الصواب.

ما يحرم بسبب الجنابة:

ويحرم بالجنابة خمسة أشياء: الصلاة، وقراءة آية من القرآن، ومسها إلا بخلاف، ودخول مسجد، والطواف.

ساقط بالنص، ولا حرج في قضاء صوم عشرة أيام في سنة، والقضاء يجب بما يجب به الأداء على قول الجمهور من مشايختنا، فيكتفي انتقاد السبب لوجوب القضاء، وإن لم يخاطب بالأداء فلذذا تقضي الصوم، وإن لم تكن مخاطبة بأدائه، ولا إشكال على قول بعض مشايختنا بأن القضاء يجب بأمر جديد. والحرورية فرقة من الخوارج منسوبة إلى حروراء، قرية بالكوفة كان بها اجتماعهم. والمراد أنها في التعمق في سؤالها كانت خارجية، لأنهم تعمقوا في الدين حتى خرجوا منه.

(ويحرم بالجنابة خمسة أشياء: الصلاة)، للأمر بالطهارة في آيتها، (وقراءة آية من القرآن) [٥٩] لقوله عليه السلام: «لا تقرأ الحائض ولا الجنين شيئاً من القرآن»^(١) وتقديم تمام متعلقتها^(٢) (ومسها إلا بخلاف)، لقوله تعالى: «لَا يَمْسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ»^(٣) [الواقعة: ٦٩]، ولقوله عليه السلام: «لَا يَمْسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا طَاهِرٌ»^(٤). وتقديم بقية الكلام عليه^(٥). (ودخول مسجد)، لقوله ﷺ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِجَنِينٍ وَلَا حَائِضٍ»^(٦) كما تقدم. (والطواف) بالเคبة لذاتها وشرفها، كما تقدم^(٧).

(ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة)، للأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة، ولقوله ﷺ بعد غسل رجله إتماماً للوضوء: «هَذَا وُضُوءٌ لَا يَقْبِلُ اللَّهُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ»^(٨). كما تقدم. (والطواف) لشرف البيت ولكونه مثل الصلاة، كما روينا.

(١) أخرجه الترمذى في الطهارة (١٣١) باب: من حديث سيدنا ابن عمر، والبيهقي، كتاب الحيف، باب: الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن (٣٠٩/١) والدارقطنى، باب: في النهي للجنب والحاียน عن قراءة القرآن (١٢١/١).

(٢) انظر صفحة (١٣٦).

(٣) أخرجه البيهقي في سنته، كتاب الطهارة، باب: نهي المحدث عن مس المصحف (٨٨/١) والدارقطنى، باب: نهي المحدث عن مس القرآن (١٢١/١) والطبراني في الكبير (١٣٢١٧) وأ ابن حبان في صحيحه (٦٥٥٩).

(٤) انظر صفحة: (١٣٦).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: في الجنب يدخل المسجد (٢٣٢) والبيهقي، كتاب الصلاة، باب: الجنب يمر في المسجد مارأ ولا يقيم فيه (٤٤٢/٢).

(٦) انظر صفحة: (١٣٧).

(٧) أخرجه البيهقي، كتاب الطهارة، باب: فضل التكرار في الوضوء (٨٠/١) والدارقطنى في سنته (١/٨٠) وأ ابن ماجه، كتاب الطهارة وستها، باب: ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثة (٤١٩).

ما يحرم على المحدث:

ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة، والطواف، ومس المصحف إلا بخلاف.

الاستحاضة، وحكمها:

ودم الاستحاضة: كرعاف دائم، لا يمنع صلاة، ولا صوماً، ولا وطاً. وتتوصل المستحاضة، ومن به عذر، كسلس بول، واستطلاق بطن لوقت كل فرض،

(ومس القرآن) ولو آية (إلا بخلاف) لقوله تعالى: ﴿لَا يَمْسِي إِلَّا الظَّاهِرُونَ﴾^(١) كما بيانه^(٢).

(ودم الاستحاضة)، وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم، وعلامته أنه لا رائحة له. وحكمه (كرعاف دائم، لا يمنع صلاة)، أي: لا يستطع الخطاب بها، ولا يمنع صحتها بشرطه الذي سنذكره^(٣) قريباً. (ولا) يمنع دم الاستحاضة (صوماً) مطلقاً، فرضاً كان أو نفلاً، فيصبح وهي متلبسة به مطلقاً، (ولا) يمنع (وطاً)، لكونه ليس أذى، بخلاف الحيض والنفاس، ثم شرع في بيان طهارة أصحاب الأعذار، وشرط صلاتهم بها وقت نقضها، فقال: (وتتواضأ المستحاضة) وهي التي نقص دمها عن ثلاثة أيام، أو زاد على عشرة في الحيض، أو لم تبلغ تسع سنين، أو صارت آيسة، أو زاد على أربعين في النفاس، أو زاد على العادة وتجاوز أكثر الحيض والنفاس. ويتواضأ (من به عذر، كسلس بول واستطلاق بطن)، وإنفلات ريح، وجرح لا ينقطع دمه، ورعياف دائم ولا يستطيع حبسه بلا مشقة، حتى لو قدر المعدور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جلس لا يسيل، ولو قام سال، وجب زده، وخرج به عن أن يكون صاحب عذر، بخلاف الحائض والنساء إذا منعت الدور، لكن اختلف في المستحاضة لو فعلته، قيل: تخرج به، وقيل: لا، ويجب أن يصلني جالساً بالإيماء إن سال بالميلان لأن ترك السجود أهون من [٦٠/٦٠] الصلاة مع الحدث، ولا يجوز أن يصلني من به إنفلات ريح خلف من به سلس [٦٤/٦٤] بول، لأن الإمام معه حدث ونجاسة، وكان صاحب عذرين، والمأموم صاحب عذر واحد، ويتواضأ المعدور (لوقت كل فرض) لا لكل صلاة فرض ولا نفل، وإنما كان موضوعهم للوقت، فيبقى بقيائه ما لم يحدث حدثاً غير عذر. لقوله عليه السلام: «المستحاضة تتواضأ لوقت كل صلاة»^(٤). رواه سبط ابن الجوزي^(٤) عن أبي حنيفة، وفي

(١) انظر صفحة: (١٣٦).

(٢) انظر صفحة: (١٤٢).

(٣) ذكره الزبيدي في نصب الرأية (١/٢٠٤) وقال: غريب جداً.

(٤) هو يوسف بن قرأوغلي بن عبد الله أبو المنظر شمس الدين سبط أبي الفرج بن الجوزي: مؤرخ من الكتاب الوعاظ ولد سنة إحدى وثمانين وخمسين ببغداد وتوفي سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة من آثاره: مرأة =

وَيُصْلُّونَ بِهِ مَا شَاءُوا مِنَ الْفَرَائِضِ، وَالْتَّوَافِلِ.

ما يبطل به وضوء المعدور:

وَيَبْطِلُ رُضُوءَ الْمَعْدُورِينَ بِخُروجِ الْوَقْتِ فَقَطْ.

«شرح مختصر الطحاوی»^(۱): روی أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش: «تَوَضَّئِي لِوَقْتٍ كُلُّ صَلَاةٍ»^(۲) ولا شك أن هذا حكم بالنسبة إلى كل صلاة، لأنه لا يحتمل غيره، بخلاف حديث «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ»^(۳) فإن الصلاة، أي: لفظ الصلاة شاع استعمالها في لسان الشرع والعرف في وقتها، فمن الأول قوله عليه السلام: «إِنَّ لِالصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا»^(۴). أي: لوقتها. قوله عليه السلام: «أَيْمَّا رَجُلٌ أَذْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ، فَلَيُصْلِلُ»^(۵). ومن الثاني: آتىك لصلاة الظهر، أي لوقتها. فرجب حمل حديث «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» على المحكم، لأن اللام للوقت كما ذكرناه، وبباقي أصحاب الأعذار في حكم المستحاشة فالدليل يشملهم وبصيغة وضوئهم لوقت كل فرض يبقى ببقاء الوقت ما لم يتৎضس بنافقه غير العذر، فما دام الوقت باقياً (يصلون به)، أي: بوضوئهم فيه (ما شاؤوا من الفرائض) أداة للوقتية وقضاء لغيرها، (و) ما شاؤوا من (التوافل) والواجبات، كالوتر والعیدین، وكذا صلاة الجنائز، ومس المصحف، وطواف بالکعبۃ.

(ويبطل وضوء المعدور) (بخروج الوقت)، كطلع الشمس في الفجر، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وإضافة النقض إلى الخروج، إسناد مجازي، ليسهل على المتعلمين، وإنما تأثير للخروج والدخول في النقض حقيقة، وإنما يظهر الحدث السابق عنده كما ذكرناه في مضي مدة المسح، ولهذا لا يجوز لهم أن يمسحوا على الخفين بعدما خرج الوقت، وقد لبسوا أو توپؤوا [١٦٥] مع العذر، ولا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة، لأن

= الزمان في تاريخ الأعيان - تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأنمة - الجليس الصالح - كنز الملوك في كيفية السلوك وغيرها . هـ. الفوائد البهية (٢٢٠) والأعلام (٢٤٦/٨).

(١) لعل المراد به شرح الإمام أحمد بن محمد بن نصر المعروف بالأقطع، المتوفى سنة (١٧٢هـ) . هـ وكتش الضوء (١٦٢٧/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤/٦) بلفظ: (توضأ عند كل صلاة وإن قطر الماء على الحصير).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: من روی أن المستحاشة تغتسل لكل صلاة (٢٩٢) وذكره الزبلي في نصب الرایة (٢٠٣/١) والترمذی، كتاب أبواب الطهارة، باب: ما جاء في المستحاشة (١٢٥).

(٤) أخرجه الترمذی من حديث أبي هريرة في الصلاة (١٥١). وأحمد في مسنده (٧١٣٢).

(٥) أخرج بنحوه البخاري، كتاب التیمم، باب: التیمم (٣٣٥) ومسلم، كتاب المساجد، في فاتحته (٥٢١). والننسانی، كتاب الغسل، باب: التیمم (٢٠٩/١) وابن حبان في صحيحه (٦٣٩٨)، وأحمد في مسنده (١٣٨٥٢) واللفظ له.

شروط ثبوت العذر:

وَلَا يَصِيرُ مَعْذُورًا حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُ الْعُذْرُ وَقَاتَ كَامِلًا، لَيْسَ فِيهِ انْقِطَاعٌ بِقَدْرِ الْوُضُوءِ
وَالصَّلَاةِ؛ وَهَذَا شَرْطٌ ثَبُوتِهِ.

شروط دوام العذر:

وَشَرْطُ دَوَامِهِ: وُجُودُهُ نِي كُلُّ وَقْتٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً.

شروط انقطاع العذر:

وَشَرْطُ انْقِطَاعِهِ، وَخُرُوجِ صَاحِبِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْذُورًا: خُلُوُّ وَقْتٍ كَامِلٍ عَنْهُ.

جوائزها عرف نصاً في الحدث والطاريء لا في الحدث السابق [٢٠٢] وبخروج الوقت يظهر الحدث السابق، لما عرف أن الوضوء إنما يرفع ما قبله من الحدث، ولا يرفع ما بعده، وإنما يبطل بخروج الوقت (فقط) لا بدخوله فقط كالظهور كما قال، به زفر ولا بكلِّ منها، كما قال أبو يوسف، لأننا نقول: إن الوقت قائم مقام الأداء، ولا بدُّ من تقديم الطهارة على الأداء، فيصبح تقديمها على ما يخلفه أيضاً ليتمكن من جعل كل الوقت بالأداء مشغولاً، كما هو العزيمة، وخروج الوقت دليل زوال الحاجة، ودخوله دليل وجودها، فاعتبار ظهور الحدث عند الخروج أولئك بإضافة النقض إلى دليل ثبوت الحاجة وهو الدخول، فلو توپضاً لصلة العيد، جاز له أن يصلني به الظاهر على الصحيح، كما لو توپزوا لصلة الضحى، لأنَّه وقت مهملاً، ولو توپزوا في وقت الظهور للعصر، لا يصلون به العصر في الأصل لأنَّها طهارة وقعت للظهور، حتى لو ظهر فساد ظهورهم، جاز لهم أن يصلوها بها، فلا تبقى بعد خروجه.

(ولا يصير معذوراً حتى يستوعبه العذر وقتاً كاملاً، ليس فيه انقطاع) لعذر (بقدر الوضوء والصلة)، إذ لو وجد لا يكون معذوراً، (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بالسيلان فيه جميعاً أو الحكمي بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة والصلة (شرط ثبوته)، أي: العذر، (شرط دوامه) أي: العذر، (وجوده) أي: العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب، (ولو) وجده (مرة) ليعلم بها بقاوته، (شرط انقطاعه وخروج صاحبه عن كونه معذوراً خلو وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة، وهو أن لا يراه فيه أصلاً.

باب الأنجاس والطهارة عنها

أقسام النحاسة:

تَقْسِيمُ التَّجَاسَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ: غَلِيقَيَّةٌ،

باب الأنجاس والطهارة عنها

(١) آخرجه الحاكم في المستدرك (١٨٤/١) بلفظ : (عامة عذاب القبر من البول) ووافقه الذهبي وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٧/١) والطبراني في الكبير (٤١١٠).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من النسختين والصواب إثباتها.

أمثلة من النجاسة الغليظة:

فَالْغَلِيظَةُ: كَالْخَمْرِ، وَالدَّمِ الْمَسْفُوحِ، ...

المعفو عنه منها، لا في كثافة تطهيرها، إذ لا يختلف بالغلوظ والخفة.

(و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها، بما ليس في المغلظة لا في التطهير وإصابة المائعات والماء، إذ لا يختلف حكم تجيسها بهما [١٦٦/١]. وأعلم أنهم اختلفوا فيما يثبت به الغلوظ والخفة، فقال أبو حنيفة رحمه الله: ما ثبتت نجاسته بنص لم يعارضه نص آخر يخالفه فهو غليظ كالدم المسفوح ونحوه، وما تعارض فيه نصان، أحدهما في نجاسته، والأخر في طهارته، فهو خفيف والأخذ بدليل النجاسة فيه أولى لوجود المرجع مثل بول مأكل اللحم، فإن قوله عليه السلام: «اَسْتَثْرِهُوا مِنَ الْبَوْلِ»^(١) يدل على نجاسته، وخبر العزنيين^(٢) يدل على الطهارة، لأمرهم بشرب أبوالإبل وألبانها، فخفف حكمه للتعارض، فإن قيل: كيف يتحقق تعارض النصين وحديث العزنيين منسوخ عنده؟ قلنا: إنما قال ذلك اجتهاداً ورأياً ولم يقطع به فتكون صورة التعارض [٦١/٣] قائمة.

وقال أبو يوسف ومحمد: ما ساغ الاجتهاد في طهارته فهو مخفف، لأن الاجتهاد حجة في وجوب العمل به، وثمرة الاختلاف تظهر في حكم الروث والخسي والبعر ونحوها. فعند أبي حنيفة مغلظة، لأن ما روي عنه عليه السلام من أنه ألقى الروثة، وقال: «إِنَّهَا رِجْسٌ»^(٣) لم يعارضه نص آخر. ولا اعتبار عنده بالبلوئي في موضع النص، كما في بول الأدمي، فإن البلوئي فيه أعم، وعندهما مخففة لاختلاف العلماء، فإن الإمام مالك يرى طهارتها لعموم البلوئي، لامتلاء الطرق بها، وإذا علمت ذلك، (فالغليظة كالخمر)، وهي التي من ماء العنب، إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، (والدم المسفوح) لا الباقى في اللحم المهزول والسمين ولا الباقى في عروق المذكى، ولا دم الكبد والطحال والقلب، والذي لم يسل عن محله من الأدمي، ودم البق والبراغيث والقمل وإن كثر، ودم السمك، ودم الشهيد في حقه لا في حق غيره، حتى لو

(١) أخرجه الدارقطني في سنته، كتاب الطهارة، باب: نجاسة البول والأمر بالتنزه عنه والحكم في بول ما يؤكل لحمه (١٢٨/١) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٧/١).

(٢) أخرجه البيهقي، كتاب السير، باب: قتل المشركين بعد الأسر بضرب الأعناق دون مثلة (٦٩/٩) ومسلم، كتاب القسامية باب: حكم المحاربين والمرتدین (١٦٧١/١) والترمذی، كتاب أبواب الطهارة، باب: ما جاء في بول ما يؤكل لحمه (٧٣) وابن حبان في صحيحه (٤٤٧٤).

(٣) أخرجه البخاري بلفظ (هذا ركس) كتاب الطهارة، باب: لا يستنجى بروث (١٥٦). والترمذی في الطهارة (١٧)، وابن ماجه (٣١٤).

ولَحْمِ الْمَيْتَةِ، وَإِهَابِهَا، وَبَوْلٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَخْنَةُ، وَنَجْوِ الْكَلْبِ، وَرَجْبِعِ السَّبَاعِ وَلَعَابِهَا،
وَخَرْزَةِ الدَّجَاجِ وَالْبَطِّ، وَالْأَوْزِ، وَمَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِخُروْجِهِ مِنْ بَدْنِ الْإِنْسَانِ.

أمثلة من النجاسة الخفيفة:

وَأَمَّا الْخَفِيفَةُ: فَكَبُولُ الْفَرَسِ،

حمله إنسان وصلى، ولم يصبه من دمه أكثر من قدر الدرهم، صحت صلاته. (ولحم الميتة ذات الدم، فخرج السمك والجراد، وما لا نفس له سائلة (إهابها)، أي: جلد الميتة قبل دبغه، (وبول ما لا يؤكل لحمه) كالحمار والضبع والأدمي، ولو رضيعاً لم يطعم، وشمل [١٦٢ ب] بول الخفافش، لأنه لا يؤكل، لكن لا يفسد الماء، لتعذر الاحتراز عنه، وبول الهرة والفارأة وخروها نجس في أظهر الروايات، يفسد الماء لكن إذا طحن خراء الفارة في الحنطة، ولم يظهر، لا يضر للضرورة. ولو بالت الفارة على الثياب، قبل: ينجس اعتباراً بالماء. وقيل: لا ينجس، لأنه لا يمكن صون الثياب عنها، لأنها ربما تبول من الأعلى، ولا كذلك الإناء، لأنه يخمر. وقال في «شرح المختار»^(١): وكذلك بول الفارة وخروها، أي من المغليط لإطلاق قوله عليه السلام: «إِنْتَزِهُوا [مِنْ] الْبَوْلِ»^(٢) والاحتراز عنه ممكן في الماء غير ممكן في الطعام والثياب فيعفى عنه، فيهما، (ونجو الكلب) - بالجيم - رجيعه، والختير، (ورجبع السباع) في البهائم كالفهد والسبع والذئب (ولعابها)، أي: سبع البهائم لتولده من لحم نجس، (وخراء الدجاج)، بتثليث الدال، (والبط [١٦٢ ه] والإوز) لاستحالته لنتن وفساد، (وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان)، كالدم السائل والمني والمني والودي والحيض والاستحاضة والقيء ملء الفم، وأمما ما دونه، وما لم يصل من الدم ظاهر في الصحيح، وقيل: ينجسان المانعات دون الجامدات، وهذه الأشياء نجاستها غليظة اتفاقاً. أما عند الإمام فلورود النص بنجاستها من غير معارض، وهو قوله تعالى: «وَبَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْجَنِينَ»^(٣) [الأعراف: ٧] والطبع السليمة تستحبثها والتحرير لاحترامها آية نجاستها، وأما عندهما فلعدم مساغ الاجتهاد في طهارتها. (وأما) القسم الثاني وهي (الخفيفة، فكبول الفرس) لأنه تعارض فيه نصان، على تقدير أن كراهة أكله تنزيهية عنده، وعلى تقدير كونها تحريمية لحمه ظاهر،

(١) واسمه: (الإخيار في شرح المختار) وكلاهما، أي المختار والإختار لأبي الفضل، مجد الدين، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، الحنفي، المتوفى سنة ثلث وثمانين وستمائة للهجرة ١٠٩ هـ. كشف الظنون (٢/ ١٦٢).

(٢) تقدم تحريرجه فيما سبق.

(٣) ما بين معاشرتين زيادة في م وهو الصواب.

وَكَذَا بَوْلُ مَا يُؤْكِلُ لَحْمُهُ، وَخُزْءَ طَيْرٍ لَا يُؤْكِلُ.

لأن حرمته لكرامته كالأديمي، فصار بوله مخففاً عند أبي حنيفة، وكذا عند أبي يوسف لأنه مأكول، والفتوى على قولهما كما في «الفتاوى الكبرى»، وعند محمد طاهر، لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، (وكذا بول ما) بمعنى حيوان [١/٦٧] (يُؤكل لحمه)، كالإبل والبقر والغنم والغزلان والأرانب، لما تقدم.

تنبيه: جرة البعير كسرقينه. كذا في «الظهيرية». والجرة ما يصعد من جوفه إلى فيه. وقيلنا ببول ما يؤكل لأن نجاسته غليظة عند الإمام، لعدم تعارض النصين كما ذكرنا. وقال أبو يوسف ومحمد خفيفة، ولو قوع الخلاف بين العلماء، فإن الإمام مالك يرى طهارتها لأنها وقد أهل الحرمين. وبه يثبت التخفيف عندهما، وهو الأظهر لعموم البلوئي بامتلاء الطرق بها، وظهورها محمد آخرًا وقال: لا يمنع الروث وإن فحش، لما رأى من بلوي الناس من امتلاء الطرق والخانات بها، لما دخل الري^(١) مع الخليفة، وقاد المشايخ على قوله هذا طين بخاري، لأن مشئ الناس والدوااب واحد فيها.

تنبيه آخر: دم السمك ولعاب البغل والحمار طاهر في ظاهر الرواية، وهو الصحيح، وعن أبي يوسف، أن السمك الكبير، إذا سال منه شيء فاحش يكون نجساً مغلظاً، وفيه إشكال لأنه لا يقول بالتلطيف مع وجود الاختلاف فيه ونص في «المبسوط» [٢/٦٢]. على أن المروي عن أبي يوسف ضعيف. انتهى.

والصحيح ظاهر الرواية لأنه ليس بدم على التحقيق، لأن الدموي لا يسكن الماء، وللهذا اكتفى محمد في تعليل المسألة بقوله: لأن هذا مما يعيش في الماء، والدليل على أنه ليس بدم أنه يبيض بالشمس، والدم يسود بها، فلا يكون دماً.

(وخرء طير لا يؤكل) كالصقر والبازي والعقارب والحدأة والغراب، ونجاسته مخففة في الأصح، عن أبي حنيفة بناء على أن الضرورة فيه لا تؤثر أكثر من ذلك، فإنه قل ما يصل إلا أن يفحش، فيكفي الحكم بتخفيفه لعموم البلوئي والضرورة. وفي رواية عنه طاهر، إذ لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الخراء، لأن خراء ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر، فكذا خراء ما لا يؤكل. وصححه السرخي وقال محمد: نجاسته غليظة، لأن الطبيعة غيرته إلى نتن، ولا تعم به البلوئي، لعدم المخالطة، فلا ضرورة، فلا خفة، بخلاف [٣/٦٧] الحمام والعصفور

(١) بفتح أوله، وتشديد ثانية وهي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات وللري قرى كبار منها قوهذ - السُّد - مرتجى وهي أكبر من أصبهان أ.ه. معجم البلدان (١١٦/٣).

ما يعفي عنه من الأنجاس:

وَعَفِيَ عَنْ قُدْرِ الدِّرْهَمِ مِنَ الْمُغْلَظَةِ، وَمَا دُونَ رُبْعِ التَّوْبِ أَوِ الْبَدْنِ

لوجود المغالطة فيهما. وروي عن أبي يوسف مثل ما روي عنهم.

ولما فرغ من بيان قسمى النجاسة شرع في بيان القدر المعفو عنه منها، فقال: (وعفي قدر الدرهم) وزناً في المتجسدة، وهو عشرون قيراطاً، ومساحتها في المائة، وهو قدر مقرر الكف داخل مفاصل الأصابع، كما وفق به الهنداوى، وهو الصحيح (من) النجاسة (المغالطة)، فلا يعفى عنها إذا زادت على الدرهم، مع القدرة على الإزالة، (و) عفى قدر (ما دون ربع التوب) الكامل (أو البدن) على الصحيح، من قول أبي حنيفة ومحمد، لقيام الربع مقام الكل في وجوب الصلاة في ثوب ربعة طاهر، وفي وجوب سح ربع الرأس، ولزوم الجزاء بحلقه، وهو محرم. قال شمس الأئمة^(١): هو الصحيح، وعن الإمام ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة، كالمثير. وقال الإمام البغدادي المشهور بالأقطع^(٢): وهذا هو أصح ما روي فيه، لكنه قاصر على الثوب، وقيل: ربع الموضع الذي أصابه، كالذيل والكم، والدخريص^(٣) قال في «التحفة»^(٤): وهو الأصح، وفي «الحقائق»^(٥): وعليه الفتوى [١٦٣/١]، وصححه صاحب «المحيط» وغيره، وعن أبي يوسف: شبر في شبر، وهي رواية الحسن عن الإمام. وروي هشام^(٦) عنه أكثر من شبر في شبر، لأن الشبر حد الفصل، فالزيادة عليه لا تعفي قدر [كالزيادة على]^[١] الدرهم في الغليظة. وذكر الطحاوى عنه: ذراع [في ذراع]^[١]، وروى المعلى^(٧)

(١) الحلوانى عند الإطلاق: رئيس الحنفية هو: عبد العزيز بن أحمد بن نصر في صالح البخاري الحلوانى أخذ عنه شمس الأئمة السرخسي فخر الإسلام الززوينى وغيره. توفي سنة ست وخمسين وأربعين للهجرة.

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر البغدادي،المعروف بالأقطع فقيه حنفي من تلاميذ القدوسي. برع في الفقه والحساب، توفي سنة أربع وسبعين وأربعين للهجرة من آثاره: شرح مختصر القدوسي. ١.هـ. الفوائد البهية (٤٠)، الأعلام (٤٠)، ٢١٣/١).

(٣) وهو القميص. ١.هـ. مختار الصحاح مادة /دحرص/ .

(٤) هو تحفة الفقهاء: لعلاء الدين السمرقندى وهو غير أبي الليث وهذا المتن شرح الكاسانى في بدائع الصنائع بكان السمرقندى ق قبل: شرح تحفته وتزوج ابنته.

(٥) محمود بن محمد اللؤلؤي البخاري صنف شرحًا على منظومة وسماه «حقائق المنظومة». توفي سنة إحدى وسبعين وستمائة.

(٦) هو هشام بن عبد الله الرازى: فقيه حنفي، من أهل الري. أخذ عن أبي يوسف ومحمد، صاحبى الإمام أبي حنيفة، توفي سنة إحدى ومائتين للهجرة من آثاره (النوادر - صلاة الآخر). ١.هـ. الفوائد البهية (٢٢٣) والأعلام (٨٦/٨).

(٧) هو المعلى بن منصور الرازى، أبو يعلى: من رجال الحديث المصنفين فيه من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن =

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من ج وانصواب إثناتها.

(١) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

وعلي بن الجعد^(١) عن أبي حنيفة، أنه كره أن يحد الكثير الفاحش بمقدار، لتفاوت الاستفاحش بتفاوت الناس، فقد يستفحش إنسان ما لا يستفحش غيره، فيكون موكولاً إلى العادات، (وعفي [عن]^(٢) رشاش بول) ولو مغلظاً، أو بول نفسه، وذلك (كرووس الإبر)، ولو محل إدخال الخيط للضرورة، وإن املاً الثوب أو البدن، لأنه لا يستطيع الامتناع عنه، ويحجب بمجرد وصوله، فسقط اعتباره، لا يخفى أن العفو يقتضي التنجس، لكن سقط حكمه، ولو أصابه ماء فكثراً لا يجب غسله أيضاً، وعن أبي يوسف وجوب غسله لأنه [١/٦٨] نجسحقيقة. ولو ألقى عذرة أو بولاً في ماء فانتفع عليه ماء من وقعتها لا ينجس، ما لم يظهر لون التجasse، أو يعلم أنه البول، ويعنى من غسالة الميت ما لا يمكن الامتناع عنه، ما دام في علاجه، لعموم البلوى، بخلاف الغسالات الثلاث إذا اجتمعت في موضع فأصابت شيئاً نجسته.

تنبيه: لو أصابه دهن نجس قدر المغفو عنه، ثم انبسط فزاد عليه لا يمنع جواز الصلاة على اختيار المرغيناني^(٣) وجماعة، واختار غيرهم المنع، وبه أخذ الأكثر [على اختيار المرغيناني، كما في شرح «المجمع»^(٤) عن «التبين»^(٥)، وفيه إشارة إلى أنه يمنع في قول غيره، وقال في «البحر» وفي «القنية»^(٦): البول الذي يصيب مثل رؤوس الإبر، إذا اتصل

الحسن، صاحب أبي حنيفة من آثاره «النواذر - الأمالي» كلاماً في الفقه. ١. هـ. الفوائد البهية (٢١٥).

(١) هو علي بن الجعد بن عبد الهاشمي أبو الحسن ولد سنة ثلث وثلاثين ومائة للهجرة جمع عبد الله بن محمد البغري التي عشر جزءاً من حديثه سماها «الجدديات» مشتملة على تراجم شيوخه وشيوخهم، توفي سنة ثلاثين ومائة للهجرة. ١. هـ. الفوائد البهية (١١٩)، الأعلام (٤/٢٦٩).

(٢) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين ولد سنة ثلاثين وخمسة للهجرة، من أكابر فقهاء الحنفية نسبته إلى مرغينان (من نواحي فرغانة) كان حافظاً مفسراً محققاً أديباً من المجتهدين توفي سنة ثلث وتسعين وخمسة للهجرة من آثاره: (بداية المبتدى - ط) - الهدایة في شرح البداية - منتقل الفروع - الفراتض التج尼斯 والمزيد - مناسك الحج - مختارات النوازل. ١. هـ. الفوائد البهية (٤١) والأعلام (٤/٢٦٦).

(٣) لعل العراد به شرح محمد بن يوسف القرنوبي المترافق سنة ٧٨٨هـ.

(٤) واسمها (تبين الحقائق) للإمام عثمان بن علي بن محبج، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي قدم القاهرة سنة خمس وسبعين للهجرة، فأتقى ودرس وتوفي فيها سنة ثلث وأربعين وسبعين للهجرة من آثاره: تبيان الحقائق في شرح كنز الدقائق. ط ست مجلدات - فته بركة الكلام على أحاديث الأحكام وشرح الجامع الكبير. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٥١٥) والأعلام (٤/٢١٠).

(٥) واسمه (قنية المنية) على مذهب أبي حنيفة للشيخ الإمام، أبي الرجا، نجم الدين الزاهدي القزويني فقيه من

(١) ما بين معاوتيين ساقط من م.

وَلَوْ أَبْتَلَ فِرَاشْ أَوْ تُرَابَ نَجْسَانٍ، مِنْ عَرَقِ نَائِمٍ، أَوْ بَلَلَ قَدْمَ وَظَهَرَ أَثْرُ النِّجَاسَةِ فِي الْبَدْنِ وَالْقَدْمِ، تَنْجَسَا، وَإِلَّا فَلَا. كَمَا لَا يَنْجُسْ ثُوبٌ جَافٌ طَاهِرٌ لَفَّ فِي ثُوبِ نَجِسٍ رَطْبٌ لَا يَنْعَصِرُ الرَّطْبُ لَوْ غَصِيرٌ، وَلَا يَنْجُسْ ثُوبٌ رَطْبٌ بَشَرِهِ عَلَى أَرْضِ نَجِسَةٍ يَابِسَةٍ فَتَنَدَّثُ مِنْهُ، وَلَا

وابسط وزاد على قدر الدرهم، ينبغي أن يكون كالدهن النجس، إذا انبسط. انتهى.

وقال قبله في «البحر»: والمعتبر وقت الإصابة فلو كان ذهناً نجساً قدر الدرهم، فانفرش فصار أكثر منه، لا يمنع في اختيار المرغيناني وجماعة، ومحatar غيرهم المنع، فلو صلى قبل اتساعه جازت، وبعده لا، وبه أخذ الأكثرون، كذا في «السراج الوهاج». انتهى^[1].

ولو مشئ في السوق فابتل قدماء مما رش في السوق، لم تجز صلاته، لأن النجاسة غالبة في أسواقنا، وليس فيه حرج، وقيل: يجزئه، وردغة⁽¹⁾ الطريق [٦٣/٢] والوحل الذي فيه نجاسة، يعني عنه إلا إذا رأى عين النجاسة للضرورة بكثير الأمطار وما عمت بليته، سقطت قضيته.

(ولو ابتل فراش أو تراب نجسان)، وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليهما، (أو) كان من (بلل قدم وظهر أثر النجاسة)، وهو طعم أو لون أو ريح (في البدن والقدم تنجسا) لوجود النجاسة بظهور أثرها في المحل، (وإلا) أي: وإن لم يظهر أثرها فيهما، (فلا) ينجسان، (كما لا ينجس ثوب جاف طاهر لف في ثوب نجس رطب، لا ينبعصر الرطب، لو عصر) لعدم انفصال شيء من جرم النجاسة إليه حينئذ، واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر، فذكر الحلواني أنه لا ينجس في الأصح، ولا يخفى أنه لا يتيقن بأن المنفصل إلى العاجف مجرد ندوة من النجس، إلا إذا كان النجس لا يقطر بالعصر، لأنه يصيب العاجف قدر كثير من النجاسة، ولا يتبع منه شيء بعصره، كما هو مشاهد عند ابتداء غسله يصب عليه أكثر من رطلين ماء، فيتشربه، ولا ينبعصر بالعصر منه شيء، فيتيقن أن يفتني بخلاف ما صبح الحلواني.

(ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة) (يابسة) بإصابة بول أو سرقين، (فتندت) الأرض (منه)، أي من الثوب الرطب، ولم يظهر أثرها فيه [٦٨/٢]، (ولا) ينجس

= أكبر الحنفية المتوفرى سنة ثمان وخمسين وستمائة المهجرة، رقم فيها أسامي الكتب والمنفعين بأول حروفها.

أ.هـ. كشف الظنون (١٣٥٧/٢)، والأعلام (١٩٣/٧).

(١) نحركة وتسكن: الماء، والطين، والوحل الشديد. أ.هـ. القاموس المحيي عادة/ روع/.

(١) ما بين معقوفين زيادة في م.

برينج هيئت على تجاسة فأصابت الشوب إلا أن يظهر أثرها فيه.

بِمَ تُطَهَّرُ النَّحَاسَةُ:

وَيَظْهُرُ مُتَجَسِّسٌ بِتَجَسِّسِ مَرْأَةٍ بِزَوَالِ عَيْنِهَا، وَلَوْ بِمَرَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أثْرٍ شُقَّ زَوَالَهُ.

الثوب (بريح هبت على نجاسة فأصابت) الريح (الثوب، إلا أن يظهر أثراً)، أي: النجاست (فيه)، أي: الثوب، وقيل: ينجز، إن كان مبلولاً، لاتصالها به، ولو خرج منه ريح، ومقدعته مبلولة، حكم شمس الأئمة بتجسسه، وغيره بعده، وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجية، ولا تنجس الثياب المبتلة.

(ويظهر منتجس) سواء كان بدنًا أو ثوباً، أو آنية، (بنجاسة)، ولو غليظة (مرئية)، كدم، (بزوال عينها، ولو) كان (بمرة)، أي: غسلة واحدة، (على الصحيح)، ولا يعتبر العدد لأن النجاسة فيه باعتبار عينها، فتزول بزوالها، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين، إلحاقة لها بغير مرئية غسلت مرة، وعن فخر الإسلام^(١) أنه يغسل محلها ثلاثة بعد زوال [١٤١] عينها، إلحاقة لها بنجاسة غير مرئية، لم تغسل بعد، وإذا مسح موضع الحجامة بثلاث خرق رطبات نظاف، أجزاء عن الغسل، لأنه يعمل عمله.

(ولا يضر بقاء أثر) كلون وريح في محلها، (شق زواله) بالاحتياج إلى شيء آخر غير الماء، أو غير المائع، لقلعها، كحرض^(٢) وصابون، لأن الآلة المعدة لقلع النجاسة هي الماء، فإذا احتاج إلى شيء آخر يشق عليه ذلك، وعلى هذا قالوا: لو صبغ ثوبه أو يده بصبغ أو حناء [نجس]^[١]، فغسل إلى أن صار الماء صافياً، يطهر مع اللون، وقيل: يغسل بعد ذلك ثلاثة، وإذا غسل يده من دهن نجس، طهرت، ولا يضر أثر الدهن على الأصح، لأن نجاسة الدهن بالمجاورة، وقد زالت المجاورة، فيبقى الدهن على يده ظاهراً، بخلاف شحم الميتة، فإنه لا يد من زواله بالمرة، لأنه عن النجاسة.

نبأه: إذا تنجس العسل، يلقي في قدر، ويصب عليه الماء ويفعل بالثار، حتى يعود إلى حاله الأول، ثم يفعل به ذلك ثانياً وثالثاً، وكذا الدبس، كما روی عن أبي يوسف في الدهن إذا أصابته التجasseة، يجعل في إناء، ثم يصب عليه الماء، فيعلو الدهن الماء، فيرفع بشيء،

(١) فخر الإسلام البزدوي: تقدمت ترجمته.

(٢) الحُرْض: بضمتين الأشنان. أ.هـ. المصباح المنير مادة / حرض /.

(1) ما بين معكوفتين زيادة في م.

وهكذا ثلاثة، فيظهر في المرة [٦٩] الثالثة، والخزف والأجر والخشب، إن قدি�ماً مستعملاً يكفي غسله ثلاث مرات متواليات كالجسد إذا تنجس بغير مرئية وصب الماء عليه متواياً، يقوم مقام التثلث، والعبارة لغبنة ظن الطهارة مع زوال الأثر، وإذا كان الغاسل صغيراً أو مجنوناً، فالعبارة لظن المستعمل، لأنه هو المحتاج إليه، وإن كان حديثاً كالنخار، يغسل ثلاثة مرات ويجففه كل مرة بانقطاع التناطر، وهذا تفسير الجناف في مثله كالجلد المدبغ [ينجس]^[١]، ولا يشرط الييس. وقال في «الحاوي»: يحرق الجديد من الخزف والأواني، ويغسل العتيق، وأواني الزجاج والرصاص الصقيل يمسح، والخشن يغسل، والخشب الجديد ينحت، والقديم يغسل، واللحام المطبوخ بالتجس حالة الغليان، لا يؤكل، لأنه يتشرب النجاسة، وإن لم يكن حالة الغليان، فإنه يغسل ثلاثة، فيظهر، والمرقة لا خير فيها، والحنطة إذا طبخت بخمر قال أبو يوسف [٦٤]: طبخ ثلاثة بالماء، وتجفف كل مرة، والفتوى على أنها لا تطهر أبداً، وهو قول أبي حنيفة، والحنطة المبلولة بالتجس حتى انتفخت، تطهر بالطبع ثلاثة، وتبرد في كل مرة، فإذا جفت وطحنت حل أكلها، إن لم ير فيها أثر النجاسة، والدجاجة التي أغليت قبل إخراج أمعائها، إن بقيت إلى أن وصلت إلى الاستواء، لا تطهر أصلاً، وكذا الكرش قبل تطهيره لشرب النجاسة، وأما إذا ألمت، بقدر انحلال المسام لتنف الريش، فتطهر بالغسل ثلاثة. ذكر الزيلعي وغيره، أن السكين المموهة^(١) بالماء التجس، تموه السكين بالماء الطاهر ثلاثة مرات. انتهى.

ولو قيل: يكفي التمويه مرة، لكان وجيهأً، لأن النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية، والتكرار يزيل الشبهة. انتهى. [ولا تطهر]^[٢] والتمويه يظهر باطنها عند أبي يوسف، وعليه الفتوى، وإذا غسلت قبل التمويه [٦٩] بالماء ثلاثة، ظهر ظاهرها، حتى لو قطع بها بطيخ لا ينجس، ولو حملها إنسان قبل تمويهها ثلاثة بالطهر، لا تجوز صلاته، اتفاقاً، والاستحالة تطهر الأعيان النجسة كالميته إذا صارت ملحاً، والعذرة تراباً أو رماداً. والبلة النجسة في التنور بالإحرق، ورأس الشاة إذا زال عنها الدم بالإحرق، والخمر إذا خللت كما لو تخللت، والزيت التجس إذا جعل صابوناً يطهر.

(و) [يظهر]^[٣] محل النجاسة (غير المرئية بغسلها ثلاثة) وجوباً، وسبعاً مع الترتيب ندباً

(١) المموهة: أيام السكين أي سقاء. ا.هـ. القاموس مادة / ماء / .

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في مـ.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من مـ.

في نجاسة الكلب خروجاً من الخلاف. (والعصر كل مرّة) تقديراً لغلبة الظن، فإنه المدار، فأقيم السبب الظاهر مقام غلبة الظن تيسيراً، ولأن التكرار لا بد منه للاستخراج. وفي «المبسوط»: لا يحكم بزوالها قبل الثلاث، لحديث المستيقظ^(١). وعن أبي يوسف: إذا غسله سادسة طهر.

تبنيه: إذا نسي محل النجاسة، فغسل طرفاً من الثوب من غير تحرّ، حكم بطهارة الثوب على المختار، ولكن إذا صلح فيه، ثم ظهرت في محل آخر غير الذي غسله، يجب عليه إعادة الصلاة، كما في «الخلاصة»، واشترط العصر في كل مرّة، هو ظاهر الرواية، لأن المستخرج للنجاسة، وفي غير رواية الأصول: يكتفي بالعصر مرّة، وهو أوفق، وهذا إذا غسله في إناء، أما إذا غمسه في الماء الجاري، فإنه يظهر، وكذا ما لا ينحصر، ولا يشترط العصر، ولا التجفيف، ولا تكرار الغمس، وكذا الإناء إذا جعل في النهر وملاه، وخرج منه طهر، والمياه الثلاثة متفاوتة في النجاسة، فالأولى يظهر ما أصابته بالغسل ثلاثة، والثانية بثنين، والثالثة بواحدة، وكذا الأواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة. وقيل: يظهر الإناء الثالث بمجرد الإراقة. والثاني بواحدة، والأول بثنين، وتظهر النجاسة الحقيقة مرّة أو غير مرّة عن الثوب والبدن بالماء المطلق، اتفاقاً، لقوله تعالى [٢٧٠]: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ طَهُورًا» [الفرقان: ٤٨] وبالمستعمل على الصحيح. اعلم أن وجوب التطهارة بقوله تعالى: «وَتَبَّأْكَ فَطَهَرَ» [٤] [المدثر: ٤] أي: فطهرها من النجاسات، وما نقل مما هو خلاف ذلك في تفسيرها لا يوافق ظاهر اللغة، وبقوله عليه السلام: «حَتَّىٰ يُمْكِنَ أَفْرَصِينِهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ»^(٢)، «وَتَهْنَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَحْرَرَةِ وَالْمَبْرَلَةِ»^(٣) فقد ثبت وجوب تطهير الثوب بعبارة النص، والبدن والمكان بدلالة النص، وهذا لأن تطهير الثوب إنما وجب لأن الصلاة مناجاة مع الله تعالى، فيجب أن يكون المصلي على أحسن الأحوال، وذلك في طهارته وطهارة ما يتصل به، وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله، لقيام الثوب به، وقصور الصلاة بدونه في الجملة، فلا يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله، لقيمه وعدم تصور الصلاة بدونه أولى.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب: كراهة غمس الماء في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاث مرات (٢٧٨) والترمذى، كتاب الطهارة، باب: ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها (٢٤)، وابن حبان في صحيحه (١٠٦١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٢٩).

(٣) ذكره ابن حجر في التحقيق في أحاديث الخلاف (٣١٨/١).

وسائل الطهارة:

وَتَطْهُرُ النَّجَاسَةُ عَنِ التَّوْبِ وَالْبَدَنِ، بِالْمَاءِ وَيَكُلُّ مَائِعَ مُزِيلٍ، كَالْخَلُّ وَمَاءُ الْوَزْدِ.
وَيَطْهُرُ الْخَفُّ وَنَحْوُهُ بِالدَّلْلَكِ مِنْ نَجَاسَةِ لَهَا جِرْمٌ وَلَزْ كَانَتْ رَطْبَةً،

(وتطهر النجاسة)، أي: محلها (عن التوب والبدن) على الصحيح (بكل مائع) ظاهر على الأصح. وقيل: إذا غسل المغلظ بمصحف صار مخفقاً، وال الصحيح بقاوه على التغليظ، فلا يعنى عنه إلا قدر الدرهم، فلا بد من ظاهر (مزيل) احتزز به عن الأدهان والعصير، فإنها لا تزيل لعدم خروجها بالعصر، وكذا اللبن، ولو مخيضاً على الصحيح. وروى عن أبي يوسف: لو غسل الدم من التوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره، جاز، فلا بد من مزيل، (كالخل وماء الورد) والمستخرج من القول [١٧٠ ب] عائشة رضي الله عنها: «ما كان لإحدانا إلآ ثوب واحد تحيسن فيه، إذا أصابها شيء من دم الحيض، بلته بريتها، ثم قصعته بظفرها»^(١) أي: حكته، وأن المائع مزيل بطبيعة، فوجب أن يفيد الطهارة كالماء، لأننا نشاهد بالضرورة إزالته لنجاسته شيئاً فشيئاً كل مرة، ويتغير لون المائع [بالنجاس]^[١]، والنجاسة متناهية لتركها من جواهر متناهية، فإذا انتهت أجزاؤها بقي المحل ظاهراً، لعدم المجاورة، فثبت أن [١٧٠ ب] زوالها معقول، والمائع مثل الماء في الإزالة [وقطع]^[٢] النجاسة، فيعدى الحكم إليه، بخلاف الحديث، لأنه ليس في المحل نجاسة تزول بالمائع لكن نجاسته حكمية خصت إزالتها بالماء بالنص، فلا يتعذر إلى غيره، لأنه أهون موجود لا يلحق حرج في إفساده باستعماله. ويظهر الثدي إذا قاء عليه الولد ثم رضعه حتى زال الأثر، ويظهر الإصبع بلحسه من نجاسة حتى ذهب أثرها بالريق، فم شارب الخمرة ونحوه بتردید ريقه فيه مراراً، حتى لو صلى صحت صلاته. وعلى قول محمد: لا تصح ولا يحکم بالطهارة بالريق لاشتراطه الماء، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف.

(ويظهر الخف ونحوه) كالنعل بالماء وبالمائع (ويالدلك) بالأرض أو التراب من نجاسة لها جرم، ولو مكتسباً من غيرها على الصحيح، كتراب أو رماد أصاب الخف قبل جفافه من نجاسة مائعة، (ولو كانت) المتجلسة من أصلها، أو باكتسابها الجرم من غيرها (رطبة) على المختار للفتوى وعليه أكثر المشايخ، لعموم البلوى، والإطلاق الحديث، وهو قوله عليه السلام: «إذا

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣/١).

(١) العبارة في م بالنجس بدل بالنجاس.

(٢) العبارة في م وقلع بدل وقطع.

وَيَطْهُرُ السَّيْفُ وَنَحْوُهُ بِالْمَسْحِ . وَإِذَا ذَهَبَ أَثْرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ ، وَجَعَتْ ،

جاءَ أَخْدُوكُمُ الْمَسْجِدَ ، فَلَيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذْنَى ، أَوْ قَذَرًا ، فَلَيَمْسِخْهُمَا ، وَلَيُصْلِلْ فِيهِمَا^(١) . رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه . ولقوله عليه السلام : «إِذَا وَطَئَ أَخْدُوكُمُ الْأَذْنَى بِخَفْيَهِ ، فَطَهُورُهُمَا التَّرَابُ»^(٢) . رواه أبو داود والحاكم وصححه . قوله عليه السلام : «فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْخُلَ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ ، فَإِنْ رَأَى بِهِمَا أَذْنَى ، فَلَيَمْسِخْهُمَا بِالْأَرْضِ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهُمَا طَهُورًا»^(٣) . وقد بالخف احترازاً عن الثوب والبساط ، لأن لهما تخلخلاً ، فـيتدخلهما نجاسة ، واحترازاً عن البدن ، للبيه ورطوبته ، إلا في المني ، فإنه يظهر بالفرك عنه ، (ويطهر السيف ونحوه) من الحديد الصقيل ، كالمرأة والسكنين ، واحتزنا به عن الخشن [١٦٦]^(٤) والمصدري والمنقوش ، وكذا الصفر والأواني المدهونة [١٧١]^(٥) والخشب الخرائطي والأبنوس^(٦) ونحوه والظفر ، لأنها لا تتدخلها أجزاء النجاسة ، فيحصل طهارتها (بالمسح) بتراب أو خرقه أو صوف الشاة المذبوحة أو غير ذلك فلا يبقى بعد المسح إلا القليل ، وهو غير معتر، ويحصل بالمسح حقيقة التطهير ، في رواية ، فإذا قطع به البطيخ ونحوه ، يحل أكله ، واحتاره الإسبيجابي ، ويحرم على رواية التقليل ، واحتاره القدوسي ، ومثل ذلك المني إذا فرك ، والأرض إذا جفت ، وجلد الميتة إذا دفع دباغة حكمية كترطيب وتشميس ، والبئر إذا غارت ، ثم عاد ما ذرها ، والآخر المفروش إذا تتجس ، ثم قلع ، وقد اختلف التصحيح في كل منها ، والأولى اعتبار الطهارة في الكل ، كما تفيده المتنون ، وملاقة الطاهر الطاهر لا يوجب التنجيس ، ولا فرق في طهارة الصقيل بالمسح بين الرطب والجاف والبول والعذر على ما ذكره الكرخي ، لشمول العلة ، وذكر في «الأصل» أن البول والدم لا يطهران إلا بالغسل ، وكذا العذر الربطة ، والمحتر للفتوى ما قاله الكرخي ، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها ، ويصلون معها .

(وَإِذَا ذَهَبَ أَثْرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْأَرْضِ) وقد (جفت) ولو بغير الشمس ، على الصحيح ،

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري (٦٥٠) وأحمد في مسنده (١١٤٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود ، كتاب الطهارة: باب: في الأذى يصيب النعل (٣٨٦) والزيلعي في نصب الراية (٢٠٧/١) والحاكم في المستدرك (١٦٦/١).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٠٧/١).

(٤) الخرائطي: بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بعدهما ألف وكسر الطاء نسبة إلى الخراط وهو خشب يخرج منه الخراط فيصير صفيلاً كالمرأة . ا.ه. منحة الحال لابن عابدين (٢٣٧/١).

(٥) شجر ينبع في الحبشة والهند ، خشبه أسود ضلْب ، وينصنع منه بعض الأدوات والأواني والآلات . ا.ه. المعجم الوسيط مادة/أب).

جَازَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا، دُونَ التَّيْمِ مِنْهَا، وَيَطْهُرُ مَا بِهَا مِنْ شَجَرٍ، وَكَلَّا قَائِمٌ بِجَفَافِهِ.
وَتَطْهُرُ نِجَاسَةً أَسْتَحَالَتْ عَيْنَهَا، كَأَنْ صَارَتْ مَلْحًا، أَوْ اخْتَرَقَتْ بِالنَّارِ.

(جازت الصلاة عليها)، لما روى عن عائشة رضي الله عنها، ومحمد بن الحنفية: «زَكَةُ
الْأَرْضِ يَبْسُهَا»^(١) وعن أبي قلابة: جفوف الأرض طهورها، وفي «المبسוט» مرفوعاً إلى
النبي ﷺ: «إِيمَانًا أَرْضٍ جَعَثْ فَقَدْ زَكَثْ»^(٢). وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «كُنْتُ أَئِثُ
فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُنْتُ فَتَنِ شَابًا عَزِيزًا، وَكَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ، وَتَقْبِلُ،
وَتَذَبَّرُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ»^(٣). فدل على طهارتها بالجفاف، ولأن
الأرض من طبعها أن تحيل الأشياء، وتنقلها إلى طبعها، فتطهر بالاستحالة، وتجوز الصلاة
عليها (دون التيم منها) في الأظهر، [و][١] التي تم يفتقر إلى الطهورية. وبما روينا ثبت
الطهارة [٦/٧١ بـ] لا الطهورية وروي عن أبي حنيفة جواز التيم منها، كالصلاحة عليها،
والظاهر الأول، لقوله تعالى: «فَتَعْمَلُوا صَعِيدًا طَيْبًا» [العاد: ٦] (ويطهر ما بها)، أي: الأرض
(من شجر وكلا)، أي: عشب (قائم)، أي: نابت فيها [٦/٦٦ بـ] (بجفافه) وذهاب أثر النجاسة
تبعاً للأرض، على المختار، واحتزنا به عن قول من خص طهارته بالغسل.

(وتظهر نجاسة استحالات عينها، كأن صارت ملحاماً) أو تراباً أو أطرونا، (أو احترقت
بالنار)، فيصير رمادها ظاهراً على الصحيح، لأن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك
الحقيقة، وتنافي الحقيقة بانتفاء بعض أجزاء مفهومها، فكيف بالكلل. فإن الملح غير اللحم
والعظيم، فإذا صارت ملحاماً، ترتب عليه حكمه، ونظيره في الشرع النطفة نجسة، ثم تصير علقة
وهي نجسة، وتصير مضحة فطهر، والعصير ظاهر فيصير خمراً فينجس، ثم يصير خلاً،
فيظهر، فعرفنا أن استحالة العين [يتبع][٤] زوال الوصف المرتب عليها.

تنبيه: إذا ارتفع بخار الكنيف والإصطبل الذي فيه روث الدواب، فاستجمد في الكوة
والجدار، ثم ذاب، و قطر، نجس ما أصابه، لاجتماع الجمد من أجزاء النجاسة قياساً. ولا
ينجس استحساناً، وكذا الحمام إذا أهريق فيه النجاسة ففرق حيطانه وكواته فتقاطر، وجه

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية وقال: غريب وابن أبي شيبة عن محمد بن علي موقعاً (زكاة الأرض يبسها) وعن ابن الحنفية (إذا جفت الأرض فقد زكت) (١/٧٦)، كتاب الطهارات، باب: إذا كانت جافة فهو زكانتها.

(٢) لم أهتدِ إليه في المبسوت.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب: في طهور الأرض إذا يبست (٣٨٢) وابن خزيمة في صحيحه (٣٠٠). وأحمد في مستنه (٢/٧٠).

(٤) العبارة في م لأنّ بدل و.

(٥) العبارة في م يستتبع بدل يتبع.

وَيَظْهُرُ الْمَنِيُّ الْجَافُ بِفَرِكِهِ عَنِ التَّوْبِ وَالْبَدَنِ، وَيَظْهُرُ الرَّطْبُ بِغَسْلِهِ.

فصل

«في طهارة جلود الميتة ونحوها»

يَظْهُرُ جَلْدُ الْمَيْتَةِ

الاستحسان لضرورة وعدم التحرز أو تعسره، فعلى هذا لو استقر النجاسة، فالقاطر نجس، لأنقاء الضرورة كالمستقر من دردي الخمر، ويسمى بالعرقي في بلاد الروم نجس حرام، كسائر المحرمات. فرع: يبض ما لا يؤكل، قيل: نجس، كلحمه، وقيل: ظاهر.

(ويظهر المني الجاف)، سواء كان مني رجل أو امرأة، على الصحيح، (بفركه عن الثوب)، ولو كان جديداً (مبطناً)، و عن (البدن) بفركه في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة: لا يظهر البدن بالفرك لرطوبته، وظاهر الرواية طهارته، للضرورة، إذا خرج المني بعد الاستنجاء بالماء، أما لو بال، ولم يستنج، فلا يظهر المني إلا بالغسل، لعدمهما، وقيل: لو بال ولم ينتشر بوله على رأس الذكر، أو انتشر [١٦٧ بـ]، ولكن خرج المني دفقة من غير انتشار على محل البول، لا يحکم بتنجيشه به، لأنه لم يوجد سوى مروره على أثر البول في مجراه، ولا حکم له في الباطن. (ويظهر) المني (الرطب بغسله)، لما روی مسلم عن عائشة رضي الله عنها: «إِنَّهُ يَعْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ التَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثْرِ الْعَسْلِ [١٦٧ فـ] فِيهِ»^(١) وحديث عمار أنه عليه السلام، قال: «إِنَّمَا يَعْسِلُ التَّوْبَ مِنْ حَنْسٍ: مِنَ الْعَانِيَةِ، وَالْبَوْلِ، وَالثَّيْءِ، وَالدَّمِ، وَالْمَنِيِّ»^(٢). وعن الحسن: المني بمنزلة البول، وأنه دم استحال بالنضج من حرارة الشهوة، ولهذا من كثرة جماعه حتى فترت شهوته، يخرج دماً أحمر، وإنما يظهر بالفرك لقوله عليه السلام: «إِغْسِلِنِي رَطْبًا، وَافْرِكِنِي يَابِسًا»^(٣). وما ورد فيه من الإمامطة محمول على أنه كان قليلاً، أو ليتمكن من الغسل.

فصل

يظهر جلد الميتة، ولو كانت فيلاً، لأن كسائر السبع في الأصح، (إِنَّهُ يَعْسِلُ)، لأن يَمْتَشِطُ بِمُشْطٍ مِّنْ عَاجٍ^(٤)، وهو عظم الفيل، ويظهر جلد الكلب الميت، لأنه ليس نجس

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب: غسل المني وفركه وغسل ما يصيب من المرأة (٢٣٠)، ومسلم كتاب الطهارة، باب: حكم المني (٢٨٩)، وابن ماجه في الطهارة وستتها (٥٣٦).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢١٠/١) - (٢١١).

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٠٩/١).

(٤) أخرجه البيهقي، كتاب الطهارة، باب: المنع من الأذهان في عظم الفيلة وغيرها مما لا يؤكل لحمه (٢٦/١)، وأبو الشيخ، في كتاب أخلاق النبي عليه السلام (١٤٨).

بالدِباغةِ الحَقِيقِيَّةِ كالقرَظ، وبِالْحُكْمِيَّةِ كالشَّرِبَةِ والشَّمِيسِ إلَّا جَلْدُ الْخِزِيرِ وَالْأَدَمِيُّ. وَتُطَهِّرُ الذَّكَاهُ الشَّرِعِيَّةُ جَلْدُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، دُونَ لَحْمِهِ، عَلَى أَصَحٍ مَا يُفْتَنُ بِهِ. وَكُلُّ شَيْءٍ

العين على الصحيح، (بالدباغة الحقيقة، كالقرظ) وهو ورق السلم أو ثمر السنط^(۱) والغض^(۲) وقشور الرمان والثُّبُّ (وبالدباغة (الحكمية كالترطيب والتسميس) والإلقاء في الهواء، فتجوز الصلاة عليه والوضوء منه، لقوله عليه السلام: «إِنَّمَا إِهَابُ دُبَيْعٍ فَقَدْ طَهَرَ»^(۳) [و][۱]. في صحيح مسلم: «إِذَا دُبَيْعَ الإِهَابِ فَقَدْ طَهَرَ»^(۴). ولقوله في شاة ميمونة حين مر بها ميّة: «هَلَا أَخْدَثْتُمْ إِهَابَهَا فَذَبَحْتُمُوهُ فَأَنْتُقْعِدُمُوهُ»^(۵). «وَأَرَادَ الشَّيْءُ كَيْفَيَّتَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ سَقَاءِ، فَقَيْنَلَ لَهُ: إِنَّهُ مَيْتَةً، فَقَالَ: دِيَانَعَهُ مُزِيلٌ حَيْتَهُ، أَوْ تَجْسِيهُ، أَوْ رَجْسِيهُ»^(۶). وقال عليه السلام: «اسْتَمْتَعُوا بِجَلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا هُنِّي دِبِيَّعُتُّ، تُرَابًا كَانُوا أَوْ رَمَادًا، أَوْ مِلْحًا، أَوْ كَانَ بَغْدَ أَنْ يَزِينَدَ» [۷/۲ ب] صَلَاحَهُ»^(۷). (إلا جلد الخنزير)، لنجاسة عينه، والدباغة لإخراج الرطوبات في الجلد الطاهر بالأصلالة، وهذا نجس العين، (والآدمي) لحرمه وكرامته، وإن حكم بطهارته بالدباغ، لا يجوز استعماله ولا الانتفاع به، كسائر أجزاء الآدمي. (وتطهير الذكرة الشرعية) خرج بها ذبح المجوسي شيئاً، والمحرم صيداً، وتارك التسمية عمداً، (جلد غير المأكول) سوى الخنزير والكلب، على القول بنجاسة عينه لعمل الذكرة عمل الدباغة في إزالة الرطوبات النجسة، بل أولى، لأنها تمنع من

(۱) شجر من الفصيلة القرنية ثمره القرظ يعيش في الأقاليم الحارة، ويكثر بمصر. ۱. هـ. المعجم الوسيط مادة / سنط /.

(۲) نبت معروفة وهو شجرة البلوط وثمرها دواء قابض مجفف وربما اتخذوا منه حبراً وصيناً ومادة يدبيع بها. ۱. هـ. المعجم الوسيط مادة / غصن /.

(۳) أخرجه النسائي في الفرع، باب: جلود الميّة (۷/۱۷۳) (۴۲۴۱) والترمذى في اللباس، باب: ما جاء في جلود الميّة إذا دبفت (۱۷۷۸) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه في اللباس، باب: ليس جلود الميّة إذا دبفت (۳۶۰۹).

(۴) أخرجه مسلم في الحيس، باب: طهارة جلود الميّة بالدباغ (۳۶۶) وأبو داود في اللباس، باب: في أعب الميّة (۴۱۲۳). ومالك في الموطأ، كتاب الصيد، باب: ما جاء في جلود الميّة (۲/۴۹۸) (۴۹۸/۲) (۱۰۷۹).

(۵) أخرجه البخاري في الزكاة، باب: الصدقة على موالي أزواج النبي عليه السلام (۱۴۹۲)، ومسلم في الطهارة، باب: طهارة جلود الميّة بالدباغ (۳۶۲) وأبو داود في اللباس، باب: في أعب الميّة (۴۱۲۰) والنمساني في الفرع، باب: جلود الميّة (۷/۱۷۲) (۴۲۳۵).

(۶) أخرجه الحاكم في المستدرك (۱/۱۶۱) وقال: هذا حديث صحيح ولا أعرف له علة ولم يخرجاه ووافقه في التلخيص والزيلعي في نصب الراية (۱۱۷/۱).

(۷) أخرجه الدارقطني في سنته كتاب الطهارة باب: الدباغ (۱/۴۹) والبيهقي في سنته، كتاب الطهارة، باب: وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه (۱/۲۰). وذكره الزيلعي في نصب الراية (۱/۱۱۸).

(۱) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

لَا يُسْرِي فِيهِ الدَّمُ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ كَالشَّعْرِ وَالرِّيشِ الْمَجْزُوزِ، وَالقَرْنِ، وَالحَافِرِ،
وَالْعَظْمِ، مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ دَسْمٌ.

اتصالها به، والدبة تزيل بعد الاتصال لفساد البنية بالموت، فأما قبله، فكل شيء مخلوق فيه عمله، وجعل بين اللحم والجلد حاجزاً كما جعل بين الدم واللبن حاجزاً حتى خرج طاهراً (دون لحمه [٦٧/بـ]) فيبقى لحمه نجساً، (على أصح ما يفتني به) من التصحيحين المختلفين في طهارة لحم غير المأكول وشحمه بالذكاة الشرعية. قال الكرخي: كل حيوان يطهر بالذكاة، فهذا يدل على أنه يطهر لحمه وجلدته وسائر أجزائه، لأن الحيوان اسم لجملة الأجزاء، وصححه صاحب «الهداية» و«التحفة» وفي «البدائع» أنه أقرب للصواب. لأن النجاسة بالدم المسفوح، وقد زال بالذكاة. وقال الهندي وأبو زيد الدبوسي^(١) وكثير من المشايخ: يطهر جلده لا لحمه وشحمه، واختاره صاحب «النهاية»^(٢) لأن الطهارة اعتبار شرعي ليس إلا بدليل. طهارة مذبح لم يسل دمه لعارض، ونجاسة مذبح مجوسي وإن سال دمه، فاعتبار طهارة الجلد دون اللحم شرعاً للحاجز المفروض في المذكى، أو للاحتجاج إليه، اتفاعاً به دون لحمه، لعدم ما يسيغه شرعاً، إذ الأسباب الشرعية بمسبياتها، والحل هنا هو الحكم الأصلي، والطهارة من لوازمه.

(وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير، (لا يسري فيه الدم لا ينجس بالموت)، لأن نجاسته باحتباس الدم، وهو من عدم [١٧٣/١] في الأشياء التي هي (كالشعر والريش المجزوز)، لأن المنسول طرفه المتصل بالجلد نجس، (والقرن والحفار، والعظم ما لم يكن به) أي: العظم (دسم)، أي: ودك^(٣)، لأن نجس من الميتة، فإذا زال عن العظم، زال عنه النجس، لأن العظم في ذاته ظاهر فيكون متنجساً بالدسم، لما أخرج الدارقطني «إِنَّمَا حَرَمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْمَيْتَةِ لَخَمْهَا، فَإِنَّمَا الْجَلْدُ وَالشَّعْرُ وَالصُّوفُ، فَلَا يَأْسَ بِهِ»^(٤)، وقال تعالى: «لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ، الْآيَةُ، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَيْتَةِ حَلَالٌ إِلَّا مَا

(١) هو عبد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود كان فقيهاً باحثاً. نسبته إلى دبوسية بين بخارى وسمرقند وتوفي سنة ثلاثين وأربعين للهجرة في بخارى من آثاره: تأسيس النظر - الأسرار - تقويم الأدلة - الأمد الأقصى .١.هـ. شذرات الذهب (٢٤٥/٣) والأعلام (١٠٩/٤).

(٢) هو الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السعناقي: فقيه حنفي: نسبته إلى سغناق (بلدة في تركستان) توفي سنة إحدى عشرة وسبعين للهجرة، من آثاره: النهاية في شرح الهداية - شرح التمهيد في قواعد التوحيد - الكافي - النجاح في الصرف .١.هـ. القوائد البهية (٦٢) والأعلام (٢٤٧/٢).

(٣) الودك محركة: الدسم .١.هـ. قاموس مادة / ودك / .

(٤) أخرجه الدارقطني، باب: الدباغ (٤٤٧/١).

والعصب نجس في الصحيح. ونافجة المسك طاهرة كالمسك، وأكله حلال، والزيادة طاهر، تصح صلاة متنيب به.

أكل منها، فاما الجلد والقزح والشعر والصوف والسن والعظم، فكله حلال لأنّه لا يُذكّر^(١). (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية، لأن فيه حياة، بدليل التألم بقطعه، وقيل: طاهر، لأنه عظم غير متصل.

(ونافجة^(٢) المسك طاهرة) مطلقاً، وقيل: إن كانت بحال لو أصابها الماء لم تفسد، وقد علمت حكم الدباغة الحكمية وعدم العود إلى النجاسة بإصابة الماء، على الصحيح، وإن صحي خلافه لم يتبع، فهي طاهرة (المسك) فإن طهارته [١٦٨] متفق عليها، (وأكله)، أي: المسك (حلال)، ونص على حل أكله، لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله، كالتراب طاهر، لا يحل أكله، (والزيادة) معروف (طاهر، تصح صلاة متنيب به) لاستحالته إلى الطيبة، كالمسك فإنه بعض دم الغزال، وقد اتفق على طهارته وليس إلا بالاستحالة للطيبة، والاستحالة مطهرة والله الموفق بكرمه.

(١) ذكره أبو الفرج بن الجوزي في كتاب التحقيق في أحاديث الخلاف (٩٠/١).

(٢) نافجة المسك: تفجّه - تفجّأ عظمته ومنه نافجة المسك لنفاستها. ا.هـ. المصباح المنير مادة / نفح / .

كتاب الصلاة

شروط وجوبها:

كتاب الصلاة

لابد من بيان معناها، لغة، وشرعًا، [وقد وافق أصلها]^[١]، وعدد أوقاتها، وركعاتها، وحكمة افتراضها، وسبيها، وشرطها، وحكمها، وركنها، وصفتها.

فمعناها في اللغة: فعلة من تحريك الصلوين، وهو العظمان الناتنان عند العجيبة، فهي من الأسماء المغيرة شرعاً، وقيل: إنها عبارة عن الدعاء في اللغة العالية، قال تعالى: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ صَلَوةَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ» [التسوية: ١٠٣] أي: ادع لهم، وإنما عدي بعلق باعتبار لفظ [ب] الصلاة وقال عليه السلام: «اللَّهُمَّ صُلِّ عَلَى إِلَيْنِي أَوْفِنِي»^[٢]، قوله: «وَصَلَّتْ عَلَيْهِمْ الْمَلَائِكَةُ»^[٣]، قوله: «إِذَا دُعَيْتُمُ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا، فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا، فَلْيَصُلِّ»^[٤] أي: فليدع لهم بالخير. وقال الأعشى^[٥] لابته:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلا: يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمض نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا
يعني قولها: يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا. وقال: صل على دنها وارتسم. وقال
الريلعي: وفيها زيادة معبقاء معنى اللغة فيكون تغييراً لا نقلأً على ما قالوا. انتهى.
قال صاحب «البحر»: وفيه نظر، إذ الدعاء ليس من حقيقتها شرعاً، وإن أريد به القراءة

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب: صلاة الإمام ودعاؤه لصاحب الصدقة (١٤٩٧) ومسلم، كتاب الزكاة، باب: الدعاء لمن أتى بصدقه (١٠٧٨) وأبو داود، كتاب الزكاة (١٥٩٠). وعبد الرزاق في مصنفه (٦٩٥٧) وابن حبان في صحيحه (٩١٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣٠ / ٢٥).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الصيام، باب: في الصائم يدعى إلى وليمة (٢٤٦٠).

(٤) هو عامر بن الحارث بن رياح الباهلي من همدان: شاعر جاهلي مجهول الولادة والوفاة يمكن أن يكون قهقنان أشهر شعره رائية له، في رثاء أخيه وأمه. ا.هـ. الأعلام (٢٥٠ / ٣). والبيان من البحر البسيط وهو في ديوان الأعشى

(٥) وفي تاج العروس (٣٩٩ / ٢١) والمجمع المنفصل في شواهد اللغة العربية (٤ / ٤٠٠).

(٦) العبارة في م وقت افتراضها وهو الصواب.

فبعد، فالظاهر أنها منقوله كما قاله في «الغاية»^(١)، لأنها شرعاً الأفعال المخصوصة من القيام والقراءة والركوع والسجود. والفرق بين التغيير وانتقال، أن في النقل لم يبق المعنى الذي وضعه الواضع مرعياً، وفي التغيير يكون باقياً، لكنه زيد عليه شيء آخر.

ومعنى الصلاة في الشريعة: عبارة عن الأركان المعلومة، والأفعال المخصوصة، كما علمته، وفرضت ليلة المراجع، وردت من [٦٨/٢] خمسين إلى الخمس، وكانت الصلاة قبل الإسراء، صلاة قبل طلوع الشمس، وصلاة قبل غروبها. واختلف في وقت المراجع، قال بعضهم: كان ليلة السبت، لسبع عشرة خلت من رمضان، قبل الهجرة بثمانية عشر شهراً، من مكة إلى السماء، ومن يرى أنه من بيت المقدس، وأنه من الإسراء في ليلة واحدة، فليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة لاثنتي عشرة، أو لسبع عشرة من ربيع الأول، وبه جزم النووي في «شرح مسلم»^(٢). وقال ابن الأثير^(٣): إنه الصحيح. انتهى. وكان عليه السلام ابن إحدى وخمسين سنة.

وعدد أوقاتها خمس، بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْرَ الصَّلَاةَ طَرَقَ الْنَّهَارَ وَرُزِقَنَا مِنْ أَثْيَرٍ﴾ [هود: ١٤]، ويقوله تعالى: ﴿فَسَبَحَنَ اللَّهُ جِئْنَ تُشَوَّرَ﴾ الآية [الروم: ١٧]، ويقوله تعالى: ﴿خَفِظُوا عَلَى الْعَكَلَوَتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ويتعلمه عليه السلام الأعرابي^(٤)، وياجماع [١/٦٤] الأمة. والوتر ليس فرضاً، وبين الواجب والفرض، كما بين السماء والأرض.

وأما عدد ركعاتها فقد كان مجملأ، ثم زال ببيان النبي عليه السلام قولأً وفعلاً. وفرضت في الأصل ركعتين إلا المغرب، فأقرت في السفر، وزيدت في الحضر، إلا الفجر، لقوله عليه السلام: «صَلَاةُ الْمُسَافِرِ وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ^(٥) تَمَامٌ مِنْ غَيْرِ قَضِيرٍ عَلَى لِسَانِنِيْكُمْ

(١) تقدم فيما سبق.

(٢) وهو للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتفق عليه ست وسبعين وستمائة للهجرة، وهو شرح مفيد متوسط سنه: (المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج). أ.ه. كشف الظنون (٥٥٧/١).

(٣) هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، أبو الحسن عز الدين بن الأثير: المؤرخ الإمام ولد سنة خمس وخمسين وخمسماة للهجرة ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر وتوفي في الموصل سنة ثلاثين وستمائة للهجرة من آثاره: الكامل - أسد الغابة في معرفة الصحابة - اللباب: اختصر فيه أنساب السمعاني وغيرها. أ.ه. الأعلام (٣٣١/٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب: الزكاة من الإسلام (٤١) ومسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (١١) وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: (١) برق (٣٩١). والترمذى، كتاب الزكاة، باب: ما جاء إذا أذيت الزكاة فقد قضيت ما عليك (٦١٩).

(٥) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٨٣/١).

مُحَمَّدٌ ﷺ». وروي تمام من غير قصر. وأما المغرب فلما قالت عائشة رضي الله عنها: «فرضت الصلاة في الأصل ركعتين، إلا المغرب فإنها وتر النهار، ثم زيدت في الحضر، وأقرت في السفر على ما كانت»^(١). وأما الفجر فلقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمْنِي أَصْلُنِي»^(٢) وقد صلَّى الفجر ركعتين حضراً وسفراً. وأما حكمة افتراضها، فلأنها [لشكراً]^[٣] النعم: ومنها نعمة الخلقة، حيث فضل الجوهر الإنساني بالتصوير في أحسن تقويم وتوصير، ومنها سلامه الجوارح عن الآفات، إذ بها يقدر على إقامة المصالح، فيؤدي شكرها في تلك الأوقات، باستعمالها في خدمة المنعم. والصلاحة تجمع استعمال الجوارح الظاهرة والباطنة بالقيام والركوع وحفظ العين وشغل القلب بالنية، واستشعار الخوف والرجاء وإحضار الذهن بالتبجيل والتعظيم، وجعلت مكفراً للذنب. وقد سأله الفقيه أبو الليث [٤/٦٩] ابن عينية^(٣): لِمَ وجبت الخمس في الأوقات المختلفة؟ فقال ابن عينية: لأن الله تعالى أنعم في كل وقت نعمة جديدة، فأوجب على العبد صدقة جديدة، فعند الفجر يذهب بظلمة الليل، ويحدث ضوء النهار، وعند الزوال يتم ضياء الشمس ويكثر حرارتها لتطبخ به الشمار، وعند العصر يقلل ذلك لثلا يفسد عليهم، وعند المغرب يذهب بنور النهار، ويأتي بظلمة الليل، وعند العتمة يذهب بالشفق. وقال الفقيه: سألت أبا الفضل فقلت: لِمَ كانت صلاة الفجر ركعتين، والظهر [٥/٧٤] والعصر أربعاء، والمغرب ثلاثة؟ فقال: الشرع، فقلت: زدني، فقال: لأن كل صلاة صلاتها نبي، فصلَّى الفجر آدم عليه السلام، حين خرج من الجنة، وأظلمت عليه الدنيا، وجن الليل، ولم يكن رأى قبل ذلك، فخاف خوفاً شديداً، فلما اشتق الفجر، صلَّى ركعتين شكرآ الله

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء (٣٥٠) من غير قوله: لا المغرب فإنها وتر النهار ومسلم في صلاة المسافرين وحضرها (٦٨٥) وابن حبان في صحيحه (٢٧٣٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم (٦٠٠٨) ومسلم، كتاب المساجد، باب: من أحق بالإمامـة (٦٧٤). والنمساني، كتاب الأذان، باب: اجتنـاء المرء بأذان غيره في السفر (٩/٢) (٦٣٤) وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: من أحق بالإمامـة (٥٨٩) والترمذـي، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الأذان في السفر (٢٠٥) وابن حبان في صحيحه (١٦٥٨).

(٣) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد: محدث الحرم المكي من الموالي. ولد بالكوفة، سنة سبع وتسعين للهجرة وسكن مكة، وتوفي بها سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة كان حافظاً لغة، واسع العلم، كبير القدر قال الشافعي: لو لا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز وكان أعزور وحج سبعين سنة قال علي بن حرب: كنت أحب أن لي جارية في غنج ابن عيينة إذا حدث من آثاره: الجامع في الحديث وكتاب في التفسير. ١. هـ. تهذيب التهذيب (١١٧٤) والأعلام (٣/١٠٥).

(٤) العبارة في ج شكر بدل لشكراً.

تعالى، الأولى شكرأ للنجاة من ظلمة الليل، والثانية شكرأ لرجوع ضوء النهار، وكان ذلك منه تطوعاً، فأمرنا بذلك ليذهب عنا ظلمة المعاishi، وينور علينا نور الطاعات. وأول من صلى بعد الزوال إبراهيم عليه السلام، حين أمر بذبح الولد، وذلك عند الزوال، فال الأولى شكرأ لذهاب غم الولد، والثانية لمجيء النداء، والثالثة لرضى الله تعالى حين نودي: أن قد صدقت الرؤيا، والرابعة شكرأ لصبر ولده على الذبح، وكان ذلك منه تطوعاً، فأمرنا بذلك لأنه وفتنا لمخالفته إبليس كما وفقه للذبح الولد، وأنجينا من الغم كما أنجاه، وفداانا من النار كما فداء، ورضي عنا كما رضي عنه، وأول من صلى العصر يونس عليه السلام، حين أنجاه الله من أربع ظلمات وقت العصر، ظلمة الإلقاء، وظلمة الليل، وظلمة الماء، وظلمة بطن الحوت، فصلاتها شكرأ تطوعاً، فأمرنا بذلك لينجينا الله تعالى من ظلمة الذنب، وظلمة القيامة، وظلمة القبر، وظلمة جهنم. وأول من صلى المغرب عيسى عليه السلام تطوعاً شكرأ، حين خاطبه الله تعالى بقوله: «**فَلَتَ لِلثَّانِي أَنْجَدُوكَ وَأَنْجَيْكَ**» [المائد़ة: ١١٦]. وكان ذلك بعد غروب الشمس، فال الأولى لنفي الإلهية عن [٤/٦٩ بـ] نفسه، والثانية لنفيها عن أمه، والثالثة لإثباتها الله تعالى، فأمرنا بذلك، ليهون علينا الحساب يوم القيمة، وينجينا من النار، ويأمننا من الفزع الأكبر. وأول من صلى العشاء موسى عليه السلام، حين خرج من مدين، واختلف عليه الطريق، وكان [١/٧٥] في غم المرأة، وغم أخيه هارون، وغم عدوه فرعون، وغم أولاده. فلما أنجاه الله تعالى من ذلك كله، ونودي من شاطئ الوادي، صلى أربعاً شكرأ تطوعاً، فأمرنا بذلك ليهدينا كما هداء، ويكتفينا كما كفاه، ويجمع بيننا وبين الأنبياء، ويتمتعنا برؤياه. فلذلك كانت خمس صلوات في الأوقات المختلفة. كذا في «معراج الدراء». وقال في «مجمع الروايات»: أول من صلى الفجر يونس، والظهر إبراهيم، حين جعلت النار عليه برداً وسلاماً، والعصر عزير، حين أحياء الله بعد موته، والمغرب آدم، حين قبلت توبته، والعشاء نوح عليه السلام بعد الطوفان، حين استوت السفينة على الجودي، وخرج منها. انتهى.

وأما سببها الأصلي فخطاب الله الأزلية وترادف نعمه التي لا تحصى. وجعل الله تعالى الأوقات أسباباً ظاهرة تيسيراً على العباد لأن إيجابه تعالى غيوب عننا لا يطلع عليه، فجعل الأوقات أمارات على ذلك الإيجاب، ولما كانت الأوقات معرفة للوجوب أضيفت إليها فسميت أسباباً، وأطلق الفقهاء عليها اسم السبب، وعند الأصوليين الأوقات علامة وليس بأسباب. والفرق بينهما أن السبب هو المفضي إلى الحكم بلا تأثير، والعلامة هي الدليل على الحكم من غير توقف ولا إفشاء ولا تأثير، فهو علامة على الوجوب والعلة في الحقيقة النعم المترادفة في الوقت، وهو شرط صحة متعلقة بالضرورة. لأن العبادات على نوعين: موقعة، وغير موقعة،

يُشترط لفرضيتها ثلاثة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل. وتؤثر بما الأولاد ليسنِ
سنين، وتضرب علية عشر، بيد لا بخشبة.

سبب وجوبها:

وأسبابها أوقاتها، وتجب بأول الوقت وجوباً موسعاً.

والموقة أنواع، منها ما يكون الوقت ظرفاً للمؤدي وشرط للأداء، وسيباً للوجوب، أي: شغل
الذمة، لا وجوب الأداء، وهو تفريح الذمة، لأن سبيه الخطاب، وذلك وقت الصلاة، ومنها ما
يكون معياراً كشهر رمضان، ومنها ما يكون مشكلاً كوقت الحجج. ويتجه الخطاب بجزء من
أول الوقت موسعاً فتضاد السببية إليه إن [١٧٠] اتصل به الأداء، وإلا [١٧٥] فتنقل
السببية كذلك إلى ما يليه، ثم وثم فإذا لم يبق إلا الجزء الأخير تحت الأداء، فإذا خرج
الوقت، أضيفت السببية إلى جميعه.

وأما شرطها، فينقسم إلى شرط وجوب، وشرط صحة، وبيانه.

واما حكمها، فسقوط الواجب ونيل الثواب.

واما أركانها، فأربعة اتفاقاً، أو خمسة مستعملها.

واما صفتها، ففرض. وقد علمتها بدليلها.

واما الواجب والنفل، فستعملمه منصباً بدليله، إن شاء الله تعالى.

(يشترط لفرضيتها)، أي: لتکلیف الشخص بها، (ثلاثة أشياء: الإسلام) لأن شرط
للخطاب بفروع الشريعة، فلا بد منه، وسيأتي تعريف الشرط. (والبلوغ) إذ لا خطاب على
صغير. (والعقل)، لأنعدام التکلیف بفتحه ولحق الشخص بالبهائم لعدمه، (و) لكن (تأمر بها
الأولاد) إذا وصلوا في السن (السبع سنين)، لقوله تعالى: «فَرُزِّوا أَوْلَادُكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبَعِ
وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشِيرٍ»^(١) وليعتادها [وفرقوا بينهم في المضاجع]^(٢) ويتخلق بها، (وتضرب
عليها العشر)، لما رويانا، وذلك (بيد لا بخشبة)، أي: لا بالعصا رفقاً به وزجرأ بحسب طاقته،
ولا يزيد على ثلاثة ضربات بيده.

(وأسبابها أوقاتها)، وتقدم^(٣) بيان كميتها بدليله، (ويجب) أي: يفترض فعلها (بأول
الوقت وجوباً موسعاً)، فلا حرج بالتأخير لما بعده من الوقت المستحب، فإذا ضاق توجه

(١) أخرجه أبو داود في سنته كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاحة (٤٩٥).

(٢) انظر الصفحة: (١٦٣).

(٣) ما بين معموقتين زيادة في م.

أوقات الصلوات المفروضة:

والأوقات خمسة:

(١) وقْتُ الصُّبْحِ: مِن طَلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، إِلَى قَبْلِ طَلُوعِ الشَّمْسِ.

الخطاب بالأداء حتماً، وأنثم بالتأخير عنه.

(والأوقات) للصلاة المفروضة (خمسة)، أولها (وقت) صلاة (الصبح)، الوقت مقدار من الزمن مفروض لأمر ما، وكل شيء قدرت له حيناً فقد وقته توقيتاً، وكذلك ما قدرت له غاية، والجمع أوقات، والمبقيات الوقت والجمع مواقيت، وقد استغير الوقت لمكان، ومنه مواقيت الحج لمواضع الإحرام وبدأ بالصبح لأنه لم يختلف في أوله ولا في آخره، أو لأنه أول النهار الشرعي، وابتداوه من ابتداء (طلوع الفجر) لإماماة [١٧٦] جبريل، (صلوة الفجر حين بزق الفجر، وحرم الطعام على الصائم)^(١)، وهذا نص الحديث، فالعبرة لأول طلوعه، وقال في «مجمع الروايات»: ذكر الحلواني في شرحه للصوم أن العبرة لأول طلوع الفجر، قال به بعضهم إذا بدت [٢٧٠] منه لمعة أمسك عن المفطرات، وقال أكثرهم: العبرة لاستطارته في الأفق. وهذا القول أبين وأوسع، والأول أحوط. روى عن محمد رحمة الله أنه قال: اللمعة غير معترضة لا في الصوم ولا في حق الصلاة، وإنما يعتبر الانتشار في الأفق. انتهى.

وهو الصادق لا الكاذب، والصادق يطلع عرضاً منتشرأ، سمي صادقاً لأنه صدق عن الصبح وبينه، والكافر يظهر طولاً، ثم يغيب، وسمى كاذباً، لأنه يضيء، ثم يسود، ويذهب النور، ويعقبه الظلام، فكانه كاذب لقوله عليه السلام: «لَا يَمْتَعُكُمْ مِنْ سُخْرِرِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٌ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنَّ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأَفْقِ»^(٢)، أي: المتشر فيه، وقد أجمعت الأمة على أن أوله الصبح (الصادق)، وأخره (إلى قبيل طلوع الشمس)، لقوله عليه السلام في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «إِنَّ أَوَّلَ صَلَةَ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخَرَ وَقْتِهِ حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ»^(٣). وقوله عليه السلام: «وَقْتُ صَلَةَ الْفَجْرِ، مَا لَمْ يَطْلُعْ فَرْءُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ»^(٤) رواه مسلم. قال في «الحاافظة»^(٥): قوله ما لم يطلع، ما هذه للدّوام، فتقديره: وأخر وقتها مدة

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: متى يزمر الغلام بالصلاحة (٤٩٥) والبيهقي بلفظ (صبيانكم) كتاب الصلاة، باب: عورة الرجل (٢٢٩/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصيام، باب: وقت السحور (٢٣٤٦) وذكره الزيلعي في نصب الرأبة (١٢٧) وأبو يعلى بدون لفظ ولا الفجر المستطيل (٢٩١٧) والترمذى، كتاب الصوم، باب: ما جاء في بيان الفجر.

(٣) أخرجه الترمذى في سنته كتاب أبواب الصلاة باب (١١٤) برقم (١٥١).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (٦١٢) وأخرجه البيهقي، كتاب الصلاة، باب: أول وقت صلاة الصبح (٣٧٧/١).

(٥) ذكره صاحب كشف النقون باسم الفتاوى الحافظية من غير نسبة (١٢٢٢/٢).

(٢) وَوَقَتُ الظَّهَرِ: مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظَلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، أَوْ مِثْلَهُ، سَوْيَ ظَلُّ الْأَسْتَوَاءِ.

عدم طلوع الشمس، أو للموصول، فتقديره: وأخر وقتها الذي لم تطلع الشمس فيه.
(وقت) صلاة (الظهر، من زوال الشمس) عن بطن السماء، بالاتفاق، ويمتد إلى وقت العصر [وقد اختلف فيه، روي عن الإمام في ذلك روايتان في رواية إلى قبيل...]^[١]، (إلى) قبيل (أن يصير ظل كل شيء مثليه)، سوئ في الزوال، لقوله تعالى: «أَبْرُدُوا بِالظَّهَرِ، فَإِنَّ شَيْءًا حَرًّا مِنْ فَيْحَ جَهَنَّمَ»^(١). وأشد الحر في ديارهم إذا صار ظل كل شيء مثليه. وهذا معارض بحديث الإمامة^(٢) بالعصر في اليوم الأول، حين صار ظل كل شيء مثليه، فإن حديث الإمامة دل على [ج^{٧٦}] خروج وقت الظهر، وحديث الإبراد دل على عدم خروجه، وإذا تعارضت الآثار، لا يخرج الوقت الثابت بيقين بالشك، وهذا رواية محمد في «الأصل»، وهو الصحيح، كما في «البدائع والغاية» «والمنية»^(٣) و«المحيط والينابيع»^(٤)، وعليه جل المشايخ والمتون، وقد بسط دليل ذلك في «معراج الدراء» وغيرها، قوله: (أو مثليه) بيان للرواية الثانية عن الإمام أنه يمتد وقت الظهر من الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه (سوئ ظل الاستواء) فإنه مستثنى على الروايتين جميعاً ويقال [ج^{٧١}] له في الزوال، والزوال لغة: الذهاب، والفيء بالهمز: وزن الشيء وفي الزوال رجوع الغلل من جانب المغرب إلى جانب المشرق، ثم عند الفقهاء، الفيء: الذي يكون للأشياء وقت الزوال، كذا في «معراج الدراء»، وفي «المغرب»^(٥)، الفيء بوزن الشيء: ما نسخ الشمس وذلك بالعشى، والجمع أفياء وفيء، والظل ما نسخته الشمس وذلك بالغداة. انتهى.

وطريق معرفته ما قال محمد بن شجاع البلخي^(٦): هو أن تغزو عوداً في مكان مستوٍ

(١) أخرجه البخاري، كتاب المواقف، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر (٥٣٣ - ٥٣٤) ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب: الإبراد بالظهر في شدة الحر (٨٣) ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة باب: وقت الصلاة (٢٨) وذكره الزيلعي في نصب الرأبة (١٤٥/١).

(٢) تقدم تحريره فيما سبق.

(٣) المنية: تقدمت فيما سبق.

(٤) واسمه (الينابيع في معرفة الأصول والتварيف) وهو للشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلبي الدمشقي الطرابلسي، شرح فيه مختصر القدوسي في فروع الحنفية. ا.هـ. كشف الظنون (١٦٣٢/٢).

(٥) المغرب: في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ للهجرة ا.هـ (كشف الظنون) (١٧٤٧/٢).

(٦) محمد بن شجاع البلخي: ويقال ابن الثلجي أبو عبد الله البغدادي الحنفي الفقيه، فقيه أهل العراق في وقته =

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب والله أعلم.

وأختار الثاني الطحاوي وهو قول الصاحبين . ف

(٣) وَقْتُ الْعَصْرِ: مِنْ أَبْيَادِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِثْلِ أَوِ الْمِثْلَيْنِ، إِلَى عَرْفِ السَّمْسِ.

وتخط على رأس ظله خطأ ، فيما دام الظل ينقص ، لم تزل الشمس ، فإذا سكن ، ولم ينقص ولم يزد فذلك وقت الاستواء ، والظل موجود في الزوال ، وإذا أخذ في الزيادة علمت أن الشمس قد زالت . انتهى .

ولكن لا يظهر سريعاً (وأختار الثاني) مما روی عن الإمام ، وهو امتداد وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله مرة واحدة (الإمام أبو جعفر الطحاوي ، رحمه الله ، وهو قول الصاحبين) هما أبو يوسف ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، لإماماً جبريل عليه السلام لأنه صلى بالنبي ﷺ العصر في اليوم الأول في هذا الوقت ، ولو كان الظهر باقياً لما صلى فيه ، وقد علمت أن أكثر المشايخ على الرواية الشارطة بلوغ الظل مثلية . قال في «معراج الدراء» بعد سياق الأدلة [١/٧٧] ، لها والأخذ بالاحتياط في باب العبادات أولى؛ إذ هو وقت العصر بالاتفاق ، فيكون أجود في الدين ، لثبت براءة الذمة بيقين إذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالإجماع ، ويحوز التأثير ، وإن وقعت قضاء ، وهذا على ظاهر الرواية ، أما على رواية أسد^(١) وعلى بن الجعدي : إذا خرج وقت الظهر بصيرورة الظل مثله ، لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، فكان بينهما وقت مهملاً . فالاحتياط أن يصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله ، والعصر بعد أن يصير مثله ، ليكون مؤدياً ، بالاتفاق ، كما في «المبسوط» .

(و) أول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثلين) ، على ما قدمناه من الخلاف ، (إلى غروب الشمس) ، على المشهور ، لقوله عليه السلام : «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر»^(٢) وقال الحسن بن زياد^(٣) : إذا أصفرت الشمس خرج وقت العصر لقوله عليه السلام : «وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَضَعِّفْ السَّمْسُ»^(٤) والجواب [٢/١٢] أنه

= والقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن مع ورع وعبادة وتوفى ساجداً في صلاة العصر سنة ٢٦٦ هـ . من تأليفه : (النوادر) ، (المغاربة) وما جاء في الأصل البخاري تصحيف والصواب ما ثبتناه . ١ . هـ (السيير) (١٢) ٣٧٩ .

(١) أسد: أبو عمر أسد بن عمرو البجلي القاضي الكوفي صاحب الإمام أبي حنيفة ، تفقه عليه ووثقه ابن معين من أصحاب أبي يوسف .

(٢) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة ، باب: من أدرك من الفجر ركعة (٥٧٩) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (١٦٣) .

(٣) الحسن بن زياد: اللؤلؤي أحد أصحاب الإمام الأعظم أبو علي قاض فقيه من أصحاب أبي حنيفة ، كان أحد الأذكياء البارعين في الرأي . توفي سنة (٢٠٤) للهجرة ١ . هـ . (السيير) (٥٤٣/٩) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٦١٢) وأخرجه النسائي في سنة (١/٢٦٠) .

(٤) والمَغْرِبُ : مِنْهُ إِلَى غُرْبِ الشَّفَقِ الْأَخْمَرِ عَلَى الْمَفْتَنِ بِهِ .

(٥) وَالْعِشَاءُ وَالْوَثْرُ : مِنْهُ

منسوخ بحديث الصحيحين، أو محمول على وقت الاختيار.

(و) أول وقت (المغرب منه)، أي: غروب الشمس (إلى) قبيل (غروب الشفق الأحمر) على المفتني به، وهو رواية عن الإمام، وعليها الفتوى، كما في «الدرية» و«مجمع الروايات»، وبها قالا، لقوله عليه السلام: «الشَّفَقُ الْحَمْرَةُ»^(١) والصحيح أنه موقوف على ابن عمر. وقال البيهقي في «المعرفة»: هو مروي عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وعليه إبطاق أهل اللسان، فيكون حقيقة في الحمرة نفياً للمجاز، ولا يكون حقيقة في البياض نفياً للاشراك، ونقل في «جمع التواريق»^(٢) وغيره رجوع الإمام إلى هذا القول، لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحمرة، وإثبات هذا الاسم للبياض قياس في اللغة، وأنه باطل. وفي اعتبار البياض معنى الحرج فإنه لا يذهب إلا قريباً من ثلث الليل [٧٧]. وقد مشن في «الكتنز»^(٣) على الرواية الثانية لتفسيره الشفق بل ببياض، وهو مذهب أبي بكر الصديق وعمر ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم، وقوى دليله الكمال في «فتح القدير»، وقال في «السراج الوهاج» و«المستصنفي»^(٤): قولهما أوسط، وقول أبي حنيفة أحوط. وفي «التجنيس» و«المزيد»^(٥) قال بعض المشايخ: يعني أن يؤخذ في الصيف بقولهما لقصر الليالي ولمكان بقاء البياض إلى ثلث الليل أو نصفه، وفي الشتاء يؤخذ بقول أبي حنيفة لطول الليالي، ولعدم بقاء البياض إلى ثلث الليل [بخلافه في الصيف]^(٦). انتهى. ولا يخفى ما في الشتاء من الضرر بطول الانتظار مع البرد والمطر.

(و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) إلى غروب الشفق، على الاختلاف الذي

(١) أخرجه الدارقطني في سنة (٢٦٩/١) وذكره الزيلعي في ذهب الرأي (٢٣٢/١).

(٢) هو في فروع الحنفية، للإمام زين المشايخ، أبي الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم البغائي، الخوارزمي، الحنفي، المتوفى سنة ست وثمانين وخمسة للهجرة. ١.هـ. كشف الظنون (٥٩٥/١).

(٣) واسمه (كتنز الدقائق) في فروع الحنفية، للشيخ حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي، المتوفى سنة عشر وسبعينة للهجرة، لخص فيه الراافي بذكر ما عم وقوعه حاوياً لمسائل الفتاوى والواقعات. ١.هـ. كشف الظنون (١٥١٥/٢).

(٤) وهو في أصول الفقه، للإمام حجة الإسلام، أبي حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة خمس وخمسين للهجرة اختصره أحمد بن محمد الإشبيلي وشرحه حسين بن عبد العزيز. ١.هـ. كشف الظنون (١٦٧٣/٢).

(٥) وهو للإمام برهان الدين المرغيناني علي بن أبي بكر، الحنفي، وسماه (التجنيس والمزيد) وهو لأهل الفتوى غير عتيق) في الفتاوى. ١.هـ. كشف الظنون (٣٥٢/١).

(١) ما بين معاكوفين ساقط من م.

إلى الصبح. ولَا تُقْدَمُ الْوَتْرُ عَلَى الْعِشَاءِ لِلتَّرْتِيبِ الْلَّازِمِ. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتَهُمَا لَمْ يَجِدْ
عَلَيْهِ.

ذكرناه (إلى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق، لإجماع السلف على أن وقت العشاء يبقى إلى طلوع الفجر. وقال رضي الله عنه: «صلوة العشاء صلاة الليل»^(١). فيبقى وقتها ما بقي الليل. وروت عائشة رضي الله عنها: «أَئُنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَغْثَمَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ حَتَّىٰ ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ»^(٢). وروى ابن عمر: «أَئُنَّهُ عَلَيْهِ أَخْرَهَا حَتَّىٰ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ»^(٣) وهو في الصحيح أيضاً، والجواب [١/٧٢] عن حديث الإمام أنه لم ينف [ما]^(٤) وراء وقت الإمامة عن وقت الصلاة. وإذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت الثابت يقيناً بالشك، وأما الوتر فللحديث أبي داود: «إِنَّ اللَّهَ أَمْدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرَ النَّعْمٍ، وَهِيَ الْوَتْرُ، فَاجْعَلُوهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طَلَوْعِ الْفَجْرِ»^(٥). قوله رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، أَلَا وَهِيَ الْوَتْرُ، فَصَلُّوهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ الْآخِرِ إِلَى طَلَوْعِ الْفَجْرِ»^(٦). (ولا تُقْدَمُ صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء)، للترتيب اللازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر عند الإمام، لا لعدم وقته. إذ وقت العشاء وقت للوتر، والترتيب فرض عملي. ولما روينا. وعندهما سنة كركعتي العشاء، فوقته بعدها. وثمرة الخلاف فيه تظهر فيما لو تبين فساد العشاء دون الوتر، يعيده عندهما، لكونه [١/٧٨] سنة تابعة، ولا يعيده عنده، لأنّه واجب مستقل.

مطلب في فاقد وقت عشاء كبلاد بلغار

(ومن لم يجد وقتها)، أي: العشاء والوتر، (لم يجدها عليه)، بأن كان في بلد بلغار^(٧) بأقصى المشرق، يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السنة، لعدم وجوب السبب، وهو الوقت وبه أفتى برهان الأئمة^(٨) والإمام ظهير الدين المرغيناني، لما ورد السؤال

(١) لم أعتبر عليه.

(٢) آخرجه البهيمي، كتاب الصلاة، باب: من استحب تأخيرها (٤٥/١).

(٣) ذكره الزيلعي في ذهب الرأي نقلًا عن شرح الآثار للطحاوي، فانظره (٢٣٥/١).

(٤) آخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: استحباب: الوتر (١٤١٨) وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر (١١٦٨) والترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في فضل الوتر (٤٥٢). والحاكم المستدرك، كتاب الوتر (٣٠٦) وقال: هذا صحيح ولم يخرجان.

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الرأي (١٠٨/١).

(٦) هي مدينة الصقالبة، ضارية في الشمال، شديدة البرد لا يكاد الثلج يقلع عن أرضها صيفاً ولا شتاء، وكل ما يرى أهلها أرضاً ناقفة. ا.هـ. معجم البلدان (٤٨٥/١).

(٧) هو برهان الأئمة الترجمانى ا.هـ. الطبقات السنّة (٢٩٨٨).

(٨) ما بين معرفتين زيادة في م.

من بلاد بلغار عليهمما، بأننا لا نجد وقت العشاء في بلدتنا، هل علينا صلاته، فكتبنا: ليس عليكم صلاة العشاء. ووردت بخوارزم على الشيخ الكبير البقالى، فأفتنى بعدم الوجوب، وكانت قد وردت على شمس الأئمة الحلوانى، فأفتنى بقضاء العشاء، فأرسل الحلوانى من يسأل البقالى^(١) في عامته بجامع خوارزم: ما تقول فيمن أسقط من الصلوات الخمس واحدة، هل يكفر؟ فأحسن البقالى بذلك، فقال: ما تقول فيمن قطعت يداه مع المرافق، أو رجلاه من الكعبين، كم فرائض وضوئه؟ قال: ثلات، لفوات محل الرابع، قال: فكذلك الصلاة. فبلغ الحلوانى جوابه، فاستحسنه ووافقه.

قال شارح «المنية»، البرهان الحلبى: واعتراض الشيخ كمال الدين بن الهمام، بأنه لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين [٦٧٢ بـ] سببه الجعلى الذي جعل علامه لوجوب الخفي الثابت في نفس الأمر، وجواز تعدد المعرفات للشيء، فانتفاء الوقت انتفاء المعرف، وانتفاء معرف الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد، وهو ما تواظثت أخبار الإسراء من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعدما أمر أولأ بخمسين، ثم استقر الأمر على الخمس، شرعاً عاماً لأهل الآفاق، لا تفصيل بين أهل قطر وقطر، وما روی: «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَ الدَّجَالَ، فَلَنَا: فَمَا لَبَثَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: أَزْبَعُونَ يَوْمًا، يَوْمَ كَسْنَةٍ، وَيَوْمَ كَشْهِرٍ، وَيَوْمَ كَجُمُعَةٍ، وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَائِنُوكُمْ، فَقَيْلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَسْنَةٍ، أَيْكَفِنَا فِيهِ صَلَاةً يَوْمٌ؟ قَالَ: لَا، أَفَدْرُوا لَهُ»^(٢). رواه مسلم. فقد أوجب [٦٧٨ بـ] أكثر من ثلاثة عشر قبل صدوره الظل مثلاً أو مثلين، وقس عليه. انتهى.

قلت: وكذلك يقدر لجميع الأجال، كالصوم والزكاة والحج والعدة وأجال المبيع والسلم والإجارة، وننظر ابتداء اليوم، فيقدر كل فصل من الفصول الأربع بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة والنقص. كما في كتب الأئمة الشافعية، ونحن نقول بمثله إذ أصل التقدير مقول به إجماعاً في الصلوات. انتهى.

ثم قال الكمال: فاستندنا أن الواجب في نفس الأمر خمس على العموم، غير أن توزيعها على تلك الأوقات عند وجودها، ولا يسقط بعدمها الوجوب. وكذا قال عليه السلام: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد»^(٣). انتهى.

(١) هو محمد بن أبي القاسم بن باجوك كان إماماً فاضلاً فتيهاً مناظراً خبيراً بالمعاني والبيان أخذ عن الزمخشري الملقب بزريق المشايخ توفي سنة ٥٦٢ هـ. ١. الفوائد البهية (١٦٢/٦١).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتنة وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفة ما معه (٢١٣٧).

(٣) أخرجه البيهقي، كتاب الصلاة، باب: ما في صلاته الوتر على الراحلة أن الوتر ليس بواجب (٤/٢).

قال شارح «المنية»: والجواب أن يقال: كما استقر الأمر على أن الصلوات خمس، فكذا استقرار الأمر على أن للوجوب أسباباً وشروطأ، لا يوجد بدونها. وقولك شرعاً عاماً إلخ، إن أردت أنه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه، ولا يفيدهك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر، وإن أردت أنه عام على كل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً، فهو ظاهر البطلان، فإن الحائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم إلا أربع صلوات، وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم إلا ثلاثة صلوات، وهكذا، ولم يقل أحد أنه إذا [١٧٣] طهرت في بعض اليوم أو في أكثره مثلاً، يجب عليها تمام صلوات اليوم والليلة لأجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف، وكذا الكافر إذا أسلم في آخر اليوم، لا يلزمته [قضاء][١] صلاة ما مضى، مع أن عدم الشرط هو الإسلام في حقه مضاف إليه لتصصيره، بخلاف هؤلاء، ولم يقل أحد: يجب عليه تمام [صلاة][١] ذلك اليوم لافتراض الصلوات خمساً، والقياس على حديث الدجال غير صحيح، لأنه لا مدخل للقياس في [١٧٩] وضع الأسباب، ولئن سلم، فإنما هو فيما لا يكون على خلاف القياس، والحديث ورد على خلاف القياس، فقد نقل الشيخ أكمل الدين في «شرح المغارق»^(١) عن القاضي عياض^(٢)، أنه قال: هذا حكم مخصوص بذلك الزمان، شرعه لنا صاحب الشرع، ولو وكلنا فيه [لا جتهاد]^(٣)، وكانت الصلاة فيه عند الأوقات المعروفة، واكتفينا بالخمس. انتهى.

ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة، ولا مساواة، فإن ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها، والمفاد من الحديث، أنه يقدر [العمل]^[٣] صلاة وقت خاص بها، ليس هو وقت لصلاة أخرى، بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدر [لها]^[٤]، وإذا مضى صارت قضاء كما في سائر الأيام، فكان الروال وصيروحة الظل مثلاً أو مثلين وغروب

(١) واسمه (تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار) للشيخ أكمل الدين، محمد بن محمود الباب: رتب الحنفي شرح فيه كتاب (مشارق الأنوار النبوية في صحاح الأخبار المصطفوية) للإمام حسن بن محمد الصفاراني. ١.٥.هـ. (١٦٨٨).

(٢) هو عياض بن موسى بن عمرون اليعصبي السبتي أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته ولد سنة ست وسبعين وأربعين للهجرة. انظر ترجمته كاملة فيما سبق.

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٢) العبارة في م لا جتها دنا بدل لا جتها.

(٣) العبارة في م لكل بدل العمل.

لا يجمع بين فرضين في وقت:

ولَا يُجمِعَ بَيْنَ فَرْضَيْنِ فِي وَقْتٍ بَعْدِهِ،

الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجوداً في آخر ذلك الزمان تقديرأ بحكم الشرع، ولا كذلك هنا، إذ الزمان الموجود إما وقت للمغرب في حفهم، أو وقت للفجر بالإجماع، فكيف يصح القياس؟ وعلم بما ذكرناه عدم الفرق بين من قطعت يداه أو رجاله من المرافقين أو الكعبين، وبين هذه المسألة، كما ذكره الإمام البقالى ، ولذا سلمه الإمام الحلوانى ، ورجع إليه، مع أنه الخصم المتنازع فيه، إنصافاً منه، وذلك لأن الغسل سقط لعدم شرطه، لأن المحال شروط، فكذا هنا سقطت الصلاة، لعدم شرطها، بل وسببها أيضاً، وكما لم يقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق إلى الإبط، وما فوق الكعب بمقدار القدم، خلغاً [عنه في^[1]] وجوب الغسل، كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب أو من وقت الفجر [ج^[2]بـ]، أو منها خلغاً عن وقت العشاء، وكما أن الصلوات خمس بالإجماع على المكلفين، كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالإجماع، لكن لا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشرائطه [ج^[3]بـ] في جميع ذلك، فليتأمل المنصف، والله سبحانه الموفق. انتهى.

وذكرناه بجملته دفعاً لما [توهمه^[2]] بعضهم من لزومها، فعمله متناً معتمداً له، فقال: وفائد وقتهما مكلف بهما، وقيل: لا. انتهى.

مطلب: لا يجوز الجمع بين فرضين بعذر

تنبيه له، (ولا يجمع بين فرضين في وقت)، فلا تصح التي قدمت [عن^[3]] وقتها ولا يحلتأخير الوقتية إلى دخول وقت الآخر (بعذر) كسفر أو مطر لما تقدم في دليل الأوقات، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٧٨] فلا يجوز تركه إلا بدليل، وما روی أنه يَسْأَلُهُ «كَانَ إِذَا ازْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظَّهَرَ وَالْعَضْرَ حَمِيَّنَا ثُمَّ سَأَرَ، وَكَانَ إِذَا ازْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، أَخْرَى الْمَغْرِبِ حَتَّى يُصْلِيهَا مَعَ الْعَشَاءِ، وَإِذَا ازْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَّلَ الْعَشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ»^(١)، فالجواب: إن صح عنه أنه عليه السلام صلى الظهر في آخر وقته، والعصر في أول وقته، وكذا فعل بالمغرب والعشاء، فيصير جميعاً [فعالاً لا وقتاً]^[4]، ويحمل

(١) أخرج البيهقي بنحوه، كتاب الصلاة، باب: الجمع بين الصالحين في السفر (١٦٣/٣).

(٢) العبارة في م عند بدل عن في.

(٣) العبارة في م توهمه بدل توجه.

(٤) ما بين م عكوفين زيادة في م.

(٥) العبارة في م جسعاً فعلاً بدل جميعاً فعلاً.

إلا في عرفة للحجاج، يشترط الإمام الأعظم والإحرام، فيجتمع بين الظهر والعصر جموع تقديم، ويُجتمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة. ولنم تجز المغرب في طريق مزدلفة.

تصريح الراوي بخروج وقت الأولى على أنه يجوز لقربه، لقوله تعالى: «فَإِذَا بَلَغَنَ أَجْلَهُنَّ فَأَتِسْكُونُهُنَّ» [الطلاق: ٢] أو يحمل على أن الراوي ظن ذلك، ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَلَاةً قَطُّ إِلَّا لِوَقْتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمِيعَ بَيْنَ الظَّهَرِ وَالعَصْرِ بِعِرْفَةَ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعَشَاءِ بِجَمِيعِ»^(١). رواه البخاري ومسلم. فلذا قال:

مطلوب: شروط صحة الجمع للحج

(إلا في عرفة، للحج) لا لغيرهم، (بشرط) أن يصلى الحاج مع (الإمام الأعظم) أو نائبه، وبشرط (الإحرام) بحح حال صلاة كل من الظهر والعصر، ولو أح Prism بعد الزوال، في الصحيح، وأشارنا إلى شروط الجمع بما ذكرنا عند أبي حنيفة، وهي: الوقت، والمكان، والإحرام، والإمام الأعظم، والجماعة، وتستفاد من اشتراط الإمام الأعظم وصحة الظهر، فلو تبين فساده وأعاده والعصر جميعاً، ولو جمع مع غير الإمام الأعظم أو نائبه أعاد العصر إذا دخل وقتها المعتاد، وكذلك لو لم يكن محروماً بالحج وقت أداء الظهر سواء كان محروماً بعمره فقط، أو لم يكن محروماً أصلاً وأدرك شيئاً من [١/٧٤] الصلاتين مع الإمام، فإن أدرك إحدى الصلاتين [١/٨٠] فقط لا يجوز له الجمع عند أبي حنيفة، وعندهما لا يشترط الإمام لصحة الجمع، وفي «البرهان»: وهو الظهر.

(فيجمع الحاج بين الظهر والعصر جموع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجدبني نمرة، كما هو العادة فيه، بأذان واحد وإقامتين، ولا يفصل بينهما [نافلة]^(١) ولا سنة الظهر، (ويجمع) الحاج بعد إفاضته من عرفات (بين المغرب والعشاء) جموع تأخير، فيصليهما (بمزدلفة) بأذان واحد وإقامة واحدة، للعلم بدخول الوقتين، بخلاف عصر عرفة، فإنه يقيمه له أيضاً تبيهاً على فعلها في ذلك الوقت مخالفًا للعادة، ولا يشترط سوى الإحرام والمكان هنا.

(ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة)، يعني: الطريق المعتادة للعامة، لقوله عليه السلام للذي رأه يصلى المغرب فيها: «الصلوة أيامك»^(٢). وهذا إذا لم يخش طلوع الفجر، فإن خافه صلى في

(١) أخرجه البخاري في الحج (١٦٨٢) ومسلم في الحج (١٢٨٩).

(٢) أخرجه البيهقي، كتاب الحج، باب: من استحب سلوك طريق المأذن دون طريق ضب وتأخير المغرب إلى العشاء حتى يأتي المزدلفة. والبخاري، كتاب الحج، باب: الجمع بين الصلاتين (١٦٧٢). ومسلم، كتاب

(١) العبارة في م بخلاف بدل نافلة.

طريقها المغرب والعشاء.

(و) لما فرغ من بيان أصل الوقت، شرع في بيان المستحب منه، لأن الاستحباب صفة زائدة، والمناسب أن تذكر بعد الأصل، فقال: (ويستحب الإسفار بالفجر للرجال، لقوله ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ»^(١)) قال الترمذى: حديث حسن صحيح، وإنه أمر، وأقله للندب، والإسفار الإضاعة، أسفر الفجر، إذا أضاء، وأسفر الرجل بالصلاحة، إذا صلاها في الإسفار، كذا في «المصباح». وفي «معراج الدرایة»: صلاها بالإسفار، والباء للتعدية، لأن الإسفار لازم. انتهى.

وقال ﷺ: «نُورُوا بِالْفَجْرِ يُبَارِكُ لَكُمْ»^(٢). ولأن في الإسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها، وما يؤدي إلى التكثير أفضل. وقال الكرخي: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء، كما اجتمعوا على التنوير بالفجر، وقال في «مجمع الروايات»: ولأن المكت في مكان الصلاة حتى تطلع الشمس مندوب إليه، قال ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ وَمَكَثَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَكَانَمَا أَعْتَقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ مِّنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]»^(٣). وإذا أسفر بها تمكن من إحراز هذه الفضيلة. وعند التغليس قل ما يتمكن منه. وقال في «التجنيس والمزيد» يستحب [٨/٧٤] أن لا يتكلم [٨/٧٤] بعد صلاة الفجر إلى أن تطلع الشمس إلا بخير، لقوله ﷺ: «مَنْ مَكَثَ فِي مَصَلَّاهَ بَعْدَ صَلَاتِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، كَانَ [كَمْنٌ]^(٤) أَعْتَقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ مِّنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ». وقد روی مثل هذا بعد صلاة العصر. قال عليه السلام: «مَنْ مَكَثَ فِي مَصَلَّاهَ بَعْدَ مَا صَلَّى الْعَصْرَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، كَانَ كَمْنٌ أَعْتَقَ ثَمَانِ رِقَابٍ مِّنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٤). قال: وإنما اختلف الوعد للتغلوت، لأن بعد العصر يتطلب المكتوبة،

= الحج، باب: الإفادة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب: صلاتي المغرب والعشاء جمعياً (١٢٨٠) وأبو دارد،

كتاب المناسب باب: الدفعة من عرفة (١٩٢٥).

(١) آخرجه الترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في الإسفار بالفجر (١٥٤) وابن حبان في صحيحه (١٤٩٠)، والنمساني، كتاب الموافقة باب: الإسفار (ج/٣٧٢).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة بلفظ: «نوروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» (١/٢٣٦).

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤/١٠).

(٤) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٤/١٠) وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٠٨٧).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب.

وبعد الفجر قد صلَّى المكتوبة، ولم يكن متضرراً للمكتوبة. انتهى.

وروى النبووي رحمة الله في الأذكار^(١) عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلَّى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، ثم صلَّى ركعتين، كائناً له كآخر حجَّة وعُمرَة تامة تامة»^(٢). قال الترمذى: حديث حسن. وعن أبي ذر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من قَالْ دُبْرَ صَلَاةَ الصُّبْحِ، وَهُوَ ثَانٌ لِرَجُلِيهِ فَبَلَّ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُخَيِّنَ وَيُمْنَثُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَاتٍ، كَيْبَتْ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمُجِيَ عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي حِزْرٍ مِنْ كُلِّ مُكْرَفَةٍ، وَجِزْسٍ مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَلَمْ يَتَنَعَّلْ لِذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، إِلَّا الشُّرُكَ بِاللَّهِ تَعَالَى»^(٣). قال الترمذى: هذا حديث حسن. وفي بعض النسخ: حسن صحيح. انتهى.

وظاهر الرواية، المستحب القراءة بالإسفار كالختم، وفي «شرح الإرشاد»^(٤): ويستحب أن يدخل فيها بالتعليس، ويخرج منها بالإسفار. كذا وقته محمد، وقال الطحاوى: إن كان من عزمه تطويل القراءة فالتعليس أفضل، فيبدأ مغلساً، ويختتم مسافراً، وإن لم يكن من عزمه ذلك، فالإسفار أفضل من التعليس. وقال الحلواني والنسفي^(٥): حد الإسفار أن يشرع بعد انتشار البياض، ويفرغ بقراءة مسنونة ما بين أربعين إلى ستين آية، معبقاء ما يمكن إعادة الوضوء ^{١/٨١} [والصلة على وجه السنة، كما فعل أبو بكر وعمر قبل طلوع الشمس، وقيل: حد أنه أن يرى بعضهم بعضاً. وفي «الكافى»^(٦): أن يرى موقع النبل. وفي «الأسرار»: قال عليه

(١) الأذكار: واسمه (حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار) للإمام محي الدين، أبي زكريا، يحيى بن شرف النبووي، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (١/٦٨٨).

(٢) أخرجه الترمذى، كتاب أبواب الصوات، باب: ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس (٥٨٦).

(٣) ذكره الهيثمى في مجمع الزوائد (١٠٤/١٠) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير شهر بن حوشب وحديه حسن، وعند الترمذى في كتاب الدعوات باب: (٣٤٧٤).

(٤) المراد به الإرشاد في فروع الشافعية لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المعزى اليمني المتوفى سنة (٨٣٦) اختصر فيه الحاوى وله شروح كثيرة منها شرح المقدسى وابن حجر العسقلانى ١. هـ. كشف الظنون (١/٦٩).

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات حافظ الدين: فقيه حنفى، مفسر، من أهل إينچ (من كور أصبهان) ووفاته فيها سنة عشر وسبعين للهجرة نسبته إلى «نصف» ببلاد السندي بين جيحون وسمرقند، من آثاره: مدارك التنزيل - كنز الدقائق. المنار - كشف الأسرار - ط في شرح المنار، الواقى - الكافى - المصلى وغيرها. ١. هـ. الأعلام (٤/٦٧).

(٦) وهو (الكافى في شرح الواقى) للإمام النسفي وهو كتاب شرح فيه كتابه المسمى الواقى في فروع الحنفية. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٩٩٧).

..... والابراد بالظهر في الصيف، وتعجيله في الشتاء إلا في يوم غيم،

السلام [١٧٥] لبلال رضي الله عنه: «نور بالفجر حتى ينظر الناس إلى مواقع نبئهم»^(١). كما في «معراج الدراءة»، وفي «مجمع الروايات»، وعن أبي حنيفة أن الذي يصلى وحده بمنزلة الإمام في جميع ما وصفناه في القراءة، سوى الجهر، أي: فليس متحتماً عليه، فيتخير فيه، والإسفار مستحب سفراً وحضرأً، إلا في فجر مزدلفة للحجاج، فإن التغليس أفضل لواجب الوقوف [بعدها]^(٢) مما هو في حق النساء دائمًا، فلذا قيل: قيد استحبابه بكونه للرجال، والأفضل للنساء في الفجر الغلس لأنه أقرب للستر، وفي غير الفجر الانتظار إلى فراغ الرجال عن الجماعة، كما في «المبتعنى»^(٣)، بالغين المعجمة. وفي «معراج الدراءة» مثله بصيغته عن مشايختنا. وقيل: الأفضل لهن في الصلوات كلها انتظار فراغ جماعة الرجال. كذا في «القنية». انتهى.

(و) يستحب (الابراد بالظهر في الصيف)، لقوله عليه السلام: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فتح جهنم»^(٤) رواه البخاري. ولأن في التعجيل في الصيف تقليل الجماعة وإضرار بالناس، فإن الحر يؤذيهن، وسواء فيه صلاته منفرداً أو بجماعة، والبلاد الحارة وغيرها في شدة الحر أو غيرها عندنا، كما في «معراج الدراءة». والجملة كالظهور أصلاً واستحباباً في الرمانين، ذكره الإسبيجيabi.

(و) يستحب (تعجيله في الشتاء) أي: الظهر، لأنه عليه السلام كان يعجل الظهر بالبرد. ولما عن ابن مسعود رضي الله عنه: «أنه رأى النبي عليه السلام يعجل الظهر في الشتاء، ويؤخرها في الصيف»^(٥). وعن أنس نحوه. قال في «مجمع الروايات»: وكذلك في الربيع والخريف يعجل بها إذا زالت الشمس. انتهى.

[بـ]^(٦) يعلم الجواب عن قول صاحب «البحر»: ولم أر من تكلم على حكم صلاة الظهر في الربيع والخريف، والذي يظهر أن الربيع ملحق بالشتاء في هذا الحكم والخريف ملحق بالصيف فيه. انتهى [٨١]. (إلا أنه لا يعجل ظهر الشتاء في يوم غيم) خشية وقوعه

(١) أخرجه الطبرى في الكبير (٤/٢٧٧).

(٢) للشيخ عيسى بن محمد القرشى الحنفى، وهو فى فروع الحنفية وجعله فى العبادات والسير والكتب والكرامة والإيمان... إلخ. أ.ه. كشف الظنون (١٥٧٩).

(٣) تقدم تخریجه.

(٤) أخرجه الطحاوى في شرح معانى الآثار (١/١٨٧).

(٥) ما بين معاكتين زيادة في م.

(٦) العبارة في م بعده بها بدل بعدها.

قبل وقته، (فيؤخر) استحباباً (فيه)، أو في يوم الغيم، إذ لا كراهة في وقته، فلا يضر تأخيره.
 (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) في الصيف والشتاء، «لَائَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُؤْخَرُ
 الْعَضْرَ مَا ذَامَتِ الشَّمْسُ [٢٥/ب] [يَنْضَاءَ نَقِيَّةً]»^(١) وقد اشتهرت الأخبار عنه عليه السلام وعن
 أصحابه من بعده بتأخير العصر، ولأن في تعجيله قطع التخلف بعدها لكراهته فلا يستحب، وفي
 التأخير توسيعة لوقت النرافل، وفيه تكثيرها، فينبذ التأخير، (ما لم تتغير الشمس) بذهاب
 ضوتها، فلا يتحير فيه البصر، هو الصحيح، كذا في «الهداية»، وهو احتراز عن اعتبار تغير
 الضوء الذي يقع على الجدران، وبه أخذ الحاكم الشهيد^(٢) وهو رواية عن أبي حنيفة. وقال
 بعضهم: إذا قامت الشمس قدر رمح أو رمحين لم تتغير، وإذا صارت أقل من ذلك تتغير،
 وقال بعضهم: يوضع طشت ماء في الصحراء وينظر فيه، فإن كان القرص يبدو وللناظر فقد
 تغيرت، وإن فلا، كذا في «المعراج». وقيل: يوضع طشت في أرض مستوية، فإن ارتفعت
 الشمس على جوانبه، فقد تغيرت، وإن وقعت في جوفه، لم تتغير. كذا في «التبيين». وتأخير
 العصر إلى التغير مكره تحريمًا، لا إن بدا في الكامل وامتد به إلى التغير، فالتأخير هو
 المكره، لا الفعل، فإن الفعل مأمور به، ولا يستقيم إثبات الكراهة مع الأمر. كذا في
 «الإيضاح»^(٣) و«المحيط». وجه الكراهة ما روي عن أنس، قال رسول الله ﷺ: «تَلْكَ صَلَةُ
 الْمُتَأْفِقَيْنَ، (ثلاثة)، يجلس أحدكم حتى أصفرت الشمس وكانت بين فرني الشيطان، ينقر كثرة
 الديك، لا يذكر الله إلا قليلاً»^(٤). كذا في «السهيلي»^(٥). ولا يباح التأخير لمرض وسفر، كذا
 في «معراج الدراء».

(و) يستحب (تعجيشه) أي: العصر (في يوم الغيم)، لأن في تأخيره توهם وقوعه في

(١) أخرج البهقي في سنته نحوه (٣٩١) والطبراني في الأوسط (٣٦٨/١).

(٢) هو محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل المرزوقي السلمي البلخي الشهير بالحاكم الشهيد: قاض ووزير كان عالماً «عرو» توفي سنة أربع وثلاثين للهجرة من آثاره: الكافي - المتقدى كلاماً في فروع الحنفية. ١. هـ.
 الأعلام (١٩/٧) ومعجم المؤلفين (١١/١٨٥).

(٣) وهو في الفروع، للإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرماني الحنفي، المعروف سنة ثلاث وأربعين وخمسة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (٢١١).

(٤) أخرجه مسلم في المساجد، .. والترمذى في الصلاة (٢٥٤/١) والبهقي في السنن (٤٤٣/١، ٤٤٤) وابن حبان في كتاب الإيمان، باب: ما جاء في الشرك والنفاق (٤٩٤/١).

(٥) هو علي بن أحمد السهيلي، الإسفرياني، أبو الحسن فقيه، متكلم، جدل، محدث، حدث بالجامع الأموي في دمشق سنة إحدى وثلاثين وأربعين للهجرة. من آثاره: أدب الجدل، كتاب في الرد على المعتزلة وبيان عجزهم. معجم المؤلفين (٧/١٧).

الوقت المكروه، فيجعلها بحيث يتيقن وقوعها بعد دخول [١/٨٢] وقتها قبل مجيء الوقت المكروه.

(و) يستحب (تعجيله) صلاة (المغرب) في الصيف والشتاء، فلا يفصل بين الأذان والإقامة إلا بقدر ثلاث آيات أو خفيفة، على الخلاف فيه: «لَا إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُصْلِنَاهَا إِذَا عَرَبَتْ وَتَرَأَزَتْ بِالْجَحَابِ»^(١) ولصلاة جبريل عليه السلام إياها في أول الوقت في اليومين. ولقول النبي ﷺ [١/٧٦]: «لَا تَرَأَلُ أَمْتَنِي بِخَيْرٍ أَوْ قَالَ عَلَى الْفَطْرَةِ مَا لَمْ يُؤْخِرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشَبَّكَ النُّجُومُ»^(٢). وقال عليه السلام: «إِنَّ أَمْتَنِي لَئِنْ يَرَأُلُوا بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤْخِرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَشْبَاكِ النُّجُومِ مُضَاهَةً لِلْيَهُودِ»^(٣)، فكان تأخيرها مكروهاً لما فيه من التشبه باليهود، إلا من عذر كسفر ومرض وحضور مائدة أو غيره، والتأخير قليلاً لا يكره، وإذا جيء بجنازة بعد المغرب، قدم المغرب ثم الجنازة، ثم سنة المغرب، واستباك النجوم كثرتها بظهورها، وتداخل بعضها في بعض، وجده الاستدلال بالحديث على الاستحباب أنه لما كان التأخير سبباً لزوال الخير، كان التعجيل سبباً لاستجلاب الخير، فيكون مستحبًا، والخير هو الأخروي، لأن الدنيوي غير مراد، بالإجماع. ولأن التعجيل سبب لتکثير الجماعة، والتأخير سبب لتقليلها، ولأن الناس يستجلبون بالتشهي والاستراحة، فكان التعجيل أفضل، وهو من باب المسرعة إلى الخير، فكان أولئك. وكان عيسى بن أبيان^(٤) رحمه الله يقول: يستحب تعجيل المغرب للأثار، ولا يكره تأخيرها مطلقاً، واحتج بما روى «لَا إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ فِي صَلَاتِ الْمَغْرِبِ لِيَأْتِهِ»^(٥). انتهى.

والجواب ما قدمناه في العصر، أن التأخير هو المكروه لا الفعل ممتدأ، لأن العزيمة شغل جميع الوقت بالصلوة، إلا في الغيم، فيستحب فيه عدم التعجيل أول الوقت، خشية

(١) أخرجه مسلم في المساجد، باب: إن أول وقت المغرب عند غروب الشمس (٦٣٦) والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في وقت المغرب (١٦٤) والبيهقي (٤٦/١) والبخارى في المواقف باب: وقت المغرب (٥٦١) وأبو داود في الصلاة، باب: في وقت المغرب (٤١٧).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب: كراهة تأخير المغرب (١١٢/١).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب: وقت المغرب (١/٣٧٠) بدون لفظ (مضاهاة لليهود).
(٤) هو عيسى بن أبيان بن صدقة، أبو موسى: قاضٍ من كبار فقهاء الحنفية ثقته على محمد بن الحسن، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين للهجرة. من آثاره: إثبات القياس واجتهاد الرأي «الجامع» في الفقه - الحجة الصغيرة وله كتاب الحج. ا.هـ. الفوائد البهية (١٥١) والأعلام (٥/١٠٠).

(٥) أخرجه النساءى في الافتتاح باب: القراءة في المغرب (المنص) (٢/١٧٠) بلفظ: عن عائشة أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف فرقها في ركعتين.

إلاً في يوم غِيم، فَيُؤْخَرُ فِيهِ، وَتَأْخِيرُ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ،

وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس، (فتوخر فيه) يقدر ما يحصل اليقين بالغروب.

(و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الاول، في رواية، وعليها مشن في [٨٢/٢] «الكنز»، وقال القدورى: إلى ما قبل الثالث. وهي رواية أخرى، لما في البخارى عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «كأنوا يصلون العشمة فيما بين أذن يغيب الشفق إلى ثلث الليل»^(١) ووجه رواية «الكنز» قول النبي ﷺ: «لولا أن أشَقَّ على أمتي لأخَرَتُ العِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ»^(٢). رواه الترمذى وابن ماجه، إذ لو أخرها كان سنة، فلما لم يؤخر ثبت ما دون السنة، وهو الاستحباب. كذا في «المعراج».

وقال أنس رضي الله عنه: «أَخَرَ السَّبَقَ [٧٦/٢] العِشَاءَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى، ثُمَّ قَالَ: قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَنَامُوا، أَمَا إِنْكُمْ فِي صَلَاتِهِ مَا انتَظَرْتُمُوهَا»^(٣) رواه البخارى. ووفق شارح «المجمع» ابن الملك^(٤) بحمل الأول على الشتاء، والثانى على الصيف، لغلبة النوم. وفي «معراج الدراء»: قيل: في الصيف يعجل. وفي «فتاویٌ قاضیخان»^(٥): يؤخر العشاء في الشتاء إلى ثلث الليل، لقوله عليه السلام لمعاذ: «أَخَرَ الْعِشَاءَ فِي الشَّتَاءِ، فَإِنَّ اللَّيْلَ فِيهِ طُوِيلٌ، وَعَجَلَ فِي الصَّيفِ، لَأَنَّ اللَّيْلَ فِيهِ قَصِيرٌ»^(٦). «وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ يَنْهَى ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَإِنْ أَيَّتَ فَإِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَإِنْ نِمْتَ فَلَا تَأْمَتْ عَيْنَاكَ»^(٧). وفي رواية: فلا تكن من الغافلين. وفي «مجمع الروايات»: ثم التأخير إلى النصف مباح في الشتاء، لمعارضة دليل الندب مع دليل الكراهة، أما دليل الندب، وهو قطع السمر بالكلية، لأن عند ذلك لا يوجد السمر بوحد من الناس. وأما دليل الكراهة، وهو

(١) أخرج البخارى، كتاب الأذان، باب: خروج النساء إلى المساجد بالليل والغلوس (٨٦٤) والبغوى في المصايح، كتاب الصلاة، باب: تعجيل الصلاة (٤١٤) (٤١٤/١) (٢٥٩/١).

(٢) أخرج ابن ماجه في الطهارة، باب: السواك (٢٨٧) وابن أبي شيبة (٣٣١/١) وعبد الرزاق (٢١٠٦) وابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: مواقيت الصلاة (٣٩٩/٤).

(٣) أخرج البخارى في الصلاة، باب وقت العصر إلى نصف الليل (٥٤٦).

(٤) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين بن فرشنا الكرمانى، المعروف بابن ملك، فقيه حنفى، أصولى، محدث، صوفى، توفي سنة إحدى وثمانمائة للهجرة. من آثاره: شرح المنار، شرح مجمع البحرين لابن الساعات، بدر الوعاظين وذخر العابدين، شرح تحفة الملوك لمحمد بن أبي بكر الرازى، مبارك الأزهار فى مشرح مشارق الأنوار. في الحديث. ١. هـ. الأعلام (٥٩/٤)، ومعجم المؤلفين (١١/٦).

(٥) وهي للإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى المتوفى سنة اثنين وتسعين وخمسماة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (١٢٢٧/٢).

(٦) أخرج بنحوه الديلمى في مستند الفردوس (٣٧٤/٥).

(٧) أخرج عبد الرزاق في مصنفه من حديث سيدنا أبي هريرة (٥٤٠/١).

أداؤه إلى تقليل الجماعة، لأنَّه قلماً يقوم الناس إلى نصف الليل، فتعارضاً، فثبتت الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكررَه، لسلامة دليل الكراهة، لوجود دليلها بلا معارض، وهو أداؤه إلى تقليل الجماعة كما في «شرح الطحاوي»^(١)، والكراهة تحريرية، كما في «القنية». (و) يستحب (تعجيله)، أي: العشاء (في) وقت (الغيم)، لأنَّ في تأخيرها تقليل الجماعة لمظنة حصول المطر بوجود الغيم. وروى الحسن [١٨٣] عن أبي حنيفة، أنه يستحب تأخير كل الصلوات في يوم الغيم، لأنَّه أقرب إلى الاحتياط، وجه ظاهر الرواية ما ذكرناه في كل منها.

مطلب في السمر بعد العشاء

تنبيه: أشرنا إلى ذكر السمر، فنذكره، ونذكر حكمة استحباب تأخير العشاء، وحكم النوم قبلها، والكلام قبل صلاة الفجر وبعدها. قال في «الحاشية»: السمر، كلام للمؤانسة، قال في «صلاة المحسن»^(٢): اختلف العلماء في إباحة السمر بعد العشاء، فكرهه بعضهم مطلقاً، وأباحه بعضهم مطلقاً، وأباحه بعضهم إذا كان في الخير ومذاكرة العلم، ونحو ذلك. وظاهر مذهب أصحابنا إباحته إذا كان مباحاً قبل العشاء، فإنهم لم يذكروا كراهة الكلام إلا عند انشقاق الفجر إلى أن يصللي، لما روى عن عمر رضي الله عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَسْمُرُ مَعَ أَبْنَى بَنْكَرَ فِي أَمْرَيِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعْهُمَا»^(٣)، وتأويل ما يروى من الكراهة أنه يفوت صلاة السحر. كذا في «مجامع» [١٧٧] الروايات». وسنذكر كراهة الكلام عن انشقاق الفجر. وقال في «البرهان شرح مواهب الرحمن»: ويكره النوم قبلها، أي: العشاء، والحديث بعدها، لنهي النبي ﷺ: [عَنْهُمَا إِلَّا حَدَّيْنَا فِي خَيْرِ لَقْوْلِهِ] ^[٤] [لَا سَمَرْ بَعْدَ الصَّلَاةِ، يَعْنِي: الْعَشَاءُ الْآخِرَةُ، إِلَّا لَأَحَدِ رَجُلَيْنِ: مُصَلٌّ أَوْ مُسَافِرٌ]. وفي رواية «أَوْ عَزْسَ»^(٤) انتهى.

وقال الطحاوي: إنما كره النوم قبلها لمن خشي عليه فوت وقتها، أو فوت الجماعة فيها، وأما من وكل نفسه إلى من يوقظه، فيباح له النوم. وأما حكمة استحباب تأخير العشاء.

(١) شرح الطحاوي: للإمام الأجل أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي المتوفى سنة (٤٣٢١) هـ (الجوامر المضينة) (٢٧١/١).

(٢) صلاة المحسن: لعل المراد بها صلاة البغالي.

(٣) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الرخصة في السمر بعد العشاء (٣١٥/١).

(٤) أخرجه الترمذى مختصرأ، كتاب أبواب الصلاة: باب: ما جاء في الرخصة في السمر بعد العشاء (٣١٥/١) وذكره البيشى فى مجمع الزوائد (٣١٤/١)، وأحمد فى مسنده (٤١٢/١)، ورواية أو عرس آخرجه أبو يعلى (٤٨٧٨).

(٢) ما بين معکوفین ساقط من ج والصواب إبانه.

(١) ما بين معکوفین زيادة في م.

وتأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يشق بالانتباه.

فقول الزيلعي^(١): إن تأخير العشاء قطع السهر المنهي عنه، على ما روی أنه عليه السلام «كأن يستحب أن يؤخر العشاء، وكأن يكره التئم قبلها، والحديث بعدها»^(٢) وإنما كره الحديث بعدها، لأنه ربما يؤدي إلى سهر يفوته به الصبح، أو لثلا يقع في كلامه لغو، فلا ينبغي ختم اليقظة به، أو لأنه يفوت قيام الليل لمن له به عادة. وهذا إذا كان الحديث لغير حاجة، وأما إذا [٨٣ ب] كان لحاجة مهمة فلا يأس به. وكذا قراءة القرآن، والذكر، وحكایات الصالحين، ومذكرة الفقه والحديث مع الضيف. انتهى.

وفي «مراجع الدررية»: السهر منهي عنه، لقوله عليه السلام: «لا سهر بعده العشاء»^(٣) والمعنى [منه]^(٤) أن يكون اختتام الصحبة بالعبادة، كما جعل ابتداءها بالعبادة، ليحمى ما حصل من الزلات فيما بين ذلك، على ما قال تعالى: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْفَنُنَّ أَلَّا سَيَّئَاتٍ» [هود: ١١٤]. كذا ذكره شيخ الإسلام^(٥)، وكذا كره الكلام قبل صلاة الفجر، كما تقدم، وهذا وجهه، والله الحمد.

(و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر)، هو ضد الشفع، وهو بكسر الواو، لغة الحجاز وتميم، ويفتحها، لغة غيرهم، والتيرة الطريقة، يقال: هو على وتيرة واحدة. وقال الأزهري: الوتيرة، المداومة على الشيء، والملازمة، ليس لعمله وتيرة، أي: مداومة، مأخذة من التواتر، وهو التتابع. كذا في شرح «الكنز» للديري^(٦)، (إلى) قبيل (آخر الليل لمن يشق بالانتباه)، فإن لم يشق من نفسه بالانتباه، أو تر قبل النوم، لقوله عليه السلام: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُولَ آخِرَ اللَّيْلِ، فَلْيُؤْتِيْنَ أُولَاهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُولَ آخِرَ اللَّيْلِ، فَلْيُؤْتِيْنَ آخِرَهُ، فَإِنَّ صَلَاتَ اللَّيْلِ [٧٧ ب]

(١) هو عثمان بن علي الزيلعي فخر الدين فقيه نحوبي فرضي حنفي قدم القاهرة فأفتى ودرس وفيها توفي سنة ثلاثة وأربعين وبعمانة للهجرة. من آثاره: (تبين الحقائق شرح كنز الدفائن)، (بركة الكلام على أحاديث الأحكام) (شرح الجامع الكبير للشيباني). ١. هـ. القوائد البهية (١١٥) والجواهر المضبة (٥١٩/٢) الأعلام (٤/٢١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة، باب: كراهة التئم العشاء حتى يتأخر عن وقتها، وكراهة الحديث بعدها في غير خير (٤٥١/١).

(٣) أخرجه البيهقي في سنة (٤٥٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٥٦١/١) بلفظ «لا سهر بعد صلاة العشاء إلا لمصل أو مسافر».

(٤) شيخ الإسلام: هو لقب لجماعة من العلماء واشتهر به عند الإطلاق على بن محمد الإسبيحاني.

(٥) واسمه: المطلب الفائق للإمام بدر الدين محمد بن عبد الرحمن العيني الديري الحنفي. ١. هـ. (كشف الظنون ١٥١٥/٢).

(٦) العبارة في م فيه بدل منه.

فصل

«في الأوقات التي تحرم فيها الصلاة والتي تكره فيها»

ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيءٌ من الفرائض والواجبات التي لزِمت في الذمة، قبل دخولها: عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع،

مشهودة^(١) وذلك أفضل. رواه مسلم كذا في «البرهان». «وَكَانَ أَبُو بَكْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤْتَرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ آخِرِهِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ: أَخْذَتْ بِالثَّقَةِ، وَلِعُمَرَ أَخْذَتْ بِفَضْلِ الْقُوَّةِ»^(٢) كذا في «المراج» عن «المبوسط». انتهى.

وقال عليه السلام: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»^(٣). رواه البخاري. وإذا أوتر قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب الله له ولا كراهة فيه، بل هو مندوب، ولا يعيد الوتر، لكن فاته الأفضل المفاد بحديث الصحيح.

تنبيه: سنذكر حكم تأخير الوتر في رمضان. انتهى.

وكل صلاة أدرك تحريمها في وقتها، ثم خرج الوقت قبل إكمال ركعة منها، فهي أداء لا قضاء، إلا أنه يبطل [١٨٤] بطلوع الشمس في الفجر، وزوالها في العيددين، وسروج وقت الظهر في الجمعة، كما سنذكره^(٤).

فصل في الأوقات المكرورة

ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيءٌ من الفرائض، والواجبات التي لزِمت في الذمة قبل دخولها، أي: الأوقات المكرورة.

أولها (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع) وتبيض. قال في «الأصل»: إذا ارتفعت الشمس قدر رمح أو رمحين تباح الصلاة. وقال الفضلي^(٥): ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة المسافرين وقصرها، باب: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله (٧٥٥).

(٢) لم أتعذر عليه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب: يجعل آخر صلاته وترًا (٩٩/١).

(٤) انظر صفحة (٥٤٦).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الفضل الكماري «اسم قرية بخاري» البخاري كان إماماً كبيراً، وشيخاً جليلًا، معتمداً في الرواية مقلداً في الدررية، حل إلى أئمة البلاد ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة برواياته. توفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة للهجرة. أ.هـ. الفوائد البهية (١٨٤).

وَعِنْدَ أَسْتِوائِهَا إِلَى أَنْ تَرُوْلَ، وَعِنْدَ أَصْفِرَارِهَا إِلَى أَنْ تَغْرُبَ.

الشمس، فالشمس في طلوعها، فلا يباح فيه الصلاة، فإذا عجز عن النظر تباح. وقال أبو حفص^(١) السفكري: يوضع طشت في أرض مستوية، فما دامت تقع على حيطانه فهي في الظل، وإذا وقعت في وسطه فقد طلت وحلت الصلاة. كذا في «المعراج».

(و) الثاني (عند استوانها) في بطن السماء (إلى أن تزول)، أي: تمبل إلى جهة المغرب.

(و) الثالث (عند اصفارها) وضعفها حتى تقدر العين على مقابلتها (إلى أن تغرب)، لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه: «ثلاثة أوقات نهانا رسول الله ﷺ، أن نصلّي فيها وأن نغمر فيها موتانا: عند طلوع الشمس حتى تزقّع، وعند زوالها حتى تزول، وحين تضيق للغروب، حتى تغرب»^(٢). رواه مسلم وغيره [١٧٨]. والمراد بقوله أن تغمر فيها صلاة الجنائز، إذ الدفن غير مكروه، لكن كني به عنها، للملازمة بينهما. وقد جاء مصرحاً به في «كتاب الجنائز» للإمام أبي حفص، عمر بن شاهين^(٣): «نهانا رسول الله ﷺ أن نصلّي على موتانا عند ثلاث: عند طلوع الشمس^(٤)... إلخ». وفي «الموطأ»^(٥) والنسياني، قال ﷺ: «إن الشمس تطلع بين قرنين شيطان، وإذا إزقّعت فارقها، ثم إذا استواث فارتها، فإذا زالت فارقها، وإذا دأث للغروب فارتها، وإذا غربت فارقها»^(٦). وهي عن الصلاة في تلك الساعات [٨٤/٢]. والمراد جنازة حضرت قبل هذه الأوقات، لما ستدكره. ووجه عدم الصحة بالتمسك بالمؤدي، ثبوت الكراهة في الفعل. وما لزم في الذمة كاملاً لا يتادى بالناقض والنهي عن الأفعال الشرعية، وإن كان يتحقق المشرعية، فيقتضي الصحة مع الكراهة لو فعل، لكن قلنا هنا بعدم الصحة أصلاً، لنقص في الأركان، فلا يتادى بها ما وجب كاملاً، ولا يقال: إنه تعليل في مقابلة النص. وهو قوله عليه السلام: «من نام عن صلاة، أُوذ نسيها، فليصلّها، إذا ذكرها»^(٧) متفق عليه. وإنه عام في الأوقات كلها. وقوله ﷺ: «من أذرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فقد أذرك

(١) كان شيئاً كبيراً زاماً متورعاً معتمداً سمع منه الشيخ الزندوستي. ١. هـ. الفوائد البهية ص ٦٨. والجواهر

العضية (٣٨/٤) رقم الترجمة (١٩١٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها. (٥٦٨/١).

(٣) أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين ذكره في الجوادر المضية (١١٧/٢).

(٤) تقدم تحريره.

(٥) وهو للإمام مالك بن أنس (الحميري الأصحابي المدني) إمام دار الهجرة المعروف سنة تسعة وسبعين ومائة للهجرة، وهو كتاب قديم مبارك قد صدر فيه جمع الصبح. ١. هـ. كشف الظنون (١٩٠٧/٢).

(٦) أخرجه النسائي في كتاب المواقف، باب: النهي عن الصلاة (٢٧٥/١)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها، باب: ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة (١٢٥٣) بشرحه، والمزي في تحفة الأشراف (٩٦٧٨).

(٧) أخرجه البخاري في المواقف (٥٩٧) ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها (٣١٤).

الصُّبْحَ، وَمِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ»^(١). رواه الشيخان والطحاوي. قوله تعالى: «وَإِذَا أَذْرَكَ أَخْذُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَةِ الْعَصْرِ، قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ، فَلَيُتَمَّ صَلَاتُهُ، وَإِذَا أَذْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَةِ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيُتَمَّ صَلَاتُهُ»^(٢). رواه البخاري.

لأننا نقول: لما وقع التعارض بين هذا وبين حديث النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، رجع إلى القياس كما هو حكم التعارض، فترجح حكم هذا الحديث بصحبة صلاة العصر، وترجح حكم النهي في صلاة الفجر، فلم تصح. وترجح المحرم على المبيح إنما هو عند عدم ورود القياس، أما عنده، فالترجح له. وروى ابن عمر أنه عليه السلام [قال]^[١]: «إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمْسِكْ عَنِ [٧٨/ب] الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْبَيِ الشَّيْطَانِ»^(٣) رواه مسلم. وروى أيضاً «وَرَأَقْتُ صَلَةَ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَا لَمْ تَطْلُعْ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمْسِكْ عَنِ الصَّلَاةِ»^(٤). على أنه ذكر في «الأسرار» أن النهي عنها متاخر، لأنه أبداً يطرأ على الأصل الثابت، ولأن الصحابة عملت به، فعلم أنه لاحق، بل قال الطحاوي: إنها كلها منسوخة بالنصوص ^[٨٥/١] بالنصوص النافية، وإلا يلزم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا: طرأ ناقص على كامل في الفجر، بخلاف عصر يومه، مع أن النقص قارن العصر ابتداء، والفجر بقاء، فيبطل في العصر كالفجر.

تبنيه: لو طلعت عليه الشمس في خلال صلاة الفجر، فقهه، لا يت نفس وضوئه. وعلى قياس قول أبي يوسف، يلزم الموضع على ما روى عنه أنه يصبر حتى تطلع الشمس قدر رمح، فيتمها. كما في «معراج الدرابية». وقد صرخ في «البرهان» وغيره بانقلابها، نقاً على قول أبي حنيفة وأبي يوسف، فعلى قول كل هو في حرمة الصلاة، أو حقيقتها، فتنقض طهارته بالفقهه.

(١) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة: باب: من أدرك من الفجر ركعة (٥٧٩/١)، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (٦٠٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٤١/١٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب (٥٥٦).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: أوقات الصلوات الخمس (٦١٢)، والزيلعي في نصب الرأية (٢٣٢/١).

(٤) الحديث السابق، وهو قطعة منه.

(١) ما بين معاكسين زيادة في م وهو الصواب.

ويُصبح أداءً ما وَجَبَ فِيهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ، كَجَنَازَةِ حَضَرَتْ، وَسَجْدَةَ آيَةِ تُلِيتْ فِيهَا. كَمَا صَحَّ عَصْرُ الْيَوْمِ عِنْدَ الغَرُوبِ مَعَ الْكَرَاهَةِ. وَالْأُوقَاتُ الْثَلَاثَةُ يُكَرَهُ فِيهَا النَّافِلَةُ كَرَاهَةً تَخْرِيمٍ،

فائدة: قال في «القنية» وغيرها: كمال العوام إذا صلوا الفجر وقت الطلوع، لا ينكر عليهم، لأنهم لو منعوا، يتركونها أصلاً ظاهراً، ولو صلوها تصح عند أصحاب الحديث، والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك. (ويصح إذا ما وجب فيها)، أي الأوقات الثلاثة، لكن (مع الكراهة)، في ظاهر الرواية، لا كما ظنه البعض، فنفها. ومثل لما يجب فيها بقوله (كجنازة حضرت)، أما كراهة الصلاة عليها، فلما تقدم من حدث عقبة، وأما الصحة فلوجوها بالحضور، ولكن قال في «معراج الدراء» عن «التحفة»: الأفضل في صلاة الجنائز، أن يؤذيها فيها إذا حضرت، لقوله عليه السلام: «ثَلَاثَةٌ لَا يُؤْخَرُونَ»^(١) منها الجنائز إذا حضرت. وكذا (سجدة آية تلبت فيها)، أي الأوقات الثلاثة، ونافلة شرع فيها في وقت منها، أو نذر أن يصلى فيها، تجوز مع الكراهة. والأفضل قطع ما شرع فيه، في ظاهر الرواية، ويقضيه في وقت كامل، لأن الوقت في حقها سبب الوجوب، لا شرط للأداء، بل الأداء وجب مطلقاً، فلا يتقييد بوقت يفوته به، وقيل [١٧٩/٤]: يخرج عن عهده، إذا قضاه في وقت م Kroh، وإن كان آئماً، لأن وجوبه لضرورة صيانة المؤذن عن البطلان ليس غير، وهي تحصل مع نقصانه، وقيل: لا يصح الشروع متغلاً فيها، كالفرائض، لإفادة الدليل المعن مطلقاً دون عدم الصحة في بعضها [٨٥/٦] بخصوص ولا يلزم اختلاف معنى اللفظ الواحد بشيئين مرادين على سبيل الكتابية، (كما صح عصر اليوم) بأدائها (عند الغروب)، لبقاء سببه، وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت، (مع الكراهة) للتأخير المنهي عنه، لا لذات الوقت، وقيدنا بعصر اليوم، لأن عصر أمس لا يصح في حال تغير الشمس من اليوم، لإضافة السببية بخروج الوقت إلى جميعه، وليس مكرهها، فلا يتاؤ في مكرهه. وإذا أسلم الكافر عند الأصفار، ولم يصل، ثم أراد القضاء في مثله، قال فخر الإسلام البردوبي: [لَا رِوَايَةً]^(١) في هذه المسألة، فينبغي أن يجوز قضاوه في مثله، لأنه أدتها كما وجبت، ولا يقضى في مثله، على ما قاله شمس الأئمة، لأنه لما مضى الوقت صار ديناً في ذمته، بصفة الكمال. لأن النقص كان بسبب تغير الوقت، وقد زال، فيرفع النقصان، وتثبت كاملة، إذ الوجوب في الذمة، ولا نقص في الذمة.

(الأوقات الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب، (يكره فيها النافلة كراهة تحريم،

(١) الحديث: ذكره العجلوني في كشف الخفاء (١/٣٥٠).

(١) ما بين معکوفین زيادة في م.

وَلَوْ كَانَ لَهَا سَبِّبٌ كَالْمَذُورِ، وَرُكْعَتِي الظَّوَافِ. وَنِكْرَهُ التَّنْفُلُ بَعْدَ طَلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُتُّهُ، وَبَعْدَ صَلَاتِهِ، وَبَعْدَ صَلَةَ الْعَصْرِ،

ولو كان لها سبب، كالمندور، وركعتي الطواف)، وركعتي الوضوء، وتحية المسجد، والسنن الرواتب، وفي مكة. وقال أبو يوسف: لا تكره النافلة حال الاستواء يوم الجمعة، لأنه استثنى في حديث عقبة، إلا يوم الجمعة، وفي حديث أبي هريرة: «نَهَى اللَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ بِنَصْفِ الْهَارِ حَتَّى تَرُولَ الشَّمْسُ، إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^(١). وقال أبو حنيفة ومحمد بالكرامة لإطلاق حديث عقبة. وهذه زيادة غريبة فيه، فلا يتقيد بها، وهو محرم، فيتقدم على حديث أبي هريرة، المبيح، (ويكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته) قبل صلاة الفرض، لقوله عليه السلام: «يَبْلُغُ شَاهِدُكُمْ عَائِبَكُمْ، أَلَا لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ، إِلَّا رَكْعَتَيْنِ»^(٢). رواه أحمد وأبو داود، والكرامة [٧٩] لحق صلاة ركعتين سنة، حتى يكون [٨٦] كالمشغول بها. وفي «المجتبى»^(٣): يخفف القراءة فيهما. انتهى، لما قالت حفصة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصْلِي إِلَّا رَكْعَتَيْنِ حَفِيقَتِينِ»^(٤) رواه مسلم.

وفي «التجنيس»: المتنفل إذا صلى ركعة، فطلع الفجر، كان الإتمام أفضل، لأنه وقع في صلاة التطوع، لا عن قصد. انتهى. وهو الأصح. ولا توب عن سنة الصبح في الأصح. (و) يكره التنفل (بعد صلاته)، أي: فرض الصبح. (و) يكره التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وإن لم تتغير الشمس لقوله عليه السلام: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغُربَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»^(٥) رواه البخاري ومسلم. والنهي بمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكماً. وهو أفضل من التفل الحقيقي، فلا يظهر في حق فرض آخر مثله، وهو ما يفيده التقيد، فلا يكره قضاء الفوائت في وقت كره

(١) أخرجه الشافعي في مسنده (٦٣).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة (١٢٧٨) وأحمد في مسنده (١٠٤/٢).

(٣) هو شرح للقدوري (من كتب الحنفية) للإمام نجم مختار بن محمد الزاهدي المتوفى سنة ثمان وخمسين وستمائة، وله أيضاً المجتبى في أصول الفقه. ا.هـ. كشف الظنون (١٥٦٢/٢).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافر وقصراها، باب: استحباب: ركعتي سنة الفجر والمحث عليهما وتحفيظهما والمحافظة عليهما (٧٨)، والبخاري كتاب الأذان، باب: الأذان بعد الفجر (٦١٩)، والنمساني في كتاب المواقف، باب: الصلاة بعد طلوع الفجر (٨٣/١)، وبين ما جاء في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب: ما جاء في الركعتين قبل الفجر.

(٥) أخرجه البخاري كتاب مواقيت الصلاة، باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (٥٨٦) وأبو داود، كتاب الصيام، باب: في صوم العيددين، بمعناه رقم (٢٤١٧).

لمعنى في غيره. وتكره فيه التوافل، فلم يظهر تأثيره إلا في كراهة النافلة، وأما الذي ورد النهي عن الصلاة فيه لمعنى فيه، وهو الطلوع والاستواء والغروب، فيؤثر في إبطال غير النافلة، ويؤثر في كراهة النافلة، لا في إبطالها. (و) كره التخلف (قبل صلاة المغرب). قال في «معراج الدرایة»: لا يتنفل بعد الغروب، لقوله عليه السلام: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ صَلَاةٌ إِنْ شَاءَ، إِلَّا الْمَغْرِبُ»^(۱)، قال الخطابي^(۲): يعني: الأذان والإقامة. انتهى. وفي الاشتغال بالنافلة تأخير المغرب المستحب تعجيله، المكروه تأخيره. وعن عمر رضي الله عنه: «إِنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ، فَرَأَى كَوْكَباً، فَأَغْتَثَ نَسْمَةً»^(۳)، كذا في «المجتبى». «وَسُئِلَ أَبْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ يُصَلِّيهِمَا»^(۴). رواه أبو داود. وما روي «إِنَّهُ يَرَى الصَّحَابَةَ وَهُمْ يُصَلِّونَ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمْ يَنْهَمْ عَنْهَا»^(۵)، فهو محمول على ابتداء الحال، ليعرف أن وقت الكراهة قد خرج بالغروب، ولهذا [١٨٦] لم يفعله أحد بعدهم. قاله أبو بكر بن العربي^(۶)، وقال النخعي^(۷): هي بدعة، أي: صلاة الركعتين قبل المغرب، وإذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث [١٨٠] المروء، لا يجوز العمل به، لأنه دليل ضعفه. قاله الزيلعي. ولكن بحث الكمال بن الهمام بأن حديث ابن عمر لا يقتضي ثبوت الكراهة، بل نفي المندوبية. والتأخير قليلاً مستثنى كما ذكر في «القنية»، والركعتان لا تزيد على القليل، إذا تجوز فيها. وفي « الصحيح البخاري» أنه عليه السلام قال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ»^(۸) وهو أمر ندب، وهو الذي ينبغي اعتقاده في هذه المسألة، وما ذكروه في الجواب

(۱) رواه البزار رقم (٦٩٣) وذكره الهيثمي في مجمع الروايند في كتاب الصلاة باب: جامع فيما يصلி قبل الصلاة وبعدها (٢/٢٣١)، وقال: فيه حيان بن عبد الله ذكره ابن عدي.

(۲) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السجبي، أبو سليمان فقيه محدث، من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب) ولد سنة تسع عشرة وثلاثمائة للهجرة، وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة للهجرة. من آثاره: معالم السنن في شرح سنن أبو داود. بيان إعجاز القرآن - إصلاح خطأ المحدثين غريب الحديث. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٢٢/١٧) ومعجم المؤلفين (٦١/٢) والأعلام (٢/٢٧٣).

(۳) لم أغذر عليه.

(۴) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة، باب: الصلاة قبل المغرب (١٢٨٤).

(۵) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: الصلاة قبل المغرب (١٢٨٢).

(۶) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعاوري الإشبيلي المالكي، أبو بكر بن العربي قاضٍ، من حفاظ الحديث، ولد سنة ثمان وستين وأربعين للهجرة في إشبيلية، وتوفي سنة ثلث وأربعين وخمسة للهجرة. من آثاره: العواصم من القواسم - عارضة الأحوذى في شرح الترمذى - أحكام القرآن - القبس في شرح موطأ ابن أنس - الناسخ والمنسوخ. ١. هـ. أعلام النبلاء (٢٠/١٩٧)، شذرات الذهب (٤/١٤١) والأعلام (٦/٢٣٠).

(۷) تقدم.

(۸) أخرجه البخاري في التهجد، باب: الصلاة قبل المغرب (١١٨٣) وأبو داود في الصلاة، باب: الصلاة قبل =

وَعِنْدَ خُرُوجِ الْخَطِيبِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الإِقَامَةِ، إِلَّا سُنَّةُ الْفَجْرِ، وَقَبْلَ العِيدِ وَلَنُؤْ فِي الْمَنْزِلِ. وَبَعْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ،

لا يدفعه، والله الموفق.

(وعند خروج الخطيب) من خلوته، وظهوره للناس، أو قيامه من بينهم للصعود على المنبر، (حتى يفرغ من الصلاة) لاجماعهم على أن الخروج قاطع للصلوة. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه: «عَنْ عَلَيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَانُوا يَكْرَهُونَ الصَّلَاةَ وَالْكَلَامَ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ»^(١) وقول الصحابي حجة.

وكذا يكره التنفل وقت سائر الخطيب، كخطبة العيددين وخطب الحج والنكاح والختم والكسوف، على قول الشافعي، والاستئفاء على قول الصاحبين. وسنذكر تمامه في الجمعة إن شاء الله تعالى. (و) يكره التنفل (عند الإقامة) لكل صلاة فريضة، وعليه نص محمد في الأصل، (إلا ركعتي الفجر)، وصرح شارح «المتنية» بعدم الكراهة في غير الإقامة للجمعة، أخذًا من مفهوم تقييد قاضي خان و«الخلاصة» بيوم الجمعة، وفيه تساهل، لأن المفهوم لا يعارض المنطوق، فلذا قلنا: تبعًا لما في الأصل، إذا أخذ في الإقامة كره التطوع إلا بسنة الفجر، فإنه يأتي بها إذا كان يدرك الثانية أو التشهد، على الخلاف الذي ستعلمته لأن لكل من سنة الجمعة وسنة الفجر فضيلة عظيمة، فإذا أمكنه الجمع بينهما فعله، وإنما دخل مع الإمام، لأنه ورد الوعد في سنة [١٨٧] الفجر دون الوعيد. وقد ورد الوعيد في ترك الجمعة، فكان إحرار الجمعة أهم، ولأن ثوابها أعظم، لأنها مكملة ذاتية، والسنة مكملة خارجية، والذاتية أقوى. وسنذكر تمامه إن شاء الله تعالى.

(و) يكره التنفل (قبل) صلاة (العيددين، ولو) تنفل (في المنزل، و) يكره التنفل (بعده) أي: العيد، (في المسجد) أي: مصلى العيد، في اختيار الجمهور، «القول ابن عباس رضي الله عنهما: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٤٠٨] حَرَجَ فَصَلَى بِهِمُ الْعِيدَ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا»^(٢). متفق عليه. وقيدنا بكون التنفل بعده، في مصلى العيد، لأنه لا يكره أن يتنفل في المنزل، لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَصْلُّ قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ

١١٨٣) وأبو داود في الصلاة، باب: الصلاة قبل المغرب (١٢٨١)، والدارقطني (٢٦٥، ٢٦٦).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الجمعة، باب: في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب (٣٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العيددين، باب: الخطبة بعد العيد (٩٦٤)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (٢٠٥٤) وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: الصلاة بعد صلاة العيد (١١٥٩)، والترمذ في كتاب الصلاة، باب: ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها (٥٣٧)، والنمساني في كتاب: صلاة العيددين باب: الصلاة قبل العيددين وبعدها (١٥٨٦) والمعزي في تحفة الأشراف (٥٥٥٨).

وَبَيْنَ الْجَمِيعَيْنِ فِي عَرَفَةَ وَمُزْدِلَفَةَ، وَعِنْدَ ضِيقٍ وَقَتِ الْمَكْتُوبَةَ وَمَدَافِعَ الْأَخْبَيْنِ، وَحُضُورِ طَعَامٍ تَتَوَقَّهُ نَفْسُهُ، وَمَا يَشْغُلُ الْبَالَ، وَيَخْلُ بِالْخُشُونَ.

باب الأذان

حكم الأذان والإقامة:

سنن الأذان

إلى مثليه صلى رَحْمَتِهِنَّ^(١) رواه ابن ماجه.

(و) يكره التخلف (بين الجمعين، في) جمع (عرفة)، ولو بستة الظهر التي بعده، على الصحيح «لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصلِّي بَيْنَهُمَا شَيْئًا»^(٢)، (و) جمع (مزدلفة)، ولو بستة المغرب، على الصحيح، «لأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَطَرَّعْ بَيْنَهُمَا»^(٣) متفق عليه.

(و) يكره التخلف (عند ضيق وقت المكتوبة)، لتفويته الفرض عن وقته. (و) يكره التخلف، كالفرض حال (مدافعة) أحد (الأخرين)، البول والغائط. وكذا الريح. وسيأتي تتمته^(٤) إن شاء الله تعالى.

(و) يكره التخلف كالفرض وقت (حضور طعام توقه نفسه، و) عند حضور كل (ما يشغل بال) عند استحضار عظمة الله، والقيام بحق خدمته، (ويخل بالخشوع) في الصلاة بلا ضرورة، لإدخال النقص في المؤدى.

تنبيه: قدمنا كراهة تأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل، وليس ذات الوقت مكرورها، أي: المكرور التأخير، خشية غلبة النوم، وقد ظن بعض الجهال من أهل زماننا كراهة التخلف، مثل كراهة التأخير للفرض. وقد علمت استحباب تأخير الوتر، وليس إلا لطلب ختم التخلف آخر الليل به، وإذا أوتر أول الليل، فالتهجد مطلوب أيضاً، فليتبه له.

باب [١٨١] الأذان

لما ذكر الأوقات وهي أسباب، وفي الحقيقة إعلام للوجوب، لأن الوجوب في الحقيقة مضارف إلى إيجاب الله تعالى، وهو غيب عنا. وقد جعل الله سبحانه وتعالى برأته الكاملة،

(١) أخرجه ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (١٢٩٣).

(٢) أخرجه مسلم في الحج باب: حجة النبي ﷺ (١٢١٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٩٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: من جمع بينهما ولم يتطرق (١٦٧٣) ومسلم في الحج، باب: حجة النبي ﷺ (١٢١٨).

(٤) انظر صفة: - (٣٧٧).

ورحمته الشاملة، الأسباب الظاهرة إعلاماً على إيجابه الغبي ذكر الأذان الذي هو إعلام لتلك الإعلام، فتناسباً من حيث الإعلام، وقدم الأوقات على ذكر الأذان، لما فيها من معنى السببية في حق العباد، والسبب مقدم على العلامة لقربه، ولأن الأوقات إعلام في حق الخواص، وهم العلماء، والأذان في حق العوام، فقدم ما اختص بالخواص [١/٨١] لزيادة [مزيتهم]^[١]. وقال شيخ الإسلام بدر الدين^(١): حقيق بالمسلم أن يتتبّع بالوقت، فإن لم يتبّعه الوقت، فلينتبّعه الأذان، ثم الكلام هنا في ثبوته، وتسميته، وأفضليته، وتفسيره لغة وشريعة، وسبب مشروعيته، وسببه، وشرطه، وحكمه، ورकنه، وصفته، وكيفيته، ومحل شرع فيه، ووقته، وما يطلب من سامعه، وما أعد الله [من]^[٢] الثواب لفاعله.

أما ثبوته بالكتاب، وهو قوله تعالى: «وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» [المائدة: ٥٨]. والنداء إليها ليس إلا الأذان، وبالسنة. وأما تسميته فاختير لفظ الأذان، لأنّه من باب التفعيل، كالسلام. وكررت فيه الأذكار من الشهادتين والتكبير. وفي «البدريّة»^(٢): إنما سمي أذاناً، ولم يسم شهادة، وإن كانت موجودة فيه، لأن المقصود من شرعيته الإعلام. وفائدة التكبير والشهادتين فيه ليعلم المؤذن الناس أنه لا يخالفهم فيما يدعوه إليهم، ويعلمون أنه أمين في هذا، فيقبلون قوله. ولهذا أشار النبي ﷺ بقوله: «الإمام ضايم، والمؤذن أمين»^(٣).

وأما أفضليته، فعندنا الإمامة أفضل من الأذان، لمواطبة النبي ﷺ [عليها]^[٤]. وكذا الخلفاء الراشدون من بعده، وقول عمر رضي الله عنه [١/٨٨]: «لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَأَذَّتْ»^(٤)، لا يستلزم تفضيله عليها، بل مراده للأذن مع الإقامة، لا مع تركها، فيفيد أن الأفضل كون الإمام هو المؤذن، وهذا مذهبنا، وعليه كان أبو حنيفة رحمة الله، كما في «فتح القدير»^(٥).

(١) شيخ الإسلام بدر الدين: المراد به العيني.

(٢) المراد به المسائل البدريّة للإمام بدر الدين محمد بن أحمد العيني المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة للهجرة. كشف الظنون (٢/١٢٢٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٣٨) والطحاوي في مشكل الآثار (٢١٩٩)، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب: فضل التأذين على الإمامة (٤٣٠).

(٤) الأثر: ذكره المناوي في فيض القدير (١/٧٣).

(٥) هو فتح القدير للعام지 الفقير، وهو شرح الهدایة للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السیوسی المعروف باب: ن‌الهمام الحنفي المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (٢/٢٠٣٤).

(١) البارة في م مرتبهم بدل مزيتهم.

(٢) ما بين معکوفتين زيادة في م.

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من م.

ومعنى لغة: الإعلام. قال الله تعالى: ﴿وَأَذْنَنَ مِنْ أَنَّهُ﴾ [التوبه: ٣] وشريعة: إعلام مخصوص بالفاظ في أوقات مخصوصة. وسبب مشروعته على المشهور، آلة عليه السلام، لما قدم المدينة، كان يؤخر الصلاة تارة، ويعجلها أخرى، وبغضهم يشغل ذلك عن المبدرة لظن التأخير، فساور الصحابة بأن ينصبوا علامه يغرون بها وقت صلاة النبي ﷺ، كيلا تفوتهم الجماعة، فقال بغضهم: ثنيت زاية، إذا رأى الناس، أذن بغضهم بعضاً، فلم يعجبه ذلك، وأشار بغضهم بضربي النافوس، فكرهه لأجل النصارى، وبغضهم بالفتح في الشبور^(١)، فكرهه لأجل اليهود، وبغضهم بانقاد النار، فكرهه لأجل المجنوس [٨١/٢]، فقرروا قبل أن يجتمعوا على شيء. قال عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب الأذان، لا صاحب الوضوء: كثيرون لا يأخذون التوأم، وكثيرون بين الثامن والقطان، إذ رأيت شخصاً نزل من السماء، وعلمه توبان أحضران، وبينه شبة النافوس، فقلت: أتبين هذا النافوس؟ فقال: ما تضطلع به؟ فقلت: أذهب به إلى النبي ﷺ، ليضرب به[١١] وقت صلاتنا، فقال: ألا كذلك على ما هو خير من هذا؟ فقلت: نعم، فقام على جدم حائط، أي: أصله، مستقيلاً القبلة، فأذن، ثم مكث هنئه، ثم قال مثل ذلك، وزاد في آخره، قد قام الصلاة مررتين. فأتيت النبي ﷺ، فأخبرته بذلك، فقال: رؤيا صدق أو حق، ألقها على يلالي، فإنه أندى صوتاً منك، ومزءة ينادي [٨٨/٢] . فالقيتها، فقام على بيت أزملة كان أعلى سطح بالمدينة، وجعل يؤذن، فلما سمع عمر به، رضي الله عنه، خرج في إزار يهزول، ويقول: طاف بي الليلة ما طاف بعبد الله إلا آنة سبقني، فقال النبي ﷺ: «الحمد لله»^(٢) وإنه لا ثبت. واختلف في ذلك الملك، فقيل: جبريل، وقيل: غيره. وروي أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة. كذا في «المبسوطين»، ومحمد بن الحنفية^(٣). وقيل: زين العابدين^(٤) ينكر هذا، ويقول: يعمدون إلى ما هو من

(١) الشبور: البو. ا.هـ. المعجم الوسيط مادة / شبر /.

(٢) أخرجه البهigi في كتاب الصلاة، باب: بدء الأذان (١/٣٩١، ٣٩٠).

(٣) محمد بن الحنفية: هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، ولد سنة إحدى وعشرين للهجرة، أبو القاسم المعروف بابن الحنفية، أحد الأبطال الأشداء، وهو أبو الحسن والحسين، غير أن أحدهما فاطمة الزهراء، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية ينسب إليها تمييزاً له عنهما، توفي سنة إحدى وثمانين للهجرة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٤/١١٠) والأعلام (٦/٢٧٠).

(٤) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، الملقب بزين العابدين، ولد سنة ثمان =

(١) ما بين معکوفین ساقط من ح.

معالم الدين، فيقولون: ثبت بالرؤيا، وإنما طريق الوحي. قلنا: ثبت الأذان بأمره عليه السلام، لا بالمنام وحده. وقيل: نزل به جبريل عليه السلام على النبي ﷺ، حين قال كثير بن مُرَّة^(١): أَذْنَ جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ فَسَمِعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا مُنَافَاةً بَيْنَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، فَلَا يَجْعَلُ كُلَّ ذَلِكَ كَانَ سَبِيلًا، كَذَا فِي «مَعْرَاجِ الدَّرِيَّةِ»، وَفِي «سُنْنَةِ أَبِي دَاوُدَ» حَكَى النَّاظُرُ الأَذَانَ وَهِي مَعْلُومَةٌ. وَفِي حَدِيثِ «الْمَعْرَاجِ»: إِنَّ الْمَلَكَ الَّذِي خَرَجَ مِنَ الْحِجَابِ الَّذِي يَلِيهِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، أَذَنَهُ وَهُوَ يَدْلِي عَلَى أَنَّ الْتَّعْلِيمَ كَانَ لِلَّيْلَةِ الْإِسْرَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ إِلَّا بَعْدَمَا رَأَاهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَشَرَعَ فِي السَّنَةِ الْأُولَى مِنَ الْهِجْرَةِ، وَقِيلَ: فِي الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي «الْبَرْهَانِ». وَسَبِيلُ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَهُوَ شَرْطُ لَهُ، وَمِنْهُ كُونُهُ بِلِفْظِ الْعَرَبِيِّ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ عَاقِلٍ. وَشَرْطُ كُمَالِهِ كُونُ الْمُؤْذِنِ ذَكْرًا صَالِحًا، عَالَمًا بِالْوَقْتِ، طَاهِرًا، مُتَفَقِّدًا أَحْوَالَ النَّاسِ زَاجِرًا [١٨٢/٢] مِنْ تَخْلُفِ الْمُخْصُوصَةِ. وَصَفْتُهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ. وَكِيفِيَتِهِ التَّرْسِلُ. وَمَحْلُ شَرِعِهِ فِي الْمَدِينَةِ [الْمَشْهُورَةَ]^[١] الْمُنَورَةِ. وَوْقَتُهُ أَوْقَاتُ الْصَّلَوَاتِ، وَلَوْ قَضَاءٍ. وَيُطَلَّبُ مِنْ سَامِعِهِ الإِجَابَةِ بِالْقَوْلِ [١٨٩/٢] كَالْفَعْلِ، كَمَا سَنَذَكَرْهُ^(٢) مَعَ بَيْانِ أَفْلَاقِهِ وَمَعْانِيهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ اعْتَنَى بِذَكْرِ وَصْفِهِ فَقَالَ: (سُنَّةُ الْأَذَانِ) لَمَّا ذَكَرْنَا فِي بَيْانِ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَلِلْمُواظِبَةِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، هُوَ الْأَصْحَاحُ، لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَلَمَ الْأَغْرَابِيَّ كَيْفَ يُصَلِّي، لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْأَذَانُ، (وَ) كَذَا (الْإِقَامَةُ) لَمْ يَذْكُرْهَا لَهُ، فَكَانَ كَلَّا مِنْهُمَا (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ)، وَهِيَ فِي قُوَّةِ الْوَاجِبِ، وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا: إِنَّهُ وَاجِبٌ لِقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلَيُؤَذْنُنَّ لَكُمْ أَخْدُوكُمْ، وَلَيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُوكُمْ»^(٣) أَمْرٌ، وَهُوَ لِلْوُجُوبِ، وَبِمَا رَوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ

= وَثَلَاثَيْنَ لِلْهِجْرَةِ، رَاجِعُ الْأَنْتَيْهِ عَشَرَ عَنْ الْإِمَامِيَّةِ، وَأَحَدُهُمْ يَضْرِبُ بِهِمِ الْمَثَلَ فِي الْحَلْمِ وَالْوَرْعِ، يَقَالُ لَهُ «عَلِيُّ الْأَصْغَرُ» لِلتَّمْيِيزِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ أَخِيهِ عَلِيِّ الْأَكْبَرِ، تَوْفِيَ سَنَةُ أَربعٍ وَتَسْعِينَ لِلْهِجْرَةِ، وَلَيْسَ لِلْحُسْنَى

«الْبَسْطَ» عَقْبَ إِلَيْهِنَّ. ١. هـ. سِيرُ أَعْلَامِ الْبَلَاءِ (٤/٢٨٦)، وَالْأَعْلَامِ (٤/٢٧٧).

(١) هو الإمام الحجة أبو شجرة الحضرمي، الرهاوي، الشامي، الحمصي، الأعرج. ويكتفى أبا القاسم. أرسل عن النبي ﷺ، وحدث عن معاذ بن جبل وعمر بن الخطاب وتيم الداري وعبادة بن الصامت وعوف بن مالك وغيرهم. توفي مع أبي أمامة الباهلي أو قبله رحمة الله. ١. هـ. سير أعلام الـبلاء (٤/٤٦).

(٢) انظر صفحة: - (٢٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: رحمة الناس بهائم (٦٠٠٨) ومسلم كتاب المساجد، باب: من أحق بالإمامنة (٦٧٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: من أحق بالإمامنة (٥٨٩) والترمذى في كتاب الصلاة، باب:

(١) ما بين معاكسفين ساقط من م.

قال: لو أن أهل بلدة اجتمعوا على ترك الأذان، لقاتلتهم، ولو تركه واحد، ضربته وحبسته. وإنما يقاتل على ترك الفروض. والجواب: أنه قال ذلك، لأنه وإن كان سنة، إلا أن تركه بالإصرار استخفافاً بالدين فيلزم القتال، وقيل: لا يدل قوله على الوجوب. فإنه روی عنه أنه قال: لو تركوا سنة من سنن رسول الله ﷺ، لقاتلتهم عليها، ولو تركها واحد لضربيه. وعن أبي يوسف يحبسون ويضربون. وهو يدل على تأكده. وقيل عن محمد: فرض كفاية. وقيل: إذا كانت السنة من شعائر الدين يقاتل عليها. وكلا القولين بالوجوب والسنة قريباً، لأن السنة المؤكدة بمنزلة الواجب في لحق الإثم بالترك. وقال عامة مشايخنا: إنهم سنتان مؤكدان (للفرائض)، احترازاً عن غيرها، فلا يؤذن لعبد واستقسامه وكسوف وترويحة وجنازة ووتر، فلا يقع أذان العشاء للوتر، على الصحيح، والجمعة من الفرائض، لأنه ﷺ كان يؤذن في عهديه للصلوات الخمس والجمعة دون غيرها. وكذلك الأئمة من بعده، إلى يومنا هذا. فيؤذن للفرض (لو) يصليه (منفرداً)، لأنه سنة الصلاة. وقد ورد في خصوص المفرد ما [٨٩ ب]

روا أبو داود والنسائي. قال ﷺ: «يَغْجَبُ [٨٢ ب] رَبُّكَ مِنْ رَاعِيَ عَنْمٍ فِي رَأْسٍ شَطَبِيَّ يُؤْذَنُ بِالصَّلَاةِ، وَيُصْلِي، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انظُرُوهُ إِلَى عَبْدِي هَذِهِ، يُؤْذَنُ، وَيُقْيِيمُ الصَّلَاةَ، يَخَافُ مِنِّي، فَذَهَبَتْ لِعَبْدِي، وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»^(١). وعن سليمان الفارسي رضي الله عنه قال: «قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بِأَرْضِ فَحَانَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيَتَوَضَّأْ، [فَإِذَا]^[١] لَمْ يَجِدْ مَاءَ قَلِيلَيْمَ، فَإِذَا قَامَ صَلَى مَعَهُ مَلَكًا، وَإِذَا أَذَنَ وَأَقَامَ صَلَى خَلْقَهُ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ مَا لَا يُرَى طَرَفًا»^(٢). رواه عبد الرزاق. وبهذا ونحوه عرف أن المقصود من الأذان لم ينحصر في الإعلام بل كل منه، ومن الإعلان، بهذا الذكر نشر ذكر الله ودينه في أرضه. وتذكير لعباده لمن لا يرى شخصهم في الفلوات من العباد وصالح الجن، فيؤذن سواء صلى (أداء أو قضاء أو سفراً أو

= ما جاء في الأذان في السفر مختصاراً (٢٠٥) والنسائي كتاب الأذان، باب: اجزاء المرأة بأذان غيره في الحضر (٦٣٤) والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أبو داود من حديث عقبة بن عامر، كتاب الصلاة، باب: الأذان في السفر (١٢٠٣)، والنسائي في كتاب الأذان، باب: الأذان لمن يصلى وحده (٦٦٥)، وأحمد في مسنده (٤/١٥٧)، وابن حبان في صحيحه (١٦٦٠)، والطبراني في الكبير (٨٣٣/١٧)، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب: الأذان والإقامة للمكتوبة في حالي الانفراد والجماعة (٤٠٥/١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من حديث سلمان الفارسي في كتاب الصلاة، باب: الرجل يصلى بإقامة... (١) ٥١٠، وذكره التهانري في إعلان السنن والأرض القت: بالقف وتشديد الياء القراءة (١١٧/٢)، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٢٦٦/١).

(١) العبارة في م فإن بدل فإذا.

حضرأا للرجال، وكرهها للنساء.

الفاظ الأذان والإقامة:

ويمكّر في أوله أربعاً

حضرأا، كما فعله النبي ﷺ، ويأتي به المصلي في بيته في المصر ندبأا، وكره ترك المسافر الإقامة، لا الأذان، ولا يكره للمقيم تركهما، لو أذن وأقيمت في المسجد، وصلى منفرداً في بيته، وإنما يسن الأذان والإقامة للرجال، وكرهها للنساء) لما روي عن أنس وابن عمر مِن كراهيتهما لهن^(١)، ولأن مبني حالهن على الستر، ورفع صوتهم حرام.

(و) أشار إلى ضبط الفاظ الأذان بقوله: (يُكَبِّرُ فِي أُولَئِكَ أَرْبَعًا)، احتراماً عما قيل عن أبي يوسف، وعن رواية الحسن، أنه يُكَبِّرُ مرتين في أوله، فيقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله علم للمعبد لذاته. وأكبر إما مأخذ من كبر، بمعنى عظم، فإنه عظيم القدر، وإما من كبر، أي: أَسْنَ، ويراد به القديم ها هنا. وأكبر للتفضيل، وتقديره: الله أكبر. أي: أَجْلَ [١٩٠] وأعظم من كل ما اشتغلتم به، وعمله أوجب، فاشتغلوا بعمله، واتركوا أعمال الدنيا. وكان السلف رحمة الله، إذا سمعوا الأذان، تركوا كل شيء كانوا فيه، ويجزم الراء، أي: يسكنها في التكبير، ويسكن كلمات الأذان والإقامة، لما روي عن إبراهيم [النخعي]^(٢)، أنه قال: شَيَّئَنَ يُجْزِمَانِ، كانوا لا يعرفونهما: الأذان، والإقامة. قال الزيلعي: يعني: على الوقف. لكن في الأذان حقيقة، وفي [الأذان]^(٣) ينوي الوقف. انتهى. أي: للحد فيها. وروي [ذلك]^(٤) عن النخعي موقوفاً عليه، ومرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «الأذان جَزْمٌ، والإِقَامَةُ [١٨٣] جَزْمٌ، وَالْتَّكَبِيرُ جَزْمٌ»^(٥) انتهى. وقال أبو العباس المبرد: الراء في قوله الله أكبر موقوفة في افتتاح الصلاة. وكذلك الراء الثانية في الأذان، كقوله: حَيٌّ على الصلاة، وَحَيٌّ على الفلاح موقوفة الهاء والحاء. وكذلك سمعنا، ولم نسمع أن تضم الراء، وإنما فعل ذلك العوام. كذا في «مجمع الروايات»، فيتأمل فيما قاله في «البحر» عن «المضمرات»^(٦)[٣]^(٧)، إنه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه بلفظ قال: «لاتزدنو ولا تقيموا» (أي المرأة) كتاب الأذان والإقامة في النساء، باب: من قال: ليس عليهم أذان ولا إقامة.

(٢) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، وقال: قال في المقاصد: لا أصل له في المرفوع مع وقوعه في الرافع، وإنما هو من قول النخعي كما رواه الترمذى لكن بزيادة... كشف الخفاء (٣١٣/٢).

(٣) واسمه جامع المضمرات ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوري المتوفى سنة اثنين وثلاثين وثمانمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٦٣٢).

(٤) ما بين ممعكوفتين ساقط من م.

(٥) ما بين ممعكوفتين زيادة في م.

(٦) ما بين ممعكوفتين ساقط من م.

(٧) العبارة في م الإقامة بدل الأذان وهو الصواب.

بسعيار في التكبير، إن شاء ذكره بالرفع، وإن شاء ذكر بالجزم، وإن كرر التكبير مراراً، فالاسم الكريم مرفوع وذكر أكبر فيما عدا المرة الأخيرة بالرفع، وفي المرة الأخيرة هو بالخيار، إن شاء ذكره بالرفع، وإن شاء [ذكره]^[1] بالجزم. انتهى. ثم يقول المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أي: أجزم، وأتحقق أن لا معبد بحق إلا الله، وهو إعلام منه أنني غير مخالف لكم فيما دعوتكم إليه، وشهادت به من الألوهية لله وحده لا شريك له، فاتبعوا أمره، فإنه لا يفعلكم أحد إلا الله، ولا ينجيكم من عذابه أحد إن لم تؤدوا أمره، وتصدقوا رسوله في الأمر، بإقامة الجماعة. وهذا [مبني]^[2] قوله [٩٠/ب] أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يقول: حي على الصلاة، أي: هلموا وبادروا وعجلوا، وأسرعوا إلى الخير الذي فيه الفلاح والنجاة، وهو أداء الصلاة، فإنه قد حان وقتها، فأقيموا ولا تؤخروها عن وقتها، وصلوها بالجماعة. ثم يقول: حي على الفلاح، حي على الفلاح. والمعنى مثل ما قبله، أي: أسرعوا إلى النجاة والسعادة، فإن الصلاة سبب للنجاة والسعادة فأثيموا لتنجوا من عذابه، والفلاح هو: الفوز بالبقاء، والخلود في النعيم. يقال للفائزين مفلح، ولكل من أصحاب خيراً: مفلح، وأصل الكلمة من قول العرب عند دعائهم إلى الطعام: حي على الشريد، أي: هلموا إلى تناول الشريد وأكله. يقال: حي إلى كذا، وهي على كذا، أي: أقبل إليه، ومنه قول ابن مسعود رضي الله عنه: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَ هَلْ بِعُمْرٍ»^(١) أي: أسرع بذكر فضائله وشمائله. وفيه ثلاثة روايات: فحي هل بعمر، وهي هلا بعمر، وهي هلا بعمر، وبكون اللام، وموقوفاً ومنوناً، وبعده (يشني تكبيرة)^{[3] ٨٣/ب} آخره، فيقول: [الله أكبر، الله أكبر، عوداً إلى الإجلال والتعظيم، ولزيكون]^[3] أدعى إلى المسارعة للطاعة والعبادة والإجابة. فإن النفس داعية إلى العصيان، مجبرة على الطغيان، ثم يختتمه بكلمة التوحيد على جهة التجريد، فيقول مذعنًا بالإخلاص لله: لا إله إلا الله، تنبيهاً للموحدين، وحججة قائمة [برؤوس]^[4] الأشهاد على الجاحدين. قوله (كباقي الفاظه)، أي: إن باقي الكلمات بعد التكبير أربعاً في أوله تثنى، وقد ذكرناها، وقيل: الحكمة في تكرير

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٨١١) وال Yoshiemi في مجمع الزوائد (٧٨/٩).

(٢) العبارة في م ذكره بدل ذكر.

(٣) العبارة في م معنى بدل مبني.

(٤) ما بين معاذين ساقط من م.

(٥) العبارة في م على رؤوس بدل برؤوس.

وَلَا تَرْجِعَ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَالإِقَامَةُ مِثْلُهُ . وَيَرِينَدْ بَعْدَ فَلَاحِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» (مَرْتَيْنِ)

كلماته تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين ورجاء الثواب من الله، لأننا نتكلّم به، (ولا ترجيع [١٩١]) هو أن يخفي بالشهادتين صوته، ثم يرجع فيرفع بهما صوته (في كلمتي الشهادتين)، لأن الروايات متقدمة على أن بلا رضي الله عنه لم يكن يرجع، وأن المقصود من الأذان، أن قوله حي على الصلاة، حي على الفلاح، ولا ترجيع فيما، فيما سواهما أولى. وكذا في «معراج الدرابية»، ولأنه ليس في أذان الملك النازل، وعلىه أذان بلا ل. وما قبل أنه رجع، لم يصح. وعدم الترجيع في أذان غير أبي محنوزة دليل على عدم كونه من أجزاءه. وترجع أبي محنوزة من خصائصه، لأمر قام به، فأمره النبي ﷺ بالترجيع حالة التعلم، ليحسن تعليمه، وهو كان عادة النبي ﷺ في التعلم، فظن أنه أمره بالترجيع، أو لكونه كان في الجاهلية يبغض النبي ﷺ أشد بغض، ففعله لزيادة محبتة بعد إسلامه، وزيادة إخلاصه في إيمانه، وقيل غير ذلك، وقال صاحب «البحر»: الظاهر من عبارتهم، أي: مشايختنا أن الترجيع عندنا مباح فيه، ليس بسنة ولا مكروه. وكان للنبي ﷺ ثلاثة مؤذنين، بلا ل وأبو محنوزة، [واسمه سمرة، وابن أم مكتوم واسمه عمرو، فإذا غاب بلا ل أذن أبو محنوزة][١]، وإذا غاب أبو محنوزة أذن عمرو، (والإقامة مثله) في ترتيب التكبير، ابتداء وتنمية باقي الكلمات وترتيبها، كما فعل الملك النازل بتواتر الآثار، أذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى، وأنها لو كانت فرادى لأفرد قوله قد قامت [١٨٤] الصلاة، إذ هي الأصل فيها، وما سميت إقامة إلا لأجلها، تسمية للكل باسم البعض، وقال إبراهيم التخعي: كان يرى [الإقامة][٢] مثل الأذان، حتى كان هؤلاء الملوك يجعلوها واحدة للسرعة، إذا خرجنوا، يعني: بني أمية. (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح الفجر)، أي: بعد قوله حي على الفلاح، (الصلوة [١٩١ ب] خير من النوم)، ويقولها (مرتدين) لما روي (أن بلا جاء إلى حجرة عائشة رضي الله عنها بعده الأذان، فقال: الصلاة يا رسول الله، فقالت له: إن الرسول لئائم، فقال: الصلاة خير من النوم، فلما أتته أخباره بذلك، فاستحسنه النبي ﷺ، وقال: «إفعله في أذانك»^(١). وفي «معجم الطبراني»: «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، يَوْذَنُهُ بِصَلَاتِ الصُّبْحِ، فَوَجَدَهُ نَائِمًا، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، فَأَفْرَغَتْ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ»^(٢). وفي رواية: قال النبي ﷺ: «مَا أَخْسَنَ

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٨١) والزيلعي في نصب الراية (١١/٢٦٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب: السنة في الأذان (٦/٧١٦) من حديث سيدنا بلا ل. والمزمي في تحفة الأشراف (٤٤٢/١)، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب: الشوب في أذان الفجر (٣٣٢/٢٠).

(١) ما بين ممكوفتين ساقط من م..... (2) العبارة في م كانت الإقامة بدل كأن يرى الإقامة.

وَيَنْعَدُ فَلَاحِ الإِقَامَةِ: «فَدُّ قَامَتِ الصَّلَاةُ» (مَرْتَنْ).

هذا بلال، أجعله في أذانك»^(١). وهو للندب بقرينة قوله: ما أحسن هذا. وفي رواية أخرى: «إِذَا أَذَنْتَ لِلصُّبْحِ»، ولأنه وقت نوم وغفلة، فشخص بزيادة الإعلام دون العشاء، لأن النوم قبل العشاء مكره ونادر. وإنما كان النوم مشاركاً للصلوة في الخيرية، لأنه قد يكون عبادة، إذا كان وسيلة إلى تحصيل طاعة أو ترك معصية، ولكونه راحة في الدنيا، والصلوة راحة في الآخرة، وراحة الآخرة أفضل. وروي عن أبي حنيفة أن قوله: الصلوة خير من النوم بعده الأذان، لا فيه، وهو اختيار الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري، رحمه الله. وقال الإمام الطحاوي، رحمه الله، التشبيب في نفس الأذان، وهو المأذوذ. وعليه عمل الناس، كذا في «المستصفى»، لما في حديث أبي محدورة، أنه عليه السلام قال: «إِذَا كُثِّرَتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، قُلْتُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِّنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) رواه أبو داود والنسياني عن أنس قال: من السنة إذا قال المؤذن في صلاة الفجر: خي على الفلاح، قال: الصلاة [١٩٢] خير من النوم مرتين^(٣). رواه الدارقطني، وقول الصحابي من السنة. حكمه الرفع على الصحيح، وللتعرف من زمان النبي ﷺ إلى يومنا هذا. والعرف والعادة ما استقر في النفوس من جهة قضايا العقول [٨٤/٣] وتلقته الطياع السليمة بالقبول.

سئل النبي ﷺ عن الحَمِيرَةِ يَتَعَاطَاهُ[١] الْجِيَرَانُ، فَقَالَ: «مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٤). (و) يزيد (بعد فلاح الإقامة: قد قامت الصلاة)، ويقولها (مرتين). لما رويانا في حديث الملك النازل، ولحديث أبي محدورة، وفيه قال: «عَلِمْنِي رَسُولُ اللَّهِ يَتَعَاطِي الْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً»^(٥). ولأنه المقصود منها، وقد سميت به كما ذكرناه. ولا تكره إقامة غير المؤذن برضاه عندنا، والأفضل أن يكون المقيم هو المؤذن، لما ورد في ذلك من الحديث^(٦).

(١) تقدم تخرجه ().

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة، باب: الترجيع في الأذان (١/٣٩٤) وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: كيف الأذان (٥٠١)، والنسياني في كتاب الأذان، باب: الأذان في السفر (٢/٧).

(٣) أخرجه الدارقطني (١/٢٤٣).

(٤) رواه أحمد في مسنده (١/٣٧٩) والحاكم في المستدرك (٣/٧٩)، والزيلعي في نصب الرابية كتاب الإجرات (٤/١٢٣).

(٥) أخرجه النسائي، كتاب الأذان، باب: كم الأذان من كلمة (٤/٢) وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: كيف الأذان (٥٠٢).

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الرجل يؤخذ ويقيم آخر (٤١٥) بلفظ «من أذن فهو يقيم»، والترمذمي في أبواب الصلاة، باب: ما جاء أن من أذن فهو يقيم (١٩٩) والبيهقي في سنته في كتاب الصلاة، باب: السنة في الأذان لصلوات الصبح قبل طلوع الفجر (١/٣٨٠) والزيلعي في نصب الرابية (١/٢٧٠).

(١) العبارة في م يتعاطاها بدل يتعاطاه.

ما يستحب للمؤذن:

وَيَتَمَهَّلُ فِي الْأَذَانِ، وَيُسْرِعُ فِي الْإِقَامَةِ، وَلَا يُجْزِيءُ بِالْفَارَسِيَّةِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ، فِي الْأَظْهَرِ. وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤذنُ صَالِحًا،

(ويتمهل) [ويترسل]^[1] (في الأذان)، بأن يفصل بين كل كلمتين بسكتة، (ويسرع) أي: يحدِّر، من باب قتل، (في الإقامة)، للتواتر ول الحديث الترمذى، أنه رض قال لبلال: «إذا أدنت فترسل في أذانك وإذا أقمت فاحذر»^(۱) فكان سنة، فيكره تركه، والمقصود من الأذان الإعلام، والترسل فيه أليق [من]^[2] الإقامة، الشروع في الصلاة والحدِّر بها أليق، كذا في «البحر». وقال الزيلعى مستدلاً بقوله رض: «يا بلال إذا أدنت، فترسل في أذانك، وإذا أقمت فاحذر، واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمفتصر من فضائه حاجته»^(۲) انتهى. وفي «المختصر الكرخى»^(۳)، روى عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة قال: إن ترسل فيما، أو حدر فيما، فلا بأس، وأحسن ذلك أن يترسل في الأذان ويحدِّر في الإقامة، لحديث بلال، قال [٢٩٢ ب] في «الفتاوى»: ولو ترسل فيما، [أو حدر فيما]^[۳]، أو حدر في الأذان، وترسل في الإقامة أجزاء، ولكن يكره ذلك. كذا في «مجمع الروايات».

(ولا يجزئ) الأذان (بالفارسية)، والمراد غير العربي من أي لسان، (وإن علم أنه أذان، في الأظهر). وقيل: إن علم الناس أنه أذان جاز، وجه الأظهر وروده بلسان عربي في أذان الملك النازل، وكذلك تلقى إلى يومنا هذا.

(ويستحب أن يكون المؤذن صالحًا)، الصالح هو: القائم بحقوق الله وحقوق العباد، والمراد هنا: أن يكون متقياً، ورعاً، لأنه يكون على المكان المرتفع، وبعض النساء في صحن الدار أو السطح، وليؤمن على الأوقات، لقوله رض: «لِيُؤذنُ لَكُمْ جِيَارُكُمْ، وَلِيُؤْمِكُمْ

(۱) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الترسل في الأذان (١٩٥) والبيهقى في سنته في كتاب الصلاة، باب: ترسيل الأذان وحزم الإقامة (٤٢٧/١) والحاكم في المستدرك في كتاب الصلاة (٢٠٤)، والزيلعى في نصب الرأية (٢٧٥/١).

(۲) ذكره الزيلعى في نصب الرأية (٢٧٥/١) والترمذى (١٩٥)، وهو تتمة للحديث المتقدم.

(۳) وهو للإمام أبي الحسين عبد الله بن الحسين الكرخي المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة للهجرة، وشرحه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدورى المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٦٣٤).

(۱) العبارة في ج بترسل بدل وترسل.

(۲) العبارة في م ومن بدل من.

(۳) ما بين معكوفتين ساقط من م.

عَالِمًا بِالسُّنْتَةِ وَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَعَلَى وُضُوءِ، مُسْتَقِبِلَ الْقِبْلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، وَأَنْ يَجْعَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أَذْنِيهِ،

أَفْرُؤُكُمْ»^(١). رواه ابن ماجه [١/٨٥] وأبو داود، (عالماً بالسنة) المتعلقة بالأذان، ليأتي به على وجهها، (و) أن يكون عالماً بعلمات (أوقات [الصلوات])، ليأتي به في وقته، فيؤدي الناس العبادة صحيحة، (وأن يكون على وضوء لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّعٌ»^(٢) (مستقبل القبلة)، كما فعل الملك النازل، (إلا أن يكون راكباً) مسافراً، لضرورة السير، لأن بلا أذن وهو راكب، ثم نزل، وأقام على الأرض. ويكره الأذان راكباً مع الحضر، في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: لا بأس به، كما في «البدائع». (و) يستحب (أن يجعل إصبعيه في أذنيه)، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْجُلْ أَصْبَعَيْكَ فِي أَذْنِكَ، فَإِنَّهُ أَرْفَعُ لِصَوْتِكَ»^(٣). وإن جعل يديه على أذنيه فحسن، لأن أبا محدورة، رضي الله عنه ضم أصابعه الأربع، ووضعهما على أذنيه. وعن أبي حنيفة رحمه الله، أنه إن جعل إحدى يديه على أذنيه، فحسن، وإن لم يفعل فالآذان حسن، لأن الفعل [١/٩٣] ليس سنة أصلية، إذ ليس في أذان صاحب الرؤيا، ولم يشرع إلا لحكمة كونه أرفع للصوت، فيكون أبلغ في الإعلام، لأن الصوت يبدأ من مخارج النفس، فإذا سد أذنيه اجتمع النَّفَسُ في الفم، ويخرج الصوت عالياً من غير ضرورة، ولا يستحب وضع الإصبع في الأذان حال الإقامة، لأنها تكون أخفض من الأذان.

تبنيه: لبيان فضل فاعله، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَسْمَعُ مَدِي صَوْتِ الْمُؤْذِنِ جِنًّا، وَلَا إِنْسَنًّا، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا شَهَدَ لَهُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ»^(٤). رواه البخاري، وروى الإمام أحمد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْيَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ، لَتَضَارِبُوا عَلَيْهِ بِالسِّيَوْفِ»^(٥). وله بإسناد صحيح: «يُغَفِّرُ لِلْمُؤْذِنِ مُتَهَنِّئِ أَذَانَهُ، وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ كُلُّ رَطِيبٍ وَبَابِسٍ سَمِيعَهُ»^(٦)، ورواه البزار^(٧)، إلا أنه قال: ويجيء كل رطب

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه الترمذى في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في كراهة الأذان بغير وضوء (٢٠٠) والبيهقي في سنته في كتاب الصلاة، باب: لا يؤذن إلا طاهر (٣٩٧/١).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٩٦/١).

(٤) أخرجه البخاري في الأذان، باب: رفع الصوت والنداء (٦٠٩)، والنستاني في الأذان، باب: رفع الصوت بالأذان (١٢/٢) والبيهقي في سنته (١/٣٩٧، ٤٠٧) وأحمد في مسنده (٣٥/٣).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/٣).

(٦) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٦/٢) والمنذري في الترغيب والترحيب، كتاب الصلاة، باب: الترغيب في الأذان وما جاء في فضله (١٠٩/١) وقال: رواه أحمد بإسناد صحيح، والطبراني في الكبير والبزار، إلا أنه قال: ويجيء كل رطب وبابس.

(٧) هو الحسن بن الصباح بن محمد الإمام الحافظ الحجة شيخ الإسلام أبو علي الواسطي ثم البغدادي البزار، ويعرف أيضاً بابن البزار، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين للهجرة، من آثاره: كتاب السنن. ا.هـ. سير أعلام =

وبابس، وفي «النسائي»: «وَلَهُ مِثْلٌ أَخْرَى مِنْ ضَلَّى مَعْهُ»^(١) وللطبراني في «الأوسط»: «يَدُ الرَّحْمَنِ فَوْقَ رَأْسِ الْمُؤْذِنِ، وَإِنَّهُ لَيَغْفِرُ لَهُ مَذَى صَوْتِهِ، أَيْنَ بَلَغَ»^(٢) وله فيه «أَنَّ الْمُؤْذِنِينَ وَالْمُلِّينَ يَخْرُجُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ، يَؤْذِنُ الْمُؤْذِنُ، وَيُلْبِي الْمُلِّي»^(٣) لمسلم «الْمُؤْذِنُونَ أَطْوَلُ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤). ولإمام أحمد والترمذى عن ابن عمر، يرفعه: «ثَلَاثَةٌ عَلَى كُتُبَانِ الْمَسْكِ أَرَاهُمْ قَالَ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ، زادَ فِي رَوَايَةِ يَغْيِطُهُمْ [٨٥] بِ[الْأَوْلَوْنَ وَالآخِرُوْنَ]: عَبْدُ أَدَى حَقَّ اللَّهِ وَحْقَ مَوَالِيهِ، وَرَجُلٌ أَمَّ قَرْمَهُ، وَهُمْ بِهِ رَاضُوْنَ، وَرَجُلٌ يُنَادِي بِالصَّلَاةِ الْخَمْسِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلِيلَةٍ»^(٥). وقال عليه السلام: «ثَلَاثَةٌ لَا يَهُوُلُهُمُ الْفَرْغُ الْأَكْبَرُ، وَلَا يَنَالُهُمُ الْحِسَابُ، وَهُمْ عَلَى كُتُبِ مِنَ الْمَسْكِ، حَتَّى يَفْرَغَ حِسَابَ الْخَلَاقِ: رَجُلٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ، وَأَمَّ قَرْمَهُ وَهُمْ بِهِ رَاضُوْنَ، وَدَاعٍ يَدْعُوا إِلَى اللَّهِ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ، [وَعَبْدٌ أَخْسَنَ فِيمَا بَيْتَهُ وَبَيْنَ زَيْهِ]»^(٦)، وفيما بيته وَبَيْنَ مَوَالِيهِ»^(٧). كذا قاله الكمال، وقوله أطول أعناقا يوم القيمة، قيل: أطول الناس [أَبْيَاعاً]^(٨) رجاء. يقال: طال عنقي إلى وعدك، أي: رجائي. وقيل [٩٣] بـ: أكثر الناس أَبْيَاعاً، لأنَّه يتباهى كلَّ من يصلِي بأذانهم. يقال: جاءني عنق من الناس، أي: جماعة. وقيل: بطول أعناقهم حتى لا يلحقهم العرق يوم القيمة، وقيل: إنفاق بكسر الهمزة أي: هم أشد الناس إسراعاً في السير. كذا في «البحر».

(و) يستحب (أن يتحول وجهه يمينا بالصلاحة، ويسارا بالفلاح) لأن بلا رضي الله عنه، لما بلغ حي على الصلاة، حي على الفلاح حول وجهه يميناً وشمالاً، ولم يستدر ويتحول ولو كان وحده في الصحيح، لأنَّه صار سنة الأذان، فلا يترك، حتى قيل: إنه إذا أذن للمولود،

= البلاط (١٢/١٩٢)، ومعجم المؤلفين (٣/٢٢١).

(١) أخرجه النسائي، كتاب الأذان، باب: رفع الصوت في الأذان (٢/١٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٠٠٨).

(٣) أخرجه الطبراني في المجمع الأوسط (٤٠/٤).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر تأمل المؤذنين طول الثواب في القيمة بأذان في الدنيا (١٦٦٩).

(٥) أخرجه الترمذى في كتاب صفة الجنة (٢٥٦٦)، والبغوى في مصابيح السنة في كتاب الصلاة، باب: فضل الأذان وإجابة المؤذن (١/٢٧٤)، وأحمد في المسند (٢/٢٦).

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٢٨٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/٣٢٧)، وأخرج جزءاً منه الترمذى في كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في فضل المعلوك الصالح (١٩٨٦).

(١) العبارة في م الصلاة بدل الصلوات.

(٣) ما بين معقوفين زيادة في م.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من م.

وَيَسْتَدِيرُ فِي صَوْمَعَتِهِ، وَيَفْصُلَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالإِقَامَةِ بِقَدْرِ مَا يَخْضُرُ الْمُلَازِمُونَ لِلصَّلَاةِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحْبُ، وَفِي الْمَغْرِبِ يُسْكَنُهُ قَدْرَ قِرَاءَةِ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارٍ، أَوْ

حول . وقال الحلواني : إذا كان وحده لا يحول ، لأنَّه لا حاجةٌ إليه . وكيفيته أن يكون الصلاة في اليمين ، والفلاح في اليسار . وقيل : إن الصلاة فيها ، والفلاح كذلك ، وال الصحيح الأول . ولا يحول وراءه ولا أمامه ، لحصول الإعلام في الجملة بغيرها من كلمات الأذان الباقية . ولا يزيل قدميه ، لما رواه الدارقطني عن بلال ، قال : «أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَذَنَ أَوْ أَقْمَنَ أَنْ لَا تُرْسِلَ إِلَيْنَا عَنْ مَوَاضِعِهَا»^(١) ، وفي «القنية» : يحول للإقامة أيضاً . وفي «السراج» : لا يحول فيها ، لأنَّها لإعلام الحاضرين ، بخلاف الأذان ، إعلام للغائبين ، وقيل : يحول إذا كان الموضع متسعًا ، (ويستدير في صومعته) ، يعني : إن لم يتم الإعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه ، فإنه يستدير في المثلثة ، ليحصل التمام ، والصومعة : المنارة ، وهي في الأصل متبع الدراهب ، ذكره العيني^(٢) ، ولم يكن في زمانه^(٣) مثلثة ، وكان بلال يأتي سحراً لأطول بيت حول المسجد ، لامرأة من بنى النجار ، فيجلس عليه ، ينظر إلى [١/٨٦] الفجر ، فإذا رأه أذن ، ويفصل بين الأذان والإقامة .

مطلب: فيما لو اصطلاح أهل مسجد على توقيت إمام الصلاة

لأنَّ الوصل [١/٩٤] بينهما مکروه ، فيفصل (بقدر ما يحضر الملائمون للصلاة) لما رويناه من قوله^(٤) لبلال : «إِجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرَغُ الْأَكْلُ مِنْ أَكْلِهِ»^(٥) الحديث . فإن علم بضعف مستعجل أقام له ، ولا يتضرر رئيس محللة . كذا في «الفتح» . وسئل الويري^(٦) المؤذن يتضرر شريراً لنقض مساوهته ، وفي الروقت سعة ، فقال : أعتبر الأصلح ، ويعذر . وقال أبو ذر : يؤخر وهذا ، (مع مراعاة الوقت المستحب) ، لأنَّه لا يجوز التأخير لدخول الوقت المکروه . ويفصل بين الأذان والإقامة (في المغرب بسكتة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصار) ، أو آية طويلة ، كما في «جامع قاضي خان»^(٧) و«التمرتاشي» ، عن الإمام ، (أو) كما

(١) ذكره ابن حجر في تلخيص الخير (١/٢٠٤).

(٢) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد ، بدر الدين العيني الحنفي : مؤرخ ، علام ، من كبار المحدثين ، ولد سنة اثنين وستين وسبعيناً للهجرة في عيتاب ، وتوفي سنة خمس وخمسين وثمانين للهجرة ، من آثاره : عمدة القاري في شرح البخاري - معانى الأخيار في رجال معانى الآثار في مصطلح الحديث . العلم الهبيب في شرح الكلم الطيب لابن تيمية - عقد الجمام في تاريخ أهل الزمان . ١.هـ . الفوائد البهية (٢٠٧) ، وشذرات الذهب (٢٨٦/٧) ، الأعلام (٧/١٦٣).

(٣) الحديث أخرجه البيهقي في سنته (٤٢٨/١).

(٤) لعله أحمد بن محمد بن مسعود الويري الإمام الكبير أبو نصر له شرح مختصر الطحاوي في مجلدين . ١.هـ . الجوواهر المضية (٣١٦/١).

(٥) وهو شرح الجامع الصغير لقاضي خان ، وهو الشيخ الحسن بن منصور بن أبي القاسم الأوزجندی الفرغانی فخر =

ثلاث خطوات، ويئوب كقوله - بعد الأذان - : الصلاة الصلاة يا مصلين .
ما يكره فيهما:
وينكره التلحين ، ..

روي عنه أيضاً، قدر ما يخطو (ثلاث خطوات) أو أربع. كذا في «الفتح». (ويئوب)، التشويب لغة: العود، ومنه الثواب، لأن منفعة عمله تعود إليه، والمثابة، «وإذ جعلنا البيت مثابة للناس» [القراءة: ^[١] لأن الناس] [١٢٥] يعودون إليه، وسميت المرأة ثياباً، لأنها ترجع إلى أهلها بوجه غير الأول، وهو هنا العود إلى الإعلام، بعد الإعلام الأول. (ويئوب) بعد الأذان في جميع الأوقات، استحسن المتأخرون، لظهور التوانى في الأمور الدينية، وقلما يقومون عند سماع الأذان، فزيد للمبالغة في الإعلام لجميع الناس، لا يختص به أحد. ولذا أطلقنا، وهذا هو التشويب الحادث والقديم، الصلاة خير من النوم مرتين، وكان في أذان الفجر بعد الفلاح كما ذكرناه، فأحدث الناس هذا التشويب حي على الصلاة، حي على الفلاح مرتين، بعد الأذان والإقامة. وهو اختيار علماء الكوفة، وهو حسن. وقال [الإمام] ^[١] قاضيchan: الأصح أنه بعد الأذان [٤/٩٤ بـ]، لأنه مأخوذ من الرجوع والعود إلى الإعلام، وذلك إنما يكون بعد الفراغ، وتشويب كل بلد على ما تعارف أهلها، (كقوله) أي المؤذن (بعد الأذان: الصلاة الصلاة يا مصلين)، قوموا إلى الصلاة وقيد بكون المشتبه هو المؤذن، لما أنه لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه، حان وقت الصلاة سوى المؤذن، لأنه استفضال لنفسه. (ويكره التلحين)، وهو التطريب والترنم يقال: لحن في قراءته تلحينا [٨٦/٤ بـ]، طرب فيها وترنم.

وأما اللحن فهو الفطنة والفهم، لما لا يفطن له غيره. ومنه الحديث: «العقل يغضنك ألحن يحبجته من بعض» ^(١)، واللحن أيضاً الخطأ في الإعراب، والتلحين التخطئة. والمراد هنا: التغنى، بحيث يؤدي تغيير كلمات الأذان وكيفياتها بالحركات والسكنات، ونقص بعض حروفها، أو زيادة فيها. وإنه لا يحل فيه قراءة القرآن، ولا يحل سماعه، وأن فيه تشبهأ بفعل

= الدين الشهير بقاضي خان، المتوفى سنة اثنين وسبعين وخمسماة للهجرة، شرح به الجامع الصغير للإمام محمد ابن الحسن الشيباني. ١. هـ. الجواهر المضية (٢/٩٣).

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري في كتاب الشهادات، باب: من أقام البينة بعد اليمين (٥/٢٨٨)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٦/٣٢٠).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب.

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م .

وإقامة المحدث، وأذان الجب، وصبي لا يعقل، ومجنون، وسكران، وأمرأة، وفاسق، وقاعد، والكلام في خلال الأذان، وفي الإقامة، ويستحب إعادة، دون الإقامة.

الفسقة في حال فسقهم بالمعنى، وكذا يكره الخطأ في الإعراب في كلمات الأذان، وأما تحسين الصوت فهو مطلوب، ولا تلازم بينه وبين الخطاب، والتلحين، وقيده شمس الأئمة الحلواني، بأن هذا في الأذكار، فأما إدخال المد في الحيعلتين فلا بأس به، . (و) يكره (إقامة المحدث وأذانه)، لما رويانا من قوله عليه السلام: «لا يؤذن إلا متوضئ»^(١) ولما فيه من الدعاء إلى ما لا يجيز بنفسه، واتبع هذه الرواية لموافقتها لنص الحديث، وإن صحت الرواية الثانية بعدم كراهة أذان المحدث، لأنهم فرقوا بين كراهة أذان الجنب، وعدم كراهة أذان المحدث على الرواية الثانية، بأن للأذان شبهاً بالصلوة من حيث ١٩٥ أن كل واحد منها يتشرط له دخول الوقت، واستقبال القبلة، وشبهاً بغيرها من حيث الحقيقة، فيشترط الطهارة عن أغلفة الحديثين دون أخلفهما عملاً بالشبهين. انتهى. وذلك تعليل في مقابلة النص. (و) يكره (أذان الجنب) كإقامته، رواية واحدة، لما ذكرنا، (و) يكره، بل لا يصح أذان (صبي لا يعقل)، [لما قدمناه في شروطه، ولما رويانا: «ليؤذن لكم خياركم»^(٢)، لأن صوته^[١] كصوت الطيور. وقيل: يكره أذان الذي يعقل أيضاً، لما رويانا، وقيل: البالغ أولى. (ومجنون) ومعنوه، (وسكران)، بعدم تمييزهم، (و) يكره أذان (امرأة)، لأنها إن خفضت صوتها أخلت بالإعلام، وإن رفعته ارتكبت معصية، لأنه عورة، ولم ينقل عن السلف حين كانت الجماعة في حقهن مشروعة لهن، (و) يكره أذان (فاسق)، لأنه لا يقبل قوله في الديانات، ولا يلزم أحداً، فلم يوجد الإعلام، (و) أذان (قاعد)، لمخالفته صفة الملك النازل به، ولأن القائم أبلغ، ولا بأس أن يؤذن لنفسه [قاعداً] مراعاة لسنة ١٨٧ الأذان، وعدم الحاجة إلى الإعلام. (و) يكره (الكلام في خلال الأذان، ولو برد السلام)، ولا يرد في نفسه^[١] ولا بعد الفراغ، هو الصحيح. (و) يكره الكلام (في الإقامة)، لأنهما ذكران معظمان كالخطبة، فيكره الكلام فيهما، ولأنه يفوت المowala المسنونة. (ويستحب إعادةه)، أي: الأذان، بالكلام فيه، (دون الإقامة)، [فلا يستحب إعادةها به، لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة، كما في يوم الجمعة، بخلاف الإقامة، وهذا

(١) أخرجه البيهقي في سنته في كتاب الصلاة، باب: لا يؤذن إلا طاهر (٣٩٧/١).

(٢) أخرجه البيهقي في سنته في كتاب الصلاة، باب: لا يؤذن إلا عدل ثقة للإشراف على عورات الناس وأماناتهم على المواقف (٤٢٥/١).

(١) ما بين ممعكوفتين ساقط من م.

(٢) ما بين ممعكوفتين ساقط من م.

أشبه من رواية إعادتها جميماً، [ومن رواية عدم إعادتها جميماً] لما ذكرنا من الفرق^[١]. وفي «الخلاصة»: ولا ينبغي أن يتكلم في الأذان والإقامة، وإن تكلم يسيراً لا يلزمه الاستقبال. انتهى. وقال الكمال في «الخلاصة»^(١): خمس خصال إذا وجدت في الأذان والإقامة وجوب الاستقبال، إذا غشي على المؤذن، أو مات، أو سبقه حادث، [فحضر]^[٢] ليتوضاً، أو حصر ولا ملئن، أو خرس. قال الكمال: فإن حمل الوجوب على ظاهره يعني فيأثم تاركه، احتج إلى الفرق بين [٩٥/ب] نفس الأذان، فإنه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه، تحقق العجز عن إتمامه، وقد يقال فيه: إنه إذا شرع فيه تبادر إلى ظن السامعين أن قطعه للخطأ في الوقت، فينتظرون الأذان الحق، وقد يفوت بذلك الصلاة، فوجب إزالة ما يقتضي ذلك، بخلاف ما إذا لم يكن أذان أصلاً، حيث لا ينتظرون، بل يراقب كل منهم وقت الصلاة بنفسه، أو ينصبون لهم مراقباً، إلا أن هذا يقتضي وجوب الإعادة، فيمن ذكرناهم آنفاً، إلا الجنب، ولو قال قائل فيهم: إن علم الناس حالهم وجبت، وإلا استحببت، ليقع فعل الأذان معتبراً وعلى وجه السنة، لم يبعد، وعكسه في الخمسة المذكورة في «الخلاصة». انتهى.

وقال في «البحر» بعد نقله الظاهر: إن الوجوب ليس على حقيقته، بل معنى الثبوت لما في «المجتبى»، وإذا غشي عليه في أذانه، أو أحدث فتوضاً، أو مات، أو ارتد، فالأحب استقبال الأذان. وكذا صرخ بالاستحباب في «الظهيرية» و«السراج الوهاج». انتهى. قلت: وكذا في «التجنيس والمزيد»، وإن رعف المؤذن في خلال الأذان أو أحدث حدثاً [٨٧/ب] آخر، فذهب وتوضاً، ثم جاء، فأحب إلى أن يبتدئ بهما، ولو بنى عليها جاز، كذا ها هنا. انتهى. وفي «القنية»: [أن]^[١] وقف في الأذان لتنحنح أو سعال، لا يعيد، وإن كانت الوقفة كثيرة يعيد، انتهى. وقال الكمال: يكره التحنح عند الأذان والإقامة، لأنه بدعة. انتهى. وهو جواب عن صلاة المؤذن على النبي ﷺ في ابتداء الإقامة، لأنه بدعة.

تنبيه: اختلف المشايخ، هل يختم الإقامة في مكانه، أو يتمها ماشياً. قال بعضهم: يختتمها، سواء كان المؤذن إماماً أو غيره، وكذا روي عن أبي يوسف، وقال أبو يوسف: يتمها ماشياً، وعن الفقيه أبي جعفر الهنداوي [٩٦/أ] أنه إذا بلغ قوله: قد قامت الصلاة، فهو

(١) المراد بها خلاصة الفتاوى وتقدمت.

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(١) العبارة في م فذهب بدل فحضر.

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

وَيَنْكِرُهَا نَلْظُفُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمِصْرِ.

الأذان والإقامة للفوائت:

وَيُؤَذِّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيَقِيمُ، وَكَذَا

بال الخيار إن شاء مشى ، وإن شاء وقف ، إماماً كان أو غيره ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث . وما روى عن أبي يوسف أصح ، كذا في «البدائع» . واقتصر في «الخلاصة» على قول الفقيهين من غير إسناد لأحد . (ويكرهان) ، أي : الأذان والإقامة (الظهر يوم الجمعة في المصر) يروي ذلك عن علي رضي الله عنه ، وهو يشمل المعنور وغيره ، قاله الزيلعي .

وقال في «الظهيرية» : جماعة فاتتهم الجمعة ، فإنهم يصلون الظهر بغير أذان وإقامة وجماعة وفي «اللوالجية» صرخ بما شمله المروي عن علي ، فقال : ولا يصلي يوم الجمعة جماعة في مصر ، ولا يؤذن ، ولا يقيم ، في سجن وغيره ، لصلاة الظهر . ولكن ذكر في «البحر» عن «الفاريق»^(١) أن المعنور يصلي الظهر بأذان وإقامة ، وإن كان لا يستحب الجمعة . انتهى . وهذا يخالف المروي عن علي رضي الله عنه : «ويؤذن للفائتة ، ويقيم» ، لأنه بِكَلَّةٍ «قضى

الفجر غداة ليلة التغرس بـأذان وإقامة»^(٢) . والإطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت . ولكن في «المجتبى» معزيًا إلى الحلواني أنه سنته القضاء في البيوت دون المساجد ، فإن فيه تشويهاً وتغليظاً . انتهى . قال «صاحب البحر» : وإذا كانوا قد صرحو بأن الفائتة لا تقضى في المسجد ، لما فيه من إظهار [١/٨٨] التكاسل في إخراج الصلاة عن وقتها ، فالواجب الاحفاء في الأذان للفائتة في المسجد ، وهو أولى بالمنع ، انتهى . لكن إذا كان التفويت لأمر عام ، فالاذان في المسجد لا يكره ، لانتفاء العلة ، كفعله بِكَلَّةٍ غداة ليلة التعرس ، قال الكمال : وقد صح .

وروى أصحاب «الإملاء» عن أبي يوسف [٩٦/ب] ببيانه إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّهُ حِينَ شَغَلُوكُمُ الْكُفَّارُ قَصَاهُنَّ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ»^(٣) ، يعني لكل من [أربع]^[١] صلوات ، (وكذا) يؤذن ويقيم

(١) تقدم .

(٢) رواه مسلم في صحيحه من حديث عمران بن الحчин مطولاً مع قصته في كتاب المساجد ، باب : قضاء الفائتة واستحباب تعجيله (٦٨٢) ، وأبو داود في الصلاة ، باب : من نام عن صلاة ونسيها (٤٤٣) ، والبيهقي في سنته كتاب الصلاة ، باب : لا تغريق على من نام عن صلاة أو نسيها (٢١٦/٢) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٧) ، والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب : قضاء الصلاة بعد وقتها ، ومن دخل في صلاة فخرج وقتها قبل تمامها (١/٣٨٥) .

(٣) أخرجه البخاري في باب : الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (٢٩٣١) .

(٤) ما بين معقوفين زيادة في م .

لأولى الفوائد. وكُرّه ترك الإقامة دون الأذان في البواني، إن اتحد مجلس القضاء.

ما يصنعه سامع الأذان:

فإذا سمع المسؤول منه أمسك،

(الأولى الفوائد)، ويؤذن لكل واحدة بعدها، ويقيم على الوجه الأكمل، كما فعل النبي ﷺ حين شغله الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات، الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، فقضاهن مرتبًا على الولاء وأمر بلاً أن يؤذن، ويقيم لكل واحدة منهم. كذا في «الفتح». (وكره ترك الإقامة دون الأذان في البواني) من الفوائد (إن اتحد مجلس القضاء) لاتفاق الروايات «على أن النبي ﷺ، أتى بالإقامة في جميع الصلوات التي قضتها»، فتكره مخالفته، بخلاف ترك الأذان فيما بقي، إن أتى به فحسن، وإلا فهو جائز، لأنه قد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله ﷺ التي فاتته يوم الخندق، ويسمى يوم الأحزاب، وكان في السنة الرابعة من الهجرة. في بعض الروايات أنه أمر بلاً فأذن وأقام لكل صلاة على ما رويناه عن الكمال. وفي بعضها أنه اقتصر على الإقامة لكل صلاة بعد الأذان والإقامة في الأولى، وعليه اقتصر الريلي.

قال في «البدائع» بعد تنبئه على اختلاف الرواية: ولا شك أن الأخذ برواية الزيادة أولى، خصوصاً في باب العبادات. انتهى. وقد اختلف في الذي فاته ﷺ في «الموطأ»، الظهر والعصر، وفي «البخاري» (فاته العصر فقط). والذي رواه الكمال وغيره أربع قد علمتها [١٩٧] (إذا سمع أحد المسنون منه)، أي الأذان، وهو ما [لا][١] لحن فيه ولا تلحين، (أمسك) حتى عن التلاوة ليجيب المؤذن، ولو في المسجد، كما قال الكمال في «العيون»^(١): قارئ سمع النداء فالأفضل أن يمسك [٨٨/ب] ويستمع. وبه ورد الأثر^(٢). وفي «فوائد»، [وفي رواية][١] الرستفغاني^(٣) يمضي في قراءته إذا كان في المسجد، وإن كان في بيته، فكذلك إن لم يكن أذان مسجده. انتهى. زاد في «مجمع الروايات» كذا ذكره الإمام التمتراشي. وإذا

(١) لم أهتم إليه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جرير بلفظ حدثت أن ناساً كانوا فيما مضى ينصتون لتأذين كبانصاتهم للقرآن (١٨٤٩).

(٣) هو علي بن سعيد الرستفغاني أبو الحسن فقيه حنفي من أهل سمرقند نسبته إلى إحدى قراها كان من أصحاب الماتريدي، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: الزوائد والفوائد في أنواع العلوم، وإرشاد المهتدى. ١. هـ. الجواهر المضية (٢/٥٧٠)، والفوائد البهية (٦٥)، والأعلام (٤/٢٩١).

(١) ما بين معاوفين ساقط من م.

(٢) ما بين معاوفين ساقط من م.

كان يتكلم في الفقه، أو في الأصول، فسمع، يجب عليه الإجابة. وإن سمعه وهو يمشي فال أولى أن يقف ساعة ويجيب، وإذا تعدد الأذان يجيب الأول. انتهى. ولا يجب في مواطن وهي: الصلاة ولو جنازة، والخطبة واستماعها، [وخطبة^[١] الموسم، وتعلم [العلم]^[٢]]، وتعليمه، والأكل، والجماع، وقضاء الحاجة. ويجب في الجنب، لأنها ليست أذاناً، ونص على الحائض والننساء لا تجب، والفرق أنهما ليستا من أهل الإجابة بالفعل، لعدم قدرتهما عليه، فكذا بالقول، بخلاف الجنب فإنه مخاطب بالصلاحة، فيجب بالفعل بعد تطهيره.

(وقال) مجيئاً له (ومثله)، أي: مثل ألقاظه، ولكن حوقل، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، أي لا حول لنا عن معصية، ولا قوة لنا على طاعة، إلا بفضل الله (في) سماعه (الحيعلتين)، وهذا حي على الصلاة، حي على الفلاح، لأنه لو قال مثلهما، صار كالمستهزء، لأن من حكم لفظ الأمر بشيء [٩٧/ب] كان مستهزئاً به، بخلاف سائر الكلمات، لأنها ثناء، وأما الحوقلة عند الحيعلتين فهو وإن خالف ظاهر قوله عليه السلام: «فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»^(١) لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «قالَ رَسُولُ اللهِ عليه السلام: إِذَا قَالَ الْمُؤْذِنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِي، دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢). رواه مسلم. فحملوا ذلك العام، يعني: قولوا مثل ما يقول المؤذن على ما سوى هاتين الكلمتين، يعني: الحيعلتين، وهو غير جار على قاعدة، لأن عندنا المخصص الأول

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب: ما يقول إذا سمع المنادي (٦١١)، ومسلم في الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٣)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقول: إذا سمع المؤذن (٥٢٢)، والترمذني في الصلاة، باب: ما يقول الرجل إذا سمع المؤذن (٢٠٨)، والنمساني في الأذان، باب: القول مثل ما يقول المؤذن (٢/٢٣)، وابن ماجه في الأذان، باب: ما يقال إذا أذن المؤذن (٧٢٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٥)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٧)، والبيهقي، كتاب الصلاة، باب: القول مثل ما يقول المؤذن (٤٠٩/١)، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤١٧).

(١) العبارة في م وخطب بدل وخطبة.

(٢) ما بين معاوقيتين زيادة في م.

[١٨٩] مال م يكن متصلة، لا يخصص، بل يعارض، فيجري حكم المعارضة أو يقدم العام، والحق الأول وإنما قدم العام في مواضع الاقتضاء حكم المعارضة، ذلك في خصوص تلك المواضع، وعلى قول من لم يستلزم ذلك، فإنما يلزم التخصيص، إذا لم يكن الجمع، بأن تتحقق معارضة للعام في بعض الأفراد، بأن يوجب نفي الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنها، وهو هنا لم يلزم من وعده [١٩٨] لمن أجاب كذلك، وقال عند الحجولة المحولة، ثم هُل في الآخر من قلبه بدخول الجنة، بقى أن يحيط المجيب مطلقاً، ليكون مجبياً على الوجه المستون. وتلليل الحديث المذكور، بأن إعادة لفظ الحيعلتين يشبه الاستهزاء، كما يفهم في الشاهد، بخلاف ما سوى الحيعلتين، فإنه ذكر يثاب عليه من قاله لا يتم إذ لا مانع من صحة اعتبار المجيب بهما، داعياً لنفسه، محركاً منها السواكن مخاطبها لها، فكيف وقد في بعض الصور طلبها، أي: طلب النطق بالحيعلتين صريحاً. في مستند أبي يعلى^(١) عن أبي أمامة رضي الله عنه: «عَنْهُ وَبِهِ، إِذَا نَادَى الْمُنَادِي لِلصَّلَاةِ فَتَبَرَّأَ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَاسْتَجَبَ الدُّعَاءُ، فَمَنْ تَرَأَّلَ بِهِ كَرَبَّ، أَوْ شَدَّةَ، فَلَيَتَحِينَ الْمُنَادِي، إِذَا كَبَرَ، كَبَرَ، وَإِذَا شَهَدَ، شَهَدَ، وَإِذَا قَالَ: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَإِذَا قَالَ: حَيٌّ عَلَى الْقَلَاحِ، قَالَ: حَيٌّ عَلَى الْقَلَاحِ. ثُمَّ يَقُولُ - يَغْنِي بَعْدَ مَا يَتَمَّهُ، مَتَابِعًا - اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدُّغْوَةِ الْحَقُّ الْمُسْتَجَابُ لَهَا، دُغْوَةُ الْحَقِّ، وَكَلِمَةُ التَّقْوَىِ، أَخْيَنَا عَلَيْهَا، وَأَمْسَنَا عَلَيْهَا، وَأَبْعَثْنَا عَلَيْهَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ حَيَّارٍ أَهْلِهَا، مَخْيَاتِنَا وَمَمَاتِنَا، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى حَاجَتَهُ». ورواه الطبراني في كتاب الدعاء، فساقه، ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد^(٢).

فهذا يفيد أن عموم الأول معتبر، أي: عموم قوله ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤْذِنَ، فَقُوْلُنَا مِثْلَ مَا يَقُولُ»^(٣). وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما، فيدعوه نفسه بأن يقول: حي على الصلاة، مرتين، حي على الفلاح، مرتين [٩٨/بـ]، بعد قول المؤذن، ثم يتبرأ من الحول والقوة فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله [٨٩/بـ]، ليعمل بالhadithين، وفي حدث عمر وأبي أمامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن، بل يعقب كل جملة منه بجملة منه.

(١) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، أبو يعلى حافظ من علماء الحديث. ثقة مشهور بنته النهيبي بمحدث الموصلي، توفي سنة سبع وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: المعجم - خ في الحديث و«مسنیان» كبير وصغير. ا. هـ. سير أعلام النبلاء (١٤٤١)، تذكرة الحفاظ (٢/٧٠٧)، والأعلام (١/١٧١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٤٧/١)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال في التلخيص: عرض وأهله.

(٣) تقدم تخریجه.

وقال: «صَدَقْتَ وَبِرَزْتَ» أو «مَا شَاءَ اللَّهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤْذِنِ: «الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ». ثُمَّ

انتهى. واستخدمنا بفتح القدير منه أيضاً فائتين: الأولى: ثنية تكبير أوله، وبه قال أبو يوسف والإمام مالك رحمهما الله، وقلنا: زيادة الثقة مقبولة فربعناه، والثانية: بيان كيفية الترسل، وهو أن يأتي في أوله بالتكبير مرتين جملة ثم يسكت، وهكذا، وهو بيان من النبي ﷺ وبه زال ما توهم من أنه، أي: الترسل، هو أن يأتي بالتكبير مرة ثم يسكت، وهذا الظاهر قول أئمتنا، والترسل أن يفصل بين كل كلمتين بسكتة، وهذه منة الله على عبده بإشماله صفتة من السنة وقد كان في الخاطر، فله الحمد الأجل، والبسط المطلوب لا يمل (وقال: صدقت وبررت)، بفتح الراء الأول، وكسرها، مروي ذلك عن بعض السلف، كذا في «التجنيس والمزيد»، (أو) يقول: (ما شاء الله) كان، وما لم يشاً الله لم يكن، (عند قول المؤذن) في أذان الفجر: (الصلوة خير من النوم)، لما ذكرناه، تحاشياً عما يشبه الاستهزاء.

نتيه: اختلفت عبارة أئمتنا رحمةهم الله في حكم الإجابة، صرح بالوجوب في «البدائع»، قال: الواجب على السامعين عند الأذان الإجابة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أَرْبَعٌ مِنَ الْجَفَاءِ: مَنْ بَأْلَ قَائِمًا، وَمَنْ سَمَّحَ جَهَنَّمَ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَمَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ وَلَمْ يُجِبْ، وَمَنْ سَمِعَ ذِكْرِي وَلَمْ يُصْلِ عَلَيْهِ^(١)». انتهى. وقال الكمال: ظاهر «الخلاصة» و«الفتاوى» و«التحفة» وجوبها [١٩٩]. وقال الحلوي في الإجابة بالقدم، ولو أجب بلسانه، ولم يمش، لا يكون مجيباً، ولو كان في المسجد، فليس عليه أن يحيب باللسان، حاصله في وجوب الإجابة باللسان، وبه صرح جماعة، وأنه مستحب، قالوا: إن قال نال الثواب الموعود، وإن لم يبنل، [اما]^[١] إنه يأثم، أو يكره فلا. انتهى.

قلت: ومنهم صاحب «الهدایة»، قال في «التجنيس والمزيد»: ويستحب لمن سمع الأذان أن يقول مثل ما يقول المؤذن، لقوله عليه السلام: «مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤْذِنُ، غَيْرُهُ». انتهى. ثم قال الكمال رحمة الله: وفي «التجنيس» لا يكره الكلام [١٩٠] عند الأذان بالإجماع، استدلاً بأختلاف أصحابنا في كراهة الكلام في أذان الخطبة يوم الجمعة، فإن أبا حنيفة رحمة الله، إنما قال بالكرامية، لأنه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة، فكان هذا اتفاقاً على أنه لا يكره الكلام في غير هذه الجائزة، كذا ذكر شمس الأئمة السرخيسي فيما قرؤوا عليه. انتهى. ثم عقبه الكمال بقوله: لكن ظاهر الأمر في قوله ﷺ: «إِذَا سِمِعْتُمُ الْمُؤْذِنَ، فَقُولُوا مِثْل

(١) تقدم تخریجه.

(١) العبارة في م عنه بدل عنها.

دَعَا بِالْوَسِيلَةِ، فَيَقُولُ : «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ أَتَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَالْفَضِيلَةَ، وَابْنَتَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ».

ما يُقُولُ الوجوب، إذ لا تظهر قرينة تصرفه عنه، بل ربما يظهر استنكار تركه، لأنّه يشبه عدم الالتفات إليه والتشاغل عنه. انتهى. إلا إذا أجب بالفعل، كما بحثه العلامة الشيخ علي المقدسي^(١) رحمه الله، ثم قال الكمال: وفي «التحفة» ينبغي أن لا يتكلم، ولا يستغله بشيء حال الأذان والإقامة. وفي «النهاية»: يجب عليهم الإجابة لقوله عليه السلام: «أَرَيْتَ مِنَ الْجَفَاءِ»^(٢) ومن جملتها «أَزَّ مَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ أَوِ الْإِقَامَةَ لَمْ يُجِبْ» انتهى. وهو غير صريح في إجابة اللسان [٩٩/ب]، إذ يجوز كون المراد الإجابة بالإتيان إلى الصلاة، إلاّ لكان جواب الإقامة واجباً، ولم يعلم فيه عنهم إلا أنه مستحب، والله أعلم.

قلت: إلا أن الإقامة لم تذكر في الحديث على ما قدمناه عن «البدائع»، فيكون صريحاً في الإجابة باللسان. وحاصل كلام الكمال: الميل إلى القول بوجوب الإجابة.

(ثم دعا بالوسيلة) بعد صلاته على النبي عليه السلام عقب الإجابة، لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهم: «عَنْهُ عليه السلام : إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤْذِنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُوْا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُوْا لِي الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَثَلَّةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَثْبَتِنِي إِلَيْهِ مُؤْمِنٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ ، حَلَّتْ لَهُ السَّفَاعَةُ»^(٣) رواه مسلم وغيره.

ثم بين كيفية الدعاء بقوله: (فيقول) كما رواه جابر رضي الله عنه، «عَنِ الثَّبِيْرِ عليه السلام : مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، أَتَ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْنَتَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤). رواه البخاري

(١) هو علي بن محمد بن علي من ولد سعد بن عبادة الخزرجي نور الدين، ابن غانم، أحد أكابر الحنفية في عصره، ولد سنة عشرين وتسعمائة للهجرة، أصله من بيت المقدس ومولده وموته في القاهرة سنة أربع وألف للهجرة، من آثاره: الرمز في شرح نظم الكتز - خ - نظم الكتز في فقه الحنفية - نور الشمعة في أحكام الجمعة - بغية المرتاد في تصحيح الضاد - حاشية على القاموس . ١. هـ. الأعلام (١٢/٥)، ومعجم المؤلفين (٧/١٩٥).

(٢) تقدم تخریج.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: من استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه... (٢٨٨)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٣)، والنسائي، كتاب الصلاة، باب: باب: الصلاة على النبي عليه السلام بعد الأذان (٢٥/٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: الدعاء عند الأذان (٦١٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع الإقامة (٥٢٩)، والترمذى في كتاب المناقب عن رسول الله عليه السلام، باب: في فضل النبي عليه السلام (٣٦١٢). والنسائي، كتاب الأذان، باب: الدعاء عند الأذان (٢٦/٢).

وغيره والبيهقي، وزاد في آخره: «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ [٩٠/ب] الْمِنْعَادَ». وعن عائشة: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤْذِنَ: وَأَنَا أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيَتِ بِاللَّهِ رَبِّنَا، وَبِالإِسْلَامِ دِينَنَا، وَبِمُحَمَّدٍ رَّسِّيًّا وَرَسُولاً، غَفَرَ لَهُ ذُنُوبُهُ»^(١) رواه مسلم والترمذى. «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْذِنَ [١٠٠/١] يَفْضُلُونَا»^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُلْ كَمَا يَقُولُونَ، فَإِذَا أَنْتُمْ تُغْطِهُ»^(٣) رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه، ورواه الطبراني في الأوسط، والإمام أحمد عنه عائشة: «مَنْ قَالَ حِينَ يَنْادِي الْمُؤْذِنُ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْرَةِ الْقَائِمَةِ، وَالصَّلَاةِ التَّافِعَةِ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَارْضِنِ عَنِي رَضِيَ لَا سُخْطَ بَعْدَهُ، اسْتَجِبْ لَهُ [لَهُ] دَعْوَتَهُ»^(٤). وله في الكبير: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَقَالَ: أَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَبَلِّغْ دَرَجَةَ الرَّوْسِيَّةِ عِنْدَكَ، وَاجْعَلْنَا فِي شَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَجَبَّثْ لَهُ الشَّفَاعَةَ»^(٥). والحديث في هذا الباب كثير، والقصد الحث على الخير وإبلاغ حديث رسول الله عائشة لأمنته لنيل ما ترجاه لهم عائشة، بذلك رزقنا الله^(٦) تقواه في جميع الأحوال بفضله ورحمته، كما سأله الكمال «فتح القدير».

تنبيه: المؤذن يدعو بالوسيلة كغيره لتحصل له الفضيلة.

وروى أبو داود بإسناده إلى النبي عائشة: «أَنْ يَلْأَلِ أَخْذَ فِي الْإِقَامَةِ [فَلَمَّا قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَمَهَا، وَقَالَ فِي سَائرِ الْإِقَامَةِ] كَتَخُوا حَدِيثُ عُمَرَ فِي الْأَذَانِ، وَفِيهِ الْحَوْفَةُ عِنْدَ الْحَيْنَعَةِ»^(٧) وهذا يتأتى عند أبي يوسف، وإن فعد أبي حنيفة يكون

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٦)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٥)، والترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء (٢١٠)، والنسائي، كتاب الصلاة، باب: الدعاء عند الأذان (٢٦٤).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: ما يقول إذا سمع المؤذن (١٥٢٤)، والبيهقي في سننه في كتاب ابن حبان الصلاة، باب: الدعاء بين الأذان والإقامة (١/٤١٠). والنسائي في كتاب عمل اليوم والليلة (٤٤)، وأحمد في مستنه (١٧٢/٢).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ «الصلاحة القائمة» (١٩٦/١)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ أحمد (١/٣٢).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٥٥٤/١٢).

(٥) وهي قول المؤذن حتى على الصلاة، حتى على الفلاح.

(٦) العبارة في م يفضلوننا بدل يفضلوننا.

(٧) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٨) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب والله أعلم.

الإمام عند الحيعة أخذ في الشروع في الصلاة. وقال صاحب «المجمع»: قول أبي يوسف أعدل، وهو كما قال. كذا بخط شيخ أستاذ العلامة المقدسي. رحمهم الله.

فائدة جليلة: قوله ﷺ: «ثُمَّ سَلُوا لِيَ الرَّوْسِيلَةَ [١٠٠/٢] فَأَنَّهَا مَنْزَلَةُ فِي الْجَنَّةِ»^(١) الحديث، اعلم وفقنا الله وإياك أن من هذه المنزلة تتفرع جميع الجنات، وهي في جنة عدن دار المقام، ولها شعبة في كل جنة من الجنان، ومن تلك الشعبة يظهر محمد ﷺ لأهل تلك الجنة، وهي في كل جنة أعظم منزلة فيها، أو ما منزلته ﷺ يوم الزور الأعظم على اليدين من حيث التجلّى، ومنزلته يوم [١٩١] القيامة بين يدي الحكم العدل لتنفيذ الأوامر الإلهية والأحكام في [العلم]^(٢)، فالكل عنده يأخذ في ذلك الموطن [١٠١/١]، وهو وجه كله يرى من جميع جهاته، وله من كل جانب إعلام عن الله، يفهم عنه، يرون له لساناً، ويسمعونه صوتاً وحرفاً فاعلم ذلك. كذا في تفسير الحديث بلسان القوم، نقلته مختصراً من خط مؤلفه شيخ أستاذى، طريقة العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراوى^(٣)، عن شيخه العارف بالله، سيدى علي الخواص أعاد الله علينا من بركاتهما، ومددهما، ونقلته أيضاً ضمن رسالة سميتها: إكرام أولي الألباب بشريف الخطاب^(٤).

(١) تقدم تخرّجه.

(٢) هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، نسبة إلى محمد بن الحنفية، الشعراوى، ولد سنة ثمان وسبعين وثمانمائة للهجرة، من علماء المتصوفة، وتوفي في القاهرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة للهجرة، من آثاره: الأوجبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية. أدب القضاة - إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين - الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية - وغيرها كثيرة.

(٣) وهي للشيخ حسن بن عمار الشربلي، مؤلف هذا الكتاب، المتوفى سنة سبع وستين وألف للهجرة. ١.هـ. هدية العارفين (٢٩٣/١).

(٤) العبارة في م العلم بدل العالم.

باب شروط الصلاة وأركانها

ما تتوقف صحة الصلاة عليه:

باب شروط الصلاة وأركانها

جمع بينهما، وإن أفردوا كلاً بباب على حدة، لأن المقصود علم جميعها لتصحيح الصلاة، فكان الجمع بينهما أظهر في المراد للتبيّن إلى ما تصح به، وفي نسخة شرائط كما عبر به الفقيه أبو الليث، وصاحب «منية المصلي». وقال شارحها: شرائط جمع شريطة، بمعنى الشرط. انتهى.

وكذا في «شرح الكنز للديري»، الشريطة في معنى الشرط، وجمعها شرائط، وبه يعلم الجواب عن كلام صاحب «البحر» في هذا محل. انتهى.

والشروط جمع شرط، بسكن الراء، والأشرات جمع شرط بفتحها، وهما العلامة، والمستعمل في لسان الفقهاء الشروط دون الأشراط. والشرط في اللغة العلامة الازمة، ومنه أشراط الساعة، أي: علامتها الازمة. وفي الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشيء، وهو خارج عن ماهية الشيء. كذا في «غاية البيان». وقال فخر الإسلام: هو اسم لما يتعلّق به الوجود، دون الوجوب. وقيل: ما يسبقه العلة وجوداً، ولا تعمل إلى وجود الشرط. وقد اختلف في تقسيمه، فجعل أبو زيد أقسامه أربعة، وفخر الإسلام البزدوي خمسة، وشمس الأئمة السرخي ستة، وبعض [١٠١ ب] المحققين إلى قسمين: حقيقة، ومجاز. فالحقيقة ما توجد العلة عند وجوده، أو ما يتوقف المؤثر على وجوده في ثبوت الحكم، والمجاز ما عداه، وبقية الأقسام بحسب المجاز لا بحسب الحقيقة. والأركان جمع ركن، وهو في اللغة: الجانب الأقوى **﴿أَوْ أَقِوى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾** [هود: ٨٠] أي: عز ومنعة، وفي الاصطلاح: الجزء الذاتي التي [٩١ ب] تتركب الماهية منه ومن غيره، ويقال: ما يقوم به الشيء وهو جزء داخل ماهية الشيء، والغرض يجوز إطلاقه على الشرط والركن جمِيعاً ثم الشرط على ثلاثة أنواع: عقلية، كالقدوم للنجار، وشرعية، كالطهارة للصلاحة، وجعلية، كالدخول المتعلق به التلاق. وفي «المبسوط»: حد الشرط، ما يشترط دوامه من أول الصلاة إلى آخرها، كالطهارة، وستر العورة. وحد الركن، ما لا يدوم من أول الصلاة إلى آخرها، بل ينقضي بالشروع في ركن آخر كالقيام والقراءة، كل منهما ينقضي بالركوع، والركوع بالانتقال إلى السجود. والشروط الستة شروط جواز، لا شروط وجود وشرط الوجود القدرة المتصلة بالفعل. وفي هذا الباب شروط

لَا بُدَّ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ مِنْ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ شَيْئاً: الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَطَهَارَةُ الْجَسَدِ
وَالثُّوْبُ، وَالْمَكَانُ،

متقدمة قبل الدخول في الصلاة، ومنها: التحريمة، وشروط متوسطة، كترتيب الأركان، فيما لم يشرع مكرراً. وقد اتبعت هذه الطريقة تسهيلاً على المتعلم، وإن نظر في تقيد القدوري الشروط بقوله التي تقدمها، بأنه ليس من الشروط ما لا يكون مقدماً. وشروط الخروج والبقاء على الصحة، ليسا شرطين للصلاحة، بل لأمر آخر، وهو الخروج والبقاء على الصحة، فلا يرد علينا، لأننا قيدنا بما يميز كلأ عن غيره فيما سيأتي، وقال في «البدريّة»: هذا القيد، أي: قيد القدوري، قصدي لا [إنقالي]^(١)، لأن ذكر في باب شروط الصلاة الشروط المتقدمة دون الشروط المتوسطة، كترتيب الأركان فيما لم يشرع مكرراً [٢٠٠] انتهى.

فلذا قلت: (لا بد لصحة الصلاة من وجود سبعة وعشرين شيئاً) من المصلي، والشيء يصدق بالركن وبالشرط الذي لا بد منه لصحة الشرع في الصلاة، وبما هو شرط لبقائهما على الصحة، وقد بيناه فيما سيأتي^(١) مفصلاً، وكلها فروض، وحصرناها بهذا العدد تقريراً لا تحقيقاً، لأنه يزيد عليها، واقتصر بعضهم على ذكر الشروط الستة والأركان، فيه قصور عن الفرض.

(الطهارة من الحديث) الأصغر والأكبر والحبض والنفاس، لآية الطهارة، وقوله وَلَا يَرْجِعُونَ: «مفتاح الصلاة الطهور»^(٢). وتقدم [١٩٢] صفة التطهر وشرطه والحدث لغة: الشيء الحادث، وشرعاً: ماهية شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية وصول المزيل لها، وقدم الشروط لأنها لا تسقط بحال، ولا يرد مسألة مقطوع اليدين والرجلين ومجروح الوجه، أن يصلى بلا طهارة، لأنه نادر، ولا حكم له، ولا يرد الوقت، لأنه من الشروط التكليفية، فلا يكلف بالمخروض إلا بوجوهه والاستقبال للحائف ونحوه جهة قدرته، فلم يسقط الاستقبال في الجملة، ويفترض (طهارة الجسد، ويفترض طهارة الثوب، وطهارة المكان) الذي يصلى عليه، فلو بسط شيئاً رقيقاً على موضع نجس، جاف وصلى عليه، إن كان بحال يصلح ساتراً للعورة، تجزر الصلاة، وإن كانت النجاسة رطبة، فالقى عليها لبدأ أو ثوباً، وصلى إن كان ثوباً، يمكن

(١) انظر صفحة: (٢٦٦).

(٢) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها (٢٣٨/٢)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: فرض الوضوء (٦١)، والدارمي في سنته في كتاب الطهارة، باب: مفتاح الصلاة الطهور (١/١٩١)، والدارقطنى في باب: مفتاح الصلاة الطهور (١/٣٥٩)، وذكره الهيثمى في مجمع الزوائد (٢/١٠٤).

(١) العبارة في م اتفاقي بدل إنقالي.

من نجس غير مغفُّ عنه، حتى موضع القدمين، واليدين، والركبتين، والجبهة على الأصل.

أن يجعل من ثخنه ثوباً، يجوز عند محمد، وإن كان لا يمكن، لا يجوز. وقال الحلواني: لا يجوز حتى يلقي على هذا الطرف [١] الآخر، فيصير بمنزلة ثوبين، وإن كبسها بالتراب الطاهر، فلم يوجد ريح النجاسة، جازت الصلاة عليها وإذا صلى في خيمة، وصار سقفها على رأسه ل تمام قيامه، جاز إن كانت طاهرة، وإلا فلا، ولو كان في يده جبل مربوط بنجاسة، إن سقط على الأرض، ولم [٢] يتحرك بحركته، صحت صلاته، وإن كان يتحرك بحركته، لا يصح باتصاله به، كالعمامة التي ألقى طرفها النجس، وأبقى الطاهر على رأسه. وسنذكره^(١). والصبي إذا جلس في حجر المصلي، وهو يستمسك وبه نجاسة كثيرة على بدنـه أو ثوبـه، أو جلس طير متجلس على رأس المصلي، جازت صلاته، إذا لم ينفصل إليه من النجاسة ما لا يعفي عنه، لأن الشرط خلو الجسد والثوب والمكان (من نجس غير معفو عنه)، وتقدم بيانه (حتى) أنه يشترط طهارة (موضع القدمين) فلو وضع واحدة منها على نجس مانع، لا تصح صلاته على الأصح، لأن فرض القيام تأدى بهما مع استصحاب النجاسة، فلا تصح الصلاة، وإن وضع واحدة فقط على طهارة، ورفع الأخرى، تأدى بها الفرض، فصحت الصلاة، وكـره لـترك وضع الأخرى، وإن كان تحت كل واحد أقل من قدر [٣] الدرهم، وإذا جمع زاد عليه، لا تصح في الأصح، لأن القيام يضاف إليـهما فـانعدـم للـنجـاسـةـ المـانـعـةـ، وإن افتتح الصلاة على مكان طاهر، ثم انتقل على مكان نجس، ولم يـمـكـثـ مـقـدـارـ رـكـنـ، صـحـتـ صـلـاتـهـ اـنـفـاقـاـ، لأنـ المـكـثـ الـيـسـيرـ عـلـىـ النـجـسـ الـكـثـيرـ، كـالـمـكـثـ الـكـثـيرـ مـعـ النـجـسـ الـقـلـيلـ معـفـوـ عـنـهـ، وإنـ مـكـثـ عـلـىـ مـقـدـارـ رـكـنـ مـنـ غـيرـ أـدـائـهـ فـسـدـتـ، عـنـدـ أـبـيـ يـوسـفـ. وـقـالـ مـحـمـدـ: جـازـتـ، وـالـمـخـتـارـ قـولـ أـبـيـ يـوسـفـ، اـحـتـيـاطـاـ كـمـاـ لـوـ أـدـىـ رـكـنـاـ مـعـ الـمـكـثـ وـحـكـمـ الـانـكـشـافـ كذلكـ. (وـ) يـشـتـرـطـ طـهـارـةـ مـوـضـعـ (الـيـدـيـنـ وـمـوـضـعـ الرـكـبـتـيـنـ) عـلـىـ الصـحـيـحـ. وـاـخـتـارـهـ الـفـقـيـهـ أـبـوـ الـلـيـثـ، لـافـتـرـاضـ السـجـودـ عـلـىـ سـبـعـةـ أـعـظـمـ، وـالـوـضـعـ عـلـىـ النـجـاسـةـ كـلـاـ وـضـعـ، فـكـأـهـ لـمـ يـسـجـدـ، فـفـتـسـدـ، وـحـكـمـ الـوـاحـدـةـ مـنـهـاـ كـحـكـمـ إـحـدـىـ الرـجـلـيـنـ. وـمـاـ قـيلـ مـنـ عـدـمـ اـفـتـرـاضـ طـهـارـةـ مـوـضـعـهـاـ يـنـكـرـهـ الـفـقـيـهـ أـبـوـ الـلـيـثـ، وـعـلـيـهـ بـنـيـ وـجـبـ وـضـعـ الرـكـبـتـيـنـ فـيـ السـجـودـ. وـرـوـاـيـةـ جـواـزـ الصـلاـةـ مـعـ [٤] نـجـاسـةـ مـوـضـعـ الـكـفـيـنـ وـالـرـكـبـتـيـنـ شـاذـةـ، (وـ) يـشـتـرـطـ طـهـارـةـ مـوـضـعـ (الـجـبـهـةـ عـلـىـ الـأـصـحـ) مـنـ الـرـوـاـيـتـيـنـ عـنـ أـبـيـ حـنـيفـةـ، وـهـوـ قـولـهـماـ لـيـتـحـقـقـ السـجـودـ عـلـىـهـاـ، لـأـنـ الـفـرـضـ

(١) انظر صفحة: (٢٥٤).

(٢) ما بين معقوتين زيادة في م.

وإن كان يتأدي بمقدار الأرببة على القول المرجوح، ولكن إذا وضع الجبهة مع الأرببة يقع الكل فرضاً، كما إذا طول القراءة على القدر المفروض، وينعدم السجود بالوضع على المكان النجس، ولا يصح ولو أعاده، على ظاهر الرواية. روي عن أبي يوسف جوازها، إن أعاده على ظاهر، وإن كان موضع أنفه نجساً وموضع جبهته ظاهراً كباقي الموضع، صحت صلاته، بالاتفاق، كأنه اقتصر على الجبهة، وموضع الأنف أقل من قدر الدرهم، فلم يضر اتصاله بالنجس، والأصل في لزوم تطهير الثوب قوله تعالى: ﴿وَتَابَكَ فَطَهَرَ﴾ [المدثر: ٤] وإذا لزم التطهير في الثوب، لزم في البدن والمكان بطريق الأولى، لأنهما ألزم للمصلحي من الثوب، إذ لا وجود للصلة بدون مكان، كما في صلاة العاري، فالوارد في الثوب عبارة وارده في البدن والمكان دلالة، لأن الصلة مناجاة مع الرب عز وعلا فيجب أن يكون [١٠٣] المصلي على أحسن الأحوال وذا في طهارته وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان، ولو صلى على مكان ظاهر، إلا أنه إذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة لا تلوث ثيابه، جازت صلاته. وسنذكر^(١) تفارييعه إن شاء الله تعالى. (و) يشترط (ستر العورة)، وسنذكر حقيقتها، وكان سترها فرضاً للإجماع عليه في الصلاة، ولو كان في بيت مظلم، ول الحديث عائشة «وَلَا يَقْبِلُ اللَّهُ صَلَوةً حَانِثِينَ إِلَّا بِجَمَارٍ»^(٢) وصححه الحاكم. والساتر هو الذي لا يرى ما تحته فالثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا يكون ساتراً، وفي التجنيس امرأة صلت، وعليها ثوب رقيق، يصف ما تحته، لا يجوز صلاتها لأنها [١٠٣] بمنزلة العارية. قال عليه السلام: «لَعْنَ اللَّهِ الْكَائِنَيَاتِ الْغَارِيَاتِ»^(٣) أراد به ما ذكرنا. انتهى.

والشرط الستر من الجوانب حتى لو صلى في قميص محلول الجيب، فرأى منه عورته حال الركوع، جازت صلاته، على الصحيح. أشار بقوله: «وَلَا يضر نظرها من جهة لأنه غير كاشف عورته، وروى ابن شجاع نصاً عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، أنه لو كان محلول الجيب فنظر إلى عورة نفسه، لا تفسد صلاته. وهو قول عامتهم، لأنها ليست عورة في حق نفسه لأنه يحل له مسها والنظر إليها. وشرط بعض المشايخ ستر عورته عن نفسه، حتى لو كان بحال لو نظر إليها من زيقه رآها فسدت صلاته، ولذا قيل: إن كانت لحيته كثيفة وستر بها زيقه،

(١) انظر صفحة: (٢٤٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة، باب: إذا حاضرت الجارية لم تصل إلا بخمار (٦٥٥)، والترمذى في كتاب الصلاة، باب: لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار (٣٧٧)، والبيهقي (٢٢٣/٢)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: ذكر الزجر عن أن تصلي الحرة البالغة من غير خمار يكون على رأسها (٤/١٧١١).

(٣) لم أعن عليه.

صحت، وإن فلا (و) لا يضر لو تخلف أحد النظر، فرأها من (أسفل ذيله)، لأن سترا العورة على وجه لا يمكن الغير النظر إليها، إذا تخلف مما يؤدي إلى الحرج، ولو لم يوجد إلا ثوباً حريراً صلى فيه، وإن وجد غيره، صحت أيضاً، لكن كره لبسه بلا ضرورة كالمحضوب، وأرض الغير، كما سندكره^(١)، والأفضل أن يلبس أحسن ثيابه عند أداء الصلاة، رعاية للفظ الزيينة المذكورة بقوله تعالى: «خُذُوا زِينَةً عَنَّهُ كُلُّ مَسْجِدٍ» [الأعراف: ٣١] وفيه استعاراتان، أحدهما: إطلاق اسم الحال على المحل، وهو زينتكم، والثانية: إطلاق المحل على الحال، وهو عند كل مسجد، والمستحب أن يصلى في ثلاثة أثواب، قميص وإزار وعمامة، وقال الزيلعي: والأفضل أن يصلى في ثوبين، لقوله عليه السلام: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبًا، فَلْيُصْلِلْ فِيهِمَا»^(٢) يعني مع العمامة، لأنه يكره مكشوف الرأس إلا للتذلل، كما سندكره^(٣) إن شاء الله تعالى. وقال في «الاختيار» و«شرح المختار»^(٤): ويكره أن يصلى [٩٣/ب] في السراويل وحده، لما رُويَ أَنَّ الشَّيْءَ كَلَّتْ نَهَى أَنْ يُصْلِلَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى عَاقِبَتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ^(٥) [١٠٤/١]. قال أبو حنيفة: الصلاة في السراويل تشبه فعل أهل الجفاء، وفي الثوب يتتشبه به أبعد من الجفاء وفي قميص ورداء إعادة الناس. انتهى.

ويفترض (استقبال القبلة) الاستقبال من قبلت الماشية الوادي، بمعنى قابلته، وليس السين فيه للطلب، لأن طلب المقابلة ليس هو الشرط، بل الشرط المقصود بالذات المقابلة، فهو بمعنى فعل، كاستمر واستقر. والقبلة في الأصل الحالة التي يقابل الشيء عليها غيره، كالجلسة للحالة التي يجلس عليها، وقد صارت الآن كالعلم للجهة التي تستقبل في الصلاة، وسميت بذلك لأن الناس يقابلونها في صلاتهم، وتقابلهم، وهو شرط بالكتاب والسنة والإجماع، عند القدرة والأمن، لقوله تعالى: «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْعَرَائِمِ» [البقرة: ١٤٤] أي: نحوه، «وَحِينَما كُنْتُمْ فَوْلَوْا وَجْهَكُمْ شَطَرَ» [البقرة: ٦٣٥] قيل: المراد به الحرم كله وقيل: المراد به المسجد الكبير الذي فيه الكعبة، والصحيح أن المراد به الكعبة، فهي القبلة

(١) انظر صفحة (٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقاً تيز به (٦٣٥/١)، والمتقدى الهندي في كنزه (١٩١٣٢).

(٣) انظر صفحة: (٣٧٨).

(٤) هو لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي المتوفى ستة ثلاث وثمانين وستمائة للهجرة، وهو من فروع الحنفية. ا.هـ. كشف الظنون (١٦٢٢/٢).

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣٧٦/١).

كما يدل عليه عامة الأحاديث، منها ما في صحيح مسلم: صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ستة عشرة شهراً، ثم صرفا نحو الكعبة^(١)، وقوله ﷺ «للمسيء صلاتة» ثم استقبل القبلة، وكبر^(٢). رواه مسلم. وانعقد الإجماع عليه. وفي «عمدة الفتاوى»: إذا رفعت الكعبة عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة، ففي تلك الساعة جازت صلاة المتجهين إلى أرضها، وإذا نوي بناء الكعبة، لا يجوز إلا أن يربد بالبناء جهة الكعبة كما سند ذكره^(٣). وقال الكمال: فإن نوي المحراب، لا يجوز، (فللمكى المشاهد) للكعبة (فرضه إصابة عينها)، اتفاقاً، لقدرته عليها يقيناً، (و) الفرض (لغير المشاهد) سواء كان بمكة أو غيرها إصابة (جهتها)، أي: الكعبة^[و]^(٤)، هو الصحيح، كذا في «الهداية»، وقوله في الصحيح، احترازاً عن قول أبي عبد الله الجرجاني^(٥) يشرط إصابة عينها للكل، المشاهد وغيره، كما في «الدرایة»، وجه الصحيح قوله ﷺ: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»^(٦) رواه [١٠٤] الترمذى. وقال: حسن صحيح. كذا في «البرهان»، وثمرة الاختلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة فعلى قول الجرجاني: يشرط لا نية عينها في وسعه، وعلى قول العامة لا يشرط، لأن إصابة عينها ليس في وسع الغائب، وإن أمكن بعيداً، لكن فيه حرج [١٩٤] عظيم، وهو مدفوع شرعاً وفي «المجتبى» عن الفضلي: ينوي الكعبة مع استقبال القبلة. قال صاحب «الدرایة»^(٧): قلت: وهذا أحوط. انتهى.

وقال قاضي خان قال بعضهم: إن كان يصلى إلى المحراب لا يشرط، وإن كان يصلى في الصحراء يشرط، فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة، جاز انتهى.
وفي «مجمع الروايات»: وينوي البقعة، فإن نوى بناء الكعبة لا يجزئه، لأن الكعبة اسم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (٥٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في الأذان، باب: الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان (٣٩٧).

(٣) انظر الصفحة (٢٢١).

(٤) هو محمد بن يحيى بن مهدي، أبو عبد الله، الجرجاني: فقيه من أعلام الحنفية من أهل جرجان سكن بغداد ونفقه عليه أبو الحسين القدوسي، وأحمد بن محمد الناطفي وغيرهما، توفي سنة سبع وتسعين وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: ترجيح مذهب أبي حنيفة - القول المنصور في زيارة سيد القبور. ١. هـ. الفوائد البهية (٢٠٢)، والجوامر المضية (٣٩٧/٣)، الأعلام (١٣٦/٧).

(٥) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة، باب: من طلب باحتياده القبلة (٩/١).

(٦) الشيخ الإمام أبو عبد الله بن مباركشاه بن محمد. الملقب بمعين الهرمي. ١. هـ. كشف الظنون (٢٠٣٨/٢).

(٧) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

للعرصة، لا للبناء، إلا أن ي يريد بالبناء جهة الكعبة، فيجوز، ونظيره لو نوى مقام إبراهيم عليه السلام ولم يبنو الكعبة، إن كان قد أتى مكة، لم يجزئه، وإن لم يأت مكة. وعنده أن المقام والبيت واحد أجزاء، لأنه قد نوى البيت. قال في فتاوى صاحب «الواقعات»^(۱): نية القبلة ليست بشرط، والتوجه إليها يعنيه عن النية، هو الأصح، انتهى.

وقال الإمام قوام الدين الكاكي صاحب «معراج الدراء»^(۲): قال شيخي العلامة رحمة الله: جهة الكعبة هي الجهة التي إذا توجه إليها الإنسان يكون مسامتاً للكعبة أو لهوائها، تحقيقاً أو تقرباً، ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارأ على الكعبة، أو هوائها، ومعنى التقريب أن يكون ذلك منحرفاً عن الكعبة أو هوائها انحرافاً لا تزول به المقابلة الكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامتاً لها أو لهوائها، وبيانه أن مقابلة الشيء بالشيء إذا وقعت في مسافة قريبة، تزول بانتقال قليل من اليمين أو الشمال مناسب لتلك المسافة، وإذا وقعت في مسافة [١٠٠/١] بعيدة لا تزول بمثل ذلك الانتقال، بل بانتقال مناسب لذلك بعد، فإن إنساناً لو قابل إنساناً في مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة مفرطاً، تحقق المقابلة إليها في مواضع كثيرة في مسافة بعيدة، فإنما لو فرضنا خطأ من تلقاء وجه مستقبل الكعبة على التحقيق في هذه البلاد، ثم فرضنا خطأ آخر يقطع ذلك الخط على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل وشماله، لا تزول تلك المقابلة والتوجه [٩٤/ب]

بالانتقال إلى اليمين والشمال عن ذلك الخط بفراسخ كثيرة، ولذلك وضع العلماء قبلة بلاد متقاربة على سمت واحد. انتهى.

وإذا علمت ما ذكرناه، فالغرض لغير المشاهدإصابة جهتها، (ولو) كان غير المشاهد بمكة، وحال بيته وبين الكعبة بناء أو جبل (على الصحيح). قال في «معراج الدراء»: ولمن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالأبنية، فالأصح أن حكمه حكم الغائب،

(۱) وهي فتاوى حسام الدين عمر بن عبد العزيز ابن مازة الشهير، المعروفة سنة ست وثلاثين وخمسماة للهجرة، وهو غير واقعاته ذكره ابن طولون، وقال: إن الشيخ نجم الدين يوسف بن أحمد الخاصي - رتبها - كما رتب واقعاته. ذكره تقي الدين. ۱. هـ. كشف الظنون (٢/١٢٢٢).

(۲) للإمام قوام الدين محمد بن محمد البخاري الكاكي المعروف سنة تسع وأربعين وسبعين للهجرة، وسماه معراج الدراء إلى شرح الهدایة. ۱. هـ. كشف الظنون (٢/٢٠٣٣).

ولو كان الحال أصلياً كالجبل فله أن يجتهد، والأولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاة إلى الكعبة يقيناً. انتهى.

وذكر الزندويستي^(١) رحمة الله في نظمه، أن الكعبة قبلة من يصلى في المسجد الحرام، والمسجد الحرام قبلة أهل مكة لمن يصلى بيته أو في البطحاء، ومكة قبلة أهل الحرم، والحرم قبلة أهل العالم، قال صاحب «الهداية» في «التجنيس والمزيد»: وهذا يشير إلى أن من كان بمعاينة الكعبة فالشرط إصابة عينها، ومن لم يكن بمعاينتها فالشرط إصابة جهتها، وهو المختار. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز البخاري^(٢): هذا على التقريب [١٠٠ بـ١٠٠]، وإلا فالتحقيق أنَّ الكعبة قبلة العالم. انتهى.

وقال الكمال بن الهمام: وعندى في جواز التحرى [مع][١١] إمكان صعوده، أي: صعود المكي الجبل بإشكال، لأن المصير، إلى الدليل الظني، وترك القاطع [مع][١]، إمكانه لا يجوز، وما أقرب قوله في الكتاب والاستخار فرق التحرى، فإذا امتنع المصير إلى الظني، لإمكان ظني أقوى منه، فكيف بترك اليقين مع إمكانه للظن، انتهى.

قوله في «مجمع الروايات»، قال في «الكافي»: فمن كان بمكة فرضه إصابة عينها إجماعاً يمكن حمله على ما إذا كان مشاهداً وإلا فكيف الإجماع مع ما ذكرناه ولكن تفريغه، بقوله: حتى لو صلى في بيته، فينبغي أن يصلى بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة، يدافعه لقوله بخلاف الآفاقي، قال الزاهدي: وفرض الغائب جهة الكعبة. انتهى. وقد فاز من حاز هذا البسط، إذ لا يمل.

(و) يشترط (الوقت)، وهو مختص بالفرائض، كما تقدم، ودخوله شرط لصحة أداء الصلاة، لا وجود جميعه، والأصل في اشتراطه [١٩٥][١] قوله تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى

(١) هو يحيى بن علي الزندويستي كان إماماً فقيهاً ورعاً، أخذ عن محمد بن إبراهيم الميداني، من آثاره: (النظم في الفقه) الروضة وضبط اسمه في الكشف، فقال: روضة العلماء للشيخ أبي علي حسين بن يحيى الزندويستي الحنفي، وقد يقال: الزندويستي. ١. هـ. الفوائد البهية (٢٢٥)، والجواهر (٤/٢٢٢)، كشف الظنون (١٩٢٨/١) (٢/١٩٦٤).

(٢) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري: فقيه حنفي من علماء الأصول، من أهل بخاري، توفي سنة ثلاثين وسبعين للهجرة، من آثاره: شرح أصول البزدوي سنه كشف الأسرار وشرح المنتخب الحسامي للأحسكي. ١. هـ. الفوائد البهية (٩٤)، الجواهر المضية (١/٣١٧)، والأعلام (٤/١٣).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م .
(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب.

المُؤْمِنَينَ كِتَبًا مَوْقُوتًا [النساء: ١٠٣] وتقديم الكلام عليه.

تنبيه: قد ترك ذكر الوقت في باب شروط العسالة في عدة من المعتمdas كالقدوري و«المختار» و«الهداية» و«الكتنز»، مع ذكرهم إياه في ابتداء كتاب الصلاة، وكان ينبغي لهم ذكره في باب الشروط، لأنه منها، وإن تقدم لهم بيان حقيقة الوقت في بيان مواقيت الصلاة، فيذكر هنا أيضاً لتنبيه المتعلم على أنه من جملة الشروط كما فعله الفقيه أبو الليث في مقدمته، وصاحب «منية المصلي» فيها.

(و) يشترط (اعتقاد دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة، لأنه إذا شك في دخوله، لم يكن جازماً فلا تصح صلاته. قال الكمال في مسألة من اشتبهت عليه القبلة، صلى الفرض وعندئذ أن الوقت لم يدخل، فظهر أنه [١/١٠٦] كان قد دخل، لا يجزئه، أنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي، وهو تحريه، فلا ينقلب جائزأً، إذا ظهر خلافه. انتهى. ومثله في «التبين» و«البحر» وفي قاضي خان في فضل وقت التراويح، ولو صلى المكتوبة، وعنده أنه قبل الوقت ثم ظهر أنه كان في الوقت، قالوا: لا يجوز، ويختلف عليه في دينه. انتهى.

(و) تشرط (النية)، وتقديم الكلام عليها في باب التيمم، وفي شرح «منية المصلي» أنها في اللغة مطلق القصد، وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له، والعبادات إنما شرعت لنيل رضى الله سبحانه وتعالى، ولا يكون ذلك إلا بأخلاق النية له، فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى، ليس غير، قال تعالى: «وَمَا أَمْرَوْا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْأَيْنَ» [البيت: ٥] انتهى.

وقال شيخ الإسلام الديري: النية هي الإرادة الجازمة، لأن النية في اللغة العزم، والعزم هو الإرادة الجازمة القاطعة، وقال الشيخ أبو سليمان الخطابي رحمه الله: معنى النية قصدك الشيء بقلبك، وتحريك الطلب منك. وقال القاضي البيضاوي رحمه الله: النية عبارة عن انباع قلبك نحو ما تراه موافقاً لفرض من جلب نفع أو دفع ضر، حالاً أو مالاً، والشرع خصصها بالإرادة للتوجه نحو الفعل ابتعاه لوجه الله تعالى، وامتنالاً لحكمه، والأصل في [٢/١٩٥] اشتراطها قوله عليه السلام: «الأعمال بالنيات»^(١) وباء للإلصاق، أي: صحة الأعمال أو ثوابها ملتصق

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر بلفظ «إنما الأعمال بالنيات»، في كتاب بده الروحي، باب: كيف بدأ الروحي إلى رسول الله عليه السلام، (١) ومسلم في كتاب الإمارة، باب: قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات» (٩٠٧)، والنسائي بلفظ «إنما الأعمال بالنية» في كتاب الطهارة، باب: النية في الوضوء (٧٥)، والبغوي في المصاصي في المقدمة برقم (١)، وأبن خزيمة (١٤٢).

بالنية، ولأن ابتداء الصلاة بالقيام، وهو يحتمل أن يكون عبادة وعادة، فلا بد من التمييز بينهما ليتحقق الإخلاص المأمور به، قال تعالى: ﴿فَوَمَا أُمِرْتُ إِلَّا لِيَتَبَدَّلُوا أَللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ﴾ [آلـبيـنـةـ: ٥] والخلوص لا يكون بلا إخلاص، وذا في جعله الله تعالى، وإنما يكون ذلك بالنية، انتهى.

وقال الكمال: هي، أي: النية، قصد الفعل. وإيراد صاحب «الهدایة» بقوله: والشرط أن يعلم بقلبه إلخ، الشرط في اعتباره ما علمه أي: صلاة هي، أي: التمييز في أصل كلامه النية الإرادة [١٠٦ بـ] لل فعل، وشرطها التعين للفرائض، وليس العلم النية، ولذا لو نوى الكفر غداً كفر للحال ولو علم الكفر، لا يكفر. انتهى.

وهو كما قال في «مجمع الروايات»: قال عبد الواحد: إذا علم، أي: صلاة يصلبي، قال محمد بن سلمة: هذا القدر نية وكذا في الصوم. والأصح أنه لا يكون نية، لأن النية غير العلم بها، ألا يرى أن من علم الكفر لا يكفر، ولو نواه يكفر، والمسافر إذا علم الإقامة لا يصير مقيناً، وإذا نواها يصير مقيناً، انتهى.

(و) يشترط (التحريمـة)، ولـيـس رـكـناً وـعـلـيـه عـامـةـ المـشـايـخـ، وـهـوـ الأـصـحـ، وـهـوـ أـصـحـ الروـايـتـيـنـ، وـقـوـلـ الـمـحـقـقـيـنـ مـنـ مـشـايـخـنـاـ: إـنـهـ شـرـطـ، وـالـتـحـرـيمـ جـعـلـ الشـئـ مـحـرـمـاـ، وـالـهـاءـ لـتـحـقـيقـ الـاسـمـيـةـ، كـذـاـ قـالـ الشـيـخـ الـإـمـامـ بـدـرـ الدـيـنـ^(١) رـحـمـهـ اللـهـ. اـنـتـهـىـ. إـذـ [الأـمـرـ]^(٢) بـهـاـ هـاـ هـاـ التـكـبـيرـةـ، أـوـ نـحـوـهـاـ مـنـ ذـكـرـ خـالـصـ اللـهـ، وـإـنـمـاـ اـخـتـصـتـ التـكـبـيرـةـ الـأـولـىـ بـهـذـاـ الـاسـمـ، لـأـنـ بـهـاـ تـحـرـيمـ الـأـشـيـاءـ الـمـبـاـحـةـ قـبـلـ الشـرـوـعـ بـخـلـافـ سـائـرـ التـكـبـيرـاتـ، وـتـبـثـتـ فـرـضـيـتـهاـ شـرـطـاـ كـانـتـ كـمـاـ قـلـنـاـ، أـوـ رـكـناـ كـمـاـ قـالـهـ مـحـمـدـ وـاخـتـارـهـ الطـحاـوـيـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿وَرَبِّكَ فَكِيدَ﴾ [المـدـنـ: ٣] جاءـ

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: فرض الوضوء (٦١/١).

(٢) هو محمود بن أحمد العيني الحنفي وقد تقدم.

(١) العبارة في م المراد بدل الأمر.

واليثياب بالتحريمة قائماً قبل أنجحاته لمرکوز، وعدم تأخير النية عن التحريرمة،

ذلك، كالأكل والشرب والكلام، وأما المشي والوضوء فليس مانعين. وقال في «البنداري»^(١): لأن العمل المنافي يصير تاركاً للنية معرضاً عنها، لقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى [١٠٧] لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورَكُمْ وَأَغْمَالِكُمْ، وَلَكِنَّ يَنْظُرُ إِلَى فُلُؤِكُمْ وَنَيَّاتِكُمْ»^(٢) كما في «مجمع الروايات».

مطلوب في شروط صحة التحريرمة

ويشترط لصحة التحريرمة أحد عشر شرطاً: خمسة ذكرتها متنا، والباقي شرعاً، أحدها (الإتيان بالتحريمة قائماً قبل) تمام (انحنائه) بأن لم يكن أقرب (للركوع)، حتى لو أدرك الإمام راكعاً، فمعنى ظهره، ثم كبر، إن كان إلى القيام أقرب، صحي الشروع، وإن كان إلى الركوع أقرب، لا يصح، كما في «البرهان»، ولو كبر قائماً يريد تكبيرة الركوع والإمام راكع، صار شارعاً، ولغت بيته، لأن مدرك الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين، خلافاً لبعضهم، (و) الثاني من شروط صحة التحريرمة (عدم تأخير النية عن التحريرمة)، لأن الصلاة عبادة، وهي لا تتجزأ، وما لم ينجزها لا تقع عبادة، ولا حرج في عدم تأخيرها وهو صادر بالمقارنة وبالتقدير، والمقارنة الحقيقة هي الأصل، وهي أفضل احتياطاً للخروج من الخلاف، فتسحب، وعلمت صحة المتقدمة، ما لم يأت بتفاصيل أجنبى، لأن المتقدمة على التكبيرة كالموجودة عند التكبير، إذا لم يوجد ما يقطع القصد ويدل على الإعراض، كالعمل المنافي للصلاحة، كما في «الدراءة». وقال صاحب «البحر»: ظاهر إطلاقهم في اعتبار النية المتقدمة، إذ النية قبل دخول الوقت صحيحة كالطهارة قبله. لكن نقل ابن أمير حاج عن ابن هبيرة اشتراط دخول الوقت للنية المتقدمة عن أبي حنيفة، انتهى.

وروى عن أبي حنيفة وصاحبيه: لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر مع الإمام، ولم يستغل بعدها بما ليس من جنس الصلاة، إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية، وكبير، جازت صلاته بتلك النية. كما في «البرهان»، وفي «معراج الدراءة» وعن أبي يوسف أنه لو خرج [٩٦] من منزله يريد الصلاة مع القوم، فلما انتهى إليهم كبير، ولم تحضره النية، جاز، ولم أعلم أحداً من أصحابنا خالف أبا يوسف فيه، لأنه بالإقبال على تحقيق ما نوى بقى على عزمه ونيته إلى أن يوجد ما يقطعه. وما [١٠٧] ذكره الطحاوي والكرخي أنه يكبر

(١) البنداري: لم أثر عليه

(٢) ذكره ابن حجر بنحوه في فتح الباري كتاب مناقب الأنصار (٧/٢١٤)، ومسلم في البر والصلة، باب: تحرير ظلم المسلم وخذه واحتقاره (٤/٥٦٤)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٢/٥٣٩).

تكبيرة مخالطة بالنية، ليس شرط لازم. كذا في «الإيضاح». ويقول الطحاوي: قال الشافعى ومالك وأحمد: حتى لا يجوز بنية متقدمة ولا متأخرة، وقال داود: يجب أن يقدم النية على التكبير. أنتهى. وأشارنا إلى أنه لا عبرة بالنية المتأخرة عن التحريرمة، وهو ظاهر الرواية. وعن الكرخي أنها تعتبر، واختلفوا على قوله، فقيل: إلى التعود، وقيل: إلى الركوع، وقيل: إلى الرفع منه، قياساً على نية الصوم. والفرق بينهما على قولنا أن وصف الاتصال في الصوم [ساقط]^[1] للحرج، لأن ملاحظة حال طلوع الفجر عسر، وفيه حرج، ولا حرج في الصلاة كما في «الدرية» وغيرها.

(و) الثالث من شروط التحريرمة: (النطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه) لو لم يكن به صمم، والأخرس والأمي الذي لا يحسن شيئاً، يصبح شروعهما بالنية لإتيانهما بأقصى ما في وسعهما، ولا يلزم الآخرين تحريك اللسان على الصحيح. وفي «المجتبى» وغيره، من عجز عن إحضار القلب في النية أو شك في النية، يكتفي اللسان، ولما كان النطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه مما يتعلق باللسان، قلنا: يشترط ذلك (على الأصح) كما قاله شمس الأئمة الحل沃اني وأكثر المشايخ، على أن الصحيح أن النذر حقيقته أن يسمع غيره، والمخافته أن يسمع نفسه وهو قول الهندوانى قال: لا بد أن يسمع نفسه، وزاد في «المجتبى» في النقل عن الهندوانى، أنه لا يجزئه، ما لم تسمع أذناء، ومن بقربه. أنتهى. ونقل في «الذخيرة» عن شمس الأئمة الحل沃اني أن الأصح هذا.

مطلوب فيما يشترط فيه إسماع نفسه

وهذا شرط في كل ما يتعلق بالنطق، كالتحريمة، القراءة، والتشهد والأذكار، والجهر، والتسمية على الذبيحة، ووجوب سجدة التلاوة، والعتاق، والطلاق، والاستثناء، واليمين، والنذر، حتى لو أجرى الطلاق على قلبه وحرك $\frac{١}{٩٧}$ لسانه من غير تلفظ يسمع، لا يقع، وإن صحيحة الحروف وحرك $\frac{١}{١٠٨}$ وقال الكرخي: القراءة تصحيح العروف، وإن لم يكن صوت بحيث يسمع. وقال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله: أعلم أن القراءة، وإن كانت فعل اللسان، لكن فعله الذي هو الكلام، والكلام بالحروف والحروف كيفية تعرض للصوت، وهو أخص من النفس، فإن النفس المعروض بالورع [لحرف]^[2] عارض للصوت، لا للنفس، ف مجرد تصحيحها، أي: الحروف بلا صوت إيماء إلى الحروف بعضلات المخارج، لا حروف، فلا كلام. أنتهى.

(2) ما بين معكوفتين زيادة في م .

(1) ما بين معكوفتين زيادة في م .

تنبيه: في اشتراطنا النطق بالتحريم إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالنية، لأنها من متعلقات القلب، التي لا يشترط لها النطق. وقد أجمع العلماء على أنه لو نوى بقلبه، ولم يتكلم بنيته، فإنه يجوز وفي «الدرایة» عن «المبسوط»: التكلم بالنية لا يعتبر به، وإن فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن. وقال الطحاوي وقاضي خان: القصد مع الذكر باللسان أفضل، لأن الذكر باللسان يقرر ما في القلب ويؤكده، وذلك أن السنة شرعت لإكمال الفرض، والذكر به مؤكد للفرض، فيكون سنة. انتهى.

وفي «الاختيار شرح المختار»، قال محمد بن الحسن: النية بالقلب فرض، وذكراها باللسان سنة، والجمع بينهما أفضل، انتهى. وقال الكمال بن الهمام: قال بعض الحفاظ، يعني به: ابن قيم الجوزية^(١)، كما أفاده من لفظه رحمة الله: لم يثبت عن رسول الله ﷺ بطريق صحيح، ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلني كذا، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين، بل المنقول «أنَّه كَانَ يُخْلِقُ، إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَرَ»^(٢)، وهذه بدعة. انتهى.

وفي «معجم الروايات»: التلفظ بالنية كرهه البعض، لأن عمر رضي الله عنه أدب من فعله، وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسه وعمر رضي الله عنه، إنما زجر من جهر به، فأما المخافته بها فلا يأس كذا في «جواجم الأحكام ولوامع الإلهام»^(٣) [١٠٨/٤ بـ] انتهى.

فمن قال: إن التلفظ بالنية سنة، لم يرد به كونه سنة النبي، بل سنة بعض المشايخ اختاروه لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب، فيما بعد زمن الصحابة والتابعين. تنبيه [٩٧/٤ بـ] آخر في كيفية التلفظ بها: قال في «الدرایة»: لا يقول: نويت كذا لأنَّه

(١) هو محمد بن أبي بكر بن سعد الرُّزْعِيُّ الدمشقيُّ، أبو عبد الله، شمس الدين: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، ولد في دمشق سنة ٦٩١ للهجرة وتوفي سنة ٧٥١ هـ، تلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية وهو الذي ذهب كتبه ونشر علمه وسجن معه في قلعة دمشق وأهين وعذب بسبه وطيف به على جمل مضرورياً بالعصا، وكان حسن الخلق محباً عند الناس، من آثاره: إعلام الموقعين (الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية - ط) - (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليق) - كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء وغيرها كثير. ا.هـ. الأعلام (٦/٥٦)، ومعجم المؤلفين (٩/٦١٠).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مطولاً في كتاب الأذان باب: التكبير إذا قام من السجود (٧٨٩)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: التكبير في كل خفض ورفع (٣٩٢)، والنسائي بنحوه في كتاب الافتتاح، باب: التكبير للركوع (٢٢/٢)، (٢/١٨١)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: قام التكبير (٨٣٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٥٧٨)، وأحمد في مستنه (٢/٢٧٠).

(٣) جواجم الأحكام ولوامع الإلهام: لم أهتم إليه.

يكون كذباً إن لم يكن ينوي، ويقع أخباراً عن المحقق، إن كان نوى من غير حاجته، ولكن يقول: اللهم إني أريد أن أصلِّي كذا فيسرها لي وتقبلاها مني، كما ورد عن محمد في إحرام الحجـ . انتهى .

وفي «المبسوط»: لا ينبغي أن يقول: نويت، لأنه لو لم ينِو، فقد كذب، وإن نوى بعد البينة، فقد أخبر الله تعالى بما في ضميره، مع أنه تعالى عالم به، فيكون مستفهمًا، بل يقول: اللهم إني أريد أن أصلِي صلاة كذا، فيسرها لي، وتقبلها مني، ليكون دعاء بالقبول وطلبًا للتسهيل من الله تعالى، في حصول مقصوده. وكذا ذكر القاضي صدر الإسلام في «مبسوطه»^(١)، والقاضي بدر الأئمة^(٢)، كذلك قال في «مجمع الروايات»، وكذا نقله في «البحر» عن «المحيط»، ثم قال: وهذا كله يفيد أن التلفظ بها يكون بهذه العبارة: اللهم إني أريد إلَّا، لا بنحو نويت، أو أُنوي، كما عليه عامة المتفقين بالنية من عامي وغيره، ولا يخفى أن سؤال التوفيق والقبول شيء آخر غير التلفظ بها، على أنه قد ذكر غير واحد من مشايخنا في وجه ما ذكره محمد في كتاب الحج، أن الحج لما كان يمتد ويقع فيه العوارض والموانع وهو عبادة عظيمة يحصل بأفعال شاقة، استحب طلب التيسير والتسهيل من الله تعالى، ولم يشرع مثل هذا الدعاء في الصلاة، لأن أداءها في وقت يسير. انتهى. وهو صريح في نفي قياس الصلاة على الحج، وقد يكون الصوم مثل الحج لطول وقته ومشقته.

(و) الرابع من شروط صحة التحريرم (نية المتابعة) [١٠٩] مع نية أصل الصلة (للمقتدي)، أما النية المشتركة فلما قلناه، وأما الخاصة بالمقتدى فلأن الفساد يلحقه من إمامه، فلا بد من التزامه، وكيفية نيته، قال في «المحيط»: ينوي فرض الوقت والاقتداء بالإمام فيه، أو ينوي الشرع في صلاة الإمام، أو ينوي الاقتداء بالإمام في صلاته، ولو نوى الاقتداء به لا غير، قيل: لا يجزئه، والأصح أنه يجزئه، لأنه جعل نفسه تبعاً للإمام مطلقاً، والتبعية من كل وجه إنما يتحقق إذا صار مصلياً ما صلاة الإمام وإن قال: نويت صلاة الإمام، لا يجزئه، لأنه تعين لصلاة الإمام، وليس باقتداء به [١١٠] كذا في «مجمع الروايات»، وكذا في «الدرية» عن «المحيط» عن «مبسوط» شيخ الإسلام. وفي «شرح الطحاوي»: لو نوى صلاة الإمام

المؤلفين (٢١٠ / ١١).

(٢) القاضي بدر الأئمة: لعله الإمام العيني.

أجزاء، وقام مقام نيتين. وبه قال السرخسي والكرمانى^(١) والجلابي^(٢). وقيل: متى انتظر تكبير الإمام ثم كبر بعده، كفاه عن نية الاقتداء لأن انتظاره قصد منه للاقتداء وال الصحيح أنه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار، لأن الانتظار متعدد بين أن يكون للاقتداء وبين أن يكون بحكم العادة، فما لم يقصد الاقتداء، لا يصير مقتدياً. قالوا: ولو أراد تسهيل الأمر على نفسه، يقول: شرعت في صلاة الإمام، فيكيفه. قال الإمام ظهير الدين المرغيني: ينبغي أن يزيد على هذا، ويقول: اقتداء به، وفي «فتاوي قاضي خان» يقول: نوبت أن أصلني مع الإمام ما يصلني الإمام انتهى، قلت: وفيه رد على ما تقدم، من أنه لا يقول: نوبت. انتهى.

وفي «الفتاوى الظهيرية»: ينبغي للمقتدي [أن لا يعين الإمام عند كثرة القوم وكذا في صلاة الجنائز عند كثرة القوم ينبغي أن لا يعين الميت]^[١]، ولا يشترط نية عدد الركعات بالإجماع، مقتدياً كان أو غيره، وقال الكمال: في ينبغي أن ينوي الإمام القائم في المحراب، كائناً من كان، ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمرو، جاز اقتدائهم، ولو نوى بالإمام القائم، وهو يرى أنه زيد، وهو [١٠٩/ب] عمرو، صح اقتدائهم، لأن العبرة لما نوى، لا لما رأى، وهو نوى الاقتداء بالإمام، بخلاف ما لو نوى الاقتداء بزيد، فإذا هو عمرو، لا يجوز لأن العبرة بما نوى، ومثله في الصوم، لو نوى قضاء يوم الخميس، فإذا عليه غيره لا يجوز، [ولَا]^[٢] نوى قضاء ما عليه من الصوم، وهو ينظمه يوم الخميس، وهو غيره، جاز ولو كان يرى شخصه، فنوى الآء بهذا الإمام الذي هو زيد، فإذا هو غيره، جاز، لأنه عرفه بالإشارة، فلغت التسمية. وكذا لو كان آخر الصنوف لا يرى شخصه، فنوى الاقتداء بالإمام القائم في المحراب الذي هو زيد، فإذا هو عمرو، جاز أيضاً، انتهى.

وقال في «البحر»: أطلق صاحب «الكتنز» في اشتراط نية المتابعة لقوله: والمقتدي ينوي المتابعة أيضاً فيشمل الجمعة. [كذا]^[٣] في «الذخيرة» و«قاضي خان»، لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالإمام [٩٨/ج]، فإنه يجوز، لأن الجمعة لا تكون إلا مع الإمام. انتهى. قلت:

(١) من اشتهر بها من المتأخرین حتى صارت علماً عليه قوام الدين مسعود بن إبراهيم الكرمانی. أ.هـ. الجوادر المضية (٤/٢٩٧).

(٢) بفتح الجيم نسبة لمن يجلب الرفيق والدواب إلى بعض أجداد المتسبب إليه، والجلابي صاحب كتاب الصلاة، كشف (٢/١٤٣٣) الجوادر المعنية (٤/١٧٥) تقدم.

(١) ما بين معاكسين ساقط من جـ.

(٢) العبارة في مـ ولو بدل ولاـ.

(٣) العبارة في مـ لكن بدل كذاـ.

فكذلك العيد. انتهى. ثم قال: وقىد [المقتدى]^[١] لأن الإمام لا يشترط صحة افتداء الرجال به نية الإمامة، لأنه منفرد في حق نفسه، ألا يرى أنه لو حلف أن لا يؤم أحداً فصلى خلف جماعة، لم يحث. لأن شرط الحث أن يقصد الإمامة، ولم يوجد بخلاف ما لو حلف أن لا يؤم فلاناً، لرجل بعينه، فصلى، ونوى أن يؤم الناس، فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه، فإنه يحث، وإن لم يعلم به، لأنه لما نوى الناس، دخل هذا الواحد.

(و) الخامس من شروط صحة التحريرية: (تعيين الفرض) في ابتداء الشروع، حتى لو نوى فرضاً، وشرع فيه، ثم نسي، فظنه تطوعاً فأتمه على ظن أنه تطوع، فهو فرض مسقط، لأن النية المعتبرة إنما يشترط قرايتها للجزء الأول. وكذا عكسه يكون تطوعاً، ولا يشترط نية أعداد الركعات حتى لو نوى الفجر أربعاً أو الظهر ثلاثة، وأتمه على الوجه المطلوب، صحت واشتراط التعيين يشمل الإمام والمقتدى^[٢] والمنفرد لتزاحم الفروض أداء وقضاء، فلا بد من تعين ما يريد، لأن أسبابها مختلفة، وباختلافها يختلف الواجب، فينوي ظهر اليوم، أو ظهر الوقت مثلاً، فلو نوى الظهر مثلاً ولم يضف إليه ما يخصصه، لا تجزئه، لأنه ربما يكون عليه فائنة، فلا يتعين، إلا أنه في «فتاوي العتابي» قال: الأصح أنه يجزئه. انتهى.

ولو نوى بلفظ الفرض فقط، لا يجزئه أيضاً، لأن الفرائض متعددة، أما لو نوى فرض الوقت في الوقت، أجزاء، إلا في الجمعة، كما سنذكره^(١)، وخارج الوقت، لا، لأنه بعد خروج الوقت فرض الوقت العصر لا الظهر. كذا في «الدراءة»، فإن خرج ونسبه، لا يجزئه في الصحيح، كما في «الفتح» والأولى أن ينوي ظهر اليوم سواء كان الوقت خارجاً أو لا، لاختلاف الفروض، وفي «جامع الكردي»^(٢): ينوي فرض الجمعة، ولا ينوي فرض الوقت، لأنه مختلف فيه، وإذا جمع بين فائنة وحاضرة، لا يصير شارعاً في واحدة منهما، كنية العصر والظهور في وقت العصر وفي «المنتقى» إن كان في الوقت سعة يصير شارعاً في الظهر وفي [١٩٩] «الخلاصة»: إن نوى مكتوبتين فائتين كانت للأولى منهما، وعلله في «المحيط» بأن الثانية لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى. قال صاحب «البحر»: وهو إنما يتم لو كان الترتيب بينهما واجباً. انتهى.

قلت: وهو يحمل ذلك، لأنه قال في خير مطلوب: لو نوى فرضين، لا يصير شارعاً

(١) انظر صفحة: (٥٦٥).

(٢) جامع الكردي: انظر الجوادر المضنية (٤٤٤/٢).

(١) العبارة في م بالمقتدى بدل المقتدى.

في أحدهما، فيحمل على ما سقط ترتبيه، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر في التقدير توفيقاً بين النقلين. انتهى. ولو جمع بين فرض ونفل يصير شارعاً في الفرض عند أبي يوسف، لأن الفرض أقوى من النفل، فلا يعارضه فتلغونية النفل، وتبقى نية الفرض. وقال محمد: لا يكون داخلاً في الصلاة [أصلاً]^[١] لتعارض الوضعين، ولو نوى القلهر والجامعة جميعاً، بعضهم جوزوا ذلك، ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء، ولو نوى [١١٠/٢] نافلة وجنائزه، فهي نافلة، ولو نوى مكتوبة وجنائزه، فهي على المكتوبة. ولو أدرك الإمام في التشهد، ولا يعلم أي: القعدتين هي منوي، إن كانت الأولى اقتديت به، وإنما فلا فإنه لا يصح الاقتداء للتردد في النية، وإن ردد بين فرض ونفل، فنوى إن كانت الأولى اقتديت به في الفريضة، وإن نوى كانت الثانية ففي التطوع، لا يصح عن الفريضة. وإن نوى إن كان في الفريضة اقتديت به، صح اقتداوه، وإن نوى إن كان في التراویح، أو سنة كذا اقتديت به في التراویح، صح فيها، لأنه لا تردد في نية أصل الصلاة، وهو يكفي للسنة بخلاف ما لو نوى، إن كان في العشاء اقتديت به، أو في التراویح ثالثاً أقتدي، لا يصح اقتداوه في واحدة منها، لعدم الجزم بأصل النية، كما في «الفتح» وغيره وسنذكر حكم [قضاء]^[١] الفوائد في محله^(١) إن شاء الله تعالى.

السادس من شروط التحريرمة: (تعيين الواجب)، أطلقه فشمل قضاء ما شرع فيه من نفل، ثم أفسده، والنذر والوتر، وركعتي الطواف والعيدین، فلا بد من التعيين لإسقاط الواجب عليه، لاختلافها باختلاف [أشياءها]^[٢]، قالوا في العيدین والوتر: ينوي مطلق صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب، لاختلاف فيه، وفي سجود السهو لا يجب التعيين في السجادات، وفي التلاوة يعنينا لدفع المزاحم [٩٩/٢] من سجدة الشكر والسهور.

تنبيه: يزاد سابع لصحة التحريرمة، وهو كونها بلفظ العربية لل قادر عليها، على الصحيح، وثامن، وهو أن لا يمد همز فيها ولا بأكبر، وإشاع حرکة الهاء من الجملة خطأ من حيث اللغة، ولا تنفسد به، وكذلك تسكيتها، ولو قال: أكباد يدخل الألف بين الباء والراء، لا يصير شارعاً، وإن قال ذلك في خلال الصلاة، تفسد صلاته، قيل: لأنه اسم من أسماء الشيطان [١١١/٢] وقيل: لأنه جمع كبر بالتحريك، وهو الطبل، وقيل: يصير شارعاً ولا تفسد صلاته،

(١) انظر صفحة: (٤٧٦).

(١) ما بين معكوفين زيادة في م.

(١) ما بين معكوفين ساقط من م.

(١) العبارة في م أسبابها بدل أشيائها.

لأنه إشباع. والأول أصح. كذا في شرح «المنية». ويزاد تاسع وهو أن يأتي بجملة تامة، وعاشر وهو أن يكون بذكر خالص لله تعالى، والحادي عشر أن لا يكون بالبسملة كما سيأتي^(١). والثاني عشر أن لا يفصل بين النية والتحريمة بأجنبى. والثالث عشر أن لا يترك الهاوى وهو حرف الألف الذى بين اللام والهاء، وأن لا يترك الهاء من الجلالة. والرابع عشر قال في شرح منظومة «ابن وهبان»^(٢): إذا حلف، أو ذبح، أو أراد الدخول في الصلاة، فحذف من الجلالة الألف التي بين الهاء واللام، أو حذف الهاء من الجلالة، يجزئه عند بعضهم، وعن بعضهم لا يجزئه والحذف إما عمد أو سهو أو جاهل، والخلاف في كل انتهى.

وهذا الم محل مما من الله سبحانه بالإيقاظ لجمعه، [إن قبله مجموعاً]^(٣) فله الحمد، إن إنعامه ليس محصوراً ولا ممتوعاً، (لا يشرط التعين في النفل) أطلقه فشمل سنة الفجر، وهو الأصح كغيرها من السنن المؤكّدات، وكذا التراويح عند عامة مشايخنا، وهو الصحيح، وسيأتي^(٤)، لأن السنن نوافل، وهي غير مضمومة قبل الشروع فيها، ولا أسباب للسنن، لأنها لتكميل الفرائض، بخلاف الفرائض والواجبات كما بيناه^(٥). كذا في «الدرایة». وقال قاضي خان في فضل التراويح: اختلف المشايخ في السنن، والتراويح، الصحيح أنها لا تتأدي بنيمة الصلاة ونية التطوع، لأنها صلاة مخصوصة، فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة، وذلك بأن [يقول]^(٦) السنة أو متابعة النبي ﷺ، وهل يحتاج لكل شفع من التراويح، أو ينوي، ويعين، قال بعضهم: يحتاج، لأن كل شفع صلاة، والأصح أنه لا يحتاج، لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة، قال صاحب «البحر» [١٠١٠]: فقد اختلف التصحيح، فلذا قال في «منية المصلي»: والاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح، أو سنة الوقت، أو قيام الليل، انتهى.

(و) يفترض (القيام) في كل صلاة مفروضة [١١١ ب] أو واجبة، لأن الواجب بمنزلة الفرض فيه لل قادر عليه وعلى الركوع والسجود، ولا يفوته بقيامه شرط طهارة، ولا قدرة

(١) انظر صفحة: (٣٠١).

(٢) واسمها (قيد الشرائد ونظم الفوائد) للشيخ عبد الوهاب بن أحمد المترفى سنة ثمان وستين وسبعيناً للهجرة، أحذها من ستة وثلاثين كتاباً، ورتتها على ترتيب الهدایة ثم شرحها في مجلدين وسماه (عقد القلائد في حل قيد الشرائد). أ.ه. كشف الظنون (٢/١٨٦٥).

(٣) انظر صفحة: (٤٤٦).

(٤) انظر صفحة: (١٦٥).

(٥) العبارة في م ولم أره مجموعاً بدل إن قبله مجموعاً.

(٦) العبارة في م ينوي بدل يقول.

القراءة، وقيدنا بهذه القيود لما سذكر^(١) من أنه لو تعسر عليه القيام، أو قدر على القيام، وعجز عن الركوع والسجود، لا يلزمه القيام، ومن به سلس بول بحيث لو قام نزل، وإن جلس احتبس، يصلى جالساً، ولو ضعف عن القراءة بالقيام أو بالخروج للجماعة، يصلى قاعداً بالقراءة في بيته على المفتاح به، وسقط القيام للعذر، لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لَهُ قَنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي: [خاشعين]^(٢) ولم يجب القيام في غير الصلاة، فتعين أن يكون الأمر بالقيام في الصلاة، وعليه انعقد الإجماع أيضاً، قوله عليه السلام: «يُصلِّي المَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ»^(٣) إلخ، دليل على لزوم القيام أيضاً، ثم القيام ركن أصلي، والقراءة ركن زائد، إذ هي زينة القيام، ولها يحتمل الإمام القراءة، دون القيام، كما في «مجمع الروايات»، واتفقوا على ركتينه، وحد القيام أن يكون بحيث إذا مدد يديه لا تزال ركبتيه كما في «السراج الوهاج»، قوله (في غير النفل) متعلق بالقيام، فلا يلزم القيام في النفل، لأن مبناه على التوسع، كما سذكره^(٤)، إن شاء الله تعالى.

أحكام القراءة

ويفترض (القراءة)، وحقيقة أنها يسمع نفسه نطقه، كما ذكرناه في بحث التحريرية وكانت القراءة فرضاً لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرُءُوا مَا يَسِّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمول: ٢٠] ولقوله عليه السلام: «ئُمِّ اثْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٥) وعلى فرضيتها انعقد الإجماع، ذكره الزيلعي وغيره، وصح الاستدلال بالأية، لأن المراد منها قراءة القرآن بحقيقةه، ويدل عليه السياق، وهو قوله عقيبه: وأقيموا الصلاة، وهذا تفسير بحقيقةها، والحقيقة مقدمة على المجاز، فهو مقدم على ما قال بعض المفسرين، بأن المراد من الآية الصلاة، بدليل السياق، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَذْنَى مِنْ ثُلُثَيْ أَتْلَى﴾ [المزمول: ٢٠] إلى قوله: ﴿عَلَيْكَ أَنْ لَنْ تُخْشُوْ نَذَارَةَ عَيْنِكَ﴾ أي: علم أن لن تقدروا [١٠٠/٦] على حفظ [١١٢/١] ساعات الليل فرفع عنكم وجوب القيام المقدر فاقرؤوا ما تيسر أي: فصلوا ما يتيسر عليكم من صلاة الليل، عبر عن

(١) انظر صفحة: (٤٦٦).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٤٢/٢) والزيلعي في نصب الراية في كتاب الصلاة، باب: صلاة المريض (٢/١٧٦).

(٣) انظر صفحة: (٤٣٦).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها (٣٩٧) والزيلعي في نصب الراية (١/٣٦٦).

(٥) العبارة في م مطبعين.

الصلاحة بالقراءة لأنها بعض أركانها، وكانت صلاة الليل المقدرة فرضاً ثم انتسخت إلى المقدر ثم انتسخت أصلاً بالصلوات الخمس انتهت. لأنه تغيير بالمجاز والأولى بالحقيقة وتأيد بالحديث المبين للفرائض لقوله عليه السلام: «ثُمَّ أَفْرَوُوا مَا تَيَسَّرَ عَلَيْهِ»^(١). إن هذا في الواقع سنة إجماع وهو يكفي للسنة فإن القراءة ركناً في الصلاة بالإجماع ولا خلاف فيه لأحد ممن يتبع ولا يلتفت إلى قول أبي بكر الأصم^(٢) لأنه خرق للإجماع السلف وكذا الجواب عن قول إسماعيل بن علي^(٣) والحسن بن صالح^(٤)، وسفيان بن عيينة: ليست القراءة بفرض في الصلاة بل هي مستحبة لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبُ فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا قَنْيَلَ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ قَالُوا) حَسَنًا. قَالَ: فَلَا يَأْسِ إِذَا»^(٥) رواه الشافعى وغيره، وعن زيد بن ثابت^(٦) قال: القراءة سنة، رواه البىهقى واختلف في كون القراءة ركناً فذهب الغزنوى صاحب «الحاوى القدسى» إلى أنها ليست بركن والجمهور أنها ركناً غير أنهم [أو... موال]^(٧) الركناً إلى أصلى وهو ما لا يسقط إلا لضرورة وزائد وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من هذا القسم فإنها تسقط عن المقتنى بالاقتداء عندنا وعن المدرك في الرکوع بالإجماع ولا يقال: كيف يكون ركناً زائداً وداخل الماهية لا يوصف بالزيادة لأن التسمية [إنما]^(٨) هي باعتبارين فتسميتها ركناً باعتبار قيام ذلك الشيء به في

(١) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصلاة، باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الرکوع والسجود (٨٦٠).

(٢) هو أبو بكر الأصم شيخ المعتزلة. كان ديناً وقوراً صبوراً على الفقر، متقبضاً عن الدولة، إلا أنه كان فيه ميل عن الإمام على كرم الله وجهه مات سنة إحدى ومائتين للهجرة، من آثاره: كتاب التفسير - خلق القرآن - العجة والرُّسل - الحركات وغيرها. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٤٠٢/٩).

(٣) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مفسم الأسدي بالولاء، المصري، أبو بشر، من أكابر حفاظ الحديث كوفي الأصل، ولد سنة عشر ومائة للهجرة، كان تاجراً وحجة في الحديث ثقة مأموناً، وولي صدقات البصرة، ثم المظالم بيغداد في آخر خلافة هارون الرشيد، وتوفي بها وكان يكره أن يقال له «ابن علية» وهي أمه. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (١٠٧/٩)، وشذرات الذهب (١/٣٣٣) والأعلام (١/٣٠٧).

(٤) هو الحسن بن صالح بن حي الهمданى الكوفى، أبو عبد الله: من زعماء الفرق «البترية» من الزيادية. كان فقيها مجتهداً متكلماً. أصله من ثور ممدان وتوفي متخفياً في الكوفة، ولد سنة مائة للهجرة، وتوفي سنة ثمان وستين ومائة للهجرة، من آثاره: التوحيد - إمامية ولد على من فاطمة الجامع في الفقه - وهو من أقران سفيان الثورى ومن رجال الحديث الثقات. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٧/٣٦١). شذرات الذهب (١/٢٦٢ - ٢٦٣) والأعلام (٢/١٩٣).

(٥) أخرجه البىهقى في السنن الكبرى (٢/٣٤٧).

(٦) أخرجه البىهقى في سنته (٢٠/٣٨٥).

(١) العبارة في ج ضمنوا بدل قسموا.

حال بحيث يستلزم فواته انتفاء الشيء، وزائد لأن الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وتارة بأقل منها، والمنافاة بينهما إنما هي باعتبار واحد والزائد ما لا يخلفه [١١٢ بـ] بدل، أو الزائد هو الجزء الذي إذا انتفى كان الحكم المركب باقياً [بحسب][١١] اعتبار الشرع وعلى هذا لو حلف لا يصلح وقام وركع وسجد بلا قراءة حتى كانت القراءة فرضاً فتصح بها الصلاة (لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة من كلمتين فقط كقوله تعالى: «فَإِنْ نَظَرْتُمْ فَتَصْحُّ بِهَا الصَّلَاةُ (لو) قَرَأْتُمْ (آيَةً) قَصِيرَةً مُرْكَبَةً مِنْ كَلْمَتَيْنِ فَقَطْ كَوْلُهُ تَعَالَى» [٦٤] على قول أبي حنيفة بلا [١٠١][١] خلاف بين المشايخ فيه كما في «الدرية» وهو ظاهر الرواية لقوله تعالى: «فَإِنْ رَأَوْا مَا يَتَسَرَّعُ مِنَ الْقُرْآنِ» [المزمول: ٢٠] من غير فصل إلا أن ما دون الآية خارج منه وشمل الآية التي على حرف ولكن الأصح أنه لا يجوز بها فلذنا قلت: وأما الآية من كلمة ك قوله تعالى: «مَذَهَاتَنَا» [٦٦] [الرحمن: ٦٤] أو كلمة سماها حرف وهو قوله تعالى: «صٌ»، «نٌ» أو حرفان «حٌمٌ» «طٌسٌ» أو حروف «حمسٌ»، «كهييغصٌ» فقد اختلف المشايخ فيه قال في «شرح الطحاوي» و«جامع الإسبيجابي»: يجوز ويكره وقد صح رجوع أبي حنيفة رحمه الله عن إجزاء آية مثل الاسم فلا يجوز بها الصلاة على الأصح لأنه يسمى عاداً لا فارثاً، وقال القدورى: إن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن ما يتناوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فإنه قال: «إِنْ رَأَوْا مَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَيْسَ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ بِقَلِيلٍ»، وهذا أقرب إلى القواعد الشرعية فإن المطلق فيها ينصرف إلى الأدنى على ما عرف. قاله الزيلاعى ونظر فيه بعضهم بأن المطلق ينصرف إلى الكامل في الماهية. انتهى. وقال أبو يوسف ومحمد: الفرض قراءة آية طويلة أو ثلاثة آيات قصار تعدل آية طويلة وهو رواية عن أبي حنيفة لأن قارئ ما دون ذلك لا يعد قارئاً عرفاً فشرطت الآية الطويلة أو ثلاثة قصار تحصيلاً لوصف القراءة احتياطاً وإنما حرم قراءة الآية القصيرة وما دون الطويلة على الجنب احتياطاً أيضاً لعين الحقيقة [١١٣ بـ] ورجحه في «الأسرار» والاحتياط أمر حسن في العبادات وإذا قرأ نصف آية طويلة في ركعة والنصف الآخر في الأخرى فيه اختلاف وعامتهم على الجواز ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة واحدة مراراً حتى بلغ قدر آية تامة لا يجوز ومن لا يحسن إلا آية لا يلزمه التكرار في ركعة فيقرؤها في الركعة الثانية مرة أيضاً عند أبي حنيفة قالوا: وعندهما يلزم التكرار ثلاث مرات أي: في كل ركعة ومن يحسن ثلاث آيات إذا كرر واحدة ثلاثة لا يتأدي به الفرض عندهما كما في «المجتبى»، وفي «الخلاصة»: فيه اختلاف المشايخ على قولهما. وحفظ ما

(١) ما بين معقوفين زيادة في مـ.

تجوز به الصلاة فرض عين لقوله تعالى : ﴿فَأَقْرُبُوا مَا يَسِّرَ مِنَ الْقُرْبَاءِ﴾ [المزمول : ٢٠].

مطلب: أحكام حفظ القرآن

وحفظ جميع القرآن فرض كفاية، وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم، وإذا علمت ذلك فالقراءة (فرض في ركعتي) الفرض، أي: في ركعتين [١/١٠١] من الفرض غير متعمتين، فإذا قرأ في ركعة فقط لا تصح الصلاة. وقال زفر والحسن البصري: تصح لأن الأمر لا يقتضي التكرار، قلنا: نعم، لكن إنما لزمت في الثانية أيضاً استدلاً بالأولى لأنهما يتشاكلان من (كل) وجه، وأما الآخران فيفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقدرها، فلا يلحقان بها وفيه أثر علي وابن مسعود رضي الله عنهمما أنهما قالا: «إقرأ في الأوليين وسبح في الآخرين»^(١) وكفى بهما قدوة. قاله الريليعي، وفي «البدريه»: القراءة فرض في أحدهما بعبارة النص، وفي الثانية بدلاله النص، لأن الثانية مثل الأولى وجوباً وسقراطاً وجهاً وإخفاء. قال في «الكافي»: لا يقال: اركعوا واسجدوا أمر أيضاً، ومع هذا يكرر في كل ركعة لأنه عليه السلام بيته في كل الركعات، وقال في القراءة: «القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين»^(٢) رواه علي. وقال في شرح [١١٣/ب] الطحاوي: قال أصحابنا القراءة في الركعتين فرض بغير عينهما إن شاء قرأ في الأوليين، وإن شاء قرأ في الآخرين، وإن شاء في الأولى والرابعة، وإن شاء في الثالثة والرابعة، وأفضلها في الأوليين والظاهر أن الفرق بين اختيار القدورى والطحاوى تظهر في القضاء وسجود السهو كذا في «مجمع الروايات». قلت: وقد يقال: إن التخيير لا ينفي الوجوب، وإنما ذكر [له بأن]^(٢) الصحة وأفضلية القراءة في الأوليين لا ينفي كون الفعل فيهما واجباً، فلا خلاف، انتهى.

وقال في «الفوائد»: فإن قيل: الركعة الأولى مع الثانية افتراقاً في تكبيرة الافتتاح والتعوذ والثانية. قلنا: المشابهة والمشاكلة في الكمية والكيفية فيما يرجع إلى نفس [الصلاة]^[١] وأركانها، أما التكبيرة فشرط وهو زائد والتعوذ والثانية أيضاً زائدان ليسا من أركان الصلاة، فالافتراق فيهما لا يقدح في ثبوت المشابهة. انتهى. وكذا استدل في «الاختيار» و«المصنفى» لقوله عليه السلام: «القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين» أي: تنوب عنهمما كقولهم لسان الوزير لسان الأمير.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الصلاة، باب: من كان يقول: اقرأ في الأوليين وسبح في الآخرين (٤٠٨/١).

(٢) الحديث: لم أعن عليه.

(2) ما بين معاكسين زيادة في م.

(1) العبارة في م البيان بدل له بأن.

وَكُلُّ التَّفْلِيْلِ وَالْوَثْرِ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ شَيْءٌ مِّنَ الْقُرْآنِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ. وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُ، بَلْ يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ،

تبنيه: قال في «البحر»: القراءة فرض عملي في ركتعي الفرض كما في «السراج» للاختلاف بين العلماء انتهى. قلت: هذا ظاهر بالنظر للركعتين جميعاً وإلا فقدمنا قول الزيلعي انعقد الإجماع على فرضيتها [١٠٢] وسند الإجماع قوله تعالى: «مَا تَبَرَّ مِنَ» [المزمل: ٢٠] قوله تعالى: «إِقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»^(١) ولم يعقد بخلاف الأصم (و) القراءة فرض في (كل) ركعات (النفل) لأن كل شفع منه صلاة على حدة (و) قد علمت افتراضها في الركعة الثانية كالأولى والقيام إلى الثالثة كتحريمة مبتدأة، ولهذا لا يجب بالتحريمة الأولى إلا شفع في المشهور كما سندكره^(٢). (و) القراءة فرض في كل ركعات (الوتر) أما على القول بستئنته ظاهر، وأما على القول بوجوبه أو فرضيته فللاحتياط [١١٤]^(٣)، ويقرأ في جميعه لأن دليل الغرضية لما كان قاصراً لأنه من أخبار الأحاداد ظهر أثر القصور فيما هو من باب الاحتياط، وترك القراءة في ركعة من السنن يفسدتها، فلنا بالفساد ها هنا احتياطاً ومراعاة لقصور الدليل، ولم يتعين شيء من القراءة لصحة الصلاة لإطلاق ما تلونا وما روينا وأشارنا إلى قول الإمام الشافعي رحمه الله بتعيين الفاتحة لجواز الصلاة وقلنا بتعيينها وجوباً لذلك الدليل وسندكره^(٤) في الواجبات إن شاء الله تعالى (ولا يقرأ المؤمن بل يستمع) في حال جهر الإمام (وينصت) حال إسراره لقوله تعالى: «وَإِذَا قِرَئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤] قال أبو هريرة رضي الله عنه: «كَانُوا يَقْرُؤُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَنَزَّلْتُ»^(٥) وقال الإمام أحمد: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة وفي حديث أبي هريرة وأبي موسى: «وَإِذَا قِرَأَ فَانْصِتُوا»^(٦) قال مسلم: هذا الحديث صحيح. وعن عبادة بن الصامت أنه عليه السلام قال: «لَا يَقْرَأَنَّ أَخْدُوكُمْ شَيْئاً مِّنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتَ بِالْقُرْآنِ»^(٧) قال الدارقطني: رجاله كلهم ثقات ولا نقول بمفهوم المخالفية إذ ليس حجة عندنا، فلا يقرأ في السرية. وقال الإمام أحمد: ما سمعنا أحداً من أهل

(١) تقدم تخريرجه.

(٢) انظر صفحة: (٤٢١).

(٣) انظر صفحة: (٢٦٦).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: الشهد في الصلاة (٤٠٤). وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا من حديث أبي هريرة وأبي موسى (٨٤٦) (٨٤٧)، وأبو داود في كتاب: الصلاة باب: الشهد (٩٧٢)، والنمساني في كتاب: الإمام، باب: مبادرة الإمام (٨٢٩).

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (٨٢٤)، والنمساني في كتاب الافتتاح، باب: قراءة أم القرآن خلف الإمام فيما جهر به الإمام (٩١٩).

(٦) الحديث، وسيأتي تخريرجه بعد قليل.

العلم يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من لم يقرأ. وفي مسلم: «عن عطاء بن يسار أنه سأله زيد بن ثابت عن القراءة يعني: خلف الإمام فقال: «لا قراءة مع الإمام في شيء»^(١) وعن جابر بمعناه وهو قول علي، وابن مسعود، وكثير من الصحابة رضي الله عنهم ذكره الماوردي^(٢) ولا حجة لمن أوجب على المؤتم قراءة الفاتحة مستدلاً بقوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٣) لأن قراءة الإمام له قراءة، فزاد عليه السلام: «من كان له إمام فقراءته له قراءة»^(٤) كذا في «التبيين» و«الزاهدي» وروى أبو حنيفة في مسنده [١٠٢] أن رسول الله عليه السلام قال: «من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له» انتهى.

وفي «المصابيح»^(٥) وغيره، قال عليه السلام: «إنما يجعل الإمام إماماً ليؤتيم به، فإذا قرأ فأنصتوا»^(٦) ولا يعارض بقوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بقراءة» ولا بقوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» لأن قراءة الإمام قراءة والصلاحة بفاتحته صلاة بالفاتحة لقوله عليه السلام: «من كان له إمام فقراءته له قراءة» وذكر الطحاوي في «شرح الآثار»^(٧) بإسناده عن أنس قال عليه السلام: «ثم أقبل يرتجه فقال: أتقرؤون والإمام يقرأ فسكنوا، فسألهم ثلاثة، فقالوا: إنا لنفعل، قال: فلا نفعوا»^(٨)؟ وبه أيضاً بإسناد متصل إلى ابن مسعود أنه قال: «لنيت الذي يقرأ خلف الإمام مليء

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١/٣٣١).

(٢) هو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي: ولد سنة أربع وستين وثلاثمائة للهجرة في البصرة، كان يميل إلى مذهب الاعتزال، توفي سنة خمسين وأربعين للهجرة، من آثاره: أدب الدنيا والدين - ط، والأحكام السلطانية - النكت والعبون - الحاوي في فقه الشافعية - نصيحة الملك. ١.هـ. شذرات الذهب (٣٢٧/٤). والأعلام (٢٨٥/٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها. بلحظ «لا صلاة لمن لا يقرأ» ومسلم في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأبى داود في كتاب الصلاة، باب:

من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، والنسائي في الافتتاح، باب: إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة.

(٤) أخرجه ابن ماجه من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ «من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة» في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا (٨٥٠)، وعبد الرزاق في مصنفه من حديث عبد الله بن شداد (٢٧٩٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد من حديث أبي سعيد الخدري (٢٦٤٩) وأبى حنيفة في مسنده (١).

(٥) كتاب مصابيح السنة للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي المترافق سنة ست عشرة وخمسين للهجرة. ١.هـ. كشف الظنون (١٦٩٨/٢).

(٦) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الإمام يصلى من قعود (٦٠٤)، والنسائي في الافتتاح، باب: تأويل قوله عز وجل: «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون» (٩٢٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا (٨٤٦)، والمزي في تحفة الأشراف (١٢٣١٧).

(٧) هو شرح معاني الآيات للطحاوي تقدم ذكره فيما سبق.

(٨) ذكره البيهقي في سننه في القراءة خلف الإمام (١٦٦/٢) وابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر =

فُوَّهَ تَرَابًا^(١) وعن ابن عباس رضي الله عنهمَا عن النبي ﷺ أنه قال: «يُنْكِفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ جَهْرًا أَمْ حَافَتْ»^(٢) وروي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: «مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَسَدَّدَ صَلَاتَهُ»^(٣) وقال محمد بن الحسن في «موطنه»^(٤) أخبرنا كثير بن عامر قال: حدثنا إبراهيم النخعي عن علقة بن قيس^(٥) قال: «الآن أَعْضَنْتُ عَلَى جَمْرَةِ أَحَبِّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ»^(٦) وقال فيه أيضًا، أخبرنا داود بن قيس الفرا، أخبرنا محمد بن عجلان^(٧) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أَئَتَ فِي فِيمَ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ حَجَرًا»^(٨) كذا في «شرح الكنز» للإمام الديري رحمه الله. وقال في «شرح الفدوري» المسمى بـ«مجمع الروايات»: ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام لحديث ابن عباس أنه بِشَّيْهَ: «قَرَأَ فَقَرَأَ مَعْهُ أَصْحَابَهُ فَنَزَلَ» وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَأَسْتَعِنُوا لَهُ وَأَنْصِنُوا [الأعراف: ٢٠٤]. قال في «النهاية» لا يقال: إن الإمام يسكت ليقرأ المقتدي: لأننا نقول: الخلاف ثابت في إمام لم يسكت ولأن السكوت بغير قراءة حالة القيام مكرورة، ولو سكت طويلاً لزمه سجدة السهو ومنع المقتدي عن القراءة خلف الإمام مروي [١١٥] عن ثمانين صحابياً من كبار الصحابة رضي الله عنهم، وقد جمع أسماءهم أهل الحديث. وقال شمس الأئمة السرجسي: تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة، وعن عبدالله

= البيان بأن قوله بِشَّيْهَ: «مَالِي أَنْازَ الْقُرْآنَ» أراد به رفع الصوت لا القراءة خلفه (١٨٤)، والدارقطني (٣٤٠).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الصلاة، باب: من كره القراءة خلف الإمام (٤١٣/١) من وبرة عن الأسود بن يزيد أنه قال «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام مليء فوه تراباً» عبد الرزاق عن ابن مسعود في مصنفه (٢٨٠٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (٣٣٣/١)، والزيلعي في نصب الراية (١١/٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن ثابت بلفظ «من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له» في كتاب الصلاة، باب: من كره القراءة خلف الإمام مليء فوه تراباً (٤١٣/١).

(٤) هو للإمام محمد بن الحسن الشيباني كتب فيه على مذهب رواية عن الإمام مالك، وأجاب ما خالف مذهبه واتخذه الإمام الخطابي. ا.ه. كشف الظuros (١٩٠٨/٢).

(٥) هو علقة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الهمداني، أبو شبل: تابعي كان فقيه العراق. يشبه ابن مسعود في هديه وسمته وفضله، ولد في حياة النبي ﷺ، وتوفي سنة اثنين وستين للهجرة، شهد صفين وغزا خراسان وسكن الكوفة وتوفي فيها. ا.ه. سير أعلام النبلاء (٤/٥٣)، وشذرات الذهب (١/٧٠)، والأعلام (٤/٣٤١).

(٦) الآثر: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٨٨).

(٧) هو محمد بن عجلان الإمام الثقة الصادق أبو عبد الله القرشي المدني، ولد في خلافة عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائة للهجرة. ا.ه. سير أعلام النبلاء (٦/٣١٧)، وتهذيب التهذيب (٩/٣٤١).

(٨) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/١٣) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٨٠٦).

البلخي^(١) أنه قال: أجب أن يملاً فوه من التراب، وقدمنا مثله عن ابن مسعود. انتهى.
وقيل: يستحب أن تكسر أسنانه لما فيه من الوعيد، قال عليه السلام: «من قرأ خلف الإمام ففيه جمرة»^(٢) وقال: «من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة»^(٣) وما روي من [١٠٣] حديث عبادة بن الصامت من قراءة المقتدي خلف الإمام محمول على أنه كان ركتاً في الابتداء ثم منعهم عن القراءة خلفه بعد ذلك، إلا يرى (أنه لو^[٤] سمع رجلاً يقرأ قال ما لي أنازع القرآن). والقراءة مخالفة لسائر الأركان، فما هو المقصود بسائر الأركان لا يحصل بفعل الإمام، بخلاف القراءة على ما مر في «المبسوط» و«الأسرار» في «شرح الكافي» للبزدوي أن القراءة خلف الإمام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد، مكرر عندهما. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا بأس بأن يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وبما شاء من القرآن. انتهى.
وكذا في بعض نسخ «الذخيرة» من أقسام الفصل الثاني من كتاب الصلاة، ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقتدي هذه المسألة وقال: في الأصح أنه يكره. انتهى.

وفي «القواعد»: ولا يأتي بها المقتدي لأن عند سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه لو أتى بها المقتدي تفسد صلاته، فلو قلنا بأن المقتدي يأتي بها احتياطاً يلزم منه فساد الصلاة عند من هو أفضل منه^[٥] مجتهد خالقه بدرجات كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد صلاته عند واحد من الصحابة وهو من العشرة المبشرين بالجنة. انتهى.

وقال أبو بكر الرازبي الجصاصي في «شرحه لمختصر الطحاوي»^(٤) عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا خلف الإمام»^(٥). وعن علي رضي الله عنه: «من قرأ خلف الإمام [١١٥/ب] فليس

(١) هو عبد الله بن شوذب البلخي، ثم البصري، الإمام، العالم أبو عبد الرحمن نزل بيت المقدس، حدث عن الحسن البصري وأبن سيرين ومكحول وغيرهم، توفي سنة ست وخمسين ومائة للهجرة. أ.ه. سير أعلام البلاط (٩٢/٧)، وشذرات الذهب (١) (٢٤٠/١).

(٢) لم أعثر عليه

(٣) آخرجه الدارقطني (١/٣٣١)، والزيلعي في نصب الراية (٢/١٣).

(٤) شرح مختصر الطحاوي: تقدم.

(٥) آخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٣٩٥)، والترمذي في تفسير القرآن، باب: ومن سورة الفاتحة (٢٩٥٣)، ومالك في الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام فيما لا تجهر فيه بالقراءة (١/٣٩) بلفظ «إني أحياناً أكون وراء الإمام».

(١) العبارة في م لما بدل لو.

(٢) العبارة في م من بدل منه.

على الفطرة»^(١) والأخبار في ذلك كثيرة ولو كانت قراءة المأموم ركناً لما سقطت عنه إذا أدرك الإمام في الرکوع كسائر الأركان، وقد أجمعنا على سقوطها وإدراكه الرکعة فلو كانت القراءة واجبة عليه لما سقطت عنه بمثل هذه الضرورة كالقيام، فلو أنه لو كبر منحنياً لا يجوز ما لم يكبر قائماً ثم يركع، وفي «الحافظية»^(٢): أجمعنا على أن الإمام يتحمل الزائد على الفاتحة عن المقتدي وكذا يتحمل الفاتحة أيضاً لأن قوله عليه السلام: «قراءة الإمام قراءة لها»^(٣) مطلق، فإن قلت: القيام ركن وأنه يسقط إذا أدرك الإمام في الرکوع، قلنا: لا نسلم أنه يسقط بل يتأدى بالتكبير قائماً لأنه يتأدى فرض القيام بأدنه ما ينطلق عليه اسم القيام، وأما الحديث فقلنا: هذه صلاة بقراءة لأن الشرع جعل قراءة الإمام له قراءة كما قدمنا، وما ذكرناه من [١٠٣ بـ] الأخبار محروم وخاص، وسلام عن التخصيص، فترجع بهذه الجهات بخلاف ما روينـ، فإن قلت: قال الشيخ الإمام أبو حفص النسفي^(٤): إن كان في صلاة العجم يكره قراءة المأموم عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يكره بل يستحب، وبه نأخذ، لأنه أحفظ وهو مذهب الصديق والفاروق والمرتضى، قلت: قال الكمال بالفتح القدير» (إن قرأ المؤتم (كره تحريمـ) وفي بعض الروايات: إنها لا تحل خلف الإمام، وإنما لم يطلقاـ اسم الحرمة عليهما لما عرف من أصلهم، إذا لم يكن الدليل قطعـ، وما يروـ عن محمد أنه يستحسن على سبيل الاحتياط فضـيف، والحق أن قول محمد كقولهماـ، وصرـح محمد في كتبـه بعدم القراءة خلف الإمام فيما يجهـر فيه وما لا يجهـر، فإنهـ في كتاب الآثار»^(٥) في بـاب القراءة خـلف الإمام بعدـما أـسند إلى عـلمـة بن قيسـ أنهـ ما قـرأـ قـطـ فيما يـجهـرـ فيهـ ولاـ فيماـ لاـ يـجهـرـ فيهـ قالـ: أيـ: محمدـ وبـهـ نـأخذـ لأنـا نـرىـ القراءـةـ خـلفـ [١١٦ـ]ـ الإمامـ فيـ شـيءـ منـ الصـلاـةـ يـجهـرـ فيهـ أوـ لاـ يـجهـرـ [وقـالـ السـرـخـسيـ..ـ تـعمـ صـلاتـهـ بـالـقـراءـةـ فـيـ قـولـ عـدـةـ مـنـ الصـحـابـةـ.ـ اـنـتـهـىـ]^[١].

وقالـ فيـ «الـكافـيـ»:ـ ومنـ المـقتـديـ عـنـ القرـاءـةـ مـأـثـورـ عـنـ ثـمـانـينـ نـفـرـاـ مـنـ كـبـارـ الصـحـابـةـ مـنـهـمـ الـمرـتضـىـ،ـ وـالـعـبـادـلـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ،ـ وـقـدـ دـوـنـ أـهـلـ الـحـدـيـثـ اـسـمـاءـهـمـ.ـ اـنـتـهـىـ.

(١) تقدم.

(٢) الحافظية: تقدمت فيما سبق.

(٣) تقدم.

(٤) أبو حفص النسفي: هو عمر بن أحمد النسفي ذكره في اجواهر المضبة (١٦٨/٢).

(٥) كتاب الآثار: للإمام محمد بن الحسن الشيباني اهـ الأعلام (٦/٨٠)..

(١) العبارة في م أحـوطـ بـدـلـ أحـفـظـ.

(١) ما بين معكوفتين ساقـطـ منـ جـ.

ثم قال المحقق ابن الهمام: لا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين، وليس مقتضى أقواها القراءة بل المنع. انتهى.

تنتمي لطيفة في كتاب السنة والجماعة أن الإمام الشافعي رحمة الله تعالى يقول: المقام مقام الانبساط، ألا يرى إلى قوله تعالى: «وَقُلْ لِهُنَّا مُؤْمِنُونَ» [النمل: ٩٣] والدليل عليه أنهما مأمورون بالصلاوة والجماعة خصوصاً لهذه الأمة، وقال عليه السلام: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَصَدِّقُ بِفِرَضِنِي، وَالْمُصَلِّي يُتَاجِنِنِي، وَالصَّوْمُ لِنِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» فثبت أن المكان مكان الانبساط.

قلنا: بل مكان [هيته^[١]] وجاز ذلك على مثال جماعة وقفوا بين يدي ملك فإن أحدهم تكلم معه ولا يتكلمون جميعاً لمقتضى المقام والإجلال حذراً عن التخلط والخطأ، فكذلك لما قدموا^[٢] بين يدي الملك الجبار فإن إمامهم يقرأ دونهم، لقوله عليه السلام: «يَؤْمِنُكُمْ أَفَرُؤُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»^[٣] وفي رواية: «أَنْوَرُكُمْ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» فهذا يدل على أن المقام [٤/١٠٤]

[١] مقام هيبة وجلال، على أنه يحصل مقام الانبساط عند الخاتم حين يؤمن القوم والإمام، إذ به المشاركة في المناجاة وجمع بين المقامين وقد أتحفناك بهذا الجمع فاختر أحسن الحسينين، وقد اتفق الإمام الأعظم أبو حنيفة وأصحابه والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم على صحة صلاة المأموم من غير قراءته شيئاً خلف الإمام فأرج نفسك من العنة والسلام. وقلنا: إن قرأ المأموم الفاتحة أو غيرها كره ذلك تحريمـاً [٤/١١٣ـبـ] لما قدمناه، ولا يستغل المأموم بتعوده من نار، ولا طلب جنة عند قراءة الإمام آية ترغيب أو ترهيب، وكذا الإمام، وما روي أنه عليه السلام «ما مِرْ بَآيَةَ رَحْمَةٍ إِلَّا سَأَلَهَا وَآيَةَ عَذَابٍ إِلَّا سَعَادَ مِنْهَا»^[٥] محمول على النوافل منفرداً.

أحكام الركوع

(و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى: «إِذْ كُنُوا» [الحج: ٧٧] ولأمر النبي ﷺ به وللإجماع

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد وموضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامـة (١٥٣٠)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: من أحق بالإمامـة (٥٨٢)، والترمذـي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء من أحق بالإمامـة (٢٣٥)، والنـسـائـيـ في كتاب الإمامـةـ، بـابـ: من أـحقـ بالإـمامـةـ (٧٧٩).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المسافرين، باب: استحبـابـ تطـوـيلـ القرـاءـةـ في صـلـاةـ اللـيـلـ (٧٧٢)، وأـبـوـ دـاـوـدـ فيـ الصـلاـةـ، بـابـ: ماـيـقـولـ الرـجـلـ فيـ رـكـوـعـهـ وـسـجـوـدـهـ (٨٧١)، والنـسـائـيـ فيـ الـافتـاحـ، بـابـ: تـعـوـذـ الـقارـئـ إـذـاـ مـرـ بـآيـةـ عـذـابـ (١٧٦ـ/ـ٢ـ)، وـابـنـ حـيـانـ فيـ صـحـيـحـهـ فيـ الصـلاـةـ، بـابـ: ذـكـرـ الإـبـاحةـ لـمـتـهـجـدـ سـؤـالـ الـبـارـيـ جـلـ وـعلاـ عـنـ آيـةـ الـرـحـمـةـ، وـيـعـوـذـ بـهـ عـنـ آيـةـ الـعـذـابـ (٢٦٠٤ـ).

(١) العـبـارـةـ فـيـ مـ هـيـةـ وـجـلـ بـدـلـ هـيـتـهـ وـجـازـ ذـلـكـ. (٢) العـبـارـةـ فـيـ مـ قـامـواـ بـدـلـ قـدـمـواـ.

على فرضيته وركنيته، والركوع خفض الرأس مع الانحناء بالظهر، وبه يحصل المفروض، وأما كماله ليحصل الواجب والمستون فبانحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز محاذاة، وهو حد الاعتدال فيه، فإن طأطاً رأسه قليلاً ولم يصل إلى حد الاعتدال إن كان إلى الركوع الكامل أقرب منه إلى القيام جاز رکوعه، لأنه يعد راكعاً لغة وعرفاً، لأن ما يقرب من الشيء يعطي حكمه، وإن كان إلى القيام أقرب بأن لم يحن ظهره بل طأطاً رأسه مع ميلان منكبيه لا يجوز رکوعه، لأنه لا يعد راكعاً بل قائماً، إذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك كما في «شرح المنية» للحلبي^(١) ولكن ضعفه في «الاختيار» حيث قال في «شرح المختار»: الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لأنه عبارة عن الانحناء. وقيل: إن كان إلى حال القيام أقرب لا يجوز، وإن كان إلى حال الركوع أقرب جاز. انتهى.

وقال في «الحاوي»: فرض الركوع انحناء الظهر. انتهى.

وفي «التحفة»: قدر المفروض في الركوع هو أصل الانحناء وكذلك في السجود وهو أصل الوضع انتهى.

والمراد بالأصل تمام الانحناء لقوله عقبه: أما الطمأنينة والقرار في الركوع والسجود ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف والشافعي: إن الفرض هو الركوع والسجود مع الطمأنينة بمقدار تسبيحة واحدة [٤٠٢] انتهى.

وهذا أيضاً يفيد أنه لا يجوز إذا كان [إلى]^[١] الركوع [أقرب]^[٢]. وقال أبو مطبي البلخي^(٢)، تلميذ أبي حنيفة، رحمه الله: لو نقص من ثلاثة تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته ذهب في ذلك إلى أنه ركن مشروع فكان نظير القيام فوجب أن يحله [١١٧] ذكر مفروض قياساً على القيام، كما في «مجمع الروايات». انتهى. والأدلة إذا بلغ في حدوده الركوع يشير برأسه للركوع، لأنه عاجز عما هو أعلى، كما في «التجنيس والمزيد».

(١) شرح المنية للحلبي: وهي غنية المتملي شرح منية المصلي وغنية المبتدئ للشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي الله وشرحه شرحاً جاماً كبيراً في مجلد سمعه غنية المتملي. ١.هـ. كشف الظنو (١٨٨٦/٢).

(٢) هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن القاضي، أبو مطبي البلخي راوي الفقه الأكبر عن أبي حنيفة روى عن عون وهشام وحسان ومالك بن أنس، توفي سنة تسع وستين وعشرين ومائة للهجرة عن أربع وثمانين سنة. ١.هـ. الفوائد البهية (٦٨).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

أحكام السجود

(و) يفترض (السجود) لقوله تعالى : «وَأَنْسِجُذُوا» [الحج : ٧٧] والأمر النبوي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به وللإجماع على فرضيته، والسجدة إنما تتحقق بوضع الجبهة لا الأنف، مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف أصابع إحدى القدمين [على ظاهره]^[١] من الأرض، فإن لم يوجد وضع هذه الأعضاء لا تتحقق السجدة، فإذا انتقل إلى ركعة أخرى لم تكن السابقة صحيحة، وإذا وضع البعض المذكور صحت على المختار مع الكراهة، وتمام السجود بإتيانه بالواجب فيه، ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والأنف مع الجبهة كما ذكره المحقق وغيره، ومن اقتصر على بعض عبارات أئتنا بما فيه مخالفة لما قاله الفقيه أبو الليث والمحققون فقد قصر، وإلى ذلك أشار في «الفتاوى الصغرى»^(١) حيث قال : وضع القدمين على الأرض حالة السجود فرض، فإن وضع أحدهما دون الأخرى يجوز. ثم قال : والظاهر من تلك الروايات ما ذهب إليه الفقيه أبو الليث انتهى . وسنذكره قريباً . والسجدة الثانية كال الأولى فرضاً، وكيفيته كما سنذكره، ومن شروطه صحة السجود كونه (على ما) أي : شيء يجد الساجد (حجمه) وتفسير وجдан الحجم أن الساجد لو بالغ لا تستغل رأسه أبلغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح السجود على المارز^(٢) والذرة وبذر الكتان (و) نحوه لعدم (استقرار الجبهة) عليها إلا أن يكون في جوالق^(٣) ونحوها لأنه يجد الحجم حينئذ وكذلك الحشيش والتبغ والقطن والثلج، وكل محسو كالفرش والوسائل إن وجد حجم الأرض بكبسه صح وإنما فالـ والأرز والدخن لا يصح عليهما، لأن جوانهما لملابسها ولزانتها لا يستقر بعضها على بعض؛ فلا يمكن انتهاء التسلف [١٠٠/١٠٠] فيها واستقرار الجبهة عليها والحنطة والشعير تستقر عليه فيجوز السجود لأن حياتهما يستقر بعضها على بعض لخشونة ورخاؤه في أجسامها، فتستقر عليها جبهته، الجبهة : اسم لما يصيب الأرض مما فوق الحاجبين إلى قصاص الشعر حالة السجود وعرفها بعضهم ما اكتنفه [الجاجيان]^(٤) ، والسجود في اللغة يطلق على طأطأة الرأس والانحناء والخضوع والتواضع، والمبنى كسرجدة النخلة : مالت، والتحية كالسجود لأدم تكرمة

(١) للشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز المعروف بحسام الدين الشهيد المقتول سنة ست وثلاثين وخمسماة للهجرة .
أ.هـ. كشف الظنون (٢٢٤/٢).

(٢) المرزة : وهي القطعة من الشيء . أ.هـ. المعجم الوسيط مادة / مرزا / .

(٣) جوالق : وعاد من صوف أو شعر وعن العامة يقال له شوال أهـ. المعجم الوسيط (١٤٩) .

(٤) ما بين معكرين ساقط من مـ .

(٥) العبارة في مـ الجبيان بدل الحاجبان .

وَلَوْ عَلَى كُفَّهِ أَوْ طَرْفِ ثُوبِهِ، إِنْ طَهَرَ مَحْلٌ وَضَعِهِ،

له كذا في «ضياء العلوم»^(۱). وفي الشريعة: وضع بعض الوجه مما لا سخرية فيه. [فخرج]^[۲] الذقن والصدغ ومقدم الرأس، فلا يجوز السجود عليها وإن كان من عذر لأن الأبدال لا تنصب بالرأي، فمع العذر يجب الإيماء بالرأس لو وضع جبهته على [حجر]^[۳] صغير إن وضع أكثر الجبهة على الأرض يجوز، وإلا فلا. وأبو حنيفة يقول: ينبغي أن يضع من جبهته بمقدار الأنف حتى يجوز وإلا فلا، (و) وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط بالإجماع ويصح السجود، (ولو) كان على (كفه) أي: الساجد في الصحيح، أو كان السجود على (طرف ثوبه) أي: الساجد [في الصحيح]^[۴]، ويكره بغير عذر كالسجود على كور عمامته لما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ صلَّى في ثوب واحد يتقي بفضوله حرَّ الأرض ويردها»^(۵) رواه أحمد وأبو يعلى الموصلي في آخرين وفي الكتب الستة عن أنس قال: «كنا مع النبي ﷺ فيpusع أحدنا طرف الثوب في شدة الحر في مكان السجود»^(۶) كذا في «البرهان» و«معراج الدراء» (إن طهر محل وضعه) أي: الكف أو الطرف على الأصح، لأن السجود على الأرض لا على الكم والكم من جملة المساجد كيده كما في «الدراء» و«الفتح». وقيل: يجوز أن يضع طرف ثوبه على نجس فيسجد عليه، وصححه المرغيناني، وليس بشيء، قاله الكمال، وقد نقله في «الدراء» عن «مبسوط» الإسبيجابي أيضاً، وقال: [١١٨] الأصح أنه يجوز لأنه ساجد على الكم أي: الذي وضعه على النجس حقيقة وهو أي: الكم ظاهر. انتهى. وقد نبه الكمال على أنه ليس بشيء.

تنبيه: قال في «الدراء»: ذكر البزدوي: لو سجد على أحد ركبتيه أو يديه أو كميء جاز خلافاً للشافعي رحمه الله، وقال الحسن: الأصح أنه إذا سجد على فخذيه أو ركبتيه بعد عذر جاز وإلا فلا. انتهى.

(۱) وهو محمد بن نشوان بن سعيد الحميري، وهو مختصر لشمس العلوم لوالده نشوان بن سعيد الحميري المترافق ستة ثلاث وستين وخمسة للهجرة. ١٠٦١ هـ. كشف الظنون (٢/٢).

(۲) أخرجه أحمد في مسنده (١/٢٥٦).

(۳) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: السجود على الثوب في شدة الحر (٣٨٥) بفتحه وسلم في كتاب العمل في الصلاة، باب: استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر (١٤٠٦)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: الرجل يسجد على ثوبه (٦٦٠)، والترمذني في كتاب الصلاة، باب: ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد (٥٨٤).

(۴) ما بين معقوفتين زيادة في م [الخد].

(۵) ما بين معقوفتين ساقط من ج.

(۶) ما بين معقوفتين ساقط من م.

وَسَجَدَ وُجُونَا بِمَا صَلَبَ مِنْ أَنفِهِ، وَبِجَنَاحِهِ. وَلَا يَصِحُّ الْاقْتِصَارُ عَلَى الْأَنفِ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ بِالْجَبَاهَةِ. وَعَدَمُ ارْتِفَاعِ مَحَلِ السُّجُودِ، عَنْ مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ ذِرَاعٍ، وَإِنْ زَادَ عَلَى نِصْفِ ذِرَاعٍ، لَمْ يَجُزْ

وفي «الخلاصة» [١١٠ بـ] لو سجد على فخذيه إن كان بغير عذر على المختار أنه لا يجوز وإن كان بعدر المختار أنه يجوز، ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعدر أو بغير عذر لكن إن كان بعدر يكفيه الإيماء. انتهى.

وكذا ظاهر عبارة الزيلي، فقد علمت الخلاف في جواز السجود على الركبة، وقد نقل الكمال كلام «الخلاصة» فقال: ولو سجد على ركبتيه لا يجوز بعدر أو بغير عذر، ثم زاد الكمال فيه: ولم نعلم فيه خلافاً. وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجبهة، في «التجنسي»: لو سجد على حجر صغير إن كان أكثر الجبهة على الأرض جاز وإلا فلا. انتهى كلام الكمال في جانب عنه بما نقلناه من الخلاف فليتأمل.

(وسجد وجوباً بما صلب من أنفه) لأن أربنته ليست محل السجود. قال شيخ الإسلام: ذكر الأنف، وهو اسم لما صلب، دليل على أنه لا يكفيه السجود على الأربنة وأن عليه أن يمكن ما صلب منه وعن أبي حنيفة: أنه إذا وضع أربنة الأنف لا يجوز وإنما يجوز إذا وضع عظم أنفه كذا في «الدرایة»، ولما كان السجود على الأنف واجباً لا دخل له في شروط الصحة وإنما هو شرط كمال لما سذكر أن ضم الأنف للجبهة واجب، استدرك ذلك فقال: (و) يسجد (بوجهته ولا يصح الاقتصار على الأنف) في الأصح (إلا من عذر بالجبهة)، لأن الأصح أن الإمام الأعظم رحمه الله رجع إلى موافقة صاحبيه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها من أي: [١١٨ بـ] لسان غير عربي لغير العاجز عن العربية، وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف بلا عذر في الجبهة، ووجه عدم جواز الاقتصار على الأنف ما روينا قوله عليه السلام: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة»^(١) وفي رواية: «أمر العبد أن يسجد على سبعة آراب»^(٢) الحديث في «البرهان».

(و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة الساجد، والارتفاع القليل لا يضر، (وإن زاد عن نصف ذراع لم يجز السجود)، أي: لم يقع معتمداً به كما في «الدرایة» فإن أتى بغيره معتبراً صحت، وإن لم يأت به

(١) أخرجه أحمد في مستنه (١/٢٩٢) (٣٠٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥/٢٤٨).

السُّجُودُ، إِلَّا لِزُخْمَةٍ سَجَدَ فِيهَا عَلَى ظَهِيرٍ مُصْلٍ صَلَاتَةً، وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ فِي الصَّحِيفَ، وَوَضَعَ شَيْءًا مِنْ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ حَالَةً السُّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَا يَكْفِي وَضَعُ ظَاهِيرِ الْقَدْمِ، وَتَقْدِيمُ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ،

حتى خرج من صلاته فسدت (إلا) أن يكون ذلك (لزحمة سجد فيها على ظهر مصل صلاته) [١١٠٦] للضرورة، فإن لم يكن المسجد عليه مصليةً أصلًا أو كان في غير صلاة الساجد عليه لا يصح السجود، وقيل: إنما يجوز إذا كان سجود الثاني على الأرض كما في «الدراءة».

(و) من شروط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين) وإحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه لما روينا (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) نحو القبلة (حالة السجود على الأرض، ولا يكفي) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لأنه ليس محله لقوله عليه: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين»^(١) متفق عليه. قوله عليه: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب: وجهه وكفاه وركبته وقدماه»^(٢) وهو اختيار الفقيه أبي الليث كما في «البرهان». ولو سجد ولم يضع قدميه أو إحداهما على الأرض في سجوده لا يجوز سجوده، ولو وضع أحدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة، وفي «الكافية»: قال العلامة الزاهدي: ظاهر ما ذكر في «مختصر الكرخي» و«المحيط» و«القدوري» فيقتضي أنه إذا وضع إحدى القدمين دون الآخر لا يجوز، وقد رأيت في بعض النسخ أن فيه روایتان كذا في «شرح المنية»، والمراد من وضع القدم وضع أصابعها. قال الزاهدي: وضع رأس [١١١٩] القدمين حالة السجود فرض، وفي «مختصر الكرخي»: سجد ووضع أصابع رجليه عن الأرض لا يجوز، وكذا في «الخلاصة» و«البزارية»: وضع القدم بوضع أصابعه وعن وضع إصبعاً واحدة. انتهى. ولا يكون وضعًا إلا بتوجيهها نحو القبلة ليتحقق السجود بها وإلا فهو وضع ظهر القدم سواء، وهو غير معتبر وهذا مما يجب التنبه له والكثير عنه غافلون.

(و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على الركوع في حد ذاتها. وإن لم يتعمّن محل القراءة عيناً للجواز، لأنه إذا فات محل

(١) أخرجه البيخاري في الأذان، باب: السجود على الأنف (٨١٢)، ومسلم في الصلاة، باب: أعضاء السجود (٤٩٠)، والنسائي في التطبيق، باب: السجود على اليدين (٢٠٩/٢)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر الأعضاء السبعة التي أمر المصلي أن يسجد عليها (١٩٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: أعضاء السجود (٢٩١)، وأبي داود في الصلاة، باب: أعضاء السجود (١٨٩١)، والترمذمي في الصلاة، باب: ما جاء في السجود على سبعة أعضاء (٢٧٢)، والنسائي في التطبيق، باب: تفسير ذلك أي على كم السجود (٢٠٨/٢)، والبيهقي في السنن (١٠١/٢)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر البيان بأن المرء إذا سجد سجد معه..... (١٩٢١).

القراءة كما إذا ركع في ثانية الفجر أو المغرب أو ثلاثة الرباعية ولم يكن قرأ المفروض فيما أداه لم يصح، لأن رعاية ما لم يشرع مكرراً في الركعة شرط لبقاء الصلاة على الصحة، وكذا الشرط المتأخر عن الأركان وهو القعود الأخير، فإنه شرط إتمام الأركان عند البعض، وبعضهم يعده ركناً حتى لو ركع قبل القيام، أو سجد قبل الركوع لا يجوز، وكذا لو قعد قدر الشهد ثم تذكر أن عليه سجدة [١٠٦ ب] أو قراءة بطل القعود، لأن الترتيب فيه فرض وإنما كان فرضاً لأن ما اتحدت شرعيته يراعي وجود صورة، ومعنى في محله تحرزاً عن تفويت ما تعلق به سواء كان ما تعلق به جزاً أو كلاماً مثله: الركوع جزء إذا فاته فات ما تعلق به وهو الركعة فلا تصح بتركه مع وجود السجدة عقب القيام، والقعود الأخير متعلق به كل الركعات فإذا فات عن محله بطل ما تعلق به، كما إذا سجد لرکعة زائدة ولم يكن قعد على آخر صلاته قدر الشهد، وأما فوات أحد فعل التكرر وهو السجدة الثانية إذا تركه ثم أتى به في محل آخر قبل إتيانه بما ينافي الصلاة فإنه يتتحقق بمحل الأول، فكان موجوداً فيه معنى، وإن لم يوجد صورة، مثله: إذا سجد واحدة ثم قام لرکعة أخرى، لا تبطل رکعته السابقة إذا أتى بالسجدة المتروكة بعد ذلك في حرمة الصلاة، لكنه إذا أتى بها [١١٩ ب] بعد القعود الأخير يلزم إعادته لأنه لختم الأركان، فلم يكن فعله قبل إتيانه بالسجدة معتمداً به، إذ لا يمكن استيفاء ما تعلق به جزاً أو كلاماً من جنس ما اتحدت شرعيته لضرورة اتحاده في الشرعية والإفراد بالشرعية دليلاً توقف ذلك الذي تعلق به على وجوده صورة ومعنى.

(و) يشترط (الرفع من السجدة إلى أقرب القعود على الأصح) ليصح إتيانه بالسجدة الثانية في الأصح، عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه يعد جالساً بقريبه من القعود، فتحقققت السجدة الثانية ولو كان إلى السجدة أقرب لم تجز الثانية، لأنه يعد ساجداً إذا ما قرب من الشيء له حكمه، كما في «البرهان»، وهذه إحدى روايات أربع عن الإمام، وصححها في «الهداية» بقوله: وهو الأصح وهو احتراز عما ذكر بعض المسايخ أنه إذا زايل جبيته عن الأرض ثم أعادها جاز، وعن الحسن بن زياد ما هو [قرب] [١١] منه فإنه قال: إذا رفع رأسه بقدر ما تجري فيه الريح جاز وعما ذكر القدوسي أنه مقدر بأذني ما ينطلق عليه اسم الرفع، وهو رواية أبي يوسف كما في «المحيط»، وجعل شيخ الإسلام هذا القول أصح، وقال محمد بن سلمة: مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه، فإن فعل ذلك [كان] [٢] أي: السجدة الثانية وإلا فلا، وهذا قريب إلى ما ذكر في «الهداية»، كما في «معراج الدراء». وقال «صاحب البحر»: لم أر

(2) العبارة في م قریب بدل قرب.

(1) العبارة في م قریب بدل قرب.

من صصح رواية الرفع بقدر ما تمر الريح بينه وبين الأرض .
 (و) يفترض (العود [١٠٧] إلى السجود) لأن السجود الثاني كالأول فرض بإجماع الأمة .

تنبيه: قدمنا أن الظاهر من الرواية ما ذهب إليه الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى من افتراض وضع اليدين في السجود، وأن السجود لا يصح بدون وضع إحديهما ومن المقرر أن العود [للسجود]^[١] فرض ولا يتحقق إلا بما يتحقق به السجدة السابقة، فيلزم رفع اليدين بعد رفع رأسه من السجدة الأولى ثم إعادة وضعهما أو [١٢٠]^[٢] إحديهما في السجدة الثانية لتصح السجدة الثانية، ويتحقق تكرار السجود وبه وردت السنة كما نقله الجلال السيوطي^(١) رحمه الله في «البینوع» عن ابن العماد^(٢) [في التعقبات]^[٣] بقوله: إذا قلنا بوجوب وضع الأعضاء السبعة فلا بد الطمأنينة بها كالجمعة، ولا بد أن يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس، لم يكن لأنها أعضاء تابعة للجبهة، وإذا رفع الجبهة من السجدة الأولى وجب عليه رفع الكفين أيضاً نقوله^[٤]: «إن اليدين تسجدان كما تسجد الجبهة فإذا سجدتم فضعوهما وإذا رفعتم فارفعوهما»^(٥). ولأصحاب مالك في ذلك قولان وقال ابن العماد أيضاً في كتاب آخر: يجب على المصللي إذا رفع رأسه من السجدة الأولى أن يرفع يديه من الأرض كما يرفع جبهته لأن السجود يكون بهما مرتين كما يكون بالجبهة، وهذا ظاهر نص الإمام الشافعي في «الأم»^(٦) فإنه قال: إن القول بوجوب السجود على هذه الأعضاء هو الموفق للحديث، والثابت في الحديث أنه^[٧] «كان إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحاضيري السيوطي جلال الدين: ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة للهجرة إمام حافظ، مؤرخ، أديب، توفي سنة إحدى عشرة وتسع מאות للهجرة، من آثاره: إتمام الدرية لقراء النقاية - الألفية في التحو - الناج في إعراب مشكل المسنهاج - تنوير الحالك في شرح موطأ الإمام مالك .
 وغيرها كثير . ١٠١ هـ. شذرات الذهب (٨/٥١)، والأعلام (٣٠١/٣).

(٢) ابن العماد: المراد به صاحب الهدية وتقدم .

(٣) أخرجه البهقى في كتاب الصلاة، باب: من قال: يضع يديه قبل ركبته (٢/١٠١).

(٤) الأم: للإمام محمد بن إدريس الشافعى المتوفى سنة اربع ومائتين للهجرة . ١٠١ هـ. كشف الظنون (٢/١٣٩٧).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م .

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م .

من الأرض وضعه على فخذيه^(١) وقال عليهما: «صلوا كما رأيتمني أصلي»^(٢). وروى ابن عمر عنه عليهما أنه قال: «إن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه، فإذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما وإذا رفع فليرفعهما»^(٣). أخرجه أبو داود والنسائي . وروى مالك في «الموطأ»: «أن ابن عمر كان يقول: من وضع جبهته بالأرض فليضع كفيه على الذي وضع عليه جبهته، وإذا رفع فليرفعهما فإن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه»^(٤) انتهى .

عبارة السيوطي رحمة الله، قلت: فالحاصل أن رفع اليدين عن الأرض لا بد منه ليتحقق [١٠٧ بـ] تكرار السجود بهما كالجبهة، وأما صفة وضعهما على الفخذين حالة الجلوس بين السجدين فسنة، ومن أنكر هذا عليه الدليل لما يدعوه وعليه [١٢٠ بـ] رد قول الفقيه أبي الليث الذي قد حكينا به دليله والمخالف من الشافعية لما قاله الجلال السيوطي حيث قال: لا يشترط رفع اليدين عن الأرض لصحة السجدة الثانية كما هو المخالف من الحنفية لما قاله الفقيه أبو الليث .

مطلب: في حكمة تكرار السجود في كل ركعة

وتكلموا في تكرار السجود دون الركوع، فذهب الفقهاء إن هذا تعبد لا يطلب فيه المعنى كأعداد الركعات، وفي «المبسوط»: قيل: إنما كان السجود مثنى ترغيمًا للشيطان، فإنه أمر بالسجود فلم يفعل، فتحن نسجد مرتين ترغيمًا له وإليه أشار النبي عليهما في سجود السهو ترغيمًا للشيطان. وقيل: الأولى إشارة إلى أنه خلق من الأرض، والثانية إشارة إلى أنه يعود إليها. قال تعالى: ﴿وَمِنْهَا حَلَقْتُمْ وَفِيهَا نُيَدِّكُمْ﴾ [طه: ٥٥] وفي «مبسوط» شيخ الإسلام: أكثر مشايخنا على أنه توقيف غير معقول المعنى، ومنهم من يذكر لذلك حكمة فقال: حكمته ما روي في بعض الأخبار أن الله تعالى لما أخذ الميثاق من ذرية آدم عليه السلام حيث قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أمرهم بالسجود تصديقاً لما قالوا، فسجد المسلمون كلهم وبقي الكافرون، فلما رفعوا رؤوسهم رأوا الكفار لم يسجدوا، فسجدوا ثانية شكرأً لما وفقهم الله تعالى إليه، فصار المفروض سجدين كذا في «معراج الدرابة»، وزاد في

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٦/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: رحمة الناس والبهائم (٦٠٠٨)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر البيان بأن قوله عليهما: «فاذدا وأقينا» أراد به أحدهما (٢١٣١).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: أعضاء السجود (٨٩٢)، والنسائي في التطبيق، باب: وضع اليدين مع الوجه في السجود (١٠٩١)، والمزي في تحفة الأشراف (٧٥٤٧).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (١١٦٣/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧/٢).

..... والقُعُودُ الْأَخِيرُ فَذَرَ التَّشْهِيدَ وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الْأَرْكَانِ وَأَدَّوْهَا مُسْتَيْقِظًا،

«المستفي»، قيل: إن الأولى لشكر نعمة الإيمان والأخرى لبقاء الإيمان. انتهى.

(و) يفترض (القعود الأخير) بإجماع العلماء وإن اختلفوا في قدره، وعبر بالأخير دون الثاني ليشمل قعدة العجز وقعدة المسافر، لأنها أخيرة وليس ثانية، كما في «الدرائية»، والمراد وصفه بأنه واقع آخر الصلاة وإلا فالأخير يتضمن سبق غيره وعليه لو قال: آخر عبد أملكه فهو حر، فملك عبداً لم يعتق فليتأمل والمفروض القعود (قدر) قراءة [١٢١/١] (التشهد) في الأصح، وسنذكر الفاظه، إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ كُلَّ^٤﴾ [الأعراف: ٧٣] وقد التحق فعل النبي ﷺ وقوله بياناً وهو أنه ﷺ لم يفعلها قط بدون القعدة الأخيرة والمواظبة من غير ترك دليل الفرضية فإذا وقع بياناً للمحل المفروض كان فرضاً بالضرورة إلا ما خرج بدليل وقدره أثمننا بقدر التشهد لأنه ﷺ أخذ يد عبد الله [١٠٨/١] ابن مسعود رضي الله عنه وعلمه التشهد إلى قوله: وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم قال: إذا فعلت هذا أو قلت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقم فقم وإن شئت أن تقعده فاقعد على تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض. وزعم بعض مشايخنا أن المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين كما في «البرهان» فكان فرضاً عملياً.

(و) يشترط (تأخره) أي: القعود الأخير (عن أداء الأركان) لأنه شرع لختمتها حتى لو تذكر سجدة بعد قعوده يسجدها ويلزمه إعادة الجلوس لأن السابق لم يعتد به لكونه قبل تمام الأركان كما قد علمته.

(و) يشترط لصحة الأركان ونحوها (أداؤها مستيقظاً) فإذا ركع نائماً أو قام نائماً لم يعتد به، وأما إذا قام مستيقظاً ثم نام أو ركع مستيقظاً فنام، فإنه يصح لحصول الركن قبل النوم. واحتلوا في قراءة النائم قيل: يعتد بها. واختاره الفقيه أبو الليث لأن الشرع جعل النائم كالمستيقظ في الصلاة تعظيماً لأمر المصلي، واختيار فخر الإسلام وصاحب «الهداية» وغيرهما: أنها لا تجوز. ونص في «المحيط» و«المتنقى»^(١) على أنه الأصح لأن الاختيار شرط لأداء العبادة ولم يوجد حالة النوم. وقال الكمال: الأوجه اختيار الفقيه والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو كافي لا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلاً عن فعله بكل الذهول [١٢١/ب] أنه يجزئه انتهى.

(١) المتنقى: للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيداً سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة للهجرة، وهو في فروع الحنفية وفيه نوادر المذهب. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٨٥).

ومَغْرِفَةٌ كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْخِصَالِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى وَجْهِ يُمْيِّزُهَا مِنَ الْخِصَالِ الْمَسْتَوَنَةِ. وَأَعْتِقَادُ أَنَّهَا فَرْضٌ حَتَّى لَا يَتَنَفَّلُ بِمَفْرُوضٍ.

قال صاحب «البحر»: وهذا يفيد أنه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه. وقد نصوا على أنه لا يجزئه. قال في «المتنقى»: ركع وهو نائم لا يجوز إجماعاً. انتهى. وفرقهم بين القراءة والركوع والسجود بأن كلاً من الرکوع والسجود رکن أصلی بخلاف القراءة لا يجدي نفعاً. وأما القاعدة الأخيرة إذا فعلها نائماً ففي «منية المصلي»: «إذا نام في القعدة كلها عليه أن يقعد إذا انتبه قدر الشهد، وإن لم يقعد فسدت صلاته، ويخالفه ما في «جامع الفتاوى»: أنه لو قعد قدر التشهد نائماً يعتد به وعلله في التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري: بأنها ليست بركن ومبناه على الاستراحة فيها فيلائمها النوم. انتهى. قلت: وهذا ثمرة الخلاف بين من قال: إنها شرط ومن قال: إنها رکن فتصح نائماً على [١٠٨/ب] القول بشرطيتها لا رکنيتها وهو جواب عن قول «صاحب البحر» اتفقوا على فرضية التعود الأخير واختلفوا في رکنيته ولم أر من تعرضاً لثمرة هذا الاختلاف. انتهى فللهم الحمد.

(و) يتشرط لصحة أداء الفرض أحد أمرين وهو ما أدنى ما يسقط به الفرض: الأول منهما (معرفة كيفية) أي: صفة (الصلوة) وذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي: ما في جملة الصلوات (من الخصال) أي: الصفات الفرضية يعني: كونها فرضاً كاعتقاده افتراض ركعتي الفجر وافتراض الأربع في الظهر وأن ستة الصبح ركعتين غير الفرض وأن ستة الظهر أربعًا غير الفرض وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها) بما ذكرنا وليس الشرط أن يميزها ما اشتملت عليه صلاة الصبح ونحوها من الفرض والستة كأن يعتقد أن القيام رکن والثناء والتعمود ستة القراءة فرض والتسبيح ستة بل المراد تمييز الصلاة في حد ذاتها بأنها فرض فتتميز به (عن الخصال) أي: الصفات (المستونة) باعتقاد سنية رکعات يصلبها غير الفرض كالسنن الرواتب وغيرها. والثاني من الأمرين أشار إليه بقوله (واعتقاد) المصلي (أنها) أي: إن الصلوات التي يؤدinya كلها (فرض) باعتقاده أن جميع الأربع في الصحيح فرض والخمس في المغرب فرض، ويصلب ثلث رکعات منها على حدتها.

مطلب: يتأدي الفرض بنية النفل دون عكسه

لأن النفل يصح بنية الفرض دون عكسه، وإليه أشار بقوله (حتى لا يتنفل بمفروض) باعتقاد أن ما فعله نفل. قال في «التجenis والمزيد»: رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فريضة على العباد إلا أنه كان يصلبها - يعني: بلا نيتها في مواقتها - لا يجوز وعليه أن يقضيها لأنها لم ينو الفرض، ولنية شرط. وكذلك إن علم أن منها رکعتان فريضة ومنها ستة ولا يعرف

أركان الصلاة:

والأَرْكَانُ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ أَرْبَعَةٌ: الْقِيَامُ، وَالْقِرَاءَةُ، وَالرُّكُونُ، وَالسُّجُودُ، وَقِيلَ: الْقَعْدَةُ الْأَخِيرَةُ مِقدَارُ التَّشَهِيدِ.

شرائط الصلاة:

وَيَا فِيهَا شَرَائِطُ، بَغْضُهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الشَّرْفَعِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مَا كَانَ حَارِجًا، وَغَيْرُهُ شَرْطٌ لِدَوَامِ صِحَّتِهَا.

فصل

«فِي فَرْعَوْنَ تَعْلُقٌ بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ»

ما يتعلّق بشرط الطهارة:

.....تُجْزِي الصَّلَاةَ عَلَى لِنْدِ، وَجْهُهُ الْأَعْلَى طَاهِرٌ، وَالْأَسْفَلُ نَجْسٌ،

الفرضية من السنة لم تجز لما قلنا إلا إذا صلَّى خلف الإمام ونوى صلاته، وإن كان يظن أن كلها فرضية أجزاءٍ ما صلَّى لأنَّ التَّفَل يتأدِّي بنية الفرض، أما الفرض لا يتأدِّي بنية التَّفَل وإذا كان يعرف الفرائض من التَّوَافِل لكن لا يعلم ما في الصلاة أي: ما في نفس الصلاة الواحدة من الفرضية والسنة جازت صلاته لأنَّه إذا عرف الفرائض ينوى الفرائض. انتهى.

ومثله في «الخلاصة»، ثم قال: فلو ألم قوماً وهو لا يعرف [١٩١] صلاة الفرض من صلاة النفل ونوى الفرض في الكل جازت صلاته. وأما صلاة القوم فكل صلاة ليس لها سنة قبلها كالعصر والمغرب والعشاء تجوز، ولا تجوز صلاة القوم في كل صلاة لها سنة قبلها كالفجر والظهر. ثم أراد التنبية على الأركان وغيرها مما سبق فقال:

(والاركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي بينها بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل : القعود الأخير مقدار التشهد) ركن أيضاً وقيل : شرط ، وقد علمت ذلك وثمرة الخلاف فيه ، وقبل التحريمة أيضاً ركن (وباقيتها) أي : المذكورة (شرائط بعضها شرط لصحة الشروط في الصلاة وهو ما كان خارجاً) وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريمية (وغيره شرط للدلوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله وملئه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفرقة .

فصل فى متعلقات الشروط وفروعها

(تجوز الصلاة) أي (على لبد) بكسر اللام وسكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر ووجه الأسفل نجس) نجاسة مانعة لأنه لثخانته كثوبين وكلوح ثخين يمكن فصله لوحين وأسفله

وَعَلَى ثُوبِ طَاهِرٍ، وَبِطَانَتْهُ نِجَسَةً، إِذَا كَانَ غَيْرَ مُضَرِّبٍ، وَعَلَى طَرْفِ طَاهِرٍ، وَإِنْ تَحْرُكَ الظَّرْفُ النِّجَسُ بِحَرْكَتِهِ، عَلَى الصَّحِيفَحِ. وَلَوْ تَجْسَسَ أَحَدُ طَرَفَيِ عِمَامَتِهِ، فَأَلْقَاهُ وَأَبْقَى الطَّاهِرَ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَمْ يَتَحَرَّكْ النِّجَسُ بِحَرْكَتِهِ جَازَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ تَحْرُكَ لَا تَجْزُ. وَفَاقِدُ مَا يُزِيلُ بِهِ النِّجَاسَةَ يُصْلِي مَعَهَا، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

ما يتعلّق بشرط ستر العورة:

وَلَا [إِعَادَةً] عَلَى فَاقِدِ مَا يَسْتَرُ عَوْرَتَهُ، وَلَوْ حَرِيزًا أَوْ حَشِيشًا أَوْ طَيْنًا، فَإِنْ وَجَدَهُ وَلَوْ بِالإِبَاحةِ وَرُبُّعَهُ طَاهِرٌ لَا تَصْحُ صَلَاتُهُ عَارِيًّا. وَخَيْرٌ إِنْ طَهَرَ أَقْلَى مِنْ رُبُّعِهِ،

نجس تجوز على الطاهر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف لأنّه كشيين فوق بعضهما (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر وبطانته نجسة إذا كان غير مضرب) لكونه ثوبين منفصلين وضع الطاهر فوق النجس (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وإن تحرك الطرف النجس بحركته) لأنه ليس بحامل لها ولا تلبس بها (على الصحيح ولو تنجس أحد طرفي عمامته) أو ملحفته أو منديله (فاللقاه) أي: الطرف النجس أي (وأبقى الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه بالنجس (وإن تحرك) الطرف بحركته (لا تجوز) صلاته لأنه حامل لها حكماً لاتصاله به إلا أنه لم يوجد ساتراً غيره فيستر بالطرف الطاهر منه ولا يضره تحرك النجس بحركته للضرورة.

(وَفَاقِدُ مَا يُزِيلُ بِهِ النِّجَاسَة) [١٠٩ / بـ] الكثيرة عن جسده وثوبه (يُصْلِي مَعَهَا وَلَا إِعَادَةً) لأن التكليف بحسب الوسع . وفي «النهاية» قال الإمام البقالى : فإن كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن غسلها إلا بإظهار عورته يصلى مع النجاسة لأن إظهار العورة منهي عنه والغسل مأمور به والأمر والنهي اجتمعا كان النهي أولى . قال في «البدريّة» كلمة [١٢٣ / ١] ما مقصورة غير ممدودة لتناول المانعات سوى الماء أيضاً على قولهما ولو قلت بالمد يصير إشارة إلى قول محمد: لأنه لا يجوز التطهير إلا بالماء لا بالمائعات كما في «مجمع الروايات» (ولَا) إِعَادَة (على فاقِدِ مَا يَسْتَرُ عَوْرَتَهُ وَلَوْ كَانَ حَرِيزًا) فإن وجد الحرير لزمه الصلاة فيه لأن فرض الستر أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (أو) كان (حَشِيشًا أَوْ طَيْنًا) أو ما له كدرأ يصلّي داخله بالإيماء لأنّه يستره في الجملة (فإن وجده) أي الساتر (ولو بِالإِبَاحة) والحال إن (رُبُّعَهُ طَاهِرٌ لَا تَصْحُ صَلَاتُهُ عَارِيًّا) على الأصح كالماء الذي أُبِحَ للمتيّم إذ لا يلحّقه المعرة والمانيّة بهذا بخلاف المال الذي أُبِحَ لمن يبحّ له لا يلزمّه قبوله للحقوق المانّية به وربع الشيء يقوم مقام كلّه في مواضع كلّها منها هذا ولم نقم ثلاثة أرباعه النجس مقام كلّه احتياطاً في لزوم الستر لصحة الصلاة بطهارة الربع (وَخَيْرٌ إِنْ طَهَرَ أَقْلَى مِنْ رُبُّعِهِ) بين أن يصلّي فيه وهو الأفضل

وَصَلَاتُهُ فِي ثُوبٍ نِجْسِ الْكُلِّ أَحَبُّ مِنْ صَلَاتِهِ عُزِيَّانًا. وَلَوْ وَجَدَ مَا يَشْتُرُ بِغَضَّ العَوْرَةِ، وَجَبَ أَسْتِعْمَالُهُ، وَيَشْتُرُ الْقُبْلَ وَالدُّبْرَ، فَإِنْ لَمْ يَشْتُرْ إِلَّا أَحَدَهُمَا، قِيلَ: يَشْتُرُ الدُّبْرَ، وَقِيلَ: الْقُبْلُ، وَنُدِبَ صَلَاةُ الْعَارِي جَالِسًا بِالإِيمَاءِ، مَادًّا رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ صَلَى قَائِمًا بِالإِيمَاءِ، أَوْ بِالرُّكُونِ وَالسُّجُودِ صَحٌّ.

لما فيه من الإتيان بالركوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلி عرياناً قاعداً يوميء بالركوع والسجود وهو يلي الأولى في الفضل لما فيه من ستر العورة الغليظة وبين أن يصلி عرياناً برکوع وسجود، وهو دونهما في الفضل، والأصل في جنس هذه المسألة أن من ابتدأ ببيانين متساوين يأخذ بأيهما شاء وإن اختفتا يختار أحونهما لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا لضرورة، كما لو كان به جرح إن صلى قائماً أو سجد سال وإن لم يسجد لم يسل فإنه يصلி بالإيماء وكذا لو وجد ثوبين نجاسة كل أكثر من درهم يتخير ما لم يبلغ ربع أحدهما ولو صلت قائمة ينكشف ربع عضو منها وإن صلت جالسة استتر، تصلي جالسة لأن ترك القيام أهون ولو كان بطرف الشوب نجاسة مانعة وليس له غيره يستتر ببعضه الطاهر ولا يضره [١٢٣ بـ] حركة النجس للضرورة كما تقدم (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب [١١٦] من صلاته عارياً) لما قلناه.

(تبنيه): لو ستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلى معه لا تجوز بخلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الجلد أغفلت بدليل أنها لا تزول بالغسل ثلاثاً بخلاف نجاسة الثوب كذا في [«معراج الدراء»]^[١] (ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب) يعني: لزم (استعماله) أي: الاستئناف (ويستر القبل والدبر) إذا لم يستر إلا قدرهما (فإن لم يستر إلا أحدهما قيل: يستر الدبر) لأنه أفحش في حالة الركوع والسجود (وقيل) يستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة وأنه لا يستر بغيره والدبر يستر [كالإيتين]^[٢]. وفي «البحر» وعن «المبتعنى» بالغين المعجمة: وإن كان عنده قطعة يستر بها أصغر العورة فلم يستر فسدت الصلاة. انتهى. وفي «الخلاصة»: إذا وجدت ما يغطي ربع جسدها وربع رأسها فترك تغطية الرأس لا تجوز صلاتها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها تكرار التغطية انتهى. والستر أفضل تقليلاً للانكشاف، كذا في «البحر».

(وندب صلاة العاري جالساً بالإيماء مادًّا رجليه نحو القبلة) لما فيه من الستر (فإن صلى) العاري (قائماً بالإيماء أو) قائماً آتياً (بالركوع والسجود صحيحاً) لإتيانه بالأركان فيميل إلى أيهما شاء والأفضل الأول كما قدمناه. ولو صلى عارياً وعنه ثوب لم يعلم به لا تجزئه، كذا روى

(١) ما بين معاكسين ساقط من ج [به].

(٢) العبارة في م [بالإيتين] وهو الصواب.

عن أبي حنيفة وذكر الكرخي : أنه على الخلاف في الماء في رحله ووجه الفرق على الرواية الأولى أن الكسوة لا بد لها فتنقل إليه فلم تكن آثياً بأصل الفرض ولا ببدلها بخلاف الوضوء لأن له بدلاً وهو التراب . وبخلاف القبلة لأن لها بدلاً وهو جهة [٤٢١/١] تحريره كما في « التجensis والمزيد » .

حدود العورة وأحكامها

(عوره الرجل) حراً كان أو رقيناً (ما بين السرة ومتنه الركبة) لقوله عليه السلام : « عوره الرجل ما بين سرته إلى ركبته »^(١) ويروى ما دون سرته حتى يجاوز ركبته ، وكلمة إلى نحملها على كلمة مع عملاً بكلمة حتى أو عملاً بقوله عليه السلام : « الركبة من العورة »^(٢) وبهذا تبين أن السرة ليست من العورة والركبة منها . وقال أهل اللغة : سميت العورة عورة لقبع ظهورها ولغض الأبصار عنها مأخذة من العور وهو النقص والعيب [١٠/١٨] والقبع وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحب منه ومنه عور العين والكلمة العورة القبيحة ، وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلاة وهذا الذي ذكرناه من تحديد العورة هو ظاهر الرواية . وقيل : ابتدأها من السرة وقائله أبو عصمة^(٣) وقيل : ابتدأها من المنبت وقائله محمد بن الفضل^(٤) كما في « الدراء » وتزيد عليه أي : على الرجل (الأمة) القنة^(٥) وأم الولد^(٦) والمدبرة^(٧) والمكابة^(٨) والمستسعة^(٩) عند أبي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأن لها مزيّناً والنظر إليها سبب الفتنة وما عدا ذلك منها فليس بعورة ، لأن عمر رضي الله عنه كان يضرب الإمام أن يتقنعن ويقول : ألق عنك الخمار^(١٠) يا دخار تشبهين بالحرائر ، لأنها تخرج لحاجة مولاهما في ثياب مهتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق الأجانب دفعاً للحرج . وقوله : يا دفار بالدالة المهملة وكسر الراء وتخفيق الفاء أي : يا متنة ، كذا في « العاوي » . وروي أيضاً : « أن جواري

(١) أخرجه بنحوه الحاكم في المستدرك (٣/٥٦٨)، والدارقطني (١/٢٣٠)، والزيلعي في نصب الراية (١/٢٩٦).

(٢) أخرجه الدارقطني (١/٢٣١)، والزيلعي في نصب الراية (١/٢٩٧).

(٣) أبو عصمة المروزي وتقديره.

(٤) محمد بن الفضل : تقدم وهو نفسه (الفضلي).

(٥) القنة : هي التي كان أبوها مملوكاً لمواليه . اهـ . المعجم الوسيط (٧٦٣).

(٦) أم الولد : هي التي تلد من سيدها .

(٧) المدبرة : هي التي قال لها سيدها : أنت دبر حياتي حرّة .

(٨) المكابة : اتفاق بين العبد وسيده على مال يقتطع له فإذا ما دفعه صار حراً . هـ . المعجم الوسيط (٧٧٤).

(٩) المستسعة : هي التي تسعى لإبراء ذمتها .

(١٠) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١/٣٠٠)، وقال : رواه عبد الرزاق .

عمر رضي الله عنه كن يخدمن الضيفان كأشفات الرأس مضطربات الشديين» كذا في «المستصنفي» ومهتها بكسر الميم وفتحها وأنكر الأصمعي الكسر. (ومجمع بدن الحرة عورة) في بعض النسخ: بدن الحرة كلها وهو تأكيد للبدن، والبدن مذكر إلا أنه لما أضيف إلى المرأة أعطي حكم التأنيث لامتزاج بينهما وعليه القراءة الشاذة تلتقطه بعض السيارة. قوله: وشرفت صدر القناة بالدم، وقول الآخر لما أتى خبر الوزير تواضعت سور المدينة والجبال الخشوع، كما في «المستصنفي» وقوله تعالى: ﴿تَسْرُّرُ التَّطْبِيرِ﴾ [البقرة: ٦٩] كما في «المعراج» (إلا وجهها وكفيها وقدميها) لقوله تعالى: ﴿يَأْتُوا بِالشَّهَادَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَلِيلُونَ﴾ [النور: ٣١] والمراد محل زيتها وما ظهر منها الوجه والكفاف. قاله ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم: للابتلاء بابدائها وأنه عليه السلام «نهى المحرمة عن لبس الفزارين والنواب»^(١) ولو كان الوجه والكفاف من العورة ما حرم سترهما بالمحيط، وفي القدم روایتان والأصح من الروایتين أنها ليست بعورة للابتلاء بابدائها إذا مشت حافية أو متuelleة فربما لا تجد الخف كما في «الهداية» و«البرهان» فلذلك استثناء وقال الأقطع في «شرحه الصحيح» إنها عورة لظاهر الخبر وهو قوله عَزَّلَهُ: «المرأة عورة مستورة»^(٢) انتهى. ومثله [١١١/١] في «مجمع الروایات» وفي الاختيار في القدم روایتان الصحيح أنها ليست بعورة في الصلاة وعورة خارج الصلاة انتهى. لقد اختلف التصحيح والتحقيق أن القدم ليست عورة لما ذكرنا ولأن الاستهاء لا يحصل بالنظر إلى القدم كما يحصل بالنظر إلى الوجه، فإذا لم يكن الوجه عورة مع كثرة الاستهاء فالقدم أولى فإن قيل: قوله عَزَّلَهُ: «المرأة عورة مستورة» عام في جميع بدنها وليس فيها استثناء، فاستثناء هذه الأعضاء بالابتلاء [تخصيص]^(٣) بلا لفظه ابتداء وهو لا يجوز عندنا أجيبي بأن قوله تعالى: «وَلَا يُبَدِّلَنِ زَيْتَهُنَّ» [النور: ٣١] إما أن تكون وردت قبل الحديث [١٢٥/١] أو بعده، فإن كانت بعده فقد نسخت عموم الحديث وإن كانت قبله فالحديث لكونه خبر واحد لا يبطل شيئاً مما تناولته الآية. وقد روى أبو داود حدثاً مرسلاً عنه عَزَّلَهُ: «أن الجارية إذا حاضت لم يصلح أن يرى منها إلا وجهها ويديها»^(٤) [إلا]^(٥) المفصل. والآية [لا]^(٦) تنافي قولنا القدم ليس

(١) الحديث: أخرجه البخاري في الحج، باب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة (١٧٤١).

(٢) ذكره الزبلي في نصب الراية (٢٩٨/١).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللباس، باب: فيما تبدي المرأة من زيتها (٤١٠٤).

(٤) ما بين معقوفين ساقط من ج.

(٥) العبارة في م إلى بدل إلا وهو الصواب.

(٦) ما بين معقوفين ساقط من م والصواب إثباتها.

بعورة، لأن محل الخلخل ليس القدم بل الساق لأنه فوق الكعبين والكلام في القدم والضرورة في إيدائه أشد، وقولنا: وكفيها شامل لظاهرهما كباطنهما كما في مختلافات قاضي غني⁽¹⁾ وقاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليسا بعورتين إلى الرسغ وهو المختار. وفي ظاهر الرواية ظاهر الكف عورة وباطنه ليس بعورة انتهى.

وصرىح ما رواه أبو داود دليل أنه كله ليس عورة وهو قوله: ويدها إلى المفصل. و قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] أي [إِلَّا]^[١] ما جرت العادة والحقيقة على ظهوره كموضع الكحل وهو العين وموضع الخاتم وهو الأصبع، والمراد بالعين الوجه وبالإصبع اليد وهو إطلاق اسم البعض على الكل كما في «المستنصفي» وهذا دافع لما قاله: أن قوله في «الهدایة» وكفيها إشارة إلى أن ظهر الكف عورة، وقول الكمال إضافة الظاهر إلى مسمى الكف مقتضى أنه إلى ظهر الكف ليس داخلاً فيه انتهى. قال شارح «المنية»: أنه مغلظة لأن إضافة الشيء إليه لا يقتضي عدم دخوله فيه وإلا اقتضت إضافة الرأس إلى زيد عدم دخول الرأس في مسمى زيد. وكما يقال: ظاهر الكف كذلك يقال: باطن الكف فدفعه مدفوع وسلوك «الكافي» مسلك الضرورة في التعليل ظاهر في أن ظاهر الكف [١١/بـ] ليس بعورة كباطنه لأن الضرورة على إبداء ظاهره أشد من باطنه فكان أصح وإن كان غير ظاهر الرواية، وأشارنا إلى أن ذراع الحرة عورة وهو ظاهر الرواية [٢٥/بـ] عن أئمتنا الثلاثة وفي غير ظاهر الرواية عن أبي يوسف أنه روى عن أبي حنيفة أن ذراعيها ليس بعورة وفي «المبسوط» في الذراع روایتان والأصح أنه عورة كذا في «الفتح» وفي «الاختيار»: لو انكشف ذراعاً جازت صلاتها لأنها من الزيمة الظاهرة وهو السوار وتحتاج إلى كشفه في الخدمة كالطبع والخبز وستره أفضل انتهى.

قال الكمال: وصحح بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها. واعلم أنه لا تلازم بين كونه ليس بعورة وجواز النظر إليه فجعل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء العورة ولذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأمر إذا شك في الشهوة [مع^[٢] انتفاء العورة ولذا حرم النظر إلى وجهه] ولا عورة. انتهى. وشمل ما وراء المستثنى أيضاً شعر الحرة وفي كون المسترسل من شعرها عورة روایتان وفي «المحيط» [الأصح]^[٣] أنه عورة وفي «الهدایة» هو الصحيح وبه أخذ

(١) قاضي غني: لم أعن على ترجمته.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من م والصواب إثباتها.

الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كما في «جامع المحبوب»^(١) وهو احتراز عن رواية «المتنقى» ليس بعورة وبه قال عبدالله البلاخي كما في «الدرایة» والتحقيق أن يقال: لا يخلو إما أن بفرض الشعر النازل [كما في الرواية]^[١] عضواً أو زينة خلقية فإن كان الأول لكونه عوره ظاهر لأن النبي ﷺ إنما استثنى الوجه والكفين خاصة فيكون الشعر داخلاً في قوله ﷺ [وإن كانت]^[٢] المرأة عوره وسقط غسله عنها على ما مر للخرج لا لأنه ليس منها وإن كان الثاني فذلك لأنه ليس من الزينة الظاهرة يكون من المستثناء بل من الخفية كالسوار والخلخال والمعلج^(٢) والقلادة والإكليل^(٣) والوشاح والقرط وذكر الزينة دون موقعها للمبالغة في الأمر بالصون والستر ولأن هذه الزينة واقعة على مواضع معلومة من الجسد لا يحل النظر إليها لغير من استثنى الله عن إبداء الزينة نفسها ليكون أرسخ في حرمة إبداء موقعها [١٢٦/١].

تبنيه: كل عضو هو عوره من المرأة إذا انفصل منها في النظر إليه روایتان أحدهما يجوز كما يجوز النظر إلى ريقها ودمها، والثانية لا يجوز وهو الأصح وكذا الذكر المقطوع [١٢١/١] من الرجل وشعر عاتنه إذا حلق، الصحيح أنه لا يجوز.

تبنيه آخر في «النوازل» نغمة المرأة عوره، وتعلمها القرآن من المرأة أحب. قال عليه السلام: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»^(٤) فلا يحسن أن يسمعها الرجل انتهى.

قال الكمال: وعلى هذا لو قيل: إذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت، كان متوجهًا ولهذا منعها عليه السلام من التسبيح بالصوت لإعلام الإمام بهوة إلى التصفيق انتهت كلامه. وذكر الإمام أبو العباس القرطبي كما في كتابه في السماع^(٥) ولا يظن من لا فطنة عنده أنا إذا

(١) هو لعبيد الله بن مسعود بن محمود البخاري المحبوب المتوفى سنة (٧٤٧هـ). ١. هـ كشف الظنون (٥٦٣/١).

(٢) الدملج: سوار يحيط بالعضد (دمج) القاموس الوسيط (٢٩٧).

(٣) الإكليل: هو الناج يوضع على أعلى الرأس القاموس الوسيط (٧٩٦).

(٤) أخرجه البخاري في العمل في الصلاة، باب: التصفيق للنساء (١٢٠)، وسلم في الصلاة، باب: تسبيح الرجل وتصفيق المرأة (٢٢) (١٠٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: التصفيق في الصلاة (٩٣٩)، والترمذي في الصلاة، باب: ما جاء أن التسبيح للرجال والتصفيق للنساء (٣٦٩)، وأ ابن حبان في صحيحه في كتاب الصلاة، باب: ذكر الإخبار بما أبى للمرء فعله في الصلاة عند النوبة تنويه (٢٢٦٣).

(٥) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري القرطبي، ولد سنة ثمان وستين وخمسة وعشرين للهجرة فقيه مالكي من رجال الحديث، يعرف بابن العزير توفي سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، من آثاره: كشف النقانع عن الوجد والسماع مختصر الجامع الصحيح البخاري، المفہوم لما أشکل من تلخيص مسلم وله مختصر الصحيحين. ١. هـ. هدية العارفين (٥/٩٦)، والأعلام (١٨٦/١).

(١) ما بين معرفتين ساقط من م.

وَكَشْفُ رِبْعِ عُضُوٍ مِّنْ أَعْضَاءِ الْعَوْرَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ. وَلَوْ تَفَرَّقَ الْانْكَشَافُ عَلَى أَعْضَاءِ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَكَانَ جُمْلَةً مَا تَفَرَّقَ يَبْلُغُ رِبْعَ أَصْغَرِ الْأَعْضَاءِ الْمُنْكَشِفَةِ مَنْعًا، وَإِلَّا فَلَا.

ما يتعلّق بشرط استقبال القبلة:

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقُبْلَةِ لِمَرْضٍ، أَوْ عَجَزَ عَنِ التَّزُولِ عَنْ دَائِبَتِهِ أَوْ خَافَ عَدُواً،

[قلنا]^[1]: صورت المرأة عورة أنا نريد بذلك كلامها لأن ذلك ليس بصحيح فإننا نجيئ الكلام مع النساء الأجانب ومحاورتهن عند الحاجة إلى ذلك ولا نجيئ لهن رفع أصواتهن ولا تمطيطها ولا تلينها وتقطيعها لما في ذلك من استهالة الرجال إليهن وتحريك الشهورات منهم، ومن هنا فإننا نجيئ أن تؤذن المرأة اتهى. كما بخط العلامة المقدسي رحمة الله.

(وكشف ربع عضو من أعضاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة يمنع صحة الصلاة إن وجد ما يسّره ومكث مكشوفاً قدر أداء ركن، وقيدنا بالربع لأن ما دونه لا يمنع الصحة للضرورة وبوجودان الساتر لأن فاقده يصنّي عارياً، وبالمكث قدر أداء ركن لأن الانكشاف الكبير في الزمن اليسير عفو، كما لو هبت ريح فكشفت جميع عورته فسترها من فوره لا يضر كالانكشاف القليل في الزمن الطويل، وتقدير الكرخي المانع من العورة الغليظة بالدرهم، ومن الخفيفة بالربع اعتباراً بالنجاسة الغليظة والخفيفة مردود، والركبة مع الفخذ عضو واحد في الأصح وكعب المرأة مع [١٢٦/ب] ساقها وأذنها بانفرادها وثنديها المنكسر فإن كانت ناهداً فهو تبع لصدرها والذكر بانفراده والأثنين بلا ضمهما إليه في الصحيح وما بين السرة والعانة عضو كامل بجميع جوانب البدن. وكل إلية عورة والدبر ثالثهما في الصحيح (ولو تفرق الانكشاف على أعضاء من العورة وكان جملة ما تفرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة) يعني: التي انكشفت بعضها (تمنع) صحة الصلاة إن طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن كما ذكرنا (وإلا أي): وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف (فلا) يمنع [١٢٧/ب] الصحة لأن قليل الانكشاف عضو عندها للضرورة فإن ثياب الفقراء لا تخلو عن قليل خرق كالنجاسة القليلة وعم الحكم الفقير وغيره رفقاً بالكل لأجل الضرورة.

(ومن عجز عن استقبال القبلة) بنفسه (المرض) أو كان على خشبة في البحر بحيث لو استقبل ينزل عنها فيغرق أو يحصل له ضرر شديد (أو عجز عن التزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت جموداً لونزل لا يمكنه الركوب إلا بمعين أو كان شيئاً كبيراً لا يمكنه الركوب إلا بمعين (أو خاف عدواً) آدمياً أو سبعاً سواء خاف على نفسه أو دابته أو ماله أو أماته

(1) ما بين معاكسفين ساقط من م وهو الصواب.

فَقِبْلَةُ جِهَةُ قُدْرَتِهِ وَأَمْنِهِ . وَمَنْ أَشْتَهِتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مُخِيرٌ وَلَا مُحَرَّبٌ تَحْرَى

أو اشتد الخوف في حال القتال أو هرب من عدو راكباً (فقبلته جهة قدرته) أي: العاجز عن الاستقبال بعذر (و) قبلة الخائف جهة (أمنه) وإنما سقط عنه استقبال جهة القبلة وأجزاء الاستقبال لغيرها لأن استقبال القبلة شرط زائد يسقط عند العجز. قال في «الدرية»: والفقه فيه أن المصلي يخدم الله تعالى فلا بد من الإقبال على من يخدمه، والله تعالى متزه عن الجهة وابتلاه أي: كلفه بالتوجه إلى الكعبة لا أن العبادة للكعبة حتى لو سجد للكعبة يكفر فلما عراه الخوف والعجز تحقق العذر فأشبه حالة الاشتباه في تتحقق العذر فيتوجه إلى أي جهة قدر لأن الكعبة لم تعتبر لعينها بل للابتلاء فيتحقق المقصود بالتوجه إلى أي جهة قدر. انتهى. ولو خاف أن يراه العدو إن قعد صلی مضطجعاً بالإيماء إلى جهة أمنه، وقيدنا بالعجز عن الاستقبال والتزول بنفسه لأن القادر بقدرة الغير ليس بقادر عند أبي حنيفة خلافاً لهما. وقدمنا في التيسير تفصيلاً في المسألة وإذا لم يجد العاجز أحداً فلا [خلاف]^[١] في الصحة.

(ومن اشتهرت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده مخبر) من أهل المحللة ولا من غيرها ممن له علم أو كان سأله فلم يخبره (ولا) بالمحل (محراب تحرى) أي: اجتهد وهو بذلك المجهود لنيل المقصود كما في «المستصنفي» وقال في «الدرية» و«التبيين» و«الفتح»: لا يجوز التحرى مع المحاريب لأن وضعها في الأصح بحق وفي «المحيط»: دخل مصرأً وعاين المحاريب لا يتحرى، وقيدنا بكون المخبر من أهل المحللة أو العلم لأنه لو كان غيرهما من المسافرين فأخبره اثنان منهم لا يلتفت إلى قولهما لأنهما يقولان بالاجتهد فلا يترك اجتهاده باجتهاد [١٢] غيره وإن كانوا من أهل ذلك الموضع لزمه الأخذ بقولهما لأن الخبر في كونه حجة فوق الاجتهد كما في «التجنيس» وفي قولنا ولم يكن عنده مخبر إشارة إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباه كما في «معراج الدرية». وقال في «الفتاوى الخانية»: صلی في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرى فتبين أنه صلی إلى غير القبلة جازت صلاته لأنه ليس له أن يقع أبواب الناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران والحيطان للاشتباه وعسى أن يكون ثمة مؤذية أي: من الحشرات فجاز له التحرى انتهى.

تنبيه: يجوز للأعمى التحرى كغيره [ولا يلزمك^[٣]] مس الجدران لما ذكرنا ولذا قال في «التجنيس والمزيد»: الأعمى إذا صلى ركعة إلى [٢٧] غير القبلة فجاء رجل سواه وأقامه

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ح والصواب إثباتها.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ح.

وَلَا إِعَادَةً عَلَيْهِ لَوْ أَخْطَأَ، وَإِنْ عَلِمَ بِخَطْبِهِ فِي صَلَاتِهِ، أَسْتَدَارَ وَبَنَى، وَإِنْ شَرَعَ بِلَا تَحْرُّ

إلى القبلة واقتدى به فهذا على وجهين، أما إن وجد عند الافتتاح إنساناً ليس له أو لم يوجد ففي الوجه الأول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لأنه قادر على أداء الصلاة إلى جهة الكعبة، وفي الوجه الثاني تجوز صلاة الإمام أي: الأعمى لأنه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدي لأن عنده صلاة إمامه على الخطأ. ثم قال: إذا دخل المسجد وهو مظلوم وصلى المغرب فلما فرغ من الصلاة جيء بالسراج فإذا هو صلى إلى غير القبلة [بالاستدلال بالمحاريب المنصوبة]. والسؤال من أهل المحلة قالوا في الجواب: إن صلاماً بالتحري جاز ولا إعادة عليه، وفيه إشكال وهو أنه قادر علىإصابة القبلة بالاستدلال بالمحاريب المنصوبة والسؤال من أهل المحلة] قالوا في الجواب عنه أما السؤال فذلك عند حضرتهم وخروجهم من المنزل لأن من القبيح أن يستخرجهم من المنازل يسألهم عن قبليتهم، وأما المحاريب فالاستدلال بها عند النظر إليها عياناً والوقوف عليها جهاراً فاما لمس الجدران حين أظلم المسجد فلا يكلف بذلك لأنه قد تقع يده على بعض الهوام اللاعة وفي ذلك ضرر، ويكون في بعض الزوايا طاقات توهם أنها المحراب فاشتبه الأمر أو يكون المحراب منقوشاً معلماً بالخطوط دون الطاقة الداخلة في الحائط ولا يعرف ذلك إلا بالرواية، قال رضي الله عنه: وهذه فائدة جليلة نبه عليها الشيخ الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي^(١) رحمه الله تعالى [١٢٨/١١٥] عن أستاذهشيخ الإسلام السيد الإمام أبي شجاع^(٢) انتهى.

(ولا إعادة عليه لو) علم بعد الفراغ من صلاته متربيناً أنه (أخطأ) الجهة لما روی عن عامر بن ربيعة، أنه قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا [١٢٨/١] على حاله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت **﴿فَإِنَّمَا تُؤْلِمُ فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ إِنَّكَ﴾**^(٣) [البقرة: ١١٥] وقال علي رضي الله عنه: «قبلة المتربى جهة قصده» ولأن التكليف مقيد بالواسع فإن قيل: إذا تحرى في الأواني التي أكثرها طاهر أو الشاب مطلقاً ثم ظهر أنه أخطأ يجب الإعادة فهلا وجبت هنا قلنا: الأصل إنما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا تجب فيه الإعادة وأمر القبلة بهذه الصفة ألا يرى أنها حولت من بيت المقدس إلى الكعبة ثم منها إلى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت يلزم فيه الإعادة وطهارة الأواني والشاب لا

(١) نجم الدين عمر بن محمد النسفي: تقدم.

(٢) أبي شجاع: تقدم.

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: من يصلى لغير القبلة وهو لا يعلم (١٠٢٠)، والبيهقي في كتاب التفسير، باب: ومن سورة البقرة (٢٩٥٧)، والزيلاعي في نصب الرأبة (١/٣٠٤)، والمزمي في تحفة الأشراف (٥٠٣٥).

فَعَلِمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ أَنَّ أَصَابَ صَحْتَ، وَإِنْ عَلِمَ بِإِصَابَتِهِ فَيُنَاهَا فَسَدَتْ، كَمَا لَوْلَمْ يَغْلُمْ
إِصَابَتِهِ أَصْلًا،

تحتمل الانتقال ولأن في وسعه إصابة الطاهر لأنه كان يقدر على تطهيره، حقيقة وإنما خفي
لنسيانه الطاهر منها وكذا في الماء في وسعه الاستخبار عن طهارته منن له علم به وإن لم يكن
في وسعه كان في وسعه إراقةه والتيمم الذي يخلفه بلا شبهة وأما علمه بجهة الكعبة فمما غاب
عنه ولا يدرك حقيقته باستقصائه إلا بالنظر في النجم ونحوه ومن يخبره يعتمد على ذلك فإذا
خفى عنهم عجزا، الاستدلال لعارض الغيم ونحوه، وذلك من قبل الله فسقط به خطابه (وإن
علم بخطئه في صلاته استدار) وكيفية الاستدارة أن يبدأ من الجانب الأيمن لا من الأيسر كما
في «معراج الدراية» وكذا إذا تبدل اجتهاده إلى جهة أخرى استدار (وبيني) على ما صلى إلى
الجهة الأولى ثم إن تحول إلى أخرى يتحول إليها وهكذا كذلك إلى أن يتممها، واختلف
المتأخرون فيما إذا تحول رأيه إلى الجهة الأولى بالتحري فمنهم من قال: يتمها ومنهم من
قال: يستقبل وإذا تحول إلى جهة أخرى فتذكر سجدة من الركعة الأولى فسدت صلاته ويتحرى
لسجدة التلاوة كالصلوة وبعد [٢٨/١٤] علمه بخطابه واستدارته بنى على ما صلى لأن تبدل
الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ وما شرع فيه بالتحري لا يبطل بظهور الخطأ وأهل قباء لما بلغتهم
نسخ القبلة استداروا في الصلاة [١٤/١] إلى الكعبة واستحسنـه النبي ﷺ وهذا لأن اليقين
حدث وليس بمنافق فصار كنص ترك على خلاف اجتهاد أو إجماع انعقد بعد إمضاء حكم
الاجتهاد بخلافه (وإن شرع) من اشتبهت عليه القبلة في صلاته شاكاً في الجهة (بلا تحرى) كان
مبني أمره على الفساد لكن غير محتم فإذا تممتها (فعلم بعد فراغه) من الصلاة (أنه أصاب
صحت) لأنه تبين الصواب بطل الحكم باستصحاب الحال وثبت الجواز من الأصل (وإن علم
بإصابته فيها) تيقناً أو بأكبر رأيه (فسدت) لأن حالته قويت بالعلم وبناء القوي على الضعيف لا
يجوز، وعند أبي يوسف يعني لما ذكرنا قلتـ: هو كالامي إذا تعلم سورة والمومي إذا قدر على
الأركان فيها تفسد ويعدها تصح لقوة ما يقـي وضعف الماضـي فلا يعني قوي على ضعيف (كما)
فسدت فيما (لو لم يعلم إصابته أصلاً) وقد شرع فيها شاكاً بلا تحرى لأن الأصل هو الفساد
وهو ثابت باستصحاب الحال، ولم يرتفع بدليل، فتقرر الفساد لعدم حصول المشروط لا حقيقة
ولا حكماً كما في «البدائع» و«التبيين» و«الفتح».

تنبيه: علم مما ذكرناه ثلث صور من مسائل التحرى: صحة الصلاة مع الشك والتحري

(١) ما بين معموقتين ساقط من ج والصواب إثباتها.

(٢) ما بين معموقتين تقديم وتأخير في م [إن صلامـاً بالتحري جاز ولا إعادة عليه وفيه إشكـال وهو أنه قادر على
إصابة القبلة بالاستدلال بالمحاريب المنصبـ وـالسؤال من أهل المـحلة] وهو الصواب.

وَلَوْ تَحَرَّى قَوْمٌ جِهَاتٍ، وَجَهَلُوا حَالَ إِمَامِهِمْ تُبَغِّزُهُمْ .

ولو علم بالخطأ وهو في أثنائها كما لو علم بالخطأ بعد فراغه، وصحتها لا مع شك ولا تحرى حتى إذا صلى في ليلة مظلمة من غير تحرى ولا شك فهو على الجواز حتى يظهر خطئه بيقين أو بأكابر رأيه ولو بعد الفراغ فيلزم الإعادة، وصحتها مع الشك وترك التحرى، والشرط في هذه الصورة للصحة أن يعلم بعد فراغه أنه أصاب [١٢٩/١] إذا لم يجزم بفسادها في ابتدائها فإن لم يعلم حاله لا [قبلها]^[١] ولا بعدها أو علم الخطأ فيها أو بعدها أو علم الإصابة وهو فيها فسدت في هذه الأقسام الأربع من هذه الصورة، وبقي صورة من صور التحرى وهي ما لو تحرى ووقع تحريره إلى جهة فصلى إلى جهة أخرى وفي هذه لا تجزئه أصاب أو لم يصب أما إذا لم يصيب فظاهر وأما إذا أصاب فلتركه ما هو مخاطب به من الاستقبال بالاجتهاد واعتقاده الفساد لأن الجهة التي أدى إليها اجتهاده صارت قائمة مقام الكعبة في حقه فلا يجوز له تركها، وهذا على قولهما وقال أبو يوسف : تصح إذا ظهر صوابه لأن [١٤/٦٢] المقصود قد حصل كما لو تحرى في الأواني وعدل عن تحريره إلى آخر ظهر طهارته صحت صلاته . وعند أبي حنيفة ومحمد لا تصح مواحدة له باعتقاده فسادها فلا تنقلب صحيحة لو ظهر إصابته بعده ، وعلى هذا لو صلى في ثوب وعنه أنه نجس ثم ظهر أنه ظاهر ، أو صلى وعنه أنه محدث ظهر أنه متوضئ ، أو صلى الفرض وعنه أن الوقت لم يدخل ظهر أنه قد دخل لا يجزئه لأن الشرط إن تبين وجوده لكن هنا شرط آخر وهو أن لا يحكم بفساد فعله ابتداء لأنه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم وفي الماء الذي عدل إليه وجد الجزم بالنسبة والطهارة حقيقة فصحت .
انتهى من «الدرية» و«الفتح» و«التبيين» وغيرها .

(ولو تحرى قوم جهات) في ظلمة (وجهلو حال إمامهم) في توجهه (يجزئهم) تحريرهم إذا كانوا خلف الإمام لوجود الاستقبال لأن كل جهة منها قبلة في حق الذي تحرى إليها ، ولا يضرهم هذا الاختلاف كالصلة في جوف الكعبة بجماعة أما من علم في حال اقتدائ به مخالفته [١٢٩/٦٢] فقد اقتدى بمن يعتقد بطلان صلاته بالنسبة إليه لاعتقاده خطئه في توجهه ، ومن [علم] تقدمه على إمامه [١٢٩/٦٢] لا تصح صلاته لتركه فرض المقام سواء علم حال الاقتداء أو بعده ، والفرق بين علمه بمخالفته جهة إمامه وعلمه بتقدمه عليه بعد الفراغ أنه في الأول أتى بما وسعه في حق الجهة بالتحرى فأجزاءه ، وفي الثانية ترك ما في قدرته وهو العلم بالوقوف خلف الإمام وفي وسعه علمه بذلك ففسدت به صلاته .

(١) العبارة في م فيها بدل قبلها وهو الصواب .

(٢) ما بين معكوفين ساقط من ح .

فصل

«في واجب الصلاة»

وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ عَشَرَ شَيْئاً: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَضَمُّ سُورَةٍ أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ

فصل في بيان واجب الصلاة

الواجب في اللغة: يجيء بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب، وفي الشرع اسم لما لزمنا بدليل فيه شبهة. قال فخر الإسلام: وإنما سمي به إنما لكونه ساقطاً عنا علماً أو لكونه ساقطاً علينا عملاً أو لكونه مضطرباً ما بين الفرض والسنة أو بين اللزوم وعدم اللزوم فإنه يلزمـنا عملاً لا علماً، واعلم: أن الأدلة السمعية أنواع أربعة: قطعي الثبوت والدلالة كالتصوص المتواترة، وقطعي الثبوت ظني [١٥١] الدلالة كالأيات المؤولة، وظني الثبوت قطعي الدلالة كأخبار الأحاديث التي مفهومها قطعي، وظني الثبوت والدلالة كأخبار الأحاديث التي مفهومها ظني، فبالأول يثبت الفرض وبالثاني الثالث يثبت الوجوب، وبالرابع يثبت السنة والاستحباب ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله كذا في «التبين»، واعلم أن الواجبات شرعت لإكمال الفرائض والسنن شرعت لإكمال الواجبات والأدب شرع لإكمال السنن ليكون كلام منها حسناً لما شرع لتكميله وحكم الواجب استحقاق العقاب بتركه وعدم إكفار جاده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة دخول النقص فيها بتركه ووجوب سجود السهو بتركه سهواً وإعادتها بتركه عمداً وسقوط الفرض ناقصاً إن لم يسجد ولم يعد الصلاة في تركه عمداً أو سهواً وقدمنا تعريف الفرض والسنة والأدب.

(وهو) أي: الواجب (ثمانية عشر شيئاً).

يجب (قراءة الفاتحة) لمواظبيه عليهما ويقوله تعالى: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١) وهو خبر أحد فأوجب العمل فتكره الصلاة بتركها تحريراً ولا تفسد بترك الفاتحة لو قرأ غيرها لإطلاق قوله تعالى: «فَاقْرُأْ وَمَا تَيَسَّرَ» [المزمول: ٢٠] ولا يقيد بالخبر المذكور لأنـه نسخ ولا يجوز بخبر الواحد^(٢).

(و) يجب (ضم سورة قصيرة أو ثلث آيات) قصار لقوله تعالى: «لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها»^(٢) رواه الترمذى والكلام عليه كما في حديث الفاتحة

(١) تقدم تحريره.

(٢) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها (٣/٣) (٢٣٨).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصواب.

في ركعتين غير متعينتين من الفرض، وفي جميع ركعات الوتر والثلث، وتغيين القراءة في الأوليين، وتقدير المفاجأة على السورة، وضم الأنف للجبهة في السجود، والإثبات بالسجدة الثانية في كل ركعة قبل الانتقال لغيرها، والاطمئنان في الأركان،

فيجب قراءة الفاتحة وضم سورة (في ركعتين غير متعينتين من ركعات الفرض) الرباعي والثلاثي لأنه الأصل وحكم الركعة الثانية كالأولى كما قدمنا في الأمر بالقراءة في الأولى بالعبارة وفي الثانية بدلالة النص تجب قراءة الفاتحة (و) ضم سورة (في جميع ركعات الوتر) (و) جميع ركعات (الثلث) لما روينا ولأن كل ركعتين من النافلة صلاة على حدة فلذا خالفت الفرض والوتر مشابهة للثلث.

(و) يجب (تعيين القراءة) أي: قراءة الفاتحة وسوره (في الأوليين) من الفرض لمواظبة النبي ﷺ على القراءة فيما ولما روي أن عمر رضي الله [١٥/١٢] عنه ترك القراءة في ركعة من المغرب فقضاهما في الثالثة، ولم تجب في الآخرين لقول علي رضي الله عنه: «القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين»^(١) وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم التخيير في الآخرين «إن شاءقرأ وإن شاءسبح»^(٢).

ويجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) لمواظبة النبي ﷺ على ذلك حتى لو قرأ من السورة ابتداء فنذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للسهو كما لو كرر الفاتحة قبل قراءة السورة.

(و) يجب [١٣٠/١٢] (ضم الأنف) أي: ما صلب منه (للجبهة في السجود) لمواظبة عليه ولا يجوز الاقتصار على الأنف في السجود على الصحيح كما قدمناه.

(و) يجب (مراعاة الترتيب فيما بين السجدين) وهو (الإثبات بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها) أي: لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة لمواظبة على ذلك ولما قدمناه^(٣) في بيان الفرائض حتى لو نسي سجدة من الركعة الأولى أو غيرها أو تركها عمداً، فقضاهما في آخر صلاته صحت وسجد للسهو وأثم في العمد.

(و) يجب (الاطمئنان) وهو التعديل (في الأركان) بتسكن الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله وهو الصحيح لأنه شرع لتمكيل الركن فكان واجباً كقراءة الفاتحة لا ركناً ولا سنة كما قال الجرجاني: ليس سنة مؤكدة وأدناء مقدار تسبيحة وقال أبو يوسف: هو فرض

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٦/٢).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١٤٨/٢).

(٣) انظر صفحة (٢٥٠).

والقعود الأول وقراءة التشهد فيه في الصحيح، وقراءته في الجلوس الأخير، والقيام إلى الثالثة من غير تراخ بعد التشهد، ولفظ السلام دون علنيكم وفتوت الوتر،

لقوله عليه السلام: «لمن خفف الصلاة ويقال له المسيء صلاته: صل فإنك لم تصل»^(١). وسئل محمد رحمة الله عن ترك الطمأنينة فقال: إني أخاف أن لا تجوز. وعن أبي حنيفة فيمن لم يتم رکوعه وسجوده ولم يقم صلبه قال: أخشى أن لا تجوز صلاته، وقيدنا بالطمأنينة في الأركان لأن الطمأنينة في القومة والجلسة سنة عند أبي حنيفة ومحمد. ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربع ووجوب نفس الرفع من الركع والجلوس بين السجدتين لمواظبة على ذلك كله وللأمر في حديث [٣١/١] المسيء صلاته وإليه ذهب المحقق الكمال بن الهمام وتبعه تلميذه ابن أمير حاج وقال: إنه الصواب فليتبه له.

(و) يجب (القعود الأول) في الصحيح وقيل: يسن وقلنا بالوجوب لمواظبة النبي عليه السلام عليه وسجوده للسهر فيما تركه وقام ساهياً والمراد بالأول الأول ولو حكماً فيشمل قعود المسبوق فيما يقضيه فيجب وإن وجد منه حقيقة مع الإمام.

(و) يجب (قراءة [٣١/١] التشهد فيه) أي: في القعود الأول وسئل ذكر لفظه إن شاء الله تعالى (و) قوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود الأول وتشهده وهو احتراز عن القول بسنيتها أو بسنية التشهد وحده، وجه القول بالوجوب مواظبته عليه السلام عليه ولم يكن فرضاً لما قدمناه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا قلت هذا»^(٢) الخ وتجب قراءته أي: التشهد في الجلوس الأخير أيضاً لما ذكرناه.

(و) يجب (القيام إلى) الركعة (الثالثة من غير تراخ) بعد قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أداء ركن ساهياً يسجد للسهو لتأخير واجب القيام للثالثة.

(و) يجب (لفظ السلام) مرتين في اليمين واليسار لمواظبة عليه وسيأتي حكم الالتفات به في السنن ولم يكن فرضاً لما قدمناه من حديث ابن مسعود (دون عليكم) إذ يحصل المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ويتجه الوجوب لمواظبة عليه.

(و) يجب قراءة (فتوات الوتر) عند أبي حنيفة وكذا تكبيرة الفتوت كما في «الجوهرة»^(٣) ويسن وصلاته عندهما واستدل لوجوبه بأنه يضاف للصلاة فيقال: فتوت الوتر فدل على أن من

(١) تقدم تخرجه.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) واسمها الجوهرة النيرة، وهي: مختصر لكتاب السراج الوهاج الموضوح لكل محتاج للإمام أبي بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي المتوفى سنة ثمانمائة للهجرة، وهو شرح لمختصر القدوسي. ١. هـ. كشف الظنون (١٦٣١/٢).

وتَكْبِيرُ الْعَيْدَيْنِ، وَتَغْيِيرُ التَّكْبِيرِ لِأَفْتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ، لَا الْعَيْدَيْنِ خَاصَّةً، وَتَكْبِيرَ الرُّكُوعِ فِي ثَانِيَةِ الْعَيْدَيْنِ، وَجَهَرُ الْإِمَامُ بِقِرَاءَةِ الْفَجْرِ، وَأَوْلَيِ الْعِشَاءِيْنِ وَلَوْ قَضَاءً، وَالْجُمُعَةُ، وَالْعَيْدَيْنِ، وَالْتَّرَاوِيْحُ، وَالْوَتْرُ فِي رَمَضَانَ، وَالْإِسْرَارُ فِي الظَّهِيرَةِ وَالْعَصْرِ، وَفِيمَا بَعْدَ أَوْلَيِ الْعِشَاءِيْنِ، وَنَفْلِ النَّهَارِ، وَالْمُنْفَرِدُ مُخِيْرٌ فِيمَا يَجْهَرُ

خصائصها إما بالفرض وهو منتف أو بالواجب وهو متعين بخلاف التسبيح ونحوه فإنه يضاف إلى الرکوع فقط فلا يجب الجابر برتكه بخلاف القنوت.

(و) يجب (تكبيرات العيددين) كلها وكل واحدة منها واجبة يجب برتها سجود السهو وتسمن الزوائد وهي ثلاثة في كل ركعة ووجه الوجوب الإضافة إلى الصلاة كما ذكرنا.

(و) يجب (تعيين) لفظ (التكبير لافتتاح كل صلاة) للمواظبة عليه ولذا قال في «الذخيرة»: إنه يكره الشروع بغير التكبیر في الأصل. ولذا قلنا: (لا) يتبع التكبیر لافتتاح صلاة [١٦/ب] العيددين خاصة احترازاً عما قال به بعضهم وإليه يشير قول السرخسي الأصل أنه لا يكره الشروع بغير [١٣١/ب] التكبیر كما في «التبيين» ووجه ما ذكرناه مواظبة النبي ﷺ على التكبیر عند افتتاح كل صلاة.

(و) يجب (تكبير الرکوع في الثانية) أي: الرکعة الثانية من (العيددين) تبعاً لتكبيرات العيددين لأنها تليها بخلاف تكبيرة الرکوع في الرکعة الأولى من العيددين.

(و) يجب (جهر الإمام بقراءة) رکعتي (الفجر) وقراءة (أولوي العشاءين) للمواظبة عليه (ولو قضاء) لفعله بِتَلِيلِهِ ذلك في القضاء.

(و) يجب الجهر بالقراءة في صلاة (الجمعة والعيددين والترويحة والوتر في رمضان) على الإمام للمواظبة، وحقيقة الجهر إسماع الغير.

(و) يجب (الإسرار) وهو إسماع نفسه على الصحيح كما تقدم في جميع رکعات الظهر والعصر ولو في جمعهما بعرفة (و) الإسرار (فيما بعد أولوي العشاءين) وهي الرکعة الثالثة من المغرب والثالثة والرابعة من العشاء. (و) الإسرار في (نفل النهار) للمواظبة على ذلك (والمنفرد مخير فيما يجهز) بقراءته الإمام وهو المغرب والعشاء والفجر وما سبق به من الجمعة والعيددين وغيرهما. والأصل في ذلك أن النبي ﷺ كان يجهز بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويسبون من أنزله ومن أنزل عليه، فأنزل الله تعالى: «وَلَا جَهَرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا خَفَّتِ إِيمَانُكَ»^(١) [الإسراء: ١١٠]، أي: لا تجهز بصلاتك ولا تخافت بها كلها «» [الإسراء:

(١) تقدم تخریجه.

كَمُتَنَفِّلٌ بِاللَّيْلِ، وَلَوْ تَرَكَ السُّورَةَ فِي أُولَئِينَ الْعِشَاءِ، قَرَأَهَا فِي الْآخَرَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا،

[١١٠] بأن تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار، فكان بعد ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر لأنهم كانوا مستعدين للإيذاء في هذين الوقتين، ويجهر في المغرب لاستغلالهم بالأكل، وفي العشاء والفجر لرقادهم، وفي الجمعة والعيددين لأنه أقامها بالمدينة وما كان للكفار بها قوة، وهذا العذر وإن زال بغلبة المسلمين فالحكم باق لأن بقاءه يستغني عن بقاء السبب وأنه أخلف عذرا [١/١٣٢] آخر وهو كثرة اشتغال الناس في هاتين الصلاتين الظهر والعصر دون غيرهما وقد انعقد الإجماع على الجهر فيما ذكرنا ولا يبالغ الإمام في الجهر لأن يكره أن يزيد فيه على حاجة الناس والمفرد (كمتنفل الليل) فإنه يُخَيِّر إن شاء [١/١١٧] جهر وإن شاء أسر، ويكتفي بأدنى الجهر لحصول المقصود به ولا يجهر بما يضر بنائمه لحديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام «جهر في التهجد بالليل، وكان يؤنس اليقظان ولا يوقظ الوسان»^(١). كذا في «معراج الزيارة» (ولو ترك السورة في) ركعة من أولى المغرب أو في جميع (أولي العشاء قرأها) أي: السورة الإمام وجوباً على الأصح واستحباباً على ما قال: في الأصل في الآخرين من العشاء وفي الثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهراً) بهما على الأصح. وروى ابن سماعة^(٢) عن أبي حنيفة أنه يجهر بالسورة لا الفاتحة ولا يلزم الجمع بين المخاففة والجهر في ركعة، لأن القراءة تلتحق بمحل الأداء واختاره فخر الإسلام، وروى هشام عن محمد أنه لا يجهر أصلاً أما الفاتحة فلوجوب إخفائها وأما السورة فلتلا يجمع بين الجهر والمخاففة في ركعة واحدة وهو غير مشروع ووجه الصحيح أن الجمع بين الجهر والمخاففة لما كان غير مشروع في ركعة واحدة صرنا إلى أخف الأمرين وهو تغيير صفة النفل وهو الفاتحة دون تغيير صفة الواجب وهو السورة. ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الأشبه وعند بعضهم يقدم السورة لأنها ملحقة بالأولين فكان تقديمها أولى وعند بعضهم يترك الفاتحة لأنها [غير]^(٣) واجبة ولو تذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب لأنه إذا أتي بها تكون فرضاً كالسورة، فصار كما لو تذكر السورة في الركوع فإنه يأتي بها ويعيد الركوع [١/١٣٢ ب]

(١) لم أجده بهذا اللفظ ويشهد له ما في الترمذى (٤٤٧) ولفظه أن النبي ﷺ قال: لأبي بكر: مررت بك وأنت تقرأ وأنت تخفض من صوتك فقال: إبني أسمعت من ناجيت قال: ارفع قليلاً وقال لعمر: مررت بك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك قال: إبني أوقفت الوستان وأطرد الشيطان، قال: اخفض قليلاً.

(٢) هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال التميمي أبو عبد الله: حافظ للحديث، ثقة، تجاوز المائة وهو كامل القوءة، وكان يصلى في كل يوم مائة ركعة، ولد سنة ثلاثين ومائة للهجرة، وكان يقول بالرأي على مذهب أبي حنيفة، وتوفي سنة ثلث وثلاثين ومائتين للهجرة، من آثاره: أدب القاضي - المحاضر والسجلات - التوادر - عن أبي يوسف. أ.ه. الفوائد البهية (١٧٠)، سير أعلام النبلاء (٦٤٦/١٠)، والأعلام (٦/١٥٣).

(٣) ما بين معقوفين زيادة في م وهو الصواب والله أعلم.

ولو ترك الفاتحة لا يكررها في الآخرين .

فصل

«في سننها»

وهي إحدى وخمسون: رفع اليدين للتغريم حذاء الأذنين للرجل

(ولو ترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للسهو لأن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعه كقراءة السورة فيه مشروعة نفلاً أيضاً على ما في «شرح الجامع الصغير» لفخر الإسلام^(١)، فإذا قرأ الفاتحة مرة وقع الأداء لأنها أقوى لكونها في محلها، ولو كررها خالفة المشروع فإن الشفع الثاني ليس محلأً لها أداء، فجاز أن تقع قضاء لكن ذكر العتaby في «فتواه»^(٢) أن تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لورود الخبر في مثله فإن قيل: القضاء صرف ما له لما عليه وقد شرعت الفاتحة في الآخرين حقاً فله صرفه [١١٧] إلى ما عليه فيقضيها والسورة لم تشريع في الآخرين حقاً له فلا يقضيها. قلنا: على روایة الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين فلم يملك صرفها إلى ما عليه لأنها لم تشريع حقاً له، وأما السورة فشرعت نفلاً في الآخرين حتى لو قرأها فيهما بعد الفاتحة [١١] يجب عليه سجود السهو فملك صرفها إلى ما عليه.

فصل في بيان سننها: أي: الصلاة

(وهي إحدى وخمسون) تقريباً، منها أنه يسن:

(رفع اليدين للتغريم حذاء الأذنين للرجل) لما في صحيح مسلم عن وائل بن حجر: أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعهما حذاء أذنيه^(٣). ولما روى الطحاوي والدارقطني: كان رسول الله ﷺ: «إذا صلى رفع يديه حتى يكون إبهاماً حذاء أذنيه»^(٤)، زاد

(١) شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام: وهي لعلي بن محمد البزودي المتفوى سنة اثنين وثمانين وأربعينه للهجرة. ا.هـ. كشف الظنون (١/٥٦٣).

(٢) فتاوى العتaby: للإمام أحمد بن محمد العتaby البخاري المتفوى سنة (٥٨٦) وتسمى أيضاً بجامع الفقه. ا.هـ. كشف الظنون (١/٥٦٧).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكيره الإحرام تحت صدره فوق سرته ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه (٥٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة (٧٢٣)، والزيلعي في نصب الرأبة (١/٣١٠).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار من حديث سالم بن عبد الله (٥٨٢٧)، والدارقطني (١/٢٩٣)، والزيلعي في نصب الرأبة (١/٣١١).

(١) ما بين معاقوتين زيادة في م.

والأمة، وحذاء المنكبين للحرقة، ونشر الأصابع، ومقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه،

الدارقطني فيه: ثم لم يعد. وروى هو والحاكم عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ كبار فحاذى يابهame أذنيه ثم رکع حتى استقر كل مفصل منه وانحط بالتكبير حتى سبقت يداه ركبتيه^(١). قال الحاكم: إسناده صحيح على شرط الشيخين [١٣٣]. وروى الدارقطني بطريق آخر عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتح الصلاة كبار ثم رفع يديه حتى يحاذى يابهame أذنيه. ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك^(٢) الخ. وقال رجال: إسناده كلهم ثقات (و) حذاء أذني (الأمة) لأنها كالرجل في الرفع والسجود وتتنضم لأن ذراعيها ليسا بعورة.

(و) رفع اليدين (حذاء المنكبين للحرقة) على الصحيح لأن مبني حالها على الستر وذراعها عورة وهذه رواية محمد بن مقاتل^(٣) عن أصحابنا وفي «المجتبى» إلى منكبيها حذاء ثديها، واحترزنا بالصحيح عن رواية الحسن التي قدمناها أنها ترفع حذاء أذنيها.

(و) يسن (نشر الأصابع لما روي أنه عليه السلام «كان إذا كبار رفع يديه ناشراً أصابعه»^(٤)) وكيفية أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفريج، بل يتركها على حالها منشورة.

(و) يسن (مقارنة إحرام المقتدي لإحرام إمامه) عند الإمام لأنه عليه السلام أمر المؤتمرين بالتكبير في زمان يكبر فيه الإمام بقوله: «إذا كبار فكبروا»^(٥)، لأن إذا للوقت حقيقة كالحين فيكون تقديره فكبروا في زمان تكبير الإمام الفاء وإن كانت للتعقيب فقد تستعمل للقرآن كقوله ﷺ: «إذا قرأ فأنصتوا»^(٦)، وكقوله تعالى: «﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَمَّا وَأَنْصَتُوا﴾» [الأعراف: ٢٠٤] يجب الاستماع والإنصات في زمان [١١٨]^ج القراءة لا بعده. وقال أبو يوسف

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٢٢٦)، والزيلعي في نصب الراية (١/٣١١).

(٢) أخرجه الزيلعي في نصب الراية (١/٣١١)، والدارقطني (١/٣٠٠).

(٣) هو محمد بن مقاتل الرازي، قاضي الري، من أصحاب محمد بن الحسن من طبقة سليمان بن شعيب، وعلى بن معبد، روى عن أبي مطبي، قال الذهبـي: وحدث عن وكيع وطبقته. ا.هـ. الجواهر المضية (٣/٣٧٢)، الفوائد البهية (٢٠١).

(٤) أخرجه الترمذـي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير (٢٣٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٤٥٨) عن عبد الله بن سعيد الأشعـي، بهذا الإسنـاد، ومن طريق الأشعـي صصحـة الحاكم في المستدرـك (١/٢٣٥).

(٥) أخرجه البخارـي في كتاب الأذان، باب: إيجـاب التكـبير وافتـتاح الصـلاة (٧٣٣)، وهو جـزء من حـديث، وأبـو داـود في كتاب الصـلاة، بـاب: الإمام يـصلـي من قـعـود (٦٠٣)، والنـسـانـي في كتاب الافتـتاح، بـاب: تـأـويل قولـه عـزـوجـل: «إـذـا قـرـىـءـ القرآنـ فـاسـتـمـعـوا لـهـ وـأـنـصـتاـوا لـعـلـكـمـ تـرـحـمـونـ» (٩٢٠)، وـابـنـ مـاجـهـ في إـقـامـةـ الصـلاـةـ، بـابـ: إـذـا قـرـىـءـ الإمامـ فـانـصـتاـوا (٨٤٦).

(٦) هو جـزء من الحديثـ السـابـقـ.

ومحمد: يكبر للتحريم بعدما أحرم الإمام لما رويانا والفاء للتعقيب. وعلمت الجواب بأن إذا للوقت والفاء تكون للقرآن ولا خلاف في الجواز على الصحيح وإنما الخلاف في الأولوية. قال الإمام: الاقتداء عقد موافقة وإنها في القرآن لا في التأثير فكان أولى احتراماً عن الاختلاف المنهي عنه وعندهما: بعد إحرامه، لأن في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقاً على تكبير الإمام وهذا غير معتبر لأن كلامنا فيما إذا تيقن عدم السبق فإن غلب على ظنه [١٣٣/٢] أنه كبر قبل الإمام لا يجزئه، وإن غلب على رواية أنه كبر بعد الإمام أو استوى الحالان أجزاءً لأن أمره محمول على الصواب حتى يظهر الخطأ كما في «التجنيس والمزيد» ولكن في «الظهيرية»: إذا جازت الصلاة من وجه أو وجوه وفسدت من وجه فإنه يحكم بالفساد أخذًا بالتوقيف والاحتياط.

(و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سرتها) لحديث علي رضي الله عنه: «إِنَّ مِنَ النَّسَاءِ وَضُعَّ اليمينَ عَلَى الشَّمَالِ تَحْتَ السَّرَّةِ»^(١) ولأنه أقرب إلى التعظيم كما بين يدي الملوك ووضعهما على العورة لا يضر فوق الثياب وكذا بلا حائل لأنها ليست لها حكم العورة في حقه ولهذا تضع المرأة يديها على صدرها وهو عورة، وصفة الوضع أن يجعل باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى محلقاً بالخنصر والإبهام على الرسغ. واستحسنه كثير من مشايخنا ليكون عملاً بالحديثين لأنه ورد الأخذ، وورد الوضع والمذاهب احتياطاً لأنه قيل: يضع الكف [على الكف]^(٢) واختار بعضهم وضعها على المفصل. قال في «معراج الدرائية»: كذا في «المجتبى» و«الظهيرية» و«المبسوط» انتهى. وكذا قال صاحب «المفيد»^(٣): يأخذ رسغ اليسرى بالخنصر والإبهام من اليمنى وهو المختار لأنه يلزم من الأخذ الوضع ولا ينعكس. وعن أبي يوسف: يقبض باليمنى رسغ اليسرى. واختاره الهندواني وقال محمد: يضعهما كذلك ويكون الرسغ وسط الكف كما في «التبيين». وقيل: إن الذي استحسنه الكثير من الصفة المذكورة في المتن عن المذاهب والأحاديث. انتهى. قلت: فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة أحد الحديثين في وقت وبصفة الآخر في غيره، ليكون جاماً بين المرويین حقيقة لأن تلك

(١) أخرجه بنحوه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، والدارقطني (٢٨٦/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٨/٢)، والزيلعي في نصب الرأبة (٣١٣/١).

(٢) وهو عبد الغفور بن لقمان بن محمد، أبو المفاخر «الكردري» الملقب تاج الدين إمام الحنفية، ولقب شمس الأئمة توفي سنة اثنين وستين وخمسماة للهجرة، من آثاره: شرح الجامع الصغير والكبير، وشرح التجريد سماء المفيد والمزيد. ا.هـ. الجواهر المضية (٤٤٣/٢)، وكشف الظنون (٣٤٥/١).

(٣) ما بين معموقتين ساقط من جـ.

وَصَفَةُ الْوَضْعِ: أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ كَفَ الْيُمْنَى، عَلَى ظَاهِرِ كَفِ الْيُسْرَى، مُحْلِقًا بِالْخَنْصُرِ وَالْإِبْهَامِ عَلَى الرُّسْغِ، وَوَضْعُ الْمَزَأْدَةِ يَدِيهَا عَلَى صَدِرِهَا مِنْ غَيْرِ تَخْلِيقٍ، وَالثَّنَاءُ، وَالتَّعْوِذُ لِلْقِرَاءَةِ،

الصفة ليس فيها حقيقة كل من المروين تماماً بل صفة ثالثة فيها جمع لهما [١١٨/ب] لا على [١٣٤/أ] وجه التمام لكل منهما. انتهى.

(و) يسن (وضع المرأة يديها على صدرها من غير تحليق) لأنه أستر لها.

(و) يسن (الثناء) لما رويانا ولقوله عليه السلام: «إذا قمت إلى الصلاة فارفعوا أيديكم ولا تختلف آذانكم ثم قولوا: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، وإن لم تزيدوا على التكبير أجزاءكم»^(١). رواه الطبراني وسنذكر معاني الفاظه إن شاء الله تعالى.

(و) يسن (القعود) فيقول: أَعُوذ بالله من الشيطان الرجيم، وهو ظاهر المذهب واختاره شمس الأئمة وأبو عمرو^(٢) ثوعاصم^(٣) وابن كثير^(٤) من القراء أو يقول: أَسْتَعِذُ بِالله مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، واختاره الهندواني ومن القراء حمزة^(٥) لموافقته القرآن. وحديث أبي سعيد أن النبي عليه السلام كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول: «أَعُوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٦) وقوله: (للقراءة) فيها إشارة إلى أن من لا يقرأ لا يتعوذ لأنه تابع للقراءة ف يأتي به

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال فيه: يحيى بن يعلى وهو ضعيف (٢/١٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٩٠/٣) (٢١٨/٣)، والزيلعي في نصب الراية (١/٣٢٣).

(٢) هو أبو عمرو بن عمارة بن عمار التميمي ثم المازني البصري شيخ القراء والمربي وأمه من بني حنيفة، ولد سنة سبعين للهجرة، وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة للهجرة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٦/٤٠٧)، وفيات الأعيان (٣/٤٦٦).

(٣) هو عاصم بن أبي النجود، الإمام الكبير مقرئ العصر، أبو بكر الأستدي الكوفي واسم أبيه بهذلة، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي وغيره، توفي سنة (سبعين وعشرين ومائة للهجرة). ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٥/٢٥٦).

(٤) هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله، الإمام، العلم، مقرئ، مكة وأحد القراء السبعة. وقيل: يكنى أبا بكر، فارسي الأصل، ولد بمكة سنة ثمان وأربعين، وتوفي سنة عشرين ومائة للهجرة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٥/٣١٨)، الجرح والتعديل (٥/١٤٤).

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام القدوة، شيخ القراء أبو عمارة التميمي، مولاهم الكوفي الزيارات، مولى عكرمة بن ربيع، تلا عليه حمزان بن أعين والأعمش وابن أبي ليلى وطائفنة، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة للهجرة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٧/٩٠)، تهذيب التهذيب (٣/٢٧).

(٦) آخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: من رأى الاستفتح بسبحانك اللهم وبحمدك (٧٧٥) وقال: هذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، الوهم من جعفر. والدارقطني (١/٢٩٩)، والترمذى في كتاب الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢)، والنمساني مختصراً في كتاب: الافتتاح، باب: نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة (٨٩٨).

المسبق، كالأمام والمنفرد لا المقتدي لأنه لا يقرأ والأمر بها معلم بارادة القراءة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. ويجعل أبو يوسف الاستعاذه تبعاً للثناء ستة للصلوة لأنها لدفع وسوسه الشيطان والمصلحي أخرج إليه من القارئ فيتحقق به دلالة، قال في «الخلاصة» و«الذخيرة»: قول أبي يوسف الصحيح.

(١) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (٢٤٥)، وقال: «هذا حديث ليس إسناده بذلك»، والدارقطنى في سنته في كتاب الصلاة، باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة (٣٠٤)، وذكره الزيلعى، في نص الراية (٣٢٤/١).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٢٣٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخر جاه، ووافقه في التلخيص، وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحة الكتاب (٤٩٣)، وذكره البازلعمي، في نص الراية (١/٣٢٥).

(٣) هو نعيم بن عبد الله الشجاعي، المدني الفقيه، مولى آل عمر بن الخطاب كان يُعَذَّر مسجد النبي عليه السلام، جالس أيام هريرة مدة، وسمع أيضاً من ابن عمر، وجابر وجماعة وكان من بقایا العلماء، عاش إلى قريب سنتي عشرين ومائة للهجرة. أ.هـ. سـ أعلام النساء (٥/٢٢٧)، تهذـ التهذـ (١٠/٤٦٥).

(٤) آخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الصلاة (١/٢٢٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه وافقه في التلخيص، وأخرجه النسائي في كتاب الافتتاح، باب: قراءة بسم الله الرحمن الرحيم (٩٠٣) وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة (٤٩٩) وذكره المزري في تحفة الأشراف (١٤٦٤)، والزيلعي في نصب الرأية (١/٣٢٤)، وابن حبان في كتاب الصلاة، باب: ذكر ما يستحب للإمام أن يجهر ببسملة الرحمن الرحيم عند انتهاء قراءة الكتاب (٧٩٧).

وقال العلامة الشيخ علي المقدسي في شرحه نظم «الكتز» عن «المجتبى»: أنها تجب في كل ركعة. قال شيخنا شيخ الإسلام السعدي في «شرح المختار»^(١): ليست بواجبة فقد حكم المحققون من الحنفية كالإمام أبي بكر الرازى^(٢) والعلامة أبي بكر الكاسانى^(٣) وغيرهما الخلاف بين أئمتنا في السنن لا في الوجوب. قال بعض المحققين: القول بالوجوب ليس له أصل في الرواية وما نسب إلى أبي حنيفة من الخلاف في الوجوب فهو من طغيان اليراع وما نسب إليه القول بالوجوب فليس بمشهور الاختيار لمحمد بن القاسم^(٤) الخومي و«البرهان الكافى» وغيرهما. وصرح صاحب «الخلاصة» بعدم سجود السهر بتركها انتهى. ولكن في «الغاية» أوجب عين الأئمة الكرايسى^(٥) بترك البسمة بين الفاتحة والسورة وأيضاً قال في «معراج الدراية»: الخلاف في الوجوب أي: وجوب البسمة، فعندما وروى المعلى عن أبي حنيفة [أنها تجب في الثانية كوجوبها في الأولى]^[٦]. وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة أنها لا تجب إلا عند افتتاح الصلاة وإن قرأها في غيره فحسن، وال الصحيح أنها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل [١٣٥]^[٧] الفاتحة يلزم السهر وكذا قال ابن وهباني في نظمه: ولو لم يسلم [سامياً]^[٨] كل ركعة يسجد إذ بوجوبها قال الأكثر: ولكن لم يسلم دعوه الأكثرية. قال في «البحر»: وهذا أي: القول بالوجوب كله ضعيف، والمواظبة عليها لم تثبت لما في مسلم عن النبي ﷺ: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع منهم أحداً يقول: بسم الله الرحمن الرحيم»^(٩) وإن كان قد أجاب عنه أئمتنا بأنه لم يرد نفي القراءة بل السماع

(١) السعدي في شرح المختار: واسمه شرح فيض الغفار في شرح المختار. ا.هـ الأعلام (٣٠٢/٥).

(٢) هو أحمد بن علي الرازى، أبو بكر الجصاص ولد سنة خمس وثلاثمائة للهجرة فاضل من أهل الري، سكن بغداد ومات فيها سنة سبعين وثلاثمائة للهجرة، انتهت إليه رئاسة الحنفية، من آثاره: أحكام القرآن - أصول الفقه. ا.هـ. الجواهر المضية (٢١/١)، وسير أعلام البناء (٥٢٢/١٧)، والأعلام (١٧١/١).

(٣) هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى علاء الدين: فقيه حنفى من أهل حلب توفي سنة سبع وثمانين وخمسماة للهجرة، من آثاره: بداع الصنائع في ترتيب الشرائع والسلطان المبين في أصول الدين. ا.هـ. الجواهر المضية (٤/٤) والفوائد البهية (٥٣).

(٤) محمد بن القاسم: لم أثر عليه.

(٥) هو عمر بن علي بن أبي الحسين الكرايسى عين الأئمة. ا.هـ. الجواهر المضية (٤١٨/٤).

(٦) أخرجه مسلم من حديث أنس كتاب الصلاة، باب: حجة من قال: لا تجهر بالبسملة (٣٩٩)، والخاري في الأذان، باب: ما يقول بعد التكبير (٧٤٣) بنحوه. والنثاني في الافتتاح، باب: ترك الوجه بسم الله الرحمن الرحيم (٢/١٣٥)، وذكره المزى في تحفة الأشراف (١٢١٨)، والزيلعى في نصب الراية (١١٢٧/١).

(١) ما بين معکوفین زیاده فی م وہ الصواب وفی المخاطر ج تناقض بالعبارة.

(٢) ما بين معکوفین ساقط من م.

للإخفاء بدليل ما رواه الجماعة «فكانوا لا يجهرون بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١) وهو دليلنا على الإخفاء ولو لا التصريح بلزوم السهو بتركها لقلت: إن الوجوب في كلامهم بمعنى الشبوت [١١٩ / ب] انتهى.

(و) يسن (التأمين) للإمام والمأموم والمنفرد لقوله ﷺ: «إذا أمن الإمام فآمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢) متفق عليه زاد في «مجمع الروايات» وما تأخر، والمراد من الموافقة الإخلاص أو الثقة بالله تعالى لا الموافقة في التلفظ بها في وقت واحد. قال الأذري: غفر له دعاه، وغفره دعا عليه لأن الغفر هو الانعدام انتهى من «المستصنفي» و«الدرية».

وفي رواية للبخاري: «إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين قولوا: آمين»^(٣)، الحديث، وفي مسلم: «إذا قال أحدكم في الصلاة آمين»^(٤) الحديث، قال عبد الحق: هذه الرواية اندرج المنفرد وفي «الكساف» روي عن النبي أنه قال: «لقتني جبرائيل عليه السلام عند فراغي من الفاتحة آمين وقال: إنه كالختم على الكتاب»^(٥) وليس من القرآن بدليل أنه لم يثبت في المصاحف وفي «المجتبى» لا خلاف أن آمين ليس من القرآن حتى قالوا بارتداد من قال أنه من القرآن وأنه مستnoon في حق المنفرد والإمام والمأموم والقاريء خارج الصلاة. وفي آمين أربع لغات أفصحيهن وأشهرهن بالمد والتخفيف لأن أصله [١٣٥ / ب] يا آمين استجب دعانا وهو اسم من أسماء الله تعالى إلا أنه أسقط بالنداء فأقيم المد مقامه، والمعنى:

والدارقطني في سنته بلفظ «لهم يكربلوا يجهرون بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

(١) هو نفسه الحديث المتقدم ولكن برواية أخرى.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: جهر الإمام بالتأمين (٧٨٠)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين (٤١٠)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب: جهر الإمام بأمين (٩٢٥)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: الجهر بأمين (٨٥١)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (٩٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب: فضل التأمين (٧٨٢) من حديث أبي هريرة، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (٩٣٥)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب: الأمر بالتأمين خلف الإمام (١٤٤ / ٢) (٩٢٨).

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في كتاب الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين بلفظ «إذا قال أحدكم في الصلاة آمين والملائكة في السماء آمين، فوافق إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٦)، والزيلعي في نصب الرابعة (٣٦٨ / ١).

(٥) ذكره القرطبي في تفسيره (١٢٧ / ١) والزمخشي في الكشاف (٦٠ / ١)، وقال الحافظ في تخريج الكشاف (١ / ١٩) لم أجده هكذا وله شاهد من حديث أبي زهير النميري عند أبي داود في كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام (٩٣٨).

استجب، وهو صوت سمي به الفعل الذي هو استجيب، وعن ابن عباس رضي الله عنهم سألت رسول الله ﷺ «عن معنى آمين فقال: افعل»^(١) وقيل: تعرّب.

قال الشاعر: [من البسيط]

يَا رَبِّ إِنَّكَ ذُو مَنْ وَمَغْفِرَةٍ ثَبَتْ بِعَافِيَةٍ لِي لِي الْمُحَبِّينَا
يَا رَبِّ لَا تَشْلُبْنِي حُبَّهَا أَبْدًا وَيَزْحِمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ: آمِنَا^(٢)

والثانية بقصر الألف والتخفيف كما قال الشاعر:

تَبَاعِدُ عَنِي فَطَحْلٌ إِنْ دَعْوَتْهُ آمِنٌ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا^(٣)

وهاتان مشهورتان وعلى اللقتين تبني على الفتح مثل كيف وأين لاجتماع الساكدين ويجوز سكون النون فيهما والمد اختيار الفقهاء لموافقته المروي عن النبي ﷺ والقصر اختيار الأدباء، والثالثة: بالإملاء، والرابعة: بالمد والتشديد والأخيرتان حكاهما الواحدى^(٤) ومعنى القول [١/١٢] بأن التشديد خطأ [فاحش]^(٥) أنه أي: ليس بشيء وقيل معناه ندعوك قاصدين قوله ولا الضالين، وعن شمس الأئمة الحلواني له وجه لأنه حينئذ معناه ندعوك قاصدين إجابتكم صيانة لصلة العامة، وعن جعفر الصادق^(٦) والحسين بن الفضل^(٧) أنهم قرأوا هكذا فلا تفسد به الصلاة لأنه يوجد في القرآن وعليه الفتوى وقيل تفسد به كما في «التجنيس»، وقال في

(١) الحديث: ذكره الترمي في كتاب تهذيب الأسماء (١١/٣).

(٢) وهي لمجتون ليلى في ديوانه (٢١٩) وذكره ابن منظور في لسان العرب ونسبة إلى عمر بن أبي ربيعة (٢٧/١٣) مادة /أمن/ وابن هشام في شرح شذور الذهب (١١٦).

(٣) البيت من الطويل وهو لجعير بن الأصيبي كذا في تهذيب إصلاح المتنطق (٤٢/٢)، وذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب (١٧/١) وهو في لسان العرب (٥١٨/١١) مادة /طحل/.

(٤) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي بن موثي، أبو الحسن الواحدى: مفسر، عالم بالأدب، نعمه الذهبي ياماً علماء التأويل، أصله من ساوة (بين الري وهمدان)، توفي سنة ثمان وستين وأربعين للهجرة، من آثاره: البسيط - الوسيط - الوجيز. كلها في التفسير وقد أخذ الغزالى هذه الأسماء وسمى بها تصانيفه. وله شرح ديوان المتنبي - أسباب النزول - شرح الأسماء الحسنة - .١.هـ. الأعلام (٤/٢٥٥) ومعجم المؤلفين (٧/٢٦).

(٥) هو جعفر بن محمد الباقي بن علي زين العابدين بن الحسين الهاشمى القرشي، أبو عبد الله، الملقب بالصادق، السادس الأئمة الاثنى عشر عند الإمامية، كان من أجياله التابعين، ولد سنة ثمانين للهجرة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وأربعين ومائة للهجرة. ١.هـ. الأعلام (٢/١٢٦) وسير أعلام النبلاء (٦/٢٥٥).

(٦) هو الحسين بن الفضل بن عمير: العلامة، المفسر، الإمام، اللغوي، المحدث، أبو علي البجلي الكوفي ثم النيسابوري، عالم عصره، ولد قبل الثمانين ومائة للهجرة، وتوفي سنة اثنين وثمانين ومائين للهجرة. ١.هـ. سير أعلام النبلاء (١٣/٤١٤) وشذرات الذهب (٢/١٧٨).

(٧) ما بين معکوفتين ساقط من ح والصواب إنما إثباتها.

«البحر»: ومن الخطأ التشديد مع حذف الياء مقصورةً أو ممدوداً ولا يبعد فساد الصلاة فيهما. انتهى. وفيه إشارة إلى أنها لا تفسد بالمد والتحفيف مع حذف الياء لوجوده في القرآن.

(و) يسن (التحميد) للمؤتم والمنفرد اتفاقاً والإمام عندهما أيضاً وسنذكر دليلاً إن شاء الله تعالى.

(و) يسن (الإسرار بها) [١/١٣٦] أي: بالثناء والتعوذ والتسمية والتأمين والتحميد لما روى الطحاوي في آثاره عن وائل قال: كان عمر وعلي رضي الله عنهما لا يجهزان ببسمل الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بأمين^(١) وروى محمد بن الحسن في «آثاره» «أربع يخفيهن الإمام: التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وسبحانك اللهم وبحمدك وأمين»^(٢) ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» إلا أنه قال عوض سبحانك اللهم وبحمدك واللهم ربنا لك الحمد. وقول أنس: «صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقول: بسم الله الرحمن الرحيم»^(٣) رواه الشیخان وفي لفظ مسلم: «فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»^(٤) ورواه النسائي والدارقطني في «سننهم» والإمام أحمد في «مسنده» وابن حبان في «صحبيه» وقالوا فيه: «فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم»^(٥) وزاد ابن حبان «ويجهرون بالحمد لله رب العالمين»^(٦) وفي «مسند» أبي يعلى الموصلي: «فكانوا يستفتحون القراءة فيما يجهرون به بالحمد لله رب العالمين»^(٧) وفي «آثار الطحاوي»^(٨) و«معجم الطبراني»^(٩) و«حلية أبي نعيم»^(١٠) و«مختصر ابن خزيمة»^(١١) «فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم» ورجال هذه الروايات كلهم

(١) الحديث: ذكره السيوطي في شرح سنن ابن ماجه (١/٦٦).

(٢) الحديث: أخرجه مسلم في الصلاة، باب: انتقام المأمور بالإمام (٣٠٧/١).

(٣) تقدم تخريرجه.

(٤) تقدم تخريرجه.

(٥) تقدم تخريرجه.

(٦) تقدم تخريرجه وفي صحيح ابن حبان (١٨٠٣).

(٧) تقدم تخريرجه وفي مسند أبي يعلى (٢٨٨١).

(٨) تقدم تخريرجه وهو في شرح معانى الآثار للطحاوي (٢٠٤/١).

(٩) تقدم تخريرجه وأخرجه الطبراني في الكبير (٧٣٩).

(١٠) هي للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربعين للهجرة، وهو كتاب حسن معتبر يتضمن أسامي جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة الأعلام المحققين والمتصوفة. ١. هـ. كشف الظنو (١/٦٨٩).

(١١) مختصر ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة وهو لمحمد بن إسحاق النسائيوري المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظنو (٢/١٠٧٥).

والاعتدال عند التحريرية من غير طأطأة الرأس . وجهر الإمام بالتكبير والتسبيح وتفريح القدمين في القيام قدر أربع أصابع ،

نقاط مخرج لهم في الصحيحين : قوله ابن عبد بن مغفل : « سمعني أبي وأنا أقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فقال : أيبني [١٢٠ بـ] إياك والحديث » قال : ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض عليه الحديث في الإسلام ، يعني : منه ، فإني صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها أنت وإذا صلحت فقل : الحمد لله رب العالمين »^(١) رواه الطحاوي وابن ماجه والنسائي والترمذى وقال : حديث حسن . وأما ما ورد من الجهر بالبسملة فقد ذكر معارضته وتضعيف طرقه الطحاوى رحمة الله ونقله في « الفتح » [١٣٦ بـ] و « البرهان » بما يطول ذكره . وعن ابن عباس : « الجهر بالبسملة قراءة الأعراب »^(٢) وعن أبي أيض : « لم يجهر النبي ﷺ بالبسملة حتى مات »^(٣) وحکي عن الدارقطني أنه لما ورد مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة فصنف فيه جزءاً فأقسم عليه بعض المالكية أن يخبره بالصحيح منها فقال : لم يصح في الجهر حديث ، وقد جمع أبو بكر الخطيب البغدادي^(٤) أحاديث الجهر وقد بين خللها وعللها في « البرهان » بما يطول ذكره .

فليراجع .
(و) يسن (الاعتدال عند) ابتداء التحريرية وانتهائها بأن يكون آتياً بها من غير طأطأة الرأس لأنه المتوارد .

(و) يسن (جهر الإمام بالتكبير والتسبيح) ل حاجته إلى الإعلام بالدخول والانتقال قيد بالإمام لأن المأمور والمفرد لا يسن لهما الجهر لأن الأصل في الذكر الإخفاء ولا حاجة لهما إلى الجهر .

(و) يسن (تفريح القدمين في القيام قدر أربع أصابع) لأنه أقرب إلى الخشوع وروي عن أبي نصر الدبوسي رحمة الله أنه كان يفعل ذلك ، والتراوح أفضل من نصب القدمين وتفسير

(١) أخرجه الترمذى في كتاب الصلاة ، باب : ما جاء في ترك الجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) (٢٤٤) ، والنسائى في الافتتاح ، باب : ترك الجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) (٩٠٧) ، والمزي فى تحفة الأشراف (٩٦٦٧) ، وابن ماجه فى إقامة الصلاة ، باب : افتتاح القراءة (٨١٣) .

(٢) الحديث : أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (٨٩/٢) .

(٣) الدارقطنى : هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدى أبو الحسن البغدادى توفي سنة (٣٨٥هـ) . سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦) .

(٤) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادى أبو بكر المعروف بالخطيب أحد الحفاظ ، ولد سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة للهجرة ، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربعين للهجرة ، من آثاره : تاريخ بغداد - البخلاء - الكفاية فى علم الرواية وغيرها كثیر . ا.هـ . الأعلام (١٧٢/١) ، ومعجم الأدباء (٤/١٣) ، ومعجم المؤلفين (٢/٣) .

وأن تكون السورة المضمومة للفاتحة من طوال المفصل في الفجر، ومن أوساطه في العصر والعشاء، ومن قصاته في المغرب لو كان مقيماً.

الراوح أن يعتمد على إدحافها مرة وعلى الأخرى مرة لأن القيام بهذه الصفة أيسر وأمكن لطول القيام وأفضل الصلة أطولاً لها قياماً كما في «التجنيس والمزيد».

(و) يسن (أن تكون السورة المضمومة للفاتحة من طوال المفصل) الطوال والقصير يكسر الأول فيما جمع طويلة وقصيرة كثيرة وكريمة والطوال بالضم الرجل الطويل، المفصل سمي مفصلاً لكثرة فصوله وقيل: قلة المنسوخ فيه (في) صلاة (الفجر والظهر) ويسن أن تكون السورة (من أوساطه) أي: المفصل والأواسط جمع وسط بفتح السين ما بين القصار والطوال (في صلاة العصر والعشاء).

(و) يسن (أن تكون السورة من قصاته [١/١٢١] أي: المفصل في المغرب) وهذا (لو كان) [١/١٣٧] المصلي (مقيماً) ولم يقل على المقتدين بقراءته من طوال المفصل وهو السبع السابع، قيل: هو عند الأكثر من سورة الحجرات وقيل: من سورة محمد صلوات الله عليه أو من الفتح أو من [ق] إلى البروج، وأوساطه منها إلى لم يكن، وقصاته منها إلى آخره. وقيل: طواله من الحجرات إلى عبس، وأوساطه من كورت إلى الضحى والباقي قصار، ذكره في «شرح الطحاوي». والأصل فيه ما كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: «أن إقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطول المفصل»^(١). رواه عبد الرزاق في «مصنفه» والظاهر كالفجر لمساواهما في سعة الوقت وقال في «الأصل»^(٢): أو دونه لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى: «أن إقرأ في الظهر بأواسط المفصل»^(٣) ولأن وقتها وإن كان متسعًا لكنه وقت اشتغال الناس في مهماتهم بخلاف الصبح والعصر كالعشاء في استحباب التأخير فتلحق بها في التقدير فلو طولت القراءة لربما أفضت إلى الواقع في الوقت المكرر فكان أوسطه فيما أنس، وأما المغرب فمبناها على العجلة وكراهة التأخير فكان قصاته بها أهلن، وأطلق طلب القراءة فيما ذكر فشمل المنفرد، وبه صرح في «المجتبى» أنه يسن في حق المنفرد ما يسن في حق الإمام من القراءة.

تنبيه: قراءة القرآن على التالين في الصلاة لا بأس به لما روى عن أنس بن مالك رضي

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٢٦٧٢)، والزيلعي في نصب الراية (٥/٢).

(٢) الأصل: المراد به أصل الإمام محمد بن الحسن ويسمى أيضًا المبسوط.

(٣) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في الظهر والعصر (٣٠٧) (١١١/٢)، والزيلعي في نصب الراية (٥/٢).

الله عنه أن أصحاب رسول الله ﷺ: «كانوا يقرؤون القرآن في الفرائض على التأليف، ومشايخنا استحسنوا قراءة المفصل ليسمع القوم ويتعلموا، والقراءة في الركعتين من آخر السورة أفضل أو سورة بتمامها، ينظر إن كان آخر السورة أكثر آيات من السورة التي أراد قراءتها كان الأفضل له ذلك وإن كانت السورة أكثر فقراءتها أفضل لأنه كلما طالت قراءتها كان أفضل، لكن ينبغي أن يقرأ من آخر سورة واحدة أما لا ينبغي [١٣٧] أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة لأن ذلك عند أكثر مشايخنا مكره كذا في «التجenis والمزيد»، وقال أيضاً: لو قرأ بعد فاتحة الكتاب خاتمة السورة يجوز من غير كراهة [١٢١] لأن أبا بكر رضي الله عنه «قرأ خاتمة سورة البقرة»^(١) لكن الأفضل أن يقرأ سورة معها أي: الفاتحة لقوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها»^(٢) هكذا ذكره شمس الأئمة السرخي، وقال الزيلعي: روي عن أبي هريرة: «كان النبي ﷺ يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة»^(٣) وقال في «الجامع الصغير»: يقرأ في الفجر في الحضر في الركعتين بأربعين آية أو خمسين آية سوى سورة الفاتحة. روي من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة، وهكذا ذكره الطحاوي أيضاً ومزاده أن يُوزع الأربعين أو الخمسين بأن يقرأ في الركعة الأولى خمساً وعشرين مثلاً، وفي الثانية بما يجيء إلى تمام الأربعين لأن يقرأ في كل ركعة أربعين أو خمسين انتهى.

وليس المراد الحصر بما ذكر لأنه يسن إطالة الأولى على الثانية كما سند ذكره ووفق بين ذلك باختلاف حال الراغبين وبالزمن وبحسن الصوت وعدمه عند الناس لا عند نفسه وبهذا يعلم الجواب عن قول صاحب «البحر»: إن عبارة «الكتنز» أفادت بقولها: وستتها في الحضر طوال المفصل الخ أن القراءة في الصلاة من غير المفصل خلاف السنة. وعن أبي هريرة أنه عليه السلام «كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة 『لَم تُنْزِلَ الْكِتَابَ لِرَبِّ فِيهِ』» [السجدة: ١ - ٢] و «هَلْ أَنَّ عَلَى الْإِنْسَنِ»^(٤) [الإنسان: ١] وقد ترك الحتفية إلا ما ندر منهم هذه السنة، ولازم عليها الشافعية إلا القليل، فظن جهله المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك دائمًا ولا الملزمة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه أن أبا بكر قرأ بالبقرة في الفجر برకعتين (١٤٥٠) ولم أجده اللفظ الوارد.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٤٦١)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها باب: القراءة في صلاة الفجر (٨١٨)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الصبح بالستين إلى المائة (٢/١٥٧).

(٤) أخرجه البخاري في الجمعة، باب: ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة (٨٩١) ومسلم في الجمعة، باب: ما يقرأ في يوم الجمعة (٦٥، ٦٦)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة (٨٢٣)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الصبح يوم الجمعة (٩٥٤)، والعزري في تحفة الأشراف (١٣٦٤٧).

وَيَقْرَأُ أَيْ سُورَةٍ شَاءَ لَنْ كَانَ مُسَافِرًا، وَإِطَالَةُ الْأُولَى فِي الْفَجْرِ

أبداً، وروي: «أنه عليه السلام كان يقرأ في الظهر والليل إذا يغشى، وقرأ فيها سبع [١/١٣٨] اسم ربك»^(١). «وفي العشاء الأخيرة والشمس وضحاها»^(٢) وفي المغرب: «فَلْ يَكُنْهَا الْكَافِرُونَ [١] الْكَافِرُونَ [١] وَفَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ [١]» [الإخلاص: ١]^(٣) والظاهر أن هذا الاختلاف لا اختلاف الأحوال وكذا قال عليه السلام: «من أم قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم»^(٤) وهي لا تبلغ القدر المسمون لكن تكون سنة باعتبار مراعاة الحال. روي أنه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له: أوجزت، قال: «سمعت بكاء صبي فخشيت أن تُشَنَّ أمه»^(٥) وكذا [قال]^(٦) في «البدائع» أن التقدير يختلف بالاختلاف والوقت والقوم ولا علينا بهذا البسط [١/١٢٢] من لوم.

(و) يسن (أن يقرأ أي سورة شاء قراءتها) ولو من قصار المفصل في الظهر والصبح (لو كان مسافراً) لحديث أبي داود وغيره «أنه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر»^(٧) لأن السفر أثر في إسقاط شطر الصلاة فلن يؤثر في تخفيف القراءة أولى وشمل الإطلاق في «الجامع الصغير» وحاله القرار كحالة السير وما وقع في «الهداية» وغيرها من أنه محمول على حالة العجلة والسير وأما في حالة الأمن والقرار فإنه يقرأ بنحو سورة البروج وانشقت، فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدررية، قاله بعض المحققين.

(و) يسن (إطاله الأولى في الفجر) اتفاقاً للتواتر من لدن رسول الله عليه السلام إلى يومنا هذا كما في «النهاية»^(٨) ولأنه وقت نوم وغفلة في حين الإمام الجماعة بتطويلها رجاء إدراكها لأنه لا

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٤٥٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: قدر القراءة في الظهر والعصر (٨٠٦)، والنمساني في الافتتاح، باب: ... (٦٦/٢). وأما بالنسبة للقراءة بسورة الأعلى فقد أخرج هذه الرواية النمساني في كتاب الافتتاح، باب: القراءة في الظهر (٦٤).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في العشاء (٤٦٥)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها (٧٩٧) (٢/١٧٣)، وأبي ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها باب، من أم قوماً فليخفف (٩٨٦).

(٣) أخرجه النسائي في الافتتاح، باب: الفضل في قراءة «فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» من حديث ابن عمر (٢/١٧١)، والمزي في تحفة الأشراف (٧٣٨).

(٤) أخرجه البخاري بلغط (إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فإن فيهم السقيم والضعف والكبير، وإذا صلى أحدكم بنفسه فليطول ما شاء، في كتاب الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء (٧٠٣) ومسلم في الصلاة، باب: أمر الأنمة بتخفيف الصلاة (٤٦٧). وذكره الزيلعي في نصب الرأية بهذا اللفظ (٢٩/٢).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (٦٧٥).

(٦) ذكره الزيلعي في نصب الرأية (٤/٢).

(٧) النهاية للعیني: تقدم.

(٨) ما بين معاوقين زيادة في م.

نفرط بالنوم، فيجعل ثلثي القراءة في الركعة الأولى والثالث في الثانية، وهذا بيان الاستحباب، وأما الحكم فالتفاوت وإن كان أكثر من ذلك لا بأس به، قوله (فقط) إشارة إلى أنه لا يسن إطالة أولى غير الفجر وهذا عندهما. وقال محمد: أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها لقول أبي قتادة: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الركعتين [١٣٨ بـ] الأولى فاتحة الكتاب سورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية، وهكذا في العصر وهكذا في الصبح»^(١) رواه الشيخان واللطف للبخاري. رواه أبو داود بمعناه، وفي رواية له: «وكان يطول الركعة الأولى من الظهر ويقصر الثانية وكذلك في الصبح»^(٢) ولهمما ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي العصر في الأولىين في كل ركعة قدر خمس عشر آية»^(٣) رواه مسلم. فإنه نص ظاهر في المساواة بخلاف حديث أبي قتادة فإنه يحتمل أن يكون التطويل فيه ناسياً من [جهة]^[٤] الثناء والتعمذ والتسمية وقراءة ما دون الثلاث فيحمل عليه جمعاً بين المتعارضين بقدر الأركان، وقيدنا بإطالة الأولى لأنه يكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقاً، وإنما يكون بثلاث آيات فيما فوقها فإن كان آية أو آيتين لا يكره «لأنه ﷺ قرأ بالمعوذتين في المغرب» والثانية [١٢٢ بـ]^[٥] أطول بآية وأشارنا إلى أنه يسوى بينهما في التوافل وإن أطال الأولى فيها لا يكره، لأن مبناه على التخفيف والأمر فيه أسهل من الفرض.

(و) يسن (تكبير الركوع)، لأن النبي ﷺ «كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه»^(٦).

(و) يسن (تسبيحه)، أي: تسبيح الركوع (ثلاثة)، لقوله ﷺ: «إذا رفع أحدكم فليقل (ثلاث مرات): سبحان رب العظيم وذلك أدناه، وإذا سجد فليقل: سبحان رب الأعلى (ثلاث

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: القراءة في الظهر (٧٥٩) ومسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (٤٥١)، وأبو داود بحروفه، كتاب الصلاة، باب: تخفيف الآخرين (٨٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر (٧٩٨).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: القراءة في الظهر والعصر (٤٥٢)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: تخفيف الآخرين (٨٠٤)، وذكره الزيلعي في نصب الراية (٦/٢).

(٤) ذكره الزرقاني في شرحه (٢١١/١).

(٥) العبارة في م جملة بدل جهة.

وأخذ ركبتيه بيديه، وتفريج أصابعه، والمرأة لا تفرجها، وتضب ساقيه، وبسط ظهره

مرات) وذلك أدناه^(١) رواه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ، أي: أدنى كماله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوي والأمر للاستحباب، فيكره أن ينقص عنها ولو رفع الإمام رأسه قبل إتمام المقتدى ثلاثة فال الصحيح أنه يتابعه، وكلما زاد فهو أفضل للممنفرد بعد أن يكون [١١٣٩] الختم على وتر ولا يزيد الإمام على وجه يمل به القوم ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيع. وقال الشافعي رحمة الله: يزيد في الركوع: اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت. وفي السجود: سجد وجهي للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين. كما روی عن علي^(٢)، قلنا: هو محمول على حالة التهجد عندنا وقيل: إن تسبيع الركوع والسجود وتکبيرهما واجبات كذا في «البرهان».

(و) يسن (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع.

(و) يسن (تفريج أصابعه) لقوله ﷺ لأنس رضي الله عنه: «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج بين أصابعك وارفع يديك عن جنبيك»^(٣) رواه الطبراني، ولما في الصحيحين عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: «صليت جنب أبي وطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي فنهانى أبي وقال: كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب إلا في السجود»^(٤) وحكمة تفريج الأصابع تمكنه من بسط الظهر لقوة الاستمساك بيديه ولا يطلب التفريج إلا هنا، والمرأة لا تفرجها لأن مبني حالها على الستر.

(و) يسن (نصب ساقيه) لأنه المتواتر وإحناوهما شبه القوس كما يفعل بعض من لا علم عنده مكروه.

(و) يسن (بسط ظهره) حال ركوعه لقول وابضة بن معبد: «رأيت رسول الله ﷺ يصلى

(١) أخرجه أبو داود بنحوه من حديث أبي هريرة مفصلاً، كتاب الصلاة، باب: تمام التكبير (٨٣٦)، والبيهقي، كتاب الصلاة، باب: ما استدل به من قال باقتصار المأمور على الحمد دون قوله: سمع الله لمن حمده (٩٧/٢)، والترمذى من حديث عبد الله بن مسعود بلفظ (كان يكبر عند كل رفع وخفض) كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التكبير عند الرجوع والسجود (٢٥٣)، والنمساني كتاب التطبيق، باب: التكبير للسجود (١٠٨٢/٢).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: أعضاء السجود (٨٨٦)، والترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في التسبيع في الركوع والسجود (٢٦١)، وابن ماجه، كتاب الصلاة، باب: التسبيع في الركوع والسجود (٨٩٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٩٠٣).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: وضع الأكف على الركب في الركوع (٧٩٠)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع (٥٣٥)، والنمساني كتاب التطبيق، باب: نسخ ذلك (١٠٣١) (١٨٥/٢)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: وضع اليدين على الركبتين مختصرًا (٨٧٣).

وَسَنْوِيَةٌ رَأْسِهِ بَعْجِزَهُ، وَرَفْعٌ مِنْ الرُّكُوعِ، وَالقِيَامُ بَعْدَ مُطْمَئِنًا، وَوَضْعُ رُكْبَتِيهِ ثُمَّ وَجْهُهُ
لِلسُّجُودِ، وَعَكْسَهُ ..

فكان إذا رکع يسوی ظهره حتى لو صبت عليه الماء استقر^(۱) رواه ابن ماجه وروي أنه كان إذا
رکع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره^(۲).

(و) يسن [١٢٣] [تسوية رأسه بعجزه] العجز من كل شيء مؤخره ويدرك ويؤثر،
والعجزة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل، وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل
والمرأة وهي مؤنة وبنو تميم يذكرون، وفيها أربع لغات: فتح العين وضمها ومع كل واحد
[١٣٩] [ب] ضم الجيم وسكنونها، والأفصح وزن رجل والجمع أعجز كذا في «المصباح»
و«المغرب». وتسن التسوية لقول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ إذا رکع لم يشخص
رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك»^(۳)، أي: لم يرفع رأسه ولم يخفضه رواه مسلم وفي البخاري
من [حديث]^[۴] أبي حميد: «ثم يرکع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصب رأسه ولا
يقنع»^(۴).

(و) يسن (الرفع من الرکوع) وهو الصحيح: وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أن الرفع منه
فرض، وال الصحيح الأول لأن المقصود الانتقال وهو يتحقق بدونه بأن ينحط من رکوعه، وقدمنا
أن مقتضى الدليل وجوب الرفع منه للمواظبة عليه وللأمر في حديث المسيء صلاته^(۵) وإليه
ذهب المحقق ابن الهمام.

(و) يسن (القيام بعده) أي: بعد الرفع من الرکوع (مطمئناً) للتوارث.

(و) يسن (وضع ركبتيه) ابتداء (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود).

(و) يسن (عكسه) بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه للنهوض للقيام هذا إذا كان قريباً
حافياً. وأما إذا كان ذا خفّ أو ضعيفاً لا يمكنه وضع ركبتيه قبل يديه، فيبدأ بوضع يديه،
ويعتمد عليهما للسجود والنهوض، ويستحب النهوض باليمين، والنهوض باليسار، والأصل فيه

(۱) آخرجه ابن ماجه وانفرد به، كتاب إقامة الصلاة، باب: الرکع في الصلاة (٨٧٢).

(۲) آخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٨٧٢).

(۳) آخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: ما يجمع من صفة الصلاة وما يفتح به ويختتم به وصفة الرکع (٤٩٨)،
وابن داود، كتاب الصلاة، باب: من لم ير الجهر (بسم الله الرحمن الرحيم) (٧٨٣)، وابن ماجه، كتاب إقامة
الصلاه، باب: الرکع في الصلاة (٨٦٩).

(۴) تقدم تخريرجه.

(۵) تقدم تخريرجه.

(۱) ما بين معاكوفتين زيادة في م حديث

لِلنُّهُوضْ، وَتَكْبِيرُ السُّجُودْ، وَتَكْبِيرُ الرَّفْعْ، وَكُونُ السُّجُودْ بَيْنَ كَفَيْهِ، وَتَسْبِيحُهُ ثَلَاثَةً، وَمُجَافَاهُ الرَّجُلِ بَطْنَهُ عَنْ فَخْدِيهِ وَمِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَذَرَاعَيْهِ عَنْ الْأَرْضِ،

قول وائل بن حجر رضي الله عنه: «رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»^(١) رواه أصحاب السنن الأربع.
(و) يسن (تكبير السجود) لما روينا.

(و) يسن (تكبير الرفع) منه، أي: من السجود لما روينا.

(و) يسن (كون السجود بين كفيه) لما في مسلم أنه ﷺ سجد وضع وجهه بين كفيه.
وفي الترمذى: «كان ﷺ يضع وجهه إذا سجد بين كفيه»^(٢) رواه عن البراء بن عازب وقال: حديث حسن. وروى ذلك عن ابن عمر وسعيد بن [١٤٠] جابر فعارض ما في البخارى من حديث أبي حميد «أنه ﷺ لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه»^(٣) وبه قال الشافعى [١٢٣ ب]: يضع يديه حذاء منكبيه لحديث أبي حميد أنه عليه السلام: «كان إذا سجد مكث وجهه وألفه من الأرض ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذاء منكبيه»^(٤) رواه أبو داود والترمذى وصححه. وقال بعض المحققين: لو قال قائل: إن السنة أن تفعل أيهما تيسر جمعاً للمروريات بناء على أنه عليه السلام كان يفعل هذا أحياناً، وهذا أحياناً إلا أن بين الكفين أفضل لأن فيه من تخلص المجافاة المستنونة ما ليس في الآخر [حسناً]^(٥).

(و) يسن ف(تسبيحه) أي: السجود بأن يقول: سبحان ربى الأعلى ثلاثة، لما روينا.

(و) يسن (مجافاة الرجل) أي: مبادعته (بطنه عن فخذيه) ومجافاة (مرفقيه عن جنبيه)، ومجافاة (ذراعيه عن الأرض) في غير زحمة؛ لا فيها، حذراً عن الإيذاء فإنه حرام لما روى أنه ﷺ «كان إذا سجد جافى حتى لو شاعت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت»^(٦) وكان ﷺ «إذا سجد

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه (٨٣٨)، والترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود (٦٨)، والنمساني، كتاب التطبيق، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (١٠٨٨)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: السجود (٨٨٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه. أخرجه الترمذى، كتاب الصلاة، باب: ما جاء ألين يضع الرجل وجهه إذا سجد (٢٧١).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٨٩ / ٥).

(٤) أخرجه الترمذى، في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف (٢٧٠).

(٥) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به وما يختتم به (٤٩٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: صفة السجود (٨٩٨)، والنمساني في التطبيق، باب: التجافي في السجود (١١٠٨)، وابن ماجه في

(٦) ما بين معكوفتين زيادة في م وهو الصراب.

يُجْنِحُ حَتَّى يَرَى وَضْعَ إِبْطِيهِ^(١)، أَيْ: بِيَاضِهِمَا. وَفِي رِوَايَةِ مِيمُونَةَ: كَانَ يَعْلَمُ إِذَا سَجَدَ جَافِي حَتَّى يَرَى مِنْ خَلْفِهِ وَضْعَ إِبْطِيهِ^(٢) [رِوَايَةُ الطَّحاوِي]^[١]. وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»: «فَرْجُ بَيْنِ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُو بِيَاضِ إِبْطِيهِ»^(٣) وَلِقُولِهِ^[٢]: «اعْتَدُلُوا فِي السَّجْدَةِ، وَلَا يَسْطِعَ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ ابْنَاطَ الْكَلْبِ»^(٤). مُتَقَلِّبٌ عَلَيْهِ. وَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَبْسُطْ بَسْطَ السَّبِيعِ، وَادْعُمْ عَلَى رَاحِتِكِ، وَأَبْدِ ضَبَاعِكِ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضُوٍّ مِنْكَ»^(٥). رِوَايَةُ الْحَاكِمِ وَابْنِ حَبَّانَ وَصَحَّاهُ. فِي «الْمَغْرِبِ» إِبْدَاءُ الضَّبَاعِينَ تَفْرِيجَهُمَا، وَأَمَّا الإِبْدَاءُ وَهُوَ الْإِظْهَارُ فَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً وَلَكِنْ يَسْتَقِمُ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى، وَالضَّبَاعُ الْعَضْدُ وَفِي «مُبْسُوطِ» شِيخِ الْإِسْلَامِ: اخْتَلَفَ [١٤/ب] أَهْلُ الْلُّغَةِ فِي قُولِهِ: ضَبَاعِيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِجَزْمِ الْبَاءِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِرَفْعِهَا وَهُمَا لِغْتَانِ: التَّجَافِيُّ وَالتَّبَاعِدُ، وَالْبَهْمَةُ وَلَدُ الشَّاةَ بَعْدَ السَّخْلَةِ فَإِنَّ السَّخْلَةَ أُولَئِكَ مَا تَضَعُهُ أَمَّهُ، ثُمَّ يَصِيرُ بِهِمَا كَذَا فِي الرِّوَايَةِ.

(و) يَسْنُ (اتْخَافُصُ الْمَرْأَةِ وَلَرْقُهَا بَطْنَهَا بِفَحْذَنِهَا) لِأَنَّهَا عُورَةٌ مَسْتَوَرَةٌ كَمَا قَدَّمْنَا وَهَذَا أَسْتَرُ [١٢٤/١] لَهَا. وَفِي مَرَاسِيلِ^(٦) أَبِي دَاوُدَ: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْءَةٌ عَلَى امْرَاتِيْنَ تَصْلِيَانَ فَقَالَ: إِذَا سَجَدْتُمَا بَعْضًا بَعْضَ اللَّحْمِ إِلَى بَعْضٍ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتِ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ»^(٧). تَنْبِيَهُ: الْمَرْأَةُ تَخَالَفُ الرَّجُلَ فِي خَصَالِهِمَا: أَنَّهَا تَرْفَعُ يَدِيهَا إِلَى مَنْكِبِيهَا، وَتَضُعُ كَفَهَا

الصلوة، باب: السجود (٨٨٠)، والمزي في تحفة الأشراف (١٨٠٨٣).

(١) أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرِ بْنِ الْحَارِثِ فِي الصَّلَاةِ، بَابٌ: مَا يَجْمِعُ صَفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يَفْتَحُ بِهِ وَمَا يَخْتَمُ بِهِ (٤٩٥).

(٢) وَهُوَ رِوَايَةُ لِحَدِيثِ مِيمُونَةَ الْمُتَقَدِّمِ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (٤٩٧).

(٣) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَبَارِكِ، فِي الْأَذَانِ، بَابٌ: يَدِي صَنِيعِهِ وَيَجَافِي فِي السَّجْدَةِ (٨٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابٌ: الْاعْتَدَالُ فِي السَّجْدَةِ وَوَضْعُ الْكَفَافِ عَلَى الْأَرْضِ (٤٩٤)، وَالنَّسَانِيُّ فِي التَّطْبِيقِ، بَابٌ: صَفَةُ السَّجْدَةِ (١١٥/٢١٢)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٥/٣٢٥)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٩١٩)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٦٤٨).

(٤) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي الْأَذَانِ، بَابٌ: لَا يَقْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السَّجْدَةِ (٨٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابٌ: الْاعْتَدَالُ فِي السَّجْدَةِ (٤٩٣)، وَأَبْرَدَ دَاوُدٌ فِي الصَّلَاةِ، بَابٌ: صَفَةُ السَّجْدَةِ (٨٩٧)، وَالنَّسَانِيُّ فِي التَّطْبِيقِ، بَابٌ: الْاعْتَدَالُ فِي السَّجْدَةِ (٢١٣/٢)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ فِي الصَّلَاةِ، بَابٌ: ذِكْرُ الْأَمْرِ بِالْاعْتَدَالِ فِي السَّجْدَةِ لِلْمُصْلِيِّ (١٩٢٦).

(٥) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١/٢٢٧)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي مَصْنَفِهِ (٢٩٢٧)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٦٤٥)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ فِي الصَّلَاةِ (١٩١٤)، وَالْهَيْثِمِيُّ فِي مَجْمِعِ الزَّوَانِدِ (٢/١٢٦) مِنْ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ.

(٦) مَرَاسِيلُ أَبِي دَاوُدَ: تَقْدِيمُ ذِكْرِهِ.

(٧) الْحَدِيثُ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاسِيلِهِ (١١٨/١).

(١) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ زِيَادَةً فِي مِ.

والقُوْمَةُ والجَلْسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ كَحَالَةِ التَّشْهِيدِ،

على الأخرى من غير قبض تحت ثدييها، ولا تجافي بطنها عن فخذيها [وتصضع يديها على فخذيها بحيث تبلغ رؤوس أصابعها ركبتيها]^[1] على القول بأن الرجل يضع يديه على ركبتيه، وال الصحيح أنهما سواء يضعان على الفخذ، كما سنذكره، ولا تفتح إيطها في السجود، وتترك ولا تفرج أصابعها في الركوع؛ ولا ترمي الرجال، وتكره جماعتهن، وتقوم وسطهن لو فعلن، ويكره الأذان والإقامة لهن أيضاً، ولا تحضر جماعة الرجال، ولا تنصب أصابع القدمين ولا يستحب لها الإسفار بالفجر [ولا الجهر]^[2] بالقراءة في الجهرية، وتصفق في المرور بين يديها، ونحوه.

(و) تسن (القُوْمَة)، يعني: إتمامها لما قدمناه من أن الرفع من السجود فرض إلى قرب القعود. فإنما مدة ستة.

(و) تسن (الجلسة بين السجدين) بناء على قول أبي حنيفة ومحمد، ويفرض على قول أبي يوسف كما نقدم.

(و) يسن (وضع اليدين على الفخذين) وقت الجلوس (فيما بين السجدين)، فيكون صفة وضعهما (كحالة التشهد) للتوارث، وهذا مما أغفل ذكره في المتنون والشروح التي اطلعت عليها في كتب أمتنا. ودليل ذلك ما نقله الجلال السيوطي رحمه الله في «البنبر»^(١) [١٤١] عن ابن العماد عن الإمام الشافعي في «الأم» بقوله: والثابت في الحديث أنه عليه كان «إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على فخذيه وقال عليه: «صلوا كما رأيتوني أصلى»^(٢) انتهى. فلله الحمد والشكر على تبييني بذلك واطلاعني على دليله، وفي قولنا: وضع اليدين على الفخذين إشارة إلى هذه: هي كيفية الوضع كما قال في «الخلاصة»، وفي القعدة يضع يده اليمنى على فخذه اليمين، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، ولا يأخذ الركبة هو الأصح، انتهى.

لما روي عن نمير الخزاعي «إنه رأى النبي عليه قاعداً في الصلاة واضعاً يده اليمنى على فخذه اليمنى رافعاً أصبعه السبابة وقد أحناها شيئاً وهو يدعو»^(٣). وفي حديث وائل: «أنه عليه

(١) البنبر: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ١. هـ كشف الطعون (٩٢٩/١).

(٢) الحديث: نقدم تخرجه.

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الإشارة في التشهد (٩٩١)، والنمساني في: السهوبات: الإشارة بالأصبع في التشهد (١٢٧٠)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة، باب: الإشارة في التشهد (٩١١)، والمزمي في تحفة الأشراف (١١٧١).

(٤) ما بين معکوفین زیادة فی م.

(٥) ما بين معکوفین زیادة فی م و هو الصواب.

السلام وضع يديه على فخذيه^(١). وقال الطحاوي: يضع يديه على ركبتيه، كما في حالة الركوع لقول ابن عمر [١٢٤ بـ] رضي الله عنهمَا «كان رسول الله ﷺ إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى، وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة»^(٢). وفي «البدائع»: لأنه على الكيفية الأولى تكون الأصابع متوجهة إلى القبلة، وعلى الثانية إلى الأرض، انتهى. وعن محمد بنينغي أن تكون أطراف الأصابع عند الركبة، انتهى. وعلى ما قدمناه إذا عمل بهذا في وقت، وبالآخر في غيره جمعاً بين المرويین لا بأس به.

(و) يسن (افتراش رجليه)، أي: رجل الرجل (اليسرى، ونصب اليمنى) وتوجيه أصابعها نحو القبلة حالة التشهد في كل قعود في فرض ونفل، لقول ابن عمر رضي الله عنهمَا: «من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى»^(٣). وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «كان ﷺ يفترش رجله اليسرى وينصب [١٤١ بـ] رجله اليمنى»^(٤).

(و) يسن (نورك المرأة)، لأنه أستر لها، وهو أن تجلس على إيتها، وتضع الفخذ على الفخذ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى.

(و) تسن (الإشارة في الصحيح)، لما رويتا، وهو احتراز عن قول كثير من المشايخ أنه لا يشير أصلاً، وهو خلاف الرواية والدرایة كما في «البرهان»، وتكون (بالمسبيحة) وتسمى السباية أيضاً من أصابع اليد اليمنى فقط، يشير بها (عند) انتهاءه إلى (الشهادة)، وفي التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه: إنَّ رجلاً كان يدعُو بأصبعيه، فقال له رسول الله ﷺ: «أَحَذْ

= ونمير الخزاعي: هو أبو مالك الخزاعي ذكره في تهذيب التهذيب مقتضياً على ذكره له في الحديث السابق وقال: لا أعلم له حديثاً مستنداً غيره (٤٧٧/١٠).

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة (٧٢٦)، والنمساني في الافتتاح، باب: موضع اليدين من الشمال في الصلاة (٨٨٨)، وأبي ماجه في إقامة الصلاة، باب: رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع (٨٦٧)، والمزمي في تحفة الأشراف (١١٧٨١).

(٢) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخاليين (٥٨٠)، وأحمد في مسنده (١٣١/٢).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب: ستة الجلوس في التشهد (٨٢٧)، والنمساني في الافتتاح، باب: الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد (٢٣٦/٢) وذكره المزمي في تحفة الأشراف (٧٢٦٩)، والزيلعي في نصب الرأبة (٤١٩/١).

(٤) هو جزء من حديث عائشة الذي تقدم تخرجه فيما سبق.

يُرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفْيِ وَيَضَعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَئِينَ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا الْتَّبِيِّعِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْجُلوْسِ الْآخِيرِ،

أَحَدُ^(١) رواه الترمذى والنسائى، ثم يَرْفَعُ كيفيتها بقوله (يرفعها)، أي: المسبحة (عند النفى)، أي: نفى الألوهية عما سوى الله يقول: لا إله (ويضعها عند الإثبات)، أي: إثبات الألوهية لله وحده في كلمة التوحيد بقوله: إِلَّا اللَّهُ، فيكون الرفع إشارة إلى النفى، والوضع إلى الإثبات.
(و) يسن (بسط الأصابع على الفخذين).

(و) يسن (الإسرار بقراءة التشهد ولا يعقد شيئاً من أصابع يمينه)، لتكون موجهة إلى القبلة. قيل: إلا عند الإشارة بالمبسمة، فيما يروى عن أبي يوسف ومحمد.

(و) يسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الأوليين)، وهي الثالثة في المغرب، والثالثة والرابعة [١٢٥] في غيرها لقول أبي قتادة: إنه عليه السلامقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وحدها^(٢). وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها واجبة حتى يجب سجود السهو بتركها، وكان وجهه المواظبة عليها، وال الصحيح أنها سنة، وروى عن الإمام أن المصلي يتخير في الآخرين بين قراءة الفاتحة، والتسبيح، والسكوت، وهو مروي عن علي وابن مسعود^(٣)، وهو مما لا يدرك بالرأي، فهو كالمرفوع وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب المستفاد من حديث الصحيحين عن أبي قتادة.

(و) تسن (الصلوة على النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١٤٢] في الجلوس الأخير) لقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «إذا شهد أحدكم في الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمداً وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجید»^(٤). رواه البيهقي والحاكم. وسئل محمد رحمه الله عن كيفية الصلاة على النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فقال: يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجید» كذا في «التبين» من غير ذكر في العالسين، وهي ثابتة في رواية أبي مسعود الأنصاري عند مالك ومسلم وأبي داود^(٥).

(١) أخرجه النسائي في السهور باب: النهي عن الإشارة بأصابعين وبأي أصبع يشير (٣٨/٣)، والترمذى في الدعوات، باب: (١٠٥)، برقم (٣٥٥٧).

(٢) تقدم تخریجه.

(٣) تقديم تخریجه. وهو قولهما إن شئت فاقرأ وإن شئت فسبح.

(٤) أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن مسعود في الصلاة، باب: وجوب الصلاة على النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٧٩/٢). والحاكم في المستدرك (٢٦٩/١)، وواقفه في التلخيص وذكره الزيلعي في نصب الرایة (٤٢٧/١).

(٥) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: الصلاة على النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بعد التشهد (٤٠٥)، وأبو داود في الصلاة، باب:

وغيرهم. وفي «إفتتاح» ابن هبيرة^(١) عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة المنسولة عنه مع زيادة في العالمين، فما في «السراج» وغيره من أنه لا يأتي بها ضعيف، ومعنى الصلاة: الرحمة، وإنما كرر حرف الجر في الآل للإشارة إلى تراخي رتبة الله عنه، واختلف فيهم، والأكثرون على أنهم قرباته الذين حرمت عليهم الصدق، وصححه بعضهم، واحتار النزوي أنهم جميع الأمة، وروي عن بعض المشايخ أنه لا يقول: وارحم محمداً، وأكثر المشايخ على أنه يقال للتوارث، وقال السريسي: لا بأس به لأنَّ الأثر ورد به من طريق أبي هريرة، وابن عباس^(٢)، وإن أحداً وإن جلَّ قدره لا يستغني عن رحمة الله. قال: وصححه عامدة المشايخ ومحل الخلاف في الجواز وعدمه إنما هو فيما يقال: مضموماً إلى الصلاة والسلام كما أفاده شيخ الإسلام ابن حجر^(٣)، فلذا انفتوا على أنه لا يقول ابتداء رحمة الله، وفي «الدرائية» فإن قيل: كيف قال: كما صليت على إبراهيم الخ، والمشبه دون المشبه به، وهو [١٤٥/٦] أكرم على الله من إبراهيم عليه السلام. قلنا: ذاك قبل أن يُبيَّنَ الله له منزلته عليه السلام، فلما بَيَّنَ أَبْقَى الدعوة أو تشبيهه [١٤٢/٦] لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا القدر، كما في قوله تعالى: ﴿كُبِّلَ عَلَيْكُمُ الْقِيَامُ كَمَا كُبِّلَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، أو التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا عليه، فكان قوله: اللهم صل على محمد، منقطعًا عن التشبيه، أو المشبه الصلاة على محمد وأله بالصلاحة على إبراهيم وأله ومعظم الأنبياء آل إبراهيم، فإذا تقابلت الجملة بالجملة يقدر أن يكون آل الرسول كآل إبراهيم والحمد بمعنى المحمود، أي: مستحق لجميع أنواع المحامد عدل إلى صيغة المبالغة، والمجيد بمعنى الماجد وهو من كمل في الشرف والكرم والصفات المحمودة. انتهى.

والنكتة في تحصيص سيدنا إبراهيم دون غيره من الأنبياء إما سلامه على أمَّة محمد ليلة

= الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (٩٨٠). ومالك في قصر الصلاة في السفر، باب: ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ (١٦٥/١).

(١) واسمه الإفتتاح عن شرح معاني الصحاح أي الأحاديث الصحاح لأبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير المترفى سنة ستين وخمسين للهجرة، شرح فيه أحاديث الصحيحين. ١.هـ. كشف الظنون (١٣٢/١).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهنفي السعدي الأنصاري شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس ولد سنة تسع وتسعمائة للهجرة، فقيه باحث مصري مولده في محلة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر، تلقى العلم في الأزهر، وتوفي سنة أربعين وسبعين وتسعمائة للهجرة، من آثاره: مبلغ الأربع في فضائل العرب - تحفة المح الحاج لشرح المنهج - الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزنادقة - أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل وغيرها كثير. ١.هـ. الأعلام (٢٢٤/١)، وخلاصة الأثر (٢/١٦٦).

الإسراء دون غيره من الأنبياء، أو لدعائه بقوله: «رَبَّنَا وَأَبَتَنَ فِيهِمْ رَسُولًا مَّتَّهُمْ» [البقرة: ١٢٩]، أو لأنه سما الله أبا المسلمين، وحسن الختم بأنك حميد مجيد؛ لأن الداعي يشرع له أن يختتم دعاه باسم من الأسماء الحسنة مناسب لمطلوبه؛ ولقصورنا عن القيام بحق الصلاة المأمور بها في الآية الشريفة سألناها من الله ونسبتها إليها مجاز، لأن المصليحقيقة هو الله على نبيه ﷺ.

تبنيه: الصلاة على النبي ﷺ فرض عندنا في العمر مرة، كما قال الكرخي: إذا لا يقتضي الأمر التكرار، وقال الطحاوي: تفترض كُلُّما ذكر لا لأن الأمر يقتضي التكرار [بل لأنه][١] تعلق وجوبها بسبب مكرر وهو الذكر بتكرره، فأما كونها واجبة في الصلاة للصلوة، فلا دلالة عليه انتهى لقوله عليه السلام: «إذا قلت هذا وفعلت هذا»^(١) الخ، وقوله: «إن شئت أن تقم فقم»^(٢)، والتخيير ينافي الفرضية والوجوب، فيقرر المباح فيكون الصلاة عليه ﷺ في الصلاة ستة كما في «الدرایة»، وما روی عنه ﷺ «لا صلاة لمن لم يصلّ علی»^(٣) ضعفه أهل الحديث كُلُّهم، وعلى فرض صحته فمعنى كاملة [١/١٤٣]، أو لمن لم يصلّ علی في عمره؛ وكذلك ما جاء في حديث ابن مسعود عنه عليه الصلاة والسلام: «من صلى صلاة لم يصلّ علی فيها وعلى آل بيته لم تقبل منه»^(٤) ضعيف بجابر الجعفي^(٥) مع أنه قد اختلف في رفعه [١/١٢٦] ووقفه كذلك في «البرهان».

فائدة: لا يجب على النبي ﷺ أن يصلّى على نفسه، كذا في «معراج الدرایة».

(و) يسن (الدعاء) بعد الصلاة على النبي ﷺ لقوله ﷺ: «إذا صلّى أحدكم فليبدأ بتحمید الله عز وجل، والثناء عليه، ثم ليصلّى على النبي، ثم ليدعوا بعد ما شاء»^(٦)، قال الترمذی:

(١) أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن مسعود، كتاب الصلاة، باب: التشهد (٩٧٠)، وأحمد في مستنه (١/٤٢٢)، والدارقطني (١/٣٥٣)، والطبراني في الكبير (٩٩٢٥)، والطيالسي (٢٧٥)، وقد مر تخریج الحديث بدون زيادة (فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك فإن شئت فقم).

(٢) هو جزء من الحديث السابق.

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (١/٤٢٦) وقال: رواه الحاکم في المستدرک وقال: إنه حديث ليس على أشرطةهما فإنهما لم يخرجاه عن عبد المهيمن، وقال في التلخيص: عبد المهيمن واهن (١/٢٦٩).

(٤) أخرجه الدارقطني، باب: ذكره وجوب الصلاة على النبي ﷺ في التشهد (١/٣٥٤).

(٥) جابر الجعفي: لم أعنّ على ترجمته.

(٦) أخرجه الترمذی في الدعوات باب: (٦٥) (٣٤٧٧)، والحاکم في المستدرک (١/٢٣٠)، وقال: هذا الحديث =

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في م.

حدث صحيح، لكن في الصلاة يدعو (بما يشبه الفاظ القرآن)، كقوله: «رَبَّا لَا تُغْرِي فُؤُلَّنَا» [آل عمران: ٨]، الآية (والستة) بالنصب عطفاً على الفاظ القرآن والجر عطفاً على بما، ومن السنة ما روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: علمني يا رسول الله دعاء أدعوه به في صلاتي، فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، وإنك لا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(١)، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منهن: «اللهم إني أسألك من الخير كله ما علمت منه، وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه، وما لم أعلم»^(٢) وعن عائشة رضي الله عنها: «كان يُثْلِثُ يدعو في الصلاة: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغنم»^(٣)، وعن ابن عباس أنه عليه السلام «كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات»^(٤) كذا في «الدرایۃ». (لا)، أي: لا يجوز أن يدعوا في صلاته بما يشبه (كلام الناس) لقوله ﷺ: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(٥) [١٤٣/٣]. وما لا يستحيل سؤاله منهم فهو من كلامهم، وهذا مقدم على حديث: «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء

= صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه قال في التخلص: على شرط مسلم وابن خزيمة في صحيحه (٧١٠)، والزيلعي في نصب الرأية (٤٢١/١).

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب: الدعاء قبل السلام (٨٣٤)، ومسلم في الدعوات، باب: استجواب حضن الصوت بالذكر (٢٧٠٥)، والترمذى في الدعوات (٣٥٣١)، والنسانى في السهو، باب: نوع آخر من الدعاء (١٣٠١)، وابن ماجه في الدعاء، باب: دعاء الرسول ﷺ (٣٨٣٥)، والمزي في تحفة الأشراف (٦٦٠٦).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥٠/٣).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يستعاذه منه في الصلاة (٥٨٩)، والبخاري في الأذان، باب: الدعاء قبل السلام (٨٣٢)، والبيهقي في الصلاة، باب: ما يستحب له أن لا يقصر عنه من الدعاء قبل السلام (١٥٤/٢).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يستعاذه منه في الصلاة (٥٩٠)، وابن ماجه في كتاب الدعاء، باب: ما تعاود منه الرسول ﷺ (٣٨٤٠)، والترمذى في الدعوات، باب: (٧٧) (٣٤٩٤)، وقال حديث حسن صحيح وأبو داود باب: الاستعاذه في كتاب الصلاة (١٥٤٢)، والنسانى في الجنائز، باب: التعود من عذاب القبر (١٠٥/٤).

(٥) أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم مطولاً: من كتاب المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة (٥٣٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: تشمب العاطس في الصلاة (٩٣٠)، والنسانى في كتاب السهو، باب: الكلام في الصلاة (٢١٧) (١٥/٣)، والبيهقي في السنن من كتاب الصلاة، باب: من تكلم جاهلاً بتحريم الكلام (٢٤٩/٢)، وابن حبان في صحيحه (٢٢٤٧).

أعجبه إليه فيدعوه به^(١)، لأنَّه مائع وهذا مبيح، وفسر أصحابنا ما يشبه كلام الناس بما لا يستحيل سؤاله من غير الله تعالى، كقولك: أعطني منصب كذا، زوجني فلانة، ارزقني سريعة سنية، وما يستحيل كالله: بـ«العافية والغفران» كذا في «الدرایة». عن «الإيضاح».

(و) يسن (الالتفات يميناً ثم يساراً بالتسلييمتين) لأنَّ بِتَّلِيْلَةَ «كان يسلم عن يمينه فيقول:

السلام عليكم ورحمة الله، حتى يرى بياض خده الأيمن وعن يساره السلام [١٢٦/ب] عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر»^(٢) رواه أصحاب السنن وصححه الترمذى، والسنة أن يخفض صوته في الثانية عن الأولى. والأكمل قد علمته من لفظه الشريف فإن قال: السلام عليكم، أو السلام، أو سلام عليكم، أو عليكم السلام أجزاء، وكان تاركاً للسنة، وصرح في «السراج» بـ«كـاهـةـ الـأخـيرـ»، وأنه لا يقول: وبركاته، وصرح النووى بأنه بدعة، وليس فيه شيء ثابت فلو بدأ بـ«يساره عاماً»، أو ناسياً يسلم عن يمينه، ولا يعيده على يساره، ولا شيء عليه، ولو سلم تلقاء وجهه، فإنه يسلم عن يساره ولو نسي يساره حتى قام يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم، أو يخرج من المسجد.

(و) يسن (نية الإمام الرجال) ومن معه من النساء والخناث والصبيان (والحفظة).

مطلب: في الحفظة وعددهم

جمع حافظ، ككتبة جمع كاتب، وسموا به لحفظهم ما يصدر من الإنسان من قول وعمل، أو لحفظهم إيهام الجن وأسباب المعاذب، ولا ينوي عدداً محصوراً، لأنَّ الأخبار في عددهم قد اختلفت، فأشبه الإيمان بالأنبياء عليهم السلام كذا في «الهداية». قيل: الكرام [١٤٤/١] الكاتبين، اثنان، واحد عن يمينه وواحد عن يساره، وعن ابن عباس أنه قال: «مع كل مؤمن خمس من الحفظة: واحد عن يمينه يكتب الحسنات، وواحد عن يساره يكتب السيئات، وأخر أمامه يلقنه الخيرات، وأخر وراءه يدفع عنه المكاره، وأخر عند ناصيته يكتب ما يصلى على النبي بِتَّلِيْلَةَ ويببلغه إلى الرسول عليه السلام». وفي بعض الأخبار: مع كل مؤمن ستون ملكاً وفي بعضها: مائة وستون يذبون عنه كما يذب عن ضعفة النساء في اليوم الصائف الذباب ولو بدوا لكم لرأيتموهم على كل سهل وجبل كلهم باسط يده فاغر فاه، ولو وكلَّ العبد إلى نفسه طرفة عين لاختطفته الشياطين، فالإيمان بالأنبياء عليهم السلام، لأنَّ

(١) هو جزء من حديث سيدنا ابن مسعود في التشهد وقد تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في السلام (٩٩٦)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في التسليم في الصلاة (٢٩٥)، وقال: حديث حسن صحيح والنسانى في السهر كيف السلام على الشمال (١٣٢١)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها باب: التسليم (٩١٤)، والمزي في تحفة الأشراف (٩٥٠٤).

وَصَالِحُ الْجِنُ بِالشَّلِيمَتَيْنِ فِي الْأَصْحَحِ، وَنِيَّةُ الْمَأْمُومِ إِمَامَةٌ فِي جَهَتِهِ، وَإِنْ حَادَاهُ نَوَاهُ فِي
الشَّلِيمَتَيْنِ مَعَ الْقَوْمِ وَالْحَفْظَةِ وَصَالِحِ الْجِنِّ، وَنِيَّةُ الْمُنْفَرِدِ الْمَلَائِكَةَ فَقَطُّ، وَخَفْضُ الثَّانِيَةِ
عَنِ الْأُولَىِ، وَمُقَارَنَتُهُ لِسَلَامِ الْإِمَامِ، وَالْبَدَاءَةُ بِالْيَمِينِ، وَانتِظَارُ السَّبُوقِ فَرَاغُ الْإِمَامِ.

فصل

«في أداب الصلاة»

من آدابها ...

عددهم ليس بمعلوم قطعاً، فينبغي أن يقول: آمنت بالله وملائكته، وجسيع الأنبياء أولهم آدم عليه السلام، وأخرهم محمد ﷺ. وقبل: عدد الأنبياء مائة وعشرون ألفاً. (و) نيته (صالح الجن) المتقدمين به فينوي الإمام الجميع (بالتسليمتين في الأصح)، لأنه يخاطبهم فينويهم فيما، وقيل: لا ينوي لأنه يشير إليهم، وقيل: ينوي بالتسليمية الأولى.

(و) يسن (نية المأمور إمامه في جهته) اليمين إن كان فيها أو اليسار إن كان فيها، (وإن حاذاه نواه في التسليمتين)؛ لأن له حظاً من كل جهة، وهو أحق من الحاضرين، لأنه أحسن [١٤٢] إلى المأمور بالتزام صلاته (مع القوم، والحفظة وصالح الجن).

(و) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط)؛ إذ ليس معه غيرهم وينبغي التنبه لهذا، فإنه قلل من يتتبه له من أهل العلم فضلاً عن غيرهم.

(و) يسن (خفض التسليمة (الثانية عن) التسليمة (الأولى)) وقد منها شرحاً.

(و) يسن (مقارنته) أي: سلام المقتدي (سلام الإمام) عند [١٤٤/ب] الإمام، وعندما بعد تسليم الإمام والاقتداء موافقة بالقرآن، وهي رواية ثانية عن الإمام، وعلى الرواية الأخرى، وهي ظاهر الرواية لا يحتاج إلى فرق بينها وبين التحريرية للمقارنة فيما، وعلى غير ظاهر الرواية، الفرق هو أن مقارنة التكبير سرعة إلى العبادة في مقارنة التسليم سرعة إلى الخروج عن الصلاة والاشتغال بأمور الدنيا، والأول مطلوب دون الثاني كذا في «التجenis والمزيد».

(و) يسن (البداءة باليمن) وقد بيأنا.

(و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الإمام) لوجوب المتابعة، ولا يعدل بالقيام حتى يعلم أن لا سجود سهو على الإمام وستذكر تمامه إن شاء الله تعالى^(١).

فصل من آدابها

أشرنا بمن التبعيضية إلى أننا لم نستقص أفراد الأدب ذكرنا ما تيسر منه، والأدب في

(١) انظر صفحة: (٥٠٤).

إخراج الرجل كفيفه من كعنه عند التكبير، ونظر المصلي إلى موضع سجوده قائماً، وإلى ظاهر القدم راكعاً، وإلى أربعة أنفه ساجداً، وإلى حجره جالساً وإلى المتكفين مسليماً.

اللغة معلوم: قال الجوهرى: الأدب أدب النفس والدرس تقول: منه أدب الرجل، فهو أديب. وأدبته فتاذب. وفي الاصطلاح: هو كل ما فعله الرسول ﷺ مرة أو مرتين، ولم يواظبه عليه، كزيادة التسبيحة في الركوع والسجود، والزيادة على القراءة المسنونة، كما في «العنابة»^(١) و«الدراءة» وغيرها. والأدب شرع لإكمال السنة، والسنة لإكمال الواجب، والواجب لإكمال الفرض. كما في «البزارية»، فمن أداب الصلاة (إخراج الرجل كفيفه من كعنه عند التكبير) أي: تكبير الإحرام: لأنه أقرب إلى التواضع، وأبعد من التشبه بالجبابرة، وأمكن من نشر الأصابع إلا لضرورة برد ونحوه. ولا تخرج المرأة كفيها، لأنه يؤدي إلى كشف سعادتها، وهما عورة ومبني حالها على الستر، والختنى كالمرأة احتياطاً.

(و) (نظر المصلي) سواء كان رجلاً أو امرأة (إلى موضع سجوده قائماً) حفظاً له عن النظر إلى ما يشغله عن الخشوع، وسئل ذكر [١٤٥] أن الخشوع محله القلب، وهو تسكين الجوارح، أو هما جميعاً. وفي إطلاق النظر إلى موضع السجود شمول المشاهد للكونية، وقال الجلال السيوطي في «الينبوع»: قال الأوزاعي^(٢): حكى [١٢٧] بـ[المحب العلبي]^(٣) وجهاً أنه إن كان يشاهد الكعبة، فينظر إليها مع توفر الخشوع واستحسنه، ثم قال: والمذهب النظر إلى موضع سجوده مطلقاً، لأنه لا يأمن ما يلهيه، انتهى.

(و) نظره (إلى ظاهر القدم راكعاً)، لأنه أدعى إلى الخشوع، (و) نظره (إلى أربعة أنفه ساجداً)، لأن تصويب النظر إليها أقرب إلى الخشوع (إلى حجره جالساً) لثلا ينظر [إلى]^[٤] ما يشغله بما هو فيه من الخشوع استحضاراً لعظمة مولاه، .. ويكون ملاحظاً قوله عليه «عبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(٤). (و) نظره (إلى المتكفين مسليماً) فينظر إلى أيمنه في الأول، وإلى أيسره في الثاني؛ لأن المقصود الخشوع، وترك التكلف فإذا تركه صار ناظراً إلى

(١) تقدم الكلام عنهما.

(٢) تقدم ذكره.

(٣) تقدم ذكره.

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان (٤٦٩٥)، والترمذى في الإيمان، باب: ما جاء في وصف جبريل للنبي الإسلام والإيمان (٢٦١٠)، وابن ماجه في المقدمة، باب: في الإيمان (٦٣)، وابن حبان في صحيحه في كتاب الإيمان، باب: ذكر الأخبار عن وصف الإسلام، والإيمان بذكر جوامع شعبها (١٦٨).

(١) ما بين معموقتين زيادة في م وهو الصواب.

وَدَفْعُ السُّعَالِ مَا أُسْتَطَاعَ، وَكَفْلُمْ فِيهِ عِنْدَ التَّثَاؤِبِ وَالْقِيَامِ حِينَ قِيلَ: «حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ»
وَشَرْفُعُ الْإِمَامِ مُذْ قِيلَ: «فَذَ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

هذه الموضع قصدًا، ولم يقصد، وإذا كان في الظلام أو كان بصيراً يلاحظ مؤذى الحديث، ويحافظ على مرaqueة عزمه الله؛ لأن المدار عليها.

(و) من الأدب (دفع السعال ما استطاع) تحرزاً عن المفسد؛ لأنه لو كان بغیر عندر فسدت صلاته بما يحصل من الحروف كأح فحيثند ما أمكن، وكذا الجشاء.

(و) من الأدب (كظم فمه عند التثاؤب) فيطبق فمه فإن لم يقدر غطاه بيده أو كمه لقوله عليه السلام التثاؤب في الصلاة من الشيطان، فإذا ثاءب أحدكم فليكظم ما استطاع، ولقوله عليه السلام: «إذا ثاءب أحدكم فليبرده بيده ما استطاع»، فإن أحدكم إذا ثاءب ضحك منه الشيطان^(١).

(و) من الأدب (القيام)، أي: قيام القوم، والإمام إذا كان حاضراً بقرب المحراب (حين قيل) أي: وقت قول المقيم (حي على الفلاح)؛ لأنه أمر به [١٤٥ / ب] فيستحب المسارعة إليه، وإن لم يكن الإمام حاضراً لا يقومون حتى يصل إليهم. ويقف مكانه في رواية، وفي أخرى يقومون إذا اختلط بهم، وقيل: يقوم كل صف حين ينتهي إليه الإمام وهو الأظهر، وإذا دخل من قدام وقفوا حين يرونـه. قال في «البحر» عن «الظهورية»: هذا إذا كان المؤذن غير الإمام، فإنـ كان هو وأقام في المسجد، فالقوم لا يقومون حتى يفرغـ من إقامتهـ. انتهىـ. وفيـ تأملـ: لأنـ يؤديـ إلىـ فواتـ مقارنةـ الإحرامـ بـحرامـ الإمامـ.

(و) من الأدب (شروط الإمام) أي: إحرامه (مُذْ قيل) أي: عند [١٢٨ / هـ] قول المقيم (قد قامت الصلاة)، وهذا عندهما، وقال أبو يوسف: يشرع إذا فرغـ من الإقامةـ محافظةـ علىـ فضيلةـ متابعةـ المؤذنـ، أيـ: إجابـتهـ، وإعـانـةـ المؤذـنـ عـلـىـ الشـروعـ معـهـ لـهـماـ، آنـ المؤذـنـ أـمـينـ وـقـدـ أـخـبـرـ بـقـيـامـ الصـلاـةـ فـيـ شـرـعـ عـنـهـ صـوـنـاـ لـكـلـامـهـ عـنـ الـكـذـبـ، وـفـيـ مـسـارـعـةـ إـلـىـ الـمـنـاجـةـ، وـقـدـ تـابـعـ المؤذـنـ فـيـ الـأـكـثـرـ، فـيـقـومـ مـقـامـ الـكـلـ، عـلـىـ أـنـهـ قـالـواـ: الـمـتـابـعـ فـيـ الـأـذـانـ دـوـنـ الـإـقـامـةـ، كـذـاـ قـالـ الـزـيـلـيـ، وـفـيـ التـعـلـيلـ لـأـبـيـ يـوسـفـ بـإـعـانـةـ المؤـذـنـ عـلـىـ الشـروعـ مـعـهـ تـأـمـلـ؛ لأنـ عـنـهـ الـأـفـضـلـ مـتـابـعـتـهـ، لأنـ مـقـارـنـتـهـ لـإـحرـامـ الـإـمـامـ كـمـاـ تـقـدـمـ، وـفـيـ تـعـلـيلـ لـهـماـ بـصـوـنـ كـلـامـهـ عـنـ الـكـذـبـ تـأـمـلـ أـيـضاـ؛ لأنـ مـاـ قـرـبـ مـنـ الشـيـءـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ كـفـولـهـ عـلـىـ: «لـقـنـواـ مـوـتـاـكـمـ»^(٢) وـقـولـهـ تعـالـىـ: «لـئـنـ أـمـرـ

(١) أخرجه أبو داود بزيادة في ألفاظه في كتاب الأدب، باب: ما جاء في التثاؤب (٥٠٢٨)، والترمذني في كتاب الأدب، باب: ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب (٢٧٤٧)، والبيهقي في سننه (٢٨٩/٢).

(٢) أخرجه مسلم في الجنائز، باب: تلقين الموتى لا إله إلا الله (١٩١٦)، والنمساني في الجنائز، باب: تلقين الميت =

فصل

«في كيفية تركيب الصلاة»

إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة، أخرج كفيه من كميته، ثم رفعهما حذاء أذنيه، ...

الله فلاستغلوه [التحل: ١] انتهى. وقال صاحب «البحر» في قول الزيلعي: على أنهم قالوا: المتابعة في الأذان دون الإقامة نظر لما قلناه في باب الأذان: إن إجابة الإقامة مستحبة، وفي الظهيرية: ولو أخر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة لا بأس به في [١١٦] قوله جمِيعاً. انتهى.

وفي جمل «النوازل»^(١): يسن البكاء في السجود؛ لأنَّه تعالى أثني به بقوله: «خُرُوا سُجَدًا وَبَكِيًّا» [مريم: ٥٨] كما في «الدرایة»، وقد ذكرت أمور من جملة الآداب هنا تركتها عمداً، لأنها ليست ضمن الصلاة كقولهم: يملا الإناء استعداداً لزقت آخر، وكون آتيته من خزف لأنَّي قدمنه في آداب الموضوع. ولما فرغ من ذكر كل شيء على حدته من الفروض والواجبات والسنن والأداب. أراد أن يبين كيفية الإتيان بها مرتبأ بعضها على بعض من غير أن يصف الأفعال والأقوال بفرض أو غيره.

فصل: في كيفية تركيب أفعال الصلاة

لأنَّه تقدم بيانه، وليس الحاجة هنا إلا لكيفية التركيب، ولكن ذكرنا شيئاً من ذلك شرعاً اهتماماً بشأنه لمقام البيان والتعليم، فقلت: فصل هو في اللغة ما بين الشيدين، وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أحکامها بالنسبة إلى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب. والباب في كيفية تركيب أفعال الصلاة.

(إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة)، أي صلاة كانت (أخرج كفيه من كميته) بخلاف المرأة وحال الضرورة كما بیناه (ثم رفعهما [٣١٧] حذاء أذنيه) حتى يحاذى ببابهاميء شحمتي أذنيه، ويرؤوس الأصابع فروع أذنيه، ويجعل باطن كفيه نحو القبلة، وقال قاضيكان: ويمس ببابهاميء شحمتي أذنيه وينشر أصابعه، وهو أن لا يفرجها كل التفريح، ولا يضمها بل يتركها على حالها، وظن البعض فيما روی عن النبي ﷺ «أنه كبر ناشراً أصابعه»^(٢) أن المراد

= (٤/٥)، وأبى داود في الجنائز، باب: في التلقين (٣١٧)، وابن حبان في صحيحه في الجنائز، باب: ذكر الأمر بتلقين الشهادة من حضرته العتية (٣٠٠).

(١) جمل النوازل: لعله وقع تحريف في الكلمة الأولى والكتاب اسمه (مجموع النوازل) للإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي. اهـ كشف الظنون (١٦٠٦/٢).

(٢) تقدم تخرجه.

بالشر التفريح، وهو غلط، بل المراد النشر على طي يعني: يرفعهما منصوبتين لا مضمومتين، لتكون الأصابع مع الكف مستقبلة القبلة، كما في «الدرية» عن «مبسوط» شيخ الإسلام، والمرأة الحرة ترفع حذاء منكبها على الصحيح، والأمة كالرجل في الرفع، وقدمناه بدليله، والرفع ستة لكل مصلٍ، وإن كان من حكمته في حق الإمام إعلام [١٤٦] المقتدين، لأن الحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد، وما روي من أنه يُنْكِبُهُ «كان يرفع يديه إلى منكبيه»^(١) فمحمول على حالة العذر، ولهذا إذا لم يمكنه بالرفع إلى الموضع المستون يرفع قدر ما يمكنه وإن أمكنه رفع واحدة فقط رفعها لقوله يُنْكِبُهُ: «إذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم»^(٢). وإن لم يمكنه الرفع إلا بالزيادة على المستون رفعهما، لأنه المستون في حقه لعدم استطاعة الامتناع عن الزائد، (ثم) إذا رفع إلى المحل المستون (كبير) لقوله تعالى: وَرَبَّكَ فَكَبِرَ [٣] [المدثر: ٣] ولما رويانا من قوله يُنْكِبُهُ: «وتحريمها التكبير»^(٣) إلا إذا كان أخرس أو أمياً لا يحسن شيئاً، فإنه يصح شروعهما بالنسبة فقط لإتيانهما بأقصى ما في وسعهما، وهذا أي: الرفع أولاً، ثم التكبير بعده هو الأصح، وفي «المبسوط»: وعليه عامة المشايخ، لأن في فعله وقوله معنى التبني والإثبات، إذ برفع اليدين ينفي الكبرباء عن غير الله تعالى، وبالتكبير يثبته الله تعالى. فيكون النفي مقدماً على الإثبات كما في كلمة الشهادة كذا في «معراج الدرية». وقال في «مجمع الروايات»: رفع اليدين بمنزلة النفي. قال شمس الأئمة الكردري^(٤) رحمة الله: معنى رفع اليدين نبذ ما سوى الله وراء ظهره، فالليد اليمنى كالآجلة، واليسرى كالعاجلة، والله أكبر بمنزلة الإثبات والنفي مقدم على الإثبات كما في كلمة الشهادة انتهى.

إلا أن أبي يوسف يقول: يثبت التقدم في كلمة الشهادة ضرورة التكلم ولا ضرورة هنا فيقارن [١٤٩]، والأولى أن لا يخلو فعل من أفعال الصلاة عن ذكر فعلى هذا قيل: ينبغي أن يكون ابتداء التكبير مع ابتداء الرفع وانتهاؤه مع انتهاء إرسال اليدين، وذكر البقالى في «صلاته»^(٥): هذا قول علمائنا جميماً، ولم يذكر [١٤٧] الخلاف كذا في «الدرية» انتهى.

(١) تقدم تحريرجه.

(٢) ذكره ابن حجر في فتح الباري في تقصير الصلاة، باب: إذا لم يطق قاعداً صلي على جنب (٥٨٨/٢)، ومسلم في الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر [١٣٣٧].

(٣) هو جزء من حديث سيدنا علي رضي الله عنه (مفتاح الصلاة الظهور وتحريمها التكبير). تقدم تحريرجه.

(٤) هو عبد الغفور بن لقمان بن محمد أبو المفاخر الكردري الملقب بناج الدين إمام الحنفية تولى قضاء حلب للسلطان العادل نور الدين محمود بن زنكى وتوفي بها سنة اثنين وستين وخمسماه للهجرة، من آثاره: كتاب في شرح التجريد - وشرح الجامع الصغير وغير ذلك. ا.هـ. الجواهر المضبة (٤٤٣/٢)، والفوائد البهية (٩٨).

(٥) صلاة البقالى: لأبي القاسم زين المشايخ ويرهان الأئمة المتوفى سنة ست وستين وخمسماه للهجرة، كشف الظنون (١٠٨١/٢).

ئُمَّ كَبِيرٌ بِلَا مَدْ، نَاوِيَّاً، وَيَصِحُّ الشُّرُوعُ بِكُلِّ ذِكْرٍ خَالِصٍ لِلَّهِ تَعَالَى،

قلت: وهذا ظاهر على قول بأن التحريةمة من الصلاة، وأما على المذهب فلا إذ لا يكون حالة الصلاة إلا بعد الدخول فيها وهي فيما بعد التحريةمة انتهى.

وقال الزيلعي: ولو كَبِيرٌ ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتي به لفوات محله، وإن ذكره في أثناء التكبير رفع؛ لأنَّه لم يفت محله انتهى.

وقوله: (بِلَا مَدْ شَرْط) لصحة التكبير لما روی أنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كان لا يتم التكبير»^(١) أي: لا يمد. وكان إبراهيم النخعي يقول: التكبير جزم، وروي حذم بالحاء والذال، أي: سريع فإن مد همزة الجلالة أو همزة أكبر لا يكون شارعاً في الصلاة وتفسد به إن فعله في أثنائها، لأنَّه استفهم، وإن تعمده يكفر للشك في الكربلاء. انتهى. كما في «التبين»، وهذا من حيث الظاهر فإنَّ الهمزة للإنكار وصفاً ولكن من حيث أنَّ الهمزة يجوز أن تكون تقريره، فلا يلزم الكفر، وما قاله في «الهداية»: أنه خطأ من حيث الدين [فهو حسن]^[١] كذلك في «الدراءة»، وإن كان في با أكبر، فقد قيل: تفسد لأنَّه خطأ من حيث اللغة، لأنَّ فعل التفضيل لا يتحمل المد لغة، وأنَّ إكبار جمع كبير وهو الطبل فيخرج من معنى التكبير، وكان فيه إثبات الشرك. قيل: إكبار اسم الشيطان، وقال بعضهم: لا تفسد لأنَّ الألف واللام نسأت من الإشاع و هذا بعيد، لأنَّ الإشاع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ولو مَدَهَا الله فهو خطأ لغة، وكذلك لو مد راء أكبر لأنَّه يصير صيغة جمع لا إخبار، أو لو قال: الله بجزم الهاء فهو خطأ، لأنَّه لم يجيء إلا في ضرورة الشعر، ولو مَدَ لام الله فهو صواب كما في «الدراءة»، وفي «التبين»: حسن ما لم يخرج عن حدتها. قوله: ناويأ حال وهو قيد شرط لصحة التكبير وكما قدمناه (ويصح الشرع) في الصلاة بغير التكبير كالتكبير فيصح [١٤٧/ب] (بكل ذكر خالص الله تعالى) عن اختلاطه بحاجة الطالب فلا يصح بقوله: اللهم اغفر لي ونحوه، [أنه]^[٢] وإن كان فيه ثناء وذكر لم يكن مجردأ عن الحاجة، وهو شرط فيه كسبحان الله فيصبح بالتسبيح [١٤٩/ب]

والتهليل والتحميد ولا فرق بين الأسماء الخاصة والمشتركة حتى يصح الشرع بالرحيم أكبر وأجل والكريم والجليل وهو الأظهر والأصح ذكره الكرخي وأفتى به المرغيناني كما في «الدراءة»، لكنه مع ترك الواجب وهو لفظ التكبير كما قدمناه مع بيان اختلاف التصحيح فيه،

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: تمام التكبير (٨٣٧)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: التكبير للركوع وغيره (٦٨/٢).

(٢) ما بين معکوفتين زيادة في م.

(٣) ما بين معکوفتين زيادة في م.

والأرجح الكراهة لمخالفته للمنقول من فعله ﷺ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد لقوله تعالى: «وَذَكَرَ أَنَّهُ رَبِّهِ فَقَلَّ» [١٥] (الأعلى: ١٥) والمراد تكثيرة الافتتاح؛ لأن الذكر الذي يتعقبه الصلاة بلا فصل ليس إلا تكثيرة الافتتاح، فقد شرع افتتاح الصلاة بمطلق الذكر فلا يجوز تقديره بلفظ دون لفظ؛ لأنه نسخ فالثابت بالنص ذكر الله على سبيل التعظيم، ولفظ التكبير ثبت بالخبر فيجب العمل به، ولا يفترض، وقلنا به لمواطبة النبي ﷺ، وروي عن أبي حنيفة كراهة الافتتاح بغير اللفظ المجمع عليه لمن يحسن وصححه صاحب «التحفة»^(١) وهو أولى من تصحيح السرخي عدم الكراهة بغير لفظ التكبير؛ لأن أقل أحوال المواطبة الدالة على الأفضلية، ولئن كان هو الواجب بمعنى اللازم، فالتكبير لغة التعظيم قال الله تعالى: «وَرَبُّكَ فَكِبِّرْ» [المدثر: ٣]، أي: فعظمْ، «فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ أَكْبَرْنَا» [يوسف: ٣١] أي: عظمْ منه وهذه الألفاظ التي هي ذكر خالص الله تعالى تعظيم الله عز وجل خصوصاً الله أعظم، أو أجل فكان تكريباً، وإن لم يتلفظ به، وقال أبو يوسف: لا يجوز الشروع إلا بالله أكبر المتفق عليه أو الأكبر أو الكبير ويتردد في كبير نفياً وإثباتاً ولا يجيئه بغير هذه الثلاثة [١/١٤٨] أو الأربعية إذا كان يحسن التكبير، والجواب في محله. وأشارنا إلى أنه لا يصير شارعاً في الصلاة إلا بجملة تامة فلا يصير شارعاً بالمبتدأ وحده كقوله الله ولا بالوصف فقط وهو ظاهر الرواية؛ لأن تمام التعظيم بالجملة، ومنهم من قال: يصير شارعاً بكل اسم مفرداً كان أو خبراً لا فرق بين الجملة وغيرها، وهو رواية الحسن، وكذلك لو قال: اللهم، ولم يزد عليه فإنه لا يصح الشروع به على الأصح كما في «السراج» وفي «الدراءة» عن «المحيط»: الأصح أنه يجزئه، والاختلاف لا يختلف المراد به فقيل: معناه: يا الله، وهو قول البصريين فيجوز لتمحسه ذكرأ. قال شيخي: وهو الأصح بدليل قوله تعالى: «وَإِذْ قَاتَلُوا اللَّهَمَّ» [١٢٠/١٢٠] إن كانت هنَّا هُوَ اللَّهُمَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَنْتَرِّ عَلَيْنَا جِحَادَةَ مِنَ السَّكُونِ أَوْ أَقْتَلَنَا بِعَذَابٍ أَلَيْرُ» [الأفال: ٣٢]، فلو كان معناه: اللهم أقصدنا بالخير لفسد معنى الآية؛ لأن سؤال العذاب مع قولهم أقصدنا بالخير متناقض، وقال أهل الكوفة: معناه يا الله آمنا بخير، أي: أقصدنا بالخير فكان مشوباً بالدعاء. انتهى. ولا شك أن هذا أحوط، وأما بسم الله الرحمن الرحيم لو افتح بها فقيل: يصح، وقيل: لا يصح وهو الصحيح كما في «الغاية» وغيرها، والذكر الخالص (كسبحان الله) أو لا إله إلا الله، أو الحمد لله يصح به (و) يصح الشروع أيضاً (بالفارسية) وغيرها من الألسن غير العربية لكن (إن عجز عن العربية) ولم يكتفي بمفهومه فصرح بما علم منه التزاماً، فقال: (إن

(١) التحفة: تقدم ذكرها.

قدَّرَ لَا يَصْحُ شُرُوعُهُ بِالفارسية، وَلَا قِرَاءَتُهُ بِهَا فِي الْأَصْحَاحِ. ثُمَّ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ سُرَيْهِ، عَقِبَ التَّحْرِيمَةِ بِلَا مُهْلَةٍ.....

قدر) على العربية (لا يصح شروعه بالفارسية) ونحوها، (ولا قراءته بها في الأصح) من قول الإمام الأعظم رحمه الله موافقة لهما في عدم جواز الشروع في الصلاة، وجواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها لغير العاجز عن العربية، وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف بلا عنبر في الجبهة كما في «البرهان»، [١٤٨/ب] وفي [الدرية]^[1] روى أبو بكر الرازبي وغيره من فقهائنا: رجوع الإمام إلى قولهما: وهو الصحيح وعليه الاعتماد، ولتنزله منزلة الإجماع؛ لأن القرآن اسم للنظم والمعنى جمیعاً بالإجماع.

مطلب: في ما يصح بغير العربية مع القدرة عليها

تبنيه: التلبية في الحج، والسلام في الصلاة، والتسمية على الذبيحة، والأيمان جائزة بغير العربية إجمالاً، لحصول المقصود.

تبنيه آخر: لو قرأ التوراة والإنجيل والزبور لا يجزئ، ولا تفسد صلاته إن علم معناه، وإن كان لا يدريه تفسد صلاته، لأنه لا يؤمن من أن يكون من المحرف، وكذا القراءة بالفارسية للقادر على العربية لا يجزئ، ولا تفسد، ولو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد بالاتفاق، وكذا لا تفسد بقراءة م ليس في مصحف العامة، كقراءة ابن مسعود وأبي على الأصح، ولكن لا يعتد به من القراءة، وتأويل ما روي عن علمائنا أنه: تفسد صلاته إذا قرأ هذا، أو لم يقرأ شيئاً، مما في مصحف العامة، ولو قرأ على طريق التفسير تفسد بالإجماع، لأنه غير مقطوع به، ولا يمكن رعياته، كذا في «الدرية» عن «المبسوط» وغيره، قلت: ولعله فيما إذا اقتصر عليه، أما لو قرأ معه قدر المفروض صحت إذا لم يكن فيما قاله من التفسير ما يقتضي الفساد من الأنماط. انتهى.

(ثم وضع يمينه على يساره) [١٣٠/ب] وتقديم صفتة، ودليله (تحت سرتة عقب التحريمة بلا مهلة)؛ لأنه سنة القيام في ظاهر المذهب لأن الاعتماد إنما سن لأنه أقرب إلى الخضوع، وأبلغ في التعظيم، وهذا المعنى يتأنى قبل القراءة، فكونه من سنة القيام أولى، عند محمد: سنة القراءة، فعنده يرسل حال الثناء، وعندهما: يعتمد في كل قيام فيه ذكر مسنون، كالثناء، والقنوت، وصلاة الجنائز، ويرسل بين تكبيرات العيددين؛ إذ ليس فيه ذكر مسنون، وبه [١٤٩/أ] كان يفتني شمس الأئمة السرخسي والصدر الكبير برهان الأئمة^(١)، والصدر الشهيد

(١) الصدر الكبير برهان الأئمة: لم أثغر عليه.

(٢) العبارة في م الدرية بدل الرواية وهو الصواب والله أعلم.

مُسْتَفْتِحًا، وَهُوَ أَنْ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

حسام الأئمة، كذا في «الدرائية» عن «المحيط»، قوله (مستفتحاً) حال من الضمير في وضع، وهو أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك). عن أبي حنيفة: أنه إن قال: سبحانك اللهم بحمدك بحذف الواو فقد أصاب، وقال الحلواني: قال مشايخنا: إن قال: وجَلَ ثَناؤكَ لَمْ يَمْنَعْ، وإن سكت لم يؤمر ولا يزيد على هذا في الفرض، وعن أبي يوسف يضم إليه، وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حتيفاً [مسلم][١]، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحبائي ومماتي الله رب العالمين، ويدأ بأيهما شاء لما روى جابر أنه عليه السلام: «كان يجمع بينهما»^(١) قلت: هو محمول على حالة التهجد والأمر فيه واسع فأما الفرائض فلا يزيد على ما اشتهر فيه الآخر كذا في «الدرائية» و«التبيين» وفي «النظم»: لا يقرأ: وجهت الخ... في الفرائض عندهما لا قبل التكبير ولا بعده ولا بعد الثناء انتهى. ولو قرأه، وقال: أنا أول المسلمين اختلف فيه. قيل: تفسد صلاته، لأنه كذب. وقيل: لا تفسد لأنه قرآن، والأصح أنه يقول، أي: إذا فعله في التهجد: وأنا من المسلمين احتراماً عن محل الخلاف. ودليلنا ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم»^(٢) الخ... رواه الجماعة وهو مذهب أبي بكر وعمر وابن مسعود وجمهور التابعين رضي الله عنهم. وفي «المستصفى» عن ابن مسعود: «إن أحب الكلام إلى الله ما قاله أبونا حين الاعتراف: سبحانك اللهم وبحمدك» الخ. قال تعالى: «فَلَقَقَ عَادُمُ مِنْ زَيْدٍ، كَلِمَتُ قَنَبَ عَلَيْهِ» [البقرة: ٣٧] فيحسن الافتتاح بها ليقبل الله الصلاة منا انتهى.

في معاني الاستفتاح

اعلم: أن التسبيح تزية الله تعالى عن صفات النقص، والحمد: إثبات صفات [١٤٩ بـ] الكمال، وسبحان في الأصل: مصدر كفران، لا يكاد يستعمل إلا مضافاً بإضمار فعله وجوباً

(١) رواه البهيمي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: من روى الجمع بينهما (٣٥/٢).

(٢) آخرجه أبو داود من حديث السيدة عائشة في كتاب الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح سبحانك اللهم وبحمدك (٧٧٦)، والثانى من حديث أبي سعيد الخدري في الافتتاح، باب: نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة (٨٩٨)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: افتتاح الصلاة (٨٠٤)، والترمذى في الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢)، وقال: في الباب عن علي وعائشة وعبد الله بن مسعود وغيرهم والبهيمي في السنن في الصلاة، باب: الاستفتاح سبحانك اللهم وبحمدك (٣٤/٢).

(١) ما بين معموقتين زيادة في م وهو الصواب.

وهو أسبح [١٣١] ثم صار علمًا على التسبيح، ونسبة على المصدرية فمعنى قوله: سبحانك اللهم: إني أسبحك بجميع آلاتك، وقوله: وبحمدك فيه مضمر أيضًا، أي: نحمدك بحمدك فلك الحمد على آلاتك من التسبيح، والمعنى: قد نزّهتك عن صفات النقص بالتسبيح وأثبت صفات الكمال لذاتك بالتحميد؛ لأن الحمد إظهار الصفات الكمالية وبهذا يظهر وجه تقديم التسبيح على التحميد وهو في المعنى عطف الجملة على الجملة فحذفت الثانية كال الأولى، وأبقي حرف العطف داخلاً على متعلقها مراداً به الدلالة على الحالية من الفاعل فهو موضع نصب على الحال منه فكانه إنما أبقي ليشعر بأنه قد كان هنا جملة طوي ذكرها إيجازاً على أنه لو قيل: بحمدك - بلا حرف العطف - كان صواباً كما قدمناه مروياً عن أبي حنيفة، لا يخل بالمعنى المقصود، وعن الخطابي: أخبرني الحسن بن خلال قال: سألت الزجاج عن قوله: سبحانك اللهم وبحمدك، والعلة في ظهور الواو، فقال: سألت المبرد عما سألت عنه فقال: سألت المازني عما سألتني عنه فقال: سبحانك اللهم بجميع آلاتك وبحمدك سبحنك، وتبارك مطاعون بارك لا يتصرف فيه فلا يجيء منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا ينصرف ولا يستعمل إلا الله تعالى. أي: دام وتعالى اسمك، والبركة: الخير الكثير الدائم؛ لأنه: إما إن كان مشتقاً من برّك الماء في الحوض، أي: دام، ومن بروك الإبل، وهو الثبوت فمعنى تبارك أي: دام خيرك وتزايد، ولعل المعنى والله أعلم: تكاثر خيور أسمائك الحسنة، وزادت على خيور سائر الأسماء للدلائل على الذات السبوحية [القدسية]^[١] العظمى والأفعال الجامدة لكل معنى أسمى. وتعالى [١٥٠] جدك، أي: ارتفع سلطانك أو عظمتك أو غناك عما سواك، ولا إله غيرك في الوجود فأنت المعبد بحق، فبدأ بالتنزيه الذي يرجع إلى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقياً في الثناء على الله عزّ وجلّ من ذكر النعوت السلبية، والصفات الثبوتية إلى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الأفعال، وهو الانفراد بالألوهية وما يختص به من الأحادية والصمدية، فهو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم، ووجه الثناء بما ذكر والله أعلم أن المخلوق يمكن أن ينفي عنه صفة التقسان وصح أن يقال: ليس بجاهل ولا عاجز ولكن [١٣١] لا بد [إثبات]^[١] صفة الكمال له، وهذا رد لقول من قال: إنه عالم قادر سميع بصير بمعنى نفي أضدادها لا بمعنى ثبوت هذه الصفات له. انتهى. من «الدرائية» وغيرها، (ويستفتح كل مصل) ولو أدرك المقتدي الإمام في القيام يبني ما لم يبدأ الإمام في

(١) ما بين معرفتين زيادة في م القدسية.

(٢) ما بين معرفتين زيادة في م.

القراءة. وقيل: في صلاة المخافطة يثنى وإن كان الإمام في القراءة بخلاف الجهرية وقيل: يثنى حرفًا حرفًا في سكتات الإمام، وسيأتي حكم المسبوق فيه^(١). (ثم تعوذ سراً)، وقدمنا أنه سنة والكلام عليه في أربعة مواضع:

أحدها في أصله: فعند جميع العلماء يتعوذ، إلا عند الإمام مالك فإنه قال: لا يتعوذ في المكتوبة، ويتعوذ في قيام رمضان، ودليله وجوابه في «الدرایة»، ولنا: قوله تعالى: «فَإِذَا قرأتُ الْقُرْآنَ فَأَسْتَعِذُ بِاللَّهِ» [النحل: ٩٨] أي: أردت قراءته، والثاني في صفتة وهو سنة وكان ينبغي أن يكون فرضًا لظاهر الآية، كما قال عطاء: ، إلا أن السلف أجمعوا على أنه سنة كذا في «المبسوط»، ولم يبين سند الإجماع الذي هو الصارف للأمر عن ظاهره ولا إشكال على القول بأنه لا يحتاج إلى سند لأنه يجوز أن يخلق الله لهم علمًا ضروريًا يستفيدون به الحكم.

قلت: الصارف أنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١٠٢] لم يذكره للأعرابي حين علمه ولو كان واجباً لذكره له، فالامر للاستحباب، ولنا أيضًا: ما روي عن جبير بن مطعم وغيره أنه عليه السلام «كان يتعوذ»^(٢)، ولأن الصلاة جهاد، وقال عليه السلام: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»^(٣) وإنما كان أكبر، لأن الكافر عدو برأي عيننا، والشيطان عدو غائب عنا فنطلب الاستعاذه من الله الذي يراه ويقدر على دفعه، وعن العلامة شمس الأئمة الكردري رحمة الله في معنى التعوذ: أن الشيطان بعيد عن حضرة الله تعالى مطرود، فهو يريد أن يجعلك شريكًا فيما أعد الله له من العقاب، ولا تراه، فالله أمرك أن تستعيذ بمن يراه وهو الله ليحفظك من كيده، والشيطان إبليس وجنته، فالمراد الجنس على حد همزات الشياطين، وهو مأخذ من شاط يشيط احترق وزنه فعلان. وأما من شطن فيقال: بمعنى بعد.

والموضوع الثالث في محله بعينه: بقوله للقراءة فيتعوذ قبل القراءة عند الجمهور، وقال بعض أصحاب الظواهر، كمحمزة المقرى والنخعي [١٣٢] وابن سيرين: بعد القراءة، لأنه تعالى ذكره بحرف الفاء وأنه للتعليق، وهذا ليس ب صحيح؛ لأن: الفاء للحال. كما يقال: إذا دخلت على الأمير فتأهب، أي: إذا أردت الدخول عليه فهو من إطلاق المسبب على السبب فمعنى الآية: إذا أردت قراءة القرآن، لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه عليه

(١) انظر صفحة (٣٠٦).

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة، باب: التعوذ بعد الافتتاح (٣٥/٢).

(٣) ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال: قال الحافظ ابن حجر في تسديد القوس هو مشهور على الأئمة، وهو من كلام إبراهيم بن عليه. أ.ه. وقال العجلوني: الحديث في الإحياء. قال العراقي: رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر.

لِلقراءة فَيأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ لَا الْمُقْتَدِي، وَيُؤْخَرُ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعَيْدَيْنِ، ثُمَّ يُسَمِّي سِرًّا، وَيُسَمِّي فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَبْلَ الفَاتِحةِ فَقَطْ.

السلام «كان يتعوذ قبل القراءة»^(۱)

والموضع الرابع في كيفية: وقدمناها وأنه يقول عندها: أعود بالله من الشيطان الرجيم، وحيث كان (للقراءة ف يأتي به، أي: التعوذ المسبوق) في ابتداء ما سبق به، لأنه يقرأ فيما يقضيه، ثم بالثناء ويثنى أيضاً حال اقتدائـه، وإن سبقـه به إمامـه ما لم يقرأ، وقيل: يثنـي في سكتـاته وفي صلاة العـيدين والـجمـعة إذا كان المـسبـوقـ بعيدـاً عن الإـمامـ لا يـسمعـ قـراءـتهـ، قالـ الفـضلـ: لا يـأتـيـ بالـثـنـاءـ، لأنـهـ [علـىـ يـقـيـنـ أـنـهـ يـقـرـأـ فـيـ جـبـ عـلـيـ الإـنـصـاتـ وـقـالـ الإـمـامـ أـبـوـ مـحـمـدـ بـنـ الـفـضـلـ: يـأـتـيـ الثـنـاءـ لـأـنـهـ] لا يـسـمعـ فـصـارـ كـمـاـ إـذـ أـدـرـكـهـ فـيـ صـلـاـةـ يـخـافـ فـيـهـ كـذـاـ فـيـ (التـجـنـيسـ)، وإنـ أـدـرـكـ الإـمـامـ فـيـ الرـكـوعـ يـتـحـرـىـ إـنـ كـانـ أـكـبـرـ رـأـيـهـ أـنـهـ لـوـ أـتـيـ بـهـ أـدـرـكـ الإـمـامـ فـيـ شـيـءـ مـنـ الرـكـوعـ يـأـتـيـ بـالـثـنـاءـ قـائـماـ، إـلـاـ يـتـابـعـ الإـمـامـ وـلـاـ يـأـتـيـ بـالـثـنـاءـ فـيـ الرـكـوعـ لـفـوـاتـ مـحـلـهـ، فـإـنـهـ مـحـلـ التـسـبـيـحـاتـ، وـإـنـمـاـ يـأـتـيـ بـتـكـبـيرـاتـ الـعـيـدـ فـيـ دـوـنـ التـسـبـيـحـاتـ لـأـنـهـاـ وـاجـبـ دـوـنـهـ وـكـذـاـ لـوـ أـدـرـكـ المـسـبـوقـ الإـمـامـ فـيـ السـجـودـ فـهـوـ كـالـرـكـوعـ، وإنـ أـدـرـكـ إـمامـهـ فـيـ الـقـعـودـ لـأـنـهـ يـأـتـيـ بـالـثـنـاءـ، بلـ يـكـبـرـ لـلـافـتـاحـ ثـمـ لـلـانـحـاطـاطـ ثـمـ يـقـعـدـ، وـقـيلـ: يـأـتـيـ بـالـثـنـاءـ (لـاـ)، أيـ: لـاـ يـأـتـيـ (المـقـتـدـيـ) بـالـتـعـوذـ لـأـنـهـ تـبـعـ لـلـقـراءـةـ وـهـوـ لـاـ يـقـرـأـ، وـقـالـ أـبـوـ يـوـسـفـ: هـوـ تـبـعـ بـالـثـنـاءـ فـيـهـيـ (لـاـ يـقـرـأـ)، وـقـدـ ذـكـرـنـاهـ (ويـؤـخرـ) الـتـعـوذـ (عـنـ تـكـبـيرـاتـ) الـزـوـاـيدـ فـيـ (الـعـيـدـيـنـ)، لـأـنـهـ لـلـقـراءـةـ وـهـيـ بـعـدـ التـكـبـيرـاتـ فـيـ الرـكـعـةـ الـأـولـىـ (ثـمـ يـسـمـيـ سـرـاـ) وـقـدـمـاـ الـكـلـامـ عـلـيـهـ (وـيـسـمـيـ) كـلـ مـنـ يـقـرـأـ فـيـ صـلـاتـهـ، أيـ: (فـيـ كـلـ رـكـعـةـ) سـوـاءـ كـانـتـ صـلـاـةـ فـرـضـ أوـ غـيـرـهـ (قـبـلـ الـفـاتـحةـ) بـأـنـ يـقـولـ: بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ، وـأـمـاـ فـيـ الـوـضـوءـ وـالـذـبـيـحـةـ وـنـحـوـهـمـ فـلـاـ يـتـقـيـدـ بـخـصـوصـ الـبـسـمـلـةـ، بلـ أـيـ ذـكـرـ أـتـيـ بـهـ كـفـاهـ، وـأـشـارـ بـقـولـهـ (فـقـطـ) إـلـىـ أـنـ لـاـ يـسـمـيـ بـيـنـ الـفـاتـحةـ وـالـسـوـرـةـ مـطـلـقاـ وـهـذـاـ عـنـهـمـ وـقـالـ مـحـمـدـ: يـسـمـيـ إـذـ خـافـ لـاـ إـنـ جـهـرـ لـثـلـاـ يـلـزـمـ الـإـخـفـاءـ بـيـنـ الـجـهـرـيـنـ وـهـوـ شـيـعـ كـذـاـ قـالـهـ الزـيـلـعـيـ، وـالـخـلـافـ فـيـ السـنـةـ [١٣٢ـ بـ] وـأـمـاـ عـدـمـ الـكـراـهـةـ فـمـتـقـنـ عـلـيـهـ وـلـهـذـاـ صـرـحـ فـيـ (الـذـخـيـرـةـ) وـغـيـرـهـ بـأـنـهـ إـنـ سـمـيـ بـيـنـ الـفـاتـحةـ وـالـسـوـرـةـ كـانـ حـسـنـاـ عـنـ أـبـيـ حـنـيفـةـ سـوـاءـ كـانـتـ السـوـرـةـ مـقـرـوـةـ جـهـرـاـ أوـ سـرـاـ، وـرـجـحـهـ الـمـحـقـقـ اـبـنـ الـهـمـامـ وـتـلـمـيـذـهـ الـحـلـبـيـ لـشـبـهـ الـاـخـلـافـ فـيـ كـوـنـهـ آـيـةـ مـنـ الـفـاتـحةـ [١٥١ـ بـ]، [وـمـاـ فـيـ كـوـنـهـ آـيـةـ مـنـ الـفـاتـحةـ]، وـمـاـ فـيـ (الـقـيـمةـ) مـنـ أـنـهـ يـلـزـمـهـ سـجـودـ السـهـوـ بـتـرـكـهـ بـيـنـ الـفـاتـحةـ وـالـسـوـرـةـ فـبـعـيدـ جـداـ. كـمـاـ أـنـ قـوـلـ مـنـ قـالـ: لـاـ يـسـمـيـ إـلـاـ فـيـ الرـكـعـةـ الـأـولـىـ قـوـلـ غـيـرـ صـحـيـحـ،

(۱) رواه أبو داود في الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك (۷۷۵)، والدارمي في الصلاة، باب: ما يقال بعد افتتاح الصلاة (۱۲۱۹).

لَمْ قرأ الفاتحة، وأمن الإمام والمأفون سرّاً فَرأى سورَةً أو ثلَاثَ آياتٍ، ثُمَّ كَبَرَ رَاكِعاً، مُطْمِثًا، مُسْوِيَا رَأْسَه بِعَجْزِه، أَخْذَ رُكْبَتِيه بِيَدِيه مُفْرِجاً أَصَابِعَه، وَسَبَّحَ فِيهِ ثلَاثَةً، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَه، وَأَطْمَأَنَ قَائِلاً: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه»،

بل قال الزاهدي: إنه غلط عن أصحابنا غلطًا فاحشًا، (ثم قرأ الفاتحة) إلا أن يكون مقتدياً، إذ لا قراءة له، وإذا قال الإمام: ولا الضالين (أمن الإمام والمأفون سرًا) وتقدم الكلام عليه^(١)، (ثم قرأ سورة) وتقدم تفصيلها من المفصل، (أو) قرأ (ثلاث آيات) قصاراً أو آية طويلة وجوباً فيسجد للسهو بتركها ساهياً، ويؤمر بإعادة الصلاة بتتركها عمداً، قوله الزيلي: يؤمر بالإعادة لترك الفاتحة دون السورة غير متبع والآكديه لا تظهر إلا في الإثم؛ لأن مقول بالتشكيك لا في الإعادة وعدتها؛ لأن الإعادة حكم ترك الواجب مطلق إلا الواجب المتأكد وإذا قرأ الواجب خرج عن كراهة التحرير وإن قرأ المنسون خرج عن كراهة التزييه أيضاً، وإن فقد ارتکبهما فمن قال: يخرج عن الكراهة إذا قرأ الواجب أراد التحريرة، ومن قال: لا يخرج عنها أراد التزييهة (ثم كبر) كل مصلٍ (راكعاً) فيبتدىء بالتكبير مع ابتداء الانحناء ويختتمه بختمة ليسع في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكر (مطمئناً مسوياً رأسه بعجزه آخذًا ركبتيه بيديه)، ويكون الرجل (مفرجاً أصابعه) ناصباً ساقيه، وإنما شبه القوس مكروره عند أهل العلم كما في «الدراءة». وقيدنا بالرجل؛ لأن المرأة لا تفرج أصابعها كما تقدم، (وسبح فيه)، أي: الركوع كل مصلٍ فيقول: سبحان رب العظيم مرات (ثلاثة، وذلك) العدد (أذناء)، أي: أدنى أعمال الجمع المنسون كما قدمناه، ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد بإجماع الأئمة الأربع، لقوله عليه السلام: «نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً»^(٢) رواه مسلم (ثم رفع رأسه واطمأن) قائماً (قائلاً: سمع الله لمن حمده)، أي: قبل الله حمد [١١٥٢]^[١] من حمده، قاله في «الدراءة» السماع يذكر ويراد به [١٣٣]^[٢] القبول مجازاً، كما يقال: سمع الأمين كلام فلان إذا قبله، ويقال: ما سمع كلامه أي: ردّه ولم يقبله، وإن سمعه حقيقة، وفي الحديث: «أعوذ بك من دعاء لا يُسمع»^(٣)، أي: لا يستجاب، وفي «الفوائد الحميديه»^(٤):

(١) انظر صفحة: - () .

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (٤٧٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: في الدعاء في الركوع والسجود (٨٧٦)، والنمساني في التطبيق، باب: تعظيم الرب في الركوع (١٨٨/٢)، وابن حبان في صحيحه (١٨٧٦).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في الاستعاذه (١٥٤٩)، والنمساني في الاستعاذه، باب: الاستعاذه من الشقاق والتفاق وسوء الأخلاق (٢٦٤/٨)، والطباقي (٢٥٨/١)، وأحمد (٣/٢٨٣).

(٤) الفوائد الحميديه: لعلي بن محمد حميد الدين القرير المتوفى سنة (٦٦٦هـ) اهـ هدية العارفين (١٧٦/١).

الهاء في حمده للسكتة والاستراحة لا للكتابية، كذا نقل عن الثقات، وفي «المستصنفي»: واللام لعود المنفعة والهاء للكتابية لا للاستراحة، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لَمْ﴾ [سبا: ١٥] (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسميع والتحميد (لو) كان (إماماً)، هذا قولهما وهو روایة عن الإمام والظاهر عنه أن الإمام يكتفى بالتسميع وعليه مثل صاحب «الكتنز» بقوله: واكتفى الإمام بالتسميع والمؤتم والمنفرد بالتحميد لقوله ﴿إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقَوْلُوا: رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجة والنمساني والطحاوي؛ لأن ظاهر الحديث يقتضي القسمة وأنها تنافي الشركة، ووجه قولهما وهو روایة عن الإمام واختارها في «الحاوي القدسی»، وفي «الدرایة» عن «الظہیریة» كان الفضلي والطحاوي وجماعه من المتأخرین يميلون إلى قولهما، وهو قول أهل المدينة فاختاروا قولهما الموافق لتلك الروایة عن الإمام فاتبعناها، فقلنا: إن الإمام يجمع بينهما قول أبي هريرة رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة يكبر ويرفع رأسه من الركوع ويقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولک الحمد اللهم أنسج الوليد^(٢) الحديث قوله: «أَنَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاتِي بِرَسُولِ اللَّهِ وَكَانَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، قَالَ: اللَّهُمَّ رَبِّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٣). وقول عائشة رضي الله عنها: «خُسِفتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ وَصَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ، فَلَمَّا رَفِعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، رَبِّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٤) رواه الطحاوي؛ ولأنه داع إلى الحمد فلا يتاخر عنه بنفسه تحرزاً عن دخوله تحت قوله تعالى: «أَتَأْتُرُونَ النَّاسَ بِالْأَيْرَ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ»^(٥) [البقرة: ٤٤] قوله تعالى: «لَمَّا تَقُولُوكُمْ مَا لَا تَقْعُلُونَ»^(٦) [الصف: ٢] وليس

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين من غير قوله: «يسمع الله لكم» من حديث أبي هريرة (٤٠٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (٨٤٨)، والترمذی في الصلاة (٢٦٧)، والنمساني في التطبيق، باب: قوله: ربنا ولک الحمد (٢/١٩٦)، وابن حبان في صحيحه في الصلاة، باب: ذكر الإباحة للمرء أن يقول في الموضع الذي ذكرناه بدون ما وصفنا (١٩٠٨)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما يقول: إذا رفع رأسه من الركوع (٨٧٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٢٨)، والبيهقي (٢/٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب: تسمية الوليد (٦٢٠٠)، ومسلم في المساجد ومواقع الصلاة، باب: استجواب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بال المسلمين نازلة (١٥٣٩)، والنمساني في التطبيق، باب: القنوت في صلاة الصبح (١٠٧٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١٢٤٤)، والمزري في تحفة الأشراف (١٣١٣٢).

(٣) تقدم تحريرجه.

(٤) أخرجه مسلم في الكسوف، باب: صلاة الكسوف (٦) بنحوه، وأبو داود في الصلاة، باب: صلاة الكسوف (١١٧٧)، والنمساني في الكسوف، باب: نوع آخر من صلاة الكسوف (١٤٦٩)، والمزري في تحفة الأشراف (١٦٣٢٣).

أو مُنفِرداً، والمُقتدي يكتفي بالتحميد، ثم كبر خاراً للسجود ثم وضع ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه بين كفيه، وسجد بألفه وجهه مطمئناً، مسبحاً ثلاثاً، وذلك أذناه وجافى بطنه

في حقيقة الحديث قسمة ونفي شركة بل غايته أنه أمر المقتدي بالتحميد عند تسميع الإمام وسكت عن الإمام، ولهذا تعدد الروايات عنه فيه. وقول من قال: فيه قلب موضع الإمامة حيث يصير تحميد الإمام بعد المأمور منزع، قوله (أو منفرداً) متفق عليه على الأصح عن الإمام موافقة لهما بجملة المروي فيما ذكرناه ومن الجمع بينهما على المنفرد، وعن الإمام رواية ثانية أن (المنفرد) يكتفي بالتسميع لاستقلاله كالأمام، ورواية ثالثة يكتفي بالتحميد لأن التسميع للتحريض، وهو مفقود حالة الانفراد (ومقتدي يكتفي بالتحميد) اتفاقاً لقوله عليه السلام: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد»^(١) رواه البخاري ومسلم. وقد اختلفت الأخبار في لفظ التحميد فقال في بعضها: يقول: ربنا لك الحمد، وفي بعضها: اللهم ربنا لك الحمد، وفي بعضها: ربنا ولك الحمد. قال في «المحيط»: اللهم ربنا لك [الحمد]^(٢) أفضل لزيادة الثناء، وقال أبو جعفر: لا فرق بين قولك: ربنا لك الحمد، وبين قولك: ربنا ولك الحمد، واختلفوا في هذه الواو، قيل: زائدة، وقيل: عاطفة تقديره ربنا حمدناك ولك الحمد كما في «التبيين»، والأول أظهر كما في «الدرایة» وفي «البحر» عن «المجتبى»: أفضلاها اللهم ولك الحمد ويليه اللهم ربنا لك الحمد ويليه ربنا لك الحمد.

تنبيه: شرع الحمد في آخر القيام كما شرع في ابتدائه بقولنا: الحمد لله رب العالمين، فلذا اتجه التحميد في حق الإمام كما قدمناه.

(ثم كبر) كل مصلٌ (خاراً للسجود) وبختمه عند وضع جبهته للسجود لثلا يخلو حال من الصلاة عن ذكر، وتقدم دليله، (ثم وضع ركبتيه، ثم يديه) ما لم يكن به عذر يمنعه من التزول على هذه الصفة كما تقدم، (ثم) وضع (وجهه بين $\frac{١٥٣}{١}$ كفيه) لما رويانا؛ ولأن آخر الركعة تعتبر بأولها فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريرمة، فكذا عند السجود كما في «السراج» عن «المبسوط» (وسجد بألفه وجهه) وتقدم $\frac{١٣٤}{١}$ أن الاكتفاء بالأنف مرجوح وأن الأصح رجوع الإمام عنه وقد مر ذكر الأنف على الجبهة؛ لأن في الأنف المجرد عن ضم الجبهة اختلافاً، والصحيح أن ضمه إليها واجب ومحل الفرض هو الجبهة كما قدمناه فيسجد بهما (مطمئناً مسبحاً) بأن يقول: سبحان رب الأعلى مرات (ثلاثاً، وذلك أذناه) على ما تقدم. وناسب وصف [الرب]^(٢) بالعلی في السجود. وبالعظيم في الرکوع؛ لأن الرکوع انحناء وفيه

(١) تقدم تخریجه.

(٢) ما بين معکوفتين زيادة في م وهو الصواب.

(٢) ما بين معکوفتين زيادة في م.

عن فخذيه، واعضديه عن إنطنه، في غير زحمة، موجهاً أصابع يديه ورجليه نحو القبلة، والمرأة تخفف وتنزق بطنها بفخذيهما، وجلس بين السجدين واضعاً يديه على فخذيه مطمئناً، ثمَّ كبرَ وسجدَ مطمئناً، وسبع فيه ثلاثة، وجافى بطنه عن فخذيه، وأبدى عضديه، ثمَّ رفع رأسه مكبراً للنهوض بلا اعتماد على الأرض بيديه، وبلا قعود،

مذلة العبد، فناسب وصف الرب بالعظمة والعبد في سجوده يكون في غاية التسلل، وقد وضع أشرف أعضائه على أحقر موجود وهو التراب فناسب وصفه تعالى بالعلو في الاقتدار لا المكان، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(وجافى) أي: باعد الرجل (بطنه عن فخذيه وغضديه عن إبطيه)؛ لأنَّه أشبه بالتراضع وأبلغ في تمكين الجهة والألف من الأرض، ولكن هذا (في غير زحمة) وينضم فيها حذراً عن إضرار الجار والحكمة في الإبداء والمجافاة أن يظهر كل عضو بنفسه، ولا تعتمد الأعضاء على بعضها بعضاً، وهذا ضد القيام في الصنوف، لأنَّ المقصود فيه المساواة بين المصلين ليصيروا كالجسد الواحد فلا تبقى فيما بينهم فرجة يتخللها الشيطان، وفي المجافاة بعد عن صفة الكمال، فإنَّ المنبسط يشبه الكلب وتشعر حالته بالتهاون وقلة الاعتناء بشأن الصلاة ويكون المصلي [موجهاً أصابع يديه]^[1] [ويضمها كلِّه] ولا يندب إلا هنا، والحكمة فيه أن الرحمة تنزل عليه في السجود فالضم ينال الأكثر (و) يكون موجهاً أصابع (رجليه نحو القبلة، والمرأة تخفف) فتضم عضديها لجنبها، (وتنزق بطنها بفخذيهما)؛ لأنَّها عورة مستوره وهذا [١٥٣ بـ] أستر لها (ثم رفع رأسه مكبراً وجلس) كل مصل (بين السجدين واضعاً يديه على فخذيه مطمئناً) وتقدم دليله، وليس فيه ذكر مسنون [وما ورد فيه]^[2]، وفي حال القيام من الركوع فمحمل على النهي عندنا (ثمَّ كبرَ للسجود (وسجد) بعده (مطمئناً) وتقدم دليله وحكمة تكراره وهو أي: الجلوس بين السجدين مسنون ومقتضى الدليل من المواظبة عليها الوجوب لكن المذهب خلافه، وما في شرح «المتنية» من أنَّ الأصح وجوبها إنْ كان بالنظر إلى الدرائية فمسلم لما علمت من المواظبة وإنْ كان من وجه الرواية فلا لأنَّ الشرح مصرحون بالسننية قاله في «البحر»، (وسبع فيه) أي: السجود (ثلاثة) وجافى بطنه عن فخذيه وأبدى عضديه؛ وهما ضبعاه والضبع [١٣٤ بـ] [بسكون الباء لا غير العضد كذا في «الصحاح»، وقال بعضهم: يرفعها وهما لغتان كذا في «مبسوط» شيخ الإسلام وذلك سنة لما رويانا، (ثم رفع رأسه فكبَّر للنهوض) أي: القيام للركعة الثانية (بلا اعتماد على الأرض بيديه) إنْ لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة هو ستة عند الشافعي رحمة الله لأنَّه

(1) ما بين معاكوفتين زيادة في مـ.

(2) ما بين معاكوفتين زيادة في مـ.

وَالرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ كَالْأُولَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُثْبِتُ، وَلَا يَتَعَوَّذُ. وَلَا يُسْنَ رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِلَّا عِنْدَ افْتِتاحِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَعِنْدَ تَكْبِيرِ الْقُنُوتِ فِي الْوِثْرَ وَتَكْبِيرَاتِ الرَّوَابِيدِ فِي الْعَيْنَيْنِ، وَجِئْنَ يَرَى الْكَعْبَةَ،

«نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض»^(١) وعن علي رضي الله عنه أنه قال: «من السنة إذا انتهيت من الركعتين أن لا تعتمد على الأرض بيديك إلا أن لا تستطيع»^(٢). وكان عمر وعلي وأصحاب رسول الله ﷺ ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم»^(٣) وفي «الدرایة» عن «شرح الطحاوي»: لا بأس بأن يعتمد بيده على الأرض شيخاً كان أو شاباً، وهو قول عامة العلماء رحمهم الله، وما روي عن علي شيء كان ينفرد به، وفي «جمل النوازل»: جلسة الاستراحة مكرورة عندنا، لأن المروي أن الصحابة كانوا ينهضون على صدور أقدامهم.

(والرُّكْعَةُ [١/١٥٤] الثَّانِيَةُ) يفعل فيها (كالْأُولَى). وعلمت ما شِيلَه (إلا أنه) أي: المصلي (لا يبني) في الركعة الثانية، لأنه شرع في أول العبادة دون أثنائها ولهذا سمي دعاء الاستفتاح (ولا يتبعوز) لأنه شرع في أول العبادة لدفع وسوسه الشيطان فلا يتكرر إلا بتبدل المجلس كما لو تعوز وقرأ ثم سكت قليلاً وقرأ.

(و) لا يرفع يديه (إذ لا يسن رفع اليدين) في حالي الركوع وقيامه ودليل القائل به وجوده في محله، ولنا ما رواه الطحاوي عن عبد الله عن النبي ﷺ: «أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود»^(٤) وقد جمعت المواطن التي يسن فيها رفع اليدين في (فقعس صمع) وذكرتها مبسوطة مع زيادة تعلمها، فقلت:

مطلب: في مواضع اليدين

لا يسن رفع اليدين (إلا عند افتتاح كل صلاة، وعند تكبير القنوت في الوتر، وتكبيرات الزوائد في العيدين) لاتفاق الأخبار والإجماع وصفة الرفع في هذه كلها حذاء الأذنين، (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرفة أي: وقت معايتها فتكون العين في فقعس للعيدين ومعاية البيت المكرم، لأن الدعاء عند رؤيته مستجاب، وقد أوصى بعضهم بأن يدعوا عنها [١/١٣٥] باستجابة دعائه؛ لأنه إذا دعا بشيء مخصوص يفوت غيره فإذا صار

(١) أخرجه البيهقي في الصلاة، باب: الاعتماد بيديه على الأرض إذا نهض قياساً على ما رويانا في النهوض في الركعة الأولى (١٣٥/٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: كراهة الاعتماد على اليد في الصلاة (٩٩٢)، وأحمد في مسنده (١٤٧/٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٦٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في الصلاة، باب: الرجل يعتمد على يديه في الصلاة (٤٢٢/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موقناً على عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود (٢٩٦٧) (٢٩٦٨).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٤/١).

وَحِينَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدَ، وَحِينَ يَقُومُ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، وَعِنْدَ الْوُقُوفِ بِعِرْفَةِ مَزْدَلَفَةَ، وَعِنْدَ رَمْيِ الْجَمْرَةِ الْأُولَى، وَالْوُسْطَى، وَعِنْدَ التَّسْبِيحِ عَقْبَ الصَّلَوَاتِ، وَإِذَا فَرَغَ الرَّجُلُ مِنْ سَجْدَتِنِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَجَلَسَ عَلَيْهَا، وَنَصَبَ يُمْنَاهَ وَوَجْهَ أَصَابِعِهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخَذَيْهِ وَبَسْطَ أَصَابِعَهُ،

مجاب الدعوة كان محصلًا للمقصود في أي وقت أراده، (و) يسن (رفعهما حين يستلم الحجر الأسود) مستقبلاً بياطنهما الحجر، (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء داعياً (حين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروءة) يسن كذلك (عند الوقوف بعرفة ووقوف مزدلفة)، (و) يسن (بعد رمي الجمرة الأولى) الجمرة (الوسطى) لما روى الطبراني بسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: حين يفتح الصلة، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر البيت، وحين [١٤٠/ب] يقوم على الصفا، وحين يقوم على المروءة، وحين يقف مع الناس عشيّة عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجمرة»^(١) وقد رواه الحاكم والبيهقي من غير أداة حصر بعده، فيكون قرينة على عدم إرادته فيجوز أن يزاد عليه غيره بدلله، وذكر في «الibus» و«المحيط» في الاستسقاء وعن أبي يوسف: إن شاء رفع يديه بالدعاء، وإن شاء أشار بأصابعيه، لأن رفع اليد في الدعاء ستة انتهى. وأما الرفع عند الرکوع فقد قال الكمال: أعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه كثيرة جداً والكلام فيها واسع والقدر المتحقق بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الأمرين عنه عليه السلام، الرفع عند الرکوع وعدمه فيحتاج الترجيح لقيام المعارض ويترجح ما صرنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلاة، وأفعال من جنس هذا الرفع، وقد علم نسخها فلا يبعد أن يكون هو أيضاً مشمولاً بالنسخ خصوصاً، وقد ثبت ما يعارضه ثبوتاً لا مرد له بخلاف عدمه فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشرعية انتهى. وفي هذا إشارة إلى رد ما قاله بعض المتأخرین من بطلان الصلاة بالرفع عند الرکوع، قوله رسالة في ذلك، وما يرد له لزوماً اتفاق الآئمة على رفع الأيدي في تكبيرات الزوائد؛ إذ لو كان الرفع مبطلاً للصلاة لأبطل صلاة العبدین، لأنه لا وجه لتخصيص إبطاله ما سوى العبدین، ولكنه مكره كما سند ذكره^(٢) في باب ما يفسد الصلاة، (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء (عند) دعائه بعد فراغه من (التسبيح) والتحميد [١٣٥/ب] والتکبير الذي سند ذكره (عقب الصلوات) كما عليه المسلمين في سائر البلدان.

(إذا فرغ) الرجل من (سجدتي الركعة الثانية افترش رجله اليسرى [١١٥٠/ب] وجلس عليها ونصب يمناه، ووجه أصابعها نحو القبلة، ووضع يديه على فخذيه وبيسط أصابعه) وجعلها

(١) آخر جه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٠٧٢)، والبزار (٥١٩)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣٢/٣).

(٢) انظر صفحة (٣٤٩).

وَالْمَرْأَةُ تَتَوَرِّكُ، وَقَرَا تَشَهِّدُ أَبْنَى مَسْعُودَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَشَارَ بِالْمُسْبِحَةِ فِي الشَّهَادَةِ، يَرْفَعُهَا عِنْدَ النَّفِيِّ وَيَضْعُهَا عِنْدَ الْإِثْبَاتِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهِيدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى، وَهُوَ: «التحياتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَواتُ وَالطَّبَياتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»،

متنهية إلى رأس ركبته كما قدمناه.

(والمرأة تترك) وقدمنا صفتة (وقرا) المصلي ولو كان مقتدياً (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد المصلي بألفاظ التشهد معانيها مراده له على وجه الإنشاء منه، وإن كانت على منوال حكاية سلام الله ورسوله، فكانه يحيي الله ورسوله ويسلم عليه وعلى نفسه وأوليائه كما سذكره^(١).

(وأشار بالمسبحه) من أصابع يده اليمني (في الشهادة) على الصحيح، كما قدمناه (يرفعها عند النفي ويضعها عند الإثبات، ولا يزيد على التشهد في القعود الأولى) لوجوب القيام إلى الركعة الثالثة، (وهو) تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما قال: علمني رسول الله ﷺ التشهد: كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن، فقال: «إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: (التحيات لـ الله والصلوات والطبيات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله)^(٢)»، رواه السنّة. قال الترمذى: أصح حديث عن النبي ﷺ في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وأخرج الطحاوى عن ابن عمر أن أبي بكر علمه الناس على المنبر وإنما اخترنا روایة ابن مسعود، لأن فيها الأمر وأقله الاستحباب، والألف واللام في السلام، وهو للاستغراف، وزيادة الواو، وهي لتحديد الكلام كما في القسم. وتأكيد التعليم والاتفاق عليه لفظاً ومعنى، واتفقوا على إخفائه لقول ابن مسعود «من السنّة أن تخفي التشهد»^(٣) رواه أبو داود [٤٠٥ / ب] والترمذى كما في «البرهان» والتحيات أصلها أن النبي ﷺ [١٣٦ / ١] لما عرج به ليلة الإسراء بجسده الشريف المطهر لا بروحه فقط، لأن الإسراء تكرر ف منه بروحه ومنه مرة بجسده تدلّى

(١) انظر صفحة (٣١٣).

(٢) تقدم تخریجه.

(٣) آخره أبو داود في الصلاة، باب: إخفاء التشهد (٩٨٦)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء أنه يخفى التشهد (٢٩١).

الرفف لمحمد ﷺ حتى جلس عليه، قال ابن عادل في «تفسيره»^(١): الررف ما يجلس عليه كالبساط ونحوه. انتهى.

[١] وقال العارف بالله تعالى سيدى الشيخ عبد الوهاب الشعراوى: الررف نظير [المحفة] عندنا، فقعد عليه الصلاة والسلام عليه وسلمه جبرائيل إلى الملك النازل بالررف فسألة الصحبة ليأنس به، فقال له جبرائيل: لا أقدر ولو خطوت خطوة احترقت فما من إله مقام معلوم وما أسرى الله بك يا محمد إلّا ليريك من آياته فلا تغفل. فودعه جبرائيل وانصرف النبي ﷺ مع ذلك الملك والرفف يمشي به إلى أن ظهر لمستوى سمع فيه صريف الأقلام، ثم زجَّ به ﷺ في النور زجة فأفرده الملك الذي كان معه وتاخر عنه، وقال أهل العلم: لما تأخر جبرائيل عليه السلام عن رسول الله ﷺ نظر رسول الله ﷺ فرأى صورة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقال: يا رب أو سبقني أبو بكر إلى هذا المقام؟ قيل له: لا، ولكن لما انقطعت عن الأجناس خلقنا لك صورة تؤنسك على صورة أبي بكر كما كان أنيسك في الغار، ثم إنه ترقى وتجزد عن الأغيار وانفرد لما زجَّ به في النور واستفرغه الحال، فأخذ يتربّح ذات اليمين وذات الشمال بسبب إيقاع تلك الأقلام وصريفها في الألواح وإعطائها من النغمات المستلدة ما أذاه إلى ذلك من سريان الحال فيه، فتقوى ذلك الحال وأعطيه الله تعالى في نفسه علمًا، علم به ما لم يكن يعلمه، قيل: ذلك عن وحي من حيث لا يدرى وجهته فطلب الإذن في الرؤية مع الدخول [١١٥٦] في الحضرة الاختصاصية، فأمر له بالدخول فرأى عين ما علم وما تغير عليه صفة اعتقاده ورأى الحق عياناً وكلمه بلا واسطة شفاهما، وسمع كلامه بالصفة اللائقة به وليس هو عن صمت متقدم ولا سكتوت متوهّم؛ إذ هو قديم أزلّي ليس من جنس الحروف والهجاء والنغمة والأصوات، وأقدرها إليه وقواه سبحانه بقدرته على رؤياه بعين رأسه، كما قوّاه على سماع خطابه والقدرة الأزلية لا تقصّر عن ذلك. قال ﷺ: «لما فارقني جبريل وانقطعت الأصوات [١٣٦] سمعت كلام ربّي وهو يقول: ليهداً روعك يا محمد، ادن... ادن... فلم يجد أين يضع القدم إلا في حضرة القدس وقال: التحيات لله» الخ... وقد بسطنا الكلام على هذا في رسالة سميّتها «إكرام أولي الألباب بشريف الخطاب»^(٢).

واعلم: أنّي ذكرت هذا لتعلم به صحة قول شارح «المئنة» وغيره أنّ النبي ﷺ لما انتهى

(١) تفسير ابن عادل: للإمام سراج الدين بن عادل أبي حفص عمر بن علي بن عادل. ١. هـ كشف الظنون (١٥٤٣/٢).

(٢) وهو لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرباني رحمه الله. ١. هـ إيضاح المكنون (١٣/١).

(١) ما بين معرفتين ساقط من م.

في المراج لمستوى سمع فيه صريف الأقلام وقام في المقام الذي أراده الله تعالى للمخاطبة، قصد أن يُحيي ربه سبحانه، فألهمه الله تعالى أن قال: التحيات... الخ. ولتعلم أن هذا أظهر مما قاله في «مجمع الروايات» عن تفسير الإمام أبي الليث^(١): بلغ النبي ﷺ مع جبريل إلى سدرة المنتهى وقال له جبريل: لم أتجاوز هذا الموضع فجاوز النبي ﷺ حتى بلغ ما شاء الله، فأشار إليه جبريل بأن هنّى على ربه... الخ. لأنَّه لما جاوز اختفى عنه الملك النازل بالرفرف أيضاً، كيف يقال: فأشار إليه جبريل بأن يسلم فكون السلام كان بمجرد إلهام الله تعالى إذ ذاك أظهر، انتهى.

ولتعلم أيضاً ما في «معراج الدرية»: وأصل التشهد ما روى زين الأئمة الفردوسي في ثواب العبادات^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «لما عرج بي ليلة المراج إلى السماء أمرني جبريل عليه السلام [١٥٦ ب] أن أسلم على ربِّي فقلت: كيف أسلم؟ قال: قل: التحيات لله والصلوات الطيبات. قال: فقلت، فقال جبريل عليه السلام: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقلت: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فقال جبريل: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله^(٣). انتهى. وحيث علمت أصل التشهد فلا بد من علم معناه والمراد به ومن صدر عنه شيء منه فالصادر من النبي ﷺ يلهم من الله.

مطلب من شرح الفاظ التشهد

قوله: (التحيات لله والصلوات الطيبات) التحيات: جمع تحية من حيا فلان فلاناً إذا دعا له عند ملاقاته، واشتقاقها من قول العرب عند ملاقاة بعضهم بعضاً: حياك الله، أي: أبقالك، ولكل قوم تحية لأن ملوك الأرض كانوا يحيون بتحيات مختلفة يقال لبعضهم: أبيت اللعن، ولبعضهم: أسلم وانعم وعش ألف سنة، إلى غير ذلك. فقيل لنا: قولوا التحيات لله، أعز الألفاظ التي تدل على الملك ويشفي بها عنه فهي الله. وعن يحيى بن علي^(٤) [١٣٧ / ١]: معنى التحية هو الفعل والقول الذي يحيي به العبد سيده، فيظهر بكلامه وفعله عبودية نفسه والتعظيم لمولاه، وأجناس التحيات مختلفة هيأتها متفاوتة صفاتها، فمنه تحية العجم السجدة، ومنهم

(١) تفسير أبي الليث: للإمام نصر بن محمد الفقيه، السمرقندى الحنفى المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة للهجرة، وهو كتاب مشهور لطيف مفيد خرج أحاديث الشيخ زين الدين قاسم بن قطريغا الحنفى المتوفى سنة تسعة وسبعين وثمانمائة للهجرة. أ.هـ. كشف الظنون (١/٤٤١).

(٢) لم أجده.

(٣) انظر في تفسير القرطبي (٣/٤٢٥).

(٤) يحيى بن علي: لعله يحيى بن علي الزندوستي وقد تقدم.

من ينحني بقامته، ومنهم من يضع يديه على صدره، ومنهم من يقول بلسانه: أنعم صباحاً عش ألف نiroz^(١) وألف مهرجان^(٢)، فأمر العبد أن يجمع هذا، فيقول: التحيات لله وبه تقول رأي زين المشايخ^(٣): أن التحية ما يحيي به الرجل أخيه عند الملاقاـة كالسلام، والمراد بالتحيات في الشهد كل ثناء حميد وكل عبادة قوله لله تعالى.

وأما الصلوات فقال في الغربيـين^(٤): قال أبو بكر الصلوات الترحم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَائِكَتَهُ يُصْلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أي [١٥٧] يرحمون، وعن الأزهري نحوه، وعن ابن المبارك في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٥٧] [ورحمة]^[١] أي: رحـمات وعن ابن الأعرابـي^(٥): الصلاة من الله الرحـمة، ومن المخلوقـين من الملائكة والجن والإنس القيام والركوع والسجود والذـعاء والتسبـيع، ومن الطـير والهوام التسبـيع، انتهىـ. فالمراد بالصلوات في الشهد العـادات الـدنية ونحوهاـ.

وأما الطـيبـات فقد قال في «الغـربـيين»: الطـيبـات من الكلـام مـصـروفـات إلى اللهـ، وعن الليـث أـحسـنه وأـفضلـهـ. وفي «المـسـتفـى»: الطـيبـات العـابـادـات العـالـىـةـ. قال اللهـ تعالىـ: ﴿كُلُّـاـ بـنـ طـيـبـتـ مـا رـزـقـتـكـمـ﴾ [الـبـقـرةـ: ٥٧ـ] وهذاـ علىـ مـثالـ منـ يـدخلـ عـلـىـ عـظـمـاءـ الـمـلـوـكـ إـنـهـ يـشـيـهـ ثـمـ يـخـدـمـ ثـمـ يـبـذـلـ الـمـالـ فـلـمـ قـالـ ذـلـكـ النـبـيـ ﷺـ بـالـهـامـ مـنـ اللهـ سـبـحـانـهـ رـذـ اللهـ عـلـيـهـ وـحـيـاهـ بـقـولـهـ: (الـسـلامـ عـلـيـكـ أـيـهـ النـبـيـ وـرـحـمةـ اللهـ وـبـرـكـاتـهـ) فـقـاـبـلـ التـحـيـاتـ بـالـسـلامـ الـذـيـ هوـ تـحـيـةـ الـإـسـلـامـ، وـقـاـبـلـ الـصـلـوـاتـ بـالـرـحـمـةـ الـتـيـ هـيـ بـمـعـنـاهـاـ، وـقـاـبـلـ الطـيـبـاتـ بـالـبـرـكـاتـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـمـالـ لـكـونـهـ النـمـوـ وـالـكـثـرـةـ، وـأـفـرـدـ السـلـامـ وـالـرـحـمـةـ لـأـنـ كـلـاـ مـنـ التـحـيـاتـ وـالـصـلـوـاتـ مـتـحـدـ باـعـتـبارـ اـتـحادـ آـلـهـ مـنـ

(١) بالفارسـية الـبـرـمـ الجـدـيدـ وهوـ أـوـلـ بـوـمـ مـنـ السـنـةـ الشـمـسـيـةـ الـإـبـرـانـيـةـ وـيـوـافـقـ الـيـومـ الـحـادـيـ وـالـعـشـرـينـ مـنـ شـهـرـ مـارـسـ مـنـ السـنـةـ الـمـيـلـادـيـ. ١ـ.ـهـ. المعـجمـ الوـسـطـيـ (٩٦٢ـ/ـ٢ـ).

(٢) اـحتـفالـ الـاعـدـالـ الـخـرـيفـيـ، وـهـيـ كـلـمـةـ فـارـسـيـةـ مـرـكـبـةـ مـنـ كـلـمـتـيـنـ: الـأـولـىـ: مـهـرـ وـمـنـ مـعـانـيـهـ الشـمـسـ، وـالـثـانـيـةـ جـانـ وـمـنـ مـعـانـيـهـ الـحـيـاةـ أوـ الـرـوـحـ. وـالـاحـتـفالـ يـقـامـ اـبـتهاـجاـ بـحـادـثـ سـعـيدـ أوـ إـحـيـاءـ لـذـكـرـيـ عـزـيـزةـ كـمـهـرـ جـانـ الـأـزـهـارـ وـمـهـرـ جـانـ الـشـبـابـ. ١ـ.ـهـ. المعـجمـ الوـسـطـيـ (٨٩٠ـ/ـ٢ـ).

(٣) هوـ نـفـسـ الـإـلـمـ مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ القـاسـيـ الـبـقـالـيـ. وـقـدـ تـقـدـمـ.

(٤) معـينـ غـرـبـيـ الـقـرـآنـ وـالـحـدـيـثـ لـأـبـيـ عـيـدـ أـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ بـنـ مـحـمـدـ الـهـرـوـيـ الـمـتـوفـيـ سـنـةـ إـحـدـيـ وـأـرـبـعـمـائـةـ لـلـهـجـرـةـ، وـعـلـيـهـ زـيـادـ لـمـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ الـغـسـانـيـ الـمـالـقـيـ الـمـعـرـوـفـ بـاـبـنـ عـسـكـرـ الـمـتـوفـيـ سـنـةـ سـتـ وـثـلـاثـيـنـ وـسـتـمـائـةـ لـلـهـجـرـةـ سـمـاءـ الـمـشـرـعـ الـرـوـيـ فـيـ الـزـيـادـةـ عـلـىـ غـرـبـ الـهـرـوـيـ. ١ـ.ـهـ. كـشـفـ الـظـنـونـ (١٢٠٩ـ/ـ٢ـ).

(٥) هوـ مـحـمـدـ بـنـ زـيـادـ بـنـ أـبـيـ الـأـعـرـابـيـ الـهـاشـمـيـ، إـمـامـ الـلـغـةـ أـبـوـ عـبـدـ اللـهـ لـهـ مـصـنـفـاتـ كـثـيـرـةـ أـدـيـةـ، تـوـفـيـ سـنـةـ إـحـدـيـ وـثـلـاثـيـنـ وـمـائـةـ لـلـهـجـرـةـ. ١ـ.ـهـ. سـيـرـ أـعـلـامـ الـبـلـاءـ (٦٨٧ـ/ـ١٠ـ)، وـشـذـرـاتـ الـذـهـبـ (٧٠ـ/ـ٢ـ).

(١) ماـ بـيـنـ مـعـكـوـفـيـنـ زـيـادـةـ فـيـ مـ.

اللسان والبدن، فوَحَدَ الله تعالى ما يقابل بخلاف العبادات المالية فإن آيتها متعددة وهو أنواع الأموال من النقود والحيوانات والنبات فجمع ما يقابلها، ثم لما أفاض الله تعالى بإنعامه على النبي ﷺ بالثلاثة مقابل ثلاثة والنبي أكرم خلق الله [١٣٧ هـ] وأجودهم أعطى من هذه الكرامة لأخوانه الأنبياء والملائكة وصالح المؤمنين من الإنس والجن فعمهم به كما شهدت به السنة الصحيحة حيث قال ﷺ: «إنكم إذا قلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض»^(١) منهم ودعهم [١٥٧ هـ] بالإضافة من ذلك على ما هو مقتضى سجيته الكاملة في الكرم وشيمته التي هي أكرم الشيء وعطف بإحسانه من ذلك عليهم فقال ﷺ: (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)، العباد [جمع]^(٢)، قال بعضهم: ليس شيء أشرف من العبودية من صفات المخلوقين، ولذا وصف الله بها نبيه في مقام الامتداح والامتنان ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ أَكْرَمَ رَبِّ الْعَبْدِ﴾ [آل عمران: ١٨]، ﴿فَأَوْحَى إِلَيْكَ عَبْدِكَ مَا أَوْحَى﴾^(٣) [النجم: ١٠] وهي الرضى بما يفعل رب تعالى، والعبادة بما يرضي رب، والعبودية أقوى منها لأنها لا تسقط في العقبى بخلاف العبادة، والصالحين: جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد، ولذا وصف به الأنبياء نبينا محمد ﷺ ليلة الإسراء فقالوا: «مرحباً بالنبي الصالح»^(٤) وكذا قالوا: لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشارع له به، وإنما يقال: هو صالح فيما أظن خوفاً من الشهادة بما ليس فيه فلما أن قال: ذلك ﷺ إحساناً منه شهد أهل الملوك الأعلى والسموات وجبريل بأن قال كل منهم: (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله). قال ابن الأنباري: أشهد لها هنا أعلم وأبين وهكذا قال أبو عبيدة^(٥) في قوله تعالى: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أن معناه بين الله وأعلم الله، وجمع بين أشرف أسمائه لذكره في مقام الامتداح وبين العبودية أشرف وصف للمخلوق وأرقى وصف مستلزم للنبوة وهي الرسالة،

(١) تقدم تخرجه.

(٢) هو جزء من حديث أخرجه البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٧)، ومسلم في الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات (١٦٤)، والترمذى في التفسير (٣٢٤٦)، والنمساني في التفسير كما في التحفة (٣٤٦/٨)، والبيهقى في دلائل النبوة (٢/ ٣٨٧)، وابن حبان في صحبحه في الإسراء، باب: ذكر وصف الإسراء برسول الله ﷺ من بيت المقدس (١/ ٢٤٠).

(٣) هو الإمام العلامة البحر، أبو عبيدة معمر بن المعتنى التميمي مولاهم البصري، النحوى، صاحب التصانيف. ولد سنة عشر ومائة للهجرة في البلاة التي توفي فيها الحسن البصري، وتوفي سنة تسع ومائتين للهجرة ٩٠١ هـ. سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٤).

(٤) ما بين معاوقيتين زيادة في م.

وَقَرَا الْفَاتِحَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ وَقَرَا التَّشْهِيدَ، ثُمَّ صَلَى عَلَى سَيِّدِنَا النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ دَعَا بِمَا يُشْبِهِ الْقُرْآنَ وَالسُّنْنَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ يَمِينًا وَيَسَارًا، فِي قَوْلِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ» نَاوِيًّا مَنْ مَعَهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وقدم العبودية على الرسالة إظهاراً لمخالفة أهل الكتابين حيث قالوا كما أخبر عنهم الباري سبحانه بقوله عز وجل: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ الْمُصَرِّفَاتِيَّ مَسِيحُ ابْنِ اللَّهِ ذَلِكُ فَوْلَاهُمْ بِأَفْرَادِهِمْ يَسْكُنُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِ فَنَتَاهُمُ اللَّهُ أَعْلَمُ يُؤْفَكُونَ﴾** [التوبه: ٣٠].

تنبيه [١٥٨] : قدمنا يقصد المصلي إنشاء هذه الألفاظ مراده له قاصداً معناها الموضوعة له من عنده كأنه يحيي الله ويسلم على النبي ﷺ وعلى نفسه وأولياء الله خلافاً لما قاله بعضهم: أنه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام [١] المصلي .

(وَقَرَا الْفَاتِحَةَ فِيمَا بَعْدَ الرُّكُعَيْنِ) [١٣٨] من الفرائض وهو شامل لل المغرب وقراءتها ستة كما تقدم (ثم جلس) مفترشاً رجلاه اليسرى ناصباً اليمنى والمرأة تتورك (وَقَرَا التَّشْهِيدَ)، أي: تشهد ابن مسعود المتقدم بيانه (ثم صلى على النبي ﷺ) تقدم الكلام عليها (ثم دعا) ليكون مقبولاً بعد الصلاة على النبي ﷺ (بما يشبه) ألفاظ (القرآن والسنة)، وتقدم مثاله ودليله (ثم سَلَّمَ يَمِينًا ابتداءً (ويساراً) انتهاءً، في قوله: السلام عليكم ورحمة الله ناوياً من معه من القوم والحفظة (عما تقدم) بيانه بحمد الله ومتنه.

(١) ما بين معاكستين زيادة في ج.

باب الإمامة

منزلتها وحكمها

هي أفضَلُ مِنَ الْأَذَانِ . والصَّلَاةُ بِالْجَمَاعَةِ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ

باب الإمامة

قدمنا شيئاً يدل على فضل الأذان، وعندها (هي)، أي: الإمامة (أفضل من الأذان) لمواظبه بَيْلَة عليها والخلفاء الراشدين بعده، وقول عمر رضي الله عنه: «لولا الخلفي لأذنت»^(١) [لا يلزم]^(٢)، لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لأذنت مع الإمامة لا مع تركها فيفيد أن الأفضل كون الإمام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمة الله كما يعلم من أخباره.

(والصلاوة بالجماعة سنة) في الأصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) لما ذكرنا من المواظبة لقوله بَيْلَة: «صلوة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً»^(٣) رواه الشیخان وفي رواية: درجة، وفي أخرى: «صلوة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسة وعشرين ضعفاً»^(٤) وذلك أنه إذا توضا وأحسن الموضوع ثم خرج إلى المسجد لا يخرجه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفعت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فإذا صلى لم تزل [١٥٨/ب] الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه ما لم يحدث فيه: اللهم صل علیه، اللهم ارحمه... ولا يزال العبد في صلاة ما انتظر الصلاة. زاد أبو داود فيه: «فإن صلاتها في مصلاه فأتم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة»^(٤) وقوله بَيْلَة: «من صلى

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٦٩).

(٢) أخرجه مسلم في المساجد وموضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف منها (٦٤٩)، والترمذني في الصلاة، باب: ما جاء في فضل الجماعة (٢١٦)، والنثاني في الإمامة، باب: فضل الجماعة (٨٣٧) (١٠٣٢)، والمزي في تحفة الأشراف (٨٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: الصلاة في مسجد السوق (٤٧٧)، ومسلم في المساجد وموضع الصلاة (٦٤٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة (٥٥٩)، والترمذني في الصلاة، باب: ما جاء في فضل الجماعة (٢١٥)، وأبي ماجة في الصلاة، باب: فضل الصلاة في جماعة (٧٨٦)، والمزي في تحفة الأشراف (١٢٥٠).

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة (٥٦٠).

(١) ما بين معرفتين زيادة في ج.

العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل^(١)
رواه مسلم.

وفي أبي داود والترمذى: «ومن صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله». ورويا وأبن ماجه أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الرجل مع الرجل أذكى من صلاته وحده وصلاة الرجل مع الرجلين أذكى من صلاته مع الرجل وما زاد فهو أحب إلى الله»^(٢) كما في «البرهان». وفي «المضمرات» مكتوب [١٣٨] في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وأنه بكل رجل في صفوفهم يزداد في صلاتهم صلاة يعني: إذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة. ومن حكمة مشروعيتها قيام نظام الألفة بين المسلمين والتعلم من العالم وهي من خصائص هذا الدين. وقلنا: إنها ستة مؤكدة في الأصل احترازاً عما قيل: إنها واجبة، واحتاره جماعة من المشايخ لقوله عليه السلام: «لقد همت أن أمر بالمؤذن فيؤذن ثم أمر رجالاً فيصلوا بالناس ثم انطلق معهم حزم الحطب إلى قوم يتخلقون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣) رواه الشیخان. والمراد ترك الصلاة أصلاً بدليل قوله في رواية أخرى: «ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرق عليهم» وبهذا استدل من قال: إنها فرض عين كالإمام أحمد، قلنا: إنه عليه السلام هم ولم يفعل فكان تهديداً لإظهار الشعائر لا لكونها فرضاً. وقيل: فرض كفاية، وهو قول الكرجي والطحاوي [١٥٩] ثم الجماعة يحصل فضلها بواحد مع الإمام لقوله عليه السلام: «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(٤) ولو كان صبياً يعقل أو امرأة أو عبداً سواء

(١) أخرجه مسلم في المساجد، باب: فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة (٦٥٦)، وأبن حبان في صحيحه في الصلاة، باب: ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به مؤل بن إسماعيل (٢٠٥٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: في فضل صلاة الجمعة (٥٥٥)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجمعة (٢٢١)، وأحمد في مسنده (٥٨/١).

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: فضل صلاة الجمعة (٥٥٤)، والنمساني في الإمامة، باب: الجمعة إذا كانوا اثنين (٧٩٠)، ولم أجده في ابن ماجه، والمرzi في تحفة الأشراف (٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب: وجوب صلاة الجمعة (٦٤٤)، ومسلم في المساجد، باب: فضل صلاة الجمعة وبيان التشديد في التخلف عنها (٦٥١، ٢٥١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٩٨٤)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يحيي (٢١٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: في التشديد في ترك الجمعة (٥٤٩)، والبيهقي في سننه (٣/٥٥)، وأبن حبان في صحيحه في الصلاة (٢٠٩٦). والرواية الثانية أخرىها البيهقي في سننه في الصلاة، باب: ما جاء في التشديد في ترك الجمعة من غير عذر (٥٦/٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري في إقامة الصلاة، باب: الاثنان في جماعة (٩٧٢)، وأبن عدي في الكامل تحت ترجمة ربيع بن بدر (١٢٨/٣)، وعبد بن حميد برقم (٢٦٧)، والدارقطني في الصلاة، باب: الاثنان في جماعة (٢٨٠/١)، وفي سنده ربيع بن بدر وهو متوفى. ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أبي

الأَخْرَارِ بِلَا عُذْرٍ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ:

وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ الْأَصْحَاءِ، سِتَّةُ أَشْيَاءٍ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلوغُ،

فِي الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ حَتَّى لَوْ صَلَى فِي بَيْتِهِ بِزَوْجِهِ أَوْ جَارِيهِ أَوْ ولَدِهِ فَقَدْ أَتَى بِفَضْلِيَّةِ الْجَمَاعَةِ.
وَأَمَّا الْجَمَعَةِ يُشْتَرِطُ لَهَا ثَلَاثَةُ أَوْ أَثْنَانَ عِنْدَهُمَا سُوَى الْإِيمَامِ كَمَا سُنِّدَكُرَهُ، وَقِيدَنَا بِالرِّجَالِ
لِأَنَّ جَمَاعَةَ النِّسَاءِ مَكْرُوهَةٌ كَمَا سُنِّدَكُرَهُ، وَبِكُونِهِمْ مِنْ (الْأَحْرَارِ) لِأَنَّ الْعَبْدَ مَشْغُولٌ بِخَدْمَةِ
الْمُوْلَى، وَقِيدَنَا بِكُونِهِمْ (بِلَا عُذْرٍ) لِأَنَّهَا تَسْقُطُ بِهِ كَمَا سُنِّدَكُرَهُ، فَلَا يَسْعُ تَرْكَهَا إِلَّا لِعُذْرٍ وَلَوْ
تَرْكَهَا أَهْلُ مَصْرٍ بِلَا عُذْرٍ يُؤْمِرُونَ بِهَا فَإِنْ قَبَلُوا وَإِلَّا يَقْاتَلُونَ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ كَمَا
فِي (الْأَخْتِيَارِ).

مُطلَبُ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ

(وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْإِمَامَةِ لِلرِّجَالِ الْأَصْحَاءِ سِتَّةُ أَشْيَاءٍ: الْإِسْلَامُ) وَهُوَ شُرُوطُ لِصِحَّةِ كُلِّ
عِبَادَةٍ فَلَا يَصْحُ الْاقْتِداءُ بِكَافِرٍ سَوَاءً عِلْمَ بِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، كَمَنْ يَقُولُ بَعْدَ الْبَعْثَ أَوْ يَنْكِرُ خَلَافَةَ
الصَّدِيقِ أَوْ صَاحِبِهِ أَوْ يَسْبُ الشِّيَخِينَ أَوْ يَنْكِرُ الْإِسْرَاءَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَوْ يَنْكِرُ
الشَّفَاعةَ [أَوْ الرَّؤْيَا]^[۱] أَوْ عِذَابَ الْقَبْرِ أَوْ وُجُودَ الْكَرَامِ الْكَاتِبِينَ، فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ لِرَمَهِ إِعَادَةُ مَا
صَلَاهُ خَلْفَهُ وَإِذَا أَمْهُمْ زَمَانًا ثُمَّ قَالُوا: إِنَّهُ كَافِرٌ وَمَعْ نِجَاسَةِ مَانِعَةٍ أَوْ بِلَا طَهَارَةٍ لَيْسَ عَلَيْهِمْ
إِعَادَةٌ لِأَنَّ خَبْرَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الدِّيَانَاتِ لِفَسْقِهِ بِاعْتِرَافِهِ بِخَلَافِ مَا إِذَا صَلَى فَتَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ صَلَاتِهِ
بِنِجَاسَةِ أَوْ بِلَا طَهَارَةٍ فَإِنَّهُ قَدْ يَغْفِلُ عَنْ ذَلِكَ فَيُفِيظُ [١٣٩] الطَّهَارَةَ فَافْتَرَقَ حَالُهُ عَنْ حَالِ
الْمَاجِنِ الَّذِي لَا يَبْلِي بِمَا يَصْنَعُ فَإِذَا قَالَهُ عَلَى وَجْهِ التَّورُعِ وَالْأَحْيَاطِ كَانَ مَقْبُولاً فَلَزِمَ الْإِعَادَةُ.

(وَالثَّانِي الْبُلوغُ) لَمَّا رُوِيَ عَنْ أَبْنَى مُسْعُودَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَوْمَ الْغَلَامُ الَّذِي لَا يَجِبُ
عَلَيْهِ الْحَدُودُ»^(۱) وَعَنْ أَبْنَى عَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يَوْمَ الْغَلَامُ حَتَّى يَحْتَلِمُ»^(۲) وَإِنَّمَا قَالَهُ
بَعْدَمَا عَلِمَ مِنَ النَّبِيِّ [١٠٩] فَلَا يَصْحُ الْاقْتِداءُ بِالصَّبِيِّ فِي فَرْضِ وَنَفْلٍ. أَمَّا الْفَرْضُ
فَلَأَنَّهُ مَتَنَفِّلٌ وَلَا يَبْنِي الْقَوْيَ عَلَى الْمُضَعِّفِ، وَأَمَّا النَّفْلُ: فَلَأَنَّ نَفْلَ الْبَالِغِ مَضْمُونُ الْإِفْسَادِ
بِخَلَافِ نَفْلِ الصَّبِيِّ لِعدَمِ إِلَزَامِهِ بِهِ فَلَا يَصْحُ الْاقْتِداءُ بِهِ فِي جَمِيعِ الصلواتِ عَلَى الْمُخْتَارِ. قَالَ

= أَمَامٌ (٦٦٢٠) وَقَالَ: لَمْ يَرُوهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ إِلَّا مُسْلِمَةُ بْنِ عَلِيٍّ تَنَرَّدَ بِهِ أَبُو نُوبَةُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبْنَى عَدِيٍّ فِي
الْكَاملِ (٦/٣١٥)، وَفِي سُنَّتِهِ مُسْلِمَةُ بْنِ عَلِيٍّ الْخَشْنِيُّ مُتَرَوِّكٌ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ.

(۱) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقَ فِي مَصْنَفِهِ (٣٩٨/٢).

(۲) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَاقَ فِي مَصْنَفِهِ (٣٨٤٧) (٣٩٨/٢).

(۱) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ زِيَادَةً فِي مَ وَلَا مِنْ وَهُوَ الصَّرَابُ.

والعقل، والذُّكُورَةُ، والقراءَةُ، والسلامَةُ مِنَ الأَعْذَارِ كَالرُّعَايَةِ وَالْفَأْفَافِ وَالْتَّمَتَّمَةِ وَاللُّثْغَةِ

عليه السلام: «الإمام ضامن»^(١) والصبي لا يصلح لضمان حبة. فكيف يصح منه ضمان هذه العبادة العظيمة، وقيل: يصح الاقتداء به في التراويح والسنن المطلقة.

(و) الثالث (العقل): فلا يصح إماماً المعتهو والمجنون لعدم أهليته بانعدام عقله وهو شرط لصحة التصرفات والالتزام، وكذا لا تصح صلاة السكران فلا يصح الاقتداء به.

(و) الرابع (الذكورة): فلا يصح اقتداء الرجل بالمرأة لقوله تعالى: «أَخْرُوهُنَّ مِنْ حِيثِ أَخْرُوهُنَّ اللَّهُ»^(٢) يعني: في صلاة الجماعة، وهو نهي عن الصلاة خلفها وإلى جانبها والخشى كالمرأة للرجل والخشى مثله لاحتمال أنوثته وذكورة المقتدي.

(و) الخامس (القراءة): أي: حفظ ما تصح به الصلاة على الخلاف وهو آية عند الإمام أو ثلات آيات عندهما كما تقدم، فلا يصح اقتداء القارئ بالأمي لقدرته على ركن القراءة وعجز الأمي عنه.

(و) السادس (السلامة من الأعذار): لأن المعنور إنما صحت صلاته لضرورة عذرها فلا يصح اقتداء غيره به فإذا كان به عذر من الأحداث (كالرعاف) الدائم، والجرح الذي لا يرقا، وإنفلات الربيع، والاستحاضة، لا تصح إمامته إلا لمثله، فإن اختلف العذر لا يصح أن يكون من به سلس بول إماماً لمن به إنفلات ريح لزيادة الخيت على الحدث [ولا من] به إنفلات ريح وجراح لا يرقا لمن به سلس بول لأن الإمام صاحب عذرين. وأما المفتضد [١٦٠/١]: فإن كان جرحه لا يخرج منه دم فتصح إمامته للأصحاء فكما يشترط السلامة من الرعاف ونحوه يشترط سلامة نطقه وهي من نحو (الفأفة) الفأفة: هو الذي لا يقدر على إخراج الكلمة إلا بتكرير الفاء. (والتتممة) التتمام هو: الذي لا يقدر على إخراج الكلمة إلا بعد أن يديرها [١٣٩/٢] في صدره كثيراً وكذلك كل من لا يقدر على إخراج حرف من الحروف إلا بمثل ذلك.

(واللثغ) بالثاء المثلثة والتحريك وهو: اللثغة - بضم اللام وسكون الثاء - تحرك اللسان من السين إلى الثاء ومن الراء إلى الغين أو إلى اللام أو إلى الياء أو من حرف إلى حرف والمحظى للفتوى في صلاته أنه إن كان يجتهد آناء الليل وأطراف النهار في التصحيف ولا يقدر عليه فصلاته جائزة، فما دام في طلب التصحيف ولا يطاوعه لسانه فصلاته صحيحة كسائر الشروط إذا عجز عنها، وأما إذا ترك التصحيف والجهد فصلاته فاسدة، وإنما يجوز لعجزه عن الإصلاح فصارت تلك الألفاظ لغته ولسانه فكانه قرأ القرآن بلغته فيصير بمنزلة الأمي في حق

(١) تقدم تخرجه.

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٣٦/٢)، وقال: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه.

وَفَقْد شَرْط كَطْهَارَة وَسُنْتِ عَوْزَةٍ.

شروط صحة الاقتداء:

وَشُرُوطُ صِحَّة الاقتداء أَربَعة عَشَر شَيْئاً: زَيْنُ الْمُقْتَدِينَ الْمُتَابَعَة مُقَارَنَة لِتَحْرِيمَتِهِ، وَنِيَّةُ الرَّجُلِ الْإِمَامَة شَرْطٌ لِصِحَّةِ اقْتِدَاء النِّسَاء بِهِ، وَتَقْدُمُ الْإِمَامِ بِعَقِيقَةِ عَنِ الْمَأْمُومِ، وَالْأَيْنَى حَالاً مِنَ الْمَأْمُومِ،

تصحيح الحروف التي عجز عنها فلا يجوز الاقتداء به، وإنما تجوز صلاته مع قراءة تلك الحروف إذا لم يقدر على ما تجوز به الصلاة مما ليس فيه تلك الحروف لأن جوازها مع تلك الحروف ضروري فينعدم بانعدام الضرورة بقدرته على ما ليست فيه بما تجوز به الصلاة، هذا هو الذي عليه الاعتماد، فلذا شرطنا السلامة مما ذكرناه.

(و) السلامة من (فقد شرطها كطهارة) من خبث، فإن الذي به نجاسة مانعة إنما صحت صلاته لعجزه فلا يصح إمامته للطاهر منها.

فصل

(و) كذا حكم (ستر العورة) لأن فوات شرط الستر في هذا العاري ضروري فلا تصح إمامته بمستور العورة (وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئاً) تقريباً لا حسراً حقيقياً. فيشترط (نية المقتدي المتتابعة مقارنة لتحريميه) إما مقارنة حقيقة أو [١٦١ بـ] حكمية بأن لا يفصل أجنبي بينهما كما تقدم فينوي الصلاة والمتتابعة أيضاً فإن نوى الشروع في صلاة الإمام أو الاقتداء به في صلاته يجزئه ولو نوى الاقتداء به لا غير الأصح أنه يجزئه كما تقدم^(١).

(ونية الرجل الإمامة شرط لصحة اقتداء النساء به) لما يلزم من الفساد بالمحاذاة لما يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل فإنه لا يلزمه باقتدائـه حـكم في حقـه، فلا يـشـرـطـ أنـ يـنـوـيـ إـمامـتـهـ فـلا تصـيرـ المـرـأـةـ دـاخـلـةـ فـيـ صـلـاـةـ إـلـاـمـاـنـ حـتـىـ يـنـوـيـ إـمامـتـهـ،ـ وأـكـثـرـ الـمـشـاـيخـ عـلـىـ أـنـ نـيـةـ إـمامـتـهـ شـرـطـ فـيـ الـجـمـعـةـ وـالـعـيـدـيـنـ أـيـضـاـ لـصـحـةـ اـقـتـادـهـ الـمـرـأـةـ كـمـاـ فـيـ «ـالـخـبـازـيـةـ»ـ وـ«ـالـمـعـيـطـ»ـ.

(وتقدم الإمام بعقه عن) عقب المأمور شرط لصحة اقتدائـهـ حتىـ لوـ كانـ عـقـبـ المـقـتـدـيـ غيرـ متـقدـمـ عـلـىـ عـقـبـ الـإـلـاـمـ لـكـنـ قـدـمـهـ أـطـلـولـ فـيـكـونـ أـصـابـعـ قـدـامـ أـصـابـعـ إـمامـهـ [١٤٠ هـ] تـجـوزـ كماـ لـوـ كـانـ الـمـقـتـدـيـ أـطـلـولـ مـنـ إـمامـهـ فـيـسـجـدـ أـمـامـهـ وـيـشـرـطـ لـصـحـةـ الـاقـتـادـهـ (وـأـنـ لـاـ يـكـونـ)ـ إـلـاـمـ (أـذـنـ حـالـاـ مـنـ الـمـأـمـومـ)ـ كـأـنـ يـكـونـ مـتـفـلـاـ وـالـمـقـتـدـيـ مـفـتـرـضاـ أـوـ مـعـذـرـاـ وـالـمـقـتـدـيـ خـالـيـاـ عـنـهـ.

(١) انظر صفحة (٢٢٨).

وَأَلَا يَكُونَ الْإِمَامُ مُصْلِيًّا فَرْضًا غَيْرَ فَرْضِهِ، وَأَلَا يَكُونَ مُقِيمًا لِمُسَافِرٍ بَعْدَ الْوَقْتِ فِي رُبَاعِيَّةِ
وَلَا مَسْبُوقًا، وَأَلَا يَفْصِلَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ صَفًّا مِنَ النِّسَاءِ، وَأَلَا يَفْصِلَ نَهْرًا يَمْرُ فِيهِ
الزُّورَقَ، وَلَا طَرِيقًا تَمُرُ فِيهِ الْعَجَلَةَ،

(و) يشترط (أن لا يكون الإمام مصلياً فرضاً غير فرضه) أي: المأمور كظاهر وعصر وكظهرين من يومين لأن المقتدي مشاركاً للإمام فلا بد من الاتحاد، وذلك بأن يمكنه الدخول في صلاته بنيته صلاة الإمام فتكون صلاة الإمام متضمنة لصلاة المقتدي وهو المراد بقوله بنبلة: «الإمام ضامن»^(١) أي: تتضمن صلاته صلاة المقتدي وعلى هذا لا يجوز اقتداء الناذر بالناذر لأن المنذور إنما يجب بالتزامه فلا يظهر الوجوب في حق [عدم]^[١٦١] غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمثابة اقتداء المفترض بالمتغلي إلا إذا نذر عين ما نذر صاحبه، [١٦١] فيصح اقتداء أحدهما بالآخر للاتحاد ولا يصح اقتداء الناذر بالحالف لأن المنذورة أقوى من المحلوف على فعلها وقلبه يصح كالحالف بالحالف ومصلي ركعتي الطواف بمثله كالمتغلي بمثله كذا في قاضي خان وخلافه في «الخلاصة» جعل ركعتي الطواف كالمنذورة مع المنذورة لا تصح خلف مثلاها (و) يشترط (أن لا يكون) الإمام (مقيماً لمسافر بعد الوقت في رباعية) لأن فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت لانقضائه السبب كما لا يتغير بنية الإقامة بعده فكان اقتداء مفترض بمتنقل في حق القعدة أو القراءة أو التحريرمة (و) يشترط (أن لا يكون) الإمام (مسبوقاً) فلا يصح الاقتداء بالمسبوق إذا قام لقضاء ما سبق به لشبهة اقتدائـه حال تحريمهـه ولزوم القراءة عليه لشبهة الانفراد (و) يشترط لصحة الاقتداء (أن لا يفصل بين الإمام والمأمور صفات النساء) لما روـي عن عمر موقـوناً ومرفوـعاً للنبي صلوات الله عليه أنه قال: «من كان بيـنه وبين الإمام نهر أو طـريق أو صـف [من]^[١١] النساء فلا صـلاة له»^(٢) كما في «البدائع» فإنـ كان ثـلـاثـاً فـسـدـتـ صـلاـةـ ثـلـاثـةـ خـلـفـهـنـ منـ كلـ صـفـ إلىـ آخرـ الصـفـوـفـ وـعـلـيـهـ الفتـوىـ، وجـازـ اـقـتـادـ الـبـاقـيـ وـقـيـلـ: الـثـلـاثـ صـفـ مـانـعـ منـ صـحةـ الـاقـتـادـ لـمـنـ خـلـفـ صـفـهـنـ جـمـيـعـاـ، وإنـ كـانـتـ ثـتـيـنـ فـسـدـتـ صـلاـةـ ثـلـاثـنـ خـلـفـهـمـاـ فقطـ، وإنـ كانتـ وـاحـدةـ فيـ الصـفـ مـحـاذـيـةـ فـسـدـتـ صـلاـةـ مـنـ حـادـثـهـ عنـ يـمـينـهاـ وـيـسـارـهاـ وـآخـرـ خـلـفـهـاـ.

(و) يشترط (أن لا يفصل) بينهما (نهر يمر فيه الزورق) في الصحيح، والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق تمر فيه العجلة) وليس [١٤٠ بـ] فيها صفوف متصلة لأن غاية البعد

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥/٢).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من م وهو الصراب.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م من.

وَلَا حَائِطٌ يُشَبِّهُ مَعْهُ الْعِلْمُ بِأَنْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ، فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهْ، لِسَمَاعِ، أَوْ رُؤْيَا، صَحَّ الْاقْتِدَاءُ فِي الصَّحِيفَةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ رَاكِبًا وَالْمُقْتَدِيُّ رَاجِلًا، أَوْ رَاكِبًا غَيْرَ ذَائِبَةِ إِمَامِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي سَفِينَةِ وَالْإِمَامُ فِي أُخْرَى غَيْرِ مُقْتَرِنَةِ بِهَا،

مانع من صحة الاقتداء فجعل الحد الفاصل بين البعد والقرب ما ذكر وقيل: ما يجتازه الرجل [١٦١ بـ] القوي بوثبة، والمانع من الاقتداء في الفلاة فاصل يسع فيه صفين على المفتى به كما في «التجنيس والمزيد» والفاصل في مصلبي العيد لا يمنع وإن كثر واختلف في المتخذ لصلة الجنازة. وفي «النوازل»: جعله كالمسجد، والمسجد وإن كبر لا يمنع الفاصل إلا في الجامع القديم بخوارزم فإن ربعة كان على أربعة آلاف أسطوانة، وجامع القدس الشريف أعني: ما يشتمل على المساجد الثلاثة: الأقصى والصخرة والبيضا، كذا في «البرازية».

(و) يشترط أن (لا) يفصل بينهما (حائط) كبير (يشبه معه العلم بانتقالات الإمام فإن لم يشتبه) العلم بانتقالات الإمام (لسماع أو رؤية) ولو لم يمكن الوصول إليه (صح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما روى أن النبي ﷺ: «كان يصلبي في حجرة عائشة والناس في المسجد يصلون بصلاته»^(١) وعلى هذا الاقتداء في الأماكن المتصلة، فالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح إذا لم يشتبه حال الإمام بسماع أو رؤية ولم يتخلل إلا الجدار كما ذكر شمس الأئمة: رجل صلى على سطح بيته وسطح بيته متصل بالمسجد أنه يجوز لأن سطح بيته إذا كان متصلة بالمسجد لا يكون أشد حالاً من منزل يكون بجانب المسجد وبينه وبين المسجد حائط، ولو صلى في مثل هذا المنزل مقتدياً بيامام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو من المكابر تجوز صلاته كذا في «التجنيس والمزيد».

(و) يشترط (أن لا يكون الإمام راكباً والمقتدى راجلاً) أو بالقلب لاختلاف المكان (أو راكباً) دابة (غير دابة إمامه) لاختلاف المكان، فلو كانوا على دابة واحدة صح الاقتداء لاتحاد المكان وسيأتي حكم الصلاة على الدابة.

(و) يشترط (أن لا يكون) المقتدى (في سفينة والإمام في) [١٦٢] سفينة (آخر غير مقترنة بها) لأنهما كالدابتين، وإذا اقترتنا صلح لاتحاد الحكمي وإذا انفصلتا لم يجز لأن تخلل ما بينهما بمنزلة النهر، وذلك يمنع صحة الاقتداء، ومن وقف على أطلال السفينة واقتدى بالإمام في السفينة صح اقتداوه إلا أن يكون أمام الإمام لأن السفينة كالبيت واقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت صحيح، إذا لم يكن أمام الإمام ولا يخفى عليه حاله كذا (و) الرابع عشر.

(١) أخرجه البيهقي في سننه (٣/١٠٩).

وَأَلَا يَعْلَمُ الْمُقْتَدِيُّ مِنْ حَالٍ إِمَامِهِ مُفْسِدًا فِي زَعْمِ الْمَأْمُومِ كَخُرُوجِ دَمٍ وَقَيْءٍ لَمْ يُعْدْ بَعْدَهُ
وُضُوءًا.

اقتداء الأحسن حالاً بالأقل منه:

وَصَحُّ اقْتِدَاءً مُتَوَضِّعٍ بِمُتَيْمِمٍ، وَغَاسِلٍ بِمَاضِيهِ، وَقَائِمٍ بِقَاعِدٍ

(و) يشترط (أن لا يعلم المقتدي [١٤١] من حال إمامه) المخالف لمذهبه (مفاسداً في زعم المأمور) (خروج دم) سائل (أو قيء) يملأ الفم ويتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) فلو غاب بعدهما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيده الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة، كما لو جهل حاله بالمرة فلم يعلم منه شيئاً، وأما إذا كان يعلم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء سواء علم حاله في خصوص ما يقتدي به فيه أو لا انتهى، وإن علم أنه يحتاط في مواضع الخلاف فإنه يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كما في «المجتبى». وقال في «شرح الدبيري»: لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي انتهى، وأما إذا علم المقتدي من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الإمام كمس المرأة، أو الذكر، والإمام لا يدرى بذلك، فإنه يجوز اقتدائـه به على قول الأكثر. وقال بعضهم: لا يجوز، منهم الهندوانـي لأن الإمام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي تبعـا له، وجه الأول: وهو الأصح أن المقتدي يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كما في «التبين» و «الفتح»، وإنما قيد بقوله: والإمام لا يدرى بذلك ليكون جازماً بالنية لأنه إن علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمتلاعب ولا نية له.

(وصح اقتداء متوضـعـ بمـتـيمـ) عندـهماـ، وـقالـ مـحمدـ: لا يـصـحـ، وـالـخـلـافـ مـبـنيـ عـلـىـ أـنـ
الـخـلـفـيـةـ بـيـنـ الـآـلـتـيـنـ وـهـمـاـ التـرـابـ وـالـمـاءـ أـوـ الطـهـارـتـيـنـ فـعـنـدـهـمـاـ بـيـنـ الـآـلـتـيـنـ وـظـاهـرـ النـصـ يـدـلـ عـلـيـهـ
فـاسـتـوـىـ الطـهـارـتـانـ [١٦٢] وـعـنـدـ مـحـمـدـ بـيـنـ الطـهـارـتـيـنـ وـهـمـاـ التـيـمـ وـالـوـضـوءـ فـيـصـيرـ بـنـاءـ
الـقـوـيـ عـلـىـ الـضـعـيفـ وـهـوـ لـاـ يـجـوزـ وـلـاـ خـلـافـ فـيـ صـحـةـ الـاقـتـادـ بـالـمـتـيمـ فـيـ صـلـاـةـ الـجـنـازـةـ.

(و) صح اقتداء (غاسـلـ بـمـاـسـعـ) عـلـىـ خـفـ أوـ جـبـيرـةـ أـوـ خـرـقـةـ قـرـحةـ لـاـ يـسـيلـ مـنـهـاـ شـيـءـ

(و) صح اقتداء (قائم بقاعد) لأن النبي ﷺ: «صلـىـ الـظـهـرـ يـوـمـ السـبـتـ أـوـ الـأـحـدـ فـيـ مـرـضـ مـوـتـهـ
جـالـسـاـ وـالـنـاسـ خـلـفـهـ قـيـامـاـ وـهـيـ آـخـرـ صـلـاـةـ صـلـاـهـ إـمـامـاـ وـصـلـىـ خـلـفـ أـبـيـ بـكـرـ الرـكـعـةـ الثـانـيـةـ
صـبـعـ يـوـمـ الـاثـنـيـنـ مـأـمـومـاـ ثـمـ أـتـمـ لـفـسـهـ»^(١) ذـكـرـهـ الـبـيـهـقـيـ فـيـ «ـالـمـعـرـفـةـ»^(٢).

(١) آخرـهـ الـبـيـهـقـيـ فـيـ «ـالـمـعـرـفـةـ» (١٤٢/٤).

(٢) هو كتاب معرفة السنن والآثار وهو للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البهقي الشافعـيـ المتوفـيـ
سـنـةـ ثـمـانـيـ وـخـمـسـيـنـ وـأـرـبـعـمـائـةـ لـهـجـرـةـ ١٧٣٩ـ/٢ـ.ـ كـشـفـ الـظـلـونـ.

وِيَأْخُذُبَ، وَمُؤْمِنٌ بِمِثْلِهِ، وَمُتَنَفِّلٌ بِمُفْتَرِضٍ . وَإِنْ ظَهَرَ بُطْلَانًا صَلَاةً إِمامِهِ أَعْادَ . وَيَلْزَمُ
الإِمامَ إِغْلَامَ الْقَوْمِ بِإِعْادَةِ صَلَاتِهِمْ، بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ، فِي الْمُخْتَارِ .

(و) صَحُ الْاقْتَداءُ (بِأَحَدِبِ) لَمْ يَلْغِ حَدِيبَ حَدَ الرَّكُوعَ اتِّفَاقًا عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا
إِذَا بَلَغَ، فِي «الْمُجْتَبِي»: يَجُوزُ عِنْدَهُمَا، وَبِهِ أَخْذُ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ وَفِي «شَرْحِ الْمُنْيَةِ»: هُوَ الْأَصْحَاحُ
بِمِنْزَلَةِ الْاقْتَداءِ بِالْقَاعِدِ لِأَنَّ الْقِيَامَ اسْتُوَاءُ النَّصْفَيْنِ وَقَدْ وَجَدَ اسْتُوَاءُ نَصْفِهِ الْأَسْفَلِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُمَا
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ [١٤١/ب] مُحَمَّدٌ، قَالَ الزَّيْلِعِيُّ: وَفِي «الظَّهِيرَيْةِ»: هُوَ الْأَصْحَاحُ اِنْتَهَى . فَقَدْ
اَخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ اِنْتَهَى .

وَفِي «الذِّخِيرَةِ» وَ«الْخَلاصَةِ»: يَوْمُ الْأَحَدِبِ الْقَائِمِ كَمَا يَوْمُ الْقَاعِدِ الْقَائِمِ اِنْتَهَى . فَقَدْ
أَطْلَقَ الْجُوازَ . وَقَالَ فِي «الْبَزَارِيَّةِ»: قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْلَّيْثِ: لَا يَجُوزُ إِمامَةُ الْأَحَدِبِ . أَمَّا فِي حَقِّ
نَفْسِهِ إِنْ بَلَغَتْ حَدُوبَتِهِ الرَّكُوعَ يَنْخُضُ لِلرَّكُوعِ قَلِيلًا لِيَحْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالرَّكُوعِ اِنْتَهَى .
فَقَدْ أَطْلَقَ عَدْمَ جُوازِ الْاقْتَداءِ بِهِ، وَعَلِمَتْ مَا فِيهِ مِنْ اِخْتَلَافِ التَّصْحِيحِ .

(و) صَحُ الْاقْتَداءُ (مُومُ بِمِثْلِهِ) بِأَنَّ كَانَا قَاعِدِينَ أَوْ مُضْطَجِعِينَ أَوْ الْمَأْمُونُ مُضْطَجِعًا وَالإِمامُ
قَاعِدًا لِقَوْنَةِ حَالِهِ لَا عَكْسَهُ .

(و) صَحُ الْاقْتَداءُ (مُتَنَفِّلٌ بِمُفْتَرِضٍ) لِأَنَّهُ بَنَاءُ الْبُعْدِ عَلَى الْقَوْيِ وَلِلْقِرَاءَةِ وَإِنْ كَانَتْ فَرْضًا
فِي الْآخَرِيْنِ مِنَ النَّفْلِ نَفْلًا فِي الْفَرْضِ لَكِنْ إِنَّمَا تَكُونُ فَرْضًا إِذَا كَانَ مَصْلِيُّ النَّفْلِ مُنْفَرِدًا، أَمَّا
إِذَا كَانَ مَقْتَدِيًّا فَلَا لِأَنَّهَا مَحْظُورَةٌ كَذَا فِي «الْعَنَيْةِ». أَوْ لِأَنَّهُ بِالْاقْتَداءِ [١١٣/١] صَارَ تَبِعًا لِلإِمامِ
فِي الْقِرَاءَةِ وَكَانَتْ نَفْلًا فِي حَقِّهِ كِإِمامٍ (وَإِنْ ظَهَرَ بُطْلَانًا صَلَاةً إِمامَةً) بِفَوَاتِ شَرْطِهِ أَوْ رَكْنِ
(أَعْادَ) لِزُومِهِ يَعْنِي: افْتَرَضَ عَلَيْهِ الْإِبْتِيَانُ بِالْفَرْضِ وَلَيْسَ الْمَرَادُ الْإِعْادَةُ الْجَابِرَةُ لِنَفْصِ فِي الْمُؤْدِي
لِأَنَّ الْاقْتَداءَ بَنَاءُ وَالْبُنْاءُ عَلَى الْمَعْدُومِ مَحَالٌ، وَتَقْدِيمُ مَا إِذَا أَخْبَرَ بِأَنَّهُ صَلَى مَرَةٍ بَغْرِ طَهَارَةٍ،
وَقَدِيدَنَا ظَهُورُ الْبُطْلَانِ بِفَوَاتِ شَرْطِهِ أَوْ رَكْنِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ الْمُفْسِدُ لَا يَعِدُ الْمَقْتَدِيُّ صَلَاةَ
كَمَا لَوْ ارْتَدَ الإِمامُ أَوْ سَعَى إِلَى الْجَمَعَةِ بَعْدَمَا صَلَى الظَّهَرَ بِجَمَاعَةٍ وَسَعَى هُوَ دُونَهُمْ فَسَدَتْ
صَلَاتَهُ فَقَطْ كَمَا فِي «الْعَنَيْةِ» .

وَكَذَا لَوْ عَادَ إِلَى سُجُودِ التَّلَاءِ بَعْدَمَا تَفَرَّقُوا كَمَا سَنْذَكَرَهُ (وَيَلْزَمُ الإِمامُ) إِذَا عَلِمَ بِفَسَادِ
صَلَاةِهِ (إِعْلَامُ الْقَوْمِ بِإِعْادَةِ صَلَاتِهِمْ بِالْقَدْرِ الْمُمْكِنِ) بِكِتَابٍ أَوْ رَسُولٍ أَوْ نَفْسِهِ (فِي الْمُخْتَارِ)
لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا فَسَدَتْ صَلَاةُ الإِمامِ فَسَدَتْ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ»^(١). وَعَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمْ ثُمَّ جَاءَ وَرَأَسَهُ يَقْطَرُ فَأَعْادَ...». كَذَا قَالَهُ الزَّيْلِعِيُّ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي

(١) ذَكْرُهُ الْمُتَقَىُّ الْهَنْدِيُّ فِي كِتَابِ الْعَمَالِ (٢٠٤١٠) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٨٨/١) .

فصل

«فيما يسقط حضور الجماعة»

يَسْقُطُ حُضُورُ الْجَمَاعَةِ بِوَاحِدٍ مِّنْ ثَمَانِيَّةِ عَشَرَ شَيْئًا: مَطْرٌ، وَبَزْدٌ، وَخَوْفٌ، وَظُلْمَةٌ، وَحَبْسٌ، وَعَمَى، وَفَلَجٌ، وَقَطْعٌ بِيَدِ وَرِخْلٍ، وَسَقَامٌ، وَإِقْعَادٌ، وَوَخْلٌ، وَزِمَانٌ، وَشَيْخُوخَةٌ، وَتَكْرَارٌ فِيهِ بِجَمَاعَةِ تَفُوتَهُ،

«مصنفه»: أن علياً رضي الله عنه «صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا»^(١) وأن عمر «صلى بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعد الناس فقال له علي: قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا، قال: فرجعوا إلى قول علي رضي الله عنه»^(٢). قال القاسم^(٣): وقال ابن مسعود: مثل قول علي رضي الله عنهم كذا في «البرهان» وقال في «الدرایة»: ولا يلزم الإمام إذا كانوا قوماً غير معينين وفي خزانة [١٤٢/١] الأكميل لأنه سكت عن خطأ معفو عنه، وعن الوبري: يخبرهم وإن كان مختلفاً فيه ونظيره إذا رأى غيره يتوضأ من ماء نجس أو على ثوبه نجاسته.

فصل: في الأعذار المسقطة لحضور الجماعة

يسقط حضور الجماعة بواحد [١٦٣/٣] من ثمانية عشر شيئاً، منها:

(مطر وبرد) شديد (وخوف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصحيح (وحبس) معسر أو مظلوم (وعمى) وفلج وقطع كيد ورجل من خلاف وستقام وإقعاد و (وحل) ولو بعد انقطاع المطر، عن أبي يوسف: سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين وردغة، فقال: لا أحب تركها، وقال محمد في الموطا: الحديث رخصة، يعني: قوله عليه السلام «إذا ابتلت النعال»^[١] فالصلة في الرجال»^(٤) كذا في «شرح المنية» وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه (بجماعة تفوتة) في الفتاري يعذر بتكرار الفقه ومطالعة كتبه بخلاف تكرار اللغة وال نحو وفي «القنية»: يشتغل بتكرار الفقه ليلاً ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا يعذر ولا تقبل شهادته كذا في «الجواهر»، ووفق بين

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٦٦١)، والدارقطني (١/٣٦٤)، والزيلعي (٢/٢٦٠).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٦٦٢)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢/٦٠).

(٣) القاسم: هو الإمام القاسم بن محمد ابن خليفة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ توفي سنة (١٠٧هـ). هـ سير أعلام النبلاء (٥/٥٣).

(٤) أخرجه ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/٣١).

وَحُضُور طَعام تَنْوِه نَفْسُه، وَإِرَادَة سَفَر، وَقِيَامَه بِمَرِيض، وَشَدَّه رَيْح لَيْلًا لَا نَهَارًا. فَإِذَا
انْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ لِعَذْرٍ مِنْ أَعْذَارِهَا الْمُبِيَحَةِ لِلتَّخَلُّفِ، يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا.

فصل

«في الأحق بالإمامية، وترتيب الصفواف»

الأحق بالإمامية:

إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ صَاحِبٌ مَنْزِلٍ، وَلَا وَظِيفَةٌ، وَلَا ذُو سُلْطَانٍ، فَالْأَعْلَمُ أَحَقُّ
بِالْإِمَامَةِ،

الجوابين في «شرح الديري» بأن: المواطن على ترك الجماعة تهاوناً لا يعذر، والفقير الذي لا يواطِب على الترك معدور انتهئ. (وحضور طعام تنوجه نفسه) سواء كان عشاء أو غيره ليشغل باله كمدافعة أحد الأخرين أو الريح كما سندكره (إرادة سفر) بأن كان وقت التهيز، واشغال البال بمصالحة (وقيامه بمربيض) يحصل له بغية المشقة والوحشة (وشدة ريح ليلاً لا نهاراً) للخرج (وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعتدارها المبيحة للتخلص) وكانت نيته حضورها لو لا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات وكل أمرىء ما نوى»^(١).

فصل في بيان الأحق بالإمامية وفي بيان ترتيب الصفواف.

إذا اجتمع قوم و (لم يكن بين الحاضرين) أي: ليس فيهم (صاحب منزل) اجتمعوا فيه ولا صاحب وظيفة وهو الإمام الراتب إذا اجتمعوا في مسجد، ولا ذو سلطان كأمير ووالـ وقاض (فالأعلم) بأحكام الصلاة إذا كان يحفظ من القرآن ما يقوم به ستة القراءة وواجبها وفرضها ويتجنب الفواحش الظاهرة وإن كان غير متبحر في بقية العلوم (أحق بالإمامية) وأولى من المتبحر في البقية كما في «شرح الإرشاد والزاد»، وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الأمير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجرًا يقدم على المالك، وكذلك يقدم القاضي على إمام المسجد لقوله عليه السلام: «يَوْمَ الْقُومَ أَقْدَمُهُمْ [١٤٢] هَجْرَةٌ فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءٌ فَأَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْفَقْهِ سَوَاءٌ فَأَفْرُؤُهُمْ لِلْقُرْآنِ وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ»^(٢) الحديث رواه الحاكم. ولقوله عليه السلام: «لِيَوْمِ الْقُومِ أَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءٌ فَأَفْرُؤُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ

(١) تقدم تخرجه.

(٢) هو جزء من حديث «يَوْمَ الْقُومِ أَفْرُؤُهُمْ» وقد تقدم.

ثُمَّ الْأَقْرَأُ، ثُمَّ الْأَوْرَعُ، ثُمَّ الْأَسْنَ، ثُمَّ الْأَخْسَنُ خُلْقًا، ثُمَّ الْأَخْسَنُ وَجْهًا، ثُمَّ الْأَشْرَفُ

تعالى^(١) ولقوله ﷺ: «مروا أبا بكر فليصل»^(٢) لأنَّه كان ثمة من هو أقرأ منه لا أعلم منه لقوله عليه السلام: «أَقْرُؤُكُمْ أَبِي»^(٣).

وقول أبي سعيد: «كان أبو بكر أعلمنا»^(٤) وهذا عندهما، وقدم أبو يوسف الأقرأ للقرآن على الأعلم بالستة والأحكام الشرعية لقوله ﷺ: «يَوْمَ الْقُرْآنِ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابَ اللَّهِ فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءٌ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ إِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءٌ فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، إِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءٌ فَأَقْدَمُهُمْ سَلْمًا» وفي رواية «سنًا» وفي رواية «إِسْلَامًا». ولا يَوْمَ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا يَادِنْهُ»^(٥). رواه الجماعة إلا البخاري واختار جمع من المشايخ قول أبي يوسف واختار صاحب «الهداية» وغيره من أصحاب المتون قولهما وعليه أكثر المشايخ. وهذا لأنَّ مَكَانَ الْإِمَامَةِ مِيرَاثٌ مِّنَ النَّبِيِّ ﷺ فَيُخْتَارُ لَهَا مَنْ يَكُونُ أَشَبَّهُ بِهِ خُلْقًا وَخُلْقًا وَالْقِرَاءَةِ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِرُكْنٍ وَاحِدٍ وَالْعِلْمِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ [١٦٤/٣] لِجَمِيعِ الصَّلَاةِ وَالْخُطُوطِ الْمُفْسِدِ لِلصَّلَاةِ فِي [الْقُرْآنِ]^(٦) لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَإِنَّمَا قَدِمَ الْأَقْرَأُ فِي الْحَدِيثِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِالْأَحْكَامِ. كَمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «حَفْظُ سُورَةِ الْبَقْرَةِ فِي الثَّنْتَيْ عَشْرَ سَنَةً»^(٧) فَالْأَقْرَأُ مِنْهُمْ يَكُونُ أَعْلَمُهُمْ. فَمَا فِي زَمَانِنَا فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ مَا هُوَ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَا حَظَ لَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ فَالْأَعْلَمُ بِالسَّنَةِ أُولَئِي، (ثُمَّ) إِذَا تَساوَوْا فِي الْعِلْمِ يَقْدِمُ (الْأَقْرَأُ). أَيْ: الْأَعْلَمُ بِالْأَحْكَامِ الْقِرَاءَةَ كَمَعْرِفَةِ النُّطُقِ بِالْحُرُوفِ وَالْوُقْفِ وَالْابْدَاءِ وَالتَّرْتِيلِ لَا مَجْرُدُ كُثْرَةِ حَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ (ثُمَّ) إِذَا تَساوَوْا فِي الْعِلْمِ وَالْقِرَاءَةِ يَقْدِمُ (الْأَوْرَعُ)، الْوَرَعُ: اجْتِنَابُ الشَّبَهَاتِ، فَهَذَا أَرْقَى مِنَ التَّقْوَى لِأَنَّهَا اجْتِنَابُ الْمُحْرَماتِ لِأَنَّ الْهَجْرَةَ لِمَا انْتَسَخَتْ بَعْدَ الْفَتْحِ قَامَ الْوَرَعُ مَقَامَهَا لِقوله ﷺ: «الْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»^(٨). وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ سَرَكُمْ أَنْ تَقْبِلُ صَلَاتَكُمْ فَلَيُؤْمِنُكُمْ عَلَمَاؤُكُمْ فَإِنْهُمْ وَفَدُوكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رِبِّكُمْ»^(٩) رواه الطبراني. وفي رواية

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب: المريض أن يشهد الجمعة (٦٤)، وابن ماجه في الإقامة، باب: ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه (٢٢٢)، والبيهقي في السنن (٣/٨١)، وابن حبان في صحيحه (٢١٢٠).

(٢) أخرجه المتنقي الهندي في كنز العمال (٣٦٧٥٣).

(٣) ذكره العبار كفوري في تحفة الأحوذى (١٠/٢٠٥).

(٤) تقدم تخریجه.

(٥) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: من أحق بالإمامنة (٦٧٣).

(٦) ذكره القرطبي في تفسيره (١/١٥٢).

(٧) أخرجه أحسد في مسنده (٢/٢٠٥).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٢٢٢)، والبيهقي في مجمع الزوائد (٦٤/٢)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢٦/٢).

(٩) العبارة في م القراءة بدل القرآن.

نَسْبًا، ثُمَّ الْأَخْسَنْ صَوْتًا، ثُمَّ الْأَنْظَفُ ثُوبًا. فَإِنْ أَسْتَوْرَا يُقْرِعُ، أَوْ الْخِيَارُ لِلنَّقْوَمِ. فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَالْعِبْرَةُ بِمَا اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ، وَإِنْ قَدَمُوا غَيْرَ الْأُولَى، فَقَدْ أَسَأُوا.

الحاكم: «فليؤمكم خياركم» وسكت عنه الوفد، مصدر وفد يفد [وفدا^[1]] ووفادة والوفود دنو القوم يفدون إلى الملوك بالحاجة والرسالة [١٤٣/١] (ثم) إذا تساوا فيما تقدم (الأحسن) لقوله عليه السلام: «وليؤمكم أكبركم»^(١) رواه مسلم ولأن أكبرهما سناً أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر، (ثم) إن تساوا يقدم (الأحسن خلقاً) بضم الخاء واللام أي: إلفة بين الناس. (ثم) إن تساوا يقدم (الأحسن وجهها) أي: أصبحهم لأن حسن الصورة يدل على حسن السريرة، وصباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة فلا حاجة إلى ما تكلف فيه. فقيل: المراد به من كثرة صلاته بالليل لما روى ابن ماجه: «من كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالنهاز»^(٢) لأن جميع المحدثين لا يثبتونه ولا شك أن زيادة حسن الخلق والوجه مما يزيد الناس [١٦٥/١] به رغبة. (ثم الأشرف نسباً)، لتعظيمه واحترامه، (ثم الأحسن صوتاً) للرغبة في سماعه والخصوص عنده (ثم الأنطف ثوباً) لبعده عن الدنس وللرغبة فيه وكل من كان أكمل فهو مقدم حتى قيل: أحسنهم زوجة مقدم على غيره لشدة عفته، ولو قيل: أشدتهم حباً لزوجته لكان أوجه في زيادة الفقه، فإن استروا فأكثراهم رأساً وأصغرهم عضواً فإن استروا فأكثراهم مالاً أولى حتى [١١]^[1] ينظر إلى مال الناس، فإن استروا فأكثراهم جاهماً، واختلف في المسافر مع المقيم قيل: مما سواء، وقيل: المقيم أولى. (فإن استروا يقرع) بينهم فمن خرجت له القرعة قدم أو (ال الخيار إلى القوم) فإن اختلفوا فالعبرة بما اختاره الأكثر، وإن قدموا غير الأولى فقد أساءوا ولكن لا يأثمون كذا في «التجنيس»، وفيه: لو أُمّ قوماً وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه: إن كانت الكراهة لفساد فيه أو كانوا أحق بالإمامنة منه يكرهه، هكذا روى الحسن البصري رحمه الله عن أصحاب رسول الله عليه السلام ورضي عنهم، وإن كان هو أحق بالإمامنة منهم ولا فساد فيه ومع هذا

(١) أخرجه البخاري «وليؤمكما أكبركما»، في كتاب الأذان، باب: من قال: ليؤذن في السفر مؤذن واحد (٦٢٨)، ومسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامنة (٦٧٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في الأذان في السفر (٢٠٥)، والنمساني في الأذان، باب: أذان المنفرد في السفر (٦٣٣)، وابن ماجه في الصلاة، باب: من أحق بالإمامنة (٩٧٩)، والمزمي في تحفة الأشراف (١١١٨٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في قيام الليل (١٣٣٣)، وابن عدي في الكامل في ترجمة ثابت ابن موسى (٩٩/٢)، والخطيب في التاريخ (١/٣٤١)، وتمام في فوائده (٣٩٧)، والعقيلي في الضعفاء (١/١٧٦).

(١) العبارة في م وفداً بدل وفداً.
(٢) ما بين معاكسين ساقط من ج.

بيان من تكره إمامتهم:

وَكُرْهَ إِمَامَةُ الْعَبْدِ، وَالْأَغْمَى، وَالْأَغْرَابِيُّ، وَوَلَدِ الزَّنَى، وَالْجَاهِلِ، وَالْفَاسِقِ،

يذكرهونه لا يكره له التقدم لأن الجاهل والفاشق يكره العالم والمصالح، وكذا في «الخلاصة» وغيرها. (وكره إماممة العبد) لغلبة الجهل عليه وندرة التقوى في العبيد حتى إذا كان عالماً تقيناً محترماً لا تكره إمامته، ولكن الحر أولى منه إذا استويا في غير وصف الحرية، (وكره إماممة الأعمى) لعدم اهتدائه إلى القبلة بنفسه، وتعدر صون ثيابه عن النجاست كما ينبغي [١٤٣/٢]

حتى لو لم يوجد ثمة بصير أفضل منه يكون هو أولى لاستخلاف النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة حين خرج إلى تبوك وكان أعمى^(١) (وكره إماممة الأغرابي) وهو: من يسكن البوادي والقرى عرباً كان أو أعجمياً لغلبة الجهل عليه [١٦٥/٢] وندرة التقوى حتى لو كان عالماً متقياً صار كغيره.

وقيل: أهل الكفر أهل القبور، أي: بمنزلة الموتى لا يشاهدون الأمصار ولا يعرفون الأحكام، وقالوا: يستحب تقديم من يسكن المدن من العرب للعلم. وفي «المستصنفي» حكاية: روي أن أعرابياً اقتدى بيامن فقرأ قوله تعالى: «الْأَغْرَابُ أَشَدُ كُفُرًا وَنَفَّاثًا» [التربة: ٩٧] فضربه بالعصا، ثم اقتدى به مرة أخرى فقرأ قوله تعالى: «رَبَّنَا الْأَسْرَابُ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْآخِرِ» [التربة: ٩٩] الآية، فقال: نفعك العصا.

(وكره إماممة ولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلمه فيقلب عليه الجهل، فلذا قيده مع ما تقدم بقوله: (الجاهل) إذ لو كان عالماً تقيناً لا يكره إمامته، لأن الكراهة في حفهم لما ذكرنا من النقائص ولو عدلت فكان الأغرابي أفضل من الحضري والعبد من الحر ولد الزنا من ولد الرشد والأعمى من البصير، فالحكم بالضد كذا في «الاختيار»، (وكره إماممة الفاسق) العالم لأنه لا يهتم لأمر دينه، ولأنه في تقديمه للإمامية تعظيمه. وقد وجوب إهانته شرعاً، وإذا تعدر منه تصلي الجمعة خلفه إذا لم تقم الجمعة إلا في محله وفي غيرها ينتقل إلى مسجد آخر. (كان ابن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهم يصليان خلف الحجاج الجمعة)^(٢) والفاشق هو: الخارج عن الطاعة، والاسم منه الفسق، ويجمع على فساق وفسقة وأصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد، ويقال: فسقت الرطبة إذ خرجت من قشرها، (و) كره كراهة تزييه:

(١) أخرجه أبو داود من حديث أنس بلحظ أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يزم الناس وهو أعمى، كتاب الصلاة، باب: إماممة الأعمى (٥٩٥)، والبيهقي في السنن كتاب الصلاة، باب: إماممة الأعمى (٨٨/٣)، والإمام أحمد في المسند (١٩٢/٣)، وابن الجارود في المتنقى (٣١٠) بعنوانه ولد شاهد يصح به عند ابن حبان في صحيحه من عائشة (٢١٣٤).

(٢) ذكره ابن حجر في التلخيص الحير (٤٣/٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٧/٣).

إمامـة (المـبـدـع) : اسم من ابـداعـ الأمـر إذا ابـداهـ وأـحـدـهـ، والـبـدـعـةـ: كالـرـفـعـةـ من الـاـرـفـاعـ ثمـ غـلـبـ عـلـىـ مـنـ بـهـ هـوـيـ زـيـادـةـ فـيـ الـدـيـنـ أـوـ نـقـصـ مـنـهـ، وـعـرـفـتـ الـبـدـعـةـ بـأـنـهـ مـاـ أـحـدـهـ عـلـىـ خـلـافـ الـحـقـ الـمـتـلـقـيـ عـنـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ مـنـ عـلـمـ أوـ عـمـلـ أوـ حـالـ بـنـوـعـ شـبـهـةـ أـوـ اـسـتـحـسـانـ [١٦٦/١٠١]ـ وـجـعـلـ دـيـنـاـ قـوـيـاـ وـصـرـاطـاـ مـسـتـقـيمـاـ، وـالـمـرـادـ الـمـبـدـعـ الـذـيـ لـاـ تـكـفـرـ بـدـعـتـهـ فـيـاـنـ كـفـرـ بـهـاـ لـاـ تـصـحـ إـمـامـتـهـ كـمـاـ قـدـمـاهـ.

فـيـ الـاقـتـداءـ بـأـهـلـ الـأـهـوـاءـ صـحـيـحـ إـلـاـ الجـهـمـيـةـ^(١)ـ وـالـقـدـرـيـةـ^(٢)ـ وـالـرـوـافـضـ^(٣)ـ الـغـالـيـةـ. وـمـنـ يـقـولـ: بـخـلـقـ الـقـرـآنـ^(٤)ـ وـالـخـطـابـيـةـ^(٥)ـ [١٤٤/١]ـ وـالـمـشـبـهـ^(٦)ـ وـنـحـوـهـمـ، مـمـنـ تـكـفـرـ بـدـعـتـهـ. وـالـحـاـصـلـ: أـنـ مـنـ كـانـ مـنـ أـهـلـ قـبـلتـناـ وـلـمـ يـغـلـ حـتـىـ لـمـ يـحـكـمـ بـكـفـرـهـ تـصـحـ الـصـلـاـةـ خـلـفـهـ وـتـكـرـهـ، فـلـاـ تـجـوزـ خـلـفـ مـنـكـرـ الـشـفـاعـةـ وـالـرـؤـيـةـ وـعـذـابـ الـقـبـرـ وـالـكـرـامـ الـكـاتـبـيـنـ؛ لـأـنـهـ كـافـرـ لـتـواتـرـ هـذـهـ الـأـمـورـ عـنـ الشـارـعـ، وـمـنـ قـالـ: لـاـ يـرـىـ لـعـظـمـتـهـ وـجـلـالـهـ فـهـوـ مـبـدـعـ وـلـاـ خـلـفـ مـنـكـرـ الـمـسـحـ عـلـىـ الـخـفـينـ، وـالـمـشـبـهـ إـذـاـ قـالـ: لـهـ تـعـالـىـ يـدـ وـرـجـلـ كـمـاـ لـلـعـبـادـ فـهـوـ كـافـرـ مـلـعـونـ، وـإـنـ قـالـ: جـسـمـ لـاـ كـالـأـجـسـامـ فـهـوـ مـبـدـعـ، لـأـنـهـ لـيـسـ فـيـ إـلـاـ إـطـلـاقـ لـفـظـ الـجـسـمـ عـلـيـهـ وـهـوـ مـوـهـمـ لـلـنـقـصـ فـرـفـعـهـ بـقـوـلـهـ: لـاـ كـالـأـجـسـامـ فـلـمـ يـقـيـقـ إـلـاـ مـجـرـدـ الـإـطـلـاقـ وـذـلـكـ مـعـصـيـةـ تـتـهـضـ سـبـبـاـ لـلـعـقـابـ لـمـاـ فـيـهـ

(١) **الـجـهـمـيـةـ:** وـهـمـ أـصـحـابـ جـهـمـ بـصـفـوـانـ، الـضـالـ الـمـبـدـعـ، وـمـذـعـبـهـ يـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ التـخلـصـ مـنـ صـفـاتـ اللهـ وـأـنـهـ لـيـسـ لـهـ صـفـاتـ غـيرـ ذـانـهـ، وـيـقـومـ عـلـىـ القـوـلـ بـخـلـقـ الـقـرـآنـ وـإـنـكـارـ رـؤـيـةـ اللـهـ تـعـالـىـ يومـ الـقـيـامـةـ، وـالـقـوـلـ بـفـتـاءـ الـجـنـةـ وـالـنـارـ، وـالـقـوـلـ بـالـإـجـبارـ وـنـفـيـ الـاسـطـاعـاتـ. ١.٢. المـلـلـ وـالـنـحلـ (١/٨٦).

(٢) **الـقـدـرـيـةـ:** فـرـقـةـ تـقـولـ بـنـفـيـ الـقـدـرـ، وـتـنـكـرـ سـبـقـ عـلـمـهـ تـعـالـىـ بـالـأـشـيـاءـ قـبـلـ وـقـرـعـهاـ، وـتـزـعـمـ أـنـ اللـهـ تـعـالـىـ لـمـ يـقـدرـ الـأـمـورـ أـزـلـاـ، وـأـنـ الـأـمـرـ أـنـفـ: أـيـ: يـسـتـأـنـهـ اللـهـ تـعـالـىـ عـلـمـاـ حـالـ وـقـوـعـهـ، وـأـوـلـ مـنـ قـالـ بـالـقـدـرـ بـهـذـهـ الـصـورـةـ: مـعـدـ الـجـهـنـيـ وـغـيـلانـ الدـمـشـقـيـ.

(٣) **الـرـوـافـضـ:** وـهـمـ عـشـرـوـنـ فـرـقـةـ مـنـهـاـ: ثـلـاثـةـ زـيـدـيـةـ، وـفـرـقـانـ كـيـسـانـيـةـ وـخـمـسـ عـشـرـةـ فـرـقـةـ مـنـ الـإـمامـيـةـ ثـمـ اـفـرـقـتـ الـرـافـضـةـ عـلـىـ أـرـبـعـةـ أـصـنـافـ زـيـدـيـةـ وـإـمـامـيـةـ وـكـيـسـانـيـةـ وـغـلـاءـ، وـكـلـ مـنـهـاـ اـفـرـقـتـ فـرـقاـ، وـكـلـ فـرـقـةـ تـكـفـرـ سـائـرـهـاـ، وـسـمـواـ الـرـافـضـةـ لـرـفـضـهـمـ الـاعـتـرـافـ بـأـبـيـ بـكـرـ وـعـمـ، ثـمـ لـرـفـضـهـمـ بـعـدـ ذـلـكـ مـاـ اـتـقـنـ عـلـيـهـ الـإـجـمـاعـ. ١.٢. الـفـصـلـ فيـ الـمـلـلـ وـالـأـهـوـاءـ وـالـنـحلـ (١/١٨٩).

(٤) **الـقـائـلـوـنـ بـخـلـقـ الـقـرـآنـ:** وـهـمـ الـمـعـتـزـلـةـ الـذـيـنـ يـسـمـونـ أـنـفـسـهـمـ بـأـصـحـابـ الـعـدـلـ وـالـتـرـحـيدـ وـالـقـدـرـيـةـ وـالـعـدـلـيـةـ وـالـفـرـقـةـ الـتـيـ تـنـتـيـ لـهـمـ.

(٥) **الـخـطـابـيـةـ:** وـهـمـ أـصـحـابـ أـبـيـ الـخـطـابـ مـحـمـدـ بـنـ أـبـيـ زـيـبـ الـأـسـدـيـ، اـدـعـيـ لـنـفـسـهـ الـإـمامـةـ، وـزـعـمـ أـنـ الـأـئـمـةـ أـنـيـاءـ ثـمـ الـلـهـ. وـقـالـ بـإـلـهـيـةـ جـعـفـرـ بـنـ مـحـمـدـ، وـبـإـلـهـيـةـ آبـاهـ، وـأـنـهـ أـبـنـاءـ اللـهـ وـأـحـبـاؤـهـ، وـأـنـ الـإـلـهـيـةـ نـورـ فـيـ الـنـبـوـةـ، وـالـنـبـوـةـ نـورـ فـيـ الـإـمـامـةـ، وـلـهـ أـفـوـالـ وـأـبـاطـيلـ غـيرـ ذـلـكـ. ١.٢. المـلـلـ وـالـنـحلـ (١/١٧٩).

(٦) **الـمـشـبـهـ:** وـهـمـ صـفـانـ: صـنـفـ شـبـهـوـاـ الـبـارـيـ سـبـحـانـهـ بـذـاتـ غـيرـهـ، وـصـنـفـ: شـبـهـوـاـ صـفـاتـ غـيرـهـ، وـكـلـ صـنـفـ مـنـهـمـ مـفـرـقـوـنـ عـلـىـ أـصـنـافـ شـتـىـ، فـمـنـهـمـ غـلـاءـ الـرـوـافـضـ وـالـيـهـودـ وـالـكـرـامـيـةـ وـجـمـيعـ الـمـجـمـسـةـ وـمـجـمـسـةـ الـحـاتـابـةـ. ١.٢. المـلـلـ وـالـنـحلـ (١/١٠٣).

من الإبهام بخلاف ما لو قاله على التشبيه فإنه كافر، وقيل: يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً، ولا خلف منكر خلافة أبي بكر أو عمر أو عثمان لأنه كافر، ويصبح خلف من يفضل علياً عليهم لأنه مبتدع.

وروى محمد عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز، وال الصحيح أنها تجوز على الحكم الذي ذكرنا مع الكراهة خلف من لا تكره بدعته لقوله عليه السلام: «صَلَوَا خَلْفَ كُلَّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَصَلَوَا عَلَى كُلَّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَجَاهَدُوا مَعَ كُلَّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»^(١) رواه الدارقطني كما في «البرهان»، وإذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محظياً ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلى خلف تقي، قال عليه السلام: «مَنْ صَلَوَ خَلْفَ عَالَمٍ تَقِيًّا فَكَانَمَا صَلَوَ خَلْفَ تَقِيًّا»^(٢) كما في «مجمع الروايات» والحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال.

(و) كره للإمام (تطويل الصلاة) لقول أبي مسعود [١٦٦] الأنصاري رضي الله عنه: جاء رجل إلى النبي عليه السلام فقال: يا رسول الله إني لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان فما رأيت رسول الله عليه السلام في موعدة أشد غضباً من يومئذ فقال: «يا أيها الناس إن منكم متفرين من صلى بالناس فليخفف فإن منهم الكبير والضعف وهذا الحاجة»^(٣) رواه الشیخان وفي لفظ للبخاري: «والمريض». وفي رواية: «إذا صلى وحده فليصل كيف شاء» ول الحديث أنس أنه قال: «ما صليت خلف إمام قط أخف صلاة ولا أتم صلاة من رسول الله عليه السلام»^(٤) وفي «المضمورات»: لا يزيد القراءة المستحبة، ولا يثقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب انتهى. ولكن يراعي حال من معه. كما روی أنه عليه السلام «قرأ بالمعوذتين في الفجر» [١٤٤] فلما فرغ قيل: أوجزت قال: سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتت أمره»^(٥)

(١) أخرجه البيهقي، كتاب الجنائز، باب: الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها (٤/١٩)، والدارقطني، باب: صفة من تجوز الصلاة معه والصلاحة عليه (٢/٥٧)، وبنحوه أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٦١).

(٢) جاء في المقاصد الحسنة للسخاوي برقم (٧٦٤) - وما وقع في الهدایة للحافظ بلطف «من صلى خلف عالم تقي فكانما صلى خلف تقي»، لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقال الشيخ المحدث علي القاري في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: لا أصل له واستشهد الإمام المرغيني في كتابه الهدایة بباب الإمامة (١/٦٩).

(٣) رواه البخاري في العلم بباب الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره (١/١٨٦)، ومسلم في الصلاة، باب: (٣٧) رقم (٤٤٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: من ألم قوماً فليخفف (٩٨٤)، وأحمد في مسنده (٤/١١٨)، والمزي في تحفة الأشراف (٤/١٠٠٠).

(٤) ذكره ابن القيم في حاشيته (٣/٧٩).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عقبة بن عامر في كتاب الصلاة (١/٢٤٠)، وقال: صحيح على شرط الشیخین ولم يخرجاه، وقال الذہبی في التلخیص: على شرطهما والبیهقی في سننه في الصلاة، باب في

وَجَمَاعَةُ الْعِرَاءِ، وَالنِّسَاءِ. فَإِنْ فَعَلْنَ يَقْفُ الإِمَامُ وَسَطَهُنَ كَالْعِرَاءِ.

موقف المأمور:

وَيَقْفُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِ الإِمَامِ،

انتهى. فمع مراعاة حال المؤتم لا يخرج بذلك عن المسنون، (و) كره (جماعة العراء) إذا اقتدوا بواحد منهم لما فيها من اطلاق بعضهم على عورة بعض، (و) كره: جماعة (النساء) بإمام منهن؛ لأن اجتماعهن قل ما يخلو عن فتنه، وفي قيامهن مخالفة حال الإمام وهذا في غير صلاة الجنازة فإنها لا تكره لهن جماعة لفوats الصلاة بانفراد واحدة بها لغيرها. والتغلب بها ممتنع وقال عليه السلام: «بيوتهن خير لهن ولو كن يعلمن»^(١) (إإن فعلن) أي: أردن الصلاة [جماعة]^[١] بوحدة منهن يجب أن (يقف الإمام وسطهن) لما صح أن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما «كانتا تؤم النساء حين كانت جماعتهن مشروعة فتقومان في الصف وسطهن»^(٢)، وأنه أبلغ في الستر فلو تقدمت أثمت وصحت الصلاة وإذا توسطت كان أقل كراهة من التقدم [١٦٧] ولو تأخرت لم يصح الاقتداء عندنا لعدم شرطه وهو تأخر المأمور بعقبه عن عقب الإمام كما قدمناه. والإمام من يوت به أي: يقتدى به ذكرأ كان أو أنثى ، والوسط بالتحريك ما بين طرف الشيء وبالسكون لما يبين بعضه عن بعض كجلس وسط الدار بالسكون. [وقوله]^[٢]: (كالعراء) التشبيه من حبشه القيام في وسط الصف وأفضلية الانفراد لكل من النساء والعراء، وأما العراء: فيصلون بالإيماء قعوداً وهو أفضل للنساء قائمات وكذلك يكره للرجل أن يوم النساء بيته ليس معهن له محروم من نحو: أم وأخت أو زوجة أو جارية ولا يحضرن الجماعات مطلقاً في كل الأوقات والعجوز كالشابة في المنع من حضور الجمع والأعياد وغيرها؛ لأنها ممنوعة عن البروز ولذلك كانت صلاتها في جوف بيتها أفضل من صلاتها في صحن دارها، (ويقف الواحد) إذا لم يكن ثم غيره (عن يمين الإمام) مساوياً له متاخراً بعقبه

=
المعوذتين (٣٩٤/٢)، وأبو داود في السنن في الصلاة، باب: في المعوذتين برقم (١٤٦٢)، والنمسائي في الماجتبى من الافتتاح باب الفضل في قراءة المعوذتين (١٥٨/٢)، وابن خزيمة في صحيحه في الصلاة، باب: قراءة المعوذتين في الصلاة (٥٣٥).

(١) آخرجه البيهقي في سننه بدون لفظ (ولو كن يعلمن).

(٢) آخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠٣/١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٤١/٣) رقم (٥٠٨٦)، والدارقطني (١/٤٠٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٧/٣)، والزيلعبي في نصب الرأبة (٣١/٢).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م جماعة.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ح و الصواب إثباته.

وَالْأَكْثَرُ خَلْفَهُ.

ترتيب صفوف الصلاة:

وَيُصَفُّ الرِّجَالُ،

عن عقبه هكذا السنة لحديث ابن عباس: «أنه قام عن يسار النبي ﷺ فأقامه عن يمينه»^(١)، ويكره: أن يقف عن يساره، لما رويناه ولا يكره أن يقف خلفه في رواية، ويكره في أخرى وهو الصحيح، والصحي في القيام كالبالغ، ولا تكون المرأة إلا خلفه بحيث لا تحاذى شيئاً منه فلو كان معه رجل أيضاً يقيمه عن يمينه والمرأة خلفهما (و) يقف (الأكثر) من واحد (خلفه)، لأنه عليه السلام «تقدمنا عن أنس واليتيم حين صلى بهما»^(٢) وهو دليل الأفضلية [١٤٥] وما ورد من قول ابن مسعود من القيام بينهما فهو دليل الإباحة واليتيم هو أخو أنس من أمه اسمه عمير بن سليم بفتح السين وباللام.

تبنيه: فضل تعمير ميسرة المسجد لما رواه الجلال السيوطي في «الجامع الصغير» قال
بنبيه [١٦٧]: «من عمر ميسرة المسجد كتب الله له كفلين من الأجر»^(٣). (و) إذا اجتمع
الرجال وغيرهم، (يصف الرجال) خلف الإمام لقوله بنبيه: «يليني منكم أولو الأحلام،
والنهي»^(٤) قوله «يليني» أمر للغائب من الولي وهو القريب بكسر اللام وحذف الياءين اللام

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب: إذا لم يتو الإمام أن يوم ثم جاء قوم فأنهم (١٩٩)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب: الدعوة في صلاة الليل وقيامه (٧٦٢)، وأبي داود في الصلاة، باب: الرجلين يؤمّن أحدهما صاحبه (٦١٠)، والبيهقي في الصلاة، باب: ما يستدل به على منع المأمور من الوقوف بين يدي الإمام (٩٩/٣)، والنسائي في الإمامة، باب: موقف الإمام والمأمور صبي (٨٧/٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلي وعمره رجل (٢٣٢)، وابن حبان في صحيحه (٢١٩٦)، والبغوي في شرح السنة (٨٢٦)، والطحاوى في شرح معانى الآثار (١٠٨).

(٢) آخرجه البخاري في الصلاة، باب: الصلاة على الحصير (٣٨٠)، ومسلم في المساجد، باب: جواز الجمعة في النافلة (٦٥٨)، وأبو داود في الصلاة، باب: إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون (٦١٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في الرجل يصلى ومعه الرجال والنساء (٢٣٤)، والنمسائى في الإمامة، باب: إذا كانوا ثلاثة وامرأة (٢/٨٥)، والبيهقى في الصلاة، باب: الرجل يأتى بالرجل ومعه صبي وامرأة (٣/٩٦)، وابن حبان فى صحيحه (٢٢٠٥)، وأحمد فى مسنده (٣/١٣١).

(٣) ذكره الحافظ المناوي في فيض القدير وقال: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، وقال ابن حجر في الفتح: في إسناده مقال. أ. هـ. فيض القدير /٦١٨٢.

(٤) أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن مسعود في كتاب الصلاة، باب: تسوية الصنفوف وإقامتها (٤٣٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء ليلني منكم أولوا الأحلام والنوى (٢٢٨)، وأبو داود في الصلاة، باب: من يستحب أن يلي الإمام في الصف (٦٧٤)، وابن حبان في صحيحه (٢١٨٠)، والبيهقي في الصلاة، باب: الرجال يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء (٩٧/٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥٧٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢٤٣٠).

والنون والأحلام: جمع حلم بضم الحاء واللام، وهو: ما يراه النائم أريد به باللغون مجازاً لأن الحلم سبب البلوغ، والنهي: جمع نهية وهي العقل باعتبار أن العقل يمنع وينهي عن الأشياء الضارة في الدين، وينبغي للإمام أن يأمرهم بذلك ويترافقوا يسدوا الخلل ويسروا بين مناكبهم ويلينوها للداخل بينهم في الصفة لقول البراء بن عازب: كان رسول الله ﷺ يأتينا إذا أقيمت الصلاة فيمسح عواتقنا ويقول: «أقيموا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلط قلوبكم وليلني منكم أولو الأحلام والنهي»^(١). قوله ﷺ: «سووا صفوفكم وفاربوها بينها وحاذوا بالأعناق فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصفة كأنها الخزف»^(٢) أي: كان الشياطين. الخزف بالتحريك غنم سود صغار من غنم الحجاز الواحدة: خزفة. كذا في «الصحاح»، قوله عليه السلام: «أتموا الصفة المقدم ثم الذي يليه بما كان من نقص فليكن في الصف المؤخر»^(٣) رواه أبو داود، ولقول البراء كان النبي ﷺ يأتي ناحية الصفة [فيساوي]^(٤) بين صدور القوم ومناكبهم ويقول: «لا تختلفوا فتختلط قلوبكم إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول»^(٥) رواه ابن خزيمة في صحيحه وقوله ﷺ: «استروا تستوي قلوبكم وتماسوا تراحموا»^(٦) رواه الطبراني وقوله ﷺ: «أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيدي إخوانكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله [١٦٨] الله ومن قطع صفا قطعه الله»^(٧) وقوله ﷺ: «خياركم ألينكم مناكب في الصلاة»^(٨) رواه أبو داود كذا في «البرهان».

(١) أخرجه سلم في صحيحه في الصلاة (٤٣١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٢٤٣)، من حديث إبراهيم بن علقة قال: كنا نصلي مع عمر فيقول: سووا صفوفكم لتلتقي مناكبكم لا يتخللوكم الشيطان كأنها بئات حذف. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد موقوفاً على سيدنا عبد الله بن مسعود بلفظ سووا صفوفكم فإن الشيطان يتخللها كالحذف وقال: رواه الطبراني في الكبير مرفقاً ورجاله ثقات، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٠٤٥).

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف من حديث أنس بن مالك (٦٧١)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب: الصف المؤخر (٩٧)، والبيهقي في سننه كتاب الصلاة، باب: إ تمام الصفوف المقدمة (٣/١٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥٤٦).

(٤) رواه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٥١)، وأبو داود في الصلاة، باب: تسوية الصفوف (٦٦٤).

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد في الصلاة (٢/٩٠)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط (٥١٢١)، من حديث سيدنا علي بن أبي طالب وفيه الحارث وهو ضعيف.

(٦) أخرجه البيهقي من حديث ابن عمر في كتاب الصلاة، باب: إقامة الصفوف وتسويتها (٣/١٠١).

(٧) أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس في كتاب الصلاة، باب: تسوية الصفوف (٦٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١٥٦٦)، والبيهقي في الصلاة، باب: إقامة الصفوف وتسويتها (٣/١٠١)، والهيثمي في مجمع =

(٨) العبارة في م يسوى بذلك يساوي.

تنبيه: أشرنا بما رويناه إلى ما قاله «صاحب البحر»، وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول [١٤٥ بـ] داخل بجنبه في الصف ويظن أن فسحه له رداء، بسبب أنه يتحرك لأجله بل ذلك إعانة له على إدراك الفضيلة وإقامة لسد الفرجات المأمور بها في الصف، والأحاديث [في هذا كثيرة شهيرة انتهى].

وهو يشير إلى رد ما قال في «مجمع الروايات» وفي كتاب «المتجانس»: لو قيل لمصل: تقدم، فتقدّم أو دخل فرجة الصف أحد فتجنّب المصلي توسيعة له فسدت صلاته لأنه امتثل أمر غير الله تعالى في الصلاة، وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقدّم برأيه انتهى. لأنّه تعليّل في مقابلة النص وليس فيه عمل كثير ومجرد الحركة الواحدة كالمرتين لا تفسد به الصلاة، والامتثال إنما هو امتثال لأمر الله تعالى ورسوله. تنبيه: رويانا أن الله وملائكته يصلون على الصف الأول، وقال في «القنية»: القيام في الصف الأول أفضل من الثاني وفي الثاني، أفضل من الثالث، وهكذا روي في الأخبار أن الله تعالى إذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولاً على الإمام ثم تتجاوز عنه إلى من يحاذيه في الصف الأول ثم إلى الميامن ثم إلى الميسار ثم إلى الصف الثاني، وروي عنه عليه السلام أنه قال: «يكتب للذى خلف الإمام بحداته مائة صلاة وللذى في الجانب الأيمن خمسة وسبعين صلاة وللذى في الأيسر خمسون صلاة وللذى في سائر الصنوف خمسة وعشرون صلاة»، وإذا وجد فرجة في الصف الأول دون الثاني فله فرق الثاني لأنه لا حرمة لهم لقصيرهم حيث لم يسدوا الصف الأول ولو كان الصف [١٦٨ بـ] منتظمًا انتظر مجيء آخر فإن حاف فوت الركعة جذب واحداً من الصف إليه إن علم أنه لا يتأدى وهو من أهل العلم، فلو كان في الصحراء ينبغي أن يكبر أولاً ثم يجذبه فلو جذبه أولاً فتأخر ثم يكبر هو، قيل: تفسد صلاة الذي تأخر، والأصح أنها لا تفسد، والقيام وحده في زماننا أولى لغيبة الجهل فربما إذا جذبه يظن أمراً غير ما أراده الجاذب فيفعل ما يبطل صلاته. تنبيه: هذه المسألة تناقض القول بفساد صلاة من تقدّم أو فسح بأمر الداخلي لجنبه وتؤيد ما ذكرنا من عدم صحة القول بفساد الصلاة بامتثال أمره^[١] لأن تأخير المجدوب بقدر ما يقف مع الجاذب أقوى وأكثر فعلاً من مجرد تلiven منكبه وفسحه للداخل بجانبه أو تقدمه خطوة أو خطوتين (ثم) يصف

= الروايد في الصلاة، باب: صفة الصنوف وسد الفرج (٢/٩١)، والبغوري في مصابيح السنة في الصلاة، باب: نسوية الصنوف (٧٨٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٢٤٨٠).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من جـ.

الصبيان، ثم الخنائي، ثم النساء.

فصل

«فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره»

لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد، يُتمه.

(الصبيان) لقول أبي مالك الأشعري أن النبي ﷺ «صلى وقام الرجال يلونه وأقام الصبيان [خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وإن لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال]^[١] (ثم الخنائي): جمع ختني، والمراد به: المشكل احتياطاً في الأمر لأن الختنى المشكل إن كان رجلاً فقيمه خلف الصبيان لا يضره، وإن كان امرأة فهو متاخر.

تبنيه: أطلق المساياخ في صلاة الختنى خلف الإمام ولم أز من شرط لصحة اقتدائنه نية الإمامة كالنساء، وكذلك أطلقوا في اصطفاف الخنائي ولم يشتربوا عدم المحاذاة ولا^[٢] كونه خلف مثله في كثير من المعتبرات، ولعلهم اتكلوا في ذلك على ما هو المشتهر من معاملة الختنى بالأضرر في أحواله وهو مستلزم فساد صلاته بمحاذاته مثله وبتأخره خلف مثله لاحتمال أنوثة ^[٣] المتقدم والمحاذي وعدم صحة صلاته إذا لم ينبو الإمام إمامته كالنساء، والصفوف الممكنة عقلاً في الخنائي ممتنعة شرعاً لعدم صحة القيام خلف مثله، فيشترط أن يكون الخنائي صفاً واحداً بين كل اثنين فرجة أو حائل ليمتنع المحاذاة وهذا مما من الله بالتبني له (ثم) يصف (النساء) لما روينا، وفي مسند الحارث^[٤] كان النبي ﷺ يصفهم في الصلاة فيجعل الرجال قدام الغلمان، والغلمان خلفهم، والنساء خلف الغلمان» وسنذكر مسألة المحاذاة في المفسدات.

فصل: فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره.

(لو سلم الإمام) أو تكلم لأنه في معنى السلام (قبل فراغ المقتدي من) قراءة (التشهد يتمه) لأن التشهد من الواجبات ويسلم بعده، وحرمة الصلاة باقية بعد سلام الإمام وهو ذكر

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٣٦/٢)، وأخرجه بنحوه الطبراني في معجمه الكبير (٣٤١٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الروايد (١٢٩/١).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة من حديث أبي مالك الأشعري وقال: رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢/٣٧).

(١) ما بين معاوقين ساقط من ج.

(٢) ما بين معاوقين ساقط من ج.

ولَوْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ تَسْبِيحِ الْمُقْتَدِيِّ ثَلَاثَةً فِي الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ يَتَابِعُهُ، وَلَوْ زَادَ الْإِمَامُ سَجْدَةً أَوْ قَامَ بَعْدَ الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ سَاهِيًّا، لَا يَتَبَعُهُ الْمُؤْتَمِ، وَإِنْ قَيَّدَهَا سَلْمٌ وَحْدَهُ، وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ سَاهِيًّا، اَنْتَظِرَهُ الْمَأْمُومُ، فَإِنْ سَلَمَ الْمُقْتَدِيُّ قَبْلَ أَنْ يُقْيِدَ إِمَامَهُ الرَّائِدَةَ بِسَجْدَةٍ، فَسَدَ فَرْضُهُ.

منظوم فترك ما بقي يوجب بطلان ما مضى وإن بقي عليه شيء من الدعوات أو الصلاة على النبي ﷺ لأنه لم يبق عليه واجب، ولأنه عند [محمد]^[11] رحمه الله يخرج بسلام الإمام فخروجه بسلام نفسه أولى، وأما إذا أحدث الإمام عمداً ولو بقهقهته [١/١٤٦^[12]] عند السلام لا يقرأ المقتدي التشهد ولم يكن عليه أن يسلم لخروجه عن الصلاة [تبطل]^[13] ببطلان الجزء الذي لاقاه حدث الإمام فلا يعني على ما فسد ولا يضر ذلك في صحة الصلاة لكنها ناقصة بترك السلام فيجب إعادة لها لجبر الخلل، وإذا لم يكن قدر التشهد بطلت بالحدث العمد، ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدي التشهد أتمه وإن لم يتمه جاز، وفي «فتاوی الفضلي» و«التجنیس» يتمه ولا يتبع الإمام وإن خاف فوت الرکوع لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قريبة والرکوع لا يفوته في الحقيقة [٢/١٦٩^[14]] لأنه يدرك فكان خلف الإمام ومعارضته واجب آخر لا يمنع الإتيان بما كان فيه من واجب غيره لإتيانه [به]^[15] بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضه سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب، أشار إليه بقوله: (ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً في الرکوع أو السجود بتابعه) في الصحيح، لأن التسبیحات سنة ومتابعة الإمام فريضة فكان الاشتغال بها أولى وهو مذكور في «شرح الجامع الكبير» في باب صلاة العيدین. ومنهم من قال: يتمها ثلاثة لأن من أهل العلم من قال: لا تجوز الصلاة بأقل من ثلاثة تسبیحات، (ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخيرة ساهياً لا يتبعه المؤتم) لأنه ليس من أصل صلاته فينتظر سلامه ليسلم معه إن تذكر وجلس قبل تقييده الزائدة بسجدة (وإن قيدها) أي: الإمام الزائدة بسجدة (سلم) المقتدي (وحده) ولا ينتظر لخروجه من تلك الصلاة واشتعاله بالنفل، (وإن قام الإمام قبل القعود الأخيرة ساهياً انتظره المأمول) وسبع ليتبنيه إمامه (فإن سلم المقتدي قبل أن يقييد إمامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لأنفراده بركن القعود حال الاقتداء، كما تنسد بتقييد الإمام الزائدة بسجدة لتركه القعود الأخيرة في محله، وهاتان مسألتان مما لا يتبع المؤتم إمامه فيه، والثالث: لو زاد على أقاويل الصحابة في تكبیرات العيد وسمعه من الإمام لا أن سمعه من المقتدي

(1) ما بين معاكستين ساقط من ج.

(2) ما بين معاكستين ساقط من ج.

(3) ما بين معاكستين ساقط من ج.

وَكُرْه سَلَامُ الْمُقْتَدِي بَعْدَ شَهَادَةِ الْإِمَامِ قَبْلَ مَلَأَهُ .

فصل

«في الأذكار الواردة بعد الفرض»

القيام إلى السنة متصلة بالفرض مسنونٌ ،

لجواز الخطأ عليه . والرابع : لو كبر في الجنازة خامسة .

وخمسة أشياء إذا تركها الإمام يتركها المؤتم ويتبع الإمام القنوت إذا [١٤٦ / ب] خاف فوت الرکوع وتکبير الزوائد في العيدین كذلك ، والقعدة الأولى وسجدة التلاوة [١٧٠ / ب] والسله وتسعة أشياء إذا تركها الإمام يأتي بها المقتدي : رفع اليدين للتحريم ، والثانية إن كان الإمام في الفاتحة وإن في السورة لا عند محمد خلافاً للثاني ، وتکبير الرکوع أو السجود والتسبیح فيهما ، والتسمیع ، وقراءة الشهد ، والسلام ، وتکبير التشریق في «البزاریة» وغيرها .

(وکره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام) المستلزم لقنوطه قدر التشهد ، إذ هو [الشرط]^[١] (قبل سلامه) لترك المتابعة وصحت صلاته لعدم بقاء شيء من فروضها حتى لو اعترض المفسد بعده كطلوع الشمس في الفجر ووجدان الماء للمتيمم بطلت صلاة الإمام فقط على القول بأن الخروج بالصنع فرض [عند الإمام]^[٢] وهو الصحيح أو لا تبطل على القول بوجوبه كما سند ذكره إن شاء الله تعالى^(١) .

فصل: في صفة الأذكار الواردة بعد صلاة (الفرض) وفضائلها وغير ذلك
(القيام إلى) صلاة (السنة) التي تعقب الفرض (متصلة بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما بقدر ما يقول: «اللهم أنت السلام» الخ لما قال الكمال عن «شرح الشهيد». وفي «الشافي»: كان عليه السلام إذا سلم يمکث قدر ما يقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك [يعود]^[٣] السلام تبارك يا ذا الجلال والإكرام»^(٢) وكذلك عن البقالي (و) قال الكمال

(١) انظر صفحة (٣٥٦).

(٢) آخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة عن عائشة (٥٩٢)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل إذا سلم (١٥١٢)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: ما يقال بعد التسلیم (٩٢٤)، والترمذی، كتاب الصلاة، باب: ما يقول: إذا سلم من الصلاة (٢٩٨).

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من ح.

(٤) ما بين معکوفتين ساقط من ح.

(٥) ما بين معکوفتين ساقط من ح.

(٦) ما بين معکوفتين ساقط من ح.

وَعَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيِّ : لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْأُورَادِ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالسُّنَّةِ ،

(عن شمس الأيمة الحلوازي): أنه قال: (لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة) وإنما قال: لا بأس لأن المشهور من هذه العبارة استعمالها فيما يكون خلافه أولى فكان معناها أن الأولى أن لا يقرأ الأوراد قبل السنة ولو فعل لا بأس به فلا تسقط السنة بقراءته ذلك حتى إذا صلامها بعد الأوراد تقع سنة مؤداة لا على وجه السنة. انتهى ما قاله الكمال.

وقال في «الاختيار»: كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعا [١٧٠ هـ] بل يشتعل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة. وعن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقعد مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يعود السلام تبارك يا ذا الجلال والإكرام ثم يقوم إلى السنة^(١) انتهى. أي: فينبذ الفصل بهذا، لهذا انتهى.

ولأنه «قام رجل [قد]^(٢) أدرك مع النبي ﷺ التكبيرة الأولى ليشفع فوثب عمر رضي الله عنه فأخذ بمنكبه فهزه ثم قال: إجلس فإنه لم يهلك ^{١٤٧ هـ} [١٤٧ هـ] أهل الكتاب إلا أنه لم يكن لهم بين صلاتهم فصل فرفع النبي ﷺ بصره فقال: «أصحاب الله بك يا ابن الخطاب»^(٣) ثم قال الكلما: فمن ادعى فصل أكثر منه فلينقله ولا يقتضي الأكثر ما ورد من أنه ^ﷺ كان يقول: «دبر كل صلاة لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قادر، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(٤) وقوله ^ﷺ لفقراء المهاجرين: «تسبحون وتکبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين»^(٥) إلى غير ذلك لأنه لا يقتضي وصل هذه الأذكار بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها دبرها. ثم قال الكلما: والحاصل أنه لم يثبت عنه ^ﷺ الفصل بالأذكار التي يواطبه عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثة وثلاثين وغيرها بل ندب هو إليها، والنذر المتحقق أن كلاماً من السنن والأوراد له نسبة إلى الفرائض بالتبعية والذي ثبت عنه ^ﷺ من الأذكار التي تؤخر عنه السنة، ويفصل به بينها وبين

(١) تقدم.

(٢) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٠٣/١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد وموضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفتة (٥٩٣)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب: ما يقول الرجل إذا سلم (١٥٠٥)، والنمساني، كتاب السهر، باب: نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة (٧٠/٣).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب المساجد، موضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة (٥٩٥)، وأبي ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب: ما يقال بعد التسليم (٩٢٧).

(٥) ما بين معمقوتين ساقط من ح [وقد].

ويُستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى يساره لتطوع بعده الفرض ،

الفرض هو ما روی مسلم والترمذی عن عائشة [١/١٧١] كما قدمته.

كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقدر إلا مقدار ما يقول: «اللهم أنت السلام ومنك السلام تبارك يا ذا الجلال والإكرام»^(١) فهذا نص صريح في المراد وما يخالف منه أنه يخالفه لم يقو قوته فوجب اتباع هذا النص.

واعلم أن المذكور في حديث عائشة هذا لا يستلزم سنية ذلك اللفظ بعينه في دبر كل صلاة إذا لم تقل إلا حتى يقول أو إلا أن يقول فيجوز كونه ﷺ كان مرة يقوله [له]^[٢] ومرة يقول غيره مما ذكرنا من قوله: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» الخ.

ومقتضى العبارة حينئذ أن السنة: أن يفصل بين الفرض والسنة بذكر قدر ذلك وذلك يكون تقريباً فقد يزيد قليلاً و [قد]^[٣] ينقص قليلاً وقد يدرج وقد يترسل فاما ما يزيد مثل آية الكرسي ، والعدد في التسبيحات ثلاثة وثلاثين فينبغي استثناء تأخيره عن السنة البة، على أن ثبوت مواظبيه ﷺ لا أعلم بل الثابت عنه ندبه إلى ذلك ، ولا يلزم من ندبه إلى شيء مواظبته عليه وإنما يفرق حينئذ بين السنة والمندوب وعند قول الحلواني حكم آخر لا يعارض [٤/١٤٧] القولين يفيد عدم سقوط السنة بقراءة الأوراد بين الفرض والسنة فقط انتهى.

تنبيه: قال في «البحر»: إذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة نقص ثواب السنة ، ولا تبطل هو الأصح ، ولذا لو أخر السنة بعد الفرض ثم أداها في آخر الوقت لا يكون سنة ، وقيل: يكون سنة . والأفضل في السنن أداؤها في المنزل إلا التراويف ، وقيل: إن الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه وهو الأصح ، ولكن كل ما كان أبعد من الرياء وأجمع للخشوع والأخلاق فهو أفضل كذا في «النهاية».

مطلب فيما يستحب للإمام بعد سلامه

(ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول) إلى يمين القبلة وهو الجانب المقابل (إلى) جهة (يساره) [٤/١٧١] أي: يسار المستقبل ، لأن يمين المقابل جهة يسار المستقبل فتحول إليه (لتطوع بعد الفرض) لأن لليمين فضلاً ، ولا يصلي في مكان الفرض كيلاً يشتبه على من جاء بعد السلام ، والأحسن أيضاً لغير الإمام أن يتنقل عن مكانه ، كما روی عن محمد أنه قال: يستحب للقوم أيضاً أن ينقضوا الصفوف ويتفرقوا ليزول الاشتباه عن الداخل المعain للكل

(١) تقدم.

[٢] ما بين معقوفتين ساقط من م له.

(١) ما بين معقوفتين ساقط من م له.

والبعيد ولاستكشاره من شهوده لما روى أن مكان المصلي يشهد له يوم القيمة كذا في «البدائع».

(و) يستحب (أن يستقبل بعده) أي: بعد التطوع إن كان، وكذا إذا لم يكن تطوع بعد الفرض يستقبل (الناس) بوجهه إن شاء إذا لم يكن في مقابلته مصل لما في «ال الصحيحين» وغيرهما «كان النبي ﷺ إذا صلى قبل علينا بوجهه»^(١) وإن شاء الإمام انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه، كما لو كان استقباله يقع مواجهًا لمصل ولو في صف أبعد منه وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره، وهذا أولى لما في مسلم: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ أحبينا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه»^(٢) وإن شاء ذهب لحوائجه لأنه قد قضى صلاته وقد قال تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠] والأمر للإباحة وكونه في الجمعة لا ينبغي كونه في غيرها بل يتباهي فيه بطريق الدلالة وفي الصلاة التي لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره [للإمام]^(٣) المكت في مكانه قاعداً مستقبلاً القبلة كما في «الخلاصة» لمخالفة فعل النبي ﷺ الذي كان يداوم عليه كما يفيده لفظ كان فيما رويناه عن «ال الصحيحين».

[اعلم: أنه قال في «شرح القدوسي»، «مجمع الروايات»، قال: في حاشية [١٤٨ / ١] «البدريّة»: روى عن أبي حنيفة أنه قال: إذا دعا الإمام بعد الفراغ من صلاته حول وجهه إلى الجمعة، إذا كانت الجمعة عشرة من الرجال دون النساء لا يدعوا إلى القبلة [١٧٢ / ١] لأنه جاء إلينا خبر عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا كانت الجمعة عشرة ترجحت حرمة الجمعة على القبلة وإلا ترجحت حرمة القبلة على الجمعة» انتهى.]

وبهذا يجاب عما قاله «شارح المنية»: اعلم أن الانحراف والاستقبال لا تفضيل فيه بين عدد وعدد ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض شراح المقدمة من أن الجمعة إن كانوا عشرة يلتفت إليهم لترجح [حرمتهم على حرمة القبلة والإلا فلا]^(٤) لترجح حرمة القبلة على الجمعة، قال: هذا الذي ذكره لا أصل له في الفقه وهو: رجل مجھول لا تشبه ألفاظه ألفاظ أهل الفقه، فضلاً عن أن تقليد بما ليس له أصل، والذي رواه موضوع كذب على النبي ﷺ بل حرمة المسلم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم (٨٤٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب يمين الإمام (٧٠٩).

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من ج الإمام.

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من ج الصواب إثباتها.

وَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ثَلَاثَةً، وَيَقْرَءُونَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالْمُعَوذَاتِ وَيُسَبِّحُونَ اللَّهَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثَيْنَ، وَيَخْمَدُونَهُ كَذِلِكَ، وَيُكَبِّرُونَهُ كَذِلِكَ، ثُمَّ يَقُولُونَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

الواحد أرجع من حرمة القبلة، والله الموفق انتهى.

لأنك قد علمت أصله مروياً عن الإمام ووصول الحديث إلى الإمام الأعظم وإذا استقبلهم يستغفرون أي: الإمام والقوم (يستغفرون الله) العظيم (ثلاثة) لقول ثوبان: «كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر الله ثلاثة وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام تبارك يا ذا الجلال والإكرام»^(١) رواه مسلم.

وفي «البible»^(٢) روى أبو يعلى عن البراء قال: «قال رسول الله ﷺ: من استغفر الله [في] دبر كل صلاة (ثلاث مرات) فقال: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، غفرت ذنبه، وإن كان فز من الزحف»^(٣).

وروى عبد الرزاق عن معاذ بن جبل قال: «من قال بعد كل صلاة: أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، كفر الله عنه ذنبه، وإن كان فز من الزحف» (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي ﷺ: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت، ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله»^(٤) رواه البيهقي.

(و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة [بْن عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] / ١٧٢ بن عامر رضي الله عنه: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة»^(٥)، رواه أبو داود والنسائي (ويسبحون الله ثلاثة وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثة وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثة وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، وهذا مستحب لكل مفترض لقوله ﷺ: «من سبّح الله في دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين وحمد الله ثلاثة وثلاثين وكبّر الله ثلاثة وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال: تمام المائة: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غفرت خطایاه وإن كانت مثل

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد وموضع الصلاة، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة (٥٩١).

(٢) البible: للسيوطى تقدم.

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٠ / ١٠).

(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٥٨ / ٢).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: الاستغفار (١٥٢٣)، والترمذى، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في المعرفتين (٢٩٠٣)، والنسائي، كتاب السهو، باب: الأمر بقراءة المعوذات بعد التسليم من الصلاة (٦٨ / ٣).

زبد البحر»^(١) رواه مسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن نفراً من المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا: ذهب أهل الذور [١٤٨/ب] بالدرجات العلوى والنعيم المقيم، يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضل من أموال يحجون بها ويعتمرون ويجاهدون ويتصدقون فقال: ألا أعلمكم شيئاً تذكرون به من سبقكم وتسقطون به من بعديكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم؟ قالوا: بلئي يا رسول الله، قال: تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثة وثلاثين»^(٢) قال أبو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها: تقول: سبحان الله والحمد لله والله أكبر، حتى يكون منهن كلهم ثلاثة وثلاثين» رواه الشيخان كذا في «البيهقي».

وقوله ﷺ: «عقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة: ثلاثة وثلاثون تسبحة، ثلاثة وثلاثون تحميدة، وأربع وثلاثون تكبيرة»^(٣) رواه مسلم (ثم يدعون لأنفسهم وللمسلمين) بالأدعية المأثورة الجامعة لقول أبي أمامة: «قيل: يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر دبر الصلوات المكتوبة»^(٤) رواه الترمذى والنسائى [١١٧٣] «وكان ﷺ يدعو دبر كل صلاة»^(٥) رواه البخارى في «تاریخه الأوسط»، ولقول النبي ﷺ: «إني لأحبك أوصيك يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»^(٦) رواه أبو داود والنسائى (رافعى أيديهم) حذاء الصدر ويطرونه مما يلي الوجه بخشوع وسكون ثم يختتمون بقوله: «سبحان ربك رب العزة عما يصفون» [الصفات: ١٨٠] الآية لقول علي رضي الله عنه: «من أحب أن يكتال بالميكل الأوفى من الأجر يوم القيمة فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: سبحان ربك»^(٧) الآية، انتهى.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب: الذكر بعد الصلاة (٨٤٣)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة (٥٩٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة (٥٩٦) وأخرجه البخاري في الصلاة، باب: الذكر بعد الصلاة (٨٠٧).

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: استحب الذكر بعد الصلاة وبيان صفتة (٥٩٦).

(٤) أخرجه الترمذى في سننه (٣٤٩٩)، والنسائى في سننه (٦/٣٢).

(٥) أخرجه البخاري في تاريخه (٦/٣).

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب: في الاستغفار (١٥٢٢)، والنسائى، كتاب السهو، باب: نوع آخر من الدعاء (٣/٥٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٢٠).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٢٦/٢) من أثر علي رضي الله عنه.

(١) ما بين معاقوتين زيادة في م [في] وهو الصواب.

ثُمَّ يَمْسَحُونَ بِهَا وُجُوهَهُمْ فِي آخِرِهِ.

باب ما يفسد الصلاة

وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ وَسِتُّونَ شَيْئاً: الْكَلِمَةُ وَلَنْ سَهْوَا أَوْ خَطَاً،

وروى الطبراني عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ قال: «من قال دبر كل صلاة: سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ثلاث مرات) فقد اكتال بالكميال الأولى من الأجر»^(١) كذا في «البینوع». (ثم يمسحون بها) أي: بأيديهم (وجوههم في آخره) يعني: عند الفراغ منه لقول ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ولا تدع بظهورهما فإذا فرغت فامسح بها وجهك»^(٢) رواه ابن ماجه. ولقول ابن عمر رضي الله عنهما: كان رسول الله «إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما» وفي رواية «لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه»^(٣) رواه الترمذى.
تنبيه: إذا فرغ من صلاتة إن شاء قرأ ورده جالساً، وإن شاء قرأ قائماً، كذا في «مجمع الروايات»، والله الموفق.

فصل: ما يفسد الصلاة

من العوارض المكتسبة والسماوية والفساد والبطلان في العبادات سيان وفي المعاملات كالبيع مفترقان، وفي «القاموس»: فسد كنصر وعقد [وكرم]^[١] فساداً أو فسوداً، ضد صلح فهو فاسد، وفسيد من فسد ولم يسمع انفسد. انتهى. وحصر المفسد بالعد تقريراً لا تحديدأ، فقال:

(وهو ثمانية ^{١٤٩}/_{١٧٣} [١] وستون شيئاً) منه (الكلمة) تفسد الصلاة وإن لم تكن مفيدة [٢] «كيا» (ولو) نطق بها (سهواً) بطن كونه ليس في الصلاة، (أو) نطق بها (خطأ) كما لو أراد أن يقول: يا أيها الناس، فقال: يا زيد، ولو جهل كونه مفسداً كما لو تعمده لقوله ^ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من الكلام الناس إنما هو» وفي رواية: «إنما هي التسبيع والتکبير وقراءة القرآن»^(٤) وفي لفظ للطبراني في «معجمه»: «إن صلاتنا لا يحل فيها

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٥١٢٤).

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب: رفع اليدين في الدعاء (٣٨٦٦).

(٣) أخرجه الترمذى، كتاب الدعاء، باب: ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء (٣٣٨٦).

(٤) أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم - مطولاً - في كتاب المساجد، باب: تحريم الكلام في الصلاة ^{٥٣٧}، وأبو داود في الصلاة، باب: تشميٰت العاطس في الصلاة (٩٣٠)، والسائباني في السهر، باب: الكلام =

(١) ما بين معکوفین زيادة في م وكرم.

شيءٍ من كلام الناس^(١) وما لا يحل ولا يصلح في الصلاة فمبادرته تفسدّها لقوله عليه السلام: «الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء»^(٢) وشيءٌ نكرة في موضع النفي فتعم فيتنفي الصلاح من جميع الوجوه فتبطل به الصلاة، ولو تكلم نائماً على المختار وأما قوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٣). فالمراد به: رفع الحكم لأن الخطأ والنسيان والإكراه ليس بمرفوع لحصول ذلك مشاهدة.

وحكمه: نوعان: دنيوي وأخروي.

فالدُّنْيوي: الجواز أو الفساد ومتناهما على وجود السبب.

والثاني الآخروي: الشاب أو العقاب ومتناهما على وجود العزيمة.

فصار الحديث مشتركاً وهو لا عموم له وقد أريد حكم الآخرة فانتفى الأجر ولا يصح أن يقال على الكلام: سهواً، لأنَّ دعاء من وجه فاعتباره لا تبطل إذا سلم ناسياً وكلام من وجه فاعتباره تبطل إذا تعمده في غير محله عملاً بالشبهتين، وإنما عفي القليل من العمل لأنَّ أصله لا يمكن الاحتراز عنه لأنَّ في الحي حرّكات ليست من الصلاة طبعاً ففي ما لم يكثُر ويدخل في حد ما يمكن الاحتراز عنه ولهذا يستوي فيه العمد والنسيان وليس الكلام كذلك لأنَّه ليس من طبعه أن يتكلم فلا يعنى ولا يجوز قياسه على الصوم، لأنَّ حالة الصلاة مذكورة لكونها على هيئة مخصوصة تخالف العادة في زمان يسير فلا يكثُر النساء فيها بخلاف الصوم وفي «المحيط»: لو عطش أو تجشأ فحصل منه كلام لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه (و) يفسدّها [١٧٤] (الدُّعَاءُ بِمَا يُشْبِهُ كَلَامَنَا) نحو قوله: اللهم ألبستي ثوب كذا أو زوجني امرأة؛ وأفرده بالذكر وإن دخل بالتكلّم؛ لأنَّ الإمام الشافعي رحمة الله لا يفسدّها بالدعاء بذلك، وذكر في «البحر» عن المرغيناني ضابطاً فقال: الحاصل أنه إذا دعا بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وإن لم يكن في القرآن أو المأثور ولا يستحيل سؤاله [١٤٩] من

= في الصلاة (١٢١٧/١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: من تكلم جاهلاً بتحريم الكلام (٢٤٩/٢)، وأبن حبان في صحيحه (٢٤٧).

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٩٤٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه في العلية، باب: أحاديث الفهتة في الصلاة وعللها (١٧٤/١)، وهو من حديث سيدنا جابر وذكره ابن حجر في التلخيص الكبير (٢٨١/١)، وذكره الزيلعي في نصب الرأي وقال: هو حديث ضعيف فيه أبو شيبة وإبراهيم بن عثمان جد الإمام أبي بكر بن أبي شيبة، وقد صنفه غير واحد. ١. هـ. (٦٦/٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه بلفظ إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه في كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي (٢٠٤٥)، والمزي في تحفة الأشراف (٥٩٠).

العباد تفسد. انتهى.

كقوله: اللهم أطعني أو اقضِ ديني أو ارزقني [فلا أنه]^[١] على الصحيح، وما استحال طلبه من العباد فليس من كلامنا مثل طلب العافية والمغفرة والرزق كقوله: اللهم ارزقني من بقلها وقثائهما وفومها وعدسها وبصلها لا تفسد صلاته ولو قال: اللهم ارزقني ثوماً وبقلأً وقثاءً وعدساً وبصلأً تفسد لما قلنا. (و) يفسد لها (السلام بنية التحية) وإن لم يقل: عليكم (ولو) كان (ساهيًّا) كما لو تعمده في غير محله لا يقصد التحلل ساهيًّا لما قدمناه. (و) يفسد لها (رد السلام ببساطه) ولو سهواً لأنه من كلام الناس (أو) رد السلام (بالمحاجحة) لأنَّ كلام معنى، (و) يفسد لها (العمل الكبير) لا القليل، واختلفوا في الفاصل بينهما على خمسة أقوال: منها: أن لا يشك الناظر إليه أنه ليس في الصلاة، وإن اشتبه على الناظر فهو قليل على الأصح.

والثاني: أن ما يقام باليدين عادة كثير وإن فعله بيد واحدة كالتعيم ولبس القميص وشد السراويل وما يقام بيد واحدة قليل، وإن فعله باليدين كنزع القميص وحل السراويل ولبس القلنسوة وزرعها وزرع اللجام.

والثالث: الحركات الثلاث المتواتيات كثير وما دونه قليل كحك موضع من جسده ثلاثة ورمي ثلاثة أحجار وتنف ثلاثة شعرات فإن كانت على الولاء تفسد وإلا فلا.

والرابع: أن الكثير ما يكون مقصوداً لل فعل والقليل خلافه.

والخامس: أن يفوض إلى رأي [٤/١٧٤ بـ] المبتلى به وهو المصلي فإن استكره كان كثيراً وإن استقله كان قليلاً، قال الزيلعي: وهذا أقرب الأقوال إلى رأي أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

تنبيه: رفع اليدين عند الرکوع والرفع منه لا يفسد الصلاة منصوص عليه في باب صلاة العيدين من «الجامع»، وذكر في «شرح الجامع الصغير» رواية مكحول عن أبي حنيفة أنه يفسد، كما في «الفتاوى الصغرى».

وقال الديري في «شرحه»: روى مكحول النسفي في كتاب سماه «الشعاع»^(١) عن أبي

(١) هو لمكحول بن الفضل النسفي أبو مطيع، فقيه، محدث حافظ، رحال توفي سنة ثمان وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: المؤلّفات في الزهد والأدب - الشعاع في الفقه، ذكر فيه مسألة من أبي حنيفة، أن من رفع يديه عند الرکوع وعند رفع الرأس منه، تفسد صلاته، لأنَّه عمل كثير. أ. هـ. كشف الظنون (١٤٣٠/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/٣٣)، والجواهر المضية (٤٩٩/٣).

(١) العبارة في ج فلا وهو الصواب.

وَتَحْوِيلُ الصَّدْرِ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَأَكْلُ شَيْءٍ مِّنْ خَارِجِ فَمِهِ وَلَزْ قَلْ، وَأَكْلُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِي،
وَهُوَ قَدْرُ الْحَمْصَةِ، وَشُرْبَهُ، وَالتَّخْنُجُ بِلَا عَذْرٍ،

гиниғе: أن من رفع يديه عند الرکوع والرفع منه تفسد صلاته وجعل ذلك عملاً كثيراً حيث أقيم
باليدين ونظر فيه بأن المختار في العمل الكثير ما إن لو رأه شخص من بعيد ظنه ليس في
الصلوة. انتهى، كما قدمناه.

وقال في «شرح منية المصلي»: ويكره أن يرفع يديه عند الرکوع وعند رفع الرأس منه
لأنه فعل زائد ليس من تتمات الصلاة، ولا يفسد الصلاة خلافاً لما روى مكحول عن أبي
حنيفه أنه يفسدها لأن المفسد إنما هو العمل الكثير، وهو: ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة
وهذا الرفع [١٥٠] ليس كذلك ذكره في «الكافي». انتهى.

تبنيه آخر: إذا رضع صبي بنفسه ثديها فنزل اللبن ولو بمصة فسدت صلاتها وصححه في
«الدرائية»: وإن لم ينزل اللبن فلا بد من ثلاث مصات اتفاقاً. وفي «مجمع الروايات» نقل
تصحيح اشتراط الثلاث مع نزول اللبن، فقال: [إذا]^[١] ارتضع ثديها مرة أو مرتين لا تفسد وإذا
زاد تفسد، وفي «النوادر»: ونزل لها لبن وهو الأصح، انتهى. وبهذا يلغز فيقال: شخص
شرب ففسدت صلاة غيره بشريه ولم يكن مقتنياً به ولا متيمماً.

فرع لطيف: لو رفع أحد المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة لا
تفسد صلاته [١٧٥] ولو وضعه على الدابة تفسد كذا في «البحر».

(و) يفسدها (تحويم الصدر عن القبلة) لما فيه من ترك التوجه المفروض إلا إذا ظن
الحدث فانصرف ثم تبين عدمه قبل خروجه من المسجد أو مجاوزة الصفوف في الصحراء
وذهب إلى الطهارة للبناء بسبق الحدث أو للاصطدام بآلاء العدو في صلاة الخوف.

(و) يفسدها: (أكل شيء من خارج فمه ولو قل) كسممة لإمكان الاحتراز عنه (و)
يفسدتها: (أكل ما بين أسنانه) إن كان كثيراً (وهو): أي: الكثير (قدر الحمصة) سواء كان بعمل
قليل أو كثير لإمكان الاحتراز عنه بخلاف أكل القليل بعمل قليل لأنه تبع لريقه ولا يمكن
الاحتراز عنه، وإذا كان بعمل كثير يفسد بوجود العمل الكثير. (و) يفسدها: (شربة) لأنه ينافي
الصلة ولا فرق بين العمد والنسيان لما قدمناه. ولو رفع رأسه إلى السماء فوقع في حلقه برد
أو ثلج أو مطر ووصل إلى جوفه فسد صومه وصلاته لوصول شيء من الخارج إلى جوفه كذا
في «الbizaria». لكن في الصوم يتشرط أن يكون ذاكراً لصومه.

(و) يفسدها (التخنج بلا عذر) بأن لم يكن مدفوعاً إليه وحصل به حروف لأن الكلام ما

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في م إذا.

تلفظ به ولو كان بعدر بأن كان مدفوعاً إليه لا تفسد لعدم إمكان الاحتراز عنه كصاحب السعال والبلاغم وهو أن يقول: «أح» بالفتح والضم، والعذر جاء من قبل صاحب الحق فجعل عفواً وإن لم يظهر به حروف مهجة لا تفسد اتفاقاً ولكن مكروه بغير عذر كما في «البحر». ولو تتحقق لإصلاح صوته وتحسنها لا تفسد صلاته على الصحيح وتفسد عند الفقيه إسماعيل الزاهي^(١)، ولو أخطأ الإمام فتتحقق المقىدي ليهتمي الإمام لا تفسد صلاته، وذكر في «الغاية»: أن التتحقق للإعلام بأنه في الصلاة لا تفسد كما في «التبنيين» كذا أطلقه [١٥٠/ب/٦٧٥] عن قيد ظهور حروف، وقال في «التجنيس»: إن تعمد وسمعت حروفه فسدت صلاته انتهى. فإن حمل ما في الغاية على ما ليس فيه حروف كان وجهاً للتوفيق بينهما وإلا فالمخالفة ظاهرة، والتأكيد سواء أراد نفع التراب وتنقية موضع سجوده أو أراد التضجر فسدت صلاته إن كان مسماً وإلا فلا.

وقال في «الدراءة» عن «المجتبى»: نفع في التراب، فقال: أُف أو تف، فسدت عندهما خلافاً لأبي يوسف، والصحيح إن الخلاف في المخفف وفي المشدد تفسد بالاتفاق انتهى. ولبعضهم لا يشترط في المسماع أن يكون له حروف مهجة وإليه ذهب خواهر زاده. والأئمّة وهو أن يقول: آه - بسكون الهاء مقصورة على وزن دع - توجع العجم. والتأوه هو أن يقول أوه يقال: أوه الرجل تأويهاً وتاؤهاً إذا قال: أوه وهي كلمة توجع، ورجل أواه كثير التاؤه، وفيها لغات كثيرة تمد ولا تمد مع تشديد الواو المفتوحة، وسكون الهاء وكسرها وبلا هاء وسكون الواو وكسر الهاء، وغير ذلك. ويفسدها ارتفاع بكائه وهو أن يحصل به حروف. وقوله من وجع بجسده أو مصيبة بفقد حبيب، أو مال متعلق بالأئمّة وما بعده، فهو قيد راجع للمسائل الأربع في الفساد لأنّه إذا حصل شيء منها لأحدّهما صار كأنه يقول: أنه مريض فاعذروه أو مصاب فعزوه، والدلالة تعمل عمل الصرير إن لم يكن صريح يخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هذا، ولا تفسد بحصول هذه الأشياء للأئمّة وما بعده من ذكر جنة أو نار اتفاقاً لدلالته على زيادة الخشوع والخاشع سمي به الخائف من الواحد القهار، ولا لحم على بدنه فكأنه يابس كأرض خاسعة وفي الحديث: «من أطاع الله باكيًا دخل الجنة ضاحكاً، ومن أذنب ذنباً ضاحكاً دخل النار باكيًا»^(٢). ويفسدها تسميت [١٧٦/١] - بالشين المعجمة أفصح من

(١) إسماعيل الزاهي: هو الشیخ إسماعيل الزاهي وتقديره.

(٢) لم أعنّ عليه.

والتَّأْفِيفُ وَالْأَنْبِيَّةُ وَالثَّاؤُهُ وَأَرْتِفَاعُ بِكَاهِهِ مِنْ وَجْعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ، لَا مِنْ ذِكْرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ، وَتَشْمِيْتُ عَاطِسٍ بِيَرْحَمُكَ اللَّهُ وَجَوَابُ مُسْتَفَهِمٍ عَنْ نِدٍ، بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَبَرُ سُوءٍ بِالْأَسْتِرْجَاعِ وَسَارٌ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَعَجْبٌ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ قُصْدٌ بِهِ الْجَوَابُ كَيْأَيْخَيَّ حُذْ الْكِتَابَ، وَرُؤْيَةُ مُتَّيْمٍ مَاءَ،

المهملة - وهو الدعاء له بالخير [عاطس ييرحmk الله]^[1] عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا تفسد لأنه دعا بالمغفرة والرحمة كما لو قال العاطس: الحمد لله على أصح الروايتين، وإذا لم يرد به الجواب بل الثواب لا تفسد بالاتفاق، وكذا لا تفسد لو قال غيره: الحمد لله، وأراد به الجواب لأنه لم يتعارف جواباً، وقيل: تفسد إن أراد الجواب، ومحل الخلاف فيما إذا لم يرد به التفهم فلو أراده تفسد صلاة السامع القائل: الحمد لله لأنه تعليم الغير من غير حاجة. وجه قول أبي حنيفة ما رويناه من قوله تعالى: «إن هذه الصلاة ^{١٥١} لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»^(١) الحديث قاله لقائله أي: لتشميـت معاوية بن الحكم، ولأنه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم ويفسـدها جواب مستفهم عن نـد الله سبحانه: أي: قال قائل: هل مع الله إله آخر؟ فأجاب المصلي: بلا إله إلا الله، فسدت صلاته عندهما خلافاً لأبي يوسف هو يقول: أنه ثناء [بصيغته]^[2] فلا يتغير بعزيزته، ولهمـا أنه أخرجه مخرج الجواب وهو صالح له لأنـه يستعمل في موضعـه عرفاً فيجعل جوابـاً لأنـ الكلام يبنـى على قصدـ المتكلـم فإـنـ من رأـيـ رجـلاً اسمـه يحيـى وبيـن يديـه كتابـ، وقاـلـ: يا يحيـى حـذـ الكتابـ بـقوـةـ، وأـراد خطـابـه لـم يـشكـلـ علىـ أحدـ أنهـ متـكلـمـ لاـ قـارـيءـ، وأـمثالـهـ. ويفـسـدهـهاـ جـوابـ خـبرـ سـوءـ بـالـاستـرـجـاعـ، وـهوـ قـولـهـ: إـنـاـ اللـهـ وـإـنـاـ إـلـيـهـ رـاجـعـونـ. ويفـسـدهـهاـ جـوابـ مـخـبـرـ بـخـبرـ سـارـ بـالـحـمـدـ لـلـهـ، وـجـوابـ خـبرـ عـجـبـ بـلـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ أـوـ جـوابـ سـبـحانـ اللـهـ، ويفـسـدهـهاـ كـلـ شـيـءـ مـاـ يـشـبـهـ الـفـاظـ الـقـرـآنـ إـذـ قـصـدـ الـجـوابـ كـيـاـ يـحـيـىـ حـذـ الـكـتابـ لـمـ طـلـبـ كـتابـاـ [أـوـ غـيرـهـ]^[3] مـنـ الـمـصـلـيـ وـاسـتـأـذـنـهـ فـيـ أـخـذـهـ، وـقولـهـ: آتـناـ غـداـئـنـاـ مـسـتـفـهـمـ عـنـ الإـتـيـانـ بـهـ، وـتـلـكـ حدـودـ اللـهـ فـلاـ تـقـرـبـوـهـاـ ^{١٧٦} بـ [نـهـيـاـ لـمـنـ اـسـتـأـذـنـهـ فـيـ أـخـذـ شـيـءـ عـنـهـ، وـالـخـيلـ وـالـبـغـالـ وـالـحـمـيرـ، لـمـ سـئـلـ عـمـاـ عـنـهـ مـنـ الـمـاشـيـةـ، وـالـوـجـهـ مـاـ يـبـنـىـهـ، وـإـذـ لـمـ يـرـدـ بـهـ الـجـوابـ بـلـ أـرـادـ إـعـلـامـ أـنـهـ فـيـ الـصـلـاـةـ لـاـ تـفـسـدـ صـلـاتـهـ بـالـافـقـ. (وـ) يـفـسـدهـ (رـؤـيـةـ مـتـيـمـ مـاءـ) قـدرـ عـلـىـ اـسـتـعـمالـهـ قـبـلـ قـعـودـهـ قـدـرـ الشـهـدـ كـمـاـ سـتـفـيدـ بـهـ الـمـسـائـلـ الـتـيـ بـعـدـ هـذـهـ

(١) تقدم تخرـيـجـهـ.

(٢) ما بين مـعـكـوفـتـيـنـ سـاقـطـ مـنـ مـ.

(٣) ما بين مـعـكـوفـتـيـنـ زـيـادـةـ فـيـ مـ.

(٤) ما بين مـعـكـوفـتـيـنـ سـاقـطـ مـنـ مـ.

وَتَمَامُ مُدَّةٍ مَاسِحُ الْخَفَّ، وَنَزَعَهُ، وَتَعْلَمُ الْأَمْيَ آيَةً، وَوَجْدَانُ الْعَارِي سَاتِرًا، وَقُدْرَةُ
الْمُؤْمِنِي عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَتَذَكُّرُ فَائِتَةٍ لِذِي تَرْتِيبٍ، وَاسْتِخْلَافُ مَنْ لَا يَضْلُّ
إِمَامًا، وَطَلْقَعُ الشَّمْسِ فِي الْفَجْرِ، وَزَوَالُهَا فِي الْعَيْدَيْنِ، وَدُخُولُ وَقْتِ الْعَصْرِ فِي
الْجُمُعَةِ، وَسُقُوطُ الْجَبَرِيَّةِ عَنْ بُرْءَ وَزَوَالُ عَذْرِ الْمَعْذُورِ، وَالْحَدَثُ عَمَدًا أَوْ بِصُنْعِ غَيْرِهِ،
وَالْإِغْمَاءُ، وَالْجَنُونُ، وَالْجَنَابَةُ بِنَظَرٍ أَوْ احْتِلَامٍ، وَمُحَاذَةُ الْمُسْتَهَا.....

أيضاً، وكذا تبطل لو رأاه المقتدي بمتيسم، ولم يره إمامه لعلمه أن إمامه قادر بإخباره فتبطل
صلاته دون صلاة الإمام لعدم قدرته، وكذا تبطل بزوال [كل]^[١] عذر أبيح التيمم قبل القعود
قدر التشهد لظهور الحدث السابق كما قدمناه في التيمم، (و) كذلك (تمام مدة ماسح الخف)
وتقدم بيانها، (و) كذا (نزعه) أي: الخف سواء كان بعمل يسير أو كثير لأن هذا فيما قبل
القعود قدر التشهد والاحتراز بالعمل القليل عن الكثير فيما إذا قعد قدر التشهد في الخلافية،
(وتعلم الأمي آية). الأمي: منسوب إلى أمة العرب وهي الأمة الخالية عن العلم والكتابة
والقراءة وسواء تعلمها بالتلقى [٢/١٥١] أو تذكرها بعد النسيان، والتفصيل فيما إذا قعد قدر
التشهد والكلام هنا كالكلام فيما قبله وهذا إذا لم يكن مقتدياً بقاريء، والمقتدي به يمضي على
صلاته في الصحيح لأن قراءة الإمام له قراءة له فلم يتغير حال آخرها عن أولها، (ووجدان
العاري ساتراً) يلزم الصلاة فيه فخرج نجس الكل ومملوك الغير إذا لم يبع له الصلاة فيه،
(وقدرة المومي على الركوع والسباحة) لقوه باقيها فلا يبني على ضعيف، (وتذكر فائتةً لذِي تَرْتِيبٍ
ترتيب)، والفساد مرقوم فإن صلاته خمساً متذكرةً تلك الفائتة، وقضاؤها قبل خروج وقت
الخامسة بطلت الخامسة وكذا لو قضاؤها بعد شيء منها بطل وصف ما صلاته قبله فصار نفلاً
[٣/١٧٧] وإذا لم يقض المتروكة حتى خرج وقت الخامسة مما صلاته متذكرةً للفائتة ارتفع
الفساد (واستخلاف من لا يصلح إماماً) كامي ومعدور (وطلع الشمس في الفجر) لطرو الناقص
في خلال ما لزم كاملاً، (وزوالها) أي: الصلاة (في) صلاة (العيدين) لفوats شرط صحتها
وهو وقت الضحى (ودخول وقت العصر في الجمعة) لفوats شرطها ووقت الظهر (وسقوط
الجبيرة عن براء) لظهور الحدث السابق، (وزوال العذر) المبيح للمسح (وزوال عذر المعدور)
بنحو سلس بول، وتقدم أن شرط زواله خلو وقت كامل عنه فتبطل به الصلاة التي انقطع في خلالها
ثم استمر منقطعاً حتى مضى وقت كامل، (والحدث عمدًا) احتراز به عن سبق الحدث فإنه لا يبطلها
وله البناء كما سندكره (أو) الحدث (بصنع غيره) كضربة ووقوع ثمرة من شجرة فأدماه، (والإغماء
والجنون والجنابة) الحاصلة (بنظر أو احتلام) بأن نام متمنكاً قبله، (ومحاذاة المئذنة) ولو في

(١) ما بين معموقتين ساقط من ج.

في صلاة مطلقة، مشتركة تخرنمة في مكان متعدد بلا حائل، وَلَوْيَ إِمَامَتَهَا، وَظُهُورُ عَزَّرَةَ مِنْ سَبَقَةِ الْحَدَثِ، وَلَوْ أَضْطَرَ إِلَيْهِ، كَكَشْفِ الْمَرْأَةِ ذِرَاعَهَا لِلْوُضُوءِ، وَقِرَاءَتُهُ ذَاهِبًا أَوْ عَائِدًا لِلْوُضُوءِ، وَمُكْثَهُ قَدْرَ أَدَاءِ رُكْنٍ بَعْدَ سَبَقِ الْحَدَثِ مُسْتَيقَظًا،

الماضي كالعجز الشوهاء في أداء ركن على ما قاله محمد، أو مقداره على قول أبي يوسف، والمراد أن تحاذى رجلاً بساقها وكعبها في الأصح، ولو كانت محروماً له أو زوجة ولا يعتبر بالسن في الصغيرة إنما العبرة بالضخامة [والعلالة^(۱) لتكون صالحة]^[۱] للجماع فتحاذيه وفي (صلاة مطلقة) هي ذات الركوع والسجود، ولو كان بالإيماء فلا تبطل صلاة الجنائز (مشتركة تحريرية) المستلزم للاشتراك تأدبة، والاشتراك يتحقق باتحاد فرضهما وارتباط صلاتهما بابتناء تحريرهما على تحريرية الإمام أو يكون [١١٥٢] هو إماماً لها (في مكان متعدد) حتى لو كان إحداهما على دكان والآخر على الأرض والدكان^(۲) قدر قامة الرجل لا تفسد صلاته لاختلاف المكان (بلا حائل) بينهما مثل مؤخرة الرجل في الطول وغلظ الأصبع، فإن كان لا تضر المحاذاة لأن أدنى الأحوال القعود فقدر الحائل [١٧٧^ب] بقدرها، والفرجة تقوم مقام الحائل وأدنها قدر ما يقوم فيه المصلي، ولم يشر إليها لتأخر فإن أشار إليها فلم تتأخر هي فسدت صلاتها دون صلاته لإتيانه بما في وسعه، وتقدمه عنها بالمشي مكرروه فإذا ترك الإشارة فسدت بالمحاذاة صلاته. والتاسع من شروط المحاذاة المفسدة أن يكون الإمام قد (نوى إمامتها) لأنه شرط لصحة اقتدائها كما قدمناه، فإذا لم ينوهوا لا تفسد محاذاتها. وفي الجمعة والعيدين قال أكثرهم: لا يصح أيضاً اقتدائها ما لم ينوه إمامتها بالخصوص. وقال بعضهم: يصح اقتدائها فيهما لأن الإمام ينوي مطلق الإمامة، ويفسدها (ظهور عورة من سبقة الحديث) في ظاهر الرواية (ولو أضطر إليه) للبناء على ما مضى من صلاته (كشف المرأة ذراعها للوضوء) بعد سبق حدثها وهو الصحيح إلا أن يكون انكشفاً كثيراً في زمن يسير دون أداء ركن كقبته كما قدمناه (وقراءته) أي: قراءة من سبقة الحديث في حالة كونه (ذاهباً) للوضوء أو (عائداً) للوضوء أما في الذهاب فلإتيانه بركن القراءة مع منافي الصلاة وهو الحديث، وأما في حال عوده متوضئاً فلأدائه الركن مع المنافي وهو المشي واحترز بقراءته عن التسييج فإذا سبج لا تفسد صلاته على الأصح لأنه ليس من أجزائها (ومكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحديث مستيقظاً) بلا عذر حتى لو كان نائماً متمكناً في الصلاة فرفعه ومكت نائماً ثم اتبه فإنه ينبغي أو مكت لعذر الزحام، أو [لعذر]^[۲] السيلان

(۱) العلة: هي الثقل. ا.هـ. القاموس مادة /عَلَل/ .

(۲) الدكة المبنية للجلوس عليها كذا في لسان العرب مادة /دَكَن/ و قال في الصحاح: الذي يعقد عليه مادة /دَكَن/ .

(2) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

(1) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

وَمُجاوِرَتُهُ مَاءٌ قَرِيبًا لِغَيْرِهِ، وَخَرُوفُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ يَظْنُونَ الْحَدَثَ وَمُجاوِرَتُهُ الصُّفُوفُ فِي
غَيْرِهِ بِظُنْهِهِ، وَأَنْصِرَافُهُ ظَانًا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَوَضِّعٍ، أَوْ أَنَّ مُدَةً مَسْجِهِ انْقَضَتْ، أَوْ أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةً
أَوْ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ،

الرافع إلى أن ينقطع يبني وإذا سبقه الحدث راكعاً أو ساجداً لا يرفع رأسه بقصد إتمام الركن تحرزاً عن إفساد الصلاة بذلك بل يرفع رأسه ناوياً البناء، ويتأخر محدود [١٧٨/١] بالستر ثم ينصرف للطهارة (ومجاوزته ماء قريباً لغيره)، أي: الماء أبعد من غير عذر النسيان ونحوه إلا إذا كان الماء القريب في بئر أو مجاوزه قليلاً قدر صفين كما إذا وجد مشرعة من الماء فتركها وذهب إلى أخرى بجنبها وفيها إشارة إلى أن [١٥٢/ب] فعل ما يحتاج إليه لا يضره كالاستقاء من البئر على المختار؛ وخرز دلوه لو كان متخرقاً وفتح الباب وتكرار الغسل ثلاثة واستيعاب الرأس بالمسح والمضمضة والاستنشاق ثلاثة على الأصح لأن الفرض يقوم بالكل، وقيل: يتوضأ مرة مرة وإن زاد فسدت وغسل نجاسة أصابته من سبق الحدث لا من غيره، وإلقاء الثوب المتنجس منه عنه (وخروجه من المسجد يظن الحدث) لوجود المنافي وهو المشي بغیر عذر، والقياس فسادها بالانحراف عن القبلة مطلقاً. ولكن [الاستحسان]^[١] بقاوها عند عدم الخروج من المسجد لأنه لقصد الإصلاح فاعتبر منه ما لم يختلف المكان، والدار، والبيت، والجبانة، ومصلى الجنائزة كالمسجد (ومجاوزة الصفوف في غيره) يعني: في الصحراء لا في المسجد ولا في حكمه، وإن مشى أمامه وليس بين يديه ستة فال الصحيح هو التقدير بموضع السجود، ومن كان يصلى في الصحراء وحده فمسجده موضع سجوده من الجوانب الأربع إلا إذا مشى أمامه وبين يديه ستة فيعطي لداخلها حكم المسجد، فإذا تجاوز ذلك (يظنه) أي: الحدث فسدت صلاته كما لو نزل من أنه ماء فظنه دماً، وكذا تفسد بعدم عوده [لإمامه إن بقي فيها وأما إن كان قد فرغ فله الخيار بين إتمامها في مكانه أو عوده] إلى الأول واختلفوا في الأفضل، وقيل: تفسد بعوده بعد فراغ إمامه إلى مكانه ويفسدها (انصرافه) عن مقامه (ظاناً أنه غير متوضعي)، (أو) ظاناً (أن مدة مسحه انقضت أو) ظاناً (أن عليه فائتة، أو) ظاناً (أن عليه نجاسة، وإن لم يخرج) في هذه الصور (من المسجد) لأن الانصراف فيها على سبيل [١٧٨/ب] الرفض والترك ولهذا لو تحقق ما توهمه يستقبل^(١) بخلاف ظن الحدث لأنه ليس للرفض بل للإصلاح وهذا هو الأصل، وقد علم بما ذكرنا شروط البناء [لسبق]^[١] الحدث

(١) يستقبل: أي يعيد الصلاة.

(١) العبارة في م الاستحباب بدل الاستحسان.

(١) ما بين معكوفين ساقط من ج.

والأفضل الاستئناف، خروجاً من الخلاف وفتحة على غير إمامه، والتكبير بنية الانتقال
لصلة أخرى غير صلاته إذا حصلت هذه المذكورة قبل الجلوس الأخير مقدار
الشهد.

السماوي في الصلاة، (والأفضل الاستقبال) مطلقاً تحرزاً عن الخلاف لقول الإمام الشافعي رحمة الله بيطلانها به وعدم البناء، وقيل: إن كان يصلي بالجماعة فالأفضل البناء إحرزاً لفضيلة الجماعة وإلا فالاستقبال. وفي «الحافظية» و «المستصنفي» الدلائل أربعة: الكتاب والخبر المسموع من رسول الله ﷺ والخبر المتواتر والإجماع، والمجنوزة أربعة أيضاً: الآية المؤولة والخبر الواحد والعام المخصوص والقياس فلو [١٥٣] [١٥٤] بني يكون عملاً بخبر الواحد ولو استئنف يكون عملاً بالإجماع فكان أولى انتهى. (و) يفسدتها فتحه أي: المصلي (على غير إمامه) لأنّه تعليم لغير ضرورة، وفتحه على إمامه في إصلاح صلاته لأنّه قد يجري على لسانه ما يكون مفسداً ففتحه عليه ولو بعد قراءته المفروض أو بعد انتقاله إلى آية أخرى لا يفسد صلاته ولا صلاة الإمام على الصحيح (و) يفسدتها (التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته) لأنّه صبح شروره في غيرها لنية [تحصيل][١١١] ما لم يكن حاصلاً فيخرج عن صلاته التي كان فيها ضرورة وكذلك لو كان منفرداً فتوى الاقتداء أو عكسه، وكذلك لو كان مسبوقاً فقام لقضاء ما سبق به فشك، وكبير ينوي الاستقبال يخرج عن صلاته لأنّ حكم صلاة المسبوق وحكم صلاة المنفرد يختلفان ألا يرى أن الاقتداء بالمبسوقة لا يصح، وبالمنفرد صحيح. فإذا أقبل على أحدهما وكبير ثبت الانتقال إلى الأخرى كمن انتقل بالتكبير من فرض إلى نفل وعكسه كما في «التجنيس والمزيد» ولو كان يصلي على جنازة فجيء بأخرى فكبير ناوياً الاستئناف صار مستائناً للثانية وأشارنا [١٧٩][١٧٩] إلى أنه لو تبريريد استئناف عين ما هو فيه لا يفسد به ما مضى حتى لو لم يقعد على آخر ما بقي من الركعات بضميه إلى ما مضى بل تركه وقعد على آخرها ظن أنه افتح به مكيراً بطلت صلاته، ومعلوم أنه لم يتلفظ بالنية لأنّه لو تلفظ بها بطل ما مضى للمنافي وهو الكلام، وقيدنا بالصلاحة لأنّه لو كان صائماً عن قضاء رمضان ثم نوى بعد الشروع افتتاح صومه لغيره لا يضر في صحة الأول، ثم قيد بطلان الصلاة فيما تقدم بما (إذا حصلت) واحدة من (هذه) الصور (المذكورات قبل الجلوس الأخير مقدار التشهد) فتبطل بالاتفاق. وأما إذا عرض المنافي قبيل السلام بعد القعود قدر التشهد فالمختار صحة الصلاة لأنّ الخروج منها بفعل المصلي واجب على الصحيح، وقيل: تفسد بناء على ما قيل: أن الخروج بصنعته فرض عند الإمام لا عندهما ولا نص فيه عن الإمام وإنما أخذه أبو سعيد البردعي من قول الإمام

(1) ما بين معكوفتين ساقط من ح:

ويفسدها أيضاً مذ الهمزة في التكبير، وقراءة ما لا يحفظه من مصحف، وأداء ركين أو إمكانه، مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة، ومسابقة المقتدي برُكْنٍ لم يشاركه فيه إمامه،

بفساد الصلاة في هذه المسائل فقال: إن الصلاة لا تفسد إلا بترك الفرض، ولم يبق في هذه الصور إلا الخروج بصنعه فإذا فسدت بتركه كان فرضاً، وعندهما الخروج بفعل المصلي ليس فرضاً لأنَّه لو كان كذلك لتعيين بما هو قربة كسائر واجبات الصلاة فلما صخ [١٥٣] الخروج بالكلام والحدث دلَّ على أنه ليس بفرض فإذا حدثت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام، وقال الكرخي: لا خلاف بين أصحابنا في أن الخروج من الصلاة بفعل المصلي ليس بفرض، غلط البرداعي^(١) في استنباط فرضيته على قول الإمام من المسائل المذكورة لأنه لو كان فرضاً لاختص بما هو قربة وهو السلام، ولما لم يختص علمنا أنه ليس بفرض، وإنما قال الإمام أبو حنيفة ببطلان الصلاة في هذه المسائل لأنَّ ما يغير الصلاة في أثنائها يغيرها في آخرها كنية الإقامة واقتداء المسافر بالمقيم انتهى.

وقول الكرخي: بأن تعمد المغیر في آخرها ليس كهو قبله فلا يصح إلحاقه به على أنه معقول في مقابلة [١٧٩] منقول وهو غير مقبول انتهى. وفيه تأمل (ويفسدها أيضاً مذ الهمزة في التكبير)، وقدمنا الكلام عليه (وقراءة ما لا يحفظه من مصحف)، وإن لم يحمله للتلقى من غيره، وأما إذا كان حافظاً له ولم يحمله فلا تفسد لانتفاء العمل والتلقى، (و) يفسدها ركين) كركوع (أو إمكانه) أي: مضي زمان يسع أداء ركن (مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة) لوجود المنافي. أما لو وقع عليه نجاسة فرفعها ولم يبق منها شيء بمجرد وقوعها، أو هبت الريح فكشفته فستر عورته من ساعنه فلا يضره (و) يفسدها (مسابقة المقتدي برُكْنٍ لم يشاركه فيه إمامه) كما لو رفع رأسه قبل الإمام ولم يعد معه أو بعده وسلم مع الإمام وأما إذا لم يسلم مع الإمام وقد أتى بالركوع والسجود قبله في كل الركعات فإنه يلزمه قضاء ركعة بلا قراءة لأنَّ مدرك أول صلاة الإمام لاحق وهو يقضي قبل فراغ الإمام وقد فاتته الركعة الأولى بتركه متابعة الإمام في الركوع والسجود فيكون رکوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى، وفي

(١) هو أحمد بن الحسين، أبو سعيد البرداعي: فقيه من العلماء كان شيخ الحنفية ببغداد نسبته إلى بردعة (أو بردعة) ناظر الإمام داود الظاهري في بغداد، وظهر عليه وتوفي قتيلاً في وقعة القرامطة مع الحاجاج، توفي سنة سبعة عشر وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: مسائل الخلاف، ١.هـ. الجواهر المضية (١٦٣/١)، والقواعد البهية (١٩)، والأعلام (١١٤/١).

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من جـ.

الثالثة عن الثانية، وفي الرابعة عن الثالثة فيقضي بعد سلام الإمام ركعة بغیر قراءة لأنه لاحق بإدراكه إمامه في أول الصلاة، وإن رکع مع إمامه وسجد قبله لزمه قضاء رکعتين لأنه يلتتحق سجدة في الثانية برکوعه في الأولى لأنها كان معتبراً [وبلغوا]^[1] رکوعه في الثانية لوقوعه عقب رکوعه الأول ثم رکوعه في الثالثة مع الإمام معتبر دون رکوعه في الرابعة لكونه قبل سجوده فيلتحق به سجوده في رابعة الإمام فيصير عليه الثالثة [١١٥٤] والرابعة فيقضيهما وإن رکع قبل إمامه وسجد معه يقضي أربعاً بلا قراءة لأن السجود لا يعتد به إذا لم يتقدمه رکوع صحيح ورکوعه في كل الرکعات قبل الإمام يبطل سجوده الحاصل معه وأما إن رکع إمامه وسجد ثم رکع [١١٨٠] وسجد بعده جازت صلاته فهذه خمس صور مأخوذة من «فتح القدير» و«الخلاصة». ويفسدها متابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام وقبله بعد قعوده قدر التشهد، وقد رکعته بسجدة فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته لأنه اقتدى بغیره بعد وجود الانفراد ووجوبه فتفسد صلاته أما لو قام ورکع فقبل سجوده سجد الإمام لسهوه وجہ متابعة الإمام ومضى على قضائه جازت صلاته لأن عود الإمام إلى سجود السهو لا يرفع القعود والباقي على الإمام سجود السهو وهو واجب والمتابعة في الواجب واجبة، وترك الواجب لا يوجب فساد الصلاة ألا ترى أنه لو تركه الإمام لا تفسد صلاته فكذا المسبوق فيسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه استحساناً، وقيدنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الإمام قدر التشهد لأنه إذا كان قبله لم يجزه لأن الإمام بقي عليه فرض لا ينفرد به المسبوق عنه فتفسد صلاته، وتتصور المسألة أيضاً بما إذا تابع المسبوق إمامه في سجود السهو ثم تبين، يعني: للمسبوق أنه لم يكن على الإمام سهو حيث تفسد صلاة المسبوق بمتابعة الإمام للاقتداء في موضع كان عليه الانفراد في ذلك الموضع لا لذات السجدين ومن الفقهاء من قال: لا تفسد صلاته بخلاف اللاحق لأنه مقتد في جميع ما يؤدي فلا تفسد صلاته كذا في «البدائع» انتهى.

وفي «الحاوي»: الأحوط أن المسبوق يعيد صلاته وفي «الفياثية»^(١): صلاته أي: المسبوق جائزة عند المتأخرین وعليه المتأخرین وعليه الفتوى انتهى. وقد فصل في «الفتاوى الكبرى»^(٢) أيضاً بين علمه بسهو إمامه وعدمه فقال: إن لم يعلم المسبوق أن الإمام لم يكن

(١) تأليف داود بن يوسف الخطيب الحنفي أولها الحمد لله الأول بلا مطلع البداية إلخ، أهداه للسلطان أبي المظفر غيات الدين اليمن، ١. هـ، إيضاح المهم (١٥٧/٢).

(٢) للإمام الصدر الكبير الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز الحنفي المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسة

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من جـ.

وَمُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لِلْمُسْبُوقِ، وَوَدْعَمُ إِغَادَةِ الْجُلُوسِ الْأُخْيَرِ بَعْدَ أَدَاءِ سَجْدَةِ صُلْبَيَّةٍ تَذَكَّرُهَا بَعْدَ الْجُلُوسِ،

عليه سجود السهو لم تفسد صلاته وهو المختار انتهى . ومثله في «التجنيس والمزيد» انتهى .
وفي «الخاتمة»: [١٨٠ جـ بـ] إن علم تفسد في أشهر الروايتين كذا في «التاتر خاتمة» . وقد
قال قاضي خان: وإن لم يعلم أي: المسبوق أنه لم يكن على الإمام سهو [١٥٤ جـ بـ] لم تفسد
صلاته المسبوق في قوله انتهى . وهذا [بخلاف][١] ما يفيد الخلاف في حالة عدم علمه في
كلام غيره كما قدمناه^(١) انتهى .

وأما حكم سجود التلاوة فقال في (التجنیس): لو تذكر الإمام سجدة تلاوة فسجد لها فإن كان المسبوق لم يقيد الركعة التي قام إليها بسجدة فعليه أن يعود إلى متابعة الإمام [فيسجد معه للتلاوة ويسجد للشهو ثم يسلم الإمام ويقوم المسبوق إلى قضاء ما عليه]^[2] ولا يغتند بما أتى به من قبل لما مرت، ولو لم يعد فسدت صلاته لأن عود الإمام إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في حق الإمام وهو بعد لم يصر منفرداً لأن ما أتى به دون فعل صلاة وانقضت القعدة في حقه أيضاً فلا يجوز له الانفراد لوجوب المتابعة في أوانها فيكون الانفراد مفسداً في هذه الحالة وإن كان قد قيد ركته بسجدة فإن عاد إلى متابعة الإمام فسدت صلاته روایة واحدة، وإن لم يعد ومضى عليها ففيها روایتان ذكر في الأصل أن صلاته فاسدة. قال في «البحر»: وهو ظاهر الروایة كما في «المحيط» وفي «الظہیرۃ»: وهو أصح الروایتين انتهى.

وذكر في «نواذر أبي سليمان»^(٢) أنها لا تفسد صلاته. وجه رواية الأصل أن العود إلى سجدة التلاوة يرفض القاعدة فتبين أن المسبوق انفرد في موضع الاقتداء فتفسد صلاته ووجه «نواذر أبي سليمان» أن ارتفاع القعدة في حق الإمام لا يظهر في حق المسبوق لأن ذلك بالعود إلى سجود التلاوة والعود حصل بعد ما تم انفراده عن الإمام وخرج عن متابعته فلا يتعدى حكمه إليه كذا في «البدائع»، ويفسدتها (عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبة تذكرها بعد الجلوس) لأنه لا يعتد بالجلوس إلا بعد تمام الأركان لأنه يختمنا وكذا إذا [١٨١]^(١) سجد للتلاوة بعد القعود الأخير يلزم إعادته لأنه يرتفع بسجود التلاوة على المختار

للهوجة، أولها الحمد لله مصوّر النسمة ومقدّر القسم ورازق الأمّ الخ. ١. هـ. كشف الظنون (١٢٢٨/٢).

(١) انظر صفحة (٣٥٨).

(٢) نوادر أبي سليمان: للإمام أبي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي لاسمه نوادر الفتاوى ١. هـ إضافة المكتنون (٤/٦٨١).

• 100 •

(1) العبارة في م يخالف.

وَعَدَمُ إِعادَةِ رُكْنٍ أَدَاءً نَائِماً، وَقَهْقَهَةُ إِمامِ الْمَسْبُوقِ، وَحَدَّثُهُ الْعَمَدُ بَعْدَ الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ
وَالسَّلَامُ عَلَى رَأْسِ رَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الشَّيَّاَةِ ظَلَّاً أَنَّهُ مُسَافِرٌ، أَوْ أَنَّهَا الْجَمْعَةُ. أَوْ أَنَّهَا
الشَّرَّاوِينُخُ، وَهِيَ الْعِشَاءُ، أَوْ كَانَ قَرِيبُ عَهْدِ إِلَيْسَلَامٍ فَطَنَّ الْفَرْضُ رَكْعَتَيْنِ.

فصل

«فيما لا يفسد الصلاة»

لَوْ نَظَرَ الْمُصْلِي إِلَى مَكْتُوبٍ وَفَهِمَهُ، أَوْ أَكَلَ مَا بَيْنَ أَسْنَاهِ، وَكَانَ دُونَ الْحِمْصَةِ بِلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ، أَوْ مَرَّ مَارًّا فِي مَوْضِعٍ سُجُودٍ لَا تَفْسُدُ، وَإِنْ أَثْمَ الْمَارُ. وَلَا تَفْسُدُ بِتَنْظُرِهِ إِلَى

كما ذكرناه وحتى لو سلم وعليه سجود تلاوة وتفرق القوم فتذكره في مقامه عاد إليه وقدع فإن ترك القعدة فسدت صلاته وصلاة من تابعه، لا من لم يتابعه كذا في «البزارية». (و) يفسدتها (عدم إعادة ركن أداء نائماً) لأن شرط صحته أن يكون [١٠٥] متيقظاً كما تقدم. (و) يفسدتها (قهقهة إمام المسبوق) وإن لم يتمعتها (وحديث العمد) الحاصل بغير القهقهة أيضاً إذا قهقه أو أحدث عمداً وأكله (بعد الجلوس الأخير) قدر التشهد عند أبي حنيفة خلافاً لهما لأن صلاة المقتدي مبنية على صلاة الإمام صحة وفساداً ولم تفسد صلاة الإمام فكذا صلاته كالسلام والكلام والخروج من المسجد. ولو أن القهقهة والحدث العمد مفسدان للجزء الذي يلاقيانه من صلاة الإمام فيفسدان مثله من صلاة المقتدي غير أن الإمام والمدرك لا يحتاجان إلى البناء والمسبوق ومن حاله مثل حاله يحتاج إليه، والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام لأن الصلاة تنتهي به وهو من واجباتها مأمور به والكلام في معناه كلام لوجود كاف الخطابة فيه والخروج من المسجد من موجبات التحريرية لكونه مأموراً به لقوله تعالى: «إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْتُشِرُوا فِي الْأَرْضِ» [الجمعة: ١٠] (و) يفسدتها (السلام على رأس ركعتين في غير الثانية) الفجر والمقصورة بالسفر وغيرها المغرب ورباعية المقيم (ظاناً أنه مسافر) ولم يكن مسافراً (أو) ظاناً أنها الجمعة (أو) ظاناً أنها التراويح وهي أي: التي صلاتها الظهر (والعشاء أو كان قريباً عهد بالإسلام) أو جاهلاً نشأ مسلماً (فظن الفرض ركعتين) في غير الثانية لأنه سلام عمد على جهة القطع قبل أو انه فيفسد الصلاة.

فصل فيما لا يفسد الصلاة

(لو نظر المصلي إلى مكتوب وفهمه) سواء كان [١٨١ بـ] قرآنًا أو غيره قصد الاستفهام أو لم يقصد خالف الأدب ولا تفسد لعدم النطق بالكلام، (أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الحمضة بلا عمل كثير) كره، ولا تفسد لعسر الاحتراز عنه وصيغ رته كريمه، واحتزز بما بين

أسنانيه عما لو كان في فمه سكرة فذاب منها شيءٌ ووصل إلى حلقه فإنه يفسد صلاته لو ابتلعها قبل دخوله في الصلاة ولكنه وجد حلوتها في الصلاة لا تفسد (أو مَرَّ مازٌ في موضع سجوده لا تفسد) سواء كان المار آدمياً أو كلباً أو امرأة أو حماراً لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يقطع الصلاة شيءٌ وادرقووا ما استطعتم فإنما هو شيطان»^(١) وسنذكر تمامه [١٠٠/٣] إن شاء الله تعالى^(٢). وإن أثم المار المكلف لقوله عليه السلام: «لو يعلم الماز بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»^(٣) رواه الشيبان، وفي رواية البزار: «أربعين خريفاً». وإنما يكره إذا مَرَّ في موضع سجوده في الأصح إذا كان المسجد كبيراً لأن هذا المقدار حقه وفي تحريم ما وراءه تضيق على المارة، وقيل: بقدر ثلاثة أذرع أو بخمسة أو بأربعين وأما في المسجد الصغير فيكره مطلقاً. والصحراء كالكبير ولو كان المصلي على دكان قدر قامة الرجل لا بأس به وإن أقل كره لمحاذاة بعض أعضائه، (ولا تفسد) صلاة الرجل (بنظره إلى فرج المطلقة) يعني: فرجها الداخل (بشهوة في المختار) كما في «الخلاصة» لأنه عمل قليل والنظر إليها حلال لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطء (إن ثبت به الرجعة) ولو قبلها المصلي أو لمسها فسدت صلاته لأنه في معنى الجماع، والجماع عمل كثير كما في «التعجيس والمزيد» وفي «البازارية»: جامعها زوجها بين الفخذين فيها فسدت صلاتها وإن لم ينزل وكذا إذا قبلها بشهوة أو بغیر شهوة أو لمسها بشهوة لأنه في معنى الجماع بخلاف ما إذا قبلته ولم يشتهما، ولو نظر إلى فرج مطلقته فيها [١٨٢/١] صار مراجعاً أو نظر حتى ثبتت حرمة المصاهرة لا تفسد الصلاة في المختار، انتهى.

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: من قال لا يقطع الصلاة شيء (٧١٩) من حديث أبي سعيد الخدري والبيهقي في الصلاة، باب: الدليل على أن مرور الكلب وغيره بين يديه لا يفسد الصلاة (٢٧٨/٢)، وذكره الزيلعي في نصب الرأية (٢/٧٦).

(٢) انظر صفحة (٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: إثم المار بين يدي المصلي (٥١٠)، ومسلم في الصلاة، باب: منع المار بين يدي المصلي (٥٠٧)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في كراهة المرور بين يدي المصلي (٣٣٦)، والنمساني في القبلة، باب: التشديد في المرور بين يدي المصلي وبين ستنته (٦٦/٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما ينهى عنه من مرور بين يدي المصلي (٧٠١)، وابن حبان في صحيحه في الصلاة، باب: ذكر الزجر عن المرور بين يدي المصلي (٢٣٦٦).

فصل

«فيما يكره في الصلاة»

يُنْكَرُ لِلْمُصْلِي سَبْعَةُ وَسَبْعُونَ شَيْئاً: تَرْكٌ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةُ

فصل في المكرورات

المكرور: ضد المحبوب، وحده: ما يكون تركه أولى من فعله وتحصيل كذا قيل، وهذا ظاهر في المكرور تزييهاً ويسمى مكرورها باعتبار المجاور كالنهي عن الصلاة في أرض الغير والمكرور في هذا الباب نوعان: أحدهما: ما كره تزييهاً، والثاني: ما كره تحريماً، فإذا ذكر المكرور لا بد من النظر في دليله فإن كان نهياً ظنناً يحكم بكرامة التحرير إلا لصارف للنهي عن التحرير إلى الندب، وإن لم يكن الدليل نهياً بل كان مقيداً للترك الغير الجازم فهي تزييه، وقيل: إن تضمن ترك واجب فهو مكرور تحريماً وإن تضمن ترك سنة فهو مكرور تزييهاً انتهى. [والمكرور تحريماً إلى الحرمة أقرب والمكرور تزييهاً] إلى الحل أقرب. فالصلاحة صحيحة في جميع صور الكراهة لاستجماع شرائطها وتعاد على وجه غير مكرور وهو الحكم في كل صلاة أديت مع الكراهة.

قال في «التجنيس والمعزيد»: [١/١٥٦] وكل صلاة أديت مع الكراهة فإنها تعاد لا على وجه الكراهة. وقوله عليه السلام: «لا يصلى بعدها صلاة مثلها»^(١) تأويله النهي عن الإعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الإعادة بسبب الكراهة ذكره صدر الإسلام البزدوي في «الجامع الصغير»، انتهى. وهذا شامل للإعادة بكرامة التزييه ولا يمنع منه تمثيل الشيخ أكمـل الدين بالواجب في قوله وتعاد على وجه غير مكرور أي: تعاد الصلاة ل الاحتياط على وجه ليس فيه كراهة وهو الحكم في كل صلاة أديت مع الكراهة كما إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة، انتهى. لأن الإعادة بترك الواجب واجبة فلا تمنع أن تكون الإعادة مندوبة بترك سنة لأن المكرور موجود بترك السنة والنكرة في سياق النفي بقوله: تعاد على وجه ليس فيه كراهة تعم المكرور تزييهاً وتحريماً. (يكراه للمصلحي سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحديداً: (ترك واجب أو سنة) [٢/١٨٢] عمداً صدر بهذا لأنه لما بعده كالأمر الكلـي المنطبق على جزئيات كثيرة لترك الاطمئنان في الأركان وكمسابقة الإمام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين: «أما يخشى

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرأية (١٤٨/٢)، وقال: غريب. وقال: وقهـ ابن أبي شيبة في مصنفـه على عمر بن الخطاب وابن مسعود. ١. هـ.

أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه حمار أو يجعل صورته صورة حمار^(١) وكمحاوزة اليدين الأذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمداً للرجال كعبته بشوبه وبذنه لأن العبث ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهاً لقوله تعالى: «فَدَأْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» [المؤمنون: ١] وقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله كره لكم العبث في الصلاة، والرفث في الصيام، والضحك عند المقاير»^(٢) وقوله عليه الصلاة والسلام: «كفوا أيديكم في الصلاة»^(٣) ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يبعث بلحيته في الصلاة فقال: «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه»^(٤) والعبث عبارة عن عمل لا فائدة فيه ولا مصلحة ولا حكمة تقتضيه. وقال الإمام بدر الدين الكردري: إنه فعل فيه غرض ليس بشرعى ، والسفه ما لا غرض فيه أصلاً. وقال الإمام حميد الدين^(٥): العبث كل عمل ليس فيه غرض ، وقال الشيخ أكمل الدين: ولا نزاع في الاصطلاح ، وقال الديري: المذكور في «شرح الهدایة» وغيرها: إن العبث الفعل لغرض غير صحيح والتحقيق أن المراد بالعبد ها هنا [١٥٦/٢] فعل ما ليس من أفعال الصلاة لأنه ينافي الصلاة. قال عليه الصلاة والسلام: «إن في الصلاة شغلاً»^(٦) انتهى .

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في الأذان، باب: إثم من رفع رأسه قبل الإمام (٦٩١)، واللفظ له ومسلم في الصلاة، باب: تحريم سبق الإمام برکوع أو سجود ونحوهما (٤٢٧/٤٤٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في التشديد في الذي يرفع رأسه قبل الإمام (٥٨٢)، والنمساني في الإمامة، باب: مبادرة الإمام (٢/٩٦)، وأباين ماجه في إقامة الصلاة، باب: النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود (٩٦١)، والبيهقي (٩٣/٢)، وأباين حبان في صحیحه في الصلاة، باب: ذكر الزجر عن رفع المصلي بصره إلى السماء مخافة أن يتلمع بصره (٢٢٨٢).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأية (٨٦/٢)، وقال: رواه شهاب القضايعي في مسنده من طريق ابن المبارك وذكره الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه ميزان الاعتلال (٢٤٢/١) في ترجمة إسماعيل بن عياش .

(٣) لم أغذر عليه .

(٤) ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال: ضعيف وقال القاضي المناوي: في فيض القدير رواه الحكيم الترمذى في التوادر عن صالح بن محمد عن سليمان بن عمر عن ابن عجلان عن المقبرى عن أبي هريرة قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يبعث في الصلاة فذكره قال زين العارقى: في شرح الترمذى سليمان بن عمر هو أبو داود التخعى متفق على ضعفه . ١. هـ . (٣١٩/٥).

(٥) حميد الدين: هو علي بن محمد بن علي ، حميد الدين الضرير الرامشى: من فقهاء الحنفية من أهل بخارى انتهت إليه رياسته العلم في عصره بما وراء النهر ، توفي سنة سبع وستين وستمائة للهجرة، من آثاره: (الفرائد) حاشية على الهدایة في الفقه وشرح المنظومة النسفية - شرح الجامع الكبير - المتنافع في فوائد النافع - حاشية على كتاب «الفقه النافع» للسمرقندى . ١. هـ . تاج التراجم (٢١٥)، والأعلام (٤/٣٣٣).

(٦) ذكره ابن حجر العسقلانى في فتح البارى (٥٩٢/١)، وأباين خزيمة في الصلاة، باب: نسخ الكلام في الصلاة وحظره بعدهما كان مباحاً (٨٥٥)، وأبى داود في الصلاة، باب: رد السلام في الصلاة (٩٢٣).

وفي «مجمع الروايات»: قال في «البدريه»: المحرمات أربعة: العبث والسفه والجهل والظلم، ونسبة العبث إلى السفه كنسبة الجهل إلى الظلم. فإن في السفه والظلم إضراراً دون العبث والجهل فإن فيما ضرراً لا إضراراً والسفه أقوى من العبث كالظلم أقوى من الجهل، والعبث عبارة عن فعل يخلو عن الفائدة والسفه عبارة عن ما يوجب المضرة وفي «الهداية»: العبث خارج الصلاة حرام [١/١٨٣] فما ظنك به في الصلاة. وفي «الحميدي»^(١): العبث حرام لقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا من دد ولا الدد مني»^(٢) الدد: اللعب، انتهى.

(وقلب الحصى إلا للسجود مرة) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تمسح الحصى وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة»^(٣) متفق عليه. وقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة تواجهه»^(٤) رواه أصحاب السنن. وقول جابر بن عبد الله: «سألت النبي ﷺ [عن مسح الحصى]^(٥) فقال: واحدة ولأن تمسك عنها خير لك من مائة ناقة سود الحدق»^(٦) (وفرقعة الأصابع) ولو مرة وهو أن يغمزها أو يمد لها حتى تصوت لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تفرق أصابعك وأنت في الصلاة»^(٧) وأنه نوع من العبث كذا في «البرهان». وقوله عليه الصلاة والسلام: «الضاحك في الصلاة والمملتفت

(١) الحميدي: هو قرق أمير الحميدي، الحنفي، فقيه، تركي، مستعرب، توفي سنة ستين وثمانمائة للهجرة، من آثاره: شرح كنز الدقائق للنسفي في فروع الحنفية وجامع الفتاوى. ١. هـ. الأعلام (١٩٣/٥)، ومعجم المؤلفين (١٣٠/٨).

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد في علامات النبوة، باب: عصمته بِعَذَابِهِ من الباطل (٨/٠٠٠)، والطبراني في الأوسط (٤١٥).

(٣) أخرجه البخاري في العمل في الصلاة، باب: مسح الحصى في الصلاة (١٢٠٧)، ومسلم في المساجد، باب: كراهية مسح الحصى وتسويه التراب في الصلاة (٥٤٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: في مسح الحصى في الصلاة (٩٤٦)، وابن خزيمة (٨٩٥)، وابن الجارود (٢١٨)، والبغوي (٦٦٤)، وابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة (٢٢٧٥).

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: مسح الحصى في الصلاة (٩٤٥)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في كراهية مسح الحصى في الصلاة (٣٧٩)، والنسانى في السهو، باب: عن مسح الحصى في الصلاة (١١٩٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: مسح الحصى في الصلاة (١٠٢٧)، والمرizi في تحفة الأشراف (١٢٩٩٧).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٣٢٨ - ٣٠٠ / ٣)، والزيلعى في نصب الرأبة (٨٧ / ٢).

(٦) ذكره الزيلعى في نصب الرأبة (٨٧ / ٢)، وأخرجه ابن ماجه بلفظ «لا تتفق أصابعك» في إقامة الصلاة، باب: ما يكره في الصلاة (٩٦٥)، والمرizi في تحفة الأشراف (١٤١٧٣).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

والمرفق أصابعه سواء^(١) يعني: في الإثم كذا في «مجمع الروايات»، وإنما كره لأنه عمل قوم لوط فيكره التشبه بهم. قال عليه السلام لعلي رضي الله عنه: «إني أحب لك كما أحب لنفسي، لا تفرق أصابعك وأنت تصلي»^(٢) كذا في «المتصف»، وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية للنهي الوارد في ذلك ولأنها من أفراد العبث كذا في «البحر» والإجماع على كراحتها في الصلاة انتهى. كذا في «الدرایة» بخلاف الفرقعة خارج الصلاة لغير حاجة فإنها تنزيهية (وتسبیکها) لقول ابن عمر فيه: «تلك صلاة المغضوب عليهم»^(٣) ورأى النبي ﷺ رجالاً (قد) شبك أصابعه في الصلاة ففرق عليه السلام بين أصابعه^(٤) (والتحصر) لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل مختصرأ»^(٥) وفي لفظ «نهى عن الاختصار في الصلاة»^(٦) وهو أن يضع يده على خاصرته. قال ابن سيرين: وهو أشهر تأويلاتها وهو الأصح يؤيده ما أخرجه أبو داود عن صبيح^(٧) الحنفي [١٥٧] قال: «صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي، فلما صلّى قال: هذا الصلب في الصلاة وكان رسول الله ﷺ نهى عنه»^(٨) وفي تفسير آخر وهو أن يتکئ على المخصرة وهي العصى وقيل: أن لا يتم الركوع [١٨٣] والسجود، وقيل: أن يختصر الآيات التي فيها السجدة، ويكره أيضاً خارج الصلاة فإن إيليس أخرج من الجنة مختصرأ والاختصار استراحة أهل النار أي: اليهود وإنما يكره لمعنىين: ترك سنة أخذ البددين، والثاني أنه من فعل الجبارية، وقال في «البحر»: والذي يظهر أنها تحريمية فيها للنهي المذكور والالتفات بعنقه لقول عائشة رضي الله عنها: سألت رسول الله ﷺ عن التفات الرجل في الصلاة فقال: هو احتلال شيطان من

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/٨٧)، والهيثمي في مجمع الرواين وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير، ومنه ابن لهيعة وفيه كلام عن زبان وهو ضعيف.

(٢) أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب: ما يكره في الصلاة (٩٦٥).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة باب: كراهة الاعتماد على اليد في الصلاة (٩٩٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب: ما يكره في الصلاة (٩٦٧).

(٥) أخرجه البخاري في العمل في الصلاة، باب: الخصر في الصلاة (١٢١٩)، ومسلم في كتاب المساجد ومراضع الصلاة، باب: كراهة الاختصار في الصلاة (٥٤٥).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الرجل يصلى مختصرأ من حديث أبي هريرة بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن الاختصار في الصلاة» (٩٤٧)، وأخرج بنحوه عبد الرزاق في مصنفه في الصلاة، باب: وضع الرجل يده في خاصرته في الصلاة (٣٣٣٩)، وابن الجارود في المتنقى (٢٢٠).

(٧) زياد بن صبيح: الحنفي المكي ويقال البصري روى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشر وغيرهم. ١. م. تهذيب الكمال (٤٨٣/٩).

(٨) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في التخصر والإقعام (٩٠٣)، والنمسائي في الافتتاح، باب: النبه عن التحصر في الصلاة (٨٨٩)، وأحمد في مستنه (١٠٦/٢).

صلاة العبد»^(١) رواه البخاري . وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فإن التفت انصرف عنه»^(٢) رواه أبو داود والنسائي ، ويذكره: أن يرمي ببزاق والبزاق كفرأب ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريقه فتسميه بزاق باعتبار الأول أو يرمي بنخامته بضم النون البلغم الذي ينفذ إلى الحلق بالنفس العنيف إما من الخشوم أو الصدر إذا لم يكن مدفوعاً إليه وإن اضطر إليه فلا يكره الرمي ، والأولى أن يأخذه بشوبه أو يلقينها تحت رجله اليسرى إذا لم يكن يصلبي في المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصدق أمامه، فإنما ينادي الله ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكين، ولديصدق عن يساره أو تحت قدمه» وفي رواية: «أو تحت قدمه اليسرى»^(٣) . وفي الصحيحين: «البزاق في المسجد خطينة، وكفارتها دفنها»^(٤) انتهى . وإنما عبر بالإلقاء لأنه لا يلزم منه أن يكون بحروف فيفسد الصلاة فالمراد به الرمي بدون صوت به حروف عند الضرورة انتهى .

وقيد في «الغاية» كراهة الالتفات بالعنق بأن يكون بغير عذر وأما تحويل الوجه لعذر وغير مكروه . قال صاحب «البحر»: وينبغي أن تكون الكراهة تحريرمية وقيدنا بالعنق لأنه بالصدر مبطل وتقدم وأما تحويل النظر يمنة ويسرة من غير تحويل [١١٨٤] الوجه فغير مكروه مطلقاً كما سندكره^(٥) والأولى تركه لأنه ينافي الأدب لغير حاجة والظاهر أن فعله عليه السلام

(١) أخرجه البخاري في الأذان، باب: الالتفات في الصلاة (٧٥١) في بدء الخلق، باب: صفة إيليس وجندوه (٣٢٩١)، وأبو داود في الصلاة، باب: الالتفات في الصلاة (٩١٠)، والترمذى في الصلاة، باب: ما ذكر في الالتفات في الصلاة (٥٩٠)، والنسائي في السهو، باب: التشديد في الالتفات في الصلاة (١١٩٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٢٧٥).

(٢) أخرجه النسائي في السهو، باب: التشديد في الالتفات في الصلاة (١١٩٤)، وأبو داود في الصلاة، باب: الالتفات في الصلاة (١١٩٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٢٧٥).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: دفن النخامة في المسجد (٤١٦)، ومسلم في المساجد، باب: النهي عن البصاق في المسجد (٥٥٠)، والبغوي في شرح السنة (٤٩٠)، والبيهقي في السنن (٢٩١/٢)، وابن حبان في صحيحه في الصلاة، باب: ذكر الخبر الدال على أن الفرض على المأمور والممنفرد قراءة فاتحة الكتاب في صلاته (١٧٨٣).

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: كفارة البزاق في المسجد (٤١٥)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها (٥٥٢)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهة البزاق في المسجد (٥٧٢)، وابن حبان في صحيحه، باب: ذكر الإخبار عن كفارة الخطينة التي تكتب لمن يصدق في المسجد (١٦٣٧).

(٥) انظر صفحة (٣٩٥).

[١٥٧ ب] إيه كان لحاجة تفقد أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز وإلا فهو **كـان** ينظر من خلفه كما ينظر أمامه كما في الصحيحين^(١). (و) يكره (الإقعاء) وهو أن يضع إلته على الأرض وينصب ركبتيه وقيل: أن يعتمد بيديه على الأرض ويجمع ركبتيه إلى صدره، وقيل: هو أن ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع إلته على عقبيه ويضع يديه على الأرض والأول أصح؛ لأن إقاع الكلب يكون بتلك الصفة إلا أن إقاع الكلب في نصب اليدين وإقاع الأدمي في نصب الركبتين إلى صدره، والأصل فيه قول أبي هريرة رضي الله عنه: «نهاني رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** عن نقرة كنقرة الديك، وإقاع إيقاع الكلب، والتفات كالتفات الثعلب»^(٢) رواه أحمد في «مسنده». وقول عائشة رضي الله عنها كان يعني النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «ينهى عن عقبة الشيطان، وأن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع»^(٣) رواه البخاري. وعقبة الشيطان: الإقعاء، وقول أنس: قال لي النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إذا رفعت رأسك من السجود فلا تثفع كما يقع الكلب، ضع إلتهيك بين قدميك وأذرك [ظهر]^(٤) قدميك بالأرض»^(٤) رواه ابن ماجه وهي كراهة تحريم، والعقبة بضم العين وسكون القاف، والعقب: بفتح العين وسكون القاف بمعنى الإقاع كذا في «البحر» عن «المغرب» وقوله: إلتهيك في «الهدایة»، فقيل: ينبغي أن يقول إليه لا أليته لأن تاء التائيت تسقط عند الإضافة، تقول: خصيئه ولا يقال خصيئه كقول الشاعر:

ترتجح ألياه ارتجاج الرطبة

وقال: كان خصيئه من التدليل كذا في «العيون» ويكره (افتراش ذراعيه) لما روينا، ويكره (تشمير كميء عنهم) لقوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم»^(٥) [١٨٤ ب] وأن لا أكف شرعاً ولا ثواباً^(٥) متفق عليه وهو يتضمن كراهة تشمير الكمين ولما فيه من الجفاء المنافي للخشوع لما فيه من التهاون والتکاسل وقلة الأدب. والمستحب للرجل أن يصلى في ثلاثة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٦/٥).

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٧٩)، والزيلعي في نصب الراية (٢/٩٢)، ورواه أحمد في مسنده (٢/٣١).

(٣) هو جزء من حديث مطول أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: ما يجمع صفة الصلاة وباب: ما يفتح به ويختتم به... برقم (٤٩٨)، وأبو داود في الصلاة، باب: من لم يز الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (٧٨٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب: الجلوس بين السجدين (٨٩٦)، وذكره المزي في تحفة الأشراف (١١٢١)، والزيلعي في نصب الراية (٢/٩٢).

(٥) تقدم ذكره.

(١) ما بين معاوقين ساقط من ج.

وصلاته في السراويل مع قدرته على لبس القميص، وردد السلام بالإشارة، والتربيع بلا عنبر، وعقص شغره

أثواب إزار وقميص وعمامة، وللمرأة أن تصلي في قميص وخمار ومحنة كما في «البرهان» و«مجمع الروايات». (و) يكره (رد السلام بالإشارة) لأنه سلام معنى حتى لو صافح بيته تفسد كما قدمناه^(١)، وقال في «الذخيرة» «لا بأس للمصلحي [١٥٨] أن يجيب المتكلم برأسه، به ورد الأثر عن عائشة رضي الله عنها: «ولا بأس بأن يتكلم الرجل مع المصلحي»^(٢)، قال تعالى: «فَنَادَهُ الْمَلِئَكَةُ هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَرَابِ» [آل عمران: ٣٩] الآية. وفي أحكام القرآن للحلواني: لا بأس بأن يجيئه برأسه. وهل يجب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطابي والطحاوي: «أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود رضي الله عنه بعد فراغه من الصلاة»^(٣) كذا في «مجمع الروايات»، (و) يكره (التربيع بلا عنبر) لما فيه من ترك سنة القعود فيها، وليس بمكروه خارجها، لأن جل قعود النبي ﷺ كان التربيع وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو يفيد أن الكراهة في الصلاة تزيهية وسمى تربعاً: لأن صاحب هذه الجلسة قد تربع نفسه كما يربيع الشيء إذا جعل أربعاً، والأربع هنا الساقان والفخذان رباعها يعني أدخل بعضها تحت بعض. (و) يكره (عقص شعره) وهو شد ضفيرته حول رأسه كما تفعله النساء والثرك وخدام الأمراء، كما في «الحافظية». وقيل: جمعه على هامته وشده بخيط أو صمع ليتلبد وقيل: ليه وإدخال أطرافه في أصوله. وقيل: شده على القفا لثلا يصيب الأرض إذا سجد وذلك لما في مسلم: «أن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه فقام وراءه فجعل يحله فلما انصرف [١٨٥] أقبل على ابن عباس فقال: ما لك [ولرأسي؟]^(٤) قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف»^(٤) ولقول علي رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «لا تعقص شعرك في الصلاة فإنه كفل الشيطان»^(٥)، رواه عبد الرزاق انتهى. وهو بكسر الكاف وتسكين الفاء أي: مقعد الشيطان وأصله كساء يدار حول سنان البعير وقيل: كساء يعقد طرافه على عجز البعير ليركبه الرديف كما في «الطلبة».

(١) انظر صفحة (٣٤٩).

(٢) لم أجده.

(٣) انظر مجمع الروايات (٢/٨١).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: أعضاء السجود والتهي عن كف الشعر والثوب، وعقص الرأس في الصلاة (٤٩٢)، وأحمد بن حنبل (١/٣٠٤)، وأبي داود في الصلاة، باب: الرجل يصلي عاصقاً شعره (٦٤٧).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٩٩٣).

(١) ما بين معاوقين ساقط من ج.

والأغتیجار وَهُوَ: شَدُ الرَّأْسِ بِالْمِنْدِيلِ وَتَرَكَ وَسْطِهَا مَكْشُوفًا وَكَفُ ثَوْبِهِ، وَسَدَلُهُ

وفي «شرح مسلم». قال العلماء: الحكمة في النهي عن عقص الشعر أن الشعر يسجد مع المصلي ولهذا مثل بالذى يصلى وهو مكتوف كذا في «شرح الديري» انتهى.

قلت: وهو مفسر بالحديث. قال في «شرح الغزنوی»: لأنه عليه السلام مر برجل يصلى وهو معقوص الشعر فقال: دع شعرك يسجد معك، انتهى. وعص من حد ضرب.

قال البهيري في «شرح الهدایة»: (و) يكره (الاعتخار وهو شد الرأس [١٥٨])^{بـ} بالمنديل) أو تكوير عمامته على رأسه (وترك وسطها مكشوفاً)، وقيل: أن يتقبب بعمامته فيعطي أنفه إما للحر أو للبرد أو للتكبر فيصير شبه المعجر بوزن المنبر ثوب تلفه المرأة على رأسها. وعن محمد رحمة الله: لا يكون الاعتخار إلا مع تقبب وذلك لنهي النبي ﷺ عن الاعتخار في الصلاة كما في «شرح الديري»، وقال في «شرح المنية»: وربما يكون وجه الكراهة التشبه بالنساء أو لكونه فعل الجفاة من الأعذاب، (و) يكره (كف ثوبه) أي: رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود. انتهى.

وقيل: أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه كذا في «شرح الإرشاد» انتهى لما قدمناه من قوله ﷺ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً»^(١) متفق عليه، ولما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة وهو الخشوع والخضوع كذا في «البرهان»، (و) يكره سدله، يقال: سدل الثوب سدلاً من باب طلب وأسدل خطأ كذا في «البداية»، أي: سدل ثوبه تكبراً أو تهاوناً، وبالعذر لا يكره السدل وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكفيه [١٨٥]^{بـ} ويرسل جوانبه من غير أن يضمها. وفي «شرح الوقاية»: هذا في الطليسان أما في القباء ونحوه فهو أن يلقنه على كفيه من غير أن يدخل يديه في كميته انتهى ولكن سنذكر عن «الخلاصة» أن المختار عدم كراحته.

وفي «الظهيرية»: هو أن يضع ثوبه على كفيه ويرسل طرفيه انتهى. وفي «مجمع الروايات»: لو كان تحت الرداء قميص أو ثوب اختلفوا في كراهة السدل والصحيح أنه يكره انتهى.

وفي «البحر» عن «فتح القدير»: أن السدل يصدق على أن يكون المنديل مرسلاً من كفيه كما يعتاده كثير فينبغي لمن على عنقه منديل أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفوظاً عن الواقع أو لا. انتهى. وذلك لقول أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام: «نهي

(١) نقدم تخرجه.

(١) العبارة في ج ولد.

(١) ما بين معکوفتين زيادة في م.

وَالاندراج فِيهِ بِحِيثُ لَا يُخْرِجْ يَدَيْهِ، وَجَعْلُ التَّوْبَ تَحْتَ إِيْطَهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرْخُ جَانِبَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَالقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْقِيَامِ، وَإِطَالَهُ الرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي التَّطْوِعِ،

عن السدل وأن يغطي الرجل فاه^(١) رواه أبو داود والحاكم وصححه. وفي «المحيط»: لأنه تشبه بفعل اليهود حال عبادة النيران انتهى.

وفي «التبين»: يكره التلثم وتغطية الأنف والفم في الصلاة لأنه يشبه فعل المجروس حال عبادتهم النيران انتهى.

واختلف المشايخ في كراهة هذا السدل خارج الصلاة وال الصحيح قول أبي جعفر أنه لا يكره كما في «البغية» و «البحر» عن «القنية»، (و) يكره (الاندراج فيه)، أي: التوب (بحيث لا يدع منفذًا يخرج يديه) منه وهي لاشتمالة الصماء لما رواه أبو داود عن ابن عمر: قال رسول الله ﷺ [١/١٥٩]: «إذا كان لأحدكم ثوابان فليصل فيها مثماً فإن لم يكن إلا ثوب فليتذر به ولا يشتمل لاشتمالة اليهود»^(٢) انتهى. وهي التي فسرناها سمي به لعدم منفذ يخرج منه يده كالصخرة الصماء وفسرها في «المحيط»: بأن يجمع طرف ثوبه ويخرج جهماً من تحت إحدى يديه على أحد كتفيه وقيده في «البدائع»: بأن لا يكون عليه سراويل لأنه لا يؤمن من انكشف العورة ويكره جعل الثوب تحت إبطه الأيمن وطرح جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه؛ لأن ستر المنكبين في الصلاة مستحب فيكره تركه لغير [١/١٨٦] ضرورة تنزيهها وفي «شرح المنية»: يكره لل沐صل كل ما هو من أخلاق الجبارية عموماً؛ لأن الصلاة مقام التواضع [والتللل والخشوع]^(١) وهي تنافي التكبر والتجبر، (و) يكره (القراءة في غير حالة القيام) كاتمام القراءة حالة الركوع، ويكره أن يأتي بالأذكار المشروعة في الانتقالات [بعدم]^(٢) تمام الانتقال؛ لأن فيه خللين: تركه في موضعه وتحصيله في غيره، (و) يكره (إطالة الركعة الأولى) في كل شفع من (التطوع) كما في «المحيط» إلا إذا كان ذلك التطويل مروياً عن النبي ﷺ أو مأثوراً عن أحد

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: ما جاء في السدل في الصلاة (٦٤٣)، والترمذني في الصلاة، باب: ما جاء في كراهة السدل في الصلاة من غير زيادة أن يغطي الرجل فاه (٣٧٨)، والبيهقي في الصلاة، باب: كراهة السدل في الصلاة وتنطية الفم (٢٤٢/٢)، وابن جبان في صحيحه في الصلاة (٢٢٨٩)، والحاكم في المستدرك (٢٥٣/١)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجه فيه تنطية الرجل فاه في الصلاة ووافقة الذهبى.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقاً يتزر به (٦٣٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٦/٣٧٤).

(١) العبارة في ح كالتللل في الخشوع.
(٢) العبارة في م بعد بدل بعدم والصراب بعدم.

وَتَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى فِي جَمِيعِ الصَّلَاتِ، وَتَكْرَارُ السُّورَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ
الفَرْضِ،

ال الصحابة كما في قراءة [سبح]^[١] و [قل يا يها الكافرون] و [قل هو هو الله أحد] في الوتر فإنه
من حيث القراءة ملحق بالنواقل انتهى.

وقال الإمام أبو اليسر^(١): لا يكره وكذا في «جامع المحبوب»؛ لأن النواقل أمرها أسهل
من الفرض (و) يكره (تطويل) الركعة (الثانية على) الركعة (الأولى) بثلاث آيات فأكثر لا تطويل
الثالثة لأن ابتداء صلاة (في جميع الصلوات) أما الفرض فمتفق على الكراهة فيه كما في
(الخلاصة) وأما النفل فيكره إطالة الثانية على الأولى في الأصح إلحاقاً له بالفرض فيما لم يرد
فيه تخصيص من التوسيعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) ذكره
قاضي خان، وكذا تكرارها في ركعتين من الفرض إذا كان لغير ضرورة بأن كان يقدر على قراءة
سورة أخرى، أما إذا لم يقدر فلا يكره لوجوب حسم سورة إلى الفاتحة في الثانية أيضاً وهذا إذا
وقع عن قصد أما إذا كان لا عن قصد كما إذا قرأ [قل أعوذ برب الناس] في الأولى فإنه لا
يكره أن يكررها في الثانية؛ لأن قراءة سورة واحدة غير مكررة أى: في هذه الحالة والقراءة
منكساً بأن يقرأ من البقرة مثلاً في هذه الحالة مكررة بخلاف ما إذا ختم القرآن في الركعة
الأولى فإنه ينبغي أن يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة لأننا صرنا إليه بقول النبي ﷺ: «خير
الناس الحال المرتحل»^(٢) يعني: الخاتم المفتتح، وكذا [١٨٦ / ب] لا يكره لو أراد أن يقرأ غير
التي [١٥٩ / ب] قرأها في الأولى فافتتحها فلما قرأ منها آية أو آيتين تذكر فأراد أن يتركها ويفتح
السورة التي أرادها يكره ذلك لقوله ﷺ: «إذا افتتحت سورة فاقرأها على نحوها»^(٣) كذا في
«التجenis والمزيد» ووجه الكراهة عدم وروده، ولم ينقل عن أحد من السلف فعله في الفرض
فيكون بدعة ليس عليه أمره السلام فيكره في الفرض ولا يكره تكرار السورة في ركعة أو
ركعتين من النفل؛ لأن باب التطوع أوسع وقد ورد «أنه ﷺ قام إلى الصباح بآية واحدة يكررها

(١) أبو اليسر؛ هو صدر الإسلام البردوبي، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) أخرجه الترمذى في كتاب القراءات، باب: ١٣، (٢٩٤٨)، من حيث ابن عباس قال: قال رجل: يا رسول الله،
أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الحال المرتحل، قال: وما الحال المرتحل، قال: الذي يضرب من أول القرآن
إلى آخره كلما حل ارتحل، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا
الوجه وإن شاهدليس بالقاريء، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٠٨٨) (١/ ٥٦٩).

(٣) ل Mayer.

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ح.

وَقِرَاءَةُ سُورَةٍ فَوْقَ الَّتِي قَرَأَهَا، وَفَضْلُهُ بِسُورَةٍ بَيْنَ سُورَتَيْنِ قَرَأَهُمَا فِي رَكْعَتَيْنِ، وَشَمَطِيبٌ، وَتَزَوَّنِحُهُ بِتَوْبِيهِ أَوْ مَرْوَحَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَتَحْوِيلُ أَصَابِعِ يَدِيهِ أَوْ رِجْلِيهِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي السُّجُودِ وَغَيْرِهِ، وَتَرْكُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكُوعِ، وَالثَّاؤُبُ،

في تهجده^(۱) فدل على جواز التكرار في التطوع كذا في «شرح المنية» وقد ثبت عن جماعة من السلف أنهم كانوا يحيون ليتهم بأية العذاب، أو آية الرحمة أو آية الرجاء، أو آية الخوف. وإن كان ذلك في الفرائض فهو مكروه إن لم ينقل عن أحد من السلف أنه فعل مثل ذلك كذا في «التجنيس والمزيد»، (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) لما فيه من قلب التلاوة، وقال عبد الله بن مسعود: [من قرأ القرآن منكوساً فهو منكوس] كذا في [التجنيس]^[۱] وما شرع لتعليم الأطفال إلا لتسهيل الحفظ بقصر السور (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) وقال بعضهم: إن كانت السورة طويلة لا يكره كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان وذلك لما فيه من شبهة التفضيل والهجر، (و) يكره (الجمع بين سورتين بينهما) سور أو سورة واحدة في ركعة بالاتفاق كذا في «التجنيس»، وقيدنا بالسورة لأنه يكره الانتقال إلى آية أخرى من سورتها بينهما آيات وإلى آية من سورة غيرها قصداً، وفي «الخلاصة» و«البزارية» لا يكره هذا في التوافل، (و) يكره (شم طيب) قصداً قال في «شرح المنية»: يكره أن يشم - بفتح الشين وهو الفصيح - أي: ينشق [١٨٧] طيباً - بكسر الطاء - أي: ذا رائحة طيبة؛ لأنه أجنبي من الصلاة هذا إذا قصده أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا، (و) يكره (تزوينه) أي: جلب الروح - بفتح الراء نسيم - الريح (بشوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه مناف للخشوع وهو عمل قليل كما في «التبين» وغيره (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله عليه السلام: «فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع»^(۲) وفي غيره أي: السجود لما فيه من إزالتها عن الموضع المستنون كما في «مجمع الروايات» و«التجنيس» (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وكذا ترك وضعهما على الفخذين فيما بين [١٦٠] السجدتين وفي التشهد وكذا ترك وضع اليمين على اليسار حال القيام لتركه السنة (و) يكره (الثاؤب)؛ لأنه من التكاسل والامتناع فإن غلبه فليكتظم ما استطاع

(۱) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في صلاة الليل من حديث سيدنا أبي ذر قال: قام النبي ﷺ بأية حتى أصبح يرددتها، والأية: «إن تعذبهم فإنهما عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم»، ورواه النسائي في الأفتتاح، باب: تردید الآية (۱۰۰۹)، وذكره المزري في تحفة الأشراف (۱۲۰۱۲).

(۲) ذكره الزيلعي في نصب الراية (۳۸۷/۱).

(۱) ما بين معرفتين ساقط من ج.

وَتَغْمِيْضُ عَيْنَيْهِ، وَرَفْعُهُمَا لِلْسَّمَاءِ، وَالْتَّمْطِيْ، وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ، وَأَخْذُ قَمْلَةٍ، وَقَتْلَهَا،

فإن غلبه وضع يده أو كمه على فمه لقوله عليه السلام: «إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا ثناءب أحدكم فليردّه ما استطاع ولا يقول: هاه هاه فإنما ذلكم من الشيطان يضحك منه»^(١) وفي رواية: «إذا ثناءب أحدكم فليمسك يده على فمه فإن الشيطان يدخل فيه»^(٢) كذا في «البرهان» و «التبين»، وقال في «البحر»: وضع اليد ثابت في مسلم، والكم قياس وهي «الخلاصة»: إن أمكنه أخذ شفتته بسته، فليفعل ويضع ظهر يده على فيه كما في «مختارات النوازل»، ويكون يمينه، وقيل: في القيام بها وفي غيره بيساره كذا في «المجتبى»، (و) يكره (تفميض عينيه) لقوله عليه السلام: «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه»^(٣) ولأنه ينافي الخشوع وفيه نوع عبث وترك النظر إلى الموضع المنسون ولأن كل عضو وطرف ذو حظ من هذه العبادة فكذا العين، وينبغي أن تكون الكراهة تزويجية إذا كان بغیر ضرورة ومصلحة أما لو خاف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يفوق الخاطر فلا يكره غمضها بل [١٨٧/ب] ربما يكون أولى لأنه حينئذ كمال للخشوع قاله «صاحب البحر». (و) يكره (رفعهما للسماء) لقوله عليه السلام: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء ليثنئُوا أو لتخطفن أبصارهم»^(٤) كذا في «البرهان»، (والتمطي) لأنه من التكاسل وهو ينافي الخشوع (و) يكره (العمل القليل) المنافي للصلاة وأفراده كثيرة كنف شعرة أو شعرتين وتقديم الفرق بين العمل القليل والكثير وجعل منه قاضيكان الرمية الواحدة عن القوس في صلاة الخوف ولا تقام إلا باليدين ولعله لأن في تلك الحالة لا يظن به أنه ليس في الصلاة لما أنه كما أتيح له المشي فكذا الرمية لاحتياجه إليها (و) من (أخذ قملة وقتلها) من غير عذر، إذ لو شغلته أو شغله برغوث بالبعض لا يكره الأخذ وفي «مجمع الروايات»: يكره أن يأخذ قملة ويقتلها [لكن يدفعها تحت الحصى وفي قول أبي حنيفة: وروي عنه إن أخذ قملة أو دفنهما فقد أساء]^[١] انتهى.

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في بدء الخلق، باب: صفة إيليس وجندوه (٣٢٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٨٩)، وأبو داود في الأدب، باب: في العطاس (٥٠٢٩)، والحاكم في المستدرك (٤/٢٦٤)، وابن جبان في صحيحه في البر والإحسان، باب: فصل في تشيمت العطاس (٥٩٨).

(٢) أخرج هذه الرواية عبد الرزاق من حديث أبي سعيد الخدري (٣٣٢٥).

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٢٣٩)، وفي الكبير (١٠٩٥٦)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد وقال: فيه لبس ابن أبي سليم وهو مدلس، وقد عننته. ا.ه. (٨٣/٢).

(٤) أخرجه البخاري في الأذان، باب: رفع البصر إلى السماء في الصلاة (٧٥٠)، وأبو داود في الصلاة، باب: النظر في الصلاة (٩١٣)، والنسائي في السهو، باب: النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة (٧/٣)، وابن ماجه في إقامته الصلاة، باب: الخشوع في الصلاة (١٠٤٤)، وابن جبان في صحيحه (٢٢٨٤).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

وفي «البزارية»: قال الإمام: دفنهما [فيها]^[١] أحب من قتلها، وقال محمد: قتلها، وقال الثاني: كلاهما مكره انتهى.

وفي «التجنیس»: وعن محمد رحمه الله: أن قتل القملة في الصلاة أحب إلى من دفنتها وكل ذلك لا بأس به، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقتل القملة في الصلاة ويدفنتها تحت الحصى لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يصلى فأخذ [٢٦٠ ب] قملة ودفنتها ثم تلا قوله تعالى: ﴿أَتَرَ نَجَعَلُ الْأَذْقَنَ كَفَانًا﴾ [٢٥] المرسلات: ووجه القتل أن فيه إزالة الأذى عن نفسه فلا يكون به بأس كقتل الحية والعقرب انتهى.

وقال في «التجنیس»: أيضاً الكف عن قتل القملة أفضل. انتهى، قلت: ووجهه لما فيه من ترك العمل والاحتراز عن التجاوة المختلف فيها قال الجلال السيوطي في «الینبوع»: قال الزركشي^(١): كره مالك قتل البراغيث والقمل في المسجد وصرح النووي بأنه إذا قتلها لا يجوز إلقاؤها في المسجد لأنها ميتة وفي «مسند أحمد» عن أبي أيوب قال: «وجد رجل في ثوبه قملة فأخذها فطرحها في المسجد» [١٨٨] فقال له رسول الله ﷺ: «لا تفعل ردها في ثوبك حتى تخرج من المسجد»^(٢) وقال ابن العماد: وأما طرح القمل في المسجد فإن كان ميتاً حرم لنرجاسته، وإن كان حياً ففي كتب المالكية أنه يحرم طرح القمل حياً بخلاف البرغوث، والفرق أن البرغوث يعيش بأكل التراب بخلاف القمل ففي طرحه تعذيب له بالجوع وهو لا يجوز وقد قال ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلت فأحسنت القتلة»^(٣) وعلى هذا فيحرم طرح القمل حياً في المسجد وغيره ويحرم على الرجل أن يلقي ثيابه وفيها قمل قبل قتله

(١) الزركشي: هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصرى المولد، والوفاة حيث ولد في سنة خمس وأربعين وسبعين للهجرة، وتوفي سنة أربع وستين وسبعين للهجرة، من آثاره: الإجابة لإبراد ما استدركته عائشة على الصحابة - نقطه العجلان في أصول الفقه - البحر المحيط في أصول الفقه - إعلام الساجد بأحكام المساجد - الديباخ في توضيح المنهاج وغيرها كثير. ا.هـ. شذرات الذهب (٦/٣٣٥)، والأعلام (٦/٦٠).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤١٩/٥).

(٣) أخرجه مسلم في الصيد، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل (١٩٥٥)، وأبو داود في الأصحابي، باب: في النهي أن تصبر البهائم والرفق بالذبيحة (٢٨١٥)، والترمذى في الدييات باب: النهي عن المثلة (١٤٠٩)، والنمساني في الصحایا، باب: الأمر بأخذ الشفرة (٧/٢٢٧)، وابن ماجه في النبائع، باب: إذا ذبحتم فاحسنتوا الذبح (١٣٧٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٨٣).

(٤) ما بين معاكوفتين ساقط من ج.

وَتَغْطِيَةُ أَنفِهِ وَقَمِهِ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِي فَمِهِ يَمْتَعُ الْقِرَاءَةَ الْمَسْتَوَةَ، وَالسُّجُودُ عَلَى كَوْزِ
عِمَامَتِهِ

وال الأولى أن لا يقتله في المسجد. لحديث: «إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليتصرها ولا يطرحها في المسجد»^(١) رواه أحمد. ولو قتل القملة في ثيابه وتركه فيها ميتاً وصلى فيها لم تصح صلاته؛ لأن ميتة القملة والبرغوث نجسان على الصحيح خلافاً للقفال^(٢)، ويعفى عن قليل دمها في الثوب، إن تعمد قتلها بخلاف الجلد فإنه لا مشقة في التحرز منه ولو حصل على حصر المسجد دم البراغيث من ينام في المسجد ففي العفو عنه بالنسبة إلى المصلي نظراً؛ لأن التحرز عنه ممكن وينبغي أن يؤمر النائم بأن يجعل بينه وبين الحصير حائلأً حالة النوم تعظيمياً لحرمة المسجد وحفظاً لحصيره عن تنجيشه بالدم انتهى.

عبارة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى: والمصرح به في كتابنا [أنه لا]^[١] يجوز إلقاء قشر القملة في المسجد (و) يكره (تفطية أنفه وفمه) لما رويته من أنه نهى: «نهى عن السدل وأن يغطي الرجل فاه»^(٣) (و) يكره (وضع شيء لا يذوب في فمه) وهو يمنع (القراءة المسئونة) أو يشغل باله كذهب وفضة وحجر، (و) يكره (السجود على كور عمانته) من غير ضرورة حر أو برد أو خشونة الأرض ١/٦٦ [والكور]: دور يقال: كار العمامة وكورها أدارها على رأسه وهذه العمامة عشرة أكوار وعشرون كوراً كذا في «المغرب» وهو بفتح الكاف كما ضبطه ابن أمير حاج. قال البخاري في «صححه»: ١٨٨ [قال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة^(٤) وأنه حائل لا يمنع السجود يجوز كالخلف والنعل وقد نبه العلامة ابن أمير حاج ما هنا تنبئها حسناً وهو أن صحة السجود على الكور محله، إذا كان على الجبهة أو بعضها أما إذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض فإن الصلاة لا تصح

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٤١٠ / ٥)، وأخرج بنحوه البيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: من وجد في صلاته قملة فصرها ثم أخرجهما من المسجد أو دفنهما فيه أو قتلها (٢٩٤ / ٢)، والبيهقي في مجمع الروايات في الصلاة، باب: فيمن وجد قملة وهو في المسجد (٢٠١٦).

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي القفال، أبو بكر: ولد سنة إحدى وتسعين ومائتين للهجرة من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب من أهل ماوراء النهر، وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمائة للهجرة، من آثاره: أصول الفقه، محسن الشريعة - شرح رسالة الشافعي وهو أول من صنف الجدل الحسن بين الفقهاء.

أ.هـ. الأعلام (٢٧٤ / ٦)، ومعجم المؤلفين (١١٩ / ٨).

(٣) تقدم تخرجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٥١ / ١).

(١) ما بين معاكسين ساقط من ج.

وَعَلَى صُورَةِ، وَالْأَقْتَصَارُ عَلَى الْجَبَهَةِ بِلَا عُذْرٍ بِالْأَنفِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْطَّرِيقِ وَالْحَمَامِ،
وَفِي الْمَخْرَجِ، وَفِي الْمَقْبِرَةِ، وَأَرْضِ الْغَيْرِ بِلَا رِضَاهُ،

لعدم السجود على محله، وكثير من العوام يتواهون في ذلك فيظنون الجواز والظاهر أن الكراهة تزييهية لنقل فعله ﷺ وأصحابه من السجود على العمامة تعليماً للجواز فلم تكن تحريمية وقد أخرج أبو داود «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وهو قد اعتم على جبهته فحسن عن جبهته»^(۱) إرشاداً لما هو الأفضل والأكمel، (و) يكره (السجود على صورة) حيوان لأنه يشبه عبادتها (و) يكره (الاقتصر على الجبهة) في السجود (بلا عذر بالأنف) لترك الواجب وهو ضم الأنف إليها والكراهة تحريمية (و) تكره (الصلوة في الطريق) لأن فيه منع الناس عن المرور وشغلهم بما ليس له لأنها حق العامة للمرور (و) في (الحمام) (و) في (المخرج)، أي: الكنيف (و) في (المقبرة) (و) في أمثالها، لما رواه ابن ماجه والترمذمي عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلى في سبعة مواطن في: المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الإبل وفوق ظهر بيت الله»^(۲) انتهى.

معاطن الإبل: مباركتها جمع معطن اسم مكان من عطن يعطون كنصر ينصر، والمزبلة: -
بفتح الميم مع فتح الباء وضمها - وهي ملقى الربل أبي: السرقين، والمجزرة: - بفتح الميم مع الزاي وضمها أيضاً - موضع الجزار، أي: فعل الجزار أي: القصاب، والمغسل: - بضم الميم وفتح السين - مكان الاغتسال والعلة كونها موضع النجاسة وألحق بها المغسل؛ لأنه مصب النجاسة والأوساخ والنهي عن الصلاة في الحمام، لمعنىين أحدهما: أنه مصب الغسالات فعلى هذا [١٨٩] لا يكره في سائره فإذا غسل منه موضعًا ليس فيه تمثال لا تكره فيه، والثاني: أن الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تكون في جميعه غسل موضعه أو لا والأولى أن لا يصلى فيه إلا لضرورة [١٦١] كخوف فوت الوقت ونحوه لإطلاق الحديث وأما الصلاة في موضع جلوس الحمامي فقال قاضي خان: لا بأس بها، وفي «الفتاوى»: لا بأس بالصلاحة في المقبرة إذا كان فيها موضع أعد للصلاة وليس فيه قبر، وهذا لأن الكراهة معللة بالتشبيه بأهل الكتاب وهو منتف فيما كان على الصفة المذكورة والكراهة فوق الكعبة المشرفة ينافي تعظيمها كما سنذكره^(۳)، (و) تكره الصلاة في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتدأ بين

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عياض بن عبد الله القرشي بلفظ «رأى النبي ﷺ رجلاً يسجد على كور العمامة فلما يده أن ارفع عمامتك، فألوما إلى جبهته، في الصلاة، باب: من كره السجود على كور العمامة (٣٠٠/١). وأبو داود في المراسيل (١١٧/١).

(۲) أخرجه الترمذمي في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في كراهة ما يصلى إليه وفيه (٣٤٦).

(۳) انظر صفحة (٤٥٢).

وَقَرِيبًا مِنْ نِجَاسَةِ، وَمُدَافِعًا لِأَحَدِ الْأَخْبَيْنِ أَوِ الرَّيْحَ، وَمَعْ نِجَاسَةِ غَيْرِ مَانِعَةِ إِلَّا إِذَا حَافَ فَوْتُ الْوَقْتِ أَوِ الْجَمَاعَةِ، وَإِلَّا نُدِبَ قَطْعُهَا، وَالصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْبَذْلَةِ

الصلاحة في الطريق أو أرض الغير فإن كانت مزروعة فالأفضل أن يصلني في الطريق؛ لأن له حقاً فيه ولا حق له في أرض الغير وإن لم تكن مزروعة فإن كانت لمسلم يصلني فيها؛ لأن الظاهر أنه يرضى بها، لأنه ينال أجراً من غير اكتساب منه ولا إذن في الطريق لأنه حق المسلم والكافر، وإن كانت الأرض لكافر يصلني في الطريق لأنه لا يرضى بها كذا في «البرهان» والطريق ليست للكافر على الخصوص (و) تكره الصلاة إذا فعلها (قريباً من نجاسة)؛ لأن ما قرب من الشيء قد يعطى حكمه، وقد أمرنا بتجنب النجاسة ومكانتها، (و) تكره الصلاة حال كونه (مدافعاً لأحد الأخبيين) هما: البول والغائط أو في حال مدافعة (الريح) وسواء كان به ذلك قبل افتتاح الصلاة أو بعده؛ لأن المعنى يجمعها كذا في «التجنيس والمزيد» لقوله ﷺ: «لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلني وهو حاقن حتى يتخفف»^(١) رواه أبو داود، وأنه يشتعل به عن الخشوع (و) تكره الصلاة (مع نجاسة غير مانعة) تقدم بيانها وسواء كانت بشويه أو بدنه أو مكانه لاستحباب الخروج من الخلاف (إلا إذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة) فحيثند يصلني وهو [١٨٩ بـ] بتلك الحالة لأن إخراج الصلاة عن وقتها حرام ومع الجماعة سنة مؤكدة (وإلا) أي: وإن لم يخف الفوت (ندب قطعها) أي: قطع الصلاة وإزاله النجاسة والتخفف فالقطع للإكمال مندوب إليه، كما لو أقيمت الجماعة بعدما شرع منفرداً أو كهدم المسجد ليبني أحسن مما كان كذا في «البرهان» انتهى.

وقضية قوله ﷺ: «لا يحل» توجب القطع (و) تكره (الصلاحة في ثياب البذلة) بكسر الباء وسكون الذال المعجمة - ثوب لا يصان ولا يحفظ عن الدنس - ونحوه ابتدال الثوب وغيره امتهانه وقيل: ما يلبس في البيت ولا يذهب به إلى الكبارء وكذا ثياب المهنة [١٦٢ بـ]. كحكمة في أوزانها وبفتح الميم والهاء معـاـ . وهي الخدمة والعمل فيحتقر عنها تكميلاً لرعاية مقام الوقوف بين يدي الله سبحانه وتعالى بما أمكن من تجميل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْعِدٍ» [الأعراف: ٣١] إشارة إليه وإن كان المراد به ستراً العورة على ما ذكره أهل التفسير كما تقدم وقال في «التجنيس»: تكره في ثياب البذلة لما روى «أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً فعل ذلك فقال: أرأيت لو كنت أرسلتك إلى بعض الناس أكنت تمر في ثيابك هذه؟ فقال: لا، فقال عمر رضي الله عنه: الله أحق أن تتزين له»^(٢) انتهى.

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة، باب: يصلني الرجل وهو حاقن (٩١) وقال: هذا من سند أهل الشام لم يشركهم فيها أحد، وذكره الزبيدي في نصيحة الرأبة (١٠٢/٢)، وقال: فيه رجل فيه جهالة ولم يضعفه أبو داود.

(٢) أخرجه البيهقي في سنته من حديث ابن عمر في الصلاة، باب: ما يستحب أن يصلني فيه من الثياب (٢٣٦/٢).

وَمَكْشُوفَ الرَّأْسِ، إِلَّا لِتَذَلِّلِ وَالتَّضَرِّعِ، وَبِحُضُورِ طَعَامٍ يَمْيِلُ إِلَيْهِ

(و) تكره الصلاة وهو (مكشوف الرأس) قادرًا على سترها وفعله تكاسلًا واستئصالًا لغطتها لا استخفافًا؛ لأنَّه كفر والعياذ بالله تعالى فكشفها للكلسل ونحوه مكروه لما فيه من ترك الوقار؛ إذ لا يكره للتذلل والتضرع لله تعالى، ويستحب له ذلك؛ لأنَّ مبني الصلاة على الخشوع كذا في «التجenis والمزيد» وقال في «المنية»: لا بأس إذا فعله تذللاً قال شارحها: وفي قوله: لا بأس إشارة إلى أنَّ الأولى أن لا يفعله وأن يتذلّل ويخشى بقلبه فإنهم من أفعال القلب انتهى. ولكن قد علمت نص استحباب [١٩٠] ذلك.

تبينه: قد جزم «شارح المنية» بأنَّ الخشوع من أعمال القلب كما علمت وقد قال الجلال السيوطي في «البنوع»: اختلقو في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع. وقال الرازى^(١): الثالث أولى وفي «شرح المهدب»^(٢): روى البيهقي عن علي قال: الخشوع في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة: السكون فيها، وقال البغوي في «شرح السنة»^(٣): الخشوع قريب من الخضراء إلا أنَّ الخضوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت انتهى.

(و) تكره (بحضرة طعام يميل) طبعه (إليه) باشتئاته في تلك الحالة لجوع به لقوله عليه السلام: «لا صلاة بحضور طعام ولا هو يدافعه الأختيان»^(٤) رواه مسلم وما في أبي داود: «لا تؤخر الصلاة للطعام ولا لغيره»^(٥) محمول على تأخيرها عن وقتها لتصريح قوله عليه السلام: «إذا وضع عشاء أحدكم، وأقيمت الصلاة فابذروا بالعشاء ولا يغجل حتى يفرغ منه»^(٦) رواه الشیخان وفي لفظ: «إذا قدم العشاء فابذروا به قبل أن تصلو صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشائركم»^(٧) وإنما أمر

(١) الرازى: لعل المراد به أبو بكر الجصاص وتقديره.

(٢) المهدب في الفروع للإمام الشيرازي المتوفى سنة (٤٧٦هـ) وله شروح كثيرة كشف الظنون (٢/١٩١).

(٣) شرح السنة: للإمام حسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ست عشرة وخمسين للهجرة، واختصره صفي الدين محمود بن أبي بكر الأرموي ثم القرافي وأبو القاسم عبد الله بن الحسن وسماه بباب شرح السنة. ١.١هـ. كشف الظنون (٢/١٠٤٠).

(٤) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضور الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخرين (٥٦٠)، وأبى داود في الطهارة، باب: أيصلى الرجل وهو حاقد (٨٩).

(٥) أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب: إذا حضرت الصلاة والعشاء (٣٧٥٨)، وأخرج بنحوه الدارقطني (١/٢٦٠).

(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: كراهة الصلاة بحضور الطعام الذي يريد أكله في الحال من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٥٥٩)، والبخاري في الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (٦٧٣).

(٧) أخرجه البخاري في الأذان، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (٦٧٢)، ومسلم في الأذان، باب: كراهة =

وَمَا يُشَعِّلُ الْبَالَ وَيُخْلِلُ بِالْخُشُوعِ، وَعَدَ الْأَيِّ وَالتَّشْبِيهُ بِالْيَدِ،

بتقديمه لثلا يذهب الخشوع باشتغال [١٦٢/ب] فكره كذا في «البرهان»، (و) تكره بحضوره (كل ما يشغل البال) كزينة (و) بحضور ما (يدخل بالخشوع) كل فهو ولعب لما ذكرنا ولذا «نهى النبي عليه السلام عن الإتيان للصلوة سعيًا بالهرولة»^(١) ولم يكن ذلك مراداً في الأمر بالسعى للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) لهذا يكره في الصلاة (عد الآي) جمع آية، وهي الجملة المقدرة من القرآن وتطلق بمعنى العلامة وبمعنى القصد والرسالة وكذا عد السور (و) عد (التسبيح)، قوله (باليد) قيد لكراهة عد الآي والتسبيح وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وذلك بأن يكون بقبض الأصابع أو بسبحة يمسكها بيده، ولا يكره الغمز بالأناجل في موضعها [١٩٠/ب] ولا الإحصاء بالقلب اتفاقاً والعد باللسان مفسداً اتفاقاً كذا في «شرح الديري» ولكن قال في «مجامع الروايات»: قيل: أراد الشيخ به العد بالأصابع [وقيل بالقلب والأصابع]^(٢) أيضاً لأنه ينقص من الخشوع وقالا: لا بأس به، وقيل: محمد مع أبي حنيفة، وقيل: لا بأس في التطوع، إجماعاً وإنما الخلاف في المكتوبة وقيل: يكره في المكتوبة إجماعاً وإنما الخلاف في التطوع واختلف في عد التسبيح خارج الصلاة، وقال في «شرح الديري»: ذهب الأكثر أنه لا يكره وقال في «المستصنفي»: هو الصحيح.

تبنيه: يناسب المقام ذكر صلاة التسبيح، وصورتها ما روى صاحب السنن بإسناده إلى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال للعباس ابن عبد المطلب: «يا عمه ألا منحك عشر خصال»، زاد صاحب «البحر»: «ألا أعطيك، ألا أفعل بك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوله وأخره»، قدديمه وحديثه خطأه وعمده صغيره وكبيره سره وعلانيته: أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم ترکع فتقولها وأنت راكع عشرة، ثم ترفع رأسك من الرکوع فتقولها عشرة ثم تهوي ساجداً فتقولها وأنت ساجد عشرة ثم ترفع رأسك [من السجود]^(٣) فتقولها عشرة ثم تسجد فتقولها عشرة ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرة، فذلك خمس وسبعون في كل ركعة

= الصلاة بحضور الطعام الذي يزيد أكله في الحال (٥٥٧)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة (٣٥٣)، والنمساني في الإمامة، باب: العندر في ترك الجمعة (١١١/٢)، وابن ماجه في الإقامة، باب: إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء (٩٣٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٦٦).

(١) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٤/٢٣٥).

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة [١٦٣] فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل ففي عمرك مرة^(١) انتهى.

وقال «صاحب البحر»: رواه أبو داود وابن ماجه والطبراني وقال في آخره: «ولو كانت ذنوبك مثل زيد البحر ورمل عالج غفر الله [١٩١] لك». قال الحافظ عبد العظيم المتندي^(٢): وقد روی هذا الحديث من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة وأمثالها حديث عكرمة هذا وقد صححه جماعة انتهى.

وذكر فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير» قال أصحابنا: إن احتاج المرء إلى العد بعد إشارة لا إفصاحاً ويعلم بقولهما في المضطرب انتهى.

ويكره قيام الإمام بجملته في المحراب لا قيامه خارجه وسجوده فيه سمي محرباً لأن المصلي يحارب الشيطان والنفس بالقيام إليه وقد اختلفوا في علة الكراهة فذهب الأكثرون إلى أنها للتشبه بأهل الكتاب لأنهم يخضون إمامهم بمكان وحده والتشبه بهم مكروه، وذهب جماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهنداوني إلى أنها لاشتاء الحال على من عن يمينه ويساره والتقدم شرع للتبيين على القوم ليظهر حاله لهم فإذا أفضى إلى خلاف موضوعه كره فلو كان الطاق مشبكأ بحيث لا يخفى حال [القيام]^(٣) فيه قيل: لا يكره لانتفاء العلة وهي اشتاء الحال، وقيل: يكره لوجود العلة وهي التشبه بأهل الكتاب انتهى.

وقال الكمال بن الهمام: لا يخفى أن امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق الملتين في بعض الأحكام ولا بدع فيه على أن أهل الكتاب إنما يخضون الإمام بمكان مرتفع على ما قيل انتهى، وهذا كله إذا لم يضيق المسجد على القوم أما إذا ضيق فلا بأس بقيام الإمام في الطاق لتعذر الأمر عليه والضرورات تتبع المحظورات كما في «العنابة» و «التبيين» أو قيام الإمام على مكان بقدر ذراع اعتباراً بالسترة

(١) أخرج ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة التسبيع (١٣٨٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: صلاة التسبيع (١٢٩٧)، والمزي في تحفة الأشراف (٦٠٣٨)، والحاكم في المستدرك (٣١٨/١)، والطبراني في الكبير (٩٨٧/١).

(٢) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المتندي عالم بالحديث والعربية، ولد سنة إحدى وثمانين وخمسة للهجرة، من الحفاظ المؤرخين، وتوفي سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، من آثاره: الترغيب والترهيب - التكملة ل الوقائع النقلة - أربعون حديثاً - مختصر صحيح مسلم - مختصر سنن أبي داود. ا. هـ. سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٣)، والأعلام (٤/٣٠).

(٣) العبارة في م القائم بدل القيام.

وَقِيَامُ الْإِمَامِ فِي الْمَخْرَابِ أَوْ عَلَى مَكَانٍ أَوْ الْأَرْضِ وَخَدَّهُ، وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفْ فِيهِ فُرْجَةً، وَلْبَسْ ثُوبٍ فِيهِ تَصَاوِيرٌ وَأَنْ يَكُونَ فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِحَدَائِقِهِ صُورَةً،

وعليه الاعتماد، قاله الشيخ أكمل الدين في «العناية» و «الخبازي»، وقال الطحاوي: قدر قامة الرجل، وهو مروي عن أبي يوسف والمراد الرجل الوسط واختاره شمس الأئمة الحلوازي وقيل: ما يقع به الامتياز وهذا مثل الأول [أو] قيام الإمام^[۱] (على الأرض) قوله: وحده، قيد في المسألتين فلو كان معه بعض القوم ولو واحداً [۲] لا يكره لعدم الاختصاص بمكان وذلك لحديث أبي مسعود رضي الله عنه أنه عليه السلام: «نهى أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه»^[۳] يعني: أسفل منه ول الحديث [۴] حذيفة أنه عليه السلام قال: «إذا ألم الرجل القوم فلا يؤمن في مقام أرفع من مقامهم»^[۵] وفي المسألة الثانية ازدراه بالإمام فكره.

(و) يكره القيام خلف صف فيه فرجة لما قدمناه من الأمر بسد فرجات الشيطان. وقال في «التبعين»: لا ينبغي أن يترك الصف وفيه خلل حتى يستوي لقوله بِيَتَّعَلُّ: «من سد فرجة من الصف كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات»^[۶] ولا ينبغي إذا تكامل الصف الأول أن يزاحم عليه لما فيه من الإيذاء، والقيام في الصف الثاني خير من إيذاء الغير، ولا يكره الاصطفاف بين الأسطوانتين لأنه صف في حق كل فريق وإن لم يكن طويلاً أنهى.

(و) يكره (لبس ثوب فيه تصاوير) ذي روح؛ لأنه يشبه حامل الصنم (و) يكره (أن يكون فوق رأسه) (أو) يكون (خلفه)، (أو بين يديه)، (أو بحذائه صورة) حيوان الصورة لغة التمثال وجمعها صور مثل غرفة وغرف، وتصورت الشيء مثلث صورته وشكله في الذهن فتصور، وقد تطلق الصورة ويراد بها الصفة كقولهم: صورة الأمر كذا أي: صفتة ومنه قولهم: صورة

(۱) أخرجه الحاكم في المستدرك عن همام قال: صلى حذيفة الناس بالمدائن فتقدم فرق دكان فأخذ أبو مسعود بمجموع ثوبه فرجع فلما قضى الصلاة قال له أبو مسعود: ألم تعلم أن رسول الله بِيَتَّعَلُّ نهى أن يقوم الإمام فوق ويبقى الناس خلفه، قال: فلم ترني أجيتك حين مددتني؟ قال: صحيح على شرط الشيفي ولم يخرجاه (۲۱/۲۱)، وأبو داود في الصلاة، باب: الإمام يقام أرفع من مكان القبر (۵۹۷).

(۲) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الإمام يقوم أرفع من مكان القبر (۵۹۸).

(۳) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب: في الجنب يؤخر الغسل (۲۲۷)، والنساني في الطهارة، باب: في الجنب إذا لم يتوضأ (۲۶۱)، وابن ماجه في اللباس، باب: الصور في البيت (۳۶۰)، والمعزي في تحفة الأشراف (۱۰۲۹۱).

(۱) ما بين معاكسفين ساقط من ج.

المسألة أي: صفتها كذا وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على صورة إنسان فهو صنم وإن كان من حجارة فهو وثن فكره ذلك؛ لأنه يشبه عبادتها ولقوله عليه السلام: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة»^(١) قيل: المراد ملائكة الوحي وأما الحفظة فإنهم يدخلون مع الإنسان كل مدخل، وقيل: ملائكة الرحمة والاستغفار وأما الحفظة فلا يفارقون إلا عند الخلاء وخلو الرجل بأهله كذا في «البرهان». وقال في «التبيين»: وأشدها كراهة أن يكون^(٢) [أمام المصلي] ثم^(٣) فوق رأسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه، وفي «الغاية»: إن كان $\frac{١٩٢}{١}$ التمثال في مؤخر الظهر والقبلة لا تكره لأنه لا يشبه عبادته وفي «الجامع الصغير» أطلق الكراهة (إلا أن تكون) الصورة (صغيرة) بحيث لا تبدو للقائم إذا نظرها إلا بتأمل كالتي على الدينار لأنها لا تبعد عادة، وقال في «التجنيس والمزيد»: إذا صلى ومعه دراهم عليها تماثيل ملك لا بأس به؛ لأن هذا يصغر عن البصر انتهى.

وقال الزيلعي: «روي أن خاتم أبي هريرة رضي الله عنه كان عليه ذبابتان، وخاتم $\frac{١٦٤}{١}$ دانيال عليه السلام كان عليهأسد ولبوة^(٤) وبينهما رجل يلحسانه» انتهى.

وفي «شرح الديري» وبينهما صبي يلحسانه فلما رأه عمر رضي الله عنه اغروقت عيناه وذلك أن دانيال عليه السلام ألقى في غيبة وهو رضيع فقيض الله تعالى لهأسداً يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فأراد بهذا النتش أن يحفظه منه الله تعالى عليه^(٥)، وابن عباس كان له كانون محفوف بصور صغار كذا ذكر فخر الإسلام البزدوي في «شرح الجامع الصغير» انتهى. وفيه اختصار لأنه نقل في النهاية لما وجد خاتم دانيال عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وجد عليهأسداً ولبوة وبينهما صبي يلحسانه وذلك أن بخت نصر قيل له: يولد مولود فيكون هلاكك على يديه فجعل يقتل من يولد، فلما ولدت أم دانيال ألقته في غيبة رجاء أن يسلم فقيض الله تعالى لهأسداً يحفظه ولبوة ترضعه فنقشه بمرأى منه ليذكر نعمة الله عليه، ودفعه عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري انتهى.

فبهذا يستدل على أنه كان يصلی معه، والله أعلم (أو) إلا تكون الصورة كبيرة (مقطوعة

(١) آخرجه البخاري في الصلاة، باب: إذا قال أحدكم آمين (٣٠٥٣).

(٢) اللبوة: الأسد. ا.هـ. القاموس مادة «لبوة».

(٣) ذكره المناوي في فيض القدير (٤/٥٤٥).

(٤) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

(٥) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

الرَّأْسِ، أَوْ لِغَيْرِ ذِي رُوحٍ، وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ تَثْوِرٌ أَوْ كَائِنُونٌ فِيهِ جَمْرٌ، أَوْ قَوْمٌ نِيَامٌ،
وَمَسْخُ الْجَبَّةِ مِنْ تُرَابٍ لَا يَضُرُّهُ فِي خَلَالِ الصَّلَاةِ، وَتَغْيِيرُ سُورَةٍ لَا يَقْرُرُ عَيْرَهَا

الرأس) لأنها لا تبعد بلا رأس، ولا تزول الكراهة بوضع نحو خطط بين الرأس والجثة لأنه مثل المطوق من الطيور أو إلا أن تكون لغير ذي روح كالشجر لأنها لا تبعد، وقد جاء في «صحيح مسلم» عن ابن عباس أنه قال: إن كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له، قاله لرجل [جاء]^[1] إليه، فقال: إني أصور الصور فأفتنني فيها فقال له: ادن مني، فدنا ثم قال له: ادن [١٩٢ ب] مني فدنا حتى وضع يده عليه، وقال: أتيتك بما سمعت من رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسها فيعذب به في جهنم»^(١) قال ابن عباس: «إإن كنت فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له». وفي «الخلاصة» لو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها، وفي «التفاريق» هدم بيتاً مصوراً بالأصباغ ضمن قيمته [البيت]^[2] والأصباغ غير مصور. كذا في «البحر» (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي: المصلي تنوراً وكتانون جمر، لأنه يشبه المجوس في حال عبادتهم لها، وفي «التجenis» يكره أن يصلي إلى كانون أو إلى تنور فيه نار تندق؛ لأنه يشبه التعبد، ولو صلى إلى شمع أو إلى قنديل أو إلى سراج لا يكره، وهو الصحيح [١٦٤ ب] لأنه لا يشبه [التعبد]^[3] لأنه لا يبعد، فصار كمثال مقطوع الرأس انتهى.

(أو) يكون بين يديه (قوم نيام) إذا خشي خروج شيء منهم فيضحكه أو يؤذيه، أو كان إلى وجههم فالكراهة لمقابلة الصورة وأما إذا لم يخش شيئاً ولم يقابل وجهها فلا كراهة؛ لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل كلها وأنا معرضة بيته وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت»^(٢) (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا ضره التراب أو الحشيش أو شغله عن الصلاة لا يأس بمسحه في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق في الصلاة (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها متعينة وجوباً أو سنة على ما تقدم بحيث (لا يقرأ غيرها) أي: غير

(١) أخرجه مسلم في اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان (٢١١٠)، وأحمد في مسنده (١/٣٠٨)، وأخرج بنحوه ابن أبي شيبة (٤٨٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٦٩١)، والنمساني في الزينة، باب: ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيمة (٨/٢١٥).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: الاعتراض بين يدي المصلي (٥١٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: المرأة لا تقطع الصلاة (٧١١).

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

(٤) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٥) العبارة في ج العبد بدل التعبد.

السورة التي عينها لما فيه من هجر الباقي، إلا أن الطحاوي رحمه الله تعالى قيد الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها وأما إذا لم يعتقد ذلك أو لم تكن ملazمته إلا ليسر عليه أو تبركاً بقراءة النبي ﷺ [١٩٣] فلا يكره [بل] [١] يكون حسناً كقراءة [سبح] و [قل يايهالكافرون] والإخلاص في الوتر وقراءة السجدة و [هل أتى] في فجر الجمعة أحياناً كما في «البرهان».

تبنيه: لتبيين السور التي قرأ بها النبي ﷺ في الأوقات الخمس بحسب الإمكاني أحبت نقله عن الجلال السيوطي جمعه ليستفيده من يحرص على التأسي به ﷺ في كتابه المسمى بـ «البيان». فمن ذلك ما روی الطبراني في «الأوسط» بسند صحيح أن النبي ﷺ كان يقرأ في الصبح بـ «يس» [١] وفيه كان «يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور» [٢] وفي [البزار] [١] «قد صلی ﷺ في الصبح بسورة الروم» [٣] وروى الحاكم «أنه ﷺ كان في سفر فصلن الغداة فقرأ فيها: ﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] و ﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْأَنْوَافِ﴾ [الناس: ١]، وصلى النبي ﷺ بهم في الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجز فلما قضى الصلاة قال له معاذ: يا رسول الله صلية صلاة ما صليت مثلها قط؟ قال: «أما سمعت بكاء الصبي خلفي في صف النساء، أردت أنفرغ له أمها» [٤] وروى أبو داود عن رجل من جهينة: «أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في الصبح ﴿إِذَا زَلَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١]، وروى [١٦٥] مسلم: «أن النبي ﷺ صلی الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع» [٧]،

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث سيدنا جابر بن سمرة (٣٩٠٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١١٩/٢).

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٩/٢)، وقال: رواهما «أي هو والحديث السابق» الطبراني في الأوسط ورجال يس رجال الصحيح ورجال الواقعه فيما يعقوب بن حميد بن محاسب صنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وبقية رجاله، رجال الصحيح (٤٠٣٦).

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٩/٢)، وقال: رواه البزار وفيه مؤمل بن إسماعيل، وهو ثقة وقيل فيه: إنه كثير الخطأ.

(٤) تقدم تخرجه.

(٥) أخرج بنحوه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب الصلاة، باب: من كان يخفف الصلاة لبكاء الصبي (٥٠٧/١).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين (٨١٦).

(٧) أخرجه البخاري في الأذان، باب: الجمع بين سورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم، وبسورة قبل سورة، ويتأول سورة (٧٧٤)، ومسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٤٥٥)، وأبو داود في الصلاة، باب:

(١) ما بين معاذتين ساقط من ح.

(٢) العبارة في م البزارية بدل البزار والصواب البزار.

وروى [مسلم]^[١]: «أنه ﷺ كان يقرأ في الفجر ق والقرآن المجيد»^(١) وروى الطبراني بسند حسن عن رفاعة الأنباري: «أن النبي ﷺ قال: لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات»^(٢) انتهى.

وفي صلاة الظهر والعصر عن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر ﴿وَأَتَلَّ إِذَا يَقْرَئُ﴾ [الليل: ١]، وفي العصر نحو ذلك، وفي الصبح أطول من ذلك^(٣) رواه مسلم. وروى أيضاً كان ﷺ [١٩٣] [٢] «يقرأ في الظهر ﴿سَجَدَ أَسْنَدَ رِبَكَ الْأَغْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وفي الصبح بأطول من ذلك»^(٤)، وروى أبو داود والترمذى وحسنه «كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر والعصر بـ ﴿وَأَشْكَعَ ذَاتَ الْبُرُوجَ﴾ [البروج: ١] و ﴿وَأَتَلَّهُ وَالطَّارِقَ﴾ [الطارق: ١] ونحوها من سور»^(٥)، وروى النسائي وابن ماجه بإسناد حسن كان النبي ﷺ «يصلِّي بنا الظهر فنبضم منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات»^(٦) وروى الحاكم وصححه أن النبي ﷺ: «صلَّى الظَّهَرَ فَسَجَدَ فَظَنَّا أَنَّهُ قَرَأَ تَنْزِيلَ السَّجْدَةِ»^(٧) وكان ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ﴿سَجَدَ أَسْنَدَ رِبَكَ الْأَغْلَى﴾ [الأعلى: ١] و ﴿هَلْ أَنْتَكَ حَدِيثُ الْفَانِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]. «وصلَّى بهم

الصلاوة في التعلل^(٨)، والنمساني في الافتتاح، باب: قراءة بعض السورة (١٠٠٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: القراءة في صلاة الفجر (٨٢٠)، والمزمي في تحفة الأشراف (٥٣١٣).

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح من حديث قطبة بن مالك (٤٥٧)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في صلاة الصبح، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الصبح (٩٤٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: القراءة في صلاة الفجر (٨٠٦).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٤٥٣٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١١٩/٢)، وقال: فيه لهيعة واحتلَّ في الاحتجاج به.

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة باب القراءة في الصبح (٤٥٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر (٨٠٦)، وابن ماجه في الصلاة، باب: وقت صلاة الظهر (٦٧٣)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر (٩٧٩)، والمزمي في تحفة الأشراف (٢١٧٩).

(٤) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٤٦٠).

(٥) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر (٨٠٥)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في الظهر والعصر (٣٠٧)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العصر (٩٧٩)، والمزمي في تحفة الأشراف (٢١٤٧).

(٦) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها، باب: الجهر بالآية أحياناً في صلاة الظهر والعصر (٨٣٠)، والنمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الظهر (٩٧٠)، والمزمي في تحفة الأشراف (١٨٩١).

(٧) الحديث: تقدم تخرِّجه.

(٨) أخرجه النمساني في الافتتاح، باب: القراءة في الظهر (٩٧١).

(١) ما بين معاكستين ساقط من م.

النبي ﷺ الهاجرة فرفع صوته وقرأ «وَالثَّنَيْنِ وَضُحَّاهَا» [الشمس: ١] و «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

[الليل: ١] فقال له أبي بن كعب: يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشيء قال: لا ولكنني أردت أن أوقت لكم^(١) وفي المغرب صح عن النبي ﷺ أنه «قرأ في المغرب بالأعراف»^(٢) وفي «الطبراني» في «الكبير» بسند صحيح عن أبي أيوب أن النبي ﷺ «كان يقرأ في المغرب بسورة الأنفال»^(٣)، وروى «الطبراني» بسند صحيح عن ابن عمر «أن النبي ﷺ كان يقرأ بهم في المغرب» **﴿أَلَيْهِنَّ كُفَّارًا وَصَدُّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾** [محمد: ١]، وأخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ في المغرب فقرأ في الركعة الأولى بـ **«سَجَّعَ أَسْنَهُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلى: ١] وفي الثانية بـ **«إِنَّمَا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾** [الكافرون: ١] رواه الطبراني «قرأ صلبي ﷺ في المغرب بـ «وَالثَّنَيْنِ وَالرِّيزُونَ»^(٤) [الثين: ١] رواه الطبراني «قرأ ﷺ في المغرب «حم الدخان»^(٥) «صلبي النبي ﷺ في المغرب فقرأ «القارعة»^(٦) وروى ابن ماجه في «سننه» والبيهقي عن جابر بن سمرة قال: كان النبي ﷺ يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة **﴿فَلْ يَكُنْ يَأْتِيَ الْكَوْثَرُ﴾** [الكافرون: ١] و **«فَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** [الإخلاص: ١] [١٦٥ ب]. وكان يقرأ في صلاة العشاء الأخيرة ليلة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين^(٧) [١٩٤ ب] وفي العشاء منه هذا القريب عن جبیر بن مطعم سمعت النبي ﷺ يقرأ في العشاء «والثين والریتون»^(٨) رواه البخاري ومسلم وعن أبي رافع

(١) تقدم تخریجہ۔

(٢) أخرجه النسائي في الافتتاح، باب: القراءة في المغرب بـ «المص» (٩٩٠)، والمزي في تحفة الأشراف (٦٩٥٩)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨٢)، وأحمد في مستنه (٤١٨/٥).

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٢)، وقال: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح برقم (٣٨٩٢).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨٠)، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٢)، ورواه الطبراني في الأوسط (١٢٦١).

(٥) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٢)، وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه حجاج بن نصیر وضفه ابن المديني، وجماعة، وونقه ابن معن، وابن حبان.

(٦) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٨/٢)، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه جابر الجعفي، وثقة شعبة وسفيان، وضعفه ثقة الأئمة.

(٧) تقدم تخریج

(٨) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: القراءة في صلاة المغرب (٨٣٣) من غير تقييد «ال الجمعة»، والمزي في تحفة الأشراف (٧٨٢)، والبيهقي في الصلاة، باب: قدر القراءة في المغرب (٣٩١)، وذكره البغوي في مصباح الستة (٣٣٠) رقم (٦٠٣).

(٩) تقدم تخریج

(١٠) آخر جه السخاري في الأذان، باب: الجهم في العشاء (٧٦٧)، ومسلم في الصلاة، باب: القراءة في العشاء =

إِلَّا لَيُنْهِرَ عَلَيْهِ، أَوْ تَبَرُّكًا بِقِرَاءَةِ سَيِّدِنَا النَّبِيِّ ﷺ، وَتَرْكُ اتَّخَادِ سُرْتَةٍ فِي مَحْلٍ يُظْهِرُ الْمُرْفُوزَ فِيهِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصْلِيِّ.

قال: صليت مع أبي هريرة رضي الله عنه العتمة فقرأ «إِذَا الْمَسَاءُ أَشَفَّتْ» [الأنشقاق: ١] فسجد فقلت له فقال: سجدة خلف أبي القاسم رض^(١)، [رواوه البخاري وروى الترمذى وحسنـه «كان النبي صل صل»^(٢)] يقرأ في العشاء الآخرة «وَالشَّمْسُ وَحْمَنَه» [الشمس: ١] ونحوها من السور^(٣)، وروى أحمد: «كان النبي صل صل يقرأ في العشاء الآخرة بـ «وَالشَّمْسُ ذَاتُ الْبُرُوجِ» [البروج: ١] و «وَالنَّمَاءُ وَالْأَطَارِقِ» [الطارق: ١]. وعن ابن عمر قال: «كان النبي صل صل يأمر بالتحفيف ويؤمـنا بالصفات»^(٤)، وروى البيهقي في «الستن» «عن ابن عمر قال: ما من المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة إلا سمعت رسول الله صل صل يوم بها الناس في الصلاة المكتوبة»^(٥) انتهى ما ذكره الجلال السيوطي رحمـه الله وقد علمـت التفصـيل في القراءـة من المفصل في الأوقـات عندـنا.

(و) يكره (ترك اتخاذ سترة في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي) لما رواه الحاكم وأحمد وغيرـهما «عن ابن عمر قال: قال رسول الله صل صل: «إِذَا صَلَى أَحَدُكُمْ فَلْيَصُلِّ إِلَى سُرْتَةٍ وَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمْرُ بَيْنَ يَدِهِ»^(٦) ولأنـ ترك اتخاذ السترة فيه تسبيـب لوقـوع المـار في الإـثم فـلـذا أطلـقـناه عن قـيدـ كونـه في الصـحرـاء أو غـيرـها فـقلـناه.

= (٤٤)، وأبو داود في الصلاة، باب: قصر قراءـة الصلاـة في السـفر (١٢٢١)، والترمـذـى في الصـلاـة، بـابـ: ما جاءـ في القراءـةـ في صـلاـةـ العـشـاءـ (٣١٠)، والنـسـانـيـ في الـافتـاحـ، بـابـ: القراءـةـ فيهاـ بـ (والـتـينـ وـالـزـيـتونـ)، وـابـنـ مـاجـهـ في إـقامـةـ الصـلاـةـ، بـابـ: القراءـةـ في صـلاـةـ العـشـاءـ (٨٣٤)، والمـزـيـ في تحـفـةـ الأـشـرافـ (١٧٩١).

(١) أخرـجهـ البـخارـيـ فيـ الأـذـانـ، بـابـ: فيـ العـشـاءـ بـالـسـجـدةـ (٧٦٨)، وـمـسـلـمـ فيـ الـمـسـاجـدـ وـمـوـاضـعـ الـصـلاـةـ، بـابـ: سـجـودـ التـلـاوـةـ (٥٧٨)، والنـسـانـيـ فيـ كـتـابـ الـافتـاحـ، بـابـ: السـجـودـ فـيـ الـغـرـيـضـةـ (٢/١٦٢)، وأـبـوـ دـاـودـ فـيـ الـصـلاـةـ، بـابـ: مـنـ رـأـيـ فـيـ السـجـودـ (١٤٠٨).

(٢) أخرـجهـ التـرمـذـىـ مـنـ حـدـيـثـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ بـرـيـدـةـ عـنـ أـبـيهـ كـتـابـ أـبـوـابـ الـصـلاـةـ، بـابـ: مـاـ جـاءـ فـيـ القرـاءـةـ بـصـلاـةـ الـعـشـاءـ، وـقـالـ: حـدـيـثـ حـسـنـ (٣٠٩)، والنـسـانـيـ فـيـ الـافتـاحـ، بـابـ: القرـاءـةـ فـيـ العـشـاءـ الـآخـرـةـ وـالـشـمـسـ وـضـحـاهـاـ (١٧٤/٢) وـ(٩٩٨)، والمـزـيـ فـيـ تحـفـةـ الأـشـرافـ (١٩٦٢) وأـحـمدـ فـيـ مـسـنـدـهـ.

(٣) ذـكـرـهـ الـهـيـشـيـ فـيـ مـجـمـعـ الزـوـانـدـ (١١٨/٢)، وـقـالـ: رـوـاهـ أـحـمدـ وـفـيـ الـمـهـزـمـ ضـعـفـهـ شـعـبـةـ، وـابـنـ الـمـدـيـنـيـ وـغـيرـهـ وـقـالـ أـحـمدـ: مـاـ أـقـربـ حـدـيـثـهـ.

(٤) أخرـجهـ النـسـانـيـ فـيـ الـإـمامـةـ، بـابـ: الرـخـصـةـ لـلـإـلـامـ فـيـ التـطـوـيلـ (٨٢٥)، والمـزـيـ فـيـ تحـفـةـ الأـشـرافـ (٦٧٤٩).

(٥) أخرـجهـ أـبـوـ دـاـودـ فـيـ الـصـلاـةـ، بـابـ: مـنـ رـأـيـ التـحـفـيفـ فـيـهـ (٨١٤)، وـالـبـيهـقـيـ فـيـ السـنـ الـكـبـرـىـ (٣٨٨/٢).

(٦) أخرـجهـ مـسـلـمـ فـيـ الـصـلاـةـ، بـابـ: (٤٨)، (١١٣٠)، وـابـنـ مـاجـهـ فـيـ إـقامـةـ الـصـلاـةـ، بـابـ: ادـرـأـ مـاـ اـسـطـعـتـ (٩٥٥)، والمـزـيـ فـيـ تحـفـةـ الأـشـرافـ (٨٠٩٥) وـالـحاـكمـ فـيـ مـسـتـدـرـكـهـ (١/٣١٨) وأـحـمدـ فـيـ مـسـنـدـهـ (٤/٢).

(١) مـاـ بـيـنـ مـعـكـوـقـتـنـ سـاقـطـ مـنـ جـ.

فصل

«في اتخاذ السترة ودفع الماز بين يدي المصلي إذا ظن مروره»

يُسْتَحْبِط لَهُ أَنْ يَغْرِز سُنْتَةً، تَكُونُ طُولَ ذِرَاعٍ فَصَاعِدًا فِي غُلْظِ الْأَصْبَعِ،

فصل في اتخاذ السترة ودفع الماز بين يدي المصلي

(وإذا ظن المصلي): أي: مرید الصلاة (مروره)، أي: الماز (يستحب له) أي: لم يريد الصلاة (أن يغرز سترة) لما روينا، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «ليستر أحدكم ولو بسهم»^(۱) وفي «السنن»: «إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها»^(۲) انتهى.

(وأن تكون طول ذراع فصاعداً) لحديث مسلم: «عن عائشة: سئل رسول الله ﷺ عن سترة المصلي: مثل مؤخرة [١٩٤ ب] الرحل»^(۳) - بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة - العود الذي في آخر الرحل تحاذى رأس الراكب في مؤخر البعير، وتشديد الخاء خطأ قاله المطرزي. وفسرها عطاء بأنها ذراع فما فوقها كما أخرج أبو داود وقال رحمه الله: «أيعجز أحدكم إذا صلى أن يجعل أمامه مثل مؤخرة الرحل»^(۴) وفي حديث آخر: «إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبال بممرور مار»^(۵) وتكون السترة (في غلظ الأصبع) [١٦٦ ج] وذلك أدناه لأن ما دون ذلك ربما [لا]^(۶) يبدو للناظر فلا يحصل به المقصود، وروى الحاكم مرفوعاً: «استتروا في صلاتكم ولو بسهم»^(۷) وقال ابن مسعود: يجزئ من السترة [السهم]^(۸) وهو يصلح بياناً للطول والغلظ جميعاً، ذكره شمس الأنمة السرخي،

(۱) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٥٢/١)، وأحمد في مسنده (٤٠٤/٣)، والزيلعي في نصب الراية (٨١/٢).

(۲) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الدنو من السترة (٦٩٥)، والنثاني في القبلة، باب: الأمر بالدنو من السترة (٧٤٧)، والزيلعي في نصب الراية (٨٢/٢).

(۳) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: سترة المصلي (٥٠)، والنثاني في القبلة، باب: سترة المصلي (٧٤٥).

(۴) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٨١/٢)، وقال: غريب بهذه النظرة ولم أجده في سند أبي داود.

(۵) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: سترة المصلي (٤٩٩)، وأخرج بنحوه أبو داود في الصلاة، باب: ما يستر المصلي (٦٨٥)، وبنحوه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما يستر المصلي (٩٤٠)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في سترة المصلي (٣٣٥)، والعزى في تحفة الأشراف (٥٠١١).

(۶) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٥٢/١)، وقال: على شرط مسلم ووافقه في التلخيص وأحمد في مسنده (٣/٤٠٤).

(۷) ما بين معکوفین ساقط من م والصواب إثباتها.

(۸) ما بين معکوفین ساقط من ج والصواب إثباتها.

والستة أن يقرب منها، ويجعلها على أحد حاجبيه ولا يضمن إليها صمداً. وإن لم يجد ما يناسبه، فليخط خطأ طولاً، وقلوا بالعرض مثل الهلال،

والستة أن يقرب منها لما روي في «السنن» عن سهل أن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم إلى ستة فليدين منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته»^(١) (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه) الأيمن أو الأيسر (ولا يضمن إليها صمداً) لما روي في «السنن» عن المقداد أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصل إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر^(٢). ولا يضمن صمداً أي: لا يقابله مستوياً مستقيماً بل كان يميل عنه كذا ذكره صاحب «المغرب» وإن لم يجد ما يناسبه منع جماعة من المتقدمين الخط وأجزاء المتأخر عن لما روي في «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «إن لم يكن معه عصا فليخط خطأ»^(٣) قيل: هو مطعون فيه كذا في «شرح الكنز» للديري وفي «التجنيس» لا يعتبر الخط هو المختار انتهى. أي: لا يعتبر من الستة أي: ليس بمسنون ليقام به ستة الستة؛ إذ لا يحصل به المقصود لعدم ظهوره من بعيد وهو رواية، والثانية أنه أي: الخط ستة. عن محمد أنه يخط لحديث أبي داود: «فإن لم يكن معه عصا فليخط خطأ»^(٤) انتهى [١٩٥].

قال في «شرح المنية»: ويجوز العمل بمثله في الفضائل وكذا قال الكمال بن الهمام والستة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة؛ إذ المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلاً [ينتشر]^(٥) انتهى، وأيضاً: إن سلم أنه غير مفيد فلا ضرر فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله انتهى، ومن اعتبر الخط قال: يخطه (طولاً) فإنه بمنزلة الخشبة المغروزة أمامه، (وقلوا) أيضاً: يخطه (بالعرض مثل الهلال) وإن وجد ما يغره ولكن تذر الغرز لصلابة الأرض، اختلف الأئمة فيه أيضاً، فمنهم من منعه: قال القدوسي: قال أبو حنيفة: إذا خط المصلي بين يديه في الصحراء أو طرح سوطاً لم يعتد به من المسنون حتى ينصب شيئاً كمؤخرة الرحل ولأن المقصود هو الحيلولة بينه وبين المار لا يحصل به فيكون وجوده كعدمه

(١) تقدم تخرجه.

(٢) آخر جهه أبو داود في الصلاة، باب: إذا صلى إلى سارية أو نحوها أي يجعلها منه (٦٩٣)، والبيهقي في سننه في الصلاة، باب: السنة في وقوف المصلي (٢٧٢/٢)، والبنوي في المصاصيع في الصلاة (٥٥١)، وكلهم من حديث العقاد بن الأسود، وذكره الرباعي في نصب الرأبة (٢٨٢).

(٣) هو جزء من حديث آخر جهه ابن ماجة في إقامة الصلاة بباب: ما يستر المصلي (٩٤٣)، وأبو داود في الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصا (٦٨٩)، والمزي في تحفة الأشراف (١٢٤٠).

(٤) تقدم.

(٥) العبارة في ج يضره بستير بدل ينشر.

والْمُسْتَحْبُ تَرْكُ دَفْعِ الْمَارَ، وَرُخْصَ دَفْعَةٍ بِالإِشَارَةِ، أَو التَّسْبِيحِ، وَكُرْهِ الْجَمْعِ بِيَهُمَا

كذا في «شرح الديري» وهو المختار [كما قال في «التجنیس»: إذا تعذر غرز السترة لا يعتبر الإلقاء هو المختار]^[۱] ومن اعتبر الإلقاء قال: يلقي بين يديه طولاً ليجعل كأنه غرز ثم سقط هذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمة الله تعالى انتهى.

قال هشام: حججت مع أبي يوسف وكان يطرح [١٦٦ / ب] بين يديه السُّوط كذا في «التقریب» ولأنه قد يجعل المكان حَدَّا للصلوة فيحصل به المقصود ولكن يضع طولاً لا عرضًا، قاله شیخ الإسلام المعروف بخواهر زاده، ولا بأس بتترك السترة إذا أمن المرور ولم يواجه الطريق؛ لما روى ابن عباس رضي الله عنهمَا «أنه عليه السلام صلى في فضاء ليس بين يديه شيء»^(۱) وسترة الإمام ستة لمن خلفه؛ لأن النبي ﷺ «صلى بالأبطح إلى عزبة رُكِّزَتْ له ولم يكن للقوم ستة»^(۲) انتهى.

العنزة: عصا ذات زوج، والزوج: الحديدة في أسفل الرمح وهو بالتنوين لأنه اسم جنس نكرة، وقال في «الكافی»: إن أريد بها عنزة النبي ﷺ كان غير منصرف للعلمية والتائیث فيكون منصوبًا [١٩٠ / ب] كذا في «العنابة» انتهى.

وإذا اتَّخذَ سترة أو لم يَتَّخِذْ فَمَرَ مَارَ بَيْنَ يَدِيِ المصْلِيِّ كَانَ (المُسْتَحْبُ تَرْكُ دَفْعِ الْمَارِ) لأن مبني الصلاة على السكون والأمر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الأسودين في الصلاة (ورخص دفعه) أي: المار (بالإشارة) بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعل النبي ﷺ بولدي أم سلمة «حيث كان يصلبي في بيتها فقام ولدها عميرة ليمر بين يديه فأشار إليه أن قف فوقف، ثم قامت بيتها زينب لتمر بين يديه فأشار إليها أن قفي فآتت ومرت، فلما فرغ عليه السلام من صلاته نظر إليها وقال: ناقصات العقل ناقصات الدين صواحب يوسف صواحب كرسف، يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام»^(۳) أو يدفعه (بالتسبیح) لقوله عليه السلام: «إذا ناب أحدكم ناثبة في الصلاة فليسبح»^(۴) (وكره الجمع بينهما)، أي: بين الإشارة والتسبیح لأن

(۱) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/٦٣)، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف.

(۲) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٨٤)، وقال: أخرج البخاري من حديث عرون بن أبي حقيقة قال: سمعت أبي قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتى بوضوء فترضاً فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنزة والمرأة والحمار يمرؤن من ورائها، انظر في كتاب الصلاة، باب: الصلاة إلى العنزة (٤٩٩)، ومسلم في الصلاة، باب: سترة المصلي (٥٠٣).

(۳) لم أتعذر عليه.

(۴) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/٧٥)، وأخرج البخاري بنحوه بلفظ «من رابه شيء في صلاته فليسبح» في =

(۱) ما بين معاوقيتين ساقط من جـ.

ويندفعه برفع الصوت بالقراءة وترفعه بالإشارة، أَنَّ التَّصْفِيقَ يُظَهِّرُ أَصْبَاعَ الْيَمْنَى عَلَى صَفْحَةِ كَفِ الْيَسْرَى، وَلَا تَرْفَعْ صَوْتَهَا لَأَنَّهُ فِتْنَةٌ. وَلَا يُقَاتِلُ الْمَارُ، وَمَا وَرَدَ بِهِ مُؤْوَلٌ بِأَنَّهُ كَانَ وَالْعَنْتَلُ مُبَاخٌ وَقَدْ نُسِخَ.

فصل

«فيما لا يكره للمصلني»

لَا يُكَرَّهُ لَهُ شَدُّ الْوَسْطِ،

بأندهما كفاية كذا في «[العتابية]^[1]» (ويدفعه) أي: الرجل يدفع المار إن شاء (برفع الصوت بالقراءة) كذا زاده الولوالجي، قال صاحب «البحر»: وينبغي أن يكون محله في الصلاة الجهرية فيما يجهر فيه انتهى.

وقد يقال: بل في السرية لأن الجهر حاصل في الجهرية إلا أن يراد به زيادة الجهر (وتدفعه) المرأة (بالإشارة أو التصديق بظهور أصابع) يدها (اليمنى على صفحة كف البىرى) لأن لهن التصديق، (ولا ترفع صوتها) بالقراءة أو التسبيح (لأنه فتنه) فلا يطلب منها التسبيح للدرء (ولا يقاتل) المصلني (المار) بين يديه (وما ورد به) من قوله عليه السلام: «إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحداً يمر بين يديه وليدرأ ما استطاع فإن أبى فليقاتلته إنما هو شيطان»⁽¹⁾ قال الشيخ أبو سليمان الخطابي: «إن الشيطان هو الذي يحمله على ذلك فهو (مؤول [١١٧] [بأنه كان] في ابتداء الأمر (والعمل) المنافي للصلة (مباح) في الصلاة إذ ذاك وقد (نسخ) [١١٩] [كذا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، وما ورد في المقابلة محمول على الابتداء حين كان العمل مباحاً فيها كذا في «شرح الديري» والله أعلم.

فصل فيما لا يكره للمصلني من الأفعال

(لا يكره له شد الوسط) لعدم شغل البال به كذا في «البرهان» وفيه تشمير لعبادة ربه فلا يكره كذا في «البزارية» وفي «شرح المنية» عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول: إذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء انتهى.

= كتاب الأذان، باب: من دخل ليزم الناس فجاء الإمام الأول (٦٨٤)، مسلم في الصلاة، باب: تقديم الجمعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام (٤٢١).

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: منع المار بين يدي المصلني من حديث أبي سعيد الخدري (٥٠٥)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يأمر المصلني أن يدرا الممر بين يديه (٦٩٧)، والنثاني في القبلة، باب: التجديد في العرور بين يدي المصلني وبين سترته (٦٦/٢).

(١) العبارة في ج العناية.

وَلَا تَقْلِدْ بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ إِذَا لَمْ يَشْتَغِلْ بِحَرْكَتِهِ، وَلَا عَدْمُ إِذْخَالِ يَدِيهِ فِي فَرْجِيهِ وَشَقِّهِ عَلَى
الْمُخْتَارِ، وَلَا التَّوْجَهُ لِمُضَحَّفٍ أَوْ سَيْفٍ مُعْلَقٍ، أَوْ ظَهَرٌ قَاعِدٌ يَتَحَدَّثُ، أَوْ شَفَعٌ، أَوْ
سِرَاجٌ عَلَى الصَّبْحِيْجِ، وَالسُّجُودُ عَلَى بِسَاطٍ فِيهِ تَصَاوِيرٍ لَمْ يَسْجُدْ عَلَيْهَا، وَقَتْلُ حَيَّةٍ

وكذا في «الخلاصة» ونقل في «البحر» عن «الفيانية»: يكره لأنه صنيع أهل الكتاب، (ولا) يكره (تقليد) المصلي (بسيف ونحوه): (إذا لم يستغل بحركته) وإن شغله كره إن لم يحتاج إلى حمله كما في «البرهان»، (ولا) يكره (عدم إدخال يديه في فرجيه وشقه على المختار) وكذا في «الخلاصة» و «البزارية» لعدم شغل البال بها، (ولا) يكره (التوجه لمصحف أو سيف معلق) لأنهما لا يبعدان، ومن الناس من كره ذلك قلنا: أما المصحف فأهل الكتاب يفعلونه للقراءة منه وهو مكروه عندنا بل مفسد على ما قدمناه وكلامنا في مجرد كونه أمام المصلي فلا يكون تشبيهاً بهم، وأما السيف فقد قال تعالى: ﴿وَلَيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُم﴾ [النساء: ١٠٢] وإذا كان السيف معلقاً بين يديه كان أمكن لأخذه إذا احتاج إليه فلا يوجب الكراهة «وقد كانت العترة تركز بين يدي النبي ﷺ فيصلـي إلـيـها»^(١) وهو سلاح كما قدمناه (أو ظهر قاعد يتحدث) في المختار لقول نافع: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا لم يجد سبيلاً إلى سارية قال لي: ولـي بـظـهـرـك»^(٢) (أو شمع أو سراج على الصحيح) لأنه لا يشبه التعبد لأن الم Gros لا يبعدون مثل هذا بل إذا كانت النار مصرمة كما في «غاية البيان» و «التجenis» و «البرهان»، وفي [«البحر»]^(٣) قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»^(٤) في باب ما جاء فيه لغتان: استعمل الناس أضعفهم الشمع بالسكون والأوجه فتح الميم، (ولا) يكره: (السجود على بساط فيه تصاوير) [١٩٦/ب] ذي روح (لم يسجد عليها) وهذه رواية «الجامع الصغير» لأنه استهانة لها؛ لأنها تداس وتوطأ بالأرجل فلا يكره كما إذا كانت الوسادة ملقاة بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت الصورة على الستر لأنه تعظيم لها وقيل: تكره الصلاة على ما فيه صورة وإن لم يقع السجود عليها بناء على ما أطلقه في الأصل لأن ما يصلـي [١٦٧/ب] فيه معظم بالنسبة إلى سائر البسط فكان فيه تعظيم الصورة. وقد أمرنا بإهانتها فتكره، (و) لا يكره (قتل حية) بجميع

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: ستة المصلي (٥٠١)، وتقديم تحرير نحوه والنسائي من حديث ابن عمر لفظه «أن رسول الله ﷺ كان تركز له العترة فيصلـي إلـيـها في القبلـة، بـاب: ستة المصـلي (٢/٦٢)، وابن خزيمة (٧٩٨)، وابن حبان في صحيحه (٢٣٧٧)، والدارمي (٣٢٨/١).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٩٦/٢).

(٣) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب حدث عن إسحاق بن راهويه قال أبو بكر الخطيب: كان نفقة دينـا فاضـلاـ، توفي سنة سبعـين وـمائـتين للـهـجرـةـ، من آثارـهـ: مشـكلـ القرآنـ وـمشـكلـ الحـدـيثـ، الحـدـيثـ وأـدبـ الكـاتـبـ =

(٤) العبارة في ج البرهان والصواب ما أثبتناه.

وَعَقْرِبٌ خَافَ أَذَاهُمَا، وَلَوْ بِضَرَبَاتٍ وَأَنْجَرَافٍ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الْأَظْهَرِ .

أنواعها في الصحيح سواء كان جنية وهي البيضاء أو غير جنية وهي السوداء، هذا بالنظر لأمر الصلاة وأما بالنظر لخشية الأذى من الجن فال الأولى الإمامك عما فيه علامه الجن؛ لأنها إذا أظهرت نفسها فقد نقضت عهد النبي ﷺ الذي عاهد به العجان أن لا يدخلوا بيوت أمهاته ولا يظهروا أنفسهم وناقض العهد خائن فيخشى منه أو من هو مثله من أهله الضرر بقتله. في «المحيط» قالوا: ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لأنها جان لقوله ﷺ: «اقتلو ذا الطفتين والحياة البيضاء، فإنها من الجن»^(١) انتهى.

وإذا رأى حية خارج الصلاة وشك أنه جني يقول له: خل طريق المسلمين واتق الله ومرء فإن مر [فيها]^(٢) والا تركه. وقال الطحاوي: لا بأس بقتل الكل للعهد الذي رويناه انتهى، وقيل: ينذرها فإن أبى قتلها. فهذه ثلاثة أقوال والأولى الترك خشية الضرر لأنها إذا أبى المرور قصدت [الأذى]^(٣) ترك تحاشياً عنه (و) لا قتل (عقرب خاف) المصلي (أذاهما) أي: الحياة والعقرب، (ولو قتلهما بضربات وانحراف عن القبلة في الأظهر) قيدنا بخوف الأذى لما قال في «البحر» عن «النهاية» عن «الجامع الصغير البرهاني»: إنما يباح قتلهما في الصلاة إذا مرت بين يديه وخاف أن تؤديه [١٩٧] [١٦٩] وإنما فيكره انتهى.

ولما قال في «البزارية»: قتل الحياة بضرية أو ضربات لو خشي أذاهما لا تفسد ولا يكره في الأظهر ومع الأمان يكره انتهى، لقوله ﷺ: «اقتلو الأسودين في الصلاة الحياة والعقرب»^(٤) رواه أصحاب السنن الأربع، قال الترمذى: حديث صحيح وهو بإطلاقه يشمل المحتاج إلى العمل الكبير، وقيل: تفسد بما يكثر من الضرب كعلاج المار إذا أكثر مع أنه مأمور به، قلنا: في هذا أمراً آخر وهو الضرر المؤدى بتلف النفس بلسعها وصار كالمشي بعد سبق الحدث

= قيل عنه هو خطبة بلا كتاب لطول خطبته مع أنه احتوى من كل شيء وله شروح كثيرة (١٣/٢٩٦)، كشف الظنون (١٦/١٧).

(١) أخرجه أبو داود في الأدب، باب: في قتل الحيات (٥٢٥٢)، بلفظ «اقتلو الحيات واقتلو ذا الطفتين - والابتز فإنهما يت Manson البصر ويستطران العجل من غير زيادة إياكم والحياة البيضاء، وأخرجه ابن ماجه في الطب، باب: قتل ذي الطفتين (٢٥٣٥)، وأبن حبان في صحيحه (٥٦٣٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٩٦١٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٣١).

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: العمل في الصلاة، باب: ما جاء في قتل الحياة والعقرب في الصلاة (٣٩٠)، والنمسائي مختصراً في الصلاة، باب: قتل الحياة والعقرب في الصلاة (٢/١٠)، وأبن حبان في صحيحه (٢٣٥٢).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

وَلَا بَأْسَ بِنَفْضِ ثُوبِهِ كَيْلًا يُلْتَصِقُ بِجَسَدِهِ فِي الرُّكْزَعِ، وَلَا بَأْسَ بِمَسْحِ جَهَنَّمَةِ مِنَ التُّرَابِ أَوِ الْحَشِيشِ بَعْدَ الفَرَاغِ مِنِ الصَّلَاةِ، وَلَا قَبْلَ الفَرَاغِ إِذَا ضَرَّهُ أَوْ شَغَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ،

والاستقاء من البتر انتهى.

وفي السبعيات^(١) لأبي الليث: سبعة أشياء إذا رأها المصلي لا بأس بقتلها: الحية، والعقرب، والوزغة، والزنبور، والقراد، والبرغوث، والقمل. كذا في «مجمع الروايات» انتهى.

قلت: وعلى هذا يزداد الفسفس والبعوض والنمل المؤذن بالبعض ونحوها انتهى. وقدمنا أن أخذ القملة وقتلها مكروره في الصلاة عند [١٦٨/١] الإمام وقال: دفنهما فيها أحبت من قتلها، وقال محمد: بخلافه، وقال أبو يوسف: بكرامتها، وقال «صاحب البحر»: لعل الإمام إنما اختار دفن القملة لما فيه من النزاهة عنإصابة دمها ليد القاتل أو ثوبه في هذه الحالة وإن كان معفواً عنه انتهى.

قلت: وبه صرح في «شرح المنية»: دفنهما أحبت إن تيسر لأن في قتلها إيجاد نجاسة على قول الشافعي لأن قشرها نجس وما دامت حية فهي ظاهرة ففي عدم قتلها تحرز عن الخلاف لنلا يحمل النجاسة المانعة على قول بعض الأئمة أو يلقىها في المسجد فكان أحبت، ويجمل الإساءة والكرامة المروية عن أبي حنيفة وأبي يوسف على أخذها قصداً من غير عذر انتهى.

(ولا بأس بتفض ثوبه) بعمل قليل (كي لا يلتتصق بجسمه في الركوع) تحاشياً عن ظهور صورة الأعضاء ولا بأس بصونه عن التراب كما في «البحر» عن «المجتبى» (ولَا بأس (بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيفاً له عن الملوث قال في «التجنيس»: مسح العرق كمسح التراب عن الجبهة وقد [١٩٧/٣] عرف أنه لا يكره (بعد الفراغ من الصلاة) قبل (الفراغ) فيه روايتان قالوا: المراد من الفراغ الجلسة الأخيرة [لأنه إنما يكون على رواية]^[١] لثلا تترتب ثانية فلا يفيد وهذا المعنى لا يتأتى بعد السجدة الثانية من الركعة الأخيرة انتهى.

وفي «البحر» عن «الخانية»: لا بأس بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله إذا كان يضره ذلك ويشغله عن الصلاة وإذا كان لا يضره ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام انتهى، وصححه في «المحيط» ونذهب ترتيب الوجه في

(١) السبعيات: لأبي الليث السمرقندى نصر بنمحمد السمرقندى الحنفى المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة.

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

وَلَا بِالْأَظْرِيْمُ مَوْقِعَ عَيْنِيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْفُرْشِ وَالْبُسْطِ وَاللَّبْوِدِ. وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى مَا تُبْثِتُهُ. وَلَا بَأْسَ بِتَكْرَارِ السُّورَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ النَّفْلِ.

السجود انتهى. فلذلك قال: ولا بأس بمسه قبل الفراغ من الصلاة إذا ضرره وشغله عن الصلاة مثل العرق (ولا) بأس (بالنظر بموقعيه) يمنة ويسرة (من غير تحويل الوجه)، والأولى تركه لغير حاجة لما فيه من ترك أدب النظر إلى المحال المطلوب فيها كما تقدم (ولا بأس بالصلاحة على الفرش والبسط واللبوذ) إذا وجد حجم الأرض كما تقدم ولا بأس بوضع خرقه بين يديه يسجد عليها ويتنقي بها الحر ونحوه لأنه ليس فيه ما يوجب الكراهة، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه فعل ذلك فمر به رجل فقال: يا شيخ لا تفعل مثل هذا فإن هذا مكره، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من أين أنت؟ قال: من خوارزم^(١)، قال: الله أكبر جاء التكبير من وراء يعني: من الصف الآخر أي على العكس [١٦٨/٢] يعني: يحمل علم الشريعة من هنا إلى خوارزم [لا من خوارزم]^(٢) إلى هنا، ثم قال: أفي مسجدكم حشيش؟ قال: نعم، قال: يجوز السجدة على الحشيش، ولا يجوز على الخرقة كذا في «التجنيس» والأفضل الصلاة على الأرض بلا حائل أو على ما تنبته الأرض. قال في «التجنيس»: الصلاة على الحشيش والحضر أولى من الصلاة على البساط لأنه جاء في الحديث «الصلاحة على [ما]^(٣) تنبته الأرض أفضل من الصلاة على ما لا تنبته»^(٤)، ولهذا اختار مشايخنا الحشيش والحضر في المسجد دون البساط انتهى، لأنه أقرب إلى التواضع وفيه [١٩٨/١] خروج عن خلاف الإمام مالك فإنه عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصوف أو القطن أو الكتان فكان أفضل كذا في «شرح المنية» ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل لأن باب النفل أوسع وقد ورد «أنه عليه قام بأية واحدة يكررها في تهجده»^(٥) كما قدمناه.

(١) انظر معجم البلدان (٢/٢٥٢).

(٢) لم أجده.

(٣) تقدم تخربيجه.

(٤) ما بين معاوقيتين ساقط من ح.

فصل

«فيما يوجب قطع الصلاة، وما يجيزه، وغير ذلك»

يجب قطع الصلاة باستغاثة ملهوف بالمضلني، لا بنداء أحد أبوئمه،

فصل فيما يجب قطع الصلاة وما يجيزه وغير ذلك

[من تأخير الصلاة وتركها]^[١]

يجب قطع الصلاة ولو فرضاً باستغاثة شخص ملهوف لمهم أصابه أو ظالم تعلق به قريباً كان أو أجنبياً؛ وقد استغاث بالمضلني أو لم يعين أحداً في استغاثته إذا قدر على ذلك (لا) أي: لا يجوز قطع الصلاة (بنداء أحد أبوئمه) من غير استغاثة وطلب إعانة لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا لضرورة وقال الطحاوي: هذا في الفرض وإن كان في نافلة إن علم أحد أبوئمه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيئه وإن لم يعلم يجهه، ويجوز قطعها ولو كانت فرضاً بسرقة ما يساوي درهماً؛ لأن الدرهم مال بدليل أنه لو أقر لرجل بمالي ثم فسره بدرهم فالقول قوله وإن فسره بأقل من الدرهم لا يقبل قوله، وقال عليه السلام: «قاتل دون مالك»^(١) من غير فصل قال رضي الله عنه: هذا الذي اختاره قول أكثر المشايخ قال في «مجمع الروايات»: لأن ما دون الدرهم حقير فلا يقطع الصلاة لأجله قال الحسن رحمه الله تعالى: لعن الله الدائن ومن دنق الدائن كذا في «المحيط» لكن ذكر في الكفالة أن الحبس بالدائن يجوز فقط لصلاة أولى وهذا في مال الغير أما في ماله لا يقطع، والأصح جواز القطع فيهما انتهى.

وكذا كان شمس الأئمة الحلوياني رحمه الله يقول: فيما دون الدرهم: بياح قطع الصلاة فإنه ذكر في كتاب الكفالة والحوالة [١٦٩/١] أنه يحبس الرجل في دائق فصاعداً فلما كان يحبس في دائق باعتباره قطع الصلاة، ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كذا في «التجنيس» وقال في «البزارية»: وكذا لو قال له: كافراً عرض على الإسلام أو فارت قدرها أو خافت على ولدها [١٩٨/ب] سواء فيه الفرض والنفل انتهى.

ولو كان المسروق لغيره أي: غير المضلني يقطعها لأنه لدفع الظلم والنهي عن المنكر مع

(١) هو جزء من حديث أخرجه النسائي في التحرير، باب: ما يفعل من تعرض لماله (٤٠٩٢)، والمزي في تحفة الأشراف (١١٢٤٢).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

وَيَجُوزُ قَطْعُهَا بِسَرِقَةٍ مَا يُسَاوِي دِرْهَمًا وَلَزْ لغْنِيرَهُ، وَخَوفُ ذَبْ عَلَى غَنَمٍ، أَوْ خَوفٌ تَرَدِّيْ أَغْمَى فِي بَشَرٍ وَتَخوِّهُ، وَإِذَا خَافَتِ الْقَابِلَةُ مَوْتُ الْوَلَدِ، وَإِلَّا فَلَا بِأَسْ بِتَأْخِيرِهَا الصَّلَاةُ وَتَقْبِيلُ عَلَى الْوَلَدِ، وَكَذَا الْمَسَافِرُ إِذَا خَافَ مِنَ الْلُّصُوصِ أَوْ قُطْعَ الطَّرِيقِ جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْوَقْتِيَّةِ.

القدرة ويجوز قطعها لخشية خوف ذئب ونحوه على غنم ونحوها أو خوف تردي أي: سقوط أعمى أو غيره من لا علم عنده في بشر ونحوه كحفرة أو سطح وإذا غلب على الظن سقوطه وجب عليه قطع الصلاة ولو كانت فرضاً كما في «البرهان» و«التجنبي» و«شرح المنية» (وإذا خافت القابلة) وهي المرأة التي تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه (موت الولد) أو تلف بعض أعضائه بسقوطه من بطن أمه على الأرض فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد لأن تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بعد أن لا ترى أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «آخر الصلاة عن وقتها يوم الخندق»^(١) كذا في «البحر» عن «الولوالجي»^(٢) انتهى.

قلت: وبهذا يعلم جواز تأخير الصلاة حال ولادتها وبه يظهر عدم إلزامها بالصلاحة المنصوص عليه في «شرح المنية» عن «الذخيرة» [بقولي]^(٣): امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت إن قدرت وإن لم تتم وجعلت رأس ولدها في قدر أو حفيرة وتصلي انتهى، ولا شك أن هذا الأمر غير مستحب لما ذكرنا من خشية موت الولد وبها تؤخر القابلة الصلاة فالألم أولى لأن خشية هلاكه عند خروج رأسه أغلب كما هو معلوم ولأن المرأة إما يكون قد خرج أقل الولد منها وهو لا يخلو عن سيلان شيء وذلك مناف للطهارة ولا تصير به صاحبة عندر حتى يستوعب وقتاً كاملاً كما قدمته حتى يكون [هنا]^(٤) وإن كان قد خرج أكثر الولد فالخارج نفس ولا تصح صلاتها فضلاً (عن إلزامها) بها فليتبنه له (وكذا المسافر) يعني: العار في بريء (إذا خاف من اللصوص أو قطاع الطريق) أو سبع أو سهل (جاز له تأخير الوقية) للعذر، وكذا يؤخر المقاتلون الصلاة إذا شغلهن الفتال عنها، ولو بالإيماء لأنه إذا فاتهن الفتال بالاشغال [١٩٩ بـ] بالصلاحة ولا يمكنهم تداركه والصلاحة يمكنهم تدارك ما فات منها كما فعله

(١) آخرجه النساني بنحوه من حديث سيدنا أبي سعيد الخدري في الأذان، باب: الأذان في الفاتحة للصلوة (٢/١٧)، وقد تقدم.

(٢) هو عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق، أبو الفتح، ظهير الدين الولوالجي: فقيه حنفي، ولد سنة سبع وستين وأربعين للهجرة، وتوفي في ولوالج بدمشق سنة (بعد أربعين وخمسة للهجرة)، من آثاره: الفتاوى الولوالجية، ١. هـ. الجواهر الحضية (٢/٤١)، والفرائد البهية (٩٤)، والأعلام (٣/٣٥٣).

(٣) العبارة في م بقوله وهو الصواب.

(٤) العبارة في م هذا.

حكم تارك الصلاة:

وَتَارِكُ الصَّلَاةِ عَمْدًا كَسْلًا يُضْرِبُ ضَرِبًا شَدِيدًا، حَتَّى يَبْيَلَ مِنْهُ الدَّمُ، وَيُخْبَسُ حَتَّى يُصْلِنَاهَا، وَكَذَا تَارِكُ صَفْوَ رَمَضَانِ، وَلَا يُقْتَلُ، إِلَّا إِذَا جَحَدَ أَوْ أَسْتَخْفَتْ بِأَحَدِهِمَا.

النبي ﷺ يوم الأحزاب وهو يوم الخندق حيث شغل عن أربع صلوت فقضاؤها مرتبًا الظهر [١٦٩/ب] ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء^(١) كما في «السير الكبير»^(٢) انتهى.

وفي «المجتبى»: الأصح أن تأخير الفوائت لعذر السعي على العيال والحوائج يجوز قيل: وإن وجب القضاء على الفور يباح له التأخير وعن أبي جعفر سجدة التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان موسع وضيق الحلواي والعامري^(٣) وذكر الولوالجي أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور إلا لعذر كذا في «البحر» وتارك الصلاة عمداً كسلًا يضرب ضرباً شديداً حتى يسيل منه الدم ويحبس حتى يصليها وهذا جزاؤه الدنيوي وأما الآخروي فقال تعالى: ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْلِهِ خَلْفَ أَصَاغِعِ الْمُصَلَّةِ وَاتَّبَعُوا أَشْهُورَتِ فَسَوْفَ يَلْقَئُنَّ عَيْنَاهُ﴾ [٥٩] [مريم: ٥٩] قيل: أي: ضلالاً، وقال الحسن: عذاباً طويلاً وقال ابن عباس: شرآ، وقيل: هو واد في النار أشدها حرآ وأبعدها قعرآ فيه بشر يقال له: الهبوب، وقيل: آبار في جهنم يسيل إليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة، وحديث جابر: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»^(٤) رواه أحمد ومسلم وكذا تارك صوم رمضان كسلًا يضرب ويحبس حتى يصلوه ولا يقتل بمجرد الترك مع الإقرار بفرضية الصلاة والصوم إلا إذا جحد افتراض الصوم والصلاحة فيقتل لأنكاره ما كان معلوماً من [الدين]^(٥) بالضرورة أو إلا إذا استخف بأحدهما كما لو أظهر الإفطار في رمضان بلا عذر تهاوناً فيكون حكمه حكم المرتد والعياذ بالله.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) للإمام محمد بن الحسن الشيباني شرحه القاضي الإمام علي بن الحسين السعدي المتوفى سنة إحدى وستين وأربعين للهجرة، وشرحه الإمام شمس الأنمة السرخسي المتوفى سنة ثلثة وثمانين وأربعين للهجرة. ١. هـ. كشف الظنوون [١٠١٤/٢].

(٣) لعل المراد به أبو عصمة القاضي.

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة من حديث سيدنا جابر بن عبد الله^(٨٢)، والترمذني في الإيمان، باب: ما جاء في ترك الصلاة (٢٦١٩)، وأحمد (٣٧٠/٢)، وأبي داود في السنة، باب: ما جاء في رد الإرجاء (٤٦٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٧٧).

(٥) ما بين معاورتين ساقط من ج.

باب الوتر

الوِثْرُ وَاجِبٌ، وَهُوَ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ بِتَشْلِيمَةٍ. وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً،

باب الوتر

لما فرغ من بيان الفرض العلمي شرع في العملي. والوتر في اللغة: الفرد خلاف الشفع، وبالفتح: العدد، ويقال: الكسر لغة الحجاز [وتيم]^[1] والفتح لغة غيرهم، وأوتر صلى الوتر وفي الشرع: صلاة مخصوصة. ووصفه بقوله: الوتر واجب [ب/١٩٩] في الأصل وهو آخر أقوال الإمام والظاهر من مذهبة وأخر ما رجع إليه زفر وحكى الطحاوي في وجوبه إجماع السلف [كذا]^[2] في «المبسوط والأسرار»^(١) وروي أولاً عن الإمام: أنه فرض وبه قال الشيخ علم الدين السخاوي المقربي^(٢) وعمل فيه جزء وساق الأحاديث الدالة على فرضيته ثم قال: فلا يرتاب ذو فهم بعد هذا وبه قال زفر أولاً ثم رجع وقال: ستة ثم رجع وقال: واجب، وروي عن الإمام ثانياً أنه ستة مؤكدة، وهو قولهما وعليه أكثر العلماء ووفق المشايخ بين الروايات بأنه فرض عملاً وهو الذي لا يترك، واجب اعتقاداً فلا يكرر جاحده، ستة دليلاً لشبوته بها فلا اختلاف في الحقيقة بين الروايات ودليل [كل]^[٣] في المطولات، ودليل الوجوب قوله عليه السلام: «إن الله زادكم صلاة [ج/١٧٠] إلى صلاتكم ألا وهي الوتر فحافظوا عليها»^(٤) والزيادة تكون من جنس المراد عليه، وقضيته الفرضية إلا أنه ليس مقطوعاً به فقلنا بالوجوب. وقال شيخ الإسلام: الاستدلال به من ثلاثة أوجه: أحدها: بالزيادة فإنها لا تكون إلا من جنس المزيد عليه، والثاني: أنه قال: ألا وهي الوتر على سبيل التعريف فهذا دليل على أنه كان

(١) هو عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري، الحنفي (أبو زيد) توفي سنة اثنين وثلاثين وأربعين للهجرة، وهو في الأصول والفروع. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٥٢١/١٧)، وكشف الظنون (١/٨٤).

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمданى، المصرى، السخاوي، الشافعى (علم الدين، أبو الحسن) مقرىء، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، ولد سنة ثمان وخمسين وخمسين للهجرة، وتوفي بدمشق سنة ثلث وأربعين وستمائة للهجرة، من آثاره: المفضل شرح المفصل للزمخشري - خ - المفاخرة بين دمشق والقاهرة - شرح الشاطبية - الكوكب الواقاد - القصائد السبع - شرح الأحادي - ١. هـ. شذرات الذهب (٥/٥)، والأعلام (٤/٢٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٥٨٢)، والزيلعي في نصب الراية (٢/١٠٩).

(٤) ما بين معقوفتين ساقط من ح.

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من ح.

(٦) ما بين معقوفتين ساقط من ح.

معلوماً عندهم وزيادة التعريف زيادة وصف وهو الوجوب لا أصله، والثالث: أنه أمر بادانها والأمر للوجوب، قوله عليه السلام: «الوتر حق على كل مسلم»^(١) وقوله عليه السلام: «اجعلوا آخر صلاتكم وتراء»^(٢) والمعنى: أن الوتر صلاة مؤقتة فإن أفضل الوقت السحر ويكره [أداء]^(٣) العشاء فيه أشد الكراهة، ولو كان الوتر تبعاً للعشاء ستة لكان وقه المستحب كوقت العشاء المستحب إلى ثلث الليل الأول، وقوله عليه السلام: «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس [مني]^(٤)، والوتر حق فمن لم يوتر فليس مني، الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني»^(٥) رواه أبو داود والحاكم وصححه، والأمر وكلمة حق وعلى [١٢٠]^(٦) للوجوب من «الدرایة» و«الاختیار» و«التبیین» وغيرها وهو أي: الوتر ثلاث ركعات بتسلیمة لقول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله عليه السلام يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن»^(٧) رواه الحاكم وصححه، وقال: على شرط الشیخین، وعن أبي خالد: سألت أبا العالية عن الوتر، فقال: أعلمنا أصحاب رسول الله عليه السلام «أن الوتر مثل المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار»^(٨)، وعن ثابت قال: صلى [بنا]^(٩) أنس أنا عن يمينه وأم ولده خلفنا ثلاثة ركعات لم يسلم إلا في آخرهن^(١٠)، وعن عبد الرحمن بن زيد^(١١) عن أبيه عن الفقهاء السبعة: سعيد بن

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: كم الوتر (١٤٢٢)، واللطف له وأخرجه ابن ماجه من غير لفظ «على كل مسلم» في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبعين وسبعين (١١٩٠)، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذكر الاختلاف على الزهرى في حديث أبي أيوب (٧٥١)، والمزمي في تحفة الأشراف (٣٤٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في الوتر، باب: ليجعل آخر صلاته وترأ (٩٩٨)، من حديث عبد الله بن عمر ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (٧٥١)، وأبو داود في الصلاة، باب: في وقت الوتر (١٤٣٨).

(٣) أخرجه الطحاوى في مشكل الآثار (١٢٤٣)، وأبو داود في الصلاة، باب: فيما لم يوتر (١٤١٩)، والحاكم في مستدركه (١/٣٥٠)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشیخین ولم يخرجاه، والبيهقي في الصلاة، باب: تأكيد صلاة الوتر (٢/٢٧٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٩٧).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٤٣٠)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشیخین ولم يخرجاه.

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٢/١٢١)، وأحمد في مستنه (٢/٤١).

(٦) ذكره الطحاوى في شرح مشكل الآثار (١/١٧٣)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢/١٢١).

(٧) عبد الرحمن بن زيد: لعله الإمام القدوة شيخ الإسلام عبد الرحمن بن زيد بن أتمع أبو أيوب الشعbanي الإفريقي قاضي إفريقية وعالماها ومحدثها على سوء في حفظه. ١. هـ سير أعلام النبلاء (٦/٤١١).

(١) العبارة في ج أوله بدل أداء.

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

(٣) العبارة في ج بي بدل بنا.

المسيب^(١) وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد^(٢) وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد^(٣) وعبد الله بن عبدالله وسلمان بن يسار^(٤) وفي مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح فكان مما وعيت عنهم: أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الحسن البصري قال: أجمع السلف أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن^(٥). وهو مذهب أبي بكر وعمر والعبادلة^(٦) وأبي هريرة رضي الله عنهم، روى: «أن عمر رضي الله عنه رأى سعيداً يوتربركعة فقال: ما هذه البتيراء لتشفعها أو لأوذينك»^(٧) وإنما قال: ويرى ذلك لأن [الأمر]^(٨) اشتهر أن النبي ﷺ «نهى عن البتيراء»^(٩) وما روى أن رسول الله ﷺ [١٧٠ ب] قال: «من أحب أن يوتربخمس فليفعل ومن أحب أن يوترب واحدة فليفعل»^(٩) وروى أنه «أوتر بسبع وتسع وإحدى عشرة»^(١٠) فيجوز أن يكون ذلك قبل استقرار الوتر أو يحمل على أنه ينتقل بالركعتين ويوترب بالثلاث وكذا غيره، روى «أن سعد بن أبي وقاص أوتر برکعة فقال له عبد

(١) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن وهب المخزومي، القرشي، أبو محمد سيد التابعين، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، كان أحافظ الناس لاحكام عمر بن الخطاب وأقضيه حتى سمي راوية عمر، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين للهجرة. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٢١٧)، والأعلام (٢/٢١٧). ١٠٢

(٢) هو ابن أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ الإمام القدوة الحافظ الحجة، ولد في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واختلف في وفاته فقيل سنة خمسين ومانة للهجرة. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٥/٥٣)، تهذيب التهذيب (٨/٣٣٣)، وشذرات الذهب (١/١٣٥).

(٣) هو خارجة بن زيد الفقيه، الإمام ابن الإمام وأحد الفقهاء السبعة الأعلام، أبو زيد الأنصاري، البخاري، المدنى توفي سنة تسعة وتسعين للهجرة. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٤٣٧).

(٤) هو سليمان بن يسار الفقيه، الإمام، الورع، عالم المدينة وقبيلها، أبو أيوب المدنى، مولى أم المؤمنين ميمونة الھلالية، وحدث عن زيد بن ثابت وابن عباس، وأبي هريرة وغيرهم، وقيل ولد في أواخر أيام عثمان في سنة أربع وثلاثين للهجرة، وتوفي سنة سبع ومانة للهجرة. ١. هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٤٤٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في صلاة التطوع والإماماة، باب: من كان يوترب ثلاث أو أكثر (٢/١٩٤).

(٦) العادلة: وهو عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وعبد الله عمرو بن العاص.

(٧) انظر الدرية في تحرير أحاديث الهدایة (١/٢٠٨).

(٨) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٢/١٢٠)، من حديث أبي سعيد الخدري.

(٩) أخرج ابن أبي شيبة بنحوه من حديث أبي أيوب قال: قال أبا يحيى رضي الله عنه: «أوتر بخمس فإن لم تستطع في ثلاث، وإن لم تستطع فهو واحدة، فإن لم تستطع فأرمي إيماء»، (٢/١٩٥)، والهيثمي في مجمع الرواين (٢/٤٤٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤٦٣٣).

(١٠) ذكره عبد الرزاق في مصنفه موقفاً على إبراهيم (٤٦٣٨).

(١) العبارة في م الأمر بدل الأمر وهو الصواب.

الله بن مسعود: ما هذه البثيراء ما أجزأت ركعة قط؟ وروي أنه حلف وقال: والله ما أجزأت [ركعة][١] فقط»^(١) وكذا قال الإمام المحسن المروزي^(٢) من قال: بأن الوتر ركعة واحدة فقد نسب قدوة من أكابر الصحابة الذي هو صدر الشريعة وعليه مدار [٢٠٠ بـ]^(٣) الإسلام وكان فقيه الأمة أجمع وهو عبد الله بن مسعود إلى اليمين الكاذبة وموجب قوله يؤدي إلى هذا التقبیح ترده العقول السليمة والأراء الصائبة الصحيحة من «العنایة» و«التبیین» و«البرهان» و«مجمع الروایات» وغيرها ويقرأ وجوباً في كل ركعة منه الفاتحة وسورة لما روي أنه عليه السلام «كان يوتر بثلاث رکعات يقرأ في الأولى ﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وفي الثانية ﴿قُلْ يَتَبَّاعِثُ الْكَفَّارُونَ﴾ [الكافرون: ١] ويقتضي قبل الرکوع»^(٤). وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «قرأ في الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] والمعوذتين»^(٥). قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى: اعلم أن فيما رويانا قراءاته عليه السلام في الثالثة الإخلاص والمعوذتين ولم يذكر أصحابنا سوى قراءة الإخلاص لرواية الإمام أحمد «أنه قرأ ﴿يَعْلَمَ﴾ في الثالثة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] انتهى.

ففي إشارة إلى أنه كما ثبت هذا ثبت الآخر فيتبع ولو في بعض الأوقات عملاً بالمرور فيهما ولكن قال إسحاق: أصح شيء ورد في قراءته ﴿يَعْلَمَ﴾ في الوتر ﴿سَبِّحْ﴾ [الأعلى: ١] و﴿قُلْ يَتَبَّاعِثُ الْكَفَّارُونَ﴾ [الكافرون: ١] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وزيادة المعوذتين أنكرها أحمد ويعين^(٦) انتهى، فهذا سر افتقارنا على الإخلاص في الثالثة انتهى.

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٢/٢)، وقال: حسین لم يدرك مسعود وإن شد حسن، ورواه الطبراني في الكبير (٩٤٢٣)، والزيلعي في نصب الرایة (١٢٢/٢).

(٢) محسن المروزي: لم أغذر عليه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ في الوتر (١١٧١)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقرأ في الوتر (١٤٢٣)، والنسائي في قيام الليل، باب: نوع آخر من القراءة في الوتر (٢٤٤/٣)، وابن حبان في صحيحه برقم (٢٤٣٦)، والبيهقي في سننه (٣٦/٣).

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: ما يقرأ في الوتر (١٤٢٤)، والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ به في الوتر (٤٦٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيما يقرأ في الوتر (١١٧٣)، والمزی في تحفة الأشراف (١٦٣٠/٦).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩٩/١).

(٦) يحيى بن معين: هو الإمام الحافظ يحيى بن معين ولد سنة (٥٨هـ) وروي عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ١. مـ سير أعلام النبلاء (١١/٧١).

(١) ما بين معرقوتين ساقط من جـ.

وَلَا يَسْتَفِحْ عِنْدَ قِيامِهِ لِلثَّالِثَةِ . وَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِيهَا رَفَعَ يَدَيْهِ حِذَاءً أَذْنِيهِ ، ثُمَّ

ولا يقال: إلزام القراءة في كل ركعة من أمارة السنة فيشكل على قول الإمام بوجوبه لأنه يقول: بأنه فرض عملي لأننا نقول: دليل الفرضية لما كان قاصراً لكونه من أخبار الآحاد ظهر أثر القصور فيما هو من باب الاحتياط وهو لزوم القراءة في كل ركعة كالسنن [المشابهة^[1]] بها من حيث الثبوت [فيفسد^[2]] بترك القراءة في ركعة منه احتياطاً من «المستصنف» عن «الإيضاح» [١٧١] و «البرهان» و «التبيين» و «الفتح» وغيرها وبحلس وجوباً على رأس الركعتين الأوليتين منه للمتأثر ويقتصر على التشهد لشبهة الفرضية (ولا يستفتح) [٢٠١] أي: لا يقرأ: سبحانك اللهم إلخ عند قيامه للثالثة لأنه ليس ابتداء صلاة وإذا فرغ من قراءة السورة فيها أي الركعة الثالثة رفع يديه حذاء أذنيه لما قدمناه في المواطن التي يسن فيها رفع اليدين: وروى الحافظ الأشمر عن ابن مسعود «أنه كان يقنت في [الوتر]^[3] و[كان]^[4] إذا فرغ من القراءة كبر ورفع يديه ثم قفت^(١) انتهى.

وفي «روضة الزندويستي» قوله: ورفع يديه، أي: في الوقت، أما في القضاء إن كان عند الناس لا يرفع يديه حتى لا يطلع أحد على تقصيره كذا في «مجمع الروايات»، ثم كبر لما روينا ولأن التكبير شرع عند الانتقال من حالة إلى حالة وهنا ينتقل من القراءة إلى الدعاء كذا في «مجمع الروايات» عن «البدريية» وبعد قفت قائماً لما روي عن أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان يقنت في الوتر قبل الركوع»^(٢) رواه أبو داود وأضعاً يمينه على يساره ولا يرفعهما عند أبي حنيفة، وعن أبي يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود يرفعهما إلى صدره ويطونهما إلى السماء. وفي «المبسوط» عن محمد بن الحنفية قال: الدعاء أربعة: دعاء رغبة فيه يجعل بطونه كفيه إلى السماء، ودعاء رهبة فيه يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشيء، ودعاء تضرع فيه يعقد الخنصر والبنصر [ويحلق]^[5] الإبهام الوسطى ويشير بالسبابة، ودعاء خفية وهو ما يفعله المرء في نفسه كذا في «معراج الدراء» فيكون القنوت قبل الركوع في جميع

(١) ذكره المقرizi في مختصر كتاب الوتر (١٣٩/١).

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: القنوت في الوتر (١٤٢٧)، وابن ماجه في إقامته الصلاة والستة فيها، باب: القنوت قبل الركوع وبعد (١١٨٢)، والنسائي في قيام الليل، باب (٣٧) برقم (١٦٩٨) (٢٣٥/).

(١) العبارة في م المشابهة.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

(٥) العبارة في م ويحركـ.

كَبِيرٌ، وَقَنْتَ قَائِمًا، قَبْلَ الرُّكُونِ، فِي حَمِينِ السَّنَةِ. وَلَا يَقْنَتُ فِي غَيْرِ الْوِثْرِ، وَالْقُنُوتُ

السنة لما رويانا ولا يقنت في غير الوتر وهو الصبح . وما روی أنه عليه السلام «قنت شهراً أو أربعين يوماً وقنت بعد الرکوع في الصبح»^(١) فقد نسخ لقول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما قنت رسول الله ﷺ في صلاة الصبح إلا شهراً لم يقنت قبله ولا بعده»^(٢) وروت أم سلمة «أن النبي ﷺ نهى عن القنوت في صلاة الفجر»^(٣) وقال أنس: «قنت رسول الله ﷺ [٢٠١ ب] في الصبح بعد الرکوع يدعوا على أحياء من العرب رعل وذکوان وعصبية حين قتلوا القراء»^(٤) «وهم سبعون أو ثمانون رجلاً ثم تركه لما ظهر عليهم»^(٥) فدل على نسخه وفي حديث: «أنه لما رفع رأسه في الرکعة الثانية قال: «اللهم أنج الوليد»^[٦] [بن الوليد]^[١] وسلمة بن هشام وفي آخره ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزل «ليس لك من الأمر شيء» ... الآية [آل عمران: ١٢٨]. وعن ابن عمر [١٧١ ب] أنه ذكر القنوت فقال: «والله إنه لبدعة ما قنت رسول الله ﷺ غير شهر واحد»^(٦) وعن سعد بن طارق الأشعري^(٧) عن أبيه قال: «صليل خلف النبي ﷺ فلم يقنت، وصليل خلف أبي بكر فلم يقنت، [وصليل خلف عمر فلم يقنت]^[٢] وصليل خلف علي فلم يقنت،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في صلاة التطوع والإماماة، باب: في قنوت الفجر قبل الرکوع أو بعده (٢/ ٢٢٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في الصلاة، باب: من لا يقنت في الفجر (٢/ ٢٠٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١٢٤٢)، والمزي في تحفة الأشراف (١٨٢١٩)، والزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٢٩)، والدارقطني في سننه (٢/ ٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في المعازي، باب: غزوة الرجيع ورعل وذکوان وبن معونة (٤٠٨٩)، ومسلم في المساجد وموضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بال المسلمين نازلة (٦٧٧)، والنمسائي في التطبيق، باب: اللعن في القنوت (١٠٧٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١٢٤٣)، والمزي في تحفة الأشراف (٢/ ١٣٥٤).

(٥) أخرجه البخاري في الأدب، باب: تسمية الوليد (٦٢٠٠)، ومسلم في المساجد وموضع الصلاة، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بال المسلمين نازلة (٦٧٥)، والنمسائي في التطبيق، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١٢٤٤)، والمزي في تحفة الأشراف (١٠٧٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الصبح (١٣١٣٢)، وذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٢٨)، قال: وفي آخره ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت «ليس لك من الأمر شيء»، الآية قال: ولعل آخر الحديث من قول من هو دونه أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/ ١٣٠)، وقال: أخرجه ابن عدي في الكامل وأעהله بشير بن حرث قال: وهو عندي لا يأس به ولا أعرف له حديثاً متكراً.

(٧) سعد بن طارق الأشعري: أبو مالك الأشعري كوفي تابعي ثقة وكان أبوه من أصحاب رسول الله ﷺ روى عن أبيه .١٠٥ معرفة الثقات (١/ ٣٩١).

(٢) ما بين معاكسفين ساقط من جـ.

(١) ما بين معاكسفين ساقط من جـ.

معناه الدعاء، وهو أن يقول: «اللهم إنا نستعينك ونستهديك ونستغفر لك، ونتوب»

ثم قال: يا بني إنها بدعة^(١). قال الترمذى: حديث صحيح. وروى ابن أبي شيبة: «الما قفت على رضى الله عنه في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال: إنما استنصرنا على عدونا»^(٢) وفي «الغاية»: إن نزل بال المسلمين نازلة قفت الإمام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث: القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها انتهى.

فالقنوت في النوازل مجتهد فيه وذلك لأنه لم يؤثر عنه بِيَّنَةً أنه قال: «لا قنوت في نازلة بعد هذه» بل مجرد العدم بعدها فيتوجه الاجتهاد بأن يظن أن ذلك إنما هو لدفع شرعيته ونسخه نظراً إلى سبب تركه عليه السلام وهو قوله تعالى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [آل عمران: ١٢٨] أو أنه لعدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعدها فتكون شرعيته مستمرة وهو محمل قنوت من قفت من الصحابة بعد وفاته بِيَّنَةً وهو مذهبنا وعليه الجمهور. قال الحافظ أبو جعفر الطحاوى: إنما لا يقنط عندنا في الفجر من غير بلية فإن وقعت فتنه أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله بِيَّنَةً من «العنابة» [١٢٠٢] و«الاختيار» و«البرهان» و«الديوبoli»^(٣) وغيرها والقنوت: تطلق على طول القيام وبه فسر قوله تعالى: «أَمَّنْ هُوَ قَنَّىٰ إِنَّهُ أَتَيْلَ سَاعِدًا» [الزمر: ٩] وقوله عليه السلام: «أفضل الصلاة طول القنوت»^(٤) وعلى الطاعة والدعاء المشهور الدعاء وقولهم: دعاء القنوت، إضافة بيان وهو في الوتر معناه الدعاء، قال في «الفتاوى الصغرى»: القنوت في الوتر هو الدعاء دون القيام وهو أي: دعاء القنوت كما علمه جبريل النبي بِيَّنَةً: «اللهم إنا نستعيدك ونستغرك ونؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يعجزك، اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحند نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكافار ملحق»^(٥) كما في «الفتح»، وباللفظ الذي روی عن ابن مسعود ومثله لا يكون رأياً منه فيكون عن مشاهدة أو سمع أن يقول: اللهم أي: يا الله إنا نستعيدك أي: نطلب منك الإعانة على طاعتك، ونستهديك أي: نطلب منك [١١٧٢] الهدية لما يرضيك، ونستغرك أي: نطلب

(١) أخرجه الترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في ترك القنوت (٤٠٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر (١٢٤١)، والنمساني في التطبيق، باب: ترك القنوت (١٠٧٩)، والمزي في تحفة الأشراف (٤٩٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب صلاة التطوع والإمام، باب: من كان لا يقنط في الفجر (٢٠٩/٢).
(٣) لم أعثر عليه.

(٤) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: أفضل الصلاة طول القنوت (٧٥٦)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في طول القيام في الصلاة وقال: حديث حسن صحيح (٣٨٧)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في طول القيام في الصلوات (١٤٢١)، والمزي في تحفة الأشراف (٢٨٢٧).

(٥) أخرجه البيهقي في سنته في الصلاة، باب: دعاء القنوت من حديث خالد بن أبي عمران (٢١٠/٢).

إِنَّكَ، وَنَؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ، وَنُشْتَرِئُ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ. نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلُعُ
وَنَثْرُكَ مَنْ يَفْجُرُكَ. اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِنَّكَ تَسْعَى

منك ستر عيوبنا فلا تفضحنا بها وتنوب، التوبة: الرجوع عن الذنب، وشرعًا: الندم على ما مضى من الذنب والإقلال في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيمًا لله فإن كان حقاً لأدمي طلب رضاه ومسامحته (إليك) من ذنوبنا (ونؤمن بك) وبما جاء من عندك وبملائكتك وكتبك ورسلك وبالليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، (ونتوكل): نعتمد (عليك) بتفوض أمرنا إليك لعجزنا (ونشي عليك الخير كله)، الثناء: المدح، والخير ضد الشر والمعنى: نمدحك بكل خير مقربين بالآثار إفضلًا منك، وانتساب الخير على المصدر، أي: نشي عليك الثناء، فيكون تأكيداً لأن الثناء قد يستعمل في الشر كقولهم: أنت عليه شرًا، (نشكرك): بصرف جميع ما أنعمت به من الجوارح إلى ما خلقته لأجله سبحانه لك الحمد لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ولا نكفرك): أي: لا نجد نعمة لك علينا ولا نضيفها إلى غيرك، الكفر: نقيس الشكر وأصله الستر يقال: كفر النعمة [٢٠٢/٣] إذا لم يشكرها كأنه سترها بجهوده وقولهم: كفرت فلاناً، على حذف مضاف [وأصل][١] كفرت نعمته ومنه ولا نكفرك (ونخلع) بثبوت حرف العطف يقال: خلع الفرس رسنه: ألقاه، أي: نلقي ونطرح ونزيل ربة الكفر من أعناقنا وربقة كل ما لا يرضيك، (ونترك): أي: نفارق، وقال في «المصباح المنير»: تركت الرجل: فارقته، وتركت المنزل تركاً: رحلت عنه، ومن مفعول ترك ومفعول نخلع محدوف وقدرناه فمن يفجرك بجحد نعمته وعبادته غيرك نتحاشا عنه وعن صفتة بأن نفرضه عندما تنزيهها لجنابك، إذ كل ذرة في الوجود شاهدة بأنك واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الفرد المعبد والمخالف لهذا هو الشقي المطروح فنطرح موته وعتقده وملته ولا نميل إلى شيء من ذلك، والنكاح من باب المعاملات فليس في تزوج الكتابية ميل إليها من هذه القبيل؛ إذ البعض في الدين قال الله تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادِرُونَ مَنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢] (اللهم إياك نعبد) عود للثناء وتخصيص لذاته بالعبادة أي: لا نعبد إلا إياك إذ فقدت المفعول للحصر (ولك نصلي) أفردت الصلاة بالذكر لشرفها بتضمنها لجميع العبادات (ونسجد) تخصيص بعد تخصيص؛ إذ هو أقرب حالات العبد من المعبد [٢٠٣/٤] (وإليك نسعى): إشارة إلى قوله تعالى: «من أتاني سعيًا أتيته هرولة»^(١) والمعنى نجتهد بالعمل في تحصيل ما يقربنا إليك لإضافته إنعامك بأن

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٢٧٥) بلفظ: (ومن أتى الله مشياً أتاه هرولة، ومن أتى الله هرولة أتاه الله سعيًا..).

(١) العبارة في م والأصل.

وَنَخْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجِدُّ بِالْكُفَّارِ مُلْحَقٌ وَصَلَى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ التَّئِي الْأَمِي وَآلِهِ وَسَلَّمَ». وَالْمُؤْمِنُ يَقْرَأُ الْقُنُوتَ كَالإِمَامِ.

نسعى، (وننحدد) نسرع في تحصيل عبادتك بالنشاط لأن الحمد بمعنى السرعة ولذا سميت الخدم حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم - وهو بفتح النون ويجوز ضمها وبالحاء المهملة وكسر الفاء والدال المهملة - يقال: حمد وأحمد لغة فيه ولو أبدل الدال ذالاً معجمة فسدت صلاته؛ لأنه كلام أجنبي لا معنى له، (نرجو): أي نؤمل (رحمتك) أي: دوامها وإمدادها [١٢٠٣] وسعة عطائك بالقيام بخدمتك والعمل في طاعتك وأنت كريم فلا يخيب راجيك (ونخشى عذابك) باجتنابنا ما نهينا عنه فلا نأمن مكرك فنحن بين المقامين، وهو إشارة إلى المذهب الحق إذ أمن المكر كفر كالقطوط من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف؛ لأن شأن القادر أن يرجى نواله ويختلف نكاله، وفي الحديث «لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأنه مما يخاف»^(١) فلإنعامك علينا بالإيمان والعمل بالأركان ممثلين لأمرك لا مقصرین على القلب واللسان؛ إذ هو طمع الكاذبين ذوي البهتان نعتقد ونقول: (إن عذابك الجد) أي: الحق - وهو بكسر الحيم - اتفاقاً، بمعنى: الحق وهو ثابت في مراسيل أبي داود^(٢) وبه يندفع ما في «شرح النهاية»^(٣) من أنه لا يقول: الجد بالكافر ملحق أي: لاحق بهم، بكسر الحاء أفصح، وقيل: بفتحها بمعنى أن الله ملحوظ بهم (وصلى الله على النبي ﷺ) لما روى النسائي بإسناد حسن أن في حديث القنوت «وصلى الله على النبي»^(٤) ولما رواه الطبراني عن علي «كل دعاء محجوب حتى يصلى على محمد»^(٥) وفي «الواقعات»: ويستحب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي: اللهم صلي على النبي محمد وعلى آل محمد كلذا في «البحر» وقال في «شرح الديري»: اختار أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يصلى في القنوت على النبي ﷺ والمؤمن يقرأ القنوت كالإمام على الأصح كما في «الدرية» وغيرها، ويختفي الإمام والقوم هو الصحيح. قال الديري: وهو قول أبي يوسف كما في «البرهان»؛ لأن دعاء وقيل: يجهز الإمام، وقيل: عند محمد يقنت الإمام دون المؤمن فلا يقنت كما لا يقرأ وال الصحيح أنه يقرأ القنوت كما في «التبيين» وفي «البحر» عن «الذخيرة»: استحبوا الجهر في بلاد العجم للإمام

(١) أخرجه الترمذى في الجائز، باب: (١١) رقم (٩٨٣)، وابن ماجه في الزهد، باب: ذكر الموت والاستعداد له (٤٢٦١)، والمزى في تحفة الأشراف (٢٦٢).

(٢) مراسيل أبي داود: للإمام المحدث سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥ للهجرة.

(٣) شرح النهاية: لعل المقصود به شرح مولانا نور الدين علي بن سلطان محمد القاري الھروي المتوفى سنة أربع عشرة وألف وسبعين فتح باب العناية. ١. هـ. كشف الظنون (٢/١٩٧٢).

(٤) أخرجه النسائي في قيام الليل، باب: الدعاء في الوتر (١٧٤٥).

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٢٥)، والھیشمی في مجمع الروايد (١٧٢٧٨) (١٠/١٦٠)، وقال: رجال ثقات.

وَإِذَا شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ قَالَ أَبْنُ يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ: يَتَابِعُونَهُ وَيَقْرَبُونَهُ

ليتعلموا كما «جهر عمر رضي الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد [١٧٣/١] العراق»^(١) وكذا فعل بعضهم: إن لم يعلم القوم فالأفضل للإمام الجهر ليتعلموا وإلا فالإخفاء أفضل، (وإذا شرع الإمام في الدعاء) بقوله: اللهم اهدنا الخ... (بعدما تقدم) من قوله [٢٠٣/٢]: اللهم إانا نستعينك الخ... (قال أبو يوسف رحمه الله: يتبعونه ويقرؤونه أيضاً، وقال محمد: لا يتبعونه) كما قال: إنهم لا يتبعونه في القنوت الذي هو: اللهم إانا نستعينك، ولكن يؤمنون على دعائه والدعاء الذي يكون بعد المتقدم، قال طائفة من المشايخ: إنه لا توقيت في دعاء القنوت لأنـه حينـذ يجري على اللسان من غير [صدق]^(٢) رغبة فلا يحصل به المقصود، وقال آخرون: ذلك في غير اللهم إانا نستعينك؛ لأن الصحابة اتفقوا عليه ولو قرأ غيره جاز والأولى أن يقرأ بعده قنوت الحسن بن علي رضي الله عنـهما وأنـه [ربما]^(٣) يجري على اللسان شيء يشبه كلام الناس إذا لم يوقـت فيفسـد الصلاة وإذا شـرع في قنـوت الحـسن رـضـي الله عـنه هل يرفع يديـه؟ رـوى فـرج^(٤) مـولـى أـبـي يـوسـفـ قـالـ: رـأـيـتـ مـولـايـ أـبـي يـوسـفـ إـذـ دـخـلـ فـي قـنـوتـ فـي الـوـتـرـ رـفعـ يـديـهـ فـي الدـعـاءـ قـالـ أـبـنـ أـبـي عـمـرـانـ^(٥): كـانـ فـرجـ ثـقـةـ قـالـ الـكـمالـ: وـوجـهـ عـمـومـ دـلـيلـ الرـفـعـ لـلـدـعـاءـ وـيـجـابـ بـأـنـهـ مـخـصـوصـ بـمـاـ لـيـسـ فـيـ الصـلـاـةـ لـلـإـجـمـاعـ عـلـىـ أـنـهـ لـاـ رـفـعـ فـيـ دـعـاءـ التـشـهـدـ، وـقـنـوتـ الـحـسـنـ فـيـ السـنـنـ الـأـرـبـعـةـ عـنـ يـزـيدـ بـنـ أـبـي نـعـيمـ عـنـ أـبـي الـجـوزـاءـ عـنـ الـحـسـنـ بـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـمـ قـالـ: عـلـمـنـيـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ كـلـمـاتـ أـقـلـهـنـ فـيـ الـوـتـرـ - وـفـيـ لـفـظـ فـيـ قـنـوتـ الـوـتـرـ: اللـهـمـ اهـدـنـيـ فـيـمـ هـدـيـتـ وـعـافـيـتـ فـيـمـ عـافـيـتـ وـتـوـلـنـيـ فـيـمـ تـوـلـيـتـ وـبـارـكـ لـيـ فـيـمـ أـعـطـيـتـ وـقـنـيـ شـرـ ماـ قـضـيـتـ إـنـكـ تـقـضـيـ وـلـاـ يـقـضـيـ عـلـيـكـ إـنـهـ لـاـ يـذـلـ لـمـ وـالـيـتـ تـبـارـكـتـ وـتـعـالـيـتـ» حـسـنـهـ التـرـمـذـيـ وـرـوـاهـ أـبـنـ حـبـانـ وـالـبـيـهـيـ وـزـادـ فـيـهـ بـعـدـ وـالـيـتـ: وـلـاـ يـعـزـ لـمـ عـادـيـتـ» وـزـادـ النـسـائـيـ بـعـدـ وـتـعـالـيـتـ: وـصـلـىـ اللـهـ عـلـىـ النـبـيـ» قـالـ النـوـويـ: إـسـنـادـ صـحـيـحـ أـوـ حـسـنـ، وـرـوـاهـ الـحـاـكـمـ وـقـالـ فـيـهـ: إـذـ رـفـعـ رـأـيـ وـلـمـ يـبـقـ إـلـاـ السـجـودـ» اـنـتـهـيـ.

والدعاء هو هذا: اللـهـمـ اهـدـنـاـ بـنـوـنـ الـجـمـعـ فـيـ جـمـيـعـهـ وـهـوـ خـلـافـ الـمـنـقـولـ لـأـنـهـ بـصـيـغـهـ اـهـدـنـيـ عـلـىـ الـإـفـرـادـ فـيـ حـدـيـثـ [٢٠٤/١] الـحـسـنـ وـفـيـ الـمـرـوـيـ عـنـ ﷺـ حـالـ دـعـاءـ فـيـ قـنـوتـ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الصلاة، باب: فيما يفتح به الصلاة (٢٦١/١)، وعبد الرزاق من حديث الأسود بدون تقدير بالجهر (٢٥٥٧).

(٢) فرج مولى أبي يوسف تقديره عليه وروى عنه اهـ الجواهـرـ المـضـيـةـ (٦٩٠/٢).

(٣) اسمه أحمد ابن أبي عمران اهـ الجواهـرـ المـضـيـةـ (٦٩٠/٢).

(٤) العبارة في م قصد بدل صدق.

مَعْهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَتَابُعُونَهُ، وَلَكِنْ يُؤْمِنُونَ. وَالدُّعَاءُ هُوَ هَذَا: «اللَّهُمَّ أَهْدِنَا بِفَضْلِكَ

الْفَجْرِ لِمَا كَانَ يَفْعَلُهُ» بِهِ قال الكمال: لكنهم، أي: المشايخ لفقوه من حديث في حق الإمام عام لا يخص القنوت فقالوه: بنون الجمع، انتهى.

ومنهم «صاحب الدرر» و «الغرر» و «البرهان» فحكينا ذلك ولأن الإمام يستحب له أن يشارك المأمور في [١٧٣] بـ الدعاء ولا يخص نفسه تحاشياً عن شبهة الخيانة للقوم، فقلنا: اللهم اهدنا أصل الهدایة الرسالة والبيان كقوله تعالى: «وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صَرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ» [الشورى: ٥٢] فاما قوله تعالى: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ» [القصص: ٥٦] فهي من الله سبحانه وتعالى التوفيق والإرشاد فطلب الهدایة من جهة المؤمنين مع كونهم مهتدین بمعنى طلب التثبيت عليها أو بمعنى المزيد منها بفضلك ومنتک لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن الذي روينا: «اللهم اهدني فيما من هديت». أي: مع من هديته، واعفنا، العافية: السلامة من الأقسام والبلايا، والمحن، والمعافاة: أن يعا Vick [الله] [١] من الناس ويعافيهم منك وفيه إشارة إلى ما ورد «سلوا الله العفو والعافية»^(١) فيمن عافيت، أي: مع من عافيته، وتولنا من توليت الشيء: إذا اعتنيت به ونظرت فيه بالصلاحة كما ينظر الوالي في حال اليتيم لأنه سبحانه وتعالى ينظر في أمور من تولاه بالعناية ويجوز أن يكون من وليت الشيء إذا لم يكن بينك وبينه واسطة، فالمعنى أنه يقطع الوسائل بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يصير في مقام المراقبة والمشاهدة وهو مقام الإحسان، والولي الحبيب ضد العدو، فاللحظنا بالعناية وأكرمنا بالمحبة فيمن توليت أي: مع من توليت أمره من عبادك المقربين وولاية الله لعبده إرادة توفيقه وتأييده وتقريبه وإكرامه، قال تعالى: «ذَلِكَ يَانَ اللَّهُ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا» [محمد: ١١] فالولي من المؤمنين فعال بمument مفعول؛ لأن الله تعالى قد تولاه برعايته وزينه بحمايته وأيده [٢٠٤] بـ بكرامته فتحقق آماله عند إشاراته وتعجل مآربه عند خطراته حتى لو هم محظوظ حمام الله عن ارتکابه أو جنح إلى تقصير رده بسرعة إلى بابه وإيابه فيكون الوالي فعال بمument فاعل؛ لأن الله ويطيعه فأفعاله متواالية في العطاءات

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: القنوت في الوتر (١٤٢٥)، والترمذني في الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (٤٦٤)، والحاكم في المستدرك (٧٧٢/٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين، إلا أن فيه محمد بن جعفر بن أبي كثیر، وقد خالف إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة في إسناده، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: الدعاء في الوتر (١٧٤٥)، وأiben ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (١١٧٨)، والمزمي في تحفة الأشراف (٤٣٠)، وأiben حبان في صحيحه، والبيهقي (٢/٤٩٨).

(١) ما بين معرفتين ساقط من ج.

فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافَنَا فِيمَنْ عَاهَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكَ لَنَا فِيمَا أَغْطَيْتَ، وَقَنَا شَرًّا

وهمنه أبداً في اكتساب الخيرات . وفي الصحيح عن رسول الله ﷺ «أنه قال: يقول الله تعالى: من آذى لي ولیاً فقد استحلَّ محاربتي وما تقرب إلى العبد بمثل [إداء]^[١] ما افترضته عليه ولا يزال العبد يتقرب إلى بالنواقل حتى [أحبه فإذا أحبته]^[٢] كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به فبغي يسمع وبي يبصر»^(١) ومن علامات الولي أن يجعل الله له وداً في قلوب المؤمنين قال الله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنَ وَدًا»^(٢) [مريم: ٩٦] وفي الصحيح «إذا أحب الله عبداً قال لجبريل عليه السلام: إني أحب فلاناً ^{١/١٧٤} [٣] فأحبه فيحبه جبريل ثم ينادي في [أهل]^[٤] السماء إن الله يحب فلاناً فأحبوه فتحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض»^(٤) وقال في البعض منه، وهذا وجه تقديم طلب المعافاة، ثم طلب المواصلة ثم طلب الترقى فقال: وبارك لنا فيما أعطيت لأن البركة الزيادة من الخير، وقيل: هي حلول الخير الإلهي في الشيء والعلمية الهبة، والمراد بها هذا ما أنعم به، ثم رجع ملاحظاً إلى مقام الخشية والجلال والهيبة والاقتداء، فقال: وقنا، من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع شر ما قضيت بواسطة الاتجاه إليك في دفعه فلا خلف لوعدك كما قلت في محكم كتابك: «أَدْعُوكَ أَسْتَجِبْ لَكُرْ»^(٥) [اغاث: ٦٠] وليس هذا من قبيل طلب رد القضاء المبرم بل المتعلق على نحو الدعاء وصلة الرحم وصلة غيره بالإحسان أشار إليه بقوله مؤكداً أنك تقضي بما شئت لا راز لأمرك، ولا معقب لحكمك ولا يقضى عليك لأنك الواحد الأحد لا شريك لك في الملك فنطلب موالتك إنه لا يذل من واليت لعزتك وسلطان قهرك ولا يعز من عاديت إذ ^{١/٢٠٥} [٦] لا ناصر له ^٦ «ذَلِكَ يَأْنَ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ»^(٧) [محمد: ١١] تبارك وتقديست وتنتزعت . قال في «القاموس»: تبارك الله: تقدس وتنتزه صفة خاصة بالله تعالى انتهى.

وقال البيضاوي: لا تستعمل إلا الله تعالى ربنا أي: سيدنا ومالكنا ومعبدنا ومصلحتنا، وقال البيضاوي أيضاً: تبارك الله: تعالى شأنه في قدرته وحكمته انتهى. فهو معنى وتعاليت ووجه تقديم تبارك الاختصاص به سبحانه . وفي «المصباح»: تعالى تعالى من الارتفاع انتهى.

(١) أخرج الحاكم في المستدرك (٥٢٩/١)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٨/١)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤/٢٧٢).

(٢) ذكره مالك في الموطأ (٩٥٣/٢)، والبغوي في تفسيره (٢٦٢/٤).

(١) ما بين معقوفين ساقط من ج.

(٢) ما بين معقوفين ساقط من ج.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من ج.

مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَفْضِيَنِي وَلَا يُفْضِيَ عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالْيَتَ، وَلَا يَعْزُزُ مَنْ عَادَيْتَ.

وبباركـتـ : تـكـاثـرـ خـيـرـهـ مـنـ الـبـرـكـةـ وـهـيـ كـثـرـةـ الـخـيـرـ أـوـ تـزـاـيدـ عـلـىـ كـلـ شـيـءـ ، وـتـعـالـىـ عـنـهـ فـيـ صـفـاتـهـ وـأـقـوالـهـ فـإـنـ الـبـرـكـةـ تـتـضـمـنـ مـعـنـىـ الـرـيـادـةـ وـصـلـانـ اللهـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ وـسـلـمـ لـمـ رـوـيـنـاهـ . وـقـدـ روـيـتـ الصـلـاـةـ عـلـىـ النـبـيـ ﷺـ عـنـ جـمـاعـةـ مـنـ السـلـفـ وـعـنـ عـلـيـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ : «كـانـ يـتـبـلـغـ يـقـولـ فـيـ آـخـرـ وـرـدـهـ : (الـلـهـمـ إـنـيـ [أـعـوذـ بـرـضـاـكـ مـنـ سـخـطـكـ وـأـعـوذـ بـعـمـافـاتـكـ مـنـ عـقـوبـتـكـ] [١]ـ وـأـعـوذـ بـكـ مـنـكـ لـأـحـصـيـ ثـنـاءـ عـلـيـكـ أـنـتـ كـمـاـ أـثـنـيـ عـلـىـ نـفـسـكـ»^(١) رـوـاهـ الـخـمـسـةـ وـهـوـ عـامـ فـيـ جـمـيعـ السـنـةـ . قـالـ التـرـمـذـيـ : وـلـاـ نـعـرـفـ شـيـئـاـ فـيـ الـقـنـوتـ أـحـسـنـ مـنـ هـذـاـ ، وـقـالـ الـخـطـابـيـ : فـيـ هـذـاـ مـعـنـىـ لـطـيفـ وـذـلـكـ أـنـهـ يـتـبـلـغـ سـأـلـ اللـهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ أـنـ يـجـيرـهـ بـرـضـاهـ مـنـ سـخـطـهـ وـهـمـاـ ضـدـانـ مـتـقـابـلـانـ وـكـذـلـكـ [٢/١٧٤ـ بـ]ـ بـالـغـفـوـ مـنـ الـعـقـوبـةـ ثـمـ لـجـأـ إـلـىـ مـاـ لـضـدـ لـهـ وـهـوـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ إـظـهـارـاـ لـلـعـجـزـ وـالـانـقـطـاعـ وـفـرـعـ مـنـ إـلـيـهـ فـاسـتـعـاذـ بـهـ مـنـهـ اـنـتـهـىـ .

وـقـالـ اـبـنـ الضـيـاءـ^(٢)ـ : وـقـولـهـ مـنـكـ أـيـ : مـنـ مـكـروـهـاتـكـ . وـمـنـ لـمـ يـحـسـنـ دـعـاءـ الـقـنـوتـ الـذـيـ ذـكـرـنـاهـ قـالـ الـفـقـيـهـ أـبـوـ الـلـيـثـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ : يـقـولـ : اللـهـمـ اـغـفـرـ لـيـ ، وـيـكـرـرـهـ ثـلـاثـ مـرـاتـ أـوـ يـقـولـ : اللـهـمـ رـبـنـاـ آـتـنـاـ فـيـ الدـنـيـاـ حـسـنـةـ وـفـيـ الـآـخـرـةـ حـسـنـةـ وـقـنـاـ عـذـابـ النـارـ ، قـالـهـ الـكـمالـ وـفـيـ «مـجـمـعـ الرـوـاـيـاتـ»ـ وـ«الـتـجـنـيسـ»ـ : هـوـ اـخـتـيـارـ مـشـايـخـنـاـ أـوـ يـقـولـ : يـاـ رـبـ يـاـ رـبـ يـاـ رـبـ ثـلـاثـ ذـكـرـهـ الصـدـرـ الشـهـيدـ وـنـسـبـهـ إـلـىـ «فـنـاوـيـ سـمـرـقـنـدـ»ـ كـذـاـ فـيـ «الـتـجـنـيسـ»ـ [٢/٢٠٠ـ بـ]ـ اـنـتـهـىـ .

وـقـالـ «صـاحـبـ الـبـحـرـ»ـ : فـهـيـ ثـلـاثـ أـقـوـالـ مـخـتـارـةـ ، وـإـذـاـ اـقـتـدـىـ بـمـنـ يـقـنـتـ فـيـ الـفـجـرـ كـشـافـيـ قـامـ مـعـهـ فـيـ حـالـ قـنـوتـهـ سـاـكـتـاـ فـيـ الـأـظـهـرـ لـيـتـابـعـهـ فـيـمـاـ يـجـبـ عـلـيـهـ مـتـابـعـهـ وـهـوـ الـقـيـامـ ، وـقـيلـ : يـطـيلـ الـرـكـوعـ إـلـىـ أـنـ يـفـرـغـ الـإـمـامـ مـنـ قـنـوتـهـ ، وـقـيلـ : يـقـعـدـ ، وـقـيلـ : يـسـجـدـ إـلـىـ أـنـ يـدـرـكـهـ فـيـ تـحـقـيقـاـ لـمـخـالـفـتـهـ وـالـأـوـلـ أـظـهـرـ وـهـوـ الـقـيـامـ مـعـهـ لـوـجـوـبـ الـمـتـابـعـةـ فـيـ غـيـرـ الـقـنـوتـ وـهـذـاـ عـنـدـ أـبـيـ حـنـيفـةـ وـمـحـمـدـ ، وـقـالـ أـبـرـيـوـسـ : يـتـابـعـ لـأـنـهـ تـبـعـ لـلـإـمـامـ وـالـقـنـوتـ مـجـتـهـدـ فـيـ فـصـارـ كـتـكـبـرـاتـ الـعـيـدـيـنـ وـالـقـنـوتـ فـيـ الـوـتـرـ بـعـدـ الـرـكـوعـ ، وـلـهـمـاـ أـنـهـ مـنـسـوـخـ عـلـىـ مـاـ تـقـدـمـ فـصـارـ كـمـاـ لـوـ كـبـرـ خـمـسـاـ فـيـ الـجـنـازـةـ حـيـثـ لـاـ يـتـابـعـهـ ، وـهـذـاـ الـاـخـتـلـافـ دـلـيلـ عـلـىـ أـنـهـ يـتـابـعـ فـيـ قـرـاءـةـ الـقـنـوتـ فـيـ الـوـتـرـ لـكـونـهـ ثـابـتـاـ بـيـقـنـ فـصـارـ كـالـثـنـاءـ وـالـتـشـهـدـ وـتـسـبـيـحـ الـرـكـوعـ كـمـاـ فـيـ «الـفـتـحـ»ـ وـ«الـتـبـيـنـ»ـ وـ«شـرحـ

(١) أـخـرـجـهـ مـسـلـمـ فـيـ الـصـلـاـةـ ، بـابـ : مـاـ يـقـالـ فـيـ الـرـكـوعـ وـالـسـجـودـ (٤٨٦)ـ ، وـالـنـسـانـيـ فـيـ الطـهـارـةـ ، بـابـ : تـرـكـ الـرـوـضـوـ مـنـ مـنـ الـرـجـلـ اـمـرـأـهـ مـنـ غـيـرـ شـهـرـةـ (١٠٢/١)ـ ، وـأـبـوـ دـاـرـدـ فـيـ الـصـلـاـةـ ، بـابـ : فـيـ الدـعـاءـ فـيـ الـرـكـوعـ وـالـسـجـودـ (٨٧٩)ـ ، وـابـنـ حـيـانـ فـيـ صـحـيـحـهـ (١٩٣٢)ـ .

(٢) اـبـنـ الضـيـاءـ : لـمـ أـهـدـ إـلـيـهـ .

(١) مـاـ بـيـنـ مـعـكـرـفـيـنـ سـاقـطـ مـنـ جـ .

تباركت ربنا وتعالى نست . وصلى الله على سيدنا محمد وآل وصحبه وسلم . ومن لم يحسن القنوت يقول : « اللهم أغفر لي » ثلاث مرات . أو « ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ». أو « يا رب ، يا رب ، يا رب ». وإذا اقتدى بمن يفتش في

الدبر » ولو اقتدى بمن يرى سنة الوتر صح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد في الوصف كذا في « البحر » ، وقال في محل آخر : وفي اقتداء الحنفي بمن يراه ستة اختلاف المشائخ انتهى .

وفي « فتح القيمة » : قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل : يصح الاقتداء بمن يرى سنة الوتر لوجود أصله في الوتر انتهى .

تنبيه : يشترط لصحة الاقتداء بالشافعي ونحوه في الوتر وصل ركعاته الثلاثة فيؤديه بتسلية واحدة فإن سلم على رأس ركعتين منه لا يصح وهو قول الأكثر ، وقال أبو بكر الرازى : ويجوز الاقتداء وبصلي معه بقيته ، وقيل : إذا سلم الإمام على رأس الركعتين يقوم المؤتم [ويتمه منفرداً كما في « البحر » و « التبيين » وغيرها وإذا اقتدى به في الفجر يقوم^[1] معه في حال القنوت ويرسل يديه في جنبه لأن وضع ^{١١٧٥}_{١٢٠٦} [اليمين على اليسار إنما يكون في قيام فيه ذكر مسنون ، وقدمنا ^{١٢٠٦}_{١١٧٥} الكلام على الاقتداء بالمخالف في باب الإمامة وإذا نسي القنوت في ثالثة الوتر وتذكره في الرکوع أو في الرفع منه أي : الرکوع لا يقتضى على الصحيح لا في الرکوع الذي تذكر فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو ولو قنت بعد رفع رأسه من الرکوع لا يعيد الرکوع كما قاله الكمال عن قاضي خان ، فإن عاد إلى القيام وقنت [و]^[1] لم يعد الرکوع لم تفسد صلاته لأن رکوعه قائم لم يرتفض انتهى ، وفرق بين هذا وبين تكبير العيد فإنه لو تذكره في الرکوع يأتي به ، والوجه أن القنوت محله القيام المطلق وقد فات ولا يمكن تغطية الرکوع لأن الرکوع فرض والقنوت ليس بفرض فلا يجوز نقضه له لأن دونه ، فاما تكبير العيد فمحله لم يفت لأنه شرع في حال القيام وفيما يجري مجرى هذا في « معراج الدراء » ويسجد للسهو لزوال القنوت عن محله الأصلي فسجود السهو واجب عليه فقنت بعد الرفع أو لم يفتش لأنه إن قنت فقد قدم وأخر وإن لم يفتش فلتدركه الواجب أصلاً ، ولو رکع الإمام قبل فراغ المقتدي من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الرکوع مع الإمام تابع إمامه لأن اشتغاله به يفوته واجب المتابعة فتكون أولى ، وإن لم يخف فوت المشاركة في الرکوع يفتش جمعاً بين واجبين ، ولو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الرکوع

(1) ما بين معقوفين ساقط من ج .

(1) ما بين معقوفين ساقط من ج .

الفجر، قام معاً في قنوتِه ساكناً في الأظْهَرِ وَيُزَسِّلُ يَدَيهُ إِلَى جَنْبَيْهِ. وَإِذَا تَسَبَّقَ الْقُنُوتُ فِي الْوَثِيرِ، وَتَذَكَّرَهُ فِي الرُّكُونِ أَوِ الرَّفْعِ مِنْهُ، لَا يَقْتُنُ. وَلَوْ قَنَتْ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُونِ، لَا يُعِينُ الرُّكُونَ. وَيَسْجُدُ لِلسَّهْرِ، لِرَوَالِ الْقُنُوتِ عَنْ مَحْلِهِ الْأَصْلِيِّ. وَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُفْتَدِيِّ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُنُوتِ، أَوْ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ، وَخَافَ فَوْتَ الرُّكُونِ، تَابَعَ إِمَامَهُ.

لجمعه بين الواجبين بحسب الإمكان وإنما لأن لم يمكنه المشاركة تابعه لأن متابعته أولى، وقدمنا ما يفعله المقتدي إذا تركه الإمام ونظرائه ولو أدرك الإمام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركاً للقنوت حكماً فلا يأتي به فيما سبق به. قال الكمال: أجمعوا على أن المسبوق بركتين إذا قنت مع الإمام في الثالثة لا يقنت مرة أخرى. وعن أبي الفضل تسويته بالشاك، وسيأتي في سجود السهو، انتهى.

قال الديري: [٢٠٦/ب] لأن لو قنت ثانية يتكلّر القنوت في محل غير مشروع ويوتر بجماعة استحباباً في رمضان فقط عليه إجماع المسلمين لأن نفل من وجه الجماعة في النفل في غير التراويع مكرور فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان، وعن شمس الأنمة: هذا إذا كان على سبيل التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد واثنان بواحد [لا يكره]، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه، وإن اقتدى أربعة بواحد كره [١٧٥/ب] اتفاقاً من «الفتح» و«التبيين» وغيرهما، وصلاته أي: الوتر مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان رحمة الله تعالى: هو الصحيح، لأن لما جازت الجماعة كانت أفضل «ولأن عمر رضي الله عنه كان يؤمّهم في الوتر»^(١) وصحّ غيره أي: غير قاضي خان خلافه، قال في «النهاية» بعد حكاية هذا قال: واختار علماؤنا أن يوتر في منزله لا بجماعة، لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يجتمعوا على [الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على]^(٢) التراويع لأن عمر كان يؤمّهم فيه في رمضان وأبي بن كعب كان لا يؤمّهم، وفي «فتح القدير» و«البرهان» ما يقتضي أرجحية الأول: «لأنه عليه كان أوتر بهم ثم بَيْنَ العذر في الترك»^(٢) وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان، وأن الخلفاء الراشدين فعلوه، ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب أن يصلّي آخر الليل والجماعة [فيه إذ ذاك متعدّرة فلا يدل على أن الأفضل

(١) لم أجده.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤١٣٤)، ورواه أحمد في مسنده (٤٠٥/٢)، وأبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: في تحفيظهما «ركعني الفجر» (١٢٥٨)، وكلهم من حديث سيدنا أبي هريرة بلفظ «لا تدعوهما».

(١) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معکرفتين ساقط من ج.

ولَنْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْقُنُوتَ يَأْتِيَ بِهِ الْمُؤْتَمِ إِنْ أَمْكَنَهُ مُشَارَكَةُ الْإِمَامِ فِي الرُّكُونِ وَإِلَّا تَأْبِعُهُ،
ولَنْ أَذْرِكَ الْإِمَامَ فِي رُكُونِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْوِثْرِ، كَانَ مُدْرِكًا لِلْقُنُوتِ فَلَا يَأْتِيَ بِهِ فَيَمَا سُقِّيَ بِهِ.
وَيُؤْتِرُ بِجَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ. وَصَلَاتُهُ مَعَ الجَمَاعَةِ فِي رَمَضَانَ أَفْضَلُ مِنْ أَذَائِهِ مُنْفَرِدًا
آخِرَ اللَّيْلِ، فِي أَخْتِيَارِ قَاضِيَّخَانَ، قَالَ: هُوَ الصَّحِيحُ، وَصَحَّحَ عَيْرُهُ خِلَاقَهُ.

فصل «في النوافل»

سُنْ سُنَّةٌ

فيه ترك الجماعة^[1] لمن أحب أو يوتر آخر الليل.

تنبيه: قدمنا أن من أوتر قبل النوم [ثم]^[1] قام من الليل فصلئ نافلة لا كراهة فيه، ولا
يوتر ثانية لقوله عليه السلام: «لا وتران في ليلة»⁽¹⁾ رواه الخمسة إلا ابن ماجة، ولزمه ترك المستحب
المفاد بقوله عليه السلام: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ»⁽²⁾ [١٢٠٧] انتهى. وهذا في غير رمضان
لجمعه بين فضيلة الجماعة في الورت والتهجد آخر الليل.

فصل في بيان النوافل

عَيْرُ بِالنَّوَافِلِ دُونَ السِّنَنِ لَأَنَّ النَّفْلَ أَعْمَ؛ إِذْ كُلُّ سَنَةٍ نَافِلَةٌ وَلَا عَكْسٌ، اعْلَمُ أَنَّ الْمَشْرُوعَ
يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: عَزِيمَةٌ وَرَحْصَةٌ، وَالْعَزِيمَةُ هِيَ الْأَصْلُ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: فَرِيضَةٌ وَوَاجِبٌ
وَسَنَةٌ وَنَفْلٌ، وَقَدْ مُضِنَّ الْأَوْلَانِ وَهُدُوْلَانِ لِبِيَانِ السَّنَةِ وَالنَّفْلِ، وَقَدِمَ السَّنَةُ لِأَنَّهَا أَقْوَىٰ مِنَ النَّفْلِ،
وَكَانَ أَقْرَبُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْفَرِيضَةِ، ثُمَّ النَّفْلُ فِي الْلُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ الْزِيَادَةِ، وَمِنْهُ سُمِيتُ الْعَزِيمَةُ
نَفْلًا لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَىٰ مَا وُضِعَ لِهِ الْجَهَادُ وَهُوَ إِعْلَاءُ كَلْمَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدَ [مِنَ الرَّمْلِ]:
إِنْ تَقْوِيَ رِبِّنَا خَيْرَ نَفْلٍ⁽³⁾

وسمى ولد الزنا نافلة لهذا، وفي الشرع: النفل: عبارة عن فعل شيء ليس بفرض ولا
واجب ولا مسنون، وقال القاضي الإمام أبو زيد رحمه الله: النوافل شرعت لجبر نقصان تمكّن
في الفرض لأن العبد وإن علت رتبته لا يخلو عن تقصير حتى أن واحداً لو قدر أن يصلّي

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣٣٣/٨).

(٢) أخرجه البخاري في المساجد، باب: الحلق والجلوس في المسجد (٤٦٠)، ومسلم في الصلاة، باب: صلاة
الليل مثني مثني والوتر ركعة من آخر الليل (٧٤٩).

(٣) قاله لبيد أ. هـ الديوان (ص ١٧٤) وذكره ابن منظور في لسان العرب (٦٧٠/١١).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

الفرائض من غير نقصان لا يلام بترك السنن من «الجوهرة»^(١) و «المستصفى» و «الدراءة» وفيها: قال قاضي خان: السنة [١٧٦] [قبل]^(٢) المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فإنه يقول: من لم يطعني في ترك ما يكتب عليه فكيف يطعني في ترك ما كتب عليه، سنة قدمنا تفسير السنة وهي: الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية، وفي الشريعة: هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب. وهي تناول قول النبي ﷺ و فعله، وفي تناول إطلاقها سنة الصحابة خلافاً، وقال صاحب «النهاية»: هي ما فعله رسول الله ﷺ على طريقة المواظبة ولم يتركها إلا بعذر كذا في «التوضيح»، والسنة على قسمين: مؤكدة ومندوب. شرع في المؤكدة فقال:

(سنة مؤكدة: ركعتان قبل فرض (الفجر) وابتدائهما من المؤكdas [٢٠٧] بـ [٢٠٧] تبعاً للهداية لأنها أقوى [على]^(٣) السنن حتى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: لو صلاها قاعداً من غير عذر لا يجوز، وذكر المرغيناني عن أبي حنيفة أنها واجبة وقالوا: [العالم]^(٤) إذا صار مرجعاً للفتوى جاز ترك سائر السنن لحاجة الناس إلا سنة الفجر كما في «الفتح» و «الدراءة»، قوله ﷺ: «ركعتا الفجر أحب إلي من الدنيا وما فيها»^(٥) وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها رواه مسلم^(٦). قوله ﷺ: «لا تترکوا ركعتي الفجر فإن فيها الرغائب»^(٧)، قوله ﷺ: «لا تدعوهما وإن طردتم الخيل»^(٨)... ولقول عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يصلّي ويدع ولكن لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم»^(٩) رواه الطبراني، وقولها: «أن رسول الله ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد معاهدة منه على

(١) وهي شرح لكتاب مختصر القدورى لأبي بكر بن علي الحدادى العبادى المتوفى سنة ثمانمائة للهجرة، اختصره من كتاب السراج الروحاج الموضح لكل طالب تحتاج وهو مطبوع ١.هـ. الجوهرة النيرة (٢/١) البدر الطالع (١/١٦٦) كشف الظنون (٢/١٦٣).

(٢) آخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٧٠)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/٥٧).

(٣) آخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنة الفجر (٣/٧٢٥).

(٤) آخرجه الطبراني في الأوسط (٣/٢١٦).

(٥) آخرجه أبو داود في التطوع، باب: في تخفيفهما (٨/١٢٥٨).

(٦) آخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٢٦٤).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من مـ وهو الصوابـ.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من جـ والصوابـ إثباتهاـ.

الركعتين قبل الفجر^(١) رواه الشیخان کذا في «البرهان»، والرغائب: جمع رغبة وهي العطاء الكثير وما يرغب فيه من نفائس الأموال، وفي «المبسوط»: [ابتدأ]^(٢) بستة الظهر لأنها أول صلاة [في الوجود لأن السنة تبع للفرض وأول صلاة]^(٣) فرضت صلاة الظهر يعني: أول صلاة صلیت بعد الافتراض، ثم اختلف في الأفضل بعد رکعتي الفجر، قال الحلواني: رکعتا المغرب فإنه يکتله لم يدعهما سفراً ولا حضراً، ثم التي بعد الظهر لأنها ستة متفق عليها، بخلاف التي قبلها، لأنها قيل: هي للفصل بين الأذان والإقامة، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر [ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل: التي بعد العشاء والتي قبل الظهر]^(٤)، وبعد المغرب كلها سواء، وقيل: التي قبل الظهر کذا وصححه الحسن، وقد أحسن فقال كما في «الدرایة» وهو الأصح انتهى. لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أتوى من نقل مواظبته على غيرها [٢٠٨/١] من غير رکعتي الفجر، (و) يسن ستة مؤكدة (رکعتان بعد الظهر)، وسنذكر أنه [١٧٦/ب] يندب بعد الظهر أربع رکعات، (و) سن ستة مؤكدة رکعتان (بعد المغرب)، ويستحب أن يطيل القراءة في ستة المغرب، فقد روی «أنه يکتله كان يقرأ في الأولى منها «الم تنزيل الكتاب» [السجدة: ٢١] وفي الثانية «تَبَرَّكَ الَّذِي يَبِدُو الْمُلْكُ»^(٥) [الملك: ١] کذا في «الجوهرة»، (وعن أنس قال: قال رسول الله ص: من صلی بعد المغرب رکعتين قبل أن ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بـ [الحمد] و«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾» [الكافرون: ١] وفي الرکعة الثانية بـ «الحمد» خرج من ذنبه كما تخرج العجيبة من سلختها^(٦). قال الشيخ أبو الحسن البكري أخرجه ابن النجار^(٧) في تاريخه، ورکعتان (بعد العشاء، وسن ستة مؤكدة

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب رکعتين ستة الفجر والحدث عليهمما وتحفيفهما والمحافظة عليهمما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيها (٧٢٥) والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء في رکعتي الفجر من الفضل (٤١٦) والنسانی في قيام الليل، باب: المحافظة على الرکعتين قبل الفجر (١٧٥٨).

(٢) الحديث: انظر فتح الباری (٢٤٩/٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه من حديث سیدنا عبد الله بن مسعود أن النبي ص كان يقرأ في الرکعتين بعد صلاة المغرب «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» في إقامة الصلاة، باب: ما يقرأ في الرکعتين (١١٦٦)، والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء في الرکعتين بعد المغرب والقراءة فيها (٤٣١)، وذکره المزی في تحفة الأشراف (٩٢٧٨).

(٤) واسم كتابه الدرة الثمينة في أخبار المدينة اهد كشف الظنون (٣٠٢/١).

(٥) العبارة في ج فيها تحریف بدل ابتدأ تبعاً.

(٦) ما بين معکوفین ساقط من ج.

(٧) ما بين معکوفین ساقط من ج.

أربع ركعات قبل الظهر) لقوله عليه السلام: «من ترك الأربع قبل الظهر لم تنه شفاعتي»^(١) كذا في «الاختيار»، ولما في حديث [أبي أيوب]^[١] رضي الله عنه: «أن النبي صلوات الله عليه كان يصلى قبل الظهر أربع إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الانصاري عن ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير، قلت: أفي كلهم قراءة؟ قال: نعم، قلت: أيفصل بينهن بسلام؟ قال: لا»^(٢) كذا في «البرهان»، ولقوله عليه السلام: «ما من عبد مسلم يصلى في كل يوم اثنين عشرة ركعة طوعاً من غير الفريضة إلا بنى الله له بيته في الجنة» رواه مسلم زاد الترمذى والنسانى «أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، [وركعتين بعد المغرب]^[٢] وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الغداة»^(٣)، (و) سن سنة مؤكدة أربع ركعات (قبل الجمعة) لقول ابن عباس وعلي رضي الله عنهم: «كان النبي صلوات الله عليه يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منها»^(٤) (و) أربع ركعات (بعدها) «لأن النبي صلوات الله عليه كان يصلى بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن» رواه الحافظ أبو عبدالله الأشمر في الناسخ والمنسوخ، كذا في «البینون» [٢٠٨/ب] للجلال السيوطي رحمة الله ولقوله عليه السلام: «إذا صلتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت»^(٥) رواه الجمعة إلا

(١) أخرجه البيهقي من حديث أبي أيوب الانصاري في الصلاة، باب: من أجاز أن يصلى أربعاً لا يسلم إلا في آخرهن (٤٨٨/٢)، وأخرجه مختصرأ أبو داود في الصلاة، باب: الأربع قبل الظهر وبعدها (١٢٧٠)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: في الأربع ركعات قبل الظهر (١١٥٧)، والمزي في تحفة الأشراف (٣٤٨٥).

(٢) أخرجه مسلم من حديث أم حبيبة في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل السنن الرابعة قبل الفراط ويعدهن، وبيان عدهن (٧٢٨)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثنين عشرة ركعة من السنة، وقال: حديث حسن صحيح (٤١٥)، والنسانى في قيام الليل وتطوع النهار، باب: ثواب من صلى في اليوم والليلة اثنين عشرة ركعة سوى المكتوبة (١٧٩٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في ثنتي عشرة ركعة في السنة (١١٤٠)، والمزي في تحفة الأشراف (٧٣٩٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة قبل الجمعة (١١٢٩)، والزيلعي في نصب الرأية (٢٠٦/٢)، وقال: سنه واؤ جدأ، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٦٧٤)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٥/٢).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٥/١).

(٥) أخرجه مسلم في الجمعة، باب: الصلاة بعد الجمعة (٨٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: زاد عمر في روايته قال ابن إدريس: قال سهيل: فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة بعد الجمعة (١١٣٢)، والنسانى في الجمعة، باب: عدد =

(١) العبارة في م أبي هريرة والصواب ما جاء في ج والله أعلم.

(٢) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

بِتَسْلِيمَةٍ.

وَنُدْبٌ : أَرْبَعَ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَالْعِشَاءُ ، وَبَعْدَهُ ، وَسَيْئَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ .

البخاري، قوله (بتسليمة) متعلق بقوله وأربع فهو قيد في الرباعيات وتقدم دليله، وقال الزيلعي: حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعند بها عن السنة. انتهى.

ولعله مقيد بعدم العذر لأنه يرد ما علمته من قوله بِتَسْلِيمَةٍ [١٧٧] : «فَإِنْ عَجَلْتُكَ شَيْءًا» الحديث، ثم شرع في بيان القسم الثاني وهو المستحب فقال: (وندب) أي: استحب (أربع) ركعات (قبل العصر) لما روی ابن عمر رضي الله عنهما «أنه عليه السلام قال: من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار»^(١) كذا في «السهيلي» وفي شرح «الوجيز» روي «أنه عليه السلام قال: رحم الله امرأ يصلى أربعًا قبل العصر»^(٢) وقال عليه السلام: «من صلى قبل العصر أربعًا كانت له جنة من النار»^(٣) كذا في «المبسوط» وخیر محمد بن الحسن والقدوري المصلی بين أن يصلی أربعًا أو رکعتین قبل العصر لاختلاف الآثار، قال علي رضي الله عنه: «أن النبي بِتَسْلِيمَةٍ كان يصلی قبل العصر رکعتین»^(٤) رواه أبو داود، ورواه الترمذی وأحمد فقاً: أربعًا^(٥) بدل رکعتین وقال بِتَسْلِيمَةٍ: «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعًا»^(٦) انتهى.

من «الدرایة» و «الفتح» و «البرهان»، وندب أربع قبل العشاء لما قاله في «الاختبار شرح المختار»: يستحب أن يصلی قبل العشاء أربعًا وقيل: رکعتین، وبعدها أربعًا وقيل: رکعتین، وعن عائشة رضي الله عنها «أنه عليه السلام كان يصلی قبل العشاء أربعًا ثم يصلی بعدها أربعًا

= الصلاة بعد الجمعة في المسجد (١٤٢٥)، وأبو داود في الصلاة، باب: الصلاة بعد الجمعة (١١٣١)، والترمذی في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها (٥٢٣)، والمزی في تحفة الأسراف (١٢٥٩٧).

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٦٠١)، والهیشی في مجمع الزوائد (٢/٢٢٣)، وقال: فيه عبد الكریم بن أمیة وهو ضعیف.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: قبل العصر (١٢٧١)، والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء في الأربع قبل الظهر وحسنه (٤٣٠)، والبیهقی (٤٧٣/٢)، وابن خزیمة (١١٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٤٥٣)، وأحمد (١١٧/٢).

(٣) تقدم تخریج نحوه ولم أجده بهذا النظم

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الصلاة قبل العصر (١٢٧١).

(٥) أخرجه الترمذی في أبواب الصلاة من حادیث سیدنا علی، باب: ما جاء في الأربع قبل العصر وقال: حديث حسن وأحمد في مسنده (٨٥/١).

(٦) تقدم تخریجها.

[ثم يضطجع]^[١] [١] انتهى. وذكر في «المحبطة» أن [من]^[٢] تطوع قبل العصر [بأربع]^[٣] وقبل العشاء بأربع فحسن لأن النبي ﷺ لم يواظب عليها، انتهى.

وفي «معراج الدراية»: والأربع قبل العشاء مخير فيها بدليل [١٢٠٩] أن محمدًا سماه في «الأصل» حسناً، ولم يذكرها من السنن الرواتب. انتهى. فمن قال أنه لم يذكر في خصوص الأربع قبل العشاء حديث لعله لم يطلع على ما قاله صاحب «الاختيار»، وما ذكرناه أيضاً، وندب أربع بعده أي: العشاء لما رويته عن «الاختيار» ولقوله عليه السلام: «من صلى قبل الظهر أربعاً [كان]^[٤] كأنما تهجد من ليلته، ومن صلاههن بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر»^(٢) وفي «فوانيد الرستيفي»: يقرأ بعد الفاتحة في الأولى آية الكرسي ثلاث مرات، وفي الثانية «قل هو الله أحد» اللهم إله العالمين [الإخلاص: ١] ثلاثاً، وفي الثالثة «قل أعوذ بربِّ الفلق» الفلق: ١ ثلاثاً، وفي الرابعة «قل أعوذ بربِّ الناس» الناس: ١ ثلاثاً، وفي «الملقط»^(٣): في الثانية والثالثة والرابعة الإخلاص والمعوذتين مرة في كل ركعة كذا في «الدراءة»، وندب ست ركعات بعد المغرب لقوله عليه السلام: «من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأواني»، وتلا قوله تعالى: «فَإِنَّمَا كَانَ لِلْأَوَّلِينَ غَفْرَانًا» الإسراء: ٢٥، والأواب: الذي إذا أذنب بادر إلى التوبة وعن [١٧٧] أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن له عبادة اثنى عشرة سنة»^(٤) وعن عائشة رضي الله عنها أنه

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية بلفظ «كان يصلى قبل العشاء أربعاء» من حديث السيدة عائشة (١٤٦/٢)، ورواه أبو داود في الطبراني، باب: في صلاة الليل (١٣٤٦).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٣٣).

(٣) للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندى المتوفى سنة ست وخمسين وخمسماة للهجرة، وهو: مال الفتوى ثم جمعه في أواخر شعبان سنة تسعة وأربعين وخمسمائة للهجرة، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود بن الشيخ مجد الدين الحسين من غير زيادة ولا نقصان عنه في أوائل شعبان سنة ثلاث وستمائة للهجرة، وأملأه تماماً في صفر سنة عشرة وستمائة للهجرة بسمرقند. ١. هـ. كشف الظنون (١٨١٣/٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء (١٣٧٤)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب (٤٣٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) العبارة في ج [مضطجع] والصواب ما أثنياه.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(٣) العبارة في م أربعاء بدل باربع.

(٤) مما بين معكوفتين ساقط من ج.

عليه السلام قال: «من صلّى بعد المغرب عشرين ركعة بُنِيَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(١) وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال: «من صلّى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى، وهو خير له من قيام نصف ليلة»^(٢) وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلّم غفر له [بها]»^[٣] ذنوب خمسين سنة^(٣) وروى الطبراني عن عمّار بن ياسر قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنبه وإن كانت مثل زيد البحر»^(٤) من «البينون» للجلال السيوطي و «الدراءة» و «الاختيار» و «شرح الديري»، والست بثلاث تسليمات [٢٠٩ بـ]^[٤] كما في «التجنيس والمزيد»، وذكر الغزنوي أنها بتسليمتين، وفي «الدرر»^(٥) بتسليمة، انتهى. وعلى قول الإمام أن الأفضل في الليل والنهار رباع يتجه كلام الغزنوي على قولهما كلام «التجنيس» لأنها نفل ليلًا، انتهى.

تبنيه: عطفنا المندوبات على المؤكّدات كما في «الكنز»، وغيره من المعتبرات، وظاهر العطف يقتضي المعايرة، انتهى. وفي «الدراءة»: يستحب الأربع بعد الظهر لما روينا من حديث أم حبيبة أنه عليه السلام قال: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع بعدها حرمه الله على النار»^(٦) انتهى. ومثله في «الاختيار»، انتهى. وظاهره يقتضي أن الأربع التي بعد الظهر

(١) أخرجه الترمذى من حديث عائشة رضى الله عنها في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في التطوع، وست ركعات بعد المغرب (٤٣٥)، وابن ماجه في رواية يعقوب بن الرؤوف بلفظ «بين المغرب والعشاء» في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء (١٣٧٣)، وذكره المتنذرى في الترغيب والترهيب (٤٠٤/١).

(٢) ذكره الحافظ المتنذرى في الترغيب والترهيب مختصراً وقال: ذكره رزبن ولم أره في الأصول (٤٠٥/١)، وبعد الرزاق في مصنفه بلفظ «من صلّى ركعتين بعد المغرب قبل أن يتكلّم كتاباً أو رفعتاً في عليين (٤٨٣٣) ، وهو: مرسل. وذكره السيوطي في الجامع الصغير، ورمز له بالضعف وقال: الحافظ المناوى: قال الحافظ العراقي: ومنه ضعيف (١٦٧/٦).

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير (٨٨٠/٦) ورمز له بالضعف.

(٤) ذكره الهيثمى في مجمع الروايد في الصلاة، باب: الصلاة قبل المغرب وبعدها (٣٣٨٠)، وقال: تفرد به صالح ابن قطن البخاري والطبراني في الأوسط (٧٢٤٥).

(٥) واسمها «درر الحكم شرح غرر الأحكام» في فروع الحنفية وهو شرح لمتن المتين لملخصور، المترافق سنة خمس وثمانين وثمانمائة للهجرة. ١. هـ. كشف الظفون (١١٩٩).

(٦) أخرجه الترمذى في الصلاة، باب: منه آخر (٤٢٧)، والنسائي في قيام الليل وتطوع النهار، باب: الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد (١٨١٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في من صلّى قبل الظهر أربعاً وبعدها أربعاً (١١٦٠)، والمزي في تحفة الأشراف (١٥٨٥٨).

(١) ما بين معرفتين ساقط من م والصواب إثباتها.

وينقص في الجلوس الأول من الرباعية المؤكدة على التشهد، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفناح، بخلاف المندوبة. وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين،

يحسب منها الركعتان المؤكutan وإليه مال الكمال رحمة الله كما سذكره ولكن قال في «البرهان»: صرخ جماعة من المشايخ باستحباب أربع بعد الظهر لقوله عليه السلام: «من صلى [أربع] قبل الظهر»^[١] وأربعًا بعدها حرمه الله على النار»^(١) رواه أبو داود والترمذى والنمساني، ثم قيل أنها غير الراتبة وقيل: معها. انتهى. ويحتمل أن يكون مراده بهذا الخلاف ما ذكره الكمال رحمة الله تعالى من الاختلاف بين أهل عصره في مسألتين: إحداهما: هل البيضة المؤكدة محسوبة من المستحب في الأربع بعد الظهر، وبعد العشاء، وفي السنت بعد المغرب أو لا؟ الثانية: على تقدير أنها منها هل يؤدي الكل بتسلية أو بتسليمتين؟ وماكال الكمال رحمة الله إلى الأول فيما وأطال الاستدلال والكلام [١٧٨]^[٢] عليه كما هو دأبه رحمة الله. قال «صاحب البحر»: ظاهر كلام المحقق ابن الهمام أنه لم يطلع عليه في كلام من تقدمه. انتهى. وقد علمت ما نقلناه من الأقوال في السنت بعد المغرب من كونها بتسلية وتسليمتين واحدة.

(ويقتصر) المتنقل (في الجلوس الأول من) السنتة (الرباعية المؤكدة) [٢١٠]^[٣] وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (الشهاد) أي: وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وإذا شهد في الآخر يصلى على النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بعده، (و) إذا قام إلى الشفع الثاني من الرباعية المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفناح) كما في «فتح القدير». انتهى. وهو الأصح كما في «شرح المنية»، انتهى. لأنها لتأكدها أشبهت الفرائض، ولهذا اختلف في وجوب سجديتي السهو على من زاد على التشهد فيها كما في «الدرر» و«الغرر» و«شرح الديري» انتهى. ولا تبطل شفاعته ولا خيار المخيرة إذا علما، وهو ما في الشفع الأول بالانتقال إلى الشفع الثاني، ولو دخلت عليه زوجته في الشفع الأول فانتقل إلى الثاني فخرجت لا يلزمها كمال المهر لعدم صحة الخلوة، كما إذا كان ذلك في الظهر كذلك في «فتح القدير»، (بخلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح في ابتداء كل شفع منها كما في «الدرایة» عن «المجتبى» من غير إسناده لأحد، وفي «الحافظية»: قيده بأنه عند البعض ويتعود أيضًا كما في «شرح الإرشاد» كذلك في «الدرایة»، ويصلى على النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في كل جلوس منها لانتفاء شبهة الفرضية فيها، فيعتبر كل شفع منها صلاة على حدة، وقال في «شرح المنية»: مسألة الاستفناح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة، وإنما هي اختيار بعض المتأخرین (إذا صلى نافلة أكثر من ركعتين)

(١) تقدم تخرجه.

(٢) ما بين معاكفين ساقط من ج.

ولم يجلس إلا في آخرها، صَحَّ أَسْتِخْسَانًا، لِأَنَّهَا صَارَتْ صَلَةً وَاحِدَةً، وَفِيهَا: الْفَرْضُ
الْجُلُوسُ آخِرُهَا.

وأتمها أربعاً (ولم يجلس إلا في آخرها) فالقياس فسادها وبه قال زفر، وهو رواية عن محمد،
وفي الاستحسان [لا]^[1] وهو قوله (صح) نفله (استحساناً لأنها صارت صلاة واحدة) لأن
التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً فكانت صلاة واحدة (وفيها الفرض الجلوس آخرها؛
لأن افتراض القعدة للختم فإذا لم يختم إلا بعد الرابعة صارت من ذوات الأربع ويجبر ترك
القعود على الركعتين ^{٧٨٠/ب} [Sahīha]، ويجب العود إليه إذا تذكره بعد القيام ما لم يسجد
كذا في «الفتح»، وقد روى مسلم «أنه ^{يُبَيِّنُ} صلى تسع ركعات لم يجلس [إلا]^[2] في الثامنة ثم
نهض فصلى التاسعة»^(١) كما سند ذكره.

تبنيه: قيدنا صحتها باتمامها أربعاً لأنه قال في «الحاوي الحصيري»: إذا تنفل بثلاث
ركعات ولم يجلس إلا في آخرها جاز عند المتقدمين [لأن]^[3] المغرب تجوز بمثل هذه الصفة
فكذا النافلة كالأربع سواء، وقال المتأخرون: لا يجوز لأن القعدة المشروعة قد تركها، فالتي
فعلها هي في غير موضعها، لأن القعود في الثالثة غير مشروع في التوافل فصار كأنه لم يقعد
أصلاً، بخلاف الأربع فإن القعود في آخرها قعود في موضعه فيجوز، فإذا لم تجزه الثلاثة عن
شيء على هذا القول ولزمه قضاء ركعتين فهل يلزم بالثالثة شيء؟ قال: إن كان ساهياً فلا شيء
عليه لأن شرع في مظنون، وإن كان عامداً لزم ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله لبقاء
التحررية، وعند (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى: لا يلزم شيء، لأن البناء على الفساد بتراك
القعود لا يلزم شيء على الصحيح من مذهبه ومتى قلنا أنه أجزأته هذه الثلاثة عن تسليمته على
ما قاله المتقدمون من أصحابنا فهل يلزم شيء آخر لأجل الثالثة؟ قال: إن كان ساهياً لم
يلزمه، وإن كان عامداً يجب أن يلزم ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
تعالى لأنه قد صحت الثالثة حيث حكم بصحة التحررية [حين قعد]^[4] في آخر الصلاة، ولكن
لم يكملها بضم أخرى إليها فيلزمها القضاء. انتهى. قوله: وإن كان عامداً يجب أن يلزم

(١) أخرجه مسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها من حديث السيدة عائشة مطولاً في باب: جامع صلاة الليل
ومن نام عنه أو مرض (٧٤٦)، والترمذى في الصلاة، باب: منه (٤٤٣) مختصرأ والمزري في تحفة الأشراف
(١٥٩٥).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من ج والصواب إثباتها.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من ج والصواب إثباتها.

(٤) العبارة في ج حتى قصي.

وَكُرْهَ الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعِ بِتَسْلِيمَةٍ فِي النَّهَارِ، وَعَلَى ثَمَانِ لَيْلَةً، وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا رُبَاعٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ،

ركعتان في قول (أبي حنيفة) يعني: قول القائل للصحيح لما قدمه. انتهى. وفي «الخلاصة»: لو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الأصح أنه تفسد صلاته، ولو صلى ست [١/٢١١] ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه، والأصح أنه [على][١١] هذا تفسد في القياس، وفي الاستحسان لا، وقال الإمام السرخسي: الأصح أنها تفسد قياساً واستحساناً، و[الوتر][٢] حكمه حكم التطوع عند محمد، وأما عند أبي حنيفة ففيه قياس واستحسان، ففي الاستحسان [١/١٧٩] لا يفسد، وفي القياس مفسد عنده وهو المأخوذ هكذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى. انتهى. (وكره الزيادة على أربع بتسليمة في) نفل (النهار) والزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمة واحدة لأنه عليه السلام لم يزد عليه ولو لا الكراهة لزاد تعليماً للجواز، وهذا اختيار أكثر المشايخ، وصحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في « الصحيح البخاري » عن عائشة رضي الله عنها: « كان يصلي بالليل ثلاث عشر ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصحيح ركعتين خفيفتين »^(١) فتبقي العشر نفلأ أي: والثلاث وتراً كما في « البرهان » وفي « المراج »: والأصح أنه لا يكره لأن فيه وصلاً بالعبادة، وهذا أفضل، انتهى. وكان يصلي يقول في دعائه: « اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي بصري نوراً، وفي سمعي نوراً، وعن يميني نوراً وعن يساري نوراً، وفوقي نوراً، وتحتي نوراً، وخلفي نوراً، واجعل لي نوراً »^(٢)

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها « كان يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر واحدة، فإذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر وجاءه المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة »^(٧٣٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: في صلاة الليل (١٣٣٧)، ومسلم أيضاً مختصراً من حديث سيدنا ابن عباس بلفظ « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة » في صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقتها^(٧٦٤)، والترمذى في الصلاة، باب: منه^(٤٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات: باب الدعاء إذا انتهى من الليل (٦٣١٦)، ومسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة المسافرين وقصرها، باب: الدعاء في صلاة الليل وقتها^(٧٦٣)، وأبو داود مختصراً في الأدب: باب في النوم على طهارة (٥٠٤٣)، وابن ماجه في الطهارة، باب: وضوء النوم (٥٠٨)، والنسائي في التطبيق، باب: الدعاء في السجود (٢١٨/٢)، والترمذى في الشمائل، باب: ما جاء في صفة نوم رسول الله ﷺ (٢٤٥).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ح.

(٢) العبارة في ح الحكم بدل الوتر والصواب ما أثبتناه.

وَعِنْهُمَا: الْأَفْضَلُ فِي اللَّيلِ مَشْتَقُ وَبِهِ يُفْتَنُ .

وفي رواية: «وأعظم لي نوراً» بدل «واجعل لي نوراً» رواه الستة كما في «الفتح» والأفضل فيما أى: الليل والنهار (رباع عند) الإمام الأعظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها: «أنه عليه السلام كان يصلی بالليل أربع ركعات لا [تسأل]^[١] عن حسنها وطولها ثم يصلى أربعًا لا تسل عن حسنها وطولها»^(١) رواه مسلم والبخاري. وما روی عن عائشة أنها قالت: «أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلى الضحى أربعًا ولا يفصل بينهن سلام»^(٢) وثبت مواطنته على الأربع في الضحى، ولأنه أدوم تحريره فيكون أكثر مشقة قال [٢١١ ب] عليه السلام: «أفضل الأعمال أجدها»^(٣) ولهذا لو نذر أن يصلى أربعًا بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج كما في «التبين» و«الاختيار» و«الفتح» و«الدرایة». (وعندهما) أى: أبي يوسف ومحمد: (الأفضل) في النهار كما قال الإمام: و (في الليل مشنى مشنى) قال في «الدرایة» وفي «العيون»: (وبه) أى: بقولهما (يفتى) اتباعاً للحاديث وهو قوله عليه السلام: «صلاة الليل مشنى مشنى»^(٤). انتهى. وفي «البرهان»: في «الصحابيين» عن ابن عمر: «قال رجل لرسول الله: كيف تأمرنا أن نصلى من الليل؟ قال: يصلى أحدكم مشنى مشنى فإذا خشي الصبح صلى واحدة فأوترت له ما صلني من [١٧٩ ب] الليل»^(٥) انتهى. وتأويل لفظ مشنى بشفع لا وتر مردود بتصريح ما رواه الطحاوي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها «أنه يكتبه كان [يسلم]^[٦] بين كل اثنين»^(٦) ثم قال: وهذا الباب إنما يؤخذ من جهة التوقيت

(١) أخرجه البخاري في باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره (١١٤٧)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب: صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل (٧٣٨)، وأبو داود في الصلاة، باب: في صلاة الليل (١٣٤١)، والنمساني في قيام الليل، باب: كيف الوتر بثلاث (٢٣٤/٣)، والترمذمي في الصلاة، باب: ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل (٤٣٩).

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٤٣٦٦).

(٣) لم أجده.

(٤) أخرجه الترمذمي في الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مشنى مشنى (٤٣٧)، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: كيف صلاة الليل (١٦٧٠).

(٥) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصصها، باب: صلاة الليل مشنى مشنى والوتر واحدة (٧٤٩)، وأبي ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الليل ركعتين (١٣٢٠)، والنمساني في قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل (٢٢٧/٣).

(٦) تقدم تغريجه.

(١) العبارة في م [تسأل] بدل تسأل.

(٢) العبارة في م يصلى بدل يسلم.

والاتياع لما فعل رسول الله ﷺ وأمر به وفعله أصحابه من بعده فلم نجد عنه من فعله ولا قوله أنه أباح أن يصلبي في الليل بتكبيرة أكثر من ركعتين وبذلك نأخذ وهو أصح القولين في ذلك. انتهى. قال صاحب «البرهان»: إلا أنه يرد عليه ظاهر ما أخرجه مسلم من حديث عائشة في حديث طويل قالت: «كنا نعد له ^{١٢١} سواكه وظهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضاً، ويصلبي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم، ثم يقوم فيصلبي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسلیماً»^(١) سمعنا وهو في غير مسلم: «كان يوتر تسع ركعات» إلا أن اتفاق الأئمة على القعود على رأس كل شفع لما رويانا دليل اتساخه أو أنه [من]^[١] خصائصه. انتهى. قلت: ليس [١٢٢]^١ مراد الطحاوي نفي الوجдан من أصله بل وجدان ما ليس معارضًا ولا حاظرًا ولا منسوخًا، ويكون المروي في مسلم محتملاً لبيان الصحة لو فعل لا ندب الفعل، ولذا قال في «الاختيار»: وصلة الليل ركعتين بتسلية، أو أربع أو ست أو ثمان، وكل ذلك نقل في تهجمه ^٢. والشأن في بيان الأفضل، وأجاب المحقق ابن الهمام عن دليلهما بأن لفظ الحديث إما مثني في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجح أحدهما لا يكون إلا بمرجح، وقد ورد فعله ^٣ على كلا النحوين لكن غفلنا زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة، ورأينا ^٤ قال: «إنما أجرك على قدر نصيبك»^(٢). فحكمنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أي: يباح مثني لا واحدة أو ثلاثة. انتهى ملخصاً (وصلة الليل) خصوصاً في الثالث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنها أشق على النفس، وقد قال تعالى: «تَنْجَأُ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمُضَارِعِ» [السجدة: ١٦] الآية. وقال تعالى: «إِنَّ نَاثِنَةَ أَيَّلٍ» [الزمزم: ٦] الآية، ولكونه وقت التجلي وعرض الإحسان هل من داع، هل من [١٨]^٥ مستغفر، هل من مسترزق؛ فأما صفتها فقد قال في «شرح المنية»: إنها مستحبة، وقلنا مثله كما سندكره^(٣)، ولكن قال الكمال بن الهمام: بقي من صفة صلاة الليل في حقنا السنية أو الاستحباب يتوقف على صفتها في حقه ^٦، فإن كانت في حقه فرضاً فهي مندوبة في حقنا، لكن الأدلة [القولية]^(٤) لها إنما تفيد الندب والمواظبة الفعلية،

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: جامع صلاة الليل (٧٤٦).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٦٤٤/١).

(٣) انظر صفحة (٤٢٦).

(٤) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

(٥) العبارة في ج العقلية بدل القرولة.

ليست على تطوع ليكون ستة في حقنا وإن كان طوعاً فستة لنا، وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب طائفة إلى أنها فرض عليه وعليه كلام الأصوليين من مشايختنا تمسكوا فيه بقوله تعالى: ﴿فَوْلَأَتَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢] الآية وقالت طائفة: تطوع لقوله تعالى: ﴿فَوْلَأَتَيْلَ فَتَهَجَّدَ بِهِ، نَافِلَةً﴾ [الإسراء: ٧٩] والأولون قالوا: لا منافاة لأن المراد بالنافلة الزائدة أي: زائدة على ما فرض على غيرك، أي: تهجد فرضاً زائداً لك على ما فرض على غيرك، وربما يعطي التقيد بالمحروم [للك]^[١] فإنه إذا كان الفعل المتعارف يكون كذلك له ولغيره، وأسند عن مجاهد والحسن وأبي أمامة أن تسميتها نافلة باعتبار كونها في حقه بِعَذَابِهِ، عاملة في رفع الدرجات، بخلاف غيره فإنها عاملة في تكفير السينات. لكن في مسلم وأبي داود والنسائي عن سعيد بن هشام قال: «قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أم المؤمنين أخبريني عن خلق رسول الله بِعَذَابِهِ، قالت: ألسنت تقرأ القرآن؟ قلت: بلى، قالت: فإن خلق نبي الله كان القرآن. قال: فهممت أن أقوم ولا أسأل أحداً عن شيء حتى أموت ثم بدا لي فقلت: أتبيني عن قيام رسول الله بِعَذَابِهِ، فقالت: ألسنت تقرأ يا أبا المزمآل قم الليل إلا قليلاً؟ قلت: بلى، قالت: فإن الله تعالى افترض قيام الليل في أول هذه السورة فقام نبي الله بِعَذَابِهِ حولاً، وأمسك الله تعالى خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء حتى أنزل الله في [آخر]^[٢] السورة التخفيف فصار قيام الليل طوعاً بعد فريضة^(١) ثم قال الكمال: فهذا يقتضي أنه نسخ وجوبه عنه بِعَذَابِهِ انتهى. أي: فيكون ستة في حقنا، (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً (أحب من كثرة السجود) لقوله بِعَذَابِهِ: «أفضل الصلاة طول القرنوت»^(٢) أي: القيام، ولأن القراءة تكثر بطول القيام، وبكثرة الركوع والسجود وبكثرة التسبيح والقراءة أفضل منه واجتماع [١٨٠/٢] ركعتي القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركن السجود مع ستة التسبيح كما في «التبنيين» و«البرهان»، وقال في «البحر»: وهكذا نقل الطحاوي عن [٢١٣/١] محمد في «شرح الآثار»، وصححه في «البدائع»، ونقل في «المجتبى» عن محمد خلافه وهو أن كثرة الركوع والسجود

(١) تقدم تخریجه.

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: أفضل الصلاة طول القرنوت (٧٥٦)، والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء في طول القيام في الصلاة (٣٨٧)، وابن ماجه في الإقامة، باب: ما جاء في طول القيام في الصلوات (١٤٢١)، والبیهقی في سنته في الصلاة، باب: أفضل الصلاة طول القرنوت (٨/٣)، وابن حبان في صحیحه (١٧٥٨).

(١) العبارة في م ذلك بدل لك.

(٢) ما بين معرفتين ساقط من م.

فصل

«في تحية المسجد»

«وصلة الضحى، وإحياء الليلي»

سُنَّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ بِرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْجُلوسِ، وَأَدَاءُ الْفَرْضِ يَنْوِبُ عَنْهَا. وَكُلُّ صَلَاةٍ

أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام للسائل: «عليك بكثرة السجود»^(١) ولآخر: «أعني على نفسك بكثرة السجود»^(٢)، قوله عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٣) ولأن السجود غاية التواضع والعبودية ولتعارض الأدلة توقف الإمام أحمد في هذه المسألة ولم يحكم فيها بشيء، وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال: إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات وإلا فطول القيام أفضل؛ لأن القيام في الأول لا يختلف، ويضم إليه زيادة الركوع والسجود. والله أعلم.

فصل في تحية المسجد وصلوة الضحى وإحياء الليلي وغيرها

سنّ تحية المسجد بركتين يصلبها في غير وقت مكروره قبل الجلوس لقوله عليه السلام: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركتين»^(٤) وكونهما في وقت غير مكرور ذكرنا وجهه في محله، وأداء الفرض ينوب عنها قاله الزيلعي وكذا كل صلاة أدتها أي: فعلها عند

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: فضل السجود والتحت عليه (٤٨٨) من حديث ثوبان مولى رسول الله عليه السلام وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في طول القيام في الصلاة (١٤٢٣)، بلفظ «عليك بالسجود»، والنمساني في التطبيق، باب: ثواب من سجد لله عز وجل سجدة (٢٢٨/٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في كثرة الركوع والسجود وفضله (٣٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: فضل السجود والتحت عليه من حديث ربيعة بن كعب (٤٨٩)، وأبو داود في الصلاة، باب: وقت قيام النبي عليه السلام من الليل (١٣٢٠)، وابن ماجه في الدعاء، باب: ما يدعوه به إذا اتبه من الليل (٣٨٧٩)، والنمساني في التطبيق، باب: فضل السجود (٢٧/٢).

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود من حديث أبي هريرة (٤٨٢)، والنمساني في التطبيق، باب: أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل (٢٢٦/٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: الدعاء في الركوع والسجود (٨٧٥)، والبيهقي في سننه في الصلاة، باب: الاجتهاد بالدعاء في السجود (١١٠/٢).

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: إذا دخل المسجد فليركع ركتين (٤٤)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب: استحبباب تحية المسجد بركتين (٧١٤)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد (٤٦٧)، والنمساني في المساجد، باب: الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه (٥٣/٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع (١٠١٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٤٩٥).

الدخول بلا نية التحيّة لأنها لتعظيمه وحرمةه وأى صلاة صلاتها حصل ذلك كما في «البدائع» فلو نوى التحيّة مع الفرض ظاهر ما في «المحيط» وغيره أنه يصح عندهما وعنده محمد لا يكون داخلاً في الصلاة فإنهم قالوا: لو نوى الدخول في الظهر والتطوع فإنه يجوز عن الفرض عند أبي يوسف وهو روایة أبي حنيفة، وعند محمد لا يكون داخلاً ولا تفوت بالجلوس عندنا ولكن الأفضل فعلها قبله لما رويته^(١). ولذا قال عامة العلماء: يصليهما كلما دخل، فقال بعضهم: يجلس ثم يقوم ليصليهما. وإنما قلنا بأنها لا تسقط بالجلوس لما أخرجه ابن حيان في «صحيحة» عن أبي ذر قال: «دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس وحده فقال: يا أبو ذر إن للمسجد تحيّة، وإن تحيّته ركعتان [٢١٣] فقم فاركعهما. فقمت فركعتهما»^(٢) انتهى.

١٠ صاحب «البحر»: وإذا تكرر دخوله يكتفيه ركعتان في اليوم. وقال في «البرهان»: وندب أن يقول: عند دخوله المسجد: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وعند خروجه: اللهم إني أسألك من نسلك [١٨١] لأمر النبي ﷺ به^(٣) رواه مسلم. وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفافه لقوله ﷺ: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلّي ركعتين يقبل عليهما بقلبه إلا وجبت له ١١ بَيْنَةً»^(٤) رواه مسلم كذا في «البرهان». وندب صلاة الضحى على الراجع وهي أربع ركعات لما رويته قريباً عن عائشة رضي الله عنها: «أنه عليه السلام كان يصلّي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما سلام»^(٥) ولما في «صحيحة مسلم» عن عائشة رضي الله عنها «أنه عليه السلام كان يصلّي الضحى أربع ركعات ويزيد ما يشاء»^(٦) فلذا قلنا: ندب أربع فصاعداً إلى اثنين عشرة ركعة لما روى الطبراني في «الكبير» عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين، ومن صلّى ستاً كُفي ذلك اليوم، ومن صلّى

(١) انظر صفحة: (٤٢٧).

(٢) آخرجه الحاكم في المستدرك (٢٩٧/٢)، وقال الذهبي في التلخيص: السعدي ليس بالثقة والمراد به، يعني بن سعيد السعدي، وذكره ابن حبان في المجرورين، تمت ترجمة يعني بن سعيد (١٢٩/٣).

(٣) آخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: ما يقول إذا دخل المسجد (٧١٣)، وأبو داود في الصلاة، باب: فيما يقوله الرجل عند دخول المسجد (٤٦٥)، وأبن ماجه في المساجد، باب: الدعاء عند دخول المسجد (٧٧٢)، وأبن حبان في صحبيه (٢٠٤٨)، والبيهقي في السنن (٤٤٢/٢)، والدارمي (٣٢٤/١)، عبد الرزاق في مصنفه (١٦٦٥).

(٤) رواه مسلم في الطهارة، باب: الذكر المستحب عقب الوضوء (٢٣٤)، وأحمد (٤/١٥٣)، والبيهقي في الطهارة، باب: ما يقول بعد الفراغ من الوضوء (١/٧٨).

(٥) تقدم تخریجه.

(٦) آخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: استحباب صلاة الفجر (٧١٩)، وبنحوه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الضحى (١٣٨١)، عبد الرزاق في مصنفه (٤٨٥٣)، وأبن حبان في صحبيه (٢٥٢٩).

ثمانية كتبه الله من القانتين ، ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتأ في الجنة ، وما من يوم وليلة إلا الله مَنْ يمن به على عباده وصدقه ، وما مَنَ الله على أحد من عباده أفضل من [أن]^[١] يلهمه ذكره^(١) قال المنذري : ورواته ثقات كذا في «البحر» في وقت الضحى ، وابتداوه من ارتفاع الشمس إلى زوالها ، (وندب صلاة الليل) خصوصاً آخره ، وأقل ما ينبغي أن يتغافل بالليل ثمانية ركعات كذا في «الجوهرة» وفضلها أكثر من أن يحصر لقوله تعالى : «فَلَا تَعْلَمُ قَسْمَ مَا أَخْيَنَّ لَكُمْ مِنْ فَرَّةٍ أَعْيُنٍ» [السجدة: ١٧] «تَجَافَ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَائِعِ» [السجدة: ١٦] . وفي « صحيح مسلم » قال عليه السلام : «عليكم بصلوة الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم ، وقربة إلى ربكم ، ومكفرة للسيئات [١٢٤] ، ومنها عن الإثم»^(٢) وفي «الجوهرة» قال عليه السلام : «من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيمة»^(٣) انتهى . وفي «الطبراني» مرفوعاً : لا بد من صلاة الليل ولو قدر حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل انتهى .

وهو يفيد أن هذه السنة تحصل بالتلتفل بعد صلاة العشاء قبل النوم قاله صاحب «البحر» ، وقدمنا عن الكمال التردد في تهجد الليل هو سنة في حقنا أم تطوع ، والمفاد منه أنه سنة وندب (صلوة الاستخارة) وقد أفصحت السنة عن بيانها ، قال جابر رضي الله عنه : «كان رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : «إذا هم أحذكم بالأمر فليركع [١٨١] ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلتك وأستقدرك بقدرتك فأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وأجله - فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وأجله - فاصرفة عني واصرفي

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ، باب : صلاة الضحى (٢٣٧/٢) ، وقال : رواه الطبراني في الكبير وفيه موسى ابن يعقوب الرزمي وثقة ابن معين وبقية رجاله ثقات ، وذكره المنذري في الترغيب والترهيب (٤٦٥/١) .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٠٨/١) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ، وروافقه وأبي الذهبي في التلخيص وهو من حديث أبي أمامة الباهلي وأخرجه الترمذى في الدعوات ، باب : في دعاء النبي ﷺ (٣٥٤٩) ، وأخرجه أيضاً من حديث أبي إدريس الخوارزمي عن بلاط وقال : «أي حديث أبي أمامة» أصح من حديث بلاط ، وأخرجه البيهقي في الصلاة ، باب : الترغيب في قيام الليل (٥٠٢/٢) .

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٥٢٥) ، وقال : فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وبقية رجال ثقات ، ورواه الطبراني في الكبير (٧٨٧) .

(٤) ما بين معرفتين ساقط من ج.

وصلة الحاجة. وندب إحياء ليالي العشر الأخير من رمضان، وإحياء لينتني العينين،

عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم رضي به، ويسمى حاجته^(١) رواه الجماعة إلا مسلماً وينبغي أن يجمع بين الروايتين فيقول: وعاقبة أمري وعاجله وأجله، والاستخاراة في الحج والع jihad وجميع أبواب الخير تحمل على تعين الوقت لا على نفس الفعل، وإذا استخار مرضي لما ينشرح له صدره، وينبغي أن يكررها سبع مرات لما روی ابن السنی^(٢) عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أنس إذا هممت بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر إلى الذي يسبق إلى قلبك فإن الخير فيه»^(٣). وندب صلاة الحاجة وهي ركعتان. عن عبد الله بن أوفى قال: قال رسول الله ﷺ [٢١٤/ب]: «من كانت له حاجة إلى الله تعالى أو إلى أحد منبني آدم فليتوضاً وليحسن الوضوء، ثم ليصل ركعتين ثم ليثنيَّ على الله، ول يصل على النبي ﷺ ثم ليقل: لا إله إلا الله [الحكيم]^(٤) الكريم سبحانه رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك، والغنية من كل بر، والسلام من كل إثم، لا تدع لي ذنباً إلا غفرته، ولا همماً إلا فرجته، ولا حاجة لك فيها رضي [ولي فيها صلاح]^(٥) إلا قضيتها يا أرحم الراحمين»^(٦) رواه ابن ماجه والترمذى وضعفه، وعن عثمان بن حنيف^(٧): «أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله تعالى أن يعافيني فقال: إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك، قال: فادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعوه بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبى الرحمة ﷺ يا محمد إبني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه لتقضى لي اللهم فشفعي في»^(٨) قال الترمذى: حسن

(١) أخرجه البخاري في التهجد، باب: ما جاء في تطوع مثنى مثنى (١١٦٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: في الاستخاراة (١٥٣٨)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستخاراة (٤٨٠)، والنمساني في النكاح، باب: كيف الاستخاراة (٣٢٥٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستخاراة (١٣٨٣)، والمزمي في تحفة الأشراف (٣٠٥٥).

(٢) ابن السنی: أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوي مولى جعفر بن أبي طالب ويعرف بابن السنی صاحب كتاب عمل اليوم والليلة ١. هـ تذكرة العفاظ (٩٣٩/٣).

(٣) رواه ابن السنی في عمل اليوم والليلة (٥٩٢)، وذكره المتنى الهندي في كنز العمال (٢١٥٣١).

(٤) أخرجه الترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في الوتر بثلاث (٤٧٩)، وقال: حديث غريب وفي إسناده مقال، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الحاجة (١٣٨٤)، والمزمي في تحفة الأشراف (٥١٧٨).

(٥) عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري آخر سهل بن حنيف كان عامل عمر بن الخطاب على العراق توفي بالمدينة في ولية معاوية بن أبي سفيان. (٢٦/١).

(٦) أخرجه الترمذى في الدعوات، باب: (١١٩) الحديث (٣٥٧٨)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الحاجة (١٣٨٥)، والمزمي في تحفة الأشراف (٩٧٦٠).

(٧) ما بين معقوفين ساقط من م.

(٨) العبارة في م الحليم بدل الحكيم.

صحيح كذا في «شرح المنية»، وندب إحياء ليالي العشر الأخير من رمضان لما روي [١٨٢/١٠] عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل، وأيقظ أهله وشدّ المترّ»^(١) متفق عليه ولأحمد ومسلم «كان يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهد في غيره»^(٢) والقصد منه إحياء ليلة القدر، قال تعالى: «إِلَيْهَا الْمُتَدَرِّجُونَ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ»^(٣) [القدر: ٣] قال المفسرون: أي: قيامها والعمل فيها خير من العمل من ألف شهر خالية منها، وفي «الصحبيين» عن أبي هريرة مرفوعاً: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٤) زاد أحمد «وما تأخر» وقال عليه السلام: «تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»^(٥) متفق عليه فلذا قال معظم الأئمة: هي مختصة بال العشر الأواخر من رمضان فتطلب فيه، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: هي في كل السنة [٢١٥/١] انتهى. وبه قال الإمام الأعظم أبو حنيفة في المشهور عنه لما قاله في «البحر» عن قاضي خان أن المشهور عن أبي حنيفة أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره، انتهى... وفي «المبسوط» للسرخسي من الاعتكاف أن المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن تقدم وتتأخر، وعندهما لا تتقى في رمضان ولا تتأخر، انتهى. وفي «الفتاوى الصغرى»: ليلة القدر في رمضان عندهم بلا خلاف أي: عند أبي حنيفة وصاحبيه وعيارتها في الأيمان: لو ذكر أي: الحالف ليلة القدر فإن كان لا يعرف اختلاف العلماء في ليلة القدر فهو على ليلة السابع والعشرين من رمضان وبه أخذ الفقيه

(١) أخرجه البخاري في فضل ليلة القدر، باب: العمل في العشر الأواخر من رمضان (٢٠٢٤)، ومسلم في الاعتكاف، باب: في الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان (١١٧٤)، وأبي داود في الصلاة، باب: في قيام شهر رمضان (١٣٧٦)، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: الاختلاف على عائشة في إحياء الليل (١٦٣٨)، وابن ماجه في الصيام، باب: في فضل العشر الأواخر من شهر رمضان (١٧٦٨)، والمزري في تحفة الأشراف (١٧٦٣٨).

(٢) أخرجه مسلم في الاعتكاف، باب: الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان (١١٧٥)، والترمذى في الصوم، باب: منه الحديث (٧٩٦)، وابن ماجه في الصيام، باب: في فضل العشر الأواخر من شهر رمضان (١٧٦٧)، وأحمد (٢٥٦/٦)، والمزري في تحفة الأشراف (١٥٩٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في فضل ليلة القدر، باب: فضل ليلة القدر (٢٠١٤)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراویح (٧٦٠)، وأبو داود في الصلاة، باب: في قيام شهر رمضان (١٣٧٢)، والنمساني في الصيام، باب: ثواب من قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً (٢٢٠١)، والمزري في تحفة الأشراف (١٥١٤٥)، وأحمد في مستنه (٢٤١/٢) (٣٤٧)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في فضل شهر رمضان (٦٨٣).

(٤) أخرجه البخاري في فضل ليلة القدر، باب: تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر (٢٠١٧)، ومسلم في الصيام، باب: فضل ليلة القدر والبحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها (١٦٩)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في ليلة القدر (٧٩٢).

أبو الليث، وإن كان يعرف لا ينصرف إلى ذلك، والاختلاف فيه معروف عندهما أي: عند أبي يوسف ومحمد إن كان الحلف في نصف شهر رمضان فيميئنه إلى النصف من رمضان القابل، وعنه أي: الإمام أبو حنيفة إلى أن يمضي كل ليالي رمضان القابل وعليه الفتوى، والاختلاف ببناء على أن ليلة القدر في رمضان عندهم بلا خلاف لكنه عسى يقول: تتقدم أو تتأخر، وعنهما في ليلة بعينها لا تقدم ولا تتأخر، ولكن لا تعرف فإذا جاء رمضان القابل ذلك الوقت الذي حلف فيه علم أنه جاء ليلة القدر فيحيث، انتهى. وفي «شرح الإقناع»^(١) للحنابلة: أنها تنتقل في العشر الأخير من رمضان وليس معينة. وحكي ذلك عن الأئمة الأربع وغيرهم، انتهى. وندب إحياء ليلتي العيددين: الفطر والأضحى لحديث: «من أحيا ليلة العيد [١٨٢/ب] أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب»^(٢) رواه الدارقطني. ويستحب الاستغفار بالسحر والإكثار منه لقوله تعالى: «وَيَا أَنْشَارَ هُنَّا سَتَغْفِرُونَ»^(٣) [الذاريات: ١٨] وسيد الاستغفار: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتنـي وأنا عبدك، وأنا على عهـدك ووـعدك ما استطـعت، أعوذ بك من شـرـ ما [٢١٥/ب] صـنـعتـ، أبوـ لكـ بـنـعـمـتـكـ عـلـيـ وأـبـوـءـ بـذـنـيـ، فـاغـفـرـ لـيـ إـنـ لـاـ يـغـفـرـ الذـنـوبـ إـلـاـ أـنـتـ، وـالـدـعـاءـ فـيـهاـ مـسـتـجـابـ كـمـاـ سـنـذـكـرـهـ^(٤) إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ. ويـسـتـحـبـ إـحـيـاءـ لـيـالـيـ عـشـرـ ذـيـ[١١ـ]ـ الـحـجـةـ، لـقـولـهـ تـعـالـىـ: «ـاـمـ مـنـ أـيـامـ أـحـبـ إـلـىـ اللهـ تـعـالـىـ أـنـ يـتـبـعـدـ فـيـهاـ مـنـ عـشـرـ ذـيـ الـحـجـةـ، يـعـدـلـ صـيـامـ كـلـ يـوـمـ مـنـهاـ بـصـيـامـ سـنـةـ، وـقـيـامـ كـلـ لـيـلـةـ مـنـهاـ بـقـيـامـ [ليـلـةـ]ـ[٢ـ]ـ الـقـدـرـ»^(٥). رواه الترمذـيـ وـغـيرـهـ، وـفـيـ «ـصـحـيـحـ اـبـنـ حـيـانـ»ـ عـنـ جـابـرـ مـرـفـوعـاـ إـلـيـ النـبـيـ تـعـالـىـ قـالـ: «ـمـاـ مـنـ أـيـامـ أـفـضـلـ عـنـ اللهـ مـنـ أـيـامـ ذـيـ الـحـجـةـ»^(٦).

(١) شـرحـ الإـقـنـاعـ: لـمـ أـجـدـهـ.

(٢) أـخـرـجـهـ اـبـنـ مـاجـهـ فـيـ الصـيـامـ، بـابـ: فـيـنـ قـامـ فـيـ لـيـلـتـيـ العـيـدـدـينـ [١٧٨٢ـ]ـ، بـلـفـظـ «ـمـنـ قـامـ لـيـلـتـيـ العـيـدـدـينـ مـحـتـســاـ لـلـهـ لـمـ يـمـتـ قـلـبـهـ يـوـمـ مـوـتـ الـقـلـوبـ»ـ، وـذـكـرـهـ الـهـيـشـيـ فـيـ مـجـمـعـ الزـوـانـدـ مـنـ حـدـيـثـ عـبـادـةـ بـنـ الصـامـتـ وـفـيـ عمرـ بـنـ هـارـونـ الـبـلـخـيـ وـالـغالـبـ عـلـيـهـ الـضـعـفـ [١٩٩ـ/ـ٢ـ]ـ، وـقـالـ: رـوـاهـ الطـبـرـانـيـ فـيـ الـكـبـيرـ وـالـأـوـسـطـ، وـذـكـرـهـ السـيـوطـيـ فـيـ الـجـامـعـ الصـفـيـرـ [٨٣٤ـ]ـ، وـرـمـزـ لـهـ بـالـضـعـفـ وـقـالـ الـمـنـاوـيـ فـيـ فـيـضـ الـقـدـيرـ: قـالـ اـبـنـ حـجـرـ: حـدـيـثـ مـضـطـرـبـ الـإـسـنـادـ [٣٩ـ/ـ٦ـ]ـ.

(٣) انـظـرـ صـفـحةـ: [٤٣٣ـ].

(٤) أـخـرـجـهـ التـرـمـذـيـ وـلـفـظـهـ لـهـ مـنـ حـدـيـثـ أـبـيـ هـرـيـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ فـيـ الصـومـ، بـابـ: مـاـ جـاءـ فـيـ الـعـمـلـ فـيـ أـيـامـ الـعـشـرـ [٧٥٨ـ]ـ، وـقـالـ: هـذـاـ حـدـيـثـ غـرـبـ وـابـنـ مـاجـهـ فـيـ الصـيـامـ، بـابـ: صـيـامـ الـعـشـرـ [١٧٢٨ـ]ـ، وـالـمـزـيـ فـيـ تـحـفـةـ الـأـشـرـافـ [١٣٠٩٨ـ]ـ، وـالـزـيـلـعـيـ فـيـ نـصـبـ الـرـاـيـةـ [١٥٧ـ/ـ٢ـ]ـ.

(٥) أـخـرـجـهـ اـبـنـ حـيـانـ فـيـ صـحـيـحـهـ [٣٨٥٣ـ].

(٦) مـاـ بـيـنـ مـعـكـوفـيـنـ سـاقـطـ مـنـ جـ.

(٧) مـاـ بـيـنـ مـعـكـوفـيـنـ سـاقـطـ مـنـ السـخـنـيـنـ وـالـصـوـابـ الـإـبـاتـ.

وعن أبي قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «صوم يوم عرفة يكفر سنتين: ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر ستة ماضية»^(١) رواه الجماعة إلا البخاري والترمذى. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات»^(٢) رواه أحمد وابن ماجه. والمراد تفرغ [الحجاج]^[١] الحاج للوقوف بنشاط وقوه [و]^[٢] الصوم يضعفه، فنكره له. ويستحب إحياء ليلة النصف من شعبان لأنها تکفر ذنوب السنة، وليلة الجمعة تکفر ذنوب الأسبوع، وليلة القدر تکفر ذنوب العمر ذكره التقى السبكي^(٣) في «تفسيره»، ولأنها ليلة القدر فيها الأرزاق والأجال، والإغفاء والإفقار، والإعزاز والإذلال، والإحياء والإماتة، [وعود]^[٤] الحاج، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يسعُ الله الخير في أربع ليال سخاً» فذكر: منها «ليلة النصف من شعبان»^(٤) ولأنها ليلة الإجابة لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «خمس ليال لا يرد فيها الدعاء: ليلة الجمعة وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلة العيد»^(٥). وروى عبد الرزاق عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلاً وصوموا نهارها فإن الله عزّ وجلّ [١٨٣] ينزل فيها لغروب الشمس [١٢١٦] إلى السماء فيقول: ألا من مستغفر فأغفر له، ألا من مسترزق [أرزقه]^[٤] حتى يطلع الفجر»^(٦) وروى الحافظ أبو نعيم عن أنس بن مالك أن

(١) أخرجه مسلم في الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والإثنين والخميس (١١٦٢)، وأبو داود في الصوم، باب: في صوم الدهر تطوعاً (٢٤٢٥)، وابن ماجه في الصيام، باب: صيام يوم عرفة (١٧٣٠)، وأيضاً في باب: صيام يوم عاشوراء (٧٣٨)، والنسائي مختصرًا في الصيام، باب: ذكر الاختلاف على غilan بن جرير (٢٣٨٢).

(٢) أخرجه أبو داود في الصوم، باب: في صوم يوم عرفة بعرفة (٢٤٤٠)، وأخرجه في الصيام، باب: صيام يوم عرفة (١٧٣٢)، وأحمد بن حنبل في مسنده (٢/٣٠٤)، والمزي في تحفة الأشراف (١٤٢٥٣).

(٣) تقى السبكي: هو قاضي القضاة تقى الدين أبو الحسن السبكي المصري الشافعى ولد سنة ثلث وثمانين وستمائة ١٥٥ هـ معجم المحدثين (١٦٦).

(٤) ذكره المتنى الهندي في كنز العمال (٣٥٢١٥).

(٥) لم أجده.

(٦) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في ليلة النصف من شعبان (١٣٨٨)، وذكره المزي في تحفة الأشراف (١٠١٦٣)، وعبد الرزاق في مصنفه.

(١) ما بين معموقتين ساقط من م.

(٢) ما بين معموقتين ساقط من النسختين والصواب الإثبات.

(٣) لعل العبارة عدد بدل مود.

(٤) العبارة في م فارزقة.

وَيُنْكِرُ الْأَجْتِمَاعُ عَلَى إِحْيَاء لَيْلَةٍ مِّنْ هَذِهِ الْلَّيْلَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ.

رسول الله ﷺ قال: «أربع ليالٍ للياليهن ك أيامهن وللياليهن بيرٌ الله فيهن القسم، ويُعتَقَ فيهن النسم، ويعطى فيهن الجزيل: ليلة القدر وصباحها، [وليلة النصف من شعبان وصباحها]^(١) وليلة عرفة وصباحها»^(٢) [وليلة الجمعة وصباحها]^(٣). وروى الأصفهاني^(٤) في «الترغيب» عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحيا الليالي الخمس وجبت له الجنة: ليلة التروية، وليلة عرفة، وليلة النحر، وليلة الفطر، وليلة النصف من شعبان»^(٥)، وقال رسول الله ﷺ: «من قام ليلة النصف من شعبان وليلتي العيدين لم يمت قلبه يوم تموت القلوب»^(٦) وفي رواية قال: قال رسول الله ﷺ: «من أحيا ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب» ومعنى القيام الوارد في الحديث القيام للطاعة، قال تعالى: «وَقَوْمًا لَّهُ قَاتَنَتِينَ» [البقرة: ٢٢٨] فهو حقيقة شرعية فيه، ومعنى لم يمت قلبه أي: بمحبة الدنيا حتى يصده عن الآخرة، كما جاء: لا تجالسو الموتى، يعني: أهل الدنيا، وقال بعضهم: لم يمت قلبه، أي: لا يتحير قلبه عند النزع ولا في القبر ولا في القيام ويحصل القيام بالصلوة نفلاً فرادى من غير عدد مخصوص، وبقراءة القرآن والأحاديث وسماعها، وبالتسبيح والثناء وبالصلوة والسلام على النبي ﷺ الحاصل ذلك في معظم الليل، وقيل: ساعة منه، وعن ابن عباس رضي الله عنهما: بصلة العشاء جماعة والعزم على صلة الصبح جماعة، كما قالوا في إحياء ليلتي العيدين. وفي «صحيحة مسلم»: قال رسول الله ﷺ: «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله»^(٧) (ويكره الاجتماع على إحياء ليلة من هذه الليالي المتقدم ذكرها في المساجد) وغيرها لأنه لم يفعله النبي ﷺ ولا الصحابة فأنكره العلماء [٢١٦/٢٠٢]، وقال حافظ السنة الشيخ نجم الدين الغيطي^(٨): إحياء ليلة النصف من شعبان بجماعة أنه قد أنكر ذلك أكثر العلماء من أهل العجزار

(١) ذكره المتفق الهندي في كنز العمال (٩٥٢١٤)، ورواه الحافظ أبو نعيم في الحلية.

(٢) هو أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني (ت ٥٣٥ هـ). د. كشف الظفرن (١/٤٠٠).

(٣) رواه المنذري في الترغيب والترهيب (٩٨/٢)، وقال: رواه الأصفهاني.

(٤) تقدم تخرجه من غير زيادة «وليلة النصف من شعبان».

(٥) آخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة (٦٥٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: في فضل صلاة الجماعة (٥٥٥)، والترمذني في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة (٢٢١)، بلحظ «من شهد العشاء في جماعة كان له قيام نصف ليلة، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة، وأحمد في مستنه (٥٨/١).

(٦) هو محمد بن أحمد بن علي السكندراني الغيطي الشافعي أبو المواهب نجم الدين، ولد سنة عشر وتسعينات الهجرة، فاضل من أهل مصر، وتوفي سنة إحدى وثمانين وتسعمائة للهجرة، من آثاره: قصة المراج الصغرى -

(٧) ما بين ممعكوفتين ساقط من ج. (٨) ما بين ممعكوفتين ساقط من ج.

منهم: عطاء وابن أبي مليكة^(١) وفقهاء أهل المدينة، وأصحاب مالك وغيرهم وقالوا: ذلك كله بدعة ولم يثبت [١٨٣/ب] في قيامها جماعة شيء عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة إحياء، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة إحياء ليلة العيد جماعة، واختلف علماء الشام في صفة إحياء ليلة النصف من شعبان على قولين أحدهما: أنه استحب إحياءها بجماعة في المسجد طائفة من أعيان التابعين كخالد بن معدان^(٢)، ولقمان بن عامر^(٣)، ووافقهم إسحاق بن راهويه. والقول الثاني: أنه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلوة، وهذا قول الأوزاعي إمام أهل الشام وفقيههم وعالمهم، انتهى.

تتمة: قال في «السير الكبير»: فإذا ابْتَلَىَ الْمُسْلِمُ بِالْقَتْلِ صَبِرًا فَإِنَّهُ يَسْتَحْبِطُ لَهُ أَنْ يَصْلِيَ عَنْ ذَلِكَ رَكْعَتَيْنِ يَسْتَغْفِرُ بِعِدْهُمَا ذُنُوبَهُ لِيَكُونَ آخِرُ عَمَلِهِ الصَّلَاةُ وَالْاسْتَغْفَارُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ خَتَمِ كِتَابِ الطَّاعَةِ غَفَرَ لَهُ مَا سَلَفَ»^(٤) وَقَالَ: «الْأُمُورُ بِخَوَاتِيمِهَا»^(٥) وَفِي حَدِيثِ أَبْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِنْ كَانَ أَوَّلُ كَلَامَهُ وَآخِرُ كَلَامَهُ [قُولٌ]^(٦) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غَفَرَ لَهُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ»^(٧) وَلَهُذَا اسْتَحْبَبُوا [ذَلِكَ]^(٨) أَنْ يَلْقَنَ الصَّبِيُّ فِي أَوَّلِ مَا يَقْدِرُ عَلَىِ التَّكْلِيمِ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، وَيَلْقَنُ ذَلِكَ عَنْدَ مَوْتِهِ أَيْضًا لِيَكُونَ أَوَّلُ كَلَامَهُ وَآخِرُ كَلَامَهُ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فَعَلَهُ خَبِيبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَهُ مِنْ صَلَاتِهِ رَكْعَتَيْنِ وَسَمَاءَ سِيدِ الشَّهَادَاءِ وَقَالَ: «هُوَ رَفِيقُ فِي الْجَنَّةِ»^(٩) فَصَارَتْ سَيِّدَةُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، انتهى.

= القول القويم في إنقطاع تعميم - خ - مشيخة - خ - الفرائد المنظمة - بهجة السامعين وغيرها . ١. هـ . الأعلام (٦/٦) ، ومعجم المؤلفين (٢٩٣/٨) ، وشذرات الذهب (٤٠٦/٨) .

(١) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة تابعي من فقهاء التابعين الحافظ المتقن، توفي سنة سبع عشرة ومائة للهجرة . ١. هـ . سير أعلام البلاء (٨٨/٥) ، شذرات الذهب (١٥٣/١) .

(٢) هو خالد بن معدان بن أبي كرب، الإمام، شيخ أهل الشام أبو عبد الله الحمصي، أدرك الصحابة وحدث عنهم، وتوفي سنة أربع ومائة للهجرة . ١. هـ . سير أعلام البلاء (٣٦/٤) ، وشذرات الذهب (١٢٦/١) .

(٣) لقمان بن عامر: الوصabi أبي عامر الحمصي روى عن أبي الدرداء وأبي هريرة وغيرهم ١. هـ تهذيب التهذيب (٨/٤٠٩) .

(٤) لم أجده .

(٥) آخرجه البخاري في صحيحه (٦١٢٨) بلفظ: إنما الأعمال بما كيماها .

(٦) ذكره في الاتحافات السنية (١/٢٧٥) تذكرة الموضوعات (٢١٠) .

(٧) ذكره ابن حجر في الدرية (١٩٧/٢) .

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ح .

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م .

فصل

«في صلاة النفل جالساً والصلاحة على الدابة»

العود في النفل مع القدرة على القيام:

يُجُوزُ النَّفْلُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ،

فصل في صلاة النفل [١/٢١٧] جالساً وفي

(الصلاحة على الدابة) وصلاة الماشي

(يجوز النفل) إنما عبر به ليشمل السنن المؤكدة [المذكورة]^[١] وغيرها فيصح أن يصلحها (قاعدًا مع القدرة على القيام)، وقد حكى فيه إجماع العلماء ولا يرد عليه سنة الفجر لأنه لا يجوز أداؤها قاعدًا مع القدرة على القيام على القول بستيتها فلا يستثنى من التوافل شيء ولا يجوز على القول بوجوبها، وكذا قال الزيلعي، وأما السنن الرواتب فتوافق حتى يجوز على الدابة، وعن أبي حنيفة أنه ينزل لسنة الفجر لأنها أكدر من غيرها، روى عنه أنها واجبة وعلى هذا الخلاف أداؤها قاعدًا، انتهى. وقال في «البرهان»: وعن أبي حنيفة أنه ينزل الراكب لسنة الفجر ولا يصلحها قاعدًا بناء على رواية وجوبها، انتهى. وقال قاضي خان في فصل أداء التراويف قاعدًا: اتفقوا على أنه لا يستحب بغير عذر واختلفوا [٢/١٨٤] في الجواز، قال بعضهم: لا يجوز بغير عذر، واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لو صلى سنة الفجر قاعدًا بغير عذر لا يجوز، فكذا التراويف إذ كل واحد منهما سنة مؤكدة، وقال بعضهم: يجوز [له]^[٢] أداء التراويف قاعدًا بغير عذر، وفرقوا بين التراويف وبين سنة الفجر وهو الصحيح إلا أن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم، ووجه الفرق أن سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها، والتراويف في التأكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما. انتهى. وفي «الخلاصة»: وأما صلاة التراويف قاعدًا من غير عذر اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يجوز، وأجمعوا أن ركعتي الفجر قاعدًا من غير عذر لا يجوز كذا روى الحسن عن أبي حنيفة انتهى. ولا يخفى ما في حكاية الإجماع على عدم جواز ركعتي الفجر حالة الجلوس من غير عذر لما قد علمته وليس الإجماع إلا على تأكدها. فليتأمل. ولما جاز النفل قاعدًا على كل حال لأنه

(1) ما بين معموقتين ساقط من م.

(2) ما بين معموقتين ساقط من م.

كان يصلّي بعد الوتر قاعداً، وكان يجلس في عامة صلاته بالليل تخفيفاً^(١) كما ذكره شيخ الإسلام [٢١٧ بـ] ولم يقبض بـ حتى كان أكثر صلاته جالساً^(٢) أي: في النفل كما روتها عائشة رضي الله عنها، وفي رواية عنها: «فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد إلى القعود»^(٣) وقال في «المعراج»: وهو المستحب في كل [التطوع]^(٤) قاعداً قلنا و (لكن له) أي: للتنفل جالساً (نصف أجر القائم) لقوله بـ: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد»^(٥) رواه الجماعة إلا مسلماً. وأن الصلاة خير موضوع فلو شرط القيام دائماً ولم يجز القعود في النفل ربما أفضى إلى تركه لنوع ضعف ومشقة ففي شرعنته دواماً كذا في «البرهان»، ويكون له النصف (إلا من عذر)، فإذا تنفل جالساً بعد عذر يكون له أجر القائم تماماً. ما قال في «المعراج»: الإجماع منعقد على أن صلاة القاعد بعدر مساوية لصلاة القائم في الأجر بل إنه ذكر بعد الحديث الذي رويناه قالوا: وهذا في حق القادر وأما العاجز فصلاته بالإيماء أفضل من صلاة القائم الراكم الساجد لأنّه جهد المقل. انتهى. وقال الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى: وفي [١٨٤ بـ] الحديث: «صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد»^(٦)، ولا نعلم الصلاة نائماً توسيع إلا في الفرض حالة العجز عن القعود، وهذا يعكر على حملهم الحديث على النفل، ثم قال: ولا أعلمه يعني: جواز النفل نائماً قادراً في فقهنا، انتهى. وقد يشير إلى أنه يجوز في فقهنا ما قدمناه عن

(١) أخرجه مسلم في الصلاة، باب: القراءة في الصبح (٤٥٨).

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً (٧٣٢)، والنمساني في قيام الليل، باب: صلاة القاعد في النافلة (٣/٢٢٢)، عبد الرزاق في مصنفه (٤٠٩٠).

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً (٧٣١)، من حديث عائشة بلفظ «كان رسول الله بـ يقرأ وهو قاعد، فإذا أراد أن يركع قام فدر ما يقرأ إنسان أربعين آية»، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: في صلاة النافلة قاعداً (١٢٢٦)، والنمساني في قيام الليل، باب: كيف يفعل إذا افتتح الصلاة، باب: كيف إذا افتتح الصلاة قائماً وذكر اختلاف الناقلتين عن عائشة في ذلك (١٦٤٩)، والمزري في تحفة الأشراف (١٧٩٥).

(٤) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة، باب: صلاة القاعد (١١١٥)، وأبي داود في الصلاة، باب: في صلاة القاعد (٩٥١)، والترمذمي في الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة القاعدة على النصف من صلاة القائم (٣٧١)، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: فضل صلاة القاعد على صلاة النائم (١٦٥٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم (١٢٣١)، والمزري في تحفة الأشراف (١٠٨٣١)، والزيلعي في نصب الرواية (١٥٠/٢).

(٥) تقدم.

(٦) العبارة في م متطوع.

«الدرية» من لفظة قالوا: هذا في حق القادر لأن الإشارة راجعة إلى الحالات كلها فتشمل صلاة القادر نائماً لأن لفظة قالوا: هذا في حق القادر لأن الإشارة راجعة إلى الحالات كلها فتشمل صلاة القادر نائماً لأن لفظة قالوا تذكر فيما فيه الخلاف، وقد صرخ بنفي جوازه نائماً في «البحر» عن شرح «المشارق» فقال: ورد في بعض روایاته «ومن صلی نائماً - أی: مضطجعاً - فله نصف أجر القائم»^(١) ولا يمكن حمله على النفل [٢١٨/١] مع القدرة إذ لا يصح مضطجعاً، اللهم إلا أن يحكم بشذوذ هذه الرواية. انتهى. وفيه إشكال من حيثية تنقيص أجره ولم يصل مضطجعاً الفرض إلا بعد وهو مع العذر أفضل من صلاة القائم الرا亢 الساجد كما قد علمته فلا يتوجه إلا على صحة النفل مضطجعاً مع القدرة عليه قاعداً فيكون مختلفاً في صحته عندنا كما عند الشافعية، لأن [القاضي]^(٢) حسين حكى فيه وجهين عن أصحابهم الشافعية.

(ويقعد) المتفل جالساً (كالمتشهد) إذا لم يكن به عذر فيفترش رجله اليسرى، ويجلس عليها وينصب يمناه (في المختار) كذا في «المبسوط»، و «الإيضاح»، وبه قال زفر رحمة الله تعالى وعليه الفتوى كما قاله الفقيه أبو الليث ولكن ذكر شيخ الإسلام: الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتياً لأن عامة صلاة رسول الله ﷺ في آخر عمره كان محتياً، ولأن المحتبي أكثر توجيهها لأعضائه للقبلة؛ لأن الساقين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام، وعن أبي حنيفة رحمة الله: يقعد كيف شاء لأنه لما جاز له ترك أصل القيام فترك صفة القعود أولى، وإذا قعد متربعاً إنما يكون في مقام قيامه، فإذا أراد أن يركع أقعد ركبتيه ليكون أيسر عليه كذا في «مراجع الدرية».

(وجاز إنمامه قاعداً) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائماً) عند أبي حنيفة رحمة الله لأن القيام ليس بركن في النفل فجاز تركه، وعندهما لا يجوز وهو القياس لأن الشروع ملزم عندنا فأشبه النذر، ولأبي حنيفة أن الواجب بالتحريمة صيانة ما مضى فلا يلزمه [٢١٨/٢] إلا ما يصح التحرير، وتحريمة التطوع تصح من غير قيام إذ هو ليس بركن فيه والفرق بينه وبين النذر أن الوجوب في النذر باسم الصلاة وهو ينصرف إلى هذه الأركان من القيام والقراءة والركوع والسجود فلا يجوز الإخلال بها، وبالشرع [٢١٨/٣] في النفل لا

(١) أخرجه البخاري في الصلاة، باب: صلاة القاعد بالإيماء (١٠٦٥).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من ح.

بِلَا كَرَاهِةٍ عَلَى الْأَصْحَاحِ.

الصلوة على الذاية:

وَيَتَنَقُّلُ رَأِيكَأَ خَارِجَ الْمِضْرِ .

يجب إلا صيانته، وهي لا توجب القيام فيتهمه جالساً (بلا كراهة على الأصح) لأن البقاء أسهل من الابتداء، وابتداوه جالساً لا يكره فإتمامه بالأولى، ذكر في «مبسوط» فخر الإسلام و«جامع أبي المعين»^(١) رحمة الله أن لو قعد في النفل لا يكره عند أبي حنيفة في «الصحيح» لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع بلا كراهة فالبقاء أولى؛ لأن حكم البقاء أسهل من حكم الابتداء كذا في «العناية»، وقال في «الهداية» من باب صلاة المريض: وإن قعد من غير عذر يكره بالاتفاق. قال الكمال رحمة الله: الأصح خلاف ما ذكره. انتهى. وروت عائشة رضي الله عنها «أنه عليه السلام كان يفتح التطوع ثم يتغلل من القيام إلى القعود»^(٢) ومن القعود إلى القيام فدلل أن ذلك جائز في التطوع كذا في «المعراج» وفي «التجنيس»: رجل صلى التطوع قاعداً فأراد الركوع قام وركع فالأفضل له أن يقوم ويقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة ولو لم يقرأ ولكن استوى قائماً وركع أجزاء، وإن لم يستو قائماً وركع لا يجزوه، لأنه لا يكون ركوعاً قائماً، ولا ركوعاً قاعداً. انتهى. وموافقته للسنة ذكرناها فيما تقدم، وفي «مجمع الروايات» «أنه عليه السلام كان يفتح التطوع قائماً ثم يقعد فإذا بقي من قراءته مقدار عشرين آية أو ثلاثين آية قام فقرأ ثم ركع ثم سجد»^(٣).

و (يتنفل) أي: جاز التنفل بل ندب له (راكباً خارج مصر) أي: خارج العمران يشمل خارج القرية، وخارج محل إقامته الذي إذا جاوزه يصير مسافراً كالأخبية وسواء كان مسافراً أو مقيناً خرج لحاجة في بعض النواحي على الأصح، فالمراد بخارج مصر الموضع الذي يجوز للمسافر أن يقصر فيه الصلاة وهو على الأصح، وقيل: إذا خرج قدر فرسخين أو أكثر جاز له وإنما فلا، وقيل: إذا خرج قدر الميل يجوز، وعن أبي يوسف أنها تجوز في مصر أيضاً. حكى عن أبي يوسف أنه لما سمع من أنس حنفية عدم [الحادي عشر / ٢١٩] المصري قال: حدثنا

(١) جامع أبي المعين: للإمام أبي المعين ميمون بن محمد التسفي المتوفى سنة ثمان وخمسينه ١٥٦٣هـ كشف الظنون

(٢) انظر نيل، الاوطار (٣/١٠١).

(٣) أخرج بنحوه البخاري في تقصير الصلاة، باب: إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خففة تسم ما يقى (١١١٩)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها راكعاً (٧١٩)، والنسائي في صلاة المسافرين، باب: كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائماً، وذكر اختلاف الناقلين عن عائشة في ذلك (١٦٤٧)، وأiben ماجه في إقامة الصلاة، باب: في صلاة النافلة قاعداً (١٢٢٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: فـ صلاة القاعد (٩٥٤).

فلان - وسماه - عن سالم عن ابن عمر «أنه عليه السلام ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عبادة^(١)، وكان يصلني وهو راكب، فلم يرفع أبو حنيفة رحمة الله [١٨٥/ب] رأسه، قيل: إنما لم يرفع رجوعاً منه إلى الحديث، وقيل: إنما لم يرفع لأن هذا حديث شاذ فيما تعم به البلوى، والشاذ في مثله [لا]^(٢) يكون حجة، فأبو يوسف أخذ بالحديث، ومحمد كذلك، لكنه كرهه في رواية؛ مخافة الغلط بكثرة اللفظ في المصر، ونفاه في أخرى للحديث الذي رواه أبو يوسف، وروي أيضاً عن أبي يوسف وأبي حنيفة أنها لا تجوز على الدابة إلا للمسافر خاصة للضرورة، ولا ضرورة في الحضر فيصلني عليها (مومياً إلى أي جهة توجهت) به (دابتة) لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «رأيت رسول الله ﷺ يصلني على راحلته وهو متوجه إلى خير»^(٣) رواه مسلم وغيره. ولقول جابر: «رأيت رسول الله ﷺ يصلني التوابل على راحلته في كل وجه يومئـء إيماء ولكنه يخفض للسجدتين من الركعتين»^(٤) رواه ابن حبان في «صحيحة»، ولأن في إلزامه النزول والتوجه انقطاعاً عن النافلة أو القافلة بخلاف الفرائض لاختصاصها بأوقاتها فلا يشق عليه النزول للأداء، والرفقاء متذللون معه على ذلك فلا يجوز إلا من عذر كما إذا لم يقفوا له، وخف المخصوص أو السبع جاز له أن يصل إليها راكباً ويجوز أن يفتح الصلاة حيثما توجهت به الدابة كما جازت له الصلاة حيثما توجهت به الدابة لمكان الحاجة، ولا يتشرط عجزه عن إيقافها وهو ظاهر الرواية، وإذا حرك رجله أو ضرب دابتة فلا بأس به إذا لم يصنع شيئاً كثيراً من «الفتح» و«البرهان» و«المعراج» و«التبيين» و«الحاشية»^(٥) و«الإنقاني».

و (بني بنزوله) على ما صلى من التطوع إذا لم يحصل منه عمل كثير كما إذا أتنى رجله فانحدر من الجانب الآخر فيتمها على الأرض [٢١٩/ب] لأن إحرام الراكب انعقد مجوزاً الركوع والسجود بواسطة النزول، فكان له أن يأتي بالإيماء راكباً رخصة أو ينزل بعد الإحرام راكباً، فيأتي بالركوع والسجود عزيمة وبهذا يفرق بين بنائه، وعدم بناء المريض إذا قدر على

(١) أخرج بنحوه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت (٧٠٠) من حديث ابن عمر بلفظ «رأيت رسول الله ﷺ يصلني على حمار وهو متوجه إلى خير»، والنمساني في المساجد، باب: الصلاة على الحمار (٧٣٩)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢٥١/٢).

(٢) تقدم تخريرجه.

(٣) ذكره ابن حبان في صحيحه في الصلاة، باب: ذكر وصف صلاة المرأة التطوع على راحلته (٢٥٢٤) (٢٥٢٥) من حديث جابر وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٤) لم يتبيّن لنا مراد المؤلف رحمة الله تعالى.

(٥) ما بين معکوفین ساقط من م والصواب إثباتها.

وَيَسْتَأْنِفُ بِنَزْولِهِ لَا بِرُكُوبِهِ، وَلَوْ كَانَ بِالنَّوَافِلِ الرَّاتِبَةِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللهُ تَعَالَى: أَنَّهُ يَنْزَلُ لِسَنَةَ الْفَجْرِ، لَأَنَّهَا أَكْدُ مِنْ غَيْرِهَا. وَجَازَ لِلْمُمْطَرُونَ الْإِنْكَاءُ عَلَى شَيْءٍ إِنْ تَعْبَ بِلَا كَرَاهَةً، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَذْرٍ كُرْهَةٌ فِي الْأَظْهَرِ لِإِسَاعَةِ الْأَدَبِ . وَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ نَجَاسَةُ عَلَيْهَا، وَلَوْ [كَانَتْ] فِي السَّرِّيجِ وَالرَّكَابَيْنِ، عَلَى الْأَصْحَاحِ .
وَلَا تَصْحُ صَلَاةُ الْمَاشِي بِالْإِجْمَاعِ .

الركوع والتسجود وكان موبياً لأن إحرام المريض لم يتناولهما لعدم قدرته عليهما، فصار كإحرام النازل الذي افتح الصلاة على الأرض فلا يجوز بناء ما لم يتناوله إحراماً على ما تناوله، فلذا (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ما صلاه نازلاً في ظاهر الرواية عنهم؛ لأن افتتاحه على الأرض استلزم جميع الشروط وفي الركوب ينفي شرط الاستقبال واتحاد المكان وطهارته، وما جاز ذلك على الدابة على خلاف [١/١٨٦] القياس ابتداء إلا لضرورة السير .

(و) جاز الإيماء على الدابة، (ولو كان بالنواقل الرابطة) المؤكدة وغيرها لأنها نوافل فهي في حكمها حتى ستة الفجر، (وروي عن أبي حنيفة رحمة الله أنه ينزل) الراكب (لسنة الفجر لأنها آكد من غيرها) قال ابن شجاع: يجوز أن يكون هذا البيان الأولى يعني: أن الأولى أن ينزل لركعتي الفجر كذا في «العنابة»، وقدمنا أن هذا على روایة وجوبها .

(وجاز للمتطوع الإنكاء على شيء) كعصا وحائط وخادم (إن تعب) لأنه عذر وإن شاء قعد وذلك (بلا كراهة) للعذر؛ (وإن كان) الإنكاء حاصلاً (بغير عذر كره في الأظهر لإساءة الأدب)، بخلاف القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائماً كما قدمنا .

(ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة) كثيرة (عليها) أي: الدابة (ولو كانت) النجاسة التي تزيد على الدرهم (في السرج والركابين في الأصح)، كذا في «البحر» عن «المحيط» و«الكافي» وهو قول أكثر مشايخنا لأنه لما سقط اعتبار الأركان الأصلية فلأن يسقط شرط طهارة المكان أولى لما فيه من الضرورة كما في «الفتح» و«المعراج» وغيرهما، وبه تعلم [١/٢٢٠] أن ما في «التجنيس والمزيد» على قول غير الأكثر حيث قال: إن كان على السرج نجاسة من العذرة أو الدم أكثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة لأنه صلى على موضع نجس، وإن كان عرق الحمار أو لعابه فصلاته جائزة لأنه مشكوك هذا معنى قول أصحابنا رحمهم الله: الرجل إذا صلى على الدابة وسرجه نجس تجوز صلاته انتهى . لأن هذا الحمل على غير الصحيح لأن الصحيح طهارة عرقه ولعابه كما قدمنا .

(ولا تصح صلاة الماشي بالإجماع) كذا في «مجمع الروايات»، وفي «البحر» عن «المجتبى»: والمراد إجماع أئمتنا وذلك لاختلاف المكان وأداء الأركان مع المنافي لا يصح

فصل

«في صلاة الفرض والواجب على الدابة»

لَا يَصْحُ عَلَى الدَّابَّةِ صَلَاةُ الْفَرَائِضِ، وَلَا الْوَاجِبَاتُ كَالْوَتْرِ وَالْمَنْذُورِ، وَمَا شُرِعَ فِيهِ نَفْلًا فَأَفْسَدَهُ، وَلَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ، وَسَجْدَةُ تَلِيتِهَا عَلَى الْأَرْضِ، إِلَّا لِضَرُورَةِ كَحْوَفِ لِصْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ أَوْ ثَيَابِهِ لَوْ نَزَلَ، وَخَوْفُ سَبْعِ وَطِينِ الْمَكَانِ وَجَمْعُونِ الدَّابَّةِ، وَعَدَمِ وُجْدَانِ مَنْ يُرْكِبُهُ لِعَجْزِهِ.

وَمَا الصَّلَاةُ عَلَى الدَّابَّةِ فَقَدْ عَلِمْتُ بِفَعْلِهِ ﴿١٢٩﴾.

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة والمحمل

(لا تصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمنذور) والعبيدين (و) ما أراد قضاه (عما شرع فيه نفلاً فأفسده ولا صلاة الجنائز) (و) لا (سجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الأرض إلا لضرورة)، أما الفرض فلقوله تعالى: «فَإِنْ خَفْتُمْ فِي جَاهَلًا أَوْ رَجَبًا» [البقرة: ٢٣٩] فالواجبات كالفرض والأصل فيه شدة الخوف من العدو حال القتال إذا لم [١/٢٨٦] يقدروا على الصلاة حالة النزول ومثله غيره من الأعذار كخوف لص على نفسه ودابته أو ثيابه لو نزل ولم تقف له رفقة، وخوف سبع على نفسه أو دابته (و) مطر، و (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يلطفه ويختلف ما يبسط عليه، أما مجرد ندوة فلا تبيح له ذلك، والذي لا دابة له يصلني قائمًا في الطين بالإيماء كما في «التجنيس والمزيد»، (وجمود الدابة وعدم وجودان من يركبه) دابته، ولو كانت غير جمود (العجزة) عن الركوب بنفسه وهذا بالاتفاق، ولا تلزمه الإعادة إذا قدر على النزول بمنزلة المريض إذا صلى بالإيماء ثم قدر، وكذا لو كان مريضاً يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطء براء له الإيماء بالفرض على الدابة واقفة [٢/٢٠ ب] مستقبل القبلة إن أمكنه ذلك وإنلا فقدر الإمكان، ولا يلزممه إيقاف الدابة حال الخوف، وأما إذا كان لطين المكان فقط وقدر على إيقافها لا تجوز إذا كانت تسير، وإن لم يقدر جازت صلاته، والعاجز عن الركوب لو نزل إذا وجد من يركبه فهي مسألة القادر بقدرة الغير ولا يكون قادرًا بها عند الإمام خلافاً لهما، وعلى هذا المرأة إذا لم تقدر على النزول إلا بمحرم أو زوج من «الفتح» و «العناء» و «معراج الدراء» و «الخانية» و «التبين» وغيرها، وقال صاحب «البحر»: لم أر حكم ما إذا كان راكباً معادلاً لأمرأته أو محترمه، ولم تقدر المرأة على النزول بنفسها أبيجوز للرجل المعادل لها صلاة الفرض على الدابة كالمرأة لميل المحمل

الصلوة في المَحْمُل:

والصلوة في المَحْمُل على الدابة، كالصلوة عليها، سواء كانت سائرة أو واقفة، ولو جعلت تحت المَحْمُل خشبة، حتى يقى قراره إلى الأرض كان بمنزلة الأرض، فتصح الفرضية فيه قائماً.

فصل

«في الصلاة في السفينة»

صلوة الفرض فيها وهي جارية قاعدا بلا عذر صحيحة عند أبي حنيفة بالركوع والسبعين. وقالا: لا تصح إلا من عذر، وهو الأظهر،

بنزوله وحده، وينبغي أن يكون له ذلك كما لا يخفى. انتهى. (والصلوة في المَحْمُل) وهو (على الدابة كالصلوة عليها) أي: على الدابة في الحكم الذي علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها و (جعل تحت المَحْمُل خشبة) أو نحوها (حتى يقى قراره) أي: المَحْمُل (إلى الأرض) بواسطة الخشبة ونحوها (كان) أي: صار المَحْمُل (بمنزلة الأرض فتصح الفرضية فيه قائماً)، أما الصلاة على العجلة إن كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة تجوز أي: الفرضية في حالة العذر ولا تجوز في غير حالة العذر، وإن لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز وهو بمنزلة الصلاة على السرير، كذا في «البحر» عن «الظهيرية» [١/١٨٧] وفي «الخلاصة».

فصل في الصلاة في السفينة

صلوة مصلي الفرض والواجب فيها أي: السفينة (وهي جارية) حال كونه (قاعدا بلا عذر) بأن كان يقدر على القيام والخروج منها (صحيحة عند) الإمام الأعظم (أبي حنيفة) رحمة الله لكن (بالركوع والسبعين) ولا بالإيماء لأن الغالب في القيام دوران [١/٢٢١] الرأس، والغالب كالمتحقق لكن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أسكن لقلبه كذا قاله «الزيلاعي» والشيخ أكمل الدين، وقال في «البحر» عن «البدائع»: صحت، وقد أساء عند أبي حنيفة، انتهى. ومثله في «الفتح» و «الاختيار» (وقالا) أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: (لا تصح) جالسا (إلا من عذر وهو الأظهر) لأن القيام ركن فلا يترك إلا بعذر محقق لا موهوم كذا في «البرهان». ولكن قال في «مجمع الروايات»: وتجوز الصلاة في السفينة قاعدا في كل حال عند أبي حنيفة وعندهما لا تجوز إلا لعذر لحديث ابن عمر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ سئل عن الصلاة في السفينة فقال: ضل فيها قائماً إلا أن

وَالْعُذْرُ كَدُورَانِ الرَّأْسِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخَرْفَجِ، وَلَا تَجُوزُ فِيهَا بِإِيمَاءِ اتْفَاقًا،
وَالْمَرْبُوطَةِ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ وَتَحْرِكُهَا الرِّينُجُ شَدِيدًا كَالسَّائِرَةِ، وَإِلَّا فَكَأْلُوا قَفْتَهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ.
وَإِنْ كَانَتْ مَرْبُوطَةِ بِالشَّطْطِ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ قَابِدًا بِالْإِجْمَاعِ. فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا وَكَانَ شَنِيعَ
مِنَ السَّفِينَةِ عَلَى قَرَارِ الْأَرْضِ صَحَّتِ الصَّلَاةِ،

ـ تخفف الغرق»^(١) انتهى . وقال الدارقطني : السائل جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه لما هاجر إلى الحبشة قاله الديري ، ولأبي حنيفة أن ابن سيرين قال : صلينا مع أنس في السفينة قعوداً ولو شئنا لخرجنا إلى الحد وقال مجاهد : صلينا مع جنادة^(٢) رضي الله عنه في السفينة ولو شئنا لقمنا ، فوافق صحابيين جنادة وأنس ، وتابعين ابن سيرين ومجاهد ، وقال في «شرح الغزوي» للقدوري^(٣) : فحمل الأمر على الغائب وإن كان واحد يخلو منه كما أن الغائب من أمر السفر مشقة ، والغالب من أمر الإبكار الحباء لا جرم حمل الأمر على الغائب فكذلك هنا . وقال الزراهدي : وحديث ابن عمر وجعفر محمول على الندب . انتهى . بهذا يظهر قوة قول الإمام [أحمد][٤] رحمة الله .

فيتبع، (والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا تجوز) أي: لا تصح الصلاة (فيها بالإيماء) على الركوع والسجود (اتفاقاً) لفتقد المبيح حقيقة وحكمأ.

(والمربوطة في لجة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك تحركها الرياح تحريكأً شديداً هي (اللسائرة) في الحكم على الخلاف الذي قد علمته، (ولإلا) أي: لم تحركها شديداً بأن حركتها يسيرة أو لم تتحرك (فكالوااقفة) [بالشط]^[22] (على الأصح) كذا في «العناية» و «فتح [٢٢١ بـ] القدير»، والوااقفة ذكرها مع حكمها بقوله: و (إن [١٨٧ بـ]) كانت مربوطة بالشط لا يجوز صلاته) فيها قاعدةً مع قدرته على القيام لانتفاء المقتضي للصحة (بالإجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم أنها أيضاً على الخلاف، (فإن صلني) في المربوطة بالشط قائمأً وكان شيء من السفينة على قرار الأرض صحت الصلاة بمvertele الصلاة

(١) أخرجه البدارقطني (٣٩٥/٢)، والحاكم في المستدرك (١/٢٧٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجه.

(٢) هو جنادة بن أبي أمية الأزدي، الدهسي، من كبار التابعين، حديث عن معاذ بن جبل وعمرو أبي الدرداء وغيرهم، سكن الشام ومات بها قبل سنة ثمانين والله أعلم. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٢)، والإصابة (١/ ٢٤٧).

(٣) شرح الغزنوی للقدوري: وهو شرح لمختصر القدوري للإمام أبي المعالي عبد الرب بن منصور الغزنوی في مجلدين وهو المسمى بملتمس الإخوان توفي ستة خمسماة ١٤ هـ كشف الظنون (٢/ ١٦٣٢).

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م والصواب حذفها.

(2) ما بين معكوفتين ساقطة من النسختين، والصواب إثباتها.

وإلاً فلَا تصحُّ عَلَى الْمُخْتَارِ، إِلَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ الْخُرُوفُجُ، وَيَتَوَجَّهُ الْمُصْلِنِ فِيهَا إِلَى الْقِبْلَةِ عِنْدَ افْتِنَاحِ الصَّلَاةِ، وَكُلُّمَا أَسْتَدَارَتْ عَنْهَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا فِي خَلَالِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُتَمَّمَهَا مُسْتَقْبِلًا.

فصل في التراويف

التراويف، سنة

على السرير، (وإلا) أي: وإن لم يستقر منها شيء على الأرض (فلا تصح) الصلاة فيها، كذا في «الإيضاح» و«مجمع الروايات» عن «المستصنف» وهذا (على المختار) كما في «المحيط» و«البدائع» لأنها حينئذ كالدابة وظاهر «الهداية» و«النهاية» و«الاختيار» جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائماً مطلقاً سواء استقرت بالأرض أم لم تستقر [بها]^[١] (إلا إذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلني فيها للخرج، و (يتوجه المصلي فيها) أي: السفينية (إلى القبلة) لقدرته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت) السفينية (عنها) أي: القبلة (يتوجه) المصلي باستدارة (إليها) أي: القبلة (في خلال الصلاة) وإن عجز يمسك عن الصلاة كذا في «مجمع الروايات» (حتى) يقدر إلى أن (يتمها مستقبلاً) ولو ترك الاستقبال لا تجزئه في قولهم جميعاً، كذا في «البحر» عن الإسبيجياني، انتهى. وهو ما أراده الشيخ أكمل الدين بقوله: وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كيما دارت السفينية، سواء كان عند الافتتاح أو في خلال الصلاة لأن التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر، انتهى. لتعليقه بأن التوجه فرض إلى آخره.

فصل في صلاة التراويف

هي جمع ترويحة للنفس، أي: استراحة، وهي في الأصل مصدر معنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستلزمها شرعاً استراحة بعدها كذا في «الفتح»، وقال في «المستصنف»: الترويحة الجلوسة في الأصل، ثم سميت الركعات، أي: الأربع التي آخرها الترويحة بها كما أطلقوا اسم الركوع على الوظيفة التي تقرأ في القيام لما أن آخر تلك الوظيفة [١/٢٢] الركوع، انتهى. والكلام على التراويف في جملة مواضع الأول في صفتها وهو قوله:

مشروعية التراويف وعددها

(التراويف سنة) مؤكدة قال في «الهداية»: الأصح أنها سنة لمواطبة الخلفاء الراشدين، قال الكمال: يعني عمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم، وقال عليه السلام: «عليكم بستي وستة الخلفاء

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في م بها.

الراشدين من بعدي»^(١). وقال عليه السلام في حديث: «افتراض الله عليكم صيامه وسننت لكم قيامه»^(٢) [١٨٨] انتهى. وفي «الخلاصة»: وانقطع اختلاف المشايخ في كون التراويف ستة برواية الحسن عن أبي حنيفة أنها ستة، وقال في «الاختيار»: التراويف ستة مؤكدة، وروى أسد بن عمرو عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن التراويف وما فعله عمر رضي الله عنه فقال: التراويف ستة مؤكدة ولم [يترخصه]^(٣) عمر من تلقاه نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله صلوات الله عليه وسلم. انتهى. ولا ينافي قوله القدورى رحمة الله: أنها مستحبة كما فهمه في «الهداية» عنه لأنه إنما قال: يستحب أن يجتمع الناس، وهذا يدل على أن اجتماع الناس مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويف مستحبة. وإلى هذا يدل بعضهم فقال: التراويف ستة والاجتماع مستحب. كذا في «العنابة» و «البحر» والتحقيق أن الجماعة ستة أيضاً [لكن]^(٤) على الكفاية كما سنذكره بخلاف نفس الصلاة فإنها ستة عين مؤكدة (على الرجال والنساء) قال الدبیری في «شرحه»: قال بعض الروافض: ستة الرجال دون النساء، وقال بعضهم: هي ستة عمر وال الصحيح أنها ستة النبي صلوات الله عليه وسلم للرجال والنساء. انتهى. ثبتت سنيتها بفعله صلوات الله عليه وسلم وقوله، والثاني في حكم الجماعة فيها أشار إليه بقوله: و (صلاتها بالجماعة ستة) كما ثبت أنه صلوات الله عليه وسلم صلاها بالجماعة على سبيل التداعی ولم يجرها مجری سائر التوافل وإنما عدم المواظبة للعذر الذي بيئه وهو خشيته صلوات الله عليه وسلم افتراضها [٢٢٢/ب] علينا لكن الجماعة ستة (كفاية) قال في «المبسوط»: لو صلى إنسان في بيته لا يأثم فقد فعله ابن عمر وعروة وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدلل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد ستة على سبيل الكفاية، إذ لا يظن بابن عمر ومن تبعه ترك السنة. انتهى. فلا لوم على من لم يحضر الجماعة إلا أن يتركوها جميعاً أو يكون فقيهاً يقتدى به، وفي «البزارية»: قال الصدر الشهید: الجماعة ستة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وبباقي أهل المحلة أقامها متفرداً في بيته لا يكون

(١) هو جزء من حديث أخرجه ابن ماجه في السنة، باب: اتباع ستة الخلفاء الراشدين المهدىين (٤٢)، والمزي في تحفة الأشراف (٩٨٩١).

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في قيام شهر رمضان (١٣٢٨)، بلغظ «شهر كتب الله عليكم صيامه وسننت لكم قيامه»، والنمساني في الصيام، باب: ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير والنضر بن شيبان فيه (٢٠٩)، والمزي في تحفة الأشراف (٩٧٢٩)، وأخرج بنحوها ابن خزيمة في صحبيه (١٨٨٧) بلغظ «جعل الله صيامه فريضة وقيام ليله طوعاً».

(١) العبارة في م يخترعه.

(٢) ما بين معاورتين ساقط من م.

وَوَقْتُهَا: بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ. وَيَصِحُّ تَقْدِيمُ الْوَتْرِ عَلَى التَّرَاوِيْحِ، وَتَأْخِيرُهُ عَنْهَا.
وَيُسْتَحْبِطُ تَأْخِيرُ التَّرَاوِيْحِ إِلَى ثَلْثِ اللَّيْلِ أَوْ بِنَصْفِهِ. وَلَا يُكَرِّهُ تَأْخِيرُهَا إِلَى مَا بَعْدَهُ عَلَى
الصَّحِّيْحِ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً،

تاركاً للستة لأنه يروى عن أفراد الصحابة التخلف، وقال الإمام ظهير الدين: يكون تاركاً للستة لأنه ستة على الكل والكل مختارون [١٨٨] وإن صلاماها بجماعة في بيته فال صحيح أنه نال إحدى الفضيلتين، فإن الأداء في المسجد له فضيلة ليس للأداء في البيت ذلك، وكذا الحكم في المكتوبة. انتهى.

والثالث: (وقتها) ما (بعد صلاة العشاء) على الصحيح إلى طلوع الفجر. وقال جماعة من أصحابنا منهم إسماعيل الزاهد: إن الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده، وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل. وقال عامة مشايخ بخارى: وقتها ما بين العشاء والوتر وهو الصحيح، حتى لو تبين فساد العشاء دون الوتر والتروايج أعادوا العشاء ثم التراوigh دون الوتر عند أبي حنيفة؛ لأنها تبع للعشاء فتكون التي فعلها بعد فساد العشاء نافلة مطلقة ليست واقعة عن التراوigh لكونها ليست في محلها فتعاد أي: تصلى في موضعها كما في «التبين» و«الهدایة» و«الفتح» و«العنایة»، (ويصح تقديم الوتر على التراوigh)، لأنها تبع للعشاء لا للوتر، (و) كذا يصح (تأخيره) أي: الوتر (عنها): أي: التراوigh وهو الأفضل. والرابع: أنه (يستحب تأخير التراوigh إلى) قبيل (ثلث الليل أو) قبيل (نصفه)، واختلفوا في أدائها [٢٢٣] بعد النصف. فقال بعضهم: يكره لأنها تبع للعشاء فصارت كستة العشاء، (و) قال بعضهم: (لا يكره تأخيرها إلى ما بعده) أي: ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لأنها وإن كانت تبعاً للعشاء لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا [يكره][١] تأخير ما هو من صلاة الليل إلى آخره ولكن الأحب أن لا يؤخرها إليه خشية الغوات.

والخامس: في كمية أي: عدد ركعاتها وهي (عشرون ركعة) لما روى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه بعشرين ركعة، وعلى عهد عثمان وعلى بمثله فصار إجماعاً كذا في «التبين». وقال الكمال: كونها عشرين ركعة ستة الخلفاء الراشدين، والذي فعله النبي ﷺ بالجماعة إحدى عشرة بالوتر^(١)، وما روى أن عليه السلام كان يصلی في رمضان عشرين ركعة سوی الوتر^(٢) فضعيف، انتهى.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٩٦/٢).

(٢) ذكره ابن حجر في فتح الباري (٢٥٤/٤).

(١) العبارة في ج ملزم بدل يكره والصواب ما أثبتناه.

يشير به إلى مثل ما قال في «العنایة»: روى «أنه عَلِيَّ خرج ليلة من ليالي رمضان وصلئ عشرين ركعة فلما كانت [الليلة الثانية] اجتمع الناس فخرج وصلئ بهم عشرين ركعة فلما كانت [١٨٩] [الليلة الثالثة] كث الناس فلم يخرج وقال: عرفت اجتماعكم لكنني خشيت أن تكتب عليكم (١). فكان الناس يصلونها فرادى إلى زمان عمر فقال عمر رضي الله عنه: إني أريد أن أجمع الناس على إمام واحد، فجمعهم على أبي بن كعب فصلئ بهم خمس ترويات عشرين ركعة (٢). انتهى. والحكمة في تقديرها بعشرين ركعة لتوافق الفرائض الاعتقادية والعملية فإنها مع الوتر عشرون ركعة ولكون السنن شرعت مكملات للواجب فتفع المساواة بين المكمل والمكمل كذا في «مجمع الروايات» و«شرح المنية».

والسادس: في صفة أدانها وهو كونها (بعشر تسليمات) كما هو المتواتر، يسلم على رأس كل ركعتين، قال في «البحر»: فلو صلئ أربعًا بتسليمة ولم يقعد في الثانية فأظهر الروايتين عن [٢٢٣] أبي حنيفة وأبي يوسف عدم الفساد، وقال أبو الليث: تنوب عن تسليمتين. وقال أبو جعفر وابن الفضل: تنوب عن واحدة وهو الصحيح كذا في «الظهيرية» و«الخانية» وفي «المجتبى»: وأعليه الفتوى، ولو قعد على رأس الركعتين، فالصحيح أنه يجوز عن تسليمتين وهو قول العامة، وفي «المحيط»: لو صلئ التراویح كلها بتسليمة واحدة، وقعد على رأس كل ركعتين فالامض أنه يجوز عن الكل لأنه قد أكمل الصلاة ولم يخل بشيء من الأركان إلا أنه جمع المترافق واستدام التحریرة وكان أولى بالجواز لأنه أشق وأتعب للبدن. انتهى. والصحيح أنه [إن]^(٢) تعمد ذلك يكره كما في «النصاب» و«خزانة الفتاوى»، وفي «البزارية»: عامة المتأخرین على أنه يجوز عن الكل لكنه يكره لمخالفته الماثور والنافي بناء على أن الزيادة على الثمانية بتسليمة يعني: [في]^(٣) مطلق النافلة ناقص عنده وعلى الأربع ناقص عندهما وعلى الست في «رواية الجامع» عنده فلا يتأدى الكامل. قلنا: النقصان لا يرجع

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرابية (٢/١٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في التهجد، باب: تحريض النبي عَلِيَّ على صلاة الليل والنماذل من غير إيجاب (١١٢٩)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراویح (٧٦١)، وأبو داود في الصلاة، باب: في قيام شهر رمضان (١٣٧٣)، والنسائي في قيام الليل، باب: قيام شهر رمضان (١٦٠٣)، والمرzi في تحفة الأشراف (١٦٥٩٤).

(١) ما بين معکوفتين ساقط من ج والصواب الإثبات.

(٢) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

وَيُسْتَحِبُّ الْجُلُوسُ بَعْدَ كُلِّ أَزْبَعٍ يُقْدِرُهَا، وَكَذَا بَيْنَ التَّرْوِيَّةِ الْخَامِسَةِ وَالْوَتَرِّ، وَسُنَّ خَتْمُ الْقُرْآنِ فِيهَا مَرَّةً فِي الشَّهْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنْ مَلَّ بِهِ الْقَوْمُ قَرَأُ بِقَدْرِ مَا لَا يُؤْدِي إِلَى تَفْعِيلِهِمْ، فِي الْمُخْتَارِ.

إلى الذات ولا إلى السبب فصح الأداء وكره مخالفته المأثور. انتهى. وإذا لم يقععد إلا في آخر العشرين قال محمد: لم تجز عن شيء وعليه قضاء ركعتين وعلى الصحيح عندهما تجوز عن تسليمة أي: ركعتين بخلاف ما إذا قعد على رأس كل ركعتين كما في «الخلاصة».

والسابع: يستحب الجلوس بعد صلاة كل أربع ركعات بقدرها، وكذا يستحب الجلوس بقدر الأربع بين التراوحة الخامسة والوتر لأن المتأورث من السلف وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى [١٨٩/ب] [٢٢٤/١] لأن اسم التراوحة يعني عن ذلك لأنه مأخوذ من الاستراحة ثم هم يخرون في حال الجلوس بين التسبيع والقراءة وصلاة أربع فرادى وسكتوت، وأهل مكة يطوفون أسبوعاً ويصلون [له][١] ركعتين، وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى كذا في «التبين» و«البرهان» و«فتح القدير» وبيه بعلم ما في قوله في «شرح المنية»: يكره الصلاة منفرداً بين كل شفعين وهو فعل بعض الجهال لأنها بدعة مع مخالفه الإمام ذكره السروجي عن «خرانة الفقه». انتهى.

والثامن: أشار إليه بقوله: (سن ختم القرآن فيها) أي: التراوحة (مرة في الشهر على الصحيح) وهو قول الأكثر ورواه الحسن عن أبي حنيفة يقرأ الإمام في كل ركعة عشر آيات ونحوها لأن عدد ركعاتها في جميع الشهر ست مئة إن كان كاملاً أو خمس مئة وثمانون إن كان ناقصاً وعدد أي القرآن ست آلاف وشيء فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها، وقال بعضهم: يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لأن عمر رضي الله عنه أمر بذلك^(١) فيقع الختم ثلاثة مرات لأن كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة كما جاءت به السنة أنه شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وأخره عتق من النار ومنهم من استحب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء موافقة ليلة القدر، وعن أبي حنيفة رحمة الله أنه كان يختتم إحدى وستين ختمة في كل يوم ختمة وفي (كل) ليلة ختمة وفي كل التراوحة ختمة. والمشهور عنه أنه صلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة، (وإن ملّ به) أي: بختم القرآن في الشهر (القوم قرأ قدر ما لا يؤدي إلى تنفيتهم في المختار)، لأن الأفضل في زماننا[ما]^(٢) لا يؤدي إلى تنفيذ الجماعة كذا في

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٩٧/٢).

(٢) ما بين معکوفین زيادة في م.

(٣) ما بين معکوفین ساقط من ج.

وَلَا يَتْرُكُ الصَّلَاةَ عَلَى سَيِّدِنَا النَّبِيِّ ﷺ فِي كُلِّ شَهِيدٍ مِنْهَا وَلَزَمَ مَلْ القَوْمُ، عَلَى الْمُخْتَارِ.
وَلَا يَتْرُكُ الشَّنَاءَ، وَتَسْبِيحَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، وَلَا يَأْتِي بِالدُّعَاءِ إِنْ مَلَّ الْقَوْمُ. وَلَا تُفْضِي
الْتَّرَاوِيْحُ بِفَوَاتِهَا مُنْفِرِدًا وَلَا بِجَمَاعَةٍ.

«الاختيار»، وفي «المحيط»: الأفضل في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي إلى تنفير القوم عن الجماعة لأن تكثير القوم أفضلي من تطويل القراءة كما في «شرح الديري للكنز»، وفي «مجمع الروايات»: قال الزاهدي: وقيل: يقرأ كما في المغرب، وقيل ثلاث آيات قصار أو آية طويلة أو آياتان متوسطتان بعد الفاتحة، وعن أبي ذر آيتان، قال رحمه الله: والمتأخرون كانوا يفتون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا حسن فإن الحسن روى [٢٢٤] عن أبي حنيفة رحمه الله: إذا قرأ في المكتوبة [١٩٠] بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسىء فهذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها. وقال في «عيون المذاهب»: قيل: الأفضل أن يقرأ في كل ركعة ما لا يؤدي إلى تنفير الجماعة وبه يفتني والاقتصار على ما دون الفاتحة وثلاث آيات قصار أو آية طويلة يوجب الكراهة وعليه الفتوى في زماننا. انتهى.

والناسع: (أنه لا يترك الصلاة على النبي ﷺ في كل تشهد منها) لأنها فرض على قول بعض المجتهدين، وستة مؤكدة على قولنا، وكذا يحدمن ترك ترتيل القرآن كما يحصل من بعض الجهات من الهدرمة^(١) وترك الطمأنينة في الأركان وغيرها، (ولو مل القوم) بذلك (على المختار): لأن عن الكسل منهم فلا يتبع (و) العاشر: أنه (لا يترك الثناء) في افتتاح كل شفع لأنه مطلوب من كل مصلح سواء كان إماماً أو مؤتمراً أو منفرداً كما قدمناه. (و) الحادي عشر: [أنه]^(٢) لا يترك (تسبيح الركوع والسبحود) لما قدمناه أنه فرض عند البعض وهو ستة مؤكدة عندنا فلا يترك للكسل. (و) الثاني عشر: (لا يأتي) الإمام بالدعاء قبل السلام (إن مل القوم) به وينبغي له الدعاء بما قصر لثلا يترك الستة. والثالث عشر: أنه (لا يقضى التراويح) أصلاً (بفوتها) عن وقتها (لا منفرداً ولا جماعة) على الأصح، لأن القضاء من خصائص الواجبات، وإن قضاءها كان نفلاً مستحبًا لا تراويح.

تنبيه: قدمنا صحة صلاة التراويح جالساً مع القدرة على القيام في الصحيح لكن مع الكراهة كما يكره للمقتدي أن يقعد فيها، فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لما فيه من إظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين، قال تعالى: «وَإِذَا قَامُوا إِلَى أَصْلَوَةٍ قَامُوا كُلَّهُمْ هُنَّ النَّاسُ»

(١) الهدرمة: الإسراع في الكلام والقراءة يقال: هذرم القرآن: أسرع في قراءته لا يتدارس معانيه. ١. هـ المعجم الوسيط (٩٧٩).

(٢) ما بين معاوفين ساقط من ج.

باب الصلاة في الكعبة

صَحْ فَرْضٌ وَنَفْلٌ فِيهَا،

[١٤٢] كذا في «شرح المنية» وهذا بخلاف المتهجد إذا صلى جالساً ثم قام كما قدمنا في صفة تهجد النبي ﷺ [١/٢٢٥]، وذلك لما في هذا من مخالفه الإمام، ولما فيه من القول بلزوم القيام في التراويح، وتكره مع غلبة النوم فينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم تهاوناً وغفلة وترك التدبر ولا خصوصية لها بهذا بل كل الصلوات كذلك، وقال في «زاد الأنمة»^(١): اختلقو في التراويح أنها ستة الوقت أم ستة الصوم، والأصح أنها ستة الوقت لقوله عليه السلام: «وقيام ليلة»^(٢) حتى إن المريض المفطر والمسافر [١٩٠] والحادية والنفسياء إذا ظهرتا، والكافر إذا أسلم في آخر اليوم يسن لهم التراويح، فكيف يعذر المقيم الصحيح الصائم في تركها؟ وذكر البالي عن أبي حفص فيمن وجد القوم في الصلاة ولا يدرى أنها المكتوبة أم التراويح أنه يكبر وينوي صلاة الإمام مقتدياً به، فإن كان في المكتوبة فهي هي، وإن كانت ترويحة فإنه يفرغ منها ثم يصلى العشاء لعدم التردد في أصل النية كذا في «مجمع الروايات» والله أعلم.

باب الصلاة في الكعبة

اعلم أن [شرط]^(٣) صحة الصلاة استقبال جزء من بقعة الكعبة أو هواها، لأن القبلة اسم بقعة الكعبة المحددة وهوائها إلى عنان السماء عندنا كما في «العنابة»، وليس بناؤها قبلة لأنه لو صلى على جبل أبي قبيس لا يكون بين يديه شيء من بناء الكعبة وصحت صلاته ولذا حين أُزيل البناء في زمن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه صلى الصحابة رضي الله عنهم إلى البقعة وكذا فيما بعده، ولم ينقل عنهم أنهم اتخذوا سترة. وقال تعالى: «وَجَعَلْتُ مَا كُنْتُ فَوْلًا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» [البقرة: ١٤٤] فكان الشرط البقعة أو هواها دون البناء وإن كان البناء المرتفع يسمى كعبة لأنه مأخوذ من الارتفاع والتتواء ومنه الكاعب (صح فرض ونفل) صلاماً (فيها) أي: في داخلها إلى أي جزء منها توجه المصلي لحديث بلال رضي الله عنه: «أنه عليه السلام دخل البيت وصلى فيه»^(٤) وصلاته عليه السلام وإن كانت نفلاً فالفرض في [١/٢٢٥] معناه فيما هو من

(١) زاد الأنمة: للإمام نجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود الزاهدي المترفى سنة ثمان وخمسين وستمائة .هـ كشف الظنون (٢/٩٤٥).

(٢) جزء من حديث تقدم تخرجه.

(٣) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر في الصلاة، باب (٩٧) برقم (٥٠٥)، ومسلم في الحج، باب: استحباب دخول الكعبة للحج وغيره للصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها (٣٢٩)، والنثاني في القبلة، باب:

(٤) العبارة في م شروط بدل شرط.

وَكَذَا فُوقَهَا وَإِنْ لَمْ يَتَّسِعْ سُرْتَهَا، لِكُلِّهِ مَكْرُوفَةٌ لِإِسَاءَةِ الْأَدْبِ بِإِسْتِغْلَالِهِ عَلَيْهَا، وَمَنْ جَعَلَ ظَهُورَهُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِ إِمامَهِ فِيهَا أَوْ فُوقَهَا صَحٌّ، وَإِنْ جَعَلَ ظَهُورَهُ إِلَى وَجْهِ إِمامَهِ، لَا يَصِحُّ وَصَحَّ الْأَقْتِداءُ خَارِجَهَا بِإِيمَامِ فِيهَا، وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ،

شرائط الجواز دون الأركان، ولأنها صلاة استجمعت شرائطها بوجود استقبال القبلة، لأن [جميع^[1]] استقبال جميعها ليس بشرط كما لو صلى خارجها ولقوله تعالى: «إِنْ كَثِيرًا يَتَبَيَّنَ لِلطَّالِيفِينَ وَالْعَكِيفِينَ وَالرُّكْجَعِ السُّجُودُ» [البقرة: ١٢٥] فإن الأمر بالتطهير [للصلاة]^[2] فيه ظاهر في صحتها فيه إذا لا معنى لتطهير المكان لأجل الصلاة وهي لا تجوز في ذلك المكان، وكذا صح فرض ونفل (فوقها وإن لم يتخذ) المصلي (سترة) (لكنه م Kroh له [في]^[3] الصلاة فوقها (إِسَاءَةِ الْأَدْبِ بِإِسْتِغْلَالِهِ عَلَيْهَا)، وترك تعظيمها.

(ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو فوقها) بأن كان وجهه إلى ظهر إمامه أو إلى جنب إمامه أو ظهره إلى ظهر إمامه، أو ظهره إلى جنب إمامه أو [١٩١/١] ظهره إلى [خلف]^[4] إمامه، أو جنبه إلى وجه إمامه، أو جنبه إلى جنب إمامه متوجهاً لغير جهة، أو وجهه إلى وجه إمامه (صح) اقتداءه في هذه الصورة إلا أنه يكره إن قابل وجهه وجه إمامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراحته لتشبهه بعبادة الصورة، وكل جانب قبله والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله:

(إن جعل ظهره إلى وجه إمامه لا يصح) اقتداءه تصريحاً بما علم التزاماً من السابق لإيضاح الحكم وذلك لتقديمه على إمامه.

(وصح الاقتداء) لمن كان (خارجها بِإِيمَامِ فِيهَا) أي: في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن وهذا (والباب مفتوح) لأنه كقيامه في «المحراب» في غيرها من المساجد كما في «التبين» و «الاختيار» ولعل اشتراط فتح الباب لعلم انتقال الإمام بالنظر إليه فلو سمع انتقالاته

= مقدار ذلك (٧٤٨)، وابن ماجه في المناسك، باب: دخول الكعبة (٦٠٦٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٠٣)، وأبي داود في كتاب الحج، باب: الصلاة في الكعبة (٣٠٢٣)، والزيلعي في نصب الرابية (٣١٩/٢) بلفظ «أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحجي فأغلقها عليه، قال عبد الله بن عمر: فسأل بلا حين خرج ماذا صنع رسول الله ﷺ قال: جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ ستة أعمدة ثم صلى وجعل بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة أذرع».

- (١) ما بين معكوفتين زيادة في ج.
- (٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.
- (٣) ما بين معكوفتين زيادة في ج.
- (٤) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

وَإِن تَحْلُقُوا حَوْلَهَا وَالإِمَامُ خَارِجَهَا صَحُّ، إِلَّا لِئَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا فِي جَهَةِ إِمامِهِ.

باب صلاة المسافر

السَّفَرُ التِّي تَتَغَيِّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ:

أَقْلَلُ

بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (وإن تحلقوا حولها والإمام) يصلني (خارجها صحيحة) اقتداء جميعهم (إلا) أنه [٢٢٦/١] لا يصح (من كان أقرب إليها) من إمامه وهو (في جهة إمامه) لتقديمه على إمامه، وأما من هو أقرب إليها من إمامه وليس هو في جهته فاقتداه صحيح لأن التقدم والتأخر لا يظهر إلا عند اتحاد الجانب [للتجه][١] إليه كل منها.

باب صلاة المسافر

من باب إضافة الشيء إلى شرطه ويقال: إلى محله أو الفعل إلى فاعله وأصل المقابلة أن تكون بين اثنين، وقد تستعمل في واحد أيضاً. والمسافر من هذا القبيل ولأن المسافرة من السفر وهو الكشف وقد حصل بين اثنين هنا فإن المسافر ينكشف للطريق وهي تكشف له كذا في «مجمع الروايات»، واعلم أن المشروعات على نوعين عزيمة ورخصة، فالعزيمة على ما تقرر على الأمر الأول والرخصة ما تغير من عسر إلى يسر بواسطة عذر، ثم الرخصة على ضربين: رخصة ترفية مثل الفطر وإجراء كلمة الكفر، ورخصة إسقاط أي: سقط الحكم أصلاً مثل الكره على شرب الخمر - نعوذ بالله - ومن هذا القبيل قصر الصلاة أو نقول: الرخصة على ضربين: حقيقة وهو على نوعين: إما أن يكون السبب موجوداً والحكم كذلك مثل الإكراه على إجراء كلمة الكفر ونحوه [١٩١/ب] أو السبب موجوداً والحكم غير موجود مثل الفطر في رمضان، ومجاز وهو أن يكون السبب مدعوماً والحكم كذلك مثل وضع الإصر والأغلال عنا أو يكون السبب في الجملة موجوداً وليس في موضع العذر بموجود كالسلم وقصر الصلاة كذا في «المستصنف» وفي «مجمع الروايات»: قال في «التحقيق» وفي «الشريعة»: العزيمة اسم لما [هو] أصل من الأحكام والمراد به مثبت ابتداء بإثبات الشرع. والرخصة: اسم لما بني عليه أذن العباد كالإذن بإجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه وإباحة الفطر في رمضان بعذر السفر والمرض وإنما جعلناه أي: هذه الرخصة أي: قصر الصلاة في السفر إسقاطاً للعزيمة استدلاً بمعنى الرخصة، [٢٢٦/ب] وهو أن الرخصة الحقيقة إذا ثبتت في شيء ثبت للعبد

(1) العبارة في م المتوجه.

سَفَرٌ تَتَغَيِّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ مَسِيرَةً ثَلَاثَةً أَيَّامٍ مِنْ أَقْصَرِ أَيَّامِ السَّنَةِ، بِسَيِّرٍ وَسَطَّ مَعَ الْأَسْتِرَاحَاتِ

ال الخيار بين الإقدام على الرخصة، وبين الإتيان بالعزيمة، لأن الرخصة وإن تضمنت يسراً فالعزيمة إما أن تضمنت فضل ثواب كتضمن العزيمة في الإكراه على الكفر ثواب الشهادة، أو تضمنت يسراً آخر ليس ذلك في الرخصة كتضمن الصوم في السفر موافقة المسلمين فإذا لم يكن فيها فضل ثواب ولا نوع يسر سقطت أي: العزيمة لحصول المقصود بالرخصة وتعين اليسر فيها وفيما نحن فيه تعين اليسر في قصر الصلاة وهو ظاهر ولا يتضمن الإكمال فضل ثواب لأن تمام الثواب في فعل العبد جميع ما عليه لا في أعداد الركعات والمسافر قد أدى بجميع ما عليه كالمقيم فكان كالجمعة أو الفجر مع الظهر فإنه لا فضل لظهور المقيم على فجره ولا جمعة الحر على ظهر العبد وإذا كان كذلك وجب القول سقوط الإكمال أصلاً انتهى. أي: في أيام العامل بالعزيمة لأنه حكم رخصة الإسقاط كما في «الدرر» و «الغرر» انتهى.

والسفر في اللغة: قطع المسافة كذا في «العنابة» وغيرها. وقال في «مجمع الروايات»: السفر في اللغة عبارة عن الخروج المديد. وفي الشرع: ثبت له حد بيئه بقوله:

(أقل) مدة (سفر تغیر به) أي: السفر (الأحكام) وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة الغطر وامتداد مدة مسح الخف إلى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيددين والأضحية وحرمة الخروج [١/١٩٢] على الحرة بغیر محروم وغير ذلك مسيرة ثلاثة أيام أي: قاصداً محلًا لا يصل إليه إلا (بسيره ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) كما في «الجوهرة» و «البرهان» وأشرنا بتقديره بالأيام إلى أنه لا يقدر بالفراسخ وهو الأصح لقوله تعالى: «يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها»^(١) وجه التمسك به أنه يقتضي أن كل من صدق عليه أنه مسافر شرع [١/٢٢٧] له مسح ثلاثة أيام إذ اللام في قوله: والمسافر للاستغراف كما في جانب المقيم ولا يتصور ذلك إلا إذا قدر أقل مدة السفر بثلاثة أيام لأنه لو قدر بأقل من ذلك لا يمكنه استيفاء مدة لانتهاء سفره فاقتضى تقديره بل ضرورة وإلا خرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليها متفيضة إجمالاً فكان الاحتياج إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر لأن الرخصة كانت متفيضة بيقين فلا ثبت إلا بتيقن ما هو سفر شرعي وهذا فيما عيناه إذ لم يقل أحد بأكثر منه كما في «التبين» و «البرهان» و «الفتح» وذلك السير معتبر (بسير وسط) نهاراً (مع الاستراحات) إذ لا بد للمسافر من التزول للأكل والشرب والصلوة ولأكثر النهار حكم كله فإن المسافر إذا بكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث ومشن إلى

(١) نقدم تخرجه.

والوسط : سير الإبل ومشي الأقدام في البر ، وفي الجبل بما يناسبه ، وفي البحر اعتدال الرُّيح .

قصر الصلة:

فيقصُر الفرض الرباعي ،

الزوال بلغ المقصود . قال شمس الأئمة السرخي : الصحيح أنه يصير مسافراً عند النية كما في «الجوهرة» و «البرهان» (و) السير (الوسط سير الإبل ومشي الأقدام) فيعتبر به (في البر) ، (و) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) من السير لأن يكون صعوداً وهبوطاً ومضيقاً ووعراً فيكون مشي الإبل والأقدام فيه دون سيرهما في السهل فإذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمته لو بَكَرَ وسار إلى الزوال فنزل كان يوماً ، وإنما اعتبرنا السير الوسط لأن أجعله سير البريد وأبطأه سير العجلة وسير الإبل والأقدام ووسط وخير الأمور [أوسطها]^[١] ، (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرُّيح) على المفتى به فإذا سار أكثر اليوم به كان ككله وإن كانت المسافة دون [١٩٢ ب] ما في السهل وإذا علمت مدة السفر والسير [٢٧٧ ب] (فيقصر الفرض) العلمي فلا قصر في السن ، ثم قيل : الأفضل تركها ترخصاً وقيل : الفعل تقرباً ، وقال الهندواني : الفعل حال التزول والترك حال السير ، وقيل : يصلى ستة الفجر خاصة وقيل : ستة المغرب أيضاً . وفي «التجنيس» : المختار أنه إن كان حال أمنة وقرار يأتي بها أي : السن لأنها شرعت مكملات [و]^[١] المسافر إليه محتاج ، وإن كان حال خوف لا يأتي بها لأنه ترك بعذر . انتهى . وبذا علمت أن الوتر لا يترك كما لا يقصر وقيد الفرض بقوله (الرباعي) لأنه لا قصر في الفرض الثنائي والثلاثي لقوله عليه السلام : «صلوا كما رأيتمني أصلبي»^(١) . وقد صلى كما ذكرناه سفراً وحضرأ فاتبعناه ولما روى أبو داود في سننه بسانده إلى عائشة رضي الله عنها أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين في الحضر والسفر فأقررت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر^(٢) . كما في «الديري» ولما روى عنها : أن الصلاة فرضت في الأصل

(١) نقدم تخرجه .

(٢) أخرجه البخاري بنحوه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : فرض الله عز وجل الصلاة على رسوله أول ما فرضها ركعتين ركعتين ، ثم أمنت في الحضر أربعأ وأمرت صلاة السفر على الفريضة الأولى . في الصلاة ، باب : كيف فرضت الصلوات في الإسراء (٣٥٠) ، و وسلم في صلاة المسافرين وقصرها ، باب : صلاة المسافرين وقصرها (٦٨٥) ، وأبو داود في الصلاة ، باب : صلاة المسافر (١١٩٨) ، والبيهقي في الصلاة ، باب : عدد ركعات الصلوات الخمس (٣٦٢/١) ، والثانية في الصلاة ، باب : كيف فرضت الصلاة (٤٥٢) .

(١) العبارة في م أو ساطها .

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ج .

من نوى السفر، ولو كان عاصيًا بسفره، إذا جاوز بيوت مقامه،

ركعتين فلما قدم النبي ﷺ المدينة [ضم][١] إلى كل صلاة مثلها غير المغرب فإنها وتر النهار. وفي «مجمع الروايات»: قال في «شرح الغزني»: قالت عائشة رضي الله عنها: فرضت الصلاة ركعتين، فزيدت في الحضر وأقررت في السفر إلا المغرب فإنها وتر النهار وال الجمعة لمكانها من الخطبة والصبح لطول قراءتها. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال: صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة السفر ركعتان تام غير قصر على لسان نبيكم^(١) وكانت الصلاة قبل الإسراء صلاتين صلاة قبل غروب الشمس، وصلاة قبل طلوعها ويشهد لهذا قوله تبارك وتعالى: «وسبح بالعشى والإبكار» [آل عمران: ٤١] فعلى هذا يحتمل قول عائشة رضي الله عنها: فزيدت في الحضر أي: تزيد فيها حين أكملت خمساً فتكون الزيادة في الركعات وفي عدد الصلاة ويكون قوله: فرضت ركعتين أي: قبل الإسراء وقد قال بهذا طائفه من السلف منهم ابن عباس رضي الله عنها، ويجوز أن يكون معنى قوله: فرضت الصلاة أي: ليلة الإسراء حين فرضت الخمس فرضت ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر بعد ذلك وهذا هو المروي عن بعض رواة الحديث عن عائشة رضي الله عنها، ومنهم الحسن والشعبي أن الزيادة في صلاة الحضر [١١٩٣] كانت بعد الهجرة بعام أو نحوه وقد ذكره أبو عمرو. انتهى. وعندهنا يقصر (من نوى السفر) أي: قصد تلك المسافة (ولو كان عاصيًا بسفره) كأبق من سيده، وناشر، وقاطع طريق لأن نصوص الرخصة معلقة، قال تعالى: «وَإِذَا صَرَّمْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَفَرَّوْا مِنَ الصلوة» [النساء: ١٠١]، وقال في الصوم: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ» [البقرة: ١٨٤] وقال عليه السلام: «يمسح المسافر ثلاثة أيام وليلاتها»^(٢). فوجب إعمال إطلاقها، والقبع المجاور، لا ينفي الأحكام كالبيع وقت النداء، والصلاحة في الأرض المغصوبة ولا يكون مسافراً مع قصده تلك المسافة إلا (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الأخيبة وإن كانت متفرقة إذا فارق عما قرب من خيمته وإن نزلوا على ماء أو محظوظ يعتبر مفارقة الماء والمحظوظ كذا في «مجمع الروايات»، ولعله ما لم يكن محظوظاً واسعاً جداً. ثم المعتبر المجاورة من الجانب الذي خرج منه، ولو حاذثه في أحد جانبيه فقط لا يضر كما في «قاضي خان» وغيره.

(١) أخرجه النسائي في كتاب الجمعة، باب: عدد صلاة الجمعة (١٤١٩)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: تفصير الصلاة في السفر (١٠٦٣)، والزيلعي في نصب الراية (١٨٩/٢)، والمزمي في تحفة الأسفار (١٠٥٩١).

(٢) تقدم تحريره.

(١) العبارة في م ضموا بدل ضم.

وَجَاؤَ أَيْضًا مَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ فِنَائِهِ، وَإِنْ افْتَصَلَ الْفِنَاءُ بِمَزْرَعَةٍ، أَوْ قَدِرَ عَلَوَةً لَا يُشْتَرِطُ مُجاوِرَتَهُ.

وَالْفِنَاءُ: الْمَكَانُ الْمَعْدُ لِمَصَالِحِ الْبَلْدِ، كَرْكِضِ الدَّوَابِ، وَدُفْنِ الْمَوْتَىِ.

شروط صحة نية السفر:

وَيُشْتَرِطُ لِصِحَّةِ نِيَةِ السَّفَرِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءُ: الْاِسْتِقْلَالُ بِالْحُكْمِ، وَالْبَلْوَغُ، وَعَدْمِ نُقْصَانِ مُدْدَةِ السَّفَرِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. فَلَا يَقْصُرُ مِنْ لَمْ يُجَاؤْ عُمْرَانَ مُقَامَهُ، أَوْ جَاؤَ وَكَانَ صَبِيًّا أَوْ تَابِعًا لَمْ يَنْوِ مَتَّبِعَةً السَّفَرَ، كَالْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا وَالْعَبْدُ مَعَ مَوْلَاهُ، وَالْجُنْدِيُّ مَعَ أَمِيرِهِ، أَوْ

(و) يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ قَدْ (جَاؤَ) أَيْضًا (مَا اتَّصَلَ بِهِ) أَيْ: بِمَقَامِهِ (مِنْ فِنَائِهِ)، كَمَا يُشْتَرِطُ مُجاوِرَةِ رِيَضِهِ وَهُوَ مَا حَوْلَ الْمَدِينَةِ مِنْ بَيْوَاتِ وَمَسَاكِنِ فِيَّهُ فِي حُكْمِ الْمَصْرِ وَكَذَا الْقَرْيَةِ الْمُتَّصِلَّةِ بِرِبِّيْضِ الْمَصْرِ يُشْتَرِطُ مُجاوِرَتَهَا فِي «الصَّحِيحِ»، (وَإِنْ افْتَصَلَ الْفِنَاءُ بِمَزْرَعَةِ أَوْ غَلَوَةِ) وَتَقْدِيمُهَا أَرْبَعَ مِنْهَا خَطْوَةً (لَا يُشْتَرِطُ مُجاوِرَتَهِ) أَيْ: الْفِنَاءُ، وَكَذَا لَوْ اتَّصَلَتِ الْقَرْيَةِ بِالْفِنَاءِ [٢٢٨/ب] لَا بِرِبِّيْضِهِ لَا يُشْتَرِطُ مُجاوِرَتَهَا بَلْ مُجاوِرَةُ الْفِنَاءِ كَذَا فِي «فَاضِيْخَانَ».

(وَالْفِنَاءُ الْمَكَانُ الْمَعْدُ لِمَصَالِحِ الْبَلْدِ كَرْكِضِ الدَّوَابِ وَدُفْنِ الْمَوْتَىِ) إِلَقاءِ التَّرَابِ وَلَا يُعْتَدُ بِالْبَسَاتِينِ مِنْ عُمْرَانِ الْمَدِينَةِ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلَّةً بِبَنَائِهَا لَأَنَّ الْبَسَاتِينَ لَيْسُ مِنْ الْبَلْدَةِ وَلَوْ سَكَنَهَا أَهْلُ الْبَلْدَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ أَوْ بَعْضِهَا، وَلَا يُعْتَدُ سُكُونَ الْحَفْظَةِ وَالْأَكْرَةِ اِتْفَاقًا، وَإِنَّمَا شَرَطَتِ الْمُجاوِرَةُ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَصْرُ الْعَصْرِ بِذِي الْحَلِيفَةِ»^(١). وَقَالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ جَاؤُنَا هَذَا الْحَضْرُ لَقَصَرْنَا.

مَطْلَبُ فِيمَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّةِ نِيَةِ السَّفَرِ

وَيُشْتَرِطُ لِصِحَّةِ نِيَةِ السَّفَرِ ثَلَاثَ أَشْيَاءُ: الْاِسْتِقْلَالُ (بِالْحُكْمِ)، وَالثَّانِي: (الْبَلْوَغُ، وَ) الثَّالِثُ: (عَدْمِ نُقْصَانِ مُدْدَةِ السَّفَرِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَا يَقْصُرُ مِنْ لَمْ يُجَاؤْ عُمْرَانَ مُقَامَهُ أَوْ جَاؤَ عُمْرَانَ [١٩٣/ب] نَاوِيًّا، (و) لَكِنْ (كَانَ صَبِيًّا أَوْ تَابِعًا لَمْ يَنْوِ مَتَّبِعَةً السَّفَرِ) وَالتَّابِعُ (كَالْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا) وَقَدْ أَوْفَاهَا مَهْرُهَا الْمَعْجَلُ وَإِنْ لَمْ يَوْفَهَا لَمْ تَكُنْ [تَابِعًا]^(١) لَهُ وَلَوْ دَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا مَنْعِهِ مِنِ الْوَطَءِ، وَالْإِخْرَاجُ لِلْمَهْرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ (وَالْعَبْدُ) غَيْرُ الْمَكَاتِبِ فَيُشَمِّلُ الْمَدِيرَ وَأَمِيرَ الْوَلَدِ (مَعَ مَوْلَاهُ وَالْجُنْدِيِّ مَعَ أَمِيرِهِ) إِذَا كَانَ يَرْتَزِقُ مِنْ الْأَمِيرِ وَالْأَجِيرِ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُتَّلِمِدِ مَعَ أَسْتَادِهِ وَالْمُكَرِّهِ عَلَى السَّفَرِ وَالْأَسِيرِ وَالْأَعْمَى مَعَ الْمُتَبَرِّعِ بِقُوَّدِهِ وَإِنْ كَانَ

(١) أَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (٢٥/١).

(١) الْعِبَارَةُ فِي مَبْعَدِهِ.

نَاوِيَاً دُونَ الْثَلَاثَةِ، وَتَغْيِيرُ نِيَّةِ الإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ مِنَ الْأَصْلِ ذُوَنَ التَّبَعِ، [إِلَّا] إِنْ عَلِمَ نِيَّةَ
الْمَتَبَعِ فِي الْأَصْحَاحِ.

حكم القصر:

وَالْقَصْرُ عَزِيمَةٌ عِنْدَنَا، فَإِذَا أَتَمَ الرِّبَاعِيَّةَ وَقَعَدَ الْقَعُودَ الْأُولَى صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ
وَإِلَّا فَلَا تَصْبِحُ، إِلَّا إِنَّ نَوْيَى الإِقَامَةِ لِمَا قَامَ لِلثَّلَاثَةِ.

مدة القصر:

وَلَا يَرْأَلُ يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ مِضْرَأَهُ، أَوْ يَنْوِي إِقَامَةً نِصْفَ شَهْرٍ بِبَلْدَهُ أَوْ قَرْيَةَ، وَقَصْرٌ

أَجِيرًا فَالْعِبْرَةُ لِنِيَّةِ الْأَعْمَى (أَوْ) كَانَ (نَاوِيَاً دُونَ الْثَلَاثَةِ) لَأَنَّ مَا دُونَهَا لَا يَصِيرُ بِهِ مَسَافِرًا شَرِيعًا لِمَا
تَقْدِمُ.

(وَتَعْتَبِرُ نِيَّةُ الإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ مِنَ الْأَصْلِ) كَالزَّوْجِ وَالْمَوْلَى وَالْأَمْرِيْرِ (دُونَ التَّبَعِ) كَالْمَرْأَةِ
وَالْعَبْدِ وَالْجَنْدِيِّ (إِنْ عَلِمَ) التَّبَعُ (بِنِيَّةِ الْمَتَبَعِ فِي الْأَصْحَاحِ) فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِتَّمَانُ بِنِيَّةِ الْأَصْلِ لِالْإِقَامَةِ
حَتَّى يَعْلَمَ كَمَا فِي تَوْجِهِ الْخُطَابِ الشَّرِيعِيِّ وَعِزْلِ الْوَكِيلِ حَتَّى لَوْ صَلَّى أَيَّامًا قَبْلَ عِلْمِهِ صَحَّتْ
فِي الْأَصْحَاحِ، وَرَوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ [١/٢٢٩] كَمَا فِي «الْبَرْهَانِ». (وَالْقَصْرُ
عَزِيمَةٌ عِنْدَنَا) لِمَا قَدَّمْنَاهُ^(١) (فَإِذَا أَتَمَ الرِّبَاعِيَّةَ، وَالْحَالُ أَنَّهُ (قَعَدَ الْقَعُودَ الْأُولَى) قَدْرُ التَّشَهِيدِ
(صَحَّتْ صَلَاتِهِ) لَوْجُودُ الْفَرْضِ فِي مَحْلِهِ وَهُوَ الْجَلوْسُ عَلَى الرُّكُعَيْنِ، وَتَصْبِرُ الْأَخْرَيَانِ نَافِلَةً
لَهُ (مَعَ الْكَرَاهَةِ) لِتَأْخِيرِ الْوَاجِبِ وَهُوَ السَّلَامُ عَنْ مَحْلِهِ إِنْ كَانَ مَتَعْمِدًا وَإِنْ كَانَ سَاهِيًّا يَسْجُدُ
لِلْسَّهُوِّ (وَإِلَّا) [أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَلَسْ قَدْرُ التَّشَهِيدِ عَلَى رَأْسِ الرُّكُعَيْنِ الْأَوَّلَيْتَيْنِ]^[١] (فَلَا
تَصْبِحُ صَلَاتُهُ لَتْرَكِ فَرْضِ الْجَلوْسِ فِي مَحْلِهِ وَاحْتِلاطِ الْفَرْضِ بِالنَّفْلِ قَبْلَ كَمَالِهِ (إِلَّا إِنَّ نَوْيَى
الْإِقَامَةِ كَمَا قَامَ لِلثَّلَاثَةِ) فِي مَحْلِهِ تَصْبِحُ الْإِقَامَةُ فِيهِ، لَأَنَّهُ صَارَ مَقِيمًا بِنِيَّةِ فَانْقَلَبَ فَرْضُهُ أَرْبِعًا
وَتَرَكَ الْقَعْدَةُ فِي الْأَوَّلَيْنِ غَيْرُ مَفْسُدٍ فِي حَقِّهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةُ فِي إِحْدَى الْأَوَّلَيْنِ ثُمَّ
نَوْيَى الْإِقَامَةَ صَحَّ فَرْضُهُ لَأَنَّهُ أَمْكَنَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأَخْرَيَيْنِ كَمَا فِي «الْتَّبَيِّنِ» (وَلَا يَرْأَلُ) الْمَسَافِرُ
الَّذِي اسْتَحْكَمَ سَفَرُهُ بِمَضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَسَافِرًا (يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ مِضْرَأَهُ) يَعْنِي: بِلَدُهُ بَهَا وَطْنُهُ،
الْأَصْلِيِّ (أَوْ يَنْوِي إِقَامَتِهِ نِصْفَ شَهْرٍ بِبَلْدَهُ أَوْ قَرْيَةَ)، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْرِ ثَلَاثَةَ [أَيَّامٍ]^[٢] فَلَا يَشْتَرِطُ
أَنْ تَكُونَ إِقَامَتِهِ فِي بَلْدَهُ أَوْ قَرْيَةَ [١/١٩٤] لِعدَمِ اسْتَحْكَمَانِ السَّفَرِ كَمَا يَتَمُّ بِمَجْرِدِ الرَّجُوعِ إِلَى

(١) انظر صفحه: (٤٥٣).

(٢) ما بين معقوفين ساقط من م.

(٣) ما بين معقوفين زيادة في م.

إِنْ نَوَى أَقْلَ مِنْهُ، أَوْ لَمْ يَنْوِ وَبَقِيَ سِتَّينَ.

متى لا تصح نية الإقامة:

وَلَا تَصْحُ نِيَةُ الْإِقَامَةِ بِالْبَلْدَيْنِ لَمْ يُعِينَ الْمَبِيتَ بِإِخْدَاهُمَا

وطنه، وإن لم يدخله لأنه نقض للسفر قبل الاستحکام وهو يحتمل النقض لأنه ترك بخلاف السفر فإنه لا يكون مسافراً بمجرد نيته لأنه فعل ولا بد من وجوده وتقدير الإقامة بنصف شهر لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالا: إذا قدمت بلدًا وأنت مسافر وفي نفسك أن تقض بها خمسة عشر يوماً وليلها فأكمل صلاتك، وإن كنت لا تدرى متى تطعن فاقصرها والأثر في المقدرات كالخبر إذ الرأى لا يهتدى إليه.

تبنيه: الحاج إذا وصلوا بغداد في شهر رمضان ولم ينوروا الإقامة صلوا صلاة المقيمين لأنهم إذا عزموا أن لا يخرجوا إلا مع القافلة ويعلمون أن بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمس عشرة يوماً فصاعداً [٢٢٩/ب] كأنهم نووا الإقامة كذا في «التجنيس والمزيد»، وكذا الحكم في الحاج بعد العود من منى إلى مكة إن أعلموا أن إقامة الأمير خمسة عشر يوماً بعده لا يخرج إلا لزمهم الإتمام، وإن لم ينوروا الإقامة، وعلمه في «الbizazia» بدلالة الحال ولسان الحال أنطق من المقال وأما نيتهم الإقامة قبل الصعود إلى عرفات فلا تصح إذا كان زمن الخروج إلى منى أو عرفات في الخمسة عشر يوماً كذا في «البحر»، (وقصر إن نوى أقل منه) أي: من نصف شهر لما قدمناه (أو لم ينحو) شيئاً (وبقي) على ذلك (ستين) وهو ينوي أنه غداً يخرج أو بعده لما روى البيهقي بإسناد صحيح أن ابن عمر قال: أرجح علينا الثلوج ونحن بأذربیجان ستة أشهر في غزة فكنا نصلي ركعتين^(١). وأذربیجان بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة، وعن جماعة مثل ذلك، روى عن سعد بن أبي وقاص أنه أقام بقرية من قرئي نيسابور شهرين وكان يقصر الصلاة^(٢)، وكذلك علقتمة بن قيس أقام بخارزم ستين يقصر الصلاة^(٣)، وكذلك روى عن ابن عباس كما في «العنایة».

(ولا تصح نية الإقامة ببلديْن لم يعين المبيت بإحدِيهما) لأن الإقامة لا يكون في مكانين إذ لو جازت فيهما لجازت في أماكن فيؤدي إلى عدم تحقق السفر، وإذا عين المبيت بإحدى [١٩٤/ب] البلديْن [كان مقيناً]^(٤) لأن إقامة المرء تضاف إلى مبيته يقال: فلان يسكن حارة

(١) أخرجه البيهقي في سنته (١٥٢/٣).

(٢) انظر الدرایة في تحریج أحادیث الهدایة (٢١٢/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٨/٢).

(٤) ما بين معکوفین زيادة في م.

وَلَا مَفَازَةٌ لِغَيْرِ أَهْلِ الْأَخْبِيَّةِ، وَلَا لِعَسْكَرِنَا بِدَارِ الْحَزْبِ، وَلَا بِدَارِنَا فِي مُحَاصِرَةٍ أَهْلِ
الْبَغْيِ.

كذا، وإن كان بالنهار في الأسواق وهذا إذا كان كل من الموضعين أصلاً بنفسه وإن كان أحدهما تبعاً للآخر بأن كانت قرية قرية من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنها فإنه يصير مقيماً فيتم بدخول أحدهما أيهما كان لأنها في الحكم كموطن واحد كذا في «التبين»، (ولا) تصح نية الإقامة في (مفازة لغير أهل الأخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه، والأخبية: جمع خبا بغير همز مثل [٢٣٠/١٢٣] كسا وأكسية وهو بيت من وبر أو صوف، وقد يكون من شعر كذا في «الديري». والخبا: الخيمة والمراد هنا ما هو الأعم من ذلك وأما أهل الأخبية فتصح نيتها الإقامة في الأصح، وإن كانوا في المفازة، لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من معنى إلى معنى [إلا][١] إذا ارتحلوا عن موضع إقامتهم في الصيف وقصدوا موضع إقامتهم في الشتاء وبينها مسيرة ثلاثة أيام فإنهم يصيرون مسافرين في الطريق، وإذا نوى غيرهم الإقامة معهم لا يصير مقيماً في الصحيح (ولا) تصح نية الإقامة (ل العسكرية بدار الحرب) لأن حالهم يخالف عزيمتهم للتعدد بين القرار والفرار لو كانوا محاصرين مصرأً لأهل الحرب فصار كالمفازة والجزيرة والسفينة، (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في) حال (محاصرة). عسكرنا (أهل البغي) لأن حالهم يخالف عزيمتهم للتعدد بين القرار والفرار فصار محل المحاصرة، وإن كان في حد ذاته صالحأً للإقامة بأن كان مصرأً أو قرية كالمفازة لمانع آخر وهو أنهم إنما يقيمون لغرض، فإذا حصل انزعجوا فلا تكون نيتها مستقرة فلهذا الوجه لم تقييد المحاصرة بكونها في غير مصر كما قيد به في «الهداية» و «الكتنز» بقوله: فيها وكذا أي: يتصرروا إذا حاصروا أهل البغي في دار الإسلام في غير مصر أو حاصروهم في «البحر» لأن حالهم مبطل عزيمتهم، انتهى. فأفاد مفهومه أنه إذا كانت المحاصرة بمصر صحت نية الإقامة. انتهى.

وقد قال الشيخ أكمال الدين رحمه الله في «العنابة»: أن حالهم مبطل عزيمتهم يشير إلى أن المحل، وإن كان صالحأً للنية لكن ثمة مانع آخر وهو [١٩٥/٢][٢] إنما يقيمون لغرض فإذا حصل انزعجوا فلا تكون نيتها مستقرة وهذا التعليل بدل أن قوله - أي: صاحب «الهداية» - في غير مصر، وقوله في «البحر»: ليس بقيد احترازي حتى لو نزلوا مدينة أهل البغي وحاصروهم [٢٣٠/٢٣] في الحصن لم تصح نيتها أيضاً لأن مدینتهم كالمفازة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها. انتهى.

(١) ما بين معکوفتين زیادة في م.

(٢) ما بين معکوفتين زیادة في م.

اقتداء المسافر بمقيم وعكسه:

وَإِنْ اقْتَدَى مُسَافِرٌ بِمُقِيمٍ فِي الْوَقْتِ صَحٌّ، وَأَتَمَّهَا أَرْبَعاً.

وهذا الوجه وجہ لإطلاق المسألة ولا فرق بين كون القوة والشوكه ظاهرة لنا عليهم أو لا، وقال زفر: هو رواية عن أبي يوسف إن ظهرت الشوكه صحت نية الإقامة والجواب ما ذكرناه^(١) لأن العزيمة قصد لا تردد فيه وهذه النية منهم حين وجدت إنما وجدت مع التردد ولدلالة الحال من القوة والرجحان ما ليس للمقال والبيان إذ لسان الحال أنطق من لسان المقال، لأنه لا مجال للنكتب في دلالة الحال وله مساغ في المقال كذا في «البرهان» و «مجمع الروايات».

مطلب في اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه

(وإن اقتدى مسافر بمقيم) يصلی رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتداوه (وأنتمها أربعاً) وهكذا روی عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وأنه تبع لإمامه فيتغير فرضه إلى أربع كما يتغير نية الإقامة لاتصال المغیر بالسبب وهو الوقت فيتمها أربعاً لو خرج الوقت قبل إتمامها ولا تبطل صلاته بترك الإمام القعود الأول على الصحيح وقيدنا بكون الاقتداء في الوقت احترزاً عما لو كان الإمام مؤدياً لا قاضياً، ولكن خرج الوقت قبل فراغه فاقتدى به كما لو صلى ركعة من العصر قبل الغروب واقتدى به المسافر بعد الغروب لا يصح لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لانتفاء السبب، ويشمل ما لو نام بعد اقتدائـه في الوقت حتى خرج الوقت ثم اتبـه فإنه يتمـها أربعاً لما ذكرنا من اتصال المغـير بالسبـب، وكذا لو سبقـه الحـدث فذهب لل موضوع فخرجـ الوقت أو كانـ من الطائفة الأولىـ في صلاةـ الخوفـ وخرجـ الوقتـ قبلـ رجـوعـهـ ولو اقتـدىـ المسـافـرـ بمـثـلـهـ فاستـخـلـفـ مـقـيـماـ لـسـقـيـ الحـدـثـ لمـ يـلـزـمـ المسـافـرـ الإـتـامـ سـوـاءـ فيـهـ الإـيـامـ الـمـسـتـخـلـفـ [١/٢٣١]ـ وـغـيرـهـ مـنـ الـمـسـافـرـينـ لـأـنـهـ مـاـ التـزـمـ مـتـابـعـةـ الـمـقـيـمـ وـإـنـماـ لـزـمـهـ مـتـابـعـتـهـ لـضـرـورـةـ إـصـلـاحـ صـلـاتـهـ كـمـاـ لوـ كـانـ الـخـلـيـفـةـ مـسـافـرـاـ فـنـوـيـ الإـقـامـةـ لـمـ يـلـزـمـ الـقـوـمـ الـإـتـامـ وـلـوـ لـمـ يـقـدـدـ الـخـلـيـفـةـ عـلـىـ [١٩٥ـ بـ]ـ رـأـسـ الرـكـعـتـيـنـ الـأـوـلـيـتـيـنـ فـسـدـتـ صـلـاتـةـ الـكـلـ الـمـسـافـرـينـ وـالـمـقـيـمـينـ،ـ وـلـوـ لـمـ يـحـدـثـ الـإـيـامـ الـمـسـافـرـ وـلـكـنـ فـنـوـيـ الإـقـامـةـ،ـ [ثـمـ]ـ [١]ـ وـمـنـ خـلـفـهـ مـنـ الـمـسـافـرـينـ لـأـنـهـ تـزـمـنـواـ مـتـابـعـتـهـ فـصـارـ فـرـضـهـ:ـ أـرـبـعاـ تـبـعـاـ لـلـإـيـامـ،ـ وـلـوـ كـانـ خـلـفـ الـمـسـافـرـ مـثـلـهـ فـتـكـلمـ الـمـقـتـدـيـ بـعـدـ قـعـودـ الـإـيـامـ قـدـرـ التـشـهـدـ عـلـىـ رـأـسـ الرـكـعـتـيـنـ أـوـ قـامـ فـنـوـيـ الـإـقـامـةـ لـمـ تـبـطـلـ صـلـاتـهـ وـلـزـمـ الـإـيـامـ وـمـنـ بـقـيـ مـعـهـ مـنـ الـمـسـافـرـينـ الـإـتـامـ أـرـبـعاـ،ـ فـلـوـ تـكـلمـ بـعـدـ نـيـةـ الـإـقـامـةـ

(١) انظر صفحة (٤٥٣).

(١) العبارة في م أنت بدل ثم وهو الصواب.

وبعده لا يصح . وبعكسه صح فيهما . وندب ل الإمام أن يقول : «أتموا صلاتكم فإني مسافر» .

فسدت صلاته ولزمه صلاة المسافر ركعتين كما لو فسد بعد اقتداء بالمقيم لأن لزوم الأربع للمتابعة وقد زالت بخلاف ما لو اقتدى به بنية النفل ثم أفسد حيث يلزمها الأربع لأنه بالشروع التزم صلاة الإمام قصداً [١] في مسألتنا إنما قصد إسقاط الفرض عن ذمته ، والتغير الحكمي قد زال بالإفساد فيصلي ما كان عليه قبل الاقتداء ركعتين من «التبين» و «مجمع الروايات» و «البحر» و «فتح القدير» ، (وبعده) أي : بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم فيما يتغير [بالسفر] [٢] وهو الرياعية ، وهذا تصريح بما علم التزاماً من السابق لا فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضائه السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيستلزم اقتدائـه بناء الفرض على غير الفرض حكماً ، أما في القاعدة إن اقتدى به في الشفع الأول إذ القاعدة فرض عليه لا على الإمام أو في حق القراءة إن اقتدى به في الشفع الثاني فإن القراءة فيه نفل على الإمام فرض على المقتدي ولو لم يكنقرأ في الأولين لأن القراءة في الآخرين تتحقق محلها فيبقى الثاني خالياً عن القراءة حكماً أو في حق التحرية لأن إحرام الإمام انعقد على وجه لا يفترض [٣] [٤] [٥] عليه القاعدة الأولى ، ولا القراءة في الآخرين ، ولا كذلك المؤتمـ المسافر فيكون اقتداء المفترض بغير المفترض في حق مقتضـ التحرية (وبعكسـه) بأن اقتدى مقيـ بمسافـ (صح) الاقتداء (فيهما) أي : في الوقت وفيما بعد خروجه أما جوازـه فيـ الوقت «فـ أنه عليه السلام صلـ بـ أـهـلـ مـكـةـ وـ هـوـ مـسـافـرـ فـ قـالـ : أـتـمـواـ صـلـاتـكـمـ فـإـنـاـ قـوـمـ سـفـرـ» [٦] ، ولـأنـ صـلاـةـ المسـافـرـ أـقـوىـ لأنـ القـعـدةـ الأـولـىـ فـرـضـ فيـ حـقـهـ نـفـلـ فـيـ حـقـ المـقـيـمـ وـبـنـاءـ الـضـعـيفـ عـلـىـ الـقـويـ جـائزـ ، وأـمـاـ بـعـدـ خـرـوجـ الـوقـتـ فـلـمـ ذـكـرـنـاـ مـنـ أـنـ صـلـاتـهـ أـقـوىـ مـنـ صـلـاتـهـ ، [٧] ذـاـ سـلـمـ أـتـمـ المـقـيـمـونـ صـلـاتـهـمـ مـنـ فـرـدـينـ [٨] لأنـهـمـ التـزـمـواـ الـمـوـافـقـةـ فـيـ الرـكـعـتـيـنـ فـيـ فـيـنـفـرـدـوـنـ فـيـ الـبـاقـيـ كـالـمـسـبـقـ إلاـ أـنـهـمـ لـاـ [يـتصـورـ] [٩] سـهـوـ عـلـيـهـمـ إـذـاـ سـهـوـ وـلـاـ يـقـتـدـيـ أـحـدـهـمـ بـالـآـخـرـ كـذـاـ فـيـ «ـالـخـانـيـةـ»ـ (ـوـنـدـبـ للـإـلـامـ)ـ بـعـدـ التـسـلـيمـيـنـ فـيـ الـأـصـحـ وـقـيـلـ : بـعـدـ التـسـلـيمـةـ الـأـولـىـ (ـأـنـ يـقـولـ : أـتـمـواـ صـلـاتـكـمـ فـإـنـيـ مـسـافـرـ)ـ كـمـ رـوـيـنـاهـ وـإـنـمـاـ كـانـ مـنـدـوـيـاـ لـأـنـهـ لـمـ [يـتـغـيرـ] [١٠] مـعـرـفـاـ لـحـالـ الـإـلـامـ بـجـواـزـ السـؤـالـ قـبـلـ

(١) آخرـهـ أـبـوـ دـاـوـدـ بـنـحـوـهـ فـيـ كـتـابـ الطـهـارـةـ ، بـابـ : مـتـىـ يـتـمـ الـمـسـافـرـ (١٢٢٩)ـ بـلـفـظـ «ـيـاـ أـهـلـ الـبـلـدـ صـلـواـ أـرـبـعاـ فـإـنـاـ قـوـمـ سـفـرـ»ـ ، وـالـيـهـقـيـ فـيـ السـنـنـ الـكـبـرـيـ (٣ـ ١٩٤)ـ ، وـالـزـيـلـعـيـ فـيـ نـصـبـ الـرـاـيـةـ (٢ـ ١٨٧)ـ ، وـأـخـرـ بـنـحـوـهـ التـرمـذـيـ فـيـ أـبـوـابـ الـصـلـاةـ ، بـابـ : التـقـصـيرـ فـيـ السـفـرـ (٥٤٥)ـ .

(١) ماـ بـيـنـ مـعـكـوفـتـيـنـ سـاقـطـ مـنـ جـ .

(٢) ماـ بـيـنـ مـعـكـوفـتـيـنـ سـاقـطـ مـنـ مـ .

(٣) ماـ بـيـنـ مـعـكـوفـتـيـنـ سـاقـطـ مـنـ جـ .

(٤) الـعـبـارـةـ فـيـ مـ سـجـودـ بـدـلـ يـتـصـورـ وـهـوـ الـصـوابـ .

(٥) الـعـبـارـةـ فـيـ مـ يـتـعـيـنـ وـهـوـ الـصـوابـ .

وَيَتَبَغِي أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَقْرَأُ الْمُقِيمُ فِيمَا يُتَمَّ بَعْدَ فَرَاغِ إِمَامِهِ
الْمُسَافِرِ فِي الْأَصْحَاحِ.

قضاء الفوائض:

وَفَائِتَةُ السَّفَرِ وَالْحَضْرِ تُقْضَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعًا، وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ آخِرُ الْوَقْتِ.

الصلوة أو بعد إتمامها (وينبغي أن يقول) لهم الإمام (ذلك قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه
ابتداء .

لطيفة: روي أن أبا يوسف لما حج مع هارون^(١) رحمهما الله [صَلَّى][١١] بالناس بمكة
ركعتين ثم قال: أتموا يا أهل مكة صلاتكم فإنما قوم سفر، فقال له واحد منهم: نحن أعلم بهذا
منك، فقال أبو يوسف: لو علمت ما تكلمت في الصلاة، فقال هارون الرشيد: لو كان مثل
هذا الجواب بدلاً عن الملك الذي أعطانيه الله تعالى لكنت أسر بذلك^(٢) كذا في «مجمع
الروايات».

(ولا يقرأ) المؤتم (المقيم فيما يتمه بعد فراغ إمامه المسافر في الأصح) لأنه أدرك مع
الإمام أول صلاته، وفرض القراءة قد تؤدي بخلاف المسبوق (وفائتة السفر وفائدة الحضر تقضى
[١/٢٣٢] ركعتين وأربعًا) فيه لف ونشر مرتب أي: فائتة السفر تقضى ركعتين وفائدة الحضر
أربعاً.

مطلب القضاء يحاكي الأداء

لأن القضاء بحسب الأداء بخلاف ما لو فاته في المرض وكان لا يقدر إلا بالإيماء حيث
يقضيها في الصحة راكعاً ساجداً قائماً، ولو كانت في الصحة يقضيها بالإيماء، لأن الرکوع
والسجود يسقطان بالعجز فإذا قدر أتى بها وفيما نحن فيه لا يتغير بعد الاستقرار (والمعتبر فيه)
أي: [في]^(٢) لزوم الأربع بالحضور والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فإن كان في آخره مسافراً

(١) هو هارون الرشيد محمد المهدى بن المنصور الع资料ى أبو جعفر: خامس حلفاء الدولة العباسية في العراق، ولد بالري سنة تسع وأربعين ومائة للهجرة، بوضع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادى سنة سبعين ومائة للهجرة، واتصلت المرودة بيته وبين ملك فرنسا شارلمان، فكانا ينهاديان التحف، وكان الرشيد عالماً بالأدب وأخبار العرب، والحديث والفقه فصحيحاً، له شعر أورد صاحب «الديبارات» نماذج منه، وكان يجمع سنة ويغزو سنة، وهو صاحب وقعة البرامكة ولاته ثلاث وعشرين سنة وشهران وأيام، توفي في طوس وبها قبره سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة، ١.هـ. سير أعلام النبلاء (٤/٢٨٦)، والأعلام (٨/٦٢).

(٢) لم أجده.

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ح والصواب إثباتها.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م:

الوطن، وأقسامه، وما يبطل به:

وَيَبْطِلُ الْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ بِمِثْلِهِ فَقَطُّ، وَيَبْطِلُ وَطَنُ الْإِقَامَةِ بِمِثْلِهِ، وَبِالسَّفَرِ، وَبِالْأَصْلِيِّ.
وَالْوَطَنُ الْأَصْلِيُّ: هُوَ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ، أَوْ تَزَوَّجُ، أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَقَصَدَ التَّعِيشَ، لَا
الْأَرْتِحَالَ عَنْهُ.

وَوَطَنُ الْإِقَامَةِ: مَوْضِعُ نَوْىِ الْإِقَامَةِ فِيهِ نَصْفُ شَهْرٍ فَمَا فَوْقُهُ.

صلى ركتين، وإن كان مقيناً صلى أربعاً لأن المعتبر في السبيبة عند عدم الأداء فيما قبله من الوقت، ولهذا تلزم الصلاة لو صار أهلاً لها في آخر الوقت ببلوغ إسلام، وإفادة من جنون وإغماء وظهور من حيض ونفاس، وتسقط بفقد الأهلية فيه بجنون وإغماء ممتد ونفاس وحيض.

مطلب أحكام الأوطان الثلاثة

(ويبطل الوطن الأصلي بمثله فقط) أي: لا يبطل بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء [١٩٦/ب] لا يبطل بما دونه بل هو مثله أو فوقه ولا يشترط تقدم السفر لثبت الوطن الأصلي جماعاً ولا بوطن الإقامة في ظاهر الرواية، وإذا لم ينقل أهله بل استحدث أهلاً أيضاً ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الأول وكل منهما وطن أصلي له، (ويبطل وطن الإقامة بمثله)، ويبطل أيضاً (ب) إنشاء السفر بعده (و بـ) العود للوطن (الأصلي) كما ذكرناه^(١).

(والوطن الأصلي هو الذي ولد فيه) الإنسان (أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج) ولم يولد فيه (و) لكن (قصد التعيش لا الارتحال عنه).

(ووطن الإقامة: موضع صالح لها على ما قدمناه، وقد (نوى الإقامة فيه نصف شهر فما فوقه) وفائدة هذا: أنه يتم الصلاة إذا دخله وهو مسافر قبل بطلانه. مثاله: مصرى انتقل بأهله إلى الشام فإذا عاد مسافراً ودخل مصر [ه] لم يتم بمجرد الدخول فلو أبقى أهله وتزوج بالشام أيضاً يتم [٢٣٢/ب] بدخوله في كل من الوطرين، وإذا خرج يريد الشام فنوى الإقامة بالخانقاه السريا قوسية مثلاً خمسة عشر يوماً لم يبطل وطنه الأصلي فإذا رجع إليه لحاجة ثم الصلاة فيه فإذا خرج ودخل الخانقاه يقصر لبطلان وطن الإقامة بها بالأصلي وكذا لو خرج من الخانقاه بعد نية الإقامة فيها خمسة عشر يوماً ولم يرجع إلى وطنه الأصلي ولم ينبو السفر حتى وصل إلى بلبيس مثلاً فنوى الإقامة فيها خمسة عشر يوماً بطل وطن الإقامة بالخانقاه، وكذا إذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد إلى حاجة فيها يقصر كما لو دخلها مسافراً بعد ذلك.

(١) انظر صفحة (٤٦٤).

(١) ما بين معکوفین ساقط من النسختين والصواب إثبات الهماء.

وَلَمْ يَقُلِّ الْمَحْقُومُونَ وَطَنَ السُّكْنَى وَهُوَ: مَا يَنْوِي الإِقَامَةُ فِيهِ دُونَ نِصْفِ شَهْرٍ،

باب صلاة المريض

كيف يصلّي المريض:

إِذَا

(ولم يعتبر المحققون وطن السكنى وهو ما) أي: موضع (نوى الإقامة فيه دون نصف شهر) وقد كان مسافراً قالوا: لأنّه لا فائدة فيه لأنّه يبقى فيه على حاله مسافراً وما ذكره الشيخ الزيلعى رحمه الله من تصوير فائدته بـرجل خرج من مصره إلى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوماً يتم ثم خرج منها غير مسافر ثم بدا له أن يسافر قبل أن يدخل مصر، وقيل: أن يقيم ليلة في موضع فسافر فإنه يقصر، ولو مر بتلك القرية ودخلها أتم لأنّه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه أو مثله. انتهى. [ممنوع]^[١] لأن وطن الإقامة يبطل بالسفر فكيف [١/١٩٧] لا يبطل به وطن السكنى وهو ما دونه، وقد قال الشارح رحمه الله في تعليله بطلان وطن الإقامة بالسفر لأن السفر ضد الإقامة فلا تبقى معه. انتهى. فيقصر إذا دخله لعدم انتهاء سفره بدخوله والله أعلم.

باب صلاة المريض

من باب إضافة الفعل إلى فاعله أو إلى محله وأنه سائع كقوله: جرح زيد لا يندمل، قاله الشيخ بدر الدين رحمه الله كذا في «المستصفى»، وتصور مفهوم المرض ضروري إذ لا شك أن [١/٢٢٣] فهم المراد من لفظ المرض أجنبي من فهمه من قولنا معنى يزول بحلوله في [بدل]^[١] الحي اعتدال الطبائع الأربع، بل ذلك يجري مجرئ التعريف بالأخفى، وعرفه في «كشف الأسرار» بأنه حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي، وفي «المصباح»: مرض الحيوان من باب تعب، والمرض حالة خارجة عن الطبيع ضارة بالفعل، ويعلم من هذا أن الآلام والأورام أعراض عن المرض، وقال ابن فارس^(١): المرض كلما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة أو نفاق أو تقصير في أمر ومرض لغة قليلة، قال الأصمسي: قرأت على أبي عمرو بن العلاء: «فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» [البقرة: ١١٠] فقال: [بِي]^[١] مرض يا غلام أي:

(١) تقدمت ترجمته.

(١) لعل في النسختين سقط الصواب: قال في النهر: وما في الزيلعى ممنوع بل يقصر لأنّه مسافر والله أعلم.

(١) العبارة في م بدن بدل [بدل] وهو الصواب.

(١) العبارة في م لي بدل بي.

تَعْذِيرٌ عَلَى الْمَرِيضِ كُلَّ الْقِيَامِ أَوْ تَعْسِيرٌ، بِوُجُودِ الْمَشَدِيدِ، أَوْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ، أَوْ بُطْأَهُ بِهِ، صَلَّى فَاعِدًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، وَيَقُولُ كَيْفَ شَاءَ فِي الْأَصْحَاحِ، وَإِلَّا قَامَ يَقْدِرُ مَا يُمْكِنُهُ. وَإِنْ تَعْذِيرَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ صَلَّى فَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ، وَجَعَلَ إِيمَاءَ لِلسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنْ إِيمَانِهِ لِلرُّكُوعِ،

بالسكون والفاعل من الأولى مريض وجمعه مرضى، ومن الثانية مارض قال: ليس بمهزول ولا مارض.

(إذا تعذر على المريض كل القيام) بأن لا يمكنه القيام أصلًا يتركه ولو قدر عليه متكتناً على عصا أو خادم، قال الحلواني: الصحيح أنه يلزم القيام متكتناً ولا يجزئه غير ذلك كما في «التبين» و «الفتح»، وهذا التعذر الحقيقي ومثله الحكمي في الحكم أشار إليه بقوله: (أو تعسر) كل القيام (بوجود المرض شديد) يترك القيام فإن لحقه نوع مشقة لم يجز ترك القيام به كما في «الفتح» و «قاضي خان» و «التاترخانية» (أو خاف) أي: غالب على ظنه بتجربة سابقة أو إخبار طبيب مسلم حاذق (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أي: طول المرض (به) أي: بالقيام (صلني قاعداً برکوع وسجود) لما روى الجمامعة إلا مسلماً عن عمران بن حصين قال: كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال: «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» زاد النسائي: «فإن لم تستطع فمستلقياً [١٩٧] هـ [لا يكلف الله نفساً إلا وسعها].

(ويقعد كيف شاء) أو كيف تيسر له بغير ضرر من تربع أو غيره (في الأصح)، لما روى عن أبي حنيفة أنه يجلس كيف [٢٣٢] هـ شاء من غير كراهة إن شاء محبياً وإن شاء متربعاً وإن شاء على ركبتيه كما في الشهاد لأن عذر المرض أسقط عنه الأركان فلأن يسقط عنه الهيئات أولى كما في «البدائع» (وإلا) أي: إن لم يتيسر كل القيام بأن قدر على بعضه (قام بقدر ما يمكنه) لما عن أبي جعفر الهندواني لو قدر على بعض القيام ولو قدر آية أو تكبيره يقوم ذلك القدر وإذا عجز قعد، وإن لم يفعل ذلك حققت أن تفسد صلاته هذا هو المذهب. ولا يروى عن أصحابنا خلافه كذا في «معراج الدراء» و «العنابة» و «الفتح» و «التبين» وهو المذهب الصحيح كما في «التاترخانية» عن «الخلاصة» انتهى. لأن الطاعة بحسب الطاقة كما في «العنابة والدراء»، (وإن تعذر الرکوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندًا، (صلني قاعداً بالإيماء) للركوع والسجود برأسه ولا تجزئه مضطجعاً كما في «الجوهرة» عن «النهاية» (وجعل إيماءه) برأسه (للسجود أخفض من إيمائه) برأسه (للرکوع) وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الرکوع ولو سوي بهما كما قال في «البحر» و «شرح المقدسي» عن «الخانية»: مريض عجز عن الإيماء فحرك رأسه عن أبي حنيفة يجوز. وقال ابن الفضل: لا يجوز لأنه لم يوجد

فَإِنْ لَمْ يَخْفِضْهُ عَنْهُ لَا تَصْحُّ، وَلَا يُرْفَعُ لِوَجْهِهِ شَيْءٌ يَسْجُدُ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَ وَخَفَضَ رَأْسَهُ صَحُّ، وَإِلَّاً.....

منه الفعل . انتهى .

فحقيقة الإيماء طاطأة الرأس . انتهى عبارتهما . (فإن لم يخفضه) أي : الإيماء للسجود (عنه) أي : الإيماء للركوع بأن جعلهما على حد سواء (لا تصح) كما في «شرح المقدسي» و «البحر» عن «الولوالجية» لفقد السجود حقيقة و حكماً مع القدرة .

(ولا يرفع) بالبناء للمجهول (لوجهه شيء) كخشبة وحجر (يسجد عليه) لقوله عليه : «من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه ، ولتكن في رکوعه سجوده يومئه برأسه^(۱) ، رواه الطبراني في «معجممه» ولقول جابر رضي الله عنه : «أن النبي عليه عاد مريضاً فرأه يصلى على وسادة فأخذها ^{١٩٨} [] فرمى بها فأخذ عموداً ليصلى عليه فرمى به». وقال : «صل على الأرض إن استطعت وإلا فأقام واجعل سجودك أخفض من رکوعك»^(۲) رواه البزار في «مسنده» كذا في «البرهان» ومثله في «الفتح» ، وقال في «المجتبى» : كانت كيفية الإيماء بالركوع والسجود مشتبهاً على في أنه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فإنه ذكر شيخ الإسلام : المومئ إذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً جاز ولو وضع بين يديه وسائد فالقص جبهته فإن وجد أدنى الانحناء جاز وإن فلا وكذا في «التحفة» وفي «المبسوط» : لو كانت الوسادة على الأرض وسجد عليها جازت صلاته لأن أم سلمة فعلت هكذا ولم يمنعها النبي عليه ، وقال أبو بكر : إذا كان بجبهةه وأنفه عذر يصلى بالإيماء ولا يلزم تقريب الجبهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه وهذا نص في الباب كذا في «معراج الدرایة» (فإن فعل) بأن وضع شيئاً سجدة عليه (وخفض رأسه) للسجود عن إيمائه للركوع (صح) أي : صحت صلاته لوجود الإيماء لكن مع الإساءة لما روينا وقبل : هو سجود ، كذا في «الغاية» ، وينبغي أن يقال : لو كان الشيء الموضوع بحال لو سجد عليه الصحيح يجوز ، جاز للمريض على أنه سجود ، (وإلا) فإيماء ، وفي «المحيط» : لو كان يقدر

(۱) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد في الصلاة ، باب : صلاة المريض وصلاة العجالس (٢٨٩٦) وقال : رواه الطبراني في الأوسط ورجله موثقون ليس فيهم كلام يضر ، والطبراني في الأوسط (٧٠٨٩) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠٧/٢) ، والزيلعي في نصب الراية (١٧٦/٢) .

(۲) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الصلاة ، باب : الإيماء بالركوع والسجود إذا عجز (٣٠٦/٢) ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٣٥٩) ، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٩٤) ، وقال : رواه أبو يعلى والبزار بنحوه إلا أنه قال : إن رسول الله عليه عاد مريضاً فرأه يصلى على وسادة فرمى بها فأخذ عموداً يصلى عليه فرمى به . ورجال البزار رجال الصريح . والزيلعي في نصب الراية (١٧٥/٢) .

لَا。 وَإِنْ تَعَسَّرَ الْقَعُودُ أَوْ مَا مُسْتَلْقِيَا، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَيَجْعَلُ تَحْتَ رَأْسِهِ وِسَادَةً، لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، لَا السَّمَاءِ، وَيَنْبَغِي نَصْبُ رُكْبَتِيهِ إِنْ قَدَرَ، حَتَّى لَا يَمْدُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ. وَإِنْ تَعَذَّرَ الإِيمَاءُ أَخْرَثْ عَنْهُ ..

على السجود ورفع له شيء فمسجد عليه، قالوا: إن كان إلى السجود أقرب منه إلى القعود جاز (وإلا فلا)، وفي «السراج الوهاج»: إذا وجد الإيماء فهو مصل بالإيماء فلا يقتدي به من يركع ويسلام كذا في «شرح المقدسي»، وقال في «التاتارخانية». وفي التجريد يفعل في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وإن عجز عن ذلك تركه وإلا أي: وإن لم يخوض رأسه للسجود أنزل عن الركوع بأن جعلهما سواء لا تصح [٢٣٤ / ب] صلاته لعدم الإيماء للسجود الذي هو فرضه كما لو فعل كذلك من غير رفع شيء (وإن تعسر القعود) فلم يقدر عليه متكتناً ولا مستنداً إلى حاجط أو غيره بلا ضرر (أوهما) ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم تجز على المختار فإذا تعسر الاستناد (أوهما) كما لو [قدر] [١] (مستلقياً) على قفاه (أو على جنبه) والأيمن أفضل من الأيسر وبه ورد الأثر^(١) (الأول) وهو الاستلقاء على قفاه (أولئك) من الجنب الأيمن إن تيسر بلا مشقة لحديث: «إِنْ لَمْ يُسْتَطِعْ [١٩٨ / ب] فَعَلَى قَفَاهِ»^(٢) ولأن التوجه للقبلة فيه أكثر إذ إشارته إليها وهو الكعبة قبلة إلى عنان السماء، والثاني: [في]^(٣) المضطجع إلى جانب قدميه والاستلقاء محكم والجنب وإن ورد به الحديث كما روينا قد يطلق ويراد به السقوط يقال: بقي فلان شهراً على جنبه إذا طال مرضه وإن كان مستلقياً، وقيل: كان عمران يمنعه مرضه من الاستلقاء فلذلك أمر أن يصلி على الجنب والخيار له والأولى الاستلقاء، وقدمنا جواز التوجه لما قدر عليه ويسقط التوجه إلى القبلة بعد المرض ونحوه.

(و) إذا صلى مستلقياً على ما هو الأولى (يجعل تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه إلى القبلة لا) إلى (السماء) ويكون شبه القاعد ليتمكن من الإيماء بالركوع والسجود إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء بهما فكيف بالمرضى.

(وينبني) للمريض (نصب ركبتيه إن قدر حتى لا يمدهما) فيما يرتديه (إلى القبلة) وهو مكروه للقادر على الامتناع عنه كما في «مجامع الروايات»، وغيره.

(وإن تعذر الإيماء) برأسه (آخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فما دونها

(١) انظر صفحة: (٤٣٧ - ٤٣٨).

(٢) سباتي تخرجه.

(٣) العبارة في م [تعذر] بدل قدر.

(2) ما بين معاوتيين ساقط من م.

ما دام يفهم الخطاب، قال في الهدایة: هُوَ الصَّحِيفُ، وَجَزْمٌ صَاحِبُ الْهُدَايَا فِي «الْتَّجَنِيسِ وَالْمَزِيدِ» بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ إِذَا دَامَ عَجْزُهُ عَنِ الإِيمَاءِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ وَإِنْ كَانَ يَفْهُمُ الْخَطَابَ، وَصَحَّحَهُ قَاضِيْخَانَ.....

اتفاقاً وأما إذا كثرت وزادت على صلاة يوم وليلة (فما دام يفهم) مضمون (الخطاب) فإنه يقضيها في رواية (قال في «الهدایة»): (هو الصحيح) وتبعه صاحب «الكتنز» [فيه^[1]] وفي «المستصفى»: قال: الصحيح أنه لا يسقط القضاء لأنه [لا]^[2] يدرك مضمون الخطاب فلا يكون نظيراً للمعنى عليه. انتهى.

وقال الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى: من تأمل تعلييل الأصحاب في الأصول لإلزام القضاء فيما دون يوم وليلة للذى جن أو أغمى عليه [لا]^[3] فيما زاد على صلاة يوم وليلة (اندح في ذهنه) إيجاب القضاء على هذا المريض الذي عجز عن الإيماء برأسه إلى يوم وليلة حتى يلزم الإيضاء به إن قدر عليه بطريق وسقوطه إن زاد. انتهى.

فهذا المحقق ابن الهمام يميل إلى القول بعدم الوجوب بمجرد فهم الخطاب إذا زاد العجز على صلاة يوم وليلة خصوصاً (و) قد (جزم صاحب «الهدایة» مخالف لها في كتابه «التجنيس والمزيد» بسقوط القضاء إذا دام عجزه عن الإيماء) برأسه (أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم) مضمون (الخطاب) فقد قال بخلاف قوله [١٩٩] في «الهدایة» ونص [عبد الله]^[4] في «التجنيس»: المريض إذا صار بحال لا يستطيع الصلاة لا بالإيماء ولا بغير الإيماء فمات لا يجب عليه شيء من كفارات الصلوات، ولا يكون مواتداً لأنه لم يقدر على أداء الصلاة في حال الحياة ليجب، ولا يجب الأداء خلفه وهو [القربة]^[5] فإن برأه من ذلك وصح إن كان ما ترك من الصلوات أقل من يوم وليلة قضى تلك الصلوات لأنه قدر على أداء الصلاة في زمان له خلف فلزمته، وإن كان أكثر من يوم وليلة لم يجب عليه قضاء تلك الصلوات لأنه لم يصر خلفاً لأنه لا يقدر لأنه لم يقدر على الأداء فصار كالمعنى عليه. انتهى. (وصححه) قاضي غني و (قاضي خان) ونصه: إذا عجز المريض عن الإيماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الإيماء بالعين والجاجبين، ثم إذا خفت مرضه هل يلزم الإعادة؟ اختلفوا فيه قال بعضهم: إذا زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزم القضاء، وإن

(1) ما بين معکوفتين زيادة في م.

(2) ما بين معکوفتين زيادة في ج والصواب عدم إثباتها.

(3) ما بين معکوفتين ساقط من ج والصواب إثباتها.

(4) العبارة في م عبارته بدل عبدالله وهو الصواب.

(5) العبارة في م الفدية بدل القرابة وهو الصواب.

وَمِثْلُهُ فِي «الْمُجْنِط»، وَاحْتَارَهُ شِيْخُ الْإِسْلَامِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ وَقَالَ فِي «الظَّهِيرَةَ»: هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَفِي «الْخَلاصَةِ»: هُوَ الْمُخْتَارُ، وَصَحَّحَهُ فِي «الْيَنَابِيعِ وَالْبَدَائِعِ» وَجَزَّمَ بِهِ الْوَلُوْالْجِيُّ،

كان دون ذلك يلزمـه كما في الإغماء، وقال بعضـهم: إنـ كان يعقل [٢٣٠ بـ] لا يسقط عنه [اللـوضـوء] [١] والأول أصح؛ لأنـ مجرد الفعل لا يكـفي لـتوجيه الخطـاب. انتهى.

وقـالـ الكـمالـ: (ومـثلـهـ) أيـ: مـثـلـ تـصـحـيـقـ قـاضـيـخـانـ (فـيـ المـحبـيطـ وـاخـتـارـهـ) أيـ: سـقطـ الـصلـواتـ إـذـاـ كـثـرـتـ (شـيـخـ الـإـسـلامـ) خـواـهـرـزـادـهـ (وـفـخـرـ الـإـسـلامـ) السـرـخـسـيـ. انتـهىـ.

(وـقالـ فـيـ «الـظـهـيرـةـ»: هوـ ظـاهـرـ الـرـوـاـيـةـ وـعـلـيـهـ الـفـتـوـىـ) كـذاـ فـيـ «مـعـارـجـ الـدـرـايـةـ» وـفـيـ «الـبـلـازـيـةـ»: إـذـاـ عـجـزـ عـنـ الـإـيمـاءـ بـالـأـسـ فـالـمـخـتـارـ ماـ قـالـ إـلـاـمـ السـرـخـسـيـ أـنـ تـسـقطـ الـصـلـاةـ. انتـهىـ.

وـفـيـ «الـفـتـاوـىـ الصـغـرـىـ» [١]: عـجـزـ عـنـ الـإـيمـاءـ بـالـأـسـ حـتـىـ كـانـ أـكـثـرـ مـنـ يـوـمـ وـلـيلـةـ تـسـقطـ الـصـلـاةـ إـذـاـ كـانـ أـقـلـ لـاـ. انتـهىـ.

(وـفـيـ «الـخـلاصـةـ»: هوـ الـمـخـتـارـ صـحـحـهـ فـيـ «الـيـنـابـيعـ»، قـالـ: وـهـوـ الصـحـيـحـ كـماـ فـيـ «الـتـاتـارـخـانـيـةـ» (وـالـبـدـائـعـ)، (وـجـزـمـ بـهـ الـوـلـوـالـجـيـ) حـيـثـ قـالـ: الـمـرـيـضـ إـذـاـ صـارـ بـحـالـ لـاـ يـسـتـطـيـعـ أـنـ يـصـلـيـ بـالـإـيمـاءـ، وـلـاـ بـغـيـرـ الـإـيمـاءـ فـمـاـ لـاـ يـجـبـ عـلـيـهـ شـيـءـ مـنـ كـفـارـةـ الـصـلـاةـ وـلـاـ يـكـونـ مـأـخـوذـاـ [بـهـ] [٢]. وـفـيـ «شـرـحـ الطـحاـوـيـ»: لـوـ عـجـزـ عـنـ الـإـيمـاءـ [وـتـحـوـيـلـ] [٣] رـأـسـهـ سـقطـتـ عـنـهـ الـصـلـاةـ كـذاـ فـيـ «الـتـترـخـانـيـةـ»، وـقـالـ فـيـ «شـرـحـ الـمـخـتـارـ»: إـذـاـ عـجـزـ عـنـ الـإـيمـاءـ [٤] بـرـأـسـهـ أـخـرـ الـصـلـاةـ لـمـ رـوـيـنـاـ أـيـ: مـنـ قـوـلـهـ صـلـيـ عـلـيـهـ: «يـصـلـيـ الـمـرـيـضـ قـائـمـاـ فـإـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ فـقـاعـدـاـ، فـإـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ فـعـلـىـ قـفـاهـ يـوـمـيـ إـيمـاءـ فـإـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ فـالـلـهـ أـحـقـ بـقـبـولـ الـعـذـرـ مـنـهـ» [٥] ثـمـ قـالـ: وـإـنـ مـاتـ عـلـىـ تـلـكـ الـحـالـ فـلـاـ شـيـءـ عـلـيـهـ وـإـنـ بـرـىـءـ فـالـصـحـيـحـ أـنـ يـلـزـمـهـ قـضـاءـ يـوـمـ وـلـيلـةـ لـاـ غـيرـ، يـعـنيـ:

(١) الفتـاوـىـ الصـغـرـىـ: للـإـمـامـ عمرـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ الـمـعـرـوـفـ بـحـسـامـ الـدـينـ الشـهـيدـ الـمـقـتـولـ سـنـةـ سـتـ وـثـلـاثـينـ وـخـمـسـمـائـةـ. هـ كـشـفـ الـظـنـونـ (٢/١٢٤).

(٢) ذـكـرـ الـزـيـلـعـيـ فـيـ نـصـبـ الـرـاـيـةـ (٢/١٧٦)، وـقـالـ: حـدـيـثـ غـرـبـ. وـأـخـرـجـ الدـارـقـطـنـيـ (٤٢/٢)، وـأـخـرـجـ بـنـ حـنـوـهـ الـبـخارـيـ فـيـ تـقـصـيرـ الـصـلـاةـ، بـابـ: إـذـاـ لـمـ يـطـقـ قـاعـدـاـ صـلـيـ عـلـىـ جـنـبـ (١١١٧)، وـأـبـ دـاـودـ فـيـ الـصـلـاةـ، بـابـ: فـيـ صـلـاةـ الـقـاعـدـ (٩٥٢)، وـالـتـرـمـذـيـ فـيـ الـصـلـاةـ، بـابـ: مـاـ جـاءـ أـنـ صـلـاةـ الـقـاعـدـ عـلـىـ النـصـفـ مـنـ صـلـاةـ الـقـائـمـ (٣٧٢)، وـابـنـ مـاجـهـ فـيـ إـقـامـةـ الـصـلـاةـ، بـابـ: مـاـ جـاءـ فـيـ صـلـاةـ الـمـرـيـضـ (١٢٢٣)، مـنـ حـدـيـثـ عـمـرـانـ بـنـ حـصـينـ بـلـفـظـ «صـلـيـ قـائـمـاـ، فـإـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ فـقـاعـدـاـ، فـإـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ فـعـلـىـ جـنـبـ».

(١) العـبـارـةـ فـيـ مـ الفـرـضـ بـدـلـ الـوـضـوءـ.

(٢) مـاـ بـيـنـ مـعـكـوفـتـيـنـ زـيـادـةـ فـيـ مـ.

(٣) العـبـارـةـ فـيـ مـ (وـتـحـرـيـكـ) بـدـلـ وـتـحـوـيـلـ وـهـوـ الصـوابـ.

رَحْمَهُمُ اللَّهُ .

فروع:

وَلَمْ يُؤْمِنْ بِعِينِيهِ وَقَلْبِهِ وَحَاجِبِهِ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ صَلَى
..... قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ .

إذا لم يزد عجزه على يوم وليلة فإنه إذا زاد لا يلزمه قضاء شيء نفيأ للحرج كما في الجنون والإغماء بخلاف النوم فإنه أي: النائم يقضيها [فإن كثرة]^[١] لأنه لا يمتد أكثر من يوم وليلة غالباً. انتهى.

وفي «شرح الكنز» للديري: وقد اختلفوا في معنى قوله عليه السلام: «فانه أحق بقبول العذر منه» فمن لم يقل بسقوط القضاء عن عدم القدرة على الإيماء قال: معناه فالله أحق بقبول عذر التأخير [١/٢٣٦] دون الإسقاط، ومن قال بسقوطه عند ذلك قال: معناه فالله أحق بقبول عذر الإسقاط انتهى.

وقد علمت بما ذكرناه أن الذي اختار سقوط القضاء من أهل الترجيح وهو صاحب «الهدایة» مع ما ذكره من مخالفته لنفسه في «التجنيس والمزيد» وباقى المرجحين على خلافه والقاعدة أن يعمل بما [عليها]^[٢] الأكثر (رحمهم الله) وأعاد علينا من بركاتهم. (و) من عجز عن الإيماء برأسه (لم يوم بعينه) أي: لم يصح الإيماء بعينه (وقلبه و حاجبه) لما رويانا من قوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ يُسْتَطِعْ - أي: الإيماء برأسه - فَالله أحق بقبول العذر منه» ولأن السجود تعلق بالرأس دون العين والقلب والحاجب [و لا]^[٣] ينclip إلى إليها كاليد، (وإن قدر على القيام وعجز عن الرکوع والسجود صلی قاعداً بالإيماء) وهو أفضل من إيمائه قائماً لأن الإيماء قاعداً أشبه بالسجود [و]^[٤] تكون رأسه فيه أخفض وأقرب إلى الأرض، وإنما سقط عنه القيام؛ لأن القيام وسيلة إلى السجود والمقصود الخضوع والخشوع لله تعالى، وإنما يحصل ذلك بالرکوع والسجود فإذا فات المقصود بالذات لا يجب ما هو دونه. وفي «البدائع»: يسقط الرکوع عن عجز عن السجود، وإن قدر على الرکوع، وإذا كان به جراحة إن قام سال جرحة، وإن قعد لا يسفل، وكان شيخاً كبيراً إذا قام سلس بوله وإن قعد استمسك يصلى قاعداً برکوع وسجود وإن كان لو سجد سال أيضاً [١/٢٠٠] صلی بالإيماء قاعداً، وكذلك لو ضعف عن القراءة بالقيام واختلف التصحيح فيما لو خرج إلى الجماعة يعجز عن القيام وإن صلی في بيته صلی قائماً

(١) العبارة في م [لوإن كثرت] بدل فإن كثرة وهو الصواب.

(٢) العبارة في م [عليها] بدل عليها وهو الصواب.

(٣) العبارة في م [فلا] بدل ولا وهو الصواب.

(٤) ما بين معرفتين ساقط من م والصواب عدم إثباتها.

وَإِنْ عَرَضَ لَهُ مَرَضٌ يُتَمِّمَا بِمَا قَدَرَ وَلَوْ بِالإِيمَاءِ فِي الْمَشْهُورِ . وَلَوْ صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ
وَيَسْجُدُ فَصَحَّ بَنَى ، وَلَوْ كَانَ مُؤْمِنًا لَا ، وَمَنْ جُنَاحُ أَغْمِيَ عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَضَى ،
وَلَوْ أَكْثَرَ لَا .

صح، وفي «الخلاصة»: أنه يصلி في بيته وفي «الولوالجية» صحيح خلافه كما في «التارخانية».

(وإن) عرض له أي: لمن افتح الصلاة صحيحاً ثم (عرض له مرض) في صلاته (يتمنها بما قدر، ولو) كان الإنعام (بالإيماء في المشهور) وهو الصحيح لأن أداء بعض صلاته برکوع وسجود وبعضها بالإيماء أولى من أن يؤدي الكل بالإيماء [١/٢٣٦ بـ]، وعن أبي حنيفة أنه يستقبل إذا صار إلى الإيماء [لا][١] تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود، فلا تجوز بدونها، وال الصحيح البناء لما قلنا. (ولو صلٰى) المريض (قاعداً يركع ويُسجد فصَحَّ بَنَى) لأن البناء كالاقتداء فيصح عندهما لا عند محمد كما تقدم، وفي قوله: صلٰى إشارة إلى أنه لو قدر قبل الركوع والسجود بنى اتفاقاً لعدم بناء القوي على الضعيف (ولو كان) قد أدى بعضها (مومياً) فقدر على الركوع والسجود، ولو قاعداً (لا) يعني لما فيه من بناء القوي على الضعيف ولو كان ينوي مضطجعاً ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود استأنف على المختار لأن حالة القعود أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف كما في «التبيين».

(ومن جُنَاحٍ) بأفة سماوية (أو أغمي عليه) ولو بغز من سبع وأدّمي فاستمر به (خمس صلوات قضى) تلك الصلوات [ولو] كانت (أكثر) بأن خرج وقت السادسة (لا) يقضي ما فاته من الصلوات[١] لما عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال في الذي يغمى عليه يوماً وليلة قال: يقضى^(١). وعن علي رضي الله عنه أنه أغمي عليه أربع صلوات فقضاهن^(٢). وابن عمر أغمي عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض^(٣)، ولأن المدة إذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كالنائم، وإذا طالت يخرج فيسقط كالحائض والجنون والإغماء فيما رواه أبو سليمان وهو الصحيح، والكثرة تعتبر من حيث الأوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء ما لم يستوعب ست صلوات وعند أبو يوسف تعتبر من حيث الساعات، وهو روایة عن أبي حنيفة والأول

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/١٨٠).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢/١٨٠).

(٣) ذكره عبد الرزاق في مصنفه (٤٧٩/٢).

(١) العبارة في م لأن بدل لا وهو الصواب.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م والصواب إثنانها.

فصل

«في إسقاط الصلاة والصوم»

متى لا يجب الإيصاء ومتى يجب:

إذا مات المريض ولم يقدر على المصلحة بالإيماء، لا يلزم الإيصاء بها وإن قلت، وكذا الصوم إن أفتر فيه المسافر والمريض، وما تأدى قبل الإقامة والصحة.

متى يوصي:

وعليه الوصية بما

أصح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار، فيدنا زوال العقل بما ذكرنا إذ لو زال عقله بالخمر يلزم القضاء وإن طال [٢٠٠] لأنه حصل بما هو معصية فلا يوجب التخفيف ولذا يقع طلاقه، وكذا إذا ذهب عقله بالبنج أو الدواء عند أبي حنيفة لأن سقوط القضاء عرف بالأثر إذا حصل بأفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل [١٢٣٧] بفعله وعند محمد يسقط لأنه مباح فصار كالمريض، ولو أغمق عليه بفزع من سبع أو آدمي لا يجب عليه القضاء بالإجماع لأن الخوف سبب ضعف قلبه وهو مرض، وвидنا بدوام الإغماء لأنه إذا كان يفيق في وقت معلوم نحو أن يخف عند الصبح فيفيق قليلاً ثم يعاوده الإغماء تعتبر الإفادة فيبطل ما قبلها من حكم الإغماء إذا كان أقل من يوم وليلة، وإن لم تكن لافتته وقت معلوم إلا أنه يتكلم بفتحة بكلام الأصحاء ثم يعمى عليه فلا عبرة بهذه الإفادة كذا في «التاتارخانية».

فصل في إسقاط الصلاة والصوم وغيرهما

(إذا مات المريض ولم يقدر على) أداء (الصلاه بالإيماء) برأسه (لا يلزم الإيصاء بها، وإن قلت)، بأن كانت دون ست صلوات كما لو كثرت لما روينا من قوله تعالى: «فإن لم يستطع ف الله أحق بقبول العذر منه»^(١) لأن القائل بأن معنى قبول العذر جواز التأخير لا يقول بلزوم القضاء إلا بإدراك زمن يسعه ولم يوجد، والسائل بأن معنى قبول العذر الإسقاط ظاهر في عدم لزوم الإيصاء بما لم يجب عليه (فكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (إن أفتر فيه المسافر والمريض وما تأدى قبل الإقامة) للمسافر (و) قبل (الصحة) للمريض؛ لأن رمضان في حقهما كشعبان في غيرهما لا يلزمهما صيامه ولم يدركه عدة من أيام آخر للقضاء فليس عليهما الوصية بشيء (و) لزم (عليه) يعني: على من أفتر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أي:

(١) تقدم تخرجه.

قدَرَ عَلَيْهِ وَبَقَى بِذَمَّتِهِ. فَيُخْرِجُ عَنْهُ وَلِيَهُ مِنْ ثُلُثٍ مَا تَرَكَ لِصُومٍ كُلُّ يَوْمٍ، وَلِصَلَوةٍ كُلُّ
وَقْتٍ - حَتَّى الْوَتَرَ - نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ أَوْ قِيمَتِهِ. وَإِنْ لَمْ يُؤْصِ وَتَبرَعَ عَنْهُ وَلِيَهُ جَازَ . وَلَا
يَصِحُّ أَنْ يَصُومَ وَلَا أَنْ يُصْلِي عَنْهُ.

بفدية ما (قدر عليه) من إدراكه عدة من أيام آخر لو كان فطراه لمرض أو سفر بقدر ما أفطره بغیر
عذر وإن لم يدرك عدة من أيام آخر للزوم الصوم عليه في وقته [والتفير]^[1] مضاف إليه
فيرجى العفو عنه بفضل الله لإیصانه بفدية ذلك الذي قدر عليه (ويقي بذمته) حتى أدركه الموت
وأوصى بفدية ما عليه من صيام فرض رمضان وكذا صوم كفاراة يمين وقتل خطأ [٢٣٧ بـ ٢٣٧]
وظهار وجناية على إحرام وقتل محرم صيداً أو صوم [٢٠١ هـ] منذور (فيخرج عنه وليه) أي:
من له ولایة التصرف في ماله بوراثة أو وصایة فيلزم إخراجه (من ثلث ما ترك) الموصي لأن
حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ قهراً على الوارث إلا في
الثلث وعلى هذا دين صدقة الفطر والنفقة الواجبة والخرج والجزية والكافارات المالية والوصية
بالحج والصدقة المنذورة والاعتکاف المنذور عن صومه [لأن]^[2] اللبث في المسجد، قاله
الكمال. وقد لزمه بنذره وهو صحيح ولم يعتكف حتى مات لزمه أن يوصي لصوم اعتکاف كل
يوم بنصف صاع من ثلث ماله وإن كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبراً حتى مات فلا شيء
عليه. فإذا الثلث توقف الزائد على الإجازة فيعطي (الصوم كل يوم) طعام مسكن لقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:
«من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكن»^(١) قال القرطبي: إسناده حسن
رواه ابن ماجه أيضاً وكذا يخرج (الصلوة كل وقت) فروض اليوم والليلة (حتى الوتر) لأنه فرض
عملي عند الإمام الأعظم. وقد ورد النص في الصوم والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ
لكونها أهم، واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل: فدية جميع صلوات اليوم الواحد
كفدية صوم يوم وعلى الصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقة أو
سويفة، أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وقيمة وهي أفضل عندنا لسراعها بسد حاجة الفقير،
(إن لم يوص وتبرع عنه وليه) بغير الاعتکاف (جاز)، ويحكم بجوازه كما قال محمد في تبرع
الوارث بالإطعام في الصوم يجزيه إن شاء الله تعالى من غير جزم كما قال في تبرع الوارث
 بالإطعام بخلاف [٢٣٨ هـ]^[١] إیصانه به عن الصوم فإنه جزم بالإجزاء في «الفتح» وسواء تبرع

(١) أخرجه ابن ماجه في الصيام، باب: من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه (١٧٥٧)، والترمذى في الصوم،
باب: ما جاء في الكفاررة (١٩٥٣)، والمزى في تحفة الأشراف (٨٤٢٣).

(٢) العبارة في م [والتفير] بدل والتکفير وهو الأصح.

(٢) العبارة في م [لأعن] بدل لأن وهو الصواب.

الحيلة لإبراء ذمة الميت:

وإن لم يف ما أوصى به عمًا عليه، يدفع ذلك المقدار للفقير، فيسقط عن الميت بقدرته، ثم يهبه الفقير للولي ويقبضه، ثم يدفعه للفقير فيسقط بقدرته، ثم يهبه الفقير للولي ويقبضه. ثم يدفعه الولي للفقير، وهكذا حتى يسقط ما كان على الميت من صلاة وصيام.

الوارث بمال ورثة أو بغيره أو الوصي بمال نفسه إذ ليس له التبرع بمال الميت ويكون لهم ثواب ذلك كذا في الاختيار، ولا يلزم الولي الإخراج عنه بدون وصية لأنها عبادة، ولا بد فيها من الاختيار فإذا لم يوص فات الشرط فيسقط في حق أحكام الدنيا للتغدر بخلاف حق العباد فإن الواجب فيه وصوله إلى مستحقه لا غير، ولهذا لو ظفر به الغريم يأخذه بلا قضاء ولا رضا [٢٠١ جـ بـ] ويرأ من عليه الحق بذلك ولو تبرأ عنه به أجنبى في حياته صح ويرث ذمته بخلاف حقوق الله تعالى، وقيد صحة التبرع بغير الاعتكاف فشمل الإطعام والكسوة وإنما لا يصح بالإعتاق لما فيه من إلزام الولاء للميت بغير رضا فإذا أوصى بالحج يحج عنه من مقر له بماله، وإن تبرع وارثه أو غيره يصح.

النيابة في العبادات البدنية غير صحيحة

ولا يصح أن يصوم الولي ولا غيره عن الميت، ولا يصح أن يصلي أحد عنه لقوله عليه السلام: «لا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه»^(١) ولأنه لا يصوم عنه في حال الحياة، وكذا بعد الموت كالصلوة وما ورد من قوله عليه السلام: «فصومي عن أمك»^(٢) وقوله عليه السلام: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه»^(٣) فمسوخ كما في «البرهان» وغيره.

(إذ لم يف ما أوصى به) الميت (عما عليه) أو لم يوص بشيء وأراد الولي التبرع بما لا يفي بذلك عن الواجبات التي بينها (يدفع ذلك المقدار للفقير) بقصد إسقاط ما يريد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدرته ثم) بعد قبضه (يهبه الفقير للولي) (ويقبضه) لتتم الهبة وتملك (ثم يدفعه) الولي للفقير بجهة الإسقاط (فيسقط عن الميت بقدرته) أيضًا [٢٣٨ جـ بـ]^(٤)، ثم (يهبه الفقير للولي) (ويقبضه ثم يدفعه) الولي للفقير، (وهكذا) يفعل مراراً (حتى يسقط)^(٥) [١ ما كان] يظنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص لـ ذلك

(١) أخرجه البهقي في السنن الكبرى (٤/٢٥٧)، ومالك في الموطأ (١/٣٠٣).

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٢٥٦).

(٣) أخرجه البخاري ومسلم في الصيام، باب: قضاء الصيام عن الميت (١١٤٧)، وأبو داود في الصيام، باب: فيمن مات وعليه صيام (٢٤٠٠).

(٤) العبارة في ج يستوفي بدل يسقط.

لمن تُعطى الغدية؟

ويَجُوز إعطاء فدية صلواتٍ لِواحدٍ جملةً بخلاف كفارة اليمين والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب قضاء الفوائت

حكم الترتيب:

الترتيب بين الفائمة والوفية وبين الفوائت، مستحقٌ.

إن شاء الله بمنه وكرمه.

(ويجوز إعطاء فدية صلوات)، فدية أيام ونحوها (لواحد) من الفقير (جملة بخلاف كفارة اليمين) حيث لا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها (والله سبحانه وتعالى) الموفق بمنه وكرمه.

باب قضاء الفوائت

القضاء لغة: الأحكام، وشرعية: إسقاط الواجب بمثل ما عنده كذا في «الدرية».

اعلم: أن المأمور به نوعان: أداء وقضاء، وقد فرغنا عن الأداء فلنبين القضاء: والأصل في الباب: الأمر والأمر والمأمور به والمأمور فيه. فالامر: إنما يتحقق من العالى إلى من دونه، والأمر: هو الذي صدر من الأمر، والمأمور: هو الذي قام به الأمر وهو المخاطب، والمأمور به: الصلاة، والمأمور فيه: الزمان، ثم المأمور به ينقسم إلى قسمين: أداء وقضاء، الأداء تسليم عين الواجب، والقضاء تسليم مثل الواجب، ولهذا يقال: الديون تقضى [١/٢٠٢] بأمثالها بقبض مضمون لازماً يؤديه إلى الدائن غير ما لزم في ذمته [لا][١] ذاك وصف شرعى يظهر أثره في المطالبة، وهذا عين كما يرى فيكون غيره إلا أن إحدى العبارتين قد تدخل في العبارة الأخرى فيسمى القضاء أداء كما يقال: أدى دينه، وتسمى الأداء قضاء. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَا بِكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٣٠١]. والقضاء يجب بما يجب به الأداء عند المحققين، كذا في «المصنفى».

(الترتيب بين الفائمة القليلة (و) هي ما دون ست صلوات وبين (الوفية) [١/٢٣٩] المتسع وقتها مع تذكر الفائمة لازم، (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفوائت) القليلة (مستحق) أي: لازم، إذ هو فرض عملي يفوت الجواز بفوته والأصل في لزوم الترتيب قوله تعالى: «من

(١) العبارة في م [لأن] بدل لا وهو الصواب.

بِمَ يُسَقِّطُ التَّرْتِيبَ:

وَيُسَقِّطُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءِ: ضَيْقُ الْوَقْتِ

نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو يصلى مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم ليقضى التي تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الإمام^(١). وقد صرخ «شرح الهدایة» بأنه خبر مشهور تلقته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي والبحث فيه من وجوه أرجوتها في «العنایة»، ولقوله رسالة: «صلوا كما رأيتمني أصلني»^(٢) وقد صلى الفوائت يوم الخندق مرتبًا و «لأن النبي رسالة رسالة جعل وقت التذكرة وقتاً للفائتة»^(٣) فلا يبقى الوقت محلاً لأداء الحاضرة فصارت مؤخرة عن الفائتة، فلو أدتها قبل الفائتة كان أداء قبل وقتها فلا يجوز، فلو صارت وقتاً للفائتة صار كفريضين اجتمعا في وقت واحد فيراعى فيه الترتيب كالظهور والعصر بعرفة والعشاء والوتر؛ ولا يلزم ما إذا تذكر الفائتة، وفي الوقت ضيق لأن آخر الوقت للوقتية بالمتواتر من الأخبار والنصوص وقت التذكرة للفائتة ثبت بالخبر ووصف بأنه خبر أحد؛ فإنما يجب العمل به إذا لم يتضمن ترك العمل بالنص؛ أما إذا تضمن فلا؛ لأنه يلزم نسخ الكتاب به وهذا لا يجوز وعلى القول بأنه مشهور وبه يزيد على الكتاب فعله بما دام الوقت متسعًا فإن لزم منه تأخير العمل بالمتواتر وهو جواز الوقتية بمجرد دخول وقتها حتى لا يتقطع العمل بالمشهور لأن التأخير أهون من الإبطال، ولأنه لما جاز تأخير الوقتية من غير اشتغال بقضاء فائتة فيكون معه، والوقت متسع بالأولى، وإذا ضاق الوقت يلزم إبطال المتواتر أصلًا لو عمل بالخبر، واقتضى أن يكون الحاضرة فائتة أيضًا وليس من [٢٣٩/٢] الحكمة الاشتغال بما يؤدي إلى ذلك فيسقط العمل به حينئذ ضرورة، هذا [٢٠٢/ب] خلاصة بعض ما في الم محل وإن كان للبحث فيه مجال، ولا بد منه تقريباً [للتعلم]^[٤].

مطلب فيما يسقط به الترتيب

(ويسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء): الأول: (ضيق الوقت) عن قضاء الفائتة ثم أداء

(١) أخرجه البهيمي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: من ذكر صلاة وهو في أخرى... (٢٢١/٢)، والدارقطني (٤٢١/١) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، والزيلعي في نصب الراية (٢/٢)، وأخرج بنحوه البخاري في مواقف الصلاة، باب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة (٥٩٧)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قصانها (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وأخرج بنحوه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٩٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخریجه.

(٣) تقدم تخریجه.

(٤) ما بين معاوقيتين زيادة في م.

الحاضرة لما قلنا: وليس من حكمة الحكيم إضاعة الموجود في طلب المفقود، ولأن آخر الوقت للوقتية بالنص والإجماع والمتواتر فلا يعمل بما يعارضه حينئذ فلو قدم الفائنة لا تصح لأن السقوط لحق الحاضرة لعجزنا عن الجمع بين القطعي والظني بخلاف ما إذا كان الوقت متسعًا لإمكان الجمع بين الدليلين وقيدنا بضيق الوقت (المستحب) تبعًا لما في «المحيط» و«الظهيرية»، لأنه يلزم من مراعاة الترتيب تفسير حينئذ حكم الكتاب وهو نقصان الوقتية باليقاعها في الوقت المكره فيسقط به الترتيب (في الأصح) [لما]^[١] في «المبسوط» من أن أكثر مشايختنا على أنه يلزم الترتيب مع ضيق الوقت المستحب مثاله: لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر أو بعضه في وقت التغير يسقط الترتيب في الأصح، ولا بد من ضيق الوقت حقيقة، فلو ظن ضيقه فصل الوقتية ثم ظهر سعة بطلت فلو أعادها ثم تبين أيضًا سعة يعيدها حتى يظهر بعد الإعادة ضيقه حقيقة فتصح الوقتية قبل الفائنة وإن ظهر بعد إعادة الوقتية أنه يسعهما يصلى الفائنة، ثم الوقتية والعبارة لضيق الوقت عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائنة وأطال حتى ضاق الوقت لا يجوز إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها، ولو شرع ناسياً والمسألة بحالها فتذكر عند ضيق الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفوائت القليلة، والوقت يسع بعضها لا الكل تجوز الوقتية في الأصح [٢٤٠] لأنه ليس الصرف إلى هذا البعض من الفوائت أولى منه للأخر كما في «الفتح». وإذا لم يمكنه أداء الوقتية إلا مع التخفيف في [قراءة القرآن]^[١] والأفعال يرتب ويقصر على أقل ما تجوز به الصلاة كما في «مجمع الروايات» وفي «البحر» عن «المجتبي»: ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح. انتهى.

ولكن قال في «معراج الدراء»: إذا سقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت فإنه يعود بالتذكر وسعة الوقت بالاتفاق. انتهى.

ونقله في «البحر» عنها وعن «النهاية». انتهى. فيمكن حمل الاتفاق على الدراءة وخلافه على تصحيح المشايخ لدفع التعارض. (و) الثاني: من المسقطات (النسيان) لأنه لا يقدر على الإيتان بالفائنة مع النسيان ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها وأن الوقت إنما يصير وقتاً للفائنة بتذكرها فلما لم يتذكر لا يكون وقتاً لها فلا إجماع [٢٠٣] بينهما. (و) الثالث: (إذا صارت الفوائت) الحقيقة (ستاً) لأنه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار، وروي عن

(١) العبارة في م [خلافاً كما] بدل لنا... .

(١) العبارة في م [قصر القراءة] بدل قراءة القرآن.

غَيْرُ الْوِتْرِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسْقِطًا، وَإِنْ لَرِمَ تَرْتِيبُهُ. وَلَمْ يَعُدْ التَّرْتِيبُ بِعُودَهَا إِلَى الْقَلْةِ وَلَا

محمد رحمة الله اعتبار دخول وقت السادسة لأن الزائد على الخمس في حكم التكرار وكما سقط الترتيب فيما بينها وبين الحاضرة سقط الترتيب فيما بين الفوائت نفسها على الأصح، وقيدنا بكون الفوائت ستاً (غير الوتر فإنه لا يعد مسقطاً) في باب كثرة الفوائت بالإجماع أما عندهما ظاهر لأنهما يقولانه بستينته، وأما عنده فلانه وإن كان فرضاً عملياً لا يحصل به الكثرة لأنه من تمام وظيفة اليوم والليلة والكثرة لا تحصل إلا بالزيادة عليها من حيث الأوقات، أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجه (وإن لزم ترتيبه) لما قدمنا.

تبنيه: قال الزيلعي: ويسقط [١/٢٤٠ بـ] الترتيب أيضاً بالظن المعتبر فيكون مسقطاً رابعاً، قال: كما إذا صلح الظاهر وهو ذاكر أنه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلح العصر وهو ظن يعتبر. انتهى. أي: لأن مجتهد فيه. قال الإمام الشافعي رحمة الله: يرى أن الترتيب ليس بلازم وهذا ليس مسقطاً رابعاً في الحقيقة لأنه إن حمل الظان على المجتهد فلا حكم لنا عليه بشيء، لأن دليله شرعي، والأمر مجتهد فيه لا ترجيح لأحد الاجتهادين على الآخر إلا باتصاله بالقضاء كما هو متدر في محله وإن كان الظان مقلداً للشافعي فلا كلام لنا معه أيضاً وإن كان مقلداً للإمام الأعظم أبي حنيفة، فلا عبرة بظن المخالف لمذهب إمامه فيفسد موقفاً ما صلاه متذكرة للفائنة ويبطل ما صلاه بقضاء الفائنة بعده فيعيده، وإن كان عامياً ليس له مذهب معين فمذهب فتواي مفتيه إن أفتاه حنفي لزمه الإعادة، وإن أفتاه شافعي لا تلزم، فتعين حمل المسألة على عامي ليس له مذهب ولم يستفت أحداً فصلاته صحيحة لمصادفتها مجتهداً فيه فلا يتعرض له من علم حاله من غير استفتائه. انتهى.

قلت: وبقي مسقط آخر وهو العجز على ما قال في «البرهان»: لو فاته ظهر وعصر من يومين ولم يدر أولاًهما فوائتاً قضاهما كيف شاء ثم عليه إعادة أولاًهما عند أبي حنيفة ليخرج عما عليه بيقين كمن نسي صلاة ولم يدر أي: صلاة نسيها ولم يقع تحريه على شيء فإنه يعيد صلاة يوم وليلة ونفيها أي: الإعادة، وفي «قاضي خان» و«الفتوى» على قولهما لأن الفائت صلاتان فلا يجب عليه قضاء [٢/٢٠٣ بـ] أخرى لم تجب عليه والترتيب يسقط بعد العجز كما يسقط بعد النسيان. انتهى.

مطلب الساقط لا يعود

(ولم يعد الترتيب [١/٢٤١ بـ]) بين الفوائت التي كانت كثيرة (بعودها إلى القلة) بقضاء بعضها كذا في «الكنز» لأن الساقط قد تلاشى فلا يتحمل العود في أصح الروايتين. قال أبو حفص الكبير: وعليه الفتوى وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الإسلام و«قاضي خان» وصاحب

بِفَوْتِ حَدِيثَةٍ بَعْدَ سُتْ قَدِيمَةٍ، عَلَى الْأَصْحَحِ فِيهِمَا، فَلَوْ صَلَّى فَرْضًا ذَاكِرًا فَائِتَةً وَلَوْ وَثَرًا فَسَدَ فَرْضُهُ فَسَادًا مَوْقُوفًا، فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُ الْخَامِسَةِ مِمَّا صَلَّاهُ بَعْدَ المَتْرُوكَةِ ذَاكِرًا لَهَا صَحَّتْ جَمِيعُهَا،

«المحيط» و «المعني» وغيرهم. وفي «المجتبى»: وهو الأصح، وقال بعضهم بعد الترتيب قال في «المجتبى»: وهو أحوط. وفي «المحيط الصدر الشهيد» قال: هو الصحيح كذا في «الرواية»، وقال في «الهداية»: هو الأظهر. وقال صاحبها في «التجنيس والمزيد»: وهو الصحيح فاختاره في كتابه ولكن علمت أن الأكثر على أنه لا يعود الترتيب فاتبعناه خصوصاً وقد قال الزيلعي رحمة الله: ولا دلالة فيما استدل به «صاحب الهداية» على عدم الترتيب. انتهى.

وقد قال الكمال بن الهمام: والفتوى على الأول أي: عدم عود الترتيب كذا في «الكافى» وغيره لأن هذا أي: ترجيح «الهداية» ترجيح بلا مرجح. انتهى. (ولا) يعود الترتيب أيضاً (بفوت) صلاة (حديثة) أي: جديدة تركها لعارض أو سفه (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على الأصح فيما) أي: [الصومي]^[۱] بين لما ذكرنا وعليه الفتوى، وقيل: بعود، قال في «التجنيس والمزيد»: الفتوى أن لا تجزئه الحاضرة مع تذكر الست القديمة زجراً له عن التهاون. انتهى.

قلنا: هذا يؤدي إلى التهاون لا الزجر لأن من اعتاد تفويت صلوات لو أفتى بعدم جواز الحاضرة للفائتة بفوت أخرى ثم فيؤدي إلى التهاون لا الزجر لأن القديمة أبطلت الترتيب لكثرتها وبالحديثة ازدادت الكثرة فيتتأكد السقوط وهو الأصح وعليه الفتوى، كذا في «مجمع الروايات» عن «الكامل»، وفي «البرهان» و «فتح القدير». ثم فرع على لزوم الترتيب بقوله: (فلو صلَّى فرضاً ذاكراً فائتاً ولو) كانت (وَتَرَأَ فَرْضُهُ فَسَادًا مَوْقُوفًا) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه بيئه بقوله: (فإن) صلَّى خمس صلوات متذكرة في كلها تلك المتروكة قبل صلاتها [۲۴۱ ب] (وخرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتروكة حالة كونه ذاكراً لها) أي: المتروكة (صحت جميعها) عند [۱/۲۰] أبي حنيفة لأن الحكم وهو [في]^[۲] الصحة مع العلة وهي الكثرة يقتربان والكثرة صفة هذا المجموع لأن الفاسد في حكم المتروك فكانـت المتروـكـات ستـا حـكـماً وـحـكـمـها سـقوـطـ التـرـتـيبـ فإذا ثـبـتـ صـفـةـ الـكـثـرـةـ بـوـجـودـ الـأـخـرـيـةـ استـنـدـتـ الصـفـةـ إـلـىـ أـولـهاـ بـحـكـمـهاـ فـتـجـزـ الكلـ الـتـيـ صـلـاـهـ كـأـنـهـ سـقطـ [كـالـتـرـتـيبـ]^[۳] من أـولـ [الـصـلـاـةـ]^[۴]

(۱) العبارة في م [الصورتين] بدل الصوي وهو الصواب.

(۲) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

(۳) العبارة في م [الترتيب] بدل كالترتيب.

(۴) العبارة في م صلاة بدل كالصلوة.

فَلَا تَبْطِلُ بِقَضَاءِ الْمَتْرُوكَةِ بَعْدَهُ . وَإِنْ قَضَى الْمَتْرُوكَةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْخَامِسَةِ ، بَطَّلَ وَضُفِّ مَا صَلَّاهُ مُتَذَكِّرًا قَبْلَهَا ، وَصَارَ نَفْلًا ،

تركها ولا بد من سقوط الترتيب على وجه لا يضاف إلى الأخيرة فقط فإن العلة لو كانت هي الأخيرة [ثبت]^[١] الحكم مقتضاً فوجب أن يثبت مستندًا ليكون الحكم مضافاً إلى الكثرة التي هي العلة دون الأخيرة التي ليست بعلة فلم يجب الترتيب من الأصل ولا يمتنع توقف حكم على أمر آخر حتى يتبيّن حاله كتعجيل الزكاة إلى الفقير يتوقف كونها فرضاً على تمام الحول والنصاب التام، فإن تم على غایة كان التعجيل فرضاً وإنما كان نفلاً وكعمرب مزدلفة في طريقها المعتاد موقوف على عدم إعادتها قبل الفجر فإن أعادها كانت نفلاً وإنما كانت فرضاً، وارتفاع الفساد، وظهور الجمعة وصلة المعدور إذا انقطع عنده فيها والنافض على عادة الحيض إذا صلت بعد انقطاعه فإذا سعى إلى الجمعة وانقطع العذر وقتاً كاماً وعادوها بطلت صلاتهم وإنما تعين صحتها (فلا تبطل) الخامس التي صلاماً متذكرة للفائنة (بقضاء) الفائنة (المتروكة بعده) أي: [بعد]^[٢] خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب (وإن قضى) الفائنة (المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاماً متذكرة لها (بطل وصف) لا أصل (ما صلاماً متذكرة) للفائنة (قبلها) أي: قبل قضائها، (و) لا يبقى متصفاً بأنه فرض بل (صار) الذي صلاماً (نفلاً) عند أبي حنيفة وأبي يوسف عند محمد بطل أصلها فلا [١٤٤/^١] تتقدّم الطهارة بمقهّته فيها عنده خلافاً لهما رحمة الله.

تبنيه: قيدنا رفع الفساد بخروج وقت الخامسة من المؤديات بعد المتروكة لأنّه هو التحقيق في حكم المسألة وما ذكر في عامة الكتب كـ«الهداية» وـ«النهاية» وـ«العنابة» وـ«غاية البيان» وـ«الكافاني» وـ«التبيين» من أن انقلاب الكل جائزًا موقوف على أداء ست صلوٰت بعد المتروكة ليس المراد منه إلا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لا اشتراط أداء السادسة بل ولا دخول وقتها لأنّه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من المؤديات هو [٢٠٤/^ب] الصبح فطلعت الشمس كما حققناه في حاشيتنا على «الدرر والغرر»^(١) ثم أطلعنا الله بـ«معراج الدراية» على موافقته ونصله. ثم اعلم: أن الشرط لتصحيح الخامس صيغة الفوائد ستًا بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة الفوائد لا أداء السادسة قبل قضاء المتروكة لا محالة. إلا أنهم ذكروا أداء السادسة التي هي سابعة الفوائد لصيغة الفوائد ستًا بيقين لا أنه شرط أبلته. انتهى.

(١) واسمها غنية ذوي الأحكام وبقية درر الحكم شرح غرر الأحكام لمنلاخسو. ١. هـ. هدية العارفين (١/٢٩٢).

(١) العبارة في م ثبت بدل ثبت.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

وقال في «مجمع الروايات»: ثم اعلم أن فساد الصلاة بترك الترتيب موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله فإن كثرة وصارت الفوائد مع الفائدة ستاً ظهر صحتها وإنما في تعجيل الزكاة وأداء الظهر قبل الجمعة وانقطاع الدم قبل العادة وعندهما الفساد بات حتى يلزم مد قضاء الفوائد بكل حال [قياسها]^[١] على ما إذا افتحتها والوقت واسع فطولها حتى ضاق الوقت لم تنقلب جائزه بالإجماع. انتهى.

وقال في «التترخانية»: رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات وهو ذاكر للمتروكة كان عليه [٢٤٢ بـ] المتروكة لا غير أي: عند الإمام، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يقضى المتروكة وخمساً بعدها لأنهما يقولان بأن الفساد بات لا موقوف، ولو صلَّى بعد المتروكة خمس صلوات ثم قضى المتروكة يعني: في وقت الخامسة لقوله: كان عليه إعادة الخمس التي صلَّاها في قولهم جميعاً. انتهى. لأنه لو كان بعد خروج وقت الخامسة لم يقل الإمام بلزم الإعادة.

وفي «السغناقي»: ولو صلَّى السادسة قبل الاستغفال بالقضاء صبح الخمس عنده وقال شمس الأئمة السرخي: وهذه هي التي يقال: لها واحدة تفسد خمساً وواحدة تصح خمساً. انتهى. فالمتروكة تفسد الخمس أي: تقرر فسادها بفضائلها في وقت الخامسة من المؤديات، والسادسة من المؤديات تصصح الخمس قبلها، وفي الحقيقة المصحح خروج وقت الخامسة ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقت صلاة وتأديتها فيه غالباً أقيم ذكر أدائها مقام دخول وقتها. انتهى.

وقال قاضي خان بعدما تقدم: وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلَّى بعدها صلاة وهو ذاكر أنه لم يصل الخمس [فإنه يصلِّي الخمس]^[٢] ويعيد السادسة في قولهم فإن لم يقض المتروكات ولم يعد السادسة حتى صلَّى السابعة وهو ذاكر لما فعل جازت السابعة في قولهم [٣٠١] وعلىه قضاء الخمس المتروكين واختلفوا في السادسة. قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يعيد السادسة، وقال: يعيد السادسة، أبو حنيفة فرق فقال: قبل خروج وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا [يعيد]^[٣] لأن قبل خروج وقت السادسة للفوائد خمس فلم يسقط الترتيب، وأما بعد خروج وقت السادسة لو [٤٤٣] وجبت عليه إعادة السادسة كانت الفوائد ستاً فيسقط الترتيب فتسقط الإعادة. انتهى.

(١) ما بين معكوفتين ساقط من جـ.

(٢) ما بين معكرفتين ساقط من جـ.

(٣) ما بين معكوفتين زيادة في مـ.

وإذا كثُرت المواريث يحتاج لتعيين كل صلاة. فإن أراد تسهيل الأمر عليه نوى: أول ظهر
عليه، أو آخره، وكذا الصوم من رمضانين على أحد تضييقين مختلفين،

فهذه نصوص تطابق بحث المحقق الكمال بن الهمام وهذا الذي قلناه أولى من قول «صاحب البحر» رحمه الله: الصواب أن يقال إلخ... إذ ليس قوله خطأ لما علمته وكذا حكمه على قول صاحب «المبسوط»: إن المصححة للخمس هي السادسة بأنه غير صحيح ليس كما ينبغي نعم لو قال: هي مظيرة فلما كانت مظيرة للصحة أضيفت إليها لكان حسناً كما قد علمته والله الحمد.

(إذا كثرت الفوائت) ولو كانت لازمة الترتيب فليس المراد الكثرة المسقطة للتترتيب بل مطلق الكثرة فحيثني (يحتاج لتعيين كل صلاة) عند قضائها لتزاحم الفروض والأوقات التي هي أسباب كقوله: أصلبي ظهر الخميس عاشر الحجة ستة خمس وأربعين وألف وهذا فيه كلفة (إذا أراد تسهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه) فإذا نواه كذلك وصلاه فما يليه يصير أولاً فيصح مثل تلك النية وهكذا (أو) شاء نوى (آخره) أي: آخر ظهر عليه فإذا نواه وصلاه كذلك فما يليه يصير آخر بالنظر لما كان فيحصل لتعيين بيقين.

(وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضانين) إذا أراد قضاءه يفعل مثل هذا (على أحد تضييقين مختلفين) صبح الزيلعي كما سنذكره^(١) أنه لا بد من التعيين فيخرج عنه بنية الأول أو الآخر كما في الصلاة وصح في «الخلاصة» في كتاب الصوم أنه لا يحتاج لتعيين فيكتفيه أن ينوي من الليل صيام عند قضاء عما عليه من الشهرين وإن كان عليه أيام من رمضان واحد لا يحتاج لتعيين الأيام بأسمائها وعدها وهذا الذي ذكرناه في الصلاة هو الأصح. وقال في «الكتنز» في مسائل شتى: لو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم [صح]^(٢) ولو عن [رمضان]^(٣) كقضاء الصلاة صح وإن [نوى]^(٤) أو لصلاة أو آخر صلاة عليه. انتهى.

قال شارحة [٢٤٣] الزيلعي: هذا قول بعض المشايخ والأصح أنه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين [٢٠٠] أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلاة انتهى.

(١) انظر صفحة: 651

(٢) ما بين معقوفين ساقط من م.

(٣) العبارة في م [رمضانين] بدل رمضان.

(٤) العبارة في م [لم ينو] بدل نوى.

وفي «الخلاصة»: إذا وجب عليه قضاء يومين من [رمضان]^[1] واحد ينبغي في القضاء أن ينتوي أول يوم و يجب عليه قضاوه من هذا رمضان، وإن لم يعين الأول يجوز، وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضان وهو المختار، ولو نوى القضاء لا غير يجوز وإن لم يعين وكذا في قضاء الصلوات. انتهى.

مطلب: الجهل بالشرائع هل يكون عذرًا

(ويعد من أسلم بدار الحرب) بجهله (الشائع) أي: الأحكام الواجبة من افتراض الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوها مدة جهله لأن الخطاب إنما يلزم بالعلم به أو بدليله ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الإسلام وألزمته بها زفر كما يلزم الإيمان، فلنا: دليل وجود الصانع ظاهر فلا يعذر بجهله وليس عنده دليل على وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذر وإن ارتد المسلم - والعياذ بالله تعالى - حبطت أعماله ولا يلزم إلا قضاء الصلاة التي بقي وقتها والحج لبقاء السبب كما في «الفتح».

تبنيه: سنذكر حكم قضاء السنة وفي «كشف الأسرار»: أن المثلية في القضاء لإزاله المأثم ثم لإحراز الفضيلة قال «صاحب البحر»: والظاهر أن المراد بالمأثم: إثم ترك الصلاة فلا يعاقب عليها إذا قضاها، وأما إثم تأخيرها عن الوقت الذي هو كبيرة فباق لا يزول بالقضاء المجرد عن التوبة بل لا بد منها. انتهى.

وفي «المعراج»: قال في «المجتبى»: الأصح أن تأخير قضاء الفوائت بعذر السعي على العيال وفي الحوائج يجوز. قيل: وإن وجب على الفور يباح له التأخير، وعن أبي جعفر: سجدة التلاوة والنذر المطلق وقضاء رمضان موسوع وضيق الحلواي والعامری، والطحاوی خلافهما، وذكر [١/٢٤٤] الولوالجی في الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور إلا لعذر. انتهى.

وفي «الحاوی»: لا يدرى كمية الفوائت يعمل بأكابر رأيه فإن لم يكن له رأي يقضي حتى يستيقن، واختلف فيما يقضي احتياطًا فقيل: يقرأ السورة في الأخيرتين مع الفاتحة، وقيل: الفاتحة فقط كما في «الدرایة».

(1) العبارة في م [رمضانين] بدل رمضان.

باب إدراك الفريضة

متى يجوز للمصلحي قطع صلاته، ومتى لا يجوز:

إذا شرع في فرضٍ مُتَرِدًا، فأقيمت الجماعة، قطع وأفتدى

باب إدراك الفريضة مع الإمام وغيره

حقيقة هذا الباب مسائل شئ تتعلق بالفرائض في الأداء الكامل

(إذا شرع) المصلحي (في) أداء (فرض) أو قضائه (منفردًا فأقيمت الجماعة) في ذلك الفرض بأن أحرم الإمام لأن حقيقة [١/٢٠٦] إقامة الشيء فعله، وهذا هو المراد لأنه بمجرد شروع المؤذن في الإقامة لا يقطع بل يتم ركعتين بالإجماع فإن لم يقتد بالسجود ثم يقطع في الرباعية فإذا شرع الإمام (قطع) المنفرد بأن يسلم تسليمة واحدة قائمًا (و) بعده (افتدى) على الصحيح لأنه محل الرفض. والقطع للإكمال إكمال معنى فيجوز كنقض المسجد لتجديده، و肯قض الظهر للجمعة وكمن أصاب جبهته شوك في سجوده فرفع ثم وضع لم يجعل سجدين كما في «البحر» يعني: سجدين مانعين من زيادة ثالثة فهما بمنزلة واحدة إلا أنه لو أصابته الشوكة وقد أصابت جبهته الأرض فلم يطمئن ورفع رأسه لا لقصد الإكمال صحت سجنته، وقال في «معراج الدراء»: والقطع للإكمال يجوز كهدم المسجد للبناء [يجوز][١] على الرجه الأكمل، وكذا لو أصابته الشوكة في المسجد فرفع لسجدة أخرى يجوز لأنه للإكمال. انتهى.

والأصل أن نقض العبادة قصداً بلا عذر حرام لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَلَكُم﴾ [محمد: ٣٣] ولا قضائه إلى السعة فإذا كان القطع ثم الإعادة من غير زيادة إحسان جائز الحطام الدنيا كالمرأة إذا فار قدرها والمسافر إذا ندت دابته أو غيره أو خاف فوت درهم [٢/٤٢ بـ] من ماله فجوازه لتحصيله [نفسه][٢] على وجه أكمل أولى بالجواز لأن صلاة الجمعة تفضل صلاة [الفرد][٣] بخمس وعشرين درجة، وفي روایة بسبع وعشرين درجة وتقيدنا القطع بأنه على الصحيح تبعاً «للهدایة» و «التبيین» وإليه مال فخر الإسلام احتراماً عما مال إليه شمس الأنمة أن يصلح ركعتين ثم يقطع لأنه يمكنه الجمع بين الفضيلتين وال الصحيح أنه يقطع لأنه محل الرفض

(١) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(٣) العبارة في م [الفذ] بدل الفرد.

إِنْ لَمْ يَسْجُدْ لِمَا شَرَعَ فِيهِ، أَوْ سَجَدَ فِي غَيْرِ رُبَاعِيَّةٍ. وَإِنْ سَجَدَ فِي رُبَاعِيَّةٍ ضَمَّ رَكْعَةً ثَانِيَّةً، وَسَلَّمَ، لِتَصْبِيرِ الرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةً، ثُمَّ أَقْتَدَى مُفْتَرِضًا. وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثَةَ أَنْتَهَا، ثُمَّ أَقْتَدَى مُتَنَفِّلًا ..

ولهذا لو قام المسبوق لقضاء ما سبق به وسجد الإمام للشهو عليه أن يتبع الإمام ويترك تلك الركعة، ولو سجد الإمام بعدهما قيد السجدة لا يتبع إمامه حتى لو تابعه وسجد معه تفسد صلاته ولو قام [الخامسة]^[1] له رفض القيام ويعود إلى القعدة فعلم أن الشرع جعل له ولالية الرفض قبل التقييد بالسجدة والقطع للإكمال وإنما لو حلف لا يصلني لا يحصن بما دون الركعة كما في «الدراءة» و «الفتح» و «العنابة» ثم قيد القطع بقوله : (إن لم يسجد لما شرع فيه) من الركعة الأولى والصلة رباعية أو غير رباعية (أو سجد) للركعة الأولى (في غير رباعية) بأن كان في الفجر أو المغرب فيقطع بعد السجود أيضاً بتسليميه لأنه لو أضاف للثانية ركعة أخرى تفوته الجماعة لإتيانه بالكل ولا [٢٠٦] ^ب يتغفل بعد الفجر والأكثر في المغرب له حكم الكل ولا يتغفل فيه مقتدياً كما سندكره، وقيدنا بالشروع في فرض لأنه لو كان في نفل لا يقطع حتى يتمه شرعاً والمنذور كالفرض ، وقيدنا بكون الإقامة في محل أدائه ، فلو كان يصلني في البيت مثلاً فأقيمت في المسجد أو في المسجد فأقيمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً ذكره المرغيناني ، وإذا شرع في النفل فحضرت جنازة فخاف إن لم يقطعها تفوته يقطع لأنه لا يمكن من المصلحتين معاً ، وقطع النفل معقب للقضاء بخلاف [٢٤٥] ^أ الجنائز لو اختار تفوتها كان لا إلى خلف كذا في «الفتح» وهو يفيد جواز قطع الفرض أيضاً جمعاً بين المصلحتين ، (وإن سجد) وقد كان (في رباعية) كالظاهر (ضم ركعة ثانية) صيانة للمؤدي عن البطلان وتشهد (وسلم لتصير الركعتان له نافلة ثم أقتدى مفترضاً) لإحراز فضيلة الجماعة (وإن صلَّى ثلَاثَةَ أَنْتَهَا) أربعاً منفرداً . قال الزيلعي : وعن محمد أنه يتمها جالساً لتنقلب صلاته فنلاً ثم يصلني مع الجماعة ليجمع بين ثواب النفل وثواب الجماعة في الفرض وجه الظاهر أن للأكثر حكم الكل فلا يتحمل النقض (ثم) بعد إتمامه (اقتدى متنفلاً) إن شاء وهو أفضل ليدرك بها فضيلة الجماعة في الظهر والعشاء لجواز النفل بعدهما ولو مع الإمام وليس مكرورها لأنه ليس على سبيل التداعي كما قدمناه ، وإن شاء لا ينطوي لأن الناس فيه بال الخيار والأفضل الاقتداء متطوعاً لأنه مشروع في الظهر والعشاء وإذا تركه فيما ربما يتهم أنه [حمس]^[2] لا يرى

(1) العبارة في م [الخامسة] بدل الخامسة.

(2) العبارة في م [مما] بدل خمس.

إلا في العسر. وإن قام لثالثة فأقيمت قبل سجوده قطع ..

الجماعة وروي: «أنه عليه السلام لما فرغ من [الظهيرة]^[١] رأى رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال: عليَّ بهما، فأتيا وفرائصهما ترتعد، فقال على رسلكما فإنني ابن امرأة كانت تأكل القديد، ثم قال: ما لكم لم تصليا معنا؟ فقالا: كنا صلينا في رحالنا، فقال عليه السلام: إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصليا معهم واجعلا صلاتكما معهم سبحة»^(١) أي: نافلة كذا في «العنایة» و «الدرایة»، فإن قيل: روی أبو داود والترمذی والنسانی عن يزید بن الأسود رضی الله عنه قال: «شهدت مع النبي ﷺ حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخیف فلما قضی صلاته إذا هو برجلین فی آخری القوم لم [١٢٠٧] يصلیا معه فقال: عليَّ بهما، فجيء بهما ترعد فرائصهما، قال: ما منعکما أن تصليا معنا؟ فقالا: برسول الله [٢٤٥] إننا كنا صلينا في رحالنا، قال: فلا تخفلا إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة»^(٢) صححه الترمذی. فالجواب هو معارض بما تقدم من حديث النهي عن التنفل بعد العصر والصبح وهو مقدم لزيادة فوته ولأن المانع مقدم وفيه حديث صريح آخرجه الدارقطنی عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إذا صلیت في أهلك ثم أدرك الصلاة فصلها إلا الفجر والمغرب»^(٣) والأمر بالصلاۃ في غير هذین الوقتین للنندب والصارف للأمر عن الوجوب جعلها نافلة (إلا) أنه لا يقتدي متتفلاً (في العصر) والفجر لكرامة النفل وكراحته في المغرب لما يلزم من مخالفۃ الإمام لو أتمها أربعًا وإن وافقه لزم التنفل بالبيتين كما سذكره (إن قام لثالثة) رباعية منفرداً (فأقيمت) الجماعة (قبل سجوده) لثالثة (قطع) واختلف في كيفية القطع على أربعة أقوال: قال شمس الأئمة الحلواني: يعود إلى القعود ولو لم يعد إلى القعود فسدت صلاته وهو المذكور في «النوادر»، واختاره شمس الأئمة السرخسي لأن القاعدة المؤدبة لم تقع فرضاً وركعتان لما انقلبتا نفلاً لم يكن لهما بد من القاعدة المفروضة كذا في «العنایة»، ثم إذا عاد إلى القاعدة قال بعضهم: يتشهد ثانياً لأن القاعدة الأولى لم تكن قاعدة ختم، وقال بعضهم: يكفيه ذلك التشهد لأن العود إلى القاعدة ينقض القيام لأن

(١) أخرج بنحوه الحاکم في المستدرک (١/٢٤٥)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب: فيمن صلی في منزل ثم أدرك الجماعة يصلی معهم (٥٧٥)، والترمذی في أبواب الصلاۃ، باب: ما جاء في الرجل يصلی وحده ثم يدرك الجماعة (٢١٩)، وأحمد (٤/١٦٠)، والنسانی في الإمامة، باب: إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلی وحده (٨٥٧)، بلنفظ (فلا تخفلا إذا صلی أحدكم في رحله ثم أدرك الصلاة مع الإمام فليصلها معه، فإنها له نافلة).

(٢) تقدم تحریجه.

(٣) ذکرہ الذہبی فی میزان الاعتدال (٨/١٨٦).

(٤) العبارة فی م الظہر بدل الظہیرہ.

قائماً بتسليمة في الأصح . وإن كان في سنة الجمعة فخرج الخطيب ، أو في سنة الظهر فأقيمت سلماً على رأس الركعتين ، وهو الأوجه ، ثم قضى السنة بعد الفرض . ومن حضر الإمام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة إلا في الفجر ، إن أمن فوته ،

لم يكن فكانت هذه القاعدة هي القاعدة الأولى ثم اختلف في سلامه ، فعند بعضهم يسلم تسليمتين لأنه [محل]^[1] من القربة وعند البعض تسليمة واحدة لا التسليمة الثانية للتحلل وهذاقطع من وجه كذا في « معراج الدراء » ، والقول الثاني في كيفية القطع بينه بقول يقطع (قائماً بتسليمة) واحدة (في الأصح) لأن القعود للتحلل وهذا قطع كذا صحيحه في « المحيط » ، والثالث من الأقوال في كيفية القطع ، قال فخر الإسلام : الأصح أنه يكبر [١/٢٤٦] قائماً لأن يختم صلاته فإذا كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الإمام تقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام ثم هو مخير إن شاء رفع يديه وإن شاء لم يرفع كذا في « العناية » ، والرابع من الأقوال أنه يخير بين القطع [٢٠٧ ب] قائماً والعود إلى القعود ، وقال في « الدراء » : والأصح التخbir وكذا في « المحيط » .

(وإن كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فأقيمت) الجمعة (سلماً) بعد الجلوس (على رأس الركعتين) كذا روي عن الإمام أبي يوسف رحمهما الله تعالى (وهو الأوجه) لأنه متمكن من قضائها أشار إليه بقوله : (ثم قضى السنة) أربعاً بتسليمة (بعد) فراغه من (الفرض) مع ما بعده ولا إبطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الأكمل بلا سبب ، وإليه مال شمس الأئمة السرخي والبقالي وقيل : يتمها أربعاً وإليه أشار في الأصل لأنها صلاة واحدة كذا في « الفتح » وصحح جماعة من المشايخ أنه يتمها أربعاً كما في « شرح العلامة المقدسي » .

(ومن حضر) في غير صلاة الفجر كما سذكره وكان (الإمام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولو لم يفته شيء وإن أمكنه الإتيان بالسنة قبل أن يركع الإمام خارج المسجد يفعل إحرازاً للفضيلتين وإن خاف فوت ركعة واحدة شرع معه كذا في « التبيين » (إلا في الفجر) فإنه يصلي سنة ولو في المسجد لكن بعيداً عن الصف ، فيصليها عند باب المسجد إن كان فيه موضع لذلك وإن لا في المسجد خلف الصنوف عند سارية ، وأشدتها كراهة أن يصلي مخالفطاً للصف للجماعة ويليه في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف كذا في « البدائع » ، وهذا (إن أمن فوته) أي : فوت الإمام بإدراكه ولو في التشهد لأنه ينال به فضل [٢٤٦ ب] الجمعة وقوله في « التجنيس » : الظاهر من المذهب أنه إن

(1) العبارة في م محل بدل محل .

خشى فوات الركعتين يشرع مع الإمام انتهى. لعل مبناه على قول محمد في الجمعة أنه لا يدركها إلا بإدراك ركعة مع الإمام لما قال الكمال. والوجه اتفاق أئمتنا الثلاثة على أنه يصل إلى ستة الفجر هنا، أي: إذا لم يدرك الإمام [إلا^[١]] في التشهد وقد حققناه في «حاشية الدرر» بحمد الله وإنما خصت ستة الفجر بهذا لما روى أنه ^{عليه السلام} رجع من صلح بين الأنصار فوجد الناس في الفجر فدخل منزله وصلى ركعتي الفجر ثم خرج^(١). وكان الناس يفعلون ذلك [إلا^[٢]] في زمن عمر رضي الله عنه وقوله ^{عليه السلام}: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(٢) محمول على غير صلاة الفجر توفيقاً بين الحديثين، وقال محمد في «كتاب الصلاة»: من الأصل المؤذن يأخذ في الإقامة أيكره أن يتطرق؟ قال: نعم، إلا بركتي الفجر. انتهى.

وفي «الحاوي القدسي» و «المحيط» مثله. انتهى. فإنه عليه الصلاة والسلام قال: «صلوهما ولو طردتم الخيل عنهم»^(٣) وقال عليه السلام: «ركعنا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٤) فإن قلت: روي في «الهداية»: من ترك الأربع قبل الظهر لم تزل شفاعتي^(٥)، قال الشيخ أكمل الدين: وهو وعيد عظيم ودلالة على وكاده الأربع أقوى من الأول انتهى. فيأتي بها في مثل ستة الفجر حال قيام الجماعة، قلت: لا يلتحق بستة الفجر فيما ذكر لأن الكمال رحمه الله قال: وأما ما ذكره صاحب «الهداية» من حديث ستة الظهر فالله أعلم به، فإن قلت: قال في شرح «البديع» للسراج الهندي^(٦): ما اجتمع أصحاب رسول الله ^{عليه السلام} كاجتماعهم على

(١) ذكره ابن حجر في لسان العزيز (٤/٢١٤).

(٢) أخرجه سلم في صلاة المسافرين وقصورها، باب: كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (٧١٠)، وأبو داود في الصلاة، باب: إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر (١٢٦٦)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (٤٢١)، والنمساني في الإمامة، باب: ما يكره من الصلاة عند الإقامة (٨٦٤)، وأبي ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (١١٥١)، والمزي في تحفة الأشراف (١٤٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: في تخفيض ركعتي الفجر (١٢٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٧٦)، وأحمد في مسنده (٤٠٥/٢).

(٤) أخرجه سلم في صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي ستة الفجر (٧٢٥)، والنمساني في قيام الليل، باب: المحافظة على الركعتين قبل النصر (١٧٥٨)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في ركعتي الفجر من الفضل (٤١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٠/٢)، وأبي جبان في صحيحه (٢٤٥٨)، وأبي شيبة (٢٤١/٢)، وأحمد في مسنده (١٤٩/٦).

(٥) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١٦٢/٢)، وقال: غريب جداً.

(٦) وهو عمر بن إسحاق بن أحمد النزنوي أبو حفص الهندي ثم المصري الفقيه الحنفي، ولد سنة أربعين وسبعين، =

(١) ما بين ممكوتين ساقط من م [إلا].

الأربع قبل الظهر والإسفار بالفجر وتحريم الأخت قلت: هو مثبت للتأكد لكن لا كمثل ما نص عليه الشارع وبين فضله فلا يلحق به إلا بنص مثله، وقال في «التجنيس والمزيد»: الفرق من وجهين، أحدهما: أن [٢٤٧/١] الوعيد الذي جاء في ركعتي الفجر لم يرد في الأربع قبل الظهر، والثاني: أن سنة الفجر تفوت لا إلى خلف لأنها لا تقضى إلا بانفرادها، وسنة الظهر تقضى ما دام في الوقت سعة انتهي.

فائدة عظيمة: السنة في ركعتي وسنة الصبح الأداء في البيت لأنه عليه السلام كان يصلحهما في البيت وأنكر على من صلاهما في المسجد، وقال عليه السلام: «من صلى ركعتي الفجر في بيته يوسع له في رزقه ويقل المنازعه بينه وبين أهله ويختتم له بالإيمان»^(١) انتهى.

والسنة فيما أن يصلحهما أول طلوع الفجر لأن السبب قد وجد وقيل: بقرب الفريضة لأنهما تبع لها ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة «قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ» [١] وفي الثانية الإخلاص. روى ذلك أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ كذا في «الدرایة» وقال [٢٠٨/ب] في «الهدایة»: الأفضل في عامة السنن والتراویح والمسجد: ذهب جماعة من أهل العربية إلى أن لفظ عامة بمعنى الأكثر وفيه خلاف، وذكر المشايخ أنه المراد في قولهم: قال به عامة المشايخ ونحوه ويجب اعتباره كذا هنا بالنسبة إلى التراویح وتحية المسجد في السنن وأما في التراویح فلا انتهي. فالأفضل في البيت إلا التراویح وتحية المسجد، وقال بعضهم: إن الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤذن بهما في المسجد لا ما سواهما. وبه أفتى الفقيه أبو جعفر قال: إلا أن يخشى أن يستغل عنها إذا رجم فإن لم يخف فالأفضل البيت. وقال في «مجمع الروایات»: إخفاء التطوع أفضل من إبدائه، قال عليه السلام: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في المسجد إلا المكتوبة»^(٢) وقال صلوات الله وسلامه عليه: «تطوع الرجل في بيته يزيد على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاته وحده»^(٣) انتهى.

وفي «الصحیحین»: «فعلیکم بالصلوة فی بیوتکم فیان خیر صلۃ المرء فی بیته إلا المکتوبۃ»^(٤) وأخرج أبو داود «صلوة المرء فی بیته» [٢٤٧/ب] أفضل من صلاته في مسجدي

= وترفي بمصر سنة ثلاث وسبعين وسبعين للهجرة، من آثاره: فتاوى كاشف معاني البديع - وبيان مشكلة المبيع في شرح البديع لابن الساعاتي وغير ذلك، ١.١.٥. هـ. هدية العارفين (١/٧٩٠).

(١) لم أعن عليه.

(٢) سيأتي تخریجه.

(٣) ذكره عبد الرزاق في مصنفه (٤٨٣٥)، والمتقدی الهندي في كنز العمال (٢١٣٣٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٩/١).

هذا إلَّا المكتوبه^(١) وقوله عليه السلام: «صلوة في مسجدي هذا أفضلي من ألف صلاة فيما سواه إلَّا المسجد الحرام» أخرجه الشیخان وغيرهما «وصلة في المسجد الحرام أفضلي من مائة صلاة في مسجدي هذا»^(٢) أخرجه الإمام أحمد وابن حبان في «صحیحه»، وقال عليه السلام: «صلوة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وصلوة في مسجدي بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمس مائة صلاة»^(٣) أخرجه البیهقی محمول على المكتوبه المستنشأة في الذي قبله وقدمنا أن الأفضل في السنن أداوها في المنزل إلَّا التراویح وقال في «البعر» عن «النهاية»: وقيل أن الفضیلة لا تختص بوجه دون وجه وهو الأصح ولكن كل ما كان أبعد من الرياء وأجمع للخشوع والإخلاص فهو أفضلي انتهى . قلت: يعارض بالحديث الثابت في «الصحيحین» وغيرهما المقتضي للتخصيص كما ترى .

(وإن لم $\frac{1}{209}$ [يأمن] فوت الإمام باشتغاله بستة الفجر (تركها) واقتدى بالإمام لأن ثواب الجماعة أعظم ، فإن الجماعة مكملة ذاتية للفرائض والستة مكملة خارجية عنها فيرتكب الأرجح وفضیلة الفرض بجماعة أعظم من فضیلة رکعتی الفجر لأنها تفضل [الفرض] منفرداً بسبع وعشرين ضعفاً لا تبلغ رکعتنا الفجر ضعفاً واحداً منها لأنها أضعاف الفرض كذا في «الفتح» ، فتكون الصلاة بالجماعة كسبع وعشرين فرضاً عند الانفراد وكل فرض أعظم ثواباً من الستة فالمجموع أولى كذا في «الدرایة» عن جامع أبي العین^(٤) انتهى .

والواعد على الترك للجماعه ألزم منه على رکعتی الفجر وهو ما تقدم في باب الإمامة من قول أبي مسعود رضي الله عنه: لا يختلف عنها إلَّا منافق^(٥) وما قد قدمناه من أنه عليه السلام: «[هُمْ] بتحریق بیوت المتخلفین»^(٦) وقال عليه السلام: «تارک $\frac{1}{248}$ [الجماعه ملعون في

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: صلاة الرجل التطوع في بيته (١٠٤٤)، والترمذی بنحوه في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت (٤٥٠) من حديث زید بن ثابت بلفظ «أفضل صلاتكم في بیوتکم إلَّا المكتوبه».

(٢) أخرجه البخاری في كتاب فضل الصلاة في مسجد مکة والمدینة، باب: فضل الصلاة في مسجد مکة والمدینة (١١٩٠)، ومسلم في الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدی مکة والمدینة (١٣٩٤)، وابن حبان في صحیحه (١٦٢٠)، والبیشی في مجمع الزوائد (٥٨٥٨)، وأحمد في مسنده (٤/٥)، والطحاوی في مشکل الآثار (١/٢٤٦)، والبیهقی في السنن الکبری (٢٤٦/٥)، والبزار (٤٢٥).

(٣) ذکرہ الحافظ المتندری في الترغیب والترھیب (٢/٤٠).

(٤) جامع أبي العین: لعله جامع أبي المعین میمون بن محمد النسفي المتوفی سنة ثمان وخمسينات هـ کشف الظنون (١/٥٦٣).

(٥) تقدم تخریجه.

(٦) ما بين معکوفین ساقط من م .

حكم قضاء الصلاة المسنونة:

ولم تقض سنة الفجر إلا بفوتها مع الفرض، وقضى السنة التي قبل الظهر في وقتها، قبل شفعية.

التوراة والإنجيل والفرقان^(١) كذا في «الدراءة».

مطلوب في قضاء التوافل

(ولم تقض سنة الفجر إلا بفوتها مع الفرض) إلى الزوال سواء قضى الفرض بجماعة أو منفرداً فإنه يصلى السنة ثم يقضي الفرض والقياس أن لا تقضى السنة لاختصاص القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعاً للفرض. وما روى أنه عليه السلام «قضاهما مع الفرض غداة ليلة التعریس بعد ارتفاع الشمس»^(٢) فيبقى ما رواه على الأصل فلا تقضى وحدها قبل طلوع الشمس اتفاقاً وتقضى بعده قبل الزوال تبعاً اتفاقاً ومقصودة عند محمد ولا تقضى بعد الزوال أصلاً لا مقصودة ولا تبعاً اتفاقاً على الصحيح وأما غيرها من السنن فلا تقضى تبعاً إلا في الوقت على الصحيح، وقال بعض المشايخ: إنها تقضى تبعاً لأنه كم من شيء ثبت تبعاً وإن لم يثبت قصداً كذا في «البرهان» وأشار إلى «ال صحيح» بقوله: (وقضى السنة التي قبل الظهر) في «ال صحيح» عن أبي حنيفة وصاحبيه وإطلاق القضاء مجازاً كإطلاقه في الحج بعد فساده، إذ ليس له وقت يصير بخروجه قضاء وفي «المعراج»: ينوي القضاء عندهما عند أبي حنيفة لا ينوي القضاء انتهى. وقيل: لا تقضى لأنه بذلك: «إنما واطب عليها قبل الظهر في وقته» قيد به لأنه لا قضاء بعد خروج الوقت لشيء من السنن إلا سنة الصبح وخصت به لما قدمناه لأن القضاء [تخصيص]^[١١] [٢٠٩^ب] بالواجبات فيأتي بالسنة التي قبل الظهر عقبه (في وقت قبل شفعه) على المفتئ به كذا في شرح «الكتنز» للعلامة المقدسي، وقال الكمال: يقضيها عند أبي يوسف بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وعلى قول محمد قبلهما، وقيل: الخلاف بالعكس انتهى. نقل الصدر الشهيد: الاختلاف على العكس وهو الأصح في نقل الخلاف كما في «الدراءة» وفي «فتاوي العتابي»^(٣): المختار تقديم الثنين على الأربع. وفي «مبسوط» شيخ الإسلام: وهو الأصح لحديث عائشة [٢٤٨^ب] رضي الله عنها: «أنه عليه

(١) تقدم تخرجه.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) للإمام أبي نصر أحمد بن محمد العتابي البخاري الحنفي المعروف سنة ست وثمانين وخمسة للهجرة، ١. هـ. كشف الظuros (١/٥٦٧).

(٤) العبارة في مختص بدل تخصص.

ولَمْ يُصلِّي الظَّهِيرَ جَمَاعَةً بِإِذْرَاكِ رَكْعَةٍ، بَلْ أَذْرَكَ فَضْلَاهَا، وَأَخْتَلَفَ فِي مُذْرِكِ الْثَّلَاثَ.

فروع:

وَيَنْتَطِقُ قَبْلَ الْفَرَضِ إِنْ أَمِنَ فَوْتَ الْوَقْتِ،

السلام إذا فاتته الأربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين^(۱) وهو قول أبي حنيفة وكذا في «جامع» قاضي خان. انتهى.

وقال «صاحب البحر»: وحكم الأربع قبل الجمعة كالتالي قبل الظهر كما لا يخفى. انتهى. فلم يبق إلا التي قبل العشاء وهي مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء.

مطلب: في إدراك الجماعة

(ولم يصل الظهر جماعة بإدراك ركعة) أو ركعتين اتفاقاً حتى لو حلف أن لا يصلبي الظهر جماعة أو مع الإمام ولم يدرك إلا ركعتين أو ركعة لا يحتمل لأن شرط حنته صلاة الظهر مع الإمام ولم تحصل (بل أدرك فضلها) أي: فضل الجمعة اتفاقاً وكذا لو أدرك التشهد يكون مدركاً فضيلتها في قول أبي حنيفة وصاحبيه، وقال الإنقاذي: المسبوق يدرك ثواب الجمعة لكن لا كثواب مدرك أول الصلاة مع الإمام لفوات التكبيرة الأولى كذا في «شرح المقدسي»، (واختلف في مدرك الثلاث) من الرباعية وعلى ذلك إدراك ثنتين من المغرب أو الوتر مع الإمام فعلن ظاهر الجواب لا يحتمل لأن لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشيء. واختار شمس الأئمة أنه يحتمل لأن للأكثر حكم الكل والظاهر الأول كما في «الفتح» مما يضعف قول شمس الأئمة السريحي ما اتفقا عليه في باب الأيمان أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يحتمل إلا بأكله كله فإن الأكثر لا يقوم مقام الكل لكن في «الخلاصة»: لو حلف لا يقرأ سورة فقرأها إلا حرفاً حنته ولو قرأها إلا آية طويلة لا يحتمل كذا في «البحر» وفي «الكافي»: لو قال: عبده حر إن أدرك الظهر فإنه يحتمل بإدراك ركعة لأن إدراك الشيء بإدراك آخره يقال: أدرك أيامه أي: آخرها، وفي «الخلاصة»: لو قال: عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام فأدرك [١/٢٤٩] الإمام في التشهد ودخل معه [١/٢١٠] في صلاته حنة كذا في شرح «المقدسي» (ويستطيع قبل الفرض) (إن أمن فوت الوقت) وأمن فوت ركعة مع الجماعة في غير الصحيح كما نقدمه سواء تطوع بمؤكدة أو غيرها مقيماً أو مسافراً، منفرداً أو بجماعة، سائراً أو نازلاً؛ لأن المنفرد أحوج إلى المكمل لنقصان صلاته من وجه والستة شرعت قبل المكتوبة لقطع طمع الشيطان فإنه يقول: من لم يطعني في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعني في ترك

(۱) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: منه آخر (٤٢٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

وإلاً فلأَ، وَمَنْ أَدْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعاً فَكَبَرَ وَوَقَفَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامَ رَأْسَهُ، لَمْ يَنْدِرِكَ الرَّكْعَةَ،
وَإِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ، بَعْدَ قِرَاءَةِ الْإِيمَامِ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فَأَدْرَكَهُ إِمَامُهُ ..

ما كتب عليه؟! والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط وهذا في حقنا أما في حقه يُبَلِّغُهُ فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها كما في «الدرابية» و «الفتح» و «العنابة»، (ولأ) أي: إن لم يأمن الفوت بأن ضاق الوقت أو لم يضيق ولكن تفوته الجماعة برکعة في غير الفجر فلا يتطوع لأن الاستغفال بما يفوت به الأداء (لا) يجوز، وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وإذا خشي فوت الجماعة أو الوقت وعلى ثوبه نجاسة أقل من الدرهم استحب له الصلاة مع الجماعة وأداء الفرض في وقته وإن لم يخش ولو بإدراك الجماعة في موضع آخر فالأفضل أن يغسل ثوبه ويستقبل الصلاة بعد شروعه فيها ليكون مؤدياً للجائز يبيقين كذلك في «التجنسي والمزيد».

(ومن أدرك إمامه راكعاً فكبّر ووقف حتى رفع الإمام رأسه) من الرکوع أو لم يقف بل انحط بمجرد إحرامه فرفع الإمام رأسه قبل رکوع المؤتم (لم يدرك الرکعة) لقول ابن عمر رضي الله عنهما: إذا أدرك الإمام راكعاً فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدرك الرکعة، فإن رفع قبل أن ترکع فقد فاتتك تلك الرکعة^(١). انتهى. فكان الشرط لإدراك الرکعة إما مشاركة الإمام في جزء من القيام وإن لم يشاركه في الرکوع أو في جزء [٢٤٩/ب] مما له حكم القيام وهو الرکوع وإن لم يشاركه في القيام، ولا يشترط الإتيان بتکبيرتين للإحرام والرکوع خلافاً لبعضهم ولو كبر قائماً ينوي بتلك التکبیرة الرکوع والافتتاح جاز ولعنة نيته كما في «الفتح».

تنبيه: يجب على المقتدي إذا فاته الرکوع متابعة الإمام في السجود وإن لم يحسب من الصلاة وإن لم يتبعه ووقف حتى قام ثم تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته [٢١٠/ب] من الرکعات بعد فراغ الإمام تجوز صلاته لأنه يصلي تلك الرکعة الفائتة بسجديتها، ولو رکع وحده ثم شارك الإمام في السجدين لا تفسد صلاته، فرق بين هذا وبين ما إذا رکع الإمام وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فجاء رجل ودخل معه ورکع وسجد سجدين فسدت صلاته، والفرق أن في المسألة الأولى لم يدخل فيها إلا زيادة رکوع لأنه قد وجب عليه متابعة الإمام في السجدين وهذا لا يفسد الصلاة، أما هنا وجه إدخال زيادة رکعة وهو الرکوع والسجود، وإن أدرك الإمام في القعدة الأخيرة ولم يقعد معه ولكن قام وقرأ فما وجد من القيام والقراءة قبل فراغ الإمام في التشهد لا يكون معتبراً كذلك في «التجنسي والمزيد»، (ولأن رکع) المقتدي (قبل إمامه) وكان رکوعه (بعد قراءة الإمام ما) أي: شيئاً (تجوز به الصلاة) وهو آية (فأدراكه إمامه

(١) لم أجده.

فِيهِ صَحَّ، وَإِلَّا لَا، وَكُرْهَةُ حُرْزُجَةٍ مِنْ مَسْجِدٍ أَذْنَ فِيهِ حَتَّى يُصْلِي إِلَّا إِذَا كَانَ مُقِيمَ جَمَاعَةً أُخْرَى،

(فيه) أي: في رکوعه (صح) رکوعه لوجود الشركة لأن للركوع طرفين: طرف الابتداء وهو الأول وطرف الانتهاء فكما صحت مع مخالفته في الانتهاء فكذا في الأول إذ الشركة في أحدهما كافية للصحة مع الكراهة لقوله عليه السلام: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا رکع فارکعوا»^(١) الحديث، وقال عليه السلام: «إنما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه [١٢٥٠ / رأس حمار]^(٢) وقيدنا بكون رکوعه بعد قراءة الإمام آية إذ لو كان قبل أن يقرأ الإمام آية [ثم قرأ وركع]^(٣) فركع والمقتدي راكع فأدركه في الرکوع لا يجزئه عن الرکوع لأنه قبل أوانه، كذا في «البحر» عن «الذخيرة»، انتهى. ولو سجد قبل إمامه وأدركه فيه صح.

ومن أبي حنيفة أنه لو سجد قبل رفع الإمام من الرکوع ثم أدركها الإمام فيها لا تجزئه لأنه قبل أوانه في حق الإمام فكذا في حقه لأنه تبع له ولو أطال الإمام في السجود فرفع المقتدي فظن أنه سجد ثانية فسجد معه إن نوى بها الأولى أو لم تكن له نية تكون عن الأولى وكذا إن نوى الثانية والمتتابعة ترجحاً للمتتابعة وتلغونية غيره للمخالفة، وإن نوى الثانية [١٢١] لا غير كانت عن الثانية فإن أدركه الإمام فيها صحت، وعلى التفاس ما روی عن أبي حنيفة فيمن سجد قبل رفع الإمام من الرکوع: تجب أن لا تجوز لأنه سجد قبل أوانه في حق الإمام، فكذا في حقه لأنه تبع كما في «التبیین» و«الفتح» وقدمنا ما إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام (وإلا) أي: وإن لم يدركه الإمام بأن رفع رأسه من الرکوع ثم رکع الإمام وأدرك الإمام في الرکوع وكان رکوعه قبل قراءة الإمام آية لا يصح رکوعه ولو شاركه الإمام فيه لكونه قبل أوانه فيلزمه أن يرکع بعد رکوع الإمام، وإذا لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت.

(وكره خروجه من مسجد أذن فيه حتى يصلி) لقوله عليه السلام: «لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع»^(٤) (إلا إذا كان مقيم جماعة أخرى) بأن كان إماماً أو مؤذناً في مسجد آخر يتفرق الناس بغيته لأنه ترك صورة تكميل معنى والعبرة للمعنى، وفي «النهاية»: إن خرج ليصلி في مسجد حي مع الجماعة فلا بأس به مطلقاً من غير

(١) تقدم تخریجه.

(٢) تقدم تخریجه.

(٣) ذكره الزبلي في نصب الراية (١٥٥ / ٢)، وأخرج بنحوه ابن ماجه في الأذان، باب: إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج (٧٣٤)، من حديث عثمان قال: قال رسول الله عليه السلام «من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق».

(٤) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ صَلَاتِهِ مُنْفَرِداً، لَا يُكَرَّهُ، إِلَّا إِذَا أُقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ خُرُوجِهِ فِي الظَّهَرِ
وَالْعِشَاءِ فَيُقْتَدِي فِيهِمَا مُتَنَفِّلاً. وَلَا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَةَ مِثْلَهَا.

قيد بالإمام والمؤذن، [٢٠٣/ب] قاله الزيلعي. وقال الكمال: والأفضل أن لا يخرج. انتهى.
(وإن خرج بعد صلاته منفرداً لا يكره) له الخروج بعد لأنه قد أجاب داعي الله مرة فلا
عليه ثانية (إلا) أنه يكره خروجه (إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في وقت الظهر والعشاء) لأنه
وإن أجاب الداعي لكن يتم بمخالفة الجماعة عياناً أو ربما يظن أنه لا يرى جواز الصلاة خلف
أهل السنة كما يزعم الخوارج والشيعة. وقد قال عليه السلام: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يقف موقف التهم»^(١) كذا في «التبين» و«الدراءة» (فيقتدي فيهما) أي: الظهر والعشاء
(متناولاً) لدفع التهمة عنه وأما في غيرهما من الصلوات فيخرج بعد صلاته منفرداً وإن أخذ
المؤذن في الإقامة لكراهية التخلف بعد الفجر والعصر ولزوم الكراهة في المغرب إما بموافقة
الإمام للتناقل بالتبين أو إما بمخالفته إن أتتم أربعاً إن مكث ولم يخرج في الظهر والعشاء بغير
اقتدائها متناولاً كره لمخالفته الجماعة. وفي ظاهر الرواية: لا يتناقل مع الإمام في المغرب.
وروي عن أبي يوسف: أنه يدخل معه ويسلم معه. وروي عنه: أنه يتمها أربعاً بعد [٢١٤/ب]
سلام الإمام لأن مخالفة الإمام أهون من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالمقيم
إذا اقتدى بمسافر وكالمسبوق، وفي «المحيط»: لو أضاف إليها ركعة أخرى يصير متناولاً باربع
ركعات وقد قعد على رأس الثالثة وهو مكرره كذا في «الدراءة»، وقال الكمال: لو سلم مع
الإمام فعن بشر لا يلزمه شيء، وقيل: فسدت ويقضي أربعاً لأنه التزام بالاقتداء ثلاث ركعات
فيلزم أربع كما لو نذر ثلاثة. انتهى.

(ولا يصلّي بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث. قال الزيلعي: واختلفوا في تفسيره
فقيل: [مفاصلاً]^(١) لا يصلّي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة [٢٥١/أ] روي ذلك عن عمر
وعلي وابن مسعود فيكون بياناً لفرض القراءة في ركعات التخلف كلها، وقيل: [كأنها]^(١) يصلون
الفرضية ثم يصلون بعدها مثلها يطلبون بذلك زيادة الأجر فنهوا عن ذلك، وقيل: هو نهي عن
إعادة المكتوبة بمجرد توهם فساد من غير تحقيق لما فيه من تسليط الوسوسة على القلب.
انتهى. وهو محمول على تكرار الجماعة في المسجد على الهيبة الأولى أو على النهي عن
قضاء الفرائض مخافة الخل في المؤذن كذا في «الفتح» والله أعلم.

(١) ذكره العجلوني في كشف الغباء (٢/٣٣٣).

(١) العبارة في م [معناه] بدل مفصلاً.

(١) العبارة في م [معناه] بدل مفصلاً.

باب سجود السهو

حكم سجود السهو، وسببه:

يجب

باب سجود السهو

لما ذكر الفرائض والنوافل شرع في بيان جابر نقصان يمكن فيهما، وإضافة السجود إلى السهو من قبيل إضافة الحكم إلى السبب وهو الأصل في الإضافة كذا في «الدرایة» لأن الإضافة للاختصاص وأقوى وجوه الاختصاص من اختصاص المسبب بالسبب كذا في «المتصفی»، والأصل أن الشيء إذا أضيف إلى شيء يكون المضاف إليه سبباً للمضاف إلا إذا دل الدليل على خلافه كصدقة القطر وحجة الإسلام كذا في «العنایة»، ولا فرق في اللغة بين النسيان والسهو كذا في «التحریر». انتهى.

والسهو: الغفلة. قال في «المصباح»: وفرقوا بينه وبين النسيان بأن الناسي إذا ذكرته فتذكرة والساهي بخلافه. وقال في «السراج الوهاج»: النسيان غروب الشيء عن النفس [بعد]^[١] حضوره، والسهو قد يكون عما كان الإنسان عالماً به وعما لا يكون عالماً به، كذا في «البحر»، والكلام على هذا الباب من وجوهه، الأول: في السبب وقد علمت أنه السهو، والثاني: في تفسيره وقد علمته أيضاً، والثالث: في شرطه وهو أن يكون المتروك واجباً وتأدبة السجود بشرط الصلاة، وأن لا يسلم متذكراً ركتاً وأن لا يطرأ عليه ما يمنع البناء [٢١٢ / ٢١١]^[٢] ومنه طرو الوقت الناقص وليس من شرطه أن يسلم قاصداً له، والرابع في حكمه: وهو جبر النقصان وترغيم الشيطان ورضي الرحمن، [٢٥١ / ب] والخامس: في كميته وركته وهو سجدتان. والسادس: في هيئته وهو تشهد وتسليم. السابع: في محله الأفضل وهو بعد السلام. والثامن: في صفتة وهو الوجوب. وقد شرع في بيانه فقال:

مطلب: ضمان الفائت لا يكون إلا واجباً

(يجب) لأنه ضمان فائت وضمان الفائت لا يكون إلا واجباً خصوصاً إذا كان الفائت موصوفاً بالوجوب، وأنه شرع لجبر نقصان يمكن في العبادة فيكون واجباً كالدماء في الحج. وقال بعضهم: إنه سنة استدلالاً بما قال محمد رحمه الله: أن العود إلى سجود السهو لا يرفع

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

كأنه يريد القعدة، وقالوا: لو كان واجباً لرفعه كسجدة التلاوة والصلبية كذا قاله الزيلعي وزاد في «البدائع» ثالثاً وهو: قراءة التشهد، فقال: ثم العود إلى هذه المتروكات وهي السجدة الصلبية وسجدة التلاوة وقراءة التشهد يرفع التشهد يعني: يرفع القعود فأطلق التشهد وأراد القعود كما أراد محمد رحمة الله لقوله: حتى لو تكلم أو فقهه أو أحدث متعمداً فسدت صلاته لأنه سلام عمد وقد بقي عليه ركن من أركان الصلاة انتهى.

وهذا الذي ذكره في «البدائع» من ارتفاع القعدة بقراءة التشهد قول شمس الأئمة السرخسي والحلواني وقال في «التاتارخانية» عن «الذخيرة»: لو سها عن قراءة التشهد حتى سلم لكنه قعد قدر التشهد ثم تذكر فعاد لقراءة التشهد ثم خرج عن الصلاة قبل أن يتم قراءة التشهد لم تفسد صلاته. قال رضي الله عنه: وجدت رواية نصاً أن العود إلى قراءة التشهد لا يرفع القعدة وهو قول زفر. وعن أبي يوسف روايتان وذكر شمس الأئمة الحلوياني وشمس الأئمة السرخسي: أنه يرفض القعدة كما ترفض إذا عاد إلى سجدة التلاوة الصلبية حتى لو تكلم بعد شروعه في قراءة التشهد قبل أن يتممه فسدت صلاته. وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الفضل [١/٢٥٢] في «فتواه» أنه لا يرتفض القعدة وفي «واقعات الناطفي» والفتوى على هذا. انتهى.

ومثله في «التجنيس والمزيد» فقد اختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة التشهد بعدما كان تركه ساهياً وقعد قدر التشهد. انتهى. وال الصحيح الأول [٢١٢ ب] وهو وجوب سجود السهو لما ذكرنا ولهذا يرفع التشهد أي: قراءته حتى لو سلم بمجرد رفعه من سجدي السهو صحت صلاته ويكون تاركاً للواجب، وكذا يرفع السلام ولو لا أنه واجب لها رفعهما، وإنما لا يرفع القعدة لأنها أقوى منه لكونها فرضاً بخلاف السجدة الصلبية لأنها أقوى من القعدة لكونها ركناً والقعدة لختيم الأركان، وبخلاف سجدة التلاوة لأنها أثر القراءة وهي ركن فيعطي لها حكمها، وقيل: إن سجدة التلاوة لا ترفع القعدة لأنها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الأئمة والأول أصح وهو المختار وهو أصح الروایتين كما في «التبیین» و «الفتح» و «التترخانية» و قوله (سجدتان) فاعل يجب لقوله عليه السلام: «الكل سهو سجدتان بعد السلام»^(١) وقال عليه السلام: «من شك في صلاته فليسجد سجدتان بعد ما يسلم»^(٢) رواه أبو داود وابن ماجه

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: سجدي السهو فيها تشهد وتسليم (١٠٣٨)، والبيهقي في الصلاة، باب: من قال يسجدهما بعد التسليم على الإطلاق (٣٣٦/٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن يسجدهما بعد السلام (١٢١٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه في الصلاة، باب: من كان يقول في كل سهو سجدتان (٤٨٥/١)، والزيلعي في نصب الرأية (١٦٧/٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته فتحري الصوابة (١٢١٢) =

و «لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجد سجدين للسهر وهو جالس بعد التسليم»^(١) كما في «البخاري» و «مسلم» و عمل به عمر بن الخطاب و علي و سعد بن أبي و قاص و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر، و عبد الله بن عباس، و عبد الله بن الزبير، و أنس بن مالك رضي الله عنهم، و من التابعين الحسن وإبراهيم النخعي و عبد الرحمن بن أبي ليلى، والثوري والحسن بن صالح، و أهل الكوفة و عمر بن عبد العزيز كما في «البرهان» (بتشهد و تسليم) لما ذكرنا من أن سجود السهر يرفع التشهد و السلام فيجب إعادتها و يأتي فيه بالصلاحة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢٥٢ ب] و الدعاء كما اختاره الكرخي وقال فخر الإسلام: أنه اختار عامه أهل النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا و ذكر قاضي خان و ظهير الدين أن الأحوط الإتيان بذلك فيه وفيما قبله و اختاره الطحاوي وقيل: عندهما يصلی في الأولى و يدعوا لكون سلامه يخرجه موقفاً فهي قعدة ختم، و في «المفید»: وهو الأصح، و عند محمد: لا يخرجه فيؤخرهما إلى قعدة السهر الأخيرة كذا في «شرح المقدسي». فإن قلت: المروي «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سلم ثم سجد سجدين ثم سلم»^(٢) ولم يذكر فيه التشهد؟! قلت: التسليم دال عليه لأن ذكر التسليم في الحديث وأريد به التشهد لما روی الكمال: «أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى العصر فسلم من ثلاثة إلى أن قال: فصلني ركعة ثم سلم ثم سجد سجدين ثم سلم»^(٣) انتهى. ولم يكن سلامه الأول والثاني إلا بعد التشهد [٢١٣ هـ ١/٢١٣] فكذا الثالث فقد أطلق التسليم وأريد بكونه بعد التشهد (لترك واجب) لا ستة لأنه لغير نقصان الصلاة لا توصف بالنقصان على الإطلاق بترك ستة فلا يحتاج إلى الجابر وأما الفرض ففواته يفوت به الأصل لا الوصف فلا ينجر بغيره، و لأن الأقوى لا ينجر بالأدنى. و قولنا بترك واجب كما قال القاضي الإمام صدر الإسلام وجوبه شيء واحد وهو ترك الواجب. قال في «التاتارخانية»: وهذا أجمع مما قال أكثر المشايخ على أن سجود السهر يجب بستة أشياء: بتقديم ركن، وتأخير ركن، ويتكرار ركن، ويتغير واجب، ويترك ستة تتضاف إلى جميع

مختصرأ، وابن حبان في صحيحه (٢٦٥٩)، وأبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مسنده مختصرأ (٥٠٠٢)، وأبو داود بنحوه في الصلاة، باب: إذا شرك في الشتن والثلاث من قال: يلقي الشنك (١٠٢٧).

(١) لفظه: عن عبد الله عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أنه صلى الظهر خمساً فقيل: زيد في الصلاة شيء فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما ذلك؟ قالوا: إنك صليت خمساً، فسجد سجدين بعد ما سلم»، أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: ما جاء في القبلة (٤٠٤)، ومسلم في الصلاة، باب: إذا صلى خمساً (٣١/٣)، وأبو داود في الصلاة، باب: إذا صلى خمساً (١٠١٩)، والنمساني في السهر، باب: ما يفعل من صلى خمساً (٣١/٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: من صلى الظهر خمساً وهو ساهم (١٢٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٢٦٥٨).

(٢) تقدم تخريرجه.

(٣) تقدم تخريرجه.

الصلوات نحو أن يترك التشهد في القعدة الأولى فإن الوجوه الستة يخرج على هذا [أن][¹] التقديم والتأخير فيه ترك واجب مراعاة الترتيب وتكرار الركن فيه تأخير الذي بعده وتقديمه واجب ، والجهر والإسرار في غير محله فيه تغيير واجب ، والأصح أن القعود الأول واجب ، وعليه المحققون [٢٥٣^١] ، فقولنا لترك واجب شامل يعني عن الخامسة المتراوحة (سهو) لما روينا ولأن الساهي معدور فيستحق التحقيق بجبر الخلل بالسجود والتعمد لا يستحق إلا بالغليظ وهو بإعادة كل صلاته لجبر نقصها قوله (إن تكرر) واصل بما قبله وهذا بالإجماع فليس عليه إلا سجدتان فقط للسهو المتكرر قوله عليه السلام : «لكل سهو سجدتان بعد السلام»^(١) محمول على شمول الأشخاص أو الصلاة عملاً بكلمة كل ولا يحمل على شمول السهو لثلا يترك الإجماع كذا في «المستصفى» ولا بد من بيان بعض الواجبات وإن تقدم ذكرها لو ترك الفاتحة أو أكثرها أو كررها في شيء من الصلوات أو بعضها قبل قراءة السورة ، وأما قراءة الفاتحة ثانية بعد قراءة السورة ، فلا يلزم به سجود السهو لأنها بمنزلة سورة ضمنها إلى السورة وكذا لوقرأ السورة بعد الفاتحة في الأخيرتين من الفرض لا يجب به السهو في المختار لأنه [لا]^[٢] يتبع الفاتحة وحدها فيما والقراءة أفضل من السكوت كذا في «التجنيس» . ويسجد للسهو إذا ابتدأ بحرف أي : آية من السورة فتذكر قراءة الفاتحة أو قرأ آية في الركوع والسجود أو القومة أو [القعود]^[٣] قبل قراءة التشهد أو ترك بعض التشهد وإن قل في ظاهر الرواية لأن ذكر منظوم فترك بعضه كترك كله ، أو تشهد في [٢١٣^٢] قيامه فيما بين الفاتحة والسوره ولو قرأ التشهد قبل الفاتحة لا يلزم السهو في الصحيح كما في «الدرایۃ» أو آخر القيام للثالثة عقب فراغه من التشهد الأول ولو مكث ساكتاً أو زاد فيه بمقدار ما يؤدي ركتاً سواء كان بالصلاحة على النبي ﷺ أو غيرها استحساناً لتأخير واجب القيام لا للذات الصلاة على النبي ﷺ ولا للذات ما نطق به من [ذكر]^[٤] غيره كتكرير [غيره]^[٥] التشهد أو ترك تكبيرات العيد أو تكبيرة الركوع في ثانية [٢٥٣^٣] العيد أو تكبيرة القنوت لأنها بمنزلة تكبيرة العيد

(١) تقدم تخرجه.

(١) العبارة في م [فالتقديم] بدل أن التقديم .

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م .

(٣) العبارة في م العقدة .

(٤) ما بين معكوفتين زيادة في م .

(٥) ما بين معكوفتين زيادة في ج .

هل يسجد إذا ترك الواجب عمداً:

وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ عَمْدًا أَثْمَ، وَوَجَبَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ لِجَنْرِ نَفْصِهَا. وَلَا يَسْجُدُ فِي الْعَمَدِ لِالسَّهُوِ، قَيْلٌ: إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: تَرْكُ الْقَعْدَةِ الْأُولَى، أَوْ تَأْخِيرُ سَجْدَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى إِلَى آخرِ الصَّلَاةِ، وَتَفَكِّرَةٌ عَمْدًا حَتَّى شَغَلَهُ عَنْ رُكْنٍ.

وقت سجود السهو:

.....**وَيُسَنُّ الْإِتِيَانُ بِسُجُودِ السَّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ.**

وَقِيلٌ: لَا يَجُبُّ. وَفِي «التَّاتَارِخَانِيَّةِ» عَنْ «الظَّهِيرِيَّةِ»: لَا رِوَايَةُ لِهَذَا، أَوْ خَافَتِ الْإِيمَامُ فِي مَحْلِ الْجَهْرِ أَوْ جَهْرُهُ هُوَ أَوْ الْمُنْفَرِدُ بِمَقْدَارِ مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فِي الْأَصْحَاحِ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ بَعْدَ الْفَاتِحةِ فِي الْأُولَى لِيَسْجُودَ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارًا أَوْ آيَةً طَوِيلَةً لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحةِ مُعَذَّبٌ بِثَلَاثَ آيَاتٍ قَصَارًا وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي «الْتَّجَنِّيسِ وَالْمَزِيدِ» وَبِهِ يَنْدُفعُ مَا قِيلٌ: ظَاهِرٌ مَا فِي «الْتَّبَيِّنِ» يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ ضَمَّ آيَتَيْنِ قَصِيرَتِينِ لَا سَهُوٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حَكْمَ الْكُلِّ. اِنْتَهَى. لَمَا عَلِمْتُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى وَجْوبِ الْثَّلَاثِ مَعَ الْفَاتِحةِ (وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ لِلشَّيْءِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ (عَمْدًا أَثْمَ) وَلَا يَسْجُدُ لِالسَّهُوِ لِأَنَّهُ شَرِعٌ تَخْفِيفًا لِمَنْ سَهَاهُ وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ (وَجُبُّ) عَلَيْهِ (إِعَادَةُ الصَّلَاةِ) تَغْلِيظًا عَلَيْهِ (الْجَنْرِ نَفْصِهَا) إِذَا لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ جَهْرِهِ إِلَّا بِإِعَادَتِهَا فَتَكُونُ مُكْمَلَةً وَسَقْطُ الْفَرْضِ بِالْأُولَى وَقِيلٌ: تَكُونُ الثَّانِيَةُ فَرْضًا فِي الْمَسْقَطِ.

مطلب: في سجود العذر للعمد في مواضع

(لَا يَسْجُدُ فِي) التَّرْكِ (الْعَمَدِ لِالسَّهُوِ) لِأَنَّ سُجُودَ السَّهُوِ عُرِفَ جَابِرًا لِلْفَائِتَ سَهُوًا وَشَرِعاً وَالْعَمَدُ أَقْوَى فَلَا يَنْبُو سُجُودَ السَّهُوِ عَنْهُ وَلَا هُوَ مُتَعَمِّدٌ فَيَسْتَحِقُ التَّغْلِيظُ بِإِعَادَةِهِ. ثُمَّ بَيْنَ ضَعْفِ الْقَوْلِ بِالسُّجُودِ لِمَا تَرْكَ عَمْدًا بِصِيغَةِ التَّمْرِيزِ بِقَوْلِنَا (قِيلٌ: إِلَّا فِي ثَلَاثٍ) مَسَائلٌ:

الْأُولَى: (تَرْكُ الْقَعْدَةِ الْأُولَى) عَمْدًا، (وَالثَّانِيَةُ: (تَأْخِيرُ سَجْدَةَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى) عَمْدًا (إِلَى آخرِ الصَّلَاةِ)، وَالثَّالِثَةُ: (تَفَكِّرَةٌ عَمْدًا حَتَّى شَغَلَهُ عَنْ مَقْدَارِ (رُكْنٍ)). سُئِلَ فَخَرِ الْإِسْلَامُ الْبَدِيعِيُّ: كَيْفَ يَجُبُ الْعَمَدُ؟ قَالَ: ذَاكَ سُجُودُ الْعَذْرِ لَا سُجُودُ السَّهُوِ كَذَا فِي شَرْحِ «الْمَقْدِسِيِّ» عَنِ الْوَلَوَالْجِيِّ. ثُمَّ بَيْنَ مَحْلِ سُجُودِ السَّهُودِ بِقَوْلِهِ:

(وَيُسَنُّ الْإِتِيَانُ بِسُجُودِ السَّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ) [١/٢١٤] فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَقِيلٌ: يَحْبُّ الْإِتِيَانَ بَهِ بَعْدِ السَّلَامِ وَهُوَ رِوَايَةُ «النَّوَادِرِ» فَعَلَيْهِ لَا يَجُوزُ قَبْلَهُ لِتَأْدِيهِ قَبْلَ وَقْتِهِ. وَجَهَ [١/٢٥٤] الظَّاهِرُ إِنْ فَعَلَهُ حَصَلَ فِي مَحْلِ مُجْتَهِدٍ فِيهِ فَلَمْ يَحْكُمْ بِفَسَادِهِ إِذَا الْمَعْنَى الْمُعْقُولُ مِنْ حِيثِ شَرِعيَّتِهِ وَهُوَ الْجَنْرُ لَا يَنْتَهِي بِوَقْعِهِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَلَكِنَّهُ خَلَافُ السَّيِّدِ عَنْدَنَا لِمَا رَوَيْنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ يَسْنُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَرُوِيَ فِي الْحَدِيثِ مُثْلِ الْمَذَهَبَيْنِ قَوْلًا وَفَعْلًا، وَالْخَلَافُ فِي الْأُولَى

وَيَكْتَفِي بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ يَمِينِهِ فِي الْأَصْحَاحِ، فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ كُرِهَ تَنْزِيهُهَا.

فرجحنا كونه بعد السلام بأن السلام واجب أصلـي ذاتـي فيقدم على سجود السهو كسائر الواجبات ولأن سجود السهو لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سها عنه جبر به بأن قام للخامسة مثلاً أو بقى قاعداً على ظن أنه سلم ثم تبين أنه لم يسلم فيسـلم (ويكتـفي بـتسـليـمة واحدة) قالـه شـيخ الإـسلام وـصاحب «الـإـيضـاح» وـفي «الـخـبـازـية» وـالفـقـهـ فـيـهـ أنـ التـسـليـمةـ الأولىـ تـحلـيلـ وـتحـيـةـ وـالـثـانـيـةـ تـحـيـةـ لـأـنـ أـيـ التـحلـيلـ يـقـعـ بـالـأـولـىـ وـلـهـذـاـ لـاـ يـصـحـ الـاقـتـداءـ بـهـ بـعـدـ الـأـولـىـ وـلـوـ قـهـقـهـ بـعـدـ الـأـولـىـ لـاـ تـنـقـضـ طـهـارـتـهـ فـكـانـ الـأـحـوتـ السـجـودـ قـبـلـ السـلـامـ الثـانـيـ، وـلـمـعـنـيـ التـحلـيلـ لـاـ تـحـيـةـ قـالـ فـخـرـ الإـسلامـ [الـيـسـلـمـ] ^[1] تـلـقاءـ وـجـهـهـ وـلـاـ يـنـحـرـفـ عـنـ الـقـبـلـةـ فـيـكـونـ [فـرـقـاـ] ^[2] بـيـنـ سـلـامـ الـقـطـعـ وـسـلـامـ السـهـوـ وـفـيـ «الـمـحـيـطـ»: وـعـلـىـ قـوـلـ عـامـةـ الـمـشـاـيخـ يـكـتـفـيـ بـتـسـليـمةـ وـاحـدـةـ وـهـوـ الـأـضـمـنـ لـلـاحـتـيـاطـ كـذـاـ فـيـ «الـدـرـاـيـةـ» وـفـيـ «الـاخـتـيـارـ»: وـهـوـ الـأـحـسـنـ وـيـكـونـ (عـنـ يـمـيـنـهـ) كـذـاـ جـعـلـ مـحـمـدـ رـحـمـهـ اللـهـ السـلـامـ الـأـوـلـ عنـ الـيـمـيـنـ فـقـطـ كـمـاـ فـيـ «الـبـرـهـانـ» لـأـنـ السـلـامـ عـنـ الـيـمـيـنـ مـعـهـوـدـ وـبـهـ يـحـصـلـ التـحلـيلـ فـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ غـيـرـهـ. وـقـدـ قـالـ شـيخـ الإـسلامـ خـواـهـ زـادـهـ: لـاـ يـأـتـيـ بـسـجـودـ السـهـوـ بـعـدـ تـسـليـمـتـيـنـ لـأـنـ ذـلـكـ بـمـنـزـلـةـ الـكـلـامـ، وـقـوـلـهـ (فـيـ الـأـصـحـ): يـجـوزـ أـنـ يـتـعـلـقـ بـتـسـليـمةـ قـالـ فـيـ «الـدـرـاـيـةـ» عـنـ «الـمـجـبـيـ»: وـهـوـ الـأـصـحـ وـهـوـ قـوـلـ الـعـامـةـ كـمـاـ ذـكـرـنـاهـ وـيـجـوزـ أـنـ يـتـعـلـقـ بـقـوـلـنـاـ عـنـ يـمـيـنـهـ لـمـاـ قـالـ فـيـ «مـجـمـعـ الـرـوـاـيـاتـ»: وـيـسـلـمـ عـنـ يـمـيـنـهـ وـهـوـ الـأـصـحـ. وـقـيلـ فـيـ الـجـانـبـيـنـ، وـقـيلـ: تـلـقاءـ وـجـهـهـ فـرـقـاـ بـيـنـ [سـلـامـ الـقـطـعـ وـ] ^[3] [سـلـامـ السـهـوـ كـمـاـ ذـكـرـنـاهـ] ^[4] وـفـيـ «الـهـدـاـيـةـ»: وـيـأـتـيـ بـتـسـليـمـتـيـنـ هوـ الصـحـيـعـ صـرـفـاـ لـلـسـلـامـ الـمـذـكـورـ فـيـ حـدـيـثـ ثـوـبـانـ إـلـىـ مـاـ هـوـ الـمـعـهـوـدـ وـالـسـلـامـ الـمـعـهـوـدـ فـيـ الـصـلـاـةـ [تـسـلـيـمـتـانـ] ^[4] اـنـتـهـيـ. وـلـكـنـ قـدـ عـلـمـتـ أـنـ بـعـدـ الـأـوـلـ أـحـوتـ وـقـدـ منـحـ شـيـخـ الإـسلامـ خـواـهـ زـادـهـ السـجـودـ لـلـسـهـوـ بـعـدـ التـسـليـمـتـيـنـ فـاتـبعـنـاـ الـأـصـحـ وـالـاحـتـيـاطـ (فـإـنـ سـجـدـ قـبـلـ السـلـامـ كـرـهـ تـنـزـيهـاـ) وـلـاـ يـعـيـدـ لـأـنـ مـجـتـهدـ فـيـ فـيـإـذـاـ] ^[5] أـدـاهـ وـقـعـ جـائزـاـ وـلـوـ أـعـادـهـ يـؤـدـيـ إـلـىـ تـكـرـارـ سـجـودـ السـهـوـ وـلـمـ يـقـلـ بـهـ أـحـدـ. أـمـاـ السـجـودـ قـبـلـ السـلـامـ فـقـدـ قـالـ بـهـ الـعـلـمـاءـ فـكـانـ الـاـكـتـفـاءـ بـهـ أـوـلـىـ، وـلـوـ كـانـ الـإـمـامـ يـرـىـ سـجـودـ السـهـوـ قـبـلـ السـلـامـ وـالـمـأـمـوـمـ بـعـدـ قـالـ بـعـضـهـمـ: يـتـابـعـ الـإـمـامـ لـأـنـ حـرـمـةـ الـصـلـاـةـ بـاـقـيـةـ فـيـتـرـكـ رـأـيـهـ لـرـأـيـ الـإـمـامـ تـحـقـيقـاـ لـلـمـتـابـعـةـ، وـقـالـ بـعـضـهـمـ: لـاـ يـتـابـعـهـ وـلـوـ تـابـعـهـ لـاـ إـعادـةـ عـلـيـهـ بـعـدـ السـلـامـ كـذـاـ فـيـ «الـتـجـنـيـسـ». وـقـالـ «صـاحـبـ الـبـحـرـ»: كـانـ القـوـلـ الـأـوـلـ مـبـنيـ عـلـىـ ظـاهـرـ الـرـوـاـيـةـ، وـالـثـانـيـ عـلـىـ غـيرـهـ كـمـاـ لـاـ يـخـفـيـ اـنـتـهـيـ.

(1) ما بين معكوفين زيادة في م.

(2) العبارة في م قريباً بدل فرقاً والصواب ما أثبتنا.

(3) ما بين معكوفين ساقط من ج والصواب إثباته.

(4) ما بين معكوفين ساقط من ج.

متى يسقط سجود السهو:

وَيَسْقُطُ سُجُودُ السَّهُوِ بِطَلُوعِ الشَّمْسِ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الْفَجْرِ وَأَخْمِرَاهَا فِي الْعَصْرِ،
وَيُوجَدُ مَا يَمْنَعُ الْبَنَاءَ، بَعْدَ السَّلَامِ.

حكم المأموم والمبسوقة في سجود السهو:

وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومَ إِسْهَوِ إِمامَهُ، لَا إِسْهَوِهِ.

وفي «التاتارخانية» عن «العتابية»: يتبع إمامه في القنوت في رمضان بعد الركوع وفي سجدة السهو قبل السلام انتهٍ. واقتصرت على هذا انتهٍ.

وفي «التجنيس»: إذا سجد للسهو في وسط الصلاة لا يعتد به لأنَّه في غير محله ويُسجد ثانيةً في محله انتهٍ وستذكره إن شاء الله تعالى.

ما يسقط السجود

(ويسقط سجود السهو بظهور الشمس بعد السلام :نـ) الفرض في صلاة (الفجر) (و) كذا بخروج وقت الجمعة أو العيد لأن العود للسجود يعود به لحرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت في الجمعة والعيددين وظهور الشمس في الفجر وقد صحت بسلامه قبله وكذا يسقط لو سلم قبل (احمرارها) أي: تغير الشمس (في العصر و قد سلم من فائته أو الحاضرة تحرزاً عن المكروه كما في «الدرائية» ويسقط السهو (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمد و عمل مناف لقوف الشرط [١/٢٥٥].

من يلزم السهو

(ويلزم المأموم) السجود مع الإمام (لسهو إمامه) لما روى أنه عليه السلام سجد وسجد القوم معه، وأنَّه باقتدائه صار تبعاً للإمام حتى لزم الإتمام وهو مسافر باقتدائه بالمقيم أو نيتها فيها ولو اقتدى به بعد سهوه فسجد تابعه فيه وإن لم يدرك معه إلا ثانيتها لا يقضى الأولى وإن اقتدى به بعدهما لا يقضىهما كما لو تركهما الإمام لأنَّه حين دخل في تحريمته كان النقص انجبَ بهما أو بأحدهما، ولا يعقل وجوب جابر من غير نقص بخلاف تكبير التشريق حيث يأتي به وإن تركه الإمام لأنَّه يؤدي في حرمة الصلاة فلا يصير به مخالفًا لإمامه فيها كما في «التبين» و «الشرح المقدسي»^(١) ولا يلزم بل (لا) يسجد المأموم (بسهوه) قال الزيلعي: لأنَّه لو سجد وحده كان مخالفًا [١/٢١٥] لإمامه ولو تابعه الإمام ينقلب التبع أصلًاً فلا يسجد أصلًاً انتهٍ. لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تختلفوا على أئمتكم»^(٢) قوله عليه الصلاة والسلام: «الإمام

(١) وهو للشيخ علي بن غانم المقدسي سماه (أوضح رمز على نظم الكنز) توفي سنة (٤٠٠٤) هـ. كشف الظنون (١٥١٦/٢).

(٢) لم أجده.

وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ مَعَ إِقَامِهِ ثُمَّ يَثْنُومُ لِقَضَاءِ مَا سُبِّقَ بِهِ . وَلَوْ سَهَا الْمَسْبُوقُ فَيُمَا يَقْضِيهِ سَجَدَ لَهُ أَيْضًا لَا اللاحِقُ .

لهم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقراءتكم^(١) كما في «مجمع الروايات» .
ويسجد المسبوق مع إمامه لأنه بالاقتداء التزم متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به).
مطلب: مواضع مشروعية مقارقة الإمام

وفي «المحيط» وغيره: ينبغي للمسبوق أن يمكث ساعة بعد فراغ الإمام ثم يقوم لجواز أن يكون على الإمام سهواً لি�تابعه فيه، انتهى . وله أن يقوم بعدما قعد الإمام قدر التشهد قبل سلامه في مواضع منها ماسح الخف إذا خاف تمام المدة وصاحب العذر، ومصلني الجمعة والعبددين والغجر إذا خاف خروج الوقت، ومن خشي مرور الناس بين يديه له أن يقوم إلى قضاء ما سبق به ولا يتضرر سلام الإمام، وقدمنا أنه إذا قام لقضاء ما سبق به وقرأ وركع فإنه [يرفع تلك]^[١] ويعود لمتابعة الإمام وإن قيد بالسجود لا يعود عليه في آخر صلاته السجود وتفسد صلاته إن عاد لاقتدائه بعد تأكيد الانفراد وتتبع الطائفة الثانية في صلاة الخوف إمامهم فيه بمنزلة [٢٥٠ بـ] اللاحقين، وأما الطائفة الأولى فيسجدون بعد إتمامهم بمنزلة المسبوقين .

(لو سها المسبوق فيما يقضيه سجد له) أي: للسهو (أيضاً) وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة لكن صلاته صلاتين حكماً وإن كانت التحريمة واحدة لأنه منفرد فيما يقضيه . قال قاضي خان: ولو لم يكن تابع إمامه كفاه سجستان ويتضمن ما كان مع الإمام وإن سلم [مع]^[١] الإمام مقارناً له أو سلم قبله ساهياً فلا سهو عليه لأنه في حال اقتدائـه وإن سلم بعده يلزمـه السهو لأنه منفرد وقيل: يلزمـه السهو في التسلية الثانية دون الأولى ذكره ابن سماعة عن محمد في «النوادر» لا أي: (لا) يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة الإمام وفاته باقيها بعذر كنوم وغفلة وسبقه حدث وخوف وهو من الطائفة الأولى لأنه كالدرك مقتدـ في جميع صلاته بدليل أن لا قراءة عليه فلا سجود لو سها فيما يقتضـيه ولو سجد مع الإمام للسهو لم يجزـه لأنه في غير أوانـه في حقـه فعلـه أن يعيد إذا فرغـ من قضاء ما عليه ولا تفسـد صلاته لأنه لم يـزد إلا سجـستان حال اقتـدائـه، وأما المقيم إذا سـها في باقـي صـلاته بعد سـلام إـمامـه المسـافـر فـقال صـاحـب [٢١٥ هـ] «الـبـحـر»: ذـكـرـ الـكـرـخيـ أـنـهـ كـالـلاحـقـ إـذـ لاـ قـرـاءـةـ عـلـيـهـ، وـذـكـرـ فـيـ الأـصـلـ أـنـهـ يـلـزـمـهـ السـجـودـ وـصـحـحـهـ فـيـ «الـبـدـائـعـ»ـ وـهـوـ أـصـحـ الرـوـاـيـتـيـنـ لـأـنـهـ إـنـمـاـ اـقـتـدـيـ بـالـإـمـامـ بـقـدـرـ صـلـاتـهـ .

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٤/٢) بنحوه .

(١) في م [يرفض ذلك] بدل يرفع تلك .

(١) ما بين معكوفتين ساقط من جـ .

وَلَا يَأْتِي الْإِمَامُ بِسُجُونِ السُّهُوِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيَدَيْنِ . وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ مِنْ
الْفَرْضِ عَادَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَسْتَرِ قَائِمًا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الأَصْحَاحُ،

الإمام فإذا [انتقضت]^[۱] صلاة الإمام صار منفرداً فيما وراء ذلك وإنما [لا]^[۲] يُقرأً فيما يتمه لأن القراءة فرض في الأولين وقد قرأ الإمام فيهما. انتهى.

قال في «المحيط»: لأن السجدة المتقدمة لا ترفع النقص المتأخر بخلاف المتأخرة واستشكل بما في «عدة الفتاوى» و«خزانة أبي الليث»^(۱) أنه يقع الشهد في صلاته عشر مرات بأن أدرك الإمام [١/٢٥٦] في تشهد المغرب الأول وتشهد معه في الثالثة، وكان عليه سهو فسجده، وتشهد معه الثالثة وتذكر الإمام سجدة تلاوة فسجد معه وتشهد الرابعة، وسجد للسهو وتشهد معه الخامسة فإذا سلم قام إلى قضاء ما فاته فصلٍ ركعة وتشهد السادسة ويصلٍ ركعة أخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فيما يقضي فيسجد وتشهد الثامنة، ثم تذكر أنه قرأ آية سجدة في قضائه فيسجد لها وتشهد التاسعة ثم يسجد للسهو وتشهد العاشرة. انتهى. مع أنه تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكمًا وهي صلاة الإمام المسبوق بسبب السجدة الخامسة فيهما، وأما الرابع فلرفع سجود التلاوة ما قبله من التشهد والقعود وسجود السهو فكأنه لم يسجد كذا في «البحر» و«شرح المقدسي» رحمهما الله تعالى.

(ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعيددين) رفعاً للفتنة بكثرة الجمعة وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركها ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وكذا سجود التلاوة لا يأتي فيما سذكره^(۲).

(ومن سها) وكان إماماً أو منفرداً (عن القعود الأول من الفرض) ولو عملياً وهو الوتر (عاد إليه) وجواباً (ما لم يستو قائماً في ظاهر الرواية وهو الأصح) كذا في «التبيين والبرهان» لصريح قوله عليه السلام: «إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس، وإن استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدة السهو»^(۳) رواه أبو داود. وما روي «أنه عليه السلام قام من الثانية إلى الثالثة قبل أن يقعد فسبحوا له فعاد وكان قبل أن يستقيم قائماً» وما روي «أنه لم يعد

(۱) وهي خزانة الفتن للإمام أبي الليث السمرقندى وتقديم الكلام عنه.

(۲) انظر صفحة (۵۱۷).

(۳) أخرجه أبو داود في الصلاة باسم: من نسي أن يتشهد وهو جالس (۱۰۳۶) وقال أبو داد: ليس في كتابي من جابر الجعفي إلا هذا الحديث.

(۱) العبارة في م انتقضت وهو الصواب بدل من انتقضت.

(۱) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

والمُفْتَدِي كَالْمُتَنَفِّل يَعْزُدُ وَلَوْ أَسْتَثِمْ قَائِمًا، فَإِنْ عَادَ وَهُوَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ سَجَدَ لِلسَّهْوِ،
وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقَعْدَةِ أَقْرَبَ لَا سُجُودَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْحَاحِ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ مَا أَسْتَثِمْ قَائِمًا
أَخْتِلَّ التَّصْحِيحُ فِي فَسَادِ صَلَاتِهِ،

ولكن سبع بهم فقاموا» كان بعد أن استتم قائماً [٢٥٦ بـ] ولأنه بعد ما استتم قائماً اشتغل بفرض القيام وليس من الصواب ترك الفرض للعود إلى السنة بخلاف ما قبل استتمام القيام [٢١٦ هـ]. وفي «الهداية» و«الكتن»: إن كان إلى القعود أقرب عاد ولو كان إلى القيام أقرب لا يعود، وهو مروي عن أبي يوسف اختاره مشايخ بخاري وأصحاب المتون لكن اتبعنا من «مواهب الرحمن» وشرحه «البرهان» لصریح الحديث الذي روينا و هو ظاهر الرواية، و حکى تصريحه الكمال الزيلعي (و) إذا سها (المقتدي) فحكمه (المتنفل).

(إذا) قام (يعود ولو استتم قائماً) أما المقتدي فلأن القعود عليه بحكم المتابعة فيعود لما عليه ويترك ما عاده وأما المتنفل فلأن كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة فإذا أعاد تبيان أن القعدة وقعت فرضاً [ليكون]^[١] رفض الفرض لمكان فرض فيجوز ما لم يسجد للثالثة وقيل: لا يعود لأنه صار كالمفترض وهو الصحيح كذا في «التارخانية» عن العتابية (فإن عاد) من سها عن القعود (وهو إلى القيام أقرب) وتفسيره كما قال الكمال: الأصح فيما في «الكافي» أن يستوي النصف الأسفل وظهره بعد منحن فإذا أعاد وقد استوى النصف الأسفل (سجد للسهو) لترك الواجب.

(إن كان إلى القعود أقرب) وهو ما لم يستو النصف الأسفل فحيثئذ (لا سجود) سهو (عليه في الأصح) وعليه الأكثر، وفي «الولوالجية»: المختار وجوب السجود، وفي «قاضيغان» في رواية: إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد، ثم قال: وإن رفع أليته من الأرض وركبته عليهما إن لم يرفعهما لا سهو عليه وهكذا عن أبي يوسف انتهى. لأنه يعتبر القرب إلى القيام بالقيام. وفي ظاهر الرواية [يعود]^[٢] ما لم يستتم قائماً كما ذكرناه انتهى [٢٥٧ هـ]. ثم قال: ولا يخفى أن هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيها اختلاف الرواية وقد اختار في الأجناس في هذه الصورة أن عليه السهو. انتهى.

(إن عاد) الساهي عن القعود الأول (بعدما استتم قائماً اختلف التصحيح في فساد صلاته) قال الزيلعي: وإن لم يكن إلى القعود أقرب وعاد تفسد صلاته على الصحيح لتكميل الجتابية بفرض الفرض بعد الشروع فيه لأجل ما هو ليس بفرض. انتهى. وهو شامل لما إذا

(1) العبارة في م فيكون.

(2) ما بين معقوفين ساقط من م.

كان إلى القيام أقرب ولما إذا استتم قائماً وقد فصل فيه في «التتارخانية» فقال: إن كان إلى القيام أقرب وعاد لا تبطل صلاته لأن فيه إكمال ما تركه ويكون مسيئاً بالعود فإن استوى قائماً ثم علم أنه لم يقع دعاء وقد فسّدت صلاته لتكامل [٢١٦ بـ] الجنائية بفرض الفرض لأجل ما ليس بفرض. انتهى.

وقد يقال: هذا هو مراد الزيلعي لتعليقه بمثله فيختص الفساد بما إذا استتم قائماً ولكن ظاهر كلامه شموله ما إذا كان إلى القيام أقرب فتفسد بالعود فيه أيضاً، وكذا قال في «مجمع الروايات» وفي «السروجي»^(١): إن كان إلى القيام أقرب وعاد، قيل: فسدت صلاته. وقال أبو علي الجرجاني^(٢): لا تفسد، وقال الزورني في «شرح العذوري»^(٣): إن عاد وقعد يكون مسيئاً ولا تفسد صلاته ويسجد للسهو، وإن استوى قائماً ثم علم أنه لم يقع دعاء وقد فسّدت صلاته لتكامل الجنائية بفرض الفرض بعد الشروع فيه لأجل ما ليس بفرض. انتهى. ولا يخفى أن القول بفسادها بالعود وهو إلى القيام أقرب إنما يتأتى على رواية أبي يوسف لا على ظاهر الرواية كما يتبناه. انتهى.

ولكن قد حكى الكمال بن الهمام ذلك الصحيح بصيغة التحرير فقال: ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه قيل: الأصح أنها تفسد صلاته لكمال الجنائية بفرض الفرض [٢٥٧ بـ]
لما ليس بفرض بخلاف ترك القيام لسجود التلاوة يعني: أنه يخرُّ ساجداً حال قيامه لأنَّه ورد به الشرع كذلك على خلاف القياس لإظهار مخالفه المستكبرين من الكفارة وليس فيما تخر فيه معناه يعني: لأنَّ الجلوس يكون للاستراحة والسجود للخصوص، [إذا]^[١] نقول الجنائية هنا بالفرض وليس ترك القيام للسجود رفضاً له حتى لو لم يقم بعدها أي: سجدة التلاوة قدر فرض القراءة بل ركع بمجرد القيام من سجود التلاوة صحت صلاته. انتهى. والذي يظهر أنه صائب تلك الصيغة فإنه عقبه باحثاً في ردِّه مبالغاً فقال: هذا وفي النفس من التصحيح شيءٌ وذلك أنَّ غاية الأمر في الرجوع إلى القاعدة [الأولى]^[٢] أن يكون زيادة وتقدماً ما في الصلاة وهو وإن كان لا يحمل لكن [بالصحة]^[٢] لا يخل لما عرف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد إلا أن يفرق

(١) هو أحمد بن إبراهيم السروجي أبو العباس الفقيه الحنفي المولود سنة تسع وثلاثين وستمائة للهجرة والمتوفى سنة عشر وسبعمائة من آثاره: شرح الهدایة وغيرها ١. هـ. الجوادر المضينة (١/٢٣).

(٢) لم أعن عليه.

(٣) لم أعن عليه.

(٤) العبارة في م [على أنا].

(٥) ما بين معاكوفين ساقط من م.

وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُخْيَرِ، عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ، وَسَاجَدَ إِلَّا خِيرٌ فَرَضَ الْقَعْدَةُ، فَإِنْ سَاجَدَ صَارَ فَرْضُهُ نَفْلًا،

باقتران هذه الزيادة بالرفض قد يقال: المتحقق لزوم الإثم أيضاً بالرفض أما الفساد لم يظهر وجه استلزمته إياه فيترجح بهذا البحث القول المقابل للمصحح عبارته، وقال في «معراج الدراء» وفي «المجتبى»: قال الحسن: لو عاد بعد الانتساب مخطئاً قيل: يتشهد لنقضه القيام والصحيح أن لا يتشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كمن قرأ الفاتحة والسورة وركع ثم نقض الركوع بسورة أخرى لا ينتقض رکوعه. انتهى.

وقال صاحب «البحر» بعد نقله [١٢١] [١] بحث الكمال: ظاهره أنه لم يطلع على تصحيح آخر ثم نقل عبارة «الدراء» وقال: فقد اختلف التصحيح كما رأيت والحق عدم الفساد. انتهى.

وقد بالغ في «المبغي» - بالغين المعجمة - في رد القول بالفساد فتأيد به كمال الكمال [وبعد][١] القول بأن القعود يبطل القيام غلط بعض الجهات وإنما يوجب العود إلى القعدة تأخير القيام. انتهى.

(وإن سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد) لأنه لم يستحكم خروجه عن الفرض وفي القعود إصلاح صلاته وقد أمكنه ذلك برفض ما أتى به إذ ما دون الركعة بمحل الرفض. وروي أنه عليه السلام قام إلى الثالثة فسبح به فلم يرجع وقام إلى الخامسة فسبح به فرجع وسجد للسهو ولو قعد يسيرأ (فقيام ثم) عاد وقعد يسيرأ فتئم به قدر التشهد صع حتى لو تكلم حينئذ تمت صلاته فلم يشترط أن يكون القعود قدر التشهد بمرة واحدة من «التبين» و«الدراء» وغيرهما (وسجد للسهو (لتأخيره) فرض القعود الأخير (فإن) لم يعد حتى (سجد) للزائد عن الفرض (صار فرضه نفلاً) يرفع رأسه من السجود عند محمد وهو المختار للفتوى لأن الخامسة قد انعقدت واستحكم دخوله في النفل قبل كمال الفرض ومن ضرورته خروجه من الفرض، وقال أبو يوسف: يبطل فرضه أي: صار نفلاً بوضع الجبهة وهو روایة عن محمد لأنه سجود كامل، وجه المختار أن تمام الركن بالانتقال عنه ولهذا لو سبقه الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ولزم إعادته إذا بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد المؤتم قبل إمامه فأدركه إمامه في السجود أجزاءً ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لأن كل ركن سبق به المؤتم إمامه لا يعتد به، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا سبق الحدث في هذه السجدة فإنه يبنى عند محمد لأنه بالحدث بطلت السجدة فكانه لم يسجد فيتوضاً ويبني لإتمام فرضه وهو

(1) العبارة في م [وجعل] وهي الصواب.

وَضَمْ سَادِسَةً إِنْ شَاءَ، وَلَوْ فِي الْعَصْرِ، وَرَابِعَةً فِي الْفَجْرِ. وَلَا كَرَاهَةُ فِي الصَّمْ فِيهِمَا عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهُو فِي الْأَصْحَاحِ، وَإِنْ قَعَدَ الْقَعُودُ الْآخِرُ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ إِغَادَةِ التَّشْهِيدِ،

أقيس وأوفق، وعند أبي يوسف: لا يبني كما في «الدرية» و «التبين» وفي «الخلاصة»: لو قيد الخامسة بسجدة فتذكر أنه ترك سجدة صلبة من صلاته لا تصرف هذه السجدة إليها بما أنه يشترط النية في السجدة وصلاته فاسدة. انتهى. ولو كان إماماً بطل صلاة المؤتم سواء قعد قبل تقيد إمامه والمسجد أو لم يقدر مدركاً أو مسبوقاً (وضم سادسة إن شاء) لأنه لم يشرع في التفل قصداً فلا يلزم إتمامه ولكنه ينذر لإتمامه (لو في العصر) لأن التفل قبله [٢١٧/٢] غير مكروه قصداً فبالظن بال الأولى (وضم رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعاً فلا يضم فيها (ولا كراهة في الضم فيها) أي: صلاة الفجر وكذا لا كراهة في المغرب لأن المنع من التفل بأكثر من ستة الفجر وقبل المغرب إذا شرع فيه قصداً وقد تعارض كراهة التفل بالبtierاء وكراهة التفل للوقت فتقاوماً وصار كالimbاح فلا كراهة في الضم (على الصحيح) لما ذكرناه من عدم القصد حال الشروع (ولا يسجد للسهو) لترك القعود في هذا الضم (في الأصح) لأن النقصان بالفساد لا ينجبر، ولو اقتدى به إنسان حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لأنه المؤدي بهذه التحريرية وسقوطه عن الإمام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما إذا عاد الإمام إلى القعود بعد اقتدائـه حيث يلزمـه أربع ركعـات لأنـه لما عاد جعلـ كان لم يقمـ كـذا في «الدرية» و «التبين».

(إن قعد) الجلوس (الأخير) قدر التشهد (ثم قام) وقرأ وركع (عاد) للجلوس لأن ما دون الركعة بمحل الرفض (وصلـ) والعود للتسليم جالساً ستة لأن السنة التسليم جالساً والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فيأتي به على الوجه المشروع «لأنه يَعْلَمُ قام إلى الخامسة فسبح به فعاد وسلم وسجد للسهو»^(١) ولو سلم قائمـاً لم تفسد صلاته وإن كان تاركاً للستة لأن السنة التسليم جالساً (من غير إعادة التشهد) [٢٥٩/١] وكذا لو قام عاماً يعود للتسليم ولا يعيد التشهد وقال الناطفي^(٢): يعيده وإن لم يعد ومضى في النافلة فالصحيح عن علمائـنا أنـ القومـ لا [يـفـونـهـ]^(٣) لأنـهـ لا اـتـابـعـ فـيـ الـبـدـعـةـ لـكـنـهـ يـنـتـظـرـونـهـ قـعـودـاـ فـإـنـ عـادـ قـبـلـ أنـ

(١) لم أجده.

(٢) الناطفي: هو أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي: فقيه حنفي من أهل الري، توفي سنة ست وأربعين وأربعين للهجرة، من آثاره: الأجناس - الفروق الروضة - الواقعات - الأحكام. ١. هـ. الأعلام (٢١٣/١).

(٤) العبارة في م [لا يتدبره] وهو الصواب.

فإِن سَجَدَ لَمْ يَنْطُلْ فَرْضُهُ، وَضَمَّ إِلَيْهَا أُخْرَى، لِتَصْبِيرِ الرَّائِدَتَانِ لَهُ نَافِلَةً، وَسَاجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَوْ سَاجَدَ لِلسَّهْوِ فِي شَفْعِ التَّطَوُّعِ لَمْ يَنْبَغِي شَفْعًا أَخْرَى عَلَيْهِ أَسْتِخْبَابًا، فَإِنْ بَئَى أَعَادَ غَيْرَ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْمُخْتَارِ، وَلَوْ سَلَّمَ مِنْ عَلَيْهِ سَهْوًا فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ صَحٌّ إِنْ سَاجَدَ لِلسَّهْوِ

يقيد الخامسة بالسجدة اتباعه في السلام، وإن قيد سلموا في الحال كذا في «الدرية» و «الفتح» (فإن سجد للزائدة (ولم يبطل فرضه) لوجود [الجلوس]^[١] الأخير في محله ولم يترك إلا إصابة لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا (وضم) استحباباً (إليها) أي : الزائدة ركعة (أخرى) في المختار إن شاء (لتصوير الزيادات له نافلة) ولا تنوب عن ستة الفرض على الصحيح لأن المراقبة عليها بتحريم مبتدأة كما في «الهداية» ولا كراهة في الضم فيما بعد الفجر والعصر كما في الأوقات، إذ لا نقصان في الشروع في الفعل على قول محمد وهو المختار للفتوى خلافاً لأبي يوسف، وكذلك لو تنفل آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر يتهمه شفعاً بلا [٢]^[١] كراهة ثم يصلي ستة الفجر، وإنما قيدنا الضم بالاستحباب لأنهم اختلفوا في الضم من غير وقت مكروه قيل : بالوجوب وقيل : بالاستحباب وهو الظاهر لأنه لو قطع لم يلزمه القضاء لأنه مظنون ولو اقتدى به إنسان يصلي ستة عند محمد لأنه المؤدي بهذه التحريمه وعندهما ركتعين لأنه استحكم خروجه عن الفرض ولو أفسده المقتدي لا قضاء عليه عند محمد اعتباراً بالإمام وعندهما يقضي ركتعين وعليه الفتوى لأن السقوط بعارض يخص الإمام كما في «الدرية» و «الفتح». (وسجد للسهوا) لتأخير السلام وتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه الواجب.

(ولو سجد للسهوا في شفع التطوع) (لم بين شفعاً آخر عليه) أي : ليس له أن يعني متفقاً آخر عليه لأن البناء يبطل السجود بلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة وما أداء صحيح بدون البناء فلا [٣]^[٢] يعني (استحباباً) لأن الاحتراز عن نقض أولى كما الواجب كما في «البرهان» (فإن بنى) صحي لبقاء التحريمه (أعاد سجود السهو في المختار) وقيل : لا يعيده لأنه وقع جابرأ حين وقع فيعتد به عند أبي بكر الأعمش وبه أخذ الفقيه أبو جعفر، كذلك في «الفتاوی الصغری» فالأشد أن يعيده لبطلان الأول بما طرأ من البناء كما في «الفتح» وقيدنا بالنفل لأن المسافر إذا سجد للسهوا ثم نوى الإقامة فإنه يعني لأنه لو لم بين يبطل جميع صلاته كذا في «الهداية»، ويعيد سجود السهو لبطلان الأول بالبناء كما في «شرح المقدسي».

(ولو سلم من عليه) سجود (سهو فاقتدى به غيره صحي إن سجد) الساهي (للسهوا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن سلام من عليه السهو يخرجه عن الصلاة موقوفاً لأن السلام محلل

(١) العبارة ما بين معرفتين في م [السجود] والصحيح ما في ج [الجلوس].

في نفسه وإنما لا يحل هنا لل الحاجة إلى أداء السجود فإذا سجد تبين أنه لم يخرج فصح الاقداء به، وإذا تابعه المأمور فيه لم يسجد ثانية في آخر صلاته، وإن كان ذلك السجود في وسط صلاته، لأن آخر صلاته حكماً وصلة الإمام حقيقة تتحقق للمتابعة فإن سها فيما يقضيه يسجد له أيضاً ولا يجزئه عند سجوده مع الإمام كما في «الدرایة» (ولالا) أي: فإن لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقداء به لأنه تبين أنه خرج من الصلاة من حين سلم. وقال محمد وزفر: يصح الاقداء به وإن لم [يسجد]^[١] لأن سلام من عليه السهو لا يخرجه عن الصلاة أصلاً عندهما ليتحقق الجبر بالسجود في إحرام الصلاة، وثمرة الخلاف [٢١٨ بـ] ظهرت في الاقداء وعلمهته، وتظهر في انتقاض الطهارة بالقهقةة فعند محمد وزفر يتقدض لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يتتصور أن يسجد بعدها لأنه تبين بالسلام الأول خروجه للقهقةة، وما في بعض الشروح من أنه إن عاد إلى السجود انتقضت فقيه غفلة. [٢٦٠ ١/] انتهى.

وفي «الهداية»: وتظهر في تغير الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة أي: بعد السلام قبل السجود للسهو وقال في «الدرایة»: فعند محمد يتغير فرضه وعندهما أي: أبي حنيفة وأبي يوسف لا يتغير فرضه سواء سجد للسهر أو لا لأنه لو تغير بالسجود لصحت نيته قبل السجود ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً، فلو صحت لصحت بلا سجود ولا وجہ له عندهما لأنه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه. انتهى.

قلت: فيه تأمل لأن محصله أن عدم صحة نيته الإقامة بتقديره لم يسجد أصلاً وقد سجد وهو إذا لم يسجد أصلاً لا تصح نيته الإقامة وقد صرخ في «الدرایة» بأنه إذا سجد للسهو وهو مسافر فنوى الإقامة صحت نيته ويتم أربعاً. انتهى. فيكون الحكم كذلك هنا بجماع وجود السجود في الصورتين ولا يفترق الحال بتقديم نية الإقامة على سجود السهو للزوم التناقض وقول الكمال وعندهما، أي: أبي حنيفة وأبي يوسف: لا يتغير فرضه بنية الإقامة لأن النية لم تحصل في حرمة الصلاة. انتهى. غير مسلم وقد صرخ هو بخلافه في عدة مواضع منها قوله: سلام من عليه السهو لا يخرجه عن حرمة الصلاة، وصرخ به صاحب «الهداية» في مسألة البناء في شفع التطوع بعد سجوده للسهو فيه وصرخ بما ذكرناه في «غاية البيان». وقول صاحب «البحر»: أنه، أي: قول «غاية البيان» غلط لأنه لو سجد فقد عاد إلى حرمة الصلاة فتغير فرضه أربعاً فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به. انتهى. ليس بذلك

(١) ما بين معرفتين في م [يسلم].

وَيَسْجُدُ لِلسَّهُوِ، وَإِنْ سَلَمَ عَامِدًا لِلقطْعِ، مَا لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَوْ يَكَلِّمُ

بل قول «غاية البيان» صحيح بواضع البرهان ويلزم صاحب «البحر» أن نية الإقامة بعد سجوده للسهو لا تصح لوقوع السجود [١٢٠] في خلال الصلاة وهم متتفقون على صحتها ومنها صاحب «الهدایة» صرخ قبل هذا بقوله: بخلاف المسافر إذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة يعني لأنه لو لم بين يبطل جميع الصلاة. انتهى. لأنه كذلك هنا لأن نية الإقامة وإن تقدمت على سجود السهو فهي مصاحبة له وإلا يلزم تخلف [١٢١] الحكم إذا قارنت نية الإقامة والسباحة. انتهى.

وقد قال الكمال: إن الجبر واقع في حرمة الصلاة اتفاقاً بينهم وتراتبي الحكم وهو التحلل عن العلة وهي السلام عند محمد وزفر لضرورة الجابر وهو سجود السهو. انتهى. فتأمل.

(ويسجد للسهو) أي: يجب على من سها عن واجب أن يسجد للسهو (وإن سلم عامداً) مریداً كون سلامه (للقطع) والخروج عن حرمة الصلاة لأن نيته تغيير المشرع وهو القطع ليترتب عليه ترك السجود والنية المجردة عن عمل غير مستحق عليه لا يؤثر في إبطال ما ركته أعمال الجوارح وهو سجود السهو فلغت نيته، وقيدنا العمل بكل منه غير مستحق عليه، ليندفع ما يقال: هذه مقرونة بالعمل وهو التسليم فيسجد للسهو (ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلّم) فإنهما يبطلان التحريرية وقيل: لا يقطع بالتحول ما لم يتكلّم أو يخرج من المسجد كما في «الدرر» عن «النهاية» بخلاف ما إذا ترك سجدة صلبية أو فرضاً وسلم متذكراً له حيث تفسد صلاته لأنه يؤثّر في حقيقة الصلاة وقد بطلت بالسلام العمد وأما سجود السهو فيؤثّر فيه في حرمة الصلاة وهي باقية ولغت نية القطع لما ذكرنا.

«تبنيه»: لو سلم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذاكر لهما أو ذاكر للسهو فقط لا يعد سلامه قاطعاً فيسجد للتلاوة ثم يتشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التشهد وسلم، وإن سلم وكان ذاكر لهما أو للتلاوة [١٢١] فقط كان قاطعاً وسقطت عنه التلاوة والسهو لامتناع البناء بسبب القطع إلا إذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد للتلاوة وصلاته تامة، وإن سلم وعليه صلبية وسهوية غير ذاكر لهما وذاكر للسهوية [فقط لم يكن سلامه قاطعاً]^[١] يكن سلامه قاطعاً ويفعل كالأول وإن كان ذاكر لهما وللصلبية خاصة فهو قاطع فتفسد صلاته ولو سلم وعليه صلبية وتلاوية وسهوية غير ذاكر لهما أو ذاكر للسهوية لم يقطع ويقضي الأولين مرتبأ الأول فالأخير، وهو يفيد وجوب النية في المقصى من السجادات ثم يتشهد وسلم ثم يسجد للسهو. انتهى.

قلت: فمن علي: لزوم النية في المقصى من السجادات في «التجنیس» قال: لو سلم في

(١) ما بين معکوفتين زيادة في م.

وَلَوْ تَوَهَّمَ مُصْلِلٌ رِباعيَّةً أَوْ ثُلَاثيَّةً أَنَّهُ أَتَمَّهَا فَسَلَمَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَتَمَّهَا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَإِنْ طَالَ تَفْكِرُهُ وَلَمْ يُسْلِمْ حَتَّى أَسْتَيقَنَ إِنْ كَانَ قَدْرُ أَدَاءِ رُكْنٍ وَجَبَ عَلَيْهِ سُجُودُ السَّهْوِ، وَإِلَّا لَا.

الفجر وعليه سهو فسجد له ثم تكلم فتذكر أنه ترك صلبة من الركعة الأولى فسدت صلاته لأنها صارت ديناً في ذمته وانعدمت نية القضاء وإن كانت من الركعة الثانية لا تفسد إلا في رواية عن أبي يوسف لأنها لم تصر ديناً في ذمته فنابت سجدة السهو [٢١٩] عن الصلبة، ولو كانت المسألة بحالها إلا أنه لما سلم للفجر تذكر أن عليه سجدة تلاوة فسجد لها ثم تكلم ثم تذكر أن عليه صلبة فصلاته فاسدة في الوجهين، لأن سجدة التلاوة دين عليه فانصرفت نيته إلى قضاء الدين فلا تنصرف السجدة إلى غير القضاء. انتهى.

ثم قال الكمال: وإن كان ذاكراً للصلبة أو التلاوية فسدت كان سلامه قاطعاً وإذا سلم وعليه السهو وتکبير التشریق والتلبیة لا یسقط عنه ذلك كله سواء كان ذاكراً للكل أو ساهياً عن الكلی فيقدم السهو ثم تکبیر التشریق ثم التلبیة ولو قدم التلبیة قبل السهو سقط سجدة السهو والتکبیر ولو بنى قبل التکبیر [يسقط التکبیر] [٢٦١] ولو سلم وعليه صلبة وتلاوية وسهو وتکبیر التشریق والتلبیة غير ذاکر لها فعل ذلك على هذا الترتیب [٢٦١] ولو بدأ بالتلبیة فسدت ولو بالتکبیر لا تفسد ويجب عليه إعادةه بعد فعل هذه الأشياء كذا في «الفتح».

(ولو توهم) الوهم: رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصللي رباعية) من الفرائض (أو ثلاثية) ولو فرضاً عملياً وهو الوتر (أنه أتمها فسلماً ثم علم) قبل إتيانه بمناف (أنه صلّى ركعتين) فقط أو علم أنه ترك سجدة صلبة أو تلاوية بعد سلامه ناسياً (أتمها) أي: الصلاة (وسجد للسهو) لما روي «أنه عليه السلام فعل كذلك في حديث ذي اليدين» ولأن السلام ساهياً لا يبطل صلاته لكونه دعاء من وجه بخلاف ما إذا أسلم على ظن أنه مسافر أو على ظن أنها الجمعة أو كان قريب عهد بالإسلام فظن أن غير الرباعي شيئاً، أو كان في صلاة العشاء فظنها التراویح حيث تبطل صلاته كما قدمناه لأنه عمد فإن توهم الإتمام وهو جالس (إن طال تفکره ولم يسلّم حتى استيقن) بما بقي من صلاته وإن هذا هو الجلوس الأول (إن كان) زائداً عن الشهاد (قدر أداء ركن واجب عليه سجود السهو) لتأخيره واجب القيام للثالثة (وإلا) أي: إن لم يكن قدر أداء ركن (لا) يسجد للسهو وكذا إذا شغله التفكير عن أداء واجب بقدر ركن أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحدث لشكه أنه صلّى ثلاثاً أو أربعاء يجب السهو وإلا فلا، كذا في «التجنيس والمزيد».

(١) ما بين معاكسين ساقط من ج.

فصل

«في الشك»

تبطل الصلاة بالشك في عدد ركعاتها، إذا كان قبل إكمالها، وهو أول ما عرض له من الشك، أو كان الشك غير عادة له، فلو شك بعد سلامه لا يعتبر إلا إن تيقن بالترك،

فصل في الشك في الصلاة والطهارة

(تبطل الصلاة بالشك) وهو تساوي الأمرين (في عدد ركعاتها) كتردد بين ثلاث وثنتين (إذا كان) ذلك الشك (قبل إكمالها) وكان أيضاً (هو) أي: الشك (أول ما عرض له من الشك) بعد بلوغه في صلاة ما، وهذا قول [١/٢٢٠] أكثر المتأخرين، وقال فخر الإسلام: أول ما عرض له في هذه الصلاة [١/٢٦٢] واحتاره ابن الفضل وذهب الإمام السرخسي إلى أن المعنى أن السهو ليس بعادة له لا أنه لم يسقط فحكمه حكم من ابتدأ الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة له) فتبطل به لقوله عليه السلام: «إذا شك أحدكم في صلاته أنه صلى فليستقبل الصلاة»^(١) وقد حمل على ما إذا كان أول شك عرض له لما سندكره من الرواية الأخرى ولأنه قادر على إسقاط ما عليه من الفرض بيقين من غير مشقة فيلزمه ذلك كما لو شك أنه صلى أو لم يصل والوقت باقي فإنه يلزم أن يصل كما في «الفتح» و«التبين» (ولو شك بعد سلامه) أو بعد جلوسه قدر التشهد قبل السلام أثلاً صلى أو أربعاً لا شيء عليه (ولا يعتبر) شكه حملاً لحاله على الصلاح كما في «البحر» عن «المحيط» (إلا إن) كان قد (تيقن بالترك) فيعيد صلاته إن أتى بمناف بعد السلام وإلا أتى بالمتروك ويسجد للسهو وإذا تيقن ترك ركن وشك في تعبينه، قالوا: يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسهو، ولو أخبره عدل بعد السلام أنه نقص من صلاته ركعة وعنده المصلي أنه أتم لا يلتفت إلى إخباره، (إن شك في صدقه وكذبه) فعن محمد: أنه يعيد احتياطاً وإن أخبره عدلان لا يعتبر شكه ويجب الأخذ بقولهما وإن لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله، ولو اختلف الإمام والمؤتمرون فقالوا: ثلاثة، وقال: أربعاً، إن كان على بيقين لا يأخذ بقولهم وإلا أخذ، وإن اختلف القوم والإمام مع فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بال تمام وأخر

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر في الصلاة، باب: من قال: إذا شك فلم يذركم صلى أعاد (١/٤٧٩)، والزيلعي في نصب الرأبة وقال: حديث غريب (٢/١٧٣).

وَإِنْ كَثُرَ الشَّكُّ، عَمِلَ بِعَالِبٍ ظَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ لَهُ ظَرْ أَخَذَ بِالْأَقْلَلِ وَقَعَدَ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ ظَلَهَا آخِرُ صَلَاتِهِ.

بالنقصان وشك الإمام والقوم لا إعادة على أحد إلا على متيقن النقصان لأن تيقنه لا يبطل بيقين غيره، ولو كان الإمام استيقن أنه صلى ثلاثاً كان عليه أن يعيد بال القوم ولا إعادة على متيقن [١/٢٦٢] التمام لما قلنا، أما لو استيقن واحد بالنقصان ولم يستيقن أحد بالتمام بل هم وافقون فإن كان ذلك في الوقت أعادوها احتياط لعدم المعارضه بخلاف ما قبلها وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم إلا إذا استيقن عدلان بالنقص وأخبرا بذلك من «الفتح» و«الزاد» و«قاضيXان».

(وإن كثر الشك) تحرى، والتحرى: طلب الأحرى وهو ما يكون أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن وإذا تحرى (عمل) أي: أخذ (بغالب ظنه) [٢/٢٠ بـ] [لقوله تعالى]: «إذا شك أحدكم فليتبرح الصواب فليتم عليه»^(١) وحمل على ما إذا كثر الشك (فإن لم يغلب له ظن أخذ بالأقل)^[١] [لقوله تعالى]: «إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليين على واحدة فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثة فلين على ثنتين فإن لم يدر ثلاثة صلى أو أربعين فلين على ثلاث ويسجد سجدين قبل أن يسلم»^(٢) فلما ثبت عندهم كل المرويات الثلاث التي رويناها في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على محمل يتوجه حمله عليه كما في «الفتح» (وقد) وتشهد (بعد كل ركعة ظنها آخر صلاته) لذا يصير تاركاً فرض القاعدة مع تيسر طريق يوصله إلى يقين عدم تركها، وكذا كل قعود ظنه واجباً لأن وقع في رباعية أنها الأولى أو الثانية يجعلها أولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى فإذا باربع قعديات ثنتان مفروضتان الثالثة والرابعة وقعتان واجبتان ولو شك أنها الثانية أو الثالثة أتمها وقعد ثم قام فصلى أخرى وقعد ثم صلى الرابعة، ولو شك في الفجر وهو في القيام أنها الثالثة أو الأولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ثم يسجد للسهو، وإن شك وهو ساجد أنها الأولى والثانية فإنه يمضي فيها سواء [١/٢٦٣] كان في السجدة الأولى أو الثانية، وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يصلى ركعة ولو شك في صلاة الفجر في سجود الأولى أنه صلى ركعتين أو ثلاثة يتم ركعته بالسجدين وصحت صلاته وإن كان الشك

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها، باب: ما جاء فيمن شك في صلاته فرجع إلى اليقين (١٢٠٩)، والحاكم في المستدرك (٣٢٥/١)، والترمذى في الصلاة؟ . . .

(١) ما بين معمكونفين ساقط من م.

باب سجود التلاوة

سبب سجود التلاوة، وحكمه:

سببُ التلاؤة على التالٰي والسامِع في الصحيح.

في السجدة الثانية فسدت صلاته.

تتمة: شك في الحديث وتقن الطهارة فهو متظاهر، وبالقلب محدث شك في بعض وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وإن كان يعرض له الشك كثيراً لا يلتفت إليه، وكذا لو شك أنه أكبر للافتتاح فإن كان أول ما عرض له استقبل وإن كثر يمضي كذا في «الدراءة». وفي «التارخانية»: لو شك في صلاته أنه هل أكبر لافتتاح أو أصابته النجاسة أو أحدث أو مسح رأسه أم لا، إن كان أول مرة استقبل وإن كان يقع له مثل ذلك كثيراً جاز له ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب. وفي «العتابية»: لو شك هل أكبر قيل: إن كان في الركعة الأولى يعيد التكبيرات وإن كان في الثانية لا. انتهى.

باب سجود التلاوة

من إضافة الحكم إلى [١/٢٢١] سببه وهو الأصل في الإضافة لأنها للاختصاص وأقوى وجوه اختصاص المسبب بالسبب لأنه حادث به كذا في «الدراءة»، وشرطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز التيمم لها بلا عذر يبيحه واستقبال القبلة وستر العورة والنية، وركتها: وضع الجبهة على الأرض، وصفتها: الوجوب عندنا على الفور في الصلاة وعلى التراخي إن كانت غير صلاتية كما سذكره. وحكمها: سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب في العقبى. ثم شرع في بيان السبب فقال: (التلاؤة على التالٰي) اتفاقاً (و) على (السامِع في الصحيح) لأن التلاؤة سبب بالإجماع لأن السجدة تضاف إليها وتكرر بتكررها، وفي السماع خلاف، قيل: إنه سبب لقوله عليه السلام: [٢/٢٦٣] «السجدة على من سمعها»^(١)، وفي «التارخانية»: قال الصحابة: السجدة على من سمعها كما قالوا: على من تلأها، والصحيح أن السبب التلاؤة في حق السامِع والسماع شرط عمل التلاؤة في حقه كما في «الفتح» عن «الكافٰي» وفي «التارخانية» عن «المحيط»: حتى لو تلأها الأصم ولم يسمع وجب عليه السجدة.

(١) تقدم تخرجه.

وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى التَّرَاخِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ. وَكُرْهَ تَأْخِيرُهُ تَنْزِيهَهَا. وَيَجِدُ عَلَى مَنْ
تَلَّا آيَةً ..

(وهو) أي: السجود للتلاوة (واجب) لأن آيات السجود على ثلاثة أقسام: قسم فيه الأمر الصريح به، وقسم تضمن استنكاف الكفارة حيث أمروا به، وقسم فيه حكاية امثال الأنبياء به، وكل عن الامثال والاقتداء مخالفة الكفارة واجب إلا أن يدل دليل في معين على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا الفرض ووجوبه (على التراخي) عند محمد وهو روایة عن الإمام وهو المختار، وعند أبي يوسف وهو روایة عن الإمام: يجب على الفور، وجه القول بالتراخي أن دليل الوجوب مطلق عن تعين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور فيجب في وقت غير معين ويعين ذلك بتعيينه فعلاً وإنما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة ولا يجب نية تعين السجادات ولا يجب على المحتضر الإيضاء وقيل: يجب البحر في «البحر» عن «القنية» والوجوب (على التراخي إن لم تكن) وجبت بتلاوة (في الصلاة) فإنها تجب بها فيها على المصلي مضيقاً لقيام دليل التضييق وهو أنها وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة فالتحقت بأفعالها وصارت جزءاً من أجزائها، وإذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء ويائمه لأنها صارت ملحقة بنفس التلاوة بخلاف غير الصلوية فإنها تجب على التراخي على ما هو المختار كما في «الفتح» عن «البدائع». (و) لكن (كره تأخيره) أي: السجود عن وقت التلاوة في [١/٢٦٤] الأصح لا أن يكون الوقت [٢/٢٢١] مكرورها كوقت طلوع الشمس، ذكر في بعض الموضع أنه إذا قرأها في الصلاة فتأخيرها مكرورة [وهو الأصح]^[1]، وإن قرأها خارج الصلاة لا يكره تأخيره. وذكر الطحاوي: أن تأخيرها مطلقاً مكرورة وهو الأصح كذا في «التجنيس»، ولكن تأخير غير الصلوية مكرورة (تنزيهاً) لأنه بطول الرمان قد ينساها ولو كانت الكراهة تحريمية لوجبت على الفور وليس كذلك، ولذا كره تحريمها تأخير الصلاة عن وقت القراءة.

وجوب سجدة التلاوة

(ويجب) السجود (على من تلا آية) وكان مسلماً مكلفاً طاهراً عن حيض ونفاس وليس نائماً ولا مقتدياً ولم يتلها في ركوع ولا سجود ولا تشهد لأن المؤتم محجور عليه والحجر في الركوع والسجود والتشهد عام يشمل المؤتم وغيره كما في «التبين»، وقال «المرغيناني»: عليه السجود ويتأنى بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في «شرح الديري» فعلية يسجد لو كان تالياً في الشهد، انتهى.

(١) ما بين معاكسين ساقط من جـ.

ولَوْ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَقِرَاءَةُ حَرْفِ السَّجْدَةِ مَعَ كَلِمَةِ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ مِنْ آيَتِهَا، كَالآيَةِ فِي الصَّحِيفِ.

آيات السجدة:

وَآيَاتُهَا أَرْبَعَ عَشَرَةً آيَةً، فِي: الْأَغْرَافِ، وَالرَّعْدِ، وَالنَّحْلِ، وَالإِسْرَاءِ، وَمَرْيَمَ، وَأَوْلَى

(ولو) تلامها (بالفارسية) اتفاقاً فهم أو لم يفهم لأنه وإن كان لا تجوز بها الصلاة لغير العاجز عن العربية على الصحيح فهو قرآن من وجه وقد تلامها فتجب احتياطاً كما في «البرهان» و «البحر» (وقراءة حرف السجدة مع الكلمة قبله أو بعده من آيتها) توجب السجود على قول أبي جعفر كما في «الفتاوى الصغرى» فيكون قراءة الحرف (كالآية) المقررة تماماً (في الصحيح) وقيل: لا تجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع الكلمة مع حرف السجدة كما في حاشية «الدرر والغرر»، وفي «المحيط»: إذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها أو بعدها ما فيه أمر بالسجود سجد وإن كانت دون ذلك لا يسجد. وفي «اختصر البحر»: لو قرأ **﴿وَسَجَدَ﴾** [العلق: ١٩] وسكت ولم يقل **﴿وَاقْتَبَ﴾** [العلق: ١٩] يلزم السجدة، وعن الشيخ الإمام أبي علي الدقاقي^(١) رحمه الله فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل [٢٦٤ / ٣] واحد منهم حرف ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من قال كما في «الدررية». وإذا قرأ آية السجدة بالهجاء لا يجب السجدة لأنه لا يقال: قرأ القرآن وإنما [هي]^[١] الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع، لأنها الحروف التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن كذلك في «التجنيس والمزيد» و «فتاوى قاضي خان» آيات السجود، (وآياتها): أربع عشر آية فتجب السجدة (في الأعراف) عند قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ عَنِ الدِّرَرِ لَا يَتَكَبَّرُونَ عَنْ عِبَادِهِ وَلَمْ يَسْجُدُوا وَلَمْ يَتَكَبَّرُوا﴾** [الأعراف: ٢٠٦] (وفي الرعد) عند قوله تعالى: **﴿وَلَمْ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوعًا وَكَرْهًا وَظَلَّلُهُمْ بِالْغُنْدُو وَالْأَصَابِلِ﴾** [الرعد: ١٥] (و) في (النحل) عند قوله تعالى: **﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَرِيقِهِمْ وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ﴾** [النحل: ٥٠] (و) في (الإسراء) عند قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يَتَكَبَّرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا > سِنْ ١٩٧١ < ٩٠١﴾** [الإسراء: ٧٠١ - ١٠٩] (و) في (مريم) عند قوله تعالى: **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَيْنِ مِنْ ذُرَيْتَهُمْ وَمِنْ حَمَّلْتَهُمْ مَعَ ثُوجٍ وَمِنْ ذُرَيْتَهُمْ وَإِنْكَرْتَهُمْ﴾** [مريم: ٥٨] (و) في أولي (الحج) عند قوله

(١) هو صاحب كتاب الحجض قرأ على موسى بن نصر الرازي، وهو أستاذ أبي سعيد البردعي. أ.ه. الجواهر المضية (٤/٦٩)، والفوائد البهية (١٤٦).

(١) ما بين معاشرتين في م قرأ.

تعالى: «إِذْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنَّجْوَانُ وَالْجَبَلُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُؤْمِنَ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ مُّكَرَّمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴿١﴾» (و) في (الفرقان) عند قوله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَسْجُدُ لِمَا نَأْمَرْنَا وَزَادُهُمْ ثُغُورًا ﴿٢﴾» (و) في (النمل) عند قوله تعالى: «أَلَا يَسْجُدُوا لِهِ الَّذِي يُنْهِي الْعَبَةَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تَحْقُّقُونَ وَمَا تُعْلَمُونَ ﴿٣﴾» [النمل: ٢٥] [١/٢٦٥] وهذا على قراءة العامة وعند قوله تعالى: «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِتَائِبِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا يَهُمْ حَرُوفٌ سُجَّدُوا وَسَجَّلُوا يَحْمَدُ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكِبُرُونَ ﴿٤﴾» [السجدة: ١٥] على قراءة الكسائي بالخفيف، وفي «المجتبى» قال الفراء: إنما يجب السجدة في النمل على قراءة الكسائي بالخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لأن معناها زين الشيطان أن لا يسجدوا والأصح هو الوجوب على القراءتين لأنه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه كذا في «الدرية» (و) في ألم (السجدة) عند قوله تعالى: «إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِتَائِبِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا يَهُمْ حَرُوفٌ سُجَّدُوا وَسَجَّلُوا يَحْمَدُ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكِبُرُونَ ﴿٥﴾» [السجدة: ١٥] (و) في (ص) عند قوله تعالى: «وَظَلَّ دَاؤُدُّ أَنَّمَا فَتَّشَهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبِّهِ وَحْرَ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴿٦﴾» [ص: ٢٤] وهذا هو الأولى مما قاله الزيلعي تجب عند قوله تعالى: «فَالْأَنْذِرْنَاهُكَمَّ وَأَنَابَ ﴿٧﴾» وهذا هو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى: «وَمَنْ مَأْتَنِيهِ أَيْلُلَ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ لَا سَجَّدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانَ تَبَدُّلُوكَمْ ﴿٨﴾» [فصل: ٣٧] وهذا على مذهبنا وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى: «وَمَنْ مَأْتَنِيهِ أَيْلُلَ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ لَا سَجَّدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانَ تَبَدُّلُوكَمْ ﴿٩﴾» [فصل: ٣٧] وهذا على مذهبنا وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي رحمه الله تعالى عند قوله تعالى: «لَا سَجَّدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيمَانَ تَبَدُّلُوكَمْ ﴿١٠﴾» [فصل: ٣٧] فالتأخير إلى قوله تعالى: «يَسْتَعْمُونَ ﴿١١﴾» [فصل: ٣٨] لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى: «يَسْتَعْمُونَ ﴿١٢﴾» [فصل: ٣٨] لكان السجدة المؤددة قبله حاصلة قبل

والنَّجْمِ، وَانْشَقَّتْ، وَأَفَرَأَ.

من يُجْبِي عَلَيْهِ سُجُودَ الْتَّلَاوَةِ، وَمَنْ لَا يُجْبِي عَلَيْهِ:

وَيُجْبِي السُّجُودُ عَلَى مَنْ سَمِعَ وَإِنْ لَمْ يَفْصِدِ السَّمَاعَ، إِلَّا الْحَائِضُ وَالنَّفَسَاءُ،
وَالْإِمَامُ، وَالْمُقْتَدِيُ بِهِ، ...

وجوبها ووجوب سبب وجوبيها فيوجب نقصانها في الصلاة لو كانت صلاتية ولو نقص فيما قلنا
أصلاً وهذا هو إمارة التحر في الفقه كذا في «البحر» [٢٦٥ / ب] عن «البدائع». انتهى. فيما قلته
قبله كذلك في «ص» وإلا يلزمـنا التناقض وهذا هو الوجه الذي وعدنا به، (و) في (النجم)
عند قوله تعالى: ﴿أَفَنَّ هَذَا الْحَوْبَثُ تَعْجَلُونَ﴾ [٥٩] (النجم: ٥٩) (و) في إذا السماء (انشقـت) عند
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَرِعَ عَلَيْهِمُ الْقُرْبَانُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [٢١] (الانشقـاق: ٢١) (و) في (اقرأ) باسم
ربك عند قوله تعالى: ﴿كُلًا لَا نُطْعَمُ وَاسْجُدْ وَاقْرِبْ﴾ [١٩] (العلق: ١٩).

(ويجب السجود على من سمع) التلـاة العربية (وإن لم يقصد السـمع)، فهم أو لم يفهم
لما روـي عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس أنـهم أوجـبوا على التالي والسامـع من غير
فصل وكـفى بهم قـدـوة وقد قال تعالى: «فـما لـهم لا يـؤـمـنـونـ وـإـذـ قـرـاءـ عـلـيـهـمـ القرـآنـلاـ
يـسـجـدـونـ» [الانشقـاق: ٢٠ - ٢١] ذـمـ السـامـعـينـ عـلـىـ تـرـكـ السـجـودـ مـنـ غـيرـ فـصـلـ؛ (إـلـاـ) أـنـ استـشـنـىـ
(الـحـائـضـ وـالـنـفـسـاءـ) فـلـاـ يـجـبـ عـلـيـهـمـ بـسـمـاعـهـمـ كـمـاـ لـاـ يـجـبـ عـلـيـهـمـ بـتـلـاوـتـهـمـ لـأـنـ السـجـدةـ
رـكـنـ الصـلـاةـ وـلـيـسـتـ بـأـهـلـ لـهـاـ، وـتـجـبـ بـالـسـمـاعـ مـنـهـمـ وـمـنـ الـجـنـبـ كـمـاـ تـجـبـ عـلـىـ الـجـنـبـ لـأـنـهـمـ
مـنـهـيـونـ عـنـ الـقـرـاءـ لـأـنـهـيـونـ كـذـاـ فـيـ «ـالـتـبـيـنـ»ـ وـفـيـ «ـمـجـمـعـ الرـوـاـيـاتـ»ـ؛ وـالـقـدـرـ الـذـيـ تـجـبـ
بـهـ السـجـدةـ مـبـاحـ لـهـمـ عـلـىـ الصـحـيـحـ دـوـنـ الـمـقـتـدـيـ. اـنـتـهـىـ. وـكـذـاـ تـجـبـ بـسـمـاعـهـمـ مـنـ كـافـرـ
وـصـغـيرـ مـمـيزـ (و)ـ إـلـاـ (الـإـمـامـ وـالـمـقـتـدـيـ بـهـ)ـ فـلـاـ تـجـبـ عـلـيـهـمـ بـالـسـمـاعـ مـنـ مـقـتـدـ بـالـإـمـامـ السـامـعـ أوـ
بـإـيمـامـ آخـرـ وـهـذـاـ عـنـ أـبـيـ حـنـيفـةـ وـأـبـيـ يـوسـفـ، وـقـالـ مـحـمـدـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ: تـجـبـ عـلـيـهـمـ [١]
وـيـسـجـدـوـنـهـ بـعـدـ الـفـرـاغـ مـنـ الـصـلـاةـ لـتـحـقـقـ السـبـبـ وـهـوـ الـتـلـاوـةـ وـالـسـمـاعـ، وـلـاـ مـانـعـ [مـنـ] [١]
الـفـرـاغـ مـنـهـ بـخـالـفـ حـالـةـ الصـلـاةـ لـأـنـهـ يـؤـدـيـ إـلـىـ قـلـبـ مـوـضـعـ الـإـمـامـ أـوـ الـتـلـاوـةـ، [وـلـاـ كـذـلـكـ بـعـدـ]
الـفـرـاغـ مـنـهـ وـلـهـذـاـ تـجـبـ عـلـىـ مـنـ سـمـاعـهـمـ وـلـيـسـ مـعـهـمـ فـيـ الـصـلـاةـ [١] [٢] [٣] [٤] وـلـهـمـ أـنـهـ لـاـ
حـكـمـ لـقـرـاءـ الـمـأـمـومـ كـسـهـوـ لـلـحـجـرـ عـلـيـهـ عـنـ الـقـرـاءـةـ وـلـاـ حـكـمـ لـتـصـرـفـ الـمـحـجـورـ، وـالـحـجـرـ ثـبـتـ
فـيـ حـقـ الـمـصـلـينـ فـلـاـ يـعـدـوـهـمـ فـإـذـاـ سـمـعـ وـهـوـ لـيـسـ فـيـ الـصـلـاةـ سـجـدـ عـلـىـ الـأـصـحـ كـمـاـ فـيـ
«ـمـجـمـعـ الرـوـاـيـاتـ»ـ، وـلـاـ وـجـهـ لـسـجـودـهـ بـعـدـ الـفـرـاغـ لـأـنـهـ صـلـوـيـةـ وـلـاـ [٥] [٦] تـقـضـيـ خـارـجـهـاـ

(١) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

ولَوْ سَمِعُوهَا مِنْ غَيْرِهِ سَجَدُوا بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَلَوْ سَاجَدُوا فِيهَا لَمْ تُجْزِهِمْ، وَلَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَتَجِبُ بِسَمَاعِ الْفَارِسِيَّةِ إِنْ فَهِمُوهَا، عَلَى الْمُعْتَمِدِ، وَأَخْتَلَفَ التَّصْبِيحُ فِي وُجُوبِهَا بِالسَّمَاعِ مِنْ : نَائِمٍ، وَمَجْنُونٍ، وَلَا تَجِبُ بِسَمَاعِهَا مِنَ الطَّيْرِ

كما لو تلاها الإمام فلم يسجد حتى فرغ، (ولو سمعوها) أي: الإمام والمقتدون (من غيره) أي: غير المؤتم (سجدوا بعد الصلاة) لتحقق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة، إذ ليست صلوية (ولو سجدوا فيها لم تجزهم) [لأنها ناقصة لمكان النهي فيعيدونها ليتأدي بالكامل (ولم تفسد صلاتهم)^[1]] بالسجود فيها (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح لأن زيادة سجدة واحدة لا تبطل التحريمة، ألا يرى أن من أدرك الإمام في السجود يسجد معه ولا يعتد به ولا تبطل تحريمته بذلك، وفي رواية «النوازل»^[2] تبطل به الصلاة وليس ب صحيح، وقيل: هو قول محمد وعندهما لا يعيد، و (تجب) سجدة التلاوة (بسماع) القراءة باللغة (الفارسية إن فهمها على المعتمد) وهذا عندهما، ويجب عليه عند أبي حنيفة وإن لم يفهم معناها إذا أخبر بأنها آية سجدة البخلاف في هذه المسألة مبني على أن القرآن بالفارسية هل يكون قرآنًا من كل وجه أو من وجه دون وجه؟ فعلى القول الذي جوز الصلاة بها تكون قرآنًا من كل وجه، وعلى القول الذي رجع إليه يكون قرآنًا من وجه حتى لا يجوز لمن يحسن العربية فعلى هذا لا يكون ساماً للقرآن من كل وجه إذا لم يفهم، وإذا فهم كان ساماً من وجه دون وجه فتجب احتياطًا كذا في «البرهان» (وأختلف التصحيح في وجوبها) على السامع (بسماع من نائم أو مجذون) وذكر شيخ الإسلام إذ لا يجب السجود ببسماع من مجذون أو نائم أو طير [٢٦٦ ب]، لأن السبب سماع تلاوة صحيحة وصحت التلاوة بالتمييز ولم يوجد. وفي «الخلاصة»: إذا سمعها من طير لا تجب هو المختار، ومن نائم الصحيح أنها تجب كذا قاله الكمال، وقال قاضيikan: يجب على من ي Cobb عليه الصلاة إذاقرأ آية السجدة أو سمعها من تجب عليه الصلاة أو لا تجب لحيض أو نفاس أو كفر أو صغر أو جنون.

(ولا تجب) ببسماعها (من الطير) وإن سمعها من نائم اختلفوا فيه وال الصحيح هو الوجوب. انتهى.

(1) هو إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد، أبو إسحاق، ركن الإسلام البخاري الصفار: فقيه حنفي زاهد يقال له الزاهد الصفار من أهل بخارى، وتوفي سنة أربع وثلاثين وخمسماة للهجرة، من آثاره: كتاب السنة والجماعة، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد. ١. هـ. الفوائد البهية (٧)، والأعلام (٣٢ / ١).

(1) ما بين معاشرتين ساقط من حـ.

(2) العبارة في م التوارد . . .

والصَّدَّى .

بأي شيء يؤدي سجود التلاوة؟ ومتى؟

وَتُؤْدَى بِرُكُونٍ أَوْ سُجُودٍ فِي الصَّلَاةِ غَيْرِ رُكُونِ الصَّلَاةِ وَسُجُودِهَا

وفي «التخارخانية» عن «المحيط» ذكر الشيخ الإمام الصفار^(١) رحمه الله: إن سمعها من نائم قيل: يجب، وال الصحيح أن لا تجب وفي «الخانية»: الصحيح هو الوجوب، انتهى. ولو قرأها سكراناً وجب عليه السجود وعلى من سمعها منه لأن عقله اعتبر قائماً في حق وجوب السجدة كما في وقوع طلاقه كذا في «شرح الديري». وفي «الظهيرية»: إذا أخبر أنه قرأ في حال النوم تجب عليه، وفي النصاب وهو الأصح كذا في «التخارخانية» وفي «الدرائية»: لا تلزمه هو الصحيح. انتهى.

والأبكم والأصم إذا رأى قوماً سجدوا للتلاؤة لا يجب عليه أن يسجد [ج/٢٢٣ ب] كذا في «التخارخانية» عن «الذخيرة»، ولا تجب بكتابه القرآن لأنه لم يقرأ ولم يسمع كذا في قاضي خان وبه علل في «الفتاوى الصغرى» مسألة الأصم والأبكم، ولا تجب سجدة التلاؤة بسماعها من الطير على الأصح كذا في «التبين» و «عيون المذاهب»^(٢) كما في «مجمع الروايات». وقيل: تجب، وفي «الحججة» هو الصحيح لأنه سمع كلام الله وهذا السماع صحيح كذا في «التخارخانية»، وفي «الدرائية»: لو سمعها من النائم والطوططي والقرد المتكلم قيل: تجب، وقيل: لا تجب، انتهى.

(و) لا تجب بسماعها من (الصَّدَّى) وهو: ما يجيئك مثل صوتك في الجبال والصحاري ونحوها كما في «الصحاح» (وتؤدى برکوع) في الصلاة لا برکوع خارج الصلاة لما سنذكره^(٣) (أو سجود في [ج/٢٧] الصلاة غير رکوع الصلاة و) غير (سجودها) ولكن السجود أفضل، نصّ عليه أبو حنيفة رحمه الله ووجهه: أنه إذا سجد ثم قام وقرأ حصل قربتين بخلاف ما إذا رکع ولأنه بالسجود مُؤَدٌ للواجب بصورته ومعناه، وأما بالرکوع فبمعنىه وهو الخضوع ولا شك أن الأول [وهو خلاف ما في بعض المواضع من أنها إذا كانت في آخر السورة فالأفضل]^[١] أفضل أن يركع بها. انتهى.

ثم إذا سجد لها ونام فرکع بمجرد قيامه من غير قراءة كره له ذلك سواء كانت الآية في وسط السورة أو ختمها أو بقي إلى الختم آيتان أو ثلاث لأنه يصير بانياً الرکوع على السجود

(١) عيون المذاهب: الأربع الكامل ل الإمام قوام الدين محمد بن أحمد الكاكى الحنفى المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعينه. ١. م كشف الظنون (١١٨٧/٢).

(٢) انظر صفحة (٥٢٣).

(٣) ما بين معاوقين ساقط من ج.

وَيُبَرِّزِي عَنْهَا رُكُونُ الصَّلَاةِ إِنْ نَوَاهَا، وَسُجُودُهَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا، إِذَا لَمْ يَنْقُطِعْ فَوْرَ التَّلَاوةِ
بِأَكْثَرِ مِنْ آيَتَيْنِ،

وبينفي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسوره الإسراء أو ثلاث آيات كانشقت، وإن كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع كما في «الفتح»، وهذا النص عن الإمام وقد نقله الكمال يقدم على ما قاله في «التنارخانية» وفي «الحاوي»: لا يركع بالسجدة في سورة **﴿أَنَّ أَمْرُ اللَّهِ﴾** [النحل: ١] أتى أمر الله وسورة الحج وما أشبههما مما هو وسط السورة فإنه يكره وإنما يجوز له أن يركع بالسجدة إذا كانت في آخر السورة، وفي «البيتية»: سئل والدي عن قرأ السجدة: هل الأولى في حقه أن يركع بها أم يخرّ ساجدا؟ فقال: إن كان في صلاة تختلف بها والأولى أن يركع بها كيلا يتبس الأمر على القوم، وفي «المحيط»: وإن كان في صلاة يجهز فيها فالسجود أولى. انتهى.

(ويجزي عنها) أي: عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة إن نوها) أي: نوى أداءها فيه، كما قال شيخ الإسلام جواهر زاده: لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة، نص عليه محمد رحمة الله فإنه أي: محمد قال: إذا تذكر سجدة تلاوة في الرکوع يخرّ ساجداً فيسجد كما تذكر ثم يقوم فيعود إلى الرکوع ولم يفصل بين [٢٢٤] أن يكون الرکوع الذي تذكر فيه عقب التلاوة بلا فصل أو به فلو كان الرکوع مما ينوب [٢٦٧] عن السجدة من غير نية لكان لا يأمره بأن يسجد للتلاوة بل قام نفس الرکوع مقام التلاوة وما دفع به صاحب «البدائع» هذا المروي لا يقوى قوله الكمال.

(و) يجزي عنها أيضاً (سجودها) أي: سجود الصلاة (إن لم ينوها) أي: التلاوة (إذا لم ينقطع فور التلاوة) فانقطاعه (ب) أن يقرأ (أكثر من آيتين) بعد آية التلاوة، قال قاضيchan: لو رکع لصلاته على الفور وسجد سقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة للتلاوة أو لم ينو، وكذا إذا قرأ بعدها آيتين أجمعوا على أن سجدة التلاوة تتأدّي بسجدة الصلاة وإن لم ينبو للتلاوة. انتهى. ونقله عن الكمال، وقيدنا الانقطاع بأكثر من آيتين لأن فيه الاحتياط وهو قول شيخ الإسلام جواهرزاده قال: إذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الرکوع عن السجدة، وقال شمس الأئمة الحلوي: لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات.

وقال الكمال بن الهمام: أن قول شمس الأئمة هو الرواية وفي «البدائع» ما يفيد ثبوت الخلاف وعليه فيحتاج إلى نيتها أيضاً في السجود إذا لم ينقطع فور التلاوة ليقوم مقامها. انتهى.

تبليغ مهم: ... إلى نقطه لا شتماله على تحقيق في معرفة تقديم القياس فيه على

الاستحسان إذا انقطع فور التلاوة صارت ديناً فلا بد من فعلها وتحب النية في قصائصها بفعل مخصوص كما قدمناه، لأن الدين يقضى بما له لا بما عليه فيأتي لها بسجود أو رکوع خاص بخلاف ما إذا لم تصر ديناً لأن الحاجة حيثُد إلى التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمن السجود فوراً من غير احتياج إلى نية وبالرکوع للصلوة فوراً لكن مع النية فيه، فيكفي ذلك كداخل المسجد إذا صلى الفرض أو غيره كفى عن تحية المسجد بحصول تعظيم المسجد به غير أن الرکوع لم يعرف قربة في الشرع منفرداً عن الصلاة فلذا تأدى به السجدة إذا ثُلي في الصلاة لا خارجها. قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله: فإن قلت: قد قالوا أن تأديتها في ضمن الرکوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام فالجواب أن مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي يناظر.

مطلب: مواضع تقديم القياس على الاستحسان ومعنى كل منها

[١/٢٢٤] بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهراً متبادرأً ظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الأصول بل هو أعم منه قد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس إذ كان قياس [آخر]^[١] متبادر وذلك خفي وهو القياس الصحيح، فيسمى الخفي استحساناً بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابلة قياساً باعتبار الشبه وسبب كون القياس المقابل ما ظهر [بالشبه]^[١] إلى الاستحسان ظن محمد بن سلمي أن الصلبية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الرکوع، فكان القياس على قوله أن تقوم الصلبية وفي الاستحسان لا تقوم بل الرکوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس، وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الرکوع مقامها وأن القياس يأتى الجواز لأنه الظاهر. وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حيثُد من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على أن الرکوع هو القيام مقامها كما ذكره محمد رحمة الله في الكتاب، فإنه قال: قلت: فإن أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئه [٢/٦٨] ذلك؟ قال: أما القياس فالرکعة في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلاة وأما في الاستحسان فينبغي له أن يسجد، وبالقياس نأخذ: هذا لفظ محمد ووجه القياس ما

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في م [آخر].

(٢) العبارة في م بالنسبة بدل بالشبه.

ولَوْ سَمِعَ مِنْ إِمَامٍ فَلَمْ يَأْتِمْ بِهِ، أَوْ أَتَّسَمَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى، سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي الْأَظْهَرِ. وَإِنْ أَتَّسَمَ قَبْلَ سُجُودِ إِمَامِهِ لَهَا سَجَدَ مَعَهُ، وَإِنْ اقْتَدَى بِهِ بَعْدَ سُجُودِهَا فِي رَكْعَتِهَا صَارَ مُدْرِكًا لَهَا حُكْمًا، فَلَا يَسْجُدُهَا أَصْلًا، وَلَمْ تَقْضِ الصَّلَاةَ

ذكره محمد أن معنى التعظيم فيهما واحد فكانا في حصول التعظيم بهما جنساً واحداً وال الحاجة إلى تعظيم الله إما اقتداء وإما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز، وجه الاستحسان أن الواجب [هو التعظيم]^[١] بجهته مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لفترة دليله وذلك لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كانا أجازاً أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيرهما خلافه، فلذا قدم القياس فإنه لا ترجيح للخفى لخفائه ولا للظاهر [١/٢٢٥]

لظهوره بل يرجع إلى الترجيح إلى ما اقترن بهما من المعانى . فمعنى قوى الخفى أخذوا به والظاهر أخذوا به غير أن استقرارهم أو جب قلة الظاهر المتبدال بالنسبة إلى الخفى المعارض فلذا حصروا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعًا تعرف في الأصول هذا أحدها ولا حصر لمقابلة . انتهى .

(ولو سمع) آية السجدة (من إمام فلم يأتِمْ به) أصلًا (أو اتَّسَمَ به) (في ركعة أخرى) غير التي تلي الآية فيها وسجد لها الإمام (سجد) السامِع سجوداً (خارج الصلاة) لتحقق السبب وهو التلاوة من ليس بمحجور عليه أو السِّماع من تلاوة صحيحة على اختلاف المشايخ في السبب قوله (في الأظهر) متعلق بالمسألة الأخيرة، وقال العتابي : أشار في بعض النسخ إلى أنها تسقط عنه بالاقتداء في غير ركتتها لأن السِّماع نِبَأًا على التلاوة وقد وجبت في الصلاة [١/٢٦٩]

وكانت السجدة صلوية فلم تؤدِّ خارجها ولو نظرنا إلى السِّماع تؤدِّي خارجها ، ووجه ما قلنا أنهم لما اختلفوا في السبب هل هو السِّماع أو التلاوة نظرنا إلى أنه التلاوة وهو الصحيح كما قدمناه لم تؤدِّ خارجها ولو نظرنا إلى السِّماع تؤدِّي خارجها ، فالاحتياط أن تؤدِّي خارجها لا فيها صوناً لها وللصلاة عن الزائد كما في «البرهان» (وإن اتَّسَم) السامِع (قبل سجود إمامه لها سجد معه) لوجود السبب في حقه وعدم المانع . قال الزيلعي : ولأنه لو لم يسمعها بأن أخفها الإمام سجدها معه فهنا أولى كما في «العنابة» (وإن اقتَدَى) السامِع (به) أي : بالإمام (بعد سجودها) وكان اقتداءه (في ركتتها صار) السامِع (مُدرِكًا لها) أي : للسجدة (حُكْمًا) بإدراكه ركتتها فيصير مؤدياً لها حُكْمًا (فلا يسجد لها أصلًا) باتفاق الروايات لأنه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الإمام ولا بعد فراغه منها لأنها صلوية (ولم تقضِ الصلاة

(١) ما بين معاشرتين ساقط من م.

خارجها . ولَوْ تَلَأَ خَارِجُ الصَّلَاةِ فَسَجَدَ، ثُمَّ أَعَادَ فِيهَا سَجَدًا أُخْرَى، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ أَوْ لَا
كَفْتَهُ وَاحِدَةٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ،

خارجها) لأنها لها مزية لتأديتها في حرمة الصلاة فلا تتأدي بالناقص وهذا إذا لم تفسد الصلاة
بغير الحيض فيها أما لو فسدت فعلية السجدة خارجها لأنها لما فسدت بقي مجرد التلاوة، فلم
تكن صلوية ولو أداتها فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لأنه بالفسد لا يفسد جميع أجزاء الصلاة
 وإنما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه والحاصل تسقط عنها السجدة بالحوض في الصلاة،
كذا في «البحر». قلت: ومثلها النساء لأن حكمهما في الصلاة واحد. انتهى.

وإذا لم يسجد حتى فرغ من الصلاة سقطت وأتم والمخرج [٢٢٥/ب] له التوبية كسائر
الذنوب، وإياك أن تفهم من قولهم لسقوطها عدم الإثم فإنه خطأ فاحش صرّح به في «البدائع»،
قاله صاحب «البحر»، وتعبرنا بالصلاتية [٢٦٩/ب] متّأثراً «للهدایة» و«الكتنز»، وهو
مستعمل عند الفقهاء كثيراً فهو خير من صواب نادر . قال الكمال: وصواب النسبة فيه صلوية
كما عبرنا به شرعاً برد ألفه وأواً وحذف التاء، وإذا كانوا حذفوها في نسبة المذكور إلى المؤذن
كنسبة الرجل إلى بصرة [إلى امرأة مثلاً]^[1]، فقالوا: بصري لا بصرتي كي لا تجمع تاءان في
نسبة المؤذن فيقولون: مصرية فكيف نسبة المؤذن إلى المؤذن.

(ولو تلا آية خارج الصلاة سجد) لها (ثم) دخل في الصلاة و (أعاد) تلاوتها (فيها) أي:
في الصلاة في ذلك المجلس سجد سجدة أخرى لأن الصلوية أقوى فلا تكون تبعاً للأضعف
فلا تنوب عنها، (وإن لم يسجد أولاً) حين تلا خارج الصلاة ثم تلاها في الصلاة بذلك
المجلس (كفتة) سجدة (واحدة) وهي الصلاتية عن التلاوتين لأن المجلس متعدد، والصلوية
أقوى فصارت الأولى تبعاً لها (في ظاهر الرواية)، وفي رواية «التوادر» يسجد للأول إذا فرغ من
الصلاه لأن السابق لا يكون تبعاً لللاحق، ولأن المكان قد تبدل بالاشغال بالصلاه [فصار كما
لو تبدل بعمل آخر، وجه الظاهر أن الدخول في الصلاه عمل قليل وبمثله لا يختلف المجلس
كذا في «التبين» فإن وجد بين التلاوتين وبين الدخول في الصلاه]^[2] ما يقطع حكم المجلس
يلزم لكل تلاوة سجدة كذا في مجمع «الروايات»، وإذا تلاها في الصلاه وسجد ثم تلاها في
مجلسه بعد السلام يسجد أخرى في ظاهر الرواية، قيل: هذا إذا سلّم وتكلّم ثم قرأ كذا في
«الخلاصة» و «التبين»، لأن المتنورة في الصلاه لا وجود لها لا حقيقة ولا حكماً، والموجود
هو الذي يستتبع دون المعدوم بخلاف ما إذا كانت الأولى خارجية فإنها باقية بعد التلاوة

(1) العبارة في م إلى بصرة بدل إلى امرأة مثلاً.

(2) ما بين معقوتين ساقط من ج.

حَكْمًا، وَذُكْرٌ فِي «النوادر» أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ سَجْدَةً أُخْرَى بِإِعْادَتِهَا بَعْدَ السَّلَامِ، وَوَقْتٌ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْأُولَى عَلَى مَا إِذَا أَعْادَهَا بَعْدَ الْكَلَامِ، وَالثَّانِي عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَبِهِ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ وَهُوَ الصَّحِيحُ أَيْ: فِي التَّوْفِيقِ لَا فِي نَفْسِ الْحُكْمِ. انتهَى. لَأَنَّ مَتَى سَلَمَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ لَمْ يَنْقُطِعْ بِهِ الْمَجْلِسُ لَأَنَّهُ كَلَامٌ يَسِيرٌ وَبِهِ لَا يَتَبَدَّلُ الْمَجْلِسُ خَصْوَصًا بِالسَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُطِعْ بِهِ مَجْلِسُ الصَّلَاةِ إِذَا نَسِيَ وَاجِبًا وَإِذَا تَكَلَّمَ فَقَدْ انْقُطَعَ الْمَجْلِسُ كَذَا فِي «مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ» وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ وَجُوبَ السُّجُودِ فَإِنَّ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِتَلَوِّهَا [ثَانِيَّا] ^[۱] بَعْدَ السَّلَامِ فَيَتَحَدَّ حُكْمُ ظَاهِرِ الِرِّوَايَةِ وَالنَّوادرِ مَعَ كُونِهِ مُخْتَلِفًا وَلَذَا ^[۲۲۶] ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ بِمَا إِذَا تَكَلَّمَ بَعْدَ السَّلَامِ، ثُمَّ قَرَا عَلَى مَا قَبْلَ فَالْحَمْلِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ مُسْلِمٍ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَجْرِدَ السَّلَامِ لَا يَمْنَعُ الإِبْيَاجَ الْحَكْمِيِّ عَلَى رِوَايَةِ «النَّوادرِ» فَتَكَفِيهِ الْصَّلَاةُ عَنِ الَّتِي بَعْدَهَا خَارِجُ الصَّلَاةِ، وَيَمْنَعُ مَجْرِدُ السَّلَامِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَأَمَّا إِذَا فَصَلَ بَعْدَ السَّلَامِ بِكَلَامٍ فَيَتَكَرَّرُ الْوِجُوبُ اتِّفَاقًا، وَمَا فَهَمَهُ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ مِنْ هَذَا الْمَحْلِ أَنَّ الْصَّلَاةَ تَقْضِي خَارِجَهَا فَغَيْرُ [مُسْلِمٍ] ^[۲] لِمَا تَقْدِيمُ وَلِنَصْ قَاضِيَخَانَ ^[۳] عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَرَأَهَا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى سَلَمَ فَقَرَأَهَا بِسَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ، وَسَقَطَتْ عَنْهُ الْأُولَى فَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً مَقَامَهَا لَقَالَ: وَأَجْزَأَتْهُ وَاحِدَةٌ عَنْهُمَا (كَمْنَ كَرَّهَا) أَيْ: الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ (فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ) حِيثُ تَكَفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ سَوَاءً فِي ابْتِدَاءِ التَّلَوِّةِ أَوْ أَنْتَانِهَا أَوْ بَعْدَهَا لِلتَّدَافِعِ، قَالَ فِي «الْزَاهِدِيِّ»: لَمَّا رُوِيَ أَنَّ جَبَرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ هُوَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَيَسْجُدُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَكَذَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ مَرَّارًا وَيَسْجُدُ مَرَّةً، قَالَ فِي «الْفَوَائِدِ»: وَلَأَنَّ سَبَبَيِ الْوِجُوبِ اجْتَمَعَا فِي مَجْلِسٍ لِسَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْتَالِي ^[۴] السَّامِعُ، وَفِي «الْتَبَيِّنِ»: لَوْ تَلَاهَا فِي الصَّلَاةِ بَعْدَمَا سَمِعَهَا مِنْ غَيْرِهِ يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ انتهَى. وَلَوْ تَلَاهَا أَوْلَأَ ثُمَّ سَمِعَهَا عَلَيْهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ بِاتِّفَاقِ الرِّوَايَاتِ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ».

وَفِي «الْوَبِريِّ»: لَوْ سَمِعَ الْمُصْلِي آيَةَ السَّجْدَةِ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ ثُمَّ تَلَاهَا أَجْزَانُهُ وَاحِدَةٌ عَنِ الْكُلِّ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْهَا سَقْطُ الْكُلِّ وَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ الَّتِي سَمِعَهَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَجْدَتَانِ خَارِجُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي «الْتَبَيِّنِ» وَهَذَا لَمَّا رَوَيْنَا عَلَى غَيْرِ الصَّحِيحِ الشَّارِطُ اتِّحَادُ التَّالِيِّ وَالصَّحِيحِ خَلْفَهُ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ» (لَا) يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ بِتَكْرِيرِهِ فِي (مَجْلِسَيْنِ) لِعَدْمِ التَّدَافِعِ وَهَذَا لَأَنَّ مِنْ سَجْدَةِ عَلَى التَّدَافِعِ مَا أَمْكَنَ، وَإِمْكَانُهُ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ

(۱) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ زِيَادَةً فِي مِنْ.

(۲) الْعِبَارَةُ فِي مِنْ مُسْتَقِيمٍ بِدَلْ مُسْلِمٍ.

لكونه جاماً للمفترقات فيما يتكرر للحاجة كما في الإيجاب والقبول وغيره، والقاريء يحتاج إلى التكرار للحفظ والتعليم والاعتبار، وهو تداخل في السبب دون الحكم ومعناه: أن تجعل التلاوة كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سبباً والباقي تبعاً لها وهو أبيق العادات والتداخل في الحكم أبيق في العقوبات لأنها شرعت للزجر فهو يتزجر بواحدة فيحصل المقصود، ولا حاجة إلى العقوبة الثانية، قال الزيلعي: والفرق بينهما أي: بين التداخلين أن التداخل في السبب تتواءم فيه الواحدة عما قبلها وعما بعدها.

مطلب: التداخل في العقوبات أبيق منه في العادات

وفي التداخل في الحكم لا تتواءم إلا عما قبلها حتى لو زنى فحُد ثم زنى في المجلس يُحُد ثانيةً. انتهى.

وقيل: إذا سجد للأولى ثم تلاها لزمه أخرى كحد الشرب وهذا على ما قيل أن التداخل للتلاوة في الحكم وهو ضعيف. انتهى. بل في السبب وهذا لأن العادات يحتاط في إثباتها فلو أثبتنا التداخل في الأحكام هنا أي: في العادات يؤدي إلى إبطال التداخل، لأنه بالنظر إلى الأسباب يتكرر، وبالنظر إلى الأحكام لا يتكرر، فيتكرر احتياطاً لأنها متى دارت [١٢٧١] بين الثبوت والسقوط ثبتت، لأن مبناهما على التكثير لأننا خلقنا لها وأمام العقوبات فمبناهما على الدرء والعفو ولا يؤدي إلى ما ذكرناه من إبطال التداخل حتى إذا دارت كذلك سقطت، وأن المتحقق تأثير المجلس في جميع الأسباب لا الأحكام على ما في البيع وغيره وهذا التداخل يقيد بالمجلس فعلم أنه في السبب انتهى. «مستصفى» «فتح القدير». تنبية: التداخل استحسان والقياس أن يجب لكل تلاوة سجدة كما في «التارخانية».

قال في «الدرية»: وعلى هذا قالوا: لو عطس وحمد الله في مجلس مراراً ينبغي للسامع أن يشمته لأنه حق العبد، وكذا الصلاة على النبي ﷺ قيل: يشمته مرة وقيل: إلى العشرة، والأصح أنه إذا زاد على الثلاث لا يشمته كذا في «المبسوط» لما روى أن عمر رضي الله عنه قال للعاطس في مجلسه بعد الثالث: قم فاستتر فإنك م Zukum^(١)، كذا في «البحر» وذكر فخر الإسلام في «الجامع الكبير» فرقاً بين السجدة والصلاحة على النبي ﷺ فقال: يستحب تكرار الصلاة على النبي ﷺ بخلاف السجود، لأن العبد وإن عظمت منزلته لا يوازي حق الله تعالى في وضع الحرج فلذا افترقا انتهى. والراجح وجوب الصلاة على النبي ﷺ كلما ذكر اسمه. انتهى.

(١) أخرج ابن أبي شيبة بعنده من حديث ابن عمر بلفظ «إنك» في كتاب الأدب، باب: كم يشمث (٦/١٦٨).

بيان ما يتبدل به المجلس:

ويتبدل المجلس : بالانتقال منه ، ولو مسدياً ، وبالانتقال من غصن إلى غصن ، وعزم

وفي «يتيمة الدهر»^(١) سُئل عمر الحافظ^(٢) عن فرأية السجدة مراراً في مجلس واحد الأفضل في حقه أن يسجد لكل تلاوة أم الأفضل أن يسجد مرة واحدة ، قال: هذا كمن ذكر النبي ﷺ مراراً لا يلزمها الصلاة إلا مرة واحدة إلا أن تكرار اسمه واجب [لحفظ سنته التي بها قوام الشرائع]. وفي إيجاب الصلاة في كل ذكر حرج فوجب [وضعه]^[١] إذا اتحد [١/٢٢٧] المجلس فكذلك هذا إلا أن بينهما فرقاً وهو أنه يستحب تكرار الصلاة انتهى ، أي: لا سجود التلاوة ، وفي «المجتبى»: لا خلاف في وجوب تعظيم [٢/٢٧١ بـ] اسمه تعالى عند ذكره في كل مرة.

(ويتبدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصحراء أو الطريق ، (ولو كان مسدياً) في الأصح بأن يذهب وبيه السدى ويلقيه على أعماد مضروبة في الحائط والأرض لا الذي يكون جالساً على شيء ويدير دوارة يلقى عليها السدى لا أنه جالس في مكان واحد فلا يتكرر الوجوب كما في «الفتح» ، وإنما قيدها في الصحراء لما سنذكر أن البيت الصغير لا يتبدل المجلس بالانتقال فيه إلى زاوية أخرى منه بغير تسلية فمنعها بالأولى خصوصاً على الفور بأنها تمنع اختلاف المكان ، ولم يقيد ذلك القول بكونها في بيت لما هو الشأن فيها على عادتهم التسلية بغير دوارة يدار عليها وهو جالس . والضابط: أن كل مكان يصح فيه الاقتداء لا يتبدل [بالانتقال]^[٢] في إلى ناحيته منه كما سنذكره عن قاضي خان .

(و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (إلى غصن) منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في «التخارخانية» ، وكذا يعتبر الغصن مختلفاً عن الآخر في الحل والحرم حتى أن الحلال لو رمى صيداً على شجرة أصلها في الحل والغصن في الحرم يجب الجزاء كذا في «الفتح» وفي «التخارخانية» عن «الحججة»: إن كان لا يمكنه التحول من غصن إلى غصن إلا بالنزول والصعود يسجد ثانية وإلا تكفيه واحدة للتلاوتين (و) يتبدل المجلس في (عوم) أي:

(١) واسمها يتيمة الدهر في فتاوى العصر للإمام علاء الدين محمد الحنفي الترجماني المتوفى سنة خمس وأربعين وستمائة للهجرة . ١ . هـ . كشف الظنون (٢٠٤٩ / ٢) .

(٢) عمر الحافظ: لعل المراد به عمر بن أحمد النسفي أبو حفص وتقدم .

(١) ما بين معكوفتين ساقط من م .

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ج .

في نهر، أو حوض كثیر، في الأصح.

ما لا يتبدل به المجلس:

وَلَا يَتَبَدَّلُ بِزَوَّاِيَا الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ وَلَوْ كَبِيرًا وَلَا يَسِيرُ سَفِينَةً، وَلَا يَرْكَعَتَيْنِ، وَشَرْبَةً،
وَأَكْلِ لَقْمَتَيْنِ، وَمَشِي خُطْوَتَيْنِ، وَلَا يَاتَّكَاءُ، وَقَعْدَةٌ وَقِيَامٌ، وَرُكُوبٌ وَنُزُولٌ فِي مَحَلٍ

سباحة (في نهر أو) سباحة في (حوض كبير) لاختلاف المجلس قوله (في الأصح) يرجع إلى المسائل كلها، وعن محمد: إذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه يكفيه سجدة واحدة، وفي «الخانية»: الصحيح أنه يتكرر انتهى. وكذا في الدياسرة والدور حول الرحمن في الأصح كما في «الفتح».

(ولا يتبدل) مجلس السمع والتلاوة (بزوايا البيت) الصغير [١/٢٧٢] كذا في «البرهان» وكذا لو تلاها في كرم في أماكن مختلفة كما في «الدرية» وفي «التارخانية»، (و) لو قرأها في زوايا المسجد الجامع يكفيه سجدة واحدة وكذا حكم البيت والدار وقيل: في الدار إذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان فتلا في دار أخرى يلزمها سجدة أخرى انتهى.

وقد جزم قاضي Khan حيث قال: ولا يتكرر الوجوب لو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية إلا إذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان وإن [٢/٢٧] انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب، وإن انتقل فيه من دار إلى دار ففي كل موضع يصبح الاقتداء يصير كمكان واحد، ولا يتكرر الوجوب انتهى. ولا يتبدل مجلس التلاوة بزوايا (المسجد ولو) كان (كبيراً)، ولذا لا يضر اتساع الفضاء في صحة الاقتداء فيه، وقيل خلافه: (ولا) يتبدل مجلس التلاوة والسماع (بسير سفينة) كما لو كانت واقفة، (ولا) يتبدل (بركعة) تكررت فيها التلاوة اتفاقاً قياساً واستحساناً كذا في «الدرر والغرر» (ولا) يتبدل (بركتين) كررت فيما على قول أبي يوسف، عند محمد يسجد ثانية استحساناً، وهذه [من]^[١] المسائل التي رجع فيها أبو يوسف عن الاستحسان إلى القياس، انتهى. وإذا كررها في الشفع الثاني من النفل أو ستة الظهر يسجد أيضاً، وفي الفرض اختلاف بين أبي يوسف ومحمد كذا في «القنية»، فجعل الخلاف في الشفعين مع أن المذكور [في المجمع]^[٢] وغيره في الركعتين كذا في شرح «المقدس» (و) لا يتبدل بحصول (شربة وأكل لقمتين ومشي خطوتين) في الصحراء بخلاف الأكثر (ولا بالاتقاء وقعود وقيام) بدون مشي في غير بيت ومسجد (وركوب ونزول) كائن ذلك (في محل تلاوته) كما في «الخانية».

(1) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(2) ما بين معكوفتين ساقط من م.

تلاوته، ولا يُسْنِرْ دَائِبَتِه مُصْلِيًّا. وَيَتَكَرَّرُ الْوُجُزُ بِعَلَى السَّامِعِ، بِتَبَدِيلِ مَجْلِسِهِ، وَقَدْ اتَّحَدَ مَجْلِسُ التَّالِي لَا بِعَكْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ.

(ولا) يتبدل المجلس (بسير دابته) إذا كررها (مصلياً) لجعل [١/٢٧٢] المجلس متحدداً ضرورة جواز الصلاة، ولو كرر راكباً في الصلاة على دابتين آيتين مختلفتين وسمع كل صاحبه فعل كل واحد سجدة في الصلاة لتلاوته فيها ويُسجد خارجها مكرراً بقدر ما سمعه من صاحبه وفي رواية «النوادر» [و][١] اختلاف مكان صاحبه حقيقة، وإنما جعل متحدداً ضرورة جواز صلاته فلا يظهر الاتحاد في حق غيره، وفي ظاهر الرواية لا يلزم بقراءة صاحبه إلا سجدة واحدة خارج الصلاة وعليه الاعتماد، لأننا إن نظرنا إلى مكان السامع فمكانه واحد، وإن نظرنا إلى مكان التالي فمكانه جُعل كذلك واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع أيضاً لأن السماع بناء على التلاوة.

(و) لهذا (يتكرر الوجوب على السامع بتبدل مجلسه، و) الحال أنه (قد اتَّخذ مجلس التالي) كأن سمع تالياً بمكان، ثم ذهب السامع إلى الخارج ثم عاد فسمعه يكررها تكرر على السامع السجود [١/٢٢٨] إجماعاً أما على قول البعض أن السبب هو السماع فمجلس السماع متعدد وأما على قول الجمهور [السبب][٢] التلاوة فلأنَّ اتحاد المجلس أبطل التعدد [في حق التالي فلم يظهر ذلك][٣] في حق غيره، قالوا: لو مشئ وراء سيده وهو يكررها راكباً تكررت عليه لا على سيده، (ولا) يتكرر الوجوب على السامع (بعكسه) وهو اتحاد مجلس السماع واختلاف مجلس التالي، بأن تلا فذهب ثم عاد فكررها وسمعها الجالس أيضاً تكفيه سجدة (على الأصح) لما قلنا أن السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه كما في «الهداية»، وقال في «الدرية»: قيل: يتكرر وهو اختيار الإسبيجابي وعليه الفتوى انتهى.

إلا أنَّ الشِّيخَ أَكْمَلَ الدِّينَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَقْلِهُ بِصِيغَةِ قَيْلٍ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَىُ، فَكَانَهُ لَا يَمِيلُ إِلَى هَذَا الْقُولُ، وَهُوَ قَوْلُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ أَنَّ مَجْلِسَهُ التَّالِي [١/٢٧٣] إِذَا تَكَرَّرَ دُونَ السَّامِعِ بِتَكَرُّرِ الْوُجُوبِ عَلَى السَّامِعِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَضَافُ إِلَى السَّبْبِ وَهُوَ التَّلَوَةُ إِلَى الشَّرْطِ وَهُوَ السَّامِعُ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجَمَهُورُ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ السَّبْبَ فِي حَقِّ السَّامِعِ هُوَ التَّلَوَةُ كَالْتَالِي وَالسَّامِعُ شَرْطُ التَّلَوَةِ فِي حَقِّ السَّامِعِ انتهى، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بِيَانِ السَّبْبِ بَلْ بِيَانِ الْوُجُوبِ عَلَى السَّامِعِ، فَصَاحِبُ «الْهَدَايَا» يَخْتَارُ عَدْمَ التَّكْرَارِ لِجَعْلِ السَّبْبِ السَّامِعَ، وَفَخْرُ

(١) ما بين معکوفتين زيادة في م.

(٢) العبارة في م السبب بدل لسبب.

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

فروع:

وَكُرِهَ أَنْ يَقْرَأْ سُورَةً وَيَدْعَ آيَةً السَّجْدَةَ، لَا عَكْسَهُ. وَنُدِبَ ضَمُّ آيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ إِلَيْهَا.
وَنُدِبَ إِخْفَاؤُهَا عَنْ غَيْرِ مُتَأْهِبٍ لَهَا، وَنُدِبَ الْقِيَامُ ثُمَّ السُّجُودُ لَهَا.

الإسلام بخلافه يختار التكرار ويجعل التلاوة السبب.

(وَكُرِهَ أَنْ يَقْرَأْ سُورَةً وَيَدْعَ آيَةً السَّجْدَةَ) منها لأنه يشبه الاستكاف عنها، ويوجه الفرار من لزومها وهجران بعض القرآن وكله مكره سواء كان في الصلاة أو خارجها، قال الشيخ الإمام فخر الإسلام علي البздوي في شرح «الجامع الصغير»: ومن الناس من كره ذلك خارج الصلاة ولم يكرهه في الصلاة ولكن هذا خلاف الرواية، قال محمد رحمة الله في «الجامع الصغير»: وأكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة كذا في «التخارخانية» (لا) يكره (عكسه) وهو أن يفرد آية السجدة بالقراءة لأنه مبادرة إليها (و) لكن (ندب ضم آية أو) ضم (أكثر) من آية (إليها) أي: إلى آية السجدة، قال محمد: أحب إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين لدفع وهم التفضيل أي: تفضيل السجدة على غيرها إذ الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وإن كان لبعضها بسبب اشتتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لا باعتباره من حيث هو قرآن كذا في «الفتح» [٢٢٨/ب] وقال قاضي خان: وإن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وهذا أعم من الأول لأنه يشمل قراءتهما بعدها.

(وندب إخفاؤها) يعني: ندب المشايخ بمعنى استحسنوا إخفاءها (عن غير متائب لها) شفقة على السامعين، وقيل: إن وقع [في قلبه]^[1] عدم الإشراق عليهم جهر [٢٧٣/ب] حثا لهم على الطاعة.

(وندب القيام) لمن تلا جالساً (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولأن الخرور الذي مدح به أولئك فيه أكمل، وكذا لو كان راكباً فتلها الأولى له النزول يسجدها على الأرض، فلو نزل فلم يسجد ثم ركب فأواماً بها جاز اعتباراً لوقت تلاوتها خلافاً لزفر هو يقول: لما نزل وجب أداؤها على الأرض فصار كما لو تلها على الأرض وكذا لو تلها عند الشروق فلم يسجد أجزاناً سجودها وفي وقت الزوال والغروب خلافاً لزفر أنه أدأها، كما [لو]^[2] وجبت ناقصة، وعنه كماله وقتاً كاملاً وجبت فيه بصفة الكمال كعصر أمس، ونحن نقول: عصر أمس يضاف إلى كل وقت فافتراضاً كذا في «البرهان»، وحكاه في «التخارخانية» عن أبي يوسف ومحمد ثم قال: وذكر في مواضع أخرى عن أبي يوسف أنه لا

(1) ما بين معاوقيتين زيادة في م.

(2) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

وَلَا يَرْفَعُ السَّامِعُ رَأْسَهُ مِنْهَا قَبْلَ تَالِيهَا، وَلَا يُؤْمِرُ التَّالِي بِالْتَّقْدِيمِ، وَلَا السَّامِعُونَ
بِالاِضْطِفَافِ، فَيَسْجُدُونَ كَيْفَ كَانُوا.

شروط سجدة التلاوة:

وَشَرْطٌ لِصِحَّتِهَا شَرَائِطُ الصَّلَاةِ، إِلَّا التَّحْرِيمَةُ.

يجوز وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل (و) ندب أن (لا يرفع السامع) تلاوتها (رأسه منها) أي : السجدة (قبل) رفع [رأسه]^[١] أي : (تاليها) لأن الأصل في إيجابها فيتبع في أدائها وليس [وهو]^[٢] حقيقة اقتداء ، (و) كذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاضطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا و (كيف كانوا)، قالشيخ الإسلام : وفي النوازل يتقدم ويصطف الناس خلفه كذا في «الدراءة». وقال الكمال: وليس هذا اقتداء حقيقة بل صورة ولذا يستحب أن لا يسبقوه بالوضع والرفع ، فلو كان حقيقة لوجب وفسدت سجدهم بفساد سجدة التالي بسبب من الأسباب وهم [متناهيان]^[٣] انتهى .

وذكر أبو بكر: أن المرأة تصلح إماماً للرجل فيها كذا في «الدراءة».

(وشرط لصحتها) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد وهي الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة [١/٢٧٤] وتحزبها عند الاشتباه والنية (إلا التحريرمة)، فلا تشترط لأن التكبير ستة كما سندكره^[٤] ، وفي «التخارخانية» عن «الحججة»: ويستحب للتالي أو السامع إذا لم يمكنه السجود [١/٢٢٩] أن يقول: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير.

تبنيه: قال شمس الأئمة الحلوي: قال مسايخنا رحمهم الله: السبيل في زماننا إذا قرأها الإمام في صلاة الجمعة أن لا يسجد لها لامتداد الصفوف وكثرة القوم ، فإن المكابر إذا كبر لها يظن القوم أنه كبر للركوع فيرکعون وفيه من الفتنة ما لا يخفى ، وهكذا في صلاة العيد، قال شمس الأئمة: هكذا سألت القاضي رحمه الله: هل يكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة يوم الجمعة كما يكره في صلاة الظهر؟ قال: ليست فيه، رواية وينبغي أن يكره ، وفي «شرح» الطحاوي: ولا ينبغي للإمام أن يقرأ آية السجدة في صلاة الجمعة والعيددين إذا كان القوم بحال لا يسمعون القراءة كلهم . انتهى .

(١) انظر صفحة (٥٣٥).

(٢) العبارة في م رأس بدل رأسه.

(٣) العبارة في م زيادة في م.

(٤) العبارة في م متناهيان بدل تناهيان.

كيفية سجود التلاوة:

وَكَيْفِيَّتُهَا: أَن يَسْجُدَ سَجْدَةً، بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ

ولو قرأ الخطيب على المنبر إن شاء سجد على المنبر، وإن شاء نزل وسجد، وفي «شرح الطحاوي»: وسجد معه من سمع منه ولا يجب على من لم يسمع بخلاف الصلاة، انتهى.

وأما قراءة **﴿اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَدَتُ﴾** [السجدة: ١] و **﴿هَلْ أَنَّ﴾** [الدهر] و[السجود]^[١] في فجر الجمعة فيسن في بعض الأوقات فعله، ولا يلزم على تركه كما لا يلزم على فعله.

تبنيه آخر (في بيان ما يبطل هذه السجدة وما لا يبطلها) إذا تكلم فيها أو قهقهه أو أحدث متعمداً أو خطأ فعليه إعادتها اعتباراً بالصلوية ولا وضوء عليه في القهقهة فيها اتفاقاً لما قدمنا في الطهارة وإن سبقه الحدث توضأ وأعادها، قال شيخ الإسلام: هذا الجواب مستيقن على قول محمد رحمة الله فإن عنده تمام السجدة بوضع الجبهة ورفعها، فإذا أحدث فيها أو ضحك أو تكلم أعادها، أما على قول أبي يوسف رحمة الله: تمام السجدة بوضع [٢٧٤/ب] الجبهة لا غير فإذا وضعت الجبهة فقد ثمت السجدة وإن قل، فكيف يتصور القهقهة أو الكلام ونحوه فيها، وإذا ضحك بعد ذلك فقد ضحك بعد تمام السجدة فلا يلزم الإعادة كذا في «التارخانية»، قال الكمال: وهو حسن، انتهى. وقد يقال: الرفع وإن لم يكن من تمامها فما دام في الوضع فهو فيها كمن أطّال القراءة والقيام هو في الفرض، فإذا قهقهه أو عمل المنافي [حصل في]^[٢] حقيقة السجود فبطل الجزء الملاقي له، فيبطل الكل ببطلانه فليتأمل.

(وكيفيتها) أي: سجدة التلاوة (أن يسجد سجدة واحدة) كائنة (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع، قال في «البحر»: وفي «السراج الوهاج»: إذا أراد السجود ينويها بقلبه ويقول بلسانه: [٢٢٩/ب] أُسجد لـه سجدة الله أكبر، كما يقول: أصلـي لـه تعالى صلاة كذا، انتهى.

وقدمنا أن النطق بالنية طريقة استحبّها المشايخ وليسـت منقولـة عن النبي ﷺ ولا عن خلفائه انتهى.

وفي «الهداية»: ومن أراد السجود وكـبـر ولـم يـرـفع يـديـه وـسـجـد ثـمـ كـبـر وـرـفـع رـأـسـه اـعـتـبـارـاً بـسـجـدةـ الـصـلـاـةـ وـهـوـ الـمـرـوـيـ عـنـ اـبـنـ مـسـعـودـ^(١) اـنـتـهـىـ.

(١) انظر صفحة (٥٣٥).

(2) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(3) ما بين معكوفتين زيادة في م.

هُمَا سْتَنَانٌ بِلَا رَفْعٍ يَدِ، وَلَا تَشْهِيدٍ، وَلَا تَسْلِيمٍ.

ورواه ابن أبي شيبة^(١) عن إبراهيم والحسن وأبي قلابة وابن سيرين كذا بخط شيخ مشايخنا انتهى.

وفي «الذخيرة»: هو المختار، وقيل: يكابر في الابتداء بلا خلاف وفي الانتهاء خلاف يكابر عند أبي يوسف لا عند محمد وفي «المحيط»: روى الحسن عن أبي حنيفة أنه [لا]^[١] يكابر مع الانحطاط، وفي «الحجّة»: قال بعض المشايخ: لو سجد ولم يكابر يخرج عن العهدة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السنة، انتهى.

وقال شيخ الإسلام: روى الحسن عن أبي حنيفة: [١/٢٧٥] الركن في السجدة وضع الجبهة والتکبیر عند الرفع حتى لو تركه يعيد انتهى.

وقلت: وهذا يعکر على ما قيل: إن السجدة [تمت]^[٢] بمجرد الوضع فتبطل بالمنافي بعده انتهى. وفي «مبسوط» فخر الإسلام: التکبیر ليس بواجب كما في الصلاة، فلذا يئن صفة التکبیرين بقوله (هما ستان) أي: كل منهما ستة كما صححه في «البدائع» لحديث أبي داود في السنن من فعله عليه الصلاة والسلام كذلك (بلا رفع يد)^(٢) لأن الرفع للتحريم ولا تحريم هنا، والتکبیر للانحطاط كما في سجود الصلاة، (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا تسليم) لأنه يستدعي سبق التحرمة وهي منعدمة.

تنبيه: لم يذكر ما يقال فيها من التسبیح لأنه قال في «المبسوط»: لم يذكر محمد رحمه الله ماذا يقول في سجوده، والأصح أن يقول فيه من التسبیح ما يقول في سجود الصلاة، وبه قال الشافعی رحمه الله كذا في «معراج الدرایة» انتهى.

قال في «التخارخانية»: وفي «الخانية»: هو الصحيح، وقال أبو بكر الإسکافی: لأن سجدة الصلاة أفضل من سجدة التلاوة ويقال فيها: سبحان ربی الأعلى، فكذلك هنا، قال الفقیہ أبو الليث: وبه نأخذ، وفي «الینابیع»: يقول: سبحان ربی الأعلى (ثلاثاً) وذلك أدناء، وفي «الظہیریة»: وهو الأصح، انتهى.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي عبد الرحمن السلمي قال: «كنا نقرأ على أبي عبد الرحمن ونحن نمشي فإذا مر بالسجدة كبر وأومأ وسلم، وزعم أن ابن مسعود كان يصنع ذلك» في كتاب الصلاة، باب: إذا قرأ الرجل السجدة وهو يمشي ما يصنع (٤٥٣/١).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: في الرجل يسمع السجدة (١٤١٣) بلفظ «كان رسول الله ﷺ يقرأ علينا القرآن فإذا من بالسجدة كبر وسجد وسجدنا».

(١) ما بين معاکوفتين زيادة في ح.

(٢) العبارة في م تم بدل تمت.

فصل

«في سجدة الشكر»

حكم سجدة الشكر:

سجدة الشكر مكرروحة عند الإمام لا يثاب عليها، وتركتها أرثى،

وفي شرح «الكتز للديري»: وقد اختلف مشايخنا فيما إذا يقول في سجدة التلاوة، وقال بعضهم: يقول: رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي، انتهى.

وكذا في «جامع الجوامع»، وقال بعضهم: يقول: سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولا، انتهى. ونقله في «المحيط» عن بعض المتأخرین كما في «التخارقية» [١/٢٣٠] وفي «السنن» عن عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول في سجود القرآن بالليل مراراً إذا سجد: سجد وجهي للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته^(١) كذا في «شرح الديري»، وقال المحقق ابن الهمام: وينبغي أن [٢/٧٥] لا يكون ما صبح على عمومه فإن كانت السجدة في الصلاة يقول فيها ما يقال فيها، وإن كانت فريضة قال: سبحان ربى الأعلى، أو نفلاً قال ما شاء الله مما ورد كسجد وجهي للذى خلقه... الخ، قوله: اللهم اكتب لي عندك بها أجراً وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً وتقبّلها مني كما تقبلتها من عبدك داود، وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أثير من ذلك، انتهى.

فصل

سجدة الشكر مكرروحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في «التخارقية»: وفي «القدوري» عن أبي حنيفة أنه يكره سجدة الشكر انتهى.

وقد رُوي عن إبراهيم النخعي أنه كان يكرهها كذا في «السير الكبير»، انتهى.
وفي المختلف قال أبو حنيفة رحمه الله: سجدة الشكر [غير][١١] مشروعة قربة، انتهى.
وقال الكمال: وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقربة شرعاً إلا في محل النص وهو سجود التلاوة، فلا يكون السجود وحدة قربة في غيره انتهى.

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: ما يقول إذا سجد (١٤١٤)، والترمذى في الصلاة، باب: ما يقول في سجود القرآن (٥٨٠)، والنسائي في التطبيق، باب: (٧٠)، نوع آخر (١١٢٨)، والمزي في تحفة الأشراف (١٦٠٨٣)، وأحمد في مسنده (٣٠/٦).

(٢) ما بين معموقتين ساقط من ج والصواب إثباتها.

وَقَالَ الصَّاحِبُونَ: هِيَ قُرْبَةٌ يُنَابُ عَلَيْهَا.

وفي «السفناني» سجدة الشكر عند محمد مسنونة، وعند أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن أبي يوسف غير مسنونة انتهى. وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهها، وروي عن أبي حنيفة أنه قال: لا أراه شيئاً، قيل: إنه لم يرد به نفي شرعيتها قربة، بل أراد نفي وجوبها شرعاً لعدم إحصاء نعم الله تعالى ف تكون مباحة، انتهى. أو لا يراها شكرًا تاماً، وتمام الشكر في صلاة ركعتين كما فعله رسول الله ﷺ يوم فتح مكة^(١) كذا في «السير الكبير»، انتهى. وقال الأكثرون: إنها ليست بقربة عنده بل هي مكرورة لا يثاب عليها وتركها أولى، وقال بعضهم: هي قربة يثاب عليه، وثمرة الخلاف يظهر في انتقاض الطهارة إذا نام في سجود الشكر، انتهى. وجه قول أبي حنيفة: أن نصب الأحكام بالرأي متذر، وما روي أنه عليه السلام كان يسجد إذا رأى [٢٧٦/١] مبتلى فهو منسوخ.

(وقال) أي: محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه (أي) سجدة الشكر (قربة يثاب عليها) [٢٣٠/٢ بـ] لما روى السيدة إلا النسائي عن أبي بكرة أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره أو يُشرّ به خَرَّ ساجداً، وعن عبد الرحمن بن عوف: خرج ﷺ نحو صدقته فاستقبل القبلة فخرّ ساجداً فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال: «إن جبريل أتاني فبشرني فقال: إن الله عز وجل يقول لك: من صلّى عليك صلّيت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه، فسجدت لله شكرًا»^(٢) رواه أحمد، وعن سعد بن أبي وقاص قال: خرجنَا مع النبي ﷺ من مكة نريد المدينة فلما كنا قريباً من حروراء «نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خَرَّ ساجداً فعله ثلاثة، وقال: «إني سألت ربِّي وتشفّعت لأمتي وأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجداً شكرًا، ثم رفعت رأسي فسألت ربِّي لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجداً شكرًا، ثم رفعت رأسي فسألت ربِّي لأمتي فأعطاني الثلث الأخير فخررت ساجداً لربِّي»^(٣) رواه أبو داود وسجد أبو بكر رضي الله عنه حين جاءه قتل مسلمة، رواه سعيد، وسجد علي رضي الله عنه حين وجد ذا في الخوارج رواه أحمد في

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب: في سجود الشكر (٢٧٧٤)، والترمذى في السيرة، باب: ما جاء في سجدة الشكر (١٥٧٨)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة والمسجدة عند الشكر (١٣٩٤)، والحاكم في المستدرك (٢٧٦/١)، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرج له، والدارقطنى (٤١٠/١)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: سجود الشكر (٣٧٠/٢)، والمرzi في تحفة الأشراف (١١٦٩٨).

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الروايند في كتاب الصلاة، باب: سجود الشكر (٣٧١٤)، ورواه أحمد (١٩/١) رقم (١٦٦٤).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب: في سجود الشكر (٢٧٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: سجود الشكر (٣٧٠/٢)، والمتنقى الهندي في كنز العمال (٣١٩٥٩).

كيفيتها:

وَهِيَّتُهَا: مِثْلُ سَجْدَةِ التَّلَوَةِ.

فائدة مُهمة لدفع كلّ مَهْمَةٍ:

قال الإمام النسفي في الكافي: مَنْ قَرَا آيَ السُّجْدَةَ كُلُّهَا، فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، وَسَجَدَ لِكُلِّ مِنْهَا، كَفَاهُ اللَّهُ مَا أَهِمَّهُ.

مسنده، وكذا رواه محمد في «السير الكبير»، وأحاجب في المختلف عن هذا بالنسخ وهذا عمل الصحابة بتقىه كذا بخط شيخ مشايخنا المقدسي رحمهم الله تعالى، انتهى.

وفي «التارخانية» قال صاحب «الحججة» رحمه الله: عندي أن قول أبي حنيفة رحمه الله محمول على الإيجاب، وقول محمد على الجواز [والاستحباب]^[1] فيعمل بهما، لا يجب لكل نعمة سجدة شكر كما قال أبو حنيفة، ولكن يجوز أن يسجد سجدة الشكر في وقت سر نعمة، أو ذكر نعمة فشكرها بالسجدة، وأنه غير خارج عن حد الاستحباب، وقد ذكرت فيه روایات كثيرة عن النبي ﷺ [٢٧٦] وعن الصحابة والتابعين، [روي]^[2] أن رسول الله ﷺ لما أتي برأس أبي جهل لعنه الله يوم بدر وألقى بين يديه فسجد له خمس سجادات شكرًا وقرأ آية السجدة [و]^[3] سورة انشقت وسجد الله عز وجل عشر سجادات الأولى للتلاوة والباقيات شكرًا للمركمات، فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتبعيد وعليه الفتوى، انتهى.

(وهيّتها): أن يكبر مستقبل القبلة ويُسجد فيحمد الله ويشكر ويسبّح ثم يكبر فيرفع رأسه [١٢٣١] [مثُل سجدة التلاوة بشرائطها].

فائدة مُهمة لدفع كل نازلة مَهْمَةٍ ينبغي الاهتمام بتعلّمها وتعليمها.

(قال) الشيخ (الإمام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود (النسفي في) كتابه «الكافي شرح الوافي»: (من قرأ آي السجدة كلها) وهي أربعة عشر آية قد علمتها مجموعة في باب سجود التلاوة، وقصدت بجمعها تقريب الأمر لهذه الفائدة مع حكم السجود المتقدم بيانه رجاء فضل الله ورحمته (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل آية منها) سجدة (كفاء الله) تعالى (ما أهمه) من أمر دنياه وأخرته، ونقله عنه أيضًا المحقق الكمال بن الهمام «بفتح القدير» وكذا غيره من الشرح رحمهم الله تعالى.

(1) العبارة في م الاستحسان بدل الاستحباب.

(2) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

(3) العبارة في م بدل وهو الصواب.

باب الجمعة

شروط افتراض الجمعة:

صلات الجمعة فرض عين،

باب الجمعة

هي من الاجتماع، كالنجمة من الانتجاج، وهو طلب الكلأ، بسكون الميم في استعمال أهل اللسان، والقراء يضمونها وفتحها، حكاه الفراء والواحدي، وفي «المصباح»: ضم الميم لغة الحجاز وفتحها لغة تميم، وإسكانها لغة عقيل وقرأ بها الأعمش. والجمع جمع وجماعات مثل غرف وغرفات في وجوههما انتهى، أضيف إليها اليوم والصلة ثم كثر الاستعمال حتى حُذف منها المضاف كذا في «الدرایة».

(صلات الجمعة فرض عين)، اعلم أن الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والستة [١/٢٧٧] والإجماع ونوع من المعنى فيكفر جاحدها، قال تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْتُمْ إِذَا ثُبُرَتِ الصَّلَاةُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْقُطُوهَا» [الجمعة: ٩] رتب الأمر بالسعى للذكر على النداء أي: الظاهر المراد بالذكر الصلاة، ويجوز كون المراد به الخطبة وعلى كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فال الأول ظاهر، والثاني كذلك لأن افتراض السعي إلى الشرط وهو المقصود لغيره فرع افتراض ذلك الغير، وقال عليه السلام: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض»^(١) وفي «البخاري»: «إلا على صبي أو مملوك أو مسافر» ورواه الطبراني وزاد فيه: «المرأة والمريض»^(٢)، وقال عليه السلام في حديث: «واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومي هذا في شهرى هذا في مقامى هذا فمن تركها تهاونا بها واستخفافاً بحقها وله إمام عادل أو جائز لا فلا جمع الله شمله ولا بارك له في أمره، إلا فلا صلاة [١/٢٣١] له، إلا فلا زكاة له، إلا فلا صوم له، إلا أن يتوب، فمن تاب تاب الله عليه»، وفي رواية قال: «فريضة واجبة إلى يوم القيمة»^(٣) وقال عليه: «من ترك ثلاثة جمع متواتيات

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: الجمعة للملك والمرأة (١٠٦٧)، والحاكم في المستدرك (١/٢٨٨)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين ولم يخر جاه، والدارقطني (٢/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجمعة، باب: من تجب عليه الجمعة (٣/١٧٢)، والزيلعي في نصب الراية (٤/١٩٨).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجمعة، باب: من لا تلزم الجمعة (٣/١٨٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٥٧)، والزيلعي في نصب الراية (٤/١٩٩).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبير في كتاب الجمعة (٣/١٧١)، وأخرجه في الجمعة، باب: في فرض الجمعة =

عَلَى مَنْ أَجْتَمَعَ فِيهِ سَبْعَةُ شَرَائِطٍ :

شروط وجوب الجمعة:

الذُّكُورَةُ، والْحُرْيَةُ، والإِقَامَةُ فِي مِصْرِ،

من غير عذر طبع الله على قلبه، ومن يطبع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم»^(١) وقال أيضاً: «من ترك ثلاث جمعات من غير عذر كتب من المنافقين»^(٢) وأما الإجماع فقد أجمع المسلمين من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على فرضيتها من غير إنكار أحد وهي فرض عين إلا عند ابن كج من أصحاب الشافعى فإنه يقول: فرض كفاية وهو غلط، ذكره في «الحلية» من كتبهم، فأما المعنى فلا نأى أميرنا بترك الظهر لإقامة الجمعة والظهر فريضة، ولا يجوز ترك الفرض إلا لفرض هو أكدر وأولى منه فدلل على أن الجمعة أكدر من الظهر في الفريضة، وإنما أكثرنا في الاستدلال [٢٧٧/٣] نوعاً من الإكثار لما سمع عن بعض الجهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الحنفية عدم افتراضها ومتناً غلطهم ما ذكره في «القدوري»: «ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلاته، وإنما [أراد حرم]^(١) عليه، وصحت الظهر فالحرمة لترك الفرض الذي هي الجمعة، وصحت الظهر لوجود وقت أصل الفرض ولكنه موقوف فإذا سعى إلى الجمعة بطل ظهره كما سنذكره، وعلمت أن الجمعة فرض أكدر من الظهر وعلمت إكفار جاحدها من «العنایة» و«الدرایة» و«البرهان» و«فتح القدير»، وهي فرض عين (على) (من اجتمع فيه سبعة شرائط).

(و) هي (الذكورة) فخرج به النساء وإن شمل المرأة قوله تعالى: «يَتَائِهَا الْيَتِيمَاتُ»^(٣) [البقرة: ١٠٢] لكن خصّ منه بقوله تعالى: «وَقَرَنَ فِي يُؤْتَكُنَ»^(٤) [الأحزاب: ٣٣] و(الحرية) خرج به الأرقاء، (والإقامة) خرج به المسافر وأن تكون الإقامة (بمصر) خرج به المقيم بقرية لما رويتنا، ولما قال حذيفة: ليس على أهل القرى جمعة، فإنما الجمعة على أهل الأمصار، ولقول علي رضي الله عنه: لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في [مصر]^(٥) جامع أو

= (١٨١)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/٥١٠)، وذكره المزري في تحفة الأشراف (٢٢٥٨).

(١) أخرج بنحوه الطبراني في الكبير (٩١٥)، وأبو داود في الصلاة، باب: التشديد في ترك الجمعة (١٠٥٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر (٥٠٠)، والنسائي في الجمعة، باب: التشديد في التخلف عن الجمعة (١٣٦٨)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: فيما ترك الجمعة من غير عذر (١١٢٥)، من حديث أبي الجعد الضمرى عن النبي ﷺ قال: «من ترك ثلاث جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه».

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير عن أسماء مرفوعاً (١/٤٢٢).

(١) ما بين معکوفین ساقط من ح.

(٢) ما بين معکوفین ساقط من ح والصواب إثباتها.

مدينة عظيمة، ذكره الزيلعي وغيره، قال الكمال: وكفى بقول علي رضي الله عنه قدوة، ورفعه صاحب «الهداية» إلى النبي ﷺ، وصححه ابن حزم ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع إلا في الأ MCS دون القرى، ولو كان لنقل ولو أحاداً فلا بد من الإقامة بمصر (أو) الإقامة (فيمما) [١/٢٣٢] أي: في محل (هو داخل في حد الإقامة بها) أي: بالمصر و هو مردود عن أبي حنيفة، وقول أبي يوسف، فاعتبر المكان الذي من فارقه بنية السفر يصير مسافراً ومن وصل إليه يصير مقيناً (في الأصح) لأن افتراضها مختص بأهل [المصر لما بيناه^(١)، والخارج عن هذا الحد ليس أهله حقيقة ولا حكماً وفي ظاهر]^[٢] الرواية لا تجب على من هو خارج الريض كما في «البرهان»، وفناء المصر له حكم المصر وهو الموضع المعد لمصالح المصر متصل به أو منفصل بدون غلوة كما علمت في باب المسافر، فمن كان مقيناً في عمران المصر وأطراfe وليس بين ذلك الموضع وبين عمران المصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بيخاري لا جمعة على أهل هذا الموضع، وإن كان النداء يبلغهم، وتقدير بعد عن المصر يقدر غلوة أو ميل أو أميال ليس بشيء، هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني كذا قاله قاضي خان رحمه الله تعالى، وفي «التتارخانية»: ثم ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله لا يجب شهود الجمعة إلا على من يسكن المصر أو الأرض المتصلة بال المصر حتى لا تجب على أهل السراد، سواء كان السواد قريباً من المصر أو بعيداً عنه، وهذا أصبح ما قيل فيه، انتهى. وكذا في «معراج الدرية».

وعن أبي يوسف: أنها تجب على من كان داخل الحد الذي لو فارقه يثبت له حكم الفطر ومن وصل إليه يثبت له حكم الإقامة وهو أصح ما قيل فيه لأن الجمعة على أهل المصر بالنص، وأهله: من كان في هذا الحد انتهى.

وفي «التجنيس والمزيد»: لا تجب الجمعة على أهل القرى، وإن كانوا قريباً من المصر لأن الجمعة إنما تجب على أهل الأ MCS.

تبليغ: قد علمت بنص الحديث والأثر والرواية عن أئمتنا أبي حنيفة وصحابيه واختيار المحققين من أهل الترجيح أنه لا عبرة ببلوغ النساء ولا بالغلوة والأميال وأنه ليس بشيء فلا عليك من مخالفة غيره، وإن ذكر تصحيحة فمنه ما في «البدائع» أنه إن أمكن أن يحضر الجمعة

(١) انظر صفحة ٥٤٠.

(٢) ما بين معاقوتين ساقط من م والصواب إثباتها.

والصَّحَّةُ، وَالْأَمْنُ مِنْ ظَالِمٍ، وَسَلَامَةُ الْعَيْنَيْنِ، وَسَلَامَةُ الرُّجَائِينِ.

شروط صحة الجمعة:

وَيُشَرِّطُ لِصِحَّتِهَا سِتَّةُ أَشْيَاءٍ: الْمِضْرُ أوْ فِنَاؤُهُ،

وببيبتأهله من غير تكلف يجب عليه، (و) الرابع من الشروط (الصحة) خرج به المريض لما رويانا، قال الكمال: والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض فلا يجب عليه، (و) الخامس: [٢٧٨ ب] (الأمن من ظالم) فلا تجب على من اختفى من ظالم كما في «فتح القدير»، ويُلحق به المفلس إذا خاف الحبس كما جاز له التيمم به (و) السادس (سلامة العينين) فلا تجب [٣٣٢ ب] على الأعمى عند أبي حنيفة خلافاً لهما فيما إذا وجد قائدأ يوصله وعلى هذا الخلاف من عجز عن الوضوء أو التوجه إلى القبلة بنفسه يتيمم ويصلبي جهة قدرته عند أبي حنيفة لعجزه بنفسه حقيقة فلا تتحقق القدرة [بغيره]^[١] لإمكان ترك المساعدة مع وجود العجز فلا يتوجه الخطاب إليه بما عجز عنه خلافاً لهما، (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المبعد لعجزه عن السعي إليها اتفاقاً، وكذلك المحبوس لمنعه عنه، فإن حبس بحق وهو يقدر على إيفائه أثمن بالشيدين، وإنما العذر المطر العظيم فهم في سعة من التخلف به كما في «التخارخانية» عن «الذخيرة»، وقدمنا أنه يسقط به الحضور للجماعة، وأما البلوغ والعقل فهما شرطان أيضاً لكن ليسا خاصين بال الجمعة فلم ينص عليهما. ولما فرغ من شروط الوجوب، قال:

شروط صحة الجمعة

(ويشترط لصحتها) أي: صلاة الجمعة (ستة أشياء) الأول: (المضر أو فناؤه) وجميع أئمة مصر بمنزلة المصري في حق حوانج أهل مصر لأنها معدة لحوائجهم سواء فيها مصلني العيد وغيره، وقدمنا بيان الفناء وذلك لما رويانا من أنه لا جمعة إلا في [المصر]^[٢] فقد ثبت لصحتها المصري بعبارة، وبإشارة القطعي في قوله: «وَذَرُوا أَبْيَعَ»^[٣] [الجمعة: ٩] كما في «المتصفى»، وقوله تعالى: «فَاسْعُوا»^[٤] ليس على إطلاقه اتفاقاً بين الأئمة إذ لا تجوز إقامتها في البراري إجماعاً ولا في كل قرية عند الإمام الشافعي، فكان [خصوص المكان مراعاً]^[٥] فيها إجماعاً، فقدروا القرية الخاصة بإقامة أربعين فيها ونحوه، وقدرنا مصر وهو أولى بحديث «لا جمعة... إلخ» كما تقدم.

(١) ما بين معرفتين ساقط من ج.

(٢) العبارة في م [مصر] بدل مصر.

(٣) العبارة في م [خصوصاً لمكان مراداً] بدل خصوص المكان مراعاً.

تنبيه: يصح إقامة الجمعة في موضع كثيرة [١/٢٧٩] بالمصر وفناه وهو قول أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح كما في «التبين» و«فتح القدير» و«معراج الدراية» و«البرهان» وغيرها لقوة الدليل فإذا طلاقه جوازها من غير حصر بعدد، ومن لازم جواز التعدد وسقوط اعتبار السبق وبه اندفع ما في «البدائع» من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين، ولا تجوز في أكثر من ذلك وعلىه الاعتماد، انتهى. فإن المذهب الجواز مطلقاً، قاله الشيخ زين^(١)، وكذا يندفع ما قاله الشيخ العلامة المقدسي في «نور الشمعة»^(٢) عن أبي حنيفة: لا تجوز إلا في موضع واحد في البلد الواحد، وقال الإمام الزاهد العتaby: والأظهر عنده أنه لا يجوز في موضعين ولو فعلوا فالجمعة للأولى، وإن صلبا معًا فصلاتهم جميعاً فاسلة انتهى كلامه. فتحصل لنا ثلاث روايات، والأصح إطلاق الجواز في موضع لإطلاق الدليل، قال العلامة ابن جرباش^(٣): فلا يقال: الاحتياط بالاجتماع المطلق لأن الاحتياط العمل بأقوى الدليلين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد [١/٢٢٣] وما استدل به لمنع التعدد من أنها سميت جمعة لاستدعائهما الجماعات فهي جامعه لها فلا يعيد لأنه حاصل مع التعدد، لأن الاجتماع أخص من مطلق الاجتماع وجود الأخضر يستلزم وجود الأعم من غير عكس، وقد قال تعالى: «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ»^(٤) [الحج: ٧٨] والحرج في منع التعدد فهو منفي.

مطلب: الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين

تنبيه آخر في بيان صلاة أربع بعد الجمعة بنية آخر ظهر عليه: قال الشيخ زين: ما في «القنية» من أمر مشايخ مرو باداء أربع ركع بعد الجمعة حتماً احتياطاً مبني على القول الضعيف المخالف للمذهب، وهو منع جواز تعدد الجمعة فليس الاحتياط فعلها، لأن الاحتياط العمل بأقوى الدليلين، وهو إطلاق الجواز وفي المنع حرج وهو مدفوع وفي فعل الأربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد الجهلة أن الجمعة ليست فرضاً [١/٢٧٩] لما يشاهدون من صلاة الظهر فيتكلسون عن أداء الجمعة، يعني: أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعد الجمعة أيضاً، وقد شوهد الآن صلاتها بالجماعة والإقامة لها، ونفيتهم فرض الظهر الحاضر إماماً ومؤتمماً بغالب المساجد، والخطيب [إماماً]^(٥) بعد إمامته بال الجمعة والجماعة وهو ظاهر الشناعة، ثم

(١) الشيخ زين بن نجم المصري: هو الإمام زين الدين إبراهيم المعروف بابن غيم المصري المتوفى سنة ٩٧٠ هـ.

(٢) نور الشمعة: واسم نور الشمعة في ظهر الجمعة للشيخ علي بن غانم المقدسي المتوفى سنة (١٠٠٤) هـ كشف الظنون (١٩٨٢/٢)..

(٣) العلامة ابن جرباش: لم أتعذر عليه.

(٤) العبارة في م [إمامها] بدل إماماً.

قال الشيخ زين : وعلى تقدير فعلها مما لا يخاف عليه مفسدة منها يفعلها في بيته خفية خوفاً من مفسدة فعلها ، انتهى .

وقال الشيخ العلامة علي المقدسي في نور الشمعة بعد نقله ما يفيد النهي عنها نقول : إنما نهي عنها إذا أذيت بعد الجمعة بوصف الجماعة أو الاشتهر ونحن لا نقول به في شيء من الأمصار ، ونقول أيضاً : نحن لا ننفي العوام بهذا أي : بفعلها أصلاً بل ندل على الخواص ولو بالنسبة إليهم الذين يحتاطون لأمور دينهم ويترون ما يربّهم [إلى تحصيل يقينهم]^[1] ، ثم نقل عن ابن الشحنة أنه قال : لا يجب على من صلى الجمعة أن يصلى الظهر بعدها . ولا قال بذلك أحد من العلماء في علمي ، وما روي عن بعض أصحابنا أنه يستحب إن خاف عدم الإجزاء لتوهمه فوات شرط من شرائط الجمعة أن يصلى بعدها أربع فذلك لا نقول أنها الظهر ، ولا نوجب على المتوجه ذلك بل نستحسن احتياطاً ولا نتظاهر به خشية توهم العوام ما وقعوا فيه من الوهم ، قلت : يتعين تقديره بما قال حفيده أنه عند مجرد التوهم ، أما عند قيام الشك والاشتباه في صحته وعلى قول من يعتقد قول أبي يوسف فالظاهر وجوب الأربع ، ويؤيد هذه تعميم التمرتاشي بلا بد ، وغير ذلك فتفعل بعد الجمعة ، وتقدم على ستة الجمعة على ما في «القنية» ، وفي «الظهيرية» : بعدها ، ويقرأ في كل [١/٢٣٣ بـ] الأربع بفاتحة [١/٢٨٠] الكتاب وسورة وقيل : في الأولين ، ويصلى على النبي ﷺ في الجلوس الأخير ، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفتاح ، ولا تفسد بترك القعدة الأولى ، وكيفية نيتها أن يقول : أصلى آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد ، فيكون الاحتياط بوقوعه فرضاً آخر إن لم تصبح الجمعة ، وإسقاط آخر فرض ظهر عليه غيره ، [أو صحته]^[2] ووقعه فعلاً إن لم يكن بذمته ظهر ، والجمعة صحيحة ، انتهى . ملخصاً .

(و) الثاني من شروط الصحة أن يصلى بهم (السلطان) إماماً فيها (أو نائبه) أي : من أمره بإقامة الجمعة لما رويانا من قوله ﷺ : «من تركها استخفافاً بها وله إمام عادل أو جائز فلا جمع الله شمله ... إلخ»⁽¹⁾ الحديث ، وقال الحسن البصري : أربع إلى السلطان ، وذكر منها الجمعة ، ومثله لا يعرف إلا سمعاً فيحمل عليه ، واشترط السلطان للتحرز عن تفوتها على الناس بقطع الأطماء في التقدم .

(١) تقدم تخرجه .

(٢) العبارة في م [إن صحت] يدل أو صحت .

تنبيه مهم في جواز نيابة الخطباء: لما كان فعلها من أفعال السلطان قطعاً للمنازعة في التقدم والتقديم، وفي أدائها أول الوقت وآخره تسكيناً للفتنة فإن ثورانها يجب تعطيلها وهو متوقع إذا لم يكن التقدم فيها عن أمر السلطان تعتقد طاعته وتخشى عقوبته توقف صحتها على وجوده أو إذنه بإقامتها، [وإذا أذن لأحد بإقامتها] ^[١] ملك الاستخلاف وإن لم يفوض إليه صريحاً لأن الإمام الأعظم لما فرضها إليه [مع] ^[٢] علمه بأن العوارض المانعة من إقامتها كالمرض والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت وغيرهما تعتبره ولا يمكن انتظار الإمام الأعظم لأنها لا تحمل التأخير عن الوقت، كان إذناً له بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنطق من لسان المقال، كذا قاله السراج عند قول صاحب «الهداية» وغيره، ولا يستخلف قاضي إلا إذا فرض إليه بخلاف المأمور بإقامة الجمعة، انتهى.

قال صاحب «البحر»: وظاهره أن [٢٨٠/ب] الاستخلاف جائز وإن لم يكن لسبق الحديث في الصلاة كما إذا مرض الخطيب أو حصل له مانع فاستباب خطياً مكانه انتهى، وإذا علمت بجواز الاستخلاف للخطبة أو الصلاة مطلقاً بعذر وغير عذر حال الحضرة والغيبة، وجواز الاستخلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه إذا استباب لمرض ونحوه فالنائب يخطب ويصلي بهم والأمر فيه ظاهر، وأما إذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فإما أن يكون بعد شروعه في الصلاة أو قبله، فإن كان بعد الشروع [١/٢٣٤] وكل من صلح للاقتداء به يصح استخلافه، وأما إذا كان قبل الشروع في الصلاة بعد الخطبة فيشترط أن يكون الخليفة قد شهد الخطبة أو بعضها مع أهليته للاقتداء به، لأن الخطبة شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريمة للجمعة، لا في حق كل من صلاتها، وسنذكر تمام تفريعه عن المحقق الكمال رحمة الله تعالى، وفي «البحر» عن «المجتبى» شهود الخطبة شرط في حق الإمام دون المأمور انتهى، فالمراد بمن ينشئ التحرمية للجمعة هو الإمام الأصلي، أو من استخلفه قبل الشروع فيها لسبق حدث انتهى.

واعلم أنه يجوز لصاحب الوظيفة في الخطابة أن يصلني خلف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان خلف مأموره بإقامة الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه لأن المدار على تسكين الفتنة واحتصاص السلطان بإقامتها لذلك فالمأمور بها مع نائبه [حكمه كحكم السلطان مع نائبه]^[٣] فله إقامتها بنفسه وبينائه بعذر وبغير عذر حال حضرته وحال غيابه، ومنع صاحب

(١) ما بين معكوفتين ساقط من م والصواب إياتها.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م والصواب إياتها.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

«الدُّرُّ» وابن كمال باشا من الاستنابة حال الحضرة لا يعمل به وينما وجه ردّه برسالة والله أعلم.

(و) الثالث من شروط الصحة: [١٢٨١] (وقت الظهر) لقوله عليه السلام: «إذا مالت الشمس فصل الناس الجمعة»^(١) وفي «البخاري» كان عليه السلام «يصلّي الجمعة حين تميل الشمس»^(٢) وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الأنتمة فصار إجماعاً منهم على أن وقتها وقت الظهر (فلا تصح قبله) أي: قبل دخول وقت الظهر خلافاً للحنابلة، (وتبطل) الجمعة (بخروجه) أي: وقت الظهر لفوات الشرط كما قدمناه.

(و) الرابع من شروط الصحة: (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية عند أبي حنيفة، وروى بشر^(٣) عن أبي يوسف: إذا خطب بالفارسية وهو يحسن العربية لا يجزئه، إلا أن يكون ذكر الله تعالى في ذلك بالعربية في حرف أو أكثر كذا في «التخارخانية».

مطلوب: شروط صحة الخطبة

ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبلها) أي: قبل صلاة الجمعة، لأنه عليه السلام لم يصلّها بدونها^(٤)، وكان يخطب قبلها بعد نزول قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا نِجْرِيَةً» [الجمعة: ١١]، وكان هو الشرط، إذ الأصل هو الظهر وسقوطه بالجمعة خلاف الأصل، وما ثبت على خلاف القياس يراعى فيه جميع ما ورد به النص، وفي الجواب عن قول الحنابلة، وقول الإمام مالك، يبقى وقتها إلى الغروب لأنه سقوط أربع بركتين، فتراعى الخصوصيات التي ورد الشرع بها ما لم يثبت دليل على نفي اشتراطها، ولم يصلّها النبي عليه السلام خارج الوقت [١٢٣٤] في عمره ولا بدون الخطبة فيه^(٥)، وعلى اشتراط الخطبة الإجماع، ولكن قام الدليل عند الإمام على سنية الخطبة الثانية كما سندكره، فإن قيل: لم قدمت على الصلاة في الجمعة بخلاف العيددين؟ قلت: كانت خطبة الجمعة أيضاً بعد الصلاة، ويدلّ عليه ما رواه أبو داود في «المراسيل»:

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرأية وقال: حديث غريب (٢/١٩٥).

(٢) آخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك في كتاب الجمعة، باب: وقت الجمعة إذا زالت الشمس (٩٠٤)، والترمذني في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في وقت الجمعة (٥٠٣)، وأحمد في مستنه (١٢٨/٣)، والزيلعي في نصب الرأية (٢/١٩٥)، ومسلم بنحوه من حديث سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: «كنا نجمع مع رسول الله عليه السلام إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفيء».

(٣) لعله بشر بن يحيى المروزي وتقديمه.

(٤) ذكره الزيلعي في نصب الرأية (٢/١٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجمعة، باب: وجوب الخطبة وأنه إذا لم يخطب صلى ظهراً أربعاً. قال: إذا لم يخطب الإمام يوم الجمعة صلى أربعاً (١٩٦/٣).

(٥) تقدم تخريرجه.

يُقْضِدُهَا فِي وَقْتِهَا، وَحُضُورُ أَحَدٍ لِسَمَاعِهَا مِمَّنْ تَنْعَقِدُ بِهِمُ الْجَمْعَةُ وَلَوْ وَاحِدًا فِي

«كان رسول الله ﷺ يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة^(١)»، حتى إذا كان ذات يوم وهو يخطب وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال: إن دحية قد قدم، وكان إذا قدم تلقه بالدفاف، فخرج الناس لم يظنو إلا أنه لا شيء في ترك الخطبة فأنزل الله الآية: «وَإِذَا رَأَوْا تِحْرَةً أَزْهَرُوا أَنْفَصُوا إِلَيْهَا» [الجمعة: ١١] فقدم النبي ﷺ الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة، من تحرير أحاديث «الكتاف» للزيلعي، كذا بخط شيخ مشايخنا العلامة المقدسي رحمهم الله تعالى، وفي التفسير سبب النزول بأوسع من هذا. والخطبة لا تكون إلا بقصدها حتى لو عطس الخطيب فحمد له أي: للعطاس لا تنوب عن الخطبة فهو شرط، كما يشترط لها حصولها (في وقتها) أي: وقت الجمعة لما رويناه من فعله ﷺ، (و) يشترط لصحة الخطبة أيضاً (حضور أحد لسماعها)، ولكن لا يشترط حقيقة سماع الذي حضرها، فيكفي بحضور الأصم والنائم والجالس بعيداً لا يسمع للبعد، ويشترط أن يكون الحاضر (من تنعقد بهم الجمعة)، فيكفي حضور عبد أو مريض أو مسافر، ولو كان محدثاً أو جنباً، فإذا جاء غيره أو توضأ وصلى بهم الخطيب جازت الجمعة كما في «التخارانية»، ولا تصح الخطبة بحضور الصبيان والنساء فقط، ولا يشترط حضرة جموع، فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحداً) كما قال الكمال عن «الخلاصة»: يكفي لوقوعها الشرط حضور واحد وهو بخلاف ما يفيده «شرح الكنز» حيث قال: بحضور جماعة تنعقد بهم الجمعة وإن كانوا صمماً أو نيااماً، انتهى. وإنما أبعت «الخلاصة» لأنه منطق يقدم على المفهوم، انتهى.

واشتراط حضور سامع هو قولهما: لما قال في «التخارانية»: إذا خطب الخطيب وحده جاز على قول أبي حنيفة رحمة الله وعلى قولهما: لا يجوز ذكر الخلاف على هذا الوجه في متفرقات الفقيه أبي جعفر، ورأيت في موضع آخر عن أبي حنيفة في هذا الفصل روایتين انتهى.

وفي [١/٢٨٢] [الأجناس]^(٢) و [الحاوي]: خطب وحده أو بحضور النساء لم يجز، وقال أبو حنيفة رحمة الله: أجزاء، وفي تحفة الفقهاء^(٣): خطب وحده وجمع بالقوم أجزاء

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية (١٩٧/٢).

(٢) وهي للشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن محمد الناطفي الحنفي المتوفى سنة ست وأربعين وأربعين للهجرة، جمعها لا على الترتيب ثم رتبها على ترتيب الكافي الشيخ أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني الحنفي. ١. هـ. كشف الظنون (١١/١).

(٣) تحفة الفقهاء: للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى الحنفى، زاد فيها على مختصر القدورى ورتبها أحسن ترتيب. ١. هـ. كشف الظنون (٣٧١/١).

عنهما، وعنهمما فيه [١٢٣٥١] روایتان، كذا في مجمع الروايات وصار عن كل من أنتمنا اختلاف الرواية في اشتراط الحضور، و(الصحيح): أنه لا تجوز الخطبة [وحده]^[١] كما في «الظهيرية»، أشرنا إليه بقولنا في الصحيح وهو متعلق بقولنا: ويشرط حضور أحد لسماعها وبيان الترجيح إحدى الروايتين عن الإمام وعنهمما، ويشرط أيضاً أن لا يفصل بين الخطبة والصلوة بأكل وعمل قاطع، واختلف فيما لو ذهب إلى منزله فاغتسل، فعن أبي حنيفة: إمام خطب وهو جنب ثم ذهب واغتسل ورجع وصلئ جاز، وفي «الظهيرية»: لو تذكر في خطبته أنه جنب، فذهب واغتسل، زاد في «الفتاوى العتابية»: واشتغل بعمل [قال]^[٢]: كثير استقبل، وكذا انصرافه لل موضوع على هذا قال في «وأعادات الناطفي»: إذا خطب ثم رجع إلى منزله ثم جاء فصلئ لا يجوز، لأن هذا ليس من عمل الصلاة. وفي «العيون»: يجوز لأن هذا من عمل الصلاة، وفي «المنتقى»: خطب وأحدث وانصرف وتوضأ ثم جاء وصلئ أجزاء، وفي «الحججة»: لو خطب ثم ظهر أنه محدث أو جنب فتوضاً أو اغتسل يصلئ ولا يجب إعادة الخطبة، ومثله في «المحيط»، وإن تعمد ذلك يصير مسيئاً، وروي عن أبي يوسف أنها لا تصح، ولم يذكر محمد في الكتاب حكم إعادة الخطبة، وفي «الذخيرة» عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنها لا تعاد، وفي «الظهيرية» عن أبي يوسف أنه يعيد وإن لم يعد أجزاء كذا في «التخاريخية». فهذه خمس شروط أو ست لصحة الخطبة فليتبئ لها.

تنبيه آخر: اعلم أن الخطبة شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريرمة للجمعة وهو الإمام [٢٨٢٢٣] بـ [أو]^[٣] من استخلفه قبل الشروع فيها لسبق الحديث كما قدمناه^(١) لا في حق كل من صلأها، واحتراط حضور الواحد أو الجمع ليتحقق معنى الخطبة لأنها من النسبيات فعن هذا قالوا: لو أحدث الإمام بعد الشروع في الصلاة فقدم من لم يشهدها جاز أن يصلئ بهم الجمعة لأنه بـ *إن* تحريرته على تلك التحريرمة المنشئة فالخطبة شرط انعقاد الجمعة في حق من ينشئ التحريرمة فقط، يعني: به الإمام انتهى. إلا يرى إلى صحتها من المقتدين الذين لم يشهدوا الخطبة، وإذا أفسدتها [هو]^[٤] الذي استخلفه الإمام كان القياس أنه لا يصلح استثنافه

(١) انظر صفة: (٥٤٥).

(٢) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

(٣) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

(٤) العبارة في م [أو] بدل و.

(٥) العبارة في م هذا بدل هو.

لأنه ينشئ التحريرية للاستئناف، ولكنهم استحسنوا جواز استقباله بهم لأنه لما قام مقام الأول التتحقق به حكماً، فكما لو أفسد الأول استقبل بهم فكذا الثاني، ولو أحدث الإمام [٢٣٥/ب] قبل الشروع في الصلاة فقدمن من لم يشهد الخطبة لا يجوز، فلو قدمه فقدمن هذا المقدم غيره من شهدتها قيل: يجوز لأنه ليس من أهل إقامة الجمعة بنفسه، فلا [يكون]^[1] يجوز منه الاستخلاف، وإذا قدم الإمام الأول جنباً شهدتها، فقدمن الجنب ظاهراً شهدتها حيث يجوز لأن الجنب الشاهد من أهل الإقامة بواسطة الاغتسال فصحٌ منه الاستخلاف، بخلاف ما لو قدم الأول صبياً أو معتوها أو امرأة أو كافراً فقدمن غيره من شهدتها لم يجز، لأنهم لم يصح استخالفهم فلم يصر أحدهم خليفة فلا يملك الاستخلاف فالمتقدم باستخلاف واحد متقدم بنفسه، ولا يجوز ذلك في الجمعة وإن جاز في غيرها من الصلوات لاشتراط إذن السلطان للمتقدم صريحاً ودلالة فيها دون غيرها، ولا دلالة إلا إذا كان المستخلف متحققاً بوصف الخليفة شرعاً، وليس أحدهم كذلك حتى لو كان المتقدم بنفسه صاحب الشرط [١٢٨٣]^[2] والقاضي جاز لأن هذا من أمور العامة، وقد قلدhem الإمام ما هو من أمور العامة [فنزل]^[2] منزلته، فلو قدم أحدهما رجلاً شهد الخطبة جاز لأنه ثبت لكل منهما ولایة التقدم فله ولایة التقديم انتهى.

ووُجد شرط إنشاء التحريرية [بوجود]^[3] ل الخليفة الخطبة كذا «فتح القدير»، ولا بد من حفظ هذا ليندفع به ما يتوهّم من عبادات الكثير.

(و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الإذن العام) كذا في «الكنز» لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين فلزم إقامتها على سبيل الاشتهر والعموم، فإذاً الإمام للناس إذناً عاماً بإقامتها حتى لو أغلق باب قصره أو المحل الذي يصلّي فيه بأصحابه لم تجز، وكما تحتاج العامة إلى السلطان في إقامتها فالسلطان يحتاج إليهم بأن يأذن لهم إذناً عاماً، فبهذا يتعدل النظر من الجانبين، وإن صلّى في قصره وأذن للناس بالدخول فيه يجوز شهادتها العامة أو لا، لكن يكره لأنه لم يقض حق المسجد الجامع، ولم يذكر في «الهداية» هذا الشرط لأنه غير مذكور في ظاهر الرواية، وإنما هو رواية «النوادر» كما في «البحر» عن «البدائع»، وقاله [في]^[4] «البرهان» عن «المبسوط».

(1) ما بين معاشرتين زيادة في ج.

(2) العبارة في م [فنزل] بدل فنزل.

(3) العبارة في م بشهود بدل بوجود.

(4) ما بين معاشرتين ساقط من ج.

والجماعَةُ وَهُنْ ثَلَاثَةٌ رِجَالٌ غَيْرُ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانُوا عَبِيداً، أَوْ مُسَافِرِينَ، أَوْ مَرْضِيَّ،
وَالشَّرْطُ بِقَوْمِهِمْ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَسْجُدَ، فَإِنْ نَفَرُوا بَعْدَ سُجُودِهِ أَتَمَّهَا وَحْدَةُ جَمْعَةٍ، وَإِنْ
نَفَرُوا قَبْلَ سُجُودِهِ بَطَّلَتْ.

(و) السادس: (الجماعة) لأن الجماعة مشتقة منها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد.

(و) اختلفوا في تقدير الجماعة فعندها (هم ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة إذا حضرها واحد ممن تنعقد بهم الجمعة، ولو ذهب ولم يصل فجاء رجال لم يشهدوا الخطبة يصللي بهم الجمعة في ظاهر الرواية من غير [١/٢٣٦] أن يعيد الخطبة كذا في «الدرایة» عن «التجھیس» جازماً به، وفي «نوادر المصلی»^(١) عن أبي يوسف: لا يصللي بهم إلا أن يعيد الخطبة كذا في «التارخانیة» عن «المحیط»، ويشرط أن يكون الثلاثة (غير الإمام) عند الإمام أبي حنيفة ومحمد [٢/٢٨٣] رحمهما الله، وقال أبو يوسف: اثنان سوى الإمام في غير رواية الأصول، وقول محمد مع أبي يوسف في بعض الكتب: والأصح أن هذا قول أبي يوسف وحده كما في «الهداية» ووجهه أن في المثلثي معنى الاجتماع والجمعة مبنية عن الاجتماع، ولهمما أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاث لكونه جمعاً تسمية ومعنى، والجماعة شرط على حدة، وكذا الإمام فلا يعتبر أحدهما من الآخر، ولأن قوله تعالى: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَسْعُوا إِلَيْكُمْ ذِكْرَ اللَّهِ» [الجمعة: ٩] يقتضي منادياً وذاكراً وساعيin لأن قوله تعالى: «فَاسْعُوا» جمع وأقله اثنان ومع المنادي ثلاث (ولو كانوا بعيداً أو مسافرين أو مرضى) أو مختلطين لأنهم صلحوا للإمامية فيها فأولئك أن يصلحوا للاقتداء.

شروط انعقاد الجمعة بالمؤمنين

(والشرط) عند أبي حنيفة لانعقاد أدائها بالثلاثة (بقاوهم) محريمين (مع الإمام)، ولو كان اقتدازهم في حال رکوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الأولى، (فإن نفروا) أي: أفسدوا صلاتهم (بعد سجوده) أي: الإمام (أتَمَّهَا وحده جمعة) باتفاق أتمتنا الثلاثة، وقال زفر: يشرط دوامهم كالوقت إلى تمامها (ولإن نفروا) أو بعضهم ولم يبق سوى اثنان قبل سجود الإمام أي: الإمام (بطلت) عند أبي حنيفة وعندهما، إذا نفروا جميعاً أتمَّها جمعة، لأن الجماعة شرط انعقاد الأداء عنده، وعندهما شرط انعقاد التحريرية، لهما أن الجماعة لما كانت شرطاً لانعقاد التحريرية في حق المقتدي فكذا في حق الإمام، والجامع أن تحريرته إذا صحت صحة بناء الجمعة عليها، كمن أدركها في الشهد، ولأبي حنيفة أن الجمعة في حق الإمام لو

(١) لم أجده.

وَلَا تَصِحُّ بِأَمْرِهِ أَفْ صَبَّيْ، مَعَ رَجُلَيْنِ. وَجَازَ لِلْعَبْدِ وَالْمَرْيَضِ أَنْ يَوْمَ فِيهَا
وَالْمِضْرُ: كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ مُفْتِنٌ وَأَمْيَزٌ وَقَاضٌ يُنَفِّذُ الْأَخْكَامَ، وَيَقِيمُ الْحَدُودَ، وَبَلَغَتْ
أَنْبِيَةُ أَبْنِيَةٍ مِنْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. . .

جعلت شرطاً لانعقاد التحريمة لأدئ إلى الحرج، لأن تحريرته حينئذ [لا]^[١] تتعقد بدون مشاركة الجماعة إيهاف فيها، وهذا لا يحصل إلا أن تقع تكبيرتهم مقارنة [٢٨٤^١] لتكبيرته، وأنه متعدرة فجعلت شرط انعقاد الأداء، وهو بتقييد الركعة بسجدة، لأن الأداء فعل، وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود، وكذا لو حلف لا يصلي لا يحث حتى يقييد بسجدة فإذا لم يقييد بها لم يوجد الأداء، فشرط دوام مشاركتهم الإمام إلى السجود، ولا يعتبر بقاء من لا تتعقد بهم الجمعة مع الإمام.

(ولا) تصح أي : لا [بـ٢٣٦] تتعقد الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلاً) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامـة، (وجاز للعبد والمريض) والمسافر (أن يوم فيها) بالإذن أصلـة أو نيـابة صـريحة أو دلـالة كما تقدـم^(١)، لأنـهم أهـل للإمامـة، وإنـما سقطـ عنـهم الوجـوب [تحـفيـفـا]^[٢] للـرـخصـة، فإذا [حضرـ]^[٣] تـقع فـرضـاً كـالـمسـافـر إـذـا صـام بـخـلافـ الصـبـي لأنـه مـسـلـوبـ الأـهـلـيةـ، وبـخـلافـ المـرـأـة لأنـها لا تـصلـحـ إـمامـاً لـلـرـجـالـ.

مطلب: في تقدير المصر

ولما كان حد المصر مختلفاً فيه على أقوال كثيرة ذكر الأصح منها فقال: (وال المصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أي: بلد (له مفت) يرجع إليه في الحوادث، (وأمير) ينصف المظلوم من الظالم، (واقضي) مقيمون بالبلدة وإنما قيدنا به لأنه إذا لم يعتبر الإقامة بها، لم يوجد قرية أصلاً إذ كل قرية مشمولة بحكم ووصيف القاضي بكونه ينفذ الأحكام احترازاً عن المحكم، ويقيس الحدود، إنما قاله بعد قوله: (ينفذ الأحكام ويقيم الحدود)، لأن تنفيذ الأحكام لا يستلزم إقامة الحدود، فإن المرأة إذا كانت قاضية تتنفذ الأحكام وليس لها إقامة الحدود كما في «العنابة»، وакتفى بذلك الحدود عن القصاص لأنَّ من ملك إقامتها ملكه كما في «الفتح»، (و) الحال أن الموضع (بلغت أبنيته) قدر (أبنية منى)، وهذا (في ظاهر الرواية) قاله قاضي خان، وعليه الاعتماد كما في «التخارخانية» عن «الخلاصة»، وفي «مجامع الروايات»: وقال في

. (١) انظر صفحة (٥٥٠).

(1) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

(2) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(3) العبارة في م حضر و ابدل حضر .

وإذا كان القاضي أو الأمير مفتيناً أغنى عن التعداد. وجازت الجمعة بمعنى في المؤسسة للخليفة أو أمير الحجاز.

«المستصفي»: وأحسن ما قيل فيه: إذا كان يوجد فيه حوايج الدين وهو القاضي والمفتى والسلطان، ويوجد فيه عامة حوايج الدنيا فهو مصر جامع [٢٨٤/بـ]، وإلا فلا، قاله فخر الإسلام رحمه الله، وفي «التهذيب»: وقيل [ما][١١] فيه سوق جاري وسلطان قاهر وفيه عالم ولبيب حاذق، وفي «المحيط»: فهو جامع، ومن الأقوال: هو ما لو اجتمع أهله في أكبر مساجدهم لا يسعهم، ومنها: أنه ما يسكن فيه عشرة آلاف نفر، ومنها: أنه ما فيه عشرة آلاف مقاتل سوى المشايخ والذراري، وفيهم عالم، والمحترفون الذين تقع الحاجة إلى حرفهم، ويقيم الوالي والقاضي الحدود فيه ومنها أنه [ما][٢١] يعيش كل صانع بصنعته من سنة إلى سنة، ولا يحتاج إلى الانتقال من صنعة إلى أخرى، ومنها: أنه كل موضع مصراة الإمام، كما إذا بعث إلى قرية نابا لإقامة الحدود، وقضياً، فإذا عزله عادت قرية، ومنها: أنه كل موضع لأهله من القوة [والكسوة][٣] ما إذا توجه إليهم عدو دفعوه عن أنفسهم ومنها: أنه يولد [فيه كل يوم][٤] ولد ويموت فيه إنسان، ومنها: أن لا يعرف عدد أهله إلا بكلفة ومشقة، ومنها: ما روي عن أبي حنيفة: هو بلدة كبيرة فيها سكك، أسواق، ولها رستاق وفيها وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم بحكمه [٢٣٧/أ] وعلمه، أو علم غيره يرجع الناس إليه فيما وقعت لهم من الحوادث وهذا هو الأصح كذا في «التارخانية»، وهو مثل ما ذكرناه^(١) متناً غير أنه لم ينص على القاضي (وإذا كان القاضي أو الأمير مفتيناً أغنى عن التعداد) لأن المدار على معرفة الأحكام لا على تعدد الأشخاص.

(وجازت الجمعة بمعنى في المؤسسة للخليفة لا أمير الحجاز) أو أمير الموسم لآئه يلي أمور الحاج لا غير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد: لا تصح بها لأنها من القرى، ولهذا لا يعيد فيها أي: لا يصلى بها العيد ولهم أنها تمتص في أيام الموسم، وعدم التقيد بها [للتخفيف][٥] لاشغالهم بأمور الحج بخلاف عرفات لأنها تضاف فلا تقام بها جمعة ولا [٢٨٥/أ] يشترط الصلاة في البلد بالمسجد فتصح بفضاء فيها، كما لو صلى في قصره. ثم

(١) انظر صفحة (٥٥١).

- (١) ما بين معكوفتين ساقط من م.
- (٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.
- (٣) العبارة في م والشورة بدل الكسوة.
- (٤) ما بين معكوفتين زيادة في م.
- (٥) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

الخطبة وسننها:

وَصَحُّ الاقتصارُ فِي الْخُطْبَةِ عَلَى نَحْوِ تَسْبِيحةٍ، أَوْ تَحْمِيدَةٍ، مَعَ الْكَرَاهَةِ.

شرع في بيان مقدار فرض الخطبة فقال:

(وصح الاقتصار في الخطبة على) ذكر خالص الله تعالى (نحو تسبية أو تحميد) أو تهليلة أو تكبيرة، لكن (مع الكراهة) لترك السنة عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال: لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله [قدر]^[11] التشهد إلى قوله: عبده ورسوله حمد وصلوة ودعا لل المسلمين لأن الخطبة هي الواجبة والتسبية والتحميد لا تسمى خطبة، وفي «التخارخانية» عن السعفاني في الخطبة الأولى أربع فرائض: التحميد والصلوة والوصية بتقوى الله وقراءة آية، وكذلك في الثانية إلا أن الدعاء في الثانية بدل قراءة الآية في الأولى، كذا في «شرح المقدسي». انتهى.

ولأبي حنيفة رحمه الله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ وَذَرْوًا﴾ [الجمعة: ٩] من غير فصل بين كونه ذكراً طويلاً يسمى خطبة أو لا، فكان الشرط الذكر الأعم بالدليل القطع، غير أن المأثور عنه بِشَكَّ اختيار أحد الفردين أعني: الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه، فكان ذلك واجباً أو سنة لا أنه الشرط الذي لا يجزيء غيره إذ لا يكون بياناً لأن الدليل وهو لفظ الذكر المأمور بالسعى إليه ليس مجملأ ليقع فعله بِشَكَّ بياناً للمجمل فلم يكن فرضاً، تزيلاً للمشروعات على حسب أدتها، ويؤيد هذه قصيدة عثمان رضي الله عنه أنه لما خطب أول جمعة فقال: الحمد لله فأرتخ عليه، فقال: إن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقاماً وإنكم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوائلاً، وستأتيكم الخطب بعد، واستغفر الله العظيم لي ولكم، ونزل وصلني بهم⁽¹⁾ ولم ينكر عليه أحد منهم فكان إجماعاً منهم إما على عدم اشتراطها وإما على كون نحو الحمد الله يسمى خطبة لغة وإن لم يسم به عرفاً، وأزتيخ بالتخفيض على الأصح أي: استغلق عليه الخطبة فلم يقدر [٢٨٥/ب] على إتمامها، ومراد عثمان رضي الله عنه أن الذين يأتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة المقال وقبح [٢٣٧/ب] الأفعال فأنا لم أكن مثلهم، فأنما على الخير دون الشر، ولم يرد تفضيله على الشيوخين كذا في «الفتح» وغيره، وجملة الشروط التي في ذات المصلى والتي خارجة عنه تقتبس بالعبادة والإشارة من قوله تعالى: ﴿بِئَابِهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثُوِيَّ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَيْنَا ذِكْرَ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وكلها في «المستصنف»

(1) ذكره الزيلعي في نصب الرأي (١٩٧/٢).

(2) العبارة في م وأنتم بدل وإنكم.

(1) ما بين معاوقين ساقط من ج.

وَسُنَّ الْخُطْبَةِ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ شَيْئاً: الطَّهَارَةُ، وَسُنَّ الْعُزُورَةُ، وَالْجُلُوسُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ الشُّرْفَعِ فِي الْخُطْبَةِ، وَالْأَذَانُ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالْإِقَامَةِ، ثُمَّ قِيَامُهُ وَالسَّيْفُ بِيَسَارِهِ مُتَكَبِّلاً عَلَيْهِ فِي كُلِّ بَلْدَةٍ فُتْحَتْ عَنْهُ، وَيَدُونُهُ فِي

كما في «البحر» عن «الحاوي» القدسي، والستة أن يكون جلوس الخطيب في مخدعه عن يمين المنبر فإن لم يكن ففي جهته أو ناحيته، وللبس السواد افتداء بالخلفاء، وللتواترث في الأعصار والأمسكار، ويكره صلاته في المحراب قبل الخطبة انتهي. والمندوب لبس البياض والسواد مطلقاً، فلا يلزم اختصاص السواد، ومن السنن.

سنن الخطبة

وسنن الخطبة التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة ثمانية عشر تقريراً لأنه يزاد عليها

(الطهارة) حال الخطبة للتواترث ولم تكن الطهارة شرطاً فيها لأنها ذكر، والجنب والمحدث لا يمنعان منه، وليس الخطبة كالصلوة، ولا كشرط لها بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة القبلة، ولا يفسدها الكلام، وتأويل الأثر أنها في حكم الشواب كشرط الصلوة لا في اشتراط سائر الشروط، ولكن ينبغي أن تعاد خطبة الجنب استحباباً لإعادة أذان كذا في «الدرایة»، وفي «مجمع الروایات»: وإن خطب على غير طهارة جاز وكره، وفي «المستصنف»: الصحيح أنها أي: الخطبة لا تقوم مقام [شرط^[١]] الصلاة، وتأويل الأثر أنها في حكم التواب، وروي عن أبي يوسف أن الطهارة شرط (وستر العورة) سنة فيها للاثر، (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة) حال الأذان بين يديه جرئ به التوارث، (والاذان بين يديه كالإقامة) سنة بعد الخطبة [٢٨٦] للصلوة (ثم قيامه) بعد الأذان في الخطبتين، ولو قعد فيما أو في إحداهما أجزأاً وكره من غير عند. وفي «اللولوالجية»: إن خطب مضطجعاً أجزاءً كذا في «التخارخانية» (و) إذا قام يكون (السيف بيساره متكتناً عليه) كذا في «الحاوي القدسي»، وفي «الخلاصة»: يكره أن يخطب متكتناً على قوس أو عصا، قال في «المحيط»: لأنه خلاف السنة، وقال في «روضة العلماء»^(١): الحكمة في أن الخطيب يخطب متقللاً بالسيف (في كل بلدة فتحت عنده) بالسيف ليريمهم أنها فتحت بالسيف فإذا رجعتم عن الإسلام فذلك باق بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا إلى الإسلام، (و) يخطب (بدونه) أي: السياف (في) كل

(١) روضة العلماء: للشيخ أبي علي حسين بن يحيى البخاري الزندويستي الحنفي، وكان اسمها روضة المذكرين.
أ.هـ. كشف الظنون (٩٢٨/١).

(١) العبارة في م شرط بدل شطر والصواب ما أثبتناه.

بَلْدَةٌ فُتَحَتْ صُلْحًا، وَأَسْتِقبالُ الْقَوْمِ بِوْجُوهِهِ، وَبَدَاءَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ،
وَالشَّهَادَاتِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى سَيِّدِنَا النَّبِيِّ ﷺ، وَالعِظَةُ، وَالتَّذَكِيرُ، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ،
وَخُطْبَاتِنَا،

(بلدة فتحت صلحًا)، ومدينة الرسول ﷺ فتحت بالقرآن في خطب الخطيب فيها بلا سيف، ومكة فتحت بالسيف في خطب مع السيف، (و) يُسن (استقبال القوم بوجههم) فإن خطب مستقبل القبلة وظهره إلى الناس كره كما في «الخلاصة» ويستقبله القوم بوجوههم حال الخطبة لأنه يعظهم ويخاطبهم، فالإعراض عنه يكون [٢٣٨/١] تهاوناً وجفاء. قال شمس الأئمة: من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام، وقد صح أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب استقبل أصحابه، ومن كان أمامه استقبله بوجهه، ومن كان عن يمينه أو عن يساره انحرف إليه^(١)، قال الإمام السرخسي رحمه الله: والرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الضرر بتسوية الصنوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكترة الزحام، قال: وهذا أحسن كذا في «التخارخانية» عن «المحيط»، (و) يسن (بداءته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه سرًا، وهو ستة كما في شرح المقدسي، وفي «البحر» عن «القنية» قال [٢٨٦/ب] أبو يوسف: ينبغي للخطيب إذا صعد المنبر أن يتعمد بالله في نفسه قبل الخطبة (والثناء عليه سبحانه بما هو أهله)، (والشهادتان والصلوة على النبي ﷺ والعظة) بالزجر عن المعا�ي والتخويف والتحذير بما يوجب مقت الله تعالى وعقابه (والتذكير) بما به النجاة والفوز في الحال والمآل، (وقراءة آية من القرآن) قال في «المحيط»: يقرأ في الخطبة سورة من القرآن أو آية، فالأخبار قد توالت أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن في خطبته لا تخلو عن سورة أو آية من القرآن روي أنه عليه السلام «قرأ في خطبته: وَأَتَقْرَأُ يَوْمًا تُرْجَعُوكَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» [البقرة: ٢٨١]، وروي أنه قرأ: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقْرَأُ اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَيِّدِنَا» [الأحزاب: ٧٠]، وروي أنه قرأ: «وَنَادَاهُ يَمَّالِكُ لِيَقْضِي عَلَيْهَا رَبِّكَ قَالَ» [الزخرف: ٧٧] وروي أنه قرأ: «إِذَا دَرِّيَتِ الْأَرْضُ زَلَّمَا» [الزلزال: ١] وإذا قرأ سورة تامة يتعمد ثم يسمى قبلها، وإن قرأ آية قال بعضهم: يتعمد ثم يسمى، وأكثرهم قالوا: يتعمد ولا يسمى، ولهذا تعارف الخطباء ترك التسمية أحياناً، والإتيان بالتعود على كل حال يقولون: أعود بالله من الشيطان الرجيم، وأصل الاختلاف في القراءة في غير الخطبة إذا أراد أن يقرأ سورة ثم [يسمي]^[١]، وإذا أراد أن يقرأ آية هل يسمى؟ فيه اختلاف، (و) سُنّ (خطبستان) للتوارث إلى وقتنا، فإن قيل: لم لا يجب خطبستان

(١) ذكره الزيلعي (٢٠٦/٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١٨٤).

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

والجلوسُ بينَ الخطيبينِ، وإعادةُ الحمدِ والثناءِ والصلوةَ على سيدنا الرسولِ صلوات الله عليه وآله وسلامه في ابتداءِ الخطبةِ الثانيةِ، والدعاءُ فيها للمؤمنينِ والمؤمناتِ بالاستغفارِ لهم، وأن يسمعَ القومُ الخطبةَ، وتحقيقُ الخطيبينِ يقدرُ سورةً من طوالِ المفضلِ. ويكرهُ التعلوينُ،

بالسنةِ كما وجبت الفاتحةُ بالسنة؟ قلنا: إن السنة غير قطعية الدلالة لتعارضها بخبر عثمان فلا يثبت بها الوجوب كما في «المراج»^[١]، (و) سُنّ (الجلوس بين الخطيبين) قال في «المحيط»: يجلس جلسة خفيفة بينهما، وقال شمس الأئمة السرخي: إذا تمكن في موضع جلوسه واستقر [٢٣٨] كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولبث، وكان ابن أبي [٢٨٧] ليلى يقول: إذا مس الأرض موضع جلوسه أدنى مسأة قام إلى الخطبة الأخرى وفي السنافي ظاهر الرواية مقدار ثلث آيات ومثله في «التجنيس»، (و) سُنّ (إعادة الحمد و) إعادة (الثناء و) إعادة (الصلوة على النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه) كائنة تلك الإعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) للتوارث، وينبغي أن تكون الخطبة الثانية هكذا: الحمد لله نحمده ونسمعه... إلخ، لأن هذا هو الثانية الذي كان يخطب بها رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وذكر الخلفاء الراشدين والعမين مستحسن، بذلك جرى التوارث، كذا في «التجنيس والمزيد»، (و) سُنّ (الدعاء فيها) أي: الخطبة الثانية (للمؤمنين والمؤمنات) مكان الوعظ كما في «محيط» الطحاوي (بالاستغفار لهم) الباء بمعنى مع أي: يدعوا لهم بإجراء النعم ورفع النقم والنصر على الأعداء والمعافاة من الأمراض والأدواء مع الاستغفار، (و) يسن (أن يسمع القوم الخطبة) ويجهر في الشانية دون الأولى كما في «التخاريخة» عن «البنابع»، وإن لم يسمع أجزأ كذا في «مراج الدراية»، (و) يسن (تحقيق الخطيبين) فغاية ما تكوننا بقدر سورة من طوال المفضل.

تمام أحكام الجمعة

(ويكره التطويل) كذا في «مراج الدراية»، من غير قيد بزمن وفي «التخاريخة» عن «الحججة»: يكره تطويل الخطبة في أيام الشتاء لأن الأيام قصيرة فلا تستحب الخطبة الطويلة انتهي، ولكن قال قبله: ولا يطول الخطبة، قال ابن مسعود رضي الله عنه: طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل^(١) انتهي. والكلام الوجيز في مثل هذه الحالة يُعد طويلاً لأن المكان أعد للخطبة والوقت وقت الخطبة، والخطيب هي نفسه، فإذا جاء بذكر وإن قل يكون خطبة [وإلا]^(٢) يبعد أن يختلف الكلام باختلاف الم محل كذا في «مراج الدراية»، (و) يكره (ترك

(١) أخرج مسلم بنحوه عن عمار بن ياسر قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثنة من فقهه» في كتاب الجمعة، باب: تحريف الصلاة والخطبة (٨٦٩)، وأبي خزيمة في صحيحه (١٧٨٢).

(٢) العبارة في م السراج بدل المراج.

وَتَرْكُ شَيْءٍ مِنَ السُّنْنِ.

مَتَى يَجُبُ السُّعْيُ لِلْجَمْعَةِ:

وَيَجُبُ السُّعْيُ لِلْجَمْعَةِ، وَتَرْكُ الْيَتِيمِ بِالْأَذَانِ الْأُولَى فِي الْأَصْحَاحِ.

شَيْءٌ مِنَ السُّنْنِ) الَّتِي يَبَأَاهَا.

واجبات الجمعة

(ويجب) يعني: يفترض (السعى) [٢٨٧] أراد به الذهاب مائياً بالسكينة والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بشهاء المؤمن، وإنما ذكر بلفظ السعي لمطابقة الأمر به في الآية، وقد نهى عنه عليه السلام قوله: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتواها [وأنتم]^[١] تسعون، وأتواها وأنتم تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» أخرجه السنة وأخرجه أحمد وقال: «وما فاتكم فاقضوا»^[٢] انتهى. ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيددين، والمشي أفضل في حق من يقدر عليه، وفي العود من الصلاة، ومنهم من قال أنه كالذهاب [٢٣٩] ومنهم من قال أنه كالخروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح، فيذهب للجمعة مع السكينة، ويجب بمعنى: يفترض (ترك البيع)، وكذا كل شيء يؤدي إلى الاشتغال عن السعي إليها، وأما تقديم العشاء على العشاء فذاك لإمكان الجمع بأدائه بعده، بخلاف الجمعة حتى كره له البيع حال المشي إليها لإطلاق الأمر بترك البيع كما في «التبيين»، وفي «السراج»: لا يكره في تلك الحالة فيلزمه الذهاب وترك ما شغله عنه (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال (في الأصح) لحصول الإعلام به كما قال الحسن بن زياد؛ لأنه لو انتظر الأذان عند المنبر يفوته أداء السنة وسماع الخطبة، وربما تفوته الجمعة لبعده عن الجامع وهذا مختار شمس الأنمة السرخسي، وكان الطحاوي يقول: المعتبر هو الأذان عند المنبر بعد خروج الإمام فإنه هو الأصل الذي كان للجمعة على عهد رسول الله عليه السلام، وكذلك في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وهو اختيار شيخ الإسلام والأصح أن المعتبر في وجوب السعي وكراهة البيع هو الأذان الأول إذا كان بعد الزوال كما في «الهداية» و «العنایة»، والأذان الأول زيد زمان عثمان رضي الله [٢٨٨] عنه

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري في كتاب الأذان، باب: لا يسعى إلى الصلاة مستعجلًا ولبق بالسکينة والوقار (١٢١/٢)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب إيتان الصلاة بوقار وسکينة والنهي عن إيتها سعياً (٦٠٢)، وابن ماجه في المساجد والجماعات، باب: المشي إلى الصلاة (٧٧٥)، والنمساني في الإمامة، باب: السعي إلى الصلاة (٨٦٠)، والترمذني في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في المشي إلى المسجد (٣٢٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: السعي إلى الصلاة (٥٧٢)، والمزمي في تحفة الأشراف (٤٠٤٦)، والزيلعي في نصب الراية (٢٠٠/٢)، وأحمد في مسنده (٢٣٨).

(٢) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

لما كثر الناس، فآذن على دار في السوق لعثمان رضي الله عنه يقال لها الزوراء، ولم ينكره أحد من المسلمين كما في «فتح القدير» و«الدرایة». وقيل: الزوراء الصومعة، وقيل: اسم حجر كبير عند باب المسجد، وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمة الله:

(إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام) لأن هذا نص النبي عليه السلام، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر، واختلفا في جلوسه إذا سكت، فعند أبي يوسف وأبي حنيفة يباح له، وعند محمد لا يباح له، لهما أن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا، بخلاف الصلاة لأنها تمت، ولأبي حنيفة قوله عليه السلام: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»^(١) من غير فصل، ولأن الكلام قد يمتد فأشبى الصلاة كذا في «التبين»، والمراد المنع من صلاة النافلة، وأما الفائحة فتجوز وقت الخطبة [من غير كراهة كما في «النهاية»، وقوله عليه السلام: «إذا جاء أحدكم والخطيب^(٢) يخطب فليركع ركعتين»^(٣) رواه مسلم محمول على [ما]^(٤) قبل تحريم الكلام أي: والصلاحة كما في شرح المقدسي، وأطلق الكلام، وفي «المحيط»: يحرم على القوم التكلم، وفي «الحججة»: وإن كان قليلاً بما يشبه كلام الناس، وما يشبه الأمر بالمعروف لغير الإمام، وأما أمر الإمام بمعرفة ونهي فهو وعظ مفروض لا يقطع [٢٣٩] الخطبة معنى، [و]^(٥) المفروض على القوم الاستماع والإنصات والكلام يفوت ذلك أي كلام كان وكذا في «البدائع»، وفي «فتح القدير»: يكره للخطيب أن يتكلم في حال الخطبة للإخلال بالنظام إلا أن يكون أمراً بمعرفة لقصبة عمر مع عثمان رضي الله عنهما وهي معروفة انتهى.

قال شيخ [الإسلام]^(٦) المقدسي [رحمه]^(٧) الله تعالى: رواه مسلم والبخاري من حديث

(١) ذكره مالك في الموطأ في كتاب الجمعة، باب: ما جاء في الإنصال يوم الجمعة والإمام يخطب (١٠٣/١)، وابن شيبة في مصنفه في الجمعة، باب: في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب (٢٣/٢)، والزيلعي في نصب الرأية (٢٠١/٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب (٨٧٥) من حديث جابر بن عبد الله، وأخرج بنحوه من حديث جابر بن عبد الله أيضاً البخاري في الصلاة، باب: من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين (٩٣١)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء فيمن دخل الإمام والإمام يخطب (١١١٢)، والنمساني في الجمعة، باب: الصلاة يوم الجمعة لمن جاء وقد خرج الإمام (١٣٩٤)، والزيلعي في نصب الرأية (٢٠٣/٢).

(١) ما بين معاقوتين ساقط من ح.

(٢) ما بين معاقوتين ساقط من م.

(٣) العبارة في م مشابخنا بدل الإسلام.

(٤) العبارة في م رحهم بدل رحمه.

أبي هريرة رضي الله عنه: بينما عمر رضي الله عنه يخطب إذ دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه فناداه عمر: أية ساعة هذه؟ فقال: إني شُغِلتُ فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد على أن أتوضاً، فقال: [٢٨٨] [٢٨٩] والوضوء أيضاً؟ وقد علمت أنَّ النبي ﷺ كان يأمر بالغسل، انتهى، كذا بخطه رحمة الله.

ومن العلماء من قال: السكوت على القوم كان لازماً في زمن النبي ﷺ لأنَّه كان يعرض عليهم في خطبته ما ينزل عليه من القرآن، فكان يلزمهم السكوت والاستماع ليأخذوا وينقلوا منه، فأما في زماننا فالسكوت غير لازم، لأنَّه قد يكون في القوم من هو أعلم من الإمام وأورع فلا يؤمر باستماع وعظ من هو دونه، ومنهم من قال: ما دام في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ فعلهم الاستماع، وإذا أخذ في مدح الفلملة والدعاء فلا بأس بالكلام، [وان][١] كان الطحاوي رحمة الله يقول: على القوم أن يستمعوا إلى مبلغ الخطيب قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَيَلْهِكُمْ يُصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَسِّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ تَسْلِيمًا» [٥٦] [٥٧] [الأحزاب: ٥٦] فعinstein يجب عليهم أن يصلوا على النبي ﷺ وفي «الجامع الحسامي»: يصلى السامع في نفسه ويختفي، ومثله في قاضي خان، وفي «الأوزجندى»: الأصح السكوت إذا قال الخطيب: «يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه» وفي «الحججة»: ولو سكت فهو أفضل تحقيقاً للإنصات، وفي «المحيط»: والذي عليه عامة مشايخنا رحمة الله أن على القوم استماع الخطبة من أولها إلى آخرها، وفي فتح القدير عن أبي يوسف: ينبغي أن يصلى في نفسه على النبي ﷺ لأن ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان إحراناً للفضيلتين وهو الصواب، ويحمد في نفسه إذا عطس على الصحيح انتهى.

وفي «البنابيع»: يكره التسبيح وقراءة القرآن والصلوة على النبي ﷺ والكتابة إذا كان يسمع الخطبة، انتهى، أي: إلا إذا تلا الخطيب قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَيَلْهِكُمْ يُصْلُونَ عَلَى النَّبِيِّ يَسِّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ تَسْلِيمًا» [٥٧] [٥٨] فيصلى سراً كما ذكرناه.

تبه: لمن كان بعيداً في المحيط أمّا من كان بعيداً من الإمام لا يسمع ما يقول [١/٢٤٠]

فلا رواية في هذا الفصل، قال محمد بن سلمة: يسكت، وروي هنا عن [١/٢٨٩] [١] أبي يوسف، قال الكمال: وهو أوجه انتهى.

وروبي عن نصر بن يحيى^(١): إنَّ كَانَ بَعِيداً مِنَ الْإِمَامِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ

^(١) نصر بن يحيى: هو نصر بن يحيى البلاخي وقيل «نصير» ثقة على أبي سليمان الجوزجاني، روى عنه أبو غيث =

(١) ما بين معموقتين زيادة في م والصواب إثباتها.

يحرك شفتيه ويقرأ القرآن، وروى حمّاد عن إبراهيم رحمه الله أنه قال: إني أقرأ [جزأين]^[1] يوم الجمعة، والإمام يخطب، وفي «الخانية»: ويكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة، قال بعضهم: من كان بعيداً عن الإمام ولا يسمع الخطبة يجوز له التسبيح والتهليل، وأجمعوا على أن من لا يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس، أمّا قراءة القرآن والتسبيح والذكر والفقه، قال بعضهم: الاشتغال بقراءة القرآن وبذكر الله تعالى أفضل، وقال بعضهم: الإنصات أفضل، وفي «الولوالجية»: الثاني عن الخطيب إذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن [وبذكر الله تعالى أفضل]^[2] بل يسكت هو المختار، قال الكمال: لأنّه قد يصل إلى أذن من يسمع فيشغله عن فهم ما سمع، أو عن السمع بخلاف النظر في [الكتاب و]^[3] الكتابة انتهى.

وفي «المحيط»: فأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتاباته، فمن أصحابنا رحمهم الله من كره ذلك ومنهم من قال: لا بأس به، وكذلك روي عن أبي يوسف، وقال الحسن بن زياد: وما دخل العراق أحد أفقه من الحكم بن زهير وإن الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصحح بالقلم وقت الخطبة، انتهى.

قال شمس الأئمة الحلوي رحمه الله تعالى: وهو هنا فصل آخر: اختلف المشايخ رحمهم الله أيضاً في أنه إذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو بيده أو بعينه إن رأى منكراً من إنسان فأشار برأسه هل يكره ذلك أم لا؟ فمن أصحابنا رحمهم الله من كره ذلك وسوّى بين الإشارة والتكلّم باللسان، والصحيح أنه لا بأس به كذا في «الفتح»، وفي «التجنيس» فإنه روي عن عبد الله بن مسعود وأنه سلم على رسول الله ﷺ يوم الجمعة وهو يخطب [٢٨٩ / ب] فرداً عليه بالإشارة انتهى.

وقال شمس الأئمة رحمه الله: وهو هنا فصل آخر وهو الدنو من الإمام فهو أولى أو التباعد عنه؟ قال كثير من العلماء: التباعد أولى كيلاً يسمع مدح الظلمة ودعاؤهم، والصحيح من الجواب من مشايخنا رحمهم الله أن الدنو منه أفضل، وفي «الدرایة»: والستة أن يذكر ويدنو من الإمام ما أمكن من غير أن يؤذى أحد، وبه قال الشافعي رحمه الله لما روي أنه عليه السلام قال: «من بكر وابتكر ومشى ولم يركب، ودنا ولم يلغ كُتُبَ له بكل خطوة عمل سنة أجر

= البلخي، توفي سنة ثمان وستين ومائتين للهجرة. أ. هـ. الجوادر المضية (٣/٥٤٦)، والفوائد البهية (٢٢١).

(1) العبارة في م [حزبين] بدل جزءين.

(2) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(3) ما بين معكوفتين ساقط من ح.

قيامها وصيامها^(١). وقال عليه السلام: «إذا كان يوم الجمعة وقف الملائكة على باب المسجد فيكتبون الأول فالاول فمثيل المهجر أي: المبكر كمثل المهدى بدنة ثم الذى يليه كالمهدى بقرة، ثم الذى يليه كالمهدى شاة ثم الذى يليه [٢٤٠/٢٤٠] كالمهدى دجاجة، ثم الذى يليه كالمهدى بيضة، فإذا خرج الإمام طروا صحفهم وجلسوا يستمعون الذكر^(٢) كذا في «الروضة» و «جامع الكردي»، ويستحب أن يجلس في الصفت الأول، وتتكلموا في الصفت الأول قيل: هو خلف الإمام في المقصورة، وقيل: مما يلي المقصورة، وبهأخذ أبو الليث وفي «خزانة الأكحل»: هذا في حق العامة لأنهم كانوا ممنوعين من دخول المقصورة أما في زماننا فلا منع في الصفت الأول الذي يلي الإمام [وإذا]^[١] حضروا لمسجد ملآن إن كان لا يؤذى الناس ولا يطأ ثوباً لا بأس به ويدنو من الإمام وإن فلا يتخطى.

(ولا يرد سلاماً، ولا يشتم عاطساً) كذا قال محمد فيه الأصل ولم يذكر فيه خلافاً، وروى محمد عن أبي يوسف في صلاة الأثر أنهم يردون السلام ويشتمون العاطس، فتبين أن ما في الأصل قول محمد رحمة الله تعالى، [٢٩٠/٢٩٠] والخلاف بين أبي يوسف ومحمد في هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال هل يرده بعدهما فرغ الإمام من الخطبة؟ على قول محمد يرد، وعلى قول أبي يوسف لا يرد، وروي عن أبي حنيفة رحمة الله في غير رواية الأصول يرد بقلبه ولا يرد بلسانه ولم يذكر محمد في الأصل أن العاطس هل يحمد الله تعالى؟ ذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمة الله أنه يحمد في نفسه ولا يجهر، وهذا صحيح، وعن محمد رحمة الله تعالى يحمد الله بقلبه ولا يحرك شفتيه وهو الصحيح كما قدمناه، وفي «النصاب»^(٣): إذا شئت أوردة السلام في نفسه جاز وعليه الفتوى. وفي «الكبرى»: الأصول أنه لا يجرب وبه يفتى، وفي «المحيط»: وإذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى بلسانه، وهذا كما لو سمع النداء وهو في الخلاء يجرب بقلبه، وإذا فرغ يجرب بلسانه [وهذا كما لو سمع

(١) ذكره بنحوه الهيثمي في مجمع الروايد في كتاب الصلاة، باب: البكير إلى الجمعة (٢/١٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٧١٣٤) من حديث شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: من غسل واغسل يوم الجمعة وغداً وابتكر ثم جلس قريباً من الإمام فاستمع وأنصت كان له بكل خطوة خططاها عمل ستة صيامها وقيامها.

(٢) ذكره بنحوه الهيثمي في مجمع الروايد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (٢/١٧٧)، وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات.

(٣) النصاب: والمراد به نصاب الفقهاء للإمام أبي المعالي محمد بن أحمد صاحب التتمة.

(١) ما بين معرفتين ساقط من ح.

حتى يفرغ من صلاته.

وكره لحاضر الخطبة: الأكل والشرب، والعبيث، والالتفات، ولا يرد سلاماً، ولا يشمت عاطساً، ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر.

النداء^[1]، وفي «الحجّة»⁽¹⁾: كان أبو حنيفة رحمة الله يكره تشميت العاطس ورد السلام إذا خرج الإمام فلا يفعله ولا يصلي نافلة ولا يتكلم (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه، وليس من ذلك ما لو خاف على إنسان الوقوع في بئر ونحوه، أو عقرباً يدب عليه فإنه يحذره لأنه حق آدمي والإنسات حق الله فيقدم الآدمي [حاجته]^[1].

مطلب: حق الآدمي مقدم على حق الله

فإن قيل: جاء في الحديث أن الدعاء مستجاب وقت الإقامة في يوم الجمعة فكيف يسكت عند أبي حنيفة؟ قلنا: يدعو بقلبه لا بلسانه كما في «الدرایة».

(وكره لحاضر الخطبة الأكل والشرب)، بل صرح الكمال بالحرمة فقال: يحرم في الخطبة الكلام وإن كان أمراً بمعرف أو تسيحاً، والأكل والشرب والكتابة انتهى، أي: إذا كان الكاتب يسمع لما قدمناه عنه إذ كتابة من لا يسمع الخطبة غير ممتنعة.

(و) كره (العيث والالتفات) فيجتنب الحاضر وقت الخطبة ما يجتنبه في الصلاة كما في [٢٩٠ بـ] «مجمع ^{١/٢٤١} الروايات»، وإذا احتبس الرجل في حالة الخطبة لا بأس به لكن لا يضيع جيئته على ركبته لأن السنة هي المواجهة ولأنه يورث النوم كذا في التجنيس، (ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر) لأنه يلجهنهم إلى ما نهوا عنه، قال شيخ مشايخنا العلامة نور الدين⁽²⁾ الشیخ على المقدسي رحمهم الله في شرحه «نظم الكنز»⁽³⁾: وأما الخطيب فيشترط أن [يتأهب]^[1] للإماماة في الجمعة فالستة [الطاهرة]^[1] والقيام واستقبال القوم وترك الكلام والسلام إلى دخوله في الصلاة كذا في «المجتبى»، فما ذكره الحدادي⁽⁴⁾ ومن هذا

(١) الحجّة: لعله الحجّة الصغيرة ليعيسى بن أبان وفيه حجّ أبي حنيفة. ١. هـ: كشف الظنون (٦٣١ / ١).

(٢) نور الدين: علي المقدسي تقدم.

(٣) واسمه أوضح رمز على نظم الكنز للشيخ علي المقدسي شرح فيه كنز الدائق. ١. هـ: كشف الظنون (٢ / ١٥١٦).

(٤) الحدادي: هو الإمام أبو بكر بن علي المعروف بالحاددي العبادي المتوفى في حدود سنة ثمانينات.

(١) ما بين معاقوتين ساقط من م.

(١) العبارة في م حاجته.

(١) هكذا العبارة في النسختين.

(١) العبارة في م [الطاهرة] بدل الطاهره ...

وَكُرْهَ الْخُرُوجُ مِنَ الْمِضْرَبِ بَعْدَ النَّدَاءِ مَا لَمْ يُصْلَى، وَمَنْ لَا جُمُعَةً عَلَيْهِ إِنْ أَدَاهَا جَازَ عَنْ
..... رِضِ الْوَقْتِ، وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ لَوْ صَلَّى الظَّهَرَ قَبْلَهَا حَرْمٌ،

حدوه من أنه يسلم إذا صعد وأقبل غير مقبول، انتهى.

قلت: وقد نقل في «الدرية» كلام «المجتبى» إلى أن قال: وترك السلام من خروجه إلى دخوله في الصلاة وترك الكلام، وبه قال مالك، وقال الشافعى وأحمد: إذا صعد المنبرستة أن يسلم على القوم إذا قابلهم بوجهه^(١) كذا روى ابن عمر عن النبي ﷺ، والحججة عليه قوله عليه السلام: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»^(٢)، وما رواه يحتمل أن يكون قبل هذا القول، مع أن البيهقي قال: ليس بقوى. به قال عبد الحق في الأحكام الكبرى هو مرسل، وليس بحججة عنده، وإن أسنده أحمد من حديث عبد الله بن لهيعة، وهو معروف في الضعفاء، ولا يحتاج به، انتهى.

(و) كره لمن تجب عليه الجمعة (الخروج من المسر) يوم الجمعة (بعد النداء) أي: الأذان الأول، وقيل: المعتبر الثاني (ما لم يصل) الجمعة لأن شمله الأمر بالسعى إلى الجمعة ولم يصر مسافراً قبل الخروج ولا منفصلاً عن المسر، وإذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف [١/٢٩١] كما في «التارخانية»، وكذا بعد فراغ الجمعة وإن لم يدركها.

فروع

(ومن لا جمعة عليه) كمريض ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقدعد (إن أداهما جاز عن فرض الوقت) لأن السقوط تخفيفاً للعذر فإذا تحمل ما لم يكلف به وهو الجمعة جاز عن فرض الوقت وهو الظهر كالمسافر إذا صام وكلام [الشارح]^[١] يدل على أن الأفضل لهم الجمعة لقولهم: [لهم يوم الجمعة] إن الظهر [كالمسافر لهم يوم القيمة]^[٢] رخصة فدل على أن العزيمة صلاة الجمعة، ويستثنى منهم المرأة لأنها ممنوعة عن حضور [الجماعات]^[٣].

(ومن لا عذر له) (لو صلى الظهر قبلها) أي: قبل صلاة الجمعة انعقد ظهره لوجود وقت أصل الفرض وهو الظهر في حق الكافة إلا أنه لما كان مأموراً بإسقاطه بال الجمعة (حرم) عليه

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الرواين في كتاب الصلاة، باب: سلام الخطيب (٢/١٨٤)، والطبراني في الأوسط (٢٦٧٧)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢/٢٠٥).

(٢) تقدم تخريرجه.

(٣) العبارة في م الشرح بدل الشارح.

(٤) العبارة في م يوم الجمعة بدل كالمسافر لهم يوم القيمة والصواب ما جاء في م.

(٥) العبارة في ج الجمعة بدل الجماعات.

فَإِنْ سَعَى إِلَيْهَا وَالإِمَامُ فِيهَا بَطَلَ ظَهْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْرِكْهَا، وَكُرْهَ لِلْمَعْذُورِ وَالْمَسْجُونِ أَدَاءُ
الظَّهَرِ بِجَمَاعَةٍ فِي الْمِصْرِ، يَوْمَهَا.

فعل الأصل ، وكان انعقاده موقوفاً (فإن سعى) أي : مشن لا مسرعاً (إليها) أي : إلى الجمعة ،
(و) كان (الإمام فيها) أي : صلاة الجمعة [٢٤١ بـ] لم يتمها إذ ذاك بعدها سعى إليها (بطل
ظهوره) أي : بطل وصفه وصار نفلاً ، وكذا حكم المعذور لو صلى الظهر ثم سعى إلى الجمعة
بطل ظهره (وإن لم يدركها) وهذا عند أبي حنيفة على تحرير البلخين وهو الأصح ، والمعتبر
في السعي الانفصال عن داره ، فلا يبطل ظهره قبله على المختار . وقيل : إذا خطأ خطوتين في
البيت الواسع يبطل ، ولا يبطل إذا كان السعي مقارناً للفراغ منها وبعده ، أو لم تقم الجمعة
أصلاً ، وقالاً : لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم ، وفي رواية : حتى يتمها حتى لو أفسدها
بعدما شرع فيها لا يبطل ظهره على هذه الرواية ، لهما أن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا
يبطل به الظهر ، والجمعة فوقه فيبطل بها ، ولأبي حنيفة رحمة الله : أن السعي إلى الجمعة من
خصائصها فصار الاشتغال به بركن من أركانها بجماع الاختصاص فيؤثر في ارتضاض الظهر
احتياطاً ، إذ الأقوى يحتاط لإثباته ما لا يحتاط لإثبات الأضعف ، ولو صلى مسافر [٢٩١ بـ]
الظهر إماماً ، ثم حضر الجمعة فصلاتها فهي [فريضة][١] ، وجازت صلاة أولئك ولو قدمه الإمام
لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذي صلى بهم قبل
دخوله المصر فصارت في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر من «التبين» و «العنابة»
و «فتح القدير» و «التارخانية» عن «جامع الجوامع» و «التجنيس» .

(وكره للمعذور) كمريض ورقيق ومسافر (والمسجون أداء الظهر بجماعة في مصر
يومها) أي : الجمعة ، يُروى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وفي أداء الظهر بجماعة قبل الجمعة
وبعدها تقليلاً للجماعة في الجامع لأنه قد يقتدي به غيره ، وفيه معارضة على وجه المخالف ،
وفيه صورة إعراض عن السعي إلى الجمعة وإن لم يكن مكلفاً بها بخلاف أهل السواد لأنه لا
 الجمعة هناك فلا يفضي إلى التقليل ولا إلى المقاومة ، وإنما أفرد المسجون بالذكر وإن شمله
المعذور لأنه ربما لا يتوجه الكراهة [تمتنعه][٢] من الخروج للجمعة إذا كان مظلوماً لأنه يمكنه
الاستعانة والخروج . وإن كان ظالماً فعله إرضاء الخصوم وحضور الجمعة كذا قالوه ، ولا
يخفى ما فيه ، ويكره للمعذور صلاة الظهر منفرداً قبل صلاة الجمعة في الصحيح ويستحب له
تأخيره عنها .

(١) العبارة في م [فرضه] بدل فريضة .

(٢) العبارة في م يمنعه بدل تمتنع .

وَمَنْ أَدْرَكَهَا فِي التَّشْهِيدِ أَوْ سُجُودِ السَّهْوِ أَتَمْ جُمْعَةً وَاللهُ أَعْلَمْ.

(ومن أدركها) أي: الجمعة [١/٢٤٢] (في الشهد) أو (في سجود السهو) أو شهد (أتم جمعة) لما رويانا من قوله عليه السلام: «إذا [أقيمت]^[١] الصلاة فلا تأتها وأنتم تسعون، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا»^(١)، فأمره عليه السلام بقضاء ما فاته، وهو الذي صلاه الإمام قبل الاقتداء به لا صلاة أخرى، وهذا عندهما، وقال محمد: إن أدركه في الركعة الثانية ولو قبل الرفع من الركوع أتم جمعة، وإلا أتم ظهراً وفي العيد يتمه اتفاقاً كما في «الفتح» وفي «السراج»: لم يصر مدركاً للعيد عند محمد ثم إله يختير في قضاء ما فاته إن شاء جهر، وإن شاء أسره.

تنمية: قدمنا^(٢) أنه يُسن الغسل [١/٢٩٢] لصلاة الجمعة، وقال في «التارخانية»: لو اغتسل من لا جمعة عليه لا ينال الثواب انتهى، يعني: إذا لم يصل به الجمعة.

وفي «الدرایة»: يستحب [من]^(٣) حضر الجمعة أن يغتسل ويذهب ويمس طيباً إن وجده، ويلبس أحسن ثيابه إن كان له، قال عليه السلام: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره، ويذهب من دنهه، ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين الاثنين، ثم يصلى ما كتب له ثم يسكت إذا تكلم الخطيب إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى»^(٤) رواه البخاري، و «في جامع الجوامع»: ويقص الشارب ويقلم الأظافير، وفي «الحجۃ»: يكره ذلك قبل الصلاة جعلها كالحج وفي «الأخبار»: من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله تعالى من السوء إلى الجمعة القابلة، وثلاثة أيام، ويستحب لبس الثياب البيضاء لما روى ابن عباس أن عليه الصلاة والسلام قال: «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من أحسن ثيابكم»^(٥) وكراه من الشافعية الغزالى وأبو طالب المكي^(٦) لباس السوداء، وخالفهما الماوردي في «الحاوى» لما أنه عليه الصلاة والسلام خطب وعليه عمامة سوداء، ودخل يوم الفتح وعليه عمامة سوداء، وعلى علي وابن عمر عمامة سوداء يوم قتل عثمان وأحداث بنو العباس لباس السوداء شعاراً لهم، لأن الرایة التي عُقِدت للعباس يوم الفتح ويوم خير خبر كانت سوداء وعن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثلاثة

(١) تقدم تخریجه.

(٢) انظر صفحة (١٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الدهن للجمعة (٨٨٣) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه.

(٤) الحديث: ذكره ابن الجوزي في صفة الصفوة (٩٩/١).

(٥) أبو طالب المكي: هو الإمام محمد بن علي بن عطية العجمي ثم المكي المتوفى سنة ٣٨٦هـ صاحب كتاب قوت القلوب في التصوف.

(٦) العبارة في مأتيتم بدل أقيمت.

(٧) العبارة في م لمن بدل من.

باب العيدين

حكم صلاة العيدين، وشروط وجوبها:

صلاة العيدين واجبة في

يعصهم الله من عذاب القبر: المؤذن والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة^(١) وقال أبو المعين في «أصوله»: قال أهل السنة والجماعة: عذاب القبر وسؤال منكر ونكير حق لكن إذا كان كافراً فعذابه يدوم في القبر إلى يوم القيمة، ويُرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمة النبي عليه السلام ثم المؤمن على ضربين [٢٤٢/ب] إن كان مطيناً لا يكون [٢٩٢/ب] له عذاب القبر ويكون له ضغطة فيجد هول ذلك وخوفه لما أنه كان يتنعم بنعم الله تعالى ولم يشكر النعمة وإن كان عاصياً يكون له عذاب وضغطة [القبر]^(٢) لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب إلى يوم القيمة وإن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود إلى يوم القيمة من «مجمع الروايات» و «التخارخانية».

(باب) أحكام (العيدين) من الصلاة وغيرها

سمى يوم العيد به لأن الله تعالى عوائد [الإحسان]^(٣) إلى عباده دينية ودنياوية أو لأنه يعود ويكرر وحق جمعه أعود لأن أصله الروا، وجمع بالياء للزومها في الواحد، وللفرق بينه وبين عود الخشبة أن يجمع على عيدان وعود الطرب على أعود، وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الأولى من الهجرة، روى أبو داود عن أنس قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: ما هذان اليومان؟ قيل: كثاً نلعب فيهما في الجاهلية، فقال رسول الله ﷺ: إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منها يوم الأضحى ويوم الفطر»^(٤).

(صلاة العيدين واجبة) نُصّ على الوجوب لأنه ورد نصاً عن أبي حنيفة (وفي) رواية وهي

(١) ذكر بنحوه الهيثمي في مجمع الزوائد بلفظ (من مات يوم الجمعة وفي عذاب القبر)(٢١٩/٢)، والمغرب في الأوسط.

(٢) أخرجه أبو داود والحاكم في المستدرك في كتاب صلاة العيدين (٢٩٤/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من ج.

(٤) ما بين معقوفين ساقط من ج.

الأَصْحَّ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرَائطِهَا، سَوْيَ الْخُطْبَةِ، فَتَصْحُّ يَدْعُونَهَا مَعَ الإِسَاءَةِ، كَمَا لَزَقَ قَدْمَتِ الْخُطْبَةِ عَلَى صَلَاتِ الْعَيْدِينَ.

ما يندب فعله يوم عيد الفطر:

وَنَدِيبٌ فِي الْفِطْرِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ شَيْئًا: أَنْ يَأْكُلَ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ تَمْرًا، وَوِنْرًا، وَيَغْتَسِلَ، وَيَسْتَاكَ، وَيَتَطَبَّبَ،

على الأصح رواية ودرایة، وبه قال الأثرون، وتسميتها في «الجامع الصغير» سنة، لأنه ثبت الوجوب بها لمواطبة النبي ﷺ على صلاة العيدين من غير ترك كما في «الفتح».

فتجب (على من تجب عليه الجمعة بشرطها) وقد علمتها فلا بد من شرائط الوجوب جميعها [١/٢٩٣]، وشرائط الصحة (سوى الخطبة) لأنها لما أخرت عن الصلاة لم تكن شرطاً لها، فبقيت وعظاً كما فيسائر الأوقات، وكانت الخطبة سنة (تصح) صلاة العيدين (بدونها) أي: الخطبة، لكن (مع الإساءة) لترك السنة (كما) يكون مسيئاً (لو قدمت الخطبة على صلاة العيد لمخالفته فعل النبي ﷺ^(١)).

(وندب) أي: استحب لمصلبي العيد (في) يوم (الفطر ثلاثة عشر شيئاً: أن يأكل) بعد الفجر قبل ذهابه للمصلبي شيئاً حلواً كالسكر، (و) ندب (أن يكون المأكول تمراً)، (وأن يكون عدده وترأً) كثلاث لما روى البخاري عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترأ»^(٢) وبه يتحقق معنى الاسم، ومبادرة امثال الأمر كذا في «الدرایة»، (و) ندب أي: سن أن (يغتسل) وقدمنا [١/٢٤٣] أنه للصلاة لما روى ابن ماجه: كان رسول الله ﷺ «يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة»^(٣) (ويستاك) لأنه مندوب إليه فيسائر الصلوات وأعم الحالات، (ويتطيب) لأنه عليه السلام كان يتطيب يوم العيد ولو من طيب

(١) أخرجه البخاري في كتاب العيدين، باب: الخطبة بعد العيد (٩٦٣)، ومسلم في كتاب صلاة العيدين (٩٨٨) من حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة وأخرج ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (١٢٩١)، والنسائي في العيدين، باب: الصلاة قبل العيدين وبعدها (١٥٨٦)، وأبو داود في الصلاة، باب: الصلاة بعد صلاة العيد، مطولاً. من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ خرج يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العيدين، باب: الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٩٥٣)، وابن ماجه في الصيام، باب: في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج (١٧٥٤)، والترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٥٤٢)، والزيلعى في نصب الرأية (٢٠٨/٢).

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الاغتسال في العيدين (١٣١٦)، والمزي في تحفة الأشراف (١١٠٢٠).

وَيَلْبِسَ أَحْسَنَ ثِيابِهِ، وَيُؤَدِّي صَدَقَةَ الْفِطْرِ - إِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ - وَيُظْهِرَ الْفَرَحَ وَالْبَشَاشَةَ، وَكَثْرَةَ الصَّدَقَةِ حَسْبَ طَاقَتِهِ، وَالثَّبِيْكَيْرُ - وَهُوَ سُزْعَةُ الْأَنْتِبَاهِ -، وَالْأَبْتِكَارُ - وَهُوَ: الْمُسَارِعَةُ إِلَى الْمُصْلِيِّ -، وَصَلَاةُ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدٍ حَيِّهِ، ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمُصْلِيِّ مَاشِيًّا،

أهله كذا في «الاختيار»، (ويلبس أحسن ثيابه) التي يباح لبسها للرجال، ومن السنة لبس البعض، وكان للنبي ﷺ جبة فكان يلبسها في الجمعة والأعياد^(۱)، كذا في «الاختيار»، وفي «الهدایة» جبة فنك أو صوف انتهی.

والفنك حيوان يشبه الشعلب (ويؤدي صدقة النظر إن وجبت عليه) لحديث ابن عمر أنه قال: أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن نؤديها قبل خروج الناس إلى الصلاة^(۲)، وقال ﷺ: «من أداها قبل الصلاة، [أي: خروج الناس إلى الصلاة]^[۱]، فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات»^(۳) كما في «التبیین»، [٢٩٣/٣] (ويظهر الفرح) بطاعة الله وشكر نعمته. ويختتم فيه لما روى أنه من كان لا يتختم من الصحابة رضي الله عنهم في سائر الأيام تختم يوم العيد كذا في «الدرایة»، (و) يُظْهِرُ (الْبَشَاشَةَ) في وجه كل من يلقاه من المؤمنين، وكثرة الصدقة النافلة (حسب الطاقة) زيادة عن المعتاد، (والتبکر، وهو سرعة الانتباه) أول الوقت أو قبله لأداء العبادة بنشاط (والابتکار) وهو المسارعة إلى المصلى لينال فضيلته، وفضل الصف الأول (وصلاة الصبح في مسجد حي) لقضاء حقه، ويتمحض ذهابه لعبادة مخصوصة اهتماماً بشأنها، وفي قوله: «(ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمُصْلِيِّ)» إشارة إلى تقديم ما ذكرناه على الذهاب إلى المصلى (ماشياً) بسكن وسکينة ووقار وغض بصر عما لا ينبغي أن يُبصر. روى أنه عليه السلام كان يخرج ماشياً، وعن علي رضي الله عنه: أنه خرج إلى المصلى ماشياً وراحله تقاد إلى جنبه^(۴)، وكان عليه السلام يقول عند خروجه: «اللهم إني خرجت إليك

(۱) رواه البهقی في السنن الکبری في صلاة العیدین، باب: الزینة للعید (۲۸۰/۳)، والزیلیعی في نصب الرایة (۲/۲۰۹) وقال: غریب.

(۲) آخرجه البخاری في کتاب الزکة، باب: الصدقة قبل العید (۱۵۰۹)، ومسلم في الزکة، باب: الأمر بخروج زکة الفطر قبل الصلاة (٩٨٦).

(۳) هو جزء من حديث آخرجه ابن ماجه في الزکة، باب: صدقة الفطر (١٨٢٧)، وأبو داود في الزکة، باب: زکة الفطر (١٦٠٩)، والمنذري في الترغیب والترھیب (٢/١٥٠)، والزیلیعی في نصب الرایة (٤١٦/٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهمَا.

(۴) آخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الخروج إلى العید ماشياً (١٢٩٦)، والترمذی في الصلاة، باب: ما جاء في المشی يوم العید (٥٣٠)، والمزی في تحفة الأشراف (٤٢٠١).

(۱) ما بين معاکوفتين ساقط من م.

مُكْبِرًا سرًّا، وَيَقْطَعُهُ إِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْمُصْلَى فِي رِوَايَةِ أَخْرَى: إِذَا افْتَسَحَ الصَّلَاةُ، وَيَرْجِعُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ . وَيُكَرِّهُ التَّنَفُّلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمُصْلَى وَالْبَيْتِ،

خرج العبد الذليل^(١) كذا في «معراج الدراء»، وفي «البرهان» روي أن علياً رضي الله عنه لما قدم الكوفة استخلف من يصلی بالضفة صلاة العيد في الجامع وخرج إلى العجابة مع خمسين شيخاً يمشي ويمشون^(٢) انتهى، وهذا يخالف ما قاله بعض المشايخ: الأفضل للمشايخ الركوب وللشباب المشي (مكبراً سراً) عند أبي حنيفة لقوله تعالى: «وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَقْيَكَ» [الأعراف: ٢٠٥] وقال [٤٣/ب] عليه السلام: «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفْيُ، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي»^(٣) ولأن الأصل في الثناء الإخفاء إلا ما خصه الشرع كيوم الأضحى، وعندهما يسن أن يكبر جهراً، وهو رواية عن الإمام، وكان [عمر]^(٤) يرفع صوته بالتكبير وهو مروي عن علي رضي الله عنه (ويقطنه أي: التكبير إذا انتهى إلى المصلى في رواية) جزم بها في «الدراء» فقال: وعندنا [٢٩٤]^(٥) إذا بلغ المصلى قطع، وفي رواية إذا افتتح الصلاة كذا في «الكافي» انتهى. وعليه عمل الناس كذا في «شرح» المقدسي انتهى. وفي «التارخانية» عن «الحجۃ» قال أبو جعفر: وبه نأخذ انتهى.

(ويرجع من طريق آخر) تكثيراً للشهود [ك فعله]^(٦) لما في سنن أبي داود: «أن النبي ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر»^(٧) كما في «البرهان».

(ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى) اتفاقاً، (و) في (البيت) عند عامتهم كما في «التبين» وهو الأصح كما في «البحر» عن «غاية البيان» لقول ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «خرج فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها»^(٨) متفق عليه، (و) يكره

(١) أخرجه البهقي في شعب الإيمان (٤/١٣٣) والمناسبة كانت من أجل الاستقاء.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢) بنحوه.

(٣) ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الدعاء، باب: في رفع الصوت بالدعا (٧/١٠٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب الأذكار، باب: ما جاء في الذكر الحنفي (١٠/٨١)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٢/٥٣٧)، وأبو يعلى في مسنده (١/٧٣١)، وأحمد في مسنده (١/١٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٨٠٩).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العيددين، باب: من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد (٩٨٦) من حديث جابر قال: «كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق»، وأبى داود في الصلاة، باب: الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق (١١٥٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الخروج يوم العيدين الطريق والرجوع من غيره (١٢٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العيددين، باب: الخطبة بعد العيد (٩٦٤) مطرولاً، ومسلم في صلاة العيددين، باب: ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى (٨٨٤) مطرولاً، والترمذي في الصلاة، باب: ما جاء في لا صلاة قبل =

(٦) العبارة في م ابن عمر.

وبعدها في المصلى فقط، على اختيار الجمهور.

وقت صلاة العيد:

روقت صحة صلاة العيد: من أرتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين إلى زوالها.

كيفية صلاة العيد:

وكيفية صلاتها: أن ينوي صلاة العيد

التتفل (بعدها) أي: بعد صلاة العيد (في المصلى فقط)، فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ لا يصلى قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركتعين»^(١) رواه ابن ماجه كما في «البرهان»، وقال قاضي خان: وله أن يتقطع بعدها أربع ركعات، ومثله في «التحفة»، أطلقنا له جواز التتفل في الجبانة بعد الصلاة من غير كراهة ومن غير ذكر استحباب، وفي «الزاد» و«الخلاصة»: يستحب أن يصلى بعد صلاة العيد أربع ركعات لحديث علي رضي الله عنه أنه عليه السلام قال: «من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت»^(٢) وبكل ورقة حسنة»^(٣) كما في «معراج الدراء».

(و) ابتداء (وقت) صحة صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين حتى تبيض للنهاي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض، وأنه كان رضي الله عنه يصلى العيد حين ترتفع الشمس قدر رمح أو رمحين»^(٤) كما في «التبين»، فلو صلوا قبل ارتفاعها لا تكون صلاة عيد [٢٩٤] بل نفلاً محظياً، ويستحب أن يكون خروج الإمام بعد الارتفاع قدر رمح حتى لا يحتاج إلى انتظار القوم كما في «البحر» ويستمر الوقت من الارتفاع [٢٤٤] ممتداً (إلى) قبيل (زوالها) أي: الشمس، لأن حين شهد الوفد في اليوم المكمل لثلاثين من رمضان بعد الزوال برؤية الهلال، أمر النبي ﷺ أن يخرجو إلى المصلى من الغد ولو كان الوقت باقياً لما أخرها كما في «التبين» و«الدراء».

(وكيفية صلاتهما) أي: العيدان (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول

= العيد ولا بعدها (٥٣٧)، والسائل في صلاة العيدان، باب: الصلاة قبل العيدان وبعدها (١٢٩١)، والمزي في تحفة الأشراف (٥٥٥٨).

(١) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها (١٢٩٣)، والمزي في تحفة الأشراف (٤١٨٧)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢١٠ / ٢).

(٢) لم أجده.

(٣) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٢١١ / ٢) وقال: حديث غريب. وأخرج بنحوه من حديث عبد الله بن يسر ابن =

(١) العبارة في م بكل بنت.

ثم يكبر للتحريم ثم يقرأ الثناء، ثم يكابر تكبيرات الزوائد ثلاثة، يرتفع يديه في كل منها، ثم يتعدّد، ثم يسمّي سرّاً، ثم يقرأ الفاتحة، وسورة، ونُدِبَ أن تكون **﴿سَبَحَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾**، ثم يزكي، فإذا قام للثانية، ابتدأ بالبسملة، ثم بالفاتحة، ثم بالسورة، ونُدِبَ أن تكون

بلسانه: أصلى الله تعالى صلاة العيد إماماً، والمقتدي ينوي المتابعة أيضاً (ثم يكبر للتحريم ثم يقرأ) [الإمام]^[١] والمؤتم (الثناء): سبحانك اللهم وبحمدك إلخ، لأن شرع في أول الصلاة فيقدم على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية، (ثم يكابر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد)، سميت بها لزيادتها على تكبيرات الإحرام والركوع يكررها (ثلاثة)، وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه، ويُسْكَت بعد كل تكبيرة مقدار ثلات تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة لثلا يشتبه على بعيد عن الإمام، ولا يسن ذكر بين التكبيرات لأنه لم ينقل. وعن الإمام الشافعي رحمة الله: الثناء كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، كذا في «المجمع الروايات» عن «الكاففي» (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منهما)، وتقدم أنه سنة (ثم يتعدّد) الإمام (ثم يسمّي سرّاً، ثم يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة، ونُدِبَ أن تكون) سورة: **﴿سَبَحَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلى: ١] إلى آخرها، (ثم يركع) الإمام يتبعه القوم (إذا قام للثانية، ابتدأ البسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة) ليواли بين القراءتين وهو الأفضل عندنا، (ونُدِبَ أن [٢٩٥] تكون) سورة **﴿هَلْ أَنْتَ حَيْثُ الْفَتِيشَة﴾** [الغاشية: ١] لما روئ أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المتنشر^(١) عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة **﴿سَبَحَ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** [الأعلى: ١] و **﴿هَلْ أَنْتَ حَيْثُ الْفَتِيشَة﴾** [الغاشية: ١] ورواه أبو حنيفة مرة في العيدين فقط كذا في «الفتح».

= ماجه في إقامة الصلاة، باب: في وقت صلاة العيد (١٣١٧)، وأبو داود في الصلاة، باب: وقت الخروج إلى العيد (١١٣٥)، والحاكم في المستدرك (٢٩٥/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه.
 (١) هو إبراهيم بن محمد بن المتنشر بن الأجدع الهمданى الكوفي أحد أئمة الدين، ومن ثبت العلم حدث عن أبيه وطائفة أحاديث يسيرة، وحدث عنه شعبة وسفيان الثورى وغيرهما، وهو قديم الوفاة، أ.هـ. ١٠٦. سير أعلام النبلاء (٧/٥٥) الجرح والتعديل (٢/١٢٤).

(٢) أخرجه مسلم في الجمعة، باب: ما يقرأ في صلاة الجمعة (٨٧٨)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقرأ به في الجمعة (١١٢٢)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في العيدين (٥٣٣)، والنسائي في الجمعة، باب: الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة (١٤٢٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في القراءة في صلاة العيدين (١٢٨١).

(١) ما بين معاكسين ساقط من ج.

سُورَةُ الْعَاشِيَّةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ تَكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدِ (ثَلَاثَةً) وَيُرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا كَمَا فِي الْأُولَى، وَهَذَا أُولَى مِنْ تَقْدِيمِ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدِ فِي الرُّكُعَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْقِرَاءَةِ، فَإِنْ قَدِمَ التَّكْبِيرَاتِ عَلَى الْقِرَاءَةِ فِيهَا جَارٌ،

(ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثة، ويرفع يديه) الإمام وال القوم فيهما، كما في الركعة (الأولى، وهذا) الفعل وهو المرالة بين القراءتين والتكبير ثلاثة في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثالث في كل ركعة، (ومن تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة)، لأثر ابن مسعود رضي الله عنه وموافقة [٢٤٤/٣] جمع من الصحابة له قوله وفعلاً، وسلامته من الاضطراب، وإنما اختير قوله بقول النبي ﷺ: «رضيت لأمتى ما رضي به ابن أم عبد»^(١) يعني: عبد الله بن مسعود، كذا في «مجمع الروايات» وفي «جامع الجواب»، وهو قول عمرو بن الزبير وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر الجهني وأبي موسى الأشعري وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري، والبراء بن عازب وابن مسعود الأنصارى، وفي «الخانية»: وقول أكثر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كذا في «التخارقانية»، (فإن قدم التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة جاز) لأن الخلاف في الأولوية لا الجواز وعدمه، وكذلك لو كبر الإمام زائداً عما قلناه يتبعه المقتدي إلى ست عشر تكبيرة، فإن زاد لا يلزمه متابعته، لأنه بعدها محظوظ بيقين، لمحاوزته [ما]^(٢) ورد به الآثار، وإذا كان مسبوقاً يكبر فيما فاته بقول أبي حنيفة، وإذا سبق [٢٩٥/٣] برکعة يتدنىء في قضائها بالقراءة، ثم يكبر لأنه [لو]^(٣) بدأ التكبير وإلى بين التكبيرات، ولم يقل به أحد من الصحابة فيوافق رأي الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان أولى، وهو تخصيص لقوله المسقوف يقضى أول صلاته في حق الأذكار، وإن أدرك الإمام راكعاً أحمر قائماً وكبر تكبيرات الزوائد قائماً أيضاً إن أمن فوت الركعة بمشاركته الإمام في الركوع، وإن يكبر للإحرام قائماً ثم يركع مشاركاً للإمام في الركوع ويكبر للزوائد متحيناً بلا رفع، لأن الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف الفعل، والرفع حيثزيد ستة في غير محله، ويفوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين، وإن رفع الإمام رأسه سقط عن المقتدي ما يقي من التكبيرات، لأنه إن أتى به في الركوع لزم ترك المتابعة المفروضة للواجب، وإن أدركه بعد رفع رأسه قائماً لا يأتي بالتكبير، لأنه يقضى الركعة مع تكبيراتها كما في «الفتح».

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣١٧) وقال: إسناده صحيح على شرط الشيختين ولم يخرجاه، والهشمي في مجمع الزوائد (٩/٢٩٠)، والبزار (٢٦٧٩)، والطبراني في الكبير (٨٤٥٨)، والمتفق الهندي في كنز العمال (٣٣٤٥٤).

(٢) ما بين معکوفتين ساقط من م.

(٣) ما بين معکوفتين زيادة في م.

ثم يخطب الإمام بعد الصلاة خطبتيْن، يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر.
حكم فوات صلاة الفطر، وتأخيرها:
ومن فاتته الصلاة مع الإمام لا يقضيها، وتأخر بعذر إلى الغد فقط.

مطلب: أحكام خطبة العيددين

(ثم يخطب الإمام بعد الصلاة خطبتيْن) اقتداء بفعل النبي ﷺ^(١) (يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر) لأن الخطبة شرعت لأجله فيذكر من تجب عليه ولمن تجب وممّ تجب ومقدار الواجب وقت الوجوب، ويجلس بين الخطبتيْن جلسة خفيفة، ويكبّر [١٢٤٥] في خطبة العيددين، وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية، لكن لا ينبغي أن يكون أكثر الخطبة التكبير، ويكبّر في خطبة عيد الأضحى أكثر مما يكبّر في خطبة الفطر، كذا في «قاضي خان»، وقال في «البحر» عن «المجتبى»: يبدأ بالتحميد في خطبة الجمعة والاستسقاء والنكاح، وينبدأ بالتكبيرات في خطبة العيددين ويستحب أن يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات تترى، والثانية بسبعين، قال [١٢٩٦]

عبد الله بن مسعود: وهو السنة، ويكبّر قبل أن ينزل من المنبر أربع عشرة تكبيرة انتهى.

وفي «التخارقية» عن «الحجّة»: إذا كبر الإمام في الخطبة يكبر القوم معه، وإذا صلى على النبي ﷺ يصلّي الناس في أنفسهم امتثالاً للأمر وسنة الإنصات انتهى.

(ومن فاتته الصلاة) فلم يدركها (مع الإمام لا يقضيها) لأنها لم تعرف قربة إلا بشرط لا تتم بدون الإمام الأعظم أو مأموريه، وكذلك لو أفسدها وفرغ الإمام منها لا يمكنه القضاء لفوات الشرط، وقال قاضي خان: ومن لم يدرك الإمام إن شاء انصرف إلى بيته، وإن شاء صلّى ولم ينصرف، والأفضل أن يصلّي أربعًا فتكون له صلاة الضحى لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من فاتته صلاة العيد صلّى أربع ركعات يقرأ في الأولى: «سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» [الأعلى: ١] وفي الثانية «وَالثَّالِثَةِ وَضَعْنَاهَا» [الشمس: ١] وفي الثالثة «وَالثَّالِثَ إِذَا يَشَاءَ» [الليل: ١] وفي الرابعة «وَالضُّحَى» [الضحى: ١] وروي في ذلك عن النبي ﷺ وعداً جميلاً وثواباً جزيلاً، انتهى.

(وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعذر) لأن غمّ الهلال وشهدوا به بعد الزوال، أو صلوها في غيم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر (إلى الغد فقط)، لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة، إلا أنا تركناه بما رويانا من أنه عليه السلام أخرها إلى الغد بعذر^(٢) ولم يرو أنه أخرها إلى ما بعده، فبقي على الأصل، وقيدنا بالغد بالعذر للجواز لا لنفي كراهة الفعل فقط، فلا

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٢/٢٢٢).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأبة (٢/٢٢٢).

أحكام الأضحى، وما تفارق فيه الفطر:

وأحكام الأضحى كالفطر، لكنه في الأضحى يؤخر الأكل عن الصلاة، ويُكَبِّرُ في الطريقة جهراً، ويُعلَمُ الأضحية، وتُكَبِّرُ التشريق في الخطبة، وتؤخر بعذر إلى ثلاثة أيام، والتعرِيفُ ليس بشيء.

تصح إذا أخرت إلى الغد بلا عذر كما في «التبين».

مطلب: فيما يخالف فيه الفطر الأضحى

و(أحكام) عيد (الأضحى كالفطر) وقد علمتها، (لكنه في الأضحى يؤخر الأكل عن الصلاة) واستحباباً لما روي أنه عليه السلام «كان لا يطعم في يوم الأضحى حتى يرجع فياكل من أضحيته»^(١) وقيل: هذا في حق من يضحي ليأكل من أضحيته [٢٩٦/ب] أولاً، أما في حق غيره فلا، ثم [قبل ٤٤٠/ب] الصلاة مكرورة، والمحظى أنه ليس بمكروره لكن يستحب تركه، (ويكابر في الطريق) ذاهباً إلى المصلى تكبيراً (جهراً) استحباباً كما فعل النبي ﷺ كذا في «الاختبار»، (ويعلم الأضحية)، فيبين من تجب عليه وممْ تجب، وسن الواجب، و وقت ذبحه والذبح، وحكم أكله، والتصدق والهدية، والآذكار منه، (و) يعلم (تكبير التشريق في الخطبة)، لأن الخطبة شرعت لتعليم أحكام الوقت فيبين الأحكام في الخطبة لجواز أن لا يعلمها بعض الحاضرين: وقال الشيخ زين في «البحر»: ينبغي للخطيب أن يعلمهم الأحكام في الجمعة التي يليها العيد ليأتوا بها في محلها، لأن بعضها يتقدم على الخطبة فلا يفيد ذكره فيها الآن، قال: ولم يره مقولاً، والعلم أمانة في عنق العلماء، انتهى.

(وتؤخر) صلاة عيد الأضحى بلا كراهة (بعذر إلى ثلاثة أيام)، ومع الكراهة بدونه لمخالفته المأثور بلا مانع، ولا تجوز بعد الزوال من اليوم الثالث لأنها لا تُقضى، وإنما جازت في الأيام الثلاثة لأنها مؤقتة بوقت الأضحية لكن فيما بين ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال منها، (والتعريف) يجيء لمعان: للإعلام والتطييب من العرق وهو الربيع، وإنشاد الصالة، والوقوف بعرفات، والتشبه بأهل الموقف وهو المراد هنا، فيجتمعون في مكان يوم عرفة، وهو (ليس بشيء) معتبر فهو غير مستحب وغير مستحب، وسُئل الإمام مالك عن ذلك فقال: وإنما مفاتيح هذه الأشياء البدع، كذا في «الدرائية»، وقال الكمال: والأولى الكراهة لأن الوقوف عَهْد

(١) أخرجه الترمذى في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج (٥٤٢)، والحاكم فى المستدرك فى كتاب العيدىن (٢٩٤/١) وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والدارقطنى (٤٥/٢)، وأحمد (٣٥٣/٥)، والزيلعى فى نصب الراية (٢٢١/٢).

(١) ما بين معاوقين زيادة في م.

حكم تكبير التشريق، ومدته، وعلى من يجب؟

ويجب تكبير التشريق من بعد فجر عرفة، إلى عضر العين مرّة فور كل فرض أدي بجماعة مستحبة، على إمام مقيم بمضير، وعلى من اقتدى به، ولو كان مسافراً، أو رقيقاً، أو أثنياً،

قربة [٢٩٧] في مكان مخصوص فلا يكون قربة في غيره انتهى.

وفي «الدرر والغرر»: الصحيح الكراهة، ولا يجوز [الاختراع]^[١] في الدين كذا في «الكافي»، وفي المぬ منه حسم لمسدة اعتقادية تتوجع من العوام، ونفس الوقوف، وكشف الرؤوس يستلزم التشبه وإن لم يقصد، ويحمل ما ذكره في «الكافي» بقوله: وعن أبي حنيفة أنه ليس بستة، وإنما هو حدث أحده الناس فمن فعله جاز انتهى، على كونه بلا وقوف وكشف الرؤوس قاله الكمال انتهى، هذا ولا يخفى ما في اجتماع نساء أهل هذا الزمن مع الرجال والأحداث ورفاع العامة وغيرهم من الشدة والبأس والفتنة، وحسم ذلك واجب.

مطلب: في تكبير التشريق وأحكامه

(ويجب تكبير التشريق) في اختيار الأكثر لقوله تعالى: «وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْدُورَاتٍ» [٢٤٦] [البقرة: ٢٠٣] (من بعده) صلاة (فجر عرفة إلى) عقب (عصر العبد) ويأتي به (مرة) [٢٩٧] بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض)، شمل الجمعة وخرج النفل والوتر وصلاة الجنائز والعيد إذا كان ذلك الفرض (أدي) أي: صلى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها وهي الثمانية (لجماعه) خرج به المنفرد لما عن ابن مسعود رضي الله عنه: ليس التكبير أيام التشريق على الواحد [الممنفرد]^[٢] والاثنين، التكبير على من صلى بجماعة، رواه حرب وأبو بكر بن عبد العزيز بإسنادهما، وروى أحمد بإسناده عن ابن عمر أنه إذا صلى وحده في أيام التشريق لم يكابر كذا بخط شيخ الإسلام المقدسي (مستحبة) خرج به جماعة النساء، و قوله: (على إمام... إلخ) متعلق ب يجب، (مقيم): خرج به المسافر فلا بد من الإقامة (بمصر) احترز به عن المقim بغيرها.

(و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أي: بالإمام المقim، (ولو كان) المقتدي (مسافراً أو رقيقاً أو أثنياً) تبعاً [٢٩٧] للإمام، والمرأة تخفض صوتها دون الرجال لأنه عورة، وعلى المسبوق التكبير لأنه مقتدي تحريمة فيكير بعد فراغه، ولو تابع الإمام ناسياً لم تفسد صلاته وفي التلبية: تفسد وينبأ المحرم بالتكبير ثم بالتلبية كذا في «فتح القدير»، وإذا ترك الإمام التكبير

(1) العبارة في م [الاحتراز] بدل الاختراع.

(2) ما بين معكوفتين زيادة في م.

عند الإمام أبي حنيفة رحمة الله . و قالا : يجحب فوز كل فرض ، على من صلاة ، ولو مُنفِرداً أو مسافراً ، أو قروياً ،

يذكر المقتدي لأنه يؤدي في أثر الصلاة لا في نفسها ، ولكن يتضرر المأمور حتى يأتي الإمام بشيء يقطع التكبير ، وهو ما يمنع البناء كالخروج من المسجد والحدث العمد ، والقهقهة ، والكلام ولو سهوا ، فإذا فعل الإمام ذلك كبر المقتدي كما في «التبين» وغيره ، وفي «التخارخانية» عن «الخلاصة» : الإمام إذا أحدث بعد السلام قبل التكبير : الأصح أنه يكبر ولا يلزم الطهارة انتهى .

وقال الريلعي : وإن سبقه الحدث قبل أن يكبر توضأ وكبر على الصحيح انتهى . وقال الإمام السرخسي : الأصح عندي أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لأن التكبير لما لم يفتقر إلى الطهارة كان خروجه مع عدم الحاجة قطعاً لنور الصلاة فلا يمكنه التكبير بعد ذلك ، فيكتبر للحال جمعاً كذا في «البحر» عن «البدائع» ، وذلك عند (أبي حنيفة) رحمة الله لأثر علي رضي الله عنه ، ولما عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ، والإجماع منعقد على الأقل ، فكان الأحوط الأخذ بالأقل كذا في «الدرية» عن «جامع» الكردي ، (وقالا) أي : أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (يجب) التكبير (فور كل فرض على من صلاة ولو) كان (منفرداً أو مسافراً أو قروياً) [٢٤٦] لأنه تبع للمكتوبة ، من فجر عرفة إلى عقب عصر اليوم الخامس من يوم عرفة فيكون إلى آخر أيام التشريق ، وبه أي : بقولهما [١٢٩٨] يعمل وعليه الفتوى إذ هو الاحتياط ، لأن الإتيان بما ليس عليه أولى من ترك ما عليه ، فيكون الأخذ بالأكثر احتياطاً ، ولأنه قال تعالى : ﴿وَإِذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] وقال في موضع آخر : ﴿وَيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَقْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨] المعلومات : أيام [العشر]^[١] من ذي الحجة ، والمعدودات أيام التشريق ، وقيل : المعلومات أيام النحر ، والمعدودات : أيام التشريق ، وسميت معدودات لقلتها ، وهكذا روي عن أبي يوسف أنه قال : اليوم الأول من المعلومات ، واليومان الأوسطين من المعلومات والمعدودات ، فلما أمر الله تعالى بالذكر في هذه الأيام ، ولم نجد ذكرًا سوى التكبيرات فتوجب ، كذا في «جامع» الإسبيجابي ، [وفيه]^[٢] وفي «التحرير والخلاصة» و «المجتبى» و «فتاوي العتابي» : والفتوى على قولهما ، وعليه عمل الأمصار في أغلب الأعصار كذا في «معراج الدرية» ، وفي «السراج الوهاب» و «الجوهرة» وفي «مجمع الروايات» قال الزاهدي : والفتوى والعمل في عامه الأمصار على قولهما .

تبليه : قال في «الدرية» و «المستصنفي» : هذه الإضافة في تكبير التشريق إنما تستقيم على

(١) العبارة في م التشريق بدل العشر والصواب وما ثبتهما .

(٢) ما بين معاكسين ساقط من ج .

إلى عضر الخامس من يوم عرفة، ويه يغسل، وعليه الفتوى. ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيددين.

قولهما لأن بعض التكبيرات تقع في أيام التشريق عندهما، وعلى قول أبي حنيفة: لا يقع شيء من التكبير فيها فلا تستقيم الإضافة، لكن أدنى الملاسة كاف للإضافة، وقيل: التشريق اسم لصلاة العيد لأنها تؤدي عند إشراق الشمس وارتفاعها، وقيل: التشريق عبارة عن هذه الأيام لما فيها من تشريق لحوم الأضحى، فعلى هذين تستقيم الإضافة على قوله، انتهى.

وقال الكمال: الإضافة بيانية، أي: التكبير الذي هو التشريق فإن التكبير لا يسمى تشريقاً إلا إذا كان بتلك الألفاظ في شيء من الأيام المخصوصة فهو حينئذ متفرع على قول الكل، وفي «الكافي» [٢٩٨ ب] و«الدرية»: ما يقتضي عدم صحة الإضافة الثانية التي هي على معنى التكبير، لأنه ذكر في جواب الاعتراض على الاستدلال لأبي حنيفة، في اشتراط المصر للتکبير بالأثر الذي هو «لا جمعة ولا تشريق ولا ضحى إلا في مصر جامع» بأن هذا الدليل يستلزم أن الإضافة في تكبير التشريق معناها تكبير التكبير فلا تصح الإضافة، وذلك أنه قال لإيضاح الدليل ما نصه: قال الخليل بن أحمد^(١): التشريق التكبير، وإن كان مشتركاً بينه وبين تقديد اللحم، والقيام في المشرق كما نقله صاحب «الصحاح» وغيره، لكن هذان [٤٧ / ١] المعانيان غير مختصين بالأمسار بالإجماع فتعين الأول الذي هو التكبير تفسيراً لقوله في الأثر: «ولا تشريق»^(٢) أي: لا تكبير وإن لم يتعين هذا التفسير يستلزم التكرار والأصل عدمه انتهى. فاستلزم تفسير التشريق بالتكبير أن تكون الإضافة في قولنا: تكبير التشريق تكبير التكبير فلم يصح، قال الكمال: لكن الحق صحتها على اعتبار إضافة الخاص إلى العام مثل مسجد الجامع وحركة الإعراب، فيجب اعتبارها كذلك تصحيحاً للإضافة فلا يلزم ما قيل أن الإضافة على قولهما لأن شيئاً من التكبير لا يقع في أيام التشريق عند أبي حنيفة، أو على قول الكل باعتبار القرب، وأيضاً إنما يلزم هذا الذي قد قيل: لو أضيف التكبير إلى أيام التشريق وقد أضيف إلى التشريق نفسه فلا يصح ما قيل، إلا إذا أريد [بالتشريق أيام التشريق أو قدرت الأيام مقومة بين المتضادين ولا داعي إليه فتعين ما ذكرنا]^(٣) أنها إضافة خاص إلى عام انتهى.

(ولا بأس بالتكبير [٢٩٩ / ١] عقب صلاة العيددين) قال في «مبسوط» أبي الليث: لا

(١) الخليل بن أحمد: الفراهيدي البصري أحد الأعلام توفي سنة بضم وستين ومائة. سير أعلام النبلاء (٤٢٩/٧).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجمعة، باب: العدد الذين إذا كانوا في قربة وجبت عليهم الجمعة (٣/١٧٩)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢/١٩٥) موقفاً عن علي رضي الله عنه.

(٣) ما بين معرفتين ساقط من ج.

وَالْتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولُ : إِلَهٌ أَكْبَرُ ، إِلَهٌ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهٌ إِلَّا اللهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ ، وَاللهُ
الْحَمْدُ .

يأس به لأن المسلمين توارثوا هكذا، وذكر الزاهدي: البلخيون يكتبون عقب العيد لأنه يؤدى
بجمع كالجمعة، وفي «الظهيرية» عن الفقيه أبي جعفر: سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير
في الأسواق أيام العشر كذا في «البحر» و«شرح المقدسي»، وفي «الدرایة» عن «جمع
التفاريق»: قيل لأبي حنيفة: ينبغي لأهل الكروفة وغيرها أن يكتبوا أيام التشريق في الأسواق
والمساجد؟ قال: نعم. وذكر أبو الليث: وكان إبراهيم بن يوسف يفتى بالتكبير في الأسواق
أيام العشر. قال الهنداوي: وعندى أنه لا ينبغي أن يمنع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في
الخير، وبه نأخذ كذا في «المجتبين».

(والتكبير أن يقول: الله أكبر الله أكبر) فهما مرتان (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد)، لما
قال في «الدرایة» عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال: «أفضل ما قلت وقالت الأنبياء
قبل يوم عرفة: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر [الله أكبر]^[1] [والله الحمد]^[1] وعن جابر أنه
صلى الفجر في يوم عرفة، وكبر هكذا^[2]، وفي «مجمع الروايات»: روی أنه عليه السلام صلى
صلاة الغداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه بوجهه، فقال: «خير ما قلنا وفقالت الأنبياء قبلنا في
يومنا هذا: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله [والله أكبر]^[2] [والله الحمد]^[3] انتهی».

وفي «الهداية»: هذا هو المتأثر عن الخليل، قيل: أصل ذلك لما روى أن جبريل لما
 جاء بالقرآن خاف العجلة على إبراهيم فقال: الله أكبر الله أكبر، فلما رأه إبراهيم قال: لا إله
إلا الله، والله أكبر [٢٤٧/٢] [فلما علم إسماعيل بالنداء قال: الله أكبر والله الحمد^[4]، فبقى
في الآخرين إما سنة أو واجباً^[3]] كذا في «العنایة»، وقال الكمال: قوله في «الهداية»: وهو
متأثر عن الخليل، لم يثبت عند أهل الحديث ذلك، وقد تقدم متأثراً عن علي وابن مسعود
رضي الله عنهمَا كانوا يقولان ذلك عند ابن [٢٩٩/٢] [أبي شيبة^[5]، وسنده جيد، ثم عم عن

(١) لم أجده.

(٢) ذكره الزييلي في نصب الرایة (٢/٢٢٣).

(٣) ذكره الزييلي في نصب الرایة (٢/٢٢٤).

(٤) ذكره الزييلي في نصب الرایة (٢/٢٢٤).

(٥) تقدم تخریجه.

(١) ما بين معکوفین ساقط من ج.

(٢) ما بين معکوفین ساقط من ج.

(٣) ما بين معکوفین ساقط من م.

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفزاع

سُنْ رَكْعَاتٍ كَهِينَةِ النَّفْلِ،

الصحابة، وقال: كانوا يكثرون يوم عرفة وأحدهم مستقبل القبلة في دير الصلاة: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر وله الحمد^(١)، ومن جعل التكبيرات ثلاثة في الأول لا ثبت له انتهى.

وقال في «مجمع الروايات»: ويزيد على هذا إن شاء ويقول: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إيمان مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وعلى أصحاب محمد، وعلى أزواج محمد وسلم تسلیماً، انتهى.

باب صلاة الكسوف والخسوف والأفزاع

إضافة على نوعين: إضافة تعريف، وإضافة تقيد، فكلما كانت الماهية كاملة فيه تكون إضافته للتعريف، وما كانت ماهيته ناقصة فإضافته للتقيد، نظير الأول: ماء البئر وصلاة الكسوف، ونظير الثاني: ماء الباقلاء وصلاة الجنائز كذا في «مجمع الروايات»، وهو من قبيل إضافة الشيء إلى سببه لأن سببها الكسوف، وهي ستة، واختار في «الأسرار» وجوبها للأمر في قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيتم شيئاً من هذه فافزعوا إلى الصلاة»^(٢) والظاهر أن الأمر للندب، وعليه إجماع من سوى بعض الأصحاب، ثم من أوجبها منهم قيل: إنما أوجبها للشمس دون القمر وهو محجوج بالإجماع قبله، فلذا قلنا:

(سُنْ رکعتانِ کھینۃِ النفل) من غير زيادة رکوع فيهما لما رواه أبو داود عن قبيصہ باسناد صحيح أنه عليه السلام صلی رکعتین فأطال فيهما القيام ثم انصرف [١٣٠٠] وانجلت الشمس، فقال: «إنما هذه الآيات يخوف الله تعالى بها عباده فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صلیتموها من المكتوبة» كذا في «التبيین»، وروى الكمال أن النبي ﷺ قال: «إن ناساً

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرایة (٢٢٥/٢) وقال: غريب بهذا النطق.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: من قال أربع رکعات (١١٨٥)، والحاکم في المستدرک (٣٣٣/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشیخین ولم یخرجاه، والثانی في الكسوف، باب: (١٦) نوع آخر (١٤٨٥) من حديث قبیصہ الہلی رضی الله عنه.

للكسوف، يامام الجمعة أو مأمور السلطان بلا أذان ولا إقامة، ولا جهر، ولا خطبة، بل ينادي: «الصلوة جماعة». وسن تطويل ركوعهما، وتطويل ركوعهما، وسجودهما.

يُزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظام وليس [١/٢٤٨] كذلك، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكنهما آيات الله، إن الله إذا بدا شيء من خلقه خشعا له، فإذا رأيت ذلك فصلوا كأحدث صلاة صلتموها من المكتوبة^(١) ثم قال الكمال: فهذه أحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلات أمور، منها ما فيه أنه صلى ركعتين، ومنها الأمر بأن يجعلوها كأحدث ما صلوه من المكتوبات وهو الصحيح، فإن كسوف الشمس كان عند ارتفاعها قدر رمحين فأفاد أن الستة ركعتان، ومنها ما فضل فأفاد تفصيله أنها بركوع واحد في كل ركعة (للكسوف)، ولا جماعة فيها إلا (بامام الجمعة أو مأمور السلطان) دفعاً للفتنة، فيصلهما (بلا أذان ولا إقامة ولا جهر) في القراءة فيهما عنده خلافاً لهما، (ولا خطبة) بإجماع أصحابنا كما في «الجوهرة»، لأنه عليه السلام أمر بالصلاحة، ولم يأمر بالخطبة، ولو كانت مشروعة لبينها عليه، قاله الزيلي. (بل ينادي الصلاة جماعة) ليجتمعوا إن لم يكونوا اجتمعوا كما في «الفتح».

(ومن تطويلهما) وهو الأفضل لأنه عليه السلام فعله لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: حزرت قراءته أنهقرأ سورة البقرة ولو جهر سمعت وما حزرت، فيقرأ في الأولى سورة البقرة إن حفظها أو ما يعدلها إن لم يحفظها، وفي الثانية آل عمران وما يعدلها^(٢)، ويجوز تطويل [٣٠٠] القراءة وتحفيض الدعاء وبالقلب، فإذا خف أحدهما طول الآخر لأن المستحب أن يقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس، قال الكمال: وهذا مستثنى من كراهة تطويل الإمام الصلاة ولو خفتها جاز ولو يكون مخالفًا للستة، لأن المستون استيعاب الوقت بالصلاحة والدعاء انتهى.

(و) سُنَّ (تطويل ركوعهما وسجودهما) لما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: انكشفت الشمس على عهد رسول الله عليه «فقام عليه السلام، فلم يركع ثم رفع فلم يكدر رفع، فلم يكدر يسجد ثم سجد، فلم^[١] يكدر يرفع وفعل في الركعة الأخرى مثل

(١) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة والستة فيها، باب: ما جاء في صلاة الكسوف (١٢٦٢)، وأبو داود في الصلاة، باب: من قال: يركع ركعتين (١١٩٣) مختصرًا، والنمساني في الكسوف، باب: (١٦) نوع آخر (١٤٨٤)، والمزي في تحفة الأشراف (١١٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى في صلاة الخسوف، باب: من صلى في الخسوف ركعتين (٣٣٣/٣)، والمتفق الهندي في كنز العمال (٤٥٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٦٠).

(١) ما بين معرفتين ساقط من ج.

لَمْ يَذْعُوا إِلَمَامٍ جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، إِنْ شَاءَ، أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ، وَهُوَ أَخْسَنُ،
وَيُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ، حَتَّى يَكُمِلَ اتِّجَاهَ الشَّمْسِ. وَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْإِمَامُ، صَلُّوا فُرَادَى،
كَالْخُسُوفِ، وَالظُّلْمَةِ الْهَائِلَةِ نَهَارًا، وَالرَّبِيعِ الشَّدِيدَةِ، وَالفَزَعِ.

ذلك^(١) أخرجه الحاكم وصححه، (ثم يدعوا الإمام) عطف (بثم) لأن السنة في الأدعية تأخيرها عن الصلاة فيدعوا الإمام بعدها جالساً مستقبل القبلة إن شاء، أو يدعوا (قائماً مستقبل الناس) قال شمس الأئمة الحلواني: (وهو أحسن) من استقباله القبلة، ولو قام ودعا معتمداً على عصا أو قوس [٢٤٨] كان أيضاً حسناً كذا في «الفتح»، ولا يصد الإمام المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في «البحر» عن «المحيط»، (و) إذا دعا على أي حال كان (يؤمنون على دعائه) ويستمرون كذلك (حتى يكمل اتجاه الشمس) كما في «الجوهرة».

(وإن لم يحضر الإمام صلوا) أي: الناس (فرادي) ركعتين أو أربعاً كما في «شرح الكنز» لملأ مسكنين انتهيا في منازلهم، كذا في «شرح الطحاوي»، لأن المقصود هو الرجوع إلى الله تعالى، والإخلاص، كذا في «مجمع الروايات»، (ك) أداء صلاة (الخسوف) فرادى لأنه قد خسف القمر في عهد رسول الله ﷺ مراراً، ولم ينقل إلينا أنه عليه السلام جمع الناس له ولأن الجمع العظيم بالليل سبب للفتن، وكسوف القمر ذهاب ضوءه، والخسوف ذهاب ذاته، والحكم أعم [١٣٠١].

مطلب: أقرب أحوال العبد في الرجوع لربه الصلاة

(و) كالصلاحة فرادى لوجود (الظلمة الهائلة نهاراً والربع الشديدة) ليلاً كان أو نهاراً، (والفزع) بالزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلاً، والثلج، والأمطار الدائمة، وعموم الأمراض والخوف الغالب من العدو، ونحو ذلك من الأفزع والأهواز، لأن ذلك كله من الآيات المخوفة للعباد ليترکوا المعاصي، ويرجعوا إلى طاعة الله تعالى التي فيها فوزهم وصلاحهم، وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه الصلاة. نسأل الله [من فضله]^[١] العفو والعافية [بجاه سيدنا ومولانا محمد ﷺ]^[٢].

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الكسوف (١/٣٢٩) وقال: صحيح غريب، والنمساني في الكسوف، باب: (٤٤) نوع آخر (١٤٨١)، وأبو داود في الكسوف، باب: من قال: يركع ركعتين (١١٩٢).

(٢) ما بين معکوفتين ساقط من م

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من م.

باب الاستسقاء

لَهُ صَلَاتَةٌ

باب الاستسقاء

هو طلب السقيا، يقال: سقاهم الله وأسقاهم، وقد جاء في القرآن: ﴿عَلَيْهِمْ ثَبَاثُ سُدُّيْنِ حُمُّرٍ وَإِسْتِرْقٌ وَحَلُوَا أَسَاوِرٍ مِنْ فَضَّلَةٍ وَسَقَتُهُمْ رَبِّهِمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾^(١) [الإنسان: ٢١]، ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوْسَى شَمِخَتْ وَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً فُرَانًا ﴾^(٢) [المرسلات: ٢٧]، وقيل: سقاهم ناوله ليشرب، وأسقاهم: أي: جعل له سقيا. [وقيل: سقاهم لشفته وأسقاهم لماشيته وأرضه، وقيل: أسقاهم، دله على الماء]^(٣) والسيسي مصدر، وطلب الماء يكون في ضمه كالاستغفار طلب المغفرة وغفر الذنب في ضمه فهو شرعاً طلب العباد السيسي من الله تعالى بالثناء عليه والرجوع إليه بالتوبة والاستغفار، وثبت بالكتاب والسنّة والإجماع، روی أن قوم نوح لما كذبوا بعد طول تكرر الدعوة حبس الله عنهم القطر وأعمق أرحام نسائهم أربعين سنة، وقيل: سبعين سنة، فوعدهم أنهم إن آمنوا رزقهم الله الخصب، ورفع عنهم ما كانوا عليه، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصّه الله ورسوله من غير إنكار، وهذا كذلك، ورسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه استسقى^(٤) [٢٤٩/١] والإجماع ظاهر على الاستسقاء].

(له صلاة) جائزة بلا كراهة، وليس سنة لأنه صلوات الله عليه وآله وسلامه إن كان صلى الله عليه وسلم قد استسقى مرة أخرى بدون صلاة، فلم تكن الصلاة فيه سنة، قال الكمال: ووجه الشذوذ أن فعله صلوات الله عليه وآله وسلامه لو كان ثابتاً لاشتهر نقله اشتهرأً واسعاً، ولفعل عمر رضي الله عنه^(٥) [٣٠١/٣] حين استسقى، لأنه كان أشد الناس اتباعاً لسنة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه، وأنكروا عليه إذ لم يفعل لأنها كانت بحضره جميع الصحابة لتوافر الكل في الخروج مع النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه للاستسقاء، فلما لم تفعل ولم ينكروا ولم تشهد روايتها في الصدر الأول، بل هو عن ابن عباس وعن عبد الله بن زيد

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب: الاستسقاء وخروج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه في الاستسقاء (١٠٠٥)، ومسلم في صلاة الاستسقاء، باب: كتاب صلاة الاستسقاء، وأبرد داود في الصلاة، باب: في أي وقت يتحول رداءه إذا استسقى (١١٦١)، والترمذي في الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (٥٥٦)، والنمساني في الاستسقاء، باب: خروج الإمام إلى المصلى للاستسقاء (١٥٠٤)، وابن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (١٢٦٧).

(٢) انظر فتح القدير (٤٣٨/١).

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من م.

من غير جماعة، وله استغفار. ويستحب الخروج له ثلاثة أيام، مشاة، في ثياب خلقة غسلة أو مرقة، متذليلين متواضعين، خاشعين لله تعالى، ناكسين رؤوسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم.

على اضطراب في كيفيةهما عنهما كان ذلك شذوذًا فيما حضره الخاص والعام والصغير والكبير، انتهى.

فلذا قلنا: تجوز الصلاة في الاستسقاء، وتؤدي (من غير جماعة) وأنه سأل أبو يوسف أبا حنيفة رحمه الله عن الاستسقاء هل فيه صلاة أو دعاء مؤقت أو خطبة؟ فقال: أما صلاة بجماعة فلا، ولكن فيه الدعاء والاستغفار، وإن صلوا وحدانا فلا بأس به، قال الزيلعي: وهذا [ينفي]^[١] كونها ستة أو مستحبة، ولكن إن صلوا وحدانا لا يكون بدعة، ولا يكره، فكانه يرى إياحتها فقط في حق المنفرد انتهى.

قلت: وفيه إشارة إلى كراهة الجماعة فيها انتهى، وذكر صاحب «التحفة» وغيره أنه لا صلاة في الاستسقاء في ظاهر الرواية، وهذا ينفي مشروعيتها مطلقاً انتهى، وقال أبو يوسف ومحمد: يصلى الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد بلا أذان ولا إقامة لما روى ابن عباس أنه عليه السلام صلى فيها ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاحة بلا أذان وإقامة^(١)، فقلنا: إن ثبت ذلك دل على الجواز ونحن لا نمنع وإنما الكلام في أنها ستة أو لا، والستة: ما واظب النبي ﷺ عليه وهو هنا فعله مرة وتركه أخرى، فلم يكن فعله أكثر من تركه حتى تكون مواظبة فلا يكون ستة كذا في «العنابة»، وقال شيخ الإسلام: فيه دليل على الجواز عندنا يجوز لو صلوا [١٣٠٢] بجماعة لكن ليس ستة انتهى. وقد صرخ الحاكم في «الكاففي» بقوله: وتركه صلاة التطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان وصلاة الكسوف انتهى، وهذا خلاف ما قال شيخ الإسلام رحمة الله، ذكره الكمال.

(وله استغفار) لما ذكرنا، (ويستحب الخروج له) أي: للاستسقاء (ثلاثة أيام) [٢٤٩/ب] متتابعات، ولم ينقل أكثر منها، ويخرجون (مشاة في ثياب خلقة غسلة) غير مرقة (أو مرقة)، وهو إظهاراً لصفة كونهم (متذليلين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي رؤوسهم، مقدمين للصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويجدون التوبة، ويستغفرون للمسلمين ويتراصون فيما (١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: جماع صلاة الاستسقاء (١١٦٥)، والترمذى في الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (٥٥٨)، والنمساني في الاستسقاء، باب: الحال التي يستحب للإمام أن يكون عليها إذا خرج (١٥٠٥)، وأبن ماجه في إقامة الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (١٢٦٦)، والزيلعي في نصب الراية (٢٣٩/٢).

(١) العبارة في ح يبغى.

ويستحب إخراج الدواب، والشيخ الكبار، والأطفال، وفي مكة وبيت المقدس ففي المسجد الحرام، والمسجد الأقصى يجتمعون. وينبغي ذلك أيضاً لأهل مدينة النبي عليه السلام. ويقوم الإمام مستقبل القبلة، رافعاً يديه، ...

بينهم برد المظالم وطلب المسامحة من التبعات، (ويستحب إخراج الدواب) وأولادها، ويشتتون فيما بينها ليحصل التحنن وظهور الضجيج بال الحاجات، (و) خروج (الشيخ الكبار والأطفال) لأن نزول الرحمة بهم لما في الحديث الشريف، قال عليه السلام: «هل ترزقون وتنصرون إلا بضعائك»^(١) رواه البخاري، وفي خبر ضعيف: «لولا شباب خشع وبهائم رتع، وشيخ رتع، وأطفال رضع لضبت عليكم العذاب صبا»^(٢) وورد: «لولا صبيان رضع، وبهائم رتع وعبد الله رتع لضبت عليكم البلاء صبا»^(٣) وإذا استنقوا يخرجون إلى الصحراء للاتباع إلا (في مكة وفي بيت المقدس) لا يخرجون، ولكن في المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون اقتداء بالسلف والخلف لشرف المحل، ولزيادة فضله ونزول الرحمة به، ولذا قلت لكوني لم أره مسطوراً (وينبغي ذلك) أي: الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضاً لأهل مدينة النبي عليه السلام) وهذا أمر جلي ظاهر إذ لا يستغاث و تستنزل الرحمة في مدینته المنورة [٤٣٠ ب]

بغير حضرته ومشاهدته في كل حادثة، وإنما يكون ذلك بين يديه في مسجده الشريف ومحل سكنه المنيف، وروضته الزهراء وخليفتيه لمهمات الدنيا والآخرة. وحمل بعض المشايخ عدم ذكره فيما استثنى على ضيق المسجد النبوى غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج، وعند اجتماع جملتهم يشاهد اتساع المسجد الشريف في أطرافه؛ وأما شدة الزحام ففي الروضة وما قاربها للرغبة في زيادة الفضل، وطلب القرب من المصطفى لتبلیغ الرسائل، والتوصل بجنباته الكريم بصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهم من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء، ولا يقف الدواب بالباب كما يلزم إيقافها كذلك بالمسجد الحرام والأقصى على الباب، (ويقوم الإمام مستقبل القبلة) حالة دعائه (رافعاً يديه) لقول أنس: أن النبي عليه السلام كان لا يرفع يديه في شيء إلا في الاستسقاء فإنه [٤٢٥ هـ] كان يرفع يديه حتى يرى بياض إيطيه، قوله: ومد يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رأيت بياض إيطيه^(٤). رواهما أبو داود وروي أيضاً عن عمير أنه رأى النبي عليه السلام يستسقى عند أحجار الزيت قريباً من

(١) أخرجه البخاري والطبراني في تفسيره (٣/٥٥)، وأحمد في مسنده (١٧٣/١).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب صلاة الاستسقاء، باب: استحباب الخروج بالضفاف والصبيان والعجانز (٣٤٥/٣)، والبيهقي في مجمع الزوائد (١٠/٢٢٧)، والعلجوني في كشف الغفاء (٢/١٦٣).

(٣) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٢٧).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٠).

وَالنَّاسُ قَعُودٌ مُسْتَقْبِلُنَّ الْقِبْلَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَسْقِنَا غَيْنَا مُغَيْنَا، هَبْنَا هَبْنَا، مَرِينَا، عَدْقَا، عَاجِلًا غَيْرَ رَائِتِ، مُجَلَّا، سَحَّا، طَبَّقاً، دَائِمًا». وَمَا أَشْبَهُهُ، سِرَّا وَجَهْرًا.....

الزوراء قائمًا يدعى يستسقي رافعًا يديه قبَل وجهه لا يجاوز بهما رأسه^(١) كذا في «البرهان»، وفي «الفتح»: ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إيطيه ثم حَوَّل إلى الناس ظهره، والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه، ويدعو بأذن النبي ﷺ الواردة وهي كثيرة ومنها ما نص عليه بأن يقول: «اللهم اسقنا [غينا] ^{١٣٠٣} [غينا]^(٢)» أي: مطرًا (مغيثًا) بضم أوله أي: منقذًا من الشدة «هبتنا» بالمد والهمز، أي: لا ينفشه شيء أو ينمي الحيوان من غير ضرر «مرينا» - بفتح أوله وبالمد والهمز - أي: محمود العاقبة، والهنفي النافع ظاهراً والمريء النافع باطنًا «مريعًا» - بضم الميم وبالتحتية - أي: آتياً بالريع وهو الزيادة من المراعاة وهي الخصب - بكسر أوله، ويجوز فتح الميم هنا - أي: ذارع أي: نماء أو بالموحدة من أربع البعير أكل الربيع، أو الفوقيه من رتعت الماشية أكلت ما شاعت والمقصود واحد، «عدقًا» أي: كثير الماء والخير أو قطره كبار «مجللاً» - بكسر اللام - أي: ساتراً للأفق لعمومه، أو للأرض بالنبات كجل الفرس «سعًا» - بفتح السين المهملة، وتشديد الحاء - أي: شديد الواقع بالأرض من ساح جرى «وطبقًا» - بفتح أوله - أي: يطبق الأرض حتى يعمها «دائماً» إلى انتهاء الحاجة إليه، (و) يدعى أيضًا بكل (ما أشبهه) أي: أشبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام، ويدعو (سراً أو جهراً) ومن الوارد: «اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القاطنين»^(٣) - أي: الآيسين من رحمتك -، «اللهم إن بالعباد والبلاد والخلق من الألواء» أي: - بالمد والهمزة شدة المجاعة والجهاد - بفتح أوله وقيل: - ضمه قلة الخير والضنك، أي: الضيق - ما لا نشكوا إلا إليك، اللهم أنت لنا الزرع وأين لنا الضرع واسقنا من برkat السماء - أي: المطر - وأنبت لنا من برkat الأرض - أي: الرعي - اللهم ارفع عننا الجهد والجوع والعرى، واكشف عننا من البلاء ما لا يكشفه غيرك، اللهم إننا نستغرك إنك كنت غفاراً - أي: لم تزل تغفر ما يقع من

(١) أخرجه النسائي في الاستسقاء، باب: (٩) كيف يرفع (١٥١٣)، والترمذني في الصلاة، باب: ما جاء في صلاة الاستسقاء (٥٥٧)، والحاكم في المستدرك (٣٣٧/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: صحيح وأبو داود في الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٦٨) من حديث أبي اللحم أنه رأى رسول الله ﷺ عند أحجار الزيت يستسقي وهو مقنع بكفيه يدعوه.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٦٩)، والحاكم في المستدرك (٣٣٧/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشیخین ولم يخرجاه، قال في التلخيص: على شرطهما، والبیهقی في السنن الكبرى في صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (٣٥٥).

(٣) ذكره ابن حجر في تلخيص الحیر (٢/٨١٤).

هفوات عبادك - فأرسل السماء أي: السحاب أو المطر علينا مدراراً أي: كثيراً. وثبت عن النبي ﷺ [«اسقنا [٢٠٣/٢٠٢] بـ [غيناً مغيثاً نافعاً غير ضارٍ عاجلاً غير آجل»^(١)] اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك، وأحيي بذلك الميت^(٢)، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلغأ إلى حين^(٣)، فإن أمطروا قالوا استحباباً: اللهم صبيحاً نافعاً^(٤)، كذا في رواية البخاري بتشديد الياء، والصاد المهملة، أي: مطراً، وفي: مطراً كثيراً، وفي رواية ابن ماجه: سينياً^(٥). بفتح السين المهملة وإسكان الياء أي: عطاء، وفي رواية لأبي داود وابن ماجه: صبيباً هنيناً^(٦)، فيجمع بين الروايات في الدعاء بها، ويقولون: مطرنا بفضل الله وبرحمته لا بنوء كذا لما روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهنمي قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الصبح على إثر سحاب كانت من الليل، فلما انصرف أقبل [على]^(٧) الناس، فقال: «أتذرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «قد أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكتواب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكتواب»^(٨)، انتهى.

أي: إذا اعتقاد أن للكتاب تأثيراً في الإيجاد استقلالاً وشركة لا من قال: مطرنا في نوء كذا فإن زاد المطر حتى خيف الضرر قالوا: «اللهم حوالينا» الحديث، لما في الصحيحين أن

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٦٩)، والحاكم في المستدرك (٣٢٧/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيوخين ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: على شرطهما، والبيهقي في السنن الكبرى في صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (٣٥٥/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٦)، والبيهقي في السنن الكبرى في صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (١٥٦/٣)، ومالك في الموطأ في الاستسقاء، باب: ما جاء في الاستسقاء (١٩٠/١).

(٣) هو جزء من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء، باب: ما يقال إذا أمطرت (١٠٣٢) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى المطر قال: «صبيغاً نافعاً».

(٥) أخرجه ابن ماجه في الاستسقاء، باب: ما يدعوه به الرجل إذا رأى السحاب والمطر (٣٨٨٩).

(٦) أخرجه أبو داود في الاستسقاء، باب: ما يقول إذا هاجت الربيع (٥٠٩٩)، وابن ماجه في الاستسقاء، باب: ما يدعوه به الرجل إذا رأى السحاب والمطر (٣٨٩٠).

(٧) أخرجه البخاري في المغازى، باب: غزوة الحديبية وقوله تعالى: «لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة (٤١٤٧)، ومسلم وابن كثير في تفسيره (١٢٥/٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/١٣١).

(٨) ما بين معموقتين ساقط من م.

رجلًا دخل المسجد ورسول الله ﷺ قائمًا يخطب، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبيل، فادع الله يغينا، فقال عليه السلام: «اللهم أغثنا، اللهم أغثنا، اللهم أغثنا» قال أنس رضي الله عنه: فلا والله ما ندرى بالسماء من سحاب ولا قزعة وما بيننا وبين [٤٣٤] — [١١] سلع من [بيت][١١] ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت، ثم أمطرت فلا والله ما رأينا الشمس ستاً، قال: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة، ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبله قائمًا، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبيل فادع الله يمسكها عنا، قال: فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال: «اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والطرب، وبطون الأودية، ومنابت الشجر»^(١) قال: فأقلعت، وخرجنا نمشي في الشمس، حوالينا: - بفتح اللام - أي: أجعله في الأودية والمراعي التي لا نقرها لا الأبنية والطرق، والأآكام: بالمد جمع أكم بضمتين جمع آكام: ككتاب جمع أكم بفتحتين جمع أكمة وهي دون [١٢٥١] الجبل وفوق الرابية، والطرب: بالظاء المشالة ووهم من قال: بالضاد الساقط، جمع طرب - بفتح وسكون - الجبل الصغير وفيه إرشاد لعلمنا الأدب في هذا الدعاء، حيث لم يدع برفعه مطلقاً لأنه يحتاج إليه مستمراً بالنسبة لبعض الأودية والمزارع إلى حصول الكفاية التي يعلمها الله، فطلب منع ضرره وبقاء نفعه، وفيه إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسرّط منه، فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة، والدعاء برفع الضار لا ينافي التوكيل والتقويض.

(وليس فيه) أي: الاستسقاء (قلب رداء) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وفي رواية عنه لأنه دعا فيعتبر بسائر الأدعية، وما رواه محمد رحمة الله محمول على التفاؤل، قال الكمال رحمة الله: محمول على التفاؤل، قال الكمال رحمة الله: وجاء مصريًّا به في المستدرك من حديث جابر، وصححه قال: وحول رداءه ليتحول القحط^(٢) وفي الطبراني من

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب: الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة (٩٣٣)، ومسلم في صلاة الاستسقاء، باب: الدعاء في الاستسقاء (٨٩٧) وبنحوه أخرج أبو داود في كتاب الصلاة، باب: رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى في صلاة الاستسقاء، باب: رفع اليدين في دعاء الاستسقاء (٣٥٦/٣).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الاستسقاء (٣٢٦/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: غريب عجيب صحيح.

(١) العبارة في م نبت بدل بيت.

وَلَا يَخْضُرُهُ ذَمَّيْ.

الحديث أنس : « وقلب رداءه [٤٠٣ ب]^(١) ، لكي ينقلب القحط إلى الخصب ، وفي مسند إسحاق : « لتحول السنة من الجدب إلى الخصب »^(٢) ولا يخطب عند أبي حنيفة لأنها تبع للصلة بالجماعة ، ولا جماعة عنده فيها ، وعندهما يخطب ، لكن عند أبي يوسف [لكن عند أبي يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتيين وهو روایة عن أبي يوسف]^(٣) ، وقال محمد : يقلب الإمام رداءه دون القوم ، وعن أبي يوسف روايتان ، كذا في « التبيين » ، وفي « البرهان » : أمر محمد الإمام بقلب رداءه بعد مضي صدر من خطبته ، وفي « الفتح » : قال في « سنن » أبي داود : عن عائشة رضي الله عنها قالت : شكى الناس إلى رسول الله ﷺ [القطن والمطر]^(٤) فأمر رسول الله ﷺ بمذبح فوضع في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، قال : فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس ، فقعد على المنبر فكبّر وحمد الله عز وجل ثم قال : « إنكم شكوتם جدب دياركم ، واستخارتم المطر عن زمانه عنكم ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ، ووعدكم أن يستجيب لكم ، ثم قال : الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ، لا إله إلا الله ، يفعل ما يريد ، اللهم أنت الله الذي لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت قرة وبلاعاً إلى حين ، ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب أو حزّل رداءه وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ونزل من المنبر وصلى ركعتين فأنشا الله سبحانه وتعالى سحابة فرعدت وبرقت ثم أمطرت بإذن الله عز وجل فلم يأت عليه السلام مسجده حتى سالت السيول ، فلما رأى سرعتهم إلى السكن ضحك حتى بدت [١٢٥٠]^(٥) نواجهه [٢٥١ ب] ، فقال : أشهد أن الله على كل شيء قادر ، وإنني عبده ورسوله^(٦) انتهى .

(ولا يحضره) أي : الاستسقاء (ذمي) لنهاي عمر رضي الله عنه ولأن المقصود وهو الدعاء وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ، ولأنه بالخروج تستنزل الرحمة ، وإنما تنزل عليهم اللعنة ، وإن جاز أن يقال : يستجاب دعاء الكافر كما في « العخانية » ، وفي « الدراء » لا يمنع أهل الذمة من ذلك فلعل الله يستجيب دعاءهم استعجالاً لحظتهم في الدنيا ، وقال الكمال : لا يمكنون من أن يستقووا وحدهم لاحتمال أن يسوقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام والله أعلم .

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأرسط (٣٢١ / ٧).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الرأية (٢ / ٢٤٣).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب : رفع اليدين في الاستسقاء (١١٧٣).

(٤) ما بين معاكوفتين ساقط من ج .

(٥) العبارة في م قحط السطر بدل القحط والسطر .

باب صلاة الخوف

حكمها وسببها:

هي جائزة، بحضور عدو، أو سبع، وبخوف غرق، أو حرق.

كيفيتها:

وإذا تنازع القوم في الصلاة خلف إمام واحد، فيجعلهم طائفتين : واحدة بإزار العدو، ويصلّي بالأخرى ركعة من الثانية وركعتين من الرباعية أو المغرب،

باب صلاة الخوف

هذا من إضافة الشيء إلى شرطه كذا في «الجوهرة»، وقال الكمال: حضرة العدو سبب الرخصة انتهى، فيكون من إضافة الشيء إلى سببه وقد يكون الشيء سبباً وشرطًا باعتباره.

(وهي) : أي: صلاة الخوف بالصفة الآتية (جائزة بحضور عدو) لوجود المبيح للأفعال المنهي عنها في غيرها، وهو حضور العدو فلذا لم يقل: إذا اشتد الخوف لأنه ليس بشرط لما قال الكمال قوله: أي: في «الهداية» و «الكتنز»: إذا اشتد الخوف لاشتداده ليس بشرط، بل الشرط حضور عدو أو سبع انتهى.

وقال في «العنابة»: ليس الاشتداد شرطاً عند عامة مشايختنا انتهى. وقال الكمال: روی أن علياً رضي الله عنه صلاها يوم صفين وصلاها أبو موسى الأشعري بأصبهان، وسعد بن أبي وقاص في حرب المجوس بطبرستان ومعه الحسن بن علي وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم وسألها سعيد بن العاص أبا سعيد الخدري فعلمته فأقامها، (و) جائزة أيضاً (بخوف [٣٠٠ بـ] غرق) من سيل (أو حرق) لوجود سبب الرخصة. ثم شرع في بيان كيفيةها فقال:

(وإذا تنازع القوم في الصلاة خلف إمام واحد فيجعلهم طائفتين) ويقيم (واحدة بإزار) أي: مقابل (العدو) للحراسة (ويصلّي) الإمام (بـ) الطائفة (الأخرى ركعة من) الصلاة (الثانية) الصبح والمقصورة بالسفر، (و) صلى بالأولى المذكورة (ركعتين من الرباعية أو المغرب) لأنه شرط الشفع [لشرطها]^[1]، ولذا شرع القعود عقبه والواحدة لا تتجزء، فكانت الطائفة الأولى أولى للسنين والرکعة الثانية كالاولى [حکماً]^[2]، ولو أخطأ فصلنی بالأولى رکعة من المغرب،

(2) ما بين معکوفتين ساقط من م.

(1) العبارة في م لشرطها بدل لشرطها.

وَتَمْضِي هَذِهِ إِلَى الْعَدُوِّ مُشَاةً، وَجَاءَتْ تِلْكَ، فَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ، وَسَلَّمَ وَخَدَهُ، فَذَهَبُوا إِلَى الْعَدُوِّ ثُمَّ جَاءَتِ الْأُولَى وَأَتَمُوا بِلَا قِرَاءَةٍ وَسَلَّمُوا، وَمَضُوا، ثُمَّ جَاءَتِ الْآخِرَى إِنْ شَاءُوا، وَصَلَّوْا مَا بَقِيَ بِقِرَاءَةٍ.

إِذَا اشْتَدَ الْخُوفُ:

وَإِنْ اشْتَدَ الْخُوفُ

وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهما لانصراف كل في غير أوانه لأن الأولى انصرافها واضح [١/٢٥٢] قبل أوانه، والثانية لما أدركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الأولى وقد انصرفوا في أوان [رجوعهم فتبطل والأصل فيه أن من انصرف في أوان][١] القعود أي: البقاء تبطل صلاته وإن عاد في أوان الانصراف لا تبطل صلاته لأنه متقلل، والأول معرض، فلا يعذر إلا في المنصوص عليه وهو الانصراف في أوانه، وإن آخر الانصراف ثم انصرف قبل أوان عوده صحيح، لأنه أوان انصرافه ما لم يجيء أوان عوده كما في «التبين» و«الفتح»، (وتمضي هذه) الطائفة (إلى) جهة (العدو مشاة)، قيد به لأنها تبطل بالركوب، كالعمل الكثير غير المشي لا القليل، كالرمية عن القوس لعدم الحاجة إليه، بخلاف المشي لضرورة الاصطفاف، والقيام ببازاء العدو، مما وقع في عدة من الكتب أنها تبطل بالمشي مؤول بافتتاحها مashi'a هارباً من العدو، أو المشي فيها لغير إرادة الاصطفاف بمقابلة العدو، (وجاءت تلك) الطائفة التي [١/٣٦] كانت في الحراسة، فأحرموا مع الإمام، (فصلى بهم ما بقي) من الصلاة (وسلم الإمام (وحده) ل تمام صلاته (فذهبا إلى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الأولى) إن شاؤوا، (و) إن أرادوا (أنتموا) في مكانهم (بلا قراءة)، لأنهم لا حقولون لهم خلف الإمام حكماً فلا يقرؤون (وسلموا ومضوا) إلى العدو، (ثم جاءت) الطائفة (الآخرى)، إن شاؤوا صلوا ما بقي) في مكانهم لفراغ الإمام، ويقضون (بقراءة) فيما فاتهم لأنهم مسيرون والأصل فيه رواية ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلَّى صلاة الخوف على الصفة التي ذكرناها^(١). وأعلم أنه ورد في صلاة الخوف روایات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية [مختلفة]^(٢)، وصلاتها النبي ﷺ أربعاً وعشرين مرة، كذا في «شرح المقدسي». واختلف العلماء في كيفيةها، وفي «المستصفى» عن شرح أبي نصر البغدادي^(٣) أن كل ذلك جائز، والكلام في الأولى والأقرب من ظاهر القرآن وهو الوجه الذي ذكرناه عندنا، (وإن اشتد الخوف) فلم يتھئا لهم التزول عن

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٤٣/٢).

(٢) شرح أبي نصر البغدادي: على مختصر القدوري للإمام أحمد بن محمد المعروف بأبي نصر الأقطع البغدادي المتوفى سنة أربع وسبعين وأربعينه. هـ كشف الظنون (١٦٣١/٢).

(٣) ما بين معموقتين ساقط من جـ.

صلوا رُكْبَانًا فَرَادِي بِالإِنْسَاءِ إِلَى أَيِّ جَهَةٍ قَدَرُوا. وَلَمْ تَجْزِ بِلَا حُضُورٍ عَدُوٌّ، وَيُسْتَحْبِطُ حَمْلُ السِّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخُوفِ. وَإِنْ لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ إِمَامٍ وَاحِدٍ، فَالْأَفْضَلُ صَلَاةً كُلُّ طَائِفَةٍ بِإِيمَامٍ، مِثْلَ حَالَةِ الْأَمْنِ.

الدواب والقيام للصلاة بالهجوم عليه، (صلوا ركبانًا) ولو مع السير مطلوبين بإجماع أهل العلم، فالراكب إن كان طالبًا لا تجوز صلاته على الدابة [٢٥٢] لعدم ضرورة الخوف في حقه فينزل للصلاة، وقال الشافعي : إلا أن يكون بحال يخاف فوت المطلوب وذهابه حيث لا يعلم حينئذ تجوز صلاته راكباً، وإن كان مطلوباً فلا بأس بأن يصلبي وهو سائر لأن فعل الدابة حقيقة، وإنما أضيف إليه معنى التيسير، وإذا جاء العذر انقطعت الإضافة إليه، بخلاف ما لو صلى وهو يمشي حيث لا يجوز، لأن المشي فعله حقيقة وهو مناف للصلوة، كما في «مجمع الروايات»، (فرادي) إذ لا يصح الاقتداء [٣٠٦] لاختلاف المكان حال الركوب، ولذا صلح الاقتداء إذا كان الإمام والمقتدى به على دابة واحدة، كما لو كان على خشبة، والغريق السابح كالماشي لا تجوز صلاته، لأن السباحة كالمشي عمل كثير.

(ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو)، فلو رأوا سواداً ظنوه عدواً صلواها، فإن تبين كما ظنوا جازت لتبين سبب الرخصة وإن ظهر خلافه لم تجز صلاة القوم وأما صلاة الإمام فصحيحه بكل حال لعدم المفسد في حقه إذا تبين للطائفة الأولى غير ما ظنوه قبل أن تتجاوز الصحفوف فإن لهم البناء استحساناً، كمن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد إذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصحفوف في الصحراء. ولو شرعوا بحضور العدو فذهب، لا يجوز لهم الانحراف والانصراف لزوال سبب الرخصة، ولو شرعوا في صلاتهم ثم حضر جاز الانحراف لوجود المبيح، وهذا يفيد بطلان الصلاة لزوال المبيح قبيل السلام على مقتضى المسائل الثانية عشرية، ويشمله زوال عذر المعنور كذا في «الفتح».

(ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف)، ولا يجب كما قال الإمام الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى، عملاً بظاهر الأمر في قوله تعالى : ﴿وَلَيَأْخُذُوا أَنْلِحَّتَهُم﴾ الآية [النساء : ١٠٢] قلنا : هو محمول على الندب لأن حمله ليس من أعمالها فلا يجب فيها.

(وإن لم يتنازعوا) أي : القوم (في الصلاة خلف إمام واحد فالأفضل صلاة كل طائفة) مقتددين (بإمام) واحد، فتذهب الأولى بعد الإتمام ثم تصلى الأخرى بإمام آخر (مثل حالة الأمن)، للتوكى عن المشي ونحوه كذا في «فتح القدير»، وهو حسيبي ونعم النصير [١٣٠٧].

باب أحكام الجنائز

يَسْنُ تَوْجِيهُ الْمُخْتَضِرِ عَلَى يَمِينِهِ، وَجَازَ الْأَسْتِلْقَاءُ، وَتَرْفَعُ رَأْسُهُ قَلِيلًا، وَيُلْقَى بِذِكْرِ
الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ.....

باب أحكام الجنائز

جمع جنازة (بالفتح والكسر) من جنزة الشيء أحنته، من باب ضرب سترته، وقال الأصمسي وابن الأعرابي: بالكسر الميت نفسه، وبالفتح السرير، وعن ثعلب عكس هذا، وقال الأزهري: لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكتنا.

ما يصنع بالمحضر

(يسن توجيه المحضر) أي: من قرب [من الموت]^[١] وصف به لحضور مorte أو ملائكة الموت وعلامة الاحتضار: استرخاء قدميه، وانحساف صدغيه، [وانفتاح]^[٢] أنفه، وامتداد جلدته أنتشه، لأن الخصية تتعلق بالموت وتدل على جلدتها فعنده يوجه جهة القبلة (على يمينه)، لأن السنة المنقوله، ولأنه يوضع في القبر على جنبه الأيمن، فيعطي حكم ما قرب منه، (وجاز الاستلقاء) على ظهره، اختاره مشايخنا ما وراء النهر، لأنه أيسر لمعالجته، (و) لكن (يرفع رأسه قليلاً) ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء.

مطلوب: في تلقين الميت

(و) يسن أن (يلقن)، وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله عليه السلام: «لقتنا موتاكم: لا إله إلا الله، فإنه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار»^(١). ولقوله عليه السلام: «من كان آخر كلامه: لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٢) كما في «البرهان»، أي: دخل الجنة مع

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: تلقين الموتى لا إله إلا الله (٢١٢٠)، وأبو داود في الجنائز، باب: في التلقين (٣١١٧)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده (٩٧٦)، والنمساني في الجنائز، باب: تلقين (١٨٢٥)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في تلقين الميت لا إله إلا الله (٤٤٥) من حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله عليه السلام: «لقتنا موتاكم لا إله إلا الله»، وأخرج بنحوه الهيثمي في مجمع الزوائد في كتاب الجنائز، باب: تلقين الميت لا إله إلا الله (٢/٣٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: في التلقين (٣١١٦)، والحاكم في المستدرك (١/٣٥١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: صحيح، وأخرج بنحوه الترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في تلقين المريض عند الموت والدعاء له عنده (٩٧٧).

(١) العبارة في م [انعواع] بدل افتتاح.

(٢) ما بين ممعقوفين ساقط من ج.

..... من غير إلحاد، ولا يؤمِّزُ بها، وتلقينه في القبر مشرَّفٌ، وقيل:

الفائزين، وإنما فكل مسلم ولو فاسقاً يدخل الجنة، ولو بعد طول عذاب، وإنما اقتصرت على ذكر الشهادة تبعاً للحديث الصحيح، وإن قال في «المستصنف» وغيره «كالدرر»: ولقن الشهادتين لا إله إلا الله محمد رسول الله، وتعليله في «الدرر» بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية، فليس على إطلاقه، لأن ذلك في حق [غير]^[1] المؤمن، وكلامنا في [غير]^[2] تلقين المؤمن، ولذا قال شيخ [٣٠٧ بـ] الإسلام ابن حجر من الأئمة الشافعية: وقول جمع يلْقَنْ محمد رسول الله عليه السلام أيضاً لأن القصد موته على الإسلام، ولا يسمى مسلماً إلا بهما مردود بأنه مسلم، [وإنما المراد ختم كلامه بلا إله إلا الله ليحصل له لذلك الثواب، أما الكافر]^[3] فيلقنها قطعاً مع لفظ أشهد لوجوبه، إذ لا يصير مسلماً إلا بهما، انتهى. وذلك لخبر اليهود.

روى البخاري عن أنس قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ، فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له: أطع أبا القاسم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار^(١) انتهى. ونذكر الشهادتين (من غير [٢٥٣ بـ] إلحاد)، لأن الحال صعب عليه، فإذا قالها ولم يتكلم بعدها يمسك عنه، لأن المقصود ختم كلامه به، لما روينا (ولا يؤمر بها) المسلم، فلا يقال له: قل، لأنه يكون في شدة، فربما يقول: (لا) جواباً لغير الأمر فيُظن به خلاف الخير، وقالوا: إذا ظهر منه ما يوجب كفراً لا يحكم بكتفه، حملًا على أنه زال عقله، واختار بعض المشايخ زوال عقله عند موته لهذا الخوف، وما ينبغي أن يقال له على جهة الاستتابة: أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحنيقي وآتُوك إلهي، مستشفعاً بمحمد رسول الله، فيشمل التلقين بلطف، لأنه قد يشق عليه من ذكر ما يُشعر بأنه محضر، وأما الكافر فيؤمر بهما كما روينا، ولذا أفاد علماء الشافعية أن يلقنه غير الوارث، لشلا يتهمه باستعمال الإرث إن كان ثم غيره، وإنما يأشقون الورثة، وكذا كل من يتهمه بعداوة أو حسد، انتهى.

(وتلقينه) بعدما وضع (في القبر مشروع) لحقيقة قوله عليه السلام: لقنا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله^(٢) أخرجه الجماعة إلا البخاري. ونسب إلى أهل [٣٠٨ هـ] السنة والجماعة، (وقيل:

(١) آخرجه البخاري وأبو داود في الجنائز، باب: في عيادة الذمي (٣٠٩٥)، وأحمد في مسنده (٢٨٠/٣)، وابن كثير في تفسيره (٤٧٧/٥)، والرياطي في نصب الرأبة (٤٦٠/٣).

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(١) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.

لا يلقن) في القبر، وتبسيط إلى المعتزلة، كذا في «الفتح»، (وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه)، وكيفيته أن يقال: يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولا شك أن اللفظ لا يجوز إخراجه عن حقيقته إلا بدليل، فيجب تعبينه فقوله: «موتاكم» حقيقة، ونفي صاحب «الكافي» فائدته مطلقاً فممنوع. نعم الفائدة الأصلية منافية، ويحتاج إليه ليثبت الجنان للسؤال في القبر، قاله المحقق ابن الهمام، وقال شيخ مشايخنا العلامة المقدسي: قلت ويرد عليه ما روی سعيد بن منصور^(١)، وسمرة بن حبيب^(٢) وحكيم بن [عمرٍ]^[٣] قالوا: إذا سُوِيَ على الميت قبره، وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال للميته عند قبره: يا فلان، قل: لا إله إلا الله (ثلاث مرات)، يا فلان: قل ربِّي الله، وديني الإسلام، ونبيِّي محمد ﷺ، انتهى.

ثم قال الكمال ابن الهمام: وعندي أن مبني ارتکاب هذا المجاز هنا عند أكثر مشايخنا بقول «الهداية» لقوله عليه السلام: «لَقْنُوا مُوتَاكُمْ»^(٤) والمراد: الذي قرب من الموت، انتهى. هو أن الميت لا يسمع عندهم، وأورد عليهم قوله ﷺ في أهل القليب: «ما أنت بأسمع لما أقول منهم»^(٥) وأجابوا تارة بأنه مردود من [١٢٥٤/١]. عائشة قالت: كيف يقول عليه السلام ذلك والله تعالى يقول: «وَمَا أَنْتَ بِسْمِعٍ مِّنْ فِي الْقُبُورِ» [فاطر: ٢٢] و«إِنَّكَ لَا تُشِيعُ الْمَوْقَنَ» [النمل: ٨٠] وتارة بأن ذلك خصوصية له عليه الصلاة والسلام معجزة وزيادة حسرة على الكافرين، وتارة بأنه من ضرب المثل كما قال علي رضي الله عنه. ويشكل عليهم ما في مسلم: إن الميت ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفا، اللهم إلا أن يخضوا ذلك بأول الوضع في القبر [٣٠٨/٣]. مقدمة للسؤال، جمعاً بينه وبين الآيتين، فإنهما يفيدان تحقيق عدم سمعتهم، فإنه تعالى شبه

(١) هو سعيد بن منصور الحافظ الإمام شيخ الحرمين أبو عثمان الخراساني المروزي مؤلف كتاب «السنن»، توفي بمكة سنة سبع وعشرين. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (١٠/٥٨٦)، وشذرات الذهب (٢/٦٢).

(٢) هو سمرة بن حبيب بن هلال الفزارى من علماء الصحابة، نزل البصرة، له أحاديث صالحة، توفي سنة ثمان وخمسين للهجرة. ا.هـ. سير أعلام النبلاء (٣/١٨٣)، وشذرات الذهب (١/٦٥).

(٣) تقدم تحريره.

(٤) أخرجه مسلم في الجنة وصفة نعيها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه إثبات عذاب القبر والتعوذ منه (٢٨٧٤)، والنمساني في الجنائز، باب: أرواح المؤمنين وغيرهم (٢٠٧٤)، والمزمي في تحفة الأشراف (٧١٣).

(٥) العبارة في م عمير بدل عمر.

الكافر بالموتى لإفادته تعذر سماعهم، وهو فرع عدم سماع الموتى إلا أنه على هذا ينبغي التلقين بعد الموت، لأنه يكون حين إرجاع الروح فيكون حبيباً لفظ «موتاكم» في حقيقته، وهو قول طائفة من المشايخ، إذ هو مجاز باعتبار ما كان نظراً إلى أنه الآن حي، إذ ليس معنى الحي إلا من في بدن الروح، وعلى كل حال يحتاج إلى دليل آخر في التلقين حالة الاحتضار، إذ لا يراد الحقيقي والمجازي معاً ولا مجازيان، وليس يظهر معنى يعم الحقيقي والمجاري يعتبر مستعملاً فيه، ليكون من عموم المجاز للتضاد، وشرط إعماله فيما أن لا يتضاد، انتهى.

قلت: يرجع المجازي التعليل في الحديث: «لَقُنُوا مُوتاكم لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ مُسْلِمًا يَقُولُهَا عَنْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْجَهَهُ مِنَ النَّارِ»^(١) انتهى لفظه. ودليل التلقين في القبر بالأثر الذي قدمناه عن الشيخ علي المقدسي انتهى.

قال الكمال رحمه الله: والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات، فرض أمره إلى رب الغني الكريم، متوكلاً عليه، طالباً منه جلت عظمته أن يرحم غظيم فاقتي بالموت على الإيمان والإيقان، ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، انتهى لفظه. وكذلك أقول كما قال، وعلى الله الكريم اعتمادي في كل حال.

(ويستحب لأقرباء المختضر وأصدقائه (وجيرانه الدخول عليه) للقيام بحقه والاستئناس بهم، وتنذيرهم إياه ما ينفعه من وصية ونحوها، ويتجرّيعه الماء؛ لأن العطش يغلب لشدة النزع حبيباً، وكذلك يأتي الشيطان كما ورد بماء زلال، ويقول: قل لا إله غيري، حتى أستقيك، ويحسنون [١٣٠٩] ظنه بالله تعالى، لخبر مسلم: «وَلَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ»^(٢) أي: يظن أنه يرحمه ويعفو [٢٥٤] عنه، وخبر الصحيحين: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عَنْ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(٣) (ويتلنون عنده سورة يس) لخبر «أَفَرُؤُوا عَلَى مُوتاكم يَسْ»^(٤) رواه أبو داود وابن حبان وصححه، وقال: المراد به من حضرة الموت، والحكمة في قراءتها أن أحوال القيمة والبعث مذكورة فيها فتتجدد له ذكرها، وفي خبر غريب: «مَا مَرِيضَ يَقْرَأُ

(١) تقدم.

(٢) أخرج مسلم في كتاب الجنة ونعيها، باب: الأمر يحسن الظن بالله تعالى عند الموت (٢٨٧٧)، وأبو داود في الجنائز، باب: ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت (٣١١٣)، وابن ماجه في الزهد، باب: التوكل واليقين (٤١٦٧).

(٣) أخرج البخاري ومسلم في الذكر والدعاء والتوبه والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله (٢٦٧٥).

(٤) أخرج أبو داود في كتاب الجنائز، باب: القراءة عند الميت (٣١٢١)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء فيما يقال عند المريض إذا حضر (١٤٤٨)، والنمساني في عمل اليوم والليلة (١٠٧٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٢٣٧)، وابن حبان في صحيحة في الجنائز فصل في المختصر (٣٠٠٢).

وأنستَّهُسَنَ بِعْضَ الْمُتَأْخِرِينَ سُورَةَ الرَّعْدِ، وَأَخْتَلَفُوا فِي إِخْرَاجِ الْحَائِضِ، وَالنُّفَسَاءِ مِنْ عِنْدِهِ. فَإِذَا مَاتَ، شُدَّ لِحْيَاهُ وَغُمْضَ عَيْنَاهُ، وَيَقُولُ مُعْمَضُهُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مَلَكِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، وَسَهِّلْ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَأَسْعِدْهُ بِلِقَائِكَ، وَاجْعَلْ مَا خَرَجَ إِلَيْهِ خَيْرًا مِمَّا خَرَجَ عَنْهُ»، وَتُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدَةً لِتَلاً يَنْتَفِخُ،

عنه يس إلا مات ريانا، وأدخل قبره ريانا^(١) (واستحسن) بعض المتأخرین قراءة (سورة الرعد)، لأنها تسهل طلوع الروح، لقول جابر: فإنها تهون عليه خروج روحه^(٢)، (واختلفوا في إخراج الحائض والنفسياء والجنب (من عنده)، ويحضر عنده طيب.

مطلب: فيما يفعل بالموتى

(فإذا مات شد لحياه) بعصابة عريضة تعمهما، وترتبط فوق رأسه لثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غسله وفيه تحسينه إذ لو ترك فطبع منظره وبذلك جرى التوارث (وغمض عيناه) لقوله عليه السلام: «إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر، فإن البصر يتبع الروح، وقولوا خيراً، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل البيت»^(٣) كما في «البرهان»، ولثلا يقبع منظره، وروى مسلم أنه عليه دخل على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه ثم قال: «إن الروح إذا قبض تبعه البصر» فَضَّحَّ ناسٌ من أهله، فقال: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمّنون على ما تقولون»^(٤) وقوله: (تبعه البصر) أي: يذهب أو شخص ناظراً إلى الروح، أين تذهب، وبقبض: أخرج من الجسد، وشق بصره - بفتح الشين، وضم الراء -: شخص (ويقول معمضه: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مَلَكِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (الله يسر عليه أمره، [١٢٥/٤] [٣٥٩/ب]) وسهّل عليه ما بعده، وأسعده بلقائك، واجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج منه») قاله الكمال، ثم يسجّن بثوب، (ويوضع على بطنه حديد لثلا ينتفخ)، وهو مروي عن الشعبي، والحديد يدفع النفح لسرّ فيه، وإن لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل، وروى البيهقي أنّ أنساً أمر بوضع حديد على بطن

(١) ذكره بنحوه القرطي في تفسيره (٢٩٨/٤) من حديث أم الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما من ميت يقرأ عنده سورة يس إلا هون عليه الموت».

(٢) لم أثر عليه.

(٣) أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في تغميض الميت (١٤٥٥)، والحاكم في المستدرك (٣٥٢/١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأحمد في مستنه (٤/١٢٥)، والزيلعي في نصب الراية (٢/٢٥٤)، والمرzi في تحفة الأشراف (٤٤٢٨).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر (٩٢٠)، وأبو داود في الجنائز، باب: تغميض الميت (٣١١٨)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في تغميض الميت (١٤٥٤)، والمرzi في تحفة الأشراف (١٨٢٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٧٠٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب من إغماض عينيه إذا مات (٣٨٤/٣).

وَتُنْوِضُعُ يَدَاهُ بِجَنَابِهِ، وَلَا يَجُوزُ وَضْعُهُمَا عَلَى صَدْرِهِ. وَتُنْكِرُهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عِنْدَهُ حَتَّى
يُغَسَّلَ، وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَامِ النَّاسِ بِمَوْتِهِ، وَيُعَجِّلُ بِتَجْهِيزِهِ،

مولى له مات^(١) (ونتوضع يداه بجانبه)، (ولا يجوز وضعهما على صدره)، لأنه صنيع أهل الكتاب، وثَلَيْن مفاصله، وأصابعه، بأن يرد ساعده لعضده، وساقه لفخذه، وفخذه لبطنه، ويردها مليئة ليسهل غسله وإدراجه في الكفن.

(ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) ترتيبها [١٢٥٥] للقرآن عن نجاسته الميت، فإنه ينجس بالموت، قيل: نجاسته خبث لأنه يحتبس فيه الدماء كسائر الحيوانات، وهو أقرب إلى القياس، ويزول بغسل المسلم تكريماً له، بخلاف الكافر وإن لم يكن له أثر في سائر الحيوانات غير الآدمي لطهارته به، وقيل: نجاسته حدث، فينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها المحدث، (ولا بأس بإعلام الناس بموته) بل يندب لكثرة المسلمين، لما روى الشیخان أنه عليه السلام نهى لأصحابه النجاشي^(٢) في اليوم الذي مات فيه^(٣)، وأنه نهى جعفر بن أبي طالب، وزيد بن حارثة، وعبد الله بن رواحة.

وقال في «النهاية»: فإن كان عالماً أو زاهداً أو من يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرین النساء في الأسواق لجنازته وهو الأصح، انتهى.

وكثير من المشايخ لم يروا بأساً بأن يؤذن للجنازة ليؤدي أقاربه وأصدقائه حقه، كذا في «التارخانية» عن «البنابيع»، ولكن لا يكون على جهة التفصيم، قال في «التجنيس والمزيد»: يكره الإفراط في مدح الميت عند جنازته؛ لأن العجahlية كانوا يذكرون في ذلك ما هو شبه [١٣١] المحال، قال عليه السلام: «من تعزى بعزاء بعد العجahlية فأعضوه بهن أبيه ولا تكونوا»^(٤) انتهى.

(و) إذا تيقن موته (يعجل بتجهيزه) إكراماً له، وروى أبو داود عنه عليه السلام أنه لما عاد طلحة بن البراء وانصرف قال: «ما أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت، فإذا مات فأذنوني به

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب في وضع شيء على بطنه ثم وضعه على سرير أو غيره لثلا يسرع انفاسه (٣٨٥/٣).

(٢) واسمه أصحمة ملك الحبشة معدود من الصحابة رضي الله عنهم، وكان من حسن إسلامه ولم يهاجر، وقد توفي في حياة النبي صلوات الله عليه وسلم، فصلى عليه الناس صلاة الغائب، وذلك في شهر رجب سنة تسع من الهجرة. ١.٤.هـ. سير أعلام النبلاء (٤٢٨/١).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: الرجل ينبع إلى أهل الميت بنفسه (١٢٤٥)، ومسلم في الجنائز، باب: في التكبير على الجنائز (٩٥١)، وأحمد في مستنه (٤١٩/٢)، والنمساني في الجنائز، باب: النعي (١٨٧٨).

(٤) ذكره الهيثمي في مجمع الروايد (٣/٣).

فَيُوْضَعُ كَمَا مَاتَ عَلَى سَرِيرٍ مُجَمَّرٍ وَثَرَأً، وَيُوْضَعُ كَيْفَ اتَّفَقَ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَتُسْتَرَ عَوْزَتُهُ، ثُمَّ جُرْدٌ عَنْ ثِيَابِهِ، وَوُضِئَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ الصَّلَاةَ، بِلَا مَضْمَضَةٍ وَأَسْتِشَاقِيَّةٍ،

حتى أصلى عليه، وعجلوا به، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله^(١)، والصادر عن وجوب التعجيل الاحتياط للروح الشريفة فإنه يتحمل الإغماء، وقد قال الأطباء: إن كثيرين من يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء، لأنه يسرع إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفضضل الأطباء، فيتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين بنحو التغير، وقد مات بِالْيَوْمِ الاثنين ضحوا، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء، (فيوضع كما مات)، الكاف للمفاجأة، وهذا إذا تيقن موته فيوضع للغسل (على سرير مجمّر) أي: مبخرأ لخفاء كريه الرائحة وتعظيمًا للبيت تجهيزاً (وتراً) مرة أو ثلاثاً أو خمساً لا يزاد عليه، قال الزيلعي وفي «الكاففي» [٢٠٠ ب] و «النهاية»: أو سبعاً، ولا يزيد، وكيفيته: أن يدار بالمجمدة حول السرير، (ويوضع) الميت (كيف اتفق على الأصح)، قاله شمس الأئمة السرخي وقيل: عرضاً، وقيل: إلى القبلة، (ويستر عورته) ما بين سرتته إلى ركبته شد الإزار عليه هو الصحيح، قاله الزيلعي، ومثله في «الهداية» لقوله بِيَقْنَاعٍ لعلي رضي الله عنه: «لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت»^(٢) وفي «النهاية»: يكتفي بستر العورة الغليظة هو الصحيح تيسيراً، وهو ظاهر الرواية ولبطلان [الشهوة]^[١]، (ثم) بعد ستر عورته بادخال الساتر من تحت الثياب (جرد عن ثيابه) إن لم يكن ختنى، وتغسل عورته ويد الغاسل ملفوقة بخرقة [٣١٠ ب] تحت الساتر للعورة، ولا يدخل يده تحت الخرقة منكشفة، ويغسل من فوقها إن لم يجد خرقة لستر يده (و) بعده (وضئ) وبدأ بغسيل وجهه لأن يد الغاسل هي التي يغسل بها لا يد الميت ليبدأ بغسلها إلى الرسغين ويمسح رأسه على الصحيح (إلا أن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة) فلا يوضأ وغيره يوضأ (بلا مضمضة واستنشاق) لأنه لا يمكن إخراج الماء أو يعسر فि�ركان، كذا في «التبيين». ومن العلماء من قال: يجعل الغاسل على أصبعيه خرقه رقيقة، ويدخل الإصبع في فمه ويمسح أسنانه وشفتيه بها، وفي «الظهيرية»: ولوهاته ويثلت، وفي «المحيط»: وينقيها ويدخل في منخريه أيضاً. قال شمس

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجنائز، باب: التعجيل بالجنازة وكراهية حبسها (٣١٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب من التعجيل بتجهيزه إذا بان موته (٣٨٦).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: عورة الرجل (٢/٢٢٨)، والمتقدى الهندي في كنز العمال (١٩١٥٩)، والدارقطني في سننه (٢/٨٦).

(١) ما بين معاكوفين ساقط من م.

إلا أن يكون جنباً، وصب عليه ماء مغليٍ بسدر، أو حزب، أو فالقرابح: وهو الماء الحالص، ويُعَسَّل رأسه ولحيته بالخطمي، ثم يُضجع على يساره، فيُعَسَّل حتى يصل الماء إلى ما يلي التخت منه ثم على يمينه كذلك، ثم أجلس مسندًا إليه، ومسح بطنه مسحًا رقيقًا، وما خرج منه غسله، ولم يعد غسله، ثم يُشفٌ بثوب،

الأئمة الحلواني رحمه الله: وعليه عمل الناس اليوم، كذا في «التارخانية»، وعلى القول بأنه بلا مضمضة واستنشاق مخصوص بغير الجنب، فلذا قال: (إلا أن يكون جنباً) فيتكلف لفعلهما تتميماً لظهوره كما في «شرح» العلامة المتديسي، قلت: وكذا الحالص والنساء للاشراك في افتراض المضمضة والاستنشاق فيما بينهم، (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء مغلي) من أغليت لا من الغلي والغليان، لأنه لازم (بسدر أو حزب) [في التنظيف فقد أمر النبي ﷺ أن تغسل بنته]^[١] وهو أشنان غير مطحون مبالغة، والمحرم الذي وقصته دابته بماء وسدر (وإلا) أي: وإن لم يوجد (ف) الغسل بـ (القرابح وهو الماء الحالص) كافٌ، ويُسخن إن تيسر لأنه أبلغ في [٢٥٦/٢] التنظيف (ويغسل رأسه) أي: شعر رأسه (و) شعر (لحينه بالخطمي) بنت بالعراق طيب الرائحة، يعمل الصابون في التنظيف وهو بشدید [٣١١/١] الباء وكسر الخاء المعجمة أكثر من فتحها، وإن لم يكن الصابون لأنه أبلغ في استخراج الوسخ، وإن لم يكن به شعر لا يتتكلف لهذا، (ثم) بعد تنظيفه الشعر والبشرة (يُضجع) الميت (على يساره فيغسل) شقه الأيمن ابتداءً، لأن البداء باليمامن ستة، (حتى يصل الماء إلى ما) أي: الجنب الذي (يلي التخت) بالخاء المعجمة (منه) أي: الميت (ثم) يُضجع (على يمينه) فيغسل (كذلك) حتى يصل الماء إلى سائر جسده، (ثم) أجلس الميت (مسندًا إليه)، [الثلا يسقط]^[١]، (ومسح بطنه) [مسحًا رقيقًا، ليخرج فضلاته]^[١]، (وما خرج منه غسله) فقط تنظيفًا، (ولم يعد غسله) ولا وضوء لأنه ليس بناقض في حقه وقد حصل المأمور به، ثم يُضجعه على شقه الأيسر فيصب الماء عليه ثلثة للغسلات المستوعبات جسده إقامة لستة الشليث، (ثم يُشفٌ بثوب) كيلا تبتل أكمانه.

تبنيه: النية ليست شرطاً لصحة تغسله كالحي، وفي السعافي لا بد من النية في غسل الميت حتى إذا وجد في الماء لا بد من غسله إلا أن يحركه في الماء بنية الغسل وقت الإخراج. انتهى. وهذا الإسقاط الواجب عنا، لا لصحة الصلاة عليه انتهى.

وفي «الحججة»: وكذلك الميت إذا وجد عليه التراب يمم ويصلى عليه، فلو وجد الماء بعد الصلاة عليه بالتي تم غسل وصلي عليه ثانياً في قول أبي يوسف، وعنده: يغسل ولا تُعاد

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من ج.

(٢) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

(٣) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

وينجعل الحنوط على لحيته ورأسه، والكافور على مساجده، ولئن في الغسل استعمالقطن، في الروايات الظاهرة، ولا يقص ظفرة وشعرة، ولا يسرح شعرة ولحيته، والمراة تغسل زوجها، بخلافه كأم الولد لا تغسل سيدها، ولو ماتت امرأة مع الرجال،

الصلة عليه كجنب تيمم وصلى ثم وجد ماء، كما في «البرهان».

مطلوب: في تغسيل من لا يمكن من غسله

ولو كان الميت متوفياً يتعدى صب الماء عليه، كما في «التخارخانية» ويندب أن يكون الغاسل أقرب الناس إلى الميت، إلا فأهل الإمامة والورع كما في «شرح المقدسي»، ويندب الغسل من غسل الميت، ويكره أن يغسل وهو جنب أو حائض.

(و) بعد تشيفه [٣١١] يلبس القميص ثم تبسط الأكفان و (يجعل الحنوط) وهو عطر مركب من أشياء طيبة، ولا بأس بسائر أنواعه غير الرعنان والورس للرجال (على رأسه ولحيته)، روي ذلك عن علي وأنس وابن عمر^(١)، (و) يجعل (الكافور على مساجده)، جمع مسجد بالفتح [٢٥٦] لا غير كما في «الفتح» عن «المغرب»، وسواء فيه المحرم وغيره، فيطيب ويعطي كما في «التخارخانية» ليطرد الديدان عنها وهي جبهته، وأنفه، ويداه، وركبتاه، وقدماه، روي ذلك عن ابن مسعود، فتخص بزيارة إكرام (وليس في الغسل استعمالقطن في الروايات الظاهرة). وقال الزيلعي: ولا بأس بأن يجعلقطن على وجهه وأن تحشى به مخارقه كالدبر، والقبل، والأذنين، والأتف، والفم، انتهى. وقال في «البحر» عن «الظهيرية»: واستفتح جعله في ذبره أو قبله عامة المشايغ، (ولا يقص ظفره) أي: الميت، ولا شعره، ولا يسرح شعره أي: شعر رأسه (ولحيته)، لأنه للزينة وقد استغني عنها.

(والمرأة تغسل زوجها) لحل مسه، والنظر إليه لبقاء العدة، فلو ولدت عقب موته لم تغسله، وإن طلت قبل الموت رجعياً غسلته، بخلاف المبانة، والتي حرمت بردة أو رضاع أو صهرية، وفي «الظاهيرية» منها روايتان، والأظهر أنه لا يحل لها تغسله، وإذا قال: إحداكم طالق ثلاثة، وقد دخل بهما ثم مات قبل البيان، ليس لواحدة منهم تغسله ولهمما الميراث، وعليهما عدة الوفاة والطلاق، كما في «شرح المقدسي» و «التخارخانية»، والإيلاء لا يحرم وطنهما فتغسله (بخلافه) الرجل فإنه لا يغسل زوجته لانقطاع النكاح، وإذا لم توجد امرأة لتغسلها فزوجها ي沐ها، وليس عليه غرض بصر عن ذراعها، بخلاف الأجنبي، وهو [٣١٢]
(كأم الولد) والمدبرة، والقنة (لا تغسل سيدها) وتيمنه بخرفة، (ولو ماتت امرأة مع الرجال)

(١) آخرجه البيهقي في السنن الكبير (٤٠٥/٤٠٦).

يَمْمُوْهَا، كَعْكِسِهِ بِخَرْقَةٍ، وَإِنْ وُجِدَ دُوْرَ حَمْ مَحْرَمَ يَمْمَ بِلَا حَرْقَةً، وَكَذَا الْخَتْنَى الْمُشْكَلُ بِيَمْمُوْهَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ تَعْسِيلُ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ لَمْ يُشْتَهِيَا، وَلَا بِأَنْ يَتَشَبَّهَ الْمَيْتُ، وَعَلَى الرَّجُلِ تَجْهِيزُ امْرَأَتِهِ، وَلَوْ مُغَيْرًا فِي الْأَصْحَاحِ، وَمَنْ لَا مَالَ لَهُ فَكَفَهُ عَلَى مَنْ تَلَزِمُهُ نَفْقَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ تَجْبُ عَلَيْهِ نَفْقَتُهُ فَفِي بَيْتِ الْمَالِ. فَإِنْ لَمْ يُغْطِ عَجْزاً أَوْ ظُلْمَاءِ، فَعَلَى النَّاسِ. وَيَسْأَلُ لَهُ التَّجْهِيزُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

المحارم وغيرهم (يمموها كعكسه)، وهو موت رجل بين النساء ولو كُنَّ من محارمه ييممنه (بخرقة) تلف على يد الميسم الأجنبي حتى لا يمس الجسد، ويغض بصره عن ذراعي المرأة، ولو عجوزاً، (وإن وجد ذو رحم محرم يمم) ذكرأ كان الميت أو أثني (بلا خرقة) لجواز من أعضاء التييم للمرحوم بلا شهوة كالانتظر إليها منها له (وكذا الختنى المشكل يمم في ظاهر الرواية) وقيل : يجعل في كواربة فيغسل (ويجوز للرجل والمرأة تفسيل صبي وصبية لم يشهيا) لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة، وعن أبي يوسف رحمة الله أنه قال : أكره أن يغسلهما الأجنبي [١٢٥٧] والمجبوب كالفحول ، كذا في «التخارخانية» و «الفتح»، (ولا بأس بتقبيل الميت) كذا في «المجتبى»، لأن القبلة محبة وتبركاً وتوديعاً خالصاً عن المحظور.

(وعلى الرجل تجهيز امرأته) أي: تكفينها ودفنها عند أبي يوسف لو كانت معسراً، وهذا التخصيص مختار صاحب «المفنى» و«المحيط» و«الظهيرية»، انتهى، أو يلزم أبو يوسف بالتجهيز مطلقاً، أي (ولو) كان الزوج (معسراً) وهي موسرة (في الأصح)، وعليه الفتوى. وقال قاضيungan في قول أبي يوسف الكفن على الزوج، وإن تركت مالاً وعليه الفتوى، وفي «التخارخانية» عن الكبرى: وبه يفتى، وقال الكمال: وعند أبي يوسف يجب على الزوج ولو تركت مالاً، وقال محمد: ليس على الزوج تكفينها لانقطاع الزوجية من كل وجه، (ومن) مات و (لا مال له فكفنه على من تلزم نفقته) من أقاربه وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة فالكفن على قدر ميراثهم كالنفقة، ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه تكفيه، وقال محمد: على خالته، (إإن لم يوجد من يجب عليه نفقته ففي بيت [١٣٢] [المال]) تكفيه وتجهيزه من أموال الترکات التي لا وارث لأصحابها، (فإن لم يعط) بيت المال (عجزاً) لخلوه من الأموال، (أو ظلماً) بمنعه صرف الحق المستحقة وجهته، (فعلى الناس) القادرين، (و) يجب أن (يسأل له) أي: الميت (التجهيز من) علم به، وهو (لا يقدر عليه) أي: التجهيز (غيره) من القادرين، ولو بحسب التيسير، فيجمع له من المحسنين ما يحصل به الكفاية بخلاف الحجي إذا لم يجد ثواباً يصلى فيه لا يجب على الناس أن [يسألوه ثواباً بل] يسأل هو لنفسه لقدرته عليه، ولو فضل شيء من الدرارهم التي جمعت للتجهيز، إن عرف صاحب الفضل رُدْ عليه، وإن لم

وَكَفْنُ الرَّجُلِ سُنَّةً: قَمِيصٌ، وَإِزارٌ وَلِفَافَةٌ، مِمَّا كَانَ يَلْبِسُهُ فِي حَيَاتِهِ.

يُعرف كفن به محتاج آخر، فإن لم يقدر على صرفها للفن، يتصدق بها، وإذا لم يكن عند الميت إلا رجل واحد وليس له إلا ثوب واحد، ولا شيء للميته لا يكفيه ولا يلبسه صاحبه.

تبنيه: لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع به حتى إذا وجده وقد افترس الميت سبع كان له لا لورثة الميت، كما في «الفتح»، ولو غسل وكفن وبقي منه عضو لم يغسل ذلك العضو، ولو بقي نحو الإصبع لا يغسل، وإن وجد أطراف ميت أو بعض بدنـه لم يغسل ولم يصل عليه، بل يدفن إلا أن يوجد أكثر من [٢٥٧/٤] النصف من بدنـه، أو النصف ومعه الرأس، فيغسل ويصلـى عليه ولو شق نصفين طولاً فوجـد [أحد][١١] الشـقين لم يغـسل ولم يصلـى عليه وإذا لم يدرـأ مسلمـ هو أو كافـر فإنـ كانـ في قـرية أـهل الإـسلام وـعليـه سـيـماـهم غـسل وـصلـى عـلـيـه وـالـكـفـن وـإنـ كانـ فـرـضاً باعتـبار أـصلـه لـحقـ المـيـتـ، إـلاـ أـنـ يـكـونـ كـفـنهـ ستـةـ أوـ كـفـاـيـةـ أوـ ضـرـورـةـ.

مطلب: في التكفين

(و) بدأ ببيان السنة فقال: (كفن الرجل سنة ثلاثة أثواب، أحدها: (قميص) من أصل العنق إلى القدمين بلا دخريص وك敏ين، (و) الثاني (إزار) من القرن إلى القدم، (و) الثالث: [١٣١/١] (لفافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليقف فيها الميت، وترتبط من الأعلى والأسفل، ويكون الكفن (مما) كان (يلبسه) الرجل (في حياته) يوم الجمعة والعيدين، لقوله عليه السلام: «إذا كفـنـ أـخـاهـ فـلـيـحـسـنـ كـفـنـهـ»^(١) رواه مسلمـ، ولا يـعـالـيـ فيهـ، لـقولـهـ عليه السلام: «لا تـغـالـوا فيـ الـكـفـنـ، فـإـنـهـ يـسـلـبـ سـلـبـاـ سـرـيـعاـ»^(٢) رواه أبو داودـ، كـذـاـ فيـ «الـبـرـهـانـ»، وـقـالـ فيـ «الـبـحـرـ»: تحسنـ الأـكـفـانـ للـحـدـيـثـ: «حسـنـواـ أـكـفـانـ الموـتـىـ فإـنـهـمـ يـتـزـاـرـوـنـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـ وـيـتـفـاـخـرـوـنـ بـحـسـنـ أـكـفـانـهـمـ»^(٣) وـوجهـ السـنـةـ أـنـ النـبـيـ صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـلـيـهـ السـلـامـ كـفـنـ فيـ ثـلـاثـةـ أـثـوـابـ يـبـيـضـ سـحـولـيـةـ»^(٤) بـفـتـحـ السـيـنـ، وـعـنـ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: في تحسين كفن الميت (٩٤٣)، وأبو داود في الجنائز، باب: في الكفن (٣١٤٨)، والحاكم في المستدرك (٣٦٩/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب من تحسين الكفن (٤٠٣/٣)، والبيهقي في مجمع الزوائد في الجنائز، باب: التكبير على الجنaza (٤١٧٩) (٣٣٥).

(٢) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: كراهة المغالاة في الكفن (٣١٥٤).

(٣) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢٤٠/٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في كفن النبي صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـلـيـهـ السـلـامـ (١٤٧٠)، والمعزي في تحفة الأشراف (٧٦٧٦) من حديث عبد الله بن عمر وأخرج من حديث عائشة بزيادة ليس فيها تعيص ولا عمامة، البخاري في الجنائز، باب: الكفن بلا عمامة (١٢٧٣)، ومسلم في الجنائز، باب: في كفن الميت (٩٤١)، والنمساني في الجنائز، باب: كفن النبي صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـلـيـهـ السـلـامـ (١٨٩٧)، وأبو داود في الجنائز، باب: في الكفن (٣١٥١).

(١) ما بين معکوفتين ساقط من جـ.

الأزهر بالضم قرية باليمن، كذا في «العنابة».

(و) بين الثاني فقال (كفاية) للرجل (إزار ولغافة) لقوله بِيَّنَةٍ في المحرم الذي وقصته دابته: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين»^(۱) وأنه أدنى ما يلبسه الإنسان في حال حياته عادة، فكذا بعد مماته، وقيل: قميص ولغافة، والأصح: إزار ولغافة كذا في «التبين»، ويكره الاقتصار على ثوب واحد حالة الاختيار كالصلوة فيه حالة الاختيار، وإذا كان بالمال قلة، وبالورثة كثرة، فكفن الكفاية أولى، وعلى القلب كفن السنة أولى، كما في «الفتح» وغيره، (وفضل البياض من القطن) لما رويانا، ولقوله بِيَّنَةٍ: «البسوا من ثيابكم البياض فإنه خير ثيابكم، وكفنا فيها موتاكم، ومن خير أحوالكم الإئمدة فإنه ينبت الشعر، ويجلو البصر»^(۲)، انتهى. ولا بأس بالبرود والكتان، ويجوز للنساء الحرير والمزغفر [والمعصر]^[۱] اعتباراً في الحياة، والمرأة والمرأفة كالبالغين، كذا في «البرهان» والطفل الذي لم يبلغ $\frac{۱/۲۵۸}{۳/۳۱۳}$ حد الشهوة، فالأنحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ، وإن كفنا في ثوب واحد جاز، والأصل $\frac{۱/۲۵۸}{۳/۳۱۳}$ في التكفين أن آدم عليه السلام لما توفي نزل عليه جبريل عليه السلام فغسله وحنطه وكفنه ودفنه، وقال: هذه ستة موتاكم يابني آدم^(۳)، كذا في «مجمع الروايات» والخلق والجديد فيه سواء بعد أن يكون غسلاً نظيفاً طاهراً. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال أبو بكر رضي الله عنه لثوبيه اللذين كان يمرض فيها: اغسلوهما وكفناهما موتاكم، فقللت عائشة: لا نشتري لك جديداً؟ فقال: الحي أخرج إلى الجديد من الميت^(۴)، قاله الكمال، وساق حديث البخاري فيه.

(۱) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم (۲۱۶۸)، ومسلم في الحج، باب: ما يفعل المحرم إذا مات (۲۹۸۳)، وأبو داود في الجنائز، باب: المحرم يموت كيف يصنع به (۳۲۳۸)، والترمذني في الحج، باب: ما جاء في المحرم يموت في إحرامه (۹۵۱)، والنمساني في الجنائز، باب: كيف يكفن المحرم إذا مات (۱۹۰۳)، وابن ماجه في المناك، باب: المحرم يموت (۳۰۸۴).

(۲) ذكره الطبراني في الكبير (۵۱/۱۲) من حديث ابن عباس والحاكم في المستدرك (۱/۳۵۴)، والهيثمي في مجمع الزوائد في اللباس، باب: في البياض (۱۲۸/۵)، والمتقي الهندي في كنز العمال (۴۱۱۸) من حديث سرة بن جندب قال: قال رسول الله بِيَّنَةٍ: «البسوا البياض وكفنا فيها موتاكم» والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: استحباب البياض في الكفن (۴۰/۳).

(۳) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: الحنوط للميت (۳/۴۰۴)، والزيلعي في نصب الراية (۲/۲۰۵).

(۴) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۶۱۷۱).

(۱) ما بين معرفتين ساقط من م.

وَكُلٌّ مِنَ الْإِزَارِ وَاللَّفَافَةِ، مِنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدْمِ. وَلَا يُجْعَلُ لِقَمِيصِهِ كُمٌّ وَلَا دُخْرِيْصٌ وَلَا جَنِبٌ، وَلَا تُكَفِّفُ أَطْرَافَهُ. وَتُكْرَهُ الْعِمَامَةُ فِي الْأَصْحَاحِ، وَلُفٌّ مِنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَمِينِهِ، وَعَقِيدًا إِنْ خَيْفَ اتِّشَارَةً.

وَتَرَادُ الْمَرْأَةُ فِي السُّنَّةِ خِمَارًا لِوَجْهِهَا، وَخِرْقَةً لِرِبْطِ ثَدِيَّهَا. وَفِي الْكَفَايَةِ: خِمَارًا. وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا ضَفَيرَتَيْنِ عَلَى صَدَرِهَا، فَوْقَ الْقَمِيصِ، ثُمَّ الْخِمَارُ فَوْقَهُ تَحْتَ الْلَّفَافَةِ، ثُمَّ الْخِرْقَةُ فَوْقَهَا. وَتُجْمَرُ الْأَكْفَانُ وَتَرَا قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا.

ولما كان إزار الميت يخالف إزار الحي، لأنه للحي من السرة إلى الركبة، قال: (وكل من الإزار للميت واللحفاة) يكون قدره (من القرن) يعني: شعر الرأس (إلى القدم) مع الريادة ليتمكن من ربطهما كما ذكرناه.

(ولا يجعل لقميصه كم)، لأنَّه يكون لحاجة الحي، (ولا دخريص)، لأنَّه يفعل للحي ليتسعد الأسفل للمشي فيه، (ولا جيب) وهو الشق النازل على الصدر لأنَّه لحاجة الحي، ولو كفن في قميص حي قطع جيبه ولبيته كذا في «التبيين». ولا تلف أطرافه لعدم الحاجة إليه (وتكره العمامة في الأصح)، كذا في «البحر» عن «المجتبى»، انتهى. لأنها لم تكن في كفن النبي ﷺ.

وقال الكمال: وليس في الكفن عمامة عندنا، واستحسنها بعضهم لما روي أن ابن عمر كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه^(۱) انتهى.

(و) تبسيط اللحفاة ثم الإزار فوقها، ثم يوضع الميت مُقْمَضًا، ثم يعطف عليه الإزار، و (لُفُّ) الإزار من جهة (يساره، ثُمَّ) من جهة (يمينه)، ليكون اليمين أعلى، ثُمَّ فعل باللحفاة كذلك اعتباراً بحالة الحياة، (وعقد) الكفن (إن خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف.

(وتزداد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كفتها على جهة (السنة خماراً [١٣٤]) لوجهها) ورأسها، (وخرقة) عرضها ما بين الثدي إلى السرة، وقيل: إلى الركبة كي لا ينتشر الكفن بالفخذ وقت المشي بالميت، كذا في «التبيين»، فتكون الخرقه لربط ثديها، فيكون خمسة ثواب: درع وإزار وخمار وخرقة ولحفاة، (و) تزاد المرأة (في) كفن (الكافية) على كفن الرجل (خماراً) فيكون ثلاثة ثواب: خمار ولحفاة وإزار [٢٥٨/ب] (ويجعل شعرها ضفيرتين) وتوضعان (على صدرها فوق القميص، ثُمَّ) يوضع (الخمار) على رأسها، ووجهها (فوقه) أي: القميص، فيكون (تحت اللحفاة، ثُمَّ) تربط (الخرقة فوقها) لئلا تنتشر الأكفان، وتعطف من اليسار ثم من اليمين (وتجمَّر الأكفان) للرجل والمرأة جميعاً تجهيزاً (وترا قبل أن يدرج) الميت

(۱) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦١٨٣).

فيها لقوله عليه السلام: «إذا أجمرت الميت فأجمروا وترأ»^(١) ولا يزداد على خمس على ما تقدم، وجميع ما يجمر فيه ثلاثة مواضع عند خروج روحه لإزالة الرائحة الكريهة، وعنده غسله وعند تكريمه، ولا يجمر خلفه لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تتبع الجنائز بصوت ولا نار»^(٢) وكذا يكره التجمير في القبر، كما في «التبين».

(وَكَفْنُ الْضَّرُورَةِ) للمرأة والرجل يكتفى فيه بكل (ما يوجد)، لما روی أن حمزة رضي الله عنه كفن في ثوب واحد ومصعب بن عمير لم يوجد له شيء يكتفى فيه إلا نمرة، فكانت إذا وضعت على رأسه بدلت رجلاه، وإذا وضعت على رجليه خرج رأسه فأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يغطى رأسه، ويجعل على رجليه شيء من الإذخر^(٣)، وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي، خلافاً للشافعي، قاله الزيلعي.

تبنيه: في الحديث الشريف: «من غسل ميتاً فكتم عليه غفر له أربعون كبيرة، ومن كفنه كساه الله من السنديس والإستبرق، ومن حفر له قبراً حتى يجئه، فكأنما أسكنه مسكننا حتى يبعث»^(٤) رواه البيهقي في «المعرفة» والحاكم [٣١٤ / ب] في «المستدرك»، قال: على شرط مسلم، وحديث: «يا علي غسل الموتى، فإنه من غسل ميتاً غفر له سبعين مغفرة، لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلق لوسائلهم، قلت: ما يقول من يغسل ميتاً؟ قال: «يقول: غفرانك يا رحمان حتى يفرغ من الغسل»^(٥) رواه ابن شاهين في كتاب «الجنائز» كذا بخط العلامة المقدسي رحمه الله.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: الحنوط للميت (٤٠٥ / ٣)، والحاكم في المستدرك (١ / ٣٥٥) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والزيلعي في نصب الراية (٢٦٤ / ٢).

(٢) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: في النار يتبع بها الميت (٣١٧١)، والمتنقى الهندي في كنز العمال (٤٢٣٣٩).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: إذا لم تجد كفناً إلا ما يواري رأسه أو قدميه غطي رأسه (١٢٧٦)، ومسلم في الجنائز، باب: في كفن الميت (٩٤٠)، وأبودارد في الرصاصيات، باب: ما جاء في الدليل على أن الكفن من جميع المال (٢٨٧٦)، والترمذمي في السناقب، باب: في مناقب مصعب بن عمير رضي الله عنه (٢٨٥٣)، والنمساني في الجنائز، باب: القبيص في الكفن (١٩٠١)، والزيلعي في نصب الراية (٢٦٤ / ٢).

(٤) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والأثار (٢٢٨ / ٥)، وفي السنن الكبرى في الجنائز، باب: من رأى شيئاً من الميت فكتمه ولم يتحدث به (٣٩٥ / ٣)، والحاكم في المستدرك (١ / ٣٥٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٥) أخرجه ابن شاهين في كتاب الجنائز، والزيلعي في نصب الراية (٢٥٦ / ٢) وأخرج بنحوه ابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت (١٤٦٢).

(١) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

فصل

«في صلاة الجنائز»

حكم الصلاة على الميت، وأركانها:
الصلاة عليه فرض كفاية، وأركانها: التكبيرات، والقيام.

فصل: في أحكام الصلاة عليه

سببها: الميت [المسلم]^[١]، فإنها لقضاء حته، وصفة الصلاة عليه ك Coffin ودفنه، وتجهيزه.

(فرض كفاية) لقوله عليه السلام: «صلوا على صاحبكم»^(١) والأمر للوجوب، ولو كانت فرض عين لصلبي عليه النبي عليه السلام.

(وأركانها التكبيرات والقيام) لكن التكبير الأولى شرط باعتبار الشروع بها، ركن باعتبار أنها قائمة مقام ركعة كباقي التكبيرات، وقال الكمال: وأما أركانها فالذى يفهم من كلامهم أنها الدعاء والقيام والتکبير لقولهم: إن حقيقتها هي الدعاء وهو المقصد [٢٠٩/٢] منها، انتهى.
قلت: يعارضه قوله: لو سبق تكبير متواتراً خشية رفعها فلو كان الدعاء ركناً ما جاز تركه بحال من غير ما يقوم مقامه، وقد نص الكمال نفسه عليه بعد هذا بقوله: ثم المسبوق يقضى ما فاته من التكبيرات بعد سلام الإمام نسقاً بغير دعاء، لأنه لو قضاه به ترتفع الجنائز فتبطل الصلاة، لأنها لا تجوز إلا بحضورها، انتهى.

ثم قال الكمال أيضاً: وقالوا: كل تكبير بمنزلة ركعة، وقالوا: يقدم الثناء، والصلاحة على النبي عليه السلام لأنها سنة الدعاء، ولا يخفى أن التكبير الأولى شرط لأنها تكبيرة الإحرام، انتهى. وكأنه لا يقول بركنيتها لأن الشرط غير المشروط فيجعلها كتحريمية الصلاة الكاملة خارجة عن الحقيقة، فتكون شرطاً محسناً والجواب ما قاله في «التتارخانية» [٣١٥/١] ويذكر فيها أربع تكبيرات، وكان ابن أبي ليلى رحمة الله يقول: خمس تكبيرات، وهو روایة عن أبي يوسف رحمة الله والآثار واختلفت في فعل رسول الله عليه السلام فروي الخامس والسادس والتاسع وأكثر

(١) ذكره في مجمع الزوائد في الجنائز، باب: الصلاة على من عليه دين (٤٠/٣)، وممالك في الموطأ في الجنائز، باب: ما جاء في الغلول (٤٥٨/٢)، والطبراني في الكبير (٧٦٥٤) (٨/١٥٠) من حديث أبي أمامة.

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

شروط الصلاة على الميت:

وشرانطها ستة: إسلام الميت، وطهارة

من ذلك إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات، فكان ناسخاً لما قبله^(١)، وروي أن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبيرات، وقال لهم: إنكم إذا اختلفتم فمن يأتي بعدهم أشد اختلافاً، فانظروا إلى آخر صلاة صلاتها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فخذوا بذلك، فوجدوه صلى الله عليه وسلم ينادي أربع مرات، فاتفقوا على ذلك، وروي عن علي رضي الله عنه أنه كبر أربع مرات، ولأن كل تكبيرة منها قائمة مقام ركعة، ثم الصلاة [المعهودة لا تزيد على أربع تكبيرات، إلا أن ابن ليل رحمة الله قال: التكبيرة]^(٢) الأولى للافتتاح، فينبغي أن يكون بعدها أربع تكبيرات، كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، كما في الظهر والعصر والجمار: أن التكبيرة الأولى وإن كانت للافتتاح ولكن بهذا لا يخرج أن تكون تكبيراً، أي: قائماً مقام ركعة، وفي «الفتاوى»: الحجة الأمي، والهنود الذين لا يعلمون الأدعية يكبر أربع تكبيرات ويسلم تجوز صلاتهم، لأن الأركان فيها التكبيرات، انتهى.

وقد قال الكمال بعد هذا رحمة الله: قال في «الكافي»: إلا أن أبا يوسف يقول: في التكبير الأولى معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة، ومعنى الافتتاح يتراجع فيها، ولذا خصت [٢٥٩] بـ [برفع اليدين انتهاء].

وقال صاحب «البحر»: وفيه أي: كلام الكمال نظر، لأن المتصفح به بخلافه، قال في «المحيط»: وأما ركناها فالتكبيرات والقيام، وأما سنتها فالتحميد والثناء والدعاء فيها، انتهى. وذكر غير ذلك، فالذى تلخص هو الذى قلناه متنأً بحمد الله.

شروط صحة الصلاة على الجنازة

(وشرانطها) ستة: أولها: (إسلام العبيت)، لقوله تعالى: «وَلَا تُصْلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْبِدًا» [التبية: ٨٤] يعني المنافقين، [٣١٠ بـ] وهم الكفارة، لأنها شفاعة للعميت إكراماً له، وطلبها للمغفرة، والكافر لا تفعه شفاعته، ولا يستحق الإكرام.

(و) الثاني: (طهارته) لأن الميت له حكم الإمام وكذا طهارة مكانه. قال في «القنية»:
الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان، وستر العورة شرط في حق الإمام والميت
جميعاً، انتهى.

وفي «الفوائد الناجية»: إن كان الميت على جنازة لا شك أنه يجوز لو كان مكانها نجساً،

(١) آخر جه الحاكم في المستدرك (٣٨٦)، والدارقطني، (٧٢/٢)، والزيلع، في، نصب الرأبة (٢٦٧/٢).

(1) ما بين معكوفتين ساقط من م.

وَتَقْدِيمُهُ أَمَامَ الْقَوْمِ، وَحُضُورُهُ أَكْثَرُ بَدَنِهِ، أَوْ نِصْفِهِ مَعَ رَأْسِهِ، وَكَوْنُ الْمُصَلِّي عَلَيْهَا غَيْرَ رَاكِبٍ بِلَا عَذْرٍ، وَكَوْنُ الْمَيِّتِ عَلَى الْأَرْضِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ عَلَى أَيْدِي النَّاسِ، لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُخْتَارِ إِلَّا مِنْ عَذْرٍ.

سنن الصلاة على الميت:

وَسُنْنَتْهَا أَرْبَعٌ: قِيَامُ الْإِمَامِ بِحَذَاءِ الْمَيِّتِ، ذَكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى،

وبغير جنازة لا رواية فيه، وينبغي أن تجوز لأن طهارة مكان الميت ليست بشرط، لأنه ليس بممود، وقيل: لأن كفنه حائل بينه وبين الأرض لأنه ليس بلاس بل ملبس، انتهى. كذا في «شرح» المقدسي.

(و) الثالث: (تقديمه) أمام القوم، فلا تجوز الصلاة عليه لو وضعوه خلفهم، وله حكم المؤتم أيضاً لجواز الصلاة على المرأة والصبي فيعطي له حكم الإمام ما لم يدفن كما سذكره.

(و) الرابع: (حضوره) فلا تصح الصلاة على غائب، وأما صلاة النبي ﷺ على النجاشي فكانت إنما لأنه رفع له سريره حتى رأه عليه السلام بحضورته فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الإمام وبحضورته دون المأمومين وهذا غير مانع من صحة الاقتداء، وإنما أن ذلك حُصن به النجاشي فلا يلحق به غيره كما في «الفتح»، وفيه نزل جبريل عليه السلام [بتبوك]^[۱] فقال: يا رسول الله إن معاوية بن المنظري مات بالمدينة، أتحب أن أطوي لك الأرض فتصلي عليه، قال: نعم، فضرب بجناحه على الأرض فرفع له سريره فصلى عليه، وخلفه صفان من الملائكة عليهم السلام في كل صفة سبعون ألف ملك، ثم رجع، فقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام: «بِمَ أَدْرَكَ هَذَا؟» قال: «فَلْ هُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ»  [الأخلاق: ۱] وقراءاته إليها جائياً وذاهاً وقائماً وقاعدًا وعلى كل حال، (أو حضور أكثر $\frac{۱}{۲۶۰}$ [بَدْنَهُ أَوْ نَصْفَهُ مَعَ رَأْسِهِ] كما تقدم).

(و) الخامس: (كون المصلي عليها غير راكب) وغير قاعد (بلا عذر) لأن القيام فيها ركن، فلا يترك بلا عذر.

(و) السادس: (كون الميت) موضوعاً $\frac{۱}{۲۶۰}$ [على الأرض)، لكونه كالإمام من وجه، (فإن كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المختار، إلا) إن كان (من عذر) كذا في «التبيين».

مطلوب: سنن الجنازة

(وَسُنْنَتْهَا أَرْبَعٌ: الْأُولَى (قِيَامُ الْإِمَامِ بِحَذَاءِ الْمَيِّتِ) صدر (الميت ذكرًا كأن) الميت (أَوْ أُنْثَى) لأن

(۱) ما بين معاذتين ساقط من م.

والثُّنَاءُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الْثَّالِثَةِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ شَيْءٌ، وَإِنْ دَعَا بِالْمَأْتُورِ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَبْلَغُ، وَمِنْهُ مَا حَفِظَ عَوْفٌ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ لَهُ وَأَرْحَمْهُ، وَعَافْهُ وَأَغْفُ عَنْهُ، وَأَكْرَمْ نُزُلَهُ وَوَسْعَ مَدْخَلَهُ»،

الصدر موضع القلب، وفيه نور الإيمان فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه، وهذا ظاهر الرواية، وهو بيان الاستحباب كما سبق، فلو وقف في غيره أجزاء، كذا في «البحر»، كما في «الكافي».

(و) الثانية: (الثناء بعد التكبيرة الأولى) فيقول: سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره، وجازت قراءة الفاتحة بقصد الثناء، كذا نص عليه عندنا، وفي «البخاري» عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال: لتعلموا أنه من السنة^(١)، وصححه الترمذى.

(و) الثالثة: (الصلوة على النبي ﷺ بعد التكبيرة (الثانية) فيقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره، والبداءة بالثناء ثم الصلاة على النبي ﷺ ستة الدعاء لأنه أرجى للقبول.

(و) الرابعة من السنن، كما صرخ به في «البرهان» وغيره (الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ) ولنفسه ولأبويه ولجماعة المسلمين (بعد) التكبيرة (الثالثة، ولا يتعمّن له) أي: الدعاء (شيء) سوى كونه بأمر الآخرة، (و) لكن (إن دعا بالمؤثر) عن النبي ﷺ (فهو أحسن وأبلغ) لرجاء قبوله، (ومنه ما حفظ) من دعاء النبي ﷺ كما رواه الكمال من حديث (عوف) بن مالك أنه صلى مع رسول الله ﷺ على جنازة فحفظ (من دعائه ﷺ): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ [٢١٦ / ب] لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافْهُ وَاغْفِفْ عَنْهُ وَأَكْرَمْ نُزُلَهُ، وَوَسْعَ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقْهُ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدَلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعْنِهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ» قال عوف رضي الله عنه: حتى تمنيت أن أكون أنا ذلك الميت^(٢)، رواه مسلم والترمذى والنمسائى، وفي حديث إبراهيم الأشهل عن أبيه: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنازة قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُنَا وَمِيتَنَا وَشَاهِدَنَا وَغَائِبَنَا، وَصَغِيرَنَا وَكَبِيرَنَا، وَذَكْرُنَا وَأَنْثَانَا» رواه الترمذى والنمسائى عن أبي هريرة، وزاد فيه: «اللَّهُمَّ مَنْ [٢٦٠ / ب] أَحْيَتْهُ مَنَا فَأَحْيِهْ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرْفَيْتْهُ مَنَا فَتَرْفَقْهُ عَلَى الْإِيمَانِ» وفي

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: الصنوف على الجنائز (١٣١٨)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في الكبير على الجنائز (١٠٢٢)، والنمسائى في الجنائز، باب: الصنوف على الجنائز (١٩٧١)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على النجاشى (١٥٣٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٦٦٢ / ٢) والترمذى في سنة (٣٤٥ / ٣) ..

وأغسله بالماء والثلج والبرد، ونفعه من الخطايا كما ينقى الثوب الأنيض من الدنس، وأبدلها داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجه، وأدخله الجنة وأعده من عذاب القبر، وعذاب النار». ويسلم بعد الرأبعة، من غير دعاء في ظاهر الرواية. ولا يزفع يديه في غير التكبير الأولى. ولو كبر الإمام خمساً لم يتبع،

رواية: «ومن توفيه متأثراً على الإسلام، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده» وفي «موطأ الإمام مالك» عمن سأله أبو هريرة كيف يصلى على الجنائز؟ فقال أبو هريرة: «أنا لعمر الله أخبرك من عند أهلها فإذا وضعت كبرت، وحمدت الله، وصليت على نبيه، ثم أقول: اللهم عبدك [وابن عبده]^[١] وإن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسول الله وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده»^(١) وروى أبو داود عن وائلة بن الأسق قال: صلى بنا رسول الله عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على رجل من المسلمين، فسمعته يقول: «اللهم إن فلاناً بن فلان في ذمتك، دخل في جوارك، فقيه من فتنة القبر وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء ^{١/٣١٧}وَالْحَقُّ، اللهم اغفر له وارحمه إنك أنت الغفور الرحيم»^(٢) وروي من حديث أبي هريرة، سمعته يعني: النبي عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «اللهم أنت ربها، وأنت خلقها، وأنت هديتها للإسلام، وأنت قبضت روحاً، وأنت أعلم بسرها وعلانيتها، جنناك شفاء، فاغفر لها»^(٣) (ويسلم) وجوباً (بعد) التكبير (الرابعة من غير دعاء) بعدها (في ظاهر الرواية)، واستحسن بعض المشايخ أن يقال: ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار، أو: «ربنا لا تزع فلوينا بعد إذ مدیننا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَذُكْرِ رَحْمَةِ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ ﴿٨﴾» [آل عمران: ٨] وينوي بالتسليم للميت مع القوم كما ينوي الإمام، ولا ينبغي للرجل أن يرفع صوته بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات، وبخافت في الدعاء، ويجهر بالتكبير.

(ولا يرفع يديه في غير التكبير الأولى) في ظاهر الرواية، وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبير كما كان يفعله ابن عمر رضي الله عنهما، ولنا أنه عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا^(٤) صلى على جنازة رفع يديه في التكبير الأولى ثم لا يعود، (ولو كبر الإمام خمساً لم يتبع) لأنه منسوخ

(١) الحديث: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٤٢/٧) والحاكم في المستدرك (٥١٢/١)..

(٢) أخرجه الطبراني الكبير (٨٢/٢٢).

(٣) الحديث: أخرجه أبو داود في سنة (٣٢٠٢)..

(٤) أخرجه الدارقطني فيسته (٧٥/٢).

(١) ما بين معاوكفين زيادة في م.

ولكُنْ يُنتَظِرْ سَلَامَةً فِي الْمُخْتَارِ، وَلَا يُسْتَغْفِرُ لِمَجْنُونٍ، وَلَا صَبِيًّا، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَجْعَلْنَا فَرِطًا، وَاجْعَلْنَا لَنَا أَجْرًا، وَذَخْرًا، وَاجْعَلْنَا لَنَا شَافِعًا مُشْفَعًا».

فصل

أحق الناس بالصلوة على الميت:
السلطان أحق بصلاته، ثم نائبه،

كما بيانه (ولكن يتذكر سلامه في المختار) ليس لم معه في الأصح، وفي رواية يسلم المأمور كما كتب إمامه الزائدة، ولو سلم [١/٢٦١] الإمام بعد الثالثة ناسياً كبير الرابعة ويسلم، (ولا يستغفر لمجنون وصبي) إذ لا ذنب لهما، (ويقول) في الدعاء: (اللهم اجعله فرطاً) الفرط - بفتحتين - الذي يتقدم الإنسان من ولده أي: أجراً متقدماً، والفرط والفارط هو الذي يسبق الوارد إلى الماء، وفي الحديث: «أنا فرطكم على الحوض»^(١) أي: تقدمكم إليه وهذا هو الأنسب لتفسير الفرط، لثلا يلزم التكرار بقوله بعده: («واعمله لنا [٣١٧ بـ] أجراً») الشواب والحاصيل بأصول الشرع، هو الحاصل بالكلمات يسمى أجراً لأن الشواب لغة بذلك العين، والأجر: بذلك المنفعة [فالمنفعة]^(٢) تابعة للعين، وقد يطلق الأجر ويراد به الشواب، وبالقلب، «(وذخراً)» - بضم الذال المعجمة، وسكنون الخاء المعجمة -: الذخيرة، «(واعمله لنا شافعاً مشفعاً)» - بفتح الغاء - مقبول الشفاعة، قال صاحب «البحر»: ولم أر من صرّح بأنه يدعى لسيد العبد الصغير، وينبغي الدعاء له. انتهى.

وفي «التخاريخية»: روي عن أبي حنيفة رحمه الله أن من صلى على صبي، وفي «الولو الجية»: أو مجنون، وفي «المحيط» يقول: «اللهم اجعله لنا فرطاً وذخراً، اللهم اجعله لنا شافعاً مشفعاً» ولا يستغفر له انتهى. والله أعلم.

فصل في بيان الأحق بالصلوة على الجنائز ومتعلقاتها

السلطان أحق بصلاته، نص عليه أبو حنيفة رحمه الله بقوله: الخليفة أولى إن حضر، فإن لم يحضر فإمام مصر وهو سلطانها، لأنّه في معنى الخليفة، وتعظيمه واجب فلا يتقدّم عليه أحد فلذا قال: (ثم نائبه) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، لأنّ الحسن بن علي رضي الله عنهما

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢٨٩) ..

(٢) العبارة في م اللهم اجعله لنا ذخراً.

لما مات خرج الحسين رضي الله عنه والناس لصلاة الجنازة، فقدم الحسين سعيد بن العاص، وكان سعيد يومئذ ولياً بالمدينة أي: متولياً، فأبى أن يتقدم، فقال له الحسين: تقدم ولو لا السنة ما قدمتك^(١). وقال محمد: وهو روایة عن الإمام ولي الميت أولى على كل حال، قال الله تعالى: ﴿وَأُولُو الْأَرْمَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِتَعْبُّنٍ﴾ [الأحزاب: ٦] قلنا: الآية محمولة على الموارث وولاية الإنكاح، (ثم القاضي) لأنه صاحب ولاية وبعده صاحب الشرطة، ثم خليفة الراوي، ثم خليفة القاضي، قاله الرizili في ثمة إن لم يحضر هؤلاء [لا]^[٢] يستحب [٣١٨]

تقديم إمام الحي لأنّه رضيّه في حال حياته كذا في «الهداية»، وفي «التخارخانية» لا يتقدم (إمام الحي) إلا بإذن الأب انتهى، وإنما يستحب تقديمها على الولي إذا كان أفضل من الولي كذا في «البحر» عن «شرح المجمع» لمصنفه.

وفي [٤/٢٦١ بـ] «التخارخانية» عن «الخلاصة»: إمام الحي أولى من الولي في الصحيح من الرواية، وفي «التبين» عن «جواجم الفقه»: إمام المسجد الجامع أولى من إمام الحي انتهى، والصلوة في الأصل حق الأولياء لقربهم إلا أن الإمام والسلطان يقدمان لعارض الإمامة العظيم والسلطة، فإن التقدم عليهم فيه ازدراه وفساد أمر المسلمين فيتحاشا عن ذلك الفساد، فيجب تقديم من له حكم عام، وأما إمام الحي فيستحب تقديمها على طريق الأفضل، وليس بواجب، كذا في «المستصفى»، (ثم الولي) الذكر المكلف إذ لا حق للنساء كالصغار، والمعتوه كذا في «التخارخانية»، ويقدم الأقرب فالأقرب من ذوي قرابته كترتيبهم في التعييب والإنكاح، ولكن يقدم الأب على ابن في قول الكل على الصحيح لفضله، وفي النكاح يقدم ابن لقريبه، قال العلامة المقدسي: ولتقديم الأب وجه حسن، وهو أن المقصود الدعاء للميت، ودعوه مستجابة.

روى أبو هريرة عن النبي ﷺ: «ثلاث دعوات مستجابات: دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد»^(٢) رواه الطيالسي انتهى. وقال الرizili: والسيد أولى من قريب عبده على الصحيح، والقريب أولى من السيد المعتق، فإن لم يكن ولي فالزوج، ثم الجيران.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: من قال: الراوي أحق بالصلوة على الميت من الولي (٤).
٢٨

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب: الدعاء بظهور الغيب (١٥٣٦)، والترمذى في البر والصلة، باب: ما جاء في دعوة الوالدين (١٩٠٥)، وابن ماجه في الدعاء، باب: دعوة الوالد ودعوة المظلوم (٣٨٦٢)، والطيالسي.

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في ج والصواب حذفها.

ولمَنْ لَهُ حَقُّ التَّقْدُمَ أَنْ يَأْذِنَ لِغَيْرِهِ، فَإِنْ صَلَّى عَيْزُرٌ أَعَادَهَا إِنْ شَاءَ، وَلَا يُعِينُدُ مَعَهُ مِنْ صَلَّى مَعَ غَيْرِهِ. وَمَنْ لَهُ وَلَا يَهُ التَّقْدُمُ فِيهَا أَحَقُّ مِمَّنْ أَوْصَى لَهُ الْمَيْتُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، عَلَى الْمُفْتَنِ بِهِ. وَإِنْ دُفِنَ بِلَا صَلَاةً صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْسَلْ، مَا لَمْ يَتَمَسَّخُ.

(ولمن له حق التقدم أن يأذن لغيره)، لأن التقدم حقه فيملك إيطاله، وإذا كان له وليان فإذن أحدهما أجنبياً فلآخر منعه، وإن قدم كل منهما رجلاً فالذي قدمه الأكبر أولى لأنهما رضياً بسقوط [٣١٨ بـ] حقهما، وأكبرهما سناً أولى بالصلة عليه، فيكون أولى بالتقديم كذا في «التخارخانية»، (فإن صلى غيره)، أي: غير من له حق التقدم بلا إذنه ولم يقتد به (أعادها) هو (إن شاء) لعدم سقوط حقه، وإن تأذى الفرض بها (ولا) يعيده (معه) أي: مع من له حق التقدم (من صلاته مع غيره) لعدم مشروعية التتغلب بها كما لا يصلني أحد عليها بعده، وإن صلاته وحده، وصلة النبي ﷺ على من دُفن بعد الصلة عليه يتحقق تقدمه بقوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْكَدَتْ مُؤْمِنَيْنَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦] وللولي حق الإعادة، وصلة الصحابة رضي الله عنهم على النبي ﷺ أبداً فأواباً كانت من الخواص، ولا يصلتي على قبره الشريف إلى يوم القيمة لبقاءه ﷺ كما وضع طر Isa، حتى يُزق ويتنعم بسائر الملاذ والعيادات.

(ومن له ولادة التقدم فيها [١/٢٦٢] أحق) بالصلوة عليها (ممن أوصى له الميت بالصلوة عليه) قال في «العيون»: إن الوصية باطلة (على المفتى به)، قال الصدر الشهيد: «وفي «نوادر» ابن رستم: الوصية جائزة وبيؤمر فلان بالصلوة عليه، كذا في «البرهان».

(وإن دُفن) وأهيل عليه التراب (بلا صلاة) لأمِر اقتضى ذلك (صلٰى على قبره، وإن لم يغسل) لسقوط شرط طهارته، ولحرمة نسخة فি�صلٰى عليه بلا غسل للضرورة، وتعاد لو صلٰى عليه قبل الدفن بلا غسل لفساد الأولى [بالقدرة على تغسيله قبل الدفن وقيل: تنقلب الأولى]^[١] صحيحة عند تحقق العجز، فلا تعاد، ولو لم يهـل التراب يخرج فيغسل ويصلٰى عليه (ما لم يتفسخ)، والمعتبر في ذلك أكبر الرأي على الصحيح، وهو احتراز عما روـي عن أبي حنيفة أنه يصلٰى عليه إلى ثلاثة أيام، وجه الصحيح أنه يختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص [١٣١].

نبه: قال في «التارخانية» عن «العتابية»: إذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد، وثلاثة بعده، وأثنان بعدهم وواحد بعدهما لأن في الحديث: «من يصلني عليه ثلاثة صفوف غفر له»^(١) وفي «البرازية»: خير صفوف الرجال فيها آخرها، وفي سائر الصلوات

(١) آخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: صلاة الجنائز بإمام وما يرجى للعميت من كثرة من يصلح عليه =

(1) ما ين معكوفتين ساقط من ج.

حكم اجتماع الجنائز في وقت واحد:

وإذا أجتمعن الجنائز، فالإفراد بالصلوة لـكُل منها أولى ويقدم الأفضل فالأفضل، وإن أجتمعن وصلن علية مَرْءَة، جعلها صفًا طويلاً مما يلي القبلة، بحيث يكون صدر كُل قدام الإمام، وراغن الترتيب، فيجعل الرجال مما يلي الإمام، والصبيان بعدهم، ثم الخنائي، ثم النساء ولو دفنتوا بقبر واحد وضعوا على عكس هذا. ولا يقتدي بالإمام من وجدته بين تكبيرتين. بل

أولها، لأن القيام في الآخر أقرب إلى التواضع فيكون أدعى إلى الإجابة.

(إذا اجتمعت الجنائز فالإفراد لكل منها أولى)، وهو ظاهر (ويقدم الأفضل فالأفضل) إن لم يكن سبق، (وإن اجتمعن) ولو مع وجود السبق، (وصلن) عليها (مرة) واحدة إن شاء جعلهم صفاً عرضًا ويقوم عند أنفسهم، وإن شاء (جعلها) أي: الجنازة قبل الصلاة (صفاً طويلاً مما يلي القبلة، بحيث يكون صدر كل واحد (قدام الإمام) محازياً له، وقال ابن أبي ليلى: يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا درجات، وقال أبو حنيفة: هو حسن، لأن النبي ﷺ وصاحبيه دفنتوا هكذا، والوضع للصلاة كذلك، قال: وإن وضعوا رأس كل واحد بحذاء رأس الآخر فحسن، وهذا كله عند التفاوت في الفضل فإن لم يقع تفاوت ينبغي ألا يعدل عن المحاذاة، كما في «فتح القدير»، فلذا قال:

(وراغن الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الإمام، ثم الصبيان بعدهم) أي: بعد الرجال، (ثم الخنائي ثم النساء)، ثم المراهقات، ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة بوضع أفضليتهم وأسنتهم مما يلي الإمام، وكذا قال أبو يوسف: أحسن ذلك عندي أن يكون أهل الفضل مما يلي الإمام، ولو اجتمع عبد [٢٦٢] [ب] وحر فالمشهور تقديم الحر على كل حال، روى الحسن عن أبي حنيفة إن كان العبد [أصلح][١] قدم.

(ولو دفنتوا بقبر واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب، [٣١٩] [ب] فيقدم الأفضل فالأفضل إلى القبلة، وفي الرجلين يقدم أكثرهما قرآنًا وعلمًا كما فعل رسول الله ﷺ في شهداء أحد.

(ولا يقتدي بالإمام من) سبق بشيء من التكبيرات، (ووجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل

= (٤/٣٠) واللفظ له من حديث يزيد بن هارون «إلا غفر له»، وأبو داود في الجنائز، باب: في الصنوف على الجنائز (٣١٦٦)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في الجنائز والشفاعة للميت (١٠٢٨)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء فيمن صلى عليه جماعة من المسلمين (١٤٩٠) من حديث مالك بن هبيرة بلفظ «إلا أوجب».

(1) ما بين معرفتين ساقط من ج.

ينتظر تكبيرة الإمام فيدخل معه، ويُوافِقُهُ فِي دُعَائِهِ، ينتظِر تكبير الإمام فيدخل معه إذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف رحمه الله: يكبر حين يحضر ترجيحاً لمعنى الافتتاح وتحسباً له، فإذا لم يفته غير تكبيرة سلم مع الإمام، وعندهما يكبر تكبيرة بعد سلام الإمام، وهكذا لو سبق بتكبيرتين أو ثلاث يحسب له التي أحرم بها عنده، ويقضى ما عداه وعندهما يقضي الجميع ولا يحسب له تكبيرة إحرامه، لأبي يوسف: أن الأولى للافتتاح، والمبوبق يأتي به، [فصار كمن كان حاضراً وقت تحريمة الإمام، ولهمما أن يكل تكبيرة قائمة مقام^[١] ركعة، والمبوبق لا يبتدىء لما فاته قبل تسليم الإمام، إذ هو منسوخ، ولو لم ينتظِر تكبير الإمام يصير قاضياً ما فاته قبل أداء ما أدرك مع الإمام وهو منسوخ.

عن معاذ: كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا سبق الرجل ببعض صلاته، سألهم فؤموا بالذى سبق به ففيبدأ بما سبق به، ثم يدخل مع القوم، فجاء معاذ والقوم قعود في صلاتهم فقدع فلما فرغ فقام فقضى ما سبق به، فقال عليه السلام: «قد سئل لكم معاذ فاقتدوا به، إذا جاء أحدكم، وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ إمامه فليقض ما سبقه به»^(١) ورواه الشافعي، وجعل الداخير ابن مسعود، فقال عليه السلام: «إن ابن مسعود سئل لكم سنة فاتبعوها»^(٢) ولو لم يكن منسوخاً كفى الاتفاق على أن لا يقضى ما سبق به قبل الأداء مع الإمام، بخلاف من كان حاضراً في حالة التحرية لأنه بمنزلة المدرك إذ لا يمكنه أن ^{١/٣٢٠} يدخل معه مقارناً إلا بحرج، ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظِر لا يفسد عندهما، لكن ما أداه غير معتبر، فإذا سلم إمامه قضى ما فاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه كما ذكرناه من «الفتح» و«التبين» و«التارخانية» ممزوجاً (ويوافقه) أي: المسبوق إمامه (في دعائه) لو علمه بسماعه، قال في «التارخانية» عن «المضمرات»: يكره أن يجهر في صلاة ^{١/٢٦٣} الجنائز بالحمد والثناء وصلوات الرسول عليه السلام، ومشايخ بلخ يقولون: إن السُّنة أن يسمع الصُّف الثاني ذكر الصُّف الأول، والصُّف الثالث ذكر الصُّف الثاني، والرابع ذكر الصُّف الثالث.

(١) أخرج بنحوه أبو داود في الصلاة، باب: كيف الأذان (٥٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصلاة، باب: منكره أن يفتح الرجل الصلاة لنفسه ثم يدخل مع الإمام (٩٣/٣)، وأحمد في مسنده (٢٤٦/١)، والزيلعي في نصب الراية (٢٧٣/٢).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٢٧٣/٢).

(١) ما بين معاويفين ساقط من م.

ثُمَّ يَقْضِي مَا فَاتَهُ قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ. وَلَا يَتَنَظَّرُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ مِنْ حَضَرَ تَخْرِيمَتَهُ، وَمَنْ حَضَرَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ قَبْلَ السَّلَامِ فَاتَّهُ الصَّلَاةُ

وقد روى عن أبي يوسف أنه قال: الجهر دون كل الجهر، ولا يُسرّون كل السر، وينبغي أن يكون بين ذلك (ثم يقضى) المسبوق بعد سلام الإمام (ما فاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنائزه) نسقاً بغير دعاء، قاله الزيلعي، وهو كما في «النوازل» و «التجنيس»، وذكر الحسن في «المجرد»: أنه إن كان يأمن رفع الجنائزه فإنه يأتي بالأذكار المشروعة، وإن كان لا يأمن من رفعها يتبع بين التكبيرات، ولا يأتي بالأذكار.

وذكر المسألة في «النوازل» مطلقة من غير تفصيل فقال: يقضيها متتابعاً بلا دعاء ما دامت الجنائزه على الأرض، لأنه لو قضى مع الدعاء يرفع الميت فيفوته التكبير [أي لبطلان الصلاة لأنها لا تجوز بلا حضور ميت]، والحاصل أنه ما دامت الجنائزه^[1] على الأرض، فالمسقوف يأتي بالتكبيرات، فإذا رفعت الجنائزه على الأكتاف لا يأتي بالتكبيرات، وإذا رفعت بالأيدي ولم توضع على الأكتاف، ذكر في ظاهر الروايات أنه يأتي بالتكبيرات، وعن محمد: إن كانت الأيدي إلى الأرض أقرب فكأنها على الأرض فيكبر، وإن كانت إلى الأكتاف أقرب فكأنها على الأكتاف، فلا يكبر كذا في «التارخانية»، وقيل: لا يقطعه حتى تبعد، كذا في «الفتح» و «البرهان».

(ولا يتنتظر تكبير الإمام من حضر تحريرته) [٢٤٠/٣٢٠ بـ] فيكبر، ويكون مدركاً، وسلم مع الإمام لما ذكرناه.

(ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة)، كذا في «البزارية» وفي «التارخانية»، روى ذلك عن أبي حنيفة وفي «العتابية»: هذا إذا لم يدرك صلاة الجنائزه في قول أبي حنيفة. وقال شيخ مشايخنا المقدسي رحمة الله: ولو جاء بعدها كبار الرابعة قبل السلام لم يدخل معه، وقد فاتته الصلاة عندهما، وعند أبي يوسف يكبر واحدة، فإذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضراً خلف الإمام، ولم يكبر حتى كبر الإمام الرابعة، والصحيح قولهما لأنه لا وجه إلى أن يكبر وحده لما قلنا أي: في مسألة المسبوق ببعض التكبيرات، والإمام لا يكبر بعد الرابعة فلذا فاتته الصلاة في الصحيح، وكذا في «الدرر والغرر»، وعن محمد أنه يكبر هنا، لأنه لو انتظر الإمام فاتته الصلاة، بخلاف ما لو حضر قبل الرابعة انتهت.

وقال في «التجنيس»: وفي قول أبي يوسف: يدخل اعتباراً بما كان حاضراً ولم يكبر حتى كبر الإمام الرابعة فإنه يكبر قبل أن يسلم [٢٦٣/٢٦٣ بـ] الإمام، ثم يكبر ثلاثة قبل أن ترفع

(1) ما بين معاشرتين ساقط من م.

في الصحيح، وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو فيه، أو خارجه وبغضن الناس في المسجد، على المختار. ومن استهل

الجنازة وعليه الفتوى، وإن روي عن أبي حنيفة في هذا الفصل: أنه فاتته الصلاة انتهى، ومثله في «اللوالجية».

وفي «الخلاصة»: وإن جاء وقد كبر الإمام أربعاً ولم يسلم لا يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة والأصح أنه يدخل وعليه الفتوى انتهى. فقد اختلف التصريح كما ترى.

(وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) أي: الميت (فيه) كراهة تنزيه في رواية واختارها بعض المحققين هو ابن الهمام لإطلاق الحديث، وتحريم في أخرى والعلة إن كانت لخشية النجاسة مما يسئل فيها تحريمية، وإن كانت تشغل المسجد بما لم بين له فتنزيله انتهى، والحديث هو ما روى [١/٣٢١] أبو داود قال رسول الله ﷺ: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له»^(١)، وفي رواية: «فلا أجر له»^(٢) ورواه ابن أبي شيبة بلفظ: «فلا صلاة له»^(٣) وصلاة الصحابة رضي الله عنهم على أبي بكر وعمر كانت لعارض دفنهما عند رسول الله ﷺ، وقالت عائشة رضي الله عنها: ما ترك أبو بكر ديناراً ولا درهماً، ودفن ليلة الثلاثاء وصلي عليه في المسجد، انتهى، فتكره سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارجه أي: المسجد مع بعض القوم، وكان بعض الناس في المسجد، (أو) كان الميت في المسجد، والقوم والإمام خارج المسجد (أو) كان الميت في المسجد مع بعض القوم، والباقيون (خارجه)، هذا على ما في «الفتاوى الصغرى»، قال: هو المختار خلافاً لما أورده النسفي رحمة الله كذا قاله الكمال، والذي أورده النسفي هو ما قاله في «العنابة» وإن كانت الجنازة والإمام (وبعض) القوم خارج المسجد و (الباقي فيه) لم تكره بالاتفاق، انتهى. وفي كراهة «الجامع الصغير» اختلف فيما إذا كان بعض القوم خارج المسجد كذا في «البازارية»، وقد علمت أن (المختار) الكراهة.

تنبيه: تكره صلاة الجنازة في الشارع وأراضي الناس، كذا في «التاريخانية».

مطلب: ما يفعل بالمستهل

(ومن) بمعنى جنين (استهل) استهلله بأن يرفع صوته بالبكاء عند الولادة، والأصل فيه رفع الأصوات عند رؤية الهلال، ذكر في الإيضاح. هو أن يكون منه ما يدل على حياته من

(١) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: الصلاة على الجنازة في المسجد (٣١٩١)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على الجنائز في المسجد (١٥١٧).

(٢) قال ابن عبد البر القرطبي: رواية «فلا أجر له» خطأ فاحش والصحيح «فلا شيء له».

(٣) لم أجده في مصنفه.

سُمِّيَ، وَغُسْلَ، وَصُلْبَ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَهِلْ غُسْلَ فِي الْمُخْتَارِ، وَأُدْرِجَ فِي خَرْقَةٍ وَدُفِنَ، وَلَمْ يُصْلَ عَلَيْهِ كَصْبِيٌّ سُبِّيَ مَعَ أَحَدِ أَبْوَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُهُمَا أَوْ هُوَ

بكاءً أو تحريك عضو أو طرف عين، والمعتبر وجود ذلك عند خروج أكثره كما في «المبغي» بالمعجمة، ولو خرج رأسه وهو يصبح فمات قبل أن يخرج لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر بدنـه حيـاً انتهيـ، والعبرة بالصدر إن نزل برأسه مستقيـماً [١٣٢١] وبسرته إن نزل بـرجلـيه منكوسـاً فإذا وجد ذلك قد خـرـجـ أكثرـه [١٦٦٤] (سمـيـ وـغـسلـ) وكـفـنـ كما علمـتهـ (وصلـيـ عـلـيـهـ)، لما ذـكـرـ عنـ جـابـرـ يـرـفـعـهـ «الـطـفـلـ لاـ يـصـلـيـ عـلـيـهـ ولاـ يـرـثـ ولاـ يـورـثـ حتـىـ يـسـتـهـلـ»^(١) أخرـجهـ التـرمـذـيـ كـذـاـ فيـ «الفـتـحـ».

وفي «البدائع»: لا تقبل الشهادة في الاستهلال إلا من رجلين أو رجل وامرأتين عند الإمام، وقالا: يقبل قول النساء فيه إلا الأم فلا يقبل قولها في الميراث إجماعاً لجرها المعنـمـ إليهاـ، وإنـماـ يـقـبـلـ لأنـ ذـلـكـ لاـ يـشـهـدـ الرـجـالـ، وـقـولـ القـاـبـلـةـ مـقـبـولـ فـيـ حقـ الصـلـاـةـ عـلـيـهـ، وأـمـهـ كالـقـاـبـلـةـ إـذـاـ اـتـصـفـ بـالـعـدـالـةـ، وـفـيـ «ـالـظـهـيرـيـةـ»: مـاتـ وـاضـطـرـبـ الـوـلـدـ فـيـ بـطـنـهـ تـشـقـ وـيـخـرـ لاـ يـسـعـ إـلـاـ ذـلـكـ، كـذـاـ فيـ «ـشـرـحـ» المـقـدـسـيـ.

(وإن لم يستهل غسل في المختار) لأنه نفس من وجهه، (وأدرج في خرقـةـ) وسمـيـ (ودفنـ) ولمـ يـصـلـ عـلـيـهـ) وكـذـاـ يـغـسلـ السـقـطـ الذـيـ لمـ يـتـمـ خـلـقـهـ فـيـ المـخـتـارـ، وـيـلـفـ فـيـ خـرـقـةـ كـمـاـ فيـ «ـالـفـتـحـ» وـ «ـالـدـرـائـةـ» خـلـافـاـ لـمـ أـخـذـ بـهـ الـكـرـخيـ، وـهـ ظـاهـرـ الـرـوـاـيـةـ وـيـسـمـيـ كـمـاـ ذـكـرـهـ الطـحاـوـيـ عنـ أـبـيـ يـوـسـفـ كـذـاـ فـيـ «ـالـتـبـيـبـيـنـ»، وـفـيـ «ـالـظـهـيرـيـةـ» إـذـاـ بـانـ بـعـضـ خـلـقـهـ يـحـشـرـ وـمـثـلـهـ فـيـ «ـالـمـبـسـطـ»، وـذـكـرـ قـوـلـ آـخـرـ إـنـ نـفـخـ فـيـ الرـوـحـ خـشـرـ، إـلـاـ فـلاـ كـذـاـ فـيـ «ـشـرـحـ» المـقـدـسـيـ، (كـصـبـيـ سـبـيـ) أيـ: أـسـرـ (مـعـ أـحـدـ أـبـويـهـ) مـنـ دـارـ الـحـرـبـ ثـمـ مـاتـ لـأـنـهـ تـبـعـ لـقـولـهـ ع: «ـكـلـ مـولـدـ يـوـلـدـ عـلـىـ الـفـطـرـةـ فـأـبـوـاهـ يـهـوـدـانـهـ أـوـ يـنـصـرـانـهـ أـوـ يـمـجـسـانـهـ»^(٢) حتـىـ يكونـ لـسانـهـ يـعـربـ عـنـ إـمـاـ شـاكـرـأـ وـإـمـاـ كـفـورـأـ (إـلـاـ أـنـ يـسـلـمـ أـحـدـهـمـاـ) ثـمـ يـمـوتـ الصـبـيـ لـأـنـهـ يـتـعـبـ خـيرـهـمـاـ دـيـنـاـ فـيـصـلـيـ عـلـيـهـ (أـوـ يـسـلـمـ (هـ) أـيـ: الصـبـيـ الـذـيـ يـعـقـلـ، لـأـنـ إـسـلـامـهـ صـحـيـعـ عـنـدـنـاـ اـسـتـحـسـانـاـ، وـهـ أـنـ يـقـرـ

(١) أخرـجهـ التـرمـذـيـ فـيـ الجـنـائزـ، بـابـ: ماـ جـاءـ فـيـ تـرـكـ الصـلـاـةـ عـلـىـ الـجـنـينـ حتـىـ يـسـتـهـلـ (١٠٣٢) مـنـ حـدـيـثـ جـابـرـ وـالـلـفـظـ لـهـ. وأـخـرـجـ أـبـوـ دـاـوـدـ فـيـ الجـنـائزـ، بـابـ: الـشـيـ أـمـامـ الـجـنـائزـ (٣١٨٠) بـتـحـرـهـ مـطـرـلاـ، وـالـنـسـانـيـ فـيـ الجـنـائزـ، بـابـ: مـكـانـ الـرـاكـبـ مـنـ الجـنـائزـ (١٩٤١)، وـالـتـرمـذـيـ فـيـ الجـنـائزـ، بـابـ: ماـ جـاءـ فـيـ الصـلـاـةـ عـلـىـ الـأـطـفـالـ (١٠٣١)، وـابـنـ مـاجـهـ فـيـ الجـنـائزـ، بـابـ: ماـ جـاءـ فـيـ الصـلـاـةـ عـلـىـ الـطـفـلـ (١٥٠٧) مـنـ حـدـيـثـ الـمـغـيـرـةـ بـنـ شـعـبـ يـقـولـ: سـمـعـتـ رـسـوـلـ اللهـ ص يـقـولـ: «ـالـطـفـلـ يـصـلـيـ عـلـيـهـ».

(٢) أخرـجهـ الـبـخـارـيـ وـأـبـوـ دـاـوـدـ فـيـ السـنـةـ، بـابـ: فـيـ ذـرـارـيـ الـمـشـرـكـينـ (٤٧١٤)، وـالـيـمـيـنـيـ فـيـ مـجـمـعـ الزـوـاـنـدـ (٧٢١٨)، وـمـالـكـ فـيـ الـمـوـطـاـ (١/٢٤١).

أو لم يُسبَّ أحدُهُما مَعْهُ . وإن كان لِكَافِرٍ قَرِيبٌ مُسْلِمٌ غَسلَهُ، كَغْسلِ خَرْقَةٍ نِجْسَةٍ، وَكَفْنَةٍ

بالرسالة والوحدانية وإذا ذكر له صفة الإيمان وما يوجبه، وقيل له: هل أنت مصدق بهذا؟
قال: نعم، كان ذلك [١/٣٢٢] كافياً، كما يكتفى به من العاقل البالغ، وليس الشرط وصفه
ذلك من ابتداء نفسه إذ لا يعرف إلا الخواص، (أو لم يُسبَّ أحدُهُما) أي: أحد أبويه (معه)
أي: الصبي لظهور تبعيته لدار الإسلام فحكم بإسلامه كاللقيط لانقطاع تبعية الأبوين باختلاف
الدار، قال الكمال: اختلف بعد تبعية الولاء أي بعد: تبعية أحد الأبوين فالذى في «الهداية»
تبعية الدار.

وفي «المحيط»: إذا لم يكن معه أحد أبويه يكون تبعاً لصاحب اليد، وعند عدم صاحب
اليد يكون تبعاً للدار ولعله أولى، فإن من وقع في سهمه صبي من الغنية في دار الحرب فمات
يصلى عليه، ويجعل مسلماً تبعاً لصاحب اليد انتهى، وقد ذكروا في الغنية أنها لا تقسم بدار
الحرب ببناء على أن الملك لا يثبت فيها قبل الإحراب بدارنا إلا أن يقال: أصل الملك
[٤/٢٦٤] كافٍ لوضع اليد على ما هو مباح بدار الحرب انتهى، وفي «كشف الأسرار»: لو
سرق ذمي صبياً وأخرجه إلى دار الإسلام فمات الصبي فإنه يصلى عليه ويصير مسلماً بتبعية
الدار، ولا يعتبر الأخذ حتى وجب تخلصه من يده انتهى، قلت: ولعل المراد تخلصه بقيمة
كما لو أسلم أو اشتراه مسلماً يجر على إخراجه عن ملكه بيده انتهى.

وقال صاحب «البحر»: ولم يحك فيه خلافاً وهي واردة على ما في «المحيط» فإن
مقتضاه أن لا يصلى عليه تقدیماً لتبعية اليد على الدار إلا أن يكون على الخلاف وحكم
المجنون البالغ في هذه الأحكام حكم الصبي العاقل فيكون فيه الأوجه الثلاثة في «التبعية» كما
صرح به الأصوليون انتهى.

تبنيه: تبعية أحد الأبوين إنما هي في أحكام الدنيا [لا العقبى]^[١] فلا يحكم بأن أطفال
الكافر في النار بل فيه خلاف، قيل: يكونون خدم أهل الجنة، وقيل: إن كانوا قالوا:
[٣/٣٢٢] بلى يوم أخذ العهد عن اعتقاده في الجنة، وإلا في النار. وعن محمد أنه قال
فيهم: إني أعلم أن الله تعالى لا يعذب أحداً بغير ذنب وهذا نفي لهذا التفصيل، وتوقف فيهم
أبو حنيفة رحمه الله كذا في «الفتح».

(إإن كان لكافر) قد مات وليس له قريب كافر (قريب مسلم) حاضر (غسله) أي: المسلم
الكافر (كغسل خرقه نجسة) لا يراعى فيه ستة التغسيل وإنما يغسل الكافر لأن ستة عامة فيبني

(١) ما بين معاوقيتين ساقط من ج.

فِي حُرْفَةِ، وَأَلْقَاهُ فِي حُرْفَةِ، أَوْ دَفَعَهُ إِلَى أَهْلِ مِلْتَهِ. وَلَا يُصْلِي عَلَى بَاغٍ وَقَاطِعٍ طَرِيقَ
..... قُتِلَ فِي حَالَةِ الْمُحَارَبَةِ. قَاتِلٌ بِالْحَنْقِ غَيْلَةَ،

آدم ولأنه حال رجوعه إلى الله تعالى فيكون ذلك حجة عليه لا تطهيراً حتى لو وقع في الماء أفسده، بخلاف المسلم لا ينجس الماء، وتصبح صلاة حامل المسلم المغسل كذا في «الدرية» و «البحر» (وكفنه في خرقه) من غير مراعاة [سنة الكفن، (وألقاه في حفرة) من غير وضع، فيطرحه كالجيفة من غير لحد، وذلك مراعاة]^[١] لحق القرابة، وإن كان له قريب كافر فالالأولى للمسلم أن لا يتولى أمر قريبه ويدفعه لقريبه الكافر (أو دفعه) أي: القريب المسلم الكافر (إلى أهل ملته) ويتبع جنازته من بعيد، وأشارنا بقولنا: أهل ملته إلى أن كفوه أصلبي إذ المرتد لا ملة له، ولا يدفع إلى من ارتد إلى ملتهم، فلا يغسل أصلاً، بل يلقن في حفرة كالكلب، صرح به في غير ما كتاب وأشارنا إلى أن المسلم إذا لم يكن له إلا قريب كافر لا يمكن منه لأن تعاطي أمر تجهيزه من فروض الكفاية على المسلمين، إلا ترى أن النبي ﷺ لما كان مع أبي بكر و عمر حتى أتوا على يهودي [٢٦٥ / ١] ناشرًا للتوراة يقرؤها يعزى بها نفسه عن ابن له في الموت كأحسن الفتى وأجملها، فقال رسول الله ﷺ: «أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذا صفتني ومخرجني»، فقال برأسه هكذا أي: لا، فقال ابنه: إيه والذى أنزل التوراة إنا لنجدك في كتابنا، صفتكم ومخرجكم وأشهد أن لا إله إلا الله وأنتك [٣٢٣ / ٤] رسول الله، فقال: «أقيموا اليهودي عن أخيكم» ثم ولـي الصلاة عليه^(١) ، انتهى . فلم يمكن اليهود منه وتولى أمره المسلمين.

وفي «التجنيس»: لا يدفن ذا الرحم المحرم منه المسلم، لأن الكافر تنزل عليه اللعنة والمسلم يحتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه الساعة انتهى .

فصل: فيمن لا يصلى عليه

(ولا يصلى على باغ) اتفاقاً، والبغاء المسلمين الخارجون عن طاعة الإمام كما هو معلوم في بابه، (و) كذا لا يصلى اتفاقاً على (قاطع طريق) إذا (قتل) الباغي، وقاطع الطريق (حالة المحاربة)، ولا يغسل أحد منهم، لأن علياً رضي الله عنه لم يصل على الباغة، ولم ينكروا عليه، فكان إجماعاً، وقطع الطريق بمنزلتهم، كذا في «البحر»، وقيل: يغسل الباغي والقاطع، ولا يصلى عليهم لفرق بينهما وبين الشهداء، وأما إذا قتلوا بعد ثبوت يد الإمام عليهمما فإنهم يغسلان ويصلى عليهمما، وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ، كذا قاله الزيلعي.
(و) لا يصلى على (قاتل بالحنق غيلة) [بالكسر الاغتيال يقال: قتله غيلة وهو أن يخدعه

(١) ذكره الهيثمي في مجمع الرواين (٨/ ٢٣٤).

(١) ما بين معمورتين ساقط من م.

وَمُكَابِرٌ فِي الْمَضِيرِ لَيْلًا بِالسَّلَاحِ، وَمَفْتُولٌ عَصَبَيْهِ وَإِنْ غُسْلُوا، وَقَاتِلٌ نَفْسِهِ يُعْسِلُ،
وَيُصْلِي عَلَيْهِ، لَا عَلَى قَاتِلٍ أَحَدٌ أَبُونِيهِ عَمْدًا.

فصل

«في حملها ودفنها»

يُسْنُ لِيَحْمِلُهَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ ..

فيذهب به إلى موضع ، والمراد أعم كما لو خنقه في منزله لسعيه في الأرض بالفساد^[١] ، (و) لا على مکابر في المصر ليلاً بالسلاح إذا قتل في تلك الحالة ، (و) لا يصلى على (مقتول عصبية) إهانة لهم ، وزجراً لغيرهم ، (وإن غسلوا) كالبناة على أحد الروايتين لا يصلى عليهم وإن غسلوا .

(قاتل نفسه) عمداً (يفسّل ويصلى عليه) ، وقال أبو يوسف : لا يصلى عليه ، وكان القاضي الإمام علي السعدي رحمه الله يقول : الأصح عندي أنه لا يصلى عليه ، ويقول أبي حنيفة ومحمد أفتى شمس الأئمة الحلواني : وهو الأصح لأنه مؤمن مذنب فصار كفiroه من أصحاب الكبائر ، كذا في «التارخانية». وقيدنا بالعمد لأنه لو قتل نفسه خطأ يصلى عليه اتفاقاً ، ومن قتل نفسه لوجع به يصلى عليه كذا في «العنایة» من غير حکایة خلاف ، [٢٢٣ ب] [٢٦٥ ب] وقاتل نفسه أعظم وزراً [٢٦٥ ب] وإثماً من قاتل غيره انتهى . كذا في «شرح» المقدسي ومن مات عليه دين وله مال يصلى عليه .

(لا) يصلى (على قاتل أحد أبويه عمداً) إهانة له وزجراً لغيره انتهى .

فصل في حملها ودفنها

(يسن لحملها) حمل (أربعة رجال) ، لقول ابن مسعود رضي الله عنه : إذا اتبع أحدكم الجنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربع ثم ليطروح بعد أو ليذر فإنه من السنة^(١) ، ولأن فيه تخفيفاً على الحاملين وصيانته عن السقوط والانقلاب ، وزيادة الإكرام للموتى ، والإسراع به وتکثير الجماعة ، وهو أبعد من تشبيهه بحمل الأمتعة ، ولذا يكره على الظهور والدابة والصغرى الفطيم أو نحوه لا يأس أن يحمله واحد على يديه ، ويتداوله الناس بالحمل بأيديهم ، وكذا حمله على

(١) أخرجه ابن ماجه في الجنائز ، باب : ما جاء في شهود الجنائز (١٤٧٨) ، والبيهقي في السنن الكبير في الجنائز ، باب : من حمل الجنائز فدار على جوانبها الأربع (٤/١٩) ، والزيلعي في نصب الراية (٢٨٦/٢) ، والعزي في تحفة الأشراف (٩٦١٢).

(١) ما بين ممعقوتين ساقط من ج والعباره فيها تقديم وتأخير والصواب ما أثبتناه .

وينبغي حملها أربعين خطوة، يبدأ بقدمها الأيمن على يمينه، ويمينها ما كان جهة يسار الحامل، ثم مؤخرها الأيمن ثم قدمها الأيسر على يساره، ويستحب الإسراع بها بلا خيب وهو: ما يؤدي إلى اضطراب الميت

يديه وهو راكب كذا في «شرح» المقدسي عن الإسبيجاري، وقال في «الترخانية»: والصغر منبني آدم مكرمون كالكتار، وعن أبي حنيفة رحمه الله في الفطيم والرضيع: لا بأس بأن يحمل في الطبق، وإن حمله الرجل الواحد أحب إلى، كذا ذكره في الأصل.

(ويتبغى) لكل واحد (حملها أربعون خطوة يبدأ) الحامل (بقدمها الأيمن) فيضعه (على يمينه) أي: على عاتقه الأيمن، ويمينها أي: الجنائز ما كان جهة يسار الحامل لأن الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الأيمن عليه أي: على عاتقه الأيمن (ثم) يضع (قدمها الأيسر على يساره) أي: على عاتقه الأيسر (ثم يختتم) الجانب (الأيسر) بحملها (عليه) أي على عاتقه الأيسر، فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله عليه: «من حمل جنائز أربعين خطوة كفرت عنه أربعين كبيرة»^(١) كذا في «التبين»، ولقول أبي هريرة: من حمل $\frac{1}{٢٢٤}$ ^١ الجنائز بجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه^(٢)، كذا في «الفتح».

(ويستحب الإسراع بها) لقوله عليه: «أسرعوا بالجنائز فإن تكون صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن تكون غير ذلك فشرّ تضعونه عن رقابكم»^(٣) وكذا يستحب الإسراع بتجهيزه كله من حين موته، ويمشون مسرعين به (بلا خيب) (بخاء معجمة ومودتين مفتوحتان) كسبب، ضرب من القد دون العنق، والعنق خطوة فسيح يمشون به دون ما دون العنق، (وهو ما يؤدي إلى اضطراب الميت) فيكره للازدراء بالميت، وإضراراً للمتبوعين، وعن $\frac{١}{٢٦٦}$ ^١ [ابن مسعود رضي الله عنه قال: «سألنا رسول الله عليه عن المشي بالجنائز فقال: ما دون الجنب»]^(٤) كذا في «التبين».

(١) أخرجه ابن عساكر بلفظ «من حمل بجوانب السرير» كذا في الجامع الصغير (٨٦٤٨) ورمز لضعفه.

(٢) ذكره ابن حجر في تلخيص الحبير (٢/١١١).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: السرعة بالجنائز (١٣١٥)، ومسلم في الجنائز، باب: الإسراع بالجنائز (٩٤٤)، وأبو داود في الجنائز، باب: الإسراع بالجنائز (٣١٨١)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في الإسراع بالجنائز (١٠١٥)، والنسائي في الجنائز، باب: السرعة بالجنائز، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في شهود الجنائز (١٤٧٧)، والمزي في تحفة الأشراف (١٣١٢٤).

(٤) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: الإسراع بالجنائز (٣١٨٤)، وقال: هو ضعيف، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في المشي خلف الجنائز (١٠١١)، وأحمد في مسنده (١/٣٩٤).

[مطلوب: شهادة علي في صاحبتي رسول الله ﷺ]

(والمشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الفرض على التفل)، لقول علي رضي الله عنه: والذى بعث محمداً بالحق إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع، فقال أبو سعيد الخدري: أبرأك تقول أم بشيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب وقال: لا والله، بل سمعته غير مرة ولا ثنتين ولا ثلات حتى عد سبعاً، فقال أبو سعيد: إني رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها، فقال علي رضي الله عنه: يغفر الله لهما، لقد سمعا ذلك من رسول الله ﷺ كما سمعته، وإنهما والله لخير هذه الأمة ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتضاربوا، فأحباباً أن يسهلا على الناس^(١)، ولقول أبي أمامة: إن رسول الله ﷺ مشي خلف جنازة ابنه إبراهيم حافياً^(٢)، كذا في «البرهان» والشفاعة في الصلاة، وهم يتأخرن عندها، ولأن الشفيع إنما يتقدم عادة إذا خيف عليه بطش المشفوع عنده فيمنعه الشفيع، ولا يتحقق ذلك هنا، كذا في «التبيين»، ويكره أن يتقدم [٤/٣٢ بـ]
الكل عليها، وإن كان كلهم خلفها فلا بأس، قال الحاكم في «المتنقى»: وجدت في بعض الروايات أن أبا حنيفة رحمه الله قال: لا بأس بالمشي أمام الجنازة وخلفها ويمتهن ويسرة، وكراه أبو يوسف رحمه الله أن يتقدمها منقطعاً عن القوم، فإذا كان مع جماعة فلا بأس بالمشي أمامها وخلفها ويمتهن ويسرة، ولا بأس بالركوب في الجنازة قيل: هذا إذا بعد منها، أما إذا قرب منها فيكره، كذا في «اللتارخانية»، وفي «شرح المقدسي»: ولا بأس بالركوب فيها، ويكره أن يتقدمها الراكب، كذا في «شرح المجمع» لابن الضياء^(٣)، وفي السنن عن المغيرة قال رسول الله ﷺ: «الراكب يسير خلف الجنازة، والماشي أمامها قريباً منها عن يمينها أو عن يسارها»^(٤) كذا في «البرهان».

(١) ذكره عبد الرزاق في مصنفه (٣/٤٤٧)، والزيلعي في نصب الرأبة (٢٩١/٢)، وأخرج بنحوه البهقي في السنن في الجنائز، باب: المشي خلفها (٤/٦٢٦٧)، وابن أبي شيبة والطحاوي.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/٤٠)، وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

(٣) واسمه محمد بن أحمد بن الضياء المكي، أبوبقاء المتفاني سنة أربع وخمسين وثمانمائة، وكتابه شرح لكتاب مجمع البحرين وملتقى النهرين، شرحه في خمس مجلدات وسماه «المشرع في شرح المجمع». ١. هـ. كشف الظنو (٢/١٠٦٠).

(٤) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: المشي أمام الجنازة (٣١٨٠)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في الصلاة على الأطفال (١٠٣١)، والنمساوى في الجنائز، باب: مكان الراكب من الجنائز (١٩٤١)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في شهود الجنائز (١٤٨١)، والعزى في تحفة الأشراف (١١٤٩٠).

وَيُنْكِرُهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذُّكْرِ، وَالْجُلوسُ قَبْلَ وَضَعِيعَهَا.
وَيُعْخَرُ الْقَبْرُ نَصْفَ قَامَةً، أَوْ إِلَى الصَّدْرِ، وَإِنْ زِيدَ كَانَ حَسَنًا. وَيُلْحَدُ وَلَا يُشَقُّ إِلَّا
فِي أَرْضٍ رَخْوَةٍ،

مطلب: فيما يكره بالجناز

(ويكره رفع الصوت بالذكر) قال في «شرح الطحاوي»: على متبع الجنائز الصمت، ويكره لهم رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن، وفي «الظهيرية»: فإن أراد أن يذكر الله ففي نفسه، وعن إبراهيم: أنه يكره أن يقول الرجل وهو يمشي معها: استغفروا له غفر الله لكم، وفي «السراجية»: قولهم: كل حي سيموت، ونحو ذلك خلف الجنائز بدعة، وفي «الخلاصة»: ويكره اتباع النساء الجنائز وإن كان مع الجنائز نائحة رُجرت وهيئت [٢٦٦ بـ] فإن لم تزجر فلا بأس بالمشي معها، وينكر ذلك بقلبه، ولا بأس بالبكاء بالدموع في منزل الميت، ويكره النوح والصياح وشق العجائب، ولا يقوم من مرأة به جنازة إذا لم يرد أن يشهد لها، كذا في «التخاريخية»، وما ورد من الأمر بالقيام لها منسوخ بالأمر بالجلوس، وسواء كان قاعداً على الطريق أو القبر، كذا في «التبين».

(و) يكره (الجلوس قبل وضعها) عن أعناق الرجال لقوله عليه السلام: «من تبع الجنائز فلا [١٣٢٥ هـ] يجلس حتى توضع»^(١) وفي الجلوس قبل وضعه ازدراء به، كما في «البرهان» و «التبين» (ويحفر القبر نصف قامة أو إلى الصدر، وإن زيد كان حسناً) لأنه أبلغ في منع الرائحة والسباع، وفي «الحججة»: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله قال: طول القبر على قدر طول الإنسان، وعرضه قدر نصف قامة، كذا في «التخاريخية»، (ويلحد) إن كانت الأرض صلبة، وهو أن يحفر في جانب القبلة من القبر حفيرة فيوضع الميت فيها (ولا يشق)، وهو أن يحفر في وسط القبر فيوضع فيها الميت، (إلا في أرض رخوة) فلا بأس به فيها، ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد، لكن السنة أن يفرش فيه التراب، لقول رسول الله ﷺ: «اللَّهُدُلَّنَا، وَالشَّقُلَّغَنِنَا»^(٢) وقال الكمال: واستحب بعض الصحابة رضي الله عنهم

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: من تبع جنازة فلا يقدر حتى توضع عن مناكب الرجال فإن قدر أمر بالقيام (١٣١٠)، ومسلم في الجنائز، باب: القيام للجنائز (٩٥٩)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في القيام للجنائز (١٠٤٣)، والنمساني في الجنائز، باب: السرعة بالجنائز (١٩١٣)، وأبو داود في الجنائز، باب: القيام للجنائز (٣٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: القيام للجنائز (٢٦/٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: في اللحد (٣٢٠٨)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في قوله النبي ﷺ: «اللَّهُدُلَّنَا، وَالشَّقُلَّغَنِنَا» (١٠٤٥)، والنمساني في الجنائز، باب: اللحد والشق (٢٠٠٨)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في استحباب اللحد (١٥٥٤).

وَيُدْخِلُ الْمَيْتَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَيَقُولُ وَاضِعُهُ: «بِإِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ

الله ﷺ».....

أن يرمس في التراب رمساً، يروى ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وقال: أليس أحد جنبي أولى بالتراب من الآخر انتهى.

ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة إن أمكن، وهو أن توضع الجنائز في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت فيوضع في اللحد فيكون الأخذ له مستقبل القبلة حال الأخذ كما فعله علي بابن المكفف^(١)، وابن الحنفية بابن عباس^(٢)، وأنه عليه يُحَمَّلُ أدخل من قبل القبلة، ولم يسل سلاً^(٣)، ورفع قبره حتى يعرف لأن جهة القبلة أشرف فكان أولى من السلل، والسل يكون بالرأس والرجلين فيدخل بأحدهما ابتداء، أو يقول واضعه في قبره ما رواه ابن عمر: كان النبي ﷺ إذا أدخل الميت القبر قال: (بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ) ^(٤) وقال عليه: إذا وضعتم متوكتم في قبوركم فقولوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ^(٥) صحيح على شرط الشيفين، قال [٢٢٥/٢] شمس الأئمة السرخيسي: أي: بِسْمِ اللَّهِ وَضَعْنَاكَ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه سلمناك، وفي «الظهيرية»: إذا وضعوه قالوا: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَفِي اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ عليه. ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر لأن [١/٢٦٧] المقصود وضع الميت في القبر بقدر ما يحصل به الكفاية، وفي «السفناقي» والسنّة هو الوتر، وفي «الحجّة»: ويستحب أن يكونوا أقوياء أمناء صالحاء، وقد صع دخول قبر رسول الله عليه أربعة: علي والعباس وابنه الفضل، واختلف في الرابع، قيل: صحيب، أو المغيرة بن شعبة أو أبو رافع أو صالح، كذا في «التارخانية».

مطلب: مس المرأة للضرورة

وذو الرحم المحرم أولى بدخول المرأة، والرحم غير المحرم أولى من الأجنبية، وقال الكمال: لا يدخل أحد من النساء القبر، ولا يخرجهن إلا الرجال، ولو كانوا أجانب، لأن مس الأجنبية لها بحال عند الضرورة جائز في حياتها، فكذا بعد موتها، فإذا ماتت ولا محرم لها

(١) لم أعن عليه.

(٢) ذكره الزبيدي في نصب الراية (٣٠٠/٢).

(٣) ذكره الزبيدي في نصب الراية (٢٩٩/٢).

(٤) أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في إدخال الميت القبر (١٥٥٠)، والترمذي في الجنائز، باب: ما يقول إذا أدخل الميت القبر (١٠٤٦)، وأبو داود في الجنائز، باب: في الدعاء للميت إذا وضع في قبره (٣٢١٣).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٦٦/١) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجه.

وَيُوجَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، وَتُحْلَلُ الْعُقْدَةُ، وَيُسَوَّى الْلِبْنُ عَلَيْهِ وَالْقَصْبُ، وَكُرْهَةُ الْأَجْرِ وَالْخَشْبِ.

دفنهما أهل الصلاح من مشايخ جيرانها، فإن لم يكونوا فالشباب الصالحة، أما إن كان لها محرم ولو من رضاع أو صهرية نزل وأحدها انتهى. ولعل عدم أمر النساء بذلك، لأن ذلك من أفعال الرجال، ولا يستغنى عنهم فيه، قاله المقدسي، وقال صاحب «البحر»: ولا يحتاج إلى النساء في الوضع، (ويوجه إلى القبلة على جنبه الأيمن) للستة، بذلك أمر رسول الله ﷺ، وفي حديث أبي داود: «البيت الحرام قبلتكم أحياه وأمواتاً»^(١) (وتحل العقدة)، لقوله عليه السلام لسمرة وقد مات له ابن: «أطلق عقد رأسه، وعقد رجله»^(٢) وأنه آمن من الانتشار، (ويسوى اللبن) بكسر الباء، واحدة لبنة بوزن الكلمة، الطرب النبي (عليه) أي: اللحد [١/٣٢٦] اتفاء لوجهه عن التراب لما روي أنه عليه السلام جعل على قبره اللبن^(٣) وروي طن من قصب^(٤) - بضم الطاء المهملة - الحرزة، ولا منافاة لإمكان الجمع بوضع اللبن منصوباً ثم أكمل بالقصب، وقال محمد في «الجامع الصغير»: (و) يستحب (القصب) واللبن وقال في الأصل: اللبن والقصب، فدل المذكور في «الجامع الصغير» على أنه لا بأس بالجمع بينهما، واختلف في المتتسوج من القصب أمّا الحصير المستخدمن البردي فإلقاؤه في القبر مكرور، وهذا عند الوجдан، لأن بعض المواضع لا يوجد فيه اللبن ولا الأجور إلا بكلفة، ويوجد الصخر بلا كلفة، كما في القرافة بمصر فلا بأس به، فقولهم، (وكره) وضع (الأجر) بالمد المحرق من اللبن (و) وضع (الخشب) على اللحد، لأنهما للإحكام، والقبر محل البلاء عند الاستغناء عنهما باللبن من غير كلفة، وعن إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا - يعني الصحابة والتابعين - يستحبون اللبن والقصب، ويكرهون الأجر [٢٦٧/٢]^{بـ} [وي بعض مشايخنا قالوا: إنما يكره الأجر إذا أريد به الزينة، أما إذا أريد به دفع أذى السباع، أو شيء آخر لا يكره، وفي «الخانية»: يكره إذا كان مما يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به، وفي الحسامي وقد رخص إسماعيل الزاهد بالأجر خلف اللبن على اللحد وأوصى به.

(١) هو جزء من حديث أخرجه أبو داود في الرؤاسايا، باب: ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (٢٨٧٥)، والحاكم في المستدرك (١/٥٩)، والزيلعي في نصب الراية (٢/٣٠٢).

(٢) أخرجه العارث في مستنه (زوائد الهيثمي) (١/٣٧٥).

(٣) الآخر: أخرجه مسلم في الجنائز، باب: في اللحد ونصب اللبن على الميت (٩٦٦)، والحاكم في المستدرك (١/٣٦٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيفين، وقال في التلخيص: فيه انقطاع، والزيلعي في نصب الراية (١/٣٠٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/١٣٣)، والزيلعي في نصب الراية (١/٣٠٤).

وَيُسْجِنَ قَبْرُهَا لَا قَبْرَهُ وَيَهَالُ التُّرَابُ، وَيُسْئِمُ الْقَبْرُ، وَلَا يُرِيعُ. وَيَحْرُمُ الْبَنَاءُ عَلَيْهِ لِلْزِينَةِ،
وَيُكْرِهُ لِلإِحْكَامِ بَعْدَ الدُّفْنِ،

وفي «المحيط»: قال مشايخ بخارى: لا يكره الأجر في بلدتنا لمساس الحاجة إليه لضعف الأرض وما قبل: إن كراهة الأجر لمساس النار ليس بصحيف لأن الكفن مسنه النار ويغسل الميت بالماء الحار.

(و) يستحب (أن يسجى) أي: يستر (قبتها) لأن مبني حالهن على الستر إلى أن يسوى عليها اللحد، و (لا) يسجى (قبره)، لأن علياً رضي الله عنه مرّ بقوم قد دفونوا ميتاً وبسطوا على قبره ثوباً فجذبه وقال: إنما يصنع [٣٢٦] هذا بالنساء، إلا إذا كان لضرورة دفع مطر أو ثلج أو حر عن الداخلين في القبر فلا بأس به، (ويهال التراب) في القبر للتوارث ستراً له، وإليه وقعت الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَيْرِيَةٌ كَيْفَ يُؤْرِي سَوَّةً أَجِيَةً﴾ [العاد: ٣١] ويستحب أن يخشى عليه التراب، لما روى أنه عليه السلام صلى على جنازة ثم أتى القبر فخشى عليه التراب من قبل رأسه ثلاثة^(١).

(ويُسْئِمُ الْقَبْر) ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه، و يجعله مرتفعاً عن الأرض مقدار شبر أو أكثر بقليل لما روى البخاري عن سفيان التمار قال: دخلت البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ، فرأيت قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وعمر مسئمة^(٢)، ولا بأس برش الماء عليه حفظاً للتراب عن الاندراس، وعن أبي يوسف أنه كره لأنه يجري مجرى التطين، كذا في «البرهان».

وفي «التارخانية»: وإن خيف ذهاب أثره، فلا بأس برش الماء عليه بلا خلاف، إنما هو فيما إذا لم يخف ذهاب أثره ذكره في ظاهر الرواية أنه لا يكره، وعن أبي يوسف أنه يكره، (ولا يُرِيع) ولا يجصص لما رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي ﷺ أنه نهى عن تربيع القبور وتჯصيصها^(٣) (ويحرم البناء عليه للزينة)، لما رويانا (ويكره) البناء عليه (للإحكام بعد الدفن) لأن البناء للبقاء والقبر موضع الفناء، وأئمأ قبل الدفن فليس بقبر.

وفي «الفتاوى الكبرى»: واليوم اعتادوا التسنيم باللين [صيانة]^(٤) للقبر عن النبش، ورأوا

(١) أخرجه الدارقطني في سنته (٧٦/٢).

(٢) أخرجه الدارقطني في سنته (٧٦/٢).

(٣) ذكره الزبيدي في نصب الرأبة (٣٠٤/١).

(٤) ما بين معقوفين ساقط من ج.

وَلَا يَأْسَ بِالْكِتَابَةِ عَلَيْهِ لِثَلَاثَ يَذْهَبُ الْأَثْرُ، وَلَا يُمْتَهِنَ، وَيُكَرِّهُ الدَّفْنُ فِي الْبَيْتِ،
لَا خِصَاصِهِ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ،

ذلك حسناً، وقال ﷺ: «ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»^(١) وإن خيف مع التسنيم
ورش الماء عليه فلا بأس بمحجر يوضع أو أجراً [١٢٦٨ / ١٢٧] فالاجر لا يكره على
الظاهر، وفي «النوازل»: لا بأس بتطينيه، وفي «الغيانية»: وعليه الفتوى، كذا في «التخارخانية»
وقد اعتاد أهل مصر وضع الأحجار حفظاً للتقبير عن الاندراس والنبيش فلا بأس به، (ولا بأس
بالكتابة عليه لثلا يذهب الأثر) فيحترم للعلم بصاحبه (ولا يمتهن)، وعن أبي يوسف أنه كره أن
يكتب عليه كتاباً.

وفي «الظهيرية»: ولو وضع عليه شيئاً من الأحجار وكتب عليه شيئاً فلا بأس به عند
البعض لأنه لما دفن عثمان بن مطعون أمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بمحجر فلم يستطع حمله،
فقام إليها رسول الله ﷺ فحسر عن ذراعيه ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: أتعلم بها قبر
أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي^(٢)، رواه أبو داود، وفي «الحججة»: وإذا خربت القبور فلا
بأس بتطينيها، لما روي أن النبي ﷺ مرّ بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه حجراً سقط منه فسدٌ ثم
قال: «من عمل عملاً فليتقنه»^(٣) وفي «التجنيس والمزيد»: تطين القبور لا بأس به خلافاً لما
قاله الكرخي في «مختصره» لأن رسول الله ﷺ مرّ بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه حجراً فسدٌ،
وقال: «من عمل عملاً فليتقنه انتهى»، وكان عاصم بن يوسف يطوف حول المدينة يعمر القبور
الخربة، ويصلح الطريق والقنطر الخربة، ويعاونه الضعيف والأرامل ويقوم بأسبابها، عن أنس
عن النبي ﷺ أنه قال: «[صفيق الأرياح]^(٤) [١]، وقطر الأمطار على قبر المؤمن كفارنة للذنبة»^(٤)
كذا في «التخارخانية»، (ويكره الدفن بالبيوت لاختصاصه بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام)، قال
الكمال: لا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه، فإن ذلك خاص بالأنبياء عليهم
الصلاحة والسلام، بل ينقل إلى مقابر المسلمين، وكذا في «التجنيس».

(١) أخرجه مسلم في الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (٩٧٠)، والنسائي في الجنائز، باب:
تجصيص القبور (٢٠٢٨)، وأبن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها
والكتابة عليها (١٥٦٢).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٨/٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والزيلمي في نصب
الراية (٤/١٣٣).

(٣) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم (٣٢٠٦).

(٤) ذكره المناوي في فيض القدير (١/٤٠٥).

(٥) العبارة في م صفت الريح بذلك صفيق الأرياح.

وَيُنْكِرُهُ الدَّفْنُ فِي الْفَسَافِيٍّ وَلَا بَأْسَ بِدَفْنِ أَكْثَرٍ مِّنْ وَاحِدٍ فِي قَبْرٍ لِلضَّرُورَةِ، وَيُنْجَحُ بَيْنَ كُلِّ أَثْنَيْنِ بِالثُّرَابِ . وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةِ، وَكَانَ الْبَرُّ بَعِيدًا، أَوْ خِيفَ الضَّرَرُ، غُسْلٌ وَكُفْنٌ، وَصَلْيٌ عَلَيْهِ وَأَلْقَى فِي الْبَحْرِ .

(ويكره الدفن في) الأماكن التي [٣٢٧ بـ] تسمى (الغساقى) وهي: كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لمخالفته السنة. (ولا بأس بدفع أكثر من واحد) في قبر واحد (للضرورة)، كذا قال قاضيXان: لا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة (ويحجر بين كل اثنين بالتراب)، هكذا أمر رسول الله ﷺ في بعض الغزوات انتهى. وقال الكمال: ولا يدفن اثنان في قبر إلا لضرورة، ولا يحرن قبر لدفن آخر إلا إن بلي الأول، فلم يبق له عظم إلا أن لا يوجد له بد فيضم عظام الأول ويجعل بينها حاجزاً [٣٦٨ بـ] من تراب انتهى، وكذا في «التجنسي»: سئل أبو بكر الإسکافي عن المرأة تقرر على قبر الرجل فقال: إن كان بلي الرجل ولم يبق لحم ولا عظم جاز، وكذا الرجل على قبر المرأة والرجل إلا أن لا يجدوا بدأً فيجعلوا عظام الأول في موضع ول يجعلوا بينهما حاجزاً انتهى [بالصعيد]^[١].

وقد قال في «التجنسي» أيضاً: عظام اليهود يعني: أهل الذمة لها حرمة إذا وجدت في قبورهم حتى لا تكسر، لأن الذي لما حرم إيذاؤه في حياته لذمه يجب صيانة نفسه عن الكسر بعد وفاته انتهى، ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اختلال، ولا تخلو به عن كسر بسبب التحويل خصوصاً الآن، لما اعتاده الحفارون من إتلاف القبور التي لا تزار إلا قليلاً، ولا يتعامدها أهلها، ونقل عظام الموتى أو طمئنها وجمعها في حفرة، وإيهام أن الم محل لم يكن به ميت، فلا يقال: تُضم أو تُجعل عظام الأول في موضع دفعاً للضرورة عن موتي المسلمين، وقال الزيلعي: ولو بلي الميت وصار تراباً جاز دفن غيره في قبره، وزرعه والبناء عليه انتهى. ويخالفه ما في «التخارخانية»: إذا صار الميت تراباً في القبر [٣٢٨ بـ] يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمة باقية، وإن جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركاً بالجيران الصالحين، ويوجد موضع فارغ يكره ذلك، وإن كان مقابر أهل الذمة لا تنبش وإن طال الزمان بها لأنهم أتباع المسلمين أحياء وأمواتاً، وأماماً أهل الحرب إن احتاج إلى نسائهم لا بأس بذلك انتهى.

(ومن مات في سفينة، وكان البر بعيداً، وخيف الضرر) به (غسل وكفن) وصلبي عليه (والألقي في البحر) وعن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: يُثْلَل ليرسب، وعن الشافعية كذلك إن كان قريباً من دار الحرب وإلا شدّ بين لوحين ليقذفه في البحر فيدفن، قاله الكمال،

(١) كلمة بالصعيد زيادة في النسختين.

وَيُسْتَحْبِطُ الدَّفْنُ فِي مَقْبَرَةٍ مَحَلٍ مَاتَ بِهِ أَوْ قُتِلَ، وَإِنْ نُقِلَ قَبْلَ الدَّفْنِ فَذَرْ مِيلَ أَوْ مِيلَيْنَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَكُرْهَةُ نَقْلِهِ لَأَكْثَرِهِنَّهُ. وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بَعْدَ دَفْنِهِ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ مَغْصُوبَةً، أَوْ أَخْذَتْ بِالشُّفْعَةِ،

(ويستحب الدفن في) مقبرة (محل مات به أو قُتل) نُقل عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها: «لو كان الأمر فيك إلى ما نقلتك ولدفتك حيث مت»^(١) (فإن نقل، قيل: قدر ميل أو ميلين) ونحو ذلك (لا بأس به) قال في «التجنيس»: لأن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا المقدار.

وقال السرخيسي: قول محمد بن سلمة دليل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروره كذا في «الفتح»، (وكره نقله لأكثر منه)، أي: أكثر من الميلين، كذا في «الظهيرية»، وقال قاضيikan: قال شمس الأئمة السرخيسي: وقول محمد في الكتاب لا بأس أن ينقل الميت [١/٢٦٩] [١/٢٦٩] قدر ميل أو ميلين بيان النقل من بلد إلى بلد مكروره، انتهى. وقد قال قبله: لو مات في غير بلده يستحب تركه، فإن نُقل إلى مضر آخر لا بأس به، لما روي أن يعقوب صلوات الله عليه مات بمصر ونقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من مصر إلى الشام بعد زمانه، وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعنان الرجال [٣٢٨] [٣٢٨] إلى المدينة انتهى.

وقال في «التجنيس»: لا إثم في النقل من بلد إلى بلد لما نقل أن يعقوب إلى آخره... قال الكمال: ولا يخفى أن هذا شرعاً من قبلنا، ولم تتوفر فيه شروط كونه شرعاً لنا، إلا أنه نقل عن سعد بن أبي وقاص أنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة فحمل على أعنان الرجال إليها، ثم قال المصنف أي: صاحب «التجنيس»: وذكر أن الرجل إذا مات في بلد يكره أن ينقل إلى بلد آخر، لأنه اشتغال بما لا يفيد، إذ الأرض كلها كفاية الأموات ولأن فيه تأخير دفنه وكفى بذلك كراهية، انتهى. قلت: وذلك لأن الأنبياء صلوات الله عليهم جسمهم الشريف أطيب ما يكون في حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم من جيفه أشد تتنا من جيفة البهائم تؤدي كل من مررت به فلا يلحق بهم.

(ولا يجوز)، أي: الميت (نقله بعد دفنه) بأن أهيل عليه التراب، وأماما قبله فيخرج (بالإجماع)، أي: إجماع أئمتنا طالت مدة دفنه أو قصرت، للنهي عن نبشه والنبش حرام حفاظاً لله تعالى (إلا أن تكون الأرض مغصوبة) فيخرج لحق صاحبها إن طلبه، وإن شاء سواه بالأرض وانتفع بزرعها أو غيرها، (أو أخذت) الأرض (بالشفعية) بأن دفنت فيها بعد الشراء ثم أخذت

(١) أخرج بنحوه ابن أبي شيبة في الجنائز، باب: في الميت أو القتيل ينقل من موضعه إلى غيره (٣/٢٦٩).

وَإِنْ دُفِنَ فِي قَبْرٍ حُقْرًا لِغَيْرِهِ، ضَمِّنَ قِيمَةَ الْحَقْرِ وَلَا يُخْرَجُ مِنْهُ، وَيُبَشِّرُ لِمَتَاعِ سَقْطٍ فِيهِ،
وَلِكُفَّنِ مَغْصُوبٍ، وَمَالٍ مَعَ الْمَيِّتِ، وَلَا يُبَشِّرُ بِوَضْعِهِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ عَلَى يَسَارِهِ، وَالله
أَعْلَمُ.

بالشفعة لحق الشفيع فيتخيّر كما قلنا.

(وإن دفن في قبر حفر لغيره) من الأحياء بأرضٍ ليست مملوكة لأحد (ضمن قيمة الحفر) فتؤخذ من تركته وإلا فمن بيته المال أو المسلمين كما قدمناه، فإن كانت المقبرة واسعة يكره ذلك، لأن صاحب القبر يستوحش بذلك، وإن كانت الأرض ضيقة جاز أي: بلا كراهة، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: لأن أحداً [من الناس]^[١] لا يدرى بأي أرضٍ يموت، ولكن يضمن ما أنفق صاحبه فيه، وهذا كمن بسط بساطاً أو مصلى في المسجد أو المجلس، فإن كان المكان واسعاً لا يصلّي ولا يجلس عليه غيره، وإن كان المكان ضيقاً^[٢] جاز لغيره أن يرفع البساط ويصلّي في ذلك المكان أو يجلس، ومن حفر قبراً لنفسه قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز، والربيع بن خيثم^(١) وغيرهما كذا في «التارخانية».

(ولا يخرج منه) لأن الحق صار له، وحرمه مقدمة.

(وينبش) القبر (المتاع) كثوب ودرهم (سقط فيه) وقيل: لا ينبعش بل يحفر من جهة المتاع، ويخرج (و) ينبعش (الكفن مغصوب) لم يـ^{هـ}ن صاحبه إلا بأخذـه، (ومال مع الميت)، لأن النبي ص أباح بـنـبـش قـبـرـ أبي رـغـالـ لـذـلـكـ^(٢)، (ولا ينبعش) المـيـتـ (بـوـضـعـهـ لـغـيرـ الـقـبـلـةـ، أوـ) وـضـعـهـ (علـىـ يـسـارـهـ)، أوـ جـعـلـ رـأـسـهـ مـوـضـعـ رـجـلـيـهـ، وـلـوـ سـوـيـ الـلـبـنـ عـلـيـهـ وـلـمـ يـهـلـ التـرـابـ نـزـعـ الـلـبـنـ وـرـوـعـيـ السـتـةـ.

تتمة: يجوز الجلوس للعصبية ثلاثة أيام وهو خلاف الأولى، ويكره أكثر منها، وترك الجلوس أحسن، وقال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله: يكره الاجتماع عند صاحب البيت، ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتي إليه من يعزي، بل إذا فرغ ورجع الناس من الدفن فليتفرقوا، ويستغل الناس بأمورهم، وصاحب الميت بأمره انتهى.

وفي «التجنيس»: يكره الجلوس على باب الدار للمصيبة، فإن ذلك عمل أهل الجاهلية، ونهى النبي ﷺ عن ذلك، ويكره في المسجد، وتكره الضيافة من أهل الميت لأنها شرعت في

(١) الربيع بن خيثم: أبو يزيد الثوري الكوفي أحد الأئمة أورك زمان النبي ﷺ وأرسل عنه توفي سنة ٦٥ هـ سير أعلام النساء (٤/٢٥٨).

(٢) أخرجه أبو داود في الخراجه والفيء والإمارة، باب: نبش القبور العادية يكون فيها المال (٣٠٨٨).

(1) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

السرور لا في الشرور وهي بدعة مستحبة، روى الإمام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن [٢٦٩] عبد الله، قال: كثنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة، وقال الزيلعي: وعن أنس قال عليه السلام: «لا عقر في الإسلام»^(١) وهو الذي كان يعقر [عند القبر]^[٢] ببقرة أو شاة انتهى.

مطلب: في التعزية

ويستحب للجيران وأهل الميت من الأقرباء الأبعد تهيئة طعام لأهل الميت يشعرون يومهم وليلتهم، لقوله عليه السلام: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم»^(٢) حسنة الترمذى وصححه الحاكم، ويبلغ عليهم في الأكل لأن الحزن يمنعهم فيضعفهم، والله ملهم الصبر ومعرض الأجر، ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن لقوله عليه السلام: «من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة»^(٣) وقوله عليه السلام: «من عزى مصاباً فله مثل أجره»^(٤) وقوله عليه السلام: [٢٧٠] «من عزى ثكلى كسي بردين في الجنة»^(٥) كذا في «فتح القدير»، ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى، رواه الحسن عن أبي حنيفة في «التارخانية» والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: كراهة الذبح عند القبر (٣٢٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٧/٤)، وأحمد في مسنده (١٩٧/٣).

(٢) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: صفة الطعام لأهل الميت (٣١٣٢)، والترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت (٩٩٨)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت (١٦١٠)، والحاكم في المستدرك (١/٣٧٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والدارقطنى (٧٩/٢)، والزمي في تحفة الأشراف (٥٢١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب من تعزية أهل الميت رجاء الأجر في تعزيتهم (٥٩/٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في ثواب من عزى مصاباً (١٦٠١).

(٤) أخرجه الترمذى في الجنائز، باب: ما جاء في أجر من عزى مصاباً (١٠٧٣)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في ثواب من عزى مصاباً (١٦٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: ما يستحب من تعزية أهل الميت رجاء الأجر في تعزيتهم (٥٩/٤).

(٥) أخرجه الترمذى في الجنائز، باب: آخر في فضل التعزية (١٠٧٦)، وقال: هذا حديث غريب وليس بإسناده بالقوي.

(١) ما بين معاوقيتين زيادة في ج.

فصل

«في زيارة القبور»

نُدِبَ زِيَارَتُهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، عَلَى الْأَصْحَاحِ. وَيُسْتَحْبِطُ قِرَاءَةُ يَسِّ، لِمَا وَرَدَ أَنَّهُ مِنْ دَخْلِ الْمَقَابِرِ وَقَرَأْ يَسْ خَفْفَ اللَّهِ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بِعْدَ مَا فِيهَا حَسَنَاتٌ،

فصل في زيارة القبور

نُدِبَ زِيَارَتُهَا (للرجال والنساء)، وفيه: تحرم على النساء، سُنن القاضي عن جواز خروج النساء إلى المقابر فقال: لا تسأل عن الجواز [والفساد]^[۱] في مثل هذا، وإنما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه، واعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملاكته، وإذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب، وإذا أنت القبور تلعنها روح الميت، وإذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في «التخارخانية» عن «كتاب الشعبي»^(۱)، وقال في «البحر»: والأصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتندب لهن أيضًا [۱۲۳] (على الأصح) والسنة زيارة قائمة، والدعاء عندها قائمة كما كان يفعل رسول الله ﷺ في الخروج إلى البقيع، ويقول: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنما إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لي ولكلم العافية»^(۲) كذا في «الفتح».

(ويستحب) للزائرين (قراءة) سورة (يس)، لما ورد أنه: من دخل المقابر فقرأ يس خفف الله عنهم يومئذ العذاب^(۳) كما في «البحر» ورفعه عن المسلمين ثم لا يعود إليهم كما أفاده بعض العارفين، وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ (وكان له) أي: القاريء، (بعد ما فيها) أي: المقابر (حسنات)، وفي «البرهان»: قال النبي ﷺ: «اقرؤوا يس على موتاكم»^(۴) رواه أبو داود انتهى.

(۱) كتاب الشعبي: لم أهتم إليها.

(۲) آخرجه مسلم في الجنائز، باب: في الصلاة على الجنائز في المسجد (۹۷۵)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما يقال: إذا دخل المقابر (۱۵۴۷)، والنمساني في الجنائز، باب: الأمر بالاستغفار للمؤمنين (۴/۹۴)، وابن ماجه في صحيحه (۳۱۷۴).

(۳) ذكره المباركفوري في تحفة الأحوذى (۲۷۵/۳) ..

(۴) آخرجه أبو داود في سننه (۳۱۲۱).

(۱) ما بين معاكسفتين ساقط من ج.

وَلَا يُكْرَهُ الْجُلوسُ لِتَقْرَأَةٍ عَلَى الْقَبْرِ، فِي الْمُخْتَارِ، وَكُرْهُ التَّغُوزُ عَلَى الْقَبْوُرِ لِعَنِ قِرَاءَةٍ
وَوَطْرُهَا،

مطلب: في هبة التواب للغير

وقال رسول الله ﷺ: «من مَرَّ على المقابر فقرأ: قل هو الله أحد، إحدى عشرة مرّة ثم
وَهَبَ أَجْرَهُ لِلأَمْوَاتِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَ الْأَمْوَاتِ»^(١) وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه
قال: «من دخل المقابر فقال: اللهم رب هذه الأجساد البالية، والعظام النخرة التي خرجت من
الدنيا وهي بك مؤونة، أدخل عليها روحًا من عندك وسلامًا مني»^(٢) استغفر له كل مؤمن مات
منذ خلق الله آدم، وأخرج ابن أبي الدنيا بلفظ: كتب له بعدد من مات من ولد آدم إلى أن تقوم
الساعة حسنت انتهى.

(ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار)، لتأدية القراءة على [٢٧٠/ب] الوجه
[الباب، بالسكنية والتذير والاعتراض].

(وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام: «لَئِنْ يَجْلِسْ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرٍ
فَتُحْرِقُ نَبَابَهُ فَتَحَاجِسُهُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قَلْبِهِ»^(٣).

(و) كره (وشعّها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام. وأخبرني شيخي بأنهم يتأذون بخنق
النعال انتهى.

وقال الكمال: وحيثـدـ فـمـا يـصـنـعـهـ [٣٢٠/ب] النـاسـ مـمـنـ دـفـنـتـ أـقـارـبـهـ، ثـمـ دـفـنـتـ حـوـالـيـهـ
خـلـقـ مـنـ وـطـيـءـ تـلـكـ الـقـبـورـ إـلـىـ أـنـ يـصـلـ إـلـىـ قـبـرـ قـرـيبـهـ مـكـروـهـ اـنـتـهـىـ.

وقال في «التجنيس والمزيد»: ولا بأس بزيارة القبور، والدعاء لهم إن كانوا مؤمنين، من
غير أن يطأ القبور لقوله عليه السلام: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا
هـجـرـأـ»^(٤) اـنـتـهـىـ، وـكـانـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـقـولـ: وـنـدـبـ زـيـارـتـهـ كـمـاـ ذـكـرـنـاهـ لـلـأـمـاـ بـقـوـلـهـ ﷺ: «أـلـاـ
فـزـرـوـهـاـ» اـنـتـهـىـ، وـقـالـ قـاضـيـخـانـ: وـلـوـ وـجـدـ طـرـيقـاـ فـيـ الـمـقـبـرـةـ وـهـوـ يـظـنـ أـنـ طـرـيقـ أـحـدـهـ لـاـ
يـمـشـيـ فـيـ ذـلـكـ، وـإـنـ لـمـ يـقـعـ ذـلـكـ فـيـ ضـمـيرـهـ لـاـ بـأـسـ بـأـنـ يـمـشـيـ.

(١) أخرجه مسلم في الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلوة عليه (٩٧١)، والنساني في الجنائز،
باب: التشديد في الجلوس على القبور (٢٤٣)، وأبي ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن المشي
على القبور والجلوس عليها (١٥٦٦)، وأبو داود في الجنائز، باب: في كراهة القعود على القبر (٣٢٢٨).

(٢) أخرجه مسلم في الجنائز، باب: استئذن النبي ﷺ ربه في زيارة أمه (٩٧٧)، وأبو داود في الأشربة، باب: في
الأدعية (٣٦٩٨)، والنساني في الجنائز، باب: زيارة القبور (٢٠٣١).

(٣) أخرجه النساني في الجنائز، باب: موارة الشهيد في دمه (٢٠٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز،
باب: المسلمين يقتلهم المشركون في المعركة (٤/١١)، وأحمد في مسنده (٤٣١/٥).

(٤) ذكر الزيلعي في نصب الرأبة (٢/٣٠٧)، وقال: حديث غريب.

والثُّوْمُ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا، وَقْلُعُ الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ مِنَ الْمَتَّبِرَةِ، وَلَا بَأْسَ بِقْلَعِ
الْيَابِسِ مِنْهُمَا.

باب أحكام الشهيد

حقيقة الشهيد شرعاً:

المَقْتُولُ مَيْتٌ بِأَجْلِهِ عِنْدَنَا، أَهْلُ السَّنَةَ.
وَالْشَّهِيدُ: مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ أَهْلُ الْبَغْيِ أَوْ قُطَاعُ الْطَّرِيقِ أَوْ الْلُّصُوصُ فِي مَنْزِلِهِ

(و) كره (النوم) على المقبرة، وكراه تحريمها (قضاء الحاجة) أي: البول والتغوط
(عليها)، بل قريباً منها، وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة، كما في «التجنيس»
و«الفتح».

(و) إن كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لأنه ما دام رطباً يسبح
الله فيؤنس الميت، وتنزل بذكر الله الرحمة انتهى. وعن هذا قالوا: لا يستحب قلع الحشيش
الرطب من غير حاجة، قاله قاضي خان يعني: سواء كان من الجبانة وغيرها، (ولا بأس بقلع
البابس منها) أي: الحشيش والشجر لزوال المقصود بتسييحه حال رطوبته ونمائه.

باب أحكام الشهيد

سمى به لأن الملائكة تشهده إكراماً له، أو لأنه مشهود له بالجنة، أو لشهادته أي:
حضوره عند ربه حياً يرزق، كما جاء به القرآن الكريم، ثم بدأ بمسألة اعتقادية مشهورة عند
علماء الكلام من أهل السنة فقال:

مطلوب: من هو الشهيد

(المقتول) بأي سبب كان (ميت) [بانقضاء]^[١] أجله، لم يبق من (أجله) ولا رزقه شيء
(عندنا) معاشر (أهل السنة) والجماعة قاله في «العنابة».

(والشهيد) الذي يعامل معاملة شهداء [١/٣٢] أحد ويعطى حكمهم ظاهراً في اصطلاح
الفقهاء [١/٢٧١] هو (من قتلته أهل الحرب) بأي آلة كانت مباشرة أو تسبباً منهم، كما لو
طعنوه حتى أقوهم في نار وماء بالطعن أو الدفع أو الكسر عليهم، أو نفروا دابة فصدمت
مسلمًا، أو رموا ناراً بين المسلمين فهبت بها ريح، أو أرسلوا ماء فغرقوا به، (أو) قتله (أهل
البغى أو) قتلته (قطاع الطريق) بأي آلة كانت (أو) قتلته (اللصوص في منزله ليلاً) قيد به لمكان

(١) ما بين معرفتين ساقط من ج.

لِيَلَّا، وَلَزَ بِمُثْقَلٍ، أَوْ وُجِدَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ أَثْرٌ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ ظُلْمًا عَمَدًا بِمُحَدَّدٍ، وَكَانَ مُسْلِمًا بِالْغَالِبِ، حَالَيَا عَنْ حَيْضِ وَنَفَاسٍ وَجَنَابَةٍ، وَلَمْ يُرْتَأْ بَعْدَ انتِصَارِ الْحَزْبِ.

ما يُصنَعُ مع الشهيد:

فَيُكْفَنُ بِدَمِهِ وَثِيَابِهِ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ بِلَا غُسْلٍ، وَيُنَزَّعُ عَنْهُ مَا لَيْسَ صَالِحًا لِلنَّكْفَنِ، كَالْفَزْوِ، وَالْحَشْوِ،

قوله: (ولو بِمُثْقَلٍ)، لأنَّه في النهار يلبث ويلحقه الغوث، بخلاف السلاح لا يختص بوقت، كما أشار إليه الكمال، (أو وُجِدَ في المعركة) سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أثر) كسر وجرح وحرق وخروج دم من أذن أو عين لا من فم وأذن وخرج، (أو قتلَهُ مُسْلِمٌ ظُلْمًا)، خرج به المقتول بحد وقود (عمدًا) خرج به المقتول خطأ (بمحدد) خرج به [المقتول]^[١] بمثقل شبه عمد، وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلمًا بالغًا حالياً عن حيض ونفاس وجنبة ولم يُرْتَأْ) بالبناء للمجهول، أي: حمل من المعركة رثيَا أي: جريحاً وبه رمق كذا في «الصحاح»، والمراد هنا ما هو أعم مما يصيره خلفاً في الشهادة بالارثاث (بعد انتصارات الحرب) كما سيأتي، فيعامل معاملة شهداء أحد، أشار إليه بقوله: (فيكفُن بدمه) أي: مع دمه من غير تغسيل لقوله عليه السلام: «زملوهم بدمائهم، فإنه ليس كلامه تكلم في سبيل الله إلا تأتي يوم القيمة تدمي لون الدم، والريح ريح المسك»، وفي مسند أحمد أن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشرف على قتلى أحد فقال: «إني شهيد على هؤلاء زملوهم بكلوهم ودمائهم» (و) يكفن مع (ثيابه) لما في أبي داود عن ابن عباس قال: [٢٣١ / ب] أمر رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقتل أي أحد أن يتزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم^(١) (ويصلُّى عليه) أي: الشهيد بلا غسل، لأن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضع حمزة رضي الله عنه وجيء برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فصلَّى عليه ثم رفع وترك حمزة، حتى صلَّى عليه يومئذ سبعين صلاة^(٢)، كما في مسند أحمد، وصلَّى النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قتلى أحد^(٣)، وصلَّى على قتلى بدر، والصلاوة على الميت لإظهار كرامته حتى اختص بها المسلم [٢٧١ / ب] وحرم المنافق، والشهيد أولى بهذه الكرامة، (ويتنزع عنه) أي: عن الشهيد (ما ليس صالحًا للنكفن كالفزو والخشو) إن وجد غيره صالحًا

(١) أخرجه أبو داود في الجنائز، باب: في الشهيد يغسل (٣١٤)، والزيلعي في نصب الراية (٣٠٧/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٦٣/١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦٦٥٣)، والزيلعي في نصب الراية (٢٠٩/٢).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب: الصلاة على الشهيد (١٣٤٤)، والزيلعي في نصب الراية (٣٠٨/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: من زعم أن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلَّى على شهداء أحد (٤/١٢).

(٤) ما بين معاشرتين ساقط من م.

والسلاح والذرع، ويُزاد وينقص في ثيابه، وكره نزع جميعها.
ويُعَسَّل إن قُتِلَ صبياً أو مجنوناً أو نساء أو جنباً، أو أرثت بعده انتفاضة الحزب، بأن
أكمل

لل柩 (و) ينزع عنه (السلاح والدرع) لما رواه، (ويزاد) على ما عليه من الثياب ليكمل كفن السنة (وينقص) إن زاد العدد (في ثيابه) من كفن السنة توفره على الورثة والمسلمين (وكره نزع جميعها) أي: ثيابه التي قتل فيها، ليقى عليه أثره.

(ويغسل) عند أبي حنيفة (إن قتل) الشهيد (جنبًا)، لأن حنظلة بن الراهم استشهد يوم أحد فغسلته الملائكة، وقال عليه السلام: «إني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والأرض بماء المزن في صحائف الفضة». وقال أبو أسید: فذهبنا ونظرنا إليه فإذا برأسه يقطر ماء، فأرسل رسول الله ﷺ إلى امرأته فسألها، فأخبرته أنه خرج وهو جنب، وأولاده يسمون أولاد غسيل الملائكة^(١)، والشهادة عرفت له مانعة لا رافعة (أو صبياً) عطف على جنباً أي: يغسل الشهيد إن كان صبياً (أو مجنوناً)، وقال أبو يوسف ومحمد: الصبي والجنب لا يغسلان لأن ما وجب بالجنابة سقط بالموت والصبي [١/٣٢٢] أحق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل، فإن سقوطه لإبقاء أثر كونه مظلوماً، وغير المكلف أولى بهذه [الكرامة]^(١) لأن مظلوميته أشد حتى قال أصحابنا: خصومة البهيمة كيوم القيمة أشد من خصومة المسلم، ولأبي حنيفة أن السيف كفى عن الغسل في حق شهداء أحد، بوصف كونه طهراً عن الذنوب، ولا ذنب للصبي، فلم يكن في معناهم، وتغسيل حنظلة للجنابة، (أو) قتل الشخص الشهيد (حانضاً أو نفسياء) سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح، والمعنى فيما كما في الجنب، (أو أرثت) بالبناء للمجهول: أي: حمل من المعركة رثيناً أي: جريحاً وبه رمق، كذا في الصحاح كما تقدم وسمي مرثياً لأنه صار خليقاً في حكم الشهادة كالثوب الخلق أي: البالي، وحاصله في الشرع أنه من جرح ثم جري عليه شيء من أحكام الدنيا، أو وصل إليه شيء من منافعها (بعد انتفاضة الحرب) فسقط حكم الدنيا فيغسل وهو شهيد في حكم الآخرة فيnal الثواب الموعود للشهداء، ثم بين الارثاث بقوله: (بأن أكل

(١) أخرج الحاكم في المستدرك (٢٠٤/٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وذكر بنحوه الهيثمي في مجمع الزوائد في الجنائز، باب: فمن يجنب ثم يموت قبل أن يغسل (٢٣/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى في الجنائز، باب: الجنب يستشهد في المعركة (١٥/٤)، والزيلعي في نصب الرأبة (٣١٧/٢).

(١) ما بين معکوفین زيادة في م.

أو شرب أو نام أو تداوى، أو مضى وقت الصلاة وهو يعقل، أو نقل من المعركة لا يحرف وطء الحين، أو أوصى، أو باع أو أشتري، أو تكلم بكلام كثير،

أو شرب أو نام) قليلاً كان أو كثيراً (أو تداوى) لبلاه شيئاً من مراقب [١/٢٧٢] الحياة، (أو مضى وقت صلاة وهو يعقل) ويقدر على أداء الصلاة لتلزم به بوجود ذلك كما قد علمته في مسألة حل الوطء بانقطاع الحيض لأقله، فيأخذ الشهيد به حكماً من أحكام الدنيا، أما إذ لم يقدر على أداء الصلاة مع العقل فلا يصير مرثاً، إذ لا تلزم الصلاة بموته حينئذ، لأنه لا تكفي بالآداء إلا مع القدرة على الفعل، ولو بالإيماء وهو متعدم، ولم تحصل له حياة بعده ليقضي ما مضى مع العقل والعجز على طريق من الزمه القضاء بمجرد العقل، وأما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهراً في عدم كونه مرثاً، فظاهر صحة قيد القدرة [٢/٢٣٢ ب] الذي قاله الزيلاعي، (أو نقل من المعركة حياً) ليمرض، لكون النقل مشاركاً للجراحة في إثارة الألم بالحركة فلم يتمت بالجراحة فقط يقيناً، فلم يستقطع تغسيله للشك، وليس السقوط لنيل راحمه لفقدها كما في «البدائع»، أو لأنه نال بعض مراقب الحياة كما قاله في «الهداية» إلا أنه (لا) يكون مرثاً ببقاءه من المعركة (الخوف وطء الحين) أو الدواب إيه كما في «المحيط»، فإنه قال [أ فيه]: هذا أي: كونه مرثاً إذا حمل ليمرض، وأنا إذا رفع من بين الصفين كي [١١] لا يطأه يقول فإنه لا يغسل انتهى، وهذا أولى مما قاله بعضهم إلا أن جزء برجله من بين الصفين كي، لا يطأه الخيول (أو أوصى) عطف على قوله أكل أي: يغسل إذا أوصى ولو بأمور الآخرة عند أبي يوسف، وقال محمد: لا يكون مرثاً بوصيته بأمور الآخرة، وقيل: الخلاف في أمور الدنيا، وقال سفيه أبو جعفر: إنما يكون مرثاً إذا زادت الوصية على كلمتين، أما بالكلمة والكلمتين فلا تبطل شهادة كذا في «الخانية». (رأوا باع أو أشتري أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل، فإن من شهداء أحد من تكلم كسعد بن أربعين، وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب لنيل مراقب الحياة روى أبي بهقي عن أبي جهنم بن حذيفة العدوبي قال: انطلقت يوم اليرموك لطلب ابن عمي ومعي شهاده، فقلت: إن كان به رقم سفيته ومساحت وجهه فإذا به ينشد، فقلت: أسبقك فأشار أن نعم فإذا رجل يقول: آه، فأشار ابن عمر أن انطلق به إليه فإذا هو هشام بن العاص أخو عمرو بن العاص فأبنته فقلت: أسبقك، فسمع آخر يقول: آه، فأشار هشام أن انطلق إليه فجئته فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام [٢/٢٧٢ ب] فإذا هو قد مات، فرجعت إلى ابن عمي فإذا هو قد مات [١] كذا في «الفتح»، فماتوا عطاشاً خوفاً من [١/٣٣٣] نقصان الشهادة، كذا علل في «الهداية»، وقد يقال: إنه

(١) ذكره الزيلاعي في نصب الرابعة (٣١٨/٢).

(٢) ما بين معرفتين ساقط من م.

فَإِنْ وُجِدَ مَا ذُكِرَ، قَبْلَ اتِّقْسَاءِ الْحَرْبِ، لَا يَكُونُ بِهِ مُرْثَةً.
[وَيُعَسَّلُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمِضْرِ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ قُتِلَ بِحَدْدٍ ظُلْمًا، أَوْ قُتِلَ بِحَدْدٍ أَوْ قَوْدٍ
وَيُصَلَّى عَلَيْهِ].

إنما أثر كل منهم أخيه على نفسه لأنه لخشية نقصان الشهادة، فيحتاج إلى إثبات المدعى، فلا يظهر إلا بدعوى حصول رفق بالشرب نفسه لا بأمر من تركه.
(وإن وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه بعد الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكتور)
الشهيد (مرثنا) بذلك، كذا قاله الكمال رحمه الله.

مطلب: في المقابر المشتبهة

تبنيه: لو اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم لم يصلّى عليهم، إلا أن يكون موتى المسلمين أكثر فيصلّى حينئذ عليهم، وينوي أهل الإسلام بالدعا، كذا في «الفتح»، قلت: وينظر الاختلاط بالبغاء وقطع الطريق هل هو كذلك، أو يصلّى عليهم مطأتاً لأهلية الإسلام فيه انتهى. فلو كان واحداً ولا يدرى أسلم هو أو كافر، إن كان عليه سبباً المسلمين أو في دار الإسلام يغسل، وإلا فلا كذا في «البحر»، وقال المقدسي في «شرحه»: لو وجد ميت لا يدرى أسلام أم كافر، فإن كان في قرية من قرى الإسلام فالظاهر أنه مسلم فيصلّى وبصلّى عليه (إن كان في قرية من قرى أهل الشرك فالظاهر أنه منهم، فلا يصلّى عليه^١)، إلا أن يكون عليه سبباً المسلمين: الختان والخصاب ولبس السواد، اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار فإن كانت الغلبة للمسلمين غسلوا وصلّى عليهم إلا أنه ينوي الصلاة على المسلمين إلا من عُرف أنه كافر لأن الحكم للغالب، وإن كانت الغلبة على الكفار منهي عنها، ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين، وقال لم يصلّى عليهم لأن الصلاة على الكفار منهي عنها، ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين، وقال عليه السلام: «ما اجتمع الحلال والحرام في شيء إلا غالب الحرام الحلال»^٢ ولم يبين في الكتاب في أي: موضع يدفون، وقال بعض مشايخنا: إذا لم يصلّى عليهم يدفون في مقابر المشركين وقال بعضهم: [٣٢٣ بـ] يُتَّخَذُ لَهُمْ مَقْبَرَةٌ عَلَى حَدَّهُ، وَأَصْلِلُ الْاِخْتِلَافَ فِي نَصْرَانِيَّةٍ تَحْتَ مُسْلِمٍ مَاتَتْ حَبَّانِيَّ مِنْهُ، اخْتَلَفَ الصَّحَّابَةُ فِيهَا، رَجَعَ بَعْضَهُمْ جَانِبَ الْوَلَدِ وَقَالَ: تَدْفَنُ فِي مَقابرِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَعْضَهُمْ جَانِبَهَا، فَإِنَّ الْوَلَدَ فِي حَكْمِ جَزِئَهَا مَا دَامَ فِي بَطْنِهَا، فَتَدْفَنُ فِي مَقابرِ الْمُشْرِكِينَ، وَيَقُولُ عَقبَةُ بْنُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَتَّخِذُ لَهَا مَقْبَرَةٌ عَلَى حَدَّهُ^٣، كذا في «خير مطلوب».

(٢) لم أثر عليه.

(١) ذكره العجلوني في كشف الختاء (١٨١/٢).

(١) ما بين معاقوتين ساقط من م.

كتاب الصوم

حقيقة الصوم:

هُوَ الْإِمْسَاكُ نَهَارًا عَنِ إِذْخَالِ شَيْءٍ عَمْدًا أَوْ حَطَّاً، بَطْنًا

كتاب الصوم [١/٢٧٣]

ذكر الصوم عقب الصلاة كما في الجامعين لأن كلاً منها عبادة بدنية، وفي السنة الثانية من الهجرة فرض صوم رمضان، ووجبت الأضحية، وزكاة الفطر، وبني مسجد قباء، ثم أنه يحتاج لمعرفة الصرم لغة وشريعة وسببه وشرطه وحكمه وركنه وحكمة مشروعيته وصفته، فمعنى لغة: الإمساك مطلقاً عن الفعل والقول في أي وقت كان، قال الله تعالى حكاية عن مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِرَبِّنِي صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًا﴾ [مريم: ٢٦] أي: صمتاً وسكتوتاً، وكان ذلك مشروعأً، ويقال: صام الفرس عن آريه إذا قام ولم يختلف، والأري المعلم، وجمعه الأراوي، وقال النابغة:

خييل صيامٌ وخيل غير صائمة تحت العجاج، وأخرى تعلك اللجام^(١)
أي: ممسكة عن العدو أو عن العلف، وغير ممسكة، والعجاج: النفع الذي يتبرأ
سنابك الخيل، ويقال: صامت الشمس إذا وقفت في كبد السماء وأمسكت عن السير ساعة
الزوال، ومعناه شرعاً: (هو الإمساك نهاراً) النهار: عبارة عن زمان ممتد من طلوع الفجر
الصادق إلى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه واللغة، ولهذا قال صاحب «ديوان
الأدب»: النهار ضد الليل [ويتهي الليل]^[١] بطلوع الصبح الصادق كذا في الحاشية، والإمساك
مخصوص بأن يكون (عن إدخال شيء) [٢/٣٣٤] أطلق الشيء فشمل المأكل عادة وغيره،
وقيد بالإدخال فخرج الدخول من غير صنع مقصود به الإدخال كالغبار يدخل مع النفس، وقيد
الإدخال بكونه (عمداً أو خطأ) فخرج به كونه عن نسيان، ومثال المخطئ من سبقه الماء في
المضمضة أو الاستنشاق، وبه يفسد الصوم كالعمد سواء أدخله (بطنًا) من الفم والأنف، أو

(١) للشاعر النابغة الذهبياني من شعراء العصر الجاهلي وهو بحر الرمل.

(٢) ما بين معاكوفتين زيادة في م.

أو ماله حكم الباطن، وعن شهوة الفرج، بنية من أهله.

سبب وجوب الصوم:

وسبب وجوب صوم رمضان شهود جزء منه، وكل يوم منه سبب لوجوب أدائه.

جراحة في الباطن وتسمى الجائفة (أو) أدخله في (ما له حكم الباطن) وهو الدماغ، كدواء الآمة (و) الإمساك نهاراً (عن شهوة الفرج)، شمل الجماع والإنزال بالعيث، ولا بد أن يكون الإمساك (بنية) لتمتاز العبادة عن العادة، وقدمنا الكلام على النية (من أهله) احترازاً عن الحائض والنساء والكافر والمجنون، وهذا الحد الصحيح اختصاره: إمساك عن المفطرات ينوي الله تعالى بإذنه في وقته كما في «الفتح» و «المستصفى».

(وسبب وجوب) يعني: افتراض الصوم (رمضان) [٢٧٣/ب]، (شهود جزء) صالح للصوم (منه) أي: من رمضان، وقيدنا بكون الجزء صالح للصوم وهو بالنية احترازاً عما لم يكن محلاً له من الليليات، وما بعد الزوال كما قال الإمام أبو زيد الدبوسي، وفخر الإسلام على البزدوي، وشيخ الإسلام أبو اليسر خلافاً لما قاله شمس الأئمة السرخسي: [إن السبب^[١] مطلق شهود الشهر حتى استوى في السبيبة الأيام والليليات، وثمرة الخلاف تظهر فيما بين أفق أول ليلة من الشهر ثم جنّ قبل القصر جميع الشهر، ثم أفاق [أو أفاق في ليلة]^[٢] ليلة أو فيما بعد الزوال من يوم منه، ثم عاوده الجنون قبل الفجر، يلزمها القضاء على قول شمس الأئمة لا على قول غيره، وتحقيقه في محله.

(وكل يوم فيه) أي: من رمضان (سبب لأدائه) أي: لوجوب أداء ذلك اليوم [٣٣٤/ب] لأن صيام الأيام عبادة متفرقة كتفرق الصلاة في الأوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصلح للصوم أصلاً وهو الليل، حتى لو بلغ صبي أو أسلم كافر في أثناء الشهر يلزم ما بقي لا ما مضى، كما في «الكافي»، وتبعدنا «الهداية» في الجمع بين السبيبين لأنه لا منافاة، فشهود جزء مخصوص من الشهر سبب لكله، ثم كل يوم سبب لصومه، غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب الصوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره، قاله الكمال ونقلت السبيبة من المجمع إلى الجزء الأول فيه رعاية للمعيارية، كما قلنا بمثله في الصلاة رعاية للظرفية، ولئلا يلزم تقديم الشيء على سببه، ولهذا يجوز نية أداء الفرض في الليلة الأولى مع عدم جواز النية قبل سبب الوجوب، كما إذا نوى قبل غروب الشمس صوم الغد، وسببية الليل لا تقتضي جواز الأداء فيه، كمن أسلم في آخر الوقت، كما أفاده شيخنا العلامة شمس الأئمة محمد المحبي رحمه

(1) ما بين معکوفین زيادة في م.

(2) ما بين معکوفین زيادة في م.

حكمه، وشروط افتراضه:

وَهُوَ فَرْضٌ، أَدَاءٌ وَقَضَاءٌ، عَلَىٰ مَنْ أَجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ: الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبُلوغُ، وَالْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ لِمَنْ أَسْلَمَ بِدَارِ الْحَزْبِ، أَوِ الْكَوْنُ بِدَارِ الإِسْلَامِ.

شروط وجوب أداء الصوم:

وَيُشَرِّطُ لِوُجُوبِ أَدَائِهِ: الصَّحَّةُ مِنْ مَرْضٍ، وَنَفَاسٍ، وَالإِقَامَةِ.

الله تعالى عن حاشية «المنار»، والمراد بأخر الوقت آخر اليوم على طريقة شمس الأئمة السرخسي، وأشارنا إلى اختلاف الأسباب، ففي الصوم الفرض وقد علمته، وفي المندور النذر وفي صوم الكفارات الحثث في اليمين، والجناية في القتل والإحرام والإفطار والعزم على الوطء في الظهور، والشرع في التفل وسبب القضاء سبب وجوب الأداء، وإذا نذر صوم يوم الخميس أو رجب فصوم الاثنين أو ربوعاً الأول صح عن [١/٢٧٤] نذره لوجوب سببه، ولغا تعين اليوم والشهر لأن صحة النذر ولزومه بما به يكون المندور عبادة والمحقق لذلك الصوم لا خصوص الزمان، ولا باعتباره كما في «الفتح».

(وهو) أي: صوم رمضان (فرض) عين (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هي شروط لافتراضه والخطاب به، وتسمى شروط وجوب، أحدها (الإسلام) لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُبَّ عَيْنَكُمُ الْفَيَّامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، (و) ثانيةها: (العقل)، إذ لا خطاب بدونه.

(و) ثالثها: (البلوغ)، إذ لا تكليف إلا به.

(و) رابعها: (العلم بالوجوب)، وهو شرط (لمن أسلم بدار الحرب)، وإنما يحصل له العلم الموجب بإخبار رجلين، أو رجل وامرأتين مستورين، أو واحد عدل، وعندهما: لا يتشرط العدالة ولا البلوغ والحرمية، وقوله: (أو لكون) عطف على العلم، أي: حلول المسلم (بدار الإسلام) مكلفاً فيلزم الصيام أداء وقضاء علم بالوجوب أو لم يعلم، بخلاف من أسلم بدار الحرب، ولم يعلم، ثم علم بافتراض الصوم ليس عليه [قضاء ما مضى إذ لا تكليف بدون العلم ثمة للعذر والجهل بدار الإسلام ليس^[١] عذرًا].

(ويشترط لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن تفريح الذمة في وقته (الصحة من مرض) لقوله تعالى: ﴿أَيَّا مَمْدُودٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَرِيرٍ فَمَذَّهُ مِنْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، (و) الصحة أي: الخلو عن (حيض ونفاس) لما قدمناه، (والإقامة) لما تلوناه.

(1) ما بين معاكوفتين ساقط من ح.

شروط صحة أداء الصوم:

ويشترط لصحة أدائه: النية، والخلو عمما ينافيه من حيض ونفاس، وعمما يفسده، ولأنه يشترط الخلو عن الجنابة.

ركن الصوم:

وركنته الكف عن قضاء شهوتي البطن والفرج وما الحق بها.

أثر الصوم:

وحكمة: سقوط الواجب عن الذمة، والتواب في الآخرة، والله أعلم.

شروط صحة أداء الصوم

(ويشترط لصحة أدائه) أي: فعله ليكون أعم من الأداء والقضاء (ثلاثة) شرائط (النية) في وقتها كما سذكره (والخلو عمما ينافي) أي: ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس)، إذ لا يصح الصوم مع وجود أحدهما، (و) الخلو (عمما يفسده) بطرؤه عليه، وسذكره إن شاء الله تعالى.

(ولا يشترط) لصحته (الخلو عن الجنابة)، فإن الصائم إذا استمر جنباً أياماً صح صومه، وإن أثم بترك الصلاة لقوله تعالى: «فَإِنَّمَا يُشْرُكُونَ [١٨٧] [البقرة: ١٨٧] ولم يجعل العقل والإقامة من شروط الصحة، فإنه لو نوى الصوم ليلاً ثم جن [٢٣٥] أو أغمى عليه صح صومه في ذلك اليوم كما سذكره.

(وركته): أي: الصيام، (الكاف) أي: الإمساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج)، (و) عن (ما الحق بهما) مما سذكره قريباً بفضل الله.

(وحكمه سقوط الواجب) أي: اللازم فرضأً كان أو غيره [٢٧٤/ب] (عن الذمة) بالإيجاب، أو الشروع في النفل (والثواب) تكرماً من الله (في الآخرة) إن لم يكن منهياً عنه كصوم يوم النحر، والفطر، وأيام التشريق فحكمه الصحة والخروج عن العهدة والإثم بالإعراض عن ضيافة الله. وحكمة مشروعية الصوم: أن الله سبحانه وتعالى شرعه لفوائد أعظمها كونه موجباً لشيئين ينشأ أحدهما عن الآخر: سكون النفس الأمارة وكسر ثورتها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والأذن والفرج فإن الصوم به تضعف حركتها في محسosاتها، ولذا قيل: إذا جاعت النفس شبتت جميع الأعضاء، وإذا شبتت جاءت كلها وبهذا صفاء القلب فإن الموجب كدوراته فضول الجوارح، فإذا حبس عنها صفا، وبه تبلغ الدرجات العلي؛ ومنها كون الصيام موجباً للرحمة والعطف على المساكين فإن الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الأوقات تذكر من هذا حاله في عموم الأوقات فتسارع إليه بالرق

فصل

«أقسام الصوم، وبيان كل قسم»:

يُنقسم الصوم إلى ستة أقسام: فرض، وواجب، ومستون، ومتذوب، ونفل، ومكرورة.

(١) أمّا الفرض فهو: صوم رمضان، أداء، وصوم الكفارات، والمنذور في الأظهر.

والرحمة، وحقيقةها في حق الإنسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء، ومنها موافقته الفقراء بتحمل ما يتحملون أحياناً، وفي ذلك رفع حال عند الله، وبهذا لا ينبغي الإفراط في السحور، فإنه يذهب معلم القصد بالصوم لخلوه عن حكمته، ومنها الإتصاف بصفة الملائكة الروحانية.

فائدة: الرياء لا يدخل في صوم الفريضة، [١/٣٣٦] وفي سائر الطاعات يدخل لأن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى، الصوم لي، وأنا أجزي به»^(١) نفي شراكة الغير، وهذا لم يذكر في سائر الطاعات كذا في «التجنيس».

فصل: في بيان صفة الصوم وتقسيمه

(ينقسم الصوم) أعلم أن الأشياء المختلفة الحقائق تصير واحداً باعتبار الأمر العام كالجوهر والسواد والبياض يصير واحداً باعتبار الوجود ويكتثر باعتبار الأمر الخاص، كاللون يتتنوع إلى البياض والسواد والخضراء والصوم واحد باعتبار القرابة والإمساك، لكنه يتتنوع باعتبار أن هذا الصوم له أو عليه فالذي عليه الواجب بإيجاب الله تعالى أو إيجاب العبد كذا في «المستصنفي»، فلذا قلنا:

ينقسم الصوم إلى ستة أقسام، ذكرت مجملة ثم مفصلة لكونه أوقع في [١/٢٧٥]
النفس (فرض) عين (وواجب ومستون ومتذوب ونفل ومكرورة).

(أمّا) القسم الأول وهو (الفرض، فهو صوم) شهر (رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهور والقتل واليمين وجاء الصيد، وفدية الأذى في الإحرام لثبوت هذه بالقاطع من الأدلة سنداً ومتناً، والإجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الأظهر) لقوله

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: من كره السواك بالعشى إذا كان صائماً لما يستحب من خلوف فم الصائم (٤/٢٧٣).

- (٢) وأما الواجب فهو قضاء ما أفسد من نفل.
- (٣) وأما المسئون: فهو صوم يوم عاشوراء مع التاسع.
- (٤) وأما المندوب فهو صوم ثلاثة من كل شهر. ويندب كونها الأيام البيضاء، وهي: الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر. و.....

تعالى: «وليُوقِفُوا نُذُرَهُم» [الحج: ٢٩] وقول النبي ﷺ لعمر: «أوف بندرك»^(١) قيل: إنه واجب لأنّه خصّ منها ما ليس من جنسه واجب كعيادة المريض، فلم يبق قطعاً وصار كخبر الواحد، وللآلية المؤولة ويمثله الوجوب لا الفرض، وفيه نظر سندكره في باب المندورات كما في «البرهان».

(وأما) القسم الثاني وهو (الواجب، فهو قضاء ما أفسد من نفل) صوم لوجوبه بالشروع ولم يكن فرضاً لقوله تعالى: «لَا تُبْطِلُوا أَعْنَاكُمْ» [محمد: ٣٣] ونحوه، لأن الدليل غير قطعي الدلالة، ومنه صوم الاعتكاف المنذور [٣٣٦ / ب].

(وأما) القسم الثالث وهو (المسنون، فهو صوم عاشوراء) وأنه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (الناسع) لقول ابن عباس رضي الله عنهما: «ما رأيت النبي ﷺ يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم يوم عاشوراء، وهذا الشهر يعني: رمضان»^(٢) رواه الشیخان، وقال: «لأن بقيت إلى قابل لأصوم الناسع»^(٣) رواه مسلم.

(واما) القسم الرابع وهو (المندوب فهو صوم ثلاثة أيام (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، وكان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من الشهر الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى»^(٤) رواه أبو داود. (ويندب كونها) أي: الثلاثة الأيام البيضاء وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر)، سميت بذلك لتكامل صيام الهلال، وشدة البياض فيها لما في أبو داود كان رسول الله ﷺ: «يأمرنا أن نصوم البيض ثلاثة عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال: وقال: هو كهيئة الدهر، كصيام الدهر»^(٥)، وفي «النسائي» كان رسول الله ﷺ لا يفطر الأيام البيضاء لا في حضر ولا في سفر^(٦)، (و) من هذا

(١) أخرجه الدارقطني في سنّة (١٩٨ / ٢).

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم في الصيام، باب: صوم يوم عاشوراء (١١٣٢).

(٣) أخرجه مسلم في الصيام، باب: أي يوم يصوم في عاشوراء (١١٣٤)، وابن ماجه في الصيام، باب: صيام يوم عاشوراء (١٧٣٦)، وأخرجه بنحوه أبو داود في الصيام، باب: ما روي أن عاشوراء اليوم الناسع (٢٤٤٥).

(٤) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: من قال: الاثنين والخميس (٢٤٥١).

(٥) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: في صوم الثلاثاء من كل شهر (٢٤٤٩).

(٦) أخرجه النسائي في الصيام، باب: (٧٠) (٢٣٤٤)، والمزي في تحفة الأشراف (٥٤٧٠).

صوم الإثنين والخميس، وصوم سبت من شوال. ثم قيل: الأفضل وضلها، وقيل: تفريقها، وكل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة، كصوم داود عليه السلام: كان يصوم يوماً يفطر يوماً، وهو أفضل الصيام وأحبه إلى الله تعالى.

(٥) وأما التقل ف فهو ما سوى ذلك، مما لم يثبت كراهيته.

(٦) وأما المكرورة فهو قسمان: مكرورة تزييها، ومكرورة تخريماً؛ الأول: كصوم عاشوراء مفرداً عن الناس، والثاني: صوم العيددين

القسم (صوم) يوم (الاثنين) ويوم (الخميس) لقوله ﷺ: «تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس [٢٧٥/٢] أي: فأحب أن يعرض عملي وأننا صائم»^(١) (و) منه (صوم ست من شهر شوال) لقوله ﷺ: «من صام رمضان فاتبعه ستة من شوال كان كصيام الدهر»^(٢) رواه مسلم، (ثم قيل: الأفضل وضلها) لظاهر قوله ﷺ ثم أتبعه (وقيل: تفريقها) إظهاراً لمخالفة أهل الكتاب في التشبه بالزيادة على المفروض، (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة) الشريعة [٣٣٧/١] (صوم داود عليه) الصلاة (والسلام وهو أفضل الصيام وأحبه إلى الله تعالى) لقول النبي ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصفه ويقوم ثلثه، وينام سدسها وكان يفطر يوماً ويصوم يوماً»^(٣) رواه أبو داود وغيره.

(وأما) القسم الخامس وهو (التقل فهو ما سوى ذلك) الذي بيئاه (مما) أي: صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراحته) ولا تخصيصه بوقت.

(وأما) القسم السادس وهو (المكرورة، فهو قسمان: مكرورة تزييها، ومكرورة تخريماً).

(الأول): الذي كره تزييها (صوم) يوم (عاشوراء مفرداً عن الناس) أو عن الحادي عشر.

(والثاني): الذي كره تخريماً (صوم العيددين) الفطر والنحر للإعراض عن ضيافة الله تعالى

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/١٢١).

(٢) أخرجه مسلم في الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان (١١٦٤)، وأبو داود في الصوم، باب: ما جاء في صيام ستة أيام من شوال (٧٥٩)، وابن ماجه في الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال (١٧١٦)، والمزي في تحفة الأشراف (٣٤٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في التهجد، باب: من نام عند السحر (١١٣١)، ومسلم في الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً، أو لم يفطر العيددين والشريين، وبيان تفضيل صوم يوم وافطار يوم (١١٥٩)، وأبو داود في الصوم، باب: في صوم يوم وافطار يوم (٢٤٤٨)، والنمساني في قيام الليل وتطوع النهار، باب: ذكر صلاة النبي الله داود عليه السلام بالليل (١٦٢٩)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في صيام داود عليه السلام (١٧١٢).

وأيام التشريف.

وكره: إفراد يوم الجمعة وإفراد يوم السبت، ويوم النيروز أو المهرجان، إلا أن يوافق عادته.

ومخالفة الأمر وهو لا يجوز، (و) منه صوم (أيام التشريف) لورود النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى، وقد صرّح بحرمة صوم العيدين، وأيام التشريف في «البرهان»، (وكره إفراد يوم الجمعة) بالصوم لقوله عليه السلام: «لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم»^(١) رواه مسلم، وقوله عليه السلام: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده»^(٢) رواه أبو داود.

(و) كره (إفراد يوم السبت) به لقوله عليه السلام: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء [عنبة]^(٣) أو عود شجرة فليمضفه»^(٤) رواه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي.

(و) كره إفراد (يوم النيروز) أصله النوروز لكن لما لم يكن في أوزان العرب فروعول أبدلوا الواو باء وهو يوم [١٢٧٦/١] في طرف الربيع (أو) إفراد [٣٣٧/٣] يوم (المهرجان) مغرب مهركان وهو يوم في طرف الخريف، وقال في ذبح كرسيل النيروز أول يوم في فروردin ما، والمهرجان هو اليوم السادس عشر من مهرماه، قلت: فروردin ما أول أشهر الفرس ومهرماه هو الشهر السابع من السنة عندهم كذا في «شرح الهدایة» للعيني رحمه الله تعالى، وكراهه ذلك لأن فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها، (إلا أن يوافق) ذلك اليوم (عادته) في الصوم لفوت علة الكراهة.

(١) أخرج بنحوه البخاري في الصوم، باب: صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائمًا يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٤)، ومسلم في الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (١١٤٤)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري في الصوم، باب: صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائمًا يوم الجمعة فعليه أن يفطر (١٩٨٥)، ومسلم في الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (١١٤٤)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في كراهة صوم يوم الجمعة وحده (٧٤٣)، وأبو داود في الصيام، باب: النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم (٢٤٢٠).

(٣) أخرجه أبو داود في الصوم، باب: النهى أن يخص يوم السبت بصوم (٢٤٢١)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في صوم يوم السبت (٧٤٤)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في صيام يوم السبت (١٧٢٦)، والمزي في تحفة الأشراف (١٥٩١٠)، وأحمد في مستنه (٤/١٨٩) (٦/٣٦٨).

(٤) ما بين معاكوفتين ساقط من ج.

وَكُرْهَ صَوْمُ الْوِصَالِ وَلَوْ يَوْمَيْنِ، وَهُوَ: أَنْ لَا يُفْطِرَ بَعْدَ الغُرُوبِ أَصْلًا، حَتَّى يَتَصَلَّ
صَوْمُ الْغَدِيرِ بِالْأَمْسِ، وَكُرْهَ صَوْمُ الدَّهْرِ.

فصل

«فيما يشترط تبييت النية وتعيينها فيه، وما لا يشترط»

الصوم الذي لا يشترط فيه تعيين النية:

أما القسم الذي لا يشترط فيه تغيين النية ولا تبييتها فهو: أداء رمضان، والذر المعيّن زمانه، والتقلل.

فَيَصِحُّ بِنَيَّةٍ مِّنَ اللَّيلِ

(وكره صوم الوصال، ولو) واصل بين (يومين) فقط للنهي عنه^(١) (وهو): أي: الوصال أن لا يفطر بعد الغروب أصلاً حتى يتصل صوم الغد بالأمس).

وكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم بشيء فعليه أن يتكلم بخير وبحاجة دعت إليه.

(وكره صوم الدهر) لأنه يضعفه أو يصير طبعاً له، ومبني العبادة على مخالفة العادة، ولا تصوم المرأة نفلاً إلا بإذن زوجها، ولو أنه يفطرها لقيام حقه، واحتياجه كما في «البرهان» والله أعلم.

فصل: فيما يشترط تبييت النية وتعيينها فيه من الصوم وما لا يشترط فيه ذلك

أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصومه (ولا) يشترط فيه أيضاً (تببيتها) أي: النية فيه (فهو أداء رمضان)، وأداء (الذر المعيّن زمانه) كقوله: الله عלי صوم يوم الخميس من هذه الجمعة، فإذا نوى مطلق الصوم من ليته إلى ما قبل نصف الليل صح وخرج به عن عهدة المنذور، (و) أداء (التقلل فيصح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معينة مبيتة (من الليل) وهو الأفضل، وحقيقة النية: قصده بقلبه أنه يصوم غداً ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان إلا ما نذر، وليس النية باللسان [١٣٣٨] شرطاً، كذا في الاختيار، ومحمل ما روي من قوله تعالى: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»^(٢) ويعزم على نفي الكمال كقوله تعالى:

(١) أخرجه البخاري ومسلم في الصيام، باب: النهي عن الوصال في الصوم (٤١٠٤)، والترمذى في الصيام، باب: ما جاء في كراهة الوصال للصائم (٧٧٨).

(٢) أخرج بنحوه الزيلعى في نصب الرأبة (٢/٤٣) بلفظ «لا صيام لمن لم يبو الصيام من الليل».

إلى ما قبل نصف النهار على الأصح، ونصف النهار: من طلوع الفجر إلى وقت الصحوة الكبرى. ويصح أيضاً بـمطلق النية وبينية النفل ولو كان مسافراً أو مريضاً في الأصح.

«لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»⁽¹⁾ وحمل على [غير]^[1] ذلك، وقد خص منه النفل فلم يكن قطعياً في اشتراط التبييت، وكذا يصح كل منها بنية من ابتداء اليوم (إلى ما قبل نصف النهار)، لأن الشرط وجود النية في أكثر النهار اختياراً، وبه توجد في كله حكماً، إذ لأكثر الشيء حكم كله في كثير من موارد الفقه، وخص هذا بالصوم فخرج الحج والعصمة لأن الصوم ركن واحد [ممتد]^[2] فالوجود في أكثره [٢٧٦/٣] يعتبر قيامها في كله بخلافهما فإنهما أركان فيشترط قرانها بالعقد على أدائها، وإلا خلا بعض الأركان عنها فلم يقع ذلك الركن عبادة، وإنما قلنا: إلى ما قبل نصف النهار تبعاً «للجامع الصغير» لا كما ذكر القدورى بقوله: ما بينه أي: طلوع الفجر وبين الزوال، إذ عند الرواى لم يبق أكثر اليوم فكان قوله (على الأصح) احتراماً عنه وإنما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر إلى) قبيل (وقت الضحوة الكبرى) لا عندها كما في «التخارخانية» عن «النهاية»، لأن النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس إلى غروبها لغة، وعند الرواى نصفه فيفوت شرط صحة النية لوجودها قبيل الزوال.

(ويصح أيضاً) كل من أداء رمضان والذر المعين، والنفل (بـمطلق النية) بأن ينوي الصوم من غير تقيد بـوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعيناً للفرض، والمتعين لا يحتاج إلى التعيين والذر المعيّن معتبر بـإيجاب الله تعالى، فيصاب كل بـمطلق النية، (وبـنسبة النفل) أيضاً (ولو كان) [٣٣٨/٣] الذي قد نوى (مسافراً أو) كان (مرضاً في الأصح) من الروايتين عن الإمام، وهو اختيار فخر الإسلام، وشمس الأئمة وجع، لأن أصل النية كاف، ويلغى زيادة الجهة لأن الرخصة شرعت رفقاً بالمسافر والمريض فإذا تَحْمِلاً المشقة التحقاً بغیر المعنور نظراً لهما بـاستقطاع ما يلزم قضاؤه والعقوبة بـتركه عند إدراك عدة من أيام آخر فكان وقوعه عن الفرض أولى، وفي رواية يقع نفلاً له لأنه لما جاز إخلاؤه عن الصوم جاز له الشغل بالراجح في نظره كالـيوم الخارج عن رمضان واختاره جمع، وإذا أطلق المريض أو المسافر النية فإنه يقع عن رمضان، ذكره في «المحيط» من غير حكاية خلاف، وفي «التخارخانية»: إذا أطلق المسافر النية فالصحيح أنه يقع عن رمضان كما في

(1) الحديث: أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٣٧٣).

(2) ما بين معكوفتين زيادة في م.

(3) ما بين معكوفتين زيادة في ج.

ويَصُحُّ أَدَاءً رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ وَاجِبٌ آخِرٌ لِمَنْ كَانَ صَحِيحًا مُقِيمًا، بِخَلَافِ الْمُسَافِرِ. فَإِنَّهُ يَقُعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَأَخْتِلَفَ التَّرْجِيحُ فِي الْمَرِيضِ إِذَا نَوَى وَاجِبًا آخَرَ فِي رَمَضَانَ، وَلَا يَصُحُّ الْمَنْذُورُ الْمُعِينُ زَمَانَهُ بِنِيَّةٍ وَاجِبٌ غَيْرِهِ، بَلْ يَقُعُ عَمَّا نَوَاهُ مِنَ الْوَاجِبِ فِيهِ.

الكشف أي: على جميع الروايات وقيل: إذا أطلق لا يقع عن الفرض انتهى.
 (ويَصُحُّ أَدَاءً رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ وَاجِبٌ آخِرٌ) هذا (لِمَنْ كَانَ صَحِيحًا مُقِيمًا) لما أَنَّهُ معيار فيصاب بالخطأ في الوصف كمطلق النية أي: الخطأ شرعاً ولو قصده فهو مخطيء كالموحد في الدار يصاب باسم جنسه، ومع الخطأ في اسم إذا نودي أجب (بِخَلَافِ الْمُسَافِرِ فِيهِ) إذا نوى [١/٢٧٧] واجباً آخر (يقع عما نواه من) ذلك (الواجب) رواية واحدة عن أبي حنيفة، لأنَّه شغل الوقت بالأهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم فيصرفه إلى ما عليه، ورخصته متعلقة بمطلق السفر وقد وجد حتى لو لم يدرك عدة من أيام آخر لا يلزمه قضاء رمضان فلا يائمه بخلاف ما كان عليه قبله، وقالا: يقع عن رمضان.

(وَأَخْتِلَفَ التَّرْجِيحُ فِي) صوم (المرِيضِ إِذَا نَوَى وَاجِبًا آخِرَ) بصومه (في) شهر (رمضان)، لأنَّه روی عن الإمام فيه روايتان، روی الحسن [١/٣٣٩] عنه أنه كالمسافر يقع عَمَّا نَوَى، وهو اختيار صاحب «الهدایة» وأكثر مشايخ بخارى لأنَّ رخصة متعلقة بخوف ازدياد المرض لا لحقيقة العجز، فكان كالمسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجز مقدر كذا في «فتح القدير»، وقال الشيخ أكمل الدين في «العنایة»: هذا الذي اختاره المصنف [من التسوية بين المسافر والمريض مخالف لما ذكره العلمان في التحقيق فخر الإسلام]^[١] العبارة في [فخر الإسلام وشمس الأنمة فإنهما قالا: إذا نوى المرِيض عن واجب آخر فالصحيح] أنه يقع صومه عن رمضان انتهى.

وفي «البرهان»: وهو الأصح انتهى. (ولَا يَصُطُّ (الْمَنْذُورُ الْمُعِينُ زَمَانَهُ)) بصومه (بِنِيَّةٍ وَاجِبٌ غَيْرِهِ، بَلْ يَقُعُ عَمَّا نَوَاهُ النَّاذِرُ (مِنَ الْوَاجِبِ)) المغایر للمنذور في الروايات كلها، ويلزمـه قضاء ما نذرـه كما في «التارخانية»، وقيـدنا بصوم واجـب لأنـه لو نوى نفلاً وقع عن المنذور المعـين كـإطلاقـ النـية، وروـي عن أبي حـنيـفة أـنه يـكون عـمـا نـواـه (فـيهـ) أيـ: فـي الزـمنـ الذي عـيـنهـ لـلـمنـذـورـ، وـالـفـرقـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ رـمـضـانـ [أـنـ رـمـضـانـ]^[٢] تعـينـ بـتـعـيـنـ الشـارـعـ، وـلـهـ وـلـاـيةـ إـيـطـالـ صـلـاحـيـةـ لـغـيـرـهـ مـنـ الصـيـامـ فـلاـ يـقـعـ لـغـيـرـهـ مـعـ تـعـيـنـ ذـلـكـ الغـيرـ، وـالـمـنـذـورـ تعـينـ بـتـعـيـنـ النـاذـرـ وـلـهـ إـيـطـالـ صـلـاحـيـةـ مـاـ لـهـ وـهـ النـفـلـ لـاـ مـاـ عـلـيـهـ، وـهـ الـقـضـاءـ وـنـحوـهـ كـذـاـ فـيـ «الـتـبـيـنـ».

(١) العبارة في م فخر الإسلام إلخ.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة في م.

الصوم الذي يُشترط فيه تعين النية:

وَأَمَا الْقِسْمُ الثَّانِي وَهُوَ مَا يُشْتَرِطُ فِيهِ تَغْيِيرُ النِّيَةِ، وَتَبْيَانُهَا، فَهُوَ: قَضَاءُ رَمَضَانَ، وَقَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنْ نَفْلٍ، وَصَوْمُ الْكَفَّارَاتِ، بِأَنواعِهَا، وَالتَّذْرُ المُطْلُقُ، كَقَوْلِهِ: «إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَّى صَوْمَ يَوْمٍ» فَحَصَلَ الشَّفَاءُ.

ما يُشترط بتعين النية فيه

(وأما القسم الثاني وهو ما يُشترط له تعين النية وتبيتها) ليتأدي به، ويسقط عن المكلف به (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل وصوم الكفارات بأنواعها)، ككفارة اليمين والظهار والقتل والإفطار في رمضان، وجاء الصيد، والغدية في الإحرام، وصوم التمتع والقرآن (وال CZ المطلق) عن تقييده بزمان، وهو إما معلق بشرط وجود (قوله: إن شفى الله مريضي فعلَّى صوم يوم، فحصل الشفاء) أو مطلق قوله: الله تعالى [١٣٣٩] على صوم يوم، عليه [٢٧٧] الوفاء به، وإنما اشتهرت التعين والتبييت فيها لأنها ليس لها وقت معين فلم يتغير لها إلا بنية من الليل، أو بنية مقارنة لظهور الفجر وهو الأصل، لأن الواجب قرآن النية بالصوم لا تقديمها وإنما جاز التقديم للضرورة، ثم أعلم بأن النية جزم بالقلب على ما يريد الإنسان به من الصوم، [واستحب المشايخ التلفظ بها، ويُشترط في النيةبقاء عليها، فلو رجع عما نوى^[١] ليلاً لم يصر صائماً، ولو أفتر لا شيء عليه إلا القضاء في رمضان والمنذور، لأن تلك النية انتقضت بالرجوع عنها إلا أن يعود إلى تجديد النية، ويجعل مضيئ فيه في وقتها تجديداً لها، وبه صرَّح في «الحافظية»، كما في «شرح المقدسي» وفي «النهاية»: إذا قال: نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى، أو قال: أصوم غداً إن شاء الله، فلا رواية في هذه المسألة عن أصحابنا، وقال شمس الأئمة الحلوي رحمه الله: فيها قياس واستحسان، فالقياس أن لا يصير صائماً لأن بالاستثناء تبطل النية، وفي الاستحسان يصير صائماً، وفي «الظهيرية»: هو الصحيح لأن قوله: إن شاء الله ها هنا ليس في معنى حقيقة الاستثناء بل هو علىمعنى الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى، حتى لو أراد به حقيقة الاستثناء نقول: أنه لا يصير صائماً بهذه النية كما في «التاريخيَّة» بخلاف الطلاق وغيره، والفقه في الفرق أن الاستثناء عمل اللسان فيبطل ما يتعلق باللسان من الأحكام كالطلاق، وأما النية فعمل القلب لا تتعلق لها باللسان فلا تبطل بالاستثناء الذي هو عمل اللسان كما في «التجييس والذخيرة» ولو نوى الفطر لم يكن مفطراً، ولو نوى التكلم في الصلاة ولم يتكلم لم تفسد صلاته خلافاً للشافعية فيهما، ولو جمع ليلاً بين نية القضاء والتطوع يقع قضاء [١٣٤٠] عندهما لأنه لا معارضة بين الواجب

(١) ما بين معموقتين ساقط من م.

فصل

«فيما يثبت به الهلال، وفي صوم الشك وغيره»

ثبوت هلال رمضان:

يُبَثِّتُ رَمَضَانُ: بِرَؤْيَاةِ هَلَالِهِ، أَوْ بَعْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ إِنْ غَمَ الْهَلَالُ.

يوم الشك وصومه:

وَيَوْمُ الشَّكْ هُوَ: مَا يَلِي النَّاسِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ. وَقَدْ ..

والنفل، وعند محمد يقع تطوعاً ولو نوى قضاء رمضان وكفاره اليمين لا يصير شارعاً في واحد منهما الإجماع للتعارض، ولكن يصير متطوعاً، ولو أفسده لا يلزمه القضاء لأنه شرع فيه على قصد إسقاط الواجب، وإذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر لا يصح نيته عن القضاء [وإن أفطر لزمه القضاء كما إذا تطوع ابتداء وهذا يرد إشكالاً على مسألة المظنون]^[١]، كذا في «التجنيس والمزيد». والظان هو من دخل في الصوم على حسبان أنه عليه، ثم علم أنه لم يكن عليه فأفطر ^[٢] [عليه القضاء، لأنه مضى عليه ساعة، فقد اختار المضي عليه، فوجب عليه، لكن هذا إذا تبين له ذلك في وقت النية كما في «الفتاوى الصفرى» و «الجامع».

فصل: فيما يثبت به الهلال في صوم يوم الشك وغيره

يجب على الكفاية التمس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب لأنه قد يكون تسعة وعشرين، فلذا:

(يثبت رمضان برؤية هلاله) لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإنْ غَمَ عَلَيْكُمْ فَأكملوا عَدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»^(١) فلذا قال (أو بعْدَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ) يوماً (إِنْ غَمَ الْهَلَالُ)، فلم يُر لغيم ونحوه لما رويانا، وهذا بالإجماع، وتكره الإشارة إلى الهلال عند رؤيته لأنه فعل الجاهلية، وفي هذا إشارة إلى أنه لا عبرة بقول المنجمين فلا يثبت به الهلال كما سندكره.

(و) بين (يوم الشك) بقوله: ويوم الشك (هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان، وقد

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوهَا» (١٩٠٩)، ومسلم في الصيام، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته (١٠٨١)، وأخرج بنحوه ابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (١٦٥٥)، والنمساني في الصيام، باب: ذكر الاختلاف على الزهرى في هذا الحديث (٢١١٨)، والمزي في تحفة الأشراف (١٣١٠٢)، والبيهقي في الصيام، باب: الصوم لرؤية الهلال (٤/٢٠٥)، وابن ماجه في صحيحه (٣٤٤٢).

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من ج.

آسْتَوْى فِيهِ طَرْفُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ بِأَنَّ غَمَّ الْهِلَالُ، وَكُرِهَ فِيهِ كُلُّ صَوْمٍ إِلَّا صَوْمَ نَفْلِ جَزْمٍ بِهِ
بِلَا تَرْدِيدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَوْمِ آخَرَ،

آسْتَوْى فِيهِ طَرْفُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ لِحَقِيقَةِ الْحَالِ (بِأَنَّ غَمَّ الْهِلَالُ) أَيْ : هِلَالُ رَمَضَانَ فَاحْتَمَلَ
كَمَالُ شَعْبَانَ أَوْ نَفْصَانَهُ [٣٤٠ بـ] نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «الشَّهْرُ هَذَا وَهَذَا»^(١) [وَخَنْسٌ
إِبْهَامٌ فِي الْمَرَةِ الْثَالِثَةِ يَعْنِي : تَسْعَةً وَعَشْرِينَ وَقَوْلُهُ : هَذَا وَهَذَا وَهَذَا»^(٢) - أَيْ : مِنْ غَيْرِ
خَنْسٍ - يَعْنِي : ثَلَاثِينَ، فَيُشَكُّ بِوُجُودِ عَلَةِ كَغِيمٍ فِي الْيَوْمِ الْثَالِثَيْنِ أَمْنَ رَمَضَانَ هُوَ أَوْ مِنْ
شَعْبَانَ، قَالَ الْكَمَالُ : أَوْ يَغْمُ مِنْ رَجْبٍ هِلَالٌ [شَعْبَانَ فَأَكَمَلَ عَدْتَهُ وَلَمْ يَكُنْ رَؤْيَ هِلَالٌ
رَمَضَانَ]^(٣)، فَيَقُولُ الشَّكُّ فِي الْثَالِثَيْنِ مِنْ شَعْبَانَ أَهُوَ الْثَالِثُونَ أَوَ الْحَادِيُّ وَالْثَالِثُونَ اتَّهَىٰ . وَقَالَ
الشِّيخُ الْإِمامُ بَدْرُ الدِّينِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْعَلَةُ وَصَفُّ [يَحْلُّ]^(٤) بِالْمَحْلِ لَا عَنِ الْإِخْتِيَارِ وَالْغَيْمِ وَالْغَبَارِ
وَالْدَّخَانِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ كَانَ عِنْنَا غَيْرُ أَنَّهُ يَمْنَعُ الرَّائِي مِنَ الْمَنْظُورِ إِلَيْهِ وَهَذَا عَرَضٌ عَلَى أَنَّهُ مَانِعٌ
كَذَا فِي «الْمُسْتَصْفِي» .

(وَكُرِهَ فِيهِ) أَيْ : يَوْمُ الشَّكِ (كُلُّ صَوْمٍ) مِنْ فَرْضٍ وَوَاجِبٍ، وَصَوْمٌ رَدٌّ فِيهِ بَيْنَ نَفْلٍ
وَغَيْرِهِ (إِلَّا صَوْمٌ نَفْلٌ جَزْمٌ بِهِ بِلَا تَرْدِيدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَوْمِ آخَرَ) فَإِنَّهُ لَا يُكَرِهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِهِ
يَعْلَمُ الْعَوْامُ ذَلِكَ فَيَعْتَدُوا صَوْمَهُ فَيُظْنَهُ الْجُهَّالُ زِيادةً عَلَى رَمَضَانَ كَذَا قِيَدَ الْكَمَالُ، وَإِذَا وَافَقَ
صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ، فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ بِالْإِجْمَاعِ، وَاتَّخَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ إِذَا لَمْ يَوْافِقْ مَعْتَادُهُ قَبْلَهُ :
الْأَفْضَلُ الْفَطَرُ احْتِرَازًا عَنْ ظَاهِرِ النَّهْيِ، وَقَبْلَهُ : الْأَفْضَلُ الصَّوْمُ، اقْتِدَاءً بِعَائِشَةَ وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥) [٢٧٨ بـ]
عَنْهُمَا، فَإِنَّهُمَا كَانَا يَصُومَانِهِ، ثُمَّ فِيمَا يُكَرِهُ تَنَافَوتُ الْكُرَاهَةِ . أَمَّا كُرَاهَةُ صَوْمِهِ عَلَى
أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «مِنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»^(٦) وَفِيهِ تَشَبُّهٌ بِأَهْلِ
الْكِتَابِ فِي زِيادةِ مَدَةِ الصَّوْمِ (فَإِنْ ظَهَرَتْ رَمَضَانِيَّتُهُ أَجْزَاؤُهُ) وَإِنْ أَفْطَرَهُ فَظَهَرَ مِنْ شَعْبَانَ لَمْ يَقْضِهِ
كَالْمُطَنَّونَ لِمَشْرُوعِيهِ مَسْقَطًا، وَأَمَّا كُرَاهَةُ [٣٤١ بـ] الْوَاجِبِ فَلِصُورَةِ النَّهْيِ كَصَلَاتِهِ فِي أَرْضِ
الْغَيْرِ، لَكِنْ كُرَاهَتِهِ دُونَ الْأُولِ لِعَدَمِ التَّشَبُّهِ، وَلَوْ ظَهَرَ رَمَضَانِيَّتُهُ أَجْزَاؤُهُ لَوْ مَقِيمًا، وَلَوْ مَسَافِرًا

(١) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ، بَابٌ : إِذَا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُومُوا (١٩٠٨) وَمُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ (١٠٨٠).

(٢) أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ، بَابٌ : قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «إِذَا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا» (١٩٠٦)،
وَأَبْوَدَ دَاؤِدَ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ : كُرَاهَةُ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِ (٢٣٣٤)، وَالْتَّرْمِذِيُّ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ : مَا جَاءَ فِي كُرَاهَةِ
صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِ (٦٨٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ : صِيَامُ يَوْمِ الشَّكِ (٢١٨٧)، وَابْنُ مَاجَهٍ فِي الصِّيَامِ، بَابٌ :
مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِ (١٦٤٥)، وَالْمَزِيُّ فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (٤٣٥٤).

(١) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ ساقِطٌ مِنْ حِلِّهِ.

(٢) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ ساقِطٌ مِنْ حِلِّهِ.

(٣) الْعَبَارَةُ فِي مِنْ يَحْمِلُ بَدْلَ يَحْلِهِ.

وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ مَا صَامَهُ، وَإِنْ رَدَدَ فِيهِ بَيْنَ صِيَامٍ وَفَطْرٍ. لَا يَكُونُ

فعن الواجب عند الإمام، ولو ظهر من شعبان فعمّا نوى في الصحيح، وأما كراهة النفل مع الترديد فلأنه ناو للفرض [من وجه وهو أن يقول: إن كان غد من رمضان فعنه وإلا فنطوع]^(١)، (وإن ظهر) يوم الشك (أنه) من (رمضان أجراً عنه) أي: عن رمضان (ما صامه) بأي نية كانت، إلا أن يكون مسافراً ونواه عن واجب آخر في الصحيح كما تقدم لما قلناه، وإن ظهر من شعبان كان تطوعاً غير مضمون لدخول الإسقاط في عزيمته من وجه، وإن ردّ بين واجب ونفل وظهر من شعبان لم يجز عن الواجب لأن الجهة لم تثبت للتعدد فيها، وأصل النية لا يكفيه، ويكون فرضاً غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطاً، وأما عدم كراهة التطوع الذي جزم به فقوله عليه السلام لرجل: «هل صمت من سوار شعبان؟ قال: لا، قال: فإذا أنظرت فصم يوماً مكانه»^(٢) وسوار الشهر - بالفتح وبالكسر - آخره، سُمي به لاستثار القمر فيه، وقد استدل به الإمام أحمد على وجوب صوم يوم الشك، وعندنا هذا يفيد استحبابه لا وجوبه لأنه معارض بنهي التقدم بصيام يوم أو يومين فيحمل على كون التقدم بصوم رمضان جمعاً بين الأدلة وهو واجب ما أمكن، ويصير حديث السرر للاستحباب، لأن المعنى الذي يعقل فيه هو أن يختتم شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك في كل شهر فهو بيان أن هذا الأمر وهو ختم الشهر بعبادة الصوم لا يختص بغير شعبان كما قد يتورهم بسبب اتصال الصوم الواجب به، بخلاف حمل حديث السرر على صوم النفل فيجعل هو الممتنوع وصوم رمضان [٣٤١ / ب] هو الواجب بحديث السرر فيكون منع النفل بسبب الإخلال بالواجب المفاجأ بحديث السرر لأنه يؤدي إلى فتح مفسدة ظن الزيادة في رمضان عند تكرره مع غلبة الجهل وهو مكفر، لأنه كذب على الله تعالى فيما شرع كما فعل أهل [٢٧٩ / هـ] الكتاب حيث زادوا في مدة صومهم فثبت بذلك ما ذهبنا إليه من حل صومه مخفياً عن العوام، لا يقال: قوله عليه السلام: «لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً»^(٢) صيغة نفي وهو يقتضي عدم الجواز لأنه بمعنى النهي لتحققه حسناً وهو يقتضي المشروعة كما في «العناية» (وإن ردد) الشخص (فيه) أي: الشك (بين صيام وفطر) كقوله: إن كان من رمضان فصائم وإلا فمنطر (لا يكون صائماً) لأنه لم يجزم بعزيزته فصار كما لو نوى:

(١) أخرجه مسلم في الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس (١١٦١)، وابن حجر في فتح الباري في الصيام، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين (٤ / ١٢٩).

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية (٤٤٠ / ٢)، وقال: غريب جداً.

(١) ما بين معاوتيين ساقط من ج.

إن وجد غدأً يفطر وإلا يصوم، فإذا مضى على ذلك ثم ظهرت رمضاناته لزمه القضاء، ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال: (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله عليه السلام: «لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فيصومه»^(١) متفق عليه، وفي «الفوائد»: المراد من قوله عليه السلام: «لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين . . .» التقديم بالصوم [على قصد]^(٢) أن يكون من رمضان لأن التقديم بالشيء على الشيء أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه، وشعبان وقت التطوع فإذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه، فلا يكون هذا تقدماً عليه، كذا بخط شيخنا المحببي^(٣) رحمة الله تعالى، وفي ذلك تقديم الحكم على السبب وهو باطل كذا في «العنایة»، كما أن تقدم الظاهر [١٣٤٢] على الظاهر بنية الظاهر لا بنية صلاة أخرى لا يجوز كما في «الدرایة»، وإنما يكره إذا كان بذلكقصد وهو التقديم لما قال في «الإيضاح»: لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روي أنه عليه الصلاة والسلام «كان يصل شعبان برمضان» والمراد بقوله عليه السلام: «لا تقدموا . . .» الحديث استقبال الشهر بصوم منه لأنه يصير زيادة على الفرض كذا في «الدرایة».

وفي «الكافي»: إن وافق - يعني: يوم الشك - صوماً كان يصومه فالصوم أفضل، وكذا إن صام كله أي: كل شعبان أو نصفه أو [ثلثه]^(٤) من آخره انتهى، ثم قال في «الدرایة» كغيرها، فإن قيل: لو كان المراد ما ذكرت أي: من قصد التقديم واستقبال الشهر، فما الفائدة بتخصيصه بيوم أو يومين؟ قلنا والله أعلم: يوم ويومان قليل فيتوهم أن القليل عفوًّا كما عفي في كثير من الأحكام، قلت [٢٧٩/ب]: ويمكن أن يقال: وجه التخصيص احتمال مصادفة الوقت المفروض بخفاء الهلال، فالتقديم موهم المصادفة بذلك لا مكافأة بتوالي شهرين ناقصين رجب وشعبان، وتعميم العدد بعدم الرؤية، فيكون الثامن والعشرين وما بعده من رمضان، فيظهر به وجه التخصيص، انتهى. هذا وفي «التحفة»: «الصوم قبل رمضان بيوم أو يومين مكروره أي: صوم كان؛ لقوله عليه السلام: لا تقدموا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه

(١) أخرجه البخاري في الصيام، باب: لا ينقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين (١٩١٤)، ومسلم في الصيام، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين (١٠٨٢)، وأبو داود في الصيام، باب: فيمن يصلى شعبان ورمضان (٢٣٣٥)، والنمساني في الصيام، باب: التقدم قبل شهر رمضان (٤١٤٩).

(٢) المحببي: هو محمد بن منصور بن إبراهيم بن سلامة الدمشقي الحنفي الشهير بالمحببي شمس الدين من آثاره شرح على الهدایة المتوفى سنة (١٠٣٠هـ). ١. هـ خلاصة الأثر (٢٣١/٤).

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

(٢) العبارة في م [ثلاثة] بدل ثلاثة . . .

لَا يُنْكِرُهُ مَا فَوْقُهُمَا . وَيَأْمُرُ الْمُفْتَنِيَ الْعَامَةَ بِالثَّلُومِ يَوْمَ الشَّكِ ، ثُمَّ بِالإِفْطَارِ ، إِذَا ذَهَبَ وَقْتُ النَّيَّةِ ، وَلَمْ يَتَعَيَّنِ الْحَالُ . وَيَصُومُ فِيهِ الْمُفْتَنِي وَالْقَاضِي ، وَمَنْ كَانَ مِنَ الْخَوَاصِ ، وَهُوَ مَنْ يَتَمَكَّنُ مِنْ ضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ التَّرْزِيدِ فِي النَّيَّةِ ، وَمُلَاحَظَةٌ كَوْنِهِ عَنِ الْفَزِيرِ .

أَحَدُكُمْ^(١) انتهى ، وَهُوَ يُشَمِّلُ التَّطَوُّعَ فِي خَالِفِ ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ عَدْمِ كِراَهَتِهِ .

وَقَالَ الْكَمَالُ : إِنَّمَا كَرِهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَظْنَنَ أَنَّهُ زِيَادَةَ عَلَى صُومِ رَمَضَانِ إِذَا اعْتَادُوا ذَلِكَ ، وَعَنْ هَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفُ : يَكْرِهُ وَصْلُ رَمَضَانَ بَسْتُ مِنْ شَوَّالٍ انتهى ، وَهَذِهِ الْكِرَاهَةُ لَا تَنْتَفِعُ بِقَصْدِ التَّطَوُّعِ إِلَّا أَنْ يَوْافِقَ عَادَتِهِ لِلْحَصْرِ الْمَذَكُورِ [٢/٤٢] فِي الْحَدِيثِ ، وَقَالَ الْكَمَالُ : مَا فِي «الْتَّحْفَةِ» أَوْجَهُ أَيِّ : مَا فِي «الْكَافِي» ، وَقَدْ عَلِمْتُ إِبَاحَتَهُ لِحَدِيثِ السَّرَّرِ لَكُنْ مُخْفِيًّا عَنِ الْعَوَامِ ، كَمَا (لَا يَكْرِهُ) صُومُ (مَا فَوْقُهُمَا) أَيِّ : الْيَوْمَيْنِ وَهُوَ الْثَلَاثَةُ فَمَا فَوْقُهُمَا مِنْ آخِرِ شَعَابَنَ ، قَالَ فِي «الْهَدَايَا» : وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «لَا تَقْدِمُوا رَمَضَانَ بِصُومِ يَوْمٍ وَلَا بِصُومِ يَوْمَيْنِ» فَالْتَّقْدِيمُ بِصُومِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ يَؤْدِيهِ قَبْلَ أَوْانِهِ ، ثُمَّ إِنْ وَاقَ صُومًا كَانَ يَصُومُهُ فَالصُّومُ أَنْفَضُلُ بِالْإِجْمَاعِ . وَكَذَا إِذَا صَامَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَصَاعِدًا انتهى .

وَلِمَا بَيْنَ الْحُكْمِ فِي الشَّكِ وَصُومِهِ قَالَ : كَمَا فِي «الْهَدَايَا» (وَ) الْمُخْتَارُ أَنْ (يَأْمُرُ الْمُفْتَنِيَ الْعَامَةَ) بِأَنْ يَنْادِيَ الْمَنَادِيَ فِي الشَّوَّارِعِ وَعَلَى الْمَنَارَاتِ (بِالثَّلُومِ) أَيِّ : بِالانتِظَارِ بِلَا نِيَةٍ صُومُ فِي ابْتِدَاءِ (يَوْمِ الشَّكِ) مُحَافَظَةً عَلَى إِمْكَانِ أَدَاءِ الْمُفْرُوضِ بِإِنشَاءِ النَّيَّةِ بِظُهُورِ الْحَالِ فِي وَقْتِهَا ، (ثُمَّ يَأْمُرُ الْعَامَةَ (بِالإِفْطَارِ إِذَا ذَهَبَ وَقْتُ) إِنشَاءِ (النَّيَّةِ) ، وَهُوَ عِنْدَ مُجِيءِ الْفَصْحَوَةِ الْكَبِيرَى (وَلَمْ يَتَبَيَّنْ الْحَالُ) حَسْنًا لِمَادَةِ اعْتِقَادِ الزِّيَادَةِ (وَيَصُومُ فِيهِ) أَيِّ : يَصُومُهُ نَفَلًا (الْمُفْتَنِي وَالْقَاضِي) سِرَّاً لِنَلَأِ يَتَّهِمُ بِالْعُصَيَانِ بِارْتِكَابِ الصُّومِ ، فَإِنَّهُ أَفْتَاهُمْ بِالإِفْطَارِ بَعْدِ الثَّلُومِ ، فَإِذَا خَالَفَ إِلَى الصُّومِ اتَّهَمُوهُ بِالْمُعْصِيَةِ تَمْسِكًا مِنْهُمْ بِمَا يُرْوَى «مِنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ»^(٢) وَهُوَ مُشَهُورٌ بَيْنَ الْعَوَامِ ، (وَ) يَصُومُ أَيْضًا سِرَّاً (مِنْ كَانَ مِنَ الْخَوَاصِ) ، وَهُوَ يَتَمَكَّنُ مِنْ ضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ الْإِضْجَاعِ ، وَهُوَ : (الْتَّرْدُدُ فِي النَّيَّةِ) ، وَعَنْ (مُلَاحَظَةِ كَوْنِهِ) صَانِمًا [١/٢٨٠]^(٣) (عَنِ الْفَرْضِ) إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ ، وَقَصَّةُ أَبِي يُوسُفِ صَرِيقَةٍ فِي أَنَّ مِنْ صَامَهُ مِنَ الْخَاصَّةِ لَا يَظْهُرُهُ لِلْعَامَةِ ، وَهِيَ مَا حَكَاهُ أَسْدُ بْنُ عُمَرَ^(٤) قَالَ : أَتَيْتُ بَابَ الرَّشِيدِ [٢/٣٤٣] فَأَقْبَلَ أَبُو يُوسُفُ الْقَاضِي وَعَلَيْهِ عَامَةٌ سُودَاءُ وَمَدْرَعَةٌ سُودَاءُ وَخَفْ أَسْوَدُ وَرَاكِبٌ عَلَى فَرْسٍ أَسْوَدٍ وَمَا عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَياضِ إِلَّا لِحِيَتِهِ الْبَيْضَاءُ وَهُوَ يَوْمُ شَكٍ فَأَفْتَنَ النَّاسَ بِالْفَطْرِ ، فَقَلَّتْ لَهُ : أَمْفَطَرْ أَنْتَ؟ فَقَالَ : إِدْنُ

(١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ .

(٢) تَقْدِيمُ .

(٣) هُوَ أَسْدُ بْنُ عُمَرَ الْقَاضِي ، الْقَشِيرِي ، الْبَجْلِيُّ الْكُوفِيُّ سَمِعَ الْإِمامَ أَبِي حِنْفَةَ وَنَفَقَهُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ ، تَوْفَى سَنَةُ ثَمَانِينَ وَثَمَانِينَ وَمَائَةٍ لِلْهِجَرَةِ . أ.هـ. الْجَوَاهِرُ الْمُضْيَةُ (١/٣٧٦)، وَالْفَوَادِ الْبَهِيَّةُ (٤٤) .

حكم من رأى هلال رمضان:

وَمَنْ رَأَىٰ هِلَالَ رَمَضَانَ أَوِ الْفِطْرِ وَخَدَةَ، وَرُدَّ قُولَةُ لِرِمَهُ الصِّيَامُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ
بِتَيقْنِهِ هِلَالٌ شَوَّالٌ، وَإِنْ أَفْطَرَ فِي الْوَقْتَيْنِ قَضَىٰ، وَلَا كَفَارَةٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ فِطْرَةً قَبْلَ مَا
رَدَّهُ الْقَاضِيُّ فِي الصَّحِيفَةِ.

إلي، فدنوت منه، فقال في أذني: أنا صائم، قاله الكمال، وفي «الكتابية»: أن أبو يوسف دخل على هارون الرشيد رحمهما الله تعالى، فقال له هارون الرشيد: ماذا يقول الناس في هذا اليوم؟ فقال: يتربدون ولم يقم عندي بينة على هلال رمضان، فقال له أمير المؤمنين: إني لأشتهمي الطعام، فقال أبو يوسف: الرأي إلى أمير المؤمنين، فأفطر أمير المؤمنين، كذلك في مختلافات المفتى.

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) أي: رد القاضي (لزمه الصيام) لقوله تعالى: «فَعَنْ شَهَادَتِكُمْ أَشَهَرٌ فَيَصُومُونَ» [البقرة: ١٨٥]، وقد رأه ظاهراً فيجب عليه العمل به ولقوله عليه السلام: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون» والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطر لا فرق بين كون السماء بعلة فلم يقبل لنفسه، أو ردت بصحوها لأنفراده، وفيه إشارة إلى لزوم صيامه، وإن لم يشهد عند القاضي، ولا فرق بين كونه من عرض الناس أو الإمام، فلا يأمر الناس بالصوم ولا بالفطر إذا رأه وحده، ويصوم هو ولا يجوز له بتيقنه هلال شوال) برؤيته متفرداً لما رويناه، كذا في «الفتح» ومثله في «التاريخية» عن «المحيط» و«الخلاصة»، وفي «الجوهرة» خلافه، قال الإمام: يأمرهم بالصوم برؤيته وحده، ولا يصلى بهم العيد، ولا يفطر سرًّا ولا جهراً، انتهى. فالأخذ بالاحتياط في المحلين، انتهى.

وفي الحجة قال صاحب الكتاب: إذا استيقن بالهلال يخرج ويصلى العيد ويفطر لأنَّه ثابت بالشرع، وقد تيقن كذا في «التاريخية».

(وإن أفطر) من رأى [بـ٢٤٣] الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا وروينا، (ولا كفارته عليه) ولا على صديق للرأي إن شهد عنده بهلال الفطر وصدقه فأفطر كما في «الفتح» [بـ٢٨٠] لأنَّ يوم عيد عنده فتكون شبهة، وبرأ شهادته في رمضان صار مكذباً شرعاً (و) بذلك لا كفارته عليه (لو كان فطره قبل ما ردَّه القاضي في الصحيح) لقيام الشبهة، وهي قوله تعالى: «الصوم يوم تصومون...»^(١) وقيل: تجب الكفارة فيهما للظاهر الذي

(١) آخرجه الترمذى فى الصيام، باب: ما جاء فى الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون (٦٩٧) وقال: حديث حسن غريب، وأخرج بنحوه أبو داود فى الصيام، باب: إذا أخطأ القرم الهلال (٢٣٢٤)، والبيهقي فى السنن الكبرى (٤/ ٢٥٢)، من حديث أبي هريرة بلفظ «صومكم يوم تصومون وأصحابكم يوم تضحون».

ثبوت الهلال إذا كان بالسماء علة:

وإذا كان بالسماء علة من غيم أو غبار أو نحوه، قبل خبر واحد عدل أو مستور في الصحيح، ولو شهد على شهادة واحد مثله. ولو كان أثني أو ريقاً أو محدوداً في قذف تاب لرمضان ولا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى.

هو بين الناس في الفطر، وللحقيقة التي عنده في رمضان كما في «البرهان» و«الفتح» و«التبين» و«التاريخانية».

(إذا كان بالسماء علة من غيم أو غبار ونحوه) كضباب وندي قبل أي: (قبل) القاضي بمجلسه (خبر واحد عدل) وهو الذي حسنته أكثر من سنته.

مطلب في العدالة

والعدالة ملامة تحمل على ملامة التقوى والمروة، (أو) خبر (مستور) وهو مجاهول الحال وهو من لم يظهر به فسق ولا عدالة فيقبل قوله (في الصحيح) كما في «البزارية» و«التجنيس» و«شرح المنظومة»، قاله الكمال، وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني، وقال: يلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كي لا يصبحوا مفترضين، وللمخدرة أن تشهد بغير إذن ولها لأنه من فروض العين، والفاصل إن علم أن الحاكم يعمل بقول الطحاوي وهو قبول قول الفاسق في رؤية الهلال وإن كان مؤولاً بالمستور ينبغي له أن يشهد كذا في «التاريخانية» و«شرح الديري».

(و) يقبل خبره (لو شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول ليس بشرط كذا في «الفروع» كما في «التجنيس»، (و) يقبل خبره و (لو كان أثني أو ريقاً أو محدوداً في قذف) وقد (تاب) في ظاهر الرواية كما في قاضي خان، وهذا (لرمضان) [١٣٤٤] لأنه أمر ديني وخبر العدل فيه مقبول فأشبه رواية الأخبار، (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا تقدم (الدعوى)) كما لا يشترطان في سائر الأخبار كذا في «الخانية»، وأطلق في القبول كما في «الهداية»، وقال صاحبها في «التجنيس والمزيد»: وإن كانت السماء متغيرة تقبل شهادة الواحد وهو معروف، وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول: إنما تقبل شهادة الواحد إذا فسر فقال: رأيت في وقت يدخل في السحاب ثم يتجلّي، لأن الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان فجّار أن تتفرد هو به، أما بدون هذا التفسير [٢٨١] لا يقبل لمكان التهمة انتهي.

مطلب: لا عبرة بقول المنجمين

تنبيه: أشرنا باقتصارنا في الثبوت على ما ذكرنا إلى أنه لا يثبت الهلال بقول المنجمين المؤقتين، ولا يجب بقولهم الصيام لأنه خارج عن نص الشارع: «صوموا لرؤيته وأفطروا

وَشُرِطَ لِهِلَالِ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ بِالسَّمَاءِ عَلَةً لِفَظُ الشَّهَادَةِ مِنْ حُرَّيْنٍ أَوْ حَرْ وَحْرَتَيْنِ، بِلَا دَعْوَىٰ.

لرؤيته»^(١) وقد نظمه ابن وهبان فقال: وقال ابن الشحنة بعد نقل الخلاف: فإذا اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا النادر والشافعي أنه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا ولمتأخر الشافعية الإمام تقى الدين السبكي في هذه المسألة تصنيف مال فيه إلى اعتماد قول المنجمين لأن الحساب قطعي انتهى.

ومن ذلك ما قال في «التاريخانية» عن «التممة»: لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين، وعن محمد بن مقاتل: أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم، وذكر شمس الأئمة السرخسي في كتاب الصوم: وقول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند الاشتباه [بعد]^[١] فإن النبي ﷺ قال: «من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٢) انتهى.

(وشروط [٤٤/٣٤٤ بـ] لهلال الفطر) أي: لثبوته وكذا لثبوت غيره من الأهلة (إذا كان بالسماء علة) لفظ (الشهادة) الصادرة بلفظها (من حرين) مكلفين مسلمين غير محدودين في قذف (أو حر وحرتين)، لكن (بلا) اشتراط تقدم (دعوى) على الشهادة كعتق الأمة وطلاق الحرة كذا في «شرح الكنز» للديري، وقال الكمال عن قاضي خان: وأما الدعوى فينبغي أن لا تشرط كما في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد، وأما على قياس قول أبي حنيفة: فينبغي أن تشرط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان، انتهى. وذكر هذا قاضي خان بعدما جزم بأنه لا تشرط الدعوى في هلال رمضان كما قدمناه، ثم قال الكمال: وعلى هذا فما ذكروا من أن من رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والإ ولا قاضٍ، فإن كان ثقة يصوم الناس بقوله، وفي الفطر [٢٨١/٢ بـ] إذا أخبر عدلان ببرؤية الهلال وبالسماء علة لا بأس بأن يفطروا ويكون الثبوت بلا دعوى، وحكم للضرورة أرأيت لو لم ينصب في الدنيا إمام ولا قاضٍ حتى عصوا بذلك، أما كان يصوم بالبرؤية فهذا الحكم في محال وجوده، انتهى. وعلله في «التجنیس» بأن قوله: أي: العدل دليل ظاهر ولم يعارضه رد القاضي، فجاز الأخذ به.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) آخرجه البهيمي في السنن الكبرى بلفظ «من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً، في كتاب القسام، باب: تكفير الساحر وقتلها إن كان ما يسرر به كلام كفر صريح (١٣١/٨)، والبهيمي في مجمع الزوائد (٥/١١٧)، والطبراني في الأوسط بنحوه (١٤٧٦).

(١) ما بين ممکوفتين ساقط من جـ.

ثبوته إذا لم يكن بالسماء علة:

وإذ لم يكن بالسماء علة فلا بد من جمع عظيم لرمضان . والفطر . ومقدار الجمع العظيم مفهوم لرأي الإمام في الأصح . وإذا تم العدد بشهادة فزد ولم ير هلال الفطر والسماء مصححة لا يحل الفطر ،

(إذا لم يكن بالسماء علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما، لأن المطلع متعدد في ذلك المحل ، والموانع متعددة ، والأبصار سليمة ، والهمم في طلب رؤية الهلال مستقيمة ، فالتفرد في مثل هذه الحالة لوهن الغلط فوجب التوقف في رؤية البعض القليل حتى يراه الجميع الكثير ، وروي عن الإمام أنه يكتفى بشهادة اثنين كسائر الحقوق ، ولا فرق [١/٣٤٠] في ظاهر الرواية بين أهل مصر وبين من ورد من خارج مصر وذكر الطحاوي أنه يقبل شهادة الواحد العدل إذا جاء من خارج مصر لقلة المowanع ، وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان وهما خلاف ظاهر الرواية ، وكذا لا فرق بين ما لو كان مرتفع في مصر أو غيره خلافاً لما اختاره الإمام ظهير الدين إذا كان بمرتفع وكذا اعتمد قول الطحاوي الإمام المرغيني وصاحب الأقضية «الفتاوى الصغرى» ، كذا في «الدراءة» وفي «التجنيس» : لو كانت السماء مصححة تقبل شهادة الواحد إذا رأى هلال رمضان خارج مصر ، وكذا إذا رأاه في مصر على مكان مرتفع لأنه انفرد عن غيره بالوجب للرؤية ، فعدم رؤية غيره لا يقديح في شهادته انتهى . لأن الهواء في الصحراء أصفر ، ويتفق لمن كان على مكان مرتفع ما لا يتفق لمن دونه في الموقف ، كذا في «الدراءة» . وقال الشيخ زين والعلامة المقدسي في شرحهما: يتبعي أن يعمل بهذا في هذا الزمان لتكاسل الناس في الأمور الدينية .

(ومقدار عدد الجمع) العظيم قيل: أهل المحل ، وعن أبي يوسف: خمسون كالقسامة ، وعن خلف: خمس مائة ببلغ قليل ، وقال بعضهم: من كل جماعة واحد واثنان ، وقال البقالى: ألف بيخارى قليل ، وقال الكمال: الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة بتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب ، انتهى . وفي «التجنيس» : وعن محمد: أنه يفرض أمر القلة والكثرة إلى ما رأى الإمام وهو الصحيح [٢/٢٨٢] لأن ذلك يختلف باختلاف الأوقات والأماكن فكان المحكم فيه رأى الإمام . انتهى . وكذا في «البرهان» فهو (مفهوم لرأي الإمام في الأصح) لتفاوت الناس صدقأً .

(إذا تم العدد) أي: عدد رمضان ثلاثة (بشهادة) واحد (فرد) أي: منفرد برؤيته (ولم ير [٣٤٠] بـ هلال الفطر و) ذلك و (السماء مصححة لا يحل الفطر) اتفاقاً على ما ذكره شمس الأئمة الحلوي كما سندكره . وقال في «الدرر والغرر» : ويعزز ذلك الشاهد انتهى .

واختلفَ الترجيحُ فيما إذا كان بشهادة عدلين ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسماء علة، ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد،

وفي «التجنيس»: إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوماً آخر لأن الرمضانية في حق ثبوت الفطر عند إكمال العدة لم تثبت بهذه الشهادة انتهي، ذكره حكماً مذهبياً غير مسند لقائل من غير تفصيل، وقال الزيلعي: والأشبه أن يقال: إن كانت السماء مصححة لا يفطرون لظهور غلطة وإن كانت متغيرة يفطرون لعدم ظهور الغلط انتهي.

(واختلف الترجيح) في حل الفطر (فيما إذا كان) بثبوت رمضان (بشهادة عدلين)، وتم العدد ولم يُر هلال شوال مع الصحو صحيح في «الدرية» و«الخلاصة» و«البزازية» حل الفطر، ووجهه أن شهادة الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة العيان، ولو عاينوا هلال رمضان يفطرون بعد إكمال ثلاثة، وإن لم يروا الهلال فكذلك ها هنا، وفي «المجموع» و«النوازل»: لا يفطرون وصححه وكذلك السيد الإمام ناصر الدين^(١)، ووجهه أن السماء لو كانت مصححة وثبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دليلاً على غلطهم حتى لا تقبل شهادتهم فكذلك عدم الرؤية بعد إكمال ثلاثة يوماً من وقت رؤيتهما، وإذا كانت السماء مصححة دليل على الغلط فتبطل بذلك شهادتهم كما في «التجنيس»، وقال الكمال: لا يبعد لو قال قائل: إن قبلهما في الصحو أي: لأمر قام عنده، وتم العدد لا يفطرون، وإن قبلهما في غير أفطروا لتحقق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراك في عدم الثبوت أصلاً في الأول فصار كشهادة الواحد، ولا خلاف في حل الفطر (إذا) تم العدد و(كان بالسماء علة، ولو) وصلية، ثبت [١٣٤٦] رمضان بشهادة الفرد العدل كالعدلين [٢٨٢/ب] كما ذكره شمس الأئمة، قال في «التجنيس»: إذا شهد الاثنان وتم العدد والسماء متغيرة يفطرون بالاتفاق انتهي.

وقال في «مجمع الروايات»: قال في «الزاهدي»: لو قبل الإمام شهادة الواحد وأتموا ثلاثة ثم غم عليهم هلال شوال، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله: يصومون من الغد وقال محمد: يفطرون، وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الخلاف فيما إذا لم ير هلال شوال والسماء مصححة فإن كانت متغيرة يفطرون بلا خلاف انتهي، وكذا في «الذخيرة» وكذلك في «معراج الدرية» عن «المجتبى».

وقوله في «الهداية»: إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا ثلاثة [يوماً]^(١) لا يفطرون

(١) ناصر الدين لعل المقصود به السيد الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندى الحنفى المتروى سنة ست وخمسين وخمسماة صاحب كتاب جامع الفتاوى ..

(١) ما بين معاوقين زيادة في م ..

وَهِلَالُ الْأَضْحَى كَالْفِطْرِ .

ثبوت بقية الأهلة:

ويُشترط لبقية الأهلة شهادة رجليْن عذلين، أو حرّ وحرّتين غير محدودين في قذف.

حكم اختلاف المطالع:

وإذا ثبت في مطلع قطر، لزم سائر الناس في ظاهير المذهب وعليه الفتوى، وأكثر

فيما روى الحسن عن أبي حنيفة للاحتياط وعن محمد: إنهم يفطرون، انتهى. قد قيد إطلاق «الهداية» الشيخ أكمل الدين بما نصه قوله: فصاموا ثلاثة يوماً يعني: ولم يروا الهلال لا يفطرون، ومبني ما روى عن محمد على ما تقرر أن الشيء قد ثبت ضمناً وإن لم يثبت ابتداء كبيع الطريق والتراب، انتهى.

وأراد الشيخ أكمل الدين رحمه الله: عدم الرؤية مع الصحو وإلا لو كان غيماً لم يحتاج إلى حمل «الهداية» على «العنابة» فقد وافق شمس الأئمة «بالعنابة» وعلى هذا يحمل إطلاق ما في «الخانية» أيضاً ويدل على ذلك أنه قال: وعن القاضي علي السعدي: إنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجليْن انتهى، فذكره مطلقاً وقد حکاه في «التجنیس» عنه فيما إذا كانت السماء مصححة عند تمام العدة فيحمل المطلق على المقيد وقوله في «غاية البيان» قول محمد هو الأصح انتهى. يحمل على ما قال الكمال منهم من استحسن المروي عن الحسن وفي صحو الغيم أخذ يقول محمد، وهذا على تحقيق الخلاف وبعد ما علمته من كلام شمس الأئمة [لَا]^[١] خلاف فالتحقيق يرجع إلى ما ذكرناه متنا بحمد الله عز وجل المفیض [٣٤٦ بـ]^[٢] بفضلله حل هذا محل.

(وهلال الأضحى) في الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الأصح لما تعلق به من نفع العباد بلحوم الأضاحي خلافاً لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهلال رمضان وهي رواية «النوادر» وصححها في «التحفة» والمذهب ظاهر الرواية.

(ويُشترط) في الثبوت (لبقية الأهلة) إذا كان بالسماء [١/٢٨٣] علة (شهادة رجليْن عذلين) حرين (أو) شهادة (حر وحررتين غير محدودين في قذف) إلا فجمع عظيم كما تقدم (وإذا ثبت) الهلال (في) بلدة (ومطلع قطر) (لزم سائر الناس في ظاهير المذهب وعليه الفتوى) وهو قول (أكثر المشايخ) حتى إذا صام أهل بلدة ثلاثة بالرؤيا وأهل بلدة تسعة وعشرين يوماً

(١) ما بين معكوفتين ساقط من م.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من م.

المَشَايِخُ، وَلَا عِبْرَةٌ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ نَهَاراً سِوَاءً كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ اللَّيْلَةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ

يجب عليهم قضاء يوم لعموم الخطاب في قوله صَوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ ^(١) متعلقاً بمطلق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فثبت بعموم الحكم احتياطاً وقيل: تختلف ثبوته باختلاف المطالع واختاره صاحب «التجزيد» وغيره كما إذا زالت الشمس عند قوم وغرت عندهم فالظاهر على الأولين لا المغرب لعدم انعقاد الفعل السبب في حقهم.

[تنبيه: لو صام أهل مصر بلا رؤية وإن أكملوا هلال شعبان قضوا يوماً واحداً حملأ على نقصان شعبان ثمانية وعشرين فرأوا هلال شوال إن أكملوا عدة شعبان عن رؤية لا عن رؤية هلاله قضوا يومين احتياطأ لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فإنهم إن لم يروا هلال شعبان كانوا بالضرورة مكملين كذا في «الفتح»] ^(٢).

تنبيه آخر في كيفية إثبات الهلال: الوجه في إثبات الرمضانية والعيدين يدعى عند القاضي بوکالة رجل معلقة بدخول رمضان [١/٣٤٧] يقبض دين فيقرئ الخصم بالوكالة وينكر دخول رمضان فيشهد الشهود بذلك فيقضي عليه بالمال فيثبت مجيء رمضان لأن إثبات مجيء رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان يقبل لغيم ونحوه ويأمر الناس بالصوم قال في «الكافي»: وصيام برؤية الهلال [وإكمال شعبان لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت ولا يلزم من رؤيته ثبوته] ^(٢) كذا في «البحر».

مطلب التواتر لا يبالى فيه بکفر الناقلين

تنبيه آخر مهم: لا يشرط الإسلام في إخبار الجمع العظيم لأن المتواتر لا يبالى فيه بکفر الناقلين فضلاً عن فسقهم أو ضعفهم كما ذكره الكمال عند قوله.

فصل في كيفية القطع

(ولا عبرة برؤية الهلال نهاراً سواء كان) قد روي (قبل الزوال أو) روي (بعده وهو الليلة المستقبلة) عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول ابن مسعود وأنس، ورواية أخرى عن عمر لقوله [٢/٨٣ ب] صَوْمُوا لِرُؤْيَتِهِ وَفَطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ ^(٢) فوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر

(٢) تقدم تخرجه.

(١) تقدم تخرجه.

(١) ما بين ممعوقتين ساقط من ج.

(٢) ما بين ممعوقتين ورد في (م) كما يلي:

تنبيه: لو صام أهل مصر بلا رؤية ثمانية وعشرين فرأوا هلال شوال إن أكملوا عدة شعبان عن رؤية هلاله قضوا يوماً واحداً حملأ على نقصان شعبان وإن أكملوا شعبان لا عن رؤية هلاله قضوا يومين احتياطأ لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فإنهم لما لم يروا هلال شعبان كانوا بالضرورة مكملين رجب كذا في الفتح. أقول: وهو الصواب كما في فتح القدير (٢/٢٥١) والنصل فيه تصرف. اهـ.

في المختار .

باب ما لا يفسد الصوم

وَهُوَ أَرْبَعَةُ وَعِشْرِينَ شَيْئاً: مَا لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيَّاً،

والمفهوم والمبتادر منه الرؤية عند عشية آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذلك في المختار من المذهب ، وعن أبي حنيفة: إن كان مجرأه أمام الشمس وهي تتلوه فهو للماضية ، وإن كان خلفها فللمستقبلة . قال الحسن بن زياد: إن غاب قبل الشفق فللماضية ، وإن غاب بعده [فللكراءة لعلة للمقابلة]^[١] يجعل أبو يوسف الهلال المرئي قبل الزوال للماضية في الصوم والنظر كما في «البرهان» .

باب بيان ما لا يفسد الصوم

وهو أربعة وعشرون شيئاً تقريراً لا تحديداً بالمرة ، منها:

(ما لو أكل) الصائم (أو شرب أو جامع) أو جمع بينهما (ناسياً) صومه والنسيان: عدم استحضار الشيء عند الحاجة لا ناسيًّا فعله لأنه متذكر لأكله وشربه وجماعته [٣٤٧/٣٤٧] ولم يفطر بالتشديد والتخفيف فعلى الأول أن يكون مسندًا إلى الأكل وما يضافيه لحديث الجماعة إلا النسائي : «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعنه الله وسقاها»^(١) والمراد الصوم الشرعي للاتفاق على وجوبه وحمله على الحقيقة الشرعية حيث أمكن في لفظ الشارع ، وروى ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سنته أن رجلاً سأله رسول الله ﷺ: إبني كنت صائماً فأكلت وشربت ناسيًّا ، فقال رسول الله ﷺ: «أتم صومك ، فإن الله أطعمك [وسقاك]^[٢]» وفي لفظ: ولا قضاء عليك ، كذا في «الفتح» . وفي «الدارقطني» قال ﷺ: «إذا أكل الصائم ناسيًّا [أو شرب ناسيًّا]^[٣] فإنما هو رزق ساقه الله إليه فلا قضاء عليه»^(٣) وإسناده

(١) أخرجه البخاري في الصيام ، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًّا (١٩٣٣) ، ومسلم في الصيام ، باب: أكل الناسي وشربه وجماعته لا يفطر (١١٥٥) ، وأبي داود في الصوم ، باب: من أكل ناسيًّا (٢٣٩٨) ، والبيهقي في الصيام ، باب: من أكل أو شرب ناسيًّا (٤/٢٢٩) ، وأبو يعلى في مستنه (٦٠٣٩) .

(٢) أخرجه الدارقطني في سنته (١٧٩/٢) ، والزيلعي في نصب الراية (٤٤٥/٢) .

(٣) أخرجه الدارقطني في سنته (١٧٩/٢) .

(١) العبارة في م فلل مقابلة وهي الصواب .

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من ج .

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من ج .

وَإِنْ كَانَ لِلنَّاسِيْ قُدْرَةً عَلَى الصُّومِ يُذَكِّرُهُ بِهِ مِنْ رَأَيْهِ يَأْكُلُ وَكُرْهَ عَدَمْ تَذَكِيرَهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ قُوَّةً فَالْأُولَى عَدَمْ تَذَكِيرَهُ ، أَوْ أَنْزَلَ بِنَظَرٍ

صحيح فإذا ثبت في الأكل والشرب ثبت في الجماع دلالة لأنه في معناهما ولو بدأ الجماع
ناسياً فتذكر إن نزع فوره لم يفطر في الصحيح من الرواية كما في «الخانية» وإلا فسد صومه،
وقوله في «الفتح»: وإن دام على ذلك حتى أنزل فعله القضاء ليس الإنزال شرطاً في إفساد
الصوم وإنما ذكر الإنزال ليسأل حكم الكفارة لأنه عقبه بقوله ثم، ثم قيل: لا كفارة عليه،
وقيل: هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى أنزل فإن حرك نفسه بعد فعله الكفارة كما لو
نزع ثم أدخل ولو جامع عمداً قبل الفجر [١/٢٨٤] [١] وطبع وجوب النزع في الحال فإن حرك نفسه
 فهو على هذا انتهى يعني: في لزوم الكفارة أما فساد الصوم فيحصل بمجرد المكث فليتبه له.
ولو نزع خشية طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر والنزع ليس عليه شيء لأنه لم يوجد بعد الصبح
الجماع لا صورة ولا معنى كذا في «التجنيس».

(وإن كان للناس قدرة على) إتمام (الصوم) [١/٣٤٨] إلى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب
قوي (يذكره به من رأه بأكل و) إن تركه (كره عدم تذكيره) في المختار وكذا في «الفتح»،
وقيل: من رأى غيره في رمضان يأكل ناسياً لا يخبره لأن بأكله هذا لا يفسد صومه كذا في
«مجمع الروايات»، وإذا ذكر الناسي وهو يأكل فقيل له: إنك صائم، فلم يتذكر يلزمك القضاء
في المختار لأن قول الواحد حجة في الروايات كذا في «التجنيس» (وإن لم تكن له قوة فال الأولى
عدم تذكيره) لما فيه من قطع الرزق واللطف به سواء كان شيخاً أو شاباً فالمدار على الضعف
واللتقييد بالشيخوخة في العبادات ليس احترازاً بل اتفاقاً ولذا تركه الكمال فقال: وإن كان بحال
يضعف بالصوم ولو أكل ينتهي على سائر الطاعات يسعه أن لا يخبره انتهى.

(أو أنزل ب النظر) إلى فرج امرأة لم يفسد، وقال في «التترخانية»: أنزل بتقبيله بهيمة أو
بمس [فرج]^[١] [١] البهيمة لا يفسد صومه بلا خلاف، وكذا في «البحر» عن «الذخيرة» انتهى. وفي
«التترخانية» عن «المحيط»: اختلف فيما لو أنزل باتيان البهيمة وإن لم ينزل لا يفسد صومه بلا
خلاف، قلنا: وحكاية عن الاتفاق على عدم الإفساد بالإإنزال بمس البهيمة ونحوه مشكلة
بمسألة الاستئماء بالكف. قال الشيخ الإمام أبو القاسم والفقه أبو بكر: لا يفسد صومه وعامة
مشايخنا استحسنوا وأفتوا بفساده وفي «السغناقي» هو المختار وفي «الخلاصة»: ولا كفارة عليه
ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان أيضاً إن قصد قضاء الشهوة وإن قصد تسكينها أرجو أن لا
يكون عليه وبال انتهى. ويأثم إذا داوم عليه وسئل الإمام عن ذلك الفعل فقال: رأس برأس،

(١) ما بين معاقوتين ساقط من ج.

أو فتير وإن أداه النَّظَرُ والْفِكْرُ، أو أدهنَ أو اكتحلَ ولو وجد طعْمَهُ في حلقِهِ أو احتجَمَ،
أو اغتابَ،

وقيل: يوجز إذا خاف الشهوة كذا في «الكافية» [٢٤٨/ب] عن «الواقعات» (أو فكر) فلا يفسد بالإإنزال به ك الإنزال بمجرد النظر (وإن أداه النظر والفكير) حتى أنزل لأنه لم يوجد منه صورة الجماع ولا معناه وهو [٢٨٤/ب] الإنزال عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الإفطار وكذا في «الفتح»، والمرأتان إذا عملتا عمل الرجال يعني: عمداً ولم يحصل إنزال لا يفسد الصوم لأنعدام الفطر وإلا فعليهما القضاء كذا في «التجنيس» أو ادهن لم يفسد صومه لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافي كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد برده في كبدة.

(أو اكتحل) لم يفسد صومه (ولو وجد طعنه) أي: طعم الكحل (في حلقه) أو لونه في نخامته أو بزاقه في الأصح كما في «الفتح» وهو قول الأكثر كما في «الكافية» لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام: «اكتحل وهو صائم»^(١) وليس بين العين والدماغ مسلك والدموع يخرج بالترشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافي كما ذكرناه ولو وضع في عينه لبناً أو دوافع الدهن فوجد طعنه أو مرارته في حلقه لا يفسد صومه كذا في «البحر» عن «الظهيرية»، لأن إحدى المفترضات الثلاث لم يوجد ولا يقال: هو تعليل بالعدم وأنه لا يجوز إذا لم يكن مختصاً لأنه مختص بالنظر إلى الأصل كما في «المستصنف» ولو ابتلع طعاماً مشدوداً بخيط والخيط بيده لا يفسد ما لم يسقط من الخيط وإن سقط فسد كذا في «الكافية» و «البحر». وفي «التارخانية» عن «العتابية»: إذا ابتلع عنباً مربوطاً بخيط ثم أخرجه لم يفطر ولو أدخل حلقه خشبة أو نحوها وطرف منه في يده لم يفطر وكذا إذا أدخل إصبعه في إسته والمرأة في فرجها على المختار [١/٣٤٩] إلا أن تكون مبتلة بالماء أو الدهن.

(واحتجم) لا يفسد لأنه عليه السلام: «احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم»^(٢) رواه البخاري.

(أو اغتاب) لم يفسد لأن قوله عليه السلام: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣) تأويل ذهب أحراهما

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: الصائم يكتحل (٤/٢٦٢)، وابن عدي في الضعفاء (٣/١٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في الصيام، باب: الحجامة والنَّقْي، للصائم (١٩٣٨)، وأبو داود في الصيام، باب: في الرخصة في ذلك (٢٢٧٣)، والترمذني في الصوم، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (٧٧٧)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم (١٦٨٢)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: الصائم يتحجج لا يبطل صومه (٤/٢٦٢).

(٣) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: في الصائم يتحجج (٢٣٦٧)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم (١٦٨٠)، والترمذني في الصيام، باب: كراهة الحجامة للصائم (٧٧٤)، والحاكم في المستدرك (٤٢٨/١).

أو نَوْىُ الْفِطْرِ وَلَمْ يَفْطِرْ، أَوْ دَخَلَ حَلْقَةَ دَخَانٍ بِلَا صُنْعَهُ،

لأنه ^{يُكَلِّغُ} مِنْ بَيْنِهِمَا وَهُمَا يَغْتَابُانَ آخَرَ فَقَالَ ذَلِكَ أَيْ: ذَهَبَ أَجْرُهُمَا بِالْغَيْبَةِ لِأَنَّهُ سُوْىَ بَيْنِهِمَا وَلَا خَلَافٌ أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ صومُ الْحَاجِمِ أَوْ نَوْىُ الْفِطْرِ وَلَمْ يَفْطِرْ كَمَا لَوْ نَوْىَ أَنْ يَتَكَلَّمُ فِي صَلَاتِهِ وَلِمَا يَتَكَلَّمُ لَمْ تَفْسُدْ لَعَدَمِ الْفَعْلِ.

(أَوْ دَخَلَ حَلْقَهُ دَخَانٍ بِلَا صُنْعَهُ) لَعَدَمِ قَدْرَتِهِ عَلَى الْإِمْتَنَاعِ عَنْهُ فَصَارَ كَبِيلٌ يَبْقَى فِي فَمِهِ بَعْدِ الْمُضْمِضَةِ لِدُخُولِهِ مِنَ الْأَنْفِ إِذَا أَطْبَقَ الْفَمَ وَنَظَيرَهُ مَا فِي «الْخَرَازَةِ»: إِذَا دَخَلَ عَرْقَهُ أَوْ دَمْوَعَهُ حَلْقَهُ وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَطْرَةِ أَوْ قَطْرَتَيْنِ لَا يَفْطِرُ وَإِنْ [٢٨٥/٤] كَثُرَ بِحِيثِ يَجِدُ مَلْوَحَتَهُ فِي الْحَلْقِ فَسُدَّ، قَالَ الْكَمَالُ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْقَطْرَةَ يَجِدُ مَلْوَحَتَهَا فَالْأُولَى عِنْدِ الْاِعْتَبَارِ بِوْجَدِهِ الْمَلْوَحَةِ بِصَحِيحِ الْحَسَنِ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ وَفِي «فَتاوِيٍ» قَاضِيُّ خَانُ: لَوْ دَخَلَ دَمَهُ أَوْ عَرْقَ جَبِينِهِ أَوْ دَمَ رِعَافِهِ فِي حَلْقَهِ فَسُدَّ صومُهُ اِنْتَهَىٰ . يَوْافِقُ مَا ذَكَرْتُهُ فَإِنَّهُ عَلَى بِوْصُولِهِ إِلَى الْحَلْقِ بِمَجْرِدِ وِجْدَانِ الْمَلْوَحَةِ دَلِيلٌ ذَلِكَ اِنْتَهَىٰ .

وَقَالَ شِيخُ مَشَايِخِنَا الْعَالَمُ الْمَقْدِسِيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ أَوْلَى: أَقُولُ: لِقَلْتَهَا لَا يَجِدُ طَعْمَهَا فِي الْحَلْقِ لِتَلَاشِيهَا قَبْلَ الرَّوْصَولِ إِلَيْهِ وَلِعَلْمِهِ أَرَادَ بِوْجَدِهِ مَلْوَحَتَهَا [ذَاتَهَا]^[١] لَا عَلَى سَبِيلِ الْكَنَّاْيَةِ لِأَنَّ الصَّفَةَ لَازِمَةً لِلْمَوْصُوفِ إِلَّا فَلَيْسَ الْحَلْقُ مَدْرَكًا لِلْطَّعُومِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا إِذَا اِنْتَشَرَتْ فِي الْفَمِ فَوَصَّلَتْ إِلَى الْحَلْقِ فَقَدْ قَرِبَتْ مِنَ الدَّاخِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ بِخَلَافِ الْفَمِ وَأَنَّهُ خَارِجٌ [٣٤٩/ب] مِنْ وَجْهٍ وَيَشْهُدُ لِذَلِكَ مَا فِي «الْذَّخِيرَةِ» وَفِي «الْوَاقِعَاتِ» لِلصَّدِرِ الشَّهِيدِ: إِذَا دَخَلَ الدَّمْوَعُ فِيمَ الصَّائِمِ إِذَا كَانَ قَلِيلًا نَحْوَ الْقَطْرَةِ وَالْقَطْرَتَيْنِ لَا يَفْسُدُ صومُهُ لِأَنَّ التَّحْرِزَ عَنْهُ غَيْرُ مُمْكِنٍ إِنْ كَانَ كَثِيرًا حَتَّىٰ وَجَدَ مَلْوَحَتَهُ فِي جَمِيعِ فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ فَسُدَّ صومُهُ وَكَذَا الْجَوابُ فِي عَرَقِ الْوَجْهِ وَفِي إِمْلَاءِ مُحَمَّدِ بْنِ مَقَاتِلٍ صَاحِبِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ: إِذَا أَنْزَلَ دَمَهُ مِنْ عَيْنِهِ إِلَى فَمِهِ وَدَخَلَ حَلْقَهُ قَطْرَةً اِنْتَهَىٰ . مِنْ خَطْهِ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ .

تَنبِيَّهٌ: قَيَّدَنَا عَدَمُ الْفِطْرِ بِدُخُولِ الدَّخَانِ بِلَا صَفَةٍ وَذَكَرْنَا مَا بَعْدَهَا تَنبِيَّهًا عَلَىٰ أَنَّ مِنْ أَدْخَلِ الدَّخَانِ حَلْقَهُ بِأَيِّ صُورَةٍ كَانَ الإِدْخَالُ فَسُدَّ صومُهُ سَوَاءٌ كَانَ دَخَانُ عَنْبَرٍ أَوْ عُودٍ وَغَيْرِهِمَا حَتَّىٰ مِنْ تَبَخْرٍ بِبَخْرٍ فَأَوَاهٌ إِلَى نَفْسِهِ وَاشْتَمَ دَخَانَهُ ذَاكِرًا لِصومُهِ أَفْطَرَ لِإِمْكَانِ التَّحْرِزِ عَنِ الإِدْخَالِ الْمُفْطَرِ جَوْفَهُ وَدَمَاغُهُ وَهَذَا مَا يَعْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَلِيَتَبَيَّنَ لَهُ وَلَا يَتَوَهَّمَ أَنَّ كَشْمَ الْوَرَدِ وَمَا بِهِ وَالْمَسْكُ لَوْضُوحُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَوَاءِ تَطْبِيبِ بَرِيعِ الْمَسْكِ وَشَبَهِهِ وَبَيْنَ جَوْهَرِ دَخَانِ وَصْلِ إِلَى جَوْفِهِ بِفَعْلِهِ .

تَنبِيَّهٌ آخَرٌ: يَؤْخَذُ مِنْ مَسَأَلَةِ الْاِكْتِحَالِ وَدَهْنِ الشَّارِبِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لِلصَّائِمِ شَمَ رَائِحةٍ

(١) مَا بَيْنِ مَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ حِجَّةِ.

أو غباراً ولو غبار الطاحون، أو دباب، أو أثر طغم الأدوية فيه وهو ذاكر لصومه، أو أصبح جبناً، ولو استمر يوماً بالجنبة. أو صب في إخليله ماء أو دهناً، أو خاض نهراً فدخل الماء أذنه، أو حك أذنه بعود فخرج عليه درن ثم أدخله مراراً إلى أذنه أو دخل أنفه مخاط فاستنشقه عمداً وابتلعه
.....

المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرأً متصلة كالدخان فإنهم قالوا: لا يكره الاتصال [٢٨٥ ب] بحال وهو شامل للطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب (أو) دخل حلقه (أثر طעם الأدوية فيه) أو في حلقه لأنه يمكن الاحتراز عنها فلا يفسد الصوم بدخولها (وهو ذاكر لصومه) كما ذكرنا.

(أو أصبح جبناً ولو [٣٥ ب] استمر) على حالته (يوماً) أو أياماً (بالجنبة) لما تلو ناه لاستلزم جواز المباشرة إلى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة، وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب: يا رسول الله، إني أصبح جبناً وأنا أريد الصيام، فقال رسول الله ﷺ: «وأنا أصبح جبناً وأنا أريد الصيام فأغسل وأصوم»^(١) كما في «البرهان» (أو صب في إحليله ماء أو دهناً) لا يفطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف، قال الفقيه أبو بكر البلكي رحمه الله تعالى: الخلاف فيما إذا وصل إلى المثانة أما مادام في قصبة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لأبي حنيفة أن المثانة ليس لها منفذ وإنما يخرج البول بالترشيح وهذا الكلام يرجع إلى الطلب، كذا في «الخانية». وقال الزيلعي: وهذا الاختلاف مبني على أنه هل بين المثانة والجوف منفذ أم لا؟ وهو ليس لاختلاف فيه على التحقيق، والأظهر أنه لا منفذ، وإنما يجتمع البول فيهما بالترشيح كذا يقول الأطباء، انتهى.

(أو كان خاض نهراً فدخل الماء) في (أذنه) لا يفسد صومه قاله قاضي خان انتهى. وذلك للضرورة والحرج (أو حك أذنه بعود فخرج عليه درن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي: العود (مراها إلى أذنه) لا يفسد صومه بالإجماع كما في «البازارية» لعدم وصول المفطر إلى الدماغ (أو دخل) يعني: نزل من رأسه ووصل إلى (أنفه مخاط فاستنشقه عمداً أو ابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فأدخله وإن بلعه إن كان لم يقطع من فيه بل متصل كالخيط فتدلى إلى الذقن فاستشربه لم يفطر وإن انقطع فأخذنه وأعاده أفتر كذا في «الفتح» و«التنارخانية». قال الشيخ الإمام أبو جعفر: أنه إذا خرج البزاق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه، وفي «الخانية»: ترطب شفتاه بيزاق [٣٥ ب] عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه، وفي «الحججة»: سُئل

(١) أخرجه مسلم في الصيام، باب: صحة صوم من طبع عليه الفجر وهو جنب (١١١٠)، وابن حجر في فتح الباري في الأدب، باب: من لم يواجه الناس بالعتاب (٥١٤ / ١٠).

وينبغي إلقاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي رحمة الله. أو ذرعه القيء وعاد بغير صنعه ولو ملا فاه في الصحيح، أو استقاء أقل من ملء فيه على الصحيح، ولو أعاده في الصحيح، أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الحمصة، أو مضغ مثل سمسمة من خارج فمه، حتى تلاشت ولم يجد لها طعمًا في حلقه.

ابراهيم عن ابتلع بلغماً قال: إن كان أقل من ملء فيه لا ينقض إجماعاً وإن كان ملء فيه ينقض صومه [١/٢٨٦] عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي إلقاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي) رحمة الله: فإنه إذا خرحت النخامة من مجرها إلى فيه وقدر على مجها ولم يفعل بل ابتلعاها. انظر في أصح الوجهين عند الإمام الشافعي رحمة الله. قال العلامة ابن الشحنة رحمة الله: أحبت التبي عليه حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد فإنه مهم فلذا ذكره.

(أو ذرعه) أي: سبقه وغلبه (القيء) ولو ملا فاه لقوله [٣٧]: «من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء، وإن استقاء عمداً فليقض»^(١) رواه أصحاب السنن وغيرهم كما في «البرهان» (و) كذا لا يقضي لو (عاد) ما ذرعه (بغير صنعه ولو ملا) القيء فمه في «الصحيح» وهذا عند محمد لأنه لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع ولا معناه لأنه لا يتعدى به عادة (أو استقاء) أي: تعمد إخراجه وكان (أقل من ملء فمه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف. وقال محمد: يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده على الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في «المحيط» لعدم الخروج حكماً حتى لا ينقض الطهارة. وقال الكمال: وهو المختار لعدم الخروج شرعاً. وقال محمد: يفسد وهو ظاهر الرواية. ورواية عن أبي يوسف باتفاق ما رويناه.

(أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي بفيه من سحوره (وكان دون الحمصة) لأنه تبع لريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعرّض، وقال الكمال من المشايخ: من جعل الفاصل بين [١/٣٥١] القليل والكثير كون ذلك مما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعاة بالريق أو لا يحتاج الأول قليل والثاني كثير وهو حسن لأن المانع من الحكم بالإفطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يعتمد في إدخاله لأنه غير مضطرب فيه انتهى.

(أو مضغ مثل سمسمة) أي: قدرها وقد تناولها (من خارج فمه حتى تلاشت ولم يجد لها طعمًا في حلقة) كذا في «الكافي» قال الكمال: وهذا حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل مضغه انتهى.

(١) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: الصائم يستقي عمداً (٢٢٨٠)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء فيمن استقاء عمداً (٧٢٠)، والحاكم في المستدرك (٤٢٧/١) وقال: صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجه. والدارقطنى (١٨٤/٢)، وقال: رواه ثقات كلهم وأحسد في مسنه (٤٩٨/٢).

باب ما يفسد الصوم، وتجب به الكفارة مع القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئاً. إذا فعل الصائم شيئاً منها طائعاً متعمداً غير مضطر لزمه القضاء والكفارة، وهي: الجماع في أحد السينين، على الفاعل، والمفعول به، والأكل والشرب. سواء فيه ما يتعدى به.....

باب بيان ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

(وهو اثنان وعشرون شيئاً) تقريباً (إذا فعل) المكلف (الصائم) مبيتاً النية في أداء رمضان ولم يطأ ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وقد فعل (شيئاً منها) أي: المفسدات [٢٨٦ بـ] (طائعاً) احتزز فيه عن المكره، ولو أكرهته زوجته في الأصح كما في «الجوهرة» وبه يفتني كما في «التجنيس» فلا كفارة ولو حصلت الطوعية في أثناء الجماع لأنها بعد الإفطار مكرهاً في الابتداء كذا في «البحر» عن «الظهيرية» كما سذكره (متعمداً) احتزز عن الناسي والمخطيء (غير مضطر) إذ المضطر لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكاً للمصلحة الفاتحة (و) لزمه (الكفارة) لتكامل الجناية ومن ذلك:

(الجماع في أحد السبيلين) أي: سبيلي آدمي حي وبالجماع يلزم القضاء والكفارة (على الفاعل) وإن لم ينزل (و) على (المفعول به) والدبر كالقبل في الأصح لتكامل الجناية بخلاف الحد لأنه متعلق بالزنا وليس الجماع في الدبر زنا حقيقة لأنه عبارة عن الجماع في الفرج: مخصوص، وقيدنا بتتبنيه النية لأنه لو نوى بعد طلوع الفجر [٢٥١ بـ] ثم جامع لا تلزمك الكفارة لشبهة الاختلاف في صحة صومه، وقيدنا بعدم طردو ما يبيح الفطر لأنه لو طرأ نحو حيض ومرض وجرب سقطت الكفارة كما سذكره.

(و) كذا (الأكل) حتى لو توهם مجيء الحيض أو الحمى وهو معتادها فلم تحم ولم تحض لزمت الكفارة كما في «التجنيس» وكذا الشرب سواء فيه أي: المفتر (ما يتعدى به) [يرجى ويقام البدن] أي: الغذاء - هو بالغين والذال المعجمتين -: اسم للذات المأكلة غذاء، قال في «الجوهرة»: واختلفوا في معنى التغذى، قال بعضهم: أن يميل الطبع إلى أكلة وتنقضي شهوة البطن به، وقال بعضهم: هو ما يعود نفعه إلى صلاح البدن وفائدة فيما إذا مضى لقمة ثم أخرجها، ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الأول لا تجب انتهى. هذا هو الأصح لأنه بإخراجها تعافها النفس كذا في «المحيط» انتهى.

ثم قال في «الجوهرة»: وعلى هذا الورق الحبشي والخشيشة والقطاط إذا أكله فعلى

الثاني لا تجب الكفاره لأنه لا نفع فيه للبدن وربما يضره وينقص عقله وعلى القول الأول تجب لأن الطبع يميل إليه وتتفضي به شهوة البطن انتهى.

مطلب: في الكلام على الدخان «التبع...»

قلت: وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان إذا شربه في لزوم الكفاره نسأل الله العفو والعافية انتهى.

وقال في «مجمع الروايات»: ثم الفاصل بين ما يتغذى به وبين ما لا يتغذى أن كلّ ما يؤكل عادة مقصوداً أو تبعاً لغيره فهو مما يتغذى به وكل [١/٢٨٧] ما لا يؤكل عادة أصلاً فهو ملحق بما لا يتغذى به وإن كان في نفسه مغذيّاً ولو ابتلع جوزة رطبة أو لوزة يابسة لم تلزمه الكفاره لأنه لا يؤكل مع قشره ^ع ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفاره لأنها تؤكل عادة مع [١/٣٥٢] القشر وعن أبي يوسف إذا مضخ الجوزة أو اللوزة اليابسة بقشرها حتى وصل إلى جوفه تلزمه الكفاره لأنه أكل ما هو مأكول وهو اللب مع ما ليس بمتكون وهو القشر انتهى. وبه جزم قاضي خان ولم يذكره مسندأ ولم يذكره غيره انتهى.

ثم قال في «مجمع الروايات»، وقيل: لا تلزمه الكفاره لأن اعتبار وقوع الفطر بما يتغذى به إن كان يوجب الكفاره فاعتبار وقوع الفطر بما لا يتغذى به يمنع وجوب الكفاره فوق الشك في وجوبها فلا تجب بالشك كما لو ابتلعمها انتهى. وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفاره الرطب واليابس فيه سوء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوزة وكذا البندق والفستق إن كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز وإن كانت يابسة إن مضخها كان عليه الكفاره إذا كان فيها اللب لما قلنا في الجوزة انتهى وفي «التجنيس»: وعن محمد في الجوزة الرطبة لو مضخها مع قشرها حتى وصل الممضوغ إلى جوفه: فعلية الكفاره، وقال: يعني: المؤلف بعينه رضي الله عنه هكذا ذكر صاحب «الأجناس» وعن محمد يجب مطلقاً، وهكذا روي عن أبي يوسف مطلقاً من غير تفصيل، قال مشايختنا رحمة الله: إن وصل القشر أولاً إلى حلقه فلا كفاره عليه وإن وصل اللب أولاً فعلية الكفاره لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب انتهى.

قلت: وإذا وصلا معاً فقد ذكرنا ما يفيد حكمه عن «مجمع الروايات» انتهى. وإن ابتلعمها إن لم تكن مشقرقة الرأس فلا كفاره فيه عند الكل وإن كانت مشقرقة فكذلك عند العامة. وقال بعضهم: إن كانت مملوحة فيها كفاره وإن لم تكن مملوحة لا كفاره وإن ابتلع تفاحة مروي عن هشام عن محمد أن عليه الكفاره لأن جميعها مأكولة انتهى. وتجب الكفاره لو ابتلع اهليجة

أو يُتَداوِي بِهِ . وَابْتِلَاعُ مَطْرَ دَخَلَ إِلَى فَمِهِ، وَأَكْلُ اللَّحْمِ النَّيْءِ . وَإِنْ كَانَ مُنْتَنَّاً . إِلَّا إِذَا دَوَدَ، وَأَكْلُ الشَّحْمِ فِي أَخْتِيَارِ الْفَقِيهِ أَبْيَ الْلَّيْثِ، وَقَدِيدُ اللَّحْمِ بِالْاِنْفَاقِ، وَأَكْلُ الْحَنْطَةِ، وَقَضْمُهَا، إِلَّا أَنْ يَمْضِعَ قَمْحَةٌ فَتَلَاثَتْ . وَابْتِلَاعُ حَبَّةٍ حَنْطَةٍ، أَوْ سِمْسِمَةٍ أَوْ نَحْوُهَا مِنْ خَارِجِ فَمِهِ فِي الْمُخْتَارِ، وَأَكْلُ الطَّيْنِ الْأَرْمَنِيِّ مُطْلَقاً .

[في [٣٥٢] بـ] الصحيح^[١] كما في «التخارخانية» عن «الخلاصة» وبابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفاراة لأنها لا يؤكل كذلك انتهى.

وقال في «شرح» الشيخ المقدسي: وبأكل نحو ورق كرم وقشر بطيخ [٢٨٧] طري وكافور ومسك تجب انتهى.

وقوله: طري قيد في ورق الكرم أيضاً لما في «التجنيس والمزيد» أكل ورق الكرم في الابداء عليه القضاء والكافارة، وإن أكبر فعليه القضاء دون الكفاراة لأنه لا يؤكل عادة لأنه صار غليظاً انتهى. فلذا استوى في الحكم ما يتغذى به (أو يتداوی به) كالأشربة واللبان والأطعمة والخبز لتكامل الجنابة والطبع السليم تدعوا إلى تناول ما يتغذى به أو ما يتداوی به لما فيه من إصلاح البدن فتنفع الحاجة إلى شرع الزواجر فيه.

(و) منه (ابتلاع ماء مطر) وثلج وبرد (دخل إلى فمه) لإمكان التحرز عنه بتيسير طبق الفم

(و) منه (أكل اللحم النيء وإن كان متنناً) ولو من ميتة (إلا إذا دود) لخروجه به عن الغذائية.

(و) منه (أكل الشحوم) في المختار كذا في «التجنيس» وهذا في (اختيار الفقيه أبي الريث) رحمة الله ولا خلاف في قدديه كذا في «الفتح» (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله (و) منه (أكل) حب (الحنطة وقضمها) لما ذكرنا (إلا أن يمضغ قمحه أو قدرها من جنس ما يوجب الكفاراة فتلاشت) واستهلكت بالمضغ فلم يجد لها طعماً فلا كفارة بل ولا فساد لصومه به كما قدمناه.

(و) من موجب الكفاراة (ابتلاع) حبة حنطة (أو) ابتلاع (سمسمة أو) ابتلاع نحوها وقد تناولها (من خارج فمه) ولزوم الكفاراة بهذا (في المختار) لأنها من جنس ما يتغذى به وهو روایة عن محمد. قال الکمال: وإن ابتلع الشعیر فلا کفارة عليه إلا أن يكون مقلیاً هكذا ذكره القدوري رحمة الله تعالى لأنه لا يؤكل غير المقلی كذا في [٣٥٣] «التجنيس والمزيد» وهذا في الجاف من الشعیر. وأما إذا كان في السنبلة الطرية فاستخرجها فأكلها فعليه الكفاراة كما في «التخارخانية» عن «الحججة».

(و) منه (أكل الطين الأرمني مطلقاً) أي: سواء اعتاد أكله أو لم يعتد أنه يؤكل للدواء

(1) ما بين معقوفين ساقط من ح.

والطين غير الأرمني كالطفل إن اعتاد أكله، والمسلح القليل في المختار، وابتلاع بزاق زوجته أو صديقه، لا غيرهما، وأكله عمداً بعد غيبة، أو بعد حجامة، أو بعد مس أو قبلة بشهوة، أو بعد مضاجعة من غير إزال،

فكان إفطاراً كاملاً كذا في «التجنيس» (و) منه أكل (الطين غير الأرمني) والطين المسمى ك (الطفل إن اعتاد أكله) لا على من لم يعتد (و) منه أكل (قليل الملح)، قال في «المبتفئ»: تجب الكفارة بأكل الملح القليل لا الكثير. انتهى.

وفي «شرح الديري» قال في «الخلاصة»: إذا أكل الملح عليه الكفارة وهو المختار وانتهى وكذا أطلقه في «البازارية»، فقال: وفي الساح يجتب الكفارة (في المختار)، انتهى فلذلك قلت: تجب [١٢٨٨] بالقليل في المختار وقال في «مجمع الروايات»: وفي أكل الملح روایتان قوله: تجب في القليل دون الكثير وإنه من الامتحانيات انتهى.

وإذا أكل كعوب قوائم الذرة لا رواية لهذه المسألة قال الزندويستي: القضاء مع الكفارة كذا في «التخارانية» (و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لأنه يتلذذ به كما قال في «الكتن» في مسائل شتى وفي «التخارانية»: وإذا ابتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة إلا إذا كان بزاق صديقه فحيثئذ يلزم الكفارة لأن الناس لا يغافون بذاق أصدقائهم فلذا (لا) تلزم الكفارة بزاق (غيرهما) لأنه يغاف.

(و) مما يوجب الكفارة (أكله عمداً بعد غيبة) وهي ذكر أخاك بما يكرهه حال غيبته سواء بلغه الحديث أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه، أفتاه مفت أو لم يفته لأن الفطر بالغيبة يخالف القياس والحديث، وهو قوله عليه السلام: «الغيبة تفترض الصائم»^(١) مسؤول بالإجماع بذهب الشافعية. وحديث الحجاماة: فإن بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الأوزاعي وأحمد كما [٣٠٣ ب] في «العنابة» وقد قال قاضي خان: قال بعضهم هذا وفضل الحجامة سواء في الوجه كلها، وعامة العلماء قالوا: عليه الكفارة على كل حال انتهى. فلذا تجب الكفارة بأكله عمداً بعد غيبته (و) أكله بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبلة بشهوة أو أكله بعد مضاجعة) و مباشرة فاحشة (من غير إزال) ظاناً أنه أفترض بالمس والقبلة لزمته الكفارة إلا إذا تأول حديثاً أو استفتى فقيها فأفترض فلا كفارة عليه وإن أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لأن الظاهر الفتوى والحديث يصير شبهته، قاله الكمال عن «البدائع».

(١) أخرج بنحوه ابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في الغيبة والرفث للصائم (١٦٨٩)، من حديث أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به فلا حاجة له في أن يدع طعامه وشرابه».

أو بعْدَ دُهْنِ شَارِبٍ، ظَانًا أَنَّهُ أَفْطَرَ بِذَلِكَ، إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فَقِيهٌ أَوْ سَمِيعُ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَعْرِفْ تَأْوِيلَهُ عَلَى الْمَذَهِبِ. وَإِنْ عَرَفَ تَأْوِيلَهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ. وَتَجُبُ الْكُفَّارَةُ عَلَى مَنْ طَلَوَعَتْ مُكَرَّهًا.

(أو) أكله بعد (دهن شاربه ظاناً أنه أفتر بذلك) [لأنه متعمد]^[11] ولم يستند ظنه إلى دليل شرعي فلزمته الكفارة وإن استفتني فقيها فأفتاه بالفطر بدهن الشارب أو تأول حديثاً لأنه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتأويل الحديث هنا لأن هذا مما لا يشتبه على من له شيمة من الفقه، نقله الكمال عن «البدائع».

مطلب: فتوی الفقیه تورث شنہة وإن كانت خطأ

قلت: لكن يخالف ما في قاضي خان وكذا الذي اكتحل أو دهن نفسه أو شاربه ثم أكل متعمداً عليه الكفارة إلا إذا كان جاهلاً فاستفتني فأفتني له بالفطر فحيث لا تلزمه الكفارة انتهى. فعلئن هذا يكون قولنا (إلا إذا أفتاه فقيه) شاملًا لمسألة دهن الشارب [٢٨٨ بـ] والمراد بالفقير متبوع لمجتهد كالحنابلة وبعض أهل الحديث ومن يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لأن الواجب على العامي الأخذ بقول المفتري فنصير الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في حقها كما في «البرهان» (أو) إلا إذا (سمع) المجتمع والحاجم (الحديث) وهو قوله عليه السلام: «أفترض الحاجم والمحجوم»^(١) (ولم يعرف تأويله على المذهب) لأن [قول [٤٣٥ هـ]] الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتري، وقول المفتري صلح عندنا^(٢) فيقول الرسول أولئك، وعن أبي يوسف: إنها تجب لأن العامي إذا سمع الحديث ليس له أن يأخذ بظاهره لجوائز أن يكون مصروفًا عن ظاهره أو منسوخًا (و) كما (إن عرف تأويله وجبت عليه الكفارة) لانتفاء الشبهة وتأويله أنه عليه السلام مرت بهما وهو يغتابان آخر فقال عليه السلام ذلك أي: ذهب صومهما بالغيبة كما قدمناه وقد علمت الخلاف في مسألة ظن الفطر بالدهن، (وتجب الكفارة على من طاولت) رجلًا (مكرهاً) على وطئها لأن سبب الكفارة جنائية إفساد الصوم لا نفس الواقع وقد تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كما في «البرهان» وفي «التجنيس»: علمت طلوع الفجر وكتمه عن زوجها حتى واقعها وهو لا يعلم به عليها الكفارة لأن إفطارها، عُرِي عن شبهة الإباحة.

(١) تقدم تخریجہ۔

(1) ما بين معكوفتين ساقط من ج.

(2) ما رس: معکوفتیں ساقط م: ح:

فصل

«في الكفارة وما يسقطها عن الذمة»

تُسْقَطُ الْكَفَارَةُ بِطَرُورٍ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ، أَوْ مَرَضٌ مُبِيعٌ لِلْفَطْرِ فِي يَوْمِهِ، وَلَا تُسْقَطُ عَمَّنْ سُوْفَرَ بِهِ كُزْهًا بَعْدَ لُزُومِهَا عَلَيْهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

بيان الكفاراة:

.....
وَالْكَفَارَةُ: تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤْمِنَةَ،

فصل في بيان الكفاراة وما يسقطها عن الذمة بعد الوجوب

(تسقط الكفاراة) التي لزمت من أكلت عمداً أو جرممت طائعة (بطرو حيض أو نفاس أو طرو (مرض مبيع للفتر) وهو ما يكون بغیر صنع من أفتر عمداً قبل وجود العذر ثم حصل العذر (في يومنه) أي: يوم الإفساد ولأن الكفاراة إنما تجب في صوم مستحق واستحقاقه في يوم واحد لا يتجزأ ثبوتاً وسقراطاً فيعرض المرض والحيض في آخره تمكنت شبهة عدم الاستحقاق في أوله كما في «البرهان» وقينا بكونه حصل بغیر صنعه لأنه إذا أفتر عمداً ثم جرح نفسه ففرض ذلك مرضًا لا يستطيع معه الصوم أو ألقى بنفسه من سطح أو جبل اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: سقط عنه الكفاراة كما إذا مرض ابتداء، وقال بعضهم: لا تسقط عنه لأنه بفعل العباد فلا يؤثر في إسقاط حق الشرع كذا في «التجنيس»، وقال الكمال: والمختار لا تسقط [١/٢٨٩] لأن المرض من الجرح وأنه وجد [٣/٣٥٤] مقصوراً على الحال فلا يؤثر في الماضي انتهى.

وذكر في «جمع العلوم»: لو أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجده العطش فأفتر كفر لأنه ليس بمسافر ولا مريض، وقيل: بخلافه وبهأخذ البقالى كذا في «التاريخانية».

(ولا تسقط) الكفاراة (عمن سوفر به كرهاً) باختيار (بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية) خلافاً لزفر وهو رواية والعذر لم يجيء من قبل صاحب الحق كذا في «البرهان» وقال قاضي خان: لو أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفاراة وسيذكر ما إذا أفتر خشية المرض بالقتال أو بمجيء الحمى والحيض في العوارض.

مطلوب في الكفاراة

(والكفارة تحرير رقبة) (ولو كانت غير مؤمنة) لإطلاق النص فيها وشرطها عدم فوات

فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، لَيْسَ فِيهِمَا يَوْمٌ عِيدٌ، وَلَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الصَّوْمَ أَطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا يُغَدِّيْهُمْ وَيُعَشِّيْهُمْ، غَدَاءً وَعَشَاءً مُشَبِّعَيْنِ، أَوْ غَدَاءَيْنِ، أَوْ عَشَاءَيْنِ، أَوْ عَشَاءً وَسُحْرَةً، أَوْ يُعْطِيْنِ كُلَّ فَقِيرٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، أَوْ دَقِيقَةٍ، أَوْ سُرِيقَةٍ، أَوْ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ قِيمَتَهُ.

منفعة البطش والمشي والكلام والنظر والعقل كما في الظهار (فإن عجز عنه) أي: التحرير بأن لم يكن في ملكه رقبة ولا يملك ثمنها (صوم شهرين متتابعين ليس فيما يوم عيد ولا) بعض (أيام التشريق) للنهي عن صيامها (فإن لم يستطع الصوم) لمرض أو كبر (أطعم ستين مسكيناً) أو فقيراً دائماً وإنما ذكر المسكين محافظة على ما ورد به النص وإن كان الشرط عدم الفداء ولا يتشرط اجتماع كلهم في وقت واحد فإن اجتمعوا (يعذبهم ويعشيهم غداة وعشاء مشبعين) وهذا هو الأعدل لدفع حاجة اليوم بجملته (أو) يغذبهم (غدائين) من يومين (أو) يعشيشم (عشاءين) من ليتين (أو عشاء وسحوراً) وشرط أن يكون الذين أطعمتهم ثانياً قد أطعمهم أولاً حتى لو غذى ستين ثم أطعم غيرهم لم يجز حتى يعيد الإطعام لأحد الفريقين ولو أطعم فقيراً واحداً ستين يوماً أحراه لأنه بتجدد الحاجة يصير بمنزلة فقير آخر في كل يوم والشرط إذا أباح الطعام أن يشعثهم ويكتفي [١٣٠٠] خبز البر من غير أذم بخلاف الشعير إذ لا بد من أدم معه لأنه للخشونة لا يتمكن من الشبع عادة إلا بأدم خبز البر ولذا قيل: [خبز]^[١] البر أدمه فيه فمن طلب له أدم فليس بجائع والشرط أن يكون أحدهم شبعان حتى لو كان وقد أكل مثل الجائع يحتاج إلى إطعام غيره خاصة (أو يعطي كل فقير نصف صاع من بُر أو دقيقه أو سويقه) أي: البر (أو) يعطي كل فقير صاع تمر أو صاع شعير أو زبيب أو يعطي (قيمه) أي: قيمة [٢٨٩] ب نصف الصاع من بُر وقيمة الصاع من شعير ولو في أوقات متفرقة وذلك لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: جاء رجل إلى الرسول ﷺ، فقال: هلكت يا رسول الله، قال: «ما أهلكك؟» قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: «هل تجد ما تعتقد رقبة» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين» قال: لا، قال: «فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟» قال: لا، ثم جلس فجيء إلى النبي ﷺ بعرق فيه تمر فقال: «تصدق بهذا» قال: على أفقر منا فما بين لأبيتها أهل بيته أخرج إلى هنا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجهه، وقال: «اذهب فأطعمه أهلك»^(١) رواه الجماعة. وهذا ظاهر على وجوبه مرتبأ وخاص الأعرابي

(١) أخرجه البخاري في الصيام، باب: إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكتفر (١٩٣٦)، ومسلم في الصوم، باب: تعليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفاره (١١١١)، وأبو داود في

(١) ما بين معاكوفتين ساقط من م.

وَكَفْتَ كَفَارَةً وَاحِدَةً عَنْ جَمَاعٍ وَأَكَلَ مُتَعَدِّدًا فِي أَيَّامٍ لَمْ يَتَخَلَّهُ تَكْفِيرٌ وَلَوْزٌ مِنْ رَمَضَانَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنْ تَخَلَّ التَّكْفِيرُ لَا تَكْفِي كَفَارَةً وَاحِدَةً فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

وَهُوَ سَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ شَيْئاً: إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ أَرْزَأَ نِيَّاً، أَوْ عَجِينَاً، أَوْ دَقِيقَةً،

بأحكام ثلاثة بجواز الإطعام مع القدرة على الصيام وصرفه إلى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً، كذا قاله الزيلي، لأن العرق بالعين - مكتل - بيع خمسة عشر صاعاً، والنواجد أضراس الحلم الواحد كذا في «المغرب» انتهى. قلت: إلا أن في قوله خصه بالإطعام مع القدرة على الصيام تأمل لأنه بِكِفَارَةٍ لما قال له: «هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا».

مطلوب تداخل الكفارات

(وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل) عمداً (متعدد في أيام) كثيرة (ولم يتخللها) أي: الجماع والأكل عمداً (تكفير) لأن الكفارة شرعت للزجر وهو يحصل بوحدة للتداخل (ولو) كانت [٣٠٠ بـ] الأيام (من رمضانين على الصحيح) للتداخل بالقدر الممكن، وقيل: هذا في رمضان واحد (فإن تخلل) التكثير بين الوطأين أو الأكلتين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لأن التداخل قبل الأداء لا بعده كما في الحدود كذا في «البرهان» وفي «مجموع الروايات» عن «المعحيط»: شرب حمراً في رمضان أو زنى فعليه الحد والتعزير والكفارة لاختلاف الأسباب انتهى.

باب في بيان ما يفسد الصوم ويوجب القضاء من غير كفارة

وضابطه: إن ما ليس فيه عذر غذائيه ولا معناها أو فيه ولكن صحبه عذر شرعى أو قصور أوصله إلى جوفه أو دماغه وما ليس فيه كمال شهوة الفرج لا كفارة به وقد حصر أفراد ما شمله ذلك بالعد تقريباً، فقال: وهي سبعة وخمسون شيئاً تسهيلاً على المتعلم وهي:

(إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أرزأ) نيتاً (أو عجينأً أو دقيقاً) عند أبي يوسف وبهأخذ الفقيه أبو الليث [٢٩١] خلافاً لمحمد أو أكل دقيقاً على الصحيح ودقيق الذرة إذا لته بالسمين والدبس تجب الكفارة ودقيق الحنطة والشعير إذا بل بالماء وخلط بالسكر تجب به الكفارة، وفي دقيق الجاروش والأرز قالوا: بأنه تلزمـه كما في «التخارخانية».

الصوم، باب: كفارة من أئتي أهله في رمضان (٢٣٩٠)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في كفارة الفطر في رمضان (٧٢٤)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في كفارة من أفتر يوماً من رمضان (١٦٧)، والمزمي في تحفة الأشراف (١٢٢٧٥).

أو ملحاً كثيراً دفعة، أو طيناً غير أرمني لم يغتصد أكله، أو نواة أو قطناً، أو كاغداً، أو سفرجلاً لم يدرك ولم يطبخ، أو جوزة رطبة، أو ابتلع حصاء، أو حديداً، أو ثراباً أو حجراً، أو احتقن، أو أوجر بسب شيء في حلقه على الأصح، أو أفتر في أذنه دهناً، أو ماء في الأصح، أو داوى جائفة، أو آمة بدواء ووصل إلى جوفه، أو دماغه، أو دخل حلقه مطر، أو ثلح في الأصح ولم يتبلغ بصنعه، أو أفتر خطأ بسبق ماء المضمضة إلى جوفه،

(أو) أكل (ملحاً كثيراً دفعة) على ما قدمناه أو أكل (طيناً غير أرمني) (لم يعتد أكله) لأنه ليس دواء (أو) أكل (نواة أو قطناً) أو ابتلع ريقه متغيراً بخضرة أو صفرة أو حمرة من عمل الإبريس ونحوه وهو ذاكر لصومه لأنه أكل الصبغ كما في «التجنيس والمزيد» (أو) أكل كاغداً ونحوه مما لا يؤكل عادة (أو سفرجلاً) أو نحوه من الشمار التي لا تؤكل قبل النضح (ولم يطبع) ولم يملح (أو جوزة رطبة) ليس لها لب فإن كان لها لب فقد علمته (أو ابتلع حصاء أو حديداً) أو نحاساً أو ذهباً أو فضة (أو ثراباً أو حجراً) ولو زرداً ونحوه وجب القضاء لا الكفارنة لقصور ^{١٣٥٦} [الجناية] وجود صورة الفطر (أو احتقن أو استعط) الرواية بالفتح فيهما الحقيقة: صب الدواء في الدبر والسعوط صب الدواء في الأنف (أو أوجر) وفسره قوله: (بسب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارنة وجه الصحيح أن الكفارنة موجب الإفطار صورة ومعنى، والصورة الابتلاع كما في «الكافي» وهي منعدمة والنفع المجرد عنها بوجوب القضاء فقط.

(أو أفتر في أذنه دهناً) انفاقاً (أو) أفتر في أذنه (ماء في الأصح) لأنه وصل إلى الدماغ بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن كما قاله قاضي خان وحققه الكمال وفي «المحيط»: قال: لو صب الماء بنفسه في أذنه فالصحيح أنه لا يفتر لانعدام المفتر صورة ومعنى، وهو إصلاح البدن لأن الماء يضر بالدماغ (أو داوى جائفة) وهي جراحة في البطن (أو آمة) هي الجراحة في الرأس من آمته بالعصا ضربت أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً (أو وصل) الدواء (إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح والتقييد تكون الدواء رطباً في بعض العبارات وقع جرياً على العادة (أو دخل حلقه مطراً أو ثلح في الأصح ولم يتبلغه بصنعه) وإنما سبق إلى حلقه بذاته كما في «التبين» (أو أفتر خطأ بسبق ماء المضمضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) أو دماغه وإن لم ^{٢٩٠} [ب] يبالغ فيهما لوصول المفتر إلى الجوف أو الدماغ ولقوله ^ب: «رفع عن أمري الخطأ والنسيان وما استكرهوا

أو أفتر مكرهاً ولز بالجماع، أو أكرهت على الجماع، أو أفترت خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة، أمة كانت أو منكوبة، أو صب أحد في جوفه ماء وهو نائم، أو أكل عمداً بعد أكله ناسياً، ولز علما الخبر، على الأصح،

عليه^(١) محول على نفي الإثم ورفعه (أو أفتر مكرهاً ولو بالجماع) وإن أكرهته عليه زوجته على الصحيح لأنه إفطار بعدر وبه يفتى كما في «التجنيس» وانتشار الآلة لا يدل على الطوعية لأن يوجد حالة النوم [٣٥٦ بـ] ومن الرضيع (أو أكرهت على الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى وفي «الحجج»: إذا كانت تكرهه في الابتداء ثم طاوته بعد ذلك لا كفارة عليها لأنها طاوته بعد فساد الصوم كذا في «التارخانية» (أو أفترت) المرأة (خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة أمة، كانت أو منكوبة) كما في «التارخانية» لأنها أفترت بعدر كما لو أفترت الأمة لضعف أصابعها في عمل السيد من طبخ أو خبز أو غسل ثياب، ولها أن تمنع من الاتئمار بأمر المولى إذا كان يعجزها عن أداء الفرائض لأنها مبقاء على أصل الحرية في حق الفرائض كذا في «التجنيس» (أو صب أحد في جوفه ماء وهو أي: الصائم (نائم) لوصول المفتر إلى الجوف وكذا لو شرب وهو نائم عليه القضاء وليس هو كالناسى، ألا ترى أن النائم أو ذاهب العقل إذا ذبح لم تؤكل ذبيحته والناسي للتسمية تؤكل ذبيحته كما في «التارخانية» عن «المتفق».

(أو أكل عمداً بعد أكله ناسياً) كذا أطلقه في «الكنز» وقىده في «الهداية»، فقال: ومن أكل في رمضان ناسياً وظن أن ذلك يفطره وأكل بعد ذلك متعمداً فعليه القضاء دون الكفارة لأن الاشتباه استند إلى القياس أي: دليل هو القياس لأن القياس فطره بأكله ناسياً فكان النص وهو قوله عليه السلام: «تم على صومك»^(٢) مخالفًا للقياس فكانت الشبهة الشرعية قائمة نظراً للقياس وهو الفطر بأكله ناسياً ثبتت الشبهة الشرعية فبقي القياس صفة الصوم فلم يبق للصوم محل [ولا]^[١] تنتفي الشبهة بالعلم بالحدث لأنه خبر واحد لا يوجب العلم بل العمل يجب القضاء لا تجب الكفارة عليه (ولو على الخبر) يعني: الحديث وهو [٣٥٧ أ] قوله تعالى: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» وعدم لزوم الكفارة كما في «الفتح» ولو من الروايتين وهو ظاهر الرواية وصححه قاضيikan وفي رواية تجب الكفارة كما في «الفتح» ولو أكل ناسياً فقيل له: إنك صائم فلم يتذكر [٤٢٩١] يلزمك القضاء في المختار كما تقدم.

(١) تقدم تخرجه.

(٢) تقدم تخرجه.

(١) ما بين معكوفين ساقط من م.

أو جامع ناسياً ثم جامع عاماً، أو أكل بعد ما نوى نهاراً ولم يبيت نهاراً أو أصبح مسافراً فنوى الإقامة ثم أكل، أو سافر بعدهما أصبح مقيماً فأكل، أو أمسك بلا نية صوم، ولا نية فطر، أو تسرّح، أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو طالع،

(أو جامع ناسياً ثم جامع عاماً) أو أكل بعد الجماع ناسياً وعلم التوجيه لقيام الشبهة.

(أو أكل) أو شرب أو جامع عمداً (بعدما نوى) وكان إنشاؤه النية (نهاراً) أكد بقوله: (ولم يبيت نيته) وهذا عند أبي حنيفة وذكره في «الممنظومة» بقوله: لا يجب التكفير بالإفطار إذا نوى الصوم من النهار لشبهة الاختلاف في عدم صحة صومه لاشترط تبيتها عند الشافعي رحمه الله تعالى، وينبغي على هذا لو لم يعين الفرض فيها.

(أو أصبح مسافراً) وكان قد نوى الصوم ليلاً ولم ينقض عزيمته (فنوى الإقامة ثم أكل) لا كفاره عليه لشبهة السفر كما في «الفتح» وإن لم يحل له الفطر (أو سافر) أي: أنشأ السفر (بعدما أصبح مقيماً) ناوياً من الليل (فأكل) في حالة السفر أو جامع عمداً لشبهة السفر وإذا لم يحل له الفطر وقينا [بأصله]^[١] حالة السفر لأنه لو رجع إلى وطنه لشيء نسيه فحمله وأكل عمداً في منزله أو قبل انفصاله عن عمران مقامه عليه القضاء والكافرة لأنه مقيم حالة الأكل لانتهاص السفر بالرجوع (أو أمسك) يوماً كاملاً (بلا نية صوم ولا نية فطر) لفقد شرط الصحة ولو كان صحيحاً مقيماً (أو تسرّح) أي: أكل السحور - بفتح السين - اسم للمأكول في السحر وهو السادس الأخير من الليل (أو جامع شاكاً في طلوع الفجر) وهو قيد في الصورتين (وهو) أي: الفجر (طالع) لا كفاره عليه [٢٣٥/٣] للشبهة لأن الأصل بقاء الليل ويأثم إثم ترك الشبت مع الشك لا إثم جنابة الإفطار، وإذا لم يتبيّن له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً لأن الأصل هو الليل فلا يخرج بالشك. وروي عن أبي حنيفة أنه قال: أساء بالأكل مع الشك إذا كان بيصره علة أو كانت الليلة مقمرة أو متغيرة أو كان في مكان لا يتبيّن فيه الفجر لقوله عليه السلام: «دع ما يرببك إلى ما لا يرببك»^[١] اعلم أن التحقيق هو أن المتيقن إنما هو دخول

(١) أخرجه الترمذى في صفة القيمة، باب: (٦٠) (٢٥١٨) مطولاً. والنمساني في الأشري، باب: الخث على ترك الشبهات (٥٧٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى في البيوع، باب: كراهية مبادعة من أكثر ماله من الربا أو ثمن المحرم (٣٣٥/٥)، والحاكم في المستدرك (١٣/٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: صحيح. والبيهقي في مجمع الزوائد في الطهارة، باب: إزالة الرسوخ من الأظفار (٢٣٨/١).

(١) ما بين ممكوفين ساقط من ح.

أو أُفْطَرَ يَظْهُرُ الْغُرْبَ وَالشَّمْسُ بَاقِيَّةً، أَوْ أَنْزَلَ بِوَطْءٍ مَيْتَةً أَوْ بَهِيمَةً، أَوْ بِتَفْخِيدٍ، أَوْ بِتَبْطِينٍ، أَوْ قُبْلَةً، أَوْ لَمْسِ، أَوْ أَفْسَدَ صَوْمَ غَيْرِ أَدَاءِ رَمَضَانَ، أَوْ وُطِّثَتْ وَهِيَ نَائِمَةً، أَوْ

الليل في الوجود وامتداده لا إلى وقت تحقق ظن طلوع الفجر لاستحالة تعارض اليقين مع الظن [النقيس]^[1] لأن العلم بمعنى اليقين لا يتحمل النقيس فضلاً عن أن يثبت معه ظن النقيس^[2] فإذا فرض تحقق ظن طلوع الفجر في وقت فليس ذلك [الوقت]^[3] القضاء محل تعارض الظن به واليقين ببقاء الليل بل التحقيق أنه محل تعارض دليلين ظنيين في بقاء الليل وعدمه وهما الاستصحاب والإماراة التي بحيث توجب ظن عدمه لا تعارض ظنيين في ذلك أصلًا إن ذلك لا يمكن إذ الظن هو الطرف الراجح من الاعتقاد فإذا [٢٩١/٦] فرض تعلقه بأن الشيء كذا استحال تعلق آخر به لا كذا من شخص واحد في وقت واحد إذ ليس له إلا [طرف]^[4] واحد راجح فإذا عرف هذا فالثابت تعارض ظنيين في قيام الليل وعدمه، فيتهاتران لأن موجب تعارضهما الشك إلا ظن واحد فضلاً عن ظنيين وإذا تهاترا عمل بالأصل وهو الليل فتحقق هذا وأجره في مواطن كثيرة كقولهم في شك الحدث بعد تيقن الطهارة: اليقين لا يزال بالشك، ونحوه قاله المحقق الكمال رحمه الله تعالى «فتح القدير» (أو أُفْطَرَ بِظْنِ الْغَرْبَ) أي: بغلبة الظن لا مجرد الشك. وقيدنا بهذا لأن الأصل [١٣٥٨] بقاء النهار فلا يكفي الشك في إسقاط الكفاررة على إحدى الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر عملاً بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطر (باقية) لا كفاررة عليه لما ذكرناه، وأما لو شك في الغروب ولم يتبيّن له شيء ففي لزوم الكفاررة روایتان، ومحترم الفقيه أبي جعفر لزومها وإذا غالب على ظنه أنها لم تغرب فأفطر عليه الكفاررة سواء تبيّن له أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبيّن له شيء لأن غلبة الظن كاليقين والأصل بقاء النهار.

(أو أَنْزَلَ بِوَطْءٍ مَيْتَةً) أو بهيمة لأن جماع قاصر فلا يوجب الكفاررة ويوجب القضاء كما في «التجنيس» وغيره (أو) أَنْزَلَ (بتَفْخِيدٍ) أو أَنْزَلَ بِتَبْطِينٍ أو استعناء بالكف (أو) أَنْزَلَ (من قبْلَةً أو لَمْسِ) لا كفاررة عليه لقصور الجنائية وعليه القضاء لوجود معنى الجماع ولو قبلت زوجها فأمنت فسد الصوم وإن أخذت أو أخذت لا يفسد كما في «الظهيرية» و«التجنيس».

(أَوْ أَفْسَدَ صَوْمَ غَيْرِ أَدَاءِ رَمَضَانَ) بجماع أو غيره لأن الكفاررة وردت في هتك حرمة شهر رمضان إذ لا يجوز إخلاؤه عن الصوم بلا ضرورة بخلاف غيره (أو وُطِّثَتْ وَهِيَ نَائِمَةً) لعدم الفعل منها وفسد صومها فعليها القضاء دون الكفاررة، وكذا لو وطىء التي جنت بالنهار وقد

(1) ما بين معاوقيتين ساقط من ح.

(2) ما بين معاوقيتين ساقط من م.

(3) العبارة في م [الوقت] بدل القضاء.

(4) العبارة في م طرف بدل ظرف.

أفطرت في فرجها على الأصح، أو أدخل إصبعه مبلولة بماء أو دهن في ذبره، أو أدخلته في فرجها الداخل، في المختار، أو أدخل قطنة في ذبره وغيبها، أو في فرجها الداخل، أو أدخل حلقه دخاناً بصنعه أو استقاء، ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية، وشرط أبو يوسف ملء الفم وهو الصحيح، أو أعاد ما ذرعة من القيء، وكان ملء الفم، وهو ذاكر

نوت الصوم قبل الجنون ليلاً لعدم الجنابة منها والجنون الطارئ لا ينافي الصحة حتى إذا لم يوجد معه ما يفسد، ثم أفادت لا تقضى اليوم الذي جنت فيه.

(أو أفطرت في فرجها على الأصح) لشبهه بالحقنة كما في «التجنيس» و «الفتح» (أو أدخل إصبعه مبلولة بماء أو دهن في ذبره) أو استنجى فوصل الماء إلى داخل ذبره أو فرجها الداخل للبالغة فيه والحد الذي يتعلق بالوصول إليه [١٢٩٢] الفساد قدر [٣٥٨] المحنة قال في «الخلاصة»: وقل ما يكون ذلك لو خرج سرمه فغسله إن نشفه قبل أن يقوم ويرجع لمحله لا يفسد صومه لأن الماء اتصل بظاهر ثم زال قبل أن يصل إلى الباطن بعد المقعدة والا فسد كذا في «الفتح» أو أدخلته أي: إصبعها مبلولة بماء أو دهن (في فرجها الداخل في المختار) ولما ذكرنا (أو أدخل قطنة) أو خرقه أو خشبة أو حجراً (في ذبره وغيبها أو) أدخلته (في فرجها الداخل وغيتها) أي: القطنة ونحوها لأنه تم الدخول كما في «التجنيس» بخلاف ما إذا كان طرف الخشبة أو الخرقة بيده وطرف الحشو في الفرج الخارج وما لم يصل إلى كبير داخل فإنه لا يفسد كما في «التبين» و «الفتح» لأن عدم تمام الدخول وعدم دخول شيء بالمرة وكذا لو ابتلع خطأً وطرفه بيده ثم أخرجه لا ينقض صومه ولو ابتلعته كله انتقض وعليه القضاء كذا في «التجنيس» وقدمنا نظيره.

(أو أدخل دخاناً بصنعه) متعمداً إلى جوفه أو دماغه لوجود المضطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارأ أيضاً للنفع والتداوي وكذا الدخان الحادث شربه وابتدع هذا الزمان كما قدمناه.

(أو استقاء) أي: تعمد إخراجه (ولو دون ملأ الفم في ظاهر الرواية) لإطلاق قوله عليه: «ومن استقاء عمداً فليقض»^(١) (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون (ملأ الفم وهو الصحيح) لأن ما دونه كالعدم حكماً حتى لا ينقض [الرسوء]^[١] (أو أعاد) بصنعه (ما ذرعة) أي: غلبه وخرج بغير اختياره (من القيء وكان ملأ الفم) وإن كان أقل ففيه روایتان عن أبي يوسف في رواية لا يفطر لعدم الخروج، وفي رواية: يفطره لكثرة الصنع وهذا [١٣٥٩] (وهو ذاكر)

(١) تقدم تحريرجه.

(١) ما بين معاكسين ساقط من ج.

لصومه أو أكلَ ما بينَ أسنانِه، وَكَانَ قَدْرُ الْحَمْصَةِ، أَوْ نُوْيَ الصَّوْمَ نَهَاراً بَعْدَمَا أَكَلَ نَاسِيَا، قَبْلَ إِيجَادِ نِيَّتِهِ مِنَ النَّهَارِ، أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ وَلَفَ جَمِيعَ الشَّهْرِ. إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْضِي إِلَيْهِ الْيَوْمُ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ الْإِعْمَاءُ، أَوْ حَدَثَ فِي لِيلَتِهِ. أَوْ جَنَّ عَيْرَ مُمْتَدٍ جَمِيعَ الشَّهْرِ، وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُ يَأْفَاقِتِهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا بَعْدَ فَوَاتِ وَقْتِ الْيَةِ، فِي الصَّحِيحِ.

فصل

«فيمن يجب عليه الإمساك أثناء النهار»

يجب الإمساك بقية اليوم

لصومه أما لو كان ناسياً فلا يفترط لما تقدم (أو أكل ما) بقي من سحوره (بين أسنانه و كان قدر الحمصة) لإمكان الاحتراز عنه بلا مشقة .

(أو نوي الصوم نهاراً بعدهما أكل ناسياً قبل إيجاد نيته) الصوم (من النهار) كما في «غنية ذوي الأحكام» وهو حاشيتي على «الدرر والغرر».

(أو أغمى عليه) لأنَّ نوعَ مرضٍ يضعفُ القوى ولا يزيل الحجر فلا ينافي الوجوب ولا الأداء فيقضي (ولو) أغمى عليه (جميع الشهرين) لأنَّه بمنزلة النوم وامتداده نادر ولا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من التوارد بخلاف الجنون (إلا أنه لا يقضي اليوم [١/٢٩٢] الذي حدث فيه الإماء أو حدث في ليلته) لوجود الصوم بنيته إذ الظاهر أنه ينوي الصوم من الليل حملأً للمسلم على الصلاح حتى لو تيقن أنه لم ينو يقضيه أيضاً كما لو كان مسافراً أو مريضاً أو متهمتاً يعتاد الأكل في رمضان (أو جنَّ) جنوناً (غير ممتد جميع الشهرين) بأن أفاق في وقت النية نهاراً إذ لا حرج فيما دونه (و) في لزوم قضاء الشهر المستوعب وهو مدفوع (ولا يلزم منه قضاوته) أي: لا يلزم المجنون قضاء الشهر المستوعب حقيقة أو حكماً وهو (يأقامته ليلاً) فقط (أو نهاراً بعد فوات النية في الصحيح) فالشرط للزوم قضاء الشهر إفاقته فيه نهاراً في وقت يصح فيه إيجاد النية قال في «مجمع النوازل»: إذا أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر اختلف فيه آئمه بخاري والفتوى على أنه لا يلزم القضاء لأن الليلة لا يصام فيها وكذا لو أفاق في ليلة من وسط أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا في «المجتبى» و «النهاية» وغيرهما و «مختار» شمس الأنمة وفي «الفتح»: يلزم [٣٥٩] بإقامته فيه مطلقاً والله أعلم .

فصل

اعلم أن الأصل عندنا أن من صار في بعض النهار على صفة لو كان عليها في أوله يلزم منه الصوم فعليه .

(الإمساك بقية اليوم) كما يمسك الصائم ومن صار في بعض النهار على صفة لو كان

عَلَى مَنْ فَسَدَ صُومَهُ، وَعَلَى حَائِضٍ وَنَفَسَاءَ، طَهُرَتَا بَعْدَ طُلُوزِ الْفَجْرِ، وَعَلَى صَبَّيٍّ بَلَغَ، وَكَافِرٌ أَسْلَمَ بَعْدَ الطُّلُوزِ، وَعَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ إِلَّا الْأَخْيَرِينَ.

فصل

«فيما يكره للصائم وفيما لا يكره وما يستحب»

ما يكره للصائم:

كُرْهَ لِلصَّائِمِ سَبْعَةُ أَشْيَاءٍ: ذُوقُ شَيْءٍ، وَمَضْغَةٌ بِلَا عَذْرٍ،

عليها مع طلوع الفجر لم يلزمها الصوم لا يجب عليه الإمساك فعلى هذا يجب الإمساك على الصحيح، وقيل: يستحب تشبهاً عند القضاء حتى الوقت كما في يوم الشك بالقدر الممكن بقية اليوم (على من فسد صومه) ولو بعد ذلك زال لقوله عليه السلام: في يوم عاشوراء حين كان صوماً واجباً: «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلْنَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ»^(١) ولأنه عجز عن الصوم مع الأهلية فيلزمها الإمساك ويجب الإمساك (على حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع فجر) ومسافر أقام ومريض يرى ومحجون أفاق ويجب الإمساك (على صبي بلغ وكافر أسلم) لما ذكرنا بخلاف الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم الإمساك تشبهاً عند وجود العذر اتفاقاً أما الحائض والنفساء فلأن الصوم عليهم حرام والتشبه بالحرام حرام، وأما المريض والمسافر فلأن الرخصة في حقهما باعتبار الحرج ولو أزمناهما التشبه لعاد الشيء على موضوعه بالنقض ولكن لا يأكلون جهراً بل سراً (وعليهم القضاء إلا الآخرين) الصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم [١٢٩٣ / ١]

بعد الخطاب في حقهما عند طلوع الفجر بعدم أهليتها له.

فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب له

(كره للصائم سبعة أشياء: ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم للفساد كذا أطلقه في «الهداية» و «الكتنز» و «شرح المختار» فشمل [١٣٦٠] النفل لما أنه لا يباح فيه الفطر بلا عذر على المذهب ومن قيده بالفرض كثمس الأئمة الحنلواني ونفي كراهة الذوق في النفل إنما هو على رواية جواز الإفطار في النفل بلا عذر (و) كره (مضغه بلا عذر) كالمرأة إذا وجدت من يمضغ الطعام لصبيها كمفطرة لحيض وصفر أما إذا لم تجد بدأ منه فلا بأس بمضغها لصيانة الولد وفي «الذخيرة»: من المشايخ من قال: في صوم الفرض إنما يكره ذوق شيء إذا كان له منه بدأ، أما إذا لم يكن له بأن احتاج إلى شراء مأكول وخاف أنه إن لم يذق يغبن فيه أو لا

(١) أخرجه أحمد في المسند (١١/٢٢٢)، والطبراني في الكبير (١١/٣٠٢).

ومضي العنك، والقبلة، والمباشرة إن لم يأْمِنَ فِيهِمَا عَلَى تَفْسِيرِ الإِنْزَالِ أَوِ الْجَمَاعِ، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَجَمِيعِ الرِّيقِ فِي الْفِمِ ثُمَّ ابْتِلَاعُهُ، وَمَا ظَنَّ أَنَّهُ يُضْعِفُهُ، كَالْفَضْدِ، وَالْحِجَامَةِ.

يواقه لا يكره وفي «المحيط»: لا بأس به كيلا يغبن، وفي «الذخيرة» و«التجenis» خلافه وفيه ذكر في «فتاوی النسفي» أن المرأة إذا كان لها زوج سيء الخلق يضايقها في ملوحة الطعام وقلة ملحه يجعل لها أن تذوق الطعام لتعرف طعمه دفعاً لأذى الزوج عن نفسها، وإن كان حسن الخلق فلا يحل كما هو المذكور في الأصل، انتهى. وكذا الأمة كما في «شرح المقدسي» و«المجمع» قلت: ويمكن أن يكون الأجير كذلك انتهى.

مطلب في حكم العنك

(و) كره في (مضي العنك) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف [مع الريق]^[١] العنك هو المصطكي ويقال: اللبن الذي يقال له: الكندر لأنهم يتهمن بالإفطار بمضيده سواء فيه المرأة والرجل لقوله عليه السلام: «من كان يؤمِن بالله واليوم الآخر فلا يفتن مواقف التهم»^(١) وقال الإمام علي رضي الله عنه: إياك وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره. ولأنه وإن لم يره أحد يكره أيضاً لأن مضيده يدبر المعدة ويشهي الطعام ولم يأن له وإذا لم يأن وقت الاشتئام فالاشغال بما لا يفيد وأما في غير حال الصوم فإنه يكره للرجال إلا في الخلرة بعدن كذا ذكره البزدوي والمحبوبى، [٢٩٣/ب] وقيل: لا يستحب لهم ولا يكره فهو مباح لهم بخلاف النساء فإنه يستحب لهن مضيده لأن سوادهن لقيمه مقام السواد في حفظهن لضعف بنينهن فقد لا تحتمل السواد فيخشى على اللثة والسن منه كما في «الفتح». ومضيده يورث [٢٩٣/ب] هزال الجنين كما في «الدرية».

(و) كره له (القبلة والمباشرة) الفاحشة وغيرها (إن لم يأْمِنَ فِيهِمَا عَلَى تَفْسِيرِ الإِنْزَالِ أَوِ الْجَمَاعِ) في ظاهر الرواية لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ومعاقبة الفعل ويكره التقبيل الفاحش وهو أن يمضي شفتيها كما في «الظهيرية» [وكره له]^[٢] جمع الريق في الفم قصداً ثم ابتلاعه في «التخارقانية» (و) كره له فعل (ما ظن أنه يضعفه) عن الصوم (كالفضد والحجامة) والعمل الشاق لما فيه من تعريضه للإفساد.

(١) ذكره العجلوني في كشف المخاء (٢/٣٣٣).

(٢) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

(٣) ما بين معکوفتين ساقط من ج.

ما لا يكره للصائم:

وَتَسْعَةُ أَشْيَاء لَا تُكَرِّهُ لِلصَّائِمِ: الْقُبْلَةُ، وَالْمُبَاشِرَةُ مَعَ الْأَمْنِ، وَدَهْنُ الشَّارِبِ،
وَالْكَحْلُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْفَصْدُ، وَالسَّوَاقُ آخر النَّهَارِ بَلْ هُوَ سُنَّةً كَوْلِهِ

(وتسعه أشياء لا تكره للصائم) وهي وإن علمت بالمفهوم مما سبق فالتصريح به سائع لذكر الدليل ولمقام التعليم (القبلة وال المباشرة مع الأمان) من الإنزال والواقع لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام: «كان يقبل ويباشر وهو صائم»^(١) رواه البخاري ومسلم وهذا ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه كره المباشرة الفاحشة وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة لأنها قل ما تخلو عن فتنة، وفي «الجوهرة»: قيل: إن المباشرة تكره وإن أمن على الصحيح وهو أن يمس فرجه فرجها، انتهى.

وفي «الظهيرية»: وعن أبي حنيفة أنه قال: تكره المعاينة والمصالحة وأنه خلاف المشهور انتهى. (ودهن) بفتح الدال على أنه مصدر وبضمها على إقامة اسم العين مقام المصدر (الشارب) لأنه ليس فيه شيء مما ينافي الصوم (والكحل) لأنه عليه السلام اكتحل وهو صائم^(٢) (والحجامة) التي لا [٣٦١/٣٦١] تضعفه عن الصوم وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت الغروب (والفصد) كالحجامة وذكر شيخ الإسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر كما في «التارخانية».

(و) لا يكره له (السواك آخر النهار بل هو منه كأوله) لقوله عليه السلام: «من خير خلال الصائم السواك»^(٣) ولعموم قوله عليه السلام: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٤) يدخل في عموم كل صلاة الظهر والعصر والمغرب، للصائم والمفتر ولقوله عليه السلام: «صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلا سواك»^(٥) فهذه النكرة وإن كانت في الإثبات تعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم إذا استاك فيه أنها صلاة أفضل من سبعين كما يصدق على عصر الفطر كذا في «الفتح» وفي «كافية المجيب». روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام: «كان يستاك [٢٩٤/١] أول النهار وأخره وهو صائم»^(٦) كذا في «الكافية» شرح

(١) أخرجه البخاري في الصيام، باب: المباشرة للصائم وقالت عائشة رضي الله: عنها يحرم عليه فرجها (١٩٢٧)، ومسلم في الصيام، باب: بيان أن القبلة في الصوم ليست محرومة على من لم تحرك شهوته (١١٠٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في السواك والكحل للصائم (١٦٧٨)، والبيهقي في السنن في الصيام، باب: الصائم يكتحل (٦٢/٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه ابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في السواك والكحل للصائم (١٦٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: السواك للصائم (٤/٢٧٢)، والدارقطني (٢٠٣/٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) تقدم تخريرجه.

(٥) تقدم تخريرجه.

(٦) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: السواك للصائم (٢٣٦٤)، والترمذى في الصوم، باب: ما جاء في السواك =

وَلَوْ كَانَ رَطْبًا أَوْ مَبْلُولاً بِالْمَاءِ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالْأَسْتِشَاقُ لِغَيْرِ وُضُوءٍ، وَالْأَغْتِسَالُ،
وَالتَّلَفُّ بِثَوْبٍ مُبْتَلٍ لِلتَّبَرِدِ، عَلَى الْمُفْتَنِ بِهِ.

ما يُستحب للصائم:

وَيُسْتَحْبِطُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءُ: السُّحُورُ، وَتَأْخِيرُهُ، وَتَعْجِيلُ الْفَطْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ غِيمٍ.

الهدایة» (و) لا يكره له السواك و (لو كان رطباً) أي: أخضر (أو مبلولاً بالماء) لإطلاق ما روينا.

(و) لا يكره له (المضمضة والاستنشاق) وقد فعلهما (الغير وضوء والاغتسال) لا (التلف بثوب مبتل) قصد ذلك (للبرد) ودفع الحر (على المفتني به) وهو قول أبي يوسف لأن النبي ﷺ: «صبت على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر»^(١) رواه أبو داود، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبلل الثوب ويلفه عليه وهو صائم^(٢) ولأن هذه الأشياء بها عون على العبادة ودفع للعجز الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما فيه من إظهار العجز في إقامة العبادة كما في «البرهان».

فصل

(ويستحب له ثلاثة أشياء: السحور) لقوله ﷺ: «تسحروا فإن السحور بركة»^(٣) [٣٦١/ـ] قيد المراد بالبركة حصول التقوى به أو المراد زيادة الثواب ولا منافاة فليكن المراد من البركة جميعها كما في «الفتح» وينبغي أن لا يكثر فيه بما لا يبقى منه إحساس بأثر الصوم لأخلاقه عن المراد كما يفعله المترفون.

(و) يستحب (تأخيره) أي: السحور، لقوله ﷺ: «ثلاث من أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليدين على الشمال في الصلاة»^(٤) رواه الطبراني (وتعجيل الفطر) لما روينا وهذا (في غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاط حفظاً للصوم عن الإفساد فقد يفسد بطن الغروب لغيم والتعجيل المستحب قبل استحالة النجوم ذكره قاضي خان في «شرح الجامع

= للصائم (٧٢٥) من حديث عامر بن ربيعة عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ ما لا أحصي يتسوق وهو صائم.

(١) أخرجه أبو داود في الصيام، باب: الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق (٢٣٦٥).

(٢) أخرج بنحوه أبو داود في الصيام، باب: القول عند الإفطار (١٣٥٧)، والزيلعي في نصب الرأبة (٤٥٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري في الصوم، باب: بركة السحور في غير إيجاب (١٨٢٣)، ومسلم في الصيام، باب: فضل السحور وتأكيده استحبابة واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر (١٠٩٥)، والترمذي في الصوم، باب: ما جاء في فضل السحور (٧٠٨)، وابن ماجه في الصيام، باب: ما جاء في السحور (١٦٩٢)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: استحباب السحور (٤/٢٣٦).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٢٤٨).

فصل

في العوارض*

المريض والحاصل والمريض:

يَجُوزُ الْفِطْرُ لِمَنْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ، أَوْ بُطْءَ الْبُزُءِ، وَلِحَامِلِ

الصغير» وظاهر الحديث يفيد حصول البركة ولو بالماء في السحور. قال عليه السلام: «السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله ولائكته يقبلون على المتسحرین»^(١) رواه أحمد كذا في «البحر».

فصل في العوارض

جمع عارض، وهي للصائم ثمانية: المرض والسفر والإكراه والحبيل والرضاع والجوع والعطش وكبار السن وبها يباح الفطر.

فيجوز (لمن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف لو صام والمرض معنى يوجب تغير الطبيعة إلى الفساد يحدث أولاً في الباطن ثم يظهر أثراه وسواء كان لوجع عين أو جراحة أو صداع فاي: مرض كان إذا خافه (أو) خاف (بطء البرء) منه بالصوم جاز له الفطر لأن زيادته وامتداده قد يفضي إلى ال�لاك فيجب الاحتراز عنه. وقالوا [٢٩٤/٣]: الغازي إذا كان يعلم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان ويختلف الضعف إن لم يفطر فقبل الحرب يفطر مسافراً كان أو مقيناً كذا في «الفتح» وعلمه بالقتال يؤخذ مما قال في «التجنيس»: الغازي إذا كان بإذاء العدو ويعلم يقيناً إلى آخره، وعلى قياس هذا قالوا: فيمن له نوبة الحمى فأفطر في أول اليوم قبل أن تظهر الحمى على ظن أنها تعتريه فتضعفه لا بأس به لأنه بحكم الغلبة كالكائن كما في المغاربي فإن لم تعتره لزمه الكفارة، وكذا المرأة إذا ظنت مجيء الحيض ثم لم تحضر تلزمها الكفارة لأنه إفطار في يوم لم تتمكن فيه شبهة إباحة الإفطار انتهى. والأصح عدم الكفارة فيهما كذا في حاشية «الدرر» وفي «مجمع الروايات»: قال في «الجامع الصغير» لقاضي خان: والأصح [لَا]^(١) كفارة عليهما وكذا أهل الرسائلية إذا سمعوا أصوات الطلبل يوم الثلاثاء فظنوا يوم عيد فأفطروا ثم تبين أن الطلبل لغيره لا كفارة عليهم انتهى. (و) يجوز الفطر (الحاصل

(١) رواه أحمد في مسنده (٤٤/٣).

(١) العبارة في م بذلك يدل.

ومرضيغ خافت نقصان العقل، أو الهلاك، أو المرض على نفسها، أو ولدتها، نسباً كان أو رضاعاً، والخوف المعتبر ما كان مستنداً لغلبة الظن بتجربة أو إخبار طيب مسلم حاذق عذر، ولمن حصل له عطش شديد أو جوع يخاف منه ال�لاك.

المسافر:

وللمسافر الفطر، وصومه أحب، إن لم يضره، ولم تكن عامة رفقة مفترض، ولا مشتركين في النفقة، فإن كانوا مشتركين أو مفترضين فالأفضل فطره، موافقة للجماعة.

ومرضيغ خافت) نقصان العقل أو الهلاك أو المرض سواء (كان على نفسها أو ولدتها نسباً كان أو رضاعاً) ولها شرب الدواء إذا أخبر الطبيب أنه يمكن استطلاق بطنه الرضيغ وتقطير لهذا العذر كما في «التخارخانية» وذلك لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبلى والمرضى الصوم لأنهما يلحقهما الخرج بالصوم فشرع الإفطار في حقهما كالمسافر والمريض وما قبل: إن المراد بالمرض الظاهر فمردود بهذا الحديث وبأن الإرضاع واجب على الأم ديانة لا سيما إذا كان الألب مسراً (والخوف المعتبر) لإباحة الفطر طريق معرفته هو (ما مكان مستنداً لغلبة الظن) لتزيله منزلة اليقين (بتجربة) سابقة (أو إخبار طيب حاذق عامل) كذا في «البرهان» وقال الكمال: مسلم حاذق غير ظاهر الفسق وقيل: عدالته شرط (ولمن حصل له عطش شديد أو جوع) مفرط (يخاف منه ال�لاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا ياتعاب نفسه إذ لو كان به تلزم الكفارة وقيل لا. سئل علي بن أحمد عن المحترف إن كان يعلم أنه لو اشتغل بحرقه يلحقه مرض يبيح الفطر وهو محتاج إلى تحصيل النفقة هل يباح له الأكل قبل أن يمرض فمنع من ذلك أشد المنع وكذا [١٢٩٥] حكاه عن أستاذه الوبري وإذا لم يكفيه عمل نصف النهار يستريح في النصف الباقى وهو محجوج بأقصر أيام الشتاء كذا في «التخارخانية» (وللمسافر) الذي أنشأ السفر قبل طلوع الفجر إذ لا يباح له الفطر بإنشائه السفر بعدما أصبح صائماً بخلاف ما لو حلّ به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى «إِيمَانًا مَعْدُودًا فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَيَمْعَدُّ مِنْ هُنَّا» [آل عمران: ١٨٤] (وصومه) أي: المسافر (أحب إن لم يضره) لقوله تعالى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [آل عمران: ١٨٤] وهذا إذا (لم تكن عامة رفقة مفترضين ولا مشتركين في النفقة فإن كانوا مشتركين أو مفترضين فالأفضل فطره) أي: المسافر (موافقة للجماعة) كما في «الجوهرة» عن «الفتاوي».

ما يجب على المغذور إذا أفطر، وما لا يجب عليه:

وَلَا يَجِبُ الإِيْصَاءُ عَلَى مَنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ عَذْرِهِ بِمَرْضٍ وَسَفَرٍ وَنَحْوِهِ كَمَا تَقَدَّمَ،
وَقَضُوا مَا قَدَرُوا عَلَى قَضَائِهِ، بِقَدْرِ الإِقَامَةِ وَالصَّحَّةِ، وَلَا يُشَرِّطُ التَّتَابُعُ فِي الْقَضَاءِ، فَإِنْ
جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ، قُدِّمَ عَلَى الْقَضَاءِ، وَلَا فِدْيَةٌ بِالثَّاخِرِ إِلَيْهِ.

الشيخ الفاني:

وَيَجُوزُ الْفِطْرُ لِشِيخِ فَانِ، وَعَجُوزُ فَانِيَّةِ، وَتَلْزِمُهُمَا

الإيصاء والقضاء

(ولا يجب الإيصاء) بكفاره (على من مات قبل زوال عذرها بمرض وسفر ونحوه
كما تقدم) من الأعذار المبيحة للفطر لغوات شرطه بفقد عدة من أيام (و) إن أدركوا العدة
(قضوا ما قدروا على قضائه) وإن لم يقضوا للزمهم الإيصاء (بقدر الإقامة) من السفر (والصحة)
[ثم برىء][^{١١}] من المرض [وزال][^{١٢}] العذر انتفاقاً على الصحيح والخلاف فيمن نذر أن يصوم
شهرأً إذا برىء يوماً يلزم الإيصاء بالإطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح فيه
كما في الفتتح (ولا يشترط التتابع في القضاء) لقوله تعالى: «فِعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخْرَ» ([البرة:
١٨٤]) من غير شرط الترتيب لكن المستحب أن يقضيه متابعاً مسارعة إلى إسقاط الواجب ولهذا
يستحب [١٣٦٣] له أن لا يؤخره بعد القدرة كذا في «التبين».

تنبيه: أربعة متابعة بالنص: شهر رمضان أداء وكفاره الظهار والقتل واليمين والتي يتخير
فيها قضاء رمضان وصوم فدية الحلق للمحرم والمتعة والقرآن وجذاء الصيد، وثلاثة لم تذكر
في القرآن وثبتت في الأخبار: صرم كفاره الإفطار عمداً في رمضان وهو متابع والتطوع متخيّر
فيه والنذر وهو على أقسام إما أن يتدبر أيامًا متابعة معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه ما لزم
بنذر الاعتكاف وهو متابع وإن لم ينص عليه إلا أن يصرّح بعدم التتابع في النذر. (فإن جاء
رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الأداء (على القضاء) شرعاً حتى لو نواه عن القضاء لا
يعق إلا عن الأداء كما تقدم ولا فدية بالتأخير إليه لإطلاق ما تلونا.

(ويجوز الفطر لشيخ فان وعجوز فانية) في «الحقائق» عن «الزيادات البرهانية» تفسير
الشيخ الفاني أن يعجز عن الأداء في الحال ويزداد كل يوم عجزه إلى أن يكون تأكيد الموت
بسبب الهرم انتهى.

وفي «النهاية»: سماه فانياً لأنه قرب إلى الفناء أو لأنه فنيت قوته (وتلزمهما) أي: الشيخ

(١) ما بين معکوفین ساقط من ج.

(١) ما بين معکوفین ساقط من ج.

الْفِدْيَةُ، لِكُلِّ يَوْمٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ.

مَنْ نَذَرَ صَومَ الْأَبْدِ فَضَعْفَ:

كَمَنْ نَذَرَ صَومَ الْأَبْدِ، فَضَعْفَ عَنْهُ . لَا شِتَّالَهُ بِالْمَعِيشَةِ . يُفْطِرُ وَيَغْدِي . فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْفِدْيَةِ لِعُسْرَتِهِ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَيَسْتَقْبِلُهُ .

مَتَى لَا تَجُوزُ الْفِدْيَةُ:

وَلَئِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ يَمِينٌ، أَوْ قَتْلٌ، فَلَمْ يَجِدْ مَا يُكَفِّرُ بِهِ مِنْ عَتْقٍ، وَهُوَ شَيْخٌ فَإِنْ، أَوْ لَمْ يَصُمْ [حَتَّى صَارَ فَاتِيَّا] لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِدْيَةُ؛ [لأنَّ الصَّوْمَ هُنَا بَدْلٌ عَنْ غَيْرِهِ].

يَجُوزُ لِصَائِمِ التَّطَوُّعِ الْفِطْرِ بَلَا عَذْرٍ وَبِغَيْرِهِ:

وَيَجُوزُ لِلْمُتَطَوِّعِ الْفِطْرِ بَلَا عَذْرٍ فِي رِوَايَةِ ..

الفاقي والعجز (الْفِدْيَة) ولا تجوز الفدية لغيرهما من أصحاب الأعذار إلا من عجز عن نذر الأبد كما يذكره وهي (لكل يوم نصف صاع من بر) أو قيمته بشرط دوام العجز إلى الموت ولو كان الفاني مسافراً ومات قبل الإقامة ينبغي أن لا يجب عليه الفدية كغيره من الأصحاب لأنَّه يخالف غيره في التخفيف لا في التغليظ ، قاله الزيلعي وذلك (كمن نذر صوم الأبد فضعف عنه) لاشتغاله بالمعيشة يفطر ويغدو لأنه استيقن أنه لا قدرة له على قصائه (فإن لم يقدر) من تجوز له [٣٦٣ بـ] الفدية (على الفدية لعسرته يستغفر الله سبحانه ويسْتَقْبِلُهُ) أي: يتطلب منه العفو عن تقصيره في حقه .

(و) لا تجوز له الفدية إلا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل) أو ظهاراً أو إفطاراً (فلم يجد ما يكفر به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أو لم يصم) حال قدرته على الصوم حتى صار فاتيأ (لا تجوز له الفدية) لأن الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكبير بالمال، ولذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما يكفر به من المال فإن أوصى بالتكفير جاز من ثلثه ويجوز في الفدية الإباحة في الطعام أكلتان مشبعتان كما يجوز التمليك بخلاف صدقة الفطر لا بد فيها من التمليك كالزكاة كما في «الفتح» وفي «الدُّور والغُرر»: أعلم أن ما شرع بلفظ الإطعام أو الطعام يجوز فيه التمليك والإباحة وما شرع بلفظ الإيتاء والأداء يشترط فيه التمليك .

(ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف وهي رواية «المتنقي»، قال الكمال: واعتقادي أن رواية «المتنقي» أوجه، ثم بين الوجه رحمة الله تعالى لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: دخل النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم

والضيافة عذر على الأظهر للضيف والمفتي، ولو البشارة بهذه الفائدة الجليلة، فإذا أفتر على أي حال كان عليه القضاء إلا إذا شرع مقطوعاً في خمسة أيام: يومي العيدتين، وأيام التشريق، فلا يلزمها قضاها بآفسادها، في ظاهر الرواية، والله أعلم.

شيء؟ فقلنا: لا، فقال: إني إذن صائم [١/٢٩٦] ثم أتى يوماً آخر فقتلنا: يا رسول الله أهدي إلينا حيس فقال: أرنيه، فلقد أصبحت صائماً، فأكل^(١). وزاد النسائي: ولكن أصوم يوماً مكانه، وصحح هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر: أنه ليس له أن يفتر إلا من عذر، انتهى. وهو ظاهر الرواية كما في «الفتح» لما روى أنه عليه السلام قال: إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفترأ فليأكل وإن كان صائماً [١/٣٦٤] فليصل، أي: فليعد. قال القرطبي: ثبت عنه عليه السلام. ولو كان الفطر جائزأً كان الأفضل الفطر لجابة الدعوة التي هي السنة انتهى. كذا في «التبين».

وصححه في «المحيط»: أعلم إذا أن فساد الصوم والصلاحة بعد الشروع فيهما مكروه، وليس بحرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة كذا في «البحر» وإذا عرض عذرًا أبى للمتطوع الفطر اتفاقاً.

(والضيافة عذر على الأظهر) كذا في «البرهان» و«النهاية» (للضيف والمضيف) كذا في «البحر» عن «شرح الوقاية» فيما قبل الزوال لا بعده انتهى. إلا أن يكون في عدم فطره بعده عقوق لأحد الآباء لا غيرهما حتى لو حلف عليه رجل بالطلاق الثلاث ليفطرن لا يفتر بعده، ووجه الفرق أن الصوم في أول اليوم لم يتأكد عادة لمن عرف أنه لا يشق على البدن ولهذا لا تشترط النية في أول اليوم ولا كذلك بعد الزوال كذا في «التجنيس». وفيه: لو أن صائماً حلف بطلاق امرأته أن يفتر فإن كان متطوعاً يفتر لحق أخيه، وإن كان عن قضاء رمضانين يكره أن يفتر انتهى. والاعتماد على أنه يفتر فيهما ولا يحثه كذا في «شرح» العلامة المقدسي و«البحر» عن «البازارية» ويشر الذي أفتر لحق أخيه (وله البشارة الفائدة الجليلة) رجل أصبح صائماً متطوعاً فدخل على أخيه فسألته أن يفتر لا بأس أن يفتر لقول النبي ص: «من أفتر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم» ومتى قضى يوماً يُكتب له ثواب صوم ألفي يوم كذا في «التجنيس» والحديث نقله أيضاً في «التاريخانية» و«المحيط» و«المبسط».

(إذا أفتر) المتطوع (على أي حال) كان (عليه القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صيانة لما مضى عن البطلان كما في «الفتح» (إلا إذا) شرع متطوعاً بالصوم [١/٣٦٤ بـ] (في خمسة أيام يومي العيدتين وأيام التشريق فلا يلزمها قضاها وبآفسادها في ظاهر الرواية) عن

(١) أخرجه مسلم في الصيام، باب: جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال (١١٥٤)، والدارقطني (٢/١٧٧).

باب ما يلزم الوفاء به

«من منذور الصوم والصلوة ونحوهما»

متى يلزم الوفاء بالذر:

إذا نذر شيئاً، لزمه الوفاء به، إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون من جنسه واجب، وأن يكون مقصوداً، وأن يكون ليس واجباً. فلا يلزم الوضوء بذرها،

أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن صومها مأمور [٢٩٦ ب] بنقضه ولم يجب عليه إتمامه لأنه بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه للإعراض عن ضيافة الله فأمر بقطعه وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء كذا في «التبين» و «البرهان».

باب ما يلزم الوفاء به من منذور الصوم والصلوة وغيرهما

قال في «المصباح»: نذرت كذا الله نذراً، من باب ضرب وفي لغة قتل انتهى.

(إذا نذر شيئاً) من القربات (لزمه الوفاء به) لقوله تعالى: «وَلَيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ» [الحج: ٢٩] و قوله عليه السلام: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»^(١) رواه البخاري والإجماع على وجوب الإيفاء وبه استدل القائلون بافتراضه:

مطلب: شروط صحة النذر

وبيّن شرط لزوم المنذور بقوله:

(إذا اجتمع فيه) أي: المنذور (ثلاثة شروط): أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وإن حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم التحر. (و) الثاني (أن يكون مقصوداً) لذاته لا لغيره كالوضوء.

(و) الثالث: أن يكون (ليس واجباً) قبل نذرها بایجاب الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقد زيد شرط رابع أن لا يكون المنذور محلاً كقوله: علي صوم أمس اليوم إذ لا يلزم وهذا لـر قال: أمس وكان قوله بعد الزوال كما في «الخانية» ثم فرع على ذلك بقوله: (فلا يلزم الوضوء بذرها) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصود لذاته لأنه شرط لغيره كحل الصلاة

(١) أخرجه البخاري في الأيمان والذور، باب: النذر في الطاعة (٦٦٩٦)، وأبو داود في الأيمان والذور باب ما جاء في النذر في المعصية (٣٢٨٩)، والترمذى في الذور والأيمان، باب: من نذر أن يطيع الله فليطعه (١٥٢٦)، والنسانى في الأيمان والذور، باب: النذر في الطاعة (٣٨١٥)، وابن ماجه في الكفارات، باب: من نذر نذراً ولم يسمه (٢١٢٧).

وَلَا سَجْدَةُ التَّلَاقِ وَلَا عِيَادَةُ الْمَرِيضِ وَلَا الْوَاجِبَاتُ بِنَذْرِهَا . وَيَصْحُبُ بِالْعَنْقِ ، وَالْأَعْتِكَافِ ،
وَالصَّلَاةِ غَيْرِ الْمَفْرُوضَةِ ، وَالصُّومِ . فَإِنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعْلَقاً ، أَوْ مُعْلَقاً بِشَرْطٍ ، وَوُجِدَ لِزْمَهُ
الوَفَاءُ بِهِ .

(ولا سجدة التلاوة) لأنها واجبة بایحاب الشارع (ولا عيادة المريض) إذ ليس من جنسه واجب وإيجاب العبد معتبر بایحاب الله تعالى إذ له الاتباع لا الابتداع، وهذا في ظاهر الرواية [١٣٦٥]. وفي رواية عن أبي حنيفة قال: إن نذر أن يعود مريضاً اليوم صَحْ نذره وإن نذر أن يعود فلاناً لا يلزمه شيء لأن عيادة المريض قربة شرعاً قال عليه السلام: «اعند المريض على نمارق الجنة حتى يرجع»^(١) وعيادة فلان بعينه لا يكون معنى القربة فيه مقصود للناذر بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر. وفي ظاهر الرواية: عيادة المريض وتشييع الجنائز وإن كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والناذر، إنما يتلزم بنذر ما يكون مشروعأً حقاً الله تعالى مقصوداً كذا في شرح «الكتنز» للديبرى.

مطلب: ما يصح نذره وما لا يصح

(ولا) تصح (الواجبات) لأن إيجاب الواجب محال على أن إيجاب العبد دون إيجاب الله تعالى فلا يظهر أثر معه فلا تصح [١٢٩٧] المذكورات الموضوعة وما بعده (بنذرها) لما بيناه.

(ويصح) النذر (بالعقل) يعني : الإعتاق لافتراض التحرير في الكفارات نصاً (والاعتكاف) لأن من جنسه واجب وهو القعدة الأخيرة في الصلاة فأصل المكث بهذه الصفة له نظير شرعاً والاعتكاف انتظار الصلاة فهو كالجالس في الصلاة فلذا صح نذره والحج ماشياً لأن من قرب من مكة يلزمـه الحجـ ماشـياً فالمشـي بـصفـة مـخصوصـة لهـ نـظـيرـ فيـ الشـرـعـ، ويـصـحـ نـذرـ العـبدـ والـمرـأـةـ الـاعـتكـافـ، ولـلسـيدـ وـالـزـوـجـ الـمـنـعـ فـيـ قـضـيـانـ بـعـدـ الـحرـيةـ وـالـإـبـانـةـ وـلـيـسـ لـلـمـولـىـ مـنـ المـكـاتـ.

(و) كذا يصح نذر (الصلة والصوم) والتصدق بالمال والذبح لظهور جنسها شرعاً، الصوم والصلة والزكاة والأضحية (فإن نذر) مكلف (نذراً) بشيء مما يصح نذرها وكان (مطلقاً) غير مقيد بوجود شيء (أو معلقاً بشرط) (ووجد) الشرط (لزمه الوفاء به) في الصورتين لما تلونا وروينا.

(١) أخرج بنحوه مسلم في البر والصلة والأداب، باب: فضل عيادة المريض (٢٥٦٨) من حديث سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «عائد المريض في الجنة حتى يرجم».

حكم من نذر صوم العيددين:

وَصَحَّ نَذْرُ صَوْمِ الْعَيْدَيْنِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيفِ، فِي الْمُخْتَارِ، وَيَجِبُ فَطْرُهَا وَقَضاؤُهَا،
وَإِنْ صَامَهَا أَجْزَاءُهَا، مَعَ الْحُرْمَةِ.

ما لا اعتبار له في النذر، وما يجب اعتباره:

وَالْغَيْنَى لَتَغْيِينَ الزَّمَانَ، وَالْمَكَانَ، وَالدَّهْمَ، وَالتَّفَيْرَ، فَيُبَرِّئُهُ صَوْمٌ رَجِبٌ عَنْ نَذْرِهِ
صَوْمٌ شَعْبَانَ، ...

(وصح نذر وصوم) يومي (العيددين وأيام التشريق) لأن النهي عن صومها يقتضي تصور الصوم [٣٦٥ بـ] وحرمه فيكون مشروعًا ضرورة والنهي لغيره وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى لا ينافي المشروعية فيصح ندره (في المختار) وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه لا يصح وهو قول زفر رحمة الله لأنه نذر بمعصية لما في الصحيح عن أبي سعيد الخدري : «نهى رسول الله ﷺ عن صيامين : صيام يوم الأضحى وصيام يوم الفطر»^(١) وفي «معجم الطبراني» عن ابن عباس رضي الله عنهما : «أن رسول الله ﷺ أرسل أيام مني صائمًا يصبح أن لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعال ، والبعال وقاع النساء»^(٢) وجه ظاهر الرواية أنه نذر بصوم مشروع والنهي لغيره لأن الناس أضيف الله تعالى في هذه الأيام فلا يمنع صحته من حيث ذاته وهذه المسألة من أمehات مسائل الأصول فعليك بها في فضل النهي (و) لذلك (يجب فطرها) امثالاً للأمر ليلاً يصير بصومها معرض عن ضيافة الكريم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الأصل (وإن صامها أجزاء) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة من إعراضه عن ضيافة الله تعالى .

مطلوب: هل يتقييد بوصف نذر؟

(وألفينا تعين الزمان) وتعين (المكان) وتعين (الدرهم) وتعين (الفقير) لأن النذر إيجاب الفعل بالذمة من حيث هو قربة [٢٩٧ بـ] لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقير وتعينه للتقدير به أو التأجيل إليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب عن نذره صوم شعبان) لوجوب السبب وهو النذر والصوم قربة باعتبار اشتتماله على قهر النفس بالإمساك عن شهواتها الله تعالى لا باعتبار وقوعه في شهر بعينه ، وتعجيله فيه متفعة له لأنه قد يموت قبل مجيء الوقت فيحصل ثواب ما قد يفوت إلا أنه بالإضافة قصد التخفيف على نفسه [١٣٦ بـ] حتى إذا مات قبل مجيء

(١) أخرجه البخاري في الصيام، باب: صوم يوم الفطر (١٩٩١)، ومسلم في الصيام، باب: النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى (٨٢٧)، والترمذى في الصيام، باب: ما جاء في كراهة الصوم يوم الفطر والنحر (٧٧٢).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٢٥/٧).

وَتُنْجِزُهُ صَلَاةً رَكْعَيْنِ بِمِضْرِ نَذْرَ أَذَاؤُهُمَا بِمَكَّةَ، وَالْتَّصْدِيقُ بِدِرْهَمٍ عَنْ دِرْهَمٍ عَيْنَةً لَهُ،
وَالصَّرْفُ لِرَبِّ الْفَقِيرِ بِنَذْرِهِ لِعَمْرِو.

ذلك الوقت لا يلزمه شيء فأعطيته مقصوده.

(وتجزئه صلاة ركعتين) فأكثر إذا صلاهما (بمصر) مثلاً وقد كان (نذر أداءهما) أي: أداء صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوى أو بيت المقدس لأن صحة النذر باعتبار معنى القرابة وذلك في الصلاة لا في المكان لأن الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن، وفي هذا المعنى الأمكنة كلها سواء وإن كان الأداء في بعض الأمكنة أفضل فذلك لا يدل على أن الواجب لا يتأنى بدون ذلك كما في المكتوبات إذ لا شك إن أدتها بالجماعة في المسجد أفضل وقد أمرنا الشارع بالأداء بهذه الصفة ومع ذلك إذا أدتها منفرداً في بيته سقط عن الواجب والنذر إنما التزم ما هو فعله لا ما ليس فعله والمكان ليس من فعله فيخرج عن موجب نذره وإن كان الأداء في المكان الذي عينه أفضل.

(و) يجزئه (التصدق بدرهم) لم يعين له (عن درهم عينه له) أي: للتصدق المنذور.

(و) يجزئه (الصرف لزيد الفقير بنذر) أي: مع نذره الصرف (العمرو) لأن معنى العبادة في التصدق باعتبار سدّ خلة المحتاج أو إخراج المتصدق ما يجري فيه الشح عن ملكه ابتعاد مرضاه الله تعالى وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة تعيين الزمان والمكان والشخص خلافاً لزفر رحمه الله تعالى، وهذا المعنى فإنه يقول بالتعيين.

تبنيه: أشرنا إلى فضل البقاع وأفضلها لأداء الصلاة فيها: المسجد الحرام ثم المسجد النبوى ثم بيت المقدس.

مطلب: في مضاعفة الثواب بالمساجد الثلاثة

على ما روى أن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجد بيت المقدس تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام»، ومسجدي هذا، وصلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس، وصلاة في المسجد [١/٢٩٨] الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا»^(١) قلت: وحكم مسجد النبي ﷺ لا يختص بالبقعة التي كانت مسجداً في زمانه ﷺ لأن النبي ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا ولو مد إلى صنعته بألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(٢) قاله النسائي في أخبار المدينة كذا في «ترتيب المقاصد الحسنة» للسعراوي، وروى البزار بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل

(١) تقدم تحريره.

(٢) تقدم تحريره.

وَإِنْ عَلِقَ النَّذْرُ بِشَرْطٍ، لَا يُجْزِئُهُ عَنْهُ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ وُجُودِ شَرْطِهِ.

باب الاعتكاف

تعريف الاعتكاف:

هو: الإِقَامَةُ بِيَتِهِ فِي مَسْجِدٍ تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ بِالْفِعْلِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فإنه يزيد عليه مائة ألف صلاة^(١) وفي حديث: «وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٢) رواه البهقي وهذا دليل أهل السنة والجماعة أن بعض الأمكان فضيلة على بعض وكذا الأزمنة ولما سئل رسول الله عن أفضل صلاة المرأة فقال: في أشد مكان في بيتها ظلمة^(٣) فعلى هذا ينبغي أنها إذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر فصالت في أشد مكان في بيتها ظلمة أن تخرج عن موجب نذرها على ما يقوله زفر والدليل مبسوط في محله.

(وإن علق) الناذر (بالنذر بشرط) كقوله: إن قدم زيد فله أن تصدق بهذا (لا يجزئه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجوده، وإنما يجوز الأداء بعد وجود السبب الذي علق النذر به.

باب الاعتكاف

هو لغة: اللبث والدوام على الشيء. وهو متعد فمصدره العكف ولازم فمصدره العكوف فالمعنى بمعنى العبس والمنع ومنه قوله تعالى: «وَالْمَدَى مَنْكُوفًا» [الفتح: ٢٥] ومنه الاعتكاف في المسجد لأنه [١٣٧] حبس النفس ومنها واللازم الإقبال على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى: «يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ» [الأعراف: ١٣٨] وشرعًا:

(وهو الإقامة بنية) أي: بنية الاعتكاف (في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس) لقول علي وحديقة رضي الله عنها: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة^(٤). رواه عن علي ابن أبي شيبة. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع^(٥).

(١) تقدم تحريرجه.

(٢) أخرجه البهقي في السنن الكبرى في الحج، باب: فضل الصلاة في مسجد رسول الله رسول الله (٢٤٦/٥).

(٣) ذكره ابن خزيمة في صحيحه (١٦٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرج بنحوه الحاكم من حديث أم سلمة عن النبي رسول الله قال: خير مساجد النساء مقر بيرهنهم» (٢٠٩/١).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٣٣٧)، والبهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: الاعتكاف في المسجد (٣١٥/٤).

(٥) أخرجه البهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢١).

فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجمعة للأصلوات، على المختار. وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها، وهو محل عيشه للصلة فيه.

أنواع الاعتكاف:

الاعتكاف على ثلاثة أقسام: واجب في المندور، وسنة [كفاية] مؤكدة في العشرين الأخر من رمضان.

ولأنه عبادة انتظار الصلوات على أفضل وجوه الأداء فيختص بمكان يصلي فيه بالجمعة [ومن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجمعة]^[١] والنفل يجوز (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجمعة للصلة) في الأوقات الخمس (على المختار).

مطلب: في مسجد البيت للمرأة للصلة

للمرأة الاعتكاف في مسجد وهو محل عيشه المرأة (للصلة فيه) [٢٩٨] فإن لم يتعين لها محلاً لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد كما بيانه وأشارنا إلى أن الركن هو اللبس وإلى أن المسجد المخصوص والنية شرطان للصحة، وسنذكر أن الصوم شرط للمندور ويشرط الإسلام والعقل لا البلوغ ويشرط الطهارة عن الحيض والنفاس في المندور لأن الصوم شرط له ولا يكون مع حيض ولا نفاس؛ فقد يقال: لا يشرط الخلو عنهما في النفل كما لا تشرط الطهارة من الجنابة لشيء من المندور [والنفل لصحة الصوم مع الجنابة وسيبيه النذر في المندور]^[١] والنشاط الداعي إلى طلب الثواب في النفل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب إن كان واجباً وإلا فالثاني^[٧] وسنذكر محاسنه^[٨] وأما صفتة فقد بيانها بقولنا (والاعتكاف) المطلق شرعاً (على ثلاثة أقسام واجب في المندور) تجيزاً أو تعليقاً لما قدمناه.

(ومن كفاية) مؤكدة في العشرين الأخر من [٣٦٧] رمضان لما في «الصحابيين» وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى تفاه الله تعالى» ثم اعتكف أزواجه بعده^(١)، ولما اعتكف عليه العشرين الأوائل آتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الذي تطلب أمامك يعني: ليلة القدر، فاعتكف العشرين الأخر.

مطلب: في تعين ليلة القدر

تبينه: عن هذا ذهب الأكثر إلى أن ليلة القدر في العشرين الأخر من رمضان، فمنهم من

(١) أخرجه البخاري في الاعتكاف، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر، ومسلم في الاعتكاف، باب: اعتكاف العشر الأواخر من رمضان (١١٧٢)، والترمذى في الاعتكاف، باب: ما جاء في الاعتكاف (٧٩٠)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: الاعتكاف (٤/٢١٤)، وأبو داود في الصيام، باب: الاعتكاف (٢٤٦٢).

(١) ما بين معاوكفين ساقط من ح.

وَمُسْتَحْبٌ فِيمَا سِواهُ. وَالصَّوْمُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْمَنْذُورِ فَقَطُّ. وَأَقْلَهُ نَفْلًا: مُدَّةً يَسِيرَةً، وَلَوْ
كَانَ مَاشِيًّا ..

قال في ليلة إحدى وعشرين و منهم : في سبع وعشرين ، وورد في الصحيح : «التمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر»^(١) ، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنها في رمضان ولا يدرى أي : ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر ، وعندهما كذلك إلا أنها معينة لا تتقدم ولا تتأخر وفي المشهور عن الإمام أنها تدور في السنة تكون في رمضان [وتكون في غيره وفيها أقوال آخر قيل : أول ليلة من رمضان]^(٢) وقال الحسن : ليلة سبع وعشرين ، وقيل : تسعه عشر ، وعن زيد بن ثابت : ليلة أربع وعشرين ، وقال عكرمة : ليلة خمس وعشرين ، وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المقيدة بكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك الرمضان الذي التمسها عليها السلام فيه ، ومن علاماتها أنها بلجة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبحيتها بلا شعاع كأنها طشت وإنما أخفيت ليجتهد في [١٢٩٩] طلبها فيnal بذلك أجر المجتهد في العبادة ، كما أخفى الله سبحانه وتعالى الساعة ليكون على وجل من قيامها بعنة ، والله سبحانه وتعالى أعلم . كذا قال الكمال رحمه الله تعالى . (و) القسم الثالث من الاعتكاف (مستحب فيما سواه) أي : في أي وقت شاء سوى العشر الأخير من رمضان [١٣٦٨] ولم يكن منذوراً .

مطلب: شرط صحة الاعتكاف

(والصوم شرط لصحة الاعتكاف (المنذور) ولا نذر إلا باللسان لأنه من متعلقاته بخلاف النية محلها القلب (فقط) إذ لا يصح المنذور بدون الصوم لما قدمناه من قوله عليه السلام : «لا اعتكاف إلا بالصوم»^(٢) بخلاف التفل فإنه في ظاهر الرواية ليس شرطاً فيه لقوله عليه السلام : «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه»^(٣) ومبني التفل على المسامحة والمساهمة ، وعلى رواية الحسن يلزم الصوم لتقديره عليها باليوم كالصوم فلذا أقل المنذور يوم لشرط الصوم (وأقله نفلاً مدة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشياً) أي : مازاً غير جالس في المسجد ولو ليلاً وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصيام (١٩١٧).

(٢) أخرج بنحوه الدارقطني (٢٠٠/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى في الصيام، باب: المعتكف بصوم (٤/٣١٧)، والزيلعي في نصب الراية (٤٨٦/٢).

(٣) أخرجه الدارقطني (١٩٩)، والحاكم في المستدرك (٤٣٩/١)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال في التلخيص: على شرط مسلم، والزيلعي في نصب الراية (٤٩٠/٢).

(٤) ما بين معاكوفتين ساقط من ح.

على المفتى به.

متى يجوز الخروج من المعتكف؟ ومتى لا يجوز؟

ولَا يخُرُّجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ شَرِيعَةً كَالْجَمَعَةِ، أَوْ طَبِيعَةً كَالْبَوْلِ، أَوْ ضَرُورَيَّةً كَانَهَا مَسْجِدٌ، وَإِخْرَاجُ ظَالِمٍ كُرْزَهَا، وَتَفْرِقُ أَهْلِهِ، وَخَوْفٌ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَتَاعَهُ، مِنَ الْمُكَابِرِينَ، فَيَذْخُلُ مَسْجِدًا غَيْرَهُ مِنْ سَاعَتِهِ. فَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بِلَا عُذْرٍ فَسَدَ الْوَاجِبُ،

باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طریقاً إذ لا يجوز (على المفتى به) لأنه متبرع والصوم ليس من شرطه وكل جزء من اللبث عبادة مع النية بلا ضمان إلى جزء آخر ولذا لم يلزم اعتكاف النفل بالشروع.

مطلوب: ما يفعله المعتكف

(ولا يخرج منه) أي: من معتكه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (إلا لحاجة شرعية) كالجمعة، فيخرج في وقت يمكنه إدراكها مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وإن أتم اعتكافه في الجامع صح وكره.

(أو) حاجة (طبيعية) كالبول والعائط وإزالة النجاسة كدم واغتسال من جنابة باحتلام لحديث عائشة رضي الله عنها: كان عليه السلام «لا يخرج من معتكه إلا لحاجة الإنسان»^(١) (أو) حاجة (ضرورية كانهدام المسجد) وأداء شهادة تعينت عليه كما في «الجوهرة» (وإخراج ظالم كرهاً وكفر أهله) كفووات ما هو المقصود منه.

(وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرین فيدخل مسجداً وغيره من ساعته) يريد أن لا يكون خروجه إلا ليعتكف في غيره ولا يستغل [٢٩٩/ب] [إلا بالذهب ٣٦٨/ب] إلى المسجد الآخر فلا يفسد بذلك استحساناً كما في «المحيط» وغيره (فإن خرج ساعة بلا عذر) معتبر (فسد الواجب) ولا إثم عليه به وببطل بالإغماء والجنون إذا دام أياماً إلا اليوم الأول إذا بقي وإئمه في المسجد ويقضي ما عدها بعد زوال الجنون والإغماء وإن طال الجنون استحساناً، وببطل نذره بالردة فلا يلزم بالعود إلى الإسلام، ويفسد الاعتكاف بالردة كسائر القرب كما في «الفتح» ويفسد بالخروج للجنازة ولو تعينت، وقيل: يخرج إذا لم يكن للبيت من يقوم بأمره ويصللي عليه، وكذا يفسد لو خرج لإنقاذ حريق وغريق وجihad عمّ تقيره. قلت: وإذا علمت أنه يخرج لأداء شهادة تعينت إحياء لحق صاحبها فذات الأدمي أولئي بإنقاذه من الحرق والغرق فلا يفسد به، وهذا كله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: إن خرج أكثر اليوم فسد وإلا فلا،

(١) ذكره الزيلعي في نصب الرابية (٤٩١/٢)، وقال: غريب بهذا اللفظ.

وَأَنْتَهَىٰ بِهِ غَيْرُهُ . وَأَكْلُ الْمُعْتَكِفِ ، وَشُرْبُهُ ، وَنُومُهُ ، وَعَقْدُهُ الْبَيْعُ لِمَا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ عِيَالِهِ ، فِي الْمَسْجِدِ .

بيان ما يكره للمعتكف فعله:

وَكُرْهٌ إِخْضَارُ الْمَبْيَعِ فِيهِ ، وَكُرْهٌ عَقْدُ مَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ ، وَكُرْهٌ الصَّمْتُ إِنْ أَعْتَدْهُ قُرْبَةً ، [وَالْتَّكَلْمُ إِلَّا بِخَيْرٍ] .

ولا يفسد الخروج لصعود المنارة سواء كان مؤذناً أو غيره في الصحيح ولو كان بابها من خارج المسجد في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كما في «البرهان» (وانتهى به) أي: بالخروج (غيره) أي: غير الواجب من الاعتكاف النفل فيكون غاية له لا يفسد به إذ ليس للنفل حد مخصوص. (وأكل المعتكف وشربه ونومه وعقدة البيع لما يحتاج لنفسه أو عياله) لا يكون إلا (في المسجد) لضرورة الاعتكاف ولا يخرج لهذه الأشياء حتى لو خرج لأجلها يفسد اعتكافه، إذ ليس في تفصي هذه الحاجات ما ينافي المسجد وفيه «الظهيرية»: وقيل: يخرج بعد الغروب للأكل والشرب انتهى، قال صاحب «البحر»: وينبغي حمله على ما إذا لم يوجد من يأتي له به فحيثند يكون من الحاجات الضرورية كالبول انتهى، وفيه تأمل.

(وكره إحضار $\frac{1}{٣٦٩}$ [المبيع فيه] لأن المسجد محرز عن حقوق العبادة وفيه شغله بها وجعله كالدكان (وكره عقد ما كان للتجارة) لأنه منقطع إلى الله تعالى فلا يشتغل بأمور الدنيا وللهذه كره الخيطة ونحوها فيه، وكراهه لغير المعتكف البيع مطلقاً. والمسجد أفردت أحكماته بباب مستقل).

(وكره الصمت إن اعتقاده قربة) لأنه منهي عنه وهو صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما إذا لم يعتقد القربة فيه ولكنه حفظ لسانه $\frac{١٣٠٠}{١}$ عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلازم قراءة القرآن والذكر والحديث والعلم والتدرис وسیر النبي ﷺ وقصص الأنبياء عليهم السلام وحكایات الصالحين وكتابه أمور الدين، وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف، والكلام المباح مكروه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب إذا جلس في المسجد ابتداءً لذلك كما حفقناه بالحاشية وحرم الوطء ودعويه لقوله تعالى: «فَإِلَّا تُبَشِّرُهُنَّ وَأَنْتُمْ عَلَمُونَ فِي الْمَسْكِيمِ» [البقرة: ١٨٧] فالتحق به دعويه وهي كاللمس والقبلة لأن الجماع محظوظ فيه فيتعذر إلى دعويه كما في الإحرام والظهور والاستبراء بخلاف الصوم لأن الكف عن الجماع هو الركن فيه والخطر يثبت ضمناً كي لا يفوت الركن فلم يتعد إلى دعويه لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها.

ما يحرم على المعتكف، وما يبطل الاعتكاف به:

وحرّم الوطء، ودّواعيّه. وبطل بوطنه، وبالإنزال بدواعيّه.

ولزمنه الليالي أيضاً بنذر اعتكاف أيام. ولزمنه الأيام بنذر الليالي متنبأة، وإن لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية. ولزمنه ليتان بنذر يومين. وصحّ نيتُّ الشهر خاصةً ذُؤنَّ الليالي. وإن نذر اعتكاف شهر ونوئي الشهر خاصةً، أو الليالي خاصةً لا تعمّل نيتها إلا أن يصرح بالاستثناء.

(ويبطل) الاعتكاف (بوطنه وبالإنزال بدواعيه) سواء كان عامداً أو ناسياً أو مكرهاً ليلاً أو نهاراً لأنه محظور بالنص وله حالة مذكورة كحالة الصلاة والحج بخلاف الصوم ولو أمنى بالتفكير أو بالنظر لا يفسد اعتكافه.

مطلب: تمام أحكام الاعتكاف

(ولزمنه الليالي أيضاً) أي: كما لزمنه الأيام (بنذر اعتكاف أيام) لأن ذكر الأيام بالفظ الجمع يدخل فيه ما بإزائها من الليالي وتدخل الليلة الأولى فيدخل المسجد قبل غروب [٣٦٩ بـ] الشمس من أول ليلة ويخرج من بعد غروبها من آخر أيامه.

(ولزمنه الأيام بنذر الليالي متنبأة وإن لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية) لأن مبني الاعتكاف على التتابع وتأثيره أن ما كان متفرقًا في نفسه لا يجب الوصول فيه إلا بالتنصيص وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص (ولزمنه ليتان بنذر يومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لأن المتنبي في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطاً وصح في النهر جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف إذا نوى تخصيصه بالأيام (دون الليالي) إذا نذر اعتكاف عشرين يوماً ونوى بياض النهار خاصة فيها صحت بنية.

(وإن نذر اعتكاف شهر) معين أو غير معين (ونوى النهر [٣٠٠ بـ] خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيتها إلا أن يصرح بالاستثناء) اتفاقاً لأن الشهر اسم لمقدر يشمل الأيام والليالي وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الأحاداد فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلاً حقيقة ولا مجازاً، أما لو قال: شهرًا بالنهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر، أو استثنى فقال: شهرًا إلا لليلي لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا فكانه قال: ثلاثة نهار ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء لأن الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها لمنافاتها شرطه وهو الصوم هذا من «فتح القدير» بعنابة المولى النصير.

مشروعية الاعتكاف ومنزلته وحكمته:
والأغتيكاف مشرّف بالكتاب والسنّة، وهو من أشرف الأعمال، إذا كان عن
إخلاصٍ. ومن محسنيه، أن فيه تفريغ القلب من أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى
المولى، وملازمه عبادته في بيته، والتحضن بحضنه.
.....
وقال عطاء رحمة الله: مثل المعتكف،

مشروعة الاعتكاف

(الاعتكاف مشروع بالكتاب) لما تلونا من قوله تعالى: «وَلَا تُبْشِّرُوهُنَّ وَأَسْتَمِعُكُمْوَنَّ فِي الْسَّجْدَةِ» [البقرة: ١٨٧] بالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطء المباح لأجله دليل على أنه قربة والسنة لما روى أبو هريرة [١٣٧٠] وعائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى»^(١) وقال الزهري رضي الله عنه: عجبًا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله ﷺ: كان يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض. وأشار إلى ثبوته بضرب من المعقول فقال: (وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص) الله تعالى لأنه منظر للصلوة وهو كالمحصلي وهي حالة قرب وانقطاع ومحاسنها لا تحصى.

(ومن محاسنه أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا) بشغله بالإقبال على العبادة متجرداً لها (وتسليم النفس إلى المولى) بتفوض أمرها إلى عزيز جنابه والاعتماد على كره وملازمه عبادته والتقرب إليه ليقرب من رحمته كما أشار إليه في حديث من تقرب ملازمة القرار (في بيته) واللاتق بصاحب المنزل إكرام نزيله تفضلاً ورحمة وإحساناً ومنه (والتحصن بحصنه) فلا يصل إليه عدوه بكيده وقهره لقوة سلطان الله تعالى وقهره وعزيز تأييده ونصره ترى الرعايا يحبسون [١٣٠] أنفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام أذلة بين يديه لقضاء مآربهم فيعطيه عليهم بإحسانه ويرحيمهم من عدوهم بقوة سلطانه وقد نبه على حصول المراد وأزال حجاب الوهم وأزال العطاء، وأظهر الحق وأماط عنه الغطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الأستاذ العارف بالله تعالى (عطاء) بن أبي رياح التابعي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهمما أحد مشايخ الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمة الله ما رأيت أفقه من حماد ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رياح [١٣٠] أكثر روایة الإمام أبي حنيفة عن عطاء سمع ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم وتوفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في «أعلام الأخبار» قال رحمة الله تعالى: ونفعنا برకته ومدده (مثل المعنك

(١) تقدم تخریجہ۔

مَثُلْ رَجُلٍ يَخْتَلِفُ عَلَى بَابِ عَظِيمٍ لِحَاجَةٍ، فَالْمُعْتَكِفُ يَقُولُ: «لَا أَبْرُخُ حَتَّى تَغْفِرَ لِي». وقد تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحْسَنِ تَوْفِيقِهِ. مَا أَرَدْنَا مِنْ شَرِحِ كِتَابٍ «نُورُ الإِيْضَاح».

وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَسْؤُلُ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالصاً لِوَجْهِهِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، إِنَّهُ وَلِيَ ذَلِكَ، وَهُوَ سَبِّبَنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلِ.

مثُلْ رَجُلٍ يَخْتَلِفُ عَلَى بَابِ عَظِيمٍ لِحَاجَةٍ، فَالْمُعْتَكِفُ يَقُولُ: (عظيم لحاجة) يقدر على قضائها عادة (فالمعتكف يقول) لسان حاله إن لم ينطق بذلك لسان قاله: (لا أبرخ) قائماً بباب مولاي سائلاً منه جميع مآربني وكشف ما نزل بي من الكرب وصار مصاحبني وتجنبي لذلك أعز إخوانني بل عين قرابتي (حتى يغفر لي) ذنبي التي هي سبب بعدي ونزول مصائبني ثم يفيض بمنته على بما يليق بأهليته وكرمه إكرام من التجأ إلى منيع حرزه وحرمه، وهذه إشارة إلى أن العبد الذليل الجامع لهذه المسائل وقف بباب مولاه عرياناً من الأعمال والفضائل متوجهاً إليه سبحانه وتعالى بأعظم الوسائل ماداً أكف الافتقار ملحاً بالدعاء والمسائل مطرحاً على اعتاب باب الله تعالى مرجياً شفاعته غداً عنده بما وعد به وهو خير كافل (وهذا ما تيسّر) جمعه من الشرح والمتن للعجز الحقير ولم يكن إلا (بعنایة مولاه القوي القدير) الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لننهدي لو لا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومه لانا محمد خاتم أنبيائه [٢٠١] [وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأله سبحانه متوكلين إليه] بالنبي المصطفى الرحيم (أن يجعله) وما به من هذا الشرح (خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به) وبشرحه هذا (النعم العميم ويجزل) وبشرحه (الثواب الجسيم) وأن [٢٧١] يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وإخواننا وذريتنا، وأن يستر عيوبنا ويرزقنا ما تقرّ به عيوننا حالاً ومآلًا آمين.

وكان ابتداء جمع هذا الشرح المبارك في منتصف شهر ربيع الأول سنة خمس وأربعين وألف بإشارة بعض العارفين وأمره بجمعه، جمعنا الله وإياه بدار السلام بسلام، وختم جمعه في المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام، وكان انتهاء تأليف منته في يوم الجمعة المباركة رابع عشر من جمادى الأولى سنةاثنين وثلاثين وألف، وكنت أتمنى شرحه فلم تيسّر تلك المدة حتى اجتمعت بهذا العارف الرباني وأشار، بل أمر، بذلك فيسر الله سبحانه وتعالى الشروع في أمره وأعاد بلطفه وقدرته، فلله الحمد والشكر على جزيل نعمته. وقد وافق الفراغ من تبييض هذا الشرح المسمى «بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» في مثل أيام البداية فيه منتصف شهر ربيع الأول وهو الثاني عشر يوم الخميس المبارك بإشارة سيد البشر ست وأربعين ألف، وذلك أصل هذه النسخة الميمونة المباركة أحسن الله ختامها.

ملاحظة: [جاء في آخر المخطوط المرمز له بحرف (ج) وفراغ هذه النسخة الميمونة

المباركة نهار الإثنين المبارك أواخر شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة ثمانية وعشرين ومائة وألف، وقد رسمته بخط الفقير إبراهيم الشوري، غفر له برسم نسل مشايخ الإسلام زين السادات الخطيباء العظام السيد عبد الرحيم نجل شيخ الإسلام صدر العلماء الأعلام مولانا السيد محمد أفندي الحسني المعين بالقدس الشريف بلغه الله آماله أمين بحرمة سيد الأولين والآخرين].

[وجاء في آخر المخطوط المرموز له بحرف (م) وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وصحبه والتابعين وتابعיהם بياحسان إلى يوم الدين، ويليه كتاب الزكاة إلى آخر الشرح من الشرح الصغير للشيخ شارح هذا الشرح الكبير].

(أقول) : إننا لم ثبّت كتاب الزكاة الذي أشار إليه الناسخ حيث أنه أثبته من شرحه الصغير المسمى بمراتي الفلاح وفي آخر ورقة من المخطوط مكتوب (وكان الفراغ من كتابة هذا الكتاب ليلة الإثنين المبارك آخر ليلة من شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة ألف ومائة وثمانية على يد أضعف الورى المحتاج إلى عفو الملك الغفار علي بن محمد المنلا الحموي رحمه الله ولمن دعا له بالرحمة أمين).

وفي الختام : وحيث إنني أتوجه بالشكر والثناء إلى كل من مَدَ لنا يد العون والمساعدة، لإخراج هذا الكتاب بهذه الحلة القشيبة، وأخص من بينهم أخي الشيخ أحمد عزو عنابة الدمشقي الكفر بطناني، سائلًا المولى تبارك وتعالى أن يحفظ ألسنتنا وأقلامنا من الزلل . أمين .

الفهرس العام لكتاب إمداد الفتاح

١ - كتاب العلهارة	٢٦
٢ - ما يجوز التطهير به من المياه	٢٦
٣ - مطلب في تعريف الماء	٢٦
٤ - أقسام المياه ووصفها	٢٧
٥ - متى يصير الماء مستعماً	٣٠
٦ - ما لا يجوز الوضوء به	٣١
٧ - بم تكون الغلبة	٣١
٨ - فصل في أحكام السؤر	٣٣
٩ - فصل في التحري في الأواني والثياب	٣٩
١٠ - فصل في أحكام الآبار وطرق تطهيرها	٤١
١١ - فصل في الاستنجاء وما يجب تقديمها على الوضوء	٤٨
١٢ - حكم الاستنجاء	٤٩
١٣ - كيفية الاستنجاء	٥١
١٤ - فصل فيما يجوز الاستنجاء، وما لا يجوز به، وما يكره فعله حال قضاء الحاجة	٥٢
١٥ - ما يكره الاستنجاء به	٥٢
١٦ - آداب قضاء الحاجة	٥٣
١٧ - فصل في الوضوء	٥٧
١٨ - أركان الوضوء	٥٧
١٩ - سبب الوضوء	٥٩
٢٠ - شروط وجوب الوضوء	٥٩
٢١ - مطلب شروط وجوب الوضوء	٥٩
٢٢ - شروط صحة الوضوء	٦٠
٢٣ - مطلب شروط صحة الوضوء	٦٠
٢٤ - فصل في تمام أحكام الوضوء	٦١
٢٥ - فصل في بيان سنن الوضوء	٦٢
٢٦ - مطلب في السواك واستعماله	٦٤
٢٧ - مطلب في كيفية إمساكه	٦٥

٢٨	- فصل في آداب الوضوء	٧١
٢٩	- فصل في مكروهات الوضوء	٧٥
٣٠	- فصل في أقسام الوضوء	٧٦
٣١	- فصل في صفتة	٧٦
٣٢	- فصل في نواقض الوضوء	٨٠
٣٣	- فصل فيما لا ينقض الوضوء	٨٧
٣٤	- فصل في ما يوجب الاغتسال	٨٩
٣٥	- مطلب في حكم الاستثناء بالكتف	٩١
٣٦	- فصل في ما لا يجب الاغتسال منه	٩٤
٣٧	- فصل في بيان فرائض الغسل	٩٦
٣٨	- فصل في بيان سنن الغسل	٩٨
٣٩	- فصل في آداب الغسل ومكروهاته	١٠١
٤٠	- فصل في الأغسال المسنونة، والمندوبة	١٠٣
٤١	- الأغسال المندوبة	١٠٥
٤٢	- باب التيمم	١٠٧
٤٣	- شروط صحة التيمم	١٠٧
٤٤	- سبب التيمم وشروط وجوبه	١١٧
٤٥	- أركان التيمم	١١٧
٤٦	- سنن التيمم	١١٧
٤٧	- تأخير التيمم	١١٧
٤٨	- طلب الماء	١١٨
٤٩	- الصلاة بالتيمم	١١٨
٥٠	- فصل لا يجمع بين البدل والمبدل	١١٩
٥١	- نواقض التيمم	١٢٠
٥٢	- حكم الجريح إذا كان مقطوع اليدين والرجلين	١٢٠
٥٣	- باب المسح على الخفين	١٢٢
٥٤	- حكم المسح على الخفين	١٢٢
٥٥	- شروط جواز المسح	١٢٣
٥٦	- مدة المسح، وابتداؤها	١٢٧
٥٧	- تغير حال لابس الخف	١٢٨

٥٨ - فرض المسح وسته	١٢٨
٥٩ - نواقض المسح	١٢٩
٦٠ - ما لا يجوز المسح عليه	١٣٠
٦١ - فصل في الجبيرة ونحوها	١٣٠
٦٢ - باب الحيض والنفاس والاستحاضة	١٢٣
٦٣ - أنواع الدماء	١٢٣
٦٤ - الحيض	١٢٣
٦٥ - النفاس	١٣٤
٦٦ - الاستحاضة	١٣٥
٦٧ - الطهر الفاصل بين الحيضتين	١٣٥
٦٨ - ما يحرم بالحيض والنفاس	١٣٦
٦٩ - ما يحرم بسبب الجنابة	١٤١
٧٠ - ما يحرم على المحدث	١٤٢
٧٢ - الاستحاضة وحكمها	١٤٢
٧٢ - ما يبطل به وضوء المعدور	١٤٣
٧٣ - شروط ثبوت العذر	١٤٤
٧٤ - شروط دوام العذر	١٤٤
٧٥ - شروط انقطاع العذر	١٤٤
٧٦ - باب الأنجلاس والطهارة عنها	١٤٥
٧٧ - أقسام النجاسة	١٤٥
٧٨ - أمثلة من النجاسة الغليظة	١٤٦
٧٩ - أمثلة من النجاسة الخفية	١٤٧
٨٠ - ما يعفى عنه من الأنجلاس	١٤٩
٨١ - بم تطهر النجاسة	١٥٢
٨٢ - وسائل الطهارة	١٥٥
٨٣ - فصل في طهارة جلود الميتة ونحوها	١٥٨
٨٤ - كتاب الصلاة	١٦٢
٨٥ - شروط وجوبها	١٦٢
٨٦ - سبب وجوبها	١٦٦
٨٧ - أوقات الصلوات المفروضة	١٦٧

٨٨ - مطلب في فقد وقت العشاء كبلاد بلغار	١٧١
٨٩ - لا يجمع بين فرضين في وقت	١٧٤
٩٠ - مطلب لا يجوز الجمع بين فرضين بعذر	١٧٤
٩١ - مطلب شروط صحة الجمع للحاج	١٧٥
٩٢ - المستحب من أوقات الصلاة	١٧٦
٩٣ - مطلب في السهر بعد العشاء	١٨٢
٩٤ - فصل في الأوقات التي تحرم فيها الصلاة والتي تكره فيها	١٨٤
٩٥ - باب الأذان	١٩١
٩٦ - ألفاظ الأذان والإقامة	١٩٦
٩٧ - ما يستحب للمؤذن	٢٠٠
٩٨ - مطلب فيما لو اصطلاح أهل مسجد على توقيت لامام الصلاة	٢٠٣
٩٩ - ما يكره فيهما	٢٠٤
١٠٠ - الأذان والإقامة لغيرات	٢٠٧
١٠١ - ما يصنعه سامع الأذان	٢٠٨
١٠٢ - باب شروط الصلاة وأركانها	٢١٥
١٠٣ - ما تتوقف صحة الصلاة عليه	٢١٥
١٠٤ - مطلب في شروط صحة التحرية	٢٢٥
١٠٥ - مطلب فيما يشترط فيه إسماع نفسه	٢٢٦
١٠٦ - أحكام القراءة	٢٣٣
١٠٧ - مطلب أحكام حفظ القرآن	٢٣٦
١٠٨ - أحكام الركوع	٢٤٢
١٠٩ - أحكام السجود	٢٤٤
١١٠ - مطلب في حكمة تكرار السجود في كل ركعة	٢٥٠
١١١ - مطلب يتأدي الفرض بنية التفل دون عكسه	٢٥٢
١١٢ - أركان الصلاة	٢٥٣
١١٣ - شرائط الصلاة	٢٥٣
١١٤ - فصل في فروع تتعلق بشروط الصلاة	٢٥٣
١١٥ - ما يتعلق بشرط الطهارة	٢٥٣
١١٦ - ما يتعلق بشرط ستر العورة	٢٥٤
١١٧ - حدود العورة وأحكامها	٢٥٦

١١٨ - ما يتعلّق بشرط استقبال القبلة	٢٦٠
١١٩ - فصل في واجبات الصلاة	٢٦٥
١٢٠ - فصل في سنّها	٢٧٠
١٢١ - مطلب في الحفظة وعدهم	٢٩٤
١٢٢ - فصل في آداب الصلاة	٢٩٥
١٢٣ - فصل في كيفية تركيب الصلاة	٢٩٨
١٢٤ - مطلب في ما يصحّ بغير العربية مع القدرة عليها	٣٠٢
١٢٥ - في معانٍ الاستفناح	٣٠٣
١٢٦ - مطلب في مواضع رفع اليدين	٣١١
١٢٧ - مطلب من شرح ألفاظ الشهيد	٣١٥
١٢٨ - باب الإمامة متزلتها وحكمها	٣١٩
١٢٩ - شروط صحة الإمامة	٣٢١
١٣٠ - مطلب شروط صحة الإمامة للرجال	٣٢١
١٣١ - شروط صحة الاقناء	٣٢٣
١٣٢ - فصل	٣٢٣
١٣٣ - اقتداء الأحسن حالاً بالأقل منه	٣٢٦
١٣٤ - فصل فيما يسقط حضور الجماعة	٣٢٨
١٣٥ - فصل في الأحق بالإمام، وترتيب الصنوف	٣٢٩
١٣٦ - بيان من تكره إمامتهم	٣٣٢
١٣٧ - موقف المأمور	٣٣٢
١٣٨ - ترتيب صنوف الصلاة	٣٣٦
١٣٩ - فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيره	٣٣٩
١٤٠ - فصل في الأفكار الواردة بعد الفرض	٣٤١
١٤١ - مطلب فيما يستحب للإمام بعد سلامه	٣٤٣
١٤٢ - باب ما يفسد الصلاة	٣٤٧
١٤٣ - فصل فيما لا يفسد الصلاة	٣٦٠
١٤٤ - فصل فيما يكره في الصلاة	٣٦٢
١٤٥ - فصل في اتخاذ السترة دفع الماء بين يدي المصلي	٣٨٨
١٤٦ - فصل فيما لا يكره للمصلي	٣٩١
١٤٧ - فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجيزه وغير ذلك	٣٩٦

١٤٨ - حكم تارك الصلاة	٣٩٨
١٤٩ - باب الوتر	٣٩٩
١٥٠ - فصل في بيان التوافل	٤١٤
١٥١ - فصل في تحية المسجد وصلاة الشخص وإحياء الليلي	٤٢٧
١٥٢ - فصل في صلاة النفل جالساً والصلاحة على الدابة	٤٣٦
١٥٣ - القعود في النفل مع القدرة على القيام	٤٣٦
١٥٤ - الصلاة على الدابة	٤٣٩
١٥٥ - فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة	٤٤٢
١٥٦ - الصلاة على المحمل	٤٤٣
١٥٧ - فصل في الصلاة في السفينة	٤٤٣
١٥٨ - فصل في التراويح	٤٤٥
١٥٩ - مشروعية التراويح وعدها	٤٤٥
١٦٠ - باب الصلاة في الكعبة	٤٥١
١٦١ - باب صلاة المسافر	٤٥٣
١٦٢ - السفر التي تتغير به الأحكام	٤٥٣
١٦٣ - قصر الصلاة	٤٥٥
١٦٤ - شروط صحة نية السفر	٤٥٧
١٦٥ - مطلب فيما يشترط لصحة نية السفر	٤٥٧
١٦٦ - حكم القصر	٤٥٨
١٦٧ - مدة القصر	٤٥٨
١٦٨ - متى لا تصح نية الإقامة	٤٥٩
١٦٩ - اقتداء المسافر بمقيمه وعكسه	٤٦١
١٧٠ - مطلب في اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه	٤٦١
١٧١ - قضاء الفوائت	٤٦٣
١٧٢ - مطلب القضاء يحاكي الأداء	٤٦٣
١٧٣ - الوطن وأقسامه وما يبطل به	٤٦٤
١٧٤ - مطلب أحكام الأوطان الثلاثة	٤٦٤
١٧٥ - باب صلاة المريض	٤٦٥
١٧٦ - كيف يصلي المريض	٤٦٥
١٧٧ - فروع	٤٧١

٤٧٣	٤٧٨ - فصل في إسقاط الصلاة والصوم
٤٧٣	٤٧٩ - متى لا يجب الإيصاء ومتى يجب
٤٧٣	٤٨٠ - متى يوصي
٤٧٥	٤٨١ - الحيلة لإبراء ذمة الميت
٤٧٥	٤٨٢ - النيابة في العبادات البدنية غير صحيحة
٤٧٦	٤٨٣ - لمن تعطى الفدية
٤٧٦	٤٨٤ - باب قضاء الفوائت
٤٧٦	٤٨٥ - حكم الترتيب
٤٧٧	٤٨٦ - بم يسقط الترتيب
٤٧٧	٤٨٧ - مطلب فيما يسقط به الترتيب
٤٧٩	٤٨٨ - مطلب الساقط لا يعود
٤٨٤	٤٨٩ - مطلب الجهل بالشائع هل يكون عذرًا
٤٨٥	٤٩٠ - باب إدراك الفريضة
٤٨٥	٤٩١ - متى يجوز للمصلحي قطع صلاته، ومتى لا يجوز
٤٩٢	٤٩٢ - حكم قضاء الصلاة المسنونة
٤٩٢	٤٩٣ - مطلب في قضاء التراویل
٤٩٣	٤٩٤ - فروع
٤٩٣	٤٩٥ - مطلب في إدراك الجماعة
٤٩٧	٤٩٦ - باب سجود السهو
٤٩٧	٤٩٧ - حكم سجود السهو، وسيه
٤٩٧	٤٩٨ - مطلب ضمان الفائت لا يكون إلا واجباً
٥٠١	٤٩٩ - هل يسجد إذا ترك الواجب عمداً
٥٠١	٥٠٠ - وقت سجود السهو
٥٠١	٥٠١ - مطلب في سجود العذر للعمد في مواضع
٥٠٣	٥٠٢ - متى يسقط سجود السهو
٥٠٣	٥٠٣ - حكم المأمور والمبوق في سجود السهو
٥٠٤	٥٠٤ - مطلب مواضع مشروعية مفارقة الإمام
٥٠٥	٥٠٥ - فروع
٥١٤	٥٠٦ - فصل في الشك في الصلاة والطهارة
٥١٦	٥٠٧ - باب سجود التلاوة

٢٠٨ - سبب سجود التلاوة وحكمه	٥١٦
٢٠٩ - وجوب سجدة التلاوة	٥١٧
٢١٠ - آيات السجدة	٥١٨
٢١١ - من يجب عليه سجود للتلاوة، ومن لا يجب عليه	٥٢٠
٢١٢ - بأي شيء يؤدى سجود التلاوة ومتى؟	٥٢٢
٢١٣ - مطلب مواضع تقديم القياس على الاستحسان ومعنى كل منها	٥٢٤
٢١٤ - مطلب التداخل في العقوبات أليق منه في العبادات	٥٢٨
٢١٥ - بيان ما يتبدل به المجلس	٥٢٩
٢١٦ - ما لا يتبدل به المجلس	٥٣٠
٢١٧ - فروع	٥٣٢
٢١٨ - شروط سجدة التلاوة	٥٣٣
٢١٩ - فصل في سجدة الشكر	٥٣٦
٢٢٠ - حكم سجدة الشكر	٥٣٦
٢٢١ - كيفيتها	٥٣٨
٢٢٢ - قائمة مهمة لدفع كل مهمة	٥٣٨
٢٢٣ - باب الجمعة	٥٣٩
٢٢٤ - شروط افتراض الجمعة	٥٣٩
٢٢٥ - شروط وجوب الجمعة	٥٤٠
٢٢٦ - شروط سحة الجمعة	٥٤٢
٢٢٧ - مطلب الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين	٤٥٢
٢٢٨ - في جواز نية الخطباء	٥٤٥
٢٢٩ - مطلب شروط صحة الخطبة	٥٤٦
٢٣٠ - شروط انعقاد الجمعة بالمؤمنين	٥٥٠
٢٣١ - مطلب في تقدير المصر	٥٥١
٢٣٢ - الخطبة وستتها	٥٥٣
٢٣٣ - سن الخطبة	٥٥٤
٢٣٤ - تمام أحكام الجمعة	٥٥٦
٢٣٥ - متى يجب السعي لل الجمعة	٥٥٧
٢٣٦ - واجبات الجمعة	٥٥٧
٢٣٧ - مطلب حق الأدبي مقدم على حق الله	٥٦٢

٢٣٨	برفوع
٢٣٩	٥٦٣ باب العيدين
٢٤٠	٥٦٦ حكم صلاة العيدin وشروط وجوبها
٢٤١	٥٦٦ ٥٦٧ ما ينذر فعله يوم عيد الفطر
٢٤٢	٥٧٠ وقت صلاة العيد
٢٤٣	٥٧٠ كيفية صلاة العيد
٢٤٤	٥٧٣ حكم فوات صلاة الفطر وتأخيرها
٢٤٥	٥٧٣ مطلب أحكام خطبة العيدin
٢٤٦	٥٧٤ أحكام الأضحى وما تفارق فيه الفطر
٢٤٧	٥٧٤ مطلب فيما يخالف فيه الفطر الأضحى
٢٤٨	٥٧٥ حكم تكبير التشريق ومدته وعلى من يجب ؟
٢٤٩	٥٧٥ مطلب في تكبير التشريق وأحكامه
٢٥٠	٥٧٩ باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراز
٢٥١	٥٨١ مطلب أقرب أحوال العبد في الرجوع لربه الصلاة
٢٥٢	٥٨٢ باب الاستسقاء
٢٥٣	٥٨٩ باب صلاة الخوف
٢٥٤	٥٨٩ حكمها وسبتها
٢٥٥	٥٨٩ كيفية
٢٥٦	٥٩٠ إذا اشتد الخوف
٢٥٧	٥٩٢ باب أحكام الجنائز
٢٥٨	٥٩٢ ما يصنع بالمحتضر
٢٥٩	٥٩٢ مطلب في تلقين الميت
٢٦٠	٥٩٦ مطلب فيما يفعل بالموتى
٢٦١	٦٠٠ مطلب في تغسيل من لا يمكن من غسله
٢٦٢	٦٠٢ مطلب في التكفين
٢٦٣	٦٠٦ فصل في صلاة الجنائز
٢٦٤	٦٠٦ حكم الصلاة على الميت وأركانها
٢٦٥	٦٠٧ شروط الصلاة على الميت
٢٦٦	٧٠٨ سن الصلاة على الميت
٢٦٧	٧٠٨ مطلب سن الجنائز

٢٦٨ - فصل أحق الناس بالصلة على الميت	٦١١
٢٦٩ - فصل في بيان الأحق في الصلاة على الجنائز و متعلقاتها	٦١١
٢٧٠ - حكم اجتماع الجنائز في وقت واحد	٦١٤
٢٧١ - مطلب ما يفعل بالمستهمل	٦١٧
٢٧٢ - فصل فيمن لا يصلى عليه	٦٢٠
٢٧٣ - فصل في حملها ودفنتها	٦٢١
٢٧٤ - مطلب شهادة علي في صاحبي رسول الله ﷺ	٦٢٣
٢٧٥ - مطلب فيما يكره فعله بالجنائز	٦٢٤
٢٧٦ - مطلب من المرأة للضرورة	٦٢٥
٢٧٧ - مطلب في التعزية	٦٣٢
٢٧٨ - فصل في زيارة التبور	٦٣٣
٢٧٩ - مطلب في هبة الثواب للغير	٦٣٤
٢٨٠ - باب أحكام الشهيد	٦٣٥
٢٨١ - حقيقة الشهيد شرعاً	٦٣٥
٢٨٢ - مطلب من هو الشهيد	٦٣٥
٢٨٣ - ما يصنع مع الشهيد	٦٣٦
٢٨٤ - مطلب في المقابر المشتبهة	٦٣٩
٢٨٥ - كتاب الصوم	٦٤٠
٢٨٦ - حقيقة الصوم	٦٤٠
٢٨٧ - سبب وجوب الصوم	٦٤١
٢٨٨ - حكمه وشروط افتراضه	٦٤٢
٢٨٩ - شروط وجوب أداء الصوم	٦٤٢
٢٩٠ - شروط صحة أداء الصوم	٦٤٣
٢٩١ - ركن الصوم	٦٤٣
٢٩٢ - أثر الصوم	٦٤٣
٢٩٣ - فصل أنواع الصوم وبيان كل قسم	٦٤٤
٢٩٤ - فصل في بيان صفة الصوم وتقسيمه	٦٤٤
٢٩٥ - فصل فيما يتشرط تبييت النية وتعيينها فيه وما لا يتشرط	٦٤٨
٢٩٦ - الصوم الذي لا يتشرط فيه تعيين النية	٦٤٨
٢٩٧ - الصوم الذي يتشرط فيه تعيين النية	٦٥١

٢٩٨ - فصل فيما ثبت به الهلال وفي صوم الشك غيره	٦٥٢
٢٩٩ - ثبوت هلال رمضان	٦٥٢
٣٠٠ - يوم الشك وصومه	٦٥٢
٣٠١ - حكم من رأى هلال رمضان	٦٥٧
٣٠٢ - ثبوت الهلال إذا كان بالسماء علة	٦٥٨
٣٠٣ - مطلب في العدالة	٦٥٨
٣٠٤ - مطلب لا عبرة بقول المنجمين	٦٥٨
٣٠٥ - ثبوته إذا لم يكن بالسماء علة	٦٦٠
٣٠٦ - ثبوت بقية الأهلة	٦٦٢
٣٠٧ - حكم اختلاف المطالع	٦٦٢
٣٠٨ - مطلب التواتر لا يبالى فيه بكفر الناقلين	٦٦٣
٣٠٩ - فصل في كيفية القطع	٦٦٣
٣١٠ - باب ما لا يفسد الصوم	٦٦٤
٣١١ - باب ما يفسد الصوم وتحب به الكفاراة مع القضاء	٦٧٠
٣١٢ - مطلب في الكلام على الدخان (التبغ)	٦٧١
٣١٣ - مطلب فتوى الفقيه تورث شبهة وإن كانت خطأ	٦٧٤
٣١٤ - فصل في الكفاراة وما يسقطها عن الذمة	٦٧٥
٣١٥ - بيان الكفاراة	٦٧٥
٣١٦ - مطلب في الكفاراة	٦٧٥
٣١٧ - باب ما يفسد الصوم من غير كفاراة	٦٧٧
٣١٨ - مطلب تداخل الكفارات	٦٧٧
٣١٩ - فصل فيمن يجب عليه الإمساك أثناء النهار	٦٨٣
٣٢٠ - فصل فيما يكره للصائم وفيما لا يكره وما يستحب	٦٨٤
٣٢١ - ما يكره للصائم	٦٨٤
٣٢٢ - مطلب في حكم العمل	٦٨٥
٣٢٣ - ما لا يكره للصائم	٦٨٦
٣٢٤ - فصل ما يستحب للصائم	٦٨٧
٣٢٥ - فصل في العوارض	٦٨٨
٣٢٦ - المريض والحاصل والمعرض	٦٨٨
٣٢٧ - المسافر	٦٨٩

٣٢٨ - ما يجب على المعدور إذا أفتر، وما لا يجب عليه	٧٩٠
٣٢٩ - الشیخ الفانی	٧٩٠
٣٣٠ - الإیصاء والقضاء	٧٩٠
٣٣١ - من ندر صوم الأبد فضعف	٧٩١
٣٣٢ - متى لا تجوز الفدية	٧٩١
٣٣٣ - يجوز لصائم التطوع الفطر بعذر ويغيره	٧٩١
٣٣٤ - باب ما يلزم الوفاء به من مندور الصوم والصلة ونحوهما	٦٩٣
٣٣٥ - متى يلزم الوفاء بالنذر	٦٩٣
٣٣٦ - مطلب شروط صحة النذر	٦٩٣
٣٣٧ - مطلب ما يصح ندره وما لا يصح	٦٩٤
٣٣٨ - حکم من ندر صوم العیدین	٦٩٥
٣٣٩ - ما لا اعتبار له في النذر وما يجب اعتباره	٦٩٥
٣٤٠ - مطلب هل يتقيد بوصف ندره	٦٩٥
٣٤١ - مطلب في مضاعفة الثواب بالمساجد الثلاثة	٦٩٦
٣٤٢ - باب الاعتكاف	٦٩٧
٣٤٣ - تعريف الاعتكاف	٦٩٧
٣٤٤ - أنواع الاعتكاف	٦٩٨
٣٤٥ - مطلب في مسجد البيت للمرأة للصلة	٦٩٨
٣٤٦ - مطلب في تعيين ليلة القدر	٦٩٨
٣٤٧ - مطلب شرط صحة الاعتكاف	٦٩٩
٣٤٨ - متى يجوز الخروج من المعنكف ومتى لا يجوز	٧٠٠
٣٤٩ - مطلب ما يفعله المعنكف	٧٠٠
٣٥٠ - بيان ما يكره للمعنكف فعله	٧٠١
٣٥١ - ما يحرم على المعنكف، وما يبطل الاعتكاف به	٧٠٢
٣٥٢ - مطلب تمام أحكام الاعتكاف	٧٠٢
٣٥٣ - مشروعية الاعتكاف ومتزنه وحكمته	٧٠٣
٣٥٤ - الفهرس العام	٧٢٧